مجلة علمية دورية محكمة تصدرها

جامعة محمد لمين دباغين سطيف2

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية

مجلة العلوم الاجتماعية سابقا

المجلد: 19 العدد 01 -2022

ISSN .1112-4776 EISSN:2588-1906 الإيداع القانوني:650-2004

REVUE DES LETTRES ET DES SCIENCES SOCIALES Université Sétif 2 Vol: 19 N° 01 2022

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية جامعة سطيف2 المجلد: 19 العدد: 01

Revue scientifique périodique indexée éditée par

L'Vniversité Mohamed Lamine Debaghine Sétif2

REVUE DES LETTRES ET DES SCIENCES SOCIALES

Anciennement Revue Des Sciences Sociales

Vol:19 N° 01 - 2022

Dépôt légal :650-2004 EISSN:2588-1906 ISSN .1112-4776

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية

هوية المجلة وأهدافها

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية

مجلة علمية دورية محكِّمة، ومنبر معرفي ومنهجي، يُسهم في إثراء البحث العلمي والحوار المنهجي الموضوعي في حقول المعرفة الاجتماعية؛ وتهدف إلى:

1- الارتقاء بالبحث العلمي إلى مستويات عالية من الجودة من خلال البناء المنهجي للفكر والممارسة البحثية.
2- تحقيق التكامل المعرفي بين حقول المعرفة الاجتماعية ومختلف المناهج البحثية.
3- وصل الحركة العلمية في العلوم الاجتماعية بالتنمية الاجتماعية وقضايا المجتمع الواقعية.
4- إثارة الجدل العلمي في القضايا المستحدثة في مجال العلوم الاجتماعية، وتوجيهها نحو أفق العالمية.

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية

مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن جامعة محمد لمين دباغين سطيف2

مدير المجلة

أ.د. الخير قشي مدير الجامعة

رئيس التحرير

أ.د. بن جدو بوطالبي

نائب مدير الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

هيئة التحرير

أ.د. صلاح الدين زرال

أ.د. نصر الدين غراف

أ.د. محمد بن أعراب

أ.د. أنور مقراني

أ.د. عبد الملك بومنجل

أ.د. سمش الدين زواغي

أ.د. زدادقة سفيان

د. طباع فاروق

د. بشير الشريف شمس الدين

د. وهيب بوسعدية

د. أمينة طالبي

أ.د. فريدة قماز

د. هميسي نور الدين

د. لبنى أشهب

د. بلحرش حسين

أ.د. بوادي محمد

د. اخلاص غرزولي

د. الشريف زروخي

د.مولود آيت عيسى

د. بوبكر قارس

د. سفيان لوصيف

أ.د. جمال كويحل

أمانة المجلة

لامية بوضياف

مفيدة شريفي

مبروك صبايحي

اللجنة العلمية

أ.د. السعيد كسكاس	جامعة سطيف2
أ.د. ميلود سفاري	جامعة سطيف2
أ.د. التوفيق سامعي	جامعة سطيف2
د. فايد بشير	جامعة سطيف2
د. عمار كوسة	جامعة سطيف2
أ.د. خير الدين دعيش	جامعة سطيف2
د. مبني نور الدين	جامعة سطيف2
أ.د. بلقاسم نويصر	جامعة سطيف2
د. عبد الكريم عنيات	جامعة سطيف2
د. عبد الغاني عليوة	جامعة سطيف2
د. محمد بوجاجة	جامعة سطيف2
د. حميد اومليلي	جامعة سطيف2
أ.د. نور الدين بوعلي	جامعة سطيف2
أ.د. فضيل دليو	جامعة قسنطينة3
أ.د. محمود بوسنة	جامعة الجزائر2
أ.د. الطيب بودربالة	جامعة باتنة 1
أ.د. دحو فغرور	جامعة وهران
أ.د. حمزة محمد الشريف	جامعة الجزائر2
أ.د. عمار مانع	المركز الجامعي تبازة
أ.د. احمد صاري	الجامعة الإسلامية الأمير عبد القادر قسنطينة
أ.د. عزالدين بن زغيبة	مركز جمعة الماجد دبي
أ.د. عواد كاظم لفتة الغزي	جامعة ذي قار العراق
أ.د. محمد الحسن عبد الرحمن	جامعة بخت الرضا –السودان
أ.د. ساعد خميسي	جامعة قسنطينة 2
أ.د. حسين أمزيان	المدرسة العليا قسنطينة
أ.د. دانيال إستريا	CNRS فرنسا
أ.د. محمد سحنوني	CENIEH اسبانيا
أ.د. حمداوي إبراهيم	جامعة ابن طفيل القنيطرة المغرب
أ.د. آل ديكو بريما	جامعة باري 7 فرنسا

شروط النشر في المجلة

تنشر مجلة العلوم الاجتماعية، الأبحاث والدراسات العلمية، الفكرية والأدبية في تخصصات العلوم الإنسانية، الاجتماعية، الحقوق والعلوم السياسية مكتوبة باللغة العربية، الانجليزية، أو الفرنسية.

كما ترحب المجلة بالدراسات النقدية التي تتناول المنشورات الجديدة والتعريف بها في حدود 2000 كلمة.

- **يشترط في المقالات المقدمة للنشر ما يلي:**

1/أن يكون المقال أصيلا وجديدا، لم يسبق نشره في نشريات أخرى مهما كانت، ولم يسبق عرضه أو المشاركة به في ندوة أو ملتقى علمي. وألاّ يكون مستلا من رسالة أكاديمية (ماجستير أو دكتوراه).

2/الالتزام بآداب الحوار الهادف والنقد البناء بعيداً عن التجريح.

3/اعتماد منهجية موحدة في ترتيب عناصر البحث والالتزام باعتماد تقسيم من التقسيمات المعروفة (مبحث، مطلب، فرع، أولا...)

4/ ألاّ يقل عدد صفحات المقال عن 12 صفحات ولا يزيد عن 25 صفحة، بما فيها المصادر، الهوامش، الجداول والرسوم التوضيحية، ويجب أن ترقم الصفحات ترقيماً متسلسلاً.

5/أن يكون المقال مطبوعا على الكومبيوتر وفق برنامج "Microsoft Word"، ومسجلا في قرص صلب.

6/هوامش الصفحة تكون كما يلي: يمين 03 سم، يسار 1.5 سم، رأس الورقة 1.5 سم، أسفل الورقة 1.5 سم، حجم الصفحة 21cmX29.7 cm.

7/تكتب المادّة العلمية العربية بخطّ من نوع Traditional Arabic مقاسة 14 بمسافة 21 نقطة بين الأسطر، العنوان الرئيسي **Gras** Traditional Arabic 14، العناوين الفرعية **Gras** Traditional Arabic 12، أمّا الفرنسية أو الإنجليزية فتقدّم بخطّ من نوع Times New Roman مقاسة 12.

8/ تتحفظ المجلة عن نشر مقالين متتاليين في العدد ذاته أو في عددين متتالين لمؤلف واحد

9/ يراعى عند كتابة المقال ما يلي:

- يجب أن يكون المقال خالياً من الأخطاء الإملائية والنحوية واللغوية والمطبعية قدر الإمكان.

- الالتزام بقواعد ضبط الكتابة من خلال:

- احترام مسافة بداية الفقرات، وتجنب الفقرات والجمل الطويلة جدا.

- عدم ترك مسافة (فراغ) قبل علامات الضبط المنفردة كالنقطة (.) والفاصلة (،) والنقطة الفاصلة (؛) والنقطتين (:) وعلامة التعجب (!) وعلامة الاستفهام(؟) وترك مسافة بعدها إذا أُتبعت بكلمة أو نص، وعدم ترك مسافة بعد الواو (و) التي تليها كلمة.

- يُتَجَنَّب الاختزال ما لم يُشَرْ إلى ذلك.

- يُذكر مرة واحدة في البحث المصطلح العلمي وأسماء الأعلام باللغة العربية وبجانبه المصطلح باللغة الإنجليزية أو الفرنسية عند وروده أول مرة، ويُكتفى بعد ذلك بكتابته باللغة العربية.

- يجب أن يراعى في الأعمال المتضمنة لنصوص شعرية أو آيات قرآنية كريمة، أو أسماء أعلام ضبطها بالشّكل وتخريج والأحاديث والأبيات الشعرية.

10/أن توضع الهوامش والإحالات والمراجع والمصادر في آخر المقال، وبطريقة الإدراج الآلي مع اتبّاع ترقيم تسلسلي حسب ظهورها في النص، (مراجع المقال هي فقط المراجع والمصادر المقتبس منها فعلا). ويراعى في طريقة التهميش المنهج التالي:

***الكتب**: إسم ولقب المؤلف، **عنوان الكتاب**، الجزء، الترجمة (إن وجدت)، الطبعة، دار النشر (الناشر)، مكان النشر، وسنة النشر، رقم الصفحة. (في حالة **التأكد** من عدم وجود البيانات الجوهرية الإجبارية **فقط** (دار النشر، بلد النشر، سنة النشر) على المؤلف الإشارة إلى ذلك باستعمال مختصرات د.د.ن/د.ب.ن/د.س.ن) حسب الحالة.

* **المقالات:** إسم ولقب المؤلف، "عنوان المقال"، **عنوان المجلة**، (الجهة التي تصدر عنها)، العدد، الصفحة.

* **البحوث المدرجة ضمن كتاب:** إسم ولقب المؤلف، "عنوان المقال"، ضمن كتاب: (**العنوان**)، المنسق العام (اسم من أشرف على تجميع مادته العلمية)، الجزء، الطبعة، دار النشر (الناشر)، مكان النشر، وسنة النشر، رقم الصفحة.

* **الأطروحات والرسائل الجامعية:** اسم الطالب، عنوان الأطروحة أو المذكرة (تحته خط)، بيان نوعها (دكتوراه، ماجستير)، تحديد الكلية والجامعة التي نوقشت فيها هذه الرسالة، تحديد السنة، بيان حالة النشر (رسالة منشورة، أو غير منشورة)، الصفحة.

* **النصوص القانونية:** بيان نوع النص (دستور، قانون عضوي،....)، رقمه (15/01)، المؤرخ في (ذكر اليوم والشهر والسنة)، موضوع النص (المتضمن كذا:...)، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية**، العدد، تاريخ نشرها.

* **الأحكام والقرارات القضائية:** لا بد من بيان الهيئة المصدرة (محكمة، مجلس)، تحديد القسم أو الغرفة (رقمها، تخصصها)، رقم الحكم أو القرار، تاريخ صدوره (ذكر اليوم والشهر والسنة)، ذكر أطراف القضية أو الحرف الأول لألقابهم ثم الاسم، (قضية بين..)، بيان حالة النشر (قرار أو حكم منشور أو غير منشور)، المصدر (مجلة، نشرية، صادرة عن)، العدد، السنة، الصفحة.

* **المنشورات الداخلية**: بيان الجهة المصدرة، بيان رقم التعليمة أو المقرّر، تحديد موضوعه.

* **التقارير:** الجهة المصدرة للتقرير، موضوع التقرير، مناسبة تقديمه، التاريخ، الصفحة.

***المراجع الالكترونية:** اسم المؤلف، أو المنظمة "عنوان المقال"، العنوان الإلكتروني كاملا، (تاريخ التصفح: اليوم، الشهر، السنة).

* **المخطوطات:** اسم المؤلف كاملاً، **عنوان المخطوط كاملاً**، ويذكر اسم المكان المحفوظ فيه هذا الاقتباس ويشار إلى تاريخ النسخة، وعدد أوراقها. ويذكر رقم الورقة مع بيان الوجه أو الظهر المأخوذ منه الاقتباس، ويشار لوجه الورقة بالرمز (أ) كما يشار لظهرها بالرمز (ب).

* **الصحف:** إذا كان خبرا يكتب اسم الصحيفة، والعدد، والتاريخ، ومكان الصدور. أما إذا كانت مقالة يكتب اسم الكاتب، "وعنوان المقالة" **واسم الصحيفة**، ثم تحديد نوعها (يومية، أسبوعية، شهرية)، (ومكان الصدور) والعدد، والتاريخ، والصفحة.

* عند تكرار ذكر نفس المرجع يكتب بعد رقم الإحالة عبارة: المرجع نفسه، ثم الصفحة، أما في حالة ما إذا كان التكرار غير مباشر (فصل تكرار المرجع بمرجع آخر أو عدة مراجع أو بصفحة جديدة) فينبغي بعد رقم الإحالة ذكر اسم ولقب الباحث، كتابة عبارة: المرجع السابق، ثم بيان رقم الصفحة.

* تكون الأشكال والخرائط والرسوم البيانية على درجة عالية من الجودة مع تجنب التظليل الثقيل، وترقم الجداول والأشكال ترقيماً متسلسلاً مستقلاً، مع إعطاء عنوان قصير لكل منها تتم كتابته (أعلى) الشكل، ويكون المصدر أسفله. (على الباحث إرسال الخرائط والصور في ملفات مستقلة عن النص، أي ملف لكل خريطة أو صورة وهذا من نوع (jpeg)) لتسهيل عمل الهيئة التقنية للمجلة.

11/ ترسل أو تسلّم نسخة ورقية من المقال مرفقة بقرص مدمج (CD) فضلا عن ضرورة إرسالها في ملف عبر البريد الإلكتروني للمجلة المدون أدناه، مع مراعاة ما يلي:

-على الباحث إخفاء شخصيته في الدراسة، وتجنب وضع أي إشارة تكشف هويته من خلال الدراسة، ولأجل ذلك تكتب المعلومات الشخصية (اسم المؤلف، ورتبته العلمية، والمؤسسة التي يعمل فيها) على صفحة منفصلة، ثم يكتب عنوان البحث مرة أخرى على الصفحة الأولى من البحث دون ذكر الاسم.

- تقديم صورة رقمية حديثة خاصة.

- التزام الدقة عند إمضاء تعهد (عقد نشر) خطي من المؤلف أو المترجم على نموذج تعده هيئة تحرير المجلة.

- ترك نسخة من بيان السيرة الذاتية للمؤلف أو المترجم (وفي حالة تقديم المقال من طرف باحثين، يجب إرسال الموافقة الصريحة لكل واحد منهما بقبول النشر المشترك).

- تقديم ما يثبت موافقة الأستاذ المشرف على البحث، بالنسبة للبحوث المقدمة من طلبة الدكتوراه (L.M.D).

- تقديم نسخة من الكتاب الأصلي إذا تعلق الأمر بعرض لكتاب.

12/ أن يرفق المقال وجوبا بملخص مُعَبِّر عن محتوى المقال بصورة شاملة وصادقة (في حدود 150 كلمة) باللغات الثلاث عربي، فرنسي وانجليزي، متبوعا بالكلمات المفتاحية ذات الدلالة على محتوى المقال(Key words) والتي لا تتعدى 7 كلمات تُرتَّب حسب ورودها في المقال، وينبغي أن تشملها الترجمة باللغات الثلاث.

تنبيهات هامة:

* في حالة وجود أكثر من مؤلف يتم مراسلة الاسم الذي يرد أولا في ترتيب الأسماء في حالة تساوي الدرجات العلمية، والأعلى درجة في حالة اختلاف الدرجات العلمية.

* يحول المقال إلى لجنة التحكيم السرية المختصة لتحكيمه علميا بعد التأكد من ملاءمته لقواعد النشر، وعلى صاحب المقال إجراء التصحيحات المطلوبة منه خلال مدة زمنية تحددها هيئة التحرير.

* كل مقال يخالف شروط النشر لا يؤخذ بعين الاعتبار، والمجلة غير معنية بإعلام صاحب المقال بذلك.كما لا تلتزم بإبداء أسباب عدم النشر.

* يحق للمجلة (إذا رأت ضرورة لذلك) إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة للنشر دون المساس بمضمونها، كما تحتفظ المجلة بحقها في حذف أو إعادة صياغة بعض العبارات التي لا تتناسب مع أسلوب النشر.

* ترتب البحوث في كل عدد، واختيار حيّزها الزماني يتم وفق اعتبارات فنية تقدّرها اللجنة العلمية ولا علاقة لها باسم الباحث أو رتبته العلمية أو قيمة العمل.

*الأبحاث المنشورة في المجلة لا يعاد نشرها في جهة أخرى إلا بإذن مكتوب من مدير تحريرها، ولا تلتزم المجلة برد المقالات غير المقبولة للنشر إلى أصحابها.

* يتحمل كاتب المقال جميع التبعات الناتجة عن خرق حقوق الملكية الفكرية المترتبة للغير.

-لا تدفع مكافآت عن البحوث التي تقبل للنشر بالمجلة، غير أن الباحث يستفيد من نسختين من العدد الذي نُشِر فيه مقاله.

- تنشر موضوعات المجلة في موقع الجامعة الالكتروني بعد صدورها.

*** الدراسات التي تنشرها المجلة تُعَبِّر عن آراء أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة.**

المراسلة والاشتراك: ترسل جميع المراسلات إلى السيد

رئيس التحرير: مجلة العلوم الاجتماعية-جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

الهاتف: 036661181

البريد الالكتروني:

revue@univ-setif2.dz

revue.setif2@gmail.com

الموقع الإلكتروني للمجلة: http://revues.univ-setif2.dz

الفهرس

المؤلف	عنوان المقال	صفحة
إلهام خرشي وردة خلاف	أثر التكريس الدستوري لآلية الدفع بعدم الدستورية على نظام الرقابة على دستورية القوانين في الجزائر	09
سارة عبدو	المقاربة الأنثربولوجية للظاهرة القرآنية في الفكر الحداثي لمحمد أركون بحث في المقومات والمقاصد	24
منال كبور	وظائف الإعلام الجديد؛ ما مدى الانحراف عن التقليد؟	41
أحمد شوال	قدسية الحياة الإنسانية ورهانات البيوتكنولوجيا المعاصرة	56
نادية بلمزيتي	تجربة الولاية الصوفية للمرأة في الغرب الإسلامي ما بين القرن 6و7 هجري/12و13 ميلادي-بين التنظير والواقع-	73
كمال بركات عبد القادر بوعقادة	الأولياء والجريمة في مجتمع المغرب الإسلامي من خلال التشوّف للتادلي - قراءة في آليات المجابهة وسبل التخفيف-	83
عدنان زروقي	الأمن ذو البعد الواحد: الاختلال في الممارسة الأمنية في ظل التهديدات اللاتماثلية	100
فاطمة بوحديش	دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين الصورة الذهنية للمؤسسة من وجهة نظر المتعاملين دراسة ميدانية على عينة من متعاملي مؤسسة اتصالات الجزائر –موبيليس- بولاية جيجل	113
فريد عوف	سيمياء الصورة والسرد في الخطاب النبوي الشريف حديث السفينة نموذجا-	135
علي بشاعة بلقاسم نويصر	السلطة التنظيمية والسلوك القيادي مقاربة سوسيولوجية	148
شمس الدين بشير الشريف سميحة لعقابي	النظام القانوني لحرية التعبير للأستاذ الباحث في ظل القانون التوجيهي للتعليم العالي	166
وردة مهني	التعاون الدولي في مجال حماية الحق في البيئة -نحو تصور حديث لمقاربة الإنصاف الجيلي والاستدامة البيئية-	176
كمال جغروري	الشباب الجامعي المتخرج وإشكالية الاستبعاد المهني -دراسة ميدانية على عينة من خريجي قسم الري والهندسة المدنية بجامعة بسكرة-	194
سعيدة بن عمارة	علاقة الضغوط المهنية بالاحتراق النفسي لدى الكادر التمريضي الشبه طبي - دراسة ميدانية بمستشفى مدينة شلغوم العيد ولاية ميلة-	213
وهيبة برحايل منى عتيق	التكفل النفسي والتربوي بالأطفال ذوي الإعاقة الذهنية بالمراكز النفسية البيداغوجية –دراسة ميدانية بمراكز الإعاقة الذهنية بولاية عنابة-	232
عفاف وسطاني	درجة مساهمة التربية البدنية والرياضية في تنمية مهارات الذكاء الانفعالي لطفل ما قبل المدرسة حسب تقديرات مربيات رياض الأطفال -دراسة ميدانية ببعض رياض الأطفال بمدينة سطيف-	246
براهيم قدراوي	السلوك القيادي للمدرب وعلاقته بتماسك فريق لاعبي كرة الطائرة لبعض أندية ولاية سطيف (صنف الأكابر)	263

278	مظاهر الصراع بين الأجيال في مؤسستي الأسرة والجامعة- عناصر نظرية في مقاربة الواقع الجزائري-	إسمهان مانع عبد الرزاق أمقران
290	مجالس الإدارة والمراقبة في شركات المساهمة وصفة التاجر	عبد اللطيف علاوي
300	المركز القانوني للشريك بحصة عمل في الشركة ذات المسؤولية المحدودة	لحسن مدراوي
310	فعالية حملات التوعية الصحية بإذاعة سطيف	سامية عواج
326	واقع العلاقات العامة "2.0" في المؤسسات الاستشفائيّة الجزائرية دراسة ميدانية بمركز مكافحة مرض السرطان مختاري عبد الغاني- سطيف-	نورة لخويدر نصر الدين غراف
347	صراع الطبقة الوسطى والأوليغارشية الجديدة وأثره على التنمية السياسية في الجزائر	ناصرالدين باقي
358	The Role of Pocket Electronic Dictionary in Learning EnglishLanguage Vocabulary: Case of Mohamed Lamine DEBAGHINE First Year English Language Setif 2 University, Algeria	Mouloud Aitaissa Fares Bergreg Rabah Lalioui
375	Challenges in Academic Oral Presentations: The Case of EFL Master Students at Bejaia University	Amina Kimouche Nadia Idri
390	Effets des composantes de l'environnement d'apprentissage interactif (ENAPIN) sur le rapport entretenu par des apprenants du FLE avec la didactique de l'oral	Belaleug Abdelkader Nekhouet
403	Littéracies numériques à l'Université algérienne : Vers une intégration intelligente des TICE en classe de FLE	Zahia Ghoul
414	L'humanisme perdu en médecine	Lamri Harbouche
423	L'évolution des réformes du système éducatif algérien entre la période 1962-2017	Souria Arour

أثر التكريس الدستوري لآلية الدفع بعدم الدستورية على نظام الرقابة على دستورية القوانين في الجزائر

The impact of the constitutionel consecration of mechanism of exception of unconstitutionality on the system of review of the constitutionality of laws in Algeria

تاريخ الإرسال: 27-04-2021 تاريخ القبول: 12-10-2021

الهام خرشي*، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، Kharchi_droit@yahoo.fr
وردة خلاف، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، Khallaf_ouarda@yahoo.fr

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أهمية الأثر الذي أحدثه إدراج آلية الدفع بعدم الدستورية ضمن التعديل الدستوري لسنة 2016 ومن بعده التعديل الدستوري لسنة 2020 على نظام الرقابة على دستورية القوانين. ومنه أثيرت الاشكالية الآتية: كيف أثر التكريس الدستوري لآلية الدفع بعدم الدستورية على هذا الأخير؟ وقد توصلت هذه الدراسة للنتائج التالية: تأكيد أثر هذا التكريس على مستوى أسلوب تحريك الرقابة ومجالها: بتوسيع آلية الإخطار إلى أطراف الدعوى وإقحام القضاء في مجال الرقابة بتطبيق نظام التصفية. وبالمساهمة في تجديدها: بإضفاء خصوصية على آجال وإجراءات الفصل في الدفع، إعمال مبدأ الوجاهية وتوسيع صلاحيات المجلس الدستوري (المحكمة الدستورية)، ومنه التحول مستقبلا نحو عدالة دستورية فعلية تمكن من تعميق النقاش الدستوري، وفي ذلك ضمانة أكبر لحماية الحقوق والحريات وتحقيق دولة الحق والقانون.

الكلمات المفاتيح: الرقابة على دستورية القوانين، الدفع بعدم الدستورية، إخطار، أطراف الدعوى، نظام الإحالة.

Résumé

Cette étude vise à montrer l'importance de l'impact de l'intégration du mécanisme de recours en inconstitutionnalité (dans la révision constitutionnelle de 2016 et celle de 2020) pour le système de contrôle de la constitutionnalité des lois. Du fait, la question suivante a été soulevée: quel est l'impact de cette intégration sur ce système ? L'étude a conclu que ce système a évolué à différents niveaux du mode d'utilisation du contrôle et en son domaine: - en élargissant le mécanisme de saisine aux parties de l'instance et l'implication du pouvoir judiciaire dans le domaine du contrôle, - en appliquant le système de liquidation ; - par la contribution à son renouvellement en ajoutant une spécificité aux délais et procédures pour la résolution du recours, en appliquant le principe du contradictoire ;- en élargissant les attributions du Conseil constitutionnel (la cour constitutionnelle). Cela contribuera à une transition future vers une véritable justice constitutionnelle qui permettra d'approfondir le débat constitutionnel, et dans cela une plus grande garantie des droits et libertés et la concrétisation de l'Etat de droit.

Mots-clés: Contrôle de la constitutionnalité des lois, recours en inconstitutionnalité, saisine-parties de l'instance, système de renvoi.

* المؤلف المراسل

Abstract

This study aims to demonstrate the importance of the impact of the integration of the mechanism of exception of unconstitutionality claim in the constitutional revision of 2016 and after that of 2020, on the system of review of the constitutionality of laws. Thus, the following problematic is raised: how did this integration impact the system? This study has concluded that this system has been changed both in terms of the way of use of control and its fields: by the extension of the seisin mechanism to the parties of the instance and the involvement of the judiciary in the area of control by applying the liquidation system; and its contribution to its renewal: by adding specificity to the deadlines and procedures for the resolution of cases by applying the principle of adversarial proceedings and expanding the powers of the Constitutional Council (the constitutional court). This will contribute to a future transition towards genuine constitutional justice, which will deepen the constitutional debate, thus permitting a greater guarantee of rights and freedoms and the implementation of the rule of law.

Keywords: Review of the constitutionality of laws, Exception of unconstitutionality, Seisin-parts of the proceedings, system of referral**.**

مقدمة

تعد الرقابة على دستورية القوانين ضمانة أساسية في بناء دولة القانون وكفالة الحقوق والحريات وضمان مبدأ سمو الدستور. وتتخذ هذه الرقابة أكثر من نموذج، فهناك نموذج الرقابة السياسية وهناك نموذج الرقابة القضائية، ولكل من هذين النموذجين أكثر من نوع: فضمن أنواع الرقابة السياسية نجد الرقابة الوجوبية والرقابة الاختيارية، الرقابة السابقة والرقابة اللاحقة، وضمن أنواع الرقابة القضائية توجد الرقابة عن طريق الدعوى الأصلية والرقابة عن طريق الدفع أو الامتناع، ولكل نوع شروطه وإجراءاته.

وقد أنتج التفاعل الحاصل بين أنظمة العدالة الدستورية في العالم أسلوبا مختلطا للرقابة الدستورية بعد إدخال الرقابة عن طريق الدفع بعدم الدستورية (الشوابكة، 2012) (جعفر، 1999).

وهي الفكرة التي أصبحت تعرف في النموذج الفرنسي بنظام الرقابة السياسية اللاحقة على دستورية القوانين وهو ما يسمى في فرنسا بالمسألة ذات الأولوية الدستورية " Question prioritaire de constitutionnalité" (www.legifrance.gouv.fr)والتي تقابلها في الجزائر آلية الدفع بعدم الدستورية (حمريط، 2018، صفحة ص.448) (رواب، 2017، صفحة 34) (بوزيان، 2013، صفحة 97، 71) (حسكر، 2019، الصفحات 156-159) (ذوادي، 2017، الصفحات 335-336).

أسست الجزائر نظام الرقابة على دستورية القوانين بواسطة مجلس دستوري، الذي واجه منذ إعادة إنشائه بدستور 1989 العديد من الانتقادات بسبب ضعف نشاطه في مجال الرقابة على دستورية القوانين بسبب تقييد سلطة الإخطار (http://www.conseil-constitutionnel.dz)، لذلك ركزت المساعي على تحسين وضع هذه الهيئة وتفعيل عملها، لكن توجب علينا الانتظار إلى غاية سنة 2016 ليصدر التعديل الدستوري لسنة 2016 (ج.ر عدد 14 بتاريخ 2016/03/07) ومن بعده التعديل الدستوري لسنة 2020(ج.ر عدد 82 بتاريخ 2020/12/20)، والذي كان لهما الأثر الواسع على نظام الرقابة على دستورية القوانين، حيث مس كلا من هذين التعديلين مسائل مهمة تعلقت ب: توسيع سلطة الاخطار إلى الوزير الأول وكلا من نواب وأعضاء غرفتي البرلمان وتكريس آلية الدفع بعدم الدستورية، والتي أثرت على نظام الرقابة على الدستورية من حيث شروطها وآجالها وإجراءات تحريكها وممارستها وساهمت بالتبعية في تجديدها وتجاوز بعض نقائصها وعيوبها. وقد أبقى التعديل الدستوري لسنة 2020 على الاحكام نفسها في هذه المسائل مع استبداله المجلس الدستوري بالمحكمة الدستورية، وبعض الاختلافات التي سيتم ادراجها في هذه الدراسة.

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أهمية الأثر الذي أحدثه التكريس الدستوري لهذه الآلية على نظام الرقابة على دستورية القوانين، وذلك بتوسيع سلطة الاخطار إلى أطراف الدعوى، مما نتج عنه إقحام القضاء في مجال تحريك الرقابة عن طريق نظام الإحالة، وتجديد الرقابة على الدستورية من خلال تكريس آجال وإجراءات وصلاحيات جديدة للمجلس الدستوري (المحكمة الدستورية)، تعرج بها نحو بداية تشكيل قضاء دستوري حقيقي يضمن تحقيق قدر كاف من العدالة الدستورية وكفالة حقوق وحريات الأفراد وبناء دولة الحق والقانون.

من هنا تطرح إشكالية هذه الدراسة كالآتي: كيف أثر التكريس الدستوري لآلية الدفع بعدم الدستورية في ظل التعديل الدستوري لسنة 2016 ومن بعده التعديل الدستوري لسنة 2020 على نظام الرقابة على دستورية القوانين في الجزائر؟

للإجابة على هذه الإشكالية تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي مع الاستعانة بأسلوب المقارنة لضرورته في سياق الموضوع كأسلوب حتمي، خصوصا مع النظام الفرنسي.

تم تقسيم هذه الدراسة إلى عنصرين:

أولا: تغيير أسلوب تحريك الرقابة على دستورية القوانين ومجالها

1- توسيع آلية الإخطار إلى أطراف الدعوى

2- إقحام القضاء في الرقابة على دستورية القوانين بتطبيق نظام التصفية على درجتين

3- تقليص مجال الرقابة اللاحقة في إطار الدفع بعدم الدستورية (باستثناء الأوامر والتنظيمات)

ثانيا: المساهمة في تجديد الرقابة على الدستورية

1- تميز الرقابة بطريق الدفع بعدم الدستورية بآجال معقولة وإجراءات خاصة أمام القضاء

2- خصوصية إجراءات الدفع بعدم الدستورية أمام المجلس الدستوري: بداية التحول نحو قضاء دستوري

أولا: تغيير أسلوب تحريك الرقابة على دستورية القوانين ومجالها

وسع المؤسس الدستوري بموجب التعديل الدستوري لسنة 2016 ومن بعده لسنة 2020 آلية تحريك الرقابة على الدستورية إلى الهيئات المنصوص عليها في المادة 193 في فقرتها الثانية من هذا الأخير، والمتمثلة في رئيس الجمهورية او رئيسي غرفتي البرلمان أو الوزير الاول او اربعين (40) نائبا أو خمسة وعشرين (25) عضوا، كما أدرج نظام الإحالة من المحكمة العليا أو مجلس الدولة في إطار الدفع بعدم الدستورية من قبل أحد أطراف دعوى مرفوعة أمام القضاء (المادة 188 من التعديل الدستوري لسنة 2016 تقابلها المادة 195 ف 1 من التعديل الدستوري لسنة 2020).

ويكون المؤسس الدستوري بذلك قد مكن أطراف الدعوى من الطعن بعدم الدستورية لحماية حقوقهم وحرياتهم وأقحم القضاء ممثلا في المحكمة العليا ومجلس الدولة في عملية الرقابة على الدستورية عن طريق نظام الإحالة، كما حصر مجال الرقابة اللاحقة في إجراء الدفع بعدم الدستورية.

1/ توسيع آلية الإخطار إلى أطراف الدعوى

أثر تضييق سلطة الاخطار سلبا على حصيلة عمل المجلس الدستوري، التي اقتصرت تقريبا على مجال الرقابة الوجوبية القبلية (كوسة، 2018 ص.430)، المحركة من طرف رئيس الجمهورية بموجب نصوص الدستور (كوسة، 2018، صفحة 431). لكن بعد صدور التعديل الدستوري لسنة 2016، ومن بعده التعديل الدستوري لسنة 2020 بموجب نص المادة 193-2 من هذا الأخير، أصبحت تشمل الوزير الأول او رئيس الحكومة وأربعين (40) نائبا أو خمسة وعشرين (25) عضوا، مستلهما ذلك من التعديل الدستوري الفرنسي لسنة 1974، حيث تندرج هذه الآلية ضمن نظام الإخطار المباشر تمييزا له عن نظام الإخطار غير المباشر (يعيش، 2016، الصفحات 160-162)، الذي يتم في إطار الدفع بعدم الدستورية من قبل أطراف الدعوى المثارة أمام القضاء العادي أو الإداري بموجب نص المادة 195. وبذلك تكون التوسعة في آلية الإخطار قد تمت على مستويين (السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية)، بالإضافة إلى التوسعة التي شملت أطراف الدعوى، حيث يكون المؤسس الدستوري الجزائري بتكريسه آلية الدفع بعدم الدستورية من قبل أطراف الدعوى، أثناء نظرها أمام القضاء، بموجب المادة 195 من التعديل الدستوري لسنة 2020، قد سار على خطى المؤسس الدستوري الفرنسي الذي اعترف لأطراف الدعوى بإمكانية الدفع بعدم الدستورية بموجب المادة 61 في فقرتها الأولى من التعديل الدستوري لسنة 2008 الآتي نصها:" Lorsque, à l'occasion d'une instance en cours devant une juridiction, il est soutenu qu'une " disposition législative porte atteinte aux droits et libertés que la Constitution garantit, le Conseil constitutionnel peut être saisi de cette question sur renvoi du Conseil d'État ou de la Cour de cassation qui se prononce dans un délai déterminé. Une loi organique détermine les conditions d'application du présent article".

يشكل هذا التعديل خطوة هامة في تاريخ النظام الدستوري الجزائري وتوجه جديد نحو تفعيل نظام الرقابة على دستورية القوانين وحماية الحقوق والحريات. وهو يتلاءم مع ما نصت عليه الاتفاقيات الدولية في التأكيد على أهمية دور الفرد في حماية حقوقه (المادة 8 من الإعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة 1948). وقد وضعت المادة 188 من التعديل الدستوري لسنة 2016 ومن بعدها المادة 195 من التعديل الدستوري لسنة 2020 الضوابط العامة لإعمال هذا الدفع وهي:

- وجود نزاع قائم أمام القضاء العادي أو الإداري.

- إثارة دفع فرعي من قبل أحد **أطراف** الدعوى بخصوص عدم دستورية **الحكم التشريعي أو التنظيمي** الذي **يتوقف عليه مآل النزاع.**

- انتهاك الحكم التشريعي **للحقوق والحريات المضمونة بالدستور**.

- **إحالة** الدفع بعدم الدستورية من المحكمة العليا أو مجلس الدولة للمجلس الدستوري (المحكمة الدستورية).

وقد صدر القانون العضوي رقم 18-16 الذي حدد شروط وكيفيات تطبيق الدفع بعدم الدستورية (ج.ر عدد 54 بتاريخ 2018/09/05)، مكرسا نفس الضوابط التي كرسها

المشرع الفرنسي ضمن القانون العضوي رقم 2009-1523 المؤرخ في 2009/12/10 (www.legifrance.gouv.fr). فهل وضح هذا القانون المقصود بكلمة **أطراف** الدعوى في ضوء القانون العضوي؟ وهل وضح المقصود **بالحقوق والحريات** المنتهكة بالحكم التشريعي **والمضمونة بالدستور**؟

- ان اعتماد المؤسس الدستوري والمشرع مصطلح "**أطراف الدعوى**" بدل "أفراد" مقصود في حد ذاته، وهو مصطلح له معنى واسع في القانون، حيث يتضمن كل طرف في الدعوى: الشخص القانوني في الدولة سواء كان طبيعيا (مواطن أو أجنبي إذا كان الحق أو الحرية من الحقوق أو الحريات التي يتمتع بها الأجانب في الدولة) أو معنويا، مدعي ومدعى عليه، مستأنف ومستأنف عليه، معارض ومعارض ضده، طاعن بالنقض ومطعون ضده بالنقض، متدخلا في الدعوى، باستثناء كلا من: المدخل في الخصام الذي لا يجوز له اثارة الدفع لأنه لا يعد طرفا في الخصومة بل يقتصر دوره على تدعيم ادعاءات احد الخصوم وتأكيد موقفه؛ النيابة العامة ومحافظ الدولة لأنهما يمثلان الوزارة، بالإضافة الى ان مهمتهما تنحصر في تطبيق القانون، وكذلك القاضي حتى لا يكون هو المبادر بمنازعة العمل التشريعي وحتى لا يتم تشبيه الدفع بالمسائل القانونية الأخرى التي يمكن ان تثار من طرفه تطبيقا لنص المادة 4 من القانون العضوي رقم 18-16، وهو المسلك نفسه المعتمد من طرف المشرع الفرنسي (Bertrand, 2013, p. 36). إذا كان الواضح من هذا الضابط أن مثير الدفع يجب أن تكون له مصلحة شخصية وصفة في الدفع، فهل يمكن ذلك في مواجهة المسائل المتعلقة بالشأن العام (المسائل البيئية مثلا)، الأكيد أن ممارسة الدفع بعدم الدستورية واجتهادات المجلس الدستوري (المحكمة الدستورية) الجزائري بخصوصه سيوضح أكثر حدود المصطلح.

- إن ورود عبارة **الحقوق والحريات المضمونة بالدستور**، والتي لا يقبل الدفع بعدم الدستورية إلا إذا كان الحكم التشريعي يمس بها، غير واضحة، حيث يثير هذا الغموض التساؤل حول مصدر هذه الأخيرة ومجالها، هل هي الحقوق والحريات المكرسة صراحة في الدستور (كوثيقة رسمية) فقط، وهي القراءة الضيقة (الشكلية)، أم تلك المكرسة في الديباجة وفي النصوص التي يحيل اليها هذا الأخير، وهي القراءة الواسعة (أي النصوص ذات الطبيعة الدستورية)؟ والذي ستكون له نتائج هامة ومختلفة عن القراءة الأولى تتمثل في زيادة عدد الدفوع. هذا ما سننتظره من اجتهادات المحكمة الدستورية مستقبلا، لاسيما وان المجلس الدستوري سابقا كان قد تبنى القراءة الشكلية، هذا ما نستشفه من خلال الاطلاع على موقعه الالكتروني (خانة الدفع بعدم الدستورية)، "مجموعة الحقوق والحريات الواردة على وجه الخصوص في المواد من 32 إلى 73 ضمن الفصل الرابع من الدستور تحت عنوان "الحقوق والحريات" وديباجة الدستور تعد مصدرا للحقوق والحريات التي يضمنها الدستور". بينما كان قد وسع من الكتلة الدستورية بمناسبة فصله في مختلف الاخطارات التي وجهت اليه، حيث شملت الديباجة، المعاهدات الدولية في قراره المؤرخ في 1989/08/20 حول قانون الانتخابات، والاعراف الدستورية في قراره المؤرخ في 1989/08/30 حول القانون الاساسي للنائب (www.conseil-constitutionnel.dz) (عباس، 2016، الصفحات 34-35). مقارنة بالمجلس الدستوري الفرنسي الذي حدد في قراره رقم 44/71 المؤرخ في 1971/07/16 القواعد المرجعية التي يفرض على المشرع احترامها (le bloc constitutionnel) وهي النصوص التي احالت اليها ديباجة دستور 1958 وهي اعلان حقوق الانسان والمواطن لسنة 1789 وديباجة دستور 1946، المبادئ الأساسية التي اعترفت بها قوانين الجمهورية الفرنسية المشار اليها في ديباجة دستور 1946 وأخيرا الميثاق البيئي لسنة 2004 (conseil-constitutionnel.fr)(Maugué, 2013, pp. 11-12).

نستغرب، من جهة أخرى، ورود صياغة **الحكم التشريعي** الذي يمس بالحقوق والحريات، بدل النص التشريعي، لعل السبب في ذلك يرجع لاقتباسها من نص المادة 61-1 من التعديل الدستوري الفرنسي لسنة 2008 (Disant, 2011, pp. 34-37)، ومنه إذا كان المؤسس الدستوري يقصد بالحكم التشريعي هو النص التشريعي العادي، وهو التفسير الأكثر ورودا، على اعتبار تمييزه في نص المادة 191 من الدستور بين الفقرة الأولى التي ميز فيها صراحة بين النص التشريعي والنص التنظيمي، وفي الفقرة الثانية التي نص فيها صراحة على النص التشريعي، وهو المقصود بالرقابة عن طريق الدفع، فإنه يكون بذلك قد أقصى القوانين العضوية والتنظيمات من خضوعها للرقابة بواسطة الدفع بعدم الدستورية، وهو مسلك معقول بالنسبة لهذه

الأخيرة، على اعتبار خضوعها لرقابة القضاء الإداري، ولو أن الاختلاف بين النوعين من الرقابة يسمح بفرضهما معا، وهو ما استدركه التعديل الدستوري لسنة 2020 ضمن نص المادة 195 بإضافة الحكم التنظيمي، أما بالنسبة للقوانين العضوية فكونها تخضع لرقابة سابقة وجوبية، لا يلغي احتمال تغير الظروف إمكانية تحريك الرقابة بشأنها، أما الأوامر، التي طالما استبعدها المؤسس الدستوري من الرقابة، فسيكون من الملائم إدراجها ضمن رقابة الدفع.

2/ إقحام القضاء في الرقابة على الدستورية بتطبيق نظام التصفية على درجتين

كرس التعديل الدستوري لسنة 2016 بموجب نص المادة 188 (المادة 195 من التعديل الدستوري لسنة 2020) نظام الدفع بعدم الدستورية بواسطة الإحالة إلى المجلس الدستوري (المحكمة الدستورية) عن طريق القضاء المتمثل في هيئتيه العليتين وهما: مجلس الدولة والمحكمة العليا حسب الحالة، فإحالة الدفع بعدم الدستورية يكون من مجلس الدولة إذا كان النزاع معروضا أمام المحاكم الإدارية ومن المحكمة العليا إذا كان النزاع معروضا أمام المحاكم أو المجالس القضائية بموجب المادة 2 من القانون العضوي رقم 18-16.

أقصى المشرع محكمة الجنايات الابتدائية من إمكانية إثارة الدفوع بعدم الدستورية أمامها، ويمكن ذلك عند استئناف أحكامها أمام محكمة الاستئناف الجنائية، طبقا لنص المادة 3 من القانون العضوي رقم 18-16، ولعل مبرر ذلك يكمن في تحقيق إدارة جيدة للعدالة بالنظر لخصوصيات تنظيم هذه المحكمة وتشكيلتها، التي تضم محلفين من الشعب، الذين لا يملكون التخصصات والمؤهلات اللازمة للنطق في دفع خاص متميز يتعلق بمسألة قانونية، وسير الإجراءات أمامها، حيث لا يمكن قطع باب المناقشة بعد فتحه الا بعد النطق بقرار المحكمة حفاظا على مبدأ استمرارية سير المرافعات في مادة الجنايات، بينما اثارة الدفع يستوجب توقيف المحاكمة حتى يفصل في هذا الأخير (أي الدفع) (Maugué, 2013, pp. 49-50) (Bertand, 2013, p. 21)، ونفس الحكم بالنسبة لمحكمة التنازع (Maugué, 2013, p. 33) والمحاكم التحكيمية، حيث قضت في قرارها رقم 40030/11 المؤرخ في 2011/06/28 أن المحكمة المتمتع بسلطة قضائية لا يشكل قضاءا تابعا لمحكمة النقض (Disant, 2011, p. 137) والسلطات الإدارية المستقلة التي، وبالرغم من كونها تصدر قرارات عقابية، فلم يتم اعتبارها أجهزة قضائية في فرنسا، ومع ذلك يمكن اثارة مسألة الأولوية الدستورية بمناسبة نزاع ضد قرار من قراراتها (Disant, 2011, p. 138) (Bertrant, 2013, pp. 28-31) (Xavier, 2011, p. 185).

يكون بذلك كلا من المؤسس الدستوري والمشرع الجزائري قد كرس نظام تصفية مزدوج مثيل لذلك الذي كرسه نظيره الفرنسي (Bonnet, www.droitconstitutionnel.org) (اليعقوبي، 2012، الصفحات 392-393)، مع ما يحمله هذا النظام في الجزائر من إيجابيات تتعلق بضمان إحالة الدفوع الجدية فقط للهيئات القضائية العليا وللمجلس الدستوري حتى لا يتم إغراقها بالمسائل غير الجدية، وسلبيات قد تتعلق بمدى تأهيل القاضي للنظر في مدى جدية الدفع وحياد هذا الأخير.

وقد حددت المادة 8 من القانون العضوي رقم 18-16 اختصاص الجهات القضائية الدنيا في فحص مدى توفر الشروط الموضوعية التي يتم على أساسها إرسال الدفع بعدم الدستورية للهيئات القضائية العليا، وهي نفسها الشروط التي تعتمد عليها الهيئات القضائية العليا في إحالة الدفع بعدم الدستورية للمجلس الدستوري طبقا لنص المادة 13 منه، وتتمثل في:

- توقف مآل النزاع على الحكم التشريعي المعترض عليه أو تشكيله لأساس المتابعة.

- ألا يكون الحكم التشريعي قد سبق التصريح بمطابقته للدستور من طرف المجلس الدستوري **باستثناء حال تغير الظروف**.

- أن يتسم الوجه المثار **بالجدية**.

الواضح من إرادة المؤسس الدستوري والمشرع أنها متجهة نحو الجمع بين هذه الشروط الثلاث، ومنه فإذا توفر شرط واحد من دون الشرطين الآخرين فلا مجال لقبول الدفع:

- فإذا تعلق الدفع بحكم تشريعي لا ينطبق على النزاع، لكن هناك شكوك حول مدى دستوريته فلا يقبل الإرسال ولا الإحالة بشأنه.

- إذا كان الحكم التشريعي قد سبق الفصل فيه من طرف المجلس الدستوري بالمطابقة للدستور أو بغير ذلك فيصرح به، وقد تم في قرار للمجلس الدستوري: وهو القرار رقم

02/ق.م.د/د.ع.د/19 المؤرخ في 2019/11/20 (www.conseil-constitutionnel.dz) ، باستثناء حال تغير الظروف، والتي تقابل في نص الفقرة الثانية من المادة 23 من القانون العضوي رقم 2009-1523 العبارة التالية:

" Sauf changement de circanstances"، **ما الذي يقصده المشرع من عبارة تغير الظروف؟**

لم يوضح المشرع المقصود من عبارة "تغير الظروف"، حيث يمكن اعتماد حالة صدور تعديل دستوري جديد، كما يمكن الاستئناس بالممارسة في فرنسا والمتعلقة بحدوث تغيير يمس الحياة السياسية والتنظيم المؤسساتي في الدولة، حيث اعتبر المجلس الدستوري الفرنسي مسألة الاولوية الدستورية التي تقدمت بها Marine Lepen بخصوص نصوص من الدستور أقر هذا الأخير بدستورية من قبل، ذات طابع جديد وقبل النظر فيها (Fatin-Rouge, http://halshs.archives-ouvertes.fr.pdf.MFRS, p. 2013)، أو ظهور مسائل جديدة لم تعرض للنقاش أمام المجلس الدستوري من قبل، كأن يتعلق الأمر بتقديم تفسير جديد لنص أو مبدأ دستوري لم يطبق من قبل من طرف المجلس الدستوري، أو مسائل تتضمن موضوعات مجتمعية جديدة، وهو المسلك الذي سار عليه المجلس الدستوري الفرنسي في العديد من قراراته، من بينها القرار رقم 345193 المؤرخ في 2011/03/21 تعلق بتفسير المادة رقم 75-1 المتعلقة بانتماء اللغات الإقليمية للتراث الفرنسي، والتي أضيفت بالتعديل الدستوري لسنة 2008، القرار رقم 340939 المؤرخ في 18-07-2011 الذي تعلق بمشاركة الجمهور وفقا لنص المادة 7 من ميثاق البيئة، القرار رقم 87103 المؤرخ في 9 مارس 2011 المتعلق بإثارة مبدأ حرية العمل، حيث لم يسبق للمجلس الدستوري الاعتراف الصريح بالقيمة الدستورية لهذا المبدأ، أما بالنسبة للمسائل المجتمعية الجديدة، فيمكن ذكر المسائل المتعلقة بتطبيق المادتين 74 و144 من القانون المدني التي تحد من الحرية الفردية لإبرام عقد زواج مع شخص من نفس الجنس، والمادة 66 منه التي تمنع القاضي من الترخيص بعقد هذا الزواج: حيث جاء في تأسيس محكمة النقض الفرنسية أن هذه المسألة تشكل موضوع نقاشات واسعة في المجتمع بسبب تطور الاخلاق والاعتراف بزواج المثليين في تشريعات العديد من الدول الأجنبية، ومنه فهي تشكل مسائل جديدة (Maugué, 2013, pp. 63-67) (Bertand, 2013, pp. 147-155).

- **ما هو المقصود بالجدية؟**:يعتبر تقدير الجدية من اختصاص قضاة الموضوع والهيئات العليا، وهي مسألة مطاطة وذات تفسيرات متطورة. وقد حاول الفقه الفرنسي استنتاج بعض الخطوط التوجيهية لتقدير جدية المسألة، فميز بين تقدير الجدية أمام قضاة الموضوع، حيث يجب أن لا تتسم المسألة المثار بشأنها مسألة الأولوية بالخيال وألا يكون الهدف منها إطالة أمد النزاع لكسب الوقت والإضرار بالأطراف الآخرين في الدعوى، أما تقدير الجدية أمام الهيئات العليا، فيجب أن يكون أكثر دقة، إذ يجب أن ترتكز الإحالة على شك يقيني منطقي (Maugué, 2013, pp. 67-68). نفهم من ذلك، وهو الهدف من تكريس نظام التصفية على درجتين، أن مهمة قضاة الهيئات العليا في تقدير جدية المسألة تكون أكثر عمقا وتعقيدا من مهمة القضاة في الدرجة الدنيا، على اعتبار أن الإحالة بالدفع تتم من طرفهم.

السؤال الأخر الذي يطرح هنا: هل يملك القاضي، وفق نظام التصفية، مسألة تقدير مدى دستورية الحكم التشريعي؟ الإجابة تكون بالنفي، لأن الذي يملك الكلمة الأخيرة في تقدير الدستورية هو المجلس الدستوري وحده دون سواه، أما القاضي فتتوقف سلطته عند انتقاء الدفوع التي تحال إليه والتأكد من مدى توفر الشروط المفروضة بالقانون لقبول الدفع.

3/ تقليص مجال الرقابة اللاحقة من طرف المجلس الدستوري في إطار الدفع بعدم الدستورية (باستثناء الأوامر والتنظيمات)

يعتبر الكثير أن الرقابة السابقة، وإن كانت تحقق نوعا من الاستقرار الدستوري والقانوني كونها رقابة وقائية، فهي تحول دون الكشف عن عيوب النص القانوني التي تظهر بعد تطبيقه، ولذلك تساهم الرقابة اللاحقة- وفق آلية الأولوية الدستورية- ، بالرغم من إمكانية اعتبارها مصدر تهديد للأمن واستقرار المراكز القانونية، في تنقية وتطهير المنظومة القانونية الفرنسية من القوانين غير الدستورية التي أفلتت من الرقابة السابقة (اليعقوبي، 2012، صفحة 402) (Disant, 2011, pp. 22-24)، وبالنظر لما تقدمه من مزايا تتعلق بالأخذ في الاعتبار شروط تطبيق القانون في الواقع، ومنه الوضعيات الخاصة التي يثيرها هذا الأخير، والتي ستظهر نقاط

القصور أو الضعف فيه، خصوصا وأن منطق الرقابة بواسطة الدفع يقتضي إعمال الرقابة بين نص تشريعي قديم ونصوص دستورية جديدة، أو مفاهيم دستورية جديدة (Maugué, 2013, pp. 210-213).

وهو ما كرسه المؤسس الدستوري الجزائري بالموازاة مع إدراجه آلية الدفع بعدم الدستورية، بتمييزه بين الإخطار الموجه إلى المجلس الدستوري بموجب نص المادة 187 والإخطار الموجه إليه بموجب نص المادة 188 من التعديل الدستوري، حيث يندرج الإخطار الأول في إطار الرقابة السابقة أو رقابة المطابقة، بموجب نص المادة 186، والمتعلقة برقابة المعاهدات والقوانين والتنظيمات، بينما يندرج الإخطار الثاني في إطار الرقابة اللاحقة أو رقابة الدستورية، والمتعلق بالدفع بعدم الدستورية، وقد اكد على ذلك النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري لسنة 2019 المؤرخ في 2019/05/12 ضمن نصوص المواد 26، 10، 4 و29 منه (ج.ر عدد 42 بتاريخ 2019/06/30). وهو ما ينعكس مباشرة على تضييق عملية الرقابة اللاحقة بواسطة الاخطار المقدم من طرف الهيئات الدستورية المنصوص عليها في المادة 187 بخصوص المعاهدات، القوانين العادية والتنظيمات.

إذا كان المنطق الذي فرض تبني نظام الرقابة اللاحقة في فرنسا بواسطة مسألة الأولوية الدستورية، هو ضعف الرقابة السابقة لتحكم الاعتبارات السياسية بها (اليعقوبي، 2012، الصفحات 398-399)، ولأن الدستور الفرنسي كان يكرس رقابة المطابقة فقط. فهل يمكن أن نؤسس هذا التغيير في الجزائر على المنطق نفسه؟ في اعتقادي لا يتعارض منطق الدفع بعدم الدستورية في الجزائر مع امكانية تحريك الرقابة اللاحقة من طرف الهيئات المنصوص عليها في المادة 187، خصوصا بالنسبة للقوانين العادية وحتى الأوامر (التي كانت دائما محصنة ضد الرقابة عليها سواء السابقة أو اللاحقة) والتنظيمات، في مواجهة عدم تفعيل إجراء الدفع بعدم الدستورية بشكل واسع (بالنسبة للقوانين العادية)، ولأن أساس هذا الأخير هو انتهاك الحقوق والحريات من دون الاعتبارات الأخرى لعدم الدستورية، والتي يمكن ان تثيرها هذه الهيئات في رسالة الإخطار. وقد استدرك التعديل الدستوري لسنة 2020 ذلك بالنسبة للاوامر والتنظيمات، ضمن نص المادة 198-3، مع حصر مدة تحريكها بالنسبة للتنظيمات خلال شهر من تاريخ نشرها، ولعل مبرر ذلك هو المحافظة على استقرار المعاملات والمراكز القانونية (المادة 190-3، مع سقوط كلمة أوامر في هذه الفقرة).

ثانيا: المساهمة في تجديد الرقابة على دستورية القوانين

يرتبط تجديد الرقابة الدستورية بضبط القانون العضوي رقم 18-16 المحدد لشروط وكيفيات تطبيق الدفع بعدم الدستورية أمام القضاء، بشكل دقيق ومعقول للآجال وللإجراءات التي يتم بواسطتها إحالة الدفع من القضاء إلى المجلس الدستوري والتي لم تكن مكرسة من قبل (1)، ومن خلال هذا القانون والنظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري لسنة 2019، تم ضبط آجال وإجراءات الفصل في الدفع أمام المجلس الدستوري، حيث أضفى بذلك خصوصية على إجراءات الدفع بعدم الدستورية أمام هذا الأخير، مقارنة بما هي عليه في مجال الرقابة بواسطة الإخطار من طرف الهيئات الأخرى (رئيس الجمهورية ورئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس مجلس الأمة والوزير الأول واربعين عضوا من المجلس الشعبي الوطني وخمسة وعشرين عضوا من مجلس الأمة) (2).

1/ تميز الرقابة بواسطة الدفع بعدم الدستورية بآجال معقولة وإجراءات خاصة أمام القضاء

تخضع آجال وإجراءات سير الدفع بعدم الدستورية أمام القضاء لقانون الإجراءات المدنية والإدارية وقانون الإجراءات الجزائية حسب الجهة التي أثير أمامها الدفع، بالإضافة إلى الأحكام المنصوص عليها في القانون العضوي بموجب المادة 5 من القانون العضوي رقم 18-16، - والتي تهمنا في هذه الدراسة-. وقد ميز المشرع بين الآجال والإجراءات أمام الجهات القضائية الدنيا وبين الآجال والإجراءات أمام الجهات القضائية العليا، وقد وفق في ذلك إلى حد كبير حتى لا يترك مصير الدفع بيد القضاء، من جهة، وحتى لا يطيل أمد الفصل في النزاع من جهة ثانية.

أ- **الآجال والإجراءات أمام الجهات القضائية الدنيا**

- عند إيداع أحد أطراف الدعوى مذكرة تتضمن دفعا بعدم دستورية الحكم التشريعي، والتي فرض بشأنها المشرع الجزائري، على غرار نظيره الفرنسي، مجموعة من الشروط الشكلية لقبول الدفع بعدم الدستورية حددتها المادتين 6 و7

من القانون العضوي، والمتمثلة في وجوب تقديم الدفع بواسطة مذكرة مكتوبة ومنفصلة ومسببة، مرفقة بالتصريح بالاستئناف، إذا كان الدفع أمامه (المادة 3-2 من القانون العضوي رقم 18-16) ، يتوجب على الجهة القضائية الفصل، بعد استطلاع رأي النيابة العامة أو محافظ الدولة، ومن دون حضور المساعدين اذا كانت تشكيلة المحكمة تظم هؤلاء، وقبل فتح باب المناقشة اذا كان الدفع مثار أمام محكمة الجنايات الاستئنافية، فورا، طبقا لنص المادة 7 من القانون العضوي، وكلمة فورا تعني انعدام اجل محدد لذلك، وقد تعني في اسرع وقت ممكن ((le plus tôt que possible (Maugué, 2013, p. 32). وهو مسلك إيجابي للمشرع، حيث يهدف من وراء الإسراع بالفصل في مسألة إرسال الدفع إلى الإسراع في حل النزاع الأصلي، بقرار مسبب، حيث يساهم التسبيب في التأسيس لتوفر الشروط المطلوبة لقبول الدفع، ومنه اقصاء الدفوع غير المؤسسة، فإما أن تقبل بموجبه الهيئة القضائية الدفع وإما ترفضه:

- في حالة قبول الدفع من طرف الهيئة القضائية، يوجه القرار مع عرائض الأطراف ومذكراتهم إلى المحكمة العليا أو مجلس الدولة خلال أجل عشرة (10) أيام من صدوره، كما يبلغ إلى الأطراف، ولا يكون قابلا لأي طعن طبقا لنص المادة 9 في فقرتها الاولى من القانون العضوي رقم 18-16، مقارنة بنظيره الفرنسي الذي حددها بثمانية ايام بموجب المادة 23 في فقرتها الثانية من القانون العضوي رقم 2009-1523.

- في حالة رفض إرسال الدفع من طرف الهيئة القضائية المقدم أمامها، يبلغ القرار المتضمن الرفض إلى الأطراف، ولا يمكن أن يكون محل اعتراض إلا بمناسبة الطعن ضد القرار الفاصل في النزاع أو في جزء منه، حيث يجب أن يقدم بموجب مذكرة مكتوبة ومنفصلة ومسببة طبقا لنص المادة 9 في فقرتها الثانية من القانون العضوي رقم 18-16.

- في الحالة الأولى ترجئ الهيئة القضائية الفصل في الدعوى إلى غاية صدور قرار الهيئات القضائية العليا (المحكمة العليا أو مجلس الدولة) برفض إحالة الدفع إلى المجلس الدستوري، أو بقبول إحالة الدفع وصدور القرار من المجلس الدستوري، غير أنه لا يترتب على هذه الإحالة وقف سير التحقيق، ويكون بإمكان الهيئة القضائية أخذ التدابير المؤقتة أو التحفظية اللازمة طبقا لنص المادة 10 من القانون العضوي رقم 18-16. لكن المشرع فرض استثناء على ذلك في الحالات التالية: الحالة التي يكون فيها شخص محروم من الحرية بسبب الدعوى أو عندما تهدف الدعوى لوضع حد للحرمان من الحرية، أو عندما ينص القانون على وجوب فصل الجهة القضائية خلال أجل محدد أو على سبيل الاستعجال، طبقا لنص المادة 11 في فقرتها الاولى من القانون العضوي رقم 18-16. وقد وضع المشرع حلا في حالة فصل الجهة القضائية الابتدائية دون انتظار القرار المتعلق بالدفع من طرف الهيئات القضائية العليا أو المجلس الدستوري وتم استئناف قرارها أو نقضه، بأن تقوم جهة الاستئناف أو النقض بإرجاء الفصل فيه إلا إذا توفرت الحالات المذكورة أعلاه، وذلك بموجب نص المادتين 11 في فقرتها الثانية و12 من القانون العضوي رقم 18-16. وهو مسلك إيجابي حاول من خلاله المشرع منح الأولوية لاسترجاع المعني بالأمر حريته.

ب/ الآجال والإجراءات أمام الجهات القضائية العليا (المحكمة العليا ومجلس الدولة)

يوجه، طبقا لنص المادة 15 من القانون العضوي رقم 18-16، قرار إرسال الدفع بعدم الدستورية إلى الرئيس الأول للمحكمة العليا أو رئيس مجلس الدولة، اللذان يستطلعان فورا رأي النائب العام أو محافظ الدولة، ويتم تمكين الأطراف المعنية بالدفع من تقديم ملاحظاتهم المكتوبة، وذلك مسلك ايجابي، لأنه يسمح للأطراف توضيح وتأكيد حججهم فيما يخص جدية الدفع. وقد حدد هذا القانون أجلا للفصل في إحالة الدفع بعدم الدستورية، يقدر بشهرين اثنين ابتداء من تاريخ استلام الإرسال المتضمن قرار الإحالة من الجهات القضائية الدنيا طبقا لنص المادة 13 من القانون العضوي رقم 18-16، مقارنة بنظيره الفرنسي الذي حددها بثلاثة اشهر (المادة 23-5 من القانون العضوي رقم 2009-1523) ، وهو نفس الأجل في حالة إثارة الدفع مباشرة أمام الجهات العليا يبدأ حسابه من تاريخ استلام مذكرة الدفع (المادة 14 من القانون العضوي رقم 18-16)، وقد أكد المشرع على أولوية الفصل في هذا الدفع، وفي ذلك تأكيد ثان على ضرورة الاسراع بالفصل في الدفع المثار حتى لا يطول الفصل في النزاع المطروح. وفي حالة عدم فصل الجهات العليا خلال هذا الأجل يحال الدفع تلقائيا إلى المجلس الدستوري طبقا لنص المادة 20 من القانون العضوي رقم 18-16. ما يمكن

ملاحظته ان أجال تصفية الدفوع معقولة توفق بين مطلب سرعة الفصل في النزاعات أمام القضاء وتقدير جديتها.

حدد المشرع الجزائري في هذه المرحلة تشكيلة الجهة القضائية العليا الفاصلة في مسالة إحالة الدفع إلى المجلس الدستوري، والمتمثلة في رئيس الجهة القضائية أو نائبه عند تعذر ذلك، رئيس الغرفة المعنية وثلاثة (3) مستشارين بتعيين من الرئيس الأول لهذه الجهة (المادة 16 من القانون العضوي رقم 18-16).

يرسل القرار المسبب الصادر عن الجهة القضائية العليا، بإحالة الدفع بعدم الدستورية للمجلس مرفقا بمذكرات وعرائض الأطراف، وذلك طبقا لنص المادة 17 من القانون العضوي رقم 18-16.

يتم إرجاء الفصل في الطعن أمام المحكمة العليا أو مجلس الدولة إلى حين البت من طرف المجلس الدستوري في الدفع، إلا إذا تحققت حالة من الحالات المذكورة أعلاه، والتي تؤدي إلى الفصل مباشرة في الدعوى، وذلك بموجب نص المادة 18 من القانون العضوي.

يتم إعلام الجهة القضائية التي أرسلت الدفع بعدم الدستورية بقرار الجهات القضائية العليا حسب الحالة، كما يتم تبليغه للأطراف في أجل عشرة (10) أيام من تاريخ صدوره، وذلك طبقا لنص المادة 19 من القانون العضوي رقم 18-16.

مادامت الأحكام المتعلقة بآجال وإجراءات الدفع والمطبقة أمام الجهات القضائية التي يحكم سير الدعوى أمامها قانون الإجراءات المدنية والإدارية أو قانون الإجراءات الجزائية، فإنه سيكون من الملائم صدور تعديل لهذين القانونين يتوافق مع القانون العضوي رقم 18-16، فيما يخص تحديد شروط تقديم مذكرة الدفع وبياناتها، أثر الدفع على وقف سير الدعوى، وأثر قرار المجلس الدستوري على الدعوى محل النظر والدعاوى المماثلة.

2/ خصوصية إجراءات الدفع بعدم الدستورية أمام المجلس الدستوري (المحكمة الدستورية): بداية التحول نحو قضاء دستوري

تختلف وتتميز إجراءات فصل المجلس الدستوري في الدفع بعدم الدستورية، المحال إليه من طرف جهات القضاء العليا المنصوص عليها في القانون العضوي رقم 18-16 عن إجراءات فصله في الإخطارات الموجهة إليه من الهيئات الأخرى وقد أكد النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري لسنة 2019 على ذلك في المواد 26، 10، 4 و29 منه) (ج.ر عدد 42 بتاريخ 2019/06/30)

وتظهر خصوصية الإجراءات من خلال الطريقة المتبعة لفصل المجلس الدستوري في الدفع بعدم الدستورية ومن خلال الضمانات التي كرسها القانون العضوي والنظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري، والتي يمكن أن نعتبرها مؤشرا باتجاه تفعيل قضاء دستوري حقيقي، والتي تتجسد خلال ثلاث مراحل تتمثل في: مرحلة التحقيق في الدفع بعدم الدستورية، مرحلة تنظيم مبدأ الوجاهية وأخيرا مرحلة اصدار القرار.

المرحلة الأولى: التحقيق في الدفع بعدم الدستورية

يملك المجلس الدستوري مدة أربعة أشهر للفصل في الدفع بعدم الدستورية طبقا لنص المادة 189 بعد استقباله من طرفه قابلة للتجديد مرة واحدة، وهي مدة أطول نوعا ما مقارنة بالمدة التي حددها المشرع الفرنسي وهي ثلاثة (3) أشهر فقط بموجب المادة 23-10 من القانون العضوي رقم 2009-1523، بعد أن يتم تسجيله في السجل الخاص بالدفع بعدم الدستورية لدى كتابة ضبط المجلس الدستوري طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة 11 من النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري لسنة 2019، بينما تقدر مدة الفصل في الإخطارات الأخرى بثلاثين يوما بناء على نص المادة 189 من التعديل الدستوري لسنة 2016(تقابلها المادة 194 من التعديل الدستوري لسنة 2020). ويتعلق مبرر وجود فارق المدة المحددة للفصل بين النوعين من الإخطارات، بخضوع إجراء الدفع بعدم الدستورية لإجراءات تحقيق ودراسة وإعمال مبدأ الوجاهية، وما يتطلبه من تبادل مذكرات وملاحظات بشأن الدفع ومرافعات، والتي تتطلب وقتا أطول مما هو الحال عليه في الإخطارات الأخرى التي تغيب فيها هذه الإجراءات.

يكون قرار الإحالة للمجلس الدستوري، طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة 11 من النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري لسنة 2019، مرفقا بعرائض ومذكرات الأطراف وعند الاقتضاء، بالوثائق المدعمة. ويتم بعد ذلك تعيين العضو المقرر من طرف رئيس المجلس الدستوري ومن بين أعضاء المجلس الدستوري طبقا لنص المادة 36 من النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري لسنة 2019،

ويكون هذا التعيين سلطة تقديرية كاملة للرئيس من دون وجود اعتبارات تتحكم في ذلك، وقد بينت الممارسة في فرنسا ان اختيار العضو المقرر يتم بحسب مجال تخصصه المهني السابق على تعيينه (Disant, 2011, p. 264). وتكون مهمة العضو المقرر التحقيق في ملف الإخطار أو الإحالة. وقد بقي اسم المقرر سري في مواجهة الرأي العام منذ دخول مسألة الأولوية الدستورية حيز النفاذ في فرنسا، ولم يظهر في قرار المجلس الدستوري، وبالرغم من أن السرية هنا تحمي المقرر من الضغوطات التي يمكن أن يواجهها هذا الأخير، لكن ذلك تعارض ذلك مع نص المادة 12 من النظام الداخلي للمجلس الدستوري الفرنسي، الذي تم تعديله بما يتماشى والممارسة بتاريخ 24 جوان 2010 (Disant, 2011, p. 265).

خولت المادة 37 من النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري لسنة 2019 المقرر جمع كل المعلومات والوثائق المتعلقة بملف الإخطار أو الإحالة، كما يمكنه الاستعانة بأي خبير في الموضوع، بعد موافقة رئيس المجلس الدستوري، ومن دون شك سيستعين المقرر بالمصالح الموجودة على مستوى المجلس المنظمة طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 16-201 (ج.ر عدد 43 بتاريخ 2016/07/17).

المرحلة الثانية: تنظيم مبدأ الوجاهية

قبل تكريس إجراء الدفع بعدم الدستورية لم يكن مبدأ الوجاهية مطبقا ولو في إطار ضيق، أما بعد تكريس هذا الإجراء فقد تبناه المشرع العضوي من خلال القانون العضوي رقم 18-16 والمجلس الدستوري في نظامه المحدد لقواعد عمله لسنة 2019، بل توسع فيه وتناوله بشكل مفصل مقارنة بسابقه لسنة 2016.، ومبرر ذلك أن تنظيم إجراء الدفع يخضع لمطلب محاكمة عادلة وفق نص المادة 6-1 من الاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان' حيث اكدت المحكمة الاوربية لحقوق الانسان في العديد من قراراتها، بأن الاجراء المنصوص عليه في المادة المذكورة اعلاه يطبق حتى امام القضاء الدستوري، كلما كان متعلقا بحقوق مدنية واتهامات جنائية (Maugué, 2013, pp. 81-83) والذي يتحقق من خلال العلنية وتمكين الأطراف من الاطلاع على المذكرات والملاحظات والدفوع المقدمة وحقوق الدفاع. ويتحقق مبدأ الوجاهية بواسطة مجموعة من الإجراءات الكتابية والشفهية:

- **الإجراءات الكتابية**: تتمثل في الأتي:

- **تبادل الملاحظات الكتابية والوثائق المدعمة**: ويتم، فور تلقي قرار الإحالة من المحكمة العليا أو مجلس الدولة، إشعار رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الأمة ورئيس المجلس الشعبي الوطني والوزير الأول والأطراف فورا بهذا القرار مرفقا بعرائض ومذكرات الأطراف والوثائق المدعمة، وهو ما ورد في القرار رقم 01/ق.م.د/19 المؤرخ في 2019/11/20 (conseil-constitutionnel.dz)، على اعتبار أنهم معنيون بمصير الحكم التشريعي محل الدفع بعدم الدستورية طبقا لنص المادة 12 من النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري لسنة 2019، وأنهم يعتبرون متدخلين بحكم القانون (Disant, 2011, p. 268)، وأن هذا الإشعار سيسمح لهم بتقديم ملاحظاتهم بناء على ما يملكونه من خبرة ودراية، طبقا لنص المادة 13 من النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري لسنة 2019 التي نصت على ما يلي:" يتضمن الاشعار الاجل المحدد للسلطات المعنية والأطراف لتقديم ملاحظاتهم مكتوبة مرفقة بالوثائق المدعمة الى كتابة ضبط المجلس الدستوري. وتبلغ الملاحظات للسلطات والأطراف للرد عليها في اجل ثان يمكن ان يحدده المقرر لذلك. يتم تبليغ الاشعارات والملاحظات والوثائق بكل وسائل الاتصال". ويتم الإشعار بجميع وسائل الاتصال، حتى بالبريد الالكتروني ويكون ذلك لمحامي الأطراف، ويكون تقديم الملاحظات مقيدا بآجال محددة، لكن النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري لسنة 2019 لم يحدد هذه الآجال تاركا ذلك سلطة تقديرية للمقرر طبقا لنص المادة 14 من النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري الآتي نصها:" تستبعد الملاحظات والوثائق المرفقة التي ترسل بعد انقضاء الاجل المحدد لتقديمها".

- **التدخل:** أجاز المجلس الدستوري لكل ذي مصلحة في إجراء الدفع بعدم الدستورية بتقديم طلب التدخل مكتوب لرئيس المجلس، قبل إدراج الدفع في المداولة، وفي حالة الموافقة عليه يخضع الطرف المتدخل لنفس الإجراءات التي يخضع لها الأطراف طبقا لنص المادة 17 من النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري لسنة 2019. ويقوم المتدخل بتقديم ملاحظاته، لكن لا يمكن اعتباره طرفا بالمعنى الدقيق للكلمة. والأكيد أن اعتبارات قبول التدخل ستتوضح من واقع الممارسة والذي مازال في بدايته في الجزائر، مقارنة بفرنسا التي قطعت شوطا كبيرا في مسألة الاولوية الدستورية، حيث

افرزت الممارسة ثلاثة معايير لتقدير مدى توفر المصلحة في التدخل تتعلق إما بإثارة مسألة الأولوية الدستورية أمام القاضي، بينما هناك مسألة أولوية مماثلة قد أحيلت أمام المجلس الدستوري، أو عندما يكون المتدخل هو من الأشخاص النادرين الذين يطبق عليهم الحكم التشريعي، حيث يقدم مصلحة مباشرة، وأخيرا وجود مصلحة خاصة لإلغاء أو الإبقاء على الحكم التشريعي. كما ساهمت هذه المعايير في التحكم في كم التدخلات حتى لا تفقد خصوصيتها من جهة، وحماية مسألة الأولوية من بعض التدخلات الواسعة التي تندرج في إطار اجتماعي باسم حماية الحقوق والحريات من وجهة نظر البعض. (Disant, 2011, pp. 282-283)

- **الإجراءات الشفهية**: بعد الانتهاء من تقديم الملاحظات الكتابية تأتي مرحلة الإجراءات الشفهية، وتدخل هذه الإجراءات في إطار تنظيم الجلسة وتسييرها وضبطها، وهي من اختصاص رئيس المجلس الدستوري بموجب نص المادة 22 من النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري لسنة 2019 أو نائبه في حالة غيابه، حيث يصدر رئيس المجلس الدستوري مقررا يتضمن ضبط سير الجلسات وتنظيم الحضور وضبط التسجيل والبث السمعي البصري والتغطية الإعلامية للجلسات بناء على نص المادة 27 من النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري لسنة 2019. وقبل البدء في هذه الإجراءات، يتم تحديد تاريخ الجلسة بعد انتهاء التحقيق وجدولة الدفع بعدم الدستورية، طبقا لنص المادة 20 من النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري لسنة 2019، والتي أوجبت تبليغه للسلطات والأطراف المذكورة ضمن نص المادة 12 من هذا النظام، وتعليق الجدول بمدخل قاعة الجلسات، كما ينشر في الموقع الالكتروني للمجلس الدستوري، وقد قام المجلس الدستوري بجدولة القضيتين الأولى رقم 01/2019 المسجلة بتاريخ 07/23/ 2019 والقضية رقم 02/2019 المسجلة بتاريخ 2019/09/23 اللتين تناولتا المسألة نفسها أي الدفع بعدم دستورية المادة 416 -1 من قانون الإجراءات الجزائية على موقعه الالكتروني بتاريخ 2019/11/13 (www.conseil-constitutionnel.dz).

كرست المادة 22 من القانون العضوي رقم 18-16، والنظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري لسنة 2019 **مبدأ علنية الجلسة**، التي تتطلب ادخال تعديلات مادية لتأهيل القاعة لاستقبال الجمهور، مع إمكانية نقل الجلسة على المباشر على موقع المجلس على الانترنت، باستثناء الحالات التي قررها النظام المحدد لقواعد عمل المجلس وتتعلق بالمساس بالنظام العام والآداب العامة أو بمصلحة القصر أو بالحياة الخاصة، وذلك بطلب من رئيس المجلس أو أحد الأطراف.

يفتتح رئيس المجلس الدستوري الجلسة ويدعو كاتب الضبط لينادي على الأطراف وممثل الحكومة والتأكد من حضور محامي الأطراف طبقا لنص المادة 23 من النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري لسنة 2019، كما يدعو رئيس المجلس العضو المقرر لتلاوة تقريره حول الدفع بعدم الدستورية. ويطلب من الأطراف عن طريق محاميهم إبداء **ملاحظاتهم الشفوية**، التي اشترط فيها النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري ان تكون باللغة العربية وأثناء الجلسة، ثم تمنح الكلمة لممثل الحكومة لتقديم ملاحظاته، ومنه سيتم تبادل العرائض وطرح أسس وحجج كل طرف، وبذلك يمكن ضمان تطبيق قواعد محاكمة عادلة (عباس، 2016، صفحة 47)، وضمان الموازنة بين حقوق الأطراف ويسمح ذلك من ناحية ثانية بإثراء وتعميق النقاش الدستوري وبداية التحول نحو قضاء دستوري.

ولا يؤثر انقضاء الدعوى التي تمت بمناسبتها إثارة الدفع بعدم الدستورية، لأي سبب كان، على الفصل في الدفع بعدم الدستورية المثار أمام المجلس (المادة 23 من النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري لسنة 2019).

وفي الأخير يدرج رئيس المجلس الدستوري الدفع عند نهاية الجلسة في المداولة، التي لا يشارك فيها إلا الأعضاء الذين حضروا جلسة الملاحظات الوجاهية التي خصصت للدفع بناء على المادة 26 من النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري لسنة 2019.

المرحلة الثالثة: اصدار القرار

يفصل المجلس الدستوري بقرار في الحكم التشريعي موضوع الدفع بعدم الدستورية، وقد اشترطت المادة 40 من النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري نصاب الحضور لصحة مداولات المجلس الدستوري وهو تسعة (9) من أعضائه على الأقل، وتكون المداولة في جلسة مغلقة.

يصدر القرار بأغلبية أعضائه وفي حالة تساوي الأصوات يرجح صوت الرئيس.

- **مضمون القرار**: يتضمن القرار أسماء الأطراف وممثليهم وتأشيرات النصوص التي استند إليها المجلس والملاحظات المقدمة إليه حول الحكم التشريعي وتسبيب القرار، كما يتضمن أسماء وألقاب وتوقيعات أعضاء المجلس الدستوري المشاركين في المداولة بموجب المادة 30 من النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري لسنة 2019. ويكون القرار معللا وفقا لنص المادتين 189 في فقرتها الثانية من التعديل الدستوري و46 من النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري لسنة 2019.

ويكون مضمون القرار إما تأكيد دستورية الحكم التشريعي، ومنه الإبقاء عليه ضمن المنظومة القانونية وإما عدم دستوريته، وهو ما ثبت من قرار المجلس الدستوري بعدم دستورية الحكم التشريعي الوارد في الفقرة الأولى من المادة 416 من قانون الإجراءات الجزائية (الحالة الثانية)، حيث قرر المجلس الدستوري في قراره رقم 01/ق.م د/د ع د/19 أولا: التصريح بالمطابقة الجزئية للمادة 416 من قانون الإجراءات الجزائية؛ ثانيا: عدم دستورية الحكم التشريعي الوارد في الفقرة الأولى من المادة 416 في شطرها الأول "إذا قضت بعقوبة حبس أو غرامة تتجاوز 20000 د ج بالنسبة للشخص الطبيعي"؛ ثالثا: عدم دستورية الحكم التشريعي الوارد في الفقرة الأولى من المادة 416...و100000 د ج بالنسبة للشخص المعنوي. رابعا: عدم دستورية الحكم التشريعي في الفقرة الثانية من المادة 416... القاضية بعقوبة الحبس بما في ذلك المشمولة بوقف التنفيذ. ومن قراره الثاني، القرار رقم 01/ ق م د/دع د/ 20 المؤرخ في 2020/05/06، بدستورية المادة 496 ف6 من قانون الاجراءات الجزائية (الحالة الاولى) (ج.ر عدد 34 بتاريخ 2020/06/07).

- **أثر القرار**: أعطى المؤسس الدستوري المجلس الدستوري السلطة التقديرية لتحديد التاريخ الذي يفقد ابتداء منه الحكم التشريعي أثره في قراره الذي يصدره، والذي حدد في القرار رقم 01/ 19 كالآتي "الغاء الأحكام التشريعية المقرر عدم دستوريتها فورا". يكون المؤسس الدستوري بهذا التعديل قد وسع من صلاحيات المجلس الدستوري، ويفسر ذلك بمراعاة دواعي الأمن القانوني، وإعطاء البرلمان الوقت الكافي لإعداد تشريع يصحح الملغى بسبب عدم دستوريته (Maugué, 2013, pp. 221-223)، أما أثر القرار على الخصومة المثار بشأنها الدفع فيكون فوريا. لكن يبقى السؤال المطروح بشأن الخصومات القضائية المماثلة المطروحة أمام الجهات القضائية وقت صدور هذا القرار؟ ننتظر اجتهادات المجلس الدستوري (المحكمة الدستورية مستقبلا) لتوضح ذلك.

- تبليغ القرار: **يبلغ** القرار إلى الرئيس الأول للمحكمة العليا أو رئيس مجلس الدولة، حسب الحالة في أجل أقصاه ثمانية (8) أيام، **ويعلم** رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الامة ورئيس المجلس الشعبي الوطني والوزير الأول بذلك القرار، وذلك وفقا لنص المادة 32 من النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري لسنة 2019. الواضح أن التبليغ يخص الجهات القضائية التي أثير الدفع أمامها، أما الإعلام فيخص مؤسسات الدولة، لأن القرار يتعلق بمدى دستورية نص كانت هي المشرفة على إصداره وتطبيقه.

خاتمة

يعد التعديل الدستوري لسنة 2016 المكرس لآلية الدفع بعدم الدستورية ومن بعده التعديل الدستوري لسنة 2020 خطوة هامة، في مسار نظام الرقابة على دستورية القوانين، نحو تأسيس قضاء دستوري إذا ما تم تفعيله.

وكانت النتائج والاقتراحات المتوصل إليها على مستويين كالآتي:

- المستوى الأول يتعلق بإحداث تغيير في أسلوب تحريك الرقابة ومجالاتها:

1/ توسيع آلية الإخطار إلى أطراف الدعوى قد وسع في دائرة الأشخاص الذين يمكنهم تقديم الدفع بعدم الدستورية إلى (الأشخاص الطبيعية، المعنوية – المواطنين والأجانب...). وبالتبعية سيساهم في تمكين الفرد من حقوقه وحمايتها من تعدي السلطة التشريعية عليها، وتنقية النظام القانوني من القوانين غير الدستورية، وهي إضافة تحسب له، لكن من ناحية أولى، مازال الغموض يميز عبارة الحقوق والحريات المضمونة بالدستور، إذا ما كان المقصود بها تلك المكرسة في الوثيقة الرسمية (وهو التفسير الضيق للنص)، أم تلك المكرسة في الديباجة والنصوص الأخرى التي يحيل إليها هذا الأخير، ننتظر صدور قرارات من المجلس الدستوري وبعده المحكمة الدستورية لتوضح ذلك. ومن ناحية ثانية، تضييق المؤسس الدستوري لمجال الأحكام التشريعية التي

تكون محلا للدفع بعدم الدستورية في إطار القوانين العادية فقط من دون القوانين العضوية، الأوامر والتنظيمات ليس له مبرر معقول، وهو ما استدركه التعديل الدستوري لسنة 2020 بالنسبة للحكم التنظيمي (المادة 195 منه).

2/ إقحام القضاء في مجال الرقابة على الدستورية بواسطة نظام الإحالة، بتطبيق نظام التصفية على درجتين مثيل لذلك الذي كرسه المشرع الفرنسي سيسمح من جهة، بإقصاء الدفوع غير الجدية، الكيدية أو غير المؤسسة المقدمة من أطراف الدعوى، ومنه تخفيف العبء على المحكمة الدستورية، ومن جهة ثانية، وبموجب الاستثناء المتعلق بحالة **تغير الظروف**، يمكن إحالة الدفع المتعلق بشأن حكم تشريعي، سبق الفصل في مدى دستوريته من طرف المحكمة الدستورية، إليه في حال تعديل الدستور مثلا. في انتظار صدور قرارات من المحكمة الدستورية تقدم نماذج أو حالات لذلك، تشكل اجتهادا دستوريا.

3/حصر نظام الرقابة اللاحقة على الدستورية في إطار الدفع بعدم الدستورية، مع إقصائها بالنسبة للرقابة بواسطة الإخطار الموجه من طرف الهيئات الأخرى بموجب نص المادة 187 من التعديل الدستوري السابق، خصوصا بالنسبة للقوانين العادية، الأوامر والتنظيمات، افتقد للمنطق الذي أسس عليه هذا الإقصاء، في مواجهة عدم تفعيل إجراء الدفع بعدم الدستورية بشكل واسع، ولأن أساس هذا الأخير هو انتهاك الحقوق والحريات من دون الاعتبارات الأخرى لعدم الدستورية، وهو ما يمكن أن يؤثر على تفعيل الرقابة. وهو ما تم استدراكه ضمن التعديل الدستوري لسنة 2020 بالنسبة للأوامر والتنظيمات (مع سقوط كلمة أوامر ضمن نص المادة 190ف3 منه بمقابلته مع نص المادة 198 ف3).

- المستوى الثاني: يتعلق بإضفاء خصوصية على آجال وإجراءات الفصل في الدفع بعدم الدستورية:

1/ تم ضبط الآجال والإجراءات بواسطة القانون العضوي رقم 18-16 بشكل دقيق ومعقول بما لا يدع مجالا للتأويل وإطالة أمد الفصل في الدعاوى. وقد أضفى المشرع الجزائري بذلك خصوصية وتميزا عليها سواء على مستوى ممارسة الدفع أمام الهيئات القضائية بنوعيها الدنيا والعليا، أو على مستوى المجلس الدستوري، حيث تحولت إجراءات الفصل في دستورية نص ما من السرية إلى العلنية، وسمح تكريس مبدأ الوجاهية للأطراف بالإطلاع على المذكرات والملاحظات والدفوع وتبادل الحجج مع الاستعانة بمحامي، ومنه إمكانية التحول مستقبلا نحو قضاء دستوري فعلي يسمح في إطاره بتعميق النقاش الدستوري. ولكن سيكون من الملائم صدور تعديل لكل من قانون الإجراءات المدنية والإدارية وقانون الإجراءات الجزائية يتوافق مع القانون العضوي الجديد المحدد لشروط وكيفيات تطبيق الدفع بعدم الدستورية أمام المحكمة الدستورية، فيما يخص تحديد شروط تقديم مذكرة الدفع وبياناتها، أثر الدفع على وقف سير الدعوى، وأثر قرار المحكمة الدستورية على الدعوى محل النظر والدعاوى المماثلة.

2/ وسع المؤسس الدستوري بهذا التعديل من صلاحيات المجلس الدستوري (المحكمة الدستورية)، من خلال منحه السلطة التقديرية لتحديد التاريخ الذي يسري ابتداء منه إلغاء الحكم التشريعي في قراره الذي يصدره، ويفسر ذلك بمراعاة دواعي الأمن القانوني، على اعتبار حتمية الاستمرار في العمل بالنص الملغى في بعض الحالات، ولإعطاء البرلمان الوقت الكافي لإعداد تشريع يصحح الملغى بسبب عدم دستوريته (وقد حافظ التعديل الدستوري لسنة 2020 على نفس الحكم).

سيتأكد أثر التكريس الدستوري لآلية الدفع بعدم الدستورية على نظام الرقابة على دستورية القوانين في الجزائر في حالة وجود ممارسة جدية لهذه الآلية من قبل أطرف الدعاوى بواسطة محاميهم، بشرط توفر التأهيل والحياد المطلوب من جانب القضاة، الذي سيدعم عقلنة عملية إحالة الدفوع للمحكمة الدستورية، والذي سيساهم بدوره في إثراء الفقه الدستوري في هذا المجال.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية

1/ الكتب

1- الشوابكة محمد عبد الله، (2012)، رقابة الامتناع على دستورية القوانين دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

2- قاسم جعفر محمد أنس، (1999)، الرقابة على دستورية القوانين "دراسة مقارنة تطبيقية"، الطبعة الثانية، دار التهضة العربية، القاهرة.

2/ المقالات والدراسات

1- اليعقوبي علي عيسى، (2012)، تعديل 23 تموز 2008 الدستوري وأثره في تطور الرقابة على دستورية القوانين في فرنسا"، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، المجلد 27.

2- بوزيان عليان، (2013)، "ألية الدفع بعدم الدستورية وأثرها في تفعيل العدالة الدستورية"، مجلة المجلس الدستوري، العدد 2-.

3- حسكر مراد بن عودة، (2019)، "الدفع القضائي بعدم الدستورية كضمانة لنفاذ القواعد الدستورية للحقوق والحريات"، مجلةمعالم للدراسات القانونية والسياسية، مجلد 3، عدد 2.

4- حمريط كمال، (2018)، "الدفع بعدم الدستورية لقوانين في التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016: دراسة مقارنة"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد التاسع.

5- كوسة عمار، (2018)، "آلية إخطار المجلس الدستوري في الجزائر من نظام الاخطار المقيد إلى نظام الاخطار الموسع"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس الغرور، خنشلة، العدد 9.

6- عباس عمار، (2016)، انفتاح القضاء الدستوري على المتقاضين ومساهمته في تنقية النظام القانوني، مجلة المجلس الدستوري، العدد 7.

7- يعيش تمام ودنش رياض، (2016)، "توسيع إخطار المجلس الدستوري ودوره في تطوير نظام الرقابة الدستورية: مقاربة تحليلية في ضوء التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، العدد 14.

8- رواب جمال، (2017)، "الدفع بعدم دستورية القوانين، قراءة في نص المادة 188 من الدستور الجزائري"، مجلة الدراسات الحقوقية، مجلد 4، العدد 1.

9- ذوادي عادل، (2017)، "الدفع بعدم الدستورية كآلية لحماية المكلفين بالضريبة في الجزائر بعد التعديل الدستوري لسنة 2016"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، عدد16 جوان.

4/ النصوص القانونية والتنظيمية

1- التعديل الدستوري لسنة 2016 بموجب القانون رقم 16-01 المؤرخ في 6 مارس 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 14، بتاريخ 07-03-2016.

2- التعديل الدستوري لسنة 2020 بالمرسوم الرئاسي رقم 20-442، المؤرخ في 2020/12/30 يتعلق باصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 82، بتاريخ 30- 12-2020.

3- القانون العضوي رقم 18-16 المؤرخ في 2018/03/07، يحدد شروط وكيفيات تطبيق الدفع بعدم الدستورية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عدد 54 بتاريخ 2018/09/05.

4- النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري لسنة 2019، 2019/05/12، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عدد 42 بتاريخ 2019/06/30.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1/ Ouvrages

1- Bertrand Mathieu, (2013), Rousseau Dominique, les grandes décisions de la question prioritaire de constitutionnalité, L.G.D.J, Paris.

2- Disant Mathieu, (2011), droit de la question prioritaire de constitutionnalité, cadre juridique pratiques jurisprudentielles, Lamy, Paris.

3- Maugué Christine Stahl Jacques-Henri, (2013), la question prioritaire de constitutionnalité, 2E édition, DALLOZ, Paris.

4- Xavier Magnon (sous la direction), (2011), QPC la question prioritaire de constitutionnalité pratique et contentieux, litec, Paris.

2/ Webographies

1- Le conseil constitutionnel, la question prioritaire de constitutionnalité ; www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/root/bank_mm/QC/plaqelle_qpc.pdf (16-05-2018).

2- Bonnet Julien, le control de la loi par le juge ordinaire ou les carences de la question préjudicielle en appréciation de la constitutionnalité des lois, http://www.droitconstitutionnel.org., (01-12-2018).

3- Marthe Fatin-Rouge Stefanini, le filtrage opéré par le conseil d'Etat, rapport de recherche Aix-Marseille université, France, 2013, http://halshs.archives-ouvertes.fr.pdf.MFRS, (24-11-2019).

- **Sites interne tes**

4- www.legifrance.gouv.fr

5- http://www.conseil-constitutionnel.dz.

المقاربة الأنثربولوجية للظاهرة القرآنية في الفكر الحداثوي لمحمد أركون بحث في المقومات والمقاصد

Anthropological approach Of the Qur'anic phenomenon in the modernist thought of Muhammad Arkoun's a research in the aims and the bases

تاريخ الإرسال: 30-06-2020 تاريخ القبول: 04-10-2021

سارة عبدو، مخبر العلوم الإسلامية في الجزائر تاريخها مصادرها وأعلامها، جامعة باتنة 1، saraabdo16792@gmail.com

الملخص

يسعى هذا البحث إلى مساءلة إحدى المنهجيات العلميّة الأساسيّة التي دعا محمّد أركون من خلال مشروعه النقدي إلى الاعتصام بها في قراءة مصادر التراث الإسلامي، وعلى وجه الخصوص الظاهرة القرآنيّة ألا وهي "الأنثربولوجيا"، ومن ثمّ تحديد موقع هذه المنهجيّة من إسلامياته التطبيقيّة التي أسّسها، بالإضافة إلى الكشف عن الخلفيات والأصول التي استمدّ منها تلك المنهجيّة والأسس التي تقوم عليها، وأخيرًا إبراز آفاق القراءة الانثربولوجية للظاهرة القرآنيّة من منظور محمّد أركون، والمقاصد التي يتطلّع إلى تحقيقها جرّاء تطبيق تلك القراءة.

الكلمات المفاتيح: الأنثروبولوجيا، الظاهرة القرآنية، الإسلاميات التطبيقية، محمّد أركون، المقاصد.

Résumé

Cette recherche s'interroge sur une des méthodes scientifiques que Mohamed Arkoun a préconisées, à travers son projet critique des sources du patrimoine islamique, en particulier le phénomène coranique, à savoir "l'anthropologie". Ce faisant, nous chercherons à déterminer les fondements de la méthode qu'il a fondée dans ses études islamiques appliquées afin de mettre en évidence la lecture anthropologique du phénomène coranique du point de vue de Muhammad Arkoun et les objectifs qu'il aspire à atteindre grâce à l'application de cette lecture.

Mots-clés : Anthropologie ؛ le phénomène coranique ؛ islamisme appliqué ؛ Muhammad Arkoun ؛ les objectifs.

Abstract

This research aims to question the anthropology, one of the basic scientific methodologies that Muhammad Arkoun focused on, through his critical project, to read the sources of the Islamic Religion, especially the Quranic text. Then, it tries to locate this methodology from his applied Islamism. In addition, it demonstrates the backgrounds and origins from which this methodology was derived and the foundations on which it is based. Finally, it focuses on the horizon of the anthropological reading of the Quranic phenomenon from his perspective, and the purposes that he aspires to achieve because of applying that reading.

Keywords: The anthropology ؛ the Quranic phenomenon ؛ the applied Islamism ؛ Muhammad Arkoun ؛the horizon

.

مقدمة

إنّ التسارع الثقافي والتحوّلات المعرفيّة التي يشهدها الراهن البشري في مختلف الأصعدة والميادين، وما حقّقته الثورات العلميّة من منجزات، لاسيّما في العلوم الإنسانيّة قد أفرز العديد من المفاهيم والمناهج والنظريات والتصوّرات، التي أفضت إلى جعل الظاهرة الدينيّة تعتلي صدارة البحث العلمي من جديد، وتبرز على رأس أولوياته، مستجيبةً بذلك لمستجدّات العصر، ولتقدّم المعرفة، ولتحوّلات المجتمع الفكريّة والسياسيّة والثقافيّة والاجتماعيّة، فكان البحث والتفسير والتأمّل، في محاولة لمساءلتها واستنطاقها، فظنّ أرباب الحداثة أنّ الاستعانة بمعطيات الحداثة العلميّة بمختلف فتوحاتها ومنجزاتها، كفيلٌ بإيصال الفكر العلمي الجديد إلى وعي دينيّ تاريخي وعقلي متكامل.

فإذا كان العروج الحضاري الذي آل إليه الفكر الغربي المعاصر جاء كمحصّلة لثورات معرفيّة ومنهجيّة شنّها تجاه مقوّماته ومبادئه الدينيّة، فإنّه من المحقّق- في اعتقاد روّاد الحداثة- أنّ الذي يؤهّل الفكر العربي الإسلامي اليوم إلى بلوغ تلك الحقبة الحضاريّة التي انتهى إليها نظيره الغربي، مرهون بمساءلة موروثه الديني بكافّة تجلّياته؛ وذلك من خلال وضعه في مختبر علميّ، واستدعاء كافّة الآليات المنهجيّة والمعرفيّة التي تمتلك صلاحيات النقد والتفكيك، والتأويل والتفسير.

موضوع البحث

ومن هنا فإنّ دراسة الظاهرة القرآنية اليوم في العالم العربي باتت تفرض نفسها بإلحاح، خاصّة بعد التقدّم الساحق الذي أحرزه الغرب، فإذا ما أراد الفكر الإسلامي -على حسب المقاربة الحداثية-استدراك تأخره الحضاري، واستعادة مكانته في التاريخ، فلا بدّ له من الاقتداء بالنموذج الغربي في إخضاع مرجعياته الدينيّة للدراسة وفق مقاربات علميّة، وآليات معرفيّة ومنهجيّة متعدّدة لنقدها وتحليلها وتفكيك بناها.

وتأتي المقاربة الانثربولوجية على رأس تلك المقاربات التي أسّست لقراءة جديدة للتراثات الدينيّة تتجاوز سابقتها الميتافيزيقية اللاهوتية للدين، ومن هذا المنطلق دعا روّاد الفكر العربي المعاصر، إلى إرساء علم الأنثروبولوجيا الدينيّة كبروتوكول بديل عن المنهجيات التي تحكمها الصبغة الميثولوجيّة[1] في استنطاق المنظومة الدينيّة، واستجلاء مكنوناتها المعلنة والمضمرة.

ويأتي محمّد أركون في طليعة أعلام الفكر العربيّ الذين دعوا إلى الشروع في تدشين ممارسة أنتربولوجيّة على المسألة الدينيّة؛ ذلك أنّه ما يفتأ في مشروعه النقدي يلحّ على ضرورة إذعانها بمختلف تجلّياتها إلى تلك المنهجيّة، فهي الكفيلة بتفكيكها وجمع كافّة المعارف المتّصلة بتلك الظاهرة في سياقاتها وأبعادها المختلفة (التاريخيّة والاجتماعيّة والثقافيّة وغيرها...).

ولمّا كان القرآن هو محور التراث الإسلامي ومصدره الأساسي ونصّه التأسيسي الأوّل كما يطلق عليه محمّد أركون، وجب-من منظوره- أن نعيد قراءة نصوصه من منظور أنتربولوجي، نسعى من خلاله كشف خباياه وإماطة اللثام عمّا يكتنفه من مفاهيم ودلالات، ورموز وإشكالات، لذا فإنّ التعاطي مع الظاهرة القرآنيّة عند محمّد أركون لا يتأتّى إلّا من خلال اللجوء إلى المعالجة الأنثربولوجيّة كخطوة أولى وهامّة في مسار المشروع النقدي للتراث الإسلامي.

من هذا المنطلق يتحدّد موضوع هذا البحث بشكلٍ جلي والموسوم بـ"المقاربة الأنثربولوجيّة للظاهرة القرآنيّة في الفكر الحداثي لمحمّد أركون- بحث في المقوّمات والمقاصد"،

إشكاليّة البحث

يعالج البحث إشكالاً معرفيًّا رئيسيّا وهو:

كيف يمكن للأنثروبولوجيا أن تؤسّس لمقاربة علميّة ونقديّة للظاهرة القرآنيّة من منظور محمّد أركون ؟

وفي ضوء هذه الإشكاليّة المحوريّة نطرح التساؤلات الفرعيّة التاليّة:

- ما مفهوم الأنثربولوجيا ؟ وأين يتحدّد موقعها كمنهج ضمن المشروع النقدي لمحمّد أركون ؟

- ما هي أبرز الخلفيات الفلسفيّة والمعرفيّة التي استوحى منها أركون هذا المنهج ؟

- فيم تتمثّل علل ومسوّغات تبنّي محمّد أركون للاستراتيجية الأنثربولوجيّة في تحليل الظاهرة القرآنيّة ؟

- إلى ماذا يتّجه محمّد أركون من خلال دعوته لمقاربة أنثربولوجيّة للظاهرة القرآنيّة ؟ أو ماهي المقاصد والغايات التي يتوخّاها محمّد أركون من توظيفه لتلك المقاربة ؟

أهداف البحث

تروم هذه الورقة البحثيّة الوصول إلى أهداف منها:

- التعرّف على المنهجيّة الأنثربولوجيّة بوصفها أحد أهمّ المنهجيات المتعددّة الاختصاصات التي تشكّل منها المشروع النقدي لمحمّد أركون.

- الوقوف على دوافع ومبرّرات محمّد أركون في الدعوة إلى التوسّل بالمنهجيّة الأنثربولوجيّة لمقاربة النصوص الدينيّة.

- الكشف عن الأسس والمقوّمات الأساسيّة التي وضعها محمّد أركون من أجل الشروع في قراءة أنثربولوجيّة للظاهرة القرآنيّة.

- التوصّل إلى الآفاق والغايات التي يطمح محمّد أركون لبلوغها من خلال توظيف تلك المنهجيّة.

الدراسات السابقة للموضوع

من خلال استقرائي للدراسات السابقة المتعلّقة بالموضوع وجدت العديد من البحوث التي عالجت هذه الإشكاليّة-حسب اطلاعي-ضمن إشكاليات بحثيّة عامّة دون التعمّق فيها نذكر منها:

1- دراسة بعنوان: "أزمة المنهج في الخطاب الحداثي المعاصر- محمّد أركون نموذجًا- للباحثة بلميهوب هند.

2- دراسة بعنوان:" المقاربة الحداثيّة الأركونيّة للوحي" فاتحة الكتاب نموذجًا" للباحث حامد رجب عبّاس.

3- القراءة الأركيولوجيّة للفكر الإسلامي عند محمّد أركون مسألة الإسلام والحداثة للباحثة شهرزاد درّاس.

4- دراسة بعنوان: "محمّد أركون والتأويل الأنثربولوجي للخطاب الديني لفاطمة الزهراء بلحجي تعلّقت هذه الدراسة في عنوانها بالموضوع بشكل مباشر إلّا أنها بشكل سطحي ومختصر مركّزة اهتمامها على تداعيات القراءة الأنثربولوجيّة دون التطرّق إلى مفهومها والمقصود منها، والبحث في أسسها والغايات من تطبيقها هو ما يسعى هذا البحث إلى التطرّق إليه.

منهج الدراسة

نظرًا لطبيعة الإشكالية التي تطرحها هذه الورقة البحثيّة ينبغي الاعتماد على المنهج الوصفي، مع الاستعانة بآليتي الاستقراء والتحليل في طرح أفكار الموضوع ومعالجتها.

هذا وسنعالج إشكاليّة هذا الموضوع ونعرض أفكاره من خلال العناصر التالية:

أوّلًا: منزلة الأنثربولوجيا من النسق المنهجي الأركوني

ثانيا: المنهجيّة الأنثربولوجيّة عند محمّد أركون– الأصول والاستمدادات-

ثالثا: محمّد أركون من نقد سؤال الفيلولوجيا إلى استحضار الأنتربولوجيا

رابعا: في أسباب تبنّي المقاربة الأنثربولجيّة عند محمّد أركون

خامسًا: ضرورة التلازم بين الظاهرة القرآنيّة والمنهجيّة الأنثربولوجيّة من منظور محمّد أركون

سادسًا: مقوّمات القراءة الأنثربولوجيّة للظاهرة القرآنيّة من منظور محمّد أركون

سابعًا: مقاصد القراءة الأنثربولوجيّة للظاهرة القرآنيّة عند محمّد أركون

أوّلًا: منزلة الأنثربولوجيا من النسق المنهجي الأركوني

تتبوّأ المقاربة الأنثربولوجيّة موقعًا هامّا ضمن الممارسة النقديّة التي يصبو إليها محمّد أركون على غرار المقاربة اللغويّة(الألسنية) والتاريخيّة، وترتبط هذه المقاربة أساسًا بمجال الإسلاميات التطبيقيّة[2]، كحقل معرفي ووجهة ابستمولوجيّة جديدة في مساءلة مصادر التراث الإسلامي عمومًا، والنص القرآني على وجه الخصوص؛ وذلك من خلال إعادة الاعتبار إلى الاستشكالات المهمّشة، والتي ضرب عنها الفكر الإسلامي صفحًا كما يرى أركون ، ويأتي في مقدّمتها سؤال الأنثروبولجيا بمختلف سياقاته(الدينيّة والتاريخيّة والاجتماعيّة والثقافيّة)، ووضع حدّ لتاريخ طويل من التغييب والتجاهل والتغافل الذي كابدته هذه المنهجيّة في سائر الأديان الإنسانيّة وفي طليعتها الإسلام، بالمقارنة مع غيره؛ إذ إنّ كلّ الخطابات[3] موجودة في الساحة العربيّة أو الإسلاميّة ما عدا خطاب واحد هو: الخطاب العلميّ[4] والتاريخي والفلسفيّ والأنثربولوجي عن التراث الإسلامي، هذا هو الخطاب الغائب.. ونحن بحاجة ماسة إلى الخطاب العلمي الذي يتخذ من تراث الإسلام مادّة للتفحّص التاريخي، والدراسة الموضوعيّة، في كلّ ما وراء المماحكات الجداليّة، والقطيعات اللاهوتيّة الحاصلة بين الأديان التوحيديّة الثلاثة[5].

لقد آن الأوان –في نظر محمّد أركون- لمصالحة الفكر الإسلامي مع سؤال الأنثربولوجيا، وإدراجه كأحد المقولات الأساسيّة ضمن إسلامياته التطبيقيّة التي يسعى إلى إرساء دعائمها، والتي تضطلع مَهَمَّتُها الرئيسيّة في تكريس وعي

ابستمولوجي بالخطابات الدينيّة وعلى رأسها الخطاب القرآني[6]، ولن يتسنّى له ذلك إلّا عبر حقل معرفي مهم وهو "الأنثربولوجيا" فما المقصود به؟

يقول أركون في التعريف بالأنثربولوجيا: "هي علم الإنسان في المطلق أي: كلّ إنسان أيًّا يكن أصله وفصله أو دينه ومعتقده" (محمّد أركون، 2017، ص: 184)، ويطلق على الأنثروبولوجيا إسم "المنهج الإناسي" أو كما يصطلح عليه مؤسّس الأنثربولوجيا التطبيقيّة روجر باستيد إسم"الإناسة التطبيقيّة" وهي في نظره" هي علم نظري للتطبيق"(مختار الفجاري، 2005، ص:42).

وأهمّ ما يميّز المنهج الإناسي بصفة عامّة، تأكيده على دراسة الكائن البشري من كلّ وجوهه وبكلّ أبعاده "فالإنسان في نظر الإناسة كائن طبيعي واجتماعي ولساني وسياسي وتاريخي ونفسي وعاقل ومتخيّل وعاطفي..." (مختار الفجاري، المرجع نفسه). وبناءً على هذا المفهوم تتحدّد الوظيفة الأساسيّة للمنهج "الأنثربولوجي" أو الإناسي بصفته "منهجًا يسعى إلى تجميع المعرفة الخاصّة بالإنسان من كافّة جوانبه؛ وذلك بهدف تقديم فهم مترابط حول الإنسان"(محمّد أركون، 1996، ص:57.)، كما تتبلور خاصيّته المثلى التي ساهمت إلى حدّ كبير في تبجيله وتبنّيه من قبل أركون، في كونه مجالًا واسعًا لتقاطع الاختصاصات، وتمازج الميادين، ولأنّ الاستراتيجية الأنثربولوجيّة التي يروم محمّد أركون تطبيقها تحتلّ حيزًا مهمًّا ضمن خارطته النقديّة المتمثّلة في "الإسلاميات التطبيقيّة" وجب البحث في أصولها، والنظر في مرجعياتها.

ثانيا: المنهجيّة الأنثربولوجيّة عند محمّد أركون _الأصول والاستمدادات_

تتّسم المنظومة المنهجيّة التي أسّسها محمّد أركون بانتمائها إلى أصول ومرجعيات من الثقافة الغربيّة؛ فقد أسهمت العديد من المدارس الغربيّة –على اختلاف مذاهبها ومشاربها- في إبراز وعيه النقدي، وبلورة نزعته العلميّة في مباشرة القضايا والإشكالات التي يتطرّق إليها، والمتأمّل في ثنايا المشروع النقدي لمحمّد أركون منذ ظهوره وإلى أن تحدّدت معالمه، يجد أنّ أركون ينسب كلّ آلية منهجيّة استفاد منها، وتبنى مبادئها إلى المدرسة النقديّة التي أنتجتها وانحدرت منها؛ ففي سياق حديثه عن الأنثربولوجيا كمنهج علميّ لمقاربة التراث الإسلامي يعترف محمّد أركون بأنّ كتاب "الأنثربولوجيا التطبيقيّة" لعالم الاجتماع والإثنولوجي[7] الفرنسي "روجيه باستيدRoger BASTID" قد كان له الأثر البارز في أبحاثه ودراساته، واستفاد منه أيّما استفادة، حتّى أنّه نحت منه اسما لمشروعه "الإسلاميات التطبيقيّة" نظرًا للتشابه بين البحثين؛ "فقد حاول روجيه باستيد أن يجعل الأنثربولوجيا التطبيقيّة تتعدّى الوصف، إلى النظر في أثار الأوصاف على المجتمعات المدروسة، وهذا ما يريد محمّد أركون بلوغه من خلال النموذج الإسلامي، وخاصّة أنه مهتمّ بالثقافة الشعبيّة والتراث الشفوي، ولا يهمل التراثات السابقة على الإسلام، سواء لدى العرب في الجاهليّة، أو لدى الشعوب التي تمّ تعريبها وأسلمتها كتراث الشعب البربري الذي ينتمي إليه أركون نفسه (فارح مسرحي، 2006، ص: 105).

ولا يكتفي محمّد أركون بالاعتماد على جهود "باستيد" لوحده، بل يعزّز منهجيّته الأنتربولوجيّة بمدرسة أخرى لا تقلّ أهمّية عن الأولى، ألا وهي تلك الأعمال والإسهامات التي صاغها عالم الاجتماع والأنثربولوجيا "جورج بالانديه Georges BALANDIER"، ويتبيّن ذلك من خلال صياغته لمفهوم التراث ومكوّناته، واستفادته من تشبيه بالانديه لتاريخ البشر بتاريخ الكرة الأرضيّة، الذي ينتج طبقات جيولوجيّة متراصّة، بعضها فوق البعض، نفس الشيء للتاريخ البشري الذي يمثّل طبقات سميكة ينبغي أن تكشفها العلوم الاجتماعيّة، أمّا محمّد أركون فيرى أنّ هناك ثلاث طبقات من التراث المتداخلة بعضها ببعض، والتي تشكّل التراث الإسلامي المقدّس، مستعملاً كلمة السنّة لا للدلالة على المذهب السنّي فقط، وإنّما على ما يدعى السنّة الإسلاميّة الشاملة أو الكلّية؛ لأنّه لا يفضّل اتجاهًا على آخر أو فرقة على أخرى، باعتباره باحثًا غايته الأولى الوصول إلى الحقيقة الموضوعيّة للتاريخ، عن طريق دراسة المعتقدات أو العادات الإسلاميّة المتوارثة من جيل إلى آخر، منذ العصر التأسيسي الأوّل للإسلام إلى الآن، فأركون يحاول تجاوز التراث الإسلامي المبتور الخاص بكلّ فئة منعزلة، وبكلّ فئة متمسّكة برأيها تمارس احتكار الحقيقة الدينيّة لنفسها، وتنفيها عن غيرها(فارح مسرحي، المرجع نفسه، ص: 105).

ومن هنا تظهر نظريّة بالانديه الأنثربولوجيّة من حيث هي مرجعيّة أساسيّة يستند إليها في إخضاع التراثات الدينيّة إلى عمليّة أركيولوجيّة[8]، يتّجه من خلالها إلى إعلاء كلمة الحقيقة، وتقديمها على كلّ شيء، ومن ثمّ تدشين معرفة متكاملة بالتراث الديني، لا يكون فيها لفرقة ما سلطة دينيّة على حساب الأخرى، بل إنّه وطبقًا لهذا المرسوم الأنثربولوجي

الذي يصدره أركون تتكافأ كافّة المذاهب الدينيّة، وتتساوى مقوّماتها أمام نفوذ المعرفة، ومقصد الوصول إلى الحقيقة.

ثالثا: محمّد أركون من نقد سؤال الفيلولوجيا إلى استحضار الأنتربولوجيا

إذا كانت "الفيلولوجيا"[9]هي الورقة الرابحة التي كان يعتمد عليها الاستشراق الكلاسيكي في أبحاثه ودراساته التي ينتجها عن التراث الإسلامي، فإنّ محمّد أركون لا يرى فيها إلّا قيدًا متينًا لم تستطع الإسلاميات الكلاسيكيّة التملّص منه، ممّا دفعه إلى وضعها على محكّ النقد والتقييم، فهي وإن كانت لم تتجرّع ما تجرّعه الاجتهاد التقليدي من الرفض والتهميش من قبل محمّد أركون، إلّا أنّها تعتريها الكثير من النقائص والمثالب، والتي لا بدّ من التفطّن إليها؛ حيث تبقى في نظره خطوة منهجيّة أولى لا بدّ من الانطلاق منها من أجل بلوغ محطّة ابستيمولوجيّة قصوى في التعامل مع التراث الديني، فأركون"لا يدحض الفكر الاستشراقي، ولا يدعو إلى تجاوزه، بالرغم من الإقرار الضمني لدى بعض الباحثين بموقعه التراجعي حين يقارن مع العلوم الإنسانيّة الأخرى، ولكن الموقف الأركوني يؤصّل لاستمراريّة الخطاب الاستشرافي، مع الدعوة الملحّة لمراجعته حتى يستوفي درجة العلميّة والموضوعيّة"(رمزي بن حليمة، مجلّة الكلمة، العدد97، 2017، ص:47.).

إنّ غاية أركون من خلال تدشينه لإسلامياته التطبيقيّة تكمن بالدرجة الأولى في تصحيح مسار الخطاب الفيلولوجي الاستشراقي، وتحريك فاعليته في البحث، وإعادة صياغته، من خلال طرح استراتيجيّة بديلة، تستجيب لمعطيات الحداثة الجديدة، وفي هذا يقول محمّد أركون: "ينبغي إذن تكملة النقد الفيلولوجي أو تعميقه عن طريق التحليل الأنتربولوجي، من أجل إحداث التطابق بين المادّة العلميّة المدروسة، ومضامين التراث المعيشة من جهة، وبين الفاعليّة النفسيّة والتشكيلة البسيكولوجيّة العميقة للذات الجماعيّة من جهة أخرى"(محمّد أركون، 1996، ص: 37).

وبهذا فقد رأى محمّد أركون في الممارسة الأنثربولوجيّة بديلًا فاعلًا أساسياً ضمن حقيبته المنهجيّة التي استعارها من الثقافة الغربيّة، كونها " تشكّل منهجًا يسعى إلى تجميع المعرفة عن الإنسان من كافّة الجوانب، وذلك بهدف تقديم فهمٍ متكامل ومترابط عنه، وحياته ونتاجه الحضاري في الماضي والحاضر، ومن ثمّ يكون لديها القدرة على استقراء أنماط الحياة المستقبليّة" (حسين فهم، سلسلة عالم المعرفة، عدد98، 1986، ص: 18).

رابعا: في أسباب تبنّي المقاربة الأنثربولجيّة عند محمّد أركون

قدّم محمّد أركون -في سياق طرحه لسمات الإستراتيجيّة الأنثروبولوجيّة التي اقترحها-العديد من التفسيرات والتبريرات التي تدعم منهجيّته التي يتبنّاها وتتمثّل فيما يلي:

1/ إفلاس الفيلولوجيا: لم تخلُ كتابات محمّد أركون من الحديث عن نقائص المنهج الفيلولوجي الاستشراقي، وقصور جدواه العلميّة والمعرفيّة؛ فهو وإن كان لا يلغي إسهامات البحث الفيلولوجي، ولا ينكر النتائج التي حقّقها، إلّا أنّه "يدعو إلى ضرورة أن يصبح الاستشراق جزءًا لا يتجزأ من البحث العلمي المعاصر، وأن يلحق بركب التجديد المنهجي والمفهومي الذي حصل في ربع القرن الماضي، فلا يعقل أن يظلّ منغلقًا على نفسه، وراضيًا بمنهجيّة القرن التاسع عشر، ورافضًا الانفتاح على الثورة المنهجيّة الإبستيمولوجية، التي شهدتها العلوم الإنسانيّة منذ الستّينات وحتّى اليوم" (محمّد أركون، 2004، ص: 130).

وبهذا فهو يرى في الممارسة الأنثربولوجيّة سبيلًا للخلاص من القيود الإيديولوجيّة التي لازمت الخطاب الفيلولوجي منذ قرون عديدة، كما "يذهب إلى أنّ هذا المنهج يمارس ضغطًا مزدوجًا، فهو يرفض الأخذ بعين الاعتبار الأساطير والتزويرات والتحريفات والتصوّرات الخياليّة التي يتصوّرها المخيال الجمعي، والتي تضعف من المضامين الحقيقيّة لكلّ وجود اجتماعي، وآليات إنتاجه للمعنى والحقيقة.." (رمزي بن حليمة، مرجع سابق، ص: 46.).

وبالتالي فإنّ نزوع محمّد أكون لترويج الممارسة الأنثربولوجيّة لم يكن من فراغ، وإنّما جاء كردّة فعلٍ يأمل من خلالها تصويب وجهة الفيلولوجيا، وترقيع ثغراتها، وإكمال نقائصها؛ من خلال "إعطاء الأولويّة للمنهج الأنثربولوجي باعتباره ضمانة رئيسيّة لتحصيل معارف أكثر متانة وطرافة علميّة، والابتعاد عن تلك النزعة الفيلولوجيّة التي سقطت فيها معظم الدراسات الاستشرافية، والتي أفرزت بدورها آراء ومعارف تنحو نحو الدوغمائيّة" (رمزي بن حليمة،

مرجع نفسه، ص:52)، وعلى عكس ذلك فإنّ"القراءة الأنثروبولوجيّة التي يسعى إليها أركون تسمح لنا بالاستماع إلى ما قاله المهمّشون، المنبوذون، المعارضون، على مرّ العصور والذي حذفه التاريخ الرسمي وجعله في دائرة المستحيل التفكير فيه"(فارح مسرحي، مرجع سابق، ص: 116).

وعليه فإنّ الثورة التي دشّنها محمّد أركون تجاه مسلّمات الفيلولوجيا الاستشراقيّة لا يهدف من خلالها إلى تأسيس قطيعة معها، وفكّ الارتباط بمقولاتها المعرفيّة والمنهجيّة، ذلك أنّ النقد الفيلولوجي بالنسبة إليه "يكشف عن أشياء مذهلة، ويطرح تساؤلات عديدة، ولكن دون أن يستطيع القطع بأيّ شيء" (أنظر: تعليق هاشم صالح، 2001، ص: 148)، ومردّ ذلك أنّ "هناك فرقٌ كبيرٌ بين القراءة السطحيّة التي تهتمّ بإعادة منطوق الكلمات، وبين القراءة العميقة التي توازن بين المنطوق والمكتوب، بين الذاكرة والتحليل، بين اللّاوعي المكبوت أو المنسي، والوعي المستعيد لهذا الوعي ليواجهه" (رضوان جودت سعيد، 2004، ص:267)، لذلك أراد تدعيم مقوّماتها من خلال اقتراح نموذج بديلٍ في تحليل التراث الديني يتمثّل في "المنهج الأنثربولوجي".

2/ سيطرة الإيديولوجيا الدينيّة

شكّلت هذه النزعة حافزًا هامًّا دفع بأركون إلى الدعوة إلى توظيف المقاربة الأنثربولوجيّة؛ حيث عاب كثيرًا تلك السيطرة التي تمارسها الأديان التوحيديّة الثلاثة(الإسلام المسيحيّة اليهوديّة)، والتي طالت الباحثين والدارسين للتراث الديني لقرونٍ عديدة، ولا تزال تسيطر إلى اليوم، ونجدها في الفكر الإسلامي بالدرجة الأولى —حسب اعتقاد أركون- كما نجدها أيضًا في الطوائف الدينيّة الأخرى؛ "فلطالما اهتمّ المفكّرون والباحثون المسلمون بالأديان والملل والعقائد العديدة، ووصفوها في كتب الأهواء والملل والنحل، إلّا أنّه ما كان بإمكانهم أن يتحرّروا من النظريّة اللاهوتيّة القائلة بالدين من جهة، وبالنحل والأهواء الضّالة من جهة أخرى، ولم تزل تلك النظرة الدوغمائيّة تتحكّم في الذهنيّة المعروفة بالطائفيّة، فكلّ طائفة تدّعي بأنّ دينها هو دين الحق، وبالتالي أنّها الفرقة الناجية، والأخرى كلّها هالكة ضالّة، وقد شاعت هذه الذهنية في اليهوديّة والمسيحيّة والإسلام" (محمّد أركون، مصدر سابق، ص: 09).

ووفقًا لتصوّر محمّد أركون لم يسلم أي دين توحيدي من تجذّر المركزيّة الدينيّة داخل مجتمعاتنا، ولهذا أُحبِطَتْ مشاريع النقد بمختلف مستوياتها؛ لأنّ "جميع التأويلات التي قدّمت عن العالم والإنسان والتاريخ مربوطة بالضرورة بالحقيقة المطلقة التي لا حقيقة بعدها، ونقصد بها الحقيقة الوحيدة، الضروريّة، التي لا يمكن تجاوزها، والتي نصّ عليها «الدين الصحيح» أو «دين الحق» بحسب التعبير القرآني، فقد استملك القرآن هذا المفهوم الوارد في الديانتين السابقتين بعد أن أعاد بلورته واشتغاله من جديد"(محمّد أركون، ص: 239-240).

3/عنصريّة الخطاب الاستشراقي

حتى الخطاب الاستشراقي لم يتحرّر من هذا التفكير العنصري في مساره الفكري باعتباره "خطابا غربيا باردا عن الإسلام؛ ذلك أنّ كلمة ومصطلح الإسلاميات (L'islamologie) أي الخطاب الذي يهدف إلى العقلانيّة في دراسة الإسلام، مثلما يفعل المسيحيون فيما يتعلّق بالمسيحيّ، إنّ العلم المدعو هكذا لم يحظ بأيّ تأمّل منهجي.." (محمّد أركون، مصدر سابق، ص: 51) ، هذا فيما يخصّ الإسلاميات الكلاسيكيّة من حيث مفهومها أمّا من حيث مجالاتها واهتماماتها فالأمر بالنسبة لأركون أعمق وأعقد؛ ذلك أنّ"الإسلاميات الكلاسيكيّة تحصر اهتمامها بدراسة الإسلام من خلال كتابات الفقهاء المتطلّبة من قبل المؤمنين؛ حيث أنّ عالم الإسلاميات يعرف جيّدًا بأنّه أجنبي عن موضع دراسته، ولذا ومن أجل أن يتجنّب كلّ حكم تعسّفي فإنّه سيكتفي أن ينقل إلى إحدى اللغات الأجنبيّة كبريات النصوص الإسلاميّة الكلاسيكيّة.."(محمّد أركون، ص: 52) ،وهذا في حدّ ذاته يعدّ سببًا رئيسيًّا- من منظور محمّد أركون- ليحمل على عاتقه مهمّة تصحيحه وتهديم مسلّماته الدوغمائيّة، ومنهجياته الإيديولوجيّة؛ كونها "متأثّرة بنزعة عرقيّة مركزيّة مؤكّدة ومفهومة ضمن الوسط التاريخي الذي ولدت فيه" (محمّد أركون، ص: 275)، فعلى الرغم من المسار الطويل الذي اجتازته حركة الاستشراق الكلاسيكي، وما أفرزته أبحاثها العلميّة الضخمة، إلّا أنّها بقيت متمسّكة بأسسها الأولى، ولم تتعدّها إلى غيرها، سواء على المستوى المعرفي أو المنهجي ممّا جعل منهجيتها ثابتة في حدودها التي رسمت لها، لا تزيغ عنها ولا تتطوّر، وبالتالي فقدت حيويتها العلميّة؛ وذلك راجعٌ إلى أنّها لا تعدو أن تكون إلّا "منهجيّة وصفيّة سكونيّة بطبيعتها، لأنّها تغرق في التفاصيل، واستخلاص الوقائع والتواريخ والأحداث من النصوص القديمة، ثمّ تقوم

بترتيبها وفرزها وتصنيفها، لكي تكتب تاريخ الإسلام، بشكلٍ خطّي مستقيم، متسلسلة في عرضها بحسب الصورة التي تعكسها النصوص القديمة للإسلام ذاتها"(محمّد أركون، 2001، ص: 182).

وفي ظلّ هذه التداعيات، لجأ محمّد أركون إلى تأسيس منهجيّته النقديّة والتي أسماها بـ "الإسلاميات التطبيقيّة"، "مميّزًا بينها وبين منهجيّة المستشرقين المجتزأة والاختزالية التي لا تقوم بمحاولة تأويليّة لموضوع بحثها بعيدًا عن الالتزام المعرفي الكامل، ويرى أنّ العمل الاستشراقي يخلّف وراءه حقلًا من الأنقاض، على عكس الفكر النقدي البنّاء الذي يتضامن فعلًا مع كلّ ما يخلّفه البحث العلمي من صعوبات" (نائلة أبي نادر، مجلّة" قضايا إسلاميّة معاصرة"، العدد 54/53، 2013، الصفحة 141).

ولقد بقيت الإسلاميات الكلاسيكيّة -على الرغم من مكتسباتها المعرفيّة- رهينةَ حدودها الإيديولوجيّة"؛ والسبب يكمن في أنّ النقّاد المستشرقين- بحسب أركون- لا ينطلقون إلّا من مرجعيات نقديّة، إمّا خاضعة لسلطة المكتوب، وإمّا خاضعة لسلطة العقل"(مختار الفجّاري، مرجع سابق، ص: 30).

والأمر نفسه بالنسبة للعقل الحداثي الغربي، الذي لم يتجرّد من سلطة مرجعياته في متونه النقديّة حيث "فشلت تلك الحداثة الفكريّة في تعميم «الأنوار» الحديثة والتخلّي عن ذهنية التحريم أو التكفير والحروب الدينيّة، وإحلال ذهنية الأنسنة المنفتحة محلّها، وهي ذهنيّة تدافع عن حقوق الإنسان، وتحرير الوضع البشري من الاضطهادات والقمع والظلم، والسرّ في ذلك أنّ العقل الحديث لم يتقيّد بتعاليم الأنثربولوجيا الحديثة، وإنّما اكتفى منذ القرن التاسع عشر بالانغلاق، وحصر نفسه في مقتضياته (محمّد أركون، مصدر سابق، ص: 06).

ولكن بظهور الأنثربولوجيا، من حيث هي منهجيّة لقراءة النصوص الدينيّة في ساحة الفكر العلمي المعاصر -كما يرى أركون- ستقف كافّة المذاهب والعقائد والإيديولوجيات على استقامة واحدة، لا فضل لإحداها على الأخرى؛ فهي منهجية ترفض التمركز حول الهوّية الواحدة، والأخذ بالنظرة الأحاديّة، وتأخذ بعين الاعتبار كلّ العوامل المحرّكة للتاريخ، ولا تكتفي فقط بالنصوص المكتوبة، وإنّما تهتمّ بالتراث الشفوي للشعوب، فهي قراءة شاملة، كما أنّها تقوم على المقارنة بين التراثات الدينيّة.."(الطاوس أغضابنة، رسالة دكتوراه، 2011/2010، ص:380).

ويرى محمّد أركون أنّ "الثقافة الأنثربولوجية هي وحدها القادرة على التحرّر من العقبات الذهنية التي يعزوها إلى العقائد التقليديّة، أو إلى المبادئ الإيديولوجيّة، التي تريد حسب اعتقاده احتكار السلطة على العلمنة وعلى استخداماتها" (فاطمة العلمي، 2018، ص: 67).

ويتبيّن لنا من خلال هذا الدافع أنّ أركون يقرّ بتبنّي الفكر الغربي الحداثي للمنهجيات العلميّة في دراسة منظوماته الدينيّة، والتي يرى فيها طريقًا أمثل للخلاص من سيطرة الايديولوجيات الدينيّة من جهة، إلّا أنّه يؤكّد على الصعيد ذاته على استمرار هيمنة الإيديولوجيّة الدينيّة على الفكر الغربي المعاصر من جهة أخرى، والسؤال الملح في هذا، أين ثمار المنهجيّة الأنثربولوجية التي يأملها أركون في تجاوز هذه السيطرة التي تفرضها العقائد الدينيّة في الفكر الغربي إذن؟ وبعبارة أخرى كيف لمنهجيّة أنثربولوجيّة لم تضمن للفكر الحداثي الغربي (وهو الذي نبتت فيه) التحرُّر من عقبة منظومته اللاهوتيّة، أن يضمن للفكر الإسلامي اجتياز السياج الديني المحيط به؟

4/ ضمور(اضمحلال) الأنسنة

تعدّ الأنسنة مفصلًا هامًّا من مفاصل المشروع النقدي الذي يتّجه محمّد أركون إلى تفعيله، "ويرادف هذا المصطلح أي "الأنسنة" العديد من المصطلحات وهي النزعة الإنسيّة، والأنسانويّة والتي تأتي في اللغة العربيّة كترجمات للمصطلح الفرنسي«Humanisme» والتي تعني في اللّاتينيّة "تعهّد الإنسان لنفسه بالعلوم الليبرالية التي بها يكون جلاء حقيقته كإنسان متميّز عن سائر الحيوانات"(مصطفي كيحل، 2011، ص: 55).

"وقد قامت الأنسنة عند محمّد أركون على الإنسان عنوانًا ومرجعًا، وجعلت من إحلال الرؤية الإنسانيّة للإنسان والعالم من حولها ديدنها، ومشغلها الذي تسير إليه، منشئة بذلك علاقة جديدة بين الإنسان والنصوص، شرطها الأساس تحرير العقل الإنساني- وأساسًا العربي- حتى يقرأ وينتج ويؤوّل بعيدًا عن كلّ محدّدات أو ضوابط تعيقه" (عبد المنعم شيحة، 2018، ص: 05.).

"وعلى هذا الأساس يرى محمّد أركون في الأنثروبولجيا -باعتبارها منهجًا إناسيًا يجعل من الإنسان مدخلًا للدراسة والبحث-طريقًا وتوجّهًا موصلًا لمبدأ الأنسنة، فهي الكفيلة "بجعل العقل الإنساني في مرتبة الحاكم الأوّل، وصاحب

السلطة في كلّ ما يتعلّق بمعارفه ومساعيه وإنجازاته وآماله" (محمّد كيحل، مرجع سابق، ص: 52).

وليس من المغالاة إذا قلنا إنّ "الهاجس الذي حرّك أركون في دراسته للأنسنة هاجسًا ابستيمولوجيًّا بالأساس، مستمدًّا من معرفته الدقيقة بتاريخ هذه الحضارة، وحضور الأنسنة فيها في برهٍ أساسيّة من تاريخها، وهو الحضور الذي ظلّ ملهمه، على الرغم من انطفاء جذوته، ونسيان كثيرين له، لذلك يتساءل بمرارة في كتابه "نزعة الأنسنة في الفكر العربي" عن سبب ازدهار النزعة الإنسانيّة أثناء العصر الكلاسيكي، ثمّ انقراضها بعد ذلك من ساحة المجتمعات الإسلاميّة والعربيّة، وعن هذا القدر التراجيدي الذي أصابها، فجعلها تختفي وتموت" (محمّد أركون، 1997، ص: 10).

وعليه فإنّ هذا التساؤل الذي ما ينفكّ يؤرّق مخيّلة أركون، حول عوامل اضمحلال المبدأ الإنساني، وعن إمكانية استعادة مكانته، يعدّ ولا شكّ من أهمّ الدوافع التي جعلت أركون يقحم الممارسة الأنثربولوجيّة على الظاهرة الدينية والظاهرة القرآنية بشكل أخصّ، آملًا في تجسيد مراميه وطموحاته النقديّة على أرض الواقع.

خامسا: ضرورة التلازم بين الظاهرة القرآنيّة والمنهجيّة الأنثربولوجيّة من منظور محمّد أركون

دعا محمّد أركون إلى الانطلاق من الظاهرة القرآنية في مشروعه النقدي، وأكّد على ضرورة تناول الظاهرة القرآنيّة من منظور أنثربولوجي، فما الذي يقصده أركون بالظاهرة القرآنيّة ؟ وما مقوّمات ومقاصد القراءة الأنثربولوجيّة لهذه الظاهرة من منظوره ؟

في مفهوم الظاهرة القرآنيّة عند محمّد أركون

1/ مصطلح الظاهرة عند محمّد أركون

لم يحدّد محمّد أركون طبيعة مصطلح الظاهرة، إن كان "مصطلحًا سوسيولوجيًا، أوأنثروبولوجيًّا، أو لاهوتيًّا، أو ثقافيًّا، أو فلسفيًّا، أو نصنّفه على المعنى الكلاسيكي" (أنظر: عبد الجبار الرفاعي، 2015، ص:20) وإنّما عرّفه انطلاقا من توجّه فلسفي، ذهب من خلاله إلى أنّه"يعتمد على المنهاج الفينومينولوجي[10]؛ بمعنى"الفينومن" باللغة اليونانيّة، يعني شيء يظهر أمامك، ما كنت تنتظره، ولا رأيته في حياتك، مفاجئًا، مدهشًا، غير منتظر، مركّبًا، يبعث قلقًا في قلبك، يعني كأنّه صاعقة، أو عاصفة، أو إعصار"(عبد الجبار الرفاعي، مرجع سابق، ص: 21).

2/ الظاهرة القرآنيّة بالمعنى الإضافي: عرّف محمّد أركون "الظاهرة القرآنية" بقوله: "أقصد القرآن كحدث يحصل لأوّل مرّة في التاريخ، وبشكل أدقّ أقصد ما يلي: التجلّي التاريخي لخطاب شفهي في زمان ومكان محدّدين تمامًا، (الزمان هو بداية التبشير، والبيئة الاجتماعيّة – الثقافيّة التي ظهر فيها في الجزيرة العربيّة، وألحّ هنا على الطابع الشفهي للقرآن في البداية، لأنّه لم يكتب، أو لم يدوّن إلّا فيما بعد" (محمّد أركون، د.س.ن، ص: 186).

وفصّل هاشم صالح مقصود أركون من إطلاقه لمفهوم "الظاهرة القرآنيّة" بقوله: "يستخدم محمّد أركون مصطلح الظاهرة القرآنيّة أو الحدث القرآني"Le fait coranique"، وليس القرآن، للدلالة على تاريخيّة هذا الحدث، المقصود أنّه حدث لغوي، وثقافي وديني، يستخدم مرجعيات تعود إلى القرن السابع الميلادي في الجزيرة العربيّة، ولا يفهمها جيّدًا إلّا من عاش في ذلك العصر، أو درسه من الداخل، والحدث القرآني هو انبجاس لغوي رائع وأخّاذ، ومفتوح على العديد من المعاني والدلالات؛ لأنّه يستخدم لغة رمزيّة مجازيّة في معظم الأحيان" (تعليق هاشم صالح، ص: 186).

وتتجسّد معالم المنهجيّة الأنثربولوجيّة عند أركون واضحةً انطلاقًا من تمييزه بين القرآن والظاهرة القرآنيّة، وتفضيله لمصطلح "الظاهرة القرآنيّة" على "القرآن"؛ لأنّ هذا الأخير يعدّ -في نظره- "كلمة مشحونة إلى أقصى الحدود بالعمل اللاهوتي، والممارسة الطقسيّة الشعائريّة الإسلاميّة، والتي استمرّت مئات السنين؛ بحيث يصعب استخدامها كما هي" (محمّد أركون، مصدر سابق، ص: 29).

وعليه فبموجب مسلّمات المنهجيّة الأنثربولوجيّة التي ينوي محمّد أركون تفعيلها على الظاهرة القرآنيّة، ينبغي استبعاد كافّة مظاهر التعالي والفوقيّة الملازمة لمصطلح" القرآن"، والتركيز فقط عليه من حيث هو وعاءٌ يختزن في جوهره "مادته اللغويّة، وتراكيبه النحويّة والمعنويّة، ومرجعياته التاريخيّة المرتبطة ببيئة شبه الجزيرة العربيّة" (أنظر: تعليق هاشم صالح، ص: 29.).

سادسًا: مقوّمات القراءة الأنثربولوجيّة للظاهرة القرآنيّة عند محمّد أركون

في اتّجاهه لصياغة منهجيّة أنثربولوجيّة في التعامل مع الظاهرة القرآنيّة، وضع محمّد أركون جملة من المبادئ والمقوّمات، جعلها مدخلاً ضروريًّا لا غنًى عنه في مباشرة الممارسة الأنثربولوجيّة للظاهرة القرآنيّة، وتتمثّل تلك المبادئ فيما يلي:

1/ أشكلة مفهوم الوحي وتوسيع دائرته: تقوم المنهجيّة الأنثربولوجيّة التي بلورها محمّد أركون على مبدأ "الأشكلة"[11]، أو الطرح الإشكالي لمفهوم الوحي؛ حيث يتمّ طرح كلام الله/ الوحي طرحًا إشكاليًّا في ضوء التوجّهات التي فتحها العلم المعاصر، لتفكيك وتجاوز الطرح "الساذج" والبديهي المرسّخ من قبل التفسير الموروث" (محمّد كنفودي، 2015، ص:44)، ولم تقف المنهجيّة الأركونيّة عند مبدأ الطرح الإشكالي لمفهوم الوحي والقرآن، وإنّما تستدعي الأشكلة –من منظوره- "توسيع ذلك المفهوم الذي ضيّقته القراءة الدينيّة، ليصبح منحصرًا فيما ورد في القرآن الكريم وحده، لأنّ المفسّرين والمتكلّمين والفقهاء انفصلوا عن القراءة التاريخيّة للوحي، واكتفوا بالقراءة اللّاهوتيّة الأرثوذوكسيّة بالمعنى السنّي والشيعي والخارجي"(محمّد أركون، القرآن، مصدر سابق، ص: 09)، ويتّجه هذا المبدأ بشكل أساسي إلى "إزاحة طابع التقديس" عن النص القرآني، وربطه بشروطه التاريخيّة واللغويّة والثقافيّة من جهة، كما يسعى من جهة أخرى إلى "نزع الأدلجة" عن كلّ تركيباته الفكريّة والعقائديّة .." (محمّد الأندلسي، 2011، ص: 109)، ولأجل بلوغ هذه المسعى الذي يتطلّع إليه أركون في مشروعه النقدي للظاهرة القرآنيّة ينبغي – من منظوره- "الاعتماد على الأنثربولوجيا كفضاء معرفي يستعان به في بيان علاقة النصّ بالثقافة، ويوظّف آلياتها لمعرفة طبيعة علاقة النصّ باللغة، فيدرس النصّ المقدّس كأيّ نص بشري" (ليندة صيّاد، د.س.ن، ص:17).

ويتضمّن الطرح الإشكالي للقرآن عدّة تساؤلات، يراها محمّد أركون ضروريّة لاقتحام الظاهرة القرآنيّة، وتأسيس مقاربات جديدة لها – وفي مقدّمتها المقاربة الأنثربولوجيّة- وتتمثّل هذه التساؤلات فيما يلي: (محمّد كنفودي، مرجع سابق، ص: 44-45)

- هل النص القرآني حافظ ويحافظ على صفة كلام الله منذ زمن النزول وإلى اليوم، أو حصل تلاعب به زيادة أو نقصانًا؟
- هل النصّ القرآني يستمرّ بالصفة الفوق تاريخيّة، عبر السياقات الاجتماعيّة الأكثر تنوّعًا؟
- هل كان حرص التفاسير المتوفّرة حاليًا يتركّز على التوصّل إلى المعنى الحقيقي والنهائي للنصّ القرآني، أو ترسيخًا لتوجّه مذهبي إيديولوجي؟
- كيف يتعيّن قراءة العلاقة بين الوضع التاريخي للإنسان، والوساطة المحتومة للغة، من أجل الاضطلاع بهذا الوضع، ثمّ الحنين الجارف والعنيد إلى المعنى النهائي والأخير..." (محمّد كنفودي، ص: 110).

2/ التخلّص من هيبة وقداسة النص القرآني: لا تتأسّس القراءة الأنثربولوجيّة التي يسعى محمّد أركون إلى تدشينها إلّا من خلال زعزعة ذلك التسليم المطلق الذي يبديه المسلمون تجاه كتابهم، بعلويته وسيادته "فإذا كانت المبادئ التي تحكّمت في التراث التفسيري التقليدي للقرآن في -اعتقاد محمّد أركون- عبارة عن مسلّمات لاهوتيّة تؤدّي إلى «أسطرة» العبارات القرآنيّة؛ حيث تعمل على تضخيمها، ورفعها إلى مرتبة التعالي المقدّس، لكي تفقد كلّ صفة تاريخيّة، أو كلّ علاقة بالظروف التاريخيّة التي ظهرت فيها" (محمّد الأندلسي، مرجع سابق، ص: 109)، ومن هنا فإنّ مهمّة محمّد أركون عبر هذه القراءة الأنثربولوجيّة التي ينشدها هي إعادة تفكيكه وتحليله على النحو الذي"يؤدّي إلى انخراطه في التاريخ الأرضي، وبالتالي اقتلاعه تدريجيًّا من ذروة تعاليه" (محمّد أركون، 2007، ص: 88).

ومن هذا المنطلق يستبعد محمّد أركون إمكانية تحقّق مساءلة أنثربولوجيّة للظاهرة القرآنيّة، ما لم ينزع القارئ عن خلفياته مسلّمة قداسة وهيبة النصّ القرآن، لذلك يقترح علينا في هذا الشأن" إعادة النظر بكلّ تقييماتنا وتصوّراتنا المتعلّقة بمنشأ الثقافة ووظيفها، وعندئذٍ سوف تنزاح هذه الأنظمة الثقافيّة الكبرى المتمثّلة في الأديان دائرة التعالي والأنطولوجيا والتقديس والغيب باتّجاه الركائز والدعامات المادّية والعضويّة التي لا يزال العلم الحديث يواصل استكشافها" (محمّد أركون، مصدر سابق، ص: 26).

3/ مبدأ التعالق النصّي: إنّ اطّلاع أركون الواسع وتشبّعه من الثقافة الغربيّة ونظريّاتها، لا سيّما في مجال

اللسانيات والنقد الثقافي والأدبي، خوّل له استرفاد العديد من المصطلحات والنظريات، التي تثري مشروعه النقدي وإسلامياته التي ينشدها ومن ذلك "التناص"[12]، حيث استدعى محمّد أركون هذه النظريّة (أي التناص) (أشار إلى مبدأ التناص الدكتور محمّد كنفودي، أنظر: ص: 45، 90) ، واعتبرها منطلقًا أساسيًّا في مشروعه النقدي للقرآن، واعتبر"أنّ نصًّا ما- كالنّص القرآني مثلًا- قد يتأثّرُ بالعديد من النصوص السابقة له، كالنصّ التوراتي أو النصّ الإنجيلي، بل وحتّى ما قبل التوراة والإنجيل، وهكذا تتداخل هذه النصوص- أو مقاطع منها- مع النصّ القرآني، ويستوعبها هذا الأخير حتى تصبح جزءًا لا يتجزّأ منه، وهذا لا يعني التقليد كما يتوهّم بعضهم، وإنّما يعني التفاعل والاستيعاب، والدمج المبدع الخلّاق" (تعليق هاشم صالح، محمّد أركون، القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني، ص: 40).

فبفضل محتوى هذه النظريّة"أي التناص"يتسنّى لنا — حسب أركون- التغلغل في كافّة النصوص التأسيسيّة على عكس ما يذهب إليه "الفيلولوجيون التاريخيون الذين يتمسّكون بنظريّة معروفة عن الأصالة والابتكاريّة الأدبيّة والعقائديّة، وهذه النظريّة تمنع علميًّا عمل عادة الخلق والإبداع لشيء جديد انطلاقا من مواد متبعثرة مستمدّة من التراثات السابقة، أمّا الألسنيات الحديثة، وعلم السيميائيات، فيتيح لنا اكتشاف الحيويّة الخاصّة بكلّ نصّ يعيد مزج واستخدام العناصر المتفرّقة والمستعارة والمقتلعات من سياقها النصّي السابق، وذلك ضمن منظورات جديدة، ويمكننا بهذا الصدد أن نبيّن في كلّ قصّة رواها القرآن كيف أنّ الخطاب السردي يفتتح تجربة جديدة للتألّه عن طريق استخدام المواضيع والمشاهد وحتّى المفردات المستعارة من نصوص سابقة"(محمّد أركون، مصدر سابق، ص: 144-145).

ويتجلّى ذلك واضحًا -حسب أركون- في العديد من المواضع والآيات القرآنيّة فمثلًا في قوله تعالى: «**وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ٣١**» (البقرة الآية-31-)، "يعتبر أركون أنّ القرآن قد استعار هذه الآية من التوراة، فقد ورد في التوراة في سفر التكوين: "وجبل الربّ في الأرض كلّ حيوانات البريّة، وكلّ طيور السماء، فأحضرها إلى آدم ليرى ماذا يدعوها، وكلّ ما دعا به آدم ذات نفس حيّة فهو اسمها فدعا آدم بأسماء جميع البهائم، وطيور السماء، وجميع حيوانات البريّة"، ولكن القرآن لم يتعرّض للتفاصيل كما يرى محمّد أركون" (أحمد فاضل السعدي، 2012، ص: 500).

ومن أبرز الأمثلة التي برهن محمّد أركون من خلالها على وجود تداخليّة نصّية بين نصوص القرآن وغيره من النصوص المقدّسة الأخرى"سورة الكهف"، والتي تجسّد في نظره"مثَالًا ساطعًا على ظاهرة التداخليّة النصّانيّة، الواسعة والموجودة والشغّالة في الخطاب القرآني، فهناك ثلاث قصص هي قصص: أهل الكهف، وأسطورة غلغاميش، ورواية الاسكندر الأكبر، وجميعها تحيلنا إلى المخيال الثقافي المشترك والأقدم لمنطقة الشرق الأوسط القديم، وهي جميعها ممزوجة أو متداخلة في سورة واحدة من القرآن هي سورة(الكهف) لكي تدعّم وتجسّد الشيْ ذاته، وهو الرسالة الإلهية الخالدة"(محمّد أركون، مصدر سابق، ص: 40).

والمتمعّن في طرح أركون بخصوص مبدأ التعلق النصّي يتبيّن له أنّه وإن كان يختلف مع أعلام الإستشراق فيما يتعلّق بمنهجيّتهم الفيلولوجيّة في بحث تلك التعالقات بين النصوص المقدّسة(التوراة، الإنجيل، القرآن) وحدود ذلك التعالق، إلّا أنّه لا يتباين معهم في الغايات والمقصديات التي يتّجهون إليها من القول بـ"التناصيّة"؛ حيث سيفضي القول بهذه النظريّة- من قبله- في نهاية المطاف إلى تأكيد دعوى أقرّها رؤوس الخطاب الاستشراقي، فإذا كان أعلام الإسلاميات الكلاسيكيّة لجأوا إلى الممارسة الفيلولوجيّة المقارنة بين النصوص "والتحقّق من صحّتها، وصحّة نسبتها، والتأكّد من معاني كلماتها، ومقارنة النسخ المختلفة للنّص نفسه، بعضها بالبعض الآخر" (محمّد أركون، مصدر سابق، ص: 213)، فإنّ أركون يرفض ويتجاوز تلك المقارنة التي تكرّس للتفاضليّة بين النصوص الدينيّة، وهو ما قاده إلى التسليم بمبدأ المساواة النصوصيّة وهو ما سنورده فيما يلي:

4/ مبدأ التسوية النصّية: إنّ الانخراط في قراءة أنثروبولجية للظاهرة القرآنيّة -في نظر محمّد أركون- لا يتحقّق إلّا من خلال القول بمبدأ التسوية النصّية (يعدّ مبدأ التسوية النصّية من مبادئ القراءة الأركونيّة التي وضعها محمّد كنفودي، أنظر: ص: 43، 83) وذلك من زاويتين:

أوّلا: تسوية القرآن مع النصوص المقدّسة الأخرى: وذلك من خلال دحض مبدأ التفاضل بين النصوص الدينيّة المختلفة خاصة (الأديان التوحيديةّ الثلاثة الكبرى)، واعتبار نصوص القرآن مع نصوص اليهوديّة والإسلام في كفّة واحدة،

دون ترجيح إحداهما على الأخرى، وإنّما التزام الحياديّة التي تقتضيها المنهجيّة العلميّة الحديثة في مساءلة النصوص ونقدها " فأركون يعتبر بأنّ الانطلاق من "مبدأ التفاضل بين النصوص" هو بقدر ما ينتمي إلى النظام المعرفي القروسطي، وهو أيضا من إيحاءات استحضار مبدأ قائل/ مؤلّف النص، وهذا الحكم المسبق حائل دون الاستكناه الموضوعي للقرآن، لذا تعيّن التخلّص منه، حتى تتمّ قراءة النص القرآني بنفسه " (محمّد كنفودي، مرجع سابق، ص: 89-90).

ومن هنا فإنّ المنهجيّة الأنثروبولجية التي يسعى محمّد أركون إلى تفعيلها في مشروعه النقدي، لن تتجسّد واقعيًّا ما لم نتعامل مع النصوص الدينيّة بمبدأ المماثلة في تفكيكها وتحليلها، والابتعاد عن التحيّز وتفضيل نصوص عن الأخرى.

ثانيا: تسوية القرآن بغيره من النصوص البشريّة الأخرى: إنّ القول بمبدأ التسوية النصّية لا يتعلّق بالقرآن وغيره من النصوص الدينيّة الأخرى فحسب بل هو — في نظر محمّد أركون- يتعلّق أيضًا بالنصوص البشريّة الأخرى؛ حيث اعتبر "النص القرآني نصًّا لغويًّا محضًا، مثله مثل باقي النصوص؛ لأنّ بذلك الاعتبار يتحرّر القاريْ من أسر هيبته الدينيّة، التي تفرض على القاريْ معاني وإيحاءات مسبقة، تعيق الوصول إلى كنه المعنى الحقيقي الموضوعي له.." (محمّد كنفودي، المرجع نفسه، ص: 43).

وعلى الرغم من الالتزام العلمي الذي يتقيّد به أركون من خلال صياغته لهذا المبدأ، إلّا أنّه ينبغي الإقرار بصعوبته تطبيقه وتحقّقه على أرض الواقع، فمتى سلّمنا بمبدأ تساوي نصوص التوراة والإنجيل مع بعضها، أو تساوي نصوص الأناجيل فيما بينها على الأقلّ عبر مراحل ظهورها، واختلاف كتبها ونسخها، لنسلّم بمبدأ مساواة القرآن مع غيره من النصوص، فضلًا عن مساواته بالنصوص البشريّة الأخرى؟

5/ مبدأ استحالة التأصيل: ويلزم من خلال اعتبار النصّ القرآني نصًّا متساويًا مع النصوص الأخرى سواء كانت الدينيّة أو الإنسانيّة استحالة ردّه- في اعتقاد محمّد أركون- إلى أصوله والعثور على البدايات الأولى لظهوره، ممّا يجعله مستوجبًا للنقد والتأويل اللانهائي واللامحدود، "فأركون يتعامل مع النصّ القرآني بدون استحضار قائله، فتجده لا يقول: قال تعالى، بل يقول: جاء في القرآن، أو تقول الآية، تقول السورة، جاء في المصحف..." (محمّد كنفودي، المرجع نفسه، ص: 88).

ويتبيّن ممّا سبق أنّ محمّد أركون قبل شروعه في قراءة الظاهرة القرآنيّة من منظورٍ أنثربولوجي نجده قد وضع أسسا ومقوّمات صارمة لمباشرة نقد وقراءة المادة المدروسة (أي نصوص القرآن)، في حين أنّه تجاهل صياغة مبادئ وأسس للمنهجيّة المطبقّة والمتمثّلة في(الأنثربولوجيا)، وهذا لا شكّ سيوقعه في تناقض في نتائجه وأحكامه فيما بعد، ويجعل دراسته تجافي الموضوعيّة المطلوبة والتي يتطلّع إليها في أبحاثه ودراساته.

سابعًا: مقاصد القراءة الأنثربولوجيّة من منظور محمّد أركون

اتجه محمّد أركون - من خلال تنصيبه للأنثربولوجيا ودعوته للاعتصام بها كمنهجيّة علميّة نقديّة في قراءة الظاهرة القرآنيّة- إلى تحقيق جملة من المقاصد والغايات من أبرزها:

1/ تحرير وتحديث الوعي الإسلامي من الطابع اللاهوتي الكلاسيكي

يراهن محمّد أركون من خلال دعوته الملحّة إلى توظيف المنهجيّة الأنثربولوجيّة على بلوغ مقصديّة هامّة تتمثّل- حسب نظره- في تحرير تصوّراتنا ووعينا من البطانة اللاهوتيّة الميتافيزيقية، والتي سُجِن الفكر الإسلامي في غياهبها منذ قرون عديدة،وقد صرّح في الكثير من المواضع بهذه الغاية قائلًا: "إنّ كل دراساتي التحليليّة، وكلّ جهودي تهدف إلى شقّ الطرق، وتأمين شروط إمكانيّة وجود فكر إسلامي نقدي وحرّ، وأقصد بذلك الفكر الذي يطارد كلّ الاستخدامات الإيديولوجيّة داخل الفكر الديني، الذي يريد أن يكون منفتحًا وحرًّا" (محمّد أركون، الفكر الإسلامي، مصدر سابق، ص: 229)، وعليه فإنَّ التسلّح بالمنهج الأنثربولوجي في قراءة الظاهرة القرآنيّة ونقدها؛ باعتبارها حجر الأساس الذي يشكّل منظومة الفكر الإسلامي يسهم- كما يرى أركون- وبشكل فعّال في التخلّص بشكل نهائي من الانقياد والتبعيّة الفكريّة التي فرضتها الأنظمة الدينيّة الكلاسيكيّة على مسار الفكر الإسلامي، كما أنّ "الثقافة الأنثربولجيّة — في نظره- هي وحدها القادرة على تحريرنا من العقبات الذهنيّة المتمثّلة حتّى الآن بالعقائد التقليديّة، أو بالمبادئ الإيديولوجيّة" والتي تريد

احتكار السلطة على العلمنة، وعلى استخداماتها"(محمّد أركون، 1995، ص: 42.) .

ومن هنا فمن غير الممكن- من منظور محمّد أركون- أن يحقّق الفكر الإسلامي سيادته واستقلاله الفكري، الذي سلبته منه السلطة العقائديّة بكافّة أشكالها، من دون اللجوء إلى مقاربات علميّة تنطلق في مسارها التحرّري من الظاهرة القرآنيّة، وتستعين بالمنهجيّة الأنثربولوجيّة في مقدّمة تلك المقاربات التي يعتصم بها.

2/ اقتحام منظومة اللامفكّر فيه والمستحيل التفكير فيه:

لا يمكن تحرير وتحديث الفكر الوعي الإسلامي-كما يرى محمّد أركون- إلّا من خلال إعادة الاعتبار للتساؤلات والاستشكالات المهمّشة، والنبش عن المغيّبِ والمسكوت عنه، والذي يتطلّب التوسّل بالمنهج الأنثربولجي؛ فهو الكفيل بـ"إغناء تاريخ الفكر عن طريق إضاءة الرهانات المعرفيّة والثقافيّة والإيديولوجية للتوترات الموجودة بين مختلف التيّارات الفكريّة.. وإيجاد حركيّة للفكر الإسلامي المعاصر، وذلك بتركيز الاهتمام على المشاكل التي كانت قد أقصيت والطابوهات(المحرّمات) التي أقامها، والحدود التي رسمها، والآفاق التي توقّف عن التطلّع إليها، وكلّ ذلك حصل باسم ما كان قد فرض تدريجيًّا بصفته أنّه الحقيقة الوحيدة" (محمّد أركون، مصدر سابق، ص: 13).

3/ تقليص المسافة الإبستيمولوجية الفاصلة بين الفكر الغربي والفكر العربي

من خلال إعادة الاعتبار للثنائيّة المغيّبة (اللامفكّر فيه والمستحيل التفكير فيه)[13] نتمكّن — حسب محمّد أركون- من تقويض الحواجز والسياجات، وتجاوز الفواصل المعرفيّة الموجودة بين العالم الإسلامي والحداثة الغربيّة، فالمنهجيّة الأنثربولوجيّة في -نظر أركون- تعمل على "تقديم قراءة نقديّة من شأنها أن تقلب معايير التعاطي مع هذا التراث في سبيل الانخراط في ركب الحضارة العالميّة، وعدم الاكتفاء بما أنجز من مئات السنين.." (نائلة أبي نادر، 2008، ص: 46).

لقد كانت مهمّة اجتياز الخط الفاصل، وتقويض كلّ أشكال التفاوت والتمايز بين الشرق والغرب، همًّا معرفيًّا شغل محمّد أركون طيلة مساره الفكري، بل وضعها على أنّها هدفٌ يسعى إليه قبل انطلاقه في رسم المعالم الكبرى لمشروعه النقدي "الإسلاميات التطبيقيّة"، فجعل بذلك من العلمنة الجسر الذي سوف يعبر به الفكر العربي والإسلامي إلى برّ الازدهار والتحضّر المعرفي الذي آلت إليه الحداثة الغربيّة؛ إذ إنّ " الإسلام في نظره ليس منغلقًا في وجه العلمنة، ولكي يتوصّل المسلمون إلى أبواب العلمنة فإنّ عليهم أن يتخلّصوا من الإكراهات، والقيود النفسيّة واللغويّة والإيديولوجيّة، التي تضغط عليهم وتثقل كاهلهم.." (محمّد أركون، 1996، ص: 59).

تلك الغاية التي لا يمكن للفكر العربي والإسلامي إدراكها إلّا من خلال "تحقيق نوعٍ عالٍ من الوعي الأنثربولوجي" (سعيد عبيدي، 2017، ص: 03)، هذا الوعي- من منظور محمّد أركون هو الذي يدفعنا إلى تفجير ثورة تقتحم أسوار العقائد الدينيّة المنغلقة، وتحطّم وتسقط كافّة الجدران الصلبة التي أقامتها الإيديولوجيات التقليديّة، تمامًا كما حُطِّمَ جدار برلين (أنظر: محمّد أركون، مصدر سابق، ص: 26)، واللجوء إلى طاولة مستديرة للحوار والتفاهم المعرفي والفكري يقول أركون: "إنّ الكلمتين المتقابلتين "شرق" و"غرب" تواصلان حمل الموروثات الخبيثة لذلك التاريخ الذي لا يكتب حتّى الآن وفق مناهج وتساؤلات أنثربولوجيا الماضي، وعلم آثار الحياة اليوميّة التي يمكنها أن تعيد أساسًا المشترك إلى المجتمعات التي فصّلت بعضها عن بعض تمثّلات ومعتقدات متخيّلة" (محمّد أركون، 2008، ص: 44).

ولهذا فإنّ التعويل على الثقافة الأنثربولوجيّة-وفق ما يتأمله أركون- من شأنه أن يلغي تلك المركزيّة الغربيّة التي تجعل من الفكر العربي تابعًا لها، بدل أن تعدّه موازيًا لها ومتكافئًا معها، وشريكًا مماثلًا في تدشين حداثة وعلمانيّة عالميّة تسير على ساقين: ساق الفكر العربي وساق الفكر الغربي، ذلك أنّ الحداثة الغربيّة (الأوروبيّة) — كما يتصوّر أركون- باستبعادها للفكر العربي تكون بذلك قد أجبرت نفسها أن تسير عرجاء.

4/إرساء تاريخ مقارنة وحوار الأنظمة اللاهوتيّة

بعد سعيه إلى تحقيق حوار حضاري بين الشرق والغرب على المستوى المعرفي تتجه أطماع محمّد أركون إلى تأسيس حوار على مستوى أشمل وأعمق ألا وهو الحوار الديني؛ حيث جاءت أغلب عناوين مؤلّفاته معلنةً ومصرّحةً بهذا المقصد ومنها كتابه "نحو تاريخ مقارن للأديان التوحيديّة"، وكتابه "العلمنة والدين الإسلام والمسيحيّة

والغرب"؛ حيث أراد من خلال إعطاء الأولويّة لخطاب الأنثربولوجيا في بناء مشروع لحوار والتقاء الأديان، خاصّة التوحيديّة لأنّه "إذا لم نعتنق منهجيات الأنثربولوجيا الاجتماعيّة والثقافيّة وتساؤلاتها وفضولها المعرفي، فإنّه من غير الممكن أن نقدّم تعليمًا علمانيًّا للأديان"(محمّد أركون، مصدر سابق، ص: 41).

5/ استعادة الأنسنة (النزعة الإنسيّة) في السياقات الإسلاميّة: وعد أركون من خلال إسلامياته التطبيقيّة بفتح أبواب الأنسنة العربيّة من جديد، واستعادة مقوّماتها داخل منظومة الفكر الإسلامي، والتي تجلّت وبرزت -على حدّ قوله- في محطّات مشرقة من تاريخ الإسلام، واتّصفت بكونها "نزعة علميّة ذات تلوين علماني، وذلك في العصور الوسطى، ولكن هذه النزعة الإنسيّة أُجهِضَتْ بدْءًا من القرن الحادي عشر الميلادي لأسباب تاريخيّة يمكن تحليلها ومعرفتها" (محمّد أركون، مصدر سابق، ص:41).

ولن نتمكّن من معرفتها وتحليلها -في نظر محمّد أركون-إلّا من خلال الأخذ بناصيّة النقد الأنثربولوجي وتفعيله فهو المنهج الوحيد الذي يضمن"استعادة الفكر الإسلامي لنزعته الإنسيّة التي عدّت امتدادًا لما جاءت به النصوص المقدّسة.." (محمّد إدريس، 5 يوليو/2018، ص:23).

وحده العلم الأنثربولوجي-حسب محمّد أركون-الذي بإمكانه اختصار العديد من المحطّات التي تبعدنا وتفصلنا عن تلك الخاصيّة المثلى التي أُطفِئ نورها من فكرنا الإسلامي، والتشبّث بالمنهج الأنثربولوجي-على حدّ قول محمّد أركون- "يخرج العقل من التفكير داخل السياج الدوغمائي المغلق إلى التفكير على مستوى أوسع بكثير، أي على مستوى مصالح الإنسان، أيّ إنسان كان وفي كلّ مكان.." (محمّد أركون، مصدر سابق، ص:06).

إذن فقد سعى محمّد أركون منذ تولّيه مهمّة نقد الفكر الإسلامي أن يستعين بالأنثربولوجيا من حيث هي منهج، من أجل بلوغ"الأنسنة" من حيث هي غاية ومقصد ينشده.

6/ استبعاد كافّة أشكال العنف والتطرّف باسم الدين والحقيقة المطلقة

إذا حاولنا البحث عن نماذج لحدود المقاربة الأنثربولوجيّة للنصوص القرآنيّة نجد سورة التوبة من أبرز الأمثلة التي تجسّد وبوضوح انطلاقه في تطبيق لتلك القراءة؛ إذ يقف محمّد أركون عند تلك السورة وتحديدًا في آية السيف وقوله تعالى: ﴿ **فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَٱحْصُرُوهُمْ وَٱقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍۚ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝** ﴾ (التوبة/5)

حيث يرى أركون في هذه الآية "وجود ثلاث قوى أنثربولوجيّة متداخلة ومتفاعلة هي "**العنف، التقديس، الحقيقة**" (محمّد كنفودي، مرجع سابق، ص: 175)، وبيّن محمّد أركون سبب وقوفه عند الآية لأنّها- في نظره-" تشكّل بالنسبة لسورة التوبة الذروة القصوى للعنف الموجّه لخدمة المطلق (الله المطلق).." (محمّد أركون، مصدر سابق، ص:93).

وأراد محمّد أركون من خلال استشهاده بهذه الآية الاستدلال على جدليّة كلّ من "الحقيقة المقدّس العنف"، لأنّ" القرآن يستخدم فيها ألفاظًا جداليّة ومعياريّة تأسيسيّة في ذات الوقت، وهذه الألفاظ تعبّر عن الجدليّة الاجتماعيّة— التاريخيّة التي كانت جارية آنذاك بينه وبين المعارضين.. فهؤلاء رأوا في كلام محمّد شيئًا تفجيريًّا انقلابيًّا مزعزعًا لعقائدهم الراسخة منذ زمن طويل، إنّه يزعزع المعنى الذي كان يطمئنهم ويعيشون عليه أبًا عن جد منذ آلاف السنين" (محمّد أركون، 2011، ص: 209)

ثمّ يقترح أركون إعادة تأويل هذه الآية من جديد لأنّه- في نظره- "إذا لم يعدْ تأويل هذه الآية وربطها بسياق تاريخي محدّد مضى وانقضى فإنّها ستسجننا داخل الحروب الدينيّة للأبد، وإذا ما اعتبرنا أنّ هذه الآية صالحة لكلّ زمان ومكان فهذا يعني أنّه لا حلّ ولا خلاص، وسنظلّ نذبح بعضنا البعض لقيام الساعة (محمّد أركون، مصدر سابق، ص: 90).

ويخلص محمّد أركون من خلال هذه الآية أنّ العنف في المجتمعات الدينيّة مردّه تقديس الحقيقة الواحدة المطلقة والنهائيّة، واستبعاد كافّة الحقائق الأخرى، وطريق الحلّ -كما يرى أركون- يكمن في الشروع في استعادة تأويليّة لهذه الآية لأنّ ذلك التأويل الجديد سيمكّننا من تجاوز سياق العنف الذي وردت فيه الآية، وإبقائها في الدائرة الزمنيّة التي ظهرت فيها، وبالتالي حصر معناها في سياق معيّن ومحدّد انتهى عهده.

من هنا كان لزامًا-في اعتقاد- أركون اللجوء إلى الأنثربولوجيا في دراسة الخطابات الدينيّة وعلى رأسها القرآن للحدّ من العنف الديني بكافّة أشكاله، ذلك أنّ "ممارسة

التفكير الأنثربولوجي بكلّ آلياته وقواعده، سيمكّن العقل -في نظره- من الخروج من السياجات الدوغمائيّة المغلقة والابتعاد عن إنتاج خطاب الحقيقة والأحكام المترتبة عنه، كادعاء الدين الحقّ وتكفير وتضليل باقي الديانات، والخروج كليًّا من منطق الثنائيات التي تكرّس للعنف والعنف المضاد والدخول في منظومة تفكيريّة أساسها الأنسنة المنفتحة"[14]

خاتمة

في ختام هذا البحث نخلص إلى جملة من النتائج نعرضها فيما يلي:

- تعدّ الأنثربولوجيا من أهمّ المنهجيات التي تضمّنها المشروع النقدي لمحمّد أركون" الإسلاميات التطبيقيّة" كما لا تقلّ المنهجية الأنثربولجيّة- باعتبارها طرحًا جديدًا في مساءلة الظاهرة الدينيّة- أهمّيةً عن سائر المنهجيات الأخرى (الألسنيّة اللغويّة والبنيويّة والتاريخيّة)، فهي توجّه يكمّل ويتكامل مع ثلّة المناهج التي يقترحها محمّد أركون من أجل تفسير جديد للظاهرة القرآنيّة.

- إنّ سؤال الأنثربولوجيا يعدّ-في نظر محمّد أركون- من أكثر الأسئلة العلميّة تغييبًا وتهميشًا في ساحة الفكر العربي والإسلامي والذي أسّس- حسب أركون- لقطيعة معه منذ قرون، انطلاقًا من السلطة والدوغمائيّة الدينيّة التي تمارسها المذاهب الإسلاميّة المختلفة ضدّ أيّة محاولة لتأسيس قراءة علميّة للنصوص القرآنيّة.

- تشكّل الأنثربولوجيا –في منظور أركون- باعتبارها منهجًا إنسانيًّا علميًّا- وجهًا آخر لـ" الأنسنة" من حيث هي نزعة إنسانيّة جسّدت كما يعتقد أركون- المحطّة المضيئة والفريدة التي عرف فيها الفكر الإسلامي ازدهارًا علميًّا وحضاريًّا في كافّة المستويات، لكن سرعان ما انحرف عن مسارها وفقد الطريق نحو تلك المحطّة الحضاريّة الحافلة.

- إنّ قصور منهجيات الخطاب الاستشراقي في قراءاته العلميّة والنقديّة للنصوص المؤسّسة للتراث الإسلامي لا سيّما القرآن، وحفاظه على مقوّماته ومكتسباته المعرفيّة والمنهجيّة لفترة طويلة دون تطويرها أفضى –في نظر أركون- إلى اللجوء إلى خيار علمي ومنهجي بديل في النظر إلى النص القرآني ألا وهو "المنهج الأنثربولوجي" الذي يعدّ إعلانًا عن بداية مرحلة جديدة في التعاطي مع الظاهرة القرآنيّة.

- لا تتحقّق ممارسة القراءة الأنثربولوجية للظاهرة القرآنيّة عند محمّد أركون، دون الالتزام بمبدأ الطرح الإشكالي لمفهوم القرآن والوحي، وإزاحة نزعة التعالي والتقديس والفوقيّة الملازمة للنصّ القرآني كمرحلة أولى، ثمّ التسليم بِرُكْنَيْ: "التداخليّة والتسوية النصوصيّة".

- يأمل أركون من خلال توظيف المنهجيّة الأنثربولوجيّة في مقاربة الظاهرة القرآنيّة إلى تقويض التوتّرات والصدامات اللاهوتيّة الحاصلة بين الأديان التوحيديّة الثلاث، ولم لا تأسيس علم مقارنة وحوار الأديان في العالم.

- من خلال الاعتصام بالمنهج الأنثربولوجي في قراءة الظاهرة القرآنيّة يتمكّن الفكر الإسلامي – حسب أركون- من استعادة نزعته الإنسيّة التي فقدها في مسارات طويلة منه، فالأنثروبولوجيا هي السبيل الوحيد للفكر الإسلامي من أجل التصالح مع تلك المحطّات والأمجاد المضيئة من جديد.

- إنّ أركون -وعلى الرغم من تبحّر ه في علوم الإنسان وفي مقدّمتها الأنثروبولوجيا إلّا أنّه لم ينبّه إلى صعوبة ممارسة المنهج الأنثربولوجيّ كمنهج له بيئته وخصوصياته وآلياته المتعدّدة والمتشعّبة على نص قرآني له خصوصياته أيضًا كنص يختلف تمامًا على النصوص البشريّة والدينيّة الأخرى.

توصيات البحث

في الأخير لا يمكننا ادعاء الإحاطة الشاملة بالموضوع فلا تزال جوانب عدّة منه، ومجالات مختلفة، ومناخات شاسعة، تحتاج إلى بحث وتأمّل وتعمّق بقدرٍ حاجة المشروع النقدي لأركون بكافّة منهجياته وآلياته إلى إعادة قراءته، واستمراريّة استنطاقه، ومحاولة اكتشاف خفاياه وأبعاده وحدوده.

الهوامش

1. الميثولوجيا: هي الأسطورة أو العلم الذي يختصّ بالأساطير أو القصص الأسطورية سواء التي تتعلّق بالشعوب القديمة أو التراثات الدينيّة.

2. الإسلاميات التطبيقيّة: هي مفهوم يقابل مفهوم "الإسلاميات الكلاسيكيّة" صاغه محمّد أركون بالإستناد إلى مفهوم" الأنثروبولوجيا التطبيقيّة" الذي هو عنوان لكتاب صدر عام 1971 لعالم الإجتماع الفرنسي روجر باستيد ROGER BASTIDE وهي كما يعرّفها أركون عبارة عن" منهجيّة متعدّدة الإختصاصات والعلوم وهي وحدها القادرة على تقديم مفتاح الفهم لحركة المجتمع والفاعلين الاجتماعيين داخله " أنظر محمّد أركون، الفكر الأصولي واستحالة التأصيل، نحو تاريخ آخر للفكر الإسلامي، ترجمة: هاشم صالح، ط1، دار الساقي، بيروت، لبنان، 1999، ص: 298.

- مفهوم الخطاب من المفاهيم الواسعة الدلالات سواء في المعاجم القديمة أو الحديث، العربية أو الغربيّة، وتختلف تعريفاته بحسب التخصّصات والمجالات العلميّة؛ حيث يأتي الخطاب في المعاجم الحديثة بمعنى الحديث أو القول، ومن هذه التعريفات:

3. 1/ الخطاب هو إيصال المعنى إلى السامع عن طريق الكلام، أنظر: الخولي محمّد علي، معجم علم اللغة النظري، مكتبة ناشرون، بيروت، لبنان، (د.ط.ت)، ص: 103.

2/ والخطاب في الثقافة الغربية الحديثة عرف- كغيره من المصطلحات- شيئًا من الضبابية والانفلات الإصطلاحي؛ فهو لا يزال محور الجدل بين الباحثين في إيجاد صيغة تعريفيّة له لتعدّد حقوله المعرفيّة واتجاهاته البحثيّة في الفكر المعاصر، فقد جاءت جلّ الخطابات خاضعة للمعارف التي تستخدمها فيها: (كالخطاب الأدبي، والخطاب الإعلامي، والخطاب السياسي، والخطاب الديني، والخطاب القرآني... وغيرها من الخطابات المعتمدة، أنظر: رزايقيّة محمود، الخطاب القرآني، قراءة في المشروع الفكري، لمحمّد أركون، مجلّة دراسات إنسانية واجتماعيّة وهران، عدد9/ جانفي2019، ص: 05.

4. وهي مسألة أشار إليها الكثير من المثقّفين قبل أركون أمثال طهطاوي، خير الدين التونسي، زكي نجيب محمود.

5. محمّد أركون نحو تاريخ مقارن للأديان التوحيديّة، ترجمة وتقديم، ط1، هاشم صالح، دار الساقي، بيروت، لبنان، ط1، 2011، ص: 198.

6. الخطاب القرآني: هو أحد المصطلحات التي يوظّفها أركون ويفضّل استعمالها على غرار " الظاهرة القرآنيّة" و"الحدث القرآني" بدل القرآن و"النصّ القرآني" عندما يتحدّث أو يصف المرحلة الأولى للتلفظ به من فم الرسول عليه الصلاة والسلام ويقصد بها مجموعة العبارات الشفهيّة والتي كان يتلفظ بها الرسول — صلى الله عليه وسلّم- زمن النزول، في ضوء حيثيات لفت خطابه، ولم تنقل إلينا بحذافيرها" أنظر: محمد أركون، الفكر الإسلامي نقد واجتهاد، ص: 89، و97 ، ويتميّز الخطاب القرآني عن الخطابات الأخرى -في نظر محمّد أركون- بأنّه خطاب ذو بنية انقلابيّة ثوريّة ، وخطاب ذو بنية متجانسة، خطاب ذو بنية شاعريّة، خطاب ذو بنية أسطوريّة ، خطاب ذو بنية صراعيّة، خطاب ذو بنية سرديّة، أنظر: محمّد كنفودي، القراءات الجديدة للقرآن الكريم، ص: 116، 118، 120، 121، 122، 123.

7. الإثنولوجيا(Ethnology): فرع من فروع الأنثربولوجيا يعنى بالدراسة التاريخيّة والمقارنة للثقافات أو الشعوب، تمثّل السلالة وحدة الدراسة الأساسيّة فيها.. ويستخدم مصطلح الإثنولوجيا بدلًا من الأنثربولوجيا في عديد من الدول الأوروبيّة، وخاصّة دول شرق أوروبا؛ حيث يعتقد أنّه لا يمكن أن يكون علم عام لدراسة الإنسان دون الدراسة التاريخيّة المقارنة للشعوب أنظر: شارلوت سيمور سميث، موسوعة علم الإنسان المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجيّة، ترجمة: مجموعة من أساتذة علم الاجتماع، ط2، مركز الإنماء القومي، القاهرة، 2009، ص:69.

8. الأركيولوجيا: مصطلح وظّفه الفرنسي ميشال فوكو وقد بيّن مقصوده من هذا المصطلح بقوله:" لقد استعملت هذا اللفظ للدلالة على وصف الوثيقة، ولم أقصد به مطلقًا اكتشاف بداية ما أو الكشف عن عضام رميمة، أنظر ميشال فوكو، "مفهوم الأركيولوجياL'Archeologie du savoire"، ترجمة: الطاهر وعزيز، مجلة " المناظرة"، الرباط، المغرب، العدد5، السنة الثانية، ماي 1991، ص: 128.

9. الفيلولوجيا:)(Philologieلفظ يتألف من كلمتين من أصل إغريقي هما:(Philos)وتعني: المحبّ، و(logie) وتعني: اللغة والكلام، وبالتالي فأنّ أصحاب إذا أطلقوه لا ينصرف إلاّ على دراسة اللغتين الإغريقيّة واللاتينيّة من حيث قواعدهما، وتاريخ أدبهما، ونقد نصوصهما.. أنظر: صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط2، 2009، ص:20، أمّا من الناحية الإصطلاحيّة: فقد عرّفه تمّام حسن بأنّه" دراسة النصوص القديمة من حيث القاعدة ومعاني المفردات وما يتّصل بذلك من شروح ونقد واستشارات تاريخيّة وجغرافيّة، أنظر: تمّام حسن، الأصول، عالم الكتب، القاهرة، ط2000، ص: 235.

10. الفينومينولوجيا(phénoménologie) هو أن تساعد الشيء على الظهور وتمكينه من الإفصاح عن نفسه بغية إدراكه، وكأنّ "الفينومين" هو الشيء المنسحب والمتخفي، لهذا كان المنهج الفينومينولوجي يستجيب لمطلب إظهار المستتر في كنهه، أي إظهار المنسحب أو المنسي أو المقنّع، أنظر: لالاند أندري، موسوعة لالاند الفلسفيّة، ترجمة: خليل أحمد خليل، ط2، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 2001، ص: 970، و الفينومينولوجيا تعني: "هي منهج نقد المعرفة، وهي نظريّة عامّة في الماهية التي يدخل فيها علم ماهيّة المعرفة"، أنظر: إدموند هوسرل، فكرة الفيمينولوجيا، ترجمة: فتحي إنقزو، ط1، المنظّمة العربيّة للترجمة، 2007، ص: 32.

11. يعرّف هاشم صالح مصطلح «الأشكلة» بقوله: «problematisation» تعني: جعل الشيْ إشكاليًّا بعد أن كان بديهيًّا أو تحصيل حاصل؛ فالوحي مثلًا من لا يعرف الوحي؟ كلّنا نتوهّم أنّنا نعرف ما هو، ولكنّنا في الواقع حفظنا قصّته التقليديّن عن ظهر القلب، منذ أن كنّا أطفالًا، ثمّ يجيْ أركون لكي يؤشكله أي لكي يجعله إشكاليًّا، ويقدّم عنه صورة جديدة تمامًا، وهنا مصطلح آخر يجب التنبّه إليه وهو الزحزحة«deplacement» فأركون يزحزح المفهوم عن موقعه التقليدي الراسخ، ثمّ يفكّكه ثانيًا، لكي يتجاوز معناه التقليدي الراسخ ثالثًا، أنظر: تعليق هاشم صالح، كتاب" القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني، ص: 28.

12. التناص ترجمة للمصطلح الفرنسي«Intertextualité» ظهر هذا المصطلح بصفة جليّة مع التحليلات التحويليّة عند كريستيفا في النصّ الروائي حيث يعتبر التناص عند كريستيفا أحد مميّزات النصّ الأساسيّة، والتي تحيل إلى نصوص أخرى سابقة عنها، أو معاصرة لها، أنظر: سعيد علواش، معجم المصطلحات الأدبيّة المعاصرة عرض ونقد وترجمة، ط1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان 1985، ص: 215.

13. اللامفكّر فيه والمستحيل التفكير فيه هي مصطلحات خاصّة بالمتن الأركوني؛ ويقصد بها المشاكل التي استبعدها الفكر الإسلامي والتابوهات (المحرّمات) التي أقامها، والحدود التي خطّطها، والآفاق التي توقّف التطلّع إليها أو منع من التطلّع إليها كلّ ذلك باسم " الحقيقة الوحيدة المطلقة" أنظر: محمّد أركون الفكر الإسلامي قراءة علميّة، ص:253.

قائمة المراجع

1- أحمد فاضل السعدي، القراءة الأركونيّة للقرآن دراسة نقديّة، ط1، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، لبنان، 2012.

2- إدموند هوسرل، فكرة الفيمينولوجيا، ترجمة: فتحي إنقزو، ط1، المنظّمة العربيّة للترجمة، بيروت، لبنان، 2007.

3- تمّام حسن، الأصول، د.ط، عالم الكتب، القاهرة، 2000.

4- حسين فهيم، قصّة الأنثربولوجيا فصول في تاريخ علم الإنسان، سلسلة عالم المعرفة، عدد98، 1986.

5- رزايقيّة محمود، الخطاب القرآني، قراءة في المشروع الفكري، لمحمّد أركون، مجلّة دراسات إنسانية واجتماعيّة وهران، عدد9/ جانفي2019.

6- رضوان جودت سعيد، سؤال التجديد في لخطاب الإسلامي المعاصر، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2004

7- رمزي بن حليمة، أركون ناقدًا للإستشراق، بحث منشور، مجلّة الكلمة، بيروت، لبنان، العدد97، 2017.

8- سعيد عبيدي، الأنسنة وفكّ الارتباط بالمقدّس في فكر محمّد أركون، بحث منشور، مؤسّسة مؤمنون بلا حدود، ماي 2017.

9- سعيد علواش، معجم المصطلحات الأدبيّة المعاصرة-عرض ونقد وترجمة-، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط1، 1985.

10- شارلوت سيمور سميث، موسوعة علم الإنسان المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجيّة، ترجمة: مجموعة من أساتذة علم الاجتماع، ط2، مركز الإنماء القومي، القاهرة، 2009.

11- صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ط2، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 2009.

12- الطاوس أغضابنة، الخطاب الديني عند محمّد أركون من خلال مشروعه الفكري، رسالة دكتوراه، كليّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011/2010، غير منشورة.

13- عبد الجبار الرفاعي، الدين وأسئلة الحداثة (حوار مع محمّد أركون، مصطفى مليكان، عبد المجيد الشرفي وحسن حنفي)، ط1، مركز دراسات فلسفة الدين، بغداد، 2015.

14- فارح مسرحي، الحداثة في فكر محمّد أركون مقاربة أوّليّة، ط1، الدار العربيّة للعلوم، بيروت، لبنان، منشورات دار الاختلاف، الجزائر، 2006.

15- فاطمة العلمي، إشكالية المنهج في قراءة التراث الإسلامي عند مفكّري العرب المعاصرين، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، 2018.

16- لالاند أندري، موسوعة لالاند الفلسفيّة، ترجمة: خليل أحمد خليل، ط2، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 2001.

17- ليندة صيّاد، إعادة قراءة النصّ القرآني وفق مقاربات محمّد أركون، بحث منشور، مؤمنون بلا حدود، د.ت ن.

18- محمّد إدريس، الإسلام وسلطة الفاعلين الاجتماعيين، قراءة في بعض أسس مشروع إعادة بناء العقل الإسلامي وحدوده، بحث محكّم منشور، مؤمنون بلا حدود، 5 يوليو/2018.

19- محمّد أركون الفكر الإسلامي قراءة علميّة، ترجمة، هاشم صالح، ط2، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، 1996.

20- محمّد أركون نحو تاريخ مقارن للأديان التوحيديّة، ترجمة وتقديم، ط1، هاشم صالح، دار الساقي، 2011.

21- محمّد أركون، الإسلام أوروبا والغرب رهانات المعنى وإرادات الهيمنة، ترجمة: هاشم صالح، ط2، دار الساقي، بيروت، لبنان، 2001.

22- محمّد أركون، العلمنة والدين، الإسلام والمسيحيّة الغرب، ترجمة: هاشم صالح، ط3، دار الساقي، بيروت، لبنان، 1996.

23- محمّد أركون، الفكر الإسلامي نقد واجتهاد، ترجمة: هاشم صالح، ط4، دار الساقي، بيروت، لبنان، 2007.

24- محمّد أركون، الفكر الأصولي واستحالة التأصيل، نحو تاريخ آخر للفكر الإسلامي، ترجمة: هاشم صالح، ط1، دار الساقي، بيروت، لبنان، 1999 .

25- محمّد أركون، القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني، ترجمة هاشم صالح، ط1، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 2001.

26- محمّد أركون، تاريخيّة الفكر العربي والإسلامي، ترجمة هاشم صالح، ط2، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، 1996.

27- محمّد أركون، تحرير الوعي الإسلامي نحو الخروج من السياجات الدوغمائيّة المغلقة، ترجمة: هاشم صالح، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط1، 2011.

28- محمّد أركون، جوزيف مايلا، من منهاتن إلى بغدادما وراء الخير والشر، ترجمة: عقيل الشيخ حسين، ط1، دار الساقي، بيروت، لبنان، 2008.

29- محمّد أركون، قراءات في القرآن، ترجمة هاشم صالح، ط1، دار الساقي، بيروت، لبنان، 2017.

30- محمّد أركون، قضايا في نقد العقل الديني- كيف نفهم الإسلام اليوم- ترجمة: هاشم صالح، ط3، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 2004.

31- محمّد أركون، قضايا في نقد العقل الديني، ترجمة: هاشم صالح، دار الطليعة، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت.

32- محمّد أركون، من فيصل التفرقة إلى فصل المقال، أين هو الفكر الإسلامي المعاصر، ترجمة: هاشم صالح، ط2، دار الساقي، بيروت، لبنان، 1995.

33- محمّد أركون، نزعة الأنسنة في الفكر العربي، جيل مسكويه والتوحيدي، ترجمة: هاشم صالح، ط1، دار الساقي، بيروت، لبنان، 1997.

34- محمّد الأندلسي، نحو قراءة جديدة للنص الديني" النص القرآني نموذجًا"، أعمال ندوة فكريّة منشورة في كتاب، بعنوان: "قراءات في مشروع أركون الفكري"، تقديم: عبد الإله بلقزيز، ط1، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب، 2011، بيروت.

35- محمّد رحمون، بعض ملامح التحليل الأنثربولوجي في إسلامولوجيا محمّد أركون، بحث منشور، مؤمنون بلا حدود، ديسمبر، https://www.mominoun.com

36- محمّد كنفودي، القراءة الجديدة للقرآن الحكيم قراءة محمّد أركون نقد وعرض وإكمال، د.ط، إفريقيا الشرق، المغرب، 2015.

37- مختار الفجاري، نقد العقل الإسلامي عند محمّد أركون، ط1، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 2005.

38- مصطفي كيحل، الأنسنة والتأويل في فكر محمّد أركون، ط1، منشورات الإختلاف، الجزائر، دار الأمان، الرباط، 2011.

39- ميشال فوكو، "مفهوم الأركيولوجيا L'Archeologie du savoire"، ترجمة: الطاهر وعزيز، مجلة " المناظرة"، الرباط، المغرب، العدد 5، السنة الثانية، ماي 1991.

40- نائلة أبي نادر، التراث والمنهج بين أركون والجابري، ط1، الشبكة العربيّة للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، 2008.

نائلة أبي نادر، القرآن بين اللفظ والمعنى في نصّ محمّد أركون، بحث منشور، مجلّة: "قضايا إسلاميّة معاصرة"، مركز دراسات فلسفة الدين، بغداد، 2013، العدد 54/53، 2013.

وظائف الإعلام الجديد؛ ما مدى الانحراف عن التقليد؟

New media functions; How deviated from tradition?

تاريخ الإرسال: 30-07-2020 تاريخ القبول: 15-12-2021

منال كبور، جامعة باتنة1، manel.kabour@gmail.com

الملخص

تبحث هذه الدراسة في الوظائف التي يحققها الإعلام الجديد على المستوى الفردي والمجتمعي وعلاقتها بوظائف الإعلام التقليدي من حيث التداخل والانفصال، وتنحي في ذلك للنظر أيضا في عناصر العملية الإعلامية، باعتبار أن البحث في الوظائف يحيل على البحث في العناصر، وتحديدا في طبيعة المتلقي المستخدم بين الإيجابية والسلبية. وقد أسفرت نتائجها عن أن وظائف الإعلامين تتداخلان مجتمعيا وتنفصلان فرديا. وأن مستخدم وسائل الإعلام الجديد يتسم بكثير من صفات المجتمع الجماهيري كما حددتها نظرية الحقنة تحت الجلد؛ حيث تظهر عليه المؤشرات نفسها، فيشكل رفقة غيره من المستخدمين "جمهرة، كتلة، أو حشدا إلكترونيا" مجهول الهوية بالنسبة للوسيلة.

الكلمات المفاتيح: الإعلام الجديد، الإعلام التقليدي، عناصر العملية الإعلامية، الوظائف الفردية، الوظائف المجتمعية.

Résumé

La présente étude s'intéresse aux fonctions que peuvent remplir les nouveaux médias au niveau à la fois individuel et social et à sa relation avec les médias classiques du point de vue de leur convergence et divergence. On essaiera en cela de voir de près les éléments du processus médiatique. En guise de résultats nous avons compris que les fonctions des médiateurs se rencontrent socialement et se séparent individuellement. Et que l'usager des moyens des nouvelles communications se distingue par les caractères de La communauté de masse tels qu'ils ont été déterminés par le Modèle d'impact direct.

Mots-clés : *Nouveaux médias, médias traditionnels, éléments du processus médiatique, fonctions individuels, fonctions sociétaux.*

Abstract

The current study investigates the realized functions by the new media at the individual and the social level and its relation with the traditional media functions in terms of interference and separation. Besides the elements of the media process because investigating the media functions needs researching its elements, exactly, knowing the nature of the receiver user between the positivity and negativity. The results have revealed that the functions of the (new and traditional) media are socially intertwined and individually separated, and the new media user has many characteristics of the mass community as defined by the Direct Effects Model.

Keywords: *The new media, the traditional media, the elements of the media process, the individual functions, the community functions.*

مقدمة

أدى ظهور مسمى "الإعلام الجديد" إلى توصيف وسائل الإعلام الجماهيرية والوظائف التي تحققها بالتقليدية، إذ بات ينظر إليها باعتباره، لاسيما في الوقت الذي يعمل فيه الأول على تقديم امتيازات لم تكن متاحة سابقا وتحقيق وظائف "جديدة".

تهتم الدراسة بالاتجاه الوظيفي للإعلام الجديد، تتلخص طريقة التفكير فيها في نقطة الالتقاء الناتجة عن النظر إلى الوظائف "الجديدة" عموديا في مواجهة تلك التقليدية أفقيا؛ حيث لا تعمل على تحليل الأخيرة إلا بالقدر الذي يستدعيه تفكيك الأولى؛ فتنساق إليها إما تبريرا، تدليلا، أو حتى تأصيلا، ما يجعل محور البحث هنا غير قطيعي، إذ ينطلق من الإعلام التقليدي لتصور مفرزات الجديد.

تحديدا؛ يتم التركيز على الوظائف الفردية في مقابل المجتمعية، أي بالتي يحققها الإعلام الجديد للمتلقي/ المستخدم كفرد دون الإقصاء التام للفكرة التي تقضي بأن مجموع الوظائف هذه يمثل في ذاته تراكمات لما يتم تحقيقه للمجتمع. وإذ ذاك فهي تحاول النظر في إشكالية الاتصال والانفصال الحاصلة بين ما يحققه الإعلام الجديد من وظائف وتلك المعروفة لوسائل الإعلام الجماهيري؛ مدى انحراف الأولى عن الثانية وحيز التناص الذي يبقى قائما بينهما.

تباعا يزمع الإجابة عن التساؤلات التالية: ما هي الوظائف التي يحققها الإعلام الجديد للأفراد المستخدمين؟ هل يستجيب لرغباتهم أم يشبع لهم حاجاتهم؟ هل يفعل بهم أم يفعلون به؟

لأنه يصعب طبعا النظر إلى وظائف العملية الإعلامية في معزل عن عناصرها، فإن التساؤل الفرعي الأخير يحيلنا بشكل أو بآخر على طبيعة هذه العناصر، فهو إذ يُطرح يرتبط أساسا بإيجابية/ سلبية المتلقي/ المستخدم.

تظهر أهمية الدراسة فى تجاوز مستوى التلاقى والتلاغى بين التقليد والجديد إلى الوقوف على معطيات ضمنية تتعلق بالإيجابي والسلبي فيما يخلفه التناظر أو التقابل بينهما، حيث تتخطى بطريقة أو بأخرى ماهية الوظيفة فى ذاتها إلى طبيعتها أو فائدتها العملية حين تنظر في التقدم الحاصل، أو بالأحرى في مداه، هل يقتصر على المجال الاستخداماتى أم ينعكس على ذاك الاشباعاتى.

تناولت، في حدود اطلاعنا، قلة قليلة من الدراسات موضوع الوظيفة بين الإعلام الجديد والقديم، ونلحظ أن الاهتمام المتوافر من دراسات هذا النمط من العلاقة البينية يكتفي غالبا بالمفهوم، أو الخصائص والعوامل، أو المداخل النظرية.* ومع ذلك فإنا نجد دراسة **لانتصار إبراهيم عبد الرزاق وصفد حسام الساموك** بعنوان "الإعلام الجديد؛ تطور الأداء والوسيلة والوظيفة" ** وقد خصصا فيها فصلا لذلك وُسم بـ "الإعلام الجديد؛ تطور الوظيفة"، تحدثا فيه عن الوظائف التي حددها **ولبر شرام *Wilber Schram*** *** **وهارولد لازويل *Harold Lasswell*** **** لوسائل الاتصال الجماهيري، ثم عن الوظائف التى يرى بعض الباحثين أن الإعلام الإسلامي يحققها. وبيان كيف أن الوظائف عموما تنطلق من حيث الأهداف التى يريد المصدر تحقيقها فى المتلقى وأنه يمكن أيضا تحديدها من وجهة نظر الأخير. كما توقفا عند تطور وظائف الإعلام المعاصر بتطور الحاجات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمعات، فأصبح يحقق تباعا وظائف تنموية وتعليمية وثقافية وتسويقية، فضلا عن وظيفتي الخدمات العامة وخلق الدوافع وتكوين الآراء والاتجاهات. وأكد الباحثان أن الواقع الموضوعى وانتشار تقنيات الإعلام الرقمي والإلكتروني التفاعلي يستدعي إعادة النظر بوظائفها ومضامينها بطريقة نقدية ورؤى معاصرة. ولكنهما، لما أعادا النظر، حصرا الوظائف التى يحققها الإعلام في العصر الرقمي في وظائف سياسية، وأخرى ديموقراطية فقط؛ تمثلت الأولى حسبهما فى أن الإعلام الجديد يبين ما هو مهم وما هو غير مهم وما الذي يستحق أن يكون ذو صلة سياسية بحياة المواطنين، ويرتب الأجندة السياسية لهم، ويحرك الرأي العام، ويكون جمهورا من الأنصار والمساندين، ويتيح للسلطة مواجهة الإعلام المضاد، فضلا عن أنه أداة سياسية للإشهار عن مواقف الدولة. في حين حددا الوظائف الديموقراطية التى يمكن أن تؤديها الاستخدامات الإعلامية للأنترنت فى: الشفافية الحكومية، الاتصال بالسلطة، تقليص صلاحيات السلطة، نشر الوعي بالحقوق وصيانتها، تحريك

مطالب الإصلاح، والتعامل مع الأفكار المستحدثة. (الساموك، 2011)

ونلحظ على الدراسة اهتمامها الصرف بالجوانب السياسية لوظائف الإعلام الجديد، فى الوقت الذي تُعنى فيه الدراسة الحالية بالوظائف الفردية والمجتمعية للأخير على اختلاف جوانب الحياة اليومية. ومحاولتها النظر في طبيعة هذه الوظائف باتخاذ وظائف وسائل الإعلام التقليدية معيارا واعتماد الملاحظة العلمية المؤسسة منهجا وعقد نوع من المقارنات بحثا فى مستويات الاتصال والانفصال بين الإعلامين.

وعليه؛ فإن الدراسة هذه تنتهج أساسا الملاحظة العلمية لفهم مواقف وسلوكيات الأفراد المستخدمين لوسائل الإعلام الجديدة واستخراج المعنى الذي يمنحونه لها ولذواتهم كفاعلين افتراضيين. وكثيرا ما كان نمط الملاحظة التي مُورست فى عين المكان (الفضاء السايبري) بالمشاركة ومستترة، وغالبا ما رافقت مناهج لمجموعة من الدراسات التى سبق وأجريناها والتي تدور حول محور الوسيلة نفسه؛ بحيث يمكن الحديث عن طول مدة استغراق الملاحظة (منذ سنة 2013) بالشكل الذي سمح بحصر عناصر الوسط الذي تجري فيه على النحو الذي يجب (مميزات الفضاء، نوع المشاركين، أسباب تواجدهم، نوع العلاقات التى تربطهم، ماهية الظواهر المتكررة، والميزة المثالية للوضع القائم فعلا). (أنجريس، 2006)

أولا: مفاهيم الدراسة

1. الإعلام الجديد

ظهر المصطلح فى الجزء الأخير من القرن العشرين، وهو مصطلح واسع النطاق يشمل مختلف التقنيات، حيث يدمج وسائل الإعلام التقليدية مع القدرة التفاعلية للكمبيوتر وتكنولوجيا الاتصالات.

فى رأي بعض المتخصصين تعتبر المدونات، البودكاست، ألعاب الفيديو، العوالم الافتراضية، موسوعة الويكى، وغيرها من الأجهزة المحمولة، والتلفزيونات التفاعلية، وحتى مواقع الويب والبريد الإلكترونى؛ وسائط جديدة على حد سواء، ويرى البعض الآخر أن المدونات والعوالم الافتراضية يجب تضمينها في فئة وسائل التواصل الاجتماعي لأنها تشجع على ظهور المجتمعات والشبكات الاجتماعية الافتراضية. (Ciacu, 2008, https://www.researchgate.net/publication/21548958 6_Th e_impact_of_new_media_on_society)

وعلى الرغم من الاختلافات، حدد بعض المشتغلين بالبحث العلمى سمتين مشتركتين لغالبية تعريفات الإعلام الجديد. هما:

- نشر المعلومات على عدد من أجهزة الاستقبال النظرية اللانهائية، بطرق مخصصة، اعتمادًا على مواصفات الفئات المعتمدة؛

- وحيازة تحكم غير متساوٍ حول المعلومات الخاصة بكل من المرسلات والمستقبلات.

مع الأخذ في الاعتبار أن الوسائط الجديدة تمثل جميع النصوص والأصوات والصور والأشكال الرسومية Graphic التي يحولها الكمبيوتر (Ciacu, 2008, https://www.researchgate.net/publication/21548958 6_Th e_impact_of_new_media_on_society) والتي يمكن الوصول إلى محتواها في أي وقت وكل مكان، على أي جهاز رقمي، فضلا عن ردود الفعل المتاحة للمستخدم من التفاعلية والمشاركة، نتيجة لرقمنة المحتوى على النقيض من الإعلام التقليدي. (حقيقة الصراع والتكامل بين الإعلام الجديد والتقليدي؛ الجزيرة نموذجاً - لرؤية التكامل والتطوير بين إعلام الأمس والإعلام الجديد، http://www.alukah.net/Culture/10894/40820)

ونظرا لصعوبة تعريف الإعلام الجديد، يقترح عباس مصطفى صادق عدم البناء في ذلك على الوسائل التي يستخدمها، لأن ما يعد منها جديدا الآن لا يصبح كذلك مع ظهور غيره، بل استنادا إلى مجموع الخصائص التي تميزه، لاسيما مع وجود شبه اتفاق على جملة منها توصفه. إذ يتمتع عما سبقه بدمجه للوسائل القديمة والمستحدثة على منصة الكومبيوتر وشبكاته، ما أدى إلى تغيير انقلابي للنموذج الاتصالي الموروث، بحيث يتبادل الأفراد الرسائل بينهم في اتجاهات واسعة ومتشابكة لا من أعلى إلى أسفل وفقا للنموذج التقليدي.

إن الإعلام الجديد تعددي بلا حدود، متعدد الوسائط، ويؤدي أدوارا جديدة كليا، يقوم فيها على أسس تشمل: الرقمية، التشعبية، التفردية، التخصيص، الجماهيرية، وتزاوج الوسائط والتكنولوجيات. (صادق عباس، 2008)

وتأخذ هذه الدراسة بمصطلح الإعلام الجديد في مجاله الواسع، فتعتبره كذلك كل ما اتصل بالرقمنة على تعدد الوسائط وتشعب المحتويات؛ وإن جاءت شبكات التواصل الاجتماعي في المقدمة.

2. وظائف الإعلام الجديد

تتناول الدراسة وظيفة الوسيلة الإعلامية كدور عام تؤديه للأفراد، إذ تعنى -كما سبقت الإشارة- بالوظائف الفردية، وتصدق بفكرة تراكم هذه الأخيرة في شكل وظائف مجتمعية، مع أنها تنزلق في أحيان أخرى لتشير إلى الجانب الذي ي بخدمة وسائل الإعلام لأدوار حساسة في المجتمع ككيان غير تكتلي -في هذه الحالة- لمجموع أفراد. تبعا لذلك فإنها تلقي الضوء أولا على الوظائف الفردية -من حيث الماهية والطبيعة- ولا يكون الحديث عن غيرها إلا سياقيا.

وعليه فهي تتناول الإعلام الجديد كخدمة ينتقيها الأفراد لإشباع الحاجة لديهم. يتحقق لهم حيال استخدامه إشباعات مقصودة وغير مقصودة. ولا نحاول الوقوف في ذلك على الخط الرفيع بين كل من الوظيفة والنتيجة، بل نسلم ونستسلم للعضوية القائمة بينهما.

3. وظائف الإعلام التقليدي

حددت الدراسات العلمية سبع وظائف فردية للإعلام التقليدي، على تداخلها وتشابكها، تتبناها الدراسة كما هي لتنظر في انزلاقها إلى أو انزياحها عن الإعلام الجديد؛ وهي على النحو الآتي: (Becker , 1987)

- مراقبة البيئة أو التماس المعلومات؛
- تطوير مفهوم الذات؛
- تسهيل التفاعل الاجتماعي؛
- بديل للتفاعل الاجتماعي؛
- التحرر العاطفي؛
- الهروب من التوتر والاغتراب؛
- خلق طقوس يومية تمنح الإحساس بالنظام والأمن.

4. عناصر الإعلام التقليدي:

لا تعنى الدراسة هذه بعناصر الإعلام التقليدي في ذاتها بل في علاقتها بالوظائف أساسا إذ تبقي عليها كشاهد/ معيار للنظر فيها كإشكالية ثانية تفرزها الإجابة عن تلك الأولى، بلغة أخرى ما إذا اتضح أن وظائف الإعلام الجديد لا تتناص بقدر ما تنحرف فإن الدراسة تأخذ منحى مغاير ينظر في علاقة الانحراف الوظيفي بذاك العناصري/ المكوناتي؛ بمعنى ما إذا كان الانحراف قد مس أو هو ينتج -في الأصل- عن العناصر وطبيعتها.

قدم **هارولد لاسويل** سنة 1948 في مقاله الموسوم بـ "هيكل ووظيفة التواصل في المجتمع" بناءً لعناصر العملية الاتصالية يقوم على الإجابة على الأسئلة الآتية: "من، يقول ماذا، لمن، بأي وسيلة، وبأي تأثير؟".

وقد كتب **زاكاري سابينزا** ***Zachary S. Sapienza*** وزميليه أن إرث **هارولد لاسويل** في مجال الاتصال الجماهيري يواجه العديد من المفاهيم الخاطئة، ثلاث منها على وجه الخصوص ساعدت بشكل كبير في تحقيق الارتباك المحيط بإسهاماته؛ فأغلب الباحثين يعتقدون أنه قدم نموذجا بفئات جامدة وثابتة، وأنه ابتكر نسخة مصورة من بناءه، وأنه مجرد نموذج قديم للتواصل. (Sapienza, Iyer, & Veenstra, 2015, http://dx.doi.org/10.1080/15205436.2015.1063666) وربما تعكس مقالة **جراي توكمان Gaye Tuchman** (1980) بعنوان "من يهتم بمن قال ماذا لمن...؟" عمق هذه اللامبالاة الأكاديمية. (Tuchman, 1980)

مع أن **هارولد لاسويل** لم يقدم فئات جامدة، بل شدد على ضرورة وضع سياق للفئة في مناسبات متعددة، وقد أجرى بنفسه تعديلات بالفعل، ففي عام 1968 وضع سياقاً لتكوين الاتصال السياسي: "من، بأية نوايا، في أية مواقف، مع أي أصول/ ممتلكات، باستخدام أية استراتيجيات، لأي جمهور، وبأي نتيجة؟" وفي سنة 1952، كتب هو وزملاؤه: شخص ما يقول شيئًا بطريقة ما لشخص ما له بعض التأثير،

بحيث تصبح الأسئلة الأساسية هي: من يقول ماذا وكيف ولمن وبأي تأثير؟

شجع **هارولد لاسويل** أيضًا على استخدام الأسئلة التكميلية ذات الصلة بالتركيز النظري، فاقترح عام 1979، على سبيل المثال، عدة أسئلة إضافية لأعمال الاتصال السياسي، من قبيل: "ما قيمة النتائج التي يتم البحث عنها؟" و "إلى أي مدى كان اتجاه التغيير نحو الأهداف المسطرة أو بعيدًا عنها؟". (Sapienza, Iyer, & Veenstra, 2015, http://dx.doi.org/10.1080/15205436.2015.1063666)

وبالمثل فعل العديد من العلماء الآخرين، فقد اقتُرحت الكثير من الإضافات للإدراج، والتي جاءت لملء حاجة نظرية معينة أو لزيادة تطوير القدرات المفاهيمية لبناء **هارولد لاسويل**. وربما كان **ريتشارد برادوك** ***Richard Braddock*** في مقاله "امتداد لـ "صيغة لاسويل" (1958) أول من دعا لتقديم فئات إضافية كـ "تحت أي ظروف؟" لجذب الانتباه الواعي لسمات الوقت والمكان، و"لأي أغراض؟" للتأكيد على الجوانب الوصفية للاتصال. (Braddock, 1958) وأضاف **جلوزمان** ***Glozman*** **وتابر** ***Tupper*** (2003) "بأي لغة؟" و "من خلال أي رمز؟" لإبراز اعتبارات اللغة، أما **دنكان** ***Duncan*** **وموريارتي** ***Moriarty*** (1998) فاقترحا فئة للضوضاء وبَدَلاً فئة "التأثير" بـ "التعليقات". وفي الوقت الذي يعتقد **واطسون** ***Watson*** **وهيل** ***Hill*** (1997) أن "التعليقات" تقع ضمن "التأثير"، فإنهما يفضلان إضافة فئة "في أي سياق (اجتماعي، اقتصادي، ثقافي، سياسي، جمالي)؟" للتمكن من شرح جوانب جديدة لعملية الاتصال. (Sapienza, Iyer, & Veenstra, 2015 ,http://dx.doi.org/10.1080/15205436.2015.1063666 (6

أما **كولمان** ***L. Coleman*** **ومارش** ***Marsh P***. فقد حددا خمسة عناصر من خلال تحليلهما لمفهوم الاتصال، يريان أن غياب أي منها يجعل العملية الاتصالية عديمة الفاعلية، وهي: (ابراهيم الدسوقي، 2003)

-المرسل/ المتصل؛

-الرسالة في حد ذاتها؛

-المستقبل/ المتصل به؛

-الوسيلة المستخدمة؛

-رجع الصدى.

ويضيف بعض الباحثين لهذه العناصر الخمس مكونات أخرى مثل: التشويش، الإطار الدلالي، السياق، والأثر، وإن كانوا جميعا يتفقون على العناصر الثلاث الأولى (المرسل، الرسالة، المستقبل) وكثيرا ما يمس اتفاقهم العنصر الرابع أيضا (الوسيلة). (ابراهيم الدسوقي، 2003)

ثانيا: الاتصال والانفصال بين الجديد والتقليد

1. انحراف عن الحاجة إلى الدافع والرغبة

تستشف الدراسة الوظائف الفردية للإعلام الجديد انطلاقا من تلك السبع التى تخدمها وسائل الإعلام التقليدية. ويبدو أنها تأخذ صفة الكامنة/ المستترة التى لا يتبينها الفرد/ المستخدم فعلا لاسيما وهي التي تتمظهر كنتيجة تأخذ صبغة غير الوظيفية، إذا اعتبرنا هنا أن "الوظيفى" هو "الإيجابى" وصدقنا -في الوقت ذاته- بالعضوية بين الوظيفة والأثر.

تباعا؛ فإن الإعلام الجديد ينحرف عن التقليدي فى تحقيقه للوظائف الفردية (أنظر الشكل رقم (1)) على النحو الذي سيتم توضيحه، وسيجري خلال ذلك الترميز لكل وظيفة برقم يتم إيراده فى نهاية الفقرات التى تخص شرحها؛ ليتم توظيف هذا الترميز لاحقا في الشكل رقم (2).

الشكل رقم 1: انحراف الوظائف الفردية للإعلام الجديد

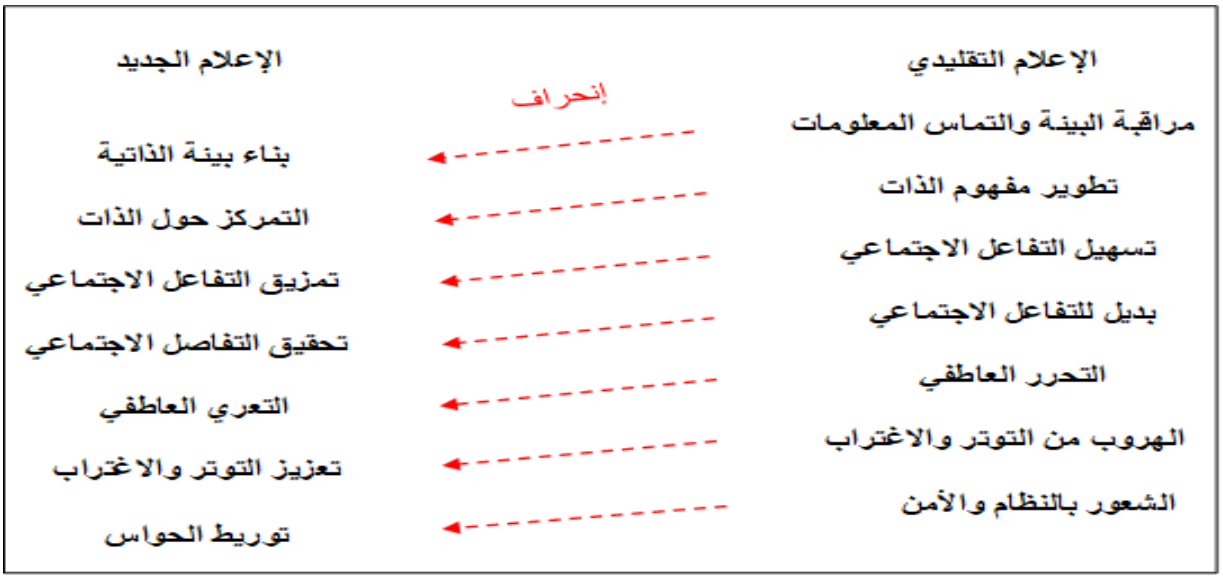

المصدر: إعداد شخصي

1-1. بناء بيئة الذاتية:

تقضي الدراسات العلمية في علوم الإعلام والاتصال بأن الفرد يراقب البيئة التي ينتمي إليها من خلال وسائل الإعلام الجماهيرية ويلتمس المعلومات التي يحتاجها، بوعي أو بدونه، فإن استخدامه يحقق له في هذا الصدد هدفين رئيسين يتعلقان بتوجيه السلوك والفهم. (Becker , 1987) وتعمل وسائل الإعلام الجديدة على تلبية ذات الهدفين ولكن في اتجاه نحو تقليص المجال -والإيهام بتوسيعه من ناحية أخرى- لأنها تطرح نفسها كعالم بديل حيث يمكن للفرد بناء بيئة ذاتية خاصة توهمه بأنها تمنحه فضاء مجهزا بـ"كل شيء"، لا يسعه شيئا فشيئا، أو لا يعنيه -وبشكل يصبح غير واع- إلا التماس المعلومات منها، عنها، وحولها وبما يخدمها؛ استخداما لخصائص الوسيلة.

تستثير وسائل الإعلام الجديدة سلوك مستخدمها إلى الداخل بدل توجيهه نحو الخارج؛ فعندما تغمره بكل الخيارات الممكنة ليستمر في استخدامها، هي تعزز الفضول لديه وتضاعفه من خلال خاصية تعدد الاحتمالات والمجالات التي تُمَكنه من الولوج إليها (الاطلاع على صفحة، الانضمام إلى مجموعة، قراءة صحيفة إلكترونية، إرسال رسالة نصية، والاستماع إلى الموسيقى... كله في الوقت نفسه)، فتتجاوز بذلك عقبات الاصطفاء (العوامل الانتقائية) التي تسمه بوصفه مستخدما نشطا في الأساس. وعندها ستجعله أقل قلقا حيال ما يجري في بيئته الطبيعية حين توهمه أنه يفهمها أكثر عبر بيئته الجديدة.

يصبح لدى هذا المستخدم شعورا خفيا بالثقة والغرور حين يلاحظ أنه يشيد بيئة خاصة وفائقة، وفي الوقت الذي يعتقد أنه ينفتح على العالم، يكون متجها إلى الانغلاق على الذات.

تعوض شبكات التواصل الاجتماعي عالما بآخر شبحي غير موجود فعلا، ومع ذلك فهي تمنح مستخدميها أسرة وأصدقاء "مقربين" يُسمح لهم بالاطلاع على كل "مقتنيات" بيئتهم الافتراضية، بينما يُضمَر بعضها عن غيرهم (بقية الأصدقاء) فيما يشبه "رفاق الحي" الذين يظهر أبعد قليلا عنهم بقية أفراد المجتمع ولكن أقرب بكثير مما هم عليه في العالم الطبيعي.

زيادة على هذا التنظيم؛ فإن أفضل ميزات هذه البيئة أنها مستمرة (ومجانية كما تقول دعاية الفايسوك *C'est gratuit et ça le restera toujours*)، ولديها ذاكرة. إنها تهتم لأمر "قاطنيها"، تذكرهم بذكرياتهم وبدايات صداقاتهم دون أن تنسى طبعا المناسبات العامة؛ العالمية منها والدينية. ونتيجة لذلك فإن المستخدم يهرب إلى هذه البيئة ويحن إليها حين يبتعد عنها.

يسمي **نصر الدين العياضي** كل ماسبق بـ"مملكة الأنا" ويعتبرها سببا فى الجنوح إلى شبكات التواصل الاجتماعي والفايسبوك تحديدا.

ومن شأن بقية الوظائف الفردية التى تحققها وسائل الإعلام الجديدة أن تجعل ملامح البيئة الذاتية والطريقة التى تُبنى بها أكثر وضوحا. وسيجري الترميز لهذه الوظيفة بالرقم (1) فى الشكل رقم (2).

1-2. التمركز حول الذات

تحقق وسائل الإعلام الجديدة وظيفة تطوير الذات فتنحرف عنها، لأنها تفعل ذلك بفاعلية، حيث لا تفتأ تساعد المستخدم على تطوير ذاته فتضخمها، وتعلى لديه حالات الفردية والتخصيص، فتدفعه بذلك للتمركز -لا شعوريا- حولها.

تجعل شبكات التواصل الاجتماعى مستخدمها يقبع في "سياقه الذاتي"، تمنحه "جدارا" ليشهر عليه حريته، وتعلمه فى المسكوت عنه أن الحرية بشكل ما تعنى الملكية، فلتكون كذلك -حرا- يجب أن يكون لديك على الأقل جدار "تتكأ" وترجع إليه، تكتب وتعلق عليه، ولك أن تستمر في "بناءه".

يأخذ الجدار صفة القداسة أيضا في بعض الديانات؛ مثل اليهودية التى يمارس معتنقوها شعيرة البكاء عند ما يسمونه بـ "حائط المبكى" (المعروف في الإسلام بـ"حائط البراق") وهى الفكرة التى ستُؤخذ على محمل الجد إذا عرفنا أن أغلب مؤسسى مواقع التواصل الاجتماعى الأكثر شهرة يهود (**جاك دورسي *Jack Dorsey*** مؤسس تويتر، **ومارك زوكربيرغ *Mark Zuckerberg*** مؤسس فايسبوك).

وبقدر ما تروج فكرة الجدار هذه لمفاهيم العلانية والوضوح، الإعلام والإشهار -وحتى التشهير- للقوة والغنى عن الآخر (لديك جدار قد تقرر أن تستند عليه وتصرخ بأعلى صوتك)، فإنه يقود للنقيض حين يرسم الحدود ويلقن أصحابه ثقافة الإقصاء "لا تتجاوز هذا الجدار، لا تنشر ولا تكتب عليه، أنا فقط من يبنيه"، فيرمى ضمنيا للعزلة والتقوقع على الذات حين يمنحها تقاسيم هويتها الجديدة "هذا جداري.. هذه حياتي".

وتؤيد هذه الملاحظة ما أوردته **إلزا غودار *Elsa Godart*** فى كتابها "أنا أوسلفى إذن أنا موجود؛ تحولات الأنا فى العصر الافتراضى" عن التسويق الذاتى الذي يتم من خلال السيلفي والذي تصبح معه الأنا ماركة أو منتجا موضوعا للتداول فى السوق كما تعتقد أنه فضلا عن كونه إشهارا كما هو الحال بالنسبة للمشاهير، أو هو إن لم يكن كذلك فإنه يعود على تضخيم التقدير الذاتى للأنا ويساعد على ملء فراغ نرجسى، و"بقدر ما يحتفى المرء بأناة، بقدر ما تكون الثقة كبيرة في نفسه".(غودار، 2019)

هذا فضلا عن كون تصميم الوسائل الحاملة لهذه التطبيقات نفسه يساعد/ يدفع إلى هذا التوجه؛ ففي الوقت الذي يأتى تصميم وسائل الإعلام التقليدية فى شكل جماعى واجتماعى، فيجمع التلفزيون والمذياع الأسرة حولهما، ويعمل بشكل ما على تفكيك التمركز حول الذات وتعزيز "المركز الجماعى"، وإن كان من بين المحتويات ما يدعو إلى شىء من الفئوية، مثل الفكرة التى تقوم عليها الفضائيات المتخصصة، فإن الإعلام الجديد يتوجه إلى الفرد، ويستدعي كلا على حدى، فيهيأ منذ البدء لمثل هذا التمركز من خلال طبيعة تصميم الوسيلة ذاتها والذي يُمكن المستخدم من حملها في جيبه أو حتى في تجويف أذنه (ترمز برقم (2) في الشكل رقم (2)).

1-3. تمزيق التفاعل الاجتماعي

يحافظ الإعلام الجديد على التفاعل دائما، من خلال خاصية التفاعلية التي تعد إحدى أهم مميزاته، لكنه يحصره في الذاتي منه. حيث يصبح التواصل الاجتماعي من وجهة نظر المستخدمين الشباب (وغيرهم) "نوعا من تمثيل الذات والظهور، يوسع لهم مجتمع "مشاهدي" نبذاتهم الشخصية، كما يمكن النظر إليه باعتباره نوعا مهما من التفاعل الاجتماعي، و"احتياجات الهوية" لديهم على حد تعبير **سونيا ليفينجستون *Sonia Livingstone*** مؤخرا". (برامود كيه، 2017) وهكذا فإن التفاعل الاجتماعي الذي يود المستخدم ويصبح قادرا على إحداثه يدور دائما في فلك الذات؛ ينطلق منها ويعود إليها.

وبذلك تمزق وسائل الإعلام الجديدة التفاعل الاجتماعي الذي كان الإعلام التقليدي يعمل على تسهيله؛ عبر

آليتين اثنتين: تتم الأولى بإتاحة كل السبل لتمجيد المستخدمين لذواتهم والتلويح بنبذاتهم الشخصية وعلاماتهم الثقافية وبياناتهم عن الذائقة (التمركز حول الذات) باستخدام خاصية التحديث الفوري، "فيبقون دائما متصلين حتى لو كانت الصلة ذات طابع مجامل محض - تدل على اتصال فارغ وغير محدد، وخال من أي تبادل حقيقي للمعلومات - وليست واقعية".(برامود كيه، 2017)

وتتحقق الثانية بتظافر خاصيتي التفاعلية وغياب سلطة الوسيط/ المرسل، بحيث يتفاعل المستخدم مع الوسيلة ذاتها وليس مع أطراف العملية الاتصالية (تجاوز حدود الاتصال البين شخصي) فيأخذ في إسقاط تصوراته وانطباعاته، بل وحتى أفكاره وآراءه الخاصة على الطرف الآخر من العملية الاتصالية، في محاولة لنسخ الذات على الطرف المقابل (ذات ناسخة وأخرى منسوخة)؛ فيُثير أو يُستثار نوع من الاتصال شبه الذاتي -إن صحت التسمية- لاسيما لما يتعلق الأمر بغرف الدردشة القائمة على الرسائل النصية أو/ والصوتية، وحجرات الحوار الحية، وأحيانا الدردشة داخل البيئات الاجتماعية أو عبر التعليقات التي تُترك على فضائها؛ وهي الأنواع التي تتفق جميعا في كونها مبتورة من سياقها الاجتماعي الخاص. ومع ذلك فكثير ما يُتجاوز عليها فكرة التعبير عن الآراء بأشواط ليتحول الأمر إلى مشاحنات ومعارك افتراضية بأطراف خفية أو غير موجودة تستولي فيها الوسيلة على الموقف الاتصالي برمته؛ فينتقل الاتصال هذه المرة من شبه ذاتي إلى اتصال آلي غايته المثلى إشباع شغف الآلة وتحقيق متعة الاستخدام في أسمى صوره.

وهكذا تتغير مقولة **جون نيكولا آرثر رانبو *Jan Nicolla Arture Rinbo*** على فضاء الوسائل الجديدة من "أنا هو الآخر *je est un autre* " لتصبح "الآخر هو أنا *l'autre est un je* " ثم "الوسيلة هي أنا *Le médium est je*".

وبفضل هاتن الآليتين (تمجيد/ تسويق الذات، إثارة التفاعل شبه الذاتي) تعمل وسائل الإعلام الجديدة على تمزيق التفاعل الاجتماعي بالتأسيس لآخر أجوف مفرغ من محتواه ومشبع بالأنية والأنانية (ترمز برقم (3) في الشكل رقم (2)).

4-1. تحقيق التفاصل الاجتماعي

تقدم وسائل الإعلام التقليدية لبعض الناس تفاعلا أو صداقة بديلة، فتجدهم يتعلقون بشخصيات تلفزيونة أو سينمائية ويتوحدون معها في مواقفها المختلفة، لاسيما منهم الأشخاص المنعزلين، أو كبار السن والمراهقين، وغيرهم ممن لا تتاح لهم، لسبب أو لآخر، فرص للتفاعل الاجتماعي الطبيعي. وتنحرف وسائل الإعلام الجديدة مجددا عن ذلك بحيث لا تكتفي بتمزيق التفاعل الاجتماعي بل تساهم وتعمل أساسا على تحقيق التفاصل الاجتماعي بإلغاء فرص التواصل الاجتماعي الطبيعي حتى داخل الأسرة الواحدة.

تشير **إلزا غودار**، في ذات السياق، إلى أن الهاتف بات الشريك الأقرب للإنسان الحديث، حيث أنه يغير بشكل جذر في علاقته بالعالم العاطفي، وبالعالم بشكل عام؛ مُحدثاً حوله دائرة أولى قبل أي علاقة بشرية، كما أنه يسهّل الانسحاب من عالم هذه العلاقات، وهو ما يمكن ملاحظته في أماكن التجمعات العامة كوسائل النقل أو الخدمات الاجتماعية، فتحضر الأجساد فيما تكون العقول في عوالم أخرى.(بن حسن، 2019، https://n9.cl/1ogiz)

ونلحظ في هذا كيف أصبحت المجتمعات العربية تمارس طقوس مواسمها الدينية وعطلها الوطنية إلكترونيا، وكيف اختفى التواصل البصري في المُعاش اليومي بين أبناءها وبين أفرد الأسرة نفسها على مائدة الطعام. تعلق **شيري تركل *Sherry Turkle*** بسخرية عن ذلك فتقول بأن الناس بدأوا يحدثونها عن مهارة جديدة مهمة لإقامة تواصل بصري وهم يبعثون رسائل نصية، ويشرحون لها كيف أنها صعبة ولكنها ممكنة.

ومرة أخرى؛ لأن وسائل الإعلام الجديد تؤسس للتمركز حول الذات فإنها تجعل كل مستخدم غنيا بذاته عن غيره، بل ومغرورا بها، يعتقد أن كل شيء متاح له، ويستطيع أن يصل إليه أني شاء؛ معلومة، وصفة، نصيحة، قصة...وأن يُسجل إعجابه/ متابعته لـ"القدوة" التي يختار.. ولذلك فهو ينأى عن إقامة أي تواصل أو الدخول في أبسط حوار في العالم الطبيعي الذي بات في نظره باهتا، بطيئا، ومتثاقلا. ويفضل بدلا عن ذلك الاستمرار على فضاء هذه الوسائل أين يمكنه أيضا الحصول على كل "ممنوع اجتماعي"؛ حب، وخز

Poke، وعناق افتراضي (أطلق فايسبوك مؤخرا سترة ذكية تسمح باستقبال إشارات من هواتف المستخدمين؛ من شأنها أن تمنح مرتديها نفس شعور العناق الطبيعي بانتفاخها إذا حصل على عناق افتراضي عبر صفحته الشخصية).

لقد كانت وسائل الإعلام التقليدية تزود الأفراد بأرضية مشتركة للمحادثات استنادا إلى المعلومات التى يستقونها منها. وعوضت وسائل الإعلام الجديدة هذه الأرضية بهاشتاج Hashtag اختزلت فيه كل المحادثات الممكنة؛ إذ يكفى للمستخدمين أن يعيدوا كتابة بضع كلمات أساسية للموضوع وجعلها قابلة للنقر لتصبح علامة تصنيف يمكننا عبرها التعرف على درجة تفاعلهم مع قضايا العصر عدديا؛ إنه نوع من التعليب الكمي والتقزيم الرقمي لإنسانيتهم وإنسانية قضاياهم. وفيما عدا هذه الموضوعات الأكثر تداولا Trending، فإن كل مستخدم يتصل بفضاء خاص على وجهة ما أين لا يمكن لأخيه نفسه أن يعثر عليه (ترمز برقم (4) في الشكل رقم (2)).

1-5. التعري العاطفي

تتعدى وسائل الإعلام الجديدة وظيفة تحرير الفرد عاطفيا إلى تعريته، لأنها تطور ذاته حتى لتصبح أكبر منه، تضعه فى "سياقه الذاتى" الخاص، وتوهمه بـ"عزله" عن الآخر بـ"جدار"، فتدفعه ضمنيا إلى التساؤل "ما الذي يمنعنى من التعري؟". يتحول كثير من مستخدميها إلى عرايا افتراضيين، يحملون أسماء مستعارة وينشئون صفحات مزيفة يكتبون عليها، يعلقون، ويشاركون صورا وفيديوهات تتماشى ورغباتهم العاطفية الدفينة، فى حين لا يتحرج البعض الآخر من استخدام هويته الحقيقية بإظهار وجهه وتقديم نفسه ومن ثم التعري على الملأ الافتراضي والخروج إلى الواقع الاجتماعي بكل أريحية؛ ويكفى أن تدخل موقع يوتيوب لتقرأ عناوين من قبيل (روتينى الصباحى وروتينى المسائى، وسر نجاح أو سبب فشل حياتي الزوجية) وأكثر... من مواضيع خاصة جدا وحميمية.

ولكن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد، لأن هؤلاء يخرجون أيضا على ذات الوسائل ليعيدوا تعريف الخصوصية ومفاهيم مثل الحياة الخاصة، والحياة الزوجية، والأسرار العائلية؛ حين يدعون بأن حياتهم الخاصة أبعد بكثير عن هذا الذي يصورونه لمتابعيهم. وبذلك فإن وسائل الإعلام الجديد منحتهم فرص التعري العاطفى والقدرة على تقنينها؛ فهم يسنون عبرها آدابا اجتماعية بديلة للتعامل ويضعون أخلاقا افتراضية جديدة للتحلي يوسم المتوجس منها بالمتخلف عنها بوصفه تقليديا متعصبا ومتطرفا.

ويعتقد **عبد الرحمن بسيسو** أن توسيع شساعة الكون الافتراضى الكلى الأكبر، وتكريس هيمنته وترسيخها، إنما يتأسسان على "تذويب الخصوصية في العمومية، وإبدال الانفتاح الذاتى الطوعى، أو شبه الإلزامى المُمَلى بأوامر إلكترونية تطلب رفد هذا التطبيق أو ذاك بمعلومات خاصة وبسرعة بوح وإفضاء يستجوبها الاستمرار في استخدامه والإفادة من منافعه وخدماته".(بسيسو، 2020)

وكأن وسائل الإعلام الجديدة في طبيعة تصميمها نفسه وشروط صناعة محتوياتها تجر مستخدمها منذ البدء إلى تقبل ثقافة البوح إيهاما له بأنه لا يعدو أن يكون بوحا للآلة (ترمز برقم (5) في الشكل رقم (2)).

1-6. تعزيز التوتر والاغتراب

نجحت وسائل الإعلام الجديدة فى إزالة التراتبية بين المشاركين فى الاتصال، حيث أرست صفة المساواة والتماثل بين المرسل والمتلقي، كما أولت أهمية خاصة للمشاركة الديموقراطية المفتوحة من خلال الاتصال التفاعلى بحجرات المحادثة المباشرة Online وحلقات الحوار الحية Chat room ومواقع تبادل رسائل البريد الإلكترونية الحالية Online Email Sites.

وهي الخصائص التي جعلت مستخدمي هذه الوسائل يعتقدون فعلا بأنهم سواسية ينعمون بالصلاحيات والميزات نفسها فى فضاء تنعدم فيه الطبقية وتسوده المساواة وتكافؤ الفرص. وفي الوقت الذي يستأنسون فيه أكثر بفضاء هذه الوسائل وواقعها الافتراضى يزيد اغترابهم عن واقعهم الاجتماعى؛ فيصبح المكان الذين يسكنون فيه ليس هو الذي يستكينون إليه.

والحقيقة أن الألفة التى يستشعرونها حيال هذه الوسائل زائفة، بيد أن الانفصال العاطفى الذي يحققونه مع مجتمعاتهم حقيقي؛ وذاك لأنها مبنية على وهم المساواة والتماثل وليس على مساواة حقة. إن فضاء هذه الوسائل وإن

كان يضع حساب المستخدم جنبا إلى جنب مع حساب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية؛ فيمكنه أن يسجل إعجابه به، يعلق عليه، أو يحضره، فهو أيضا يسن -في المسكوت عنه- قوانين لـ "يراك"؛ حيث ينتظر منه بالمقابل أن يكون متحدثا فذا، أو متهكما لاذعا، أو موهوبا بارعا، جميلا، أو أنيقا، أو ذو لياقة بدينة... باختصار يجب عليه إلزاما أن يكون لديه شيء يميزه ليتميز، ليسجل وجوده، ودون ذلك؛ فإن شهوة الحضور التي ترافقه لن تثمر أبدا. وعليه فإن وسائل الإعلام الجديد تؤسس منذ البدء لثنائية المركز والهامش، بيد أنها تجيد إشاعة ثقافة الوهم.

تزيد حدة الاغتراب الذي تعززه هذه الوسائل لدى سكان العالم الثالث، ذاك أنها توهمهم أنها تمنحهم عالما ديمقراطيا، يمتلك فيه الجميع المعلومات والمعرفة، المتعة والرفاهية... على قدر سواء، والأمر قطعا ليس ذلك. وتصبح هذه الحقيقة أكثر سلبية على المدى البعيد حين تُلغي الشعور بالتخلف والجهل (أو التغييب) لديهم بحيث يقل ضغط الأزمة، ثم ضغط الضغط، ويرتفع إحساس مواز بالتقدم ويتصاعد شيء من الوهم حد التفاقم.

أما عن التوتر، فتشير **دينا إستراتوفا *Dina Istratova*** في تقرير نشر على موقع إف بي آر الروسي أن الإدمان على مواقع شبكات التواصل الاجتماعي وإمضاء وقت طويل في تصفحها دون ممارسة أي نشاط آخر، يجعل المرء في تبعية مطلقة للإعجابات والتعليقات الإيجابية التي يتلقاها من بقية المستخدمين. كما نبهت إلى أن تحديث الصفحة يؤدي إما إلى شحن صاحبها بمشاعر إيجابية تزيد من نسبة الدوبامين في جسمه، أو إلى إصابته بخيبة أمل في حال لم يحصل على النتيجة التي كان يتوقعها. وعموما، إن عملية تحديث مواقع التواصل الاجتماعي غالبا ما تسبب القلق بسبب الخوف من آراء الآخرين وتعليقاتهم. (كيف تضر شبكات التواصل الاجتماعي بالصحة العقلية؟ https://cutt.us/DvQqy) (ترمز برقم (6) في الشكل رقم (2)).

7-1. توريط الحواس وتبديد الذوات

تساعد وسائل الإعلام التقليدية على تنظيم حياة الأفراد اليومية وجدولتها بخلق مجموع عادات أو طقوس يحرصون على المحافظة عليها، مثل الاستماع إلى أخبار الراديو والتلفزيون في ساعة معينة، والذهاب إلى السينما أو قراءة المجلات في وقت محدد. (Becker , 1987)

وتستطيع هذه الوسائل تحقيق ذلك لأنها تقوم على ثقافة الزمان والمكان، في حين تدمج الوسائل الحالية هذين البعدين وتجعلهما يقعان معا في كف المستخدم، أو عينه، أو أذنه، فتعمل على تبديل الواقع بآخر خلقي تجر مستخدمها إليه من خلال توريط جميع حواسه في الاستخدام.

وهكذا تلغي وسائل الإعلام الجديد العتبة بين الوسيلة والفرد، في محاولة واضحة لمزجهما معا، وكأنها بذلك تنتقل من تضخيم الذات إلى تبديدها بإقحامها بالكامل في فضاء الوسيلة فتضيع في فوضى الذوات وفوضى الوجود الافتراضي وطقوسه (ترمز برقم (7) في الشكل رقم (2)).

بالنظر إلى مجموع هذه الوظائف نلحظ أن هناك اتجاه إلى الانحدار نحو التوحد أو الذاتوية،***** إذ يتعلق الأمر أولا بتضخم الأنا، ثم التمركز حولها، والانتقال إلى أزمة ستعانيها بين الواقعي والافتراضي -لما يتيحه الفضاء الأخير من امتيازات لا تتوافر للأول- لينتهي بتوحدها (الأنا/ الذات) مع وسائل هذا الفضاء الجديد.

تزيد حدة "أزمة الأنا" هذه في ظل الحاجات الجديدة التي يخلقها الإعلام الجديد لمستخدميه، كالحاجة إلى المشاركة مثلا، ومشاركة اليومي تحديدا بأدق تفاصيله كأنها حاجة إلى التعري والانصهار في الآخر الغائب عبر حضور الوسيلة، أو الحاجة إلى الشهرة التي تعتمد اليومي مرة أخرى أداة لتلبيتها، وتضغط عليه، تُغير فيه، تُشوهه، وتصطنعه غرض تحقيق هذا الإشباع.

لا تفتأ مثل هاتان الحاجتان أن تزيدا إلحاحا حتى أصبحتا من الحاجات الأساسية في حياة الإنسان التي يمارس بها شهوة الحضور ويتخلص من تهمة الغائب والمغيب الافتراضي، فلم يعد غريبا على المخيال الجمعي إطلاق شعارات من قبيل "الكل بدو يغني" أي الجميع يريد أن يغني، وهو الشعار الذي تطلقه كثير من برامج اختبار الأداء والمواهب الفنية في الوطن العربي.

و"يغني" الجميع فعلا على وسائل الإعلام الجديد، لكن من يستمع؟ إنهم يغردون ويكتبون باستمرار، ويستطيعون أن ينشؤوا المجموعات Groupes، الصفحات

Pages، والقنوات Chaines، ومن ثم يترأسونها ويسنون قوانينها وآدابها. إن المنصة على مسرح هذا الإعلام تسعهم جميعا مرة واحدة، ولكن السؤال؛ هل توجد أية مقاعد للمتفرجين ؟

لم يعد الإعلام الجديد إعلام النحن بل "إعلام الأنا" بجدارة، إنه يغذي الثقة لدى مستخدميه حتى لتصبح زائدة، ويتفق فى تصميمه ورغباتهم، ويصنع محتويات تتماشى معها؛ فينحرف فى خدمته عن إشباع الحاجة لديهم استجابة للدافع وانصياعا للرغبة.

2. حيز التناص

حدد **صمويل بيكر *Samul Becker*** دور وسائل الإعلام التقليدية في خدمة النظام السياسي من خلال أربع وظائف أساسية؛ هي: تسهيل التماسك الاجتماعي، تفسير المجتمع لنفسه، خدمة النظام الاقتصادي، ودمج السكان الجدد في المجتمع.(مكاوي و حسين السيد، 1998)

إسقاطا لهذه الوظائف على الإعلام الجديد وفى غض النظر عن مدى التصديق بالتحامها معا لخدمة النظام السياسي، يمكن رصد التداخل الذي يبقى قائما بين الإعلامين، حيث تتناص وظائفهما مجتمعيا رغم الانحراف الذي سُجل على المستوى الفردي.

وستشير ثنائيات الأرقام المدونة بين قوسين في نهاية سرد كل وظيفة إلى علاقة الوظائف الفردية السالفة الذكر بالمجتمعية لتبين صلة التناص بالانحراف كما سيوضحه لاحقا الشكل رقم (2) ويتم شرحه خلال ذلك.

2-1. تسهيل التماسك الاجتماعي الظرفي

يبدو للوهلة الأولى أن الإقرار بهذه الوظيفة للإعلام الجديد لا يتفق والاعتراف له بإلغائه للتفاعل الاجتماعي أو بالأحرى تحقيقه للتفاصل الاجتماعى، وليس الأمر ذلك، فهو يقلص فعلا على المستوى الفردي الاتصال الشخصى بين الأفراد حد إزالته، حيث يلتقون ويتناقشون لفترات أطول استخداما لوسائله منه فى الواقع اليومى المُعاش. فى حين ترتبط الوظيفة هذه بالمستوى المجتمعى، لاسيما فى الظروف الاستثنائية.

يساهم الإعلام الجديد حقا -وقد فعل- في تكوين نوع من الإجماع الظرفى بتقديم معلومات أساسية مشتركة تزيد من انتماء الأفراد لمجتمعاتهم وتقلل فرص الصراع داخلها؛ فهو يتيح خاصية "المشاركة Partager" فتنتقل المعلومة بين أفراد المجتمع خدمة لهدف محدد مسبقا كما فعل شباب الثورات العربية. هذا مع التصديق دائما بالفكرة التى ترفض اعتبار الفضاء الذي يفتح عليه الإعلام الجديد عموميا، إذ يعد خصوصيا فى الأساس لأنه يجمع أصحاب الأذواق، الأفكار، والأيديولوجيات المتشابهة في وعاء واحد (صفحة، مجموعة)، وإن أسفر عن تماسك ظرفى، تغذيه غالبا نشوة "اللحظات" الوطنية أو الأحداث العالمية الاستثنائية ثم لا يفتأ أن يتلاشى ما إن يختفي الهاشتاج Hashtag الخاص به من قوائم الترند العالمى والمحلى (1-4).

2-2. تفسير المجتمع لنفسه

يساعد الإعلام الجديد المجتمع على التعبير عن قيمه، عاداته، ومعتقداته، بل ويساهم في خلق نمط جديد من الترفيه أو الطرفة الشعبية التى تنضج أكثر وقت الأزمات (عملا بفلسفة شر البلية ما يضحك)، حيث بات هناك نوع من المواد/ المحتويات الساخرة التي يصنعها الشباب خاصة، وتنشرها كل فئات المجتمع على شبكات التواصل الاجتماعى، والتى كثيرا ما تتحول إلى نوع من التهكم الأسود وتأتى غالبا في شكل صور أو فيديوهات قصيرة. يتم من خلالها التعبير والتنفيس عن قضايا عامة أو تفاصيل دقيقة لمجتمعات بعينها.

تعكس هذه النماذج نوعا جديدا من النقد، ساخرا وسريعا وسهل التداول، وهى بشكل ما طبعا تعبر عن الوعى واللاوعى الاجتماعى لدى الشباب المستخدم. وإن كانت -من زاوية أخرى- تساهم أيضا في تعليبه وتسليعه.

وتحيل وظيفة التمركز حول الذات على المستوى الفردي إلى هذه الوظيفة على المستوى المجتمعى؛ بحيث تمتد إلى التمركز حول الذوات الثقافية أو الدينية أو الجندرية... إشاعة لتفسير المجتمع لنفسه انطلاقا من فلسفة المركزيات والغيرية (2-2).

2-3. خدمة النظام الاقتصادي

يؤدي الإعلام الجديد هذه الخدمة، شأنه في ذلك شأن التقليدي، بل ويقوم بها بنجاعة من خلال ذكاء

استراتيجيات التسويق الالكتروني التي يعتمد في الإشهار على "مقاس" الخصائص الفردية والاجتماعية لكل مستخدم، بحيث تلاحقه وتغمره الإعلانات الإلكترونية الموجهة أينما تحرك على الانترنت، التي تتوافق موضوعاتها غالبا مع رغباته وتقترب كثيرا من اهتماماته، بوصفها تتقفى آثار تصفحه للمواقع الإلكترونية وتأتي متناسبة مع معاير بحثه؛ ما يعتبره البعض انتهاكا سافرا للخصوصية.

وبقدر ما تخدم وسائل الإعلام الجديدة هذه الوظيفة، تعزز مرة أخرى الشعور بالتوتر والاغتراب على المستوى الفردي خاصة ومجددا لدى أفراد العالم الثالث، لأن أغلب الإعلانات على الانترنت تعكس حياة تبتعد عن التى يعيشونها بمسافات وتدعوهم ضمنيا إلى استهلاك قيم وعادات جديدة؛ تأسيسا لفكرة البيئة الفائقة التى يطمحون إليها (3-6).

2-4. دمج السكان الجدد في المجتمع

يخدم الإعلام الجديد هذه الوظيفة نسبيا، لأنه يثير التفاعل شبه الذاتي (الآلية الثانية لتحقيق وظيفة تمزيق التفاعل الاجتماعى) على المستوى الفردي؛ أي أن هذه الوظيفة الفردية التى تأخذ صفة السلبية، قد تصبح إيجابية فى تراكماتها على المستوى المجتمعي. فإذا قدرنا بأن هناك مجموعة من الأفراد يسعون إلى الاندماج في مجتمع معين، فإن مناقشاتهم ولقاءاتهم الافتراضية مع أفراد من المجتمع محل الاهتمام تجعلهم أقل قلقا وأكثر ألفة لبيئة لم تطأها قدمهم بعد، لأنهم يسقطون ذواتهم عليها، فيُخيل إليهم أن هذه الشخصيات التي يدردشون معها إنما هي امتداد لهم ليس إلا، إذ يميل الفرد المستخدم للإعلام الجديد إلى الاعتقاد بأن "الآخر هو أنا *l'autre est un je*"، كما سبقت الإشارة.

كما يمكن أن تسبب وسائل الإعلام الجديدة أيضا خللا وظيفيا على المستوى المجتمعي مثل التخدير الذي أقره **بول لازرسفيلد *Paul Lazarsfeld*** و**روبرت ميرتون *Robert Merton***. (مكاوي و حسين السيد، 1998) فهي تساهم بدرجة كبيرة في تحويل معرفة الأفراد إلى سلبية، من خلال "جرعات المعلومات الزائدة"، وتجعلهم بالتالي غير مبالين بالوضع السائد، أو محايدين إزاءه وإن كان يعنيهم. يتصل هذا الخلل بالانحدار نحو الذاتوية، إذ تساهم هذه النتيجة الفردية في تخدير المستخدمين فكلما أصبحوا متوحدين ذاتيا على الوسيلة تخدروا اجتماعيا، فتصبح لديهم صورة طيفية عن الواقع الاجتماعي (3-4).

يوضح الشكل التالي العلاقة بين الإعلام الجديد والتقليدي في انحراف الفردي وتناص المجتمعي:

الشكل رقم 2: علاقة التناص بالانحراف الوظيفي عن التقليد

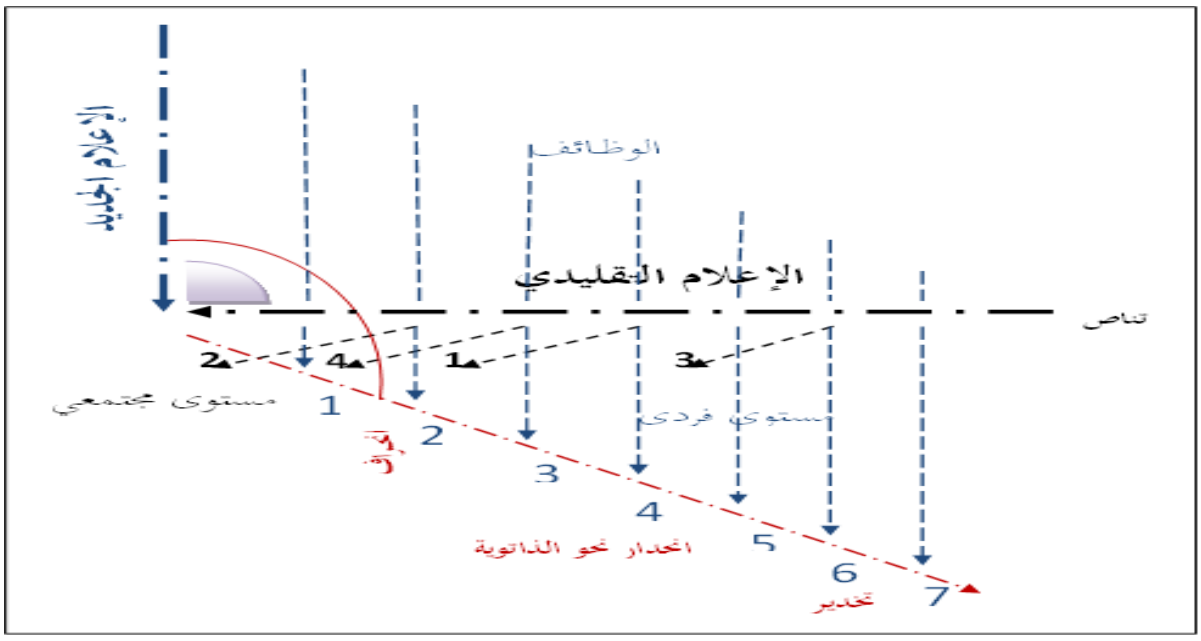

المصدر: إعداد شخصي

يوضح الشكل أعلاه ترتيب الوظائف الفردية التي يحققها الإعلام الجديد انحرافا عن الإعلام التقليدي، وعلاقة بعضها بالوظائف المجتمعية التي يتناص فيها الأول مع الثاني. بحيث تتشكل الثنائيات التالية: (تسهيل التماسك الاجتماعي الظرفي، تحقيق التفاصل الاجتماعي)، (تفسير المجتمع لنفسه، تحقيق التمركز حول الذات)، (خدمة النظام الاقتصادي، تعزيز التوتر والاغتراب)، (دمج السكان الجدد في المجتمع، إثارة التفاعل شبه الذاتي)؛ بحيث تظهر هذه الثنائيات في الشكل رقم (2) على التوالي: (1، 4)، (2، 2)، (3، 6)، (4، 3).

تنحرف وسائل الإعلام الجديد وظيفيا عن وسائل الإعلام التقليدية حتى لتصبح زاوية النظر إلى العلاقة بينهما "منفرجة"، أي أن الانحراف عن المحور القائم يجعل المجال الإشباعاتي منفرجا بين التقليد والجديد، ذاك أن ما يتيحه الثاني من استخدامات للفرد يتجاوز بمسافات "الممكن" على الأول. يزيد هذا "الانفراج" في الاستخدام احتمالات الإبداع والخلق، بيد أنه يؤدي إلى الانحدار نحو الذاتوية والتخدير ويسمح في الوقت نفسه بـ"الانحلال" و"التسرب" الاجتماعي، وإن كان التماس بين الإعلامين -كما يبينه الشكل رقم (2) دائما- يتمظهر مجتمعيا ويمس الانحراف المستوى الفردي فقط؛ أي الإعلام الجديد يبقى مؤازرا -نوعا ما- للإعلام التقليدي على تحقيق الوظائف المجتمعية، فكيف يقود ذلك إذن إلى "التسرب الاجتماعي"؟

خاتمة

الإعلام الجديد؛ هل ينتج متلقيا/ مستخدما "قديما"؟

تمثل عناصر العملية الاتصالية فى هذه الدراسة عامل قياس لمفهمة المدى ومعيرته؛ حيث يتم الاحتكام إليها لتحديد أسباب هذا المدى في الانحراف. ولا يفضي التساؤل الفرعى الأخير (هل يفعل المستخدمون بوسائل الإعلام الجديدة أم تفعل بهم؟) على ماهية العناصر بقدر ما يستقصى طبيعتها، لأنه أولا يصدق ضمنيا بفكرة تقليص الإعلام الجديد -وإن ظاهريا- لمكونات العملية الاتصالية فى طرفيها، وتعويضه للطرف الأول (المرسل) بالوسيلة اختزالا له فيها، ثم يقف ثانيا عند الفعل الاتصالي بين طرفي العلاقة البينية (وسيلة، متلقي).

وعليه؛ فإن الدراسة تعيد النظر -بشكل ما- في السؤال المعارض -الذي طرح في السبعينيات من القرن الماضي- "ماذا يفعل الجمهور بوسائل الإعلام؟" (أرمان، 2005) ألا يستدعي السياق الاتصالي الحالي بخصائص التعدد، التدفق، الاندماج، والتفاعلية السؤال القديم: "ماذا تفعل هذه الوسائل بالجمهور؟"، لاسيما وقد باتت الآن "جديدة".

يتعلق "الفعل" في الحقل المعرفي لعلوم الإعلام والاتصال بنشاط المتلقي/ المستخدم، وقد أبرز هذا النشاط، خلال سنوات عديدة، جوانب مختلفة كالاصطفائية، القصدية، النفعية، والتصدي للتلاعب الإعلامي، إذ أن تحديد المتلقي النشط يمثل البعد الأساسي لتبدل الأنظمة الإعلامية ونماذج استهلاك المضامين. (مهنا، 2007) فهل يعد المتلقي/ المستخدم لوسائل الإعلام الجديدة نشطا؟

ينحرف الإعلام الجديد عن إشباع الحاجة إلى رغبات ما بعد الاستخدام، أي تلك المرتبطة بالحاجات الجديدة، بالشكل الذي يؤشر على هيمنة الوسيلة. يسعى المتلقي/ المستخدم في مراحل لاحقة إلى تلبية الأخيرة لا شعوريا، لأنه يفتقد كلما ابتعد: بيئته الذاتية، التمركز حول ذاته، تمجيد أناه وتفاعله شبه الذاتي، تحرره العاطفي ومكاشفاته اللامنتهية، شعوره بالمساواة واستمتاعه بالديمقراطية الافتراضية، وأخيرا واقعه الخلبي الجديد الذي يتحول إلى معيش من خلال تورط كافة حواسه فيه.

تكفل هذه الوظائف (الكامنة) التي يخدمها الإعلام الجديد مجتمعة نوعا من "المتعة" التي يسعى خلفها المتلقي/ المستخدم باعتبار أن كل ممتع ممكن والعكس على فضاء الوسيلة التي يستخدم، فيأخذ في ممارسة أحلامه، حيث تتثاقل إرادته، تتملكه الغريزة، يعتريه الشغف، ويعتليه الهو، فيتمدد ويتجرد من كل المسؤوليات والتبعات.

يتسم المتلقي/ المستخدم للإعلام الجديد بكثير من صفات المجتمع الجماهيري كما حددتها نظرية الحقنة تحت الجلد؛ حيث تظهر عليه المؤشرات ذاتها على النحو الآتي: (أحمد رشتي، 1978)

-الانطواء في عزلة نفسية عن الآخرين.

-انعدام المشاعر الشخصية حيال التفاعل الاجتماعي.

-التحرر نسبيا من الالتزامات الاجتماعية العامة.

تباعا يمكن القول أن مستخدم الإعلام الجديد سلبي لأن الوسيلة تفعل به، تتحكم فيه، تأسره وتخلق له حاجات جديدة هو في غنى عنها، ثم تقوي دوافعه إزاءها وتنمي رغبته في إشباعها. فهو يشكل رفقة غيره من المستخدمين "جمهرة، كتلة، أو حشدا إلكترونيا" مجهول الهوية بالنسبة للوسيلة التي تختزل فيها المرسل/ الوسيط، والتي يبقى مشدودا إليها منبهرا بها. يقود هذا الانبهار من ناحية، وغياب أرضية مشتركة للمعرفة من الوسيلة من جهة أخرى إلى تخفيض تفاعله الاجتماعي الفعلي، فهو لا يتبادل مع غيره الخبرة أو المشورة، إذ تتوجه إليه الوسيلة كذرة تفصله عن بقية الذرات، حيث تُستخدم وسائل الإعلام الجديد عموما فرديا، بل وتُصمم في الأساس لذلك (حاسوب، هاتف ذكي، نظرات تلفزيون ثلاث أبعادHDTV ...) فيعبر عن تجربة فردية لا جماعية مع الوسيلة.

وعليه؛ فإن الوسيلة تركز على المتلقي/ المستخدم كتركيز الضوء تماما من خلال العدسة، فتهيمن وتتسلط بتجميع الأشعة (التدفق الإعلامي) حوله وقصرها عليه، وتدفعه إلى الاعتقاد -لا شعوريا- بـ "قيمته" كفرد وحيد، تتعامل معه لذاته وفي ذاته، بما يؤدي في مراحل لاحقة إلى "تسربه اجتماعيا" عن السياق وتفكيك ارتباطاته به.

يمارس المتلقي/ المستخدم نوعا من اللاشعور الفردي ويجسد كثيرا من اللاوعي الاجتماعي على فضاء الإعلام الجديد؛ حيث يتحول "الممنوع الاجتماعي" إلى مسموح في الواقع الخلبي الذي يطرحه. ينكمش "أنا" المستخدم و"أناه الأعلى" في عقله الباطن فيصبح سلبيا بالمفهوم الاجتماعي -الذي تستعيره كما هو أدبيات علوم الإعلام والاتصال لتحديد نشاط الجمهور- وإيجابيا إزاء ذاته التي يُحقق لها رغباتها الداخلية الدفينة بما يجعله أكثر إبداعا وخلقا.

تعد الحقنة تحت الجلد -بشكل ما- نظرية فى العقل الباطن، تفسر بفعالية سلوك التعرض/ الاستخدام لوسائل الإعلام الجديدة، التي تشكل مجتمعا جماهيريا حولها، يبحث لا شعوريا عن اللذة والمتعة بما يؤسس لنوع من "اللاوعي الاتصالي".

يتحول الإعلام الجديد إذن إلى غاية في حد ذاته بدل النظر إليه كوسيلة، بحيث تبدو الوظائف الفردية التي استشفتها هذه الدراسة لمستخدميه نتائج تلحق بهم جراء الفعل الاتصالي المُمارس أكثر منها خدمات عامة تُعنى بها الوسيلة. إذ يسعى الأفراد المستخدمين لا إراديا إلى تحقيق هذه النتائج التي تأخذ صيغة "المُشبعات الخفية" لديهم.

تفتح الدراسة على البحث في كل وظيفة من الوظائف الفردية المقترحة على حدى، ثم في العلاقة التي تحافظ عليها، وإن ظرفيا، مع الوظائف المجتمعية. ولكن بطرح مزيد من الأسئلة في صميم التغير الاجتماعي الحاصل وباستخدام مناهج الإنسانيات الرقمية وأدوات البحث السايبري لتحديد الوسط الرقمي محل الاهتمام بشكل أفضل، واستقصاء وفهم الهويات الآلية بأسلوب أدق.

الهوامش

*أنظر الدراسات: (بن عبو، 2020) ، (مدفوني، ديسمبر) ، (علاوة، 2017).

** كما وقعنا على دراسة لـ (خلفاوي ضيات، 2015)، لكنها أحالت في جل ما تناولته عن الوظائف محل الاهتمام إلى دراسة انتصار إبراهيم عبد الرزاق وصفد حسام الساموك "الإعلام الجديد؛ تطور الأداء والوسيلة والوظيفة" نفسها.

*** حدد ولبر شرام أربع عشرة وظيفة أو مهمة رئيسة أو فرعية لوسائل الاتصال الجماهيري وهي: مراقبة الناس والتعلم منهم، توسيع آفاق التعرف على العالم، توسيع التركيز والاهتمام، رفع معنويات الناس، خلق الأجواء الملائمة للتنمية، المساعدة بصورة غير مباشرة على تغيير الاتجاه، تغذية قنوات الاتصال بين الأشخاص، تدعيم الحالة الاجتماعية، توسيع نطاق الحوار السياسي، تقوية المعايير الاجتماعية، تنمية أشكال التذوق الفني والأدبي، التأثير في الاتجاهات الضعيفة وتقويتها، والمساعدة في جميع أنواع التعليم. أنظر: (الساموك و إبراهيم عبد الرزاق، 2011).

**** حدد هارولد لازيول أربع وظائف لوسائل الإعلام هي: وظيفة المراقبة والإشراف، الترابط، نقل التراث الاجتماعي، وظيفة الترفيه، وأضيفت لها فيما بعد وظيفتا الإقناع والحوار؛ ليعتمد الوظائف الست خبراء الإعلام في اليونسكو، وتصبح محور معظم الأدبيات الإعلامية في نهاية القرن الماضي. أنظر: (الساموك و إبراهيم عبد الرزاق، 2011)

***** تمثل الذاتوية إحدى حالات الإعاقة التي تؤثر على النمو الطبيعي في مجال الحياة الاجتماعية ومهارات التواصل مع الآخر، إذ تعبر عن التقوقع على الذات، وتأتي في هذا السياق للتعبير عن توحد الذات مع الذات على الوسيلة. أنظر: (L'autisme et les troubles envahissants du développement (TED), http://www.autisme-montreal.com/freepage.php?page=48.21)

قائمة المراجع

1. Becker, S. 1987, Discovery Mass Communication, Scott. Foresman & Company.

2. غودار، إلزا. 2019، أنا أوسلفي إذن أنا موجود؛ تحولات الأنا في العصر الافتراضي، ترجمة: بنكراد، سعيد، المركز الثقافي للكتاب، المغرب.

3. أحمد رشتي، جيهان. 1978، الأسس العلمية لنظريات الإعلام، دار الفكر العربي، القاهرة.

4. عماد مكاوي، حسن. حسين السيد، ليلى. 1998، الاتصال ونظرياته المعاصرة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة:

5. ابراهيم الدسوقي، عبده. 2003، وسائل وأساليب الاتصال الجماهيرية والاتجاهات الاجتماعية، دار الوفاء، الإسكندرية.

6. مهنا، فريال. 2007، علوم الإعلام والاتصال والمجتمعات الرقمية، دار الفكر دمشق.

7. أرمان، ماتلار. 2005، تاريخ نظريات الاتصال، ترجمة: لعياضي، نصر الدين والصادق، رابح، المنطقة العربية للترجمة، بيروت.

8. صادق عباس، مصطفى. 2008، الإعلام الجديد؛ المفاهيم والوسائل والتطبيقات.

9. أنجريس، موريس. 2006، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية؛ تدريبات عملية، دار القصبة للنشر، الجزائر.

10. برامود كيه، نايار.2017، مقدمة إلى وسائل الإعلام الجديدة والثقافات الإلكترونية، ترجمة: جلال الدين عز الدين علي، مؤسسة الهنداوي سي آي سي، المملكة المتحدة.

11. Braddock, R. 1958, "An extension of the Lasswell formula".

12. Ciacu, N. (2008, junuary), "The impact of new media on society", https://www.researchgate.net/publication/215489586_The_impact_of_new_media_on_society.

13. Tuchman, G. 1980, "Who cares who says what to whom ... ? ", JAI Press, CT. Greenwich.

14. Sapienza, Z, lyer, N & Veenstra, A. (2015, June), "Reading Lasswell's Model of Communication Backward: Three Scholarly Misconceptions", Mass Communication and Society.

15. الساموك، صفد حسام. إبراهيم عبد الرزاق، انتصار. 2011،"الإعلام الجديد؛ تطور الأداء والوسيلة والوظيفة"، سلسلة مكتبة الإعلام والمجتمع، (1).

16. بسيسو، عبد الحمان. مارس 2020، " العاري لا يعرى"، مجلة الجديد، (62).

17. بن عبو، وليد. مارس 2020، "الإعلام الجديد؛ المفهوم، المداخل النظرية، نظرة في الخصائص والعوامل"، مجلة الراصد العلمي، 7(1).

18. خلفاوي ضيات، شمس. جوان 2015، "الإعلام الجديد؛ قراءة في تطور المفهوم والوظيفة"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، (15).

19. علاوة، محمد. جوان 2017، "الإعلام الجديد؛ المفهوم، الخصائص والعوامل، التي تميزه عن الإعلام التقليدي، وطبيعة العلاقة بينهما"، مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية، 1(1 و2).

20. مدفوني، جمال الدين. ديسمبر2019، "الإعلام الجديد؛ قراءة في المفهوم وبحث في الأشكال وأهم المداخل النظرية". مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، 4(4).

المواقع الالكترونية

21. L'autisme et les troubles envahissants du développement (TED), http://www.autisme-montreal.com/freepage.php?page=48.21

22. حقيقة الصراع والتكامل بين الإعلام الجديد والتقليدي؛ الجزيرة نموذجاً - لرؤية التكامل والتطوير بين إعلام الأمس والإعلام الجديد. بلا تاريخ، http://www.alukah.net/Culture/10894/40820

23. شوقي بن حسن. 2 سبتمبر 2019، إلزا غودار؛ التحليل النفسي في زمن "السيلفي"، العربي الجديد: https://n9.cl/1ogiz.

24. كيف تؤثر شبكات التواصل الاجتماعي على الصحة العقلية؟ بلا تاريخ، الجزيرة: https://cutt.us/DvQqy.

قدسية الحياة الإنسانية ورهانات البيوتكنولوجيا المعاصرة

The sanctity of human life and the challenges of contemporary biotechnologie

تاريخ الإرسال: 06-02-2020 تاريخ القبول: 12-10-2021

أحمد شوال، جامعة محمد الأمين دباغين. سطيف2، ahmedchoual07@gmail.com

الملخص

سنتطرق في موضوعنا هذا إلى العلاقة بين قدسية الحياة الإنسانية والبيوتكنولوجيا المعاصرة. التحليل الأولي أطلعنا على نموذج الفصل بين القيمة والمعرفة وذلك لأسباب تتعلق أساسا بالنموذج الحداثي الذي سيطرت عليه النظرة العلمية الوضعية، التي اتخذت من الجانب المادي للإنسان (الجسد) أساس كل اهتماماتها العلمية ، ومتجاوزة بذلك الجانب الروحي والأخلاقي للإنسان الذي وصل إلى حد تجاوز قدسية الحياة الإنسانية، وهو الأمر الذي جعل البيوإيتيقا تضع الخطاب الفلسفي المعاصر في مركز النقاشات بهدف تهذيب (أخلقة) الممارسات البيوتكنولوجية، ومنها احترام قدسية الحياة الإنسانية، لأن هذه الأخيرة عرفت تجاوزات خطيرة في ظل الممارسات البيوتكنولوجية المعاصرة، و هو ما سمح لفلاسفة ما بعد الحداثة للاهتمام بهذه المسألة. ذلك وجهنا اهتمامنا لنموذجين فلسفيين معاصرين وهما: الفرنسي "فرانسوا داغونيي"، والألماني "يورغان هابرماس" وهما توجهان مختلفان. كما أننا سلطنا الضوء على عواقب الثورة البيوتكنولوجية على الفرد، الأسرة والمجتمع.

الكلمات المفاتيح: قدسية الحياة الإنسانية، البيوتكنولوجيا، الممارسات البيوتكنولوجية، فرانسوا داغونيي، يورغان هابرماس.

Résumé

Nous allons aborder dans notre sujet, la relation entre la sacralité de la vie humaine et la biotechnologie contemporaine. Une première analyse nous fait apparaître le modèle de séparation entre la notion de valeur et celle de la connaissance, et ce pour des raisons liées essentiellement au modèle de modernité dominé par l'esprit scientifique positive qui a pris le côté matériel de l'homme (le corps) Comme essentielle de ses préoccupations Scientifiques, dépassant ainsi le coté spirituel et moral de l'homme, et même la sacralité de la vie humaine, ce qui a permis à la bioéthique de mettre le discours philosophique contemporain au centre des débats dans le but de moraliser le pratique Biotechnologique, et respecter ainsi la sacralité de la vie humaine qui a connu de graves dépassements au nom du progrès de la biotechnologie , ceci a permis aux philosophes postmodernistes de se pencher sur cette question, à cet égard nous nous sommes focaliser sur deux grands philosophes à savoir le français : "François Dagognet "et l'allemand "Jürgen Habermas", dans deux concepts différents, et aussi les conséquences de la biotechnologie sur l'individu, la famille et la société .

Mots-clés : Sacralité de la vie humaine, biotechnologie, pratique biotechnologique, François Dagognet, Jürgen Habermas.

Abstract

This research discusses the relationship between the sanctity of human life and contemporary biotechnology. The preliminary analysis showed us the model of the separation between value and knowledge for reasons related mainly to the modernist model that was dominated by the positivistic scientific view, which took the material aspect of the human being (the body) as the basis of all its scientific interests, and thus bypassing the spiritual and moral aspects of the human being and even transcending the sanctity of human life. This makes bioethics put contemporary philosophical discourse at the center of discussions with the aim of refining biotechnological practices, including respecting the sanctity of human life, because the latter has known serious transgressions in light of contemporary biotechnological practices, which allowed postmodern philosophers to take care of this issue. Therefore, the study focuses on two contemporary philosophical models: the French François Dagognet and the German Jürgen Habermas, who are of two different orientations. It has also highlighted the consequences of the biotechnological revolution on the individual, family and society.

Key words: Sacredness of human life, biotechnology, biotechnological practice, François Dagognet, Jürgen Habermas

مقدمة

كانت الفلسفات القديمة والحديثة تنظر إلى الإنسان نظرة مزدوجة متمثلة في الجسد والروح حيث يتعالى فيها الجانب الروحي (المعنوي) على الجانب الجسدي (المادي)، فكل القيم كانت ترد إلى الروح، بينما الجسد كانت ترد إليه كل الغرائز الحيوانية، فالروح فهي الجانب المقدس من الذات، لكن مع ظهور البيولوجيا وتطورها بدأت هذه القدسية تتلاشى شيئا فشيئا، وأصبح الإنسان مجرد ظاهرة طبيعية تجرى عليها التجارب، شأنه شأن كل الظواهر الطبيعية الأخرى، ومع تزايد وتطور الاكتشافات العلمية والتكنولوجية أصبح علم الوراثة عموما والتقنيات البيولوجية خصوصا مجتمعة في البيولوجيا المعاصرة تشكل تحديا مشوقا، مثيرا ومخيفا يواجه الجيل الحاضر والأجيال القادمة نتيجة إلحاق الدراسات البيولوجية بالتكنولوجيا المعاصرة، فنتج عن هذا التزاوج مولود جديد هو البيوتكنولوجيا، فرغم حداثة ولادته إلا أنه حقق اكتشافات واختراقات تجاوزت توقعات العلماء أنفسهم، فأصبح الكلام بفضل البيوتكنولوجيا ممكنا عن إزالة اللثام عن جوهر الحياة.

فموضوع هذه المساءلة التحليلية البحثية لقدسية الحياة الإنسانية وعلاقتها بالبيوتكنولوجيا المعاصرة سنحاول من خلالها تجاوز الطرح الكلاسيكي الذي يرد كل المسائل العلمية إلى الأخلاق، وكذلك النظر إلى ما مدى مسايرتها للقيم الإنسانية، إن هذه المساءلة ستقودنا إلى مسائل أساسية للإنسان، وهي الحياة وقدسيتها، أي ما مدى تأثير هذه الاكتشافات البيوتكنولوجية على قدسية الحياة مستقبلا؟ لأن الماضي علم الإنسان أشياء كثيرة من جراء تفجير قنبلتين نوويتين نهاية الحرب العالمية الثانية، وما تبعهما من آثار مازالت بادية إلى يومنا هذا، وما نتج عنهما من تشوهات وراثية لحقت الأجيال المتعاقبة.

وتأتي أهمية هذا الموضوع من راهن البيوتكنولوجيا المعاصرة التي تجاوزت دورها الأصلي وانخرطت في سياق تشكيل رؤية جديدة تعكس في مضمونها مفهوما مخصوصا عن الإنسان حيث أصبح أداة و كائنا نرجسيا غرائزيا، فاحتجبت بفعل هذه الهيمنة العلمية على الحياة الاجتماعية والفردية، فخرجت الأمور عن مسارها الصحيح من مجرد أفكار إلى اكتشافات علمية باسم البيوتكنولوجيا، فأصبح الكلام عن الإجهاض، الموت الرحيم ، اختيار جنس المولود ، واختيار صفاته الجسمانية والعقلية، وانتهى إلى الكلام عن تخليق الإنسان المماثل عن طريق استنساخه، بل وذهب الخيال إلى أبعد من ذلك، كالكلام عن إنسان آلي مزود بقطع في أصغر مكوناته (النانو تكنولوجيا) ليتعدى إلى الكلام عن آلة إنسان (سيبورغ) بدلا من إنسان آلة ، وتجاوز التفكير إلى محاولة ابتكار بيئة جنينية يولد فيها الإنسان خارج الرحم.

وتحفزنا أهمية هذا الموضوع إلى رصد الأهداف المتوخاة من ملامسة إشكالية العلاقة الممزقة بين البيوتكنولوجيا المعاصرة وقدسية الحياة الإنسانية، والتفكير في بلورة أخلاقيات حاكمة للبيولوجيا المعاصرة والممارسات الطبية متمثلتين في البيوتكنولوجيا متى أردنا أن نعطي معنى لقدسية الحياة الإنسانية، وهذه الأهداف نجليها في الاتي:

- رصد معنى الحياة، وقدسية الحياة في الجانب الديني والفلسفي
- رصد معنى البيوتكنولوجيا وحدودها، وبيان بعض مجالاتها الأساسية
- رصد المحاولات التي قام بها بعض البيولوجيين والأطباء لمعالجة المشكلة
- رصد الخطاب الفلسفي المعاصر، وموقف بعض الفلاسفة والأطباء من الموضوع
- رصد آثار انفصام القيمة عن الموضوع على الفرد، الأسرة والمجتمع

الإشكالية المحورية التي يمكن حصر مضمونها في السؤال التالي:

هل ستحتفظ الحياة الإنسانية بقدسيتها في ظل التطورات البيولوجية المعاصرة ؟ وما مدى تأثير البيوتكنولوجيا المعاصرة على الفرد، الأسرة والمجتمع ؟

لهذه الدراسة كما يتبدى محطات يجب التوقف عندها، وفي كل خطوة سنركز على جوهر اشكاليتنا ومعاينتها حتى تتكامل الدراسة في نسقية تكتمل معانيها ومفرداتها ليتسم التحليل بمنهجية.

- **أولا: رصد معنى الحياة، وقدسية الحياة في الجانبين الديني والفلسفي.**

1- **معنى الحياة** :إن تحديد اللحظة التي تبدأ فيها حياة الإنسان هي واحدة من أكثر الموضوعات التي احتدم الجدل حولها في الفلسفة والعلم والأخلاق، ونتائج هذه المناقشة توجت بالأهمية والحيوية لأنها ستمكننا من التطلع إلى الأسباب الحقيقية حول بعض المسائل الخاصة بالأخلاق العلمية مثل المعالجة الأخلاقية لبعض التقنيات البيولوجية

المعاصرة كالاستنساخ، الإجهاض، الإخصاب الاصطناعي، زرع الأعضاء، استئجار الأرحام وتغيير الجنس أو تحسينه ...الخ، هذه المعطيات اصطدمت بمسألة أساسية في الإنسان وهي قدسية الحياة ، لذلك كانت اهتمامات الفلاسفة والعلماء موجهة نحو أسئلة أساسية وهي: متى تبدأ حياة الإنسان ؟ وعلى أي أساس يتم تحديدها ؟ وما الذي يجعل منها حياة مقدسة ؟

ما هي الحياة ؟ هي حالة تميز جميع ما يدعى الكائنات الحية من حيوانات ونباتات وبشر وفطريات وحتى البكتريا ومميزة إياها عن غيرها من الأحياء من الكائنات الميتة.

يرى بعض الفلاسفة أن الحياة هي:"... مجموعة من الوظائف الموجودة عند الكائن الحي التي تجعله يتغذى ويطرح وينمو ويتكاثر ويتفاعل مع مختلف المؤثرات التي تحيط به، وهو مجموع ما يشاهد في الحيوانات والنباتات من مميزات تفرق بينها وبين الجمادات مثل التغذية والنمو والتناسل وغير ذلك. (الحسيني، 2001، صفحة 25)

والحياة أنواع كثيرة: الحياة الخلوية، الحياة النسيجية، الحياة العضوية، الحياة الجسدية والحياة الإنسانية اليقظة.

إن السؤال الشهير: ما الحياة ؟ يبدو بسيطا إلا أنه يعد حقلا خصبا لكل الطروحات الفلسفية والعلمية

"...الفلاسفة والبيولوجيون عندما يتكلمون عن الحياة فإنما هم في العادة لا يعنون بذلك ظاهرة المعيشة التي هي نقيض الموت وإنما هم على الأرجح يعنون خاصية الحياة التي هي نقيض انعدام الحياة في أي جماد..". (مايير، 2002، صفحة 38)

لقد اختلف الفلاسفة حول بداية الحياة، "أرسطو" يرى أن الحياة تبدأ حين يتحرك الكائن البشري حركته الأولى في رحم الأم، في حين هناك من يرى أن بداية الحياة تكون :<<...من لحظة التحام الحيوان المنوي بالبويضة وهو رأي الأطباء وعلماء البيولوجيا، وقد أخذ به رجال الدين ...>>. (عوض، 2011، صفحة 90)

كما أن العالم "جون هاريس"، يرى أن:<< ... الحياة ذاتها لا تبدأ من لحظة بعينها لأن كلا من البويضة غير المخصبة والحيوانات المنوية أحياء ...فالحياة عبارة عن عملية مستمرة نحن بحاجة لمعرفة متى تبدأ؟ بقدر ما نحن بحاجة إلى الإجابة عن السؤال: متى تصبح للحياة قيمة خلقية ؟ ....>>. (هاريس، 1978، صفحة 111)

وهنا تكمن الإجابة في تطلعات تقدم البيوتكنولوجيا والحدود التي لا يجب تجاوزها، <<... فلقد كانت غاية التقدم التكنولوجي في الطب هي تخفيف آلام البشر وعلاج الأمراض ولهذا لم يتعرض لأخطار ومحاذير أخلاقية إلا عند ما لمس المنطقة المحظورة، وهي العمل على الأجنة البشرية....>>. (حسونة، 2013، صفحة 05)

فينبغي احترام الحياة وقدسيتها، ويكون ذلك في جوهره أساسيا للأخلاق، <<...واحترام الحياة لا يعني الرجوع إلى مجرد ذات بيولوجية بل أخذ كيفية الحياة بعين الاعتبار، الحياة كما يجب أن يحياها الشخص...>> (روس، 2001، صفحة 46) ، فالحياة لا يمكن حصرها في البيولوجيا أو أن تقف عند متطلبات الجسد، بل ينبغي كلا انطولوجيا يشمل كل جوانب الحياة.

1.1- معنى الحياة في الفلسفة: عند الفيلسوف اليوناني "أفلاطون"، معنى الحياة هو الحصول على أقصى درجات المعرفة والإنسان مجبر على السعي نحو الخير ويتحقق له ذلك عن طرق << محبة الحكمة ... التي هي السبيل الوحيد لتحقيق المعرفة الحقيقية.

أما عند الرواقيين، معنى الحياة هو التحرر من المعاناة عن طريق عدم الاستجابة للمشاعر، واعتبروا أن الفلسفة هي عمل الفضيلة وقد قاموا بقياس قيم الأفعال بمقدار اشتراكها في الحياة الأخلاقية. (محمود، 1935، صفحة 281)

في الفلسفة الحديثة: فلسفات التنوير نظرتها إلى معنى الحياة تغيرت وأصبحت أقل تركيزا على العلاقة بين البشر والإله، بل كان كل تركيزها على العلاقة بين الأفراد ومجتمعاتهم، فأنتجت مثالية كونية مثل: الحب، المساواة، الحرية والحرية الفردية هي أهم صدق في الحياة.

أما في الفلسفات المعاصرة، معنى الحياة ارتبط بالتغيرات الكبيرة التي عرفها المجتمع الإنساني فأعادت كتابة العلاقة بين الجنس البشري والعالم المادي، فطرحت أسئلة حول معنى الحياة؛ كان الهدف منها إعادة تقييم الوجود البشري من وجهة نظر بيولوجية وعلمية إلى محاولة وضع نظرية تتجاوز حدود الطبيعة، وهي الفكرة التي تلامس موضوع إشكاليتنا، بالنسبة للبرغماتية معنى الحياة يمكن اكتشافه عن طريق التجربة والخبرة، أما الوجودية فيرى أنصارها أن كل إنسان يخلق جوهر حياته <<ماهيته>> ولا يحتاج لمن يوجهه.

أما "برغسون" فالحياة عنده تستلزم وجود العقل والمادة على أساس المعقولية والمادية، وهما من طبيعة واحدة فيقول :<< ...إن بين العقل والمادة تناظرا وتطابقا وتقابلا ...>>. (برغسون، ب.د.ت، صفحة 35) فالانسجام والتطابق الحاصل بين العقل والمادة يكافئ استحالة فصل أحدهما عن الأخر، كاستحالة عزل البياض عن الثلج أو فصل الوردة عن عطرها، فلا وجود لحياة بغياب توافق بين العقل والمادة وانسجامهما.

أما "نيتشه" يكشف لنا ماهية الحياة الحقيقية حين وصف نفسه انه فيلسوف الحياة، وأن فلسفته تعلي من نشأة الحياة.

2.1 معنى الحياة في الدين: في الديانة اليهودية، معنى الحياة هو خدمة وعبادة الإله الحقيقي والاستعداد للعالم الأخروي، بينما الديانة المسيحية: هو أن يحيى الإنسان كالمسيح، وأن يحيي حياة المسيح نفسه والسعي نحو الخلاص الإلهي. أما معنى الحياة في الدين الإسلامي هو السعي من أجل إرضاء الله والالتزام بأوامره ونواهيه التي نزلت وحيا على النبي صلى الله عليه وسلم، ويعلل الإسلام سبب الحياة بوجود الروح، وسبب الموت هو خروج الروح، وتبقى هذه المسألة شأن إلهي لقوله تعالى: <<ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وما أوتيتم من العلم إلا قليلا >> (قرآن، سورة النساء، 2014، صفحة 85/290)

أما أصل الحياة فهي عملية الخلق الذي هو من صفات الله وحده لقوله تعالى :<< يا أيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له، إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذبابا، ولو اجتمعوا له، وإن يسلبهم الذباب، لا ينفذون منه شيئا، ضعف الطالب والمطلوب >> (قرآن، سورة الحج، 2014، صفحة 73/341)

إن الشرائع السماوية الثلاث تتفق في ذات المعنى الذي اعتبر التفسير المادي المجرد في أصل الخلق داعيا للإلحاد.

2 قدسية الحياة: ترتبط أساسا بالإنسان، الذي هو الكائن المميز الذي يجمع كل الصفات مقارنة بالكائنات الأخرى، فهو الأرقى، لأنه يتميز بالذكاء الخارق، على حد تعبير "برغسون" :<< إن هذه الطبيعة التي حرمت الإنسان من الفرو والمخالب والأنياب أعطته بالمقابل قوة الذكاء، هذا الأخير أعطى بدوره للغريزة عطلة أبدية، وأعلن بذلك سيادته على الطبيعة ...>> (Huissman, 1990, p. 10)

لقد اكتشف الإنسان أن لديه لغة، جند بها كل بني جنسه وابتكر لنفسه منهجا وطرقا لإعادة النظر في كل هذه الطبيعة الساكنة، وتحققت بذلك تنبؤات "ديكارت" حين رفع شعاره قائلا: << لنكن أسيادا وما لكي الطبيعة..>> (Descartes, 1963, p. 168) ، فبقي عمل الإنسان مستمرا حتى صنع لنفسه حضارة وثقافة وأصبح عملا متميزا، فازداد شعوره أن الطبيعة والكون إنما سخرا لأجله، فهو يمثل اختيار الآلهة وعنايتهم.

أصبح معنى القدسية مطروحا لأنه يرتبط بالآلهة، فهي كلمة منزهة تمثل الرفعة والتطهر، وكان على الإنسان أن يعلن انه خلق على صورة الله، وهي الفكرة التي أيدتها الديانات السماوية فتحققت أحلام الإنسان، فأنتج معرفة، وجرب كل شيء في الطبيعة، حتى ذاته هو أخضعها لمجهر العلم والتشريح كبقية الكائنات، وهنا وقعت الانتكاسة، فاصطدم الإنسان ذاته بذاته، وبدأ صرح القداسة يتشقق، وقدسية الحياة الإنسانية أصيبت في الصميم، فأزيح الإنسان عن مركزه في الكون، وأصبح يتعارض هذا نفسه مع قدسيته وبدأ يعبث بقدره وأراد أن يقوم مقام من خلقه.

1.2 قدسية الحياة في الفكر الديني :<<.. المتفق عليه أن مفهوم قدسية الحياة يعود إلى أصول دينية، بل هناك من يعتبره مصطلحا دينيا، استخدم للتعبير عن حرمة الإنسان، وحقه في الحياة والاستمتاع بها >> (Duncan, 1977, p. 29).ومبدأ قدسية الحياة يطرح دائما كأساس لصياغة القواعد والقوانين المتعلقة بأخلاق الطب، وهو الأكثر استعمالا في الديانات لتبرير القواعد الأخلاقية، وعرف ذلك في الديانات التوحيدية (اليهودية، المسيحية والإسلام)، فمسألة قدسية الحياة تقوم على مبدأ عدم خرق حياة الإنسان.

يرى " كارل بارت ": << أن الحياة لا تنطوي على أي احترام في ذاتها، وإنما إرادة الله هي التي تخلق هذا الاحترام، ولما ربط الإنسان إيمانه بكلام الله ووعيده ...ولذلك يجب اعتبار قيمة الحياة الإنسانية وتقديسها ...وهو يطالب باحترامها لأن الله هو الذي جعل منه إنسانا، وأعطاه هذه الحياة ...> (Barth, 1961, p. 339)

نفس الفكرة يتبناها "بول رامزي" فيقول: <<...الإنسان نفسه لا يمكنه أن يفهم التصور الديني لقدسية الحياة الإنسانية ...وإن أكبر كرامة لا تأتي منه ...فقيمة الحياة الإنسانية صادرة في النهاية من الله ...> (Ramsey, 1971, pp. 11-12)

الديانة المسيحية اعتبرت الحياة من صنع الله، وجاء في العهد القديم << خلق الله الإنسان على صورته...>>، وهذه القدسية أعطت للإنسان الغلبة والسيادة، وجاء في العهد القديم:

<<... وقال الله: نعمل للإنسان على صورتنا كشبهنا، فيتسلطون على سمك البحر، وعلى طير السماء وعلى البهائم وعلى كل الأرض وجميع الدابات التي تدب على الأرض ...>> (البقصيمي، 1993، صفحة 95)

أما الدين الإسلامي جعل من قدسية الحياة أساسا في العقيدة الإسلامية لأن الإنسان حظي بعناية الخالق وتقديره ونفخ فيه من روحه وسواه خلقا، لقوله تعالى: << ثم سواه ونفخ فيه من روحه ...>> (قرآن، سورة الاسراء، 2014، صفحة 8/415)

2.2 قدسية الحياة في الفكر الفلسفي: لقد ارتبط اهتمام الفلاسفة بفكرة قدسية الحياة مع موضوع الأخلاق محاولة منهم لفهم الإنسان وتحديد مركزه وإعطائه مكانته الحقيقية المتميزة بعقله.

فالفلاسفة اليونانيون، اجتهد بعضهم في تحديد معالم المواطن الصالح والفاضل <<...وبحث بعظمهم في السؤال: من هو الإنسان الفاضل؟ فاتفق غالبيتهم حول ثنائية الإنسان التي تحكمها مطالب يتناقض بعضها البعض تقوم بينها حرب شعواء لا تنتهي إلا بانهيار بعضها واستسلام البعض الأخر عنوة ...>> (كانت، 1980، صفحة 33)

-أما الأول: الجسد ويمثل الجانب الحيواني الذي تتحكم فيه الغرائز والشهوات.

- بينما الثاني: الروح ويمثل الجانب المقدس منه الذي يسمو بالحكمة والحياة الفاضلة.

وأحسن صورة لقدسية الحياة في المجال العلمي تتمثل في قسم "أبقراط" الذي حدد من خلاله المبادئ الأخلاقية للممارسات الطبية حيث قال: <<...ولن أعط أي دواء مميت لأي شخص يطلب مني ذلك ولن اقترح استعماله، وكذلك لن أعط أي امرأة إجهاضا علاجيا...>>. (كانت، 1980، صفحة 33)

أما فلسفة القرون الوسطي فكانت متميزة بالطابع الديني، وصورة الإنسان كانت مرتبطة بعلاقته بالله <<...وقد سعوا على كبت الطبيعة البشرية وفصل الإنسان عن ذاته الإنسانية وترسيخ اغترابه عنها، وتشتيت قواه ولجم تطلعاته وتكريس تبعياته...>> (خليل, 1964, p. 68)

لقد كانت القطيعة مع الفلسفة اليونانية على يد الفيلسوف الألماني "كانط" الذي أعاد للإنسان مكانته ومركز سيادته، وطبيعته المتحررة من أي خوف أو ضغط أو شعور بالذنب، وأداء الواجب من أجل الواجب، ومبدأ الكلية هو المسير لكل الأخلاق حسب القاعدة: << افعل بحسب المسلمة التي يمكنها في نفس الوقت أن تجعل من نفسها قانونا عاما ...>> (كانت، 1980، صفحة 33)

كذلك الفيلسوف " هيجل" أضفى قيمة مطلقة على التصور "الكانطي"، وهو ما ورد في كتابه "أصول فلسفة الحق " ونجسد ذلك في مسلمته "كن شخصا واحترم الآخرين بوصفهم أشخاصا" (هيجل، 1983، صفحة 146)

ثانيا- رصد معنى البيوتكنولوجيا وحدودها، وبيان بعض مجالاتها الأساسية

1 البيوتكنولوجيا[1] المعاصرة وحدودها: " لقد اختتمت الإنسانية في القرن العشرين فترة من تاريخها طولها خمسة آلاف عام، فهو وضع شبيه بإنسان ما قبل التاريخ عندما فتح عينيه على دنيا جديدة، لكن المشهد في القرن الواحد والعشرين سيكون مروعا، إنه قرن الثورة البيولوجية والأحياء " (الحفار، 1970، صفحة 16)

إن البيولوجيا بلغت درجة كبيرة من التطور في القرن العشرين بالرغم من الصعوبات التي اعترضت الباحثين، فكان للمجهر الضوئي ثم الالكتروني، وغيرها من الوسائل كالمضخم الصمامي والأشعة السينية وفوق البنفسجية وتحت الحمراء والكمبيوتر والمجالات الفيزيائية والكيميائية دورا كبيرا في تطوير البيولوجيا التي أصبحت تعرف أكثر بالبيوتكنولوجيا[2]، فبقدر تطورها أصبحت تمثل مرحلة خطيرة تواجه الإنسان في كل أطواره، بل وحتى في قدسية حياته نتيجة التغييرات الجذرية التي ألحقت به، وخاصة منها الهندسة الوراثية والجينوم البشري والاستنساخ والموت الرحيم كممارسات طبية تمس هي بدورها بقدسية الحياة الإنسانية .

2 الهندسة الوراثية[2] والجينوم البشري[3]: تعد الهندسة الوراثية أهم اكتشافات القرن العشرين ويمثل مشروع الجينوم البشري أو ما يعرف بالخارطة الجينية للإنسان نازلة من أهم النوازل واعقدها، وتتويجا علميا للدراسات البيولوجية، لكن

ذلك في حدود ما كان يصبو إليه هذا الاكتشاف في معالجة بعض الأمراض المستعصية وإسعاد الناس، لكن المغامرات والانحرافات والانزلاقات التي استهوت بعض البيولوجيين والأطباء خرجت عن مسارها الصحيح، وأصبحت تمس بحقوق الإنسان وكرامته، بما في ذلك قدسية الحياة .كذلك البيوتكنولوجيا أحدثت طفرة علمية في مجال عملية زرع الأعضاء، تقنية أطفال الأنابيب وتطوير الجينات أو تحويرها، اعتبرت حدثا بالغ الأهمية لأنها تقوم أساسا على مادة الحياة وهي الجينات .

إن أهم ما ميز الهندسة الوراثية هو اكتشاف الحمض النووي "ADN" وكذلك اكتشاف أسرار الشفرة الوراثية، وذلك باكتشاف العناصر الأساسية للحياة وهي الأدنين، الجوانين، السيتوزين، الثايمين، لكن التعديل الوراثي (أو ما يعرف بعملية التلاعب بالمادة الوراثية للكائن الحي)، مكن العلماء من برمجة الجينات وتحويلها إلى مصانع بيولوجية تحقق كل مطالب الإنسان.

يبقي اكتشاف الجينوم البشري أهم ما وصلت إليه البيوتكنولوجيا المعاصرة، وهذا الاكتشاف مس مباشرة بحرمة الإنسان، وقدسية الحياة، وقيم الأديان، بقدر ما لهذا الاكتشاف من أهمية وما يبعثه من أمل في مجال الاستشفاء والعلاج إلا أنه فتح أبوابا تبعث بالخوف والحذر لما يتم به من تلاعب بالجينات والاتجار بالأعضاء البشرية.

لقد عرف تاريخ العلم ثورات متتالية، فهناك ثورات صناعية عرفت بعصر المكتبة، ثم عصر الثقافة الراقية، عصر الثورة الصناعية التي زودت الإنسان بقدرات عضلية وعقلية ضاعفت حصيلته المعرفية، لكن اخطر ثورة هي تلك التي وفرت له كل متطلباته، وهي الآن تسير بوتيرة متسارعة خاصة في المادة الحية، وأخطر ما فيها الهندسة الوراثية وأبحاث الجينات التي زادت من قوتها تلك الاكتشافات الهائلة في الفيزياء والكيمياء والرياضيات والتقنيات العلمية المتطورة التي مكنتها من فتح كتاب الإنسان ذاته وأسراره لما يحتويه الجينوم البشري، <<...هذا الكتاب الضخم الذي تستغرق قراءته قرنا كاملا بمعدل كلمة في الثانية ..قد عبأ بإحكام قوة الصبغيات الثلاثة والعشرون زوجا الموجود في كل خلية من خلايا الجسم البشري يتقاسمها الحيوان المنوي من الرجل والبويضة من المرأة مناصفة...>> (ريدلي، 2003، صفحة 11)

إنها ألفية العصر الجينومي ونتيجة ما يبعثه من مستقبل مجهول عرف بعصر "القنبلة الجينومية"، وأول ضحية فيه الإنسان ذاته حين يتطلع إلى الأبجدية التي كتبت فيه قصة الإنسان" (الخلف، 2003، صفحة 11)

كانت الغاية القصوى من الجينوم البشري هي المجال الصحي العلاجي، والمجال الإنجابي التناسلي وفيما يتصل باختيار جنس المولود، ومجال الاستنساخ البشري، والنظام الجنيني للإنسان، وما يمكن أن يؤدي إليه من مخاطر عظيمة على الصحة والبيئة، وكذلك على صعيد العقائد والشرائع والأخلاق." (الخادمي، 2000، صفحة 22)

ومن أخطر الأهداف هو الوصول إلى إنسان مهندس وراثيا عن طريق الاستنساخ أو التنسيل أو التحكم في الجينات بغية صنع كائن بشري حسب الطلب، أو صنع توأم معدل، ووصل الأمر إلى حد تحسين الصفات العقلية والجسدية للأجنة، أو زيادة تطوير الذكاء الإنساني أو إيقاف الشيخوخة، وغيرها من الطموحات التي أصبحت تراود أذهان علماء البيولوجيا " (الخادمي، 2000، صفحة 30)

ومع بداية القرن الواحد والعشرين وتسارع عجلة الثورة العلمية وتطور علوم شفرة الجينوم البشري، أصبح مشروع كتابة موسوعة الحياة يسمح للبيولوجي والطبيب إمكانية الوصول عن طريق الحاسوب إلى بيانات الكروموزمات، انه مشروع يتطلب انجازه المزيد من التقدم في علوم الكيمياء، وفي عتاد البرمجيات نظرا للحسابات المعقدة، ويعد هذا المشروع أول مبادرة كبرى اتخذت من تطوير التكنولوجيا واحدا من أهدافها" (كيفلس، 1997، صفحة 109)

لقد تم استغلال الجينوم البشري بداية في تغيير الخصائص الوراثية وتحديد الهوية الوراثية، ثم زرع مكون حيواني في جسم الإنسان وذلك بتحديد خلل بعض الجينات المسببة للأمراض والعاهات، يتم فيها الاستعانة بمكونات حيوانية من أعضاء أو أنسجة.

كذلك استخدام الجينوم لتطوير الأبحاث الوراثية، أو استخدامه في عملية إجهاض المشوه خلقيا أو كذلك استخدام الجينوم لأغراض اقتصادية.

1.2 مخاطر الجينوم البشري: يقول "مات ريدلي": <<...أي تغيير لترتيب الجينات يؤدي إلى تغيير الصفة أو الوظيفة المسئول عنها الجين، مما يسبب أمراضا وراثية

وأمراض سرطانية، أو تشوهات خلقية وهو ما يسمى بالطفرة الوراثية ...>> (ريدلي، 2003، صفحة 248)

ومن المخاطر التي تهدد الإنسان، دعوى الاستفادة من الحيوان لصالح الإنسان من خلال نقل الأعضاء، الخلايا، الأنسجة والدم ووضعها في الكائن البشري، فذلك لا يخلو من الأخطار من نقل للأوبئة والفيروسات الخطيرة" (مصباح، 1999، صفحة 117)

ومن أبرز مخاطر الجينوم البشري: تهديد الكرامة الإنسانية والحقوق المعنوية، وهتك الحرمة البشرية وثوابت الشخصية، وقدسية الحياة الإنسانية، نتيجة التطلع على الأمراض والعاهات المحتملة مستقبلا، وإفشائها، مما ينشر الرعب والفزع في أوساط عامة الناس والعلماء، على حد تعبير" ألبرت اينشتاين :<< الجينوم هو الوحش المعاصر >> وكذلك تفويت حق العمل والكسب وحق الانخراط في المؤسسات الاجتماعية نتيجة التطلع إلى الخارطة الجينية.

3 الاستنساخ[4]: بالمعنى البيولوجي يعني معالجة خلية جسمية من كائن معين كي تنقسم وتتطور إلى نسخة مماثلة لنفس الكائن الحي الذي أخذت منه، والاستنساخ بوجه عام ينقسم إلى نوعين رئيسيين:

- الاستنساخ الجنسي: أو ما يسمى بالاستنساخ الجنيني (تكثير النطفة).
- الاستنساخ الجسدي: أو ما يسمى باستنساخ الخلية (التناسل اللاجنسي).

إن تاريخ تجارب الاستنساخ في القرن العشرين كانت بدايته الفعلية ابتداء من سنة 1944، وتم تتويجه في سنة 1996 بنجاح تجربتين:

الأولى: نجاح الاستنساخ الجسدي (اللاجنسي) وولادة النعجة "دوللي".

والثانية: ولادة توأم من قردة الريزوس وهما أقرب الثدييات للإنسان بطريقة الاستنساخ الجنسي.

إن ممارسات استنساخ البشر ستتم لا محالة، والحصول على المادة الوراثية للإنسان الموجودة في كل خلية من خلايا أنسجته، مثل: الجلد، اللثة، بصيلة الشعر أو نقطة دم ...إذ يمكن أخذها منه دون أن يدري، في عيادة الأسنان أو صالون الحلاقة أو في الطريق العام، ثم يتم استنساخها فيما بعد" (فتحي، 2003، الصفحات 8-9)

كان العالم "ريتشارد سبيد" فجر قنبلة علمية 1998، حين تفاوض مع إحدى عيادات الخصوبة أنه سيستنسخ نفسه، وأن زوجته هي من تحمل البويضة، وكان رد البيت الأبيض الأمريكي أن "ريتشارد سبيد": "إنسان غير مسئول ولا أخلاق له".

لكن ومع ذلك هناك من يؤيد عملية الاستنساخ البشري بدعوى أنها تفيد الإنسان في حالات عدة منها: في أطفال الأنابيب وجود عدة نسخ يزيد من نسبة نجاح العملية.

وفي حالة وجود أمراض وراثية فوجود عدة نسخ يساعد العلماء على اكتشاف أسباب المرض.

وجود عدة نسخ يوفر قطع غيار أدمية للطفل الأول في حالة إصابته.

وجود عدة نسخ تسمح للأم أن تلد توأما متطابقا بعد سنوات.

يمكن التركيز على الأشخاص الذين يحملون صفات متميزة وتحقيق إنسان متفوق (سوبرمان).

لكن مع ذلك لا يختلف العلماء حول أضرار الاستنساخ خاصة عندما يتدخل العلماء ويلعبون دور الإله يغيرون أساس صفات الخلق، وتتداخل الصفات الوراثية في الأجناس وتختلط الأنساب وتضيع الهوية، فذلك يرفضه العقل والضمير والدين، وهو ما نبهنا إليه الله تعالى أن هناك من يأتي يعبث بخلق الله ويدعي لنفسه الخلق حيث قال <<...فتبارك الله أحسن الخالقين ...>> (مصباح، الإستنساخ بين العلم والدين، 1999، الصفحات 45-48)

فكل ما يحدث من استنساخ ليس خلقا جديدا، فالخلية الحية من خلق الله، والرحم الذي توضع فيه من خلق الله، بالرغم مما حققته البيوتكنولوجيا من تقدم في القرن العشرين، إلا أنها بقيت عاجزة عن شفاء المرضى الميؤوس منهم للعودة إلى حياة عادية، مما يولد الرغبة في وضع حد لحياتهم، فيتم اللجوء إلى تقنيات طبية تعرف بالموت الرحيم " (بلجبل، ب دت، صفحة 254)، الذي أثار مشكلة أخلاقية بالأساس تلغي حقوق الإنسان، والضمير الإنساني.

4 الموت الرحيم[5]: إن كلمة الموت الرحيم في حقيقتها هي " القتل الميسر "، لأنه ليس في القتل رحمة مهما كانت الأسباب والتسميات، فهو موت يسلب الحياة لشخص مريض لا يرجى شفاؤه". (قشقوش، 1996، صفحة 70)

فالموت الرحيم هو تيسير الموت لمريض بناء على رغبة ملحة منه لطبيب أو بطلب من أهله.

القتل الرحيم أصناف: قتل رحيم مباشر متعمد (فعال وسلبي)، والانتحار المساعد.

وينسب القتل الرحيم إلى الطبيب والفيلسوف "روجيه فرانسوا بيكون " في القرن السابع عشر في كتابه <<علاج المرضى الميؤوس شفاءهم >>، تكون مسؤولية الطبيب هي تخفيف المعاناة عن المريض، فيقول: " ...على الأطباء أن يعملوا على إعادة الصحة إلى المرضى وتخفيف آلامهم، ولكن إذا وجدوا أن شفاءهم لا أمل فيه، فعليهم أن يهيئوا موتا هادئا وسهلا ...وفي رأيي أن عليهم أن يطفئوا بأيديهم الآلام والنزع الأخير ...>> (سويحة, 2016, 02 .p)

وجد هذا القتل عند اليونان، في كتاب الجمهورية (أفلاطون) الذي يطلب عناية للمواطنين الأصحاء جسما وعقلا، أما الذين تنقصهم سلامة الأجسام فيجب أن يتركوا للموت.

أما سقراط فكان موقفه << التدبير الذاتي للموت بشرف << الذي طبقه على نفسه بالرغم من أن طلابه هيئوا له الوضع لتهريبه من السجن فرفض ذلك وتجرع السم ليموت بشرف...>>. (عطية, 2016, 01 .p)

في عالمنا اليوم شرعت بعض الدول للموت الرحيم وتم تطبيقه على العديد من الحالات مثلما هو في بلجيكا، هولندا، سويسرا، وأخرهم فرنسا. إن مؤيدو فكرة الموت الرحيم يستندون إلى ثلاثة تبريرات هي: المبرر الإنساني، المبرر الاجتماعي والمبرر الاقتصادي.

لكن الآراء الرافضة للموت الرحيم كانت من وجهات النظر الدينية باستثناء حالات محددة، فالشريعة الإسلامية عنت بحفظ النفس عناية فائقة، وجعلتها مقصدا من مقاصدها وهو ما أكده حجة الإسلام "الغزالي" حين بين: <<...أن مقصود الشرع من الخلق يجب حفظها: الدين، النفس، العقل، النسل والمال وحفظها هو مصلحة، وما دون ذلك مفسدة ...>> (الغزالي، ب د ت، صفحة 251) علماء الإسلام يحرمون قتل النفس بأي طريقة كانت، بما في ذلك القتل الرحيم، لقوله تعالى << ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا أليما ...>> (قرآن، سورة النساء، 2014، صفحة 93/4) وقوله عليه الصلاة والسلام: << ...فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم بينكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا...>> (مسلم، 2010، صفحة 1218)

إضافة إلى ما سبق تعالت أصوات أخرى رافضة للقتل الرحيم ومطالبة بضرورة التفكير مليا في هذه العملية ومعاينة حالتها وحالات أصحابها قبل الشروع فيها، وهو ما تأكد عند بعض علماء الاجتماع وعلماء النفس، وحتى عند بعض المرضى الميؤوس من حالاتهم فهم ينتظرون من يقول لهم << أرجوك لا تمت إننا نحبك >> فهم لا يقررون الموت عن إرادة ووعي، وبالتالي ليسوا موضوعا للقتل الرحيم" (ماركس, 2016, 01 .p)

حتى لو أن المجتمع يكون قد شرع الموت الرحيم، فقد يكون ذلك ذريعة سيستغلها أطراف مع أطباء لإنهاء حياة المريض، ويصبح بذلك موتا غير رحيم وبأهداف غير إنسانية.

حتى لمن يتذرع أن الموت الرحيم يوفر إنفاقا على الحكومة، أليس من الأجدر لها أن توفر أموالا في نفقات التسلح والحروب تقتل فيها أشخاصا أصحاء يطلبون الحياة لا الموت؟

وهنا يتبين لنا أن الموت الرحيم هو استهتار بأهمية وقيمة الحياة الإنسانية، والتشريع للموت الرحيم يحط من قدسية الحياة الإنسانية، ويجعلها رخيصة تخضع لتحديات الغرائز الإنسانية، ويمكن تحديد ذلك على سبيل المثال على سبيل الحصر في الأسباب التالية:

- لا يمكن سلب أي إنسان كرامته.
- لا يمكن ضمان كرامة الإنسان بإعطائه الموت.
- الموت الرحيم هو استقالة جماعية للمجتمع بكل أطيافه.
- الموت الرحيم هو اختيار مجتمع مادي وأناني لا يقبل حالات الضعف.
- الموت هو لحظة حياة يجب احترامه في الإنسان، يجب تنظيم لحظات الموت لا التعجيل له.

ثالثا- رصد الخطاب الفلسفي المعاصر، وموقف بعض الفلاسفة والأطباء من الموضوع

1 - إشكالية قدسية الحياة في الخطاب الفلسفي المعاصر

إن إشكالية قدسية الحياة وجدت لها نصيبا كبيرا عند كبار الفلاسفة والعلماء، وذلك نتيجة ما أطلعتنا عليه البيوتكنولوجيا المعاصرة من حقائق مذهلة أخلت بتوازن حياة الإنسان لما انقلبت الأدوار، وأراد المخلوق أن يلعب دور الخالق، وبدأ يعبث بمصيره في ظل هذه التقنيات: (الهندسة الوراثية، الاستنساخ، الخارطة الجينية، النسالة...)، فنتج عن ذلك خطابات فلسفية معاصرة مختلفة ومتباينة بين الفلاسفة

في المدرسة الواحدة وبين الأستاذ وتلميذه، ولقد تحددت هذه الإشكالية على وجه الخصوص في المجتمع الإنساني المعاصر، وذلك بسبب الثورة التقنية العلمية والبيولوجية، وما حققته من نتائج لم يتوقعها العلماء أنفسهم، خاصة في الهندسة الوراثية وعملية الاستنساخ وتحديد الخارطة الجينية، حيث مكنت العلماء من التحكم في الجنين ونوعيته واستبدال أعضاء بأخرى، وهي عمليات أصبحت تبعث بالخوف والقلق، فإذا كان جزء من العلماء قلقون خوفا على مستقبل الإنسان ومصيره، فالجزء الآخر يبرر ذلك بدعوى صحوة ضمير، وخوفا من جنون بعض العلماء أو فضول البعض الآخر، من مجرد التطلع إلى حقائق قد تفلت من قبضتهم

إن التخوف الذي أبداه العالم "ستانلي كوين " Stanley Queen كان مميزا حين قال: "...كان خبر زرع الجراثيم...قد انتشر بين مجتمع العلماء ...والذي كان يثير قلقي، هو أن لبعض الاستعمالات أخطارا غير مرتقبة لذلك كنت قبل الموافقة ...اطلب بأن تحدد هذه التجارب ولا تترك بدون مراقبة، مما أعطاني إحساسا مزعجا، بأني كنت أقوم بدور الرقيب أو الشرطي...>> (البقصيمي، 1993، صفحة 200)

إن هذه المخاوف التي أحدثت شرخا بين العلماء أنفسهم وانتقلت إلى عامة الناس مردها هو الخوف من المجهول، والشعور بالقلق، فماذا بقي أمام الإنسان الذي يتطلع نحو مستقبل زاهر، وهو يرى أنه مهدد، ولا يمتلك الحرية التي ينزع بها نحو المستقبل، وهو الأمر الذي أكدته الدراسات النفسية، أن الإنسان لا يخاف مما يعرفه، وإنما يخاف مما يجهله، وأشدها: ماذا لو وقعت هذه التكنولوجيا بين ''يدي عالم مجنون ؟؟ أو عالم ديكتاتوري ؟؟ إن سبب الخوف هو أن الإنسان موجود في صلب عملية التجارب البيولوجية، فهي تهدد كيانه، وقدسيته التي بدأت تتلاشى شيئا فشيئا، وأصبح الإنسان مجرد رقم أو شفرة وراثية يتم التحكم فيها، أو تعديل صفاته أو حتى تحويله إلى مخلوق آخر، فلم تعد لمقولة " سارتر" الشهيرة: "الإنسان هو الحرية " أي أثر، فهو بصدد فقدان إنسانيته ومعها قدسيته.

2- نماذج من الفلسفة المعاصرة

1.2 الفيلسوف والطبيب الفرنسي "فرانسوا داغونيي": في نظره العلاقة بين قدسية الحياة والبيولوجيا المعاصرة تتجلى من خلال العلاقة الوطيدة بين الإنسان والطبيعة، فيقول في ذلك: <<...الحياة هي المخبر الأول للطبيعة. >> (Dagognet, 1988, p. 22)، فالإنسان هو كل شيء في الطبيعة، فهو الذي يعطيها معنى، ومن خلالها يعطي معنى للحياة، وهو ما جسده في كتابه " الإنسان سيد الحياة ".

في نظر "داغونيي" لا يوجد أي مبرر فلسفي يمنع باسمه التقدم التقني البيولوجي، فهذا الأخير يحرر

الإنسان من الطبيعة وقيودها التي خضع لها لفترة طويلة من الزمن، ولا يتم ذلك إلا بالتحكم في الطبيعة وما تحتويه من موجودات بما في ذلك الإنسان، وتمثل التقنية المتطورة الأدوات الأساسية المعبرة عن عبقرية الإنسان وقدرته على صنع الأشياء والسيطرة على الطبيعة، وأهم ما فيها التحكم في الحياة.

يرى "داغونيي" أن اهتمامات الفيلسوف لا يجب أن تنحصر في عالم الفكر والميتافيزيقا، بل كذلك بالكائن الحي والنظر في مكوناته، وطبيعته وحقيقته، والوصول إلى أبعد حدود في فهم الحياة". (Dagognet, L'homme maitre de la vie, 1988, p. 10)

كما يرى أن التجارب البيولوجية لا تخلو من المخاطر، وعليه يجب وضع إطار جديد للبيولوجيا المعاصرة لا يستبعد المجال الأخلاقي، وتنظيمها يكون في إطار << فلسفة البيولوجيا >> وهي الفكرة التي مازالت غامضة في أعين العديد من الفلاسفة، ولتوضيح ذلك يطرح داغونيي علينا السؤال التالي:

لماذا نلجأ إلى الإجهاض ؟ جواب الطبيب هو: الإجهاض هو عملية قتل الجنين، ومبرراته لذلك هي: أن الجنين محكوم عليه بالموت بعد الولادة، فمن الأفضل قتله قبل ذلك.

يرى "داغونيي: " أن المشكلة الأخلاقية توجد بالضبط في قلب البيولوجيا ..." (Dagognet، L'homme maitre de la vie، 1988، صفحة 159) ، لذلك لا يمكن ترك التطورات البيولوجية في متناول الأفراد والجماعات، لأن ذلك يؤدي إلى انزلا قات خطيرة، وعليه فالدولة هي التي تمثل الجميع وتحدد الإطار الذي تمارس فيه كل النشاطات البيولوجية، فيصبح الأمر في إطار الدولة يتعلق بالسياسة البيولوجية، وفيها يتم وضع حد لبعض المحاولات التي تهدف إلى الخرق والتعدي على الحياة " (Dagognet، L'homme maitre de la vie، 1988، صفحة 170)

لا ينكر داغونيي بعض الممارسات السلبية في البيوتكنولوجيا المعاصرة فمثلا: الإخصاب الصناعي، كانت

الغاية منه التغلب على العقم، لكن تطبيقاته عقدت المسألة عندما ألحق بأصناف أخرى كالعازبة والأرملة والشاذات جنسيا، وهي ممارسات اعترضتها مواقف معارضة قوية، منها ما هو ديني، كالإخصاب بمني متطوع يجعله يفقد معنى الأبوة، فنكون أمام أب بيولوجي وأب اجتماعي". (Dagognet, L'homme maitre de la vie, 2003)

كذلك الإخصاب بعد الموت، فما هو مصير طفل يولد من أب ميت؟ في حين يسمح بتبني رضيع تخلت عنه امرأة عازبة أو أرملة؟؟، الأمر نفسه يؤدي إلى تمزق معنى الأمومة، فهناك امرأة أعطت بويضة، وثانية تقبل حملها (رحم مستأجر)، وثالثة تتبناها (أم اجتماعية)، ويتم تلقيح البويضة بمني رجل غريب، فالطفل هنا خرج من معمل معقد ...لكن ماذا لو ولد الطفل مشوها؟؟ المستأجران لا يقبلانه لأنه لا يوافق طلبهما؟ والمستأجرة تلقت مقابل عملها؟ فيبقى مصير المولود مجهولا؟؟

يبدو موقف داغونيي واضحا: الحياة ليست مقدسة ويمكن تغييرها، ولا أحد هو طبيعي: الكائن الحي، الأسرة، الجسم، فالتغير يعبر عن حقيقة الإنسان وبالتالي تغيير الكائن الحي.

يذهب "داغونيي" إلى أبعد من ذلك بالاكتشافات البيولوجية، فما حققته الهندسة الوراثية وتحديدا الخارطة الجينية حيث أصبح بإمكاننا معرفة بعض التشوهات أو الإعاقات العقلية والحركية والسؤال هنا: هل نحتفظ بالمولود أم نتخلص منه (إجهاضه) ومن يتحمل مسؤوليته مستقبلا؟

فيقول :<<أنا إذن مع الإجهاض، وليس الإجهاض السهل المريح، المهم هو مدى إرادة استقبال المولود>> (المحمداوي، 2014، صفحة 73) ومع ذلك يرفض "داغونيي" بعض الاكتشافات البيولوجية مثل:

- الاستنساخ: لأنه يبقي النوع المستنسخ على حاله، وما يجب في الكائن هو التغيير.
- تحسين النوع الإنساني: لأننا لا نعرف ما نحصل عليه من نتائج.

أما بالنسبة للموت الرحيم، فيرى أنه كما أن للبيولوجي الحق في أن يتدخل في حياة المولود، فله كذلك الحق في أن يقرر الموت، باعتبار أن الموت حق في كل إنسان، فله الحق في اختيار وقته، والموت الرحيم مثله، مثل تقنية منع الحمل أو الإجهاض.

2.2- يورغان هابرماس

وهو أحد أقطاب الجيل الثاني لمدرسة فرانكفورت ، جاء موقفه معارضا لفلاسفة ما بعد الحداثة مع "جاك دريدا" ، كان هدف "هابرماس" هو إعادة بناء النظرية النقدية، ففي كتابه "التقنية والعلم كإيديولوجيا" ، أراد كشف الغطاء عن الوهم العلموي والتقنوي الذي يجعل النموذج التكنوقراطي النموذج الاسمي في العلاقة بين القرار السياسي والمعرفة العلمية، فأراد إبراز الأطروحة التي دافع عنها "ماركيوز" وهي الاعتقاد أن التكنولوجيا تضفي على الأشياء صفة الأدوات وتحولها إلى مجرد وسائل فتنقلب إلى عائق أمام التحرر، فيتحول الإنسان نفسه فيها إلى أداة، فيصبح خاضعا لجهاز تقني <<...ان العلاقة التكنولوجية لا تضع شرعية السيطرة موضع اهتمام، وإنما هي تحميها بالأحرى، والأفق الأداتي الوسيلاتي النزعة للعقل يقود إلى مجتمع كلياني مستبد و قد أضيفت إليه الصفة العقلانية ...>>. (ماركيوز، 1971، صفحة 195)

إن التحولات الطبية والبيولوجية والعلمية في مجال الهندسة الوراثية والبيولوجيا الجزئية طغت بدورها على فكر "هابرماس" نظرا لما ألحقته من تغير نوعي في طبيعة الإنسان فأصبحت كل التساؤلات ممكنة ومسموحة، فهل أصبح مصير الإنسان مهددا نتيجة ما حققته التكنولوجيا المعاصرة من معرفة أسرار الكائن الحي؟ وكذلك تحديد الخارطة الجينية التي أطلعت الإنسان المعاصر على خفايا لم يكن يتوقع العلماء معرفتها إلى وقت قريب.

في نظر "هابرماس"؛ الفلسفة مؤهلة أكثر من غيرها في النظر للتداعيات التي ألحقتها البيوتكنولوجيا على الإنسان وذلك بحكم معرفتها بالإنسان ونظرتها النقدية لهذه الاكتشافات التقنية.

يرى "هابرماس" أن الأمر ازداد تعقيدا مع وصول تقنية التشخيص ما قبل الزرع التي تخضع الجنين إلى اختبار وراثي تقديري، والتصرف هنا يكون لمصلحة الأهل الذين يتمنون تحاشي وجود أمراض وراثية "...وإذا ما صح وجود خطر لا يزرع الجنين في رحم الأم " (هابرماس، 2006، صفحة 125)

لم يخف "هابرماس" تخوفه من الأداتية والتشيؤ الذين أصابا بيولوجيا الإنسان، أن البحث الوراثي البيولوجي وجد نفسه ضمن ميثاق يتحد فيه ربح المستثمر، وضغط الحكومات التي تعلن نجاحها، أما تطور التقنيات البيولوجية فيظهر

ديناميكية تهدد بضياع ضرورة التوضيح وغياب الحدس والمنظور" (هابرماس، 2006، صفحة 27)

يرى "هابرماس" بضرورة التدخل في الجينات الإنسانية عند الحدود التي ينذر تجاوزها بتغيير الخصائص الوراثية وتحسينها ضدا على طبيعتها الأصلية والكرامة الإنسانية، لكن في حدود المعقول يرى "هابرماس" أن الكرامة الإنسانية ليست ملكية الطبيعة كالذكاء مثلا: فالكرامة الإنسانية من وجهة نظر أخلاقية وقانونية تخضع لعلاقات اجتماعية متبادلة بين أعضاء جماعة يسطرون بينهم بحرية الحقوق والواجبات المشتركة، فالأخلاق نجد جذورها في المجتمع وليس في الطبيعة، فالكرامة لا يمكن أن تتم خارج هذا الإطار فهي سمة هذه العلاقات بين أشخاص في الاعتراف المتبادل والعلاقات القائمة على قدم المساواة بينهم .

والهندسة الوراثية في نظر هابرماس لها فائدة عندما يتعلق الأمر بإصلاح وتقويم واستبدال خلايا أو أجنة مشوهة، وبذلك فالتدخل في طبيعة الإنسان البيولوجية وتعديلها ايجابيا يقف عند حدود عدم المساس باستقلالية الفرد، فمثلا حق الطفل الوليد في حرية كذات مستقلة يجب عدم المساس به مطلقا.

لقد اهتم "هابرماس" كثيرا بفكرة تحسين النسل التي تعد أكبر الرهانات المرتبطة بتطور أبحاث الهندسة الوراثية وتداعياتها المستقبلية على الإنسان، وهي تقنية طبية للمواليد وكيفية تناسل جديدة قد تحدث تصادما بين حرية الآباء وحرية الأطفال مستقبلا، إضافة إلى أنها تقنية قد تسمح بالولوج في العالم البيولوجي الخاص بالإنسان وتعديله كما يريد أصحابها.

لقد كان قلق هابرماس مشروعا لما وصلت إليه البيوتكنولوجيا المعاصرة من تطورات في الهندسة الوراثية وتقنية الأرحام المصطنعة، فيتحول الإنسان من كائن طبيعي إلى كائن ثقافي <<...وبالفعل فان غيظ الإنسان يتمرد، والذي ييأس من أن يكون هو نفسه، له غيظ موجه ضد شخص آخر، وبالمقابل فإن ما ليس عليه أي مأخذ، نحن الأشخاص القادرين على الكلام والفعل، فنحن مرتبطون بقلقنا بعد النجاح كما نأمل، وأنه ليس بمقدورنا إلا الانطلاق من مقدمات ما بعد ميتافيزيقية مع الله في الزمان...>> (هابرماس، 2006، صفحة 18)

إن التدخل في الجينوم وطاقمه الوراثي سيغير من جوهر الإنسان، فيمكن زرع أجهزة ثانوية متطورة فينتج عن ذلك عدة فوارق بين الخلق العضوي والإنتاج التقني، أي بين ما هو حي وما هو مصطنع، ويرى "هابرماس" أن يعنيه العلم تقنيا بتصرفنا هذا "...يجب أن يكون خاضعا لرقابة أخلاقية تجعلنا بالمقابل، ولأسباب معيارية غير قادرين على التصرف بها على هوانا" (هابرماس، 2006، الصفحات 23-24)

في نظر هابرماس الهندسة الوراثية لا تنطلق من الشخص كشخص وإنما من الواقع البيولوجي للجسد، انطلاقا من أعضائه وخلاياه ونسيجه الخلوي ثم من وظائف تقوم بها، ليتوجه بعد ذلك إلى تخزين النطاف أو الأجنة وبنوك الخلايا التي قد تصلح لإنتاج قطع غيار منفصلة عن الجسد.

ما يهم في فلسفة التواصل النقدية عند "هابرماس" هو ما يعيق التواصل بين الأب المبرمج والابن المبرمج، أو أن يشعر الأب أنه خلق نسخة مطابقة، أو يشعر الابن مستقبلا أنه يخضع لبرنامج تم اختياره، لا يستطيع الخروج عنه، فهو عديم الإرادة وعديم الحرية، تم تحقيقه في يوم مضى بإرادة وحرية آخرين، مجتمع بأكمله، اشترك فيه الوالدان، الطبيب والسلطة السياسية.

لأجل ذلك كله يجب إعادة تقييم الهندسة الوراثية والاستنساخ والإخصاب الصناعي وغيرها من التقنيات البيولوجية المعاصرة، والنظر إلى البيولوجيا المعاصرة والبيوتكنولوجيا على أنها مجرد تمديدات ذكية للتطور ذاته، والهندسة الوراثية والمعلوماتية هي بدورها وسائل جديدة لمجتمع إنساني جديد يتطلب قيما جديدة.

رابعا- رصد آثار انفصام القيمة عن الموضوع على الفرد، الأسرة والمجتمع

1- أثر البيوتكنولوجيا على الإنسان كفرد

كانت الإنسانية تنتظر من تقدم العلم والتقنيات البيولوجية تحقيق سعادة الإنسان، لكن النتائج جاءت مخيبة، وأكدت فكرة تداولتها الفلسفات القديمة والحديثة، وهي فكرة النهايات: نهاية الإله، نهاية التاريخ، نهاية الفلسفة، نهاية المثقف، نهاية الجغرافيا، نهاية الكتاب، نهاية المكتبة، نهاية المدرس، نهاية المعجم الورقي ...الخ، "...فأصبحت كلمة "نهاية" مرادفة لكلمة الموت، فيكون الإنسان بذلك بلغ عصرا جديدا ليعبر عن نهاية عصر اتسم فيه الفكر بخصائص معينة ليقوم على أنقاذه فكر آخر يقدم إجابات عن أسئلة عالقة" (شوقي، 2002، صفحة 119)

" كلمتا الموت والنهاية ترادفان كلمة "الكاسحة " "ما بعد" (post) وهذا التقارب يجعلها كلها تدل على نهاية تحول جوهري كامل" (المسيري، 2001، صفحة 295)

لقد كانت فكرة "الكوجيتو" الديكارتية إعلانا لميلاد عهد جديد، جعلت من الذات الإنسانية منطلقا للتطلع على سيادة العالم (لنكن أسيادا ومالكي الطبيعة)، وهي بمثابة النشأة الرمزية للإنسان المفكر، ونهاية الكنيسة، ومعها نهاية تاريخ البشرية المظلم، والشاهد على ذلك تواليا الإصلاح الديني، وعصر النهضة،

وظهور العقلانية، والفلسفة التنويرية والثورة الفرنسية "...وهي كلها إعلان بدايات وميلاد إصلاح العلم والدين والكنيسة" (حنفي، 2002، صفحة 79)

لكن مع القرن 20 أصبح الموت أو النهاية منطلقا نحو مستقبل مبهم، وعلى حد تعبير "شبنلغر" <<...إنها حضارة الرجل الفاوستي..>>.

إن مقولة "**فرانسيس فوكوياما**" الشهيرة "نهاية الإنسان المؤنسن" تجسد لنا تصورا حقيقيا لواقع الأزمة التي وصل إليها الإنسان المعاصر، فهي النهاية المعرفية الرمزية للإنسان لتفسح المجال لولادة قيصرية لمعرفة علمية وتكنولوجية جعلت مخترعها يفقد القدر الضئيل من الهوية التي بقيت له، ويفقد بذلك مركزيته وسيادته بل وحتى قدسيته، "... فكانت بذلك نهاية الإنسان الوصي، وبداية الإنسان الوسيط الذي يعتبر نفسه جزءا من الطبيعة ومحاورا لها لا سيدا عليها، ويقوم بعلاقة مع غيره من الأفراد على اختراع الوسائط وخلق الأوساط من أجل التواصل والتعايش" (حرب، 2002، صفحة 194)

إنسان ما بعد الحداثة أصبح إنسانا بيولوجيا، وهو ما أكده "**فوكوياما**" حين عبر عن الإنسان ما بعد البيولوجيا قائلا: <<...إن المعرفة العلمية التي سخرت لفهم الطبيعة والتحكم فيها تم استخدامها أيضا للتحكم في الإنسان بمعنى أن منطق النظام الذي تصوره الإنسان للسيطرة على الطبيعة ثم نقله بالكامل للتحكم بالأفراد والجماعات...>>. (بوتوبور، 1998، صفحة 64)

لقد أصبح الإنسان شيئا باهتا لا حياة فيه، وبدلا من السيطرة على الطبيعة تمت السيطرة على الإنسان، لقد تشيأ وأصبح "إنسانا ذو بعد واحد" على حد تعبير "ماركيوز"، إن الصراع من أجل الوجود واستغلال الإنسان والطبيعة أصبحا يكتسبان صبغة علمية وعقلانية أكبر دائما ...>> (المسكيني، 2005، صفحة 46)

لقد ازداد قلق الإنسان لما علم أنه أصبح قابلا للتعديل كأي نظام في الحياة، والهندسة الوراثية زادت من وجس الفلاسفة والعلماء، وهو ما حذر منه "**فوكوياما**" في مشروعه الجديد حول بداية تاريخ جديد ما بعد الإنسانية، حيث يقول: << ...إن هدفي هو أن أبين أن "هوكسلي" كان على حق، أن أخطر ما تهددنا به البيوتكنولوجيا المعاصرة هو احتمال أن تتغير الطبيعة، ومن ثم يدفع بنا إلى ما بعد البشرية من التاريخ"

لقد أصبح الإنسان المقدس موضوع روايات من الخيال العلمي، كعالم جديد شجاع، (أدولس هوكسلي)، و "فرانك أينشتاين، (ماري شللي)، والشرطي الآلي ("بول فيرهوفن)" ومسرحية الإنسان الآلي (كاريل تشابيك). وفي عالم الهندسة الوراثية، الاستنساخ يعكس يوتوبيا جديدة، تحلم بإنسانية غامضة، إنسانية تلغي الفردية كما تلغي الغيرية، تجر الإنسانية إلى صدام نتيجته القضاء على الإنسان بما يحمله من قيم دينية وأخلاقية وقانونية " (الشقوري، 2000، صفحة 32)

ومنها سنكون مستقبلا أمام كائن تكنولوجي محض، بمعنى أنه سيكون "الإنسان الآلة الذي يعد جانبه الآلي جزءا من كيانه الذاتي.

2- أثر البيوتكنولوجيا على الأسرة

تعد الأسرة المجال الأول الذي ينمو فيه الإنسان، وهي نواة المجتمع، وتمثل طموح كل إنسان يسعى لتكون أسرته الخاصة، البيوتكنولوجيا كانت سندا لها من خلال الإخصاب الصناعي الذي مكنها من إيجاد حل لمشكلات العقم التي عانت منها الإنسانية لوقت طويل، وذلك باستخدامها وسائل تقنية << مكنت العلماء من إنتاج أجنة متعددة ومتطابقة يطلق عليها اسم نسخ جينية يمكن إعطاؤها لسيدات يمكن تأجيرهن >> (الحفار، 1970، صفحة 88)

إن الإخصاب الاصطناعي يعد أول منزل أخلاقي أدى إلى قلب الموازين والقيم في المجتمع، وعلى حد تعبير " بول رامزي" :<<.. إننا في اللحظة التي نسمح فيها بإجراء عملية إخصاب خارج الرحم.. نكون قد قبلنا إمكانية حدوث سلسلة متوالية من السلوك اللاإنساني..تجبرنا أن نتقدم خطوات أخرى لا نعرف عواقبها...>> (البقصيمي، 1993، صفحة 162)

إن الإخصاب الاصطناعي سيولد أسرة مفككة مكونة من مجموعة أفراد التقنية الحيوية، تنقصها الروابط الشرعية والأخلاقية وما سيزيد الأمر تعقيدا هو: ماذا لو استطاع العلماء من خلق نسخ للأفراد عن طريق الاستنساخ البشري؟ فيتعدى الأمر عندئذ من مجال الفرد إلى الأسرة، وعندها نطرح تساؤلات مذهلة؟؟ فماذا لو كان للأب نسخة؟ وللأم نسخة؟ فما هي نظرتهما للأخر؟ وماذا لو استبدل أحدهما بالأخر؟؟؟

إن هذه التساؤلات وغيرها من الأسئلة الشائكة، تجعلنا نسلم أنه لم يبق للأسرة المعاصرة في ظل الثورة البيولوجية تلك النظرة التي كانت تتمتع بها سابقا، فهل سيبقى للأم من مكانه؟ <<...إذا أصبح في مقدور العلماء حضانة طفل في أنبوب اختبار؟ فإن دور الأم سيزول وسيخرج الجنس من أحشائها الحيوية إلى أحشاء الآلة التقنية...>> (البقصيمي، 1993، صفحة 169)

عملية الإخصاب الاصطناعي خارج الرحم بين الزوج والزوجة لا تطرح أي مسائل أخلاقية، لكن ماذا لو تدخل طرف ثالث في العملية؟ سواء كان متطوعا (بالسائل المنوي) أو متطوعة بالحمل (الأم البديلة) فهنا تطرح المسألة الأخلاقية بقوة، فهل سيتقبلها المجتمع؟

ألم تتحول العملية إلى تجارة وسوق للربح مثلما أعلنته السيدة "**كوتن**" حين استأجرت رحمها انه كان بهدف الحصول على المال لتغيير ستائر وأثاث منزلها؟

فعندما يكون السؤال أين أمي؟ فالأمومة ليست نوعا من شقشقة اللسان، بل قدسية تنبعث بنفسها من صميم الحياة، تتوقف على العلاقات التي تربط الطفل بأمه، وماذا يكون على الأجيال القادمة عندما تكون بصدد شرح معنى الأمومة للأطفال؟، وهذا الفيض من العاطفة والوجدان الذي لا تملكه إلا الأم. وأخطر أمر سيطرح مستقبلا هو: كيف ستحدد هوية الطفل إذا كان بين أطراف متعددة فماذا لو كانت بويضة مجهولة، وحيوان منوي غريب؟ ورحم مستأجر؟ وتلقيح مصطنع؟ وأبوين غريبان عن كل الفاعلين لمسرحية أطرافها لا علاقة لهم بها؟

ثم ماذا لو أراد الطفل معرفة أصله البيولوجي؟ وهو حق طبيعي.. ألن يتساءل عما إذا كان الآخرون يخدعونه أم لا؟؟؟

إن رغبة الإنسان في أن يعيش، سيقبل العيش بالرغم من كل الأضرار التي قد تصيبه بمعرفة أصوله، ومسألة الهوية وفق دلالاتها السيكولوجية نتاج تطور الفرد في مسار وجوده، لأنها تأخذ في الحسبان نسقا منتظما ومتدرجا لمجموعة من الثوابت المعرفية والعاطفية ...>> (التريكي، 2010، صفحة 44)

إن الأسرة في ظل الثورة البيولوجية ستعرف تزحزحا كبيرا، فالمفهوم التقليدي للمحافظة على الحياة والانتظام المتواصل بين الأجيال ووحدة الهوية، تحول كل ذلك في ظل الثورة البيولوجية، وأصبحت مجرد أفكار وذكريات ثم تمزيقها وتحطيمها، فماذا يكون الأمر عندما يصبح للطفل أكثر من والد؟ فهذا ما عبر عنه "ليدن جرج" في كتابه (التحول المقبل على العالم) قائلا: << إن الأسرة تقترب من نقطة الانقراض التام بفعل منجزات التغير والجدة في نطاق تحسين النسل وهندسة الوراثة" (الحفار، 1970، صفحة 99)

إن الكلام عن الأسرة بأعين البيوتكنولوجيا والهندسة الوراثية وما حققته تكنولوجيا الإنجاب الجديد سيذهلنا مستقبلا خاصة إذا علمنا أنه بإمكان العلماء التحكم في جنس المولود، والقدرة على تصميم ذكائه وملامحه وحظوظ شخصيته، وإمكانية إنجاب الأطفال بالعدد الذي يطلبه صاحبه (أطفال بالطلب)، وسيذهلنا الأمر أكثر من ذلك عندما نكون أمام واقعة جديدة هي << إنجاب دون جنس، وجنس دون إنجاب.. >> . سيطرح حينها سؤال خطير، يواجه الأسرة في صميم كيانها، وهو: ما مصير الأمومة إذا كان وليد الأم ليس ابنها في الحقيقة، وإنما هو نتاج بويضة ذات خصائص وراثية أعلى تم انتقاؤها، وزرعت في رحمها بعدما أخذت من رحم امرأة أخرى؟" (الحفار، 1970، صفحة 100) ، إنها مسائل ستفتح تجاذبات بين علماء الأخلاق وفقهاء القانون، انطلاقا من تحديد الوالدين؟؟ ثم تحديد الأم الطبيعية والأم البيولوجية؟؟ أيهما الأم الحقيقية؟

والأخطر من ذلك: ماذا لو أطلعتنا البيولوجيا المعاصرة على نماذج جديدة للأسرة المعاصرة تكون بديلة للأسرة التقليدية، وهو ما تجسد عند بعض العلماء الذين صمموا أربعة نماذج من الأسرة، انطلاقا من الأسرة الموسعة (عصر ما قبل التصنيع)، الأسرة المضيقة (عصر التصنيع)، الأسرة المشذبة (عصر ما بعد التصنيع) وأخيرا أسرة ما بعد التقاعد (مجتمع المستقبل) " (الحفار، 1970، صفحة 102) هذه الأخيرة لم يعد فيها الإنجاب مبكرا ضرورة مثلما هو في الأسرة التقليدية، وإنما يكون بعد التقاعد، فيطلب الأبوان ما يريدانه من أجنة،

لأنها تكون جاهزة، ويكون المتقاعدون أكثر اهتماما في تنشئة الأطفال ؟

3- الثورة البيولوجية وأثرها على المجتمع:

إن أهم ما يميز الإنسان انه كائن اجتماعي، وهي مصدر الخصائص الأخرى المميزة للإنسان، كالعقل والفكر والكلام، لكن مع ذلك هناك فروق فردية أملتها الطبيعة وأصبحت حقا طبيعيا، هي التي تحدد الاختلافات الموجودة بين الأفراد في المجتمع، وهو ما يؤدي إلى التكامل بين أفراده، فكل فرد يقدم ما له فالعالم علمه، والمفكر تفكيره، والقائد بصيرته، والعامل عمله، فتكون حاجات المجتمع مؤمنة ...>> (العوا، 2003، صفحة 106)

إن هذا التفاوت يعد ضرورة لتكامل المجتمع، لكن ما أطلعتنا عليه البيولوجيا المعاصرة وبالأخص البيوتكنولوجيا جاء مخالفا لما تعارفت عليه البشرية، فالاستنساخ البشري أصبح يهدف إلى جعل كافة الأفراد متساوين ومتشابهين الصفات الوراثية، البيولوجية، المهارات والقدرات، مجتمع يتشابه أفراده في كل شيء، إن مثل هذا التصوير سيؤدي إلى الاختلال داخل المجتمع، لأنه سينتج كائنات بنفس الصفات والطموحات ويقضي على التنوع.. وبالتالي يؤدي إلى تمزق العلاقات الطبيعية بينهم.. " (الجواري، 1997، صفحة 115) كذلك قد يتحول المجتمع إلى مجتمع آلي تنعدم فيه القيم المتعارف عليها، فيفقد فيه الإنسان هويته، فيصبح أكثر اهتماما بالطبيعة ووسائل السيطرة عليها وعلى الآخرين من البشر، فيتحول عندئذ الناس إلى إحصائيات وأرقام ووسائل لتحقيق رغبات الأقلية التي تحكم ..." (البقصيمي، 1993، صفحة 196)

إن عملية الاستنساخ ستحتكرها الدول المتطورة التي تمتلك عناصر القوة والتكنولوجيا، فيصبح لها كل الحق في فرض القوة والسيطرة.." (الكرمي، 1978، صفحة 216) ، ومنها فالبيولوجيا المعاصرة ستعود بنا إلى عصر قديم هو مجتمع السادة والعبيد، وتعود بنا إلى الفوضى والحروب.

يبدو أن التقهقر الذي ألحقته البيوتكنولوجيا بقيمة الإنسان والأسرة والمجتمع، فحتى الأخلاق ذاتها باتت مهددة ومن ورائها قدسية الإنسان وهو ما عبر عنه المفكر الكبير "محمد عابد الجابري" قائلا: <<.. إن الأزمة التي تعرضت لها الأخلاق في أواخر القرن الماضي (القرن العشرين) كان مصدرها ذلك التقدم الهائل الذي تحقق في علم الأحياء، والذي وضع الأخلاق في أزمة أسس حقيقية، قوضت الصرح العقلاني الذي شيده فيلسوف التنوير المعروف << ايمانويل كانط >> قبل ذلك بقرون.. " (الجابري، 1997، صفحة 93)

إن البيولوجيا المعاصرة ستبعث بشعور جديد في الأفراد والمجتمعات، فالإنسان أصبح مجرد رموز وراثية، يستطيع أي إنسان التطلع إليها، ثم التحكم فيها بالكيفية التي يريدها، ومعها تتلاشى قدسية الإنسان، فأسرار حياته، وحياة أسرته يتداولها جميع الناس، وقد تستغل لأغراض خاصة رغما عن صاحبها.

إن تفكك المجتمع قد يبدأ من أول شعور قد ينتاب الأم أنها هي كل شيء، وأن الحيوان المنوي الذي زرع في رحمها لم يكن للزوج (الأب) أي دور فيه " (صبحي، ب د ت، صفحة 150)، وكيف يكون شعور الأب، وهو ينظر إلى هذا الطفل انه ليس ابنه ؟؟ ثم هذا الطفل سيطلب عندما يكبر كل الحقيقة، ومنها سيكون له الحق في رفض أبوة والديه.

إنها الانتكاسة ؟ فالهندسة الوراثية والاستنساخ الحيوي ومجمل التقنيات البيولوجية وما أحدثته الثورة البيولوجية المعاصرة لا تفرق بين الإنسان والحيوان في أبحاثها وتجاربها، ولا مجال فيها للكلام عن قدسية الحياة، التي حاور بخصوصها الله ملائكته في عالم الغيب قبل خلق الإنسان لقوله تعالى: <<... ولقد كرمنا بني آدم...>> (قرآن، سورة الاسراء، 2014، صفحة 70/17)

خاتمة

كخلاصة لمحاولة بحثنا هذا ، نكون قد وضعنا صورة لمفهومي الحياة و القدسية و كذلك جانبا من البيولوجيا المعاصرة و بعض أهم تقنياتها ، دون التطرق إلى الآليات العلمية التي تتحكم فيها ، لأن ذلك يبقى من خصوصيات العلماء و التقنيين المتخصصين في البيولوجيا بحكم معرفتهم و درايتهم بالموضوع و أغلب الضن أن ميلهم و تعاطفهم سيكون إلى جانب البيولوجيا ، و الاكتشافات الكبيرة التي حققتها ، لأنها تمثل جزءا كبيرا من أعمالهم و اجتهاداتهم ، وكذلك ثمرة علمهم و عملهم ، وهذا ما جعلنا نعود إلى الفلسفة ، و مجالاتها وروادها ، و نخص بذلك آراء الفلاسفة المعاصرين الذين واكبوا هذه التطورات ، حتى و إن كانت آراؤهم متباينة و أحيانا أخرى متناقضة ، لكن أفكارهم تصب في معظمها في اتجاه واحد و هو الحفاظ على حياة الإنسان و عدم المساس بقدسيتها.

فلقد خلصنا إلى أن العديد من التقنيات البيولوجية المعاصرة كانت محل اعتراض، لكننا لا نستطيع منع من أفنى حياته في البحث والكشف عنها، أن يكف عن ذلك، لأن حجته هي: أليست الديانات السماوية والمعارف الإنسانية كلها تدعوا إلى المزيد من العلم؟؟ ثم أليس عقل الإنسان ذاته مفطور على طلب العلم وحب المعرفة؟

كذلك ما خلصنا إليه هو أن مفهوم القيمة لا يمكن حصره على حقل معرفي مخصوص (الحق ، الجمال والأخلاق ...) بل تمديد هذا المفهوم ليشمل عناصر الوجود كلها و من بينها ما يتعلق بالإنسان في جانبه المادي (أي الجسد)، الذي اطلعنا عليه تطور العلم والتكنولوجيا أنه يمثل جزءا كبيرا من مفهوم الحياة وقدسيتها اللذان كانا حكرا على الدين و الفلسفة ، لكن الخلل في هذه المسألة يكمن في هيمنة أبستمولوجيا الفصل التي هيمنت على النظريات المعرفية والقيمة التي ألحقتها بها النظرة المادية عموما و الفلسفة الوضعية على اختلاف توجهاتها خصوصا.

لذلك توجهنا يذهب إلى ضرورة إعادة الصلة الممزقة بين الأخلاق والبيولوجيا المعاصرة باعتبارهما يمثلان الإطار الجامع الذي تجتمع فيه كل معاني حياة الإنسان، الذي تحدده البيولوجيا في شقها المادي، والأخلاق باعتبارها المسلك الروحي للإنسان في جانبها المعنوي...

كذلك ما يتطلبه الأمر هو تفعيل أراء العلماء و الفلاسفة في مجال البيوتكنولوجيا ، و ذلك بإخراج المسألة من جانب التنظير إلى مجال الممارسة ، ابتداء من وضع برامج تعليمية في المناهج الدراسية انطلاقا من تدرجات تعليمية تبدأ من معرفة الجسد وحقيقته، والاكتشافات البيولوجية المعاصرة ، وأهم التقنيات البيولوجية ، ليصل الأمر إلى أعلى مستويات البحث العلمي، وموازاة لذلك يجب أن يتشبع الطالب والباحث بمبادئ القيم الأخلاقية والدينية التي تمكنه من التحكم في المعاني الكبرى للقيم، وذلك في ظل توجه علمي أخلاقي يحافظ من خلاله على معالم هويته الثقافية والحضارية .

وأهم ما يجب الإشارة إليه في خلاصة كلامنا هو الخوف والقلق من هذه الاكتشافات الكبيرة والمحددة في البيوتكنولوجيا المعاصرة التي ستكون لا محالة في ذلك أهم سلاح الألفية الثالثة، انه خوف مشروع، لكن هل يجعلنا نضحي بمقدسات أخرى عاش لأجلها الإنسان، ومات من أجلها عباقرة عظام، أنها حرية البحث العلمي التي تعد حقا من حقوق الإنسان في التفكير والحياة.

ونقول في آخر المطاف أن خوف العلماء على علمهم، والمجتمع على أفراده وحياتهم، يعد حقا مشروعا وهو موقف يتطلب ضوابط عقلية وشرعية وعلمية، قد يكون مفتاح حلها عند كبار الفلاسفة والعلماء، على غرار ما سبق ذكره من أمثال " داغونيي" و "هابرماس"، وغيرهم مثل "هانس يوناس"، "كنغلهم" و "فوكو" و"المسيري" و "الجابري" وطه عبد الرحمان" و"رشيد دحدوح" و"محمد جديدي" ونورة بوحناش" والعمري حربوش... والقائمة طويلة في ذلك وهي أراء تعد منارة في بداية مشوارها نسبه إلى الدرب الطويل الذي سلكه الإنسان في البحث والمعرفة.

الهوامش

1. مفهوم البيوتكنولوجيا (التقنية الحيوية): هي كلمة مكونة من مقطعين، الأول:(BIO) وهو مشتق من الكلمة اللاتينية Bios ,أما الثاني Technology و يعني الطريق المنظمة لعمل الأشياء (systematic Technology).وهي بذلك: أية تطبيقات تكنولوجية تستخدم النظم البيولوجية والكائنات الحية أو مشتقاتها.

2. مفهوم الهندسة الوراثية: هي التقنية التي تتعامل مع الجينات البشرية منها والحيوانية، بالإضافة إلى جينات الأحياء الدقيقة، أو الوحدات الوراثية المتواجدة على الكروموسومات فصلا أو وصلا، وإدخالا لأجزاء منها من كائن لآخر بغرض إحداث حالة تمكن من معرفة وظيفة " الجين"، أو بهدف زيادة كمية المواد الناتجة عن التغيير عنه بهدف استكمال ما نقص منه في خلية مستهدفة.

3. مفهوم الجينوم البشري: هو كامل المادة الوراثية من الحمض الريبي النووي منزوع الأكسجين، وهو يحتوي على ما بين 20-25 "(مورثات)موجودة في نواة الخلية مرتبة على هيئة ثلاثة وعشرين زوجا من الكروموسومات (الصبغيات).

4. مفهوم الاستنساخ: هو الحصول على كمية كبيرة من جين معين بغرض دراسة، ويتم عبر ادخال هو وضع حد لحياة إنسان الجين الذي يراد استنساخه من كائن حي معين، إلى المادة الجينية لخلية تدعى "فيكتور" والتي قد تكون بكتيرية أو فطريات أو فيروسات، ثم يتم وضع "الفيكتور" بالمخبر في ظروف مناسبة مما يؤدي إلى تكاثره، وبالتالي استنساخ كمية كبيرة من المادة الجينية المرغوبة

5. مفهوم الموت الرحيم: مريض لا يرجى شفاؤه، أو هو تسهيل موت شخص مريض ميؤوس من شفائه بناء على طلب من طبيبه المعالج أو أقربائه.

المصادر والمراجع

Duncan. (.(1977 *Dictionnaire de médecine.* London: Dalton.

François Dagognet. (.(1988 *L'homme maitre de la vie.* Paris: éditions Bordas.

François Dagognet. (.(1988 *remartérialiser, matière e materialisme.* Paris: Librairie philosophique.

François Dagognet. (.(2003 *L'homme maitre de la vie.* Paris: 2003.

Huissman, A. V. (1990). *Cours de philosophie.* France: Nathan.

Karl Barth. (.(1961 *église dogmatique.* Allemagne: Edition Edimbourg.

Paul Ramsey. (.(1971 *La mralité de l'avortement.* Mississipi: ed. John Rachel.

René Descartes. (.(1963 *Discours de la méthode.* Paris: édition de la pléiade.

أبو حامد الغزالي. (ب د ت). *المستصفى*. مصر: مكتبة الجندي.

أحمد القاسمي الحسيني. (2001). *علامات الحياة والممات بين الفقه والدين*. الجزائر: دار الخلدونية.

أحمد أمين - زكي نجيب محمود. (1935). *قصة الفلسفة اليونانية*. القاهرة: دار الكتاب المصرية.

أحمد محمود صبحي. (ب د ت). *في فلسفة الطب*. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

ارنست مايير. (15 يناير, 2002). *هذا هو علم البيولوجيا. دراسة في ماهية الحياة والأحياء*. (عفيفي محمود عفيفي، المترجمون) الكويت: سلسلة عالم المعرفة.

الإمام مسلم. (2010). *صحيح مسلم* (المجلد 2). بيروت: دار الكتاب العلمية.

ايمانويل كانت. (1980). *تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق*. (عبد الغفار النكاوي، المترجمون) القاهرة: دار الكتاب.

توم بوتوبور. (1998). *مدرسة فرانكفورت*. (سعاد هاجوس، المترجمون) طرابلس: دار أوبا.

جاكلين روس. (2001). *الفكر الأخلاقي المعاصر*. (د. عادل العوا، المترجمون) بيروت: عويدات للنشر.

جون هاريس. (1978). *قيمة الحياة*. الكويت: سلسلة عالم المعرفة.

حامد خليل. (1964). *مشكلات فلسفية*. دمشق: المطبعة الجديدة.

حسن حنفي. (/ /, 2002). في تأويل حديث النهايات، . *مجلة المنطق الجديد*(04)، صفحة 79.

دانيال كيفلس. (1997). *الجينوم البشري*. (أحمد مستجير، المترجمون) الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

زهير الكرمي. (1978). *العلم ومشكلات الإنسان المعاصر*. الكويت: المجلس الوطني للقافة والفنون والآداب.

سلام حمار عطية. (01 03, 2016). *فكرة للحق في الموت*. تم الاسترداد من www.m.hemar.org.

عادل العوا. (2003). *الإستنساخ جدل العلم والدين والأخلاق*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

عادل عوض. (2011). *الأصول الفلسفية لأخلاقيات الطب*. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

عباس الجواري. (1997). *الإنسان بين العجز عن خلق الله والمحاولة العابثة لإستنساخ نفسه*. الرباط: أكاديمية المملكة المغربية.

عبد اللطيف الشقوري. (/ 03, 2000). العولمة ورهان البيوتيقا. *مجلة فكر ونقد*، صفحة 32.

عبد الهادي مصباح. (1999). *الإستنساخ بين العلم والدين*. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

عبد الهادي مصباح. (1999). *الإستنساخ بين العلم والدين*. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

عبد الوهاب المسيري. (2001). *الصهيونة والنازية ونهاية التاريخ*. القاهرة: دار الشروق.

عتيقة بلجبل. (ب دت). القتل الرحيم بين الإباحة والتجريم. (جامعة بسكرة، المحرر) *مجلة الفكر جامعة بسكرة*(06)، 254.

علي حرب. (2002). *حديث النهايات، فتوحات العولمة ومأزق الهوية*. المغرب: المركز الثقافي العربي.

علي عبود المحمداوي. (2014). *البيوتيقا والمهمة الفلسفية. أخلاق البيولوجيا ورهانات التقنية*. لبنان: الرابطة العربية الأكاديمية للفلسفة.

فتحي التريكي. (2010). *الهوية ورهاناتها*. (نور الدين السلفي وزهير المدنيين، المترجمون) الرباط: الدار المتوسطية للنشر.

فتحي المسكيني. (2005). *الفيلسوف والإمبراطورية في تنوير الإنسان الأخير*. المغرب: المركز الثقافي العربي.

قرآن. (2014). *سورة الاسراء*. مكة: الدار العالمية للتجليد.
قرآن. (2014). *سورة الحج*. مكة: الدار العالمية للتجليد.
قرآن. (2014). *سورة النساء*. مكة: الدار العالمية للتجليد.
مات ريدلي. (2003). *الجينوم*. (مصطفى ابراهيم فهمي، المترجمون) الكويت: وزارة الثقافة والفنون والآدب.
محمد حسونة. (20 مارس, 2013). استنساخ البشر 2060. *مجلة العربي العلمي*(15)، صفحة 05.
محمد سعيد الحفار. (1970). *البيولوجيا ومصير الإنسان*. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
محمد شوقي. (بيروت يوليو, 2002). جدلية العلم والفلسفة، نقد لمقال الفلسفة تدور في الفراغ. *مجلة كتابات معاصرة*، صفحة 119.
محمد عابد الجابري. (1997). *قضايا في الفكر المعاصر*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
محمد فتحي. (2003). *الإستنساخ*. القاهرة: دار اللطائفللنشر والتوزيع.
موسى الخلف. (2003). *العصر الجينومي*. الكويت: وزارة الثقافة والفنون والآداب.
ناهدة البقصيمي. (1993). *الهندسة الوراثية والأخلاق*. الكويت: دار المعرفة الكويت.
نور الدين بن مختار الخادمي. (15 مارس, 2000). الجينوم البشري وحكمه الشرعي. *سلسلة إصدارات جامعة الامارات العربية*، صفحة 22.
هاربرت ماركيوز. (1971). *الإنسان ذو البعد الواحد*. (جورج طرابيشي، المترجمون) بيروت: المكتبة الشرقية.
هدى قشقوش. (1996). *القتل بدافع الشفقة*. القاهرة: دار النهضة العربية.
هنري برغسون. (ب.د.ت). *الفكر والواقع المتحرك*. (سامي الحروبي، المترجمون) دمشق: دار الأوابد.
هيجل. (1983). *أصول فلسفة الحق*. (إمام عبد الفتاح، المترجمون) بيروت: دار التنوير.
ي . ماركس. (16 02, 2016). *القتل الرحيم*. تم الاسترداد من http:/www.arabworldbook.com.
ياسين سويحة. (12 02, 2016). *الموت الرحيم. قرار بين الفلاسفة والأخلاق والدين والعلم*. تم الاسترداد من http:www.syxiahgawoche.com.
يورغان هابرماس. (2006). *مستقبل الطبيعة البشرية، نحو نسالة لبيرالية*. (جورج كتورة، المترجمون) بيروت: المكتبة الشرقية.

تجربة الولاية الصوفية للمرأة في الغرب الإسلامي
ما بين القرن 6و7 هجري/12و13 ميلادي-بين التنظير والواقع-

Sufi sanctity experience of women in the Islamic West between of 6th and 7th century AH/ 12th and 13th CE - between theorizing and reality -

تاريخ الإرسال: 2020-06-16 تاريخ القبول: 2021-10-04

نادية بلمزيتي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، nadia.belmeziti@univ-msila.dz

الملخص

انتقل التصوف إلى الغرب الإسلامي وشهد تطورا ونضجا، فتحول من سلوك روحي إلى حركة فكرية وأخلاقية واجتماعية، وأسس الصوفي لعلاقات مع أفراد المجتمع منحته مكانة ونفوذا، وخلق حول شخصه تصورات واعتقادات كان لها تأثير اجتماعي بالغ على مختلف شرائح المجتمع، وفي مختلف ميادين الحياة حتى السياسية، غير أن المرأة الصوفية أو المرأة الولي حظيت بوضعية خاصة، سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية التعرف عن قرب على حقيقة التجربة الولائية للمرأة في الغرب الإسلامي ما بين القرنين 6و7الهجري /12و13 الميلادي.

الكلمات المفاتيح: الصورة، الولاية الصوفية، المرأة، حقل الأفكار، الذهنيات.

Résumé

En arrivant Maghreb musulman, le soufisme a connu un développement substantiel et une importante maturité, lesquels le font évoluer d'un comportement spirituel en un mouvement intellectuel, moral et social. Les soufies ont noué des relations avec les membres de la société qui leur ont donnés un statut et une influence sociale. En plus, ils construisaient des représentations favorables sur leurs personnes, représentations qui ne sont pas sans un grand impact social sur divers segments de la société et dans divers domaines de la vie, même politique. Les femmes soufies ou la femme tutrice avait un statut spécial. À travers ce document de recherche, nous essaierons de mieux comprendre la réalité de l'expérience sainte des femmes en Maghreb Islamique entre les 6 et 7 AH / 12 et 13 après JC.

Mots-clés : L'image, La sainteté soufi, La femme, Le champ des idées, Les mentalités.

Abstract

Sufism passed to the Islamic Maghreb by being a witness of development and maturity. Thus, transformed from a spiritual behavior into an intellectual, moral and social movement. The Sufis have built relationships with members of society and given them status and social influence. In addition, he created perceptions and beliefs about himself that had a great social impact on various segments of society and in various areas of life, even political. Sufi women or the holy woman had a special status. Through this research document, we will try to better understand the reality of the state experience of women holiness in the Islamic Maghreb between 6 and 7 AH / 12 and 13 AD.

Keywords: Image, Sufi sanctity, Woman, The field of ideas, Mentalities.

مقدمة

يعتبر موضوع التصوف من المواضيع الشائكة، التي يجد الباحث أثناء الخوض فيها اختلافات وخلافات، ابتداء من ضبط التعريف والمفهوم وانتهاء بتفاصيل حول طبيعته، وسنحاول فيما يلي التعرض للجانب التاريخي الاجتماعي للولاية الصوفية النسوية، وآلية تعاطي المجتمع معها بعيدا عن الجانب الفلسفي.

يطبع التصوف الفرد بالسلوك الكريم، ويعمل على إحياء الضمير والشعور بالمسؤولية ومحاسبة النفس ليركز اهتمامه على حياة أفراد المجتمع وبناء الخُلُقِ الاجتماعي، وهذا ما اضطلع به الصوفي الذي هدف إلى إحياء القيم الأخلاقية المثلى في المجتمع، والتي شكلت في الحقيقة الرابط بين الناس لتنمية العلاقات الاجتماعية السليمة التي تحقق عوامل الصفاء والمودة والإخاء.

أحدث التصوف حركة اجتماعية وفكرية بكل أبعادها وتداعياتها، شهدها المشرق الإسلامي ثم الغرب الإسلامي، وراح الفكر الصوفي يلقى القبول والإقبال من كل شرائح المجتمع حتى النساء خاصة في القرن السادس والسابع للهجرة/ الثاني عشر والثالث عشر للميلاد.

تتفرع علاقة المرأة بالتصوف في الغرب الإسلامي إلى قسم أول يتعلق بموضوع المؤنث في التصوف، ويقدم المرأة والأنثى كرمز له دلالاته الخاصة، وقسم ثان يتعلق بالمرأة كطرف وجزء من المنظومة الصوفية وفرد يتعاطى مع الفكر الصوفي اعتقادا وممارسة، مما يبعث على التساؤل عن واقع المرأة في ظل الحركة الصوفية للغرب الإسلامي في القرن السادس والسابع للهجرة/ الثاني عشر والثالث عشر للميلاد؟ وإلى أي مدى شكل هذا الواقع تحديا أمام نشاط وفعالية المرأة الصوفية أو تجربة الولاية النسوية؟ وما هي الصورة المتشكلة في المخيال الصوفي والجمعي عن المرأة الولي؟

تهدف الدراسة إلى التدقيق في حضور المرأة الولي في دائرة تصوف الغرب الإسلامي كذات وفرد فاعل ومنفعل، وكتمثل ورمز صوفي.

اهتم كثير الباحثين (بونابي، 2017) (دحماني، 2007) (درقام، 2016) بموضوع التصوف والمرأة، وقدموا التصوف كطوق نجاة سمح للمرأة بالتحرر من الظلم الاجتماعي ومن التغييب والتهميش دون الوقوف على حقيقة المرأة في المجتمع مع تقديم قراءة لوضعيتها خارج زمانها.

تكمن أهمية الدراسة في الوقوف على حقيقة وتصور المرأة في مجتمع الغرب الإسلامي القرن 6-7هـ، وتحديد وضعيتها من التصوف كمفعول بها ومنظور إليها من الصوفي، ومن الخاصة والعامة ضمن وضعية المرأة الصوفية أو الولي.

1-مفهوم التصوف

أ-الدلالة اللغوية

التصوف كمصطلح لغوي، لم يرد له ذكر لا في الكتاب، ولا في السنة (لفيف من المستشرقين، 1955، الصفحات 443-444)، غير أنه ورد في قاموس اللغة مصطلح «صُوف» مفرد — والجمع أَصوَافٌ، وتَصَوف تنسك أو ادعاه وهو منسوب إلى الصوف الذي هو لباس العباد وذهب البعض إلى أن تَصَوَّفَ من باب تَفَعَّلَ إذ دخل في الفعل (الزبيدي، 1987، الصفحات 38-42) (الأدفوي، 1988، صفحة 34).

وغلب على رأي العلماء نسبة التصوف إلى لبس الصوف (الكلاباذي، 2010، الصفحات 15-16) (الطوسي، 1960، صفحة 40) (السهروردي، د.ت.ن، صفحة 326) (ابن الجوزي، 2002، صفحة 937) (ابن خلدون، 2004، صفحة 504)، إلا أن القشيري (ت465هـ/1073م) عارض هذا الطرح بحجة: «أنهم لم يختصوا بلبس الصوف» (القشيري، 1994، صفحة 440)، وذهب أبعد من ذلك وهو أن الكلمة مجرد لقب ليس لها اشتقاق لغوي؛ وأيده الهجويري (ت465هـ/1073م) الذي رأى أن التصوف أسمى من أن ينسب لغويا إلى اسم بقوله:«...اشتقاق هذا الاسم لا يصح على مقتضى اللغة من أي معنى لأن هذا الاسم أعظم من أن يكون له جنس ليشتق منه» (الهجويري، 1974، صفحة 230).

تعددت واختلفت الاشتقاقات اللغوية لمصطلح التصوف، بين من نسبه إلى صفاء النفس (الكلاباذي، 2010، صفحة 15) (الطوسي، 1960، صفحة 46) (القشيري، 1994، صفحة 440)، وبين من فضل نسبته إلى أهل الصفة القاعدون في مؤخرة مسجد رسول الله- صلى الله عليه وسلم- (الطوسي، 1960، صفحة 47) (القشيري، 1994، صفحة 440) (السهروردي، د.ت.ن، الصفحات 331-333) (ابن الجوزي، 2002، صفحة 930، 199) (الأدفوي، 1988، صفحة 39)، أو الكلمة اليونانية"Sophos" صوفيا (ابن الجوزي، 2002، صفحة 937) (كوربان، 1998، صفحة 282)..

حصل استعمال كلمة التصوف وشاع في القرن الثاني والثالث للهجرة(القشيري، 1994، صفحة 34) (السهروردي، د.ت.ن، صفحة 337) (ابن خلدون، 2004، صفحة 504)، وغلبت التسمية فيقال رجل صوفي، وللجماعة صوفية، ومن يتوصل إلى ذلك أو المبتدئ متصوف، وللجماعة المتصوفة، وغلب أن

الصوفية هم المجتهدون في طاعة الله (الجيلاني، بيروت، صفحة 272) (القشيري، 1994، صفحة 440/2. 34/1).

ب-الدلالة الاصطلاحية

تباينت وتعددت تعاريف التصوف، وأحصاها السهروردي (ت563هـ/1168م) في قوله:« وأقوال المشايخ في ماهية التصوف تزيد على ألف قول ويطول نقلها» (السهروردي، د.ت.ن، صفحة 323)، ورصد القشيري أزيد من50 تعريفا، من أهمها القول:« التصوف تصفية القلب عن موافقة البرية، ومفارقة الأخلاق الطبيعية، وإخماد الصفات البشرية، ومجانبة الدواعي النفسانية، ومنازلة الصفات الربانية، والتعلق بعلوم الحقيقة، وإتباع الرسول في الشريعة» (القشيري، 1994، الصفحات 441-440) (السهروردي، د.ت.ن، صفحة 32).

لا تفترق النظرة المشرقية للتصوف عن النظرة المغربية التي رأت أنه «العكوف على العبادة والانقطاع إلى الله سبحانه وتعالى والإعراض عن زخرف الدنيا وزينتها والزهد فيما يقبل عليه الجمهور من لذة ومال وجاه» (ابن خلدون، 2004، صفحة 504)، واختصر ابن خلدون (ت808هـ/1406م) تعريفه بالقول: «التصوف خلق» (ابن خلدون ع.، 1996، صفحة 94، 7).

يرجح بعض الباحثين (Coudsy, 2007, p. 21) توافق النظرة المشرقية والمغربية الى التصوف بالصفة النوعية لسلوكات الصوفية، دون أن نغفل المرجعية المشتركة وأمهات كتب التصوف المشرقية التي كان لها عميق الأثر في التأسيس لحركة التصوف المغربية، وأهمها مصنف "الإحياء" للغزالي(505هـ /1112م) (الغزالي، 1996، صفحة 81، 72)، الذي يعتبر مجمل التصوف، وأهم كتاب يعنى بجانب السلوك والأخلاق والمعاملة على أساس من الذوق الروحي.

نؤكد على أن التصوف المعني بالدراسة ليس التصوف الفردي الانعزالي الذي ينأى عن الحياة، بل هو ذلك التجاوب الفعال مع أوضاع خاصة وعامة المجتمع، والذي جعل من التجربة الصوفية تجربة اجتماعية أو مسألة تعنى بتاريخ الأفكار والذهنيات وأخلاقية السلوك في المجتمع.

2-التصوف والولاية الصوفية في الغرب الإسلامي

أ-التصوف في الغرب الإسلامي

تعددت الآراء حول نشأة التصوف مصدرا وزمانا، فاتجه البعض صوب الطرح القائل أن أصوله تعود للديانات القديمة والفلسفة اليونانية(كوربان، 1998، صفحة 282)(أبو أصبع، 1978، صفحة 116)، في حين توجه البعض الأخر إلى إرجاعه إلى مصدر إسلامي خالص وربطه زمنيا بالكتاب والسنة والسلف الصالح (الطوسي، 1960، صفحة 42)، وإن كان ابن خلدون (ابن خلدون ع.، 2004، صفحة 504) اعتبره علما حادثا في الملة.

يرجع الخلاف في تزمين ظهور التصوف إلى تداخل التصوف بالزهد (البيلي، 1993، صفحة 90، 23، 5)، وإلى هدفهما المشترك في تهذيب النفس وتزكية الروح (الغزالي، 1996، صفحة 81) (السهروردي، د.ت.ن، صفحة 217) (ابن الجوزي، 2002، صفحة 938)، إذ أن إتباع بعض المسلمين في صدر الإسلام سلوك الزهد وكثرة العبادة والتقرب إلى الله، اعتبر المرجع التاريخي لظاهرة التصوف التي راحت تنشر وتزداد تشعبا وانتشارا .

تتحدث المصادر عن انتقال ظاهرة التصوف إلى الغرب الإسلامي، بداية من الأندلس التي وصل إليها في وقت مبكر، وتدرج من حركة زهد إلى تصوف مغرق في الفلسفة مشبع بالأفكار والاعتقادات (البختي، 2005، صفحة 10)، وانتهاء بالمغرب الذي ظهر به بمظهر فكر وسلوك وطاقة مؤثرة (البختي، 2005، صفحة 50، 49) للإصلاح الديني-الأخلاقي الفردي ثم الجماعي، فلقي إقبال رجال نزلوا به إلى واقع العامة لغاية التقويم، وبالتالي تأسست منظومة صوفية متكاملة زمن الموحدين، أو منظومة رجال تصوف أقطابها أبو مدين(ت594هـ/1198م)، وابن عربي (ت638هـ/1240م)(التادلي، 1997، صفحة 319)(الغُبريني، 1979، الصفحات 22-32)وغيرهم.

يمكننا القول بأن التصوف في الغرب الإسلامي قد نضج فعلا بعد القرن 6هـ/12م، غير أن انشغال المصادر عن رصد كل رجال التصوف ونسائه حرمنا التعرف على القسم المؤنث من الصوفية، وهذا ما أشار إليه الغبريني في أنه:« حرم خلق كثير من أهل المائة السادسة من الذكر» (الغُبريني، 1979، صفحة 55)، ومع دعمه بقول صاحب مفاخر البربر:« وأما الأولياء والصلحاء والعباد والأتقياء والزهاد النساك الأصفياء فقد كان في البربر منهم ما يوفي على عدد الحصى والإحصاء... (مؤلف مجهول، 2005، صفحة 175)، نصل إلى أنه قد فاتنا ضبط منظومة رجال ونساء التصوف بالغرب الإسلامي خلال القرن6و7هـ /12و13م، لتغيب عنا بعض ممارساتهم وتأثيراتهم المجتمعية، وبالتالي انعكاسهم الذهني عند الخاصة والعامة.

ب-الولاية الصوفية

الولاية أصلها الموالاة؛ والولي-مفعول-من تولى الله أمره لقوله تعالى: «**إِنَّ وَلِيِّيَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ ۖ وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ** ١٩٦» الأعراف الآية 196، وقيل فعيل بمعنى فاعل وهو من تولى عبادة الله وطاعته على التوال (البادسي، 1993، صفحة 18)

(العزفي، 1989، صفحة 66)، والولاية مصطلح حاول الصوفي ضبط مفهوم له دون الانفصال عن النص الديني، بأبعاد تتناسب وفكره لتدل على فضاء روحي مفتوح أمام الأنثى والذكر بحجة أن:" الله يتولى الرجل والمرأة بعلمه" (ابن عربي، 1999، صفحة 414)، والتعريف لا يتضمن تمييزا جندريا (نوعيا) وبالتالي لا يلمح إلى إقصاء المرأة.

جمع ادموند دوتي المصطلحات المتعلقة بالولاية، وحمّل الولي معنى" القريب من الله"، وقدم كلمة "لالة" أو "لالاّ" كلفظ تشريف للمرأة (إدموند ، 2014، صفحة 61،56،55) في دائرة الصلاح والولاية بشمال افريقيا، إلى جانب ذلك يتكرر لفظ "السيدة" (التّادلي، 2011)، الذي أطلق على المنوبية فهل تجسدت في المرأة ملامح الولاية ؟

3-علاقة المرأة بالتصوف في الغرب الإسلامي (6-7هـ)

عرف التصوف انطلاقته القوية في العهد الموحدي، بعد أن تم الإفراج عن كتب الغزالي التي حاصرتها السلطة المرابطية بالحضر والحرق (المراكشي، 1963، صفحة 237) (ابن القطان، 1990، صفحة 71، 70)، فأعاد الموحدون الاعتبار خاصة لكتاب الإحياء كما شجعوا التصوف (المنوني، 1988، صفحة 133)، مما حرر رجاله ودفعهم نحو النشاط، فَعَلت بذلك مكانتهم بين أفراد المجتمع وامتلكوا سلطة شبه ندية للسلطة السياسية.

إذا دققنا في طبيعة علاقة المرأة بالتصوف، نجد شهادات عن اعتقاد نسوي بالتصوف كسلطة روحية غيبية، لنقول بحضور المرأة المريدة التي قدمت دعما ماديا، وأسهمت في نشر التصوف الشعبي، من خلال إشاعة الكرامات والحكايات ومواظبتها على زيارة الأولياء والتبرك وحضور حلقات الذكر الجماعية وتنشيط عنصري الغناء والرقص (بونابي، 2017، صفحة 459)، وهو ما يصور لنا المرأة (منفعلة وفاعلة) في الحقل الصوفي، حتى أن هناك من نبه إلى تبعات حضورها للمجالس الصوفية وحذر من اختلاطها بالرجال، وهناك من رأى (لدرع، 2010، الصفحات 93، 122-133) أن الممارسة الصوفية ولدت للمريدات عائلة بديلة عن العائلة الطبيعية بروابط تقدس العلاقة بالولي.

إن مسالة الحديث عن المرأة المتصوفة أو الصوفية تحت عنوان "التصوف النسائي في الغرب الإسلامي"، يوقفنا عند محطة طبيعة التحاقها وعلاقتها بالحقل الصوفي (وضع منفعل-وضع فاعل) من جهة، ثم علاقتها بالنص الصوفي من جهة ثانية.

خلال تتبع انضمام المرأة إلى دائرة التصوف نقف على نمط التحاق إرادي وآخر قصري (التادلي، 1997، صفحة 434، 175، 112)، دون أن تصلنا ردود فعل المرأة التي تدفع إلى التجرد، وبالتالي ففرضية أن دافع تصوفها هو محاولتها الثأر لنفسها، والتخلص من النظرة الدونية، وإعادة التوازن بين المرأة والرجل في المجتمع(النفاتي، 2015، الصفحات 144-145) (دحماني، 2007، صفحة 29) طرح سابق لأوانه، لأن المرأة لم تحدد موقعا لتؤكد دونيتها، لذلك لن نعمد إلى مقارنة الممارسة الرجالية والنسائية للتصوف للقول بظلم المرأة فالسيطرة محسومة للرجل (الغراب، شرح رسالة روح القدس في محاسبة النفس ، 1985، صفحة 85) (بونابي، ظاهرة التصوف النسائي في المغرب الأوسط خلال العصر الوسيط، 2010، صفحة 56)، بل فضلت التركيز على تحليل وضعية المرأة داخل الدائرة الصوفية.

تضمنت علاقة المرأة بالنص الصوفي مستوى أول تعاطى مع المرأة من أسس واقعية وعبر عنها حقيقة وهو ما صنفه البعض (بونابي، ظاهرة التصوف النسائي في المغرب الأوسط خلال العصر الوسيط، 2010، الصفحات 58-59) ضمن أشكال الممارسة الصوفية النسوية التي بلغت فيها المرأة مقامات عرفانية لتكون العابدة، والزاهدة، والصالحة (درقام، 2016، صفحة 158)، أما المستوى الثاني فوظف أنوثة المرأة ليحلق بجسدها وصورتها إلى الغيب والخيال ويحمّلها أوجها عديدة هي موضع اللاحق من الدراسة.

لا يمكن تحديد ملامح التجربة الصوفية النسوية إلا بعد استجماع تفاصيل كثيرة حول المرأة والاعتقاد بالتصوف، وتتبع تموقع المرأة في سياقه، ونظرتها إلى ذاتها ونظرة المجتمع إليها، فحتى وان كانت الساحة الصوفية المغربية والأندلسية لم تعرف امرأة بمستوى التأثير والتنظير الروحي لرابعة العدوية فقد عرفت نساء أسسن لفكر ونهج صوفي على غرار فاطمة الأندلسية والسيدة المنوبية.

حكت مدونة التصوف الغرب الإسلامي عن واقع المرأة باختصار تجاوز بعض حضورها، خضوعا للدين ومراعاة لخصوصية المجتمع (البادسي، 1993، صفحة 150) (لدرع، 2010، صفحة 81)، فأطلت باحتشام مشاركة في حركية المجتمع متفاعلة مع الولاية والولي الذي ربطت به علاقات اجتماعية مستغلة وضع الضعف الأنثوي والانكسار الاجتماعي ليكون سندها المعنوي والمادي، وحققت ثنائية (الولي والمرأة) واقعا بل وصنعت ثنائية الرجل الولي مقابل المرأة الولي، وافتكت هامش من التراجم والمناقب النسوية مؤكدة حضورها المركزي في النهج الصوفي.

علاقة المرأة بالمدونة الصوفية في الغرب الإسلامي (القرن 6-7هـ)

توسع التصوف كتجربة روحية وفكرية ليخلف أثرا تدوينيا هاما امتزج بالتفسير والشعر..، غير أنه لم يصل إلينا مصنف صوفي بقلم نسائي لتعلن المرأة امتناعها عن التدوين وتحرمنا لمستها وثقافتها، وتحرمنا التعرف على قدرتها في ضبط الحادثة وحمايتها من أي مؤثر خارجي، وتغيب عن التأثير في الفكر والأدب الصوفي وتكتفي كتب التراجم بالإشارة إلى تعبيرها (ابن عبد الملك، 2012، صفحة 418/5، 407) عن الورع والزهد عبر كتب أدعية ووعظ أو نسخها لأمهات كتب التصوف.

أجرينا جردا (التادلي، 1997، صفحة 443، 212، 161، 150، 137، 134) (الدباغ، 2015، صفحة 116، 76، 69، 65) من خلال أهم كتب المناقب في مجال وزمن الدراسة، وأظهر قبول المجتمع للمرأة كصانع للرواية المنقبية وناقل للخبر مشافهة، حيث يتسلمه الرجل بقداسة توازي قداسة المادة التي يعالجها، فقدمت المرأة خدمة تخزين الحوادث في الذاكرة، ثمّ نقلها إلى التدوين كشاهد عيان وناقل مباشر قلل من نسبة ضياع الخبر وانحراف الرواية عن سياقها وحقيقتها.

من تحليل ما سبق تظهر المرأة معروفة حينا ومجهولة أحيانا، ويختلف موقعها من الولي بين الزوجة والأخت والعمة... وأحيانا تكفي عبارة:" أخبرتني امرأة" للأخذ عنها رغم الحرص على الثقات (الدباغ، 2015، صفحة 163) (الهواري، 2004، الصفحات 59-60)، ما يجعلنا نشارك في الحكم بنظرة التصديق والتقدير للمرأة في محيط الولي (لدرع، 2010، صفحة 81)، بل وننفي ذهنية التشكيك والحذر التي تحاصر كل ما يصدر عنها وتطعن في كل ما هو أنثوي.

4-صورة المرأة الولي

أ- **صورة نظرية**

الولاية الصوفية فضاء روحي مفتوح أمام الأنثى والذكر (ابن عربي، 1999، صفحة 414/1)، ما يعني قبول ولاية المرأة، التي صارت عارفة سالكة سبيل الكشف مرتقية مقامات ومراتب الصوفية وصولا إلى القطبية (ابن عربي، 1999، صفحة 132/5) (خميسي، 2010، الصفحات 207-208)، ومن مبررات ذلك قدرتها على بلوغ درجة الإنسان ثم الكمال ليقول ابن عربي (خميسي، 2010، صفحة 208) أن العرفان لا ينحصر في الرجل، والمرأة أكثر جدارة منه وهي سبيل العرفان وان المقامات الصوفية ليست مخصوصة بجنس وإن كانت الغلبة تذكر بالرجال تعاطى ابن عربي مع الولاية كفضاء مشترك حقيقة بموجب الإنسانية.

لم يتوقف ابن عربي عند التنظير لكلامه، بل قدم تولية نسائية استجمعها في تجربته وشخص معلمته فاطمة بنت المثنى (ابن عربي، 1999، صفحة 414/1)، والتي تميزت كمفكر صوفي وتأكدت ولايتها قولا وظهرت كراماتها لتعلن عن سلطتها التي تتجاوز السلطة البيولوجية، هذه المعرفة الصوفية أهلتها للإعلان عن مقامها والكشف عن جانب منه أمام المجتمع وأهلتها لتعليم علم الحروف لابن عربي مؤكدة على أهمية هذا العلم لرجال التصوف (ابن عربي، 1999، صفحة 359/2) (بوبريك، 2010، صفحة 118).

نفس الوضع جسدته المرأة الولي التي حاولت من جهة التستر على معالم وملامح الولاية، ومن جهة ثانية حاولت إثبات ذاتها، وأعلنت السيدة المنوبية بأقوالها الصوفية (التّادلي، 2011، صفحة 123، 117، 116) عن ثورة روحية وفكرية لتصرح أنها أخذت علمها من الحضرة الإلهية واستخدمت" أنا" لتغير مدلول الولاية النسائية.

قدم الفكر الصوفي الأم البيولوجية حافظة الوجود الإنساني وحملها بمعاني التقدير والبر (الغراب، شرح رسالة روح القدس في محاسبة النفس ، 1985، صفحة 116، 111، 92)، وصنع صورة أمومة من نوع آخر هي الأم الروحية في شكل تجربة عاشها ابن عربي في الأندلس مع شيخته فاطمة الأندلسية، وهو ما اعتبره بعض الباحثين (بوبريك، 2010، صفحة 120) أسلوبا في تلقين عالم الصلاح مغلفا بمعاني العطف والحنان، بما يقابله عند الذكور "الأخوة" التي يستعمل فيها الشيخ السلطة الذكورية المتعالية والخشنة.

يحاول ابن عربي تبرير ولاية المرأة أمام الفقهاء، مؤكدا أن هذه التولية تولية ربانية لا تولية بشرية، وبالتالي غير خاضعة لنظرة أهل الحديث والفقه ولا لمعنى حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم- في قوله:" لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة" (البخاري، 1998، صفحة 1356، 838)، كما بين أن الرجل فضل على المرأة بدرجة البعثة والرسالة (ابن عربي، 1999، صفحة 131/5)، وظلت الولاية مفتوحة أمام الجميع، ما يوحي بأن الصوفي رأى في المرأة إنسانا مؤهلا روحيا ومعرفيا ليسلك طريق التصوف بمجاهداته ورياضاته ويتقلب في أحواله ويرتقي في مراتبه مما جعل صورة المرأة إيجابية، نفس الحكم بقدرة المرأة ومميزتها حكم به ابن عريف (536هـ/1141م) (ابن عريف، 1993، صفحة 141) في حديثه عن أحوال الصوفية ورغبته في تحصيل الكمال، حيث اعترف بقدرة المرأة وعلاقتها بالحضرة الإلهية وهي التي قدمت له كرجل درسا عمليا، مما يعني شهادة تضاف إلى شهادات ابن عربي حول كفاءة معلماته وتميزهن في حقل الولاية.

ينبعث من تعليق ابن عربي على مظهر أمه الروحية التي كان يستحي النظر إلى وجهها من عظيم تورد وجنتيها وهي في عمر التسعين (الغراب، شرح رسالة روح القدس في محاسبة النفس ، 1985، صفحة 132) تصور ذهني لا يفصلها عن أنوثتها التي تلاحقها في ذهنيته وذهنية مجتمعه لتحظى المرأة الولي بتدقيق في معالم أنوثتها التي من المفروض أنها زالت مع تصوفها.

أنكر ابن عربي درجة التراتبية، ولم يفوت الإشارة إلى أنوثة الرجال (ابن عربي، الوصايا، 1988، صفحة 14) فالرجل في مجال ما هو أنثى من حيث إبداعه وانفعاله، وضبط لفظ الرجل أو الرجولية بقوله كمال سلوكي روحي يتحقق فيمن جاهد هواه النفساني فاهتدى بنور عقله الرباني سواء كان ذكرا أو أنثى (ابن عربي، الفتوحات المكّيّة في معرفة الأسرار المالكيّة والمُلكيّة، 1999، صفحة 588/2) (خميسي، 2010، صفحة 212)، لكنه انتقل إلى تحديد معالم الاختلاف بين الرجل والمرأة في عديد المسائل كالطهارة والحج ...وقدم تأويلات تتناسب وتوجهاته الفكرية وهي أن المرأة وإن كنت جزءا من الرجل (ابن عربي، الفتوحات المكّيّة في معرفة الأسرار المالكيّة والمُلكيّة، 1999، صفحة 130/5) (ابن عربي، شرح فصوص الحكم، 1985، صفحة 215) واجتمعا في الإنسانية تميزا بأمر عارض لهما وهو الذكورية للرجل والأنوثة للمرأة (ابن عربي، رسائل ابن عربي-القطب والنقباء وعقلة المستوفز، د.س.ن، صفحة 75)، مما يفتح مجال الاختلاف كتحريم المخيط على الرجل في الإحرام ولم يحرم على المرأة واختصاص الرجال بالتسبيح والنساء بالتصفيق لكون كلام المرأة يثير الشهوة بالطبع، ما يعني أمور يختص بها الرجال وأمور للنساء لعلة شرعية حكيمة أو لسبب معقول في كثير أحيان (خميسي، 2010، صفحة 209).

من أبرز معالم ولاية المرأة الكرامة وهي مما ثبت لها، إضافة إلى خرقة التصوف التي يؤكد ابن عربي من خلالها دخول المرأة في تسلسل الطريق الصوفي، ويشير إلى المساواة بين النساء إذ لا فرق بين الحرة والجارية في بلوغ مقامات التصوف وهو في ديوانه يشيد بمن ألبسهن الخرقة (ابن عربي، ديوان ابن عربي، 1996، الصفحات 57، 54-58).

معالجة ولاية المرأة يضعنا في مواجهة مباشرة مع مسألة الجسد والتي عالجها عبد الرحيم العطري بين القدسية والسياسة، فوضح معطيات بناء الجسد الأوليائي في ظل السياق الاجتماعي والسياسي بداية من الصراع على أنماط التدين والكلام باسم الله إلى علاقة الولاية بالسلطة والمجتمع وصولا إلى دور الأزمات في التقديم للولاية (العطري، 2018)، وعليه يبدو الجسد الأوليائي في الغرب الإسلامي نظريا مستقلا عن الهوية الجنسية والنوع البيولوجي مؤهلا للكلام باسم الله مهيئا للتعاطي مع المجتمع.

بلغ التصور الصوفي مداه بالقول بولاية وقطبية المرأة، لتُحصل بموجبها أهلية تملك الكون وخلافة الله (خميسي، 2010، صفحة 211)، لتوحي صورة المرأة الولي بالتحول من طور المشروع الفردي إلى طور التأسيس والشيوع الاجتماعي (التايب، 2000، صفحة 40)، مما يكسبها رسوما تخيلية وصور تكاد تكون مطابقة للولي الذكر فلا تفصح عن ملامح المرأة الولي بقدر ما تحمل تصورات حول قدرتها وهيبتها وإمكانياتها في المساعدة والتخوف من غضبها، دون أن ننكر شهادات تشكك في الولي (الغراب، شرح رسالة روح القدس في محاسبة النفس ، 1985، صفحة 126) والتي تمثل شظايا رد المجتمع على الولاية الصوفية عامة حيث تبدوا في مراحل منها على أنها ذهاب للعقل وغياب للحلم.

يسعنا القول أن الولاية في المخيال الصوفي ظاهرة مشتركة الدلالات يتداخل فيها المؤنث بالمذكر داخل النظام الرمزي المتعالي لكونها مستمدة أساسا من الرصيد الديني والرمزي المشترك، ويظل الطرح القائل بخنق الحرية الاجتماعية وتضييق الخناق الفقهي على المرأة والوصاية عليها عبر تزكية الولي (بونابي، ظاهرة التصوف النسائي في المغرب الأوسط خلال العصر الوسيط، 2010، صفحة 57) الرجل حكما مؤجلا نتبعه عمليا من خلال المناقب.

ب- **صورة عملية-واقعية**

يجمع التادلي النساء مع الرجال تحت عنوان "**تراجم الأولياء**" ليعلن قبول ولاية المرأة خاصة وأنه يرى: "فافعل كفعلهم تقرب كقربهم" وبقوله:" قصد الصالحين من عباد الله وإمائه" (التادلي، 1997، صفحة 76، 83، 450) يُثَبّت طرحه في ظل سكوت كتب مناقب أخرى؛ وإن كان هذا الاعتراف لا يعني إضافة التاء لكلمة "ولي" خاصة وأن معالم ذكورة حقل التصوف في مؤلفه طاغية واقعا.

تجاوزت المرأة الحضور في الهامش إلى المركز (التّادلي، 2011) (التادلي، 1997، صفحة 316)، في خطوة عنونها البعض (دحماني، 2007، صفحة 03) بمشروع إنصاف العناصر المهمشة، ما سمح لها بإثبات حضورها الفاعل، ضمن اعتراف صريح بها في فضاء التصوف وحصّلت المرأة الولاية دون اعتبار السن أو الوضعية الاجتماعية (التادلي، 1997، الصفحات 265-416، 316، 387، 237، 266) فكانت منهن الشابة والكهلة والعجوز والعازبة والحرة والأمة في البيئة الحضرية أو البادية (قطان، 1998، الصفحات 130-131)، وتمكنت نساء الغرب الإسلامي من الولاية

ووصفن بالأفراد (التادلي، 1997، الصفحات 316، 265-387، 388، 266)، وظهرت كرامتهن (التادلي، 1997، صفحة 316)، وكسرن (التّادلي، 2011، صفحة 127) ذكورية الولاية فقاسمن الرجل الولي التعليم وعلائم الزهد والصلاح وحفظ القرآن والانقطاع والتبتل ورفض الزواج، وممارسة الحرف ودعم للفقراء...

من جهة ثانية، مثلت المرأة الولي المجهول الذي يتدخل الولي الذكر والكرامة لإعلاء شأنها (التادلي، 1997، صفحة 94، 237، 385) (التّادلي، 2011، صفحة 147، 149) في مجتمع غافل عن دورها وفضلها، وبين ستر الولاية وستر المرأة تلاشت صورة المرأة الولي عامة وغاب اسم نساء كثيرات (التادلي، 1997، صفحة 265) في حقل الولاية بعد أن حققن الانضمام ليتجردن من مشروعية الظهور (لدرع، 2010، صفحة 97).

لا تعكس المناقب صورة مشرقة للمرأة الولي، ولا تقدمها على أنها الشخصية المقدسة أو المؤسسة الاجتماعية الأشد خصوصية في الحياة الدينية على حد تعبير أرنست غلنر (الجيوسي، 1999، صفحة 366/1) Ernest Glner فغير بعيد عن تغييب الاسم والذات في الغرب الإسلامي (التادلي، 1997، صفحة 316) تتعرض للمضايقات التي تضعها محل تهمة ليطعن في شرفها ويشكك في صحة عقلها في أكثر من موقف (التادلي، 1997، صفحة 317) (التّادلي، 2011، صفحة 157، 124) (الغراب، شرح رسالة روح القدس في محاسبة النفس ، 1985، صفحة 132).

لم تشفع مكانة عائشة المنوبية لها من أن يدقق المجتمع في نوعها الاجتماعي هويتها الجنسية، وحاصر المرأة الولي تلميحات تصف جمالها الأنثوي أكثر من مرة (التادلي، 1997، صفحة 237) (ابن عربي، الفتوحات المكّيّة في معرفة الأسرار المالكيّة والمُلكيّة، 1999، صفحة 124/3، 123، 113، 502)، ما يعني ان الاعتراف الفعلي بالمرأة الولي لم يتحقق ولم تلغ محددات منع الاختلاط وطفت الفروق الجسدية أو ما يسمى "الاختلاف الجنسي" (العامري، 2006، صفحة 318)(بوبريك، 2010، صفحة 14) .

في المحصلة حظيت المرأة بالولاية بتحفظ (التادلي، 1997، صفحة 112)، وظهور كراماتها ولبسها خرقة التصوف ودخولها سلسلة المشيخة (ابن القاضي، 1973، صفحة 522/2، 434) (التّادلي، 2011، الصفحات 125-126) وحتى تحولها إلى مزار (التادلي، 1997، صفحة 94)، لم يحررها من وصاية الرجل لترتبط الصالحة مريم بالشيخ أبي يوسف رغم الشهادات التي أعلت شأنها (الدباغ، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، 1968، صفحة 223/3) لتحصد المرأة بتزكية الولي شهادة قبول، وبالعكس في حالة إنكاره لسلوكاتها مما ينتج عنه إقصاءها والحط من قيمتها.

تعددت دلالات الظاهرة الولائية في المخيال الاجتماعي (التايب، 2000، صفحة 41)، ليتداخل فيها الآني بالأبدي والمقدس بالدنيوي والغريب بالمألوف والفردي بالجمعي، ولبت المرأة الولي ضمن هذه المعادلة الاجتماعية والرمزية حاجيات الناس الاجتماعية والدنيوية، لكنها بقيت على عتبة النظام الرمزي (المقدس)، وتعظيم مريم لشيخها (الدباغ، الأسرار الجلية في المناقب الدهمانية، 2015، صفحة 71) رغم مقامها يكشف لنا عن ذهنية المرأة وتصورها لذاتها الأنثوية في مرتبة أقل من مرتبة الرجل الولي، حتى أنكر هو نفسه عليها ذلك، هذه الذهنية أثرت وحطت من مكانة المرأة الولي وإن كانت المناقب لا تقدم المرأة الولي بصورة الأنموذج القيمي لنساء المجتمع.

لا تشير المناقب إلى إقصاء المرأة-الولي لاعتبارات فقهية نظير تطلعها للسلطة السياسية، غير أننا نستطيع الحكم بمحاصرة الدين لحراكها الاجتماعي وممارستها الصوفية، وتحالفه مع ذهنية المجتمع لتسييج مجالها ووضعها في خانة المجنونة أو الشيطانة (التّادلي، 2011، صفحة 164، 152، 112)، في حين استطاع الولي— الذكر تجاوز العلاقات الاجتماعية وإلغاء التصورات الذهنية وإخضاع العقليات في التعامل مع المرأة دون رد فعل مجتمعي أو سلطوي عدا تحفظ الفقهاء على أبي يعزى (قطان، 1998، صفحة 132) في لمسه جسد المرأة حال علاجها.

خاتمة

عاش في الغرب الإسلامي خلال عصري المرابطين والموحدين الكثير من الصالحين، الذين اتخذوا التصوف منهجا لحياتهم، وتجمع حولهم أتباع ومريدون ينهلون من علمهم والتفت العامة بهم تعظمهم وتقدسهم، وكانت الملامح البارزة لهذا التصوف هي الزهد ومجاهدة النفس والإكثار من العبادة والأذكار.

يتضح أن الحركة الصوفية شكلت مؤثرا قويا على تطور التاريخ الاجتماعي للغرب الإسلامي، ويبدو الفكر الصوفي متقبلا لولاية المرأة ولا يمانع وصولها إلى القطبية نظريا وهذا لا ينفصل عن اعتباره المرأة والمؤنث ككل رمزا للجمال والصفات الإلهية، وأعلن تنكره لنظرة الفقهاء وفهمهم للنص الديني حول قضايا المرأة.

أسس التصوف في الغرب الإسلامي ما بين القرنين 6 و7 الهجري/12 و13 الميلادي لوعي جديد وذهنية جديدة في التعاطي مع الأنوثة، وبالتالي المرأة، محاولا تجاوز التصورات المجتمعية والفقهية وقدم الصوفي المرأة عبر صور نخبوية لم تشارك العامة في رسمها فتعاطت معها بذهنية فقهية راح

الصوفي يتتبعها بالتقويم والتوضيح، وأهم تصوير وتمثُّل حظيت به المرأة هو صورة الإنسان وهي صورة استثنائية في المدونة الصوفية، تعكس اعتراف بقيمة ومكانة المرأة إلى جانب الرجل وجرأة وانفتاح في معالجة قضايا المجتمع.

جسدت المنوبية وفاطمة الأندلسية تجارب عملية للولاية النسوية التي تجاوزت الجسد الأنثوي والذات الأنثوية، غير أن قبول النخبة الصوفية لهم، واعتقاد عامة المجتمع في المرأة الولي، لم يغير من تصور الأنثى في مجتمع الغرب الإسلامي، التي مثلت الشرف وارتبطت بالستر والوظائف الأسرية والابتعاد عن الفضاء العام والاختلاط بالرجال.

إن الوقوف على ظاهرة الولاية العملية للمرأة من خلال مدونة التراجم الصوفية أو المناقب، يؤكد على التحفظ العملي على حضورها وأدوارها ويتجاوز الأحكام النظرية التي تبناها ابن عربي.

جرى إحاطة الصوفي(الذكر-الأنثى) بهالة من الشموخ، وبولغ في الإعلاء من شأنه لكنه فرد له ظروفه النفسية والأسرية والاجتماعية التي أسهمت في التضييق من أفقه، وشكلت في جوانبها السلبية عقبة أمام نشاطه ودوره في حياة المجتمع.

في الأخير لا تنفصل نظرة خاصة الصوفية وعامة المجتمع إلى المرأة الولي عن نظرتهم إلى المرأة ككل، وهو أفق بحث يسمح بتحقيق تقارب وافتراق يوضح حقيقة المرأة وعلاقتها بالتصوف والمجتمع.

المصادر

1- أبو نصر السراج الطوسي. (1960). اللمع. مصر وبغداد: دار الكتب الحديثة ومكتبة المثنى.

2- أبو العباس احمد ابن القاضي. (1973). جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الاعلام مدينة فاس (المجلد 02). الرباط: دار المنصور للطباعة والورقة.

3- أبو العباس أحمد ابن عريف. (1993). مفتاح السعادة وتحقيق طريق السعادة (الإصدار 01). بيروت: دار الغرب الإسلامي.

4- أبو العباس أحمد العزفي. (1989). دعامة اليقين في زعامة المتقين-مناقب الشيخ ابي يعزى-. الرباط: مكتبة المعارف الجديدة.

5- أبو القاسم هوازن القشيري. (1994). الرسالة القشيرية في علم التصوف (المجلد 02). القاهرة: دار المعارف.

6- أبو محمد حسن ابن القطان. (1990). نظم الجمان لترتيب ما سلف من اخبار الزمان (الإصدار 02). بيروت: دار الغرب الإسلامي.

7- أحمد الغُبريني. (1979). عنوان الدّراية فيمن عرف من العلماء في المائة السّابعة ببجاية (الإصدار 02). بيروت: دار الفاق الجديدة.

8- أحمد المغربي التّادلي. (2011). مناقب السيدة عائشة المنوبيّة (الإصدار 01). تونس: منشورات كارم الشريف.

9- الطاهر بونابي. (2017). عصر المتصوفة بالمغرب الأوسط- دراسة في الحركة الصوفية خلال العصر الوسيط. جامعة المسيلة: سلسلة الكتب الأكاديمية لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

10- الطاهر بونابي. (2010). ظاهرة التصوف النسائي في المغرب الأوسط خلال العصر الوسيط. كتاب المرأة والخطاب الصوفي. الجزائر: دار بهاء الدين للنشر.

11- آمال لدرع. (2010). التعتيم المنقبي على تجربة التصوف النسوي في المغرب الإسلامي. كتاب المرأة والخطاب الصوفي.

12- جمال البختي. (2005). الحضور الصوفي في الأندلس والمغرب إلى حدود القرن السابع الهجري (الإصدار 01). القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.

13- دوتي إدموند . (2014). الصلحاء. المغرب: أفريقيا الشرق.

14- رحال بوبريك. (2010). بركة النساء-الدين بصيغة المؤنث. المغرب: مطبعة أفريقيا الشرق، .

15- رشيد قطان. (1998). المرأة المغربية في أدب المناقب. مجلة أمل، 13-14.

16- ساعد خميسي. (2010). ابن العربي المسافر العائد (الإصدار 01). الجزائر: منشورات الاختلاف.

17- سلامة نللي العامري. (2006). الولاية والمجتمع-مساهمة في التاريخ الاجتماعي والديني لإفريقية في العهد الحفصي- (الإصدار 02). تونس-منوبة: منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات.

18- سلمى الخضراء الجيوسي. (1999). الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس، ج1، ط2، (الإصدار 02، المجلد 01). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

19- سهام دحماني. (2007). المرأة والتصوف في المغرب الإسلامي من القرن 6هإلى القرن 9هـ/12-15م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الاجتماع للمغرب في العصر الوسيط. جامعة منتوري قسنطينة.

20- عادل النفاتي. (2015). المجتمع والجغرافية الثقافية لبلاد المغارب-حفريات في أدب الرحلة القرن 16 م في الهوية والتدين والثقافة. المغرب: أفريقيا الشرق.

21- عبد الحق البادسي. (1993). المقصد الشريف والمنزع اللطيف في التعريف بصلحاء الريف (الإصدار 02). الرباط: المطبعة الملكية.

22- عبد الرحمان ابن خلدون. (2004). المقدمة (الإصدار 01). بيروت: دار الفكر.

23- عبد الرحمن ابن خلدون. (1996). شفاء السائل لتهذيب المسائل (الإصدار 01). دمشق: دار الفكر.

24- عبد الرحمان الدباغ. (2015). الأسرار الجلية في المناقب الدهمانية (الإصدار 01). تونس: مطابع إيريس.

25- عبد الرحمان الدباغ. (1968). معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان (الإصدار 02، المجلد 01). مصر: مكتبة الخانجي.

26- عبد الرحمن ابن الجوزي. (2002). تلبيس إبليس (الإصدار 01). الرياض: دار الوطن.

27- عبد الرحيم العطري. (29 أيار, 2018). مسألة الجسد الأوليائي. تم الاسترداد من مؤسسة مؤمنون بلا حدود: https://www.mominoun.com/tags/2692?page=6

28- عبد القادر الجيلاني. (بيروت). الغنية لطالبي طريق الحق عز وجلّ-في الأخلاق والتصوف والآداب الإسلامية (الإصدار 01، المجلد 02). 1997: دار الكتب العلمية.

29- عبد القاهر السهروردي. (د.ت.ن). عوارف المعارف-مدمج مع إحياء علوم الدين (المجلد 01). سمارغ: كرياطة فوتر.

30- عبد الواحد المراكشي. (1963). المعجب في تلخيص أخبار المغرب. القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي.

31- علي الهجويري. (1974). كشف المحجوب. مصر: مطابع الأهرام.

32- علي الهواري. (2004). مناقب أبي سعيد الباجي (الإصدار 01). تونس: الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم.

33- عمر أبو أصبع. (1978). موقف الإسلام من التصوف. العراق: معهد الدراسات الاسلامية.

34- كمال الدين الأدفوي. (1988). الموفي بمعرفة التصوف والصوفي (الإصدار 01). الكويت: مكتبة دار العروبة .

35- لفيف من المستشرقين. (1955). المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي (المجلد 03). ليدن: مطبعة بريل.

36- محمّد ابن عبد الملك. (2012). الذّيل والتّكملة لكتابي الموصول والصّلة (الإصدار 01). تونس: دار الغرب الاسلامي.

37- محمّد ابن عربي. (1999). الفتوحات المكّيّة في معرفة الأسرار المالكيّة والمُلكيّة (الإصدار 01). بيروت: دار الكتب العلمية.

38- محمّد ابن عربي. (د.س.ن). رسائل ابن عربي-القطب والنقباء وعقلة المستوفز. د.م.ن: مؤسسة الانتشار العربي.

39- محمد الغزالي. (1996). إحياء علوم الدين (الإصدار 01، المجلد 03). القاهرة: مكتبة الإيمان.

40- محمد المنوني. (1988). إحياء علوم الدين في منظور الغرب الإسلامي أيام المرابطين والموحدين. ندوة أبو حامد الغزالي: دراسات في فكره وعصره وتأثيره. المغرب: مطبعة المحمدية.

41- محمّد ابن عربي. (1985). شرح فصوص الحكم. سوريا: مطبعة زيد بن ثابت.
42- محمّد ابن عربي. (1988). الوصايا (الإصدار 02). بيروت: دار الايمان.
43- محمّد ابن عربي. (1996). ديوان ابن عربي (الإصدار 01). بيروت: الكتب العلمية.
44- محمد البخاري. (1998). صحيح البخاري. الرياض: بيت الأفكار.
45- محمد بركات البيلي. (1993). الزهاد والمتصوفة في بلاد المغرب والأندلس حتى القرن الخامس الهجري. القاهرة: دار النهضة العربية.
46- محمد بن اسحاق الكلاباذي. (2010). التعرف لمذهب أهل التصوف (الإصدار 01). بغداد: دار الوراق.
47- محمد مرتضى الزبيدي. (1987). تاج العروس من جواهر القاموس (المجلد 24). الكويت: مطبعة حكومة الكويت.
48- محمود الغراب. (1985). شرح رسالة روح القدس في محاسبة النفس (الإصدار 02). سوريا: مطبعة نضر.
49- منصف التايب. (2000). الصوفية وأهل الطرق في المخيال الاجتماعي-البلاد التونسية في الفترة الحديثة-. مجلة الحياة الثقافية، 112.
50- مؤلف مجهول. (2005). مفاخر البربر (الإصدار 01). الرباط: دار أبي الرقراق للطباعة والنشر.
51- نادية درقام. (2016). المرأة في رحاب التصوف-التصوف النسوي المغاربي. المرأة في الغرب الإسلامي.
52- هنري كوربان. (1998). تاريخ الفلسفة الإسلامية (الإصدار 02). بيروت: عويدات للنشر والطباعة.
53- يوسف التادلي. (1997). التشوف إلى رجال التصوف (الإصدار 02). الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة.
54- Coudsy, A. (2007). La voi Soufie Mystique de l'Islam (Vol. N°223). Revue Rose-Croix.

الأولياء والجريمة في مجتمع المغرب الإسلامي من خلال التشوّف للتادلي - قراءة في آليات المجابهة وسبل التخفيف-

The Righteous Saints and Crime in the Islamic Maghreb Society through the book of Altashawuf of Al-TâdiliA "Reading of Conflict Mechanisms and Means of Mitigation"

تاريخ الإرسال: 2020-02-28 تاريخ القبول: 2021-07-13

كمال بركات*، جامعة علي لونيسي البليدة02، kamelbarkat55@gmail.com
عبد القادر بوعقادة، جامعة علي لونيسي - البليدة02، bouagada-aek@yahoo.fr

الملخص

تعدّ ظاهرة الولاية أحد أهمّ الميزات التي طبعت تاريخ المغرب الإسلامي في العصر الوسيط، وبذلك أصبح روادها والمنتسبين إليها -من كبار المتصوفة- فئة لها رمزية دينية وروحية وثقل اجتماعي لدى ساكنة مجتمع المغرب الإسلامي في مراحل هامة من تاريخه خلال العصر الوسيط، لاضطلاعها بأدوار ريادية إصلاحية تربوية، وأخرى اجتماعية وأمنية، الأمر الذي دفع بالنخبة الكاتبة إفرادهم بتآليف خاصة تعرف بأدب المناقب، معنية بدرجة أولى بتتبع سير الأولياء وأخبارهم، ورصد تفاعلهم مع الحياة في جميع تجلياتها، وهو ما جعل هذه النصوص مشحونة بالقرائن والإشارات التي تؤسس لتعميق فهم التاريخ الاجتماعي بما في ذلك ما يتعلق بالانحرافات الاجتماعية ومظاهر الجريمة، هذه الأخيرة شغلت بال الولي وجعلته يتدخل للحد منها ومن تداعياتها، إما عن طريق إصلاح المجرم أو ردعه وردعا، ومن جهة أخرى متكفلا بالضحية ومخففا من مأساته . من هذا المنطلق ارتأينا أن نقدّم قراءة في كتاب التشوّف إلى رجال التصوّف لابن الزيات التادلي، الذي يعدّ أحد أهم النصوص المناقبية في تاريخ المغرب الإسلامي، نرصد من خلال التراجم التي يقدمها طرق وأساليب الولي في تصديه للجريمة، وذلك يقتضي الوقوف عند الآليات التي وظفها الأولياء في مهمتهم الإصلاحية والأمنية والردعية، كما نكشف من خلال هذه القراءة عن الوجه الآخر للولي، بالبحث في السبل التي انتهجها للتخفيف من تداعيات الجريمة على ضحاياها. ونستند في مقاربتنا هذه على المنهج التاريخي، بآلياته المختلفة، حيث نقوم بتتبع واستقراء التراجم للوقوف عند الإشارات التي تخص البحث، ونستعين بالوصف كآلية للتبسيط، وآلية النقد في بعض الأمور التي بدت لنا أنها تستحق النقد، كما رافقتنا آلية التحليل والتعليل في الكثير من جزئيات الموضوع، مع إعمال آلية الاستنتاج في نهاية كل نقطة من نقاط البحث، ثم في نهاية البحث إجمالا، ولا بأس أن نؤكد على أنّ البحث استند بشكل أساسي على مصدر بعينه، لكن هذا لا يعني أننا لم نستند على غيره من المظان المصدرية، وذلك بهدف الوصول إلى مقاربة شاملة. تمّ التوصل من خلال هذه الدراسة، إلى نتائج ذات بعدين؛ منها ما هو منهجي، ومنها ما هو معرفي؛ فمن الناحية المنهجية يمكن القول : بأن كتاب التشوّف الذي يصنف ضمن كتب التراجم والمناقب، نص ذو حمولة تاريخية في الجانب الاجتماعي، وتاريخ الذهنيات والمتخيل، بما في ذلك تاريخ المحظورات، كما تبين لنا في الجانب المعرفي أنّ الأولياء كانت لهم فلسفة خاصة بهم في التصدي للجريمة، ومع الذهنية السائدة لدى ساكنة المغرب الإسلامي واعتقادهم في الأولياء، أصبح الأولياء يشكلون بديلا أمنيا ناجعا، وبمثابة مؤسسة لإعادة إدماج المجرمين في المجتمع، ومن جهة أخرى مؤسسة تضامنية مع ضحايا الإجرام.

الكلمات المفاتيح: الجريمة الأولياء، اللصوصية والحرابة، الأمن، مناقب، كتاب، التشوف، ابن الزيات التادلي.

Résumé

Le phénomène de « Wilaya » ou la Sainteté est considéré comme l'un des plus importants traits qui a caractérisé l'histoire du Maghreb Islamique au Moyen Age, et depuis, les plus grands « Soufis » sont les plus fervents défenseurs. Une catégorie de Soufis, possédant un poids religieux et social très important auprès des citoyens et la société Maghrébine durant de très longues périodes ; surtout en ce qui concerne l'aspect réformateur, éducatif et sécuritaire ; ce qui a poussé l'élite intellectuelle à leur réserver un certain type d'écriture connu sous le nom de culture des mœurs , dans laquelle l'auteur décrit la vie des « Walis » (Saints ou Pieux) et leur comportement dans la vie sous tous ses aspects, y compris la délinquance sociale ou le phénomène

* المؤلف المراسل

de la criminalité, qui a occupé la Wali et l'a poussé à intervenir, pour redresser le criminel ou le réprimander, d'autre part prendre en charge la victime et la consoler. De ce point de vue, nous avons décidé de présenter une lecture du livre « Altashawuf Ila Rijal Altasawuf » d'Ibn Al Zayat Al Tadli, qui est considéré comme l'un des plus grands penseurs de l'histoire du Maghreb Islamique ; nous recherchons à travers les écrits qu'il ,a publié, et nous détectons les voies et méthodes du Wali pour faire face au crime, et ceci demande l'étude des mécanismes qu'a utilisés les Walis dans leur quête réformatrice, sécuritaire et répressive , à travers cette lecture, l'autre visage du Wali, dans la recherche des voies qu'il a utilisées pour absorber les effets du crime sur les victimes.

Dans notre approche, nous nous appuierons sur la voie historique, avec ses multiples caractéristiques, de façon à suivre et déceler, à travers les précédentes études sur les facettes qui concernent la recherche, et nous nous aidons de la description comme outil de simplification, et aussi l'outil critique dans certains sujets qui nous paraissent mériter la critique. Comme l'utilisation de l'outil analytique et de raisonnement dans beaucoup de secteurs du sujet, avec l'appui de l'outil de conclusion à chaque fin de sujet de recherche ; puis à la fin nous affirmons que la recherche s'est appuyée de façon primordiale sur une certaine biographie, mais ceci ne veut absolument pas dire que nous n'avons pas utilisé d'autres sources, et ce pour atteindre une approche globale. Cette étude a abouti aux conclusions à deux dimensions, l'une analytique et l'autre cognitive ; du point de vue analytique, nous pouvons dire que le livre « Altashawuf » qui est catalogué comme livre bibliographique et de mœurs, est un livre à portée historique du point de vue social, mais aussi de l'histoire des mentalités et de l'imaginaire dans tout ce que comporte l'histoire comme interdits, comme il nous démontre du coté cognitif , que les Walis avaient une certaine philosophie qui les caractérisaient contre le crime, avec aussi la mentalité qui régnait parmi la population Islamique du Maghreb et leurs convictions sur les Walis.

Mots-clés : Crime ou criminalité, Les Saints « Al Awliya », Vol et banditisme, Sécurité, Vertus, livre « Altashawuf » (Regard sur le temps des Soufis), Ibn Al-Zayyât Al-Tâdilî.

Abstract

The "Wilaya" phenomenon or Holiness is one of the most important features that characterized the history of the Islamic Maghreb in the middle Ages. Its pioneers and affiliates - among the great "Soufi" - became a category that had religious and spiritual symbolism and social weight among the population of the Islamic Maghreb society in important stages of its history during the medieval era, as it assumed pioneering educational, social, and security reforms. This prompted elite writers to single them out with special compositions known as the literature of virtues, concerned primarily with tracking the progress of the "Walis" (Pious), their news, and monitoring their interaction with life, which made these texts charged with clues and references that establish a deep understanding of social history, including: social delinquency and crimes. The latter preoccupied the 'Walis" to intervene by either straightening the criminal or reprimanding him and by taking care of the victim and mitigating his tragedy. This study aims to bring a special lecture of "Altashawuf" book of Ibn Al Zayat Al Tadli, who is one of the most famous thinkers of Maghreb history. The research tries to find, through this manuscript, the ways and methods that lead the "Walis" to face up crimes, which require the study of mechanisms used in their reform, security and deterrence mission. It is also concerned with the ways used to mitigate the repercussions of the crime on its victims. The study relies on the historical approach with its multiple faces. It focuses on previous studies about the subject, the description as a route of simplification, and criticism. It also makes use of analytical and reasoning tool, in many fields of the subject, with the implementation of conclusions at the end of each of the research points. The research was based primarily upon certain biographies, but this does not mean that it has excluded other sources to achieve a comprehensive analysis. The present study leads to a twofold conclusion; analytical and cognitive. From an analytical point of view, it can be said that the book "Altashawuf", which is classified as a bibliographic and behavior manuscript, has a historical view not only of the social aspect but also on the history of mentalities and imaginary including the history of prohibitions. It shows, from a cognitive point of view that "Walis" had a specific philosophy in confron.

Keywords: *Crime or criminality, The Saints « Al Awliya » , Stealing and Banditry , Secutity , Virtues , « Altashawuf » Book (A look to Soufis' era) , Ibn Al Zayyât Al Tâdilî.*

مقدمة

بات من الضروري عند خوض غمار الكتابة التاريخية للمغرب الوسيط، استحضار الحركة الصوفية، وذلك استجابة لما تتطلبه المقاربة الشمولية" التي يتماهى فيها الحدث بالبنية أو بتعبير آخر تتشابك فيها الوقائع التاريخية بالمعرفة التاريخية[2] فمن المُسَلّم به أنّ الظاهرة الصوفية شكّلت إحدى أهم الميزات البارزة في البنية الحضارية لتاريخ المغرب الإسلامي، خاصة وأنّ الممثلين الشرعيين لهذه الظاهرة — المتصوفة والأولياء-أصبحوا عنصرا فاعلا على جميع الأصعدة في مجتمع المغرب الإسلامي، بما في ذلك مساهمتهم ذات الخصوصية والتميز في الملمح الثقافي، كما الديني والروحي وحتي الأمني.

إنّ تغلغل الأولياء في جلّ البنيات المكونة لمجتمع المغرب الإسلامي استوقفنا لنفكر بجدية، في البحث عن موقف الولي بما يحمله من ثقل رمزي وروحي في مجتمعه من المظاهر الإجرامية، ونبحث في قضية الفرضية التي أردنا الانطلاق منها والتي نستعرضها في إشكالية مفادها: إلى أي مدى يمكن اعتبار ظاهرة الجريمة عنصرا من عناصر صناعة المجال الحيوي لتدخل الولي؟ وإلى أي مدى تمكن الولي من الحدّ من ظاهرة الجريمة، والتخفيف من تداعياتها؟ وما هي أهمّ الميكانيزمات التي اعتمدها الولي في ذلك؟ وما هي الخصوصية التي تفردت بها التجربة الصوفية في محاربة الإجرام؟

فالموضوع إذا يبحث في ثنائية الحدّ من تجليات الجريمة والتخفيف من تداعياتها، انطلاقا من قراءة في تجربة الأولياء في ذلك، من خلال كتاب التشوّف لأبن الزيات التادلي"[3] حيث نتخذه كمرجعية أساسية في بحثنا، لاعتبارات منها أنّه يضمّ تراجم وافية قاربت 300 ترجمة لرجال التصوّف المغاربة، موزعين عبر مراحل حساسة من تاريخ المغرب الإسلامي خاصة المرابطي والموحدي، وهذا الكم من التراجم له من الوزن ما يجعلنا نتخذه كعينة لدراسة تجربة الأولياء في التصدي والتخفيف من حدّة الأزمات التي كانت تهدّد مجتمعهم. خاصة وأنّ نصوص التشوّف التي تعرضت للمحطات المهمة من الحياة الاجتماعية للولي، والأمر الآخر كون كتاب التشوّف للتادلي شكّل نقطة ارتكاز للنخبة الكاتبة في ميدان المناقب التي جاءت بعده وظلّ من مقروءاتها المفضلة، وملاذ المظلومين الرازحين تحت القهر الاجتماعي يستأنسون بحلوله الغيبية (الطاهر بونابي، أطروحة دكتوراه العلوم، رسالة غير منشورة، ص 681).

إلا أنّ ذلك لا يعني الاقتصار عليه بل إنّ مقاربة حضور الولي والاعتقاد فيه ينطوي ضمن تاريخ الأمد الطويل لذلك سنرصد تدخلات الولي في مراحل تتجاوز فترات الأولياء الذين ترجم لهم المؤلف تصل إلى نهاية العصر الوسيط.

وأما ما يكسب هذه المقاربة التاريخية أهميتها، هو كونها تُسفر عن صورة الولي المسكوت عنها، وتُجلي وجهه الآخر وتبتعد بنا عن الصورة الذهنية النمطية المألوفة، ولا شكّ أنّ ذلك يتكفل به وقوفنا على ما اضطلع به الولي من مهام أمنية وردعية وإصلاحية للمجرم وتكافلية للضحية عزّ نظيرها من ناحية الأساليب والوسائل، إذ أنّ هذه المهام أصبحت من صميم ما يختص به الأولياء، مما جعل منهم أصحاب مشروع بديل ذي خصوصية له فلسفته في محاربة ظاهرة الجريمة.

كما أنّ هذه الدراسة، تجعلنا في تماس مع عقلية المجتمع المغربي في العصر الوسيط نهدف من خلالها تحديد أبعاد الأفق الذهني لساكنة المغرب الإسلامي واعتقاداتهم وجانبا من متخيلهم، فالتاريخ بلا مخيال يبقى تاريخا مبتورا كما يرى جاك لوغوف Jacques Le Goff، فالناس -بما في ذلك ساكنة المغرب الإسلامي-لا تعيش بالطعام والشراب فقط بل عاشت أيضا بالاعتقاد في كرامات وعجائب سمعوا عنها أو توهموا رؤيتها (محمد حبيدة، 2019، ص 106)، وهو ما نريد أن نسفر عن جانب منه.

اعتمادنا على المنهج التاريخي بتوظيف مختلف آلياته، بتتبع واستقراء الروايات، مرورا بالتحليل والتعليل، كما يستدعي الموضوع في بعض جوانبه آلية الوصف، كما رافقتنا آلية الاستنتاج طوال البحث.

في نهاية هذا التقديم يجب التنبيه لمسألة غاية في الأهمية، وهي أننا نتعامل مع نص منقبي تقوم بنيته في الغالب على روايات تعتمد السرد الحكائي لكرامات الأولياء التي "يذكرها الصوفي مقتنعا، ويقدمها على أنها حصلت وتحصل فعلا" (علي زيغور، 1984، ص 22) ومع أنّ بعض الباحثين يرى بأننا غير معنيين بالتفسير الغيبي للكرامة، أو بوصفها بالمعقول واللامعقول لأنّ ذلك حسبهم ليس من

وظائف المؤرخ (ينظر على سبيل المثال: الطاهر بونابي، ص 675؛ محمد فتحة، 1999، ص 196)، إلا أننا نرى أنها أمور من صميم وظائفه؛ فالمؤرخ مسؤول على ربط الكرامة بسياقاتها التي انطلقت فيها، وقراءة خطاباتها المتنوعة التي لا شكّ أنها نسيج واقع معيش، ومعبر عن ذهنية اجتماعية سادت، وعن جانب روحي للمجتمع، وواقع مأمول وكلّ هذه العناصر كفيلة بتحديد الأبعاد الحياتية للمجتمع في جميع تجلياتها حسية كانت أو معنوية.

أولا: مشروع الولي في مكافحة الجريمة

"عرض للأساليب والآليات"

لا شكّ أنّ ملامسة نتائج تدخل الأولياء في الحدّ من ظاهرة الجريمة والتخفيف من ضرر تداعياتها، يقتضي منا قبل كل شيء الانطلاق من الاستراتيجية التي اعتمدها الولي في تعامله مع مصدر الجريمة؛ أي مع المجرم في حد ذاته، ولا شكّ أنّ تعامل الولي مع المجرم وتجاوب هذا الأخير يخضع لشخصية الولي والمجرم على السواء، وفي سبيل إنجاح مشروعه سخر له الولي "ترسانة من الميكانيزمات" عمل على تفعيلها، حسب طبيعة المجرم وتراتبيته الاجتماعية، كلّ ذلك في سبيل محاصرة ظاهرة أرّقت المجتمع، في ظلّ واقع مشحون بالظرفيات السياسية والأمنية المضطربة ساهمت في تهيئة المناخ الحيوي لتفاقمها، وجعلت من تدخل الولي ضرورة حتمية لمحاولة إصلاح الواقع.

1- الولي وإصلاح المجرم

" من الإجرام إلى الولاية"

في تتبعنا لسير ومناقب الأولياء من خلال كتاب التشوّف، لفت انتباهنا ظاهرة تحول المجرم من اللصوصية أو الحرابة أو الدعارة، إلى الولاية، وفي كثير من الأحيان يكون ذلك على يد ولي، إما بالدعاء أو لكرامة ينبهر بها المجرم، أو مكاشفة (ينظر الجدول رقم 01)

اعتمدنا في وضعنا للجدول رقم 01 (المُدرج آخر المقال) على استقراء التراجم التي وضعها صاحب التشوّف لأعلام التصوّف وأوليائه لنبرز دورهم الإصلاحي لمجرمي مجتمعهم ، وارتأينا وضع المجرمين الذين تابوا والتحقوا بتيار التصوف بل وأصبحوا من الأفراد والأولياء والصالحين، وتمّ غضّ الطرف عن توبة الجماعات أو الأشخاص الذين لم يشر صاحب التشوّف إلى مرحلة حياتهم ما بعد التوبة، وتوقف عند حدود ما أحدثوه من توبة بفضل تدخل الأولياء بإحدى آلياتهم ،كاللصوص الذين أعلنوا توبتهم على يد الولي أبي حفص عمر بن يعقوب (ت 595هـ) بعد رؤيتهم لكرامة مشيه على الماء (أبو يعقوب يوسف بن يحي التادلي (ابن الزيات)، 1997، ص309.) والأمر نفسه ينسحب على اللصوص الذين اعترضوا طريق أبي مدين شعيب فوعظهم فتابوا على يده (المصدر نفسه، ص 321).

مهما يكن، فإنّ أوّل منفذ تسلل من خلاله الولي لإصلاح مجرمي مجتمعه هو الأمر بالمعرف والنهي عن المنكر، حيث يرى أحد الباحثين بأنّ تدخلات الولي تلقى قبولا اجتماعيا على اعتبار أنه يستمد أحقية هذا التدخل لا من سلطة دنيوية بل إنّ تدخله يعبر عن إرادة سماوية إلهية، متسائلا في الوقت نفسه عن إمكانية ولادة خطة حسبة جديدة من منظور صوفي (محمد سعيد، 2018، ص 317)

وفي تقديري إنّ أبلغ ما يمكن عده مؤشرا لترحيب المجتمع بتدخل الولي للحدّ من الجريمة والتخفيف من تداعيتها، سلوكان صدرا عن فئتين من المجتمع، السلوك الأول جسدته الفئة المتضررة من الجريمة (ضحايا الجريمة)، التي وجدت في الأولياء سلطة رمزية رفعت لها شكاوى ضد المجرمين، والسلوك الثاني هو استجابة المجرم بالتوبة والعدول عن الجريمة في حال تدخل الولي، والقرائن المؤكدة لهذا التجاوب السلوكي الجدلي كثيرة نكتفي في هذا الصدد بالتدخل الذي قام به الولي أبو محمد عبد السلام التونسي (ت 589هـ/ 1193م) بعد شكوى رفعها إليه أهل تلمسان من رجل من أهل الدعارة كان قد أكثر في أذيتهم "فلقيه عبد السلام فأخذ بأثوابه وضرب به الحائط ... فتاب الرجل إلى الله تعالى وأقبل على العبادة إلى أن لحق بالأولياء" (ابن الزيات التادلي، المصدر السابق، ص 111، 112.).

كما أنّ اندماج الأولياء مع مجتمعهم، ومعايشة ظروفه جعلهم يطلعون من نقطة قريبة على مواطن الخلل وبذلك محاولة إصلاحها، فالأولياء كما يقول الباديسي" يكونون بين الناس ... يرحم الله بهم العباد، يشتغلون بما يشتغل به الناس من سائر الحرف والمكاسب" (عبد الحق بن إسماعيل الباديسي، 1993، ص 20.) فقد مارس بعض المتصوفة التجارة ومن المعروف أنّ هذا النشاط مرتبط بالسفر الذي من

شأنه أن يجعل الولي وفرق الحرابة واللصوص وجها لوجه، هذا الاحتكاك لم يكن ليفوته الولي دون أن يغتنمه في وعظه للصوص كما مرّ معنا ، أو الدعاء لأهل الحرابة بالتوبة، فقد ذكر صاحب التشوف أنّ الولي أبو زكرياء يحي الدرعي، كان في قافلة فمروا بلصوص كانوا يريدون قطع طريقهم، فسقط حمل الشيخ عن دابته فقام رجل من اللصوص يدعى يحي ابن أبي بكر الدرعي، ورفع الحمل على الدابة، فدعا له أبو زكرياء بالتوبة، فأقلع اللص من حينئذ، وصار من الأولياء الذين تخصهم الساكنة بالزيارة (ابن الزيات التادلي، المصدر السابق، ص 408).

كما كان للكرامات التي تظهر على الأولياء أثر كبير في نفوس المجرمين، بل وكانت سببا في توبتهم والتحاقهم بالصالحين والأولياء، ويشهد على ذلك توبة أحد اللصوص السودانيين بعد معاينته لكرامات الشيخ أبي عبد الحق عبد الصمد بن إسحاق الهسكوري (ت 591ه) فقد" لزم بيته ولم يخرج منه وأقبل على عبادة الله تعالى إلى أن لحق بالصالحين" (المصدر نفسه، ص 361.).

ولعل أهم شيء راهن عليه الأولياء في إصلاحهم لانحراف مجتمعهم، والعمل على إعادة إدماج مجرميه اجتماعيا، هو تقديم أنفسهم كقدوة حسنة، بتمثل القيم الأخلاقية في سلوكهم، هذه الفلسفة الصوفية في الإصلاح عبّر عنها أبو مدين شعيب بقوله: "الشيخ من هذبك بأخلاقه وأدبك بأطرافه وأنار باطنك بإشراقه" (عبد الرؤوف بن تاج العارفين المناوي، 1994، ص 669)، فلم يكتف الأولياء بالوعظ والدعاء وظهور الكرامة على أيديهم فحسب، بل ترجموا القيم الأخلاقية إلى واقع سلوكي عملي فكان له تأثير على سلوك المجرمين ويكفي أن نقدم الولي أبو وكيل ميمون الأسود الذي خصه صاحب التشوّف بترجمة كاملة كمثال على ذلك بحيث ذكر أنه في ابتداء أمره كان سارقا، وقد احتاج إلى أضحية فمرّ إلى قطيع أحد الصلحاء، فاكتشف أمره من قبل راعي الغنم، وزجره وأمره بالتوبة، إلا أنّ صاحب الغنم والذي بدوره كان رجلا صالحا، أراد أن يعظ اللص بطريقته فأمر بأن يُحمل له نفس الكبش الذي أراد سرقته" فلما سيق إليه امتلأ أبو وكيل عجبا وازداد بصيرة. فلزم الطريق إلى أن لحق بالأفراد" (ابن الزيات التادلي، المصدر السابق، ص 234).

وتجدر الإشارة أنه لا غرابة أن يضطلع الأولياء بتأمين طرق القوافل من فرق قطاع الطرق خاصة وأنّ بعضهم كان قاطعا للطريق في مرحلة سابقة من حياته فبالإضافة إلى أبي وكيل، نجد الولي أبو يعقوب تصولي المحاسبي الذي كان لصا يقطع الطريق، وبعد توبته أصبح يرافق قوافل المسافرين لتأمين طريقهم (ابن الزيات التادلي، المصدر نفسه، ص 131)، فالولي لم يدخر جهدا في سبيل حماية مجتمعه باستفادته من خبراته الميدانية السابقة.

استنادا لهذه القرائن يمكن القول: بأنّ الأولياء اضطلعوا بمهمة إصلاحية، استهدفت فئة خطيرة في المجتمع حيث تمكن الأولياء من خلال آلياتهم المختلفة التي أثبتت فاعليتها وسرعة أدائها، والتي تراوحت بين ما هو سلوكي ومعنوي قيمي وبين ما هو كرامي، وظفها الولي في نقل المجرم من وضعية اجتماعية وحالة نفسية إلى أخرى مغايرة تماما بشكل مفاجئ يتم ذلك باسم التوبة، وهو الأمر الذي تنبه له العديد من الباحثين[4]وبالرغم من إدراكنا لمبالغة النص المناقبي الذي يتداخل فيه "الواقعي بالمتخيل" (سعيد بنحمادة، 2017، ص 197)، إلا أنه يبقى مرآة عاكسة لهموم المجتمع ومشاكله، ومن جانب آخر يصور لنا الأفق الذهني لإنسان المرحلة الوسيطة، كما يشي بغياب السلطة في بعض مراحل ضعفها الأمر الذي فسح المجال واسعا لتنامي سلطة الولي .

2- كرامة المكاشفة "ثنائية فضح المجرم وردعه"

صوّرت لنا النخبة الكاتبة في ميدان المناقب — بما في ذلك ابن الزيات في تشوّفه -أنّ للأولياء قدرات ومواهب جعلتهم يتميزون عن غيرهم، الأمر الذي مكنهم من تولي أدوار اجتماعية وأمنية، لا يمكن أن تسند لغيرهم، خاصة فيما يتعلق بردع المجرمين، وكشفهم وكشف مخططاتهم، وذلك كله بنوع خاص من الكرامات يعرف "بالمكاشفات"[5]، التي عادة ما يستعرض من خلالها الأولياء قدراتهم ويمارسون سلطتهم، بما كانوا يقومون به من إخبار الناس بأمورهم الغيبية وبما قد يعترض حياتهم من كوارث ووقائع (بونابي، الحركة الصوفية، ص 683) ليكونوا في أهبة واستعداد نفسي ومادي لأي طارئ.

وعليه تعمل كرامة المكاشفة على التخفيف من حدة الجريمة على المستويين المادي والنفسي، وكمثال على ذلك نستحضر ما كاشف به أبو يعزى يلنور(ت 572ه) ما سيعرض

لأبي مدين شعيب في طريقه حيث أخبره بأنه سيعترض طريق سفره ثلاثة لصوص وطمأنه بأنه سيتوب على يده رجلان ويقتل الثالث لعدم استجابته للموعظة (ابن الزيات التادلي، المصدر السابق، ص321)، وهو ما حصل فعلا وفق السرد الحكائي لهذه الكرامة.

والظاهر أنّ مكاشفات الأولياء قد عززت من ضبط المجتمع، خاصة وأنه سيطر على ذهنية مجتمع هذا العصر اعتقاد مفاده أنّ الولي "يتكلم على الخواطر ويكشف مخبآت السرائر" (ابن صعد التلمساني، 2009، ص 135.)، ولا شكّ أنّ هذا الاعتقاد سيكون أثره على سلوك ونفسية الساكنة شديدا، وكأنهم تحت حراسة ورقابة مشددة لا تتوانى في فضح المجرمين، فتصبح بذلك كرامة الكشف قيدا نفسيا وذهنيا يلوح به الولي في وجه المجرم كما هو حال أبي يعزي الذي كان يقول:" للواصلين إليه سرقت يا هذا وزنيت يا هذا وفعلت يا هذا كذا وكذا، فيذكر لكل واحد فعله" (ابن الزيات: المصدر السابق، 215) وهو ما يجعل المنحرفين بين الخوف والحرج من الأولياء، لذلك كان أسلوب الكشف محلّ نقد عند بعض المقربين حتى للولي ذاته (- ابن الزيات، المصدر نفسه، 215)، وإن كانت مكاشفة الولي للمجرم بجرائمه عادة ما تنتهي بإعلان توبته كما هو حال من كان يزني بزوجة أخيه عند غيابه فلما كاشفه أبي يعزى بفعله أعلن توبته (- ابن الزيات التادلي، المصدر نفسه، ص 214)، ولا شكّ أنّ عامل الانبهار من قدرات الولي له دور كبير في هذا التحول.

كما ساهم هذا النوع من الكرامات في الكشف عن العديد من الجرائم، كشرب الخمر والمتاجرة به (ابن الزيات التادلي، المصدر نفسه، ص427)، والسرقة، وتكفلت أيضا بالتوصل إلى الأماكن التي يتخفى بها المجرمون (ابن الزيات التادلي، المصدر نفسه، ص393)، فقد صورت لنا كتب المناقب أنّ كرامات المكاشفة كانت بمثابة جهاز استخبارات — إن جاز التعبير-بالإضافة الى كونها آلية وظفها الأولياء لحلّ مشاكل ضحايا الجريمة وهو ما سنعالجه في عنصر لاحق.

ومما يمكن استنتاجه في هذه الجزئية أنّ الأولياء وظفوا كرامات المكاشفة كسلاح ترك المجتمع ككل والمنحرفين منه بالخصوص في خوف من سطوة الولي[6]، وهذا النمط من الكرامات بالإضافة إلى كونه هاجم التميع والانحلال الأخلاقي بلا هوادة[7]، فإنه أسهم في عرقلة الجريمة، والتخفيف من أضرارها وكشف مواطن الإجرام، واضطلع بدور توبة المجرم واندماجه اجتماعيا، وتجدر الإشارة إلى أنّ فاعلية آلية المكاشفة تقوم أساسا على اعتقاد الساكنة بقدرات الأولياء الخارقة خاصة الاطلاع على مخبآت الأمور.

3- الأولياء والتصدي العنيف للمجرم "

فضلا عن الأساليب الحليمة التي اتبعها الأولياء في التصدي للمجرمين، ومحاولة إصلاحهم وإدماجهم اجتماعيا، والتي تراوحت بين الوعظ والدعاء لهم بالهداية والتوبة، وانبهار الساكنة بما يصدر عنهم من كرامات كما أشرنا سابقا، فإنّ تتبع مضامين نصوص التشوّف سمح لنا بالوقوف على أساليب مواجهة عنيفة، اضطلع بها صنف من الأولياء أطلقت عليه الباحثة سلامة العامري" الولي الجزار" (نللي سلامة العامري، 2001، ص383، ويبدو أن الباحثة استندت في إطلاقها لهذا الوصف لنموذج من الأولياء الذين وظفوا كرامات عنيفة إلى المنوبية التي قالت: "أنا والله جزارة، شفرتي في يميني وسيفي في يساري" ينظر: نللي: المرجع نفسه، ص 387)، حيث تضمنت تراجم التشوّف العديد من الأولياء الذين يندرجون ضمن هذا النموذج، ويمكن تمييزهم من خلال كرماتهم التي وظفوها في سبيل محاصرة الجريمة وردع المجرمين، والتي تراوحت بين كرامات الانتقام والسخط (المرجع نفسه، ص 384)، و توظيف العنف السياسي في الكرامة (الطاهر بونابي، الحركة الصوفية، ص 675).

وقد تعددت طرق انتقام هذ الصنف من الأولياء" في كرامات القتل حيث تصور لنا كتب المناقب أنّ الحيوان يصبح سلاحا في يد الولي يستخدمه للدفاع عن نفسه أو غيره، بتسليطه على المجرم، ولا تعوزنا القرائن لإثبات هذا الطرح، ومن ذلك أنّ الولي أبو جبل يعلى (ت 503ه) عندما تعرض له سارقان لأخذ عباءته ناشدهما الله أن ينصرفا عنه فرفضا، فدعا عليهما فاختطف الأسد أحدهما وهرب الثاني (ابن الزيات التادلي، المصدر السابق، ص 103)، كما وظّف بعض الأولياء نفس السلاح في القضاء على كل لص سولت له نفسه سرقة مزارع الفلاحين، فعندما شكا فلاحو سلا للولي أبي الحسن نجا(ت 595ه) اللصوص الذين استأصلوا ما في كرومهم من العنب فدعا عليهم "فبعث الله في كرومهم دويبة تعرف بالرتيلة؛ فكلّ من دخل فيها تلسعه فيموت من حينه"

(المصدر نفسه، ص 358)، وهي إشارة إلى تفاعل عناصر الطبيعة مع مشروع الولي الردعي.

وفي نفس السياق، نجد الولي العنيف صوب سلاح الدعاء للفتك بالمجرمين، ووضع حداً لأضرارهم النفسية والمادية على الساكنة، كما هو حال أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الهواري (ت581ه) فعندما رفع إليه أهل أغمات دعوة ضد رجل كان يتجسس على أملاكهم، فدعا عليه فلم يمكث المجرم إلا ثلاثة أيام وقتل مذبوحا، من خلال النموذجين نجد النص المناقبي صور لنا الولي في صورة محكمة ترفع لها الشكاوى ضد المجرمين، فيتدخل بإصدار حكم الموت بتوظيف آلية الدعاء على المجرم فلا يمكث طويلا حتى يموت.

كما وقفنا على أسلوب آخر يندرج ضمن كرامات الانتقام، ولكنه أقل عنفا أطلقت عليه إحدى الباحثات " كرامات السخط (عقوبة ودعاء غير مشفوع بقتل)" (نللي سلامة، المرجع السابق، ص 384) فقد حذرت كتب المناقب من التعرض للأولياء بحيث ورد في مناقب المنوبية قول منسوب للجنيد مفاده " إذا أراد الله هلاك إنسان عرضه لولي من أوليائه. لا تتعرض لأولياء الله تتعرض لسخط الله. قوم رضاء الله برضاهم ومقرون حبه بحبهم " (مناقب عائشة المنوبية، ص 20، 21 نقلا عن: نللي: المرجع السابق، ص 391) ومن عبارات التحذير التي وظفتها كتب المناقب " إذا ضاق الولي هلك من يؤذيه حالا" (المرجع نفسه، ص 388) لذلك صورت لنا كتب المناقب أنّ كل من يعارض الولي أو يخاصمه يتعرض لمصيبة حتى أصبح الولي أبو العلاء سالم بن عبد القادر الكندي يلقب " حزمة الشوك" لأنّ كل من تجرأ على أذيته إلا وانصرف بنكاية في جسمه أو آفة في نفسه (طاهر الصدفي، 1998، ص 55)، ولا تعوزنا الإشارات في هذا الصدد عند صاحب التشوّف فقد أورد أنّ رجلا من أهل الدعارة، تعرض للولي الحاج أبي عمران موسى الصاريوي، وهدده بالقتل إن لم يعطه المال، فدعا عليه أبو عمران فأصيب بالجنون فبقي أياما يُصرع ويخنق نفسه" (ابن الزيات التادلي، المصدر السابق، ص 288، 289).

إنّ هذا النوع من الكرامات لم يستخدمه **"الولي العنيف"** نحو الفئة المنحرفة من عامة المجتمع فحسب بل وجهه أيضا ضدّ كلّ مسؤول ظالم من أعوان السلطة بل هناك من يرى أنّ جلّ استعمالات العنف الكرامي والانتقام مسلط بالدرجة الأولى على أعوان السلطة (نللي سلامة، المرجع السابق، ص384)، وقد تراوح ما يسمى بـ" العنف السياسي في الكرامة" (بونابي، الحركة الصوفية، ص 675) هو الآخر بين كرامة الانتقام القاتلة، وكرامة السخط، ولا تعوزنا إشارات تعضد هذا الحكم، فعن كرامات الانتقام بالقتل، يذكر التادلي أنّ أحد الأشياخ قصد الولي أبي ينور عبد الله، وأخبره أنّ عامل علي بن يوسف(500- 537ه)، هدده بالقتل والصلب، فقال أبو ينور: رده الله عنك، فلم يكد يصل هذا العامل إلى القرية التي فيها الشيخ حتى أصابه وجع قضى عليه بالموت (ابن الزيات التادلي، المصدر السابق، ص 131)، وسبق أن أكدنا أنّ كتب المناقب تحمل في خطابها لغة التخويف والترهيب لكل من سولت له نفسه التعرض للولي حتى وإن كان من أعوان السلطة ، ولم تكتف بذلك بل عززت بالتذكير بنماذج وكأنها تروج لسلطة أخرى لسلطة الولي وتذكر بالنهايات المأسوية لأصحاب السلطة الذين تعرضوا للأولياء بالظلم أو الاحتقار.

فقد صورت إحدى روايات التشوّف نهاية مفزعة لأحد المسؤولين، حيث سقط على قفاه من فوق فرسه ولم يمت إلا بعد أن تقطعت جميع أعضائه، وسبب ذلك كما تذكر الرواية سخط الولي أبو لقمان يرزجان بن يعقوب الأسود (ت 570ه) عليه كونه لطمه على خده واحتقره وعامله معاملة العبيد (المصدر نفسه، ص 232).

كما أمدتنا روايات التشوّف، بأسلوب آخر استعمله الولي العنيف في ردع أعوان السلطة الظالمين ولكنه أقل عنفا، حيث يعمد الولي بواسطة الدعاء الى تفعيل "سلاح الألم والوجع" ضد المجرم أو المسؤول الظالم، حيث يستمر مفعوله إلى أن يعلن عامل السلطة توبته أو تراجعه عن قرار لم يرض الولي، وقد جاء في هذا السياق أنّ أحد عمال منطقة أزمور عزم على ارتكاب جريمة قتل في حق مجموعة من أهل بلده ظلما دون حقّ، فتوسط لهم الولي أبو شعيب أيوب الصنهاجي (ت561ه) وجاء شفيعا، إلا أنّ هذا العامل انتهره ولم يقبل شفاعته، فدعا عليه فأصابه وجع شديد، ولما علم العامل أنّ الذي توسط هو رجل من المتصوفة والأولياء، قرر التراجع على قراره وعفا عن الجماعة التي عزم على قتلها فارتفع عنه الوجع مباشرة (المصدر نفسه، ص 188)، من هذه الرواية

ندرك أنّ عنف الولي لم يكن شرّا محضا بل كان يضطلع بدور إصلاحي للمجرم والظالم، وبدور إنقاذي للضحية.

كما كان عمال السلطة الذين عُرفوا بالجور يتعرّضون للنكب مباشرة بعد أن يرفع العامة شكواهم إلى الولي، فعندما اشتكى سكان دكالة جور العامل، إلى الولي أبي إسحاق إبراهيم بن موسى (ت516ه) دعا عليه فنكب في ذلك اليوم (المصدر نفسه، ص 421)، ومن هنا نستحضر تساؤل الباحثة سلامة العامري (نللي سلامة، المرجع السابق، ص385) الذي مفاده "إلى أيّ حدّ يمكن اعتبار العنف المنسوب إلى الأولياء والموجّه ضدّ السلطة السياسية شكلا من أشكال انتقام المجتمع بواسطة الأولياء" ولا شكّ أنّ الصورة التي قدمتها كتب المناقب تشي من جانب خفي إلى أنّ الولي زعيم ثورة اجتماعية ضدّ كلّ طغيان سياسي.

ثانيا-الوظيفة الأمنية للأولياء " تأمين الساكنة في جغرافية جرائم اللصوصية والحرابة"

صوّرت لنا نصوص التشوّف حالة استنفار أفراد المجتمع في فترات اشتداد الأزمة، وفترات غياب الأمن -والتي يمكن اعتبارها الفترة الحيوية للنشاط الإجرامي- فكانوا يقصدون الولي في فترة أصبح فيها هذا الأخير "هو المرجع والملاذ و الملجأ" (المرجع نفسه، ص 290) وأكثر ما يتجسّد ذلك في أثناء عزمهم على السفر حيث يقصدون الأولياء لالتماس الدعاء منهم ونيل بركتهم كإجراء احترازي يجدون نفعه أثناء سفرهم، وهو ما تؤكّده إحدى روايات ابن الزيات التي حدّثه بها أحد أبناء الولي أبو القاسم بن أبي الفضل (ت601ه)، مفادها أنّ أحد تجار سجلماسة أخبر والده بأنه وجد بركة دعائه، فرغم خروج اللصوص عليهم سلمت بضاعته التي خبّأها في سدرة (ابن الزيات التادلي، المصدر السابق، ص 380).

وهذه الرواية تظهر آلية " الدعاء" التي وظفها الأولياء لتأمين الساكنة أثناء سفرهم. كما أنّها تظهر جانباً ذهنياً لمجتمع المغرب الإسلامي وهو اعتقادهم في قدرات الولي فكان دعاؤه يمثّل ضماناً للسلامة.

والظاهر أنّ الأولياء كانوا يشعرون بمسؤوليتهم اتجاه أبناء مجتمعهم، لذلك لم يتأخّروا عن تخليصهم مما يعترض طريقهم في أسفارهم، من هنا يمكن اعتبار مسألة تأمين السبل من اللصوص وقطاع الطرق من الأمور التي رسخت فكرة الاعتقاد في الأولياء وتفشّي ظاهرة التبرك بهم لانبهار المجتمع بكرامتهم (بونابي، التصوف في الجزائر، 172).

في اعتقادي أنّه مما زاد من نجاعة الوظيفة الأمنية للولي هو أنّ الاعتقاد في قدرات الولي المختلفة، لم يتوقف عند الفئة المنضبطة من المجتمع فحسب بل تعدّاها حتى إلى المجرمين، وهذا ما سهّل على الولي مهمته الأمنية وأتاح له القيام بوظائف مرتبطة بسياقات معيشية لعلّ أبرزها تأمين حركة القوافل والطرق مستثمرا هيبته ورهبته (إبراهيم القادري بوتشيش، 2010، ص48) التي اكتسبها من خلال الرصيد المعنوي الذي منحته إياه شرائح مجتمعية مختلفة، فأصبحوا بذلك "يمثّلون سلطة غير عادية ورقابة على امتداد التراب المغاربي؛ يتدخّلون بالبوادي لحماية المسافرين والتجار من عيث القبائل البدوية وأهل الحرابة" (محمد فتحة: المرجع السابق، ص 164)،ولعلّ ما يثبت هذا التخريج هو الدور الذي قام به الولي أبو صالح الهسكوري (ت 593ه) الذي حدثوا عنه "أنّه كان يجيز الرفاق من المخاوف. فإذا سمع اللصوص بأنه تقدّم رفقة فروا ولم يتعرّضوا لها. وكان يتقدّم الرفاق من بلد إلى بلد على قدميه محتسبا لا يبتغي على ذلك أجرا إلا من الله تعالى" (ابن الزيات التادلي، المصدر السابق، ص 339) فالنص يظهر أنّ الوظيفة الأمنية للولي استندت إلى معطيين معطى الاعتقاد فيه من طرف الساكنة، ومعطى الهيبة والرهبة التي كان يثيرها في نفوس اللصوص وقطاع الطرق، وهذا ما تروج له كتب المناقب.

ويبدو أنّ الساكنة اهتدت الى انتحال بعض صفات الأولياء، لما لهم من هيبة في نفوس قطاع الطرق فنجدهم يعمدون إلى لبس المرقع لتمويه قطاع الطرق واللصوص الذين اشتد خطرهم، فنجد أنّ هناك من لبس مرقعة لإظهار فقره أو ولايته في طريقه من تونس إلى القيروان (نللي سلامة العامري، المرجع السابق، ص 66)، للنجاة مما قد يعترض طريقه، بل نجد أنّ الأولياء أنفسهم يعتبرون المرقعات سلاح لقطاع الطرق، لذلك نصحوا مريديهم بلبسها كما أنهم شمتوا في كلّ من تعرض له اللصوص بسبب تخليهم عن لبسها، خاصة وأنّ لسان حالهم دائما: "إياكم وهذه المرقعات فإنكم تكرمون لأجلها" (محمد لطيف، 2019، ص 232، 233) وفي السياق ذاته لا نستبعد أنّ بني مرين عمدوا إلى لبس مرقعات الصوفية

للتنكر في زي الأولياء في طريق عودتهم من القيروان إلى المغرب، وذلك عند انهزامهم أمام العرب سنة (794هـ/1393م) بقيادة السلطان أبي الحسن المريني (731/1331-752هـ/1351م) (ابن قنفذ القسنطيني، 1986، ص 170؛ الزركشي: 1966م، ص 85؛ الطاهر بونابي، ص139) ، لإضلال قطاع الطرق خاصة وأنّ المتصوفة اشتهروا بلبس المرقعات[8]. والظاهر أنّ هذه الحيلة استندت إلى أمر أصبح متداولا بين الناس مفاده " إنّ الفقير (أي الولي) الجيد إذا كان في القافلة لم تنهب " فإنّ كان هذا النص يبين إحدى المقاييس التي تعبّر عن فاعلية الولي (نللي سلامة، المرجع السابق، ص 66)، فإنّه في الوقت نفسه، يخبر من جانب خفي تلك الرهبة والهيبة التي اكتسبها الأولياء في نفوس الساكنة وبما في ذلك اللصوص وقطاع الطرق ليفرض الولي نفسه بهذه الكريزما كسلطة أمنية بديلة، لا يمكن الاستغناء عنها في ظلّ وضع متأزم، ومجتمع خائف.

ومن المؤشرات الدالة على هذه الوظيفة الأمنية أنّ الجمع الغفير من المسافرين كان لا يجرؤ على السفر إلا برفقة ولي لتفادي مخاطر الطريق المختلفة ولو تطلّب ذلك انتظاره لمدة طويلة حيث صوّرت لنا هذا الأمر كتب المناقب في الكثير من المناسبات بما في ذلك التشوّف، ففي مناسبة أخرى تكفّل أبو صالح الهسكوري (ت593هـ) بمرافقة قافلة انتظرته ثلاثة أيام كاملة ويروي لنا ذلك بنفسه قائلا: " فمشيت إلى المعدن فوجدت الرفاق مجتمعة. فقاموا الي وقالوا لي: يا أبا صالح لنا ثلاثة ننتظرك. فقلت لهم: قد جئتكم مكرها غير طائع. فتقدّمهم حتى أوصلهم المأمن" (ابن الزيات التادلي، المصدر السابق، ص 340)

فإن كان النص يفصح عن الهاجس الأمني الذي وصل إليه ساكنة المغرب الإسلامي زمن الموحدين ، فإنه في الوقت نفسه يفصح من جانب خفي بأنّ الولي أصبح محلّ ثقة للجموع المسافرة، وأصبح يمثّل سلطة أمنية بديلة في ظلّ غياب وتقلّص الأمن السلطوي، ويبدو أنّ مهمة تأمين الطرق من مجرمي الحرابة واللصوصية سيتكفل بها الولي الصوفي حتي نهاية العصر الوسيط، حيث يذكر الوزان أنّه في الجبال الشرقية من الجزائر " لا يستطيع أحد سواء كان من المنطقة أو غريبا أن يمرّ فيها بسلام، مالم يكن مصحوبا بأحد الأولياء" (الحسن بن محمد الوزان، 1983، ص 46)، والغريب في الأمر أنّه إذا تعذّر حضور الولي مع القافلة كان يكفي اصطحاب شيء يخصه فتأمن ببركته القافلة من اللصوص كما هو والد محمد الموهوب(ق10هـ/ 16م)، الذي تعوّد على مرافقتهم القوافل التي تمرّ عبر منطقة زواوة فيؤمنهم من لصوصها وإذا غاب هو استصحبوا أحد أغراضه سواء بغلته أو كتابا له أو شملته (منشور الهداية فيمن ادعى العلم والولاية، تح: أبو القاسم سعد الله، 1987، ص201). والظاهر أنّ هذا التبرّك كان معروفا من قبل وتصوّر لنا كتب المناقب أنّه أثبت نجاعته فهذا الخطيب حسن (والد ابن قنفذ) في رحلته إلى الحجاز قطعت عليه لصوص الأعراب ولم يسلم له إلا المفرش الذي فيه شاشية الشيخ يوسف بن يعقوب الملاري مع نفقة حدّد بها رحلته (ابن قنفد، المصدر السابق، ص46)

وخلال فترات متعدّدة كان الولي الملاذ الآمن في ظلّ تزايد ضرر قطاع الطرق الذين تواترت مختلف المصادر على الإشارة إلى خطرهم وحضورهم في مجالات معينة من بلاد المغرب الإسلامي، وعلى فترات متعدّدة خاصة في المراحل الأخيرة من أعمار الدول وكذا المراحل الانتقالية التي يصبح الأمن شبه منعدم وعلى سبيل المثال ما ذكره صاحب الروض عن الفترة المتأخّرة لحكم الموحدين عند تولي الخليفة يحيى المعتصم (624-633هـ/ 1127-1236م) الذي تصادف حكمه مع تراجع هيبة الخلافة الموحدية، "اضطربت عليه البلاد وغلت الأسعار وخيفت الطرق" (أبو زرع، 1972، ص 248) كما أنّ الوضع سيزداد خطورة وتفاقما في الفترات الانتقالية حيث يغيب حضور السلطة في البوادي مما يجعلها مناطق نفوذ قطاع الطرق واللصوص، وكمثال على ذلك صوّر لنا ابن زرع المرحلة الانتقالية بين الموحدين والمرنيين بقوله " وفي هذه المدة ضعفت دولة الموحدين ...وصارت ملوكهم ليس لهم حكم في البوادي وإنما سلطانهم وأوامرهم في المدن ... وقبائل العرب والبربر يقطعون الطرقات، ويغيرون على القرى والمجاشر" (المصدر نفسه، ص 288).

انطلاقا من سقوط الخلافة الموحدية عرف المغرب تزايدا للنشاط الحرابي، وبروز ظاهرة قطع الطرق، وهو ما تؤكّده كتب الرحلة والنوازل الفقهية ، فنجد العبدري (ت700) مثلا يصف الحالة الأمنية للخط الممتد من فاس الى الإسكندرية ويصوّر الحالة النفسية للمسافر أثناء رحلته التي انطلقت سنة(688هـ/1289م)بقوله :"إنّ المسافر عندما

يخرج من أقطار مدينة فاس لا يزال إلى الإسكندرية في خوض ظلماء وخبط عشواء لا يأمن على ماله ولا على نفسه، ولا يؤمل راحة في غده إذا لم يرها في يومه وأمسه يروح ويغدو لحما على وضم، يظلم ويُجفى ويهتضم تتعاطاه الأيدي الغاشمة" (أبو عبد الله محمد العبدري، الرحلة العبدري، تح: على إبراهيم كردي، 2005، ص 33) ويخص مفازة تلمسان واصفا خطورتها بقوله :"ولما انتهينا الى المفازة التي في طريق تلمسان وجدنا طريقها منقطعا مخوفا، لا تسلكه الجموع الوافرة إلا على حال حذر واستعداد" (المصدر نفسه، ص 45) ويبدو أنّ المفازة كانت دائمة الخطورة ففي وقت لاحق يؤكّد ابن قنفذ(ت 810هـ) أنه في رحلته من المغرب إلى قسنطينة سنة (776هـ/1374م) انتظر قرابة شهر في تلمسان لأنه لم يجد من يرافقه في الطريق وصوّر لنا تصور خطورة الطريق في ذهن الساكنة بقوله: "وكان من خطورة الطريق ما مقتضاه أنّ كلّ من يقع عليه قدومنا يتعجب في وصولنا سالمين ثم يتأسف علينا عند ارتحالنا حتى منهم من يسمعنا ضرب الأكف تحسرا علينا" (ابن قنفذ، المصدر السابق، ص 106) لذلك فقد وصفت مملكة بني عبد الواد بالبلاد المخوفة التي فيها قطع الطريق، فتنحصر الناس على الأسفار (ابن المدجن، 2008، ص96).

كما أنّ كتب النوازل هي الأخرى صوّرت لنا خطورة هذه المسالك في بلاد المغرب الإسلامي وأكّدت تواجد الظاهرة وما يجري فيها من حالة اللاأمن (البرزلي: أبي القاسم أحمد البلوي التونسي، 2001، ص 179، أبو العباس أحمد بن يحي الونشريسي، 1981، ص 403) بل أصبح قطع الطريق وشنّ الغارات وسفك الدماء وسلب أموال الناس ونهبها وسبي الحريم أبكارا وثيبا قهرا وغلبة في المغرب الأوسط وفي ظلّ ضعف الدولة الزيانية، وظيفة العديد من الجماعات المنتمية إلى القبائل العربية؛ هذه الجماعات التي بلغ عددها عشرة ألاف فارس وراجل وهو ما يفصح عنه سؤال توجه به من المغرب الأوسط الفقيه أبو العباس أحمد المعروف بالمريض سنة 796هـ/1393م إلى الفقيه التونسي أبي عبد الله بن عرفة(ت803هـ/ 1400) (الونشريسي، المعيار، ج6، ص153) ، وقد لا يطمئن الباحث لهذا العدد خاصة أنّ جرائم اللصوصية والحرابة في العادة يقوم بها أفراد قلّة، إلا أنّه يجب التنبيه أنّ هذه السلوكات الإجرامية في ظلّ الأوضاع المتأزمة تتحوّل إلى ظاهرة جماعية، لردّ غائلة الجوع عند انتفاء أسباب الرزق (حميد تيتاو، 2010، ص109).

ونتيجة لهذا الوضع ستصبح هذه المجالات الخطرة والمسالك المخوفة مجالا حيويا يملأ فراغه الأمني الولي الذي ألزم نفسه حماية المسافرين والقوافل التجارية باتخاذه عمارة متمثلة في الزاوية والرباط والتي أطلق عليها الأستاذ بونابي " **رباط الإغاثة**" (بونابي الطاهر، الحركة الصوفية، ص 600) بمحاذاة المسالك والمناطق المخوفة، وقد استحسن الفقهاء هذا الصنيع وجعلوه مما يدخل في باب" إغاثة اللهفان ودفع الفساد عن أهل الأمان" وهو عندهم "جهاد عظيم وشرف دائم مقيم " (أبو زكريا يحي المازوني، ص 364؛ الونشريسي: المصدر السابق، ج2، ص 304).

الملاحظ أنّه في الفترة المتأخّرة من العصر الوسيط تغيرت وظيفة الرباط ومفهومه في بلاد المغرب الإسلامي فإن كان في مراحل متقدّمة يعدّ ضربا من ضروب الجهاد بملازمة الثغور لحراسة من بها من المسلمين من العدو (أبو الوليد محمد بن محمد بن رشد، 1988، ص 364) فإننا نجده يعرف تحوّلا وظيفيا فبدلا من ردّ العدو الخارجي صار يحمي الساكنة من عدوّها الداخلي المتمثل في مرتكبي جرائم اللصوصية والحرابة، وتقديم خدمات اجتماعية وهو ما نستشفه من نصّ النازلة التي رفعها ساكنة المغرب الأوسط إلى أبي الفضل العقباني(854هـ/1450) (الونشريسي، المصدر السابق، ج2، ص 403، 404)

ومن اللافت للانتباه أنّ ربط الإغاثة انتشرت في كامل بلاد المغرب الإسلامي في الأماكن التي يمكن أن نسميها " مناطق الخوف" أو " جغرافيا الخوف والجريمة" ولا نستبعد أن يكون الرباط الذي ذكره العبدري أثناء مروره بمدينة سوسة في طريق عودته من رحلة الحج سنة 690هـ والذي وصفه بأنه "رباط متسع عجيب مليح جدّا ، ينزل به الحجاج والمسافرون" (أبو عبد الله العبدري، 2005، ص487) هو الآخر رباط للإغاثة، كما سجّل التجاني في رحلته أنهم نزلوا بالقرب من طرابلس في زاوية تعرف بزاوية أولاد سهيل؛ وهي رابطة حصينة صاحبها سهيل (ت673هـ/ 1274م) يعرف بأبي عيسى يذكر عنه صلاح واعتناء بالضيوف الذين ينزلون عنده وبعد وفاته " خلفه في إقامة رسم الزاوية أبناؤه، وهم ناس

صلحاء سكنوا تلك الزاوية رحمة للمجتازين بهم فإنهم يرفدونهم بما يحتاجون إليه من زاد ويرجعون اليهم ما استلبتهم العرب" (أبو محمد عبد الله بن محمد بن أحمد التجاني، تقديم: حسن حسني عبد الوهاب، 1981، ص 213) ومن هذا النص تتجلى الوظيفة المزدوجة للزاوية فهي تقدم خدمات اجتماعية وأمنية للمسافرين .

الظاهر أنّ هذه الوظيفة الأمنية والاجتماعية للربط والولي ستستمر إلى مراحل متأخّرة من العصر الوسيط في تاريخ المغرب الإسلامي كما هو شأن الشيخ سيدي منصور بن عمر الديلمي الذي كانت له زاوية ويقصده الناس طلبا للأمان (بن مريم أبي عبد الله محمد بن احمد التلمساني، مرا: محمد بن أبي شنب، 1908، ص235)، والأمر نفسه ينطبق على الولي سيدي سينا الذي أعاد إعمار سهل البطحاء أحد نواحي تلمسان الذي ظلّ خاليا لمدة طويلة واتخذ به زاوية حيث يملك هذا الشيخ مائة خيمة، بعضها مخصص لإيواء الغرباء وكان الوزان ممن نزل عنده ضيفا (الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 28، 29؛ مارمول كربخال، افريقيا، ترجمة: محمد حجي وآخرون، 1988-1989، ص326)

وقد تنبّه الأولياء لخطورة هذه المهمة لذلك أكدوا على ألا يُقدم عليها من يفقد القدرة على هذه المهمة، التي تحتاج أن يتوفر في المتصدر لها عدّة شروط منها: أن يمتلك شخصية كريزمية وهيبة، وأن يكون صاحب كرامات، وهو ما يفهم من كلام الشيخ سيدي محمد الهواري (ت 843ه) في قوله "ولا يتعرض لتأمين الناس إلا من كان محفوظا لا يقدر أن يتعدّى عليه وعلى حرمه وأدنى الأمور أن يكون الوجع عنده في طرف ثوبه يعني الظالمين والمعتدين على من يتعلق به وإلا كان غارا بالناس" (ابن مريم: المصدر السابق، ص .235).

ما يمكن الخروج به من هذه النقطة أنّ الهاجس الأمني الذي سببته فرق المجرمين من اللصوص وقطاع الطرق قد جعل الطرق المعزولة، والمسالك المخوفة مجالا حيويا لنشاط الولي، كما عزّزت اعتقاد المجتمع في قدراته خاصة بعد نجاعة تدخّلاته بآلياته المختلفة، وفي الوقت نفسه تحكم الواقع الأمني المتأزم في جغرافية ووظيفة العمران الصوفي، حيث سجّلنا انتشار الربط والزوايا في المناطق المخوفة والمفازات المعزولة، وأصبح الرباط يضطلع بتقديم خدمات اجتماعية وأمنية، بدلا من الجهاد.

ثالثا: تكفل الأولياء بضحايا الجريمة

" رصد لآليات التخفيف"

من البديهي أن يكون للمجرمين ضحايا فهناك " دائما ضحية أو أكثر لكلّ جريمة" (أحمد سليمان الزغاليل، 2003، ص 09) على اعتبار أنّ الضحية قد يكون شخصا أو مؤسسة أو مجتمعا (المرجع نفسه، ص 08)، ولكن الغريب في الأمر أننا لا نجد دراسات –في حدود علمنا-تتحدث عن ضحايا الجريمة من منظور تاريخي، إذ لطالما وصف ضحايا الإجرام بأنهم **"أشخاص منسيون"** (المرجع نفسه، ص 08) وعليه ارتأينا أن نقدم في هذه النقطة العلاقة التفاعلية بين الضحية والولي، برصد سبل التخفيف التي انتهجها الولي والميكانيزمات التي اعتمد عليها في ذلك.

توصّلنا في دراسة سابقة أنّ المتصوفة في مجتمع المغرب الإسلامي لم يكونوا حالة انزوائية بل اندمجوا مع مجتمعهم (كمال بركات، تنسيق وتقديم: بلعربي خالد، 2018م، ص211)، والمتتبع لسير الأولياء في كتب المناقب- بما في ذلك كتاب التشوّف- يقف على هذه الحقيقة ويدرك أنهم ليسوا بمعزل عن معاناة أفراد مجتمعهم بل يسعون من خلال ما وهبهم الله من مزايا وقدرات مواساة الناس ماديا ومعنويا (أحمد موساوي، مجلة: الأثر، العدد 06، 2007، ص41) لدرجة أن يصل بهم الأمر حدّ البكاء رحمة بهم (الدباغ، أبو زيد عبد الرحمان بن محمد الأنصاري الأسيدي، د.ت، ص 225)، فالانطباع الذي يخرج به دارس كتب المناقب وسير الأولياء مفاده أنّ الأولياء أصبحوا يمثّلون بالنسبة للعامة المضطهدين مؤسّسةً ذات سلطة ترفع لها الشكاوى وفي الوقت ذاته مؤسّسة تضامنية تتكفّل بضحايا الإجرام، ومردُّ هذه الصورة يرجع إلى كون الأولياء جعلوا من التكفّل بضحايا الجريمة من أهم انشغالاتهم وهو ما تؤكّده لنا نصوص التشوّف في ثنائية رفع الشكوى من قبل الضحايا واستجابة الأولياء لهم بأساليب مختلفة قد تكون بزجر المجرم وردعه مباشرة ،أو بالدعوة للضحايا أو الدعاء على المجرمين والظلمة، وقد تكون بحثّ الناس على التكفّل بضحايا الجريمة، كما يوظّف الولي الكرامة في ردع المجرمين والتخفيف عن ضحاياهم.

ومن القرائن التي تعضد هذا التخريج، ما قام به عبد السلام التونسي(ت589ه/1193م) الذي رفع إليه أناس من

تلمسان شكوى ضدّ أحد الرجال من أهل الدعارة، كان قد أذاهم" فلقيه عبد السلام فأخذ بأثوابه وضرب به الحائط وقال له: يا هذا آذيت المسلمين حتى أكثروا بك الشكوى " فتاب هذا المجرم وأصبح من الأولياء (ابن الزيات التادلي، المصدر السابق، ص 111، 112)، وهنا تدخل الولي مباشرة لزجر المجرم.

أما الدعاء الذي اعتبرته إحدى الباحثات سلاحاً للأولياء ومقوّماً من مقوّمات السيطرة الكاريزماتية، بل وأحد أهم ميكانيزم في ممارسة واستمرار تلك السيطرة (نللي سلامة، المرجع السابق، ص 293) فإنّنا نجد الولي يشهره إما للتخفيف من ضرر الجريمة بالدعاء للضحية، أو باتخاذه وسيلة للقضاء على المجرم، ومن القرائن التي تثبت تخفيف الولي من حدّة الجريمة بالدعاء للضحية، دعوة أبي على حسين بن عبد الله الأندلسي (ت 604ه) لرجل من أهل فاس كان قد سلبه اللصوص فرسه وأثوابه، وأخبره بمكان تواجد اللصوص وعندما وصل إليهم قالو له: " استرنا ونحن نردّ لك ما سلبناه. فأخرجوا الفرس والثياب" (ابن الزيات التادلي، المصدر السابق، 393، 394)، الأمر نفسه ينطبق على أبي سليمان داود (ت 607) وذلك أنه بات ليلة عند أحد أصحابه، فسرق لصاحبه تلك الليلة بعض متاعه، فاشتكى ذلك لأبي سليمان فأخذ أبو سليمان في التضرع والبكاء والدعاء وقال: وحقك يا ربّ لا برحت من مكاني هذا حتى ترد لصاحبنا ما سرق له". فما برح مكانه حتى رمي لهم ما كان قد سرقه من الدار (المصدر نفسه، ص 413)، إنّ هذا السرد للروايتين المنقبيتين بالإضافة لكونه يشي بآلية الدعاء التي وظفها الأولياء لتخفيف صدمة الجريمة على الضحية، فإنه في الوقت نفسه يؤكّد من جانب خفي تعاظم ذهنية الاعتقاد في الولي وقدراته.

لم يتوقف تدخّل الأولياء عند هذا الحدّ بل أمدنا ابن الزيات بنصوص تصوّر الولي في صورة المنتقم من المجرم، ويتجلّى ذلك بتوظيف آلية الكرامة والدعاء عليه كلما رفعت له شكوى من طرف الساكنة ، وهذا النموذج من الأولياء أطلقت عليه إحدى الباحثات "الولي الجزار" (نللي سلامة، المرجع السابق، ص 383) وأطلقت على كرماته التي يوظفها في الردع "كرامات الانتقام والقتل" (المرجع نفسه، ص384)-كما سبق وأن ذكرنا -ومن النماذج التي سجلناها في هذا الصدد أنّ أناسا من أغمات قصدوا الولي أبي عبد الله محمد ابن إسماعيل الهواري (ت581) ورفعوا شكوى ضدّ رجل كان يتجسّس على أملاكهم، فدعا عليه، فكانت نهاية هذا المجرم بأن مات مذبوحا بعد ثلاثة أيام من رفع الشكوى (ابن الزيات التادلي، المصدر السابق، ص271).

يبدو أنّ تضرر المزارعين والفلاحين كانوا في الكثير من الأحيان في ظلّ وضع أمني متأزّم يقعون ضحية للصوص الأمر الذي دفعهم للاستنجاد بالأولياء لإنقاذ حقولهم، بتوظيف كرامات الانتقام والقتل، فقد كان من بين كرامات أبي الحسن نجا (ت595) أنه لما رفع إليه أهل سلا شكواهم ضدّ اللصوص الذين نهبوا ما في كرومهم من العنب فقال لهم: يكفيكم الله فبعث الله في كرومهم دويبة تعرف بالرتيلة، فكلّ من دخل فيها تلسعه فيموت من حينه" (المصدر نفسه، ص. 358)، ولا تخفى المبالغة الظاهرة على هذه الروايات التي لا نستبعد أن تكون من وضع المريدين، لإبراز مكانة الولي الذي يترددون حوله، أو عمل المريدين على إشاعتها من أجل تخويف المجرمين، كي لا يتعرضوا لهم ولأملاكهم، ومهما يكن فإنّ هذا الروايات تفصح عن الوضع المتأزم الذي وصل إليه مجتمع المغرب الإسلامي، تزامنا مع تنامي نشاط اللصوص والحرابة، واعتقاد العامة في قدرات أوليائهم .

كما عوّل الأولياء في مشروعهم التضامني مع ضحايا الجريمة والأزمات الاجتماعية عموما، على إحياء قيم التكافل الاجتماعي بين الناس، إما عن طريق مبادراتهم الشخصية أو عن طريق حضّ الناس عليه، لدرجة أنّ ابن الزيات التادلي خرج بنتيجة من خلال تردّده على مجلس درس أبي العباس السبتي مفادها أنّ " مذهبه يدور على الصدقة" (ابن الزيات التادلي: التشوف، ص453) وهو الأمر الذي يؤكّده ابن الخطيب بقوله:" وكان أصل مذهبه الحضّ على الصدقة" (أحمد التادلي الصومعي، 1996، ص 248)، كما أنّه اعتبر البخل علّة عظمى (ابن الزيات التادلي، المصدر السابق، ص 473)، ولا سبيل للشكّ بأنّ زرع هذه القيم التضامنية ستعود بالنفع بدرجة أولى على ضحايا الجريمة، لذلك نجد الأولياء يوجّهون خطابا يحمل في طياته لغة الترهيب والوعيد لكلّ مماطل ومتقاعس عن مدّ يد العون لهم، ولعلّ ما يثبت ذلك هو ما حصل لرجل يدعي عبد الوهاب بن الغاني، عندما عرض عليه الولي أبو محمد صالح الأسود (ت بعد 590ه) أن يتكفل بكسوة والنفقة على رجل خرج عليه لصوص فجرحوه وسلبوا أثوابه، فاعتذر له ورفض

أن يقدم المساعدة، فردّ الولي على موقفه بأن قال : " والله لا فلحت أبدا وليهدمن لك هذا البيت ما تنفق فيه خمسين دينارا" وفعلا بعد ساعة وقع ما توعّد به الولي وأنفق الرجل نفس المبلغ الذي أخبره به الولي (المصدر نفسه، ص348).

ومن الصور التي وقفنا عليها بخصوص تكفّل الولي بضحايا الجريمة توظيف ما يطلق عليه أحد الباحثين "الكرامة السيمائية " أو سيمياء السعادة حيث يقوم الولي بتحويل المعادن الخسيسة إلى أخرى نفيسة (عبد الستار الراوي، المرجع السابق، ص95، 96)، وهو ما قام به أبو عبد الله محمد ابن نافع الصنهاجي(ت616ه) عندما قصدته عجوز تطلب منه الدعاء على رجل تحايل عليها في السوق وأبدل دراهمها الطيبة بدراهم مغشوشة، فأخذ الولي الدراهم وجعل يقلبها من يد إلى أخرى ثم قال للعجوز:" ما أرى دراهمك إلا طيبة" فانصرفت العجوز وهي في غاية العجب (ابن الزيات التادلي، المصدر السابق، ص 444)، ولا شكّ أنّ كرامات من هذا النوع تحمل بعدا رمزيّا، يسعى من خلاله الولي الوصول إلى مجتمع متسامٍ عن قيم الشرّ، فالتحوّل من معدن غير ذي قيمة إلى معدن نفيس يعني الانتقال إلى درجة عليا تعبّر عن الرغبة في التسامي والسعي إلى مجتمع بشري جديد خال من رجس الحياة القديمة في تصور الفكر الكرامي الصوفي (القادري بوتشيش، ص 107) كما لا نشكّ أنّ هذا النوع من الكرامات بقدر ما يقدم مساعدة فهو في نفس الوقت استعراض لقوى الولي ليفرض سيطرته ويعزز كاريزميته .

لم يتوقف حدّ الاعتقاد بكرامات الأولياء في حياتهم، بل اعتقد الناس في قدرات الأولياء حتى بعد مماتهم، هذا الاعتقاد الذي سيزداد رسوخا خاصة بعد إقرار الفقهاء له وهو ما نستشفه من قول ابن قنفذ (ت 810): " فإن قلتَ هل تنقطع الكرامة بموت صاحبها أم لا؟ قلنا: لا تنقطع بموته، بل تظهر" (ابن قنفذ، المصدر السابق، ص 6، 7). لذلك نجد ضحايا الجريمة يقصدون قبور الأولياء قصد التبرّك بها والدعاء عندها، فقد جاء عند صاحب التشوّف أنّ رجلين سُرق لكلّ واحد منهما بعض ماله، فتوجها عند قبر الولي أبي حفص عمر الدغوغي(ت 546) فدعوا عنده فردّ إلى دار كل واحد منهما ما سرق له (ابن الزيات التادلي، المصدر السابق، ص 141)، سبق أن نبهنا أنّ في الروايات المناقبية يتداخل فيها المعقول باللامعقول، ويوردها كاتب المناقب كحقيقة ثابتة، فإن كانت لا تغيب علينا المبالغات الواردة في هذه الروايات، إلا أنها تؤكّد اهتمام الأولياء بضحايا المجرمين لأفراد مجتمعهم.

إجمالا يمكن القول بأنّ الأولياء اضطلعوا بأدوار ريادية في التكفّل بضحايا الجريمة في مجتمعهم، كما تبين لنا وثوق أفراد المجتمع في تدخّلات أوليائه ونجاعتها واعتقادهم الراسخ بقدراتهم حتى في الأموات منهم، يؤكّد ذلك توجّههم المستمرّ للأولياء أحياءً وأمواتاً كلما وقعوا ضحية جريمة معينة الأحياء وقد وظّف الأولياء العديد من الآليات تراوحت بين الكرامة، والدعاء للضحية والدعاء على المجرم، وكذا بالحضّ على قيم التضامن للتكفل بضحايا الجريمة.

خاتمة

صفوة القول إنّ الانطلاق في تجربة الكتابة من خلال نمط من المصادر بعينه، أوصل الباحث إلى استنتاج يحمل في طياته ثنائية الاستنتاج المنهجي؛ الذي يتعلق بالنص الموظف والاستنتاج المعرفي؛ الذي يتعلق بالموضوع المدروس من خلاله، لذلك فمن الطبيعي أنّ استنتاجنا لن يخرج عن هذه الثنائية.

فأما من الناحية المنهجية، يمكن التأكيد على أنّ كتاب التشوّف لابن الزيات التادلي ينتمي إلى صنف التراجم والمناقب، وهو نصّ ذو حمولة تاريخية في الجانب الاجتماعي وتاريخ الذهنيات والمتخيل؛ إذ أنه يمثل مرآة عاكسة للأفق الذهني لمجتمع المغرب الإسلامي في فترة من تاريخه الوسيط، لذلك لا يمكن لكاتب التاريخ الاجتماعي وتاريخ الذهنيات أن يستغني عليه في بيبليوغرافية بحثه.

كما أنّ نصّ التشوّف، نصّ مهمّ بالنسبة لدارس موضوع الجريمة خاصة في العصرين المرابطي والموحدي، إذ أنه يستعرض في طياته نماذج مختلفة من الجرائم المنتشرة في العهدين، خاصة فيما يتعلق بجرائم اللصوصية والحرابة.

أما فيما يتعلّق بالجانب المعرفي، فقد أسفرت لنا هذه القراءة في نص التشوّف عن المشروع البديل وتجربة الأولياء في تحيق الأمن، من خلال مخطط محكم أبان على التفاعل الإيجابي للأولياء مع المجرمين، بدا ذلك من خلال تفعيلهم لآليات الوعظ والدعاء والكرامة كخطوة أولى لمحاولة إصلاح المجرم وإدماجه، ثم إذا اقتضى الأمر ممارسة الردع، بآليات كرامات الكشف، أو تسليط كرامات السخط، في حين

كانت تأتي كرامة القتل التي جسدها الولي العنيف ردا على عنف المجرم.

كما تبين لنا أنّ الولي في منظور الساكنة، يمثل هيئة أمنية متكاملة، ذات بعدين روحي معنوي وآخر مادي، ففضلا عن مرافقته للقوافل وحمايتها من مجرمي اللصوصية والحربة، نجده عمل على إنشاء ربط الإغاثة في المسالك والمناطق التي أثرنا تسميتها **"جغرافيا الخوف"** كما كانت العامة والمسافرون يقصدونه استجلابا للبركة والتماسا للدعاء، إيمانا منهم في نجاعة ذلك، إذ أنّ الاعتقاد في الأولياء هو المحرك الأساس في هذه المسالة. ومما زاد نجاعة الدور الأمني للأولياء هو اعتقاد اللصوص والمجرمين في فاعلية كرماتهم.

ويبدو أنّ حاجة الناس للأمن جعلتهم يؤمنون ويعتقدون في بركة الأولياء وفي نجاعة حضورهم، أو حضور شيء يخصّهم أثناء أسفارهم وتنقلاتهم.

هذا ما دفعنا إلى الخروج بنتيجة أخرى مؤداها بأنّ الولي كان له دور كبير في الجانب الاقتصادي وذلك بحفظ أملاك الناس وتأمين الطرق التي من شأنها تسهيل الحركة التجارية. وكل التأثيرات الأخرى كحركة طلبة العلم وتأمين الحجيج.

كما لا يفوتنا التنبيه إلى الحضور التكافلي والتضامني للولي مع ضحايا الجريمة، موظفا آلياته الخاصة التي تراوحت بين الكرامة، والدعاء للضحية، أو الدعاء على المجرم بالهلاك ليزول خطره، أو العمل على إدماجه وتوبته، كما نبّه الأولياء على ضرورة التضامن بتفعيل قيم التكافل في المجتمع والحثّ عليها.

وآخر ما نختم به استنتاجاتنا هو محاولة نحت صورة الولي كما ارتسمت في ذهن ومتخيل الساكنة بخصوص دوره في التصدي للجريمة ومحاربتها، التي لم تخرج -في تقديرنا- عن كونه أصبح يمثل سلطة روحية وهيئة لها هيبة وثقة شعبية ونخبوية، وبمثابة مؤسسة تربوية لإدماج المجرمين، ومحكمة تصدر قوانين ردعية، ومؤسسة تضامنية تساند ضحايا الجريمة.

الجدول رقم (01) (تحول المجرمين إلى التصوف والولاية من خلال كتاب التشوف)

اسم الولي وطبيعة الاجرام الذي كان يمارسه التائب	المكان	اسم الشيخ الذي تاب على يده	الحال التي صار اليها	الصفحة
رجل من أهل الدعارة	تلمسان	أبو محمد عبد السلام التونسي	تاب وأقبل على العبادة وأصبح من الأولياء	111-112
أبو يعقوب [تصولي] ابن وابوسكط كان لصا وقاطعا للطريق	من قرية تسمى [بالمحاسبين[	/	أقبل على الجد والاجتهاد فلحق بالأفراد وأصبح له كرامات	131
أبو محمد عبد الحق ابن الخير الرجراجي : كان من أهل الدعارة	مراكش	/	أصبح من الأولياء	229
أبو وكيل ميمون ابن تاميمونت الأسود كان سارقا	من بلاد دكالة	تاب على يد راعي غنم للشيخ الصالح أبي يكنيف	أصبح عبدا صالحا ولحق بالأفراد	234
مجهول—لص من السودان -	/	تاب على يد الشيخ أبو عبد الحق عبد الصمد ابن إسحاق الهسكوري	لزم بيته وأقبل على العبادة حتى لحق بالصالحين	361
يحي ابن أبي بكر الدرعي كان لصا يقطع الطريق	درعة	تاب على يد الشيخ أبو زكرياء يحي ابن تماجورت الدرعي	أقبل على الله وصار من الصالحين أصبح يزار لفضله.	408

الهوامش

1. - اقتبست هذه الملاحظة المنهجية من التصدير الذي وضعه أستاذنا القدير لخضر بولطيف، لكتاب أستاذنا القدير بونابي الطاهر. ينظر: مظاهر المجال والدين والمجتمع بالمغرب الأوسط خلال العصر الوسيط، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، السداسي الأول 2020م، ص07.

2. - هو يوسف بن يحي بن عيسى بن عبد الرحمان التادلي، عرف بابن الزيات، قال الحضرمي: هو الشيخ الفقيه القاضي الأديب مؤلف كتاب التشوف إلى رجال التصوف، وله تأليف في صلحاء المغرب لم يدخل الأندلس، صحب أبا العباس السبتي، ولقي ابن حوط الله، والسلالجي، توفي قاضيا برجراجة سنة 627هـ أو سنة 628هـ" ينظر: التنبكتي احمد بابا، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، اشرا وتق: عبد الحميد عبدالله الهدامة، ط1، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، د.ت، ج02، ص626. العباس بن إبراهيم السملالي، الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام، تحقيق: عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، 1983م، ج10، ص 394.

3. - يصف روبار برونشفيك، هذا التحول بالمفاجئ والمباغت إلى سلوك جديد مطابق لإرادة الله، وذلك التغير النفساني الذي يطلقون عليه عبارة التوبة. ينظر: روبار برونشفيك، تاريخ افريقية في العهد الحفصي، من القرن 13إلى نهاية القرن 15م، ج2، تر: حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، 1988م،ص 341؛ وهو نفس الأمر الذي يذهب إليه الأستاذ محمد حسن بقوله:" أصبحت ظاهرة التوبة، تعني فضلا عن المفهوم التقليدي، التحول من حالة نفسية واجتماعية، إلى أخرى بطريقة سريعة" ينظر: محمد حسن، الفقراء والزوايا بوسط افريقية من أواسط القرن السادس هجري إلى نهاية الثامن الهجري (12-14م)، مقال ضمن كتاب: المغيبون في تاريخ تونس، تنسيق: الهادي التيمومي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة"، تونس ، 1999م، ص 316.

4. - المكاشفة: من أصناف الكرامات التي خص بها المتصوفة وتعني غالبا الاطلاع على ما وراء الحجاب من المعاني الغيبية، والكشف يتخذ أشكالا و درجات تخرج عن حد الحصر، كالتنبؤ بالمستقبل والاطلاع على ما تخفيه الضمائر إذا إن من المتصوفة حسب ما يؤده أصحاب المناقب من " يتكلم على الخواطر ويكشف مخبآت السرائر" ينظر: عبد الستار الراوي، التصوف والباراسايكولوجي، مقدمة أولى في الكرامات الصوفية والظواهر النفسية الفائقة، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، القاهرة، 1994م، ص 45؛ محمد سعيد: الولاية والصلاح بإفريقية، ص407؛ ابن صعد: روضة النسرين، ص 135. إلا أننا نجد هناك من المتصوفة من يعطيها مدلولا أخر يتعلق بفهم كلام الله وكلام رسوله. ينظر: الملالي أبي عبد الله محمد بن عمر: المواهب القدوسية في المناقب السنوسية، تح: علال بوربيق ، دار كردادة، بوسعادة، 2011، ص 125.

5. - يقول أستاذنا القدير الطاهر بونابي،" وضع سلاح المكاشفة المجتمع والسلطة في خوف من سطوة الولي وقدرته" ينظر: الحركة الصوفية، ص684، 685.

6. - القادري بوتشيش، الخطاب الاجتماعي في الكرامة الصوفية في المغرب خلال عصري المرابطين والموحدين مساهمة في دراسة الفكر الاجتماعي للبلدان المتوسطية، ضمن كتاب، جوانب من التاريخ الاجتماعي للبلدان المتوسطية خلال العصر الوسيط، المدير: إدريس أوعويشة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، 1991م، ص 109.

7. تذكر الزميلة الباحثة لخضر زينب أن أبو الحسن الششتري (ت668هـ/ 1269م) من بين مؤلفاته " الرسالة البغدادية" ألفها بغية الرد على فقهاء عصره الذين اعتبروا أن لبس المرقعات ليس من السنة في شيء، وأن المرقعة شهرة، ينظر: لخضر زينب، أقطاب التصوف بالغرب الإسلامي" أبو الحسن الششتري (ت: 668هـ/ 1269م) أنموذجا"، مقال ضمن: أعمال الملتقى الوطني حول التصوف والمتصوفة في الغرب الإسلامي، تنسيق وتقديم: بلعربي خالد، منشورات مخبر الجزائر والحوض الغربي المتوسط، ط1، دار نور – ألمانيا، 2018، ص 175

المصادر والمراجع

أولا: المصادر

-الباديسي، عبد الحق بن إسماعيل المقصد الشريف والمنزع اللطيف في التعريف بصلحاء الريف، تح: سعيد أعراب، ط.2، المطبعة الملكية، الرباط، 1414هـ/1993م.

- البرزلي، أبي القاسم أحمد البلوي التونسي، فتاوى البرزلي جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام، ج6، تقديم وتحقيق: محمد الحبيب الهيلة، ط1، دار الغرب الإسلامي، 2001م.

- التجاني أبي محمد عبد الله بن محمد بن أحمد، تقديم: حسن حسني عبد الوهاب، الرحلة، الدار العربية للكتاب، تونس، 1981م.

- التنبكتي احمد بابا، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، اشرا: وتق: عبد الحميد عبد الله الهدامة، ط1، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، د.ت، ج02.

- الدباغ، أبو زيد عبد الرحمان بن محمد الأنصاري الأسيدي، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، ج3، أكمله وعلق عليه: أبو الفضل أبو القاسم بن عيسى بن ناجي التنوخي، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور ومحمد ماضيو، مكتبة الخانجي-مصر/ المكتبة العتيقة-تونس، د.ت.

- ابن رشد أبي الوليد محمد بن محمد، المقدمات والممهدات، ج1، تحقيق: محمد حجي، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1988م.

- أبو زرع، الأنيس المطرب روض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، صور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972م.

-(ابن الزيات)، أبو يعقوب يوسف بن يحي التادلي التشوف إلى رجال التصوف وأخبار العباس السبتي، تح: أحمد التوفيق، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الرباط، ط2، 1997م.

- السملالي العباس بن إبراهيم، الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام، تحقيق: عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، 1983م، ج10.

- العبدري أبي عبد الله محمد، الرحلة العبدري، تح: على إبراهيم كردي، ط2، دار سعد الدين، دمشق، 2005م.

- ابن صعد التلمساني، روضة النسرين في التعريف بالأشياخ الأربعة المتأخرين، مراجعة وتحقيق: يحي بوعزيز، طبعة خاصة، دار البصائر، الجزائر، 2009.

-الصدفي طاهر، السر المصون فيما أكرم به المخلصون، تح: حليمة فرحات، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، 1998م.

- الصومعي أحمد التادلي، المعزي في مناقب الشيخ أبي يعزى، تحقيق: على الجاوي، منشورات كلية الأداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر -أكادير، 1996م.

- القسنطيني ابن قنفذ، الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية، تقديم محمد الشاذلي النيفر وعبد المجيد التركي، تونس الدار التونسية للنشر، 1986، ص 170؛ الزركشي، تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تحقيق محمد ماضور، تونس، المكتبة العتيقة، 1966م.

- مارمول كربخال، افريقيا، ترجمة: محمد حجي وآخرون، ج2، الجمعية المغربية للتأليف والنشر والترجمة -دار المعرفة، 1408-1409/1988-1989م.

-المازوني أبي زكريا يحي، الدرر المكنونة نوازل مازونة، ج4، تحقيق: حساني مختار، مراجعة مالك كركوش الزواوي، دار الكتاب العربي، دت.

- ابن المدجن، أنساب الأخبار وتذكرة الأخيار، تح: محمد بن شريفة، ط1، دار أبي قران، دم، 2008م.

- الملالي أبي عبد الله محمد بن عمر، المواهب القدوسية في المناقب السنوسية، تح: علال بوربيق ، دار كردادة، بوسعادة، 2011م.

-المناوي عبد الرؤوف بن تاج العارفين، الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية، تح: عبد الحميد صالح حمدان، مج1، مصر: المكتبة الأزهرية للتراث، 1994م.

- منشور الهداية فيمن ادعى العلم والولاية، تح: أبو القاسم سعد الله، ط1، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 1987م.

- ابن مريم أبي عبد الله محمد بن احمد التلمساني، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، مرا: محمد بن أبي شنب، دار المطبعة الثعالبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1336هـ -1908م.

- الوزان الحسن بن محمد، وصف إفريقيا، ج2، ترجمة: محمد حجي-محمد الأخضر، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983م.

- الونشريسي أبي العباس أحمد بن يحي، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، ج2، المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1981م.

ثانيا- المراجع

1-الكتب

-برونشفيك روبار، تاريخ افريقية في العهد الحفصي، من القرن 13إلى نهاية القرن 15م، ج2، تر: حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت — لبنان، 1988م.

- بنحمادة سعيد، نظام الشرطة بالغرب الإسلامي، نسقية المؤسسات والممارسات الأمنية، منشورات الزمن، الرباط، 2017م.

- بونابي الطاهر، مظاهر المجال والدين والمجتمع بالمغرب الأوسط خلال العصر الوسيط، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، السداسي الأول 2020م.

- تيتاو حميد، الحرب والمجتمع بالمغرب خلال العصر المريني 609-869هـ/1212-1465م، منشورات عكاظ، المغرب — الدار البيضاء 2010م.

- حبيدة محمد، المدارس التاريخية، برلين-السربون- استراسبورغ، دار الأمان، الرباط- 2019م.

- الراوي عبد الستار، التصوف والباراسايكولوجي، مقدمة أولى في الكرامات الصوفية والظواهر النفسية الفائقة، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، القاهرة، 1994م.

- الزغاليل أحمد سليمان، ضحايا الجريمة الجانب النفسي والاجتماعي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2003م.

- زيغور علي، الكرامة الصوفية والأسطورة والحلم، ط2، دار الأندلس، بيروت —لبنان، 1984م.

- سعيد محمد، والولاية والصلاح بإفريقية في العصر الوسيط الأول، ط1، مجمع الأطرش، تونس، 2008.

- فتحة محمد، النوازل الفقهية والمجتمع، أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي من القرن 6-9هـ/12-15م، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 1420هـ/1999م.
- نللي سلامة العامري، الولاية والمجتمع مساهمة في التاريخ الديني والاجتماعي لإفريقية في العهد الحفصي، ط1، منشورات كلية الآداب، تونس، 2001م.
- لطيف محمد، الخوف في بلاد المغرب في العصر الوسيط، ط1، دار زينب للنشر، نابل-تونس، 2019م.

2-مقالات ضمن كتب.

- بوتشيش إبراهيم القادري، الخطاب الاجتماعي في الكرامة الصوفية في المغرب خلال عصري المرابطين والموحدين مساهمة في دراسة الفكر الاجتماعي للبلدان المتوسطية، ضمن كتاب، جوانب من التاريخ الاجتماعي للبلدان المتوسطية خلال العصر الوسيط، المدير: إدريس أوعويشة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، 1991م.
- ـــــــــــ، ثقافة الوسطية في التصوف السني بالمغرب، ضمن كتاب " التصوف السني في تاريخ المغرب نسق نموذجي في الوسطية والاعتدال"، تنسيق: إبراهيم القادري بوتشيش، منشورات الزمن، الرباط – المغرب، 2010م.
- حسن محمد، الفقراء والزوايا بوسط افريقية من أواسط القرن السادس هجري إلى نهاية الثامن الهجري (12-14م)، مقال ضمن كتاب: المغيبون في تاريخ تونس، تنسيق: الهادي التيمومي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة"، تونس، 1999م.

3 -أعمال الملتقيات

- بركات كمال، الخطاب الأخلاقي لمتصوفة المغرب الأوسط وأثره المجتمع فيما بين القرنين السادس والثامن الهجريين" جدلية الانحراف والإصلاح مقال ضمن: أعمال الملتقى الوطني حول التصوف والمتصوفة في الغرب الإسلامي، تنسيق وتقديم: بلعربي خالد، منشورات مخبر الجزائر والحوض الغربي المتوسط، ط1، دار نور – ألمانيا، 2018م.
- زينب لخضر، أقطاب التصوف بالغرب الإسلامي" أبو الحسن الششتري (ت: 668هـ/ 1269م) أنموذجا"، مقال ضمن: أعمال الملتقى الوطني حول التصوف والمتصوفة في الغرب الإسلامي، تنسيق وتقديم: بلعربي خالد، منشورات مخبر الجزائر والحوض الغربي المتوسط، ط1، دار نور – ألمانيا، 2018م.

4-المجلات

-موساوي أحمد، الخطاب الكرامي خطاب مجتمع، مقال ضمن مجلة: الأثر – مجلة الآداب واللغات – جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، العدد السادس، ماي 2007م.

5-الأطروحات الجامعية

- الطاهر بونابي، الحركة الصوفية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين 14-15 الميلاديين، أطروحة دكتوراه العلوم، قسم التاريخ جامعة الجزائر، 2008-2009م، رسالة غير منشورة..

الأمن ذو البعد الواحد: الاختلال في الممارسة الأمنية في ظل التهديدات اللا تماثلية

One-dimensional security : the imbalance in the exercise of security under asymmetric threats.

تاريخ الإرسال: 2020-01-18 تاريخ القبول: 2021-04-20

عدنان زروقي، جامعة بومرداس،zerrouki.ad15@gmail.com

الملخص

تستهدف هذه الورقة البحثية مناقشة المدلول الجديد للأمن الدولي سواء فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية، أو بالاستراتيجيات الأمنية الجديدة التي أفرزها الواقع الدولي بعد أحداث **11** سبتمبر **2001**، حيث بدأت العديد من الدول تعتمد تدابير وتشريعات جديدة لمواجهة ظاهرة الإرهاب المتجددة والمتكررة، انطلاقا من ذلك تتجه كثير من الدول لتغليب الجانب الأمني للدولة على حساب أمن وحقوق الأفراد، بمعنى وضع أمن الإنسان في مقابل أمن الدولة. توصلت الدراسة إلى أن كل الدول بما فيها الديموقراطية تعمل على تفعيل طرفا واحدا في المعادلة الأمنية بمعنى الأمن في بعده الواحد، أي تعتمد تدابير لمكافحة الإرهاب تركز على الجانب الأمني للدول وتهمل الأمن الإنساني وحقوق الإنسان.

الكلمات المفاتيح: الأمن الوطني، الأمن الإنساني، حقوق الانسان، مكافحة الإرهاب، التهديدات اللا تماثلية.

Résumé

Ce document de recherche vise à discuter de la nouvelle connotation de la sécurité internationale, que ce soit en termes d'arrangements de sécurité ou des nouvelles stratégies de sécurité qui émergent de la situation internationale après les événements du 11 septembre 2001, où de nombreux pays ont commencé à adopter des nouvelles mesures et législations pour lutter contre le terrorisme renouvelé et répété. Sur cette base, de nombreux pays prennent des mesures pour dominer le côté sécurité de l'État au détriment de la sécurité et les droits des individus. Sur cette base, de nombreux pays prennent des mesures pour dominer le côté sécurité de l'État au détriment de la sécurité et les droits des individus, , dans le sens de mettre la sécurité humaine en échange de la sécurité de l'État. L'étude a conclu que tous les pays, y compris la démocratie, travailler sur l'activation d'un parti dans l'équation de sécurité, ce qui signifie la sécurité dans sa seule dimension. Toute mesure de lutte contre le terrorisme se concentre sur la sécurité des pays et néglige la sécurité humaine et les droits de l'homme.

Mots-clés : Sécurité nationale, sécurité humaine, droits de l'homme, contre-terrorisme, menaces asymétriques

Abstract

This research paper aims to discuss the new connotation of international security, whether in terms of security arrangements or new security strategies emerging from the international situation after the events of 11 September2001, where many countries began to adopt new measures and legislation to combat renewed and repeated terrorism. On this basis, many countries are taking steps to dominate the security side of the state at the expense of the security and rights of individuals. On this basis, many countries are taking steps to dominate the state security side at the expense of security and the rights of individuals, in the sense of putting human security in exchange for state security. The study concluded that all countries, including democracy, work on activating a party in the security equation, which means security in its only dimension. All counter-terrorism measures focus on the security of countries and neglect human security and human rights.

Keywords: National security, human security, human rights, counter-terrorism, asymmetric threats

مقدمة

ساهمت التهديدات اللا تماثلية غير التقليدية في زيادة حجم المخاطر والقيم المهددة للأمن، وزيادة مستوى الانتكاس من خلال الأوضاع الإنسانية المتدهورة (هجرة قصرية ، الجريمة المنظمة ، الإرهاب ...الخ) ، كما فرضت هذه التهديدات قيودا وتحديات أمام الطموحات النظرية للأمن الانساني ، وتراجعت مستويات إنجازه في الوقت الذي بدأ يتشكل على المستوى الأكاديمي والمستوى الرسمي رغبة وإرادة لإحلال وترسيخ الأمن الإنساني في مقابل الأمن الوطني -أمن الدولة - ، الذي يركز على حماية حدود الدولة ، لكن آليات الحرب اللا تماثلية؛ الهجرة غير شرعية ، الارهاب ، الجريمة المنظمة غلبت الأمن في إتجاهه الواحد المتمثل في أمن الدول على حساب أمن الانسان ، خاصة في ظل اعتماد المقاربة الأمنية الردعية ردا على أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث أصبح للخيار الأمني بعدا عالميا – عالمية التوجه نحو الخيار الامني -.

ولمعالجة الموضوع نطرح الإشكالية التالية:

لماذا تفضل الدول الأخذ بالأمن الدولاني – أمن الدولة -، ويتم التراجع دائما على الأمن الإنساني؟ وهل يمكن مواجهة التهديدات اللا تماثلية عن طريق تفعيل طرف واحد في المعادلة الأمنية؟ وهل يمكن تحقيق الموازنة بين طرفي المعادلة الأمنية (أمن الإنسان وأمن الدولة)؟ وللإجابة عن الإشكالية نطرح المحاور التالية:

المحور الأول: إطار مفاهيمي، في مفهوم الأمن الوطني، الأمن الإنساني، التهديدات اللا تماثلية.

المحور الثاني: الأمن الإنساني مواجهة الأمن الواقعي التقليدي.

المحور الثالث: أحداث 11 سبتمبر 2001 وإفرازها المقاربة الأمنية في مواجهة الإرهاب.

المحور الرابع: عالمية التوجه الأمني للدول يضع الامن الإنساني في مرتبة أدنى من أمن الدول أي أمن الدولة على حساب أمن الانسان

المحور الأول: إطار مفاهيمي، في مفهوم الأمن الوطني، الأمن الإنساني، التهديدات اللا تماثلية.

1- في مفهوم الأمن – الأمن الدولاتي -، يشير عليه عادة الأمن الوطني.

إن مصطلح " **الأمن الوطني**" هو مصطلح سياسي حديث نسبيا ظهر مع بداية ظهور الدولة القومية -**Nation State** في أوروبا بعد معاهدة وستفاليا 1648 ، التي بموجبها تغير شكل النظام الدولي وبدأت حقبة جديدة تمثلت في ظهور فكر الأنوار، و بداية النهضة العلمية والصناعية في أوروبا ، بالإضافة لمختلف الظروف السياسية والأمنية التي عاشتها أوروبا ، أما الاستخدام الرسمي للمصطلح كان بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ،حيث في سنة 1947 أنشأ الأمريكيون هيئة رسمية سميت مجلس الأمن الوطني الأمريكي الذي أسندت إليه كافة الأمور والأحداث التي تمس وتهدد كيان الأمة الأمريكية وتهدد أمنها (طشطوش، 2012، صفحة 19) ، ليكون المصطلح في تطبيقاته وصياغته المفاهيمية انعكاسا للخبرة التاريخية للمجتمعات الغربية في عصر الدولة القومية (مراد، 2017، صفحة 23) . وتعريف الأمن الوطني يسير وفق اتجاهين:

1-الاتجاه التقليدي: استخدم الأمن تقليدياً كونه مرادف لحماية وبقاء الوحدة السياسية- الدولة- وتأمين وجودها من مختلف التهديدات العسكرية للدول الأخرى في الفترة 1950-1985 التي تميزت بهيمنة نموذج" **مركزية الدولة**" (قوجيلي، 2012، صفحة 109) ، حيث عرف **دومنيك دافيد Dominique David** الأمن الوطني في كونه يتمثل في خلو وضع ما من التهديد أو أي شكل للخطر وتوفر الوسائل اللازمة للتصدي للخطر في حال أصبح ذلك ممكنا (roche, 2002, p. 161) . كما عدّته دائرة المعارف البريطانية حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية (طشطوش، 2012، صفحة 12)

في حين يعرف **باري بوزان Barry Buzan** الأمن بقوله في حالة الأمن يصبح النقاش حول مسعى التحرر من التهديد **pursuit of freedom from threat**، وإذا نقلنا النقاش إلى النظام يصبح الأمن متعلقا بقدرة الدول **states** والمجتمعات **societies** على الحفاظ على هويتها المستقلة وتكاملها الوظيفي (برقوق ا.، التهيدات الامنية في المغرب العربي : مقاربة الامن الانساني).

يعرف **Arnold walfers** الأمن في جانبه الموضوعي بأنّه غياب أيّة تهديدات تجاه قيم مكتسبة وفي جانبه الذاتي يعني غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم (زقاغ، ، 2011، صفحة 105) .

كما ورد في الموسوعة السياسية أن الأمن هو كل ما تجسده الدول للحفاظ على سلامتها ضد مختلف الأخطار الداخلية والخارجية التي قد تدفعها إلى الوقوع تحت سيطرة

أجنبية نتيجة لاضطرابات أو انهيار داخلي أو ضغوطات خارجية" (الكيالي، 1981، صفحة 331).

2-الاتجاه الاقتصادي

الأمن عند **روبرت مكنمارا Robert Macnamara** لا يعني تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزء منه وليس هو القوة العسكرية بالرغم من أنه قد يشملها، وليس النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه قد يحتوي عليه، إنما الأمن هو التنمية ودون تنمية لا يمكن الحديث عن الأمن (فريجة و لدمية فريجة، 2016، صفحة 160) ، بمعنى الربط بين الأمن والتنمية فدون تنمية لا يوجد أمن، والدول التي لا تنمو تبقى غير آمنة.

أما **بطرس غالي** فيذهب إلى أن مفهوم الأمن لا يعني التحرر من التهديد الخارجي العسكري ولا يمس سيادة وسلامة الدولة، بل يمتد ليشمل الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، لأن الأمن مؤسس على الاستقرار الداخلي بقدر ما هو أيضاً مرتبط بالعدوان الخارجي (معمر، 1992، صفحة 16).

هذه التعاريف تؤكد على ارتباط الأمن الوطني للدول بالتنمية الاقتصادية ووسائل تحقيقها.

2- في مفهوم الأمن الإنساني

كانت البداية الفعلية لتصعيد النقاش عن الأمن الإنساني مع **محجوب الحق** وزير المالية الباكستاني السابق والخبير الاقتصادي لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **UNDP** الذي أكد أن محور الأمن يجب أن ينتقل الى ضمان أمن الافراد من مخاطر متنوعة على رأسها الأمراض، والإرهاب والفقر، والمخدرات، ووجود نظام عالمي غير عادل، وذلك عن طريق تحقيق التنمية وإصلاح المؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة والمنظمات الاقتصادية العالمية كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للتعمير والتنمية، وذلك عبر شراكة حقيقية بين دول العالم (يازجي، 2012، صفحة 526).

كما تابع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **PNUD** الذي أصدر سنة **1994** حول " **التنمية الإنسانية المستدامة** " إلى اعتبار الأمن الانساني هو التحرر من الخوف والوقاية من الحاجة وقد حدد التقرير سبعة مستويات تشكل كلها محتوى الأمن الإنساني وهي الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن الجماعي، الأمن السياسي (PNUD, 1994, p. 26).

وفي تقرير عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**PNUD** حول " **التنمية البشرية**" سنة 1994، عدّ الأمن الانساني أولا السلامة من التهديدات المزمنة **Chromic Threats** مثل الجوع، والمرض، والقمع، وثانيا الحماية من الاضطرابات المفاجئة والمؤلمة في أنماط الحياة اليومية سواء في المنازل أو في الوظائف أو المجتمعات.

(report ,United nations, 1994, p. 23) .

في حين عدّ **بول هينبيكر** الأمن الانساني يركز على الأفراد والمجتمعات بدلا من الدول، كما أنه يقوم على فكرة أن أمن الدول ضروري لكنه ليس كافيا لتحقيق بقاء البشر، والأمن الانساني يركز على مصادر التهديد العسكرية وغير العسكرية، إذ يعد أمن وبقاء الافراد جزء مكملا لتحقيق الأمن العالمي، كما أنه يكمل ولا يحل محل الأمن القومي، يضاف إلى ذلك أن تحقيق الأمن الانساني يعتمد أدوات جديدة منها دور المنظمات غير حكومية (امين، 2009، صفحة 33).

ويعرف **lincolm Chen** الأمن الانساني أنه" بقاء الإنسان، رفاه الإنسان، وحرية الإنسان" (takemi، 1999).

كما جاء في تقرير لجنة الأمن الإنساني **(الأمن الإنساني الآن 2003)** أن الأمن الإنساني هو " حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزيز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته". (لجنة الامن الانساني ، 2003) والجوهر الحيوي لحياة البشر هو مجموعة الحقوق والحريات الأولية التي يتمتع بها الافراد وضمان حمايتهم من أوضاع قاسية قد يجدون أنفسهم فيها ومن التهديدات واسعة النطاق.

نشير في هذا الإطار إلى كون مفهوم الإنساني مفهوم يتميز بالحركية والديناميكية أي ليس جامدا، يختلف باختلاف المجتمعات وفي أدبيات العلاقات الدولية يتحقق المفهوم من خلال عنصرين:

- **الحماية protection: الأمن** الإنساني طابعه وقائي يتحرك مسبقا لمواجهة التهديدات التي تحيط بالأفراد مثل الأعمال الإرهابية، الصراعات العنيفة، ما يستوجب تشكيل مؤسسات سواء وطنية أو دولية لإنهاء مشكلة انعدام الأمن بصفة وقائية وكلية.

- **التمكين emporuerment:** جعل الأفراد يمتلكون قدرة المطالبة باحترام مختلف حقوقهم وحرياتهم وإنهاء كثير من المشكلات مع إيجاد حلول لها (تقرير لجنة الامن الانساني ، 2003، صفحة 11).

3/ في مفهوم التهديدات اللا تماثلية

إن توسيع مفهوم الأمن ما هو إلا نتيجة لظهور مخاطر وتهديدات جديدة على الساحة الدولية تجاوزت التهديدات العسكرية، أي انتقال التهديد من تهديد تقليدي إلى تهديد غير تقليدي، بمعنى تهديدات غير واضحة المعالم وهي لا تصدر من الدول، بل هي تهديدات مجهولة المصدر، تعرف بالتهديدات اللا تماثلية أو اللا تناظرية أو غير المتكافئة (لويس و عبد الله جمعة الحاج، 1996، صفحة 88) ، بتعبير جوزيف **ناي** هذه التهديدات أصبحت أقل قهرية وأقل ملموسية كما أن أساليب التصدي لها لم تعد عسكرية فحسب بمنظور الأمن الشامل. (ساسة بوست، 2016)

وتعرف التهديدات اللا تماثلية على أنها تلك التهديدات التي تكون بين أطراف غير متكافئة من حيث القوة ويشمل هذا النوع من التهديدات؛ الجريمة الاقتصادية والمتاجرة بالأسلحة، الإرهاب العابر للحدود، الجريمة المنظمة، والنزاعات الداخلية وما يصاحبها من انتهاكات واسعة لحقوق الانسان، والابادة الجماعية التي تجد مكانا لها في الدولة الفاشلة failed states وقد برزت نتيجة للتغير المهم في هيكلة المخاطر الأمنية من النمط التماثلي إلى النمط اللا تماثلي تزامنا مع التحولات الحاصلة في النظام العالمي. (لويس و عبد الله جمعة الحاج، 1996، صفحة 88)

وقد حدد تقرير PNUD لعام 1999 بعنوان " **لعولمة بوجه إنساني**" سبعة تهديدات جديدة للأمن كالتالي: الأزمات المالية ، ضعف المستوى المعيشي، الأمراض والأوبئة ، الغزو الثقافي، الجريمة المنظمة ، تأثير التكنولوجيا في البيئة ، غياب الأمن السياسي والاجتماعي، (ساسة بوست، 2016) والتهديدات بدورها أصبحت عابرة للحدود، وباتت تقوم على منطق اللا تماثلية في التهديدات التي تتداخل فيما بينها: اقتصادية، واجتماعية تتمثل في؛ الهجرة غير الشرعية نتيجة الأمل في حياة اقتصادية واجتماعية أحسن، نظرا للكبت والشعور بالاغتراب، وأمنية تتمثل في الجريمة المنظمة وانتشار خطر عبور الأسلحة والاتجار بها. كذلك التطرف والإرهاب، وقد تم إدراج موضوع الإرهاب الدولي ضمن تقرير التنمية البشرية لعام 1994 فهو خطر أمني عابر للحدود. (ساسة بوست، 2016)

وقد كان لأحداث 11سبتمبر 2001 تأثير واضح على مفهوم التهديد، حيث طرح مفهوم جديد للأمن الدولي سواء ما تعلق بالترتيبات أو الاستراتيجيات الأمنية الجديدة، حيث حاولت أمريكا فرض أجندتها الخاصة بمفهوم الأمن والتي تقوم بالأساس على عدّ الارهاب أخطر مصادر التهديد التي تواجه أمن الدول والمجتمعات، وأن كل العالم معرض لتهديدات شبيهة بأحداث 11 سبتمبر 2001، وشرعت في بناء تحالف دولي ضد الإرهاب لمتحرك فوق قومي غير محدد المعالم (عرفة، 2003). بناء على ذلك نركز في دراستنا على الإرهاب كأهم تهديد من التهديدات اللا تماثلية.

المحور الثاني: الأمن الإنساني في مواجهة الأمن الواقعي التقليدي (الأمن الدولاتي)

كان تركيز الأنشطة الأمنية أثناء الحرب الباردة على الأمن الوطني أي أمن الدولة (الأمن الدولاتي)، من منظور عسكري بالدرجة الاولى، لكن هذا الموقف لم يعد ملائما لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، في عالم يتميز بالتعقد المطرد والتغير السريع، وتعرض الشعوب لمختلف أنواع التهديد. (منظمة الصحة العالمية - المكتب الاقليمي لشرق المتوسط، 2002، صفحة 01)

فالتغيرات التي أصابت النظام الدولي بتغيير شكله من ثنائية قطبية إلى أحادية قطبية كان له الأثر البالغ في تغيير مفهوم الأمن الوطني، فالتغير في مفهوم الأمن يعد نتيجة منطقية لتغير المشهد الدولي بشكل نوعي، هذه المقاربة أصبحت ترتكز على أمن الفرد بدل الدولة، ذلك أن حماية الفرد هي الغاية الأساسية التي قامت لأجلها الدولة. لذلك القوة العسكرية لا تصلح وحدها كأداة لمواجهة الأنماط الجديدة من مصادر التهديد، حيث برز مفهوم الأمن الإنساني كمفهوم جديد يختص بصيانة كرامة الإنسان في تلبية مختلف احتياجاته كالأمن الغذائي- الاقتصادي، المائي، العسكري. (أحمد و منى جلال عواد، صفحة 05) ، في هذا الاطار عبرت اللجنة المكلفة بإدارة شؤون المجتمع العالمي التابع لهيئة الأمم المتحدة بالقول " **إن مفهوم أمن البشر يسلم بأن الأمن العالمي يتجاوز الحدود والنخب الحاكمة ومصالح الدولة الحصرية ليشمل حماية البشر ، وهو لا يستبعد التهديدات العسكرية من الاهتمامات الأمنية بل يقترح بدلا من ذلك تعريفا أوسع للتهديدات في ضوء الشواغل الإنسانية الملحة لما بعد الحرب الباردة** " (يحياوي، 2018، صفحة 285)، والتهديد وفقا للأمن الإنساني ليس من خارج الدولة فقط بل هو من داخل حدودها كذلك (النزاعات المسلحة، صراعات اثنية..)، حيث جاء في تقرير الأمم المتحدة سنة 1999" **عولمة ذات وجهين** " أن المخاطر على الأمن البشري تتزايد وتصيب

الأفراد في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء . (شوادرة، 2018، صفحة 164)

و مما زاد من تعميق هذا الاتجاه التقارير الصادرة عن اللجان المستقلة المعنية بدراسات الأمن والتنمية ، منها **نادي روما** الذي أصدر مجموعة من التقارير بعنوان " **الإشكالية العالمية** "، اذ أقر بأن كل فرد في العالم يواجه مجموعة من الضغوط والمشاكل التي تتطلب الحل ، في انتظار التحرك الفعال نظرا للتأثير المتزايد لتلك المشاكل على كافة جوانب حياة الافراد ، كما أنها تفهم في سياق دولي أكبر كونها مرتبطة بمجالات التصنيع المختلفة ، التحضر ، النمو السكاني ، سوء توظيف البيئة ، كما أكدت هذه التقارير أيضا أن النظام العالمي المعقد يؤثر على الفرص المتاحة أمام الأفراد وعلى بقائهم، وأن هناك طرقا بديلة نحو إعادة تعريف التنمية العالمية والأمن الإنساني فيما يساعد على تحسين الخيارات أمام الأفراد " (الصادق، 2014، صفحة 27).

يركز مفهوم الأمن الإنساني على الإنسان الفرد وليس الدولة كوحدة التحليل الأساسية، فأي سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف الأساسي منها هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة، إذ قد تكون الدولة آمنة في وقت يتناقص فيه أمن مواطنيها. بل إنه في بعض الأحيان تكون الدولة مصدرًا من مصادر تهديد أمن مواطنيها. ومن ثم يجب عدم الفصل بينهما (عرفة، 2003).

ذلك أن الأمن الإنساني كنموذج فكري جديد قائم على منطق التمكين، يتعين على الدول الاعتماد عليه عبر خلق مجال تمكيني يمكن المواطن من حقوقه وحرياته، التي تعد من الشروط المهمة لتحقيق الأمن والسلام، واحترام الدولة لحياة مواطنيها مما يؤدي إلى حماية هذه الحقوق (مشري، 2018، ، صفحة 58) ، لذلك يمتد الأمن الانساني إلى ثلاث مستويات:

- المستوى الفردي ويسمى الأمن الشخصي، الهدف منه الحد من الصلاحيات الممنوحة للسلطات العامة في الدولة وتدخلها في الحريات الأساسية للفرد، وتوفير الحماية له من إجراءات تعسفية تتخذ ضده.

- المستوى الاجتماعي بمعنى الأمن على المستوى الاجتماعي.

- المستوى الدولي الذي يتعلق بأشخاص المجتمع الدولي من دول وكيانات سياسية، حيث تقابل هذه المستويات الثلاث قيم مهددة، فعلى المستوى الفردي القيم المهددة؛ البقاء، والرفاه، والمستوى الثاني القيم المهددة؛ الهوية، أما المستوى الثالث القيم المهددة؛ السيادة. (زقاع، 2019)

جدول رقم: العنوان جدول يبين أمن الدولة (الامن الدولاتي) مقابل أمن الانسان (الأمن الإنساني).

	المفهوم التقليدي للأمن — المفهوم الدولاتي	**المفهوم الموسع للأمن — الامن الانساني**
الموضوع المرجعي	- أمن الدولة، دولة امنة يساوي افراد امنيين	امن الافراد بالدرجة الاولى + أمن الدولة أمن الدولة وسيلة لتحقيق أمن الافراد وليس هدفا في ذاته
قيم الامن	- القوة، السيادة - المصلحة الوطنية - سلامة الحدود	- تلبية الحاجات الاساسية - الحريات الفردية - حقوق الانسان
تهديدات الامن	تهديدات عسكرية ، العنف المباشر والمنظم من الدول الاخرى	تهديدات غير عسكرية+ تهديدات عسكرية ، العنف ، المخدرات ، تدهور البيئة ، الاضطهاد الاثني والطائفي
وسائل تحقيق الامن	-التهديد باستعمال القوة - ميزان القوى - القوة العسكرية التسلح - تقوية القدرة الاقتصادية	- التنمية الانسانية المستدامة - ترقية حقوق الانسان - الديموقراطية والحكم الراشد

المصدر: عادل زقاع، برنامج البحث على الأمن المجتمعي، إعادة صياغة مفهوم الأمن.

لكن التمايز بين أمن الانسان وأمن الدولة لا يعني دائما أن أحدهما يتعارض مع الآخر بالضرورة، كما أن مفهوم الأمن الإنساني لا يدع أمن الناس يحل محل أمن الدولة، فهو يرى أن كلاهما يعتمد على الآخر وأن أمن الدول يظل شرطا ضروريا لأمن الناس، لكن أمن الدولة لا يكفي لضمان أمن الناس، لذا يجب على الدولة أن توفر أشكالا مختلفة من الحماية لمواطنيها للتقرب من تحقيق الأمن الإنساني.

حيث الأمن الإنساني يوفر الأساس الصلب للاستقرار الوطني حيث أشارت **loyd exworthy** لجنة للحكومة العالمية في تقرير 1995 " **يجب النظر لأمن الشعوب باعتباره هدفا مساويا في الأهمية لأمن الدول** "، كما قال الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان " **إن الكائن الإنساني هو مركز كل شيء، وحتى تصور السيادة الوطنية قد وجد من أجل حماية الفرد، الذي يعد هو سبب وجود الدولة وليس**

العكس، وأنه من غير المقبول رؤية حكومات تسلب مواطنيها حقوقهم تحت حجة السيادة ". (عرفة، 2003)

الملاحظ أن مفهوم الأمن الإنساني أحدث تمييزا بين أمن الدول وأمن الاشخاص على أساس؛ أن الأول لا يحقق الثاني. فأمن الدولة رغم أهميته لا يعدو أن يكون جزء من أجزاء البناء الأمني المتكامل، بمعنى أن أي نظام عالمي آمن ومستقر يبنى أمنيا من أسفل – الافراد-، إلى الأعلى – العالم- ، ومن ثم فان أمن الدولة مجرد مساحة وسطية، وهذا يعني أن الأمن الإنساني يجمع البعدين المحلي والعالمي للأمن. (منصر، ، 2009، صفحة 13).

المحور الثالث: أحداث 11 سبتمبر 2001 وإفرازها المقاربة الأمنية في مواجهة الإرهاب:

كان لأحداث 11 سبتمبر 2001 تأثير واضح على مفهوم التهديد، حيث طرحت مدلولا جديدا للأمن الدولي سواء فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية أو الاستراتيجيات الأمنية الجديدة، حيث حاولت الولايات المتحدة الأمريكية فرض أجندتها الخاصة بمفهوم الأمن والتي تقوم " **على أن الارهاب هو أخطر مصادر التهديد التي تواجه أمن الدول والمجتمعات، وأن كل العالم معرض لاعتداءات إرهابية شبيهة بأحداث 11 سبتمبر 2001**". شرعت أمريكا انطلاقا من ذلك في بناء تحالف دولي ضد الإرهاب كمتحرك فوق قومي غير محدد المعالم وقادت حملة ضده استخدمت فيها كل الوسائل خاصة العسكرية.

بالتالي كانت أحداث 11سبتمبر 2001 فرصة أمام الولايات المتحدة الأمريكية لصياغة استراتيجية أمنية جديدة – استراتيجية الهجمات الوقائية-، تنطلق من حق واشنطن في توجيه ضربات عسكرية وقائية (وثيقة الأمن القومي الأمريكي 2002) ضد أية دولة أو جماعة ترى أنها باتت تمثل خطرا أو تهديدا للأمن القومي الأمريكي بمفهومه الواسع (فريجة و لدمية فريجة، 2016، صفحة 165).

نتج عن 11 سبتمبر 2001 إطلاق ما يسمى "**بالحرب على الإرهاب**" حرب كما وصفتها الإدارة الأمريكية غير محددة بحدود زمانية أو مكانية، وفي ظل تزايد الهجمات _التهديد المستمر للإرهاب _ دخلت العديد من الدول في حالة استثنائية طارئة مستمرة تحققت عن طريق تبني مجموعة من التشريعات مقيدة للحريات، وحقوق وأمن الأفراد وهو ما عدّته الأستاذة Ihreneich R. أننا " **أمام حالة حرب في كل مكان ولا حقوق في أي مكان**"، خاصة وأنه في ظل الحالات الاستثنائية _ حالات الطوارئ_ يتم خلق وإفراز الوسط الذي يحتضن كل أشكال الانتهاكات ضد حقوق الإنسان، وأمن الأفراد داخليا و/خارجيا، ولعل من بين إفرازات الحالة الاستثنائية توجه العديد من الدول الى عسكرة القوانين الجنائية الداخلية. ومظاهر العسكرة تظهر في تحويل مصطلح مكافحة الجريمة إلى مصطلح الحرب عليها، وكذا تحويل للسلطات التقليدية في المجال الجنائي _مثال حولت شرطة التحري من شرطة المراقبة من القضاء إلى الأجهزة السرية التابعة للجنس.

حيث دفع مصطلح الحرب على الإرهاب الذي تبنته الإدارة الأمريكية إلى الخلط بين العديد من المفاهيم المعروفة في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان كالخلط بين حالة الحرب وحالة السلم ، خلط بين المدنيين والمقاتلين الشرعيين وغير الشرعيين منهم ، من ثم تحديد الوسائل القانونية للرد _و في خضم هذا الخلط فسرت أمريكا قواعد الدولي الإنساني بطريقتها الخاصة فمن جهة عدّت مكافحة الارهاب حربا ولكنها رفضت إخضاع هذه الحرب لاتفاقيات جنيف 1949 على أساس أن الجماعات الإرهابية ليست دول ، بالتالي ليست طرفا متعاقدا في هذه الاتفاقيات ، وبالتالي تمت شرعنة ممارسات لا إنسانية تحت غطاء مكافحة الإرهاب ، ما من شأنه أن يجرد الحرب على الإرهاب من أي رادع قانوني وأخلاقي (ميهوب، 2010، الصفحات 447-448) .

ودفعت أحداث 11 سبتمبر 2001 العديد من الدول التي تبني تدابير وتشريعات جديدة لمواجهة ظاهرة الإرهاب وانخرطت الدول فيما يسمى: "الحرب ضد الإرهاب" والتي تحولت في الحقيقة إلى حرب على حقوق الإنسان وتهديد للأمن الإنساني، حيث أبيحت فيها كل الوسائل بما فيها الوسائل غير إنسانية. وبالتالي قامت بعض الدول الغربية وعلى رأسها أمريكا بإحياء الحكمة القديمة لـ **Sant Just** الذي أسس نظرية الرعب تقول " **لا حرية لأعداء الحرية** " وبعبارة أخرى لوزير خارجية فرنسي **سابق " سأرهب الإرهابيين "**، في هذا الإطار تفاوتت درجة التشريعات والتدابير والممارسات لمكافحة الإرهاب بين التضييق والتقييد أو الاعتداء في بعض الحالات على حقوق الإنسان وأمن الأفراد (ميهوب، 2010، صفحة 426).

كما تم تحريك أكبر قوة عسكرية منذ الحرب العالمية الثانية ، حيث شرعت الولايات المتحدة الأمريكية في خوض

مغامرة عسكرية تهدد مستقبل البشرية جميعا، ورزنامة تلك الحرب كانت قد أُعلن عنها بوضوح في مشروع للهيمنة الأمريكية، أطلق عليه تسمية مشروع "القرن الأمريكي الجديد" ، حيث في 6 أوت 2003 اجتمع أعلى قادة عسكريين أمريكيين من وزارة الدفاع في رئاسة القيادة العليا في القاعدة الجوية في " **نبراسكا**" مع ممثلين من قطاع الصناعة العسكرية لتحديد جيل جديد من الأسلحة النووية بهدف استخدامه وفق قاعدة دفاعية وقائية ضد الدول المارقة والمنظمات الإرهابية (تيغزة، 2016، صفحة 148).

وفرت الحرب على الإرهاب أمنا تحت الهيمنة الأمريكية، حيث عملت أمريكا على تركز هيمنتها في مختلف سياساتها الخارجية لتصل لما يسمى "الأمننة الامريكية" (Buzan, 2006, p. 06).

ولم تكتف الإدارة الأمريكية في عهد بوش بالاستخدام المنهجي لأساليب التعذيب كوسيلة لاستنطاق السجناء، بل حاولت قدر المستطاع تبرير ذلك السلوك بطريقة تجعل منها قانونية، وهو ما نشرته جريدة **وول ستريت جورنال** في جوان 2004 حول مذكرة بعثها المستشار القانوني بالبيت الابيض **Alberto Gonzales** حررت في 2002 يناير حول التحايل على اتفاقيات جنيف لشرعنة الأساليب غير قانونية في مكافحة الإرهاب خاصة التعذيب (ميهوب، 2010، صفحة 434).

وقد تضمنت إجراءات مكافحة الإرهاب بعد 11 سبتمبر 2001 العديد من التدابير التي استهدفت الأجانب في الدول الغربية مثل: بريطانيا وأمريكا بالرغم من أن الجنسية ليست معيارا للانتساب للجماعات الإرهابية ، وجدت بعض الممارسات في هذه الدول بنيت على أسس دينية وعرقية اتخذت ضد جماعات محددة من غير مواطني هذه الدول من هذه التدابير النقل القسري الاعتقال غير المحدود (ميهوب، 2010، صفحة 442)، حيث يرى الأستاذ **J. Fitzpatrik** أن الأمر العسكري الأمريكي الصادر في 2001/09/13 الخاص بإحالة المعتقلين الأجانب في الحرب على الإرهاب إلى اللجان العسكرية يعد تمييزا لأنه جعل المواطنة معيارا للإحالة أمام هذه اللجان وأن معيار الدين كان أهم مظاهر التمييز .

كما قامت وزارة الدفاع الأمريكية بتجميد الأرصدة المالية للعديد من الجمعيات الخيرية الإسلامية بسبب الانتماء الديني بحجة الاشتباه في تمويلها الإرهاب رغم عدم تقديم أدلة واضحة منها مثل: جمعية البركة، وجمعية الحرمين والتقوى ، وهذه الإجراءات والممارسات مخالفة صريحة لأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان وكذا لقرارات الأجهزة الدولية المعنية بحقوق الإنسان وأمن الأفراد – المادة 1/14 العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية التي لا يجيز اتخاذ تدابير استثنائية استنادا إلى حالة الطوارئ متى كان مبررها التمييز بين الأفراد بسبب: الجنس، اللون، اللغة الدين، الأصل الاجتماعي المادة 14 من الاتفاقية الأوروبية والمادة 27 الاتفاقية الأمريكية مشابهة (ميهوب، 2010، صفحة 443).

وتوجهت مختلف الدول بعد 2001 إلى تبني جملة من التدابير والتشريعات لمواجهة ظاهرة الإرهاب قصد حماية مواطنيها، وحفظ النظام العام وأمنها القومي، وزيادة التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب تحت إشراف مجلس الأمن خاصة بعد صدور القرار 1368 في 12 سبتمبر 2001 والقرار 1373 في 28 سبتمبر 2001، هذين القرارين كانا متناقضين مع ميثاق الأمم المتحدة وأهداف المنظمة، وتتناقض مع مبادئ حقوق الإنسان، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية جنيف لسنة 1949.

منح القرار 1373 الولايات المتحدة الامريكية حق الدفاع الشرعي كما هو واضح في ميثاق الأمم المتحدة، كما تم تأكيده في القرار 1368، ومن المعلوم أن حق الدفاع الشرعي يتحقق عندما تتعرض الدولة للعدوان طبقا لمادة 51 من الميثاق. كما تم تحديد الحالات التي يحق للدولة فيها استخدام الدفاع الشرعي الذي لم يتضمن الأعمال التي توصف بأنها إرهابية _ قرار رقم 74/3314_كما أن القرار رقم 1368 لم ينص على حق الدفاع الشرعي لكن يؤكده القرار 1373، والدفاع الشرعي يقوم برد فعل حال، فاذا وقع الفعل وانتهى لا يتبعه حق الدفاع الشرعي.

كما أنه تم اعتبار ما تعرضت له الولايات المتحدة الأمريكية تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وبالتالي المسؤول عن ذلك هو مجلس الأمن الذي يجب أن يتخذ التدابير الواردة في الفصل السابع من الميثاق، وأن يقوم مجلس الأمن بالتصدي بالوسائل جميعا_ وفق ميثاق الأمم المتحدة_ بالنظر إلى التهديدات الإرهابية للسلم والأمن الدولي (المحاميد و ياسر يوسف الخلايلة، 2010، الصفحات 121-122) .

هكذا أصبح هناك تقاطع بين الأمن والحرية بعد الأحداث، وصياغة قانون مكافحة الإرهاب المعروف باسم " **patriot act**" بالولايات المتحدة الأمريكية الذي كان

خاضعا لتصور جديد يعكس الرغبة في أدلجة مفهوم الأمن، حيث كان من أهم النتائج السياسية المترتبة على تطبيق القانون عسكرة السياسة، واعتماد مقاربة أمنية زادت من قوة ونفوذ الأجهزة الأمنية بما لا يتناسب مع المعايير الحقوقية (الزاوي، 2016) والإنسانية. وتحت عنوان الانتهازية في مواجهة المأساة "نشرت هيومن رايتس ووتش" تقريرا وضعت له عنوانا فرعيا " **القمع باسم مكافحة الإرهاب " repression in the name of anterrorism**، قالت فيه إن ردود فعل الدول بعد أحداث سبتمبر 2001 كانت إما لتبرير انتهاكاتها السابقة لمختلف الحقوق والحريات وأمن الافراد، وإما لتصعيد هذه الانتهاكات تحت دعوة مقاومة الإرهاب (فرحات، 2003، صفحة 19).

ورغم تأكيد القانون الدولي لحقوق الإنسان، وكذا القوانين الوطنية لكل دولة على ضرورة امتثال كافة أعضاء الجماعة الدولية للالتزامات الدولية، خاصة المتعلقة بحقوق الإنسان، وحمايتها في ظل الحملة الدولية على الإرهاب، حيث صرحت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن " اتخاذ التدابير الفعالة لمكافحة الإرهاب وحماية أمن الأفراد وحقوق الإنسان ليسا هدفين متضاربين بل متكاملين يعزز كل منهما الآخر، وأن احترام الأمن الإنساني ومختلف حقوق الإنسان هو عنصر أساسي في استراتيجية فعالة لمكافحة الإرهاب.

في هذا الإطار قال الأمين العام للأمم المتحدة " **إن الإرهابيين لا يخضعون لمساءلة أحد، أما نحن فيجب علينا ألا نغفل عن مسؤوليتنا أمام المواطنين في كل أرجاء العالم، فمن واجبنا أن نحرص ونحن نخوض الحرب على الإرهاب على عدم المساس أبدا بحقوق وأمن الناس...**" (الامم المتحدة، 2014، صفحة 05)

صدر إذن كثير من القرارات عن الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ 2002 تؤكد على ضمان أمن الأفراد وحماية حقوق الإنسان، والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، حيث أشار القرار 219/57 الصادر 27 فيفري 2003 (الجمعية العامة للامم المتحدة تقرير اللجنة الثالثة، الوثيقة A/RES/57/219، 23فيفري 2003)، تحت عنوان حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في ظل مكافحة الإرهاب وتم التأكيد فيه على إلزامية تكفل الدولة بجميع الحقوق والحريات المعترف بها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

كما أكد مجلس الأمن على مسألة التزام الدول باحترام حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب من خلال القرار رقم 1566 في 8 أكتوبر 2004، والقرار رقم 1622 في 14 سبتمبر 2005 ، (قرارات مجلس الامن رقم 1566 و القرار 1622) ، كما شكلت أيضا الأساس ضمن مشروع الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الذي كان بموجب القرار رقم 288/60 في سبتمبر 2006، حيث شمل المشروع نص خاص بضمان حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون على اعتباره من الركائز الأساسية في محاربة الإرهاب (استراتيجية الامم المتحدة.A/RES/60/288 ، 2006).

كما أشار مجلس حقوق الإنسان عن طريق قراره رقم 07/07 المؤرخ في 28 مارس 2008 (ميهوب، 2010، صفحة 449)إلى ضرورة احترام الأمن الإنساني في سياق مكافحة الإرهاب. حتى وإن كانت هناك محاولات للتخفيف من المقاربة الأمنية الردعية للإرهاب، إلا أن القرارات اللاحقة للقرار رقم 1373 لسنة 2001 ذهبت في نفس الاتجاه، من خلال تطوير المقاربة الأمنية في مجال مكافحة الإرهاب كما أن الرأي العام العالمي أصبح يتجه للتركيز على الأمن.

فقوانين مكافحة الإرهاب في العادة تراعي اتخاذ تدابير تكفل فاعلية إجراءات المكافحة، لكنها في الوقت نفسه تؤدي إلى انتهاك حقوق وأمن الأفراد من الناحية الإجرائية، ويبرر ذلك الحالة الاستثنائية المستمرة في الحالات التي تتعرض لها البلاد، وتتطلب من السلطات المختصة اتخاذ تدابير وإجراءات ردعية وحاسمة لمنع وقوع الجرائم الإرهابية أو لمعاقبة المجرمين من الإرهابيين (عرفة م.، 2008، صفحة 223).

العلاقة إذن بين حقوق الأفراد والأمن الإنساني والإرهاب علاقة سلبية، حيث عندما يكون الإرهاب يغيب الأمن وتنتهك حقوق الأفراد، ما يعني أن هدف السياسة الأمنية في كل دولة يجب أن يكون الفرد والدولة معا، وليس الدولة وحدها. رغم الانتقاد الشديد نتيجة للتضحية بحقوق وأمن الافراد، والحريات المختلفة أثناء مكافحة الإرهاب ، والدعوة لإقرار الموازنة بين الأمن –أمن الدولة - والأمن الإنساني، إلا أنه منذ اعتماد المقاربة الأمنية الردعية ردا على أحداث 11 سبتمبر 2001 أصبح للخيار الأمني بعدا عالميا – عالمية التوجه نحو الخيار الأمني – ،حيث إن اللائحة التي اعتمدها مجلس الأمن قد فعلت طرفا واحدا في الموازنة ، أي اعتمدت تدابير لمكافحة الارهاب تركز على الجانب الأمني وتهمل الأمن الإنساني وحماية حقوق الإنسان وهذا حتى في

الدول الديموقراطية (قمودي، 2013-2014، الصفحات 150-164).

المحور الرابع: عالمية التوجه الأمني للدول يضع الأمن الإنساني في مرتبة أدنى من أمن الدول أي أمن الدولة على حساب أمن الانسان.

انخرطت مختلف دول العالم في حملة مكافحة الإرهاب حتى وإن لم تكن بنفس الدرجة لاعتبارات واقعية وسياسية، ومنهجها اتسم بصفة عامة بالمبالغة أحيانا في اتخاذ التدابير الأمنية وسن تشريعات لمواجهة الإرهاب — تشريعات تمثلت أساسا في حالات الطوارئ والاستثنائية -، ما تسبب في تراجع هامش الحقوق والحريات (ميهوب، 2010، صفحة 420) ، حيث أثيرت عدة إشكالات خطيرة بشأن حقوق الانسان، وأمن الافراد التي تتعلق أساسا بتفعيل أو اعتماد قوانين الطوارئ والحالات الاستثنائية (محمد و رواب جمال، ، 2019، صفحة 638) .

ورافقت الحرب على الإرهاب عملية تقييد وإلغاء عدد من حقوق الإنسان، وأمن الافراد عن طريق سن مجموعة من القوانين واتخاذ إجراءات عدة ، منها التفويض، استخدام القوة العسكرية ، حيث تم منذ البداية إختيار أسلوب المواجهة الأمنية والعسكرية، وترجيح كفة مكافحة الإرهاب على حساب حقوق الإنسان، وأمن الأفراد — تكريسا لخيار القوة بدل القانون- كما فتح المجال أمام كثير من الدول لانتهاج المقاربة الامريكية نفسها لمعالجة الإرهاب دون أدنى احترام للمنظومة القانونية الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وأمن الأفراد ، على الرغم من وضع عديد من الاجراءات اتسمت بالعالمية لمكافحة الإرهاب من طرف الغرب لتحقيق الأمن ، لكنها شكلت في الوقت نفسه تهديدا حقيقيا وكبيرا للأمن الإنساني في العديد من بلدان عالم الجنوب (حقاني، 2015، صفحة 86).

وأصبح المجتمع الدولي في مواجهة ومسؤولية كبيرة أمام ظاهرة الإرهاب، خاصة بعد إصدار القرار رقم 1373 في 28 سبتمبر 2001 بموجب الفصل السابع من الميثاق عن مجلس الأمن الدولي، حيث عُدّ الإرهاب الدولي تهديدا للسلم والأمن الدوليين ما يتطلب التصدي له بجميع الوسائل وفقا للميثاق، بل حتى تقديم الحق الراسخ في الدفاع عن النفس طبقا لأحكام المادة 51 من الميثاق في مواجهة الأعمال الإرهابية. فتحول العالم مباشرة من عالم يستند إلى الشفافية في المعاملات، وتبسيط الاجراءات تعبيرا عن الحرية وقيم الديمقراطية وحقوق الانسان، إلى عالم جعل من الأعمال الاستثنائية والطارئة قاعدة يؤسس لها وينطلق منها في تعاملاته، انطلاقا من الاعتماد على نظام تشريعي يركز على الاجراءات الأمنية ما يخلق مزيدا من عسكرة العولمة، وصولا إلى بناء وتأسيس منظومات دروع أمنية شلت فاعلية الحياة ومختلف الحريات، وأصبح الإرهاب هاجسا أمنيا يعكس التحول والاختلاف في النظام السياسي الدولي (صبري، 2011، صفحة 318، 319.).

كما أن الفقرة الثانية من القرار 1456 سنة 2003 ناشدت تكاثف وتضامن الجميع دولا ومنظمات جهوية وفرعية، (مراح، 2010، صفحة 401) علاوة على ذلك إصدار القرار رقم 2187 سنة 2014 المتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، الذي أثيرت حوله عدة نقاط مع إمكانية أن يؤدي تنفيذه على الصعيد الوطني إلى انتهاكات حقوق الأفراد (محمد و رواب جمال، ، 2019، صفحة 637).

وفي إطار مواجهة مخاطر حيازة أسلحة نووية واستخدامها أو الاتجار بها أصدر مجلس الأمن القرار 1540 في 28 أفريل 2004 ثم القرار 1566 الصادر 8 أكتوبر 25004 الذي ناشد الدول لاعتماد مشروع اتفاقية شاملة للإرهاب ومشروع اتفاقية دولية لقمع الإرهاب النووي.

خلاصة القول أصدر مجلس الأمن عددا كبيرا من القرارات بعد 11 سبتمبر 2001 معتبرا الأعمال الإرهابية تهديدا للسلم والأمن الدولي (ولهي، 2016، الصفحات 526-527).

وفي المملكة المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 سنت مجموعة من القوانين الجديدة تضمنت أحكام متناقضة مع حقوق وأمن الأفراد، حيث في أعقاب أحداث لندن 2005صرح **توني بليز " قواعد اللعبة قد تغيرت لا يشكك أحد في ذلك ... وإذا لزم الأمر يمكننا تعديل قانون حقوق الإنسان"** (مهني، 2011، الصفحات 130-131).

وفي 2001/11/13 تقدمت حكومة المملكة المتحدة بمشروع مكافحة الإرهاب، هذا القانون وسع من سلطات الحكومة، الأمر الذي شكل تهديدا لحقوق وأمن الأفراد خاصة في الجزء 4 من القانون (جعل على سبيل المثال مدة احتجاز الأجانب المشتبه في ارتكابهم الأعمال الإرهابية غير محددة.)، حيث اعتبرت محكمة الاستئناف البريطانية أن أحكامه تشكل انتهاكا للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان" (مهني، 2011، صفحة 137).

في حين القانون الفرنسي حدد المدة بستة أيام طبقا لقانون 2006/14 وفي كندا سمح القانون (س36) الذي دخل حيز التنفيذ في 24 ديسمبر2001 بتوقيف الأشخاص دون إذن قضائي إذا تبين للشرطة أسباب معقولة، وأن ذلك ضروري لتجنب وقوع أعمال إرهابية، أما في أمريكا فإن قانون **patriot act** تحت رقم 56 الصادر في 26أكتوبر 2001 فقد تضمن مواد منحت سلطات واسعة لأجهزة الأمن الأمريكية (ميهوب، 2010، صفحة 428) ، كما أصدر جورج بوش أمره العسكري**military ordre** في 13/ 11 /2001 الذي سمح بإيداع المتهمين بالإرهاب في السجن ومحاكمتهم أمام لجان عسكرية بصفتهم مقاتلين أعداء خارجين عن القانون، وهو الوصف الذي إنطبق على مدنيين حوكموا أمام هذه اللجان التي طبقت القانون بأثر رجعي خلافا لما نص عليه العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية (محمد و رواب جمال، ، 2019، صفحة 634).

بالإضافة إلى قبول طلب إدارة بوش الإبن في الحصول على تمديد تطبيق قانون **patriot act** حيث قبل المواطنون الأمريكيون تقييد بعض حرياتهم المدنية باسم ما اصطلح عليه "**الخير الأكبر**" وهو سلامة الأراضي الامريكية.

عموما الحرب على الإرهاب تضر بمختلف دول العالم أكثر مما تنفعها وهو ما أعرب عنه **paul wilkinson** بقوله "**إذا قمنا بتقويض حقوقنا أو حريتنا التي اكتسبناها بشق الأنفس باسم الأمن ضد الإرهاب فإننا سنهدي الإرهابيين نصرا لم يكن بوسعهم تحقيقه بالبندقية والمسدس**". (Buzan, 2006, p. 15).

كما أن الحرب على الإرهاب التي تمت عالميتها ليست حربا عادية ككل الحروب، بل هي حرب ضد عدو مجهول يمثل تهديدا حقيقيا للجمعات المدنية والأمن الإنساني _ فهو لا يحترم أي قاعدة حربية بل يسعى لتجسيد فلسفة الرعب والخوف (مهني، 2011، صفحة 123).

تلك الممارسات أثرت بالسلب على حقوق وحريات الأفراد، بالتالي على أمنهم بشكل طرح التساؤل حول معادلة الأمن والحرية، حيث في خضم هده الحرب طغت التدابير المضادة على قيم دولة القانون، والديمقراطية، وحقوق الإنسان بصورة حولت تلك التدابير نفسها لنوع من الإرهاب وهو إرهاب الدولة في مواجهة الأفراد.

في هذا الإطار أعربت **هيومن رايش ووتش** سنة 2002 عن قلقها بشأن تدابير مكافحة الإرهاب التي لا تزال تنهك حقوق الإنسان وأمنهم في العديد من الدول، خاصة في إطار اعتماد تدابير أمنية تقلص من الحق في الحرية وتخل بمبدأ عدم التمييز وغيره من ضروب المعاملة القاسية ولا إنسانية (Human Rights، 16 يناير 2002). .

انطلاقا من ذلك تتجه كثير من الدول كما سبق وأشرنا لتغليب الجانب الأمني على حساب أمن وحقوق الأفراد، بمعنى وضع أمن الإنسان في مقابل أمن الدولة رغم وضوح وإلزامية المعايير الدولية للموازنة بين أمن الدولة وتحقيق النظام العام وبين احترام وتجسيد أمن الافراد، هذا التوجه مرتبط أساسا بالدول ذاتها.

حيث تتوجه غالبية الدول لتغليب الجانب الأمني - وضع الأمن الإنساني وحقوق الإنسان مقابل أمن الدولة - راجع إلى رغبة وإرادة الدولة في حد ذاتها، الأمر الذي يعود بدوره إلى عاملين أساسين:

- صعوبة تحقيق الموازنة من الناحية الواقعية الممارساتية.

- عدم وجود آلية على المستوى الدولي لتحقيق هذه الموازنة.

1- صعوبة تحقيق الموازنة من الناحية الممارساتية.

الصعوبة في الجانب العملي لتجسيد هذه الموازنة ترجع أساسا إلى طبيعة هذه القواعد (قمودي، 2013-2014، صفحة 159) ،التي تقوم على مبدأ اللزوم والتناسب ، مبدأ عدم جواز المساس بالالتزامات الدولية الأخرى، مبدأ عدم التمييز، مبدأ عدم جواز المساس بالحقوق ذات الحصانة، مبدأ الأخطار، حيث تكون التدابير التي تعمد إليها أي دولة لمخالفة وتقييد التزاماتها الاتفاقية نتيجة الظروف الاستثنائية المهددة بالقدر الضروري واللازم لمواجهة الخطر الاستثنائي- الإرهاب- الذي يهدد كيان الدولة وأمتها النظام العام فيها، لكن الدولة لها كامل السلطة التقديرية من حيث تقدير الخطر الذي يهدد الأمة وكيفية السيطرة عليه (ميهوب، 2010، صفحة 453).

كما أنه من الناحية العملية هناك صعوبة في تقدير الخطر الذي يواجه الأمة أو الدولة خاصة، إذا تعلق بالظروف بالاستثنائية التي تفتضيها ظاهرة الإرهاب، نظرا للخصائص العامة التي تميز الأعمال الإرهابية، من حيث عدم التوقع وعدم التناظر، وكذلك من قبيل هل التهديد الإرهابي يستدعي

إنشاء حالة الطوارئ أم لا؟، كون ذلك مسألة يجب تقييمها على أساس كل حالة لوحدها ، لأن كل الحالات تختلف عن بعضها البعض، حيث إنه في العادة لا توقف الأعمال الإرهابية، تطبيق التدابير العادية ولا تهدد استمرار الحياة المنظمة للمجمع فلكي يشكل العمل الإرهابي حالة طوارئ ينبغي أن يكون بدرجة من الخطورة تكفي لتهديد لسلامة الدولة (ميهوب، 2010، صفحة 454).

فمبدأ اللزوم والتناسب يجعل من القواعد القانونية التي تنظم الموازنة بين أمن الدولة وأمن وحقوق الأفراد تتميز بالعمومية ونوع من المرونة التي تسمح بتطبيقها على كل الظروف الاستثنائية مهما كان نوعها، وشدتها، ووقعها على الدولة.

ويمكن للدولة من التضحية بأمن وحقوق الأفراد بالقدر الذي يجعلها تتصدى للخطر الذي يهددها، لذا على الدولة أن تعمل على بذل المجهودات الضرورية واللازمة لاحترام أمن وحقوق الأفراد أثناء مواجهتها للظروف الاستثنائية التي تهدد كيانها وأمنها.

كما أن تلك القواعد المنظمة للموازنة لم تحدد المعايير التي يمكن اعتمادها لبيان ما هو الضروري وما هو اللازم للتضحية، وهذا ليس عيبا في القواعد القانونية لكنه ضروري، لأنها تكون أمام وضعيات استثنائية تقوم أساسا على عنصر المفاجئة (قمودي، 2013-2014، صفحة 159) ، وفي نهاية المطاف فتحديد ما هو ضروري وما هو لازم يرجع بالضرورة للسلطة التقديرية للدولة أي -متعلقة بإدارة الدولة_

2- عدم وجود آلية على المستوى الدولي لتحقيق الموازنة.

تجسيد الجانب الأمني للدول وأولويته على أمن الأفراد عن طريق فرض حالة طوارئ مستديمة نتيجة للخطر الإرهابي يعود لغياب آلية على المستوى الدولي تكون لها صلاحية واختصاص مراقبة مدى تطبيق القواعد القانونية المنظمة والمشكلة للموازنة بين الأمن والنظام العام باسم؛ الإرهاب وأمن وحقوق الافراد، مما يجعل السلطة التقديرية للدولة سيدة الموقف.

كما أن الآليات المتوفرة لمتابعة كل ما يتعلق بتطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان تعتمد بصفة أساسية على المعلومات المقدمة من طرف الدولة نفسها في التقارير الدورية، كما أنه إذا تم رصد المعلومات من طرف هذه الآليات الدولية لحقوق الإنسان بأن الدولة قد وضعت أولوية الجانب الأمني لها على حساب أمن وحقوق الأفراد، حيث ليس لها أي آليات سوى إبداء توصيات كما لا يمكنها توقيع أي عقوبات على الدولة المخلة بالتزاماتها. (قمودي، 2013-2014، الصفحات 160-161) على هذا الأساس هناك كثير من الآراء التي تفترض أن تحقيق التوازن يقتضي إعادة النظر في طرق عمل المنظمات الحقوقية الدولية، حيث إن كل الجهات الرقابية للأمن الانساني وحقوق الإنسان الدولي سواء رسمية أو أقل رسمية نشأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية (حداد، 2015).

لا شك أن هناك التزاما يقع على عاتق الدولة بضمان الأمن للأفراد والحريات المختلفة كقاعدة عامة، لكن هذا الالتزام ليس مطلقا بل يجوز تقييده، أي يجوز للدولة التحلل جزئيا من بعض التزاماتها في الظروف الاستثنائية التي تهدد نظامها العام، لكن هذا التحلل الجزئي يجب أن يكون وفق الشروط والضوابط، حيث يترك للدولة بشكل منفرد وتقديري تحديد تلك الضوابط (مباركي، 2016) .

خاتمة

نتيجة لاعتماد الدول الحرب على الإرهاب كنموذج لأخطر التهديدات اللا تماثلية وظهور الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب صدرت العديد من قوانين مكافحة الإرهاب تمثلت أساسا في فرض الحالات الاستثنائية وحالات الطوارئ التي تميزت بالاستدامة والدوام في حالات كثيرة، ما خلق حالة من سمو الدولة بأجهزتها الأمنية على أمن حقوق الفرد ما يتناقض مع منظومة الأمن الإنساني.

كما أنه في ظل غياب الآلية الدولية لتحقيق الموازنة الواقعية بين أمن وكيان الدولة ومنظومة الأمن الإنساني، وكذا صعوبة تحقيق الموازنة من الناحية الواقعية الممارساتية تتجه الدول لتغليب توجه الحفاظ على أمن الدولة على حساب أمن وحقوق الأفراد، هذا التوجه ا تمت تزكيته فأصبح ذا بعد عالمي بعد 11 سبتمبر 2001.

المراجع

. A/RES/60/288 . (2006). استراتيجية الامم المتحدة .A/RES/60/288- استراتيجية الأمم المتحدة.

-Buzan, B. (2006, february 2-4). the war on terrorism (as the new macro securitisation unpublished paper ،prepared for the Oslo wors hop) ،. the Oslo wors hop.

-Human Rights- . (16 يناير 2002). مراقبة حقوق الإنسان - التقرير السنوي.

-keizo takemi" .(1999) .- new forms of development toward 21century which focus on the dignity of the individual تم الاسترداد من www.nafa .org/jp/policy/human secur/speech9906/htm

-PNUD rapport mondial .(1994) . ،rapport mondial sur le développement humain . -paris: paris Economico.

-rapport mondia ، PNUD .(1994) .rapport mondial sur le développement humain .paris :-paris Economico.

-report ,United nations .(1994) .United nations ،development programme ،human development .-new york oxford : university ،press.

-report United nations .(1994) .development programme ،human development .new york oxford : ,university ،press.

-roche, C. P. (2002). théories de la sécurité définition approche et concepts de la sécurité international . paris: paris Montchrestien.

-united nation report .(1994) .development programme ،human development .new york oxford :university ،press.

-احمد فريجة، و لدمية فريجة. (جانفي, 2016). الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة. دفاتر السياسة والقانون(العدد14)، صفحة 160.

-الأمم المتحدة. (2014). حقوق الإنسان وتدابير العدالة الجنائية للتصدي للإرهاب، منهاج تدريب قانوني لمكافحة الإرهاب، النمطية 4، . نيويورك: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فينا، الأمم المتحدة.

-الجمعية العامة للأمم المتحدة تقرير اللجنة الثالثة، الوثيقة A/RES/57/219. (23فيفري 2003). قرار الجمعية العامة رقم 219/57 المتعلق بحماية حقوق الإانسان والحريات الاساسية في سياق مكافحة الإرهاب في 27فيفري 2003، ، .

-الزهرة تيغزة. (19 06, 2016). توسيع مشروع الهيمنة الأمريكية بعد 11سبتمبر 2001. المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية و الإنسانية، المجلد 03(العدد 06).

-المختار ولهي. (15 12, 2016). مجلس الأمن ومكافحة الإرهاب الدولي في ضوء الصراع بين الاعتبارات السياسية والقانونية. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 9(العدد04).-

-امحند برقوق. (بلا تاريخ). التهديدات الأمنية في المغرب العربي : مقاربة الأمن الإنساني . تاريخ الاسترداد 11 10, 2019، من https://www.politics-dz.com

-بوزنادة معمر. (1992). المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

-تقرير لجنة الأمن الإنساني . (2003).الأمن الإنساني: حماية الناس و تمكينهم . تم الاسترداد من -http://www.humansecurity .chs.org/finalreport/Arabic_report.pdf.

-جراية الصادق. (جانفي, 2014). تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة. مجلة العلوم السياسية والقانونية(عدد8،)، صفحة ص.27.

-جمال منصر، . (جانفي, 2009). تحولات في مفهوم الأمن: من أمن الوسائل إلى أمن الاهداف. دفاتر السياسة والقانون، (العدد الاول)، صفحة ص.13.

-حسن الزاوي. (26 03, 2016). مكافحةالإرهاب بين المعالجة الأمنية و احترام حقوق الإنسان . تاريخ الاسترداد 15 06, 2017، من https://www.hespress.com/writers/300253.html

-حليمة حقاني. (31 12, 2015). مكافحة الإرهاب ومنطق الأمن الإنساني. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 2، (العدد 1،).

-خديجة عرفة. (2003). تحولات مفهوم الأمن ...الإنسان أولا. تاريخ الاسترداد 25 06, 2015، من http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2003/09/article01.shtml

-خديجة عرفة محمد أمين. (2009). الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي. مجلة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، صفحة ص.33.

-خولة محي الدين يوسف، أمل يازجي. (2012). الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 28(عدد02،)، صفحة 526.

-رضا شوادرة. (2018). الأمن الدولي و الدراسات الأمنية بين الاتجاه التفسيري و الطرح الإنساني الشامل. مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 15(عدد28).

-رفيقة مباركي. (05 04, 2016). الحريات الفردية و متطلبات الأمن العام . تاريخ الاسترداد 16 12, 2017، من -www.legal agenda.com/article.

-ساسة بوست. (13 10, 2016). قراءاة أمنية في طبيعة التهديدات الجديدة بمنطقة المتوسط وأاثرها في الرؤية الاستراتيجية للجزائر. تاريخ الاسترداد 25 09, 2019، من ساسة بوست: https://www.sasapost.com/opinion/new-threats-in-middle-east/

-سلمى مشري. (جوان, 2018،). الأمن الإنساني وحقوق الإنسان: من الإقصاء والتهميش إلى التمكين. مجلة الحقوق والعلوم السياسية(العدد 10)، صفحة ص58.

-سهيلة قمودي. (2013-2014). مكافحة الإرهاب واتفاقية حقوق الإنسان (اطروحة دكتوراه) . . قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة.

-سيد أحمد قوجيلي. (2012). تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

-عادل زقاع. (5 جويلية, 2019). برنامج البحث على الأمن المجتمعي ،إعادة صياغة مفهوم الأمن . تاريخ الاسترداد 23 12, 2019، من www.geoties.com/adelzeggagh/recon1.html.

-عادل زقاغ، . (جوان, 2011). المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة. دفاتر السياسة والقانون(العدد 5)، صفحة 105.

-عبد الجبار أحمد، و منى جلال عواد. (بلا تاريخ). ، الديمقراطية والأمن الإنساني. مجلة العلوم السياسية(عدد46).

-عبد الوهاب الكيالي. (1981). ، الموسوعة السياسية، ج1، (ن م ن) . المؤسسة العربية للدراسات والنشر .

-عبد الوهاب محمد، و رواب جمال، . (جوان, 2019). إشكالية الموازنة بين حماية حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب. دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ، مجلد 11(عدد2).

-علي عباس مراد. (2017). الأمن والأمن القومي: مقاربات نظرية. بن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية، ناشرون.

-علي مراح. (15 03, 2010). دور مجلس الأمن الدولي في مكافحة الإرهاب، . المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، ، المجلد 47(العدد01).

-قرارات مجلس الأمن رقم 1566 و القرار 1622. (بلا تاريخ).

-لجنة الأمن الإنساني . (2003). موجز مفوضية الأمن الإنساني "الأمن الإنساني الآن " . تم الاسترداد من www.human / securitychs.org/final report/outlines.pdf

-محمد السيد عرفة. (2008). الإرهاب و حقوق الإنسان. تاريخ الاسترداد 24 05, 2016، من https://drive.google.com/open?id=0B7MBmF-qu4fUdmJnalQ5RXNBVW8

-محمد حداد. (15 08, 2015). في الموازنة الصعبة بين الإرهاب و حقوق الإنسان . تاريخ الاسترداد 02 02, 2016، من http://www.alhayat.com/article/823374

-محمد نور فرحات. (2003). الإرهاب و حقوق الإنسان . تاريخ الاسترداد 22 08, 2015، من https://www.bibliotdroit.com/2016/10/pdf_721.html

-مختار يحياوي. (جوان, 2018). تطور آليات مكافحة الإرهاب وانعكاساتها على فكرة الأمن الدولي والأمن الإنساني. مجلة ابحاث قانونية وسياسية(عدد6،)، صفحة ، ص.285.

-منظمة الصحة العالمية - المكتب الاقليمي لشرق المتوسط. (اوت , 2002). الصحة و الأمن الإنساني. تم الاسترداد من http://applications.emro.who.int/docs/em_rc49_7_ar.pdf

-نجدت صبري. (2011). الإطار القانوني للأمن القومي : دراسة تحليلية . دار دجلة.

-هايل عبد المولى طشطوش. (2012). الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد. عمان: دار حامد للنشر والتوزيع.

-وردة مهني. (2011). الإرهاب وحدود التمكين لحقوق الإنسان (مذكرة ماجستير غير منشورة) . كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2.

-وليام لويس، و عبد الله جمعة الحاج. (1996). تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة. الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

-وليد فؤاد المحاميد، و ياسر يوسف الخلايلة. (2010). موقف مجلس الأمن من الإرهاب على ضوء القرارات (1373.1368.748.731)، . مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26(العدد01)، الصفحات 121-122.

-يزيد ميهوب. (2010). مكافحة الإرهاب واحترام حقوق الإنسان. مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية(العدد الثاني، ،)، صفحة ص ص.447، 448.

-

دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين الصورة الذهنية للمؤسسة من وجهة نظر المتعاملين: دراسة ميدانية على عينة من متعاملي مؤسسة اتصالات الجزائر –موبيليس– بولاية جيجل

The Role of Social Responsibility in Improving the Institution's Image from the Views of Customers: A Case study of a Sample of Customers of Algeria Telecom - Mobilis - in Jijel

تاريخ الإرسال: 01-10-2019 تاريخ القبول: 27-09-2021

فاطمة بوحديش، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، bouhadichefatima@gmail.com

الملخص

تشكل المسؤولية الاجتماعية عنصرا مهما ومفيدا للمؤسسات في علاقتها مع مختلف الأطراف ومع المجتمع الذي تنشط فيه، وذلك بالنظر لما يحققه الالتزام بها وببرامجها من فوائد وعوائد على هذه المؤسسات، كتحسين صورتها وترسيخ المظهر الايجابي لدى المتعاملين والمجتمع ككل، لأنّها تعدّ الداعم لعلاقة المؤسسة بمتعامليها داخليا وخارجيا، ومن هذا المنطلق هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين الصورة الذهنية لمؤسسة موبيليس من وجهة نظر متعامليها، وقد تكونت عينة الدراسة من 152 متعامل لمؤسسة اتصالات الجزائر -موبيليس- بولاية جيجل تمّ اختيارهم بطريقة قصدية باستخدام المنهج الوصفي، وتمّ الاعتماد على أداة الاستمارة لجمع البيانات، توصلت الدراسة إلى أنّ التزام مؤسسة موبيليس تجاه متعامليها وتجاه المجتمع الذي تتواجد فيه وتجاه جميع الأطراف الذين تربطهم بها علاقة عزّز وحسّن من صورتها الذهنية عند متعامليها وزاد من ارتباطهم الوجداني بها وساهم في تشكيل سلوكيات وردود فعل ايجابية اتجاهها.

الكلمات المفاتيح: المسؤولية الاجتماعية، الصورة الذهنية، المؤسسة، متعامل

Résumé

La responsabilité sociale est un élément important et utile pour les institutions dans leurs relations avec diverses parties et avec la société dans laquelle elles sont actives, compte tenu des avantages et des rendements obtenus par leur engagement envers elles et leurs programmes pour ces institutions, comme l'amélioration de leur image et l'établissement d'une apparence positive auprès des clients et de la société dans son ensemble, car elle est considérée comme un partisan de la relation de l'institution avec ses clients internes et externes. D'un côté de ce point de vue, cette étude visait à découvrir le rôle de la responsabilité sociale dans l'amélioration de l'image mentale de l'institution du point de vue de ses clients. L'échantillon de l'étude était constitué de 152 concessionnaires (clients) de la Société Algérienne des Télécoms - Mobilis - dans l'état de Jijel, qui ont été choisis de manière occasionnelle selon l'approche descriptive, et l'outil questionnaire a été utilisé pour Data, l'étude a révélé que l'engagement de Mobilis envers ses clients, envers la société dans laquelle il est présent et envers toutes les parties avec lesquelles il entretient une relation, a renforcé et amélioré son image mentale avec ses clients, accru leur attachement émotionnel à lui et a contribué à la formation de comportements et de réactions positifs à son égard.

Mots-clés: responsabilité sociale, image mentale, Enterprise, client.

Abstract

Social responsibility is an important and useful element for institutions in their relationship with various parties and with the society in which they are active, given the benefits and returns achieved by commitment to them and their programs for these institutions, such as improving their image and establishing a positive appearance among customers and society as a whole, because it is considered as a supporter of the institution's relationship with its internal and external customers from direction. From this standpoint, this study aimed to uncover the role of social responsibility in improving the mental image of the institution from the point of view of its clients. The study sample consisted of 152 dealers (customers) of the Algerian Telecom Corporation - Mobilis - in the state of Jijel, who were chosen in an occasional way using the descriptive approach. Data, the study found that Mobilis's commitment towards its customers, towards the society in which it is present, and towards all parties with whom it has a relationship, strengthened and improved its mental image with its customers, increased their emotional attachment to it, and contributed to the formation of positive behaviors and reactions towards it.

Keywords: social responsibility, mental image, Enterprise, Client.

مقدمة

المسؤولية الاجتماعية ظاهرة وليدة ونتاج لقضايا وتحولات شهدتها المجتمعات خلال فترات متعاقبة من القرن التاسع عشر و القرن العشرين، وهي ليست ظاهرة جديدة أو حالة عابرة وسطحية، وإنّما جاءت نتيجة لمجموعة من الظروف والمتغيرات المجتمعية المتداخلة الأحداث وذات التأثيرات المتبادلة، هذه الظروف والمتغيرات جعلتها ولا تزال تعيش حالة تحول مستمر حتى تتوافق وتتكيف مع مختلف هذه التغيرات التي تشهدها مجتمعات اليوم، حيث يمكن القول أنّ المسؤولية الاجتماعية قد نمت وتطورت في ظل التحولات والمتغيرات المجتمعية المختلفة وكنتيجة طبيعية لإخفاق منظمات الأعمال والمنشآت في استجابتها لاحتياجات بيئتها الاجتماعية ولمصالح الأطراف الأخرى، فهي وليدة المشكلات الكثيرة والأزمات العديدة التي ارتبطت بحرية الأعمال ونظرتها الضيقة لمصلحتها الذاتية على حساب مصالح الأطراف الأخرى وعلى حساب المجتمع الذي تتواجد فيه، ومن ثم زاد الاهتمام ببعض القضايا التي ظلت لفترة زمنية طويلة من مسؤولية الحكومات المتعلقة أساسا بالفقر وانخفاض مستوى المعيشة لبعض فئات المجتمع والبطالة، مما أدى بهذه المنظمات إلى إعطاء دور اجتماعي لها في المجتمع الذي تعمل فيه، كما كان لزاما على إداراتها أن تحرص على الالتزام بالعنصر الأخلاقي والقانوني في تعاملاتها وفي ممارسة نشاطاتها تجنبا للمشكلات الكثيرة والأزمات، التي يمكن أن ترتبط بحرية هذه المنظمات في ممارسة نشاطاتها وبنظرتها الضيقة تجاه مصلحتها على حسابمصلحة المجتمع والأطراف الأخرى، كل هذا أدى إلى تعميق الوعي بمدى أهمية المسؤولية الاجتماعية للمنظمات، و زادت من الدعوات المنادية لتبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية في جميع المؤسسات على اختلاف نشاطها من أجل مراعاة مصالح جميع الأطراف، كما تغيرت النظرة للدور الذي تلعبه المؤسسات من نظرة تقليدية ضيقة التي تقتصر على سعي المؤسسة وراء تحقيق أهدافها الخاصة إلى نظرة معاصرة واسعة تركز على ما تقدمه هذه المؤسسات للمجتمع ولكل الأطراف الذين تربطهم علاقة مباشرة بها، وفي مدى مساهمتها في تحسين نوعية حياة الأفراد من خلال اهتمامها بمختلف المتغيرات الاجتماعية فهي بشكل عام تعكس صورة حياة هذا المجتمع. ومن ثم فالمسؤولية الاجتماعية اليوم أصبحت تعتبر كتحدّي للمؤسسات وفي مدى قدرتها على الالتزام بدورها الاجتماعي.

أولا/ إشكالية الدراسة: يعدّ مفهوم المسؤولية الاجتماعية مفهوم مهم وعنصر مفيد للمؤسسات في علاقتها مع مختلف الأطراف ذات المصلحة بالنظر للعوائد التي تتحقق في حالة الالتزام ببرامجها من جهة، ونظرا لكون الأطراف التي تستفيد من تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية وتتأثر بقرارات المؤسسة ايجابا وسلبا عديدة من جهة أخرى، كالمستهلكين والمجهزين والعمال والبيئة المحيطة والحكومة والمجتمع ككل، في حين يشكل المتعاملين أو المستفيدين من خدمات المؤسسة ومنتجاتها الطرف المهم في علاقة المؤسسة مع هؤلاء الأطراف، لهذا تسعى كل مؤسسة إلى تشكيل صورة ذهنية ايجابية وسمعة طيبة لدى متعامليها فهذه الصورة تؤثر على نجاحها واستمرارها بشكل كبير، وخاصة تلك المؤسسات التي تأخذ الطابع الخدماتي الربحي فهذا النوع لا يمكن فصل وجوده عن احتياجات أفراد المجتمع الذي تتواجد فيه، وبالتالي فهي تحتاج بشكل دائم ومستمر للمحافظة على المكانة التي اكتسبتها لدى متعامليها من جهة والسعي أيضا الحثيث والمستمر في بدل مزيد من الجهد لجلب متعاملين جدد وتكوين صورة ذهنية ايجابية لديهم والمحافظة عليها، ومنه فإنّ تكوين وتطوير وإدارة الصورة الذهنية الايجابية لأي مؤسسة إنّما يمثل عملية مستمرة ومتواصلة الوجود مع وجود المؤسسة ذاتها هذه الصورة الذهنية للمؤسسة تشكل المسؤولية الاجتماعية أحد عناصرها، **كيف تؤثر المسؤولية الاجتماعية على الصورة الذهنية لمؤسسة موبيليس من وجهة نظر متعامليها؟** ويتفرّع عنه سؤالان فرعيان هما:

س1- كيف يؤثر التزام مؤسسة موبيليس بالمعايير الأخلاقية على مستوى الارتباط الوجداني لمتعامليها؟

س2- كيف يؤثر التزام مؤسسة موبيليس بالقوانين والتشريعات وزيادة دورها الاجتماعي على اقبال المتعاملين على خدماتها؟

ثانيا/ فرضيات الدراسة: وللإجابة على هذه التساؤلات تم صياغة فرضية عامة وفرضيتين جزئيتين:

الفرضية الرئيسية: للمسؤولية الاجتماعية دور ايجابي في تحسين الصورة الذهنية لمؤسسة موبيليس من وجهة نظر متعامليها.

الفرضيات الفرعية

الفرضية الأولى: التزام مؤسسة موبيليس بالمعايير الأخلاقية يحسن صورتها الذهنية ويزيد من مستوى الارتباط الوجداني لمتعامليها.

ويتحدد البعد الأخلاقي للمسؤولية في المؤشرات التالية: المصداقية والشفافية في التعامل- النزاهة- تجنب الإغراء في خدماتها وإعلاناتها- السعي لكسب ثقة العميل- احترام الخصوصية.

الفرضية الثانية: التزام مؤسسة موبيليس بالقوانين والتشريعات وزيادة دورها الاجتماعي يزيد من اقبال المتعاملين على خدماتها.

ويتحدّد البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية من خلال المؤشرات التالية: احترام القوانين والتشريعات المعمول بها- تقبل شكاوى العملاء واتخاذ الاجراءات المناسبة- التعويض في حالة الضرر لدى العميل- معالجة مختلف الانشغالات والاقتراحات.

أما دورها الاجتماعي فيتحدد من خلال: العمل الخيري والتطوعي- المساهمة في حل مشكلات المجتمع وقضاياه- السعي لتحقيق التنمية- الظهور في مختلف المناسبات على اختلاف أنواعها.

ثالثا: أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين الصورة الذهنية لمؤسسة موبيليس من وجهة نظر متعامليها.
- التعرف على أهمية المسؤولية الاجتماعية بالنسبة لمتعاملي مؤسسة موبيليس في تعزيز مكانة هذه المؤسسة في المجتمع وبين المؤسسات الأخرى ذات نفس الطابع الخدماتي.
-التعرف على دور الالتزام الأخلاقي لمؤسسة موبيليس في زيادة الارتباط الوجداني لمتعامليها.
- التعرف على دور التزام مؤسسة موبيليس بالتشريعات والقوانين في زيادة إقبال المتعاملين على خدمات المؤسسة.

رابعا/ أهمية الدراسة: تكتسي هذه الدراسة **أهمية علمية** تتمثل في تبيان العلاقة الموجودة بين متغيري المسؤولية الاجتماعية والصورة الذهنية لمؤسسة موبيليس، من وجهة نظر أهم طرف من أطراف المصلحة الذين تربطهم علاقة مباشرة مع المؤسسات الخدماتية ذات الطابع الربحي وهم المتعاملين، في حين تكتسي هذه الدراسة **أهمية عملية** تتمثل أساسا في تزويد القائمين على المؤسسات بمجموعة من النتائج من واقع الدراسة عن الكيفية التي يؤثر بها تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية من قبل القائمين على مؤسسة موبيليس، وتطبيق برامجها اتجاه جميع الأطراف ذات المصلحة (متعاملين، مجهزين، مستثمرين، بيئة، حكومة، مجتمع ككل...) على تكوين وبناء صورة ذهنية ايجابية عن المؤسسة لدى متعامليها، وتحقيق رضاهم وثقتهم مما يؤدي إلى جلب متعاملين جدد، لأنّ كسب متعامل جديد للمؤسسة يتوقف على الصورة الذهنية التي يحملها هذا المتعامل عن المؤسسة ذاتها، والسعي إلى تعديل هذه الصورة وتحسينها في حالة ما إذا كانت غير ايجابية ومن ثم تعزيز مكانة المؤسسة.

خامسا/ تحديد المفاهيم

1- المسؤولية الاجتماعية

أ- **تعريف المسؤولية الاجتماعية:** تعرّف المسؤولية الاجتماعية من الناحية اللغوية «أنّ الإنسان مسؤول عن فعل قام به في الماضي وخلف وراءه أثارا معينة وهو الذي يتحمل تبعة هذه الآثار والنتائج، كما تعرف في المعجم الوسيط بعدّها حال أو صفة من يسأل عن أمر تقع عليه تبعية، أما في المعاجم الأجنبية تعني المسؤولية الاجتماعية إما واجبا معينا على الفرد أداءه أو شخص يجب أنّ يكون أحدهم مسؤولا عنه».(لغويل، زمالي، 2016، ص 302)، أما من الناحية الاصطلاحية فيعرفها **البنك الدولي** بكونها «التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي بهدف تحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم الاقتصاد ويخدم التنمية في آن واحد كما أنّ الدور التنموي الذي يقوم به القطاع الخاص يجب أن يكون مبادرة داخلية وقوة دفع ذاتية من داخل صناع القرار في المؤسسة» (مسان، 2014، ص38)، من خلال التعريف السابق للمسؤولية الاجتماعية نستنتج أنّها أداة في يد أصحاب المؤسسات ورجال الأعمال لتحقيق التنمية بناء على دوافع اجتماعية وأخلاقية باعتبارها تلك الإجراءات والنشاطات التي يتخذها أصحاب صناع القرار في المؤسسات التي تخدم المجتمعات المحلية لتحسين المستوى المعيشي لأفرادها دون الحاق الضرر بالعوائد الاقتصادية لهذه المؤسسات، أما **جمعية الإداريين الأمريكيين** فقد عرفت

المسؤولية الاجتماعية على أنّها «استجابة إدارة الشركات إلى التغيير في توقعات المستهلكين والاهتمام العام بالمجتمع مع الاستمرار بإنجاز المساهمات الفريدة للأنشطة التجارية الهادفة إلى خلق الثروة الاقتصادية» (الصيرفي، 2007، ص15)، يشير التعريف السابق إلى ضرورة مراعاة إدارة المؤسسات لجميع أطراف المصلحة الذين لهم علاقة مباشرة مع أنشطة المؤسسات ومنظمات الأعمال سواء ما تعلق بالمحافظة على البيئة أو بالعمال وظروفهم وبالمجتمع ككل، مع أهمية تحقيق التكيف للأنشطة التي تقوم بها هذه المؤسسات والتغيرات التي تطرأ على حاجات المجتمع وأفراده وأنّ تشبعها وفقا لهذه التغيرات، ومن التعاريف الأكثر مرونة التي تناولت المسؤولية الاجتماعية هو الذي يرى «أنّها كل ما تقوم به الشركات أيّا كان حجمها أو مجال عملها طواعية من أجل تعظيم قيمتها المضافة للمجتمع ككل، والمسؤولية الاجتماعية هي مسؤولية كل شخص بالشركة وليس مسؤولية إدارة واحدة أو مدير واحد وتبدأ المسؤولية الاجتماعية للشركات من التزام الشركات بالقوانين المختلفة خاصة ما يتعلق بحقوق العاملين والحفاظ على البيئة وتنمية المجتمع» (حميد رشيد الأميري، 2015، ص171)، وتشير المسؤولية الاجتماعية في تعريف آخر إلى أنّها «نشاط مرتبط ببعدين أساسيين أحدهما داخلي يتمثل بإسهام المنظمة في تطوير العاملين وتحسين حياتهم والبعد الثاني خارجي ينعكس في مبادرات المنظمة الأعمال في التدخل لمعالجة الإشكالات والمشاكل التي يعاني منها المجتمع » (الغالبي، العامري، 2005، ص49)، يتناول هذا التعريف أهم طرف يمكن أن يكون جزءا من نشاطات وبرامج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وهم العاملين بعدّهم القوة المحركة لأي عمل وتشمل الأنشطة الموجهة للعاملين تكوينهم وتنميتهم صيانتهم من مختلف الأخطار وتحسين حياتهم والنهوض بأوضاعهم وبأوضاع عائلاتهم.

ب- العوامل التي ساعدت في بروز مفهوم المسؤولية الاجتماعية: يمكن إجمال أهم العوامل التي أدت إلى بروز وزيادة الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في النقاط التالية: (فهمي، 2014، ص93)

- تصاعد ضغوط المجتمع وتناميها مع التوسع في أحجام منظمات الأعمال وتشعب علاقاتها، وإسهام كبرى منظمات الأعمال في تعزيز القيم الانسانية والاجتماعية.

- أهمية رضا المجتمع وقبوله لأهداف منظمات الأعمال ووسائل عملها، خاصة مع تطور وعي الانسان وإدراكه لذاته وللمجتمع.

- الاهتمام العالمي الذي تبديه الجامعات العالمية الكبرى ومراكز البحوث بتدريس تخصصات تخص علاقة الأعمال بالمجتمع، وتراكم البحوث العلمية النظرية منها والتطبيقية في هذا المجال.

ج- أهمية المسؤولية الاجتماعية: للمسؤولية الاجتماعية أوجه منفعة لأطراف عدة فهي تمتد نحو مختلف الأطراف في المجتمع من أفراد وجماعات والذين يتأثرون بشكل مباشر أو غير مباشر بقرارات المؤسسة كالمستهلكين والمجهزين والبيئة وحتى الموظفين والعملاء، فأهمية المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمؤسسة تبرز في تحسين مناخ العمل السائد في بيئة العمل وتؤدي إلى إشاعة ونشر مبدأ التعاون والترابط والتكافل بين مختلف الأطراف وتزيد أيضا من درجة الولاء وانتماء العاملين والمستفيدين منها وتقلل من حالات النزاع والصراع والاختلافات التي توجد بين الإدارة والعاملين فيها وبين الإدارة والمجتمعات التي تتعامل معها، كما تتجاوب مع التغيرات الحاصلة في المجتمع وحاجاته بطريقة فعّالة وخاصة في ظل تراجع المبدأ القائم على تعظيم الهدف الربحي لهذه المؤسسات وتعاظم الدور الاجتماعي لها وزيادة التزامها الأخلاقي، وتعدّ الدولة من بين الأطراف المستفيدة من التزام المنظمات بالمسؤولية الاجتماعية فكلما زاد وعي المؤسسات بضرورة هذا الالتزام كلما زادت مساهمتها في تحمل جزء من التكاليف والأعباء عن الدولة، وسد بعض الثغرات التي تجد الدولة نفسها غير قادرة على سدها وتجنب حالة الفوضى والاضطراب التي يمكن أن تصاحب عجز الدولة والحكومة عن تحقيق التزاماتها تجاه مواطنيها ومن ثم تعمل المنظمات المسؤولة اجتماعيا على خلق نوع من الاستقرار والعدالة الاجتماعية.

د- أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

- **البعد الاقتصادي:** يرتكز هذا البعد بشكل أساسي على أراء **آدم سميت** وهو منظور اقتصادي ظهر في الوقت الذي يواجه فيه العالم مجموعة من التغيرات الحاصلة في بيئة العمل، ويعتبر الاقتصادي الأمريكي **Milton Friedman ميلتون فريدمن** من أبرز أنصار هذا النمط الذي يركز على هدف أساسي هو تعظيم الربح وزيادة رؤوس أموال المنظمات

وأنّ الحاجات التي يجب أن تحددها المؤسسات ضمن أولوياتها هي الحاجات الاقتصادية وعدم المخاطرة بأرباحها في نشاطات اجتماعية لا تعدّ ملزمة عليها أمام القانون، «فمضمون هذا المنظور يتمحور في أنّ المسؤولية الاجتماعية تعتبر أداة استراتيجية لخلق الثروة وتعظيم الربح» (الأميري، 2015، ص179) بغض النظر عن المشاركة الاجتماعية لها ويدعم **ميلتون** موقفه هذا بقوله أن المهمة الأساسية لأصحاب المنظمات (المالكين) هي انجاز الأعمال بطريقة تحسن الانتاجية ومن ثم تعظم الأرباح، فالمنطلق الأساسي لهذا النمط يركز على أنّ المؤسسة «تمارس أنشطتها الاقتصادية في إطار الكفاءة والفاعلية من خلال استخدام الموارد بشكل رشيد وانتاج سلع وخدمات بنوعية راقية وتوزع العوائد بشكل عادل على عوامل الانتاج المختلفة وهي بذلك قد تحملت مسؤولية اقتصادية أفضل من غيرها التي لا تراعي هذا الجانب» (محسن منصور، عباس الخفاجي، 2008، ص289).

- **البعد القانوني:** ويتضمن هذا البعد ما مدى التزام واستجابة المؤسسات للقوانين والتشريعات الحكومية والامتثال لها سواء ما تعلّق بالبيئة الداخلية والمتمثلة في شؤون العاملين من أجور وتأمين السلامة والعدالة.... ،أو ما يتعلّق بالمجالات الاجتماعية والبيئية من صيانة الموارد وتنميتها ومنع الاستخدام التعسفي للموارد، التخلص من المنتجات بعد استهلاكها ومنع تلوث المياه والتربة والهواء أو ما يتعلق بالمنافسة وغيرها، وتكون القوانين والتشريعات التي يجب أن تلتزم بها المؤسسة مستمدة من مبادئ أخلاقية وهي جزء أساسي من المسؤولية الاجتماعية وتزداد هذه القوانين مع زيادة حجم المؤسسات وتعقيدها هذا ويؤكد **Bronn a Vrioni** «بأنّ المسؤولية الاجتماعية تتضمن الالتزام بالتعليمات والقوانين كجزء من الواجبات الرسمية» (الأميري، 2015، ص182).

- **البعد الأخلاقي:** ويتجسد البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية في المسؤولية الأخلاقية التي تشير إلى «الضمير والوجدان النقي الذي يستحسن من الخير ما يستحسن تلقائيا ويستهجن من الشر ما يستهجن بالفطرة ويدرك أن هذا يجب أن يترك وذاك يجب أن يفعل»، (الشريف، 2014، ص52)، هذا ويتمثل الجانب الأخلاقي لأي مؤسسة في أن تراعي بأعمالها الأخلاق وتحترم مجمل القرارات وفق ما هو صحيح وعادل لتجنب إلحاق الضرر بفئات المجتمع المختلفة فعلى الرغم من «أنّ المسؤولية الاجتماعية وليدة المصلحة الذاتية ووليدة النموذج الاقتصادي القائم على الكفاءة (تعظيم الربح) وليست نتاجا مباشرا لرؤية أخلاقية-اجتماعية» (عبود نجم، 2006، ص217)، إلّا أنّ المسؤولية الاجتماعية تحمل جانبا أخلاقيا حتى لو كان الالتزام بالأخلاقيات من قبل المؤسسات ليس ملزما قانونيا إلّا أن لها دور متوقع من المجتمع، وأنّ عدم الالتزام بهذا الجانب له آثار سلبية كبيرة ومعرفة الخطأ والصواب في المؤسسة وايجاد ما هو صائب في المنتج أو الخدمة المقدمة للأطراف ذوو علاقة أو اتجاه أصحاب المصلحة، وتجدر الإشارة إلى أنّ «التوجهات الأخلاقية تعد بمثابة معايير غير مكتملة فهي لا تخطو خطوة أخرى لتصبح قوانين ملزمة ولم تحظى بأهمية فائقة من لدن المجتمع وهي مؤشر فاعل عن تبني المنظمة للمسؤولية الاجتماعية» (الأميري، 2015، ص183).

- **البعد الخيري:** ويمثل هذا البعد قمة هرم المسؤولية الاجتماعية ويشير إلى مختلف التبرعات والهبات والبرامج والأنشطة الاجتماعية التي تسعى المؤسسة من خلالها لخدمة المجتمع ومساعدته وليس من وراءها تحقيق ربح مادي، كما أنّها غير ملزمة اتجاه المؤسسة لكنها تمتاز بترحيب من المجتمع لأنّها تساهم في حل بعض مشاكله والنهوض بأوضاعه وتحقيق التنمية أي أنّها عمل إنساني طوعي.

هـ- أطراف المسؤولية الاجتماعية: تتعدد الأطراف التي لها صلة مباشرة بنشاطات المؤسسة وينعكس عليها تبنّي المؤسسة لبرامج وأنشطة المسؤولية الاجتماعية وهؤلاء الأطراف هم:

- **المالكون:** يمثل المالكون أهم طرف من أطراف المصلحة والمستفيد الأكبر من نشاطات المؤسسات وخاصة ذات الطابع الربحي، كما يتحمّل المالكون مخاطر المغامرة بأموالهم الخاصة أثناء عملية الاستثمار.

- **العاملون:** إنّ أفضل التزام يمكن لأي منظمة تحقيقه هو اتجاه عمالها ومواردها البشرية لهذا تكتسي البرامج والأنشطة الاجتماعية الموجهة للعاملين أفضل الطرق لتحسين كفاءتهم وزيادة فعالية أداءهم ما ينعكس بشكل مباشر على الانتاجية ومكانة المؤسسة في البيئة التي تعمل

فيها، هذا ولقد «أصبح النظر للموارد البشرية باعتبارها قدرات متجددة وميزات ابداعية يفترض بالمنظمة أن تعيرها جل اهتمامها وتتحمل مسؤولياتها الاجتماعية والأخلاقية كاملة تجاه هذا المورد المهم، كما أنّ بعض الشركات الرائدة تحولت إلى مراكز اجتماعية وليس فقط أماكن للعمل فهي تملك أندية للعاملين وأماكن للممارسة الرياضة والرحلات ودور العبادة» (الغالبي، العامري، 2005، ص260).

- **العملاء:** لكل مؤسسة من المؤسسات هدف من وراء وجودها سواء كان تقديم سلع أو خدمات لهذا يتوقف نجاح هذه المؤسسة أو فشلها على مدى تحقيق هذا الهدف، اتجاه العملاء والمستهلكين الذين سيستفيدون من هذه السلع والخدمات وما مدى رضاهم على جودة السلع وما يقدم لهم «مما يلقي على المنظمات عبئا كبيرا في محاولة الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع المستهلكين الحاليين والعمل على اكساب مزيد من المستهلكين المرتقبين»، (سالم الرحاحلة، 2011، ص157)، وبناء على هذا تسعى المؤسسات لوضع مجموعة من البرامج والأنشطة تتحمل من خلالها جانبا من مسؤوليتها الاجتماعية تجاه العملاء وتدعم علاقتها معهم، هذا ويتمتع العملاء والمستهلكين المستفيدين من السلع والخدمات بمجموعة من الحقوق في ضوء مفهوم المسؤولية الاجتماعية فلم يصبح القانون اليوم هو الموجه الوحيد للمؤسسات في تقديمها لمنتجاتها وخدماتها وإنما أصبح أداء هذه المنظمات مرتبط بالمسؤولية الاجتماعية التي تملي عليهم الضرورة أن تتحملها اتجاه العملاء والمستهلكين (خلف سكارنة، 2009، ص82-ص85)، ويؤكد **صلاح الشنواني** «إنّه مهما قامت الحكومات بجهود لحماية المستهلكين والعملاء عن طريق تشريعات تسنها أو حملات تفتيشية تقوم بها، ومهما كانت هناك اتحادات أو تنظيمات اختيارية لحماية المستهلك فإنّه ثبت أن الحماية الحقيقية لا يمكن أن تأتي إلّا من داخل المنظمات نفسها والضمان الحقيقي للمستهلك هو التزام كل منظمة بالقيم والمبادئ الأخلاقية ومراعاة القائمين عليها لضمائرهم في كل معاملاتهم» (الشنواني، 1999، ص85).

- **المجهزون:** فالمجهزون يتوقعون من المؤسسات أن تحترم العلاقة التي تجمعهم والعمل على تعزيزها لأنّها قائمة على المصلحة المتبادلة من خلال تحقيق تطلعاتهم ومطالبهم وتعزيز الثقة فيما بينهم واحترام مبدأ الاستمرار في التجهيز والإمداد وفق ما تم الاتفاق عليه.

- **البيئة:** لابد للمؤسسات أن تخضع للمعايير المحددة التي تحكم أداءها في مجال المحافظة على البيئة وحمايتها من الأخطار وآثار التلوث والأعمال الخاصة التي تقوم بها، لدعم البرامج الخاصة بحماية البيئة والمساهمة في تمويل ودعم برامج علاج التلوث البيئي للمساهمة في تحسين نوعية الحياة والبيئة، «ولعل أكبر دليل على أهمية موضوع البيئة هو إصدار منظمة التقييس العالمية حزمتها المعرفة ISO14000» (الغالبي، العامري، 2005، ص92).

- **المجتمع:** (سالم الرحاحلة، 2011) مسؤوليات المؤسسة تجاه المجتمع تمتد في اتجاهات مختلفة ومتنوعة لأن لكل مجتمع احتياجات مختلفة عن غيره من المجتمعات، لهذا يتطلب من المؤسسات أن تعمل على اختيار المجالات التي تساهم فيها وفقا لأولوية الحاجة إليها من طرف المجتمع وذلك في ضوء الموارد المخصصة للبرامج الاجتماعية وتشمل هذه البرامج مجالات متعددة كتقديمها للمساعدات المالية للمستشفيات وبرامج الرعاية الصحية، تقديم فرص عمل للمعوقين وتقديم المنح والهبات للجهات الخيرية والاجتماعية بالإضافة إلى المساهمة في علاج مشكلات البطالة والإسكان وكذا تمويل بعض الأنشطة الثقافية والترفيهية والرياضية والجهات التعليمية وغيرها (سالم الرحاحلة، 2011).

- **الحكومة:** تمثل الحكومة أحد الأطراف المستفيدة من التزام المؤسسات بمسؤولياتها الاجتماعية ولعل الحد الأدنى من مسؤولية المؤسسات يتمثل في قبول هذه الأخيرة للقوانين التي تصدرها الدولة فيما يتعلق حماية البيئة والصحة العامة وحقوق العملاء والمستهلكين والمساهمة في تحقيق التنمية.

- **التعريف الاجرائي للمسؤولية الاجتماعية:** المسؤولية الاجتماعية في الدراسة الحالية هي مستوى التزام مؤسسة موبيليس تجاه أهم طرف من أطراف المصلحة الذين تربطهم علاقة بها وهم المتعاملون من خلال مراعاتها للبعد الأخلاقي في تعاملاتها، وكذا التزامها بالقوانين والتشريعات التي تحكم هذه العلاقة، وسعيها لتحقيق التنمية والنهوض بالمجتمع الذي تتواجد فيه من خلال الوفاء بأهم احتياجاته.

2- الصورة الذهنية

أ- **تعريف الصورة الذهنية:** لقد عرف المنطقيون العرب الصورة الذهنية «بقولهم: المعاني: هي الصور الذهنية

من حيث أنّه وضع بإزائها الألفاظ، والصور الحاصلة في العقل فمن حيث أنّها تقصد باللفظ سميت معنى، ومن حيث أنّه منقول في جواب ما هو؟ سميت ماهية، ومن حيث ثبوته في الخارج سميت حقيقة، ومن حيث امتيازه عن الأغيار سميت هوية» (أحمد معلوف، 2011، ص119).

تشير الصورة الذهنية إلى «انطباع صورة الشيء في الذهن أو بتعبير أدق هي حضور صورة الشيء في الذهن ويعود مصطلح الصورة الذهنية في أصله اللاتيني إلى كلمة image المتصلة بالفعل imitari يحاكي أو يمثل وعلى الرغم من أنّ المعنى اللغوي للصورة الذهنية يدلّ على المحاكاة والتمثيل إلّا أنّ معناها الفيزيائي الانعكاس وهو المعنى الذي أشار إليه معجم **ويبستر** تصور عقلي شائع بين أفراد جماعة معينة نحو شخص أو شيء معين وصرح به المورد حين ترجم الكلمة بالانطباع الذهني، لكن هذا الانطباع أو الانعكاس الفيزيائي ليس انعكاسا تاما وكاملا وإنّما هو انعكاس جزئي يشبه إلى حد كبير تلك الصورة المنعكسة في المرآة فهي ليست إلّا الجزء المقابل للمرآة فقط أما الأجزاء الأخرى فلا تعكسها المرآة وبالتالي فهو تصور محدد يحتفظ به الإنسان في ذهنه عن أمر ما وهذا التصور يختزل تفاصيل كثيرة في مشهد واحد» (نيشتمان، فريدون، 2017، http://uhd.edu.iq).

وتشير الصورة الذهنية في علم الاجتماع «أنّ إدراكها للآخرين لا يقوم على معرفة حقيقتهم في الواقع وإنّما ما تحمله من أفكار وتصورات وتمثيلات ذهنية تنتج عنها عمليات استنتاج لا شعورية تمكّنها من تشكيل انطباعات عن الآخرين بناء على أدلة (الصورة الذهنية) محددة المعالم» (مجيد الشطري، 2013، ص116).

في حين يعرّف **كينيث بولندج** الصورة الذهنية على «أنّها صورة مبنية على خبرات الإنسان السابقة منذ لحظة الميلاد وربما قبل ذلك وهو يتلقى رسائل مستمرة عن طريق الأحاسيس، والصور تكون غير واضحة في البداية ثم يبدأ الإنسان بعدها يدرك وجوده كشيء وسط عالم الأشياء وهذا يكون بداية التصور الذي يمكن وصفه بالإدراك فإذا ما تم تقدم العمر بالإنسان ازداد هذا التصور ليشمل كل شيء موجود أو حتى متخيل» (نيشتمان، فريدون، 2017، http://uhd.edu.iq)، والصورة الذهنية كما عرفها **ريتشارد وينر** بأنّها «مجموعة من الانطباعات والمشاعر أو الاعتقادات تتعلق بشركة، بصورة المؤسسة أو وجود آخر كما يراها جمهورها» (زيدان الجبوري، 2010، https://www.iasj.net).

ب- مكونات الصورة الذهنية: تتكون الصورة الذهنية من عناصر رئيسية هي: (مجيد الشطري، 2013، ص120).

– الخزين الأساسي للصورة الذهنية هو الانطباعات والأفكار والمعتقدات والتجارب والإدراك للأشياء.

– الصورة الذهنية مشحونة بدرجة كبيرة بالعاطفة والتي قد تتدخل لتحديد إطار عام لتكون تلك الصورة تجاه شيء معين.

– الصورة الذهنية تتكون عن فرد أو جماعات تجاه فرد أو جماعات أخرى.

– تشكل الصورة الذهنية تراكمات هائلة من المدركات العقلية يستطيع الفرد الرجوع إليها للحكم على الأشياء أو الأحداث التي يواجهها.

– الصورة الذهنية تتشكل نتيجة للمدرك الحسي.

– ليس الأفراد متساوون في قوة الإدراك ومن ثم في قوة الصورة الذهنية فهم مختلفون في تعرضهم للتجارب والخبرات ومن ثم فإنّ الصورة الذهنية متوقفة على الإدراك ضعفا وقوة.

ج- أنواع الصورة الذهنية: تصنف إلى ثلاث أنواع وهي: (نيشتمان، فريدون، 2017، http://uhd.edu.iq).

- **الصورة الذهنية الذاتية:** وهي إحساس المنظمة بنفسها ويعتقد أنّ بناء صورة ذهنية ناجحة فإنّه يتطلب من المنظمات أنّ تبدأ اولا بتغيير صورتها الذاتية حيث أنّ التغيير الصورة المدركة يقع على عاتق الأفراد العاملين في المنظمة وأنّ الاتصال الذي يجري بينهم وبين الجمهور إمّا أن يقوي أو يضعف الصورة الذهنية لهم.

- **الصورة الذهنية المرغوبة (المخطط لها):** هي ما ترغب المنظمة في توصيله عن نفسها إلى الجمهور بحيث يجب أن تخطط لصورتها في أذهان جمهورها بشكل جيد إذ تكون واضحة وبدون غموض.

- **الصورة الذهنية المدركة:** هي التصورات، الأحاسيس والعلاقات تعكس الإدراك عن الأشخاص حقيقتهم وهو إدراكهم الشخص الذي يؤثر على قراراتهم وتشير الدراسات بأنّ الصورة الذاتية هي ماذا يفكر الموظفون وبماذا يشعرون وأنّ الصورة المتوقعة هي ماذا تفعل المنظمة وأنّ الصورة

المدركة هي ماذا يفكر المستهلك وما الذي يؤثر على سلوكه تجاه هذه المنظمة.

● **التعريف الاجرائي للصورة الذهنية:** تتمثل الصورة الذهنية في الدراسة الحالية في مجمل الأفكار والتصورات والانطباعات التي يحملها متعاملو مؤسسة موبيليس أي ما يفكر فيه متعاملو مؤسسة اتصالات الجزائر -موبيليس- تجاهها ما ينعكس على سلوكاتهم وتصرفاتهم هذه التصورات والانطباعات تشكلت نتيجة التعامل المباشر للمتعامل مع المؤسسة والحصول على خدماتها اي عن طريق الخبرات السابقة أو عن طريق تعامل الآخرين معها ومن ثم تكون الصورة التي تشكلت هنا انتقلت من طرف آخر.

سادسا: الدراسات السابقة

1- دراسة خوجة كوثر محمد أحمد محمد، على الطاهر أحمد محمد بعنوان «**المسؤولية الاجتماعية وأثرها على الصورة الذهنية للشركات**» (خوجلي، آخرون، 2016، http://repository.sustech.edu) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر المسؤولية الاجتماعية على تحسين الصورة الذهنية للشركات، انطلقت الدراسة من سؤال رئيسي مفاده ما دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين الصورة الذهنية في قطاع الاتصالات السودانية؟ وللإجابة على هذا السؤال تمت صياغة فرضيات الدراسة تجمع على أنّه توجد علاقة ايجابية بين استخدام أبعاد المسؤولية الاجتماعية الأربعة (الأخلاقي، القانوني، الانساني، الاقتصادي) والصورة الذهنية للشركات، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بحيث شملت العينة 125 مبحوث وزعت على شركات اتصالات السودانية وقد اثبتت الدراسة من خلال النتائج المتوصل إليها أنّ هناك علاقة ايجابية بين المسؤولية الاجتماعية والصورة الذهنية، وهذا ما دفع بالباحثين إلى تقديم توصيات تتلخص في ضرورة اعتماد مفهوم المسؤولية الاجتماعية داخل المنظمة وخارجها لتحسين الصورة الذهنية من طرف متخذي وصناع القرار.

2- دراسة جبر إبراهيم الداعور وآخرون بعنوان «**دور المسؤولية الاجتماعية في إدارة الصورة الذهنية للبنوك العاملة في فلسطين وأثرها على الميزة التنافسية**» (الداعور، آخرون، https://www.researchgate.net) هدفت الدراسة إلى التعرف على الصورة الذهنية التي كونتها البنوك العاملة في فلسطين لدى مؤسسات المجتمع المدني في مجال المسؤولية الاجتماعية وأثر ذلك على موقعها التنافسي، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم اعداد قائمة استقصاء للتعرف على الصورة الذهنية المتكونة لدى مؤسسات المجتمع المدني حول التزام البنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين بالمسؤولية الاجتماعية، وشملت العينة (75) مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني، وقد أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية للصورة الذهنية التي كونتها البنوك العاملة في فلسطين لدى مؤسسات المجتمع المدني في مجال المسؤولية الاجتماعية، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في حكم مؤسسات المجتمع المدني على التزام البنوك بالمسؤولية الاجتماعية وفق المتغيرات الديمغرافية، وقد أوصت الدراسة بضرورة أن تكافح البنوك لتطوير وإدارة صورتها الذهنية خصوصاً فيما يخص المسؤولية الاجتماعية، لما له من أثر في تعزيز علاقات ايجابية مع المجتمع, ومجموعات المصلحة الخاصة وآخرون لتحقيق وضعا تنافسيا.

3- دراسة مراد النشمي، عماد عبد الوهاب قائد بعنوان «**العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والصورة الذهنية للمنظمة -دراسة حالة على جامعة العلوم والتكنولوجيا باليمن**» (محمد النمشي، عبد الوهاب قائد، 2015، https://ust.edu) وقد هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والصورة الذهنية لجامعة العلوم والتكنولوجيا باليمن وجهة نظر عينة من الطلبة كما هدفت الدراسة إلى تحليل التزام الجامعة بالمسؤولية الاجتماعية تجاه كل من المجتمع، الطلبة والعاملين، اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي التحليل وللإجابة على التساؤلات واختبار فرضيات الدراسة تم تطبيق أداة الاستبيان لجمع البيانات على عينة عشوائية طبقية من طلبة جامعة العلوم والتكنولوجيا باليمن، توصلت الدراسة من خلال التحليل الاحصائي إلى انّ هناك ارتباطا قويا بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع، البيئة، الطلبة والعاملين والصورة الذهنية لجامعة العلوم والتكنولوجيا باليمن بحيث أكدت أنّ التزام الجامعة بأبعاد المسؤولية الاجتماعية يعمل على تعزيز الصورة الذهنية للجامعة لدى كل من المجتمع، البيئة والطلبة وحتى العاملين.

4- دراسة صالح بن سعد القحطاني بعنوان «**أثر برامج المسؤولية الاجتماعية على عملاء القطاع المصرفي بالمملكة العربية السعودية**» (بن سعد القحطاني، 2015،

https://aja.journals.ekb.eg) هدفت هذه الدراية للتعرف على تأثير برامج المسؤولية الاجتماعية بأبعادها المختلفة على مؤثرات ثقة العملاء لدى المصارف السعودية، وقد اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث تم اعتماد 384 استمارة موزعة على عملاء 13 مصرفا سعوديا كما تمّ الاعتماد على أساليب الاحصاء الوصفي في وصف متغيرات الدراسة و أيضا على معاملات الارتباط وأساليب الانحدار البسيط في اختبار الفرضيات، لقد توصلت الدراسة إلى أنّ هناك مستوى متوسطا لدى المصارف السعودية في تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر عملائها والذين لديهم أيضا مستويات متوسطة في مؤشرات الثقة المستخدمة لغايات هذه الدراسة كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة وأثر ايجابي ذي دلالة احصائية لبرامج المسؤولية الاجتماعية المطبقة في المصارف السعودية على مؤشرات ثقة العملاء، كما اظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية على مستويات تقدير العملاء للمسؤولية الاجتماعية تعزى لمتغيراتهم الديمغرافية باستثناء المؤهل العلمي، وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام المصارف السعودية بتعزيز مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع الذي تمارس أعمالها فيه.

سابعا/ مجالات الدراسة: تحاول هذه الدراسة الكشف عن دور المسؤولية الاجتماعية بمختلف أبعادها (القانوني- الأخلاقي- الاجتماعي) في تحسين الصورة الذهنية لمؤسسة موبيليس، وذلك من وجهة نظر متعاملي المؤسسة، أجريت هذه الدراسة على عدد من متعاملي مؤسسة اتصالات الجزائر -**موبيليس**- بولاية جيجل، «وتعدّ مؤسسة اتصالات الجزائر **موبيليس** فرعا لمؤسسة اتصالات الجزائر والمتعامل الأول للهاتف النقّال في الجزائر وقد أصبحت مستقلة في شهر أوت 2003، هذا وتفرض **موبيليس** نفسها كمؤسسة حيوية ومبدعة في محيط جد تنافسي من خلال:

– تغطية وطنية للسكان- أكثر من 178 وكالة تجارية- أكثر من 60000 نقطة بيع غير مباشرة- أكثر من 5000 محطة تغطية BTS- أرضية خدمات ناجحة وذات جودة عالية» (www.mobilis.dz).

ثامنا/ منهج وعينة الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي استخدم لبحث العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والصورة الذهنية لمؤسسة موبيليس، من خلال وصفها وصفا موضوعيا وتحليلها بالاعتماد على البيانات التي تم الحصول عليها، باستخدام أداة جمع البيانات والمعلومات (الاستمارة)، وقد أجريت هذه الدراسة على عينة عرضية من المتعاملين الذين يملكون شريحة اتصال موبيليس أي يعتبرون متعاملي لمؤسسة اتصالات الجزائر **موبيليس** وتم اختيار عدد مفردات العينة والمقدر عددهم بـ **152** عميل بطريقة عشوائية من المتعاملين الذين التحقوا بمقر مؤسسة موبيليس لعرض انشغالاتهم، حيث تم توزيع استمارة البحث على 160 متعامل وتم استبعاد 8 استمارات لعدم صلاحيتها للدراسة وبالتالي يقدر عدد أفراد العينة بـ 152 متعامل.

تاسعا/ أداة الدراسة: تم الاعتماد على الاستمارة كأداة لجمع البيانات تكونت الاستمارة من محورين أساسيين ضم كل محور مجموعة من الاسئلة المتعلقة بفرضيات الدراسة وقد تراوحت الأسئلة بين ما هو مغلق وما هو شبه مغلق ومفتوح.

عرض وتحليل وتفسير البيانات:

جدول رقم (1) يوضح توزيع أفراد العينة حسب صفة العميل (دائم/ غير دائم) والصورة الذهنية التي يملكها عن مؤسسة موبيليس.

الصورة الذهنية / صفة المتعامل	ايجابية	سلبية	المجموع
متعامل دائم	111	17	128
متعامل غير دائم	21	3	24
المجموع	132	20	152

يبيّن التحليل الإحصائي للبيانات الكمية للجدول والموزّعة بين متغيري صفة المتعامل بالنسبة لمؤسسة موبيليس(إذا كان المتعامل دائما لمؤسسة موبيليس وخدماتها أو غير دائم)، وكذا متغير الصورة الذهنية لهؤلاء المتعاملين عن مؤسسة موبيليس وخدماتها، أنّ 128 مبحوث من مجموع المبحوثين والمقدر عددهم ب 152 مبحوث هم متعاملين دائمين لمؤسسة موبيليس وخدماتها، وأنّ ما يقدر ب132 متعامل يملكون صورة ذهنية إيجابية عن المؤسسة وخدماتها، منهم 111 متعامل دائم ولديه صورة ذهنية ايجابية، في حين يقدر عدد المتعاملين غير الدائمين لمؤسسة موبيليس وخدماتها والذين يملكون صورة ذهنية إيجابية ب21 متعامل، هذه الصورة الذهنية تشكلت من وجهة نظرهم عن طريق أطراف آخرين ومصادر أخرى، إنّ نسبة المبحوثين الذين يعدّون متعاملين دائمين لمؤسسة

موبيليس يمتلكون صورة ذهنية ايجابية عن المؤسسة وخدماتها، وهذا مؤشر يدلّ على أنّ هذه الصورة الذهنية التي تتمثل أساسا بمجموع الأفكار والتصورات والانطباعات التي تكونت في ذهن المتعامل قد تشكلت عن طريق الاحتكاك المباشر بين المتعامل ومؤسسة موبيليس واستفادته من خدماتها المتنوعة، وهذا ما يعزز مكانة المؤسسة لديهم مقارنة مع باقي المؤسسات من الطابع الخدماتي نفسه، وبالتالي يمكن القول أنّ هذه الصورة الذهنية قد وقف عليها المتعاملون مباشرة دون الحصول عليها عن طريق انطباعات الآخرين أو عن طريق الوسائط الأخرى.

جدول رقم (2) يوضح ما إذا كانت خدمات مؤسسة موبيليس ترقى لمستوى الطموح وما يولده ذلك من شعور عند المتعامل.

الاحتمالات	التكرارات				النسبة المؤوية
نعم	127	نعم	124	97.64	83.55
		لا	3	2.36	
لا	25				16.45
المجموع	152				100

تبين الشواهد الكمية المبينة في الجدول أنّ نسبة 83.55% من المتعاملين أجابوا أنّ خدمات مؤسسة موبيليس ترقى إلى مستوى طموحاتهم، وهو ما يمثل 127 مفردة من مجتمع البحث الكلي المقدر ب152 مفردة، كما أنّ 124 متعامل أشاروا أنّ ارتقاء هذه الخدمات إلى المستوى الذي يطمحون إليه يولد ليدهم شعور إيجابي تجاه هذه مؤسسة موبيليس وخدماتها، وتزيد من درجة ارتباطهم الوجداني بها نظرا لتطابق مستوى توقعات المتعاملين مع ما تقدمه موبيليس على أرض الواقع، من خدمات وعروض سواء ما تعلق بخدمات التغطية والانترنت وغيرها مما يمكن أنّ تقدمه من خدمات على مدار الأيام العادية أو في المناسبات المختلفة، كما أنّ قدرة مؤسسة موبيليس الحفاظ على مستوى عروضها الذي يتوافق مع طموحات متعامليها، و يعدّ في المقابل أداة للحفاظ على هؤلاء المتعاملين وتفادي خسارتهم وتوجههم إلى مؤسسات أخرى قادرة على استقطابهم بعروض وإغراءات متنوعة، في حين أشار 25 من المبحوثين أنّ هذه الخدمات لا ترقى إلى مستوى طموحاتهم بنسبة 16.45% بحيث يمكن تحسين هذه الخدمات والارتقاء بها إلى مستوى الطموح المرغوب فيه من وجهة نظرهم، ويشير التحليل الإحصائي لهذه النتائج أنّ هذه النسبة تعادل نسبة المتعاملين الذين يملكون صورة ذهنية سلبية عن مؤسسة موبيليس وخدماتها والتي تشكلت بدورها عن طريق أطراف ومصادر أخرى وليس عن طريق الاستفادة المباشرة من خدماتها.

جدول رقم (3) يوضح الفرق بين ما تقدمه موبيليس من خدمات وما تروج له في إعلاناتها.

الاحتمالات	التكرارات				النسبة المؤوية
نعم	19				12.50
لا	133	نعم	123	92.48	87.50
		لا	10	7.52	
المجموع	152				100

من خلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه نجد أنّ ما نسبته 87.50% من المبحوثين لا يجدون فرقا بين ما تقدمه مؤسسة موبيليس من خدمات وما تروج له في إعلاناتها، وهو ما يمثل 133 مفردة من المجتمع الكلي للبحث، وأنّ ما يقدر 123 متعامل من مجموع المتعاملين الذين لا يجدون فرقا بين ما تقدمه موبيليس من خدمات وما تروج له في إعلاناتها، ما نسبته 92.48% أشاروا إلى أنّ هذا التطابق فيما تروج له موبيليس من خدمات وامتيازات في إعلاناتها وما تقدمه من خدمات في الواقع، يولد مشاعر إيجابية لديهم نحو هذه الخدمات والمؤسسة بوجه عام، ويشعرون بنوع من الثقة والمصداقية في الخدمات التي تقدمها وفي الإعلانات التي تروج لها وتزيد من درجة الارتباط الوجداني لهم بهذه المؤسسة وعدم السعي للبحث عن بدائل أخرى، حيث تعتمد مؤسسة موبيليس كغيرها من المؤسسات الاخرى التي تسعى للتواصل مع جماهيرها على الإعلان والداعية لنقل أهدافها واستراتيجيتها الخاصة والترويج لخدماتها بهدف استقطاب عدد كبير من المتعاملين من كلا الجنسين ومن جميع فئات المجتمع، في مقابل هذا تعددت الوسائط التي يمكن من خلال نقل هذه الصورة وتوجيهها اليوم عن طريق الانترنت، فالإعلان أداة بواسطتها يتم التأكد من أنّ المعلومات التي يتم الترويج لها وصلت بالطريقة والكيفية التي يجب أن تتم بها من خلال رصد ردود أفعال المتعاملين من هذه الإعلانات، ومدى اشباعها لاحتياجاتهم وتوفير المعلومات اللازمة التي تعمل على دفعهم إلى اقتناء السلعة وتفضيلها على السلع والمنتجات

الأخرى، فالتطابق فيما تعرضه مؤسسة موبيليس وفيما تقدمه من خدمات لزبائنها في الواقع وعدم التماس فرق لدى المتعاملين بين ما يتم الترويج له وبين ما هو مجسد واقعيا، ولد لديهم مشاعر ايجابية نحو هذه الخدمات ونحو المؤسسة بشكل عام، ويشعرون بنوع من الثقة والمصداقية نحو مختلف خدماتها وإعلاناتها وبالتالي تزيد من ارتباطهم الوجداني وهذا ما أكدته إجابات المبوحثين.

جدول رقم (4) يوضح مدى مصداقية مؤسسة موبيليس واقبال المتعاملين على خدماتها.

الاحتمالات	التكرارات				النسبة المئوية
نعم	122	نعم	122	%100	%80.26
		لا	00	%00	
لا	30				%19.74
المجموع	152				%100

من خلال القراءة الإحصائية للجدول نجد أنّ أغلب أفراد عينة البحث أجابوا أنّه ومن خلال تعاملهم المباشر مع مؤسسة موبيليس والاستفادة من مختلف الخدمات التي تقدمها، أنّها تتعامل بمصداقية ونزاهة عالية مع عملائها ما نسبته 80.26% من مجموع المبحوثين وما يعادل 122 مبحوث، ومن خلال التماسهم لنزاهتها ومصداقيتها في التعامل تولد لديهم شعور بالاطمئنان والراحة النفسية أثناء التعامل معها والإقبال على خدماتها دون الشعور بالقلق والشك والارتياب في ما تقدمه، وهو ما أكدته النسبة نفسها من المبحوثين الذين يلتمسون هذه المصداقية والنزاهة، إنّ شعور متعاملي مؤسسة موبيليس بالاطمئنان والراحة النفسية أثناء تعاملهم معها وكونهم زبائن لها نتيجة حتمية لالتزام المؤسسة بالأبعاد والقيم الأخلاقية في تعاملاتها، حيث تشكل المصداقية والنزاهة أهم هذه القيم حسب إجابات المبوحثين كالصراحة في تزويد المتعامل بالمعلومات الصحيحة، الاحترام الذي يلتمسه أثناء تواجده بالمؤسسة لتلقي الخدمة أو فترة الاستفادة من الخدمة، عدم تعرضه للخداع في تعاملاته مع المؤسسة، وغيرها من المؤشرات التي تبعث على الراحة والاطمئنان كونه متعامل لمؤسسة موبيليس ويدفعه إلى الرغبة في الاستمرار في هاته العلاقة التي تجمعه بالمؤسسة، وتصبح هذه العلاقة لا تتلخص في مجرد فرد يملك شريحة اتصال موبيليس إنّما تتعداها لتصبح علاقة وطيدة يكون فيها المتعامل على درجة عالية من الولاء لخدماتها متتبعا لكل تحديثات يمكن أن تطرا ولكل عروضها وخدماتها المتنوعة

جدول رقم (5) يوضح مدى ممارسة مؤسسة موبيليس للإغراء عن طريق الإعلان.

الاحتمالات	التكرارات				النسبة المئوية
نعم	62				%40.79
لا	90	نعم	90	%100	%59.21
		لا	00	%00	
المجموع	152				%100

تبين الشواهد الكمية المبينة في الجدول أعلاه أنّ نسبة 59.21% من المتعاملين، يؤكدون أنّ مؤسسة موبيليس من وجهة من نظرهم لا تمارس أي نوع من الإغراء أثناء الترويج لخدماتها عن طريق الدعاية، ما يمثل 90 متعامل من مجموع العملاء 152 وهي النسبة نفسها التي تؤكد أنّ عدم ممارسة لأي نوع من الإغراء في دعايتها يزيد من مستوى الثقة لديهم تجاه مؤسسة موبيليس، في حين أشارت ما نسبته 40.79% من مفردات البحث أو ما يعادل 62 عميل أجابوا أنّه وحسب وجهة نظرهم أنّ مؤسسة موبيليس تمارس نوعا من الإغراء أثناء الدعاية لمنتجاتها وخدماتها، فمن المتعارف عليه أنّ الإعلانات عادة تكون مصممة مسبقا وبطريقة مدروسة لتأثر في المتلقي ووفق معرفة شاملة بالحاجات التي يسعى لإشباعها وخاصة من الناحية النفسية حيث تعدّ حاجات الفرد غير المشبعة ودوافعه عاملا هاما في اختيار ما يثير انتباهه من مواقف وغيرها، كما ان الحاجات الكامنة لديه تؤدي إلى حالات من التوتر من شأنها أن تدفعه إلى اتباع كل الأنشطة الممكنة الهادفة إلى اشباع حاجاته ورغباته كالفرد الذي يشعر بحاجة اقتصادية ملحة يثير انتباهه ما يسمعه من أخبار ومعلومات حول طرق أو بدائل اشباع هاته الحاجة وبالتالي العمل على انتهاج سلوك معين للوصول إلى تحقيق هدفه، ويشكل هنا الاعلان وسيلة مهمة في تحقيق هذه الغاية بالنسبة للقائمين على المؤسسات لما له من تأثيرات على سلوك الفرد وتغيير اتجاهه عن طريق الإغراء، إلّا أنّ مؤسسة موبيليس حسب إجابات المبحوثين ومن وجهة نظرهم لا تمارس هذا النوع من الاغراء في إعلاناتها لتوجيه سلوك متعامليها نوح خدماتها.

جدول رقم (6) يوضح الهدف من التخفيضات والسحوبات التي تقوم بها مؤسسة موبيليس من وجهة نظر متعامليها.

الاحتمالات	التكرارات				النسبة المئوية
خدمة مصلحة متعامليها	73	نعم	70	95.89	48.03
		لا	3	4.11	
خدمة مصلحتها الذاتية	79				51.97
المجموع	152				100

من خلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه نجد أنّ ما نسبته 51.97% من المبحوثين وهو ما يعادل 79 متعامل يرون أنّ الهدف من مختلف التخفيضات والسحوبات التي تقوم بها مؤسسة موبيليس في مختلف المناسبات تسعى من وراءها لتحقيق مصلحة متعامليها وليس لأي هدف آخر وذلك من أجل زيادة درجة ولاءهم وارتباطهم بها وبخدماتها وعدم السعي للبحث عن بدائل أخرى، وهذا بالفعل ما يولد لديهم الشعور بالامتنان وتحقيق الارتباط الوجداني بمؤسسة موبيليس وخدماتها، حيث تتّخذ موبيليس من مختلف المناسبات والأعياد فرصة لتقديم عروض مختلفة ومتنوعة لزبائنها، تشكل التخفيضات التي تطال الأسعار أهم هذه العروض سواء ما تعلق بخدمات الأنترنت أو الاتصالات أو غيرها، وهذا ما يزيد إقبال متعامليها على هذه الخدمات وزيادة الاهتمام بها واستقطاب متعاملين آخرين من شأنهم الاستفادة من هذه العروض، وتأكّد إجابة المبحوثين أنّ هذه التخفيضات لا تشكل وسيلة تستخدمها موبيليس لإغراء متعامليها واستقطاب أكبر عدد ممكن منهم وخاصة أنّ ما تروج له في إعلاناتها تقدمه حقيقة في خدامتها وهذا ما تمت الإشارة إليه سابقا في الجداول السابقة، وأنّ الهدف من وراء هذه التخفيضات هو تحقيق أكبر منفعة للمتعامل، وعليه تلتزم موبيليس البعد الأخلاقي في عروضها وتخفيضاتها حسب وجهة نظر متعامليها ما يزيد من درجة ولاءهم لها وارتباطهم الوجداني بخدماتها.

جدول رقم (7) يوضح توفير موبيليس المعلومات التي يرغب فيها المتعاملون ورغبتهم في البحث عن بدائل.

الاحتمالات	التكرارات				النسبة المئوية
نعم	110				72.37
لا	42	نعم	40	95.24	27.63
		لا	2	4.76	
المجموع	152				100

تبين الشواهد الكمية المتعلقة بمتغير توفير مؤسسة موبيليس مختلف المعلومات لعملائها ورغبتهم في البحث عن بدائل من مؤسسات أخرى للاستفادة من خدماتها أن أغلب مفردات العينة يؤكدون أنّ مؤسسة موبيليس توفر لهم مختلف المعلومات التي يرغبون في الحصول عليها حول الخدمات التي تقدمها ما نسبته 72.37% وما يعادل 110 من مجموع العملاء، في حين يشير 42 عميلا من مجموع المتعاملون أنّ مؤسسة موبيليس لا توفر المعلومات التي يرغبون في الحصول عليها حول مختلف الخدمات التي تقدمها وهذا ما يؤدي بهم إلى التفكير في البحث عن بدائل أخرى قادرة على توفير المعلومات التي يرغبون في الحصول عليها كمتعاملين وزبائن للمؤسسة وهي النسبة نفسها تقريبا التي تؤكد هذا الموقف للمبحوثين، تزداد درجة ارتباط المتعامل مع مؤسسة موبيليس وما تقدمه من خدمات مع مدى توفير موبيليس له من معلومات حول هذه الخدمات والحقائق المرتبطة بها، فكلما كان هناك تضليل وغموض حول الخدمة كلما كان هناك نفور من هذه الخدمات والبحث عن بدائل لتحقيق اشباع المتعاملين وتحقيق رغباتهم بما يتناسب مع إمكانياتهم، هذا ويتوقف توفير المعلومات من طرف موبيليس على قدرة موظفيها على تحمل مسؤولياتهم وما يترتب عن المناصب التي يتقلدونها من واجبات تمكّنهم من الاستقبال الجيد للمتعاملين وتزويدهم بمختلف المعلومات التي يبحثون عنها، بأسلوب يبعث على الثقة والاحترام ويعزز العلاقة التي تجمع بين المتعامل ومؤسسة موبيليس الأمر الذي يزيد من ارتباطه وولاءه تجاهها وعدم التوجه للبحث عن بدائل وخيارات أخرى.

جدول رقم (8) يوضح تقديم المتعاملين للشكاوى واتخاذ موبيليس للإجراءات.

الاحتمالات	التكرارات				النسبة المئوية
نعم	23	نعم	12	52.17	15.13
		لا	11	47.83	
لا	129	نعم	110	85.27	84.87
		لا	19	14.73	
المجموع	152				100

إنّ تقديم اي مؤسسة لخدماتها لابد أن يكون مصحوبا ببعض التجاوزات أحيانا وتدني في مستوى خدماتها أحيانا أخرى، تدفع المستفيد من هذه الخدمات إلى التوجه نحو المؤسسة المعنية لتقديم شكاوي حول هذه التجاوزات أو رفع تظلمات للإدارة المسؤولة، او التماس تحسين الخدمة وغيرها من المطالب التي تعدّ مشروعة بالنسبة لأي متعامل يقدم ما هو مقابل للحصول على هذه الخدمات، وفي هذا السياق تعدّ موبيليس كغيرها من المؤسسات ذات الطابع الخدماتي الربحي لا تخلو يوميات موظفيها من استقبال متعاملين يقدمون شكاوى حول تجاوزات أو تردي مستوى خدماتها أو غيرها من الانشغالات حيث تسعى موبيليس للاستماع الجيد لهذه الانشغالات والأخذ بعين الاعتبار كافة الاقتراحات المقدمة من متعامليها ،ومن ثم تسعى إلى احترام القوانين التي تحكم هذه العلاقة لتعزيز موقفها القانوني، هذاما تبينه المعطيات الكمية الواردة في الجدول أعلاه والمتعلقة بمتغير تقديم المتعاملون للشكاوى واتخاذ الإجراءات القانونية من طرف مؤسسة موبيليس، حيث أكدت أنّ أغلبية المبحوثين بنسبة 84.87% يؤكدون أنّهم لم يسبق لهم وأنّ قدموا شكوى للمؤسسة حول خدماتها أو حول تجاوزات تم تسجيلها ما يعادل 129 متعامل وهذا ما يؤكد أنّ مؤسسة موبيليس تسعى إلى احترام القوانين التي تحكم علاقتها مع متعامليها باعتبارهم طرف مهم ووجودها واستمرارها يعتمد بالأساس على احترام هذه العلاقة والسعي لتوطيدها، في حين يؤكد أغلبية المبحوثين الذين سبق لهم وأن قدموا شكوى لمؤسسة موبيليس أنّ المؤسسة اتخذت الإجراءات اللازمة وتداركت الوضع بمجرد تقديم الشكوى وهذا ما يعزز مكانة المؤسسة لدى متعامليها.

جدول رقم (9) يوضح سبب إقبال المتعاملون على خدمات مؤسسة موبيليس.

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
خدماتها في أعلى مستوى	86	56.58
احترامها للقوانين	66	43.42
المجموع	152	100

من خلال القراءة الإحصائية للجدول يتبين أنّ إقبال متعاملي مؤسسة موبيليس على خدماتها راجع إلى كون هذه الخدمات في أعلى مستوى في نظرهم مقارنة مع المؤسسات الأخرى وهذا ما أكدته إجابة المبحوثين بنسبة 56% أي ما يعادل 86 مبحوث، كما تؤكد النتائج الكمية أنّ إقبال المتعاملون على خدمات موبيليس ليس مرتبط فقط بجودة خدماتها وإنّما يتعلق أيضا بكونها تحترم علاقاتها مع متعامليها هذا ما أكدته إجابة المبحوثين الذي قدر عدده بـ 66 عميل ما نسبته 43% من مجموع المبحوثين الذين يقبلون على خدمات موبيليس، إنّ إقبال متعاملي مؤسسة موبيليس على خدماتها دون غيرها من المؤسسات ذات الطابع الخدماتي الربحي نفسه ، راجع بالأساس إلى سعيها لتعزيز علاقتها بهم من خلال امتثالها للقوانين سواء ما تعلق بالبيئة الداخلية متمثلة أساسا في الموظفين ومواردها الداخلية، أو ما تعلق بالبيئة الخارجية التي تتمثل في المتعاملين، وكذا التزامها بالتعليمات واعتبارها جزء من الواجبات الرسمية التي يجب أن تقوم بها واستجابتها للتشريعات المتعارف عليها والتي تكون مستمدة أساسا من مبادئ أخلاقية واحترامها لمتعامليها واعتبارهم طرف مهم لاستمرارها في البيئة التي تنشط فيها.

جدول رقم (10) يوضح ردة فعل المتعاملين عند رؤية إعلانات موبيليس وعروضها.

الاحتمالات	التكرارات				النسبة المئوية
الاهتمام	121	نعم	112	92.56	79.61
		لا	9	7.44	
		المجموع	121	100	
اللامبالاة	31				21.39
المجموع	152				100

تبين المعطيات الكمية الواردة في الجدول أنّ ما نسبته 79.61% من مجموع المبحوثين أي ما يقدر ب121 متعامل تكون ردة فعلهم عند رؤية إعلانات موبيليس في مختلف الوسائط هي الاهتمام بهذه الإعلانات وتتبع كل جديد يخص ما تقدمه المؤسسة وأنّ هذا الاهتمام مدفوع بعامل أنّ موبيليس تقدم دائما عروضا وخدمات جيدة وتواكب احتياجات جميع الفئات في المجتمع واحترامها للقوانين والتشريعات المعمول بها ما أكدته إجابة المبحوثين والمقدر عددهم ب112 عميل من مجموع المتعاملين الذين تكون ردة فعلهم الاهتمام بهذه الإعلانات، في حين يؤكد ما نسبته 21.39% من المبحوثين أي ما يعادل 31 متعامل لا يهتمون بهذه الإعلانات بحيث يكونون غير مبالين بها، تأكد النتائج المتحصل عليها من إجابات المبحوثين حول متغير مدى اهتمامهم بإعلانات موبيليس ومختلف عروضها، أنّهم يهتمون بما تقدمه من عروض من خلال إعلاناتها عبر مختلف الوسائط التكنولوجية وهذا دليل على مدى ارتباطهم بها وبهذه الخدمات نظرا لالتزامها الأخلاقي والقانوني في تعاملاتها ، من خلال مصداقيتها ونزاهتها وتوفيرها لمختلف المعلومات المطلوبة حول خدماتها، وكذا تجنب الاغراء في اعلاناتها وتقبلها للشكاوى واتخاذها للإجراءات اللازمة، وغيرها من المؤشرات التي تؤكد احترامها لعلاقتها مع مختلف الأطراف وخاصة المتعاملين من الناحية القانونية والأخلاقية وهذا ما أكدت عليه إجابات المبحوثين والنسب المتحصل عليها في الجداول السابقة.

جدول رقم (11) يوضح مدى مساهمة موبيليس في حل قضايا المجتمع ومشكلاته من وجهة نظر المتعاملين.

الاحتمالات	التكرارات				النسبة المئوية
جيدة	43	الفخر والاعتزاز	24	55.81	28.29
		زيادة درجة الولاء	19	44.19	
متوسطة	95				62.50
دون المستوى	14				9.21
المجموع	152				100

تبين الشواهد الكمية المتعلقة بمتغير مساهمة موبيليس في مشكلات المجتمع وقضاياه أنّ أعلى نسبة من إجابات المبحوثين والمقدرة بـ 95 مبحوث والمقدرة بنسبة 62% يقيمون مساهمة موبيليس فيما يتعلق قضايا المجتمع ومشكلاته بالمتوسطة في حين تليها نسبة 28% من مجموع المبحوثين ما يعادل 43 متعامل يرون أنّ مساهمة موبيليس في قضايا المجتمع ومشكلاته جيدة وهذا ما يشعرهم بالاعتزاز والفخر لتعاملهم مع مؤسسة موبيليس وهذا ما أكدته نسبة 55% من إجابة المبحوثين الذين يرون أنّ هذه المساهمة جيدة، إنّ مساهمة مؤسسة موبيليس في تحقيق التنمية من خلال المساهمة في حل مشكلات المجتمع والتعاطي مع مختلف قضاياه تلقى ترحيب من قبل متعامليها، لأنّها تساهم في النهوض بالمجتمع وتسعى لتحسين أوضاع أفراده ما يعبر عن مدى لالتزام موبيليس بمسؤوليتها الاجتماعية اتجاه المجتمع الذي تنشط فيه وانعكاس هذا الحس بالمسؤولية على أفراد المجتمع، وتتمثل المسؤولية الاجتماعية لموبيليس من ناحية العمل الطوعي من خلال تقديم جزء من أرباحها للمساهمة في حل المشكلات الشائكة التي يعاني منها الأفراد، وكذا تواجدها في مختلف الاحتفاليات والأعياد، والأيام التحسيسية المتعددة، لما يمكن أنّ تقدمه من دعم لفئات تعاني من أمراض أو الحاجة والعوز ... وغيرها من الأدوار التي يمكن أنّ تلعبها ضمن المجتمع الذي تتواجد فيه، وبالتالي تعبر عن انتماء مؤسسة موبيليس وهو بدوره ينعكس على ولاء متعامليها حيث يزيد من اعتزازهم بها وشعورهم بالفخر كونهم متعاملين دائمين لها ولخدماتها.

جدول رقم (12) يوضح الدفاع عن مؤسسة موبيليس من قبل متعامليها في حالة التعرض لها.

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	96	63.16
لا	56	36.84
المجموع	152	100

تؤكد المعطيات الإحصائية المبينة في الجدول أنّ أكثر من 63% من مجموع متعاملي مؤسسة موبيليس يدافعون عن المؤسسة وخدماتها في حالة التعرض لها أمامهم نظرا لارتباطهم الوجداني بها وتقديرهم لجملة الخدمات والعروض التي تقدمها مقارنة بباقي المؤسسات، بالإضافة إلى

كونها منتوج محلي يغطي تقريبا كل منطقة من مناطق التراب الوطني ويواكب حاجات الأفراد سواء ما تعلق الأمر بتغطية خدمات الانترنت أو الاتصالات الأخرى.

جدول (13) يوضح رغبة المتعاملون الاستمرار في التعامل مع مؤسسة موبيليس وخدمات.

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	129	84.87
لا	23	15.13
المجموع	152	100

تبين الشواهد الكمية المبينة في الجدول والمتعلقة بمتغير مدى رغبة المتعاملين في الاستمرار في التعامل مع مؤسسة موبيليس وخدماتها من عدمه أنّ ما نسبته 84% من المبحوثين أي ما يعادل 129 متعاملا لديهم رغبة كبيرة للاستمرار في التعامل مع مؤسسة موبيليس وخدماتها نظرا لما تتمتع به من مزايا وايجابيات وأنّ استمرارهم من عدمه مرهون بقدرة المؤسسة على الاستمرار في التميز في عروضها وخدماتها واحترامها لجمهورها ومتعامليها ومواكبة حاجات مختلف الشرائح في المجتمع ومع التغيرات الحاصلة والتطور المستمر، في حين يشير 23 متعامل أنّهم ليس لديهم رغبة في الاستمرار في التعامل مع مؤسسة موبيليس وهي النسبة نفسها من المبحوثين الذين يؤكدون في إجابتهم في الجدول الأول أنّهم ليسوا بمتعاملين دائمين لموبيليس وخدماتها، هذا وتشير إجابات المبحوثين في الجداول السابقة إلى أنّ مؤسسة موبيليس على درجة عالية من الالتزام الاخلاقي والقانوني في تعاملاتها مع زبائنها، وكذا ممارستها للدور الاجتماعي في المجتمع الذي تتواجد فيه، ما يزيد من مستوى الارتباط العاطفي والوجداني لمتعامليها ورغبتهم في الاستمرار في التعامل معها والاقبال على خدماتها، حيث يملكون صورة ذهنية إيجابية عن المؤسسة وخدماتها وما يؤكد هذه الحقيقة إجابات المبحوثين في الجدول السابق حيث أنّهم يدافعون عنها وعن خدماتها في حالة ما إذا تم التعرض لها أمامهم.

نتائج الدراسة: تسعى المؤسسات اليوم إلى تعزيز مكانتها من خلال تحسين صورتها الذهنية عند متعامليها وعند جميع الأطراف ذات الصلة بها، لأنّ ذلك يسهم بشكل كبير ومباشر في نجاحها واستمرارها ضمن البيئة التي تنافس فيها وتتخذ المؤسسات أساليب عدة لتعزيز هذه الصورة وتحسينها كتفعيل دورها الاجتماعي وكذا الالتزام بالجوانب الأخلاقية والقانونية أثناء تعاملها مع مختلف الأطراف ذات المصلحة، لهذا ينظر إلى المسؤولية الاجتماعية اليوم كمفهوم أساسي وعنصر مهم من العناصر التي تعتمد عليها المؤسسات في تحسين صورتها الذهنية حيث تعدّ عملية ديناميكية ومتفاعلة تأثر على تشكيلها عديد المتغيرات أهمها المسؤولية الاجتماعية ومدى التزام المؤسسة بها، لقد أثبتت النتائج المتوّصل إليها من خلال الدراسة الميدانية تحقق وصدق الفرضيتين الفرعيتين اللتين يركزان على أثر الالتزام الأخلاقي والقانوني والعمل الطوعي لمؤسسة موبيليس في تحسين صورتها الذهنية عند متعامليها ،وبالتالي يمكن القول أنّ الفرضية العامة قد تحققت التي مفادها أنّ للمسؤولية الاجتماعية أثر ايجابي على الصورة الذهنية لمؤسسة موبيليس وذلك من وجهة نظر المتعاملين ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال إجابات المبحوثين بحيث:

- 87% من مجموع المتعاملين يؤكّدون أنّهم لا يجدون فرقا بين ما تقدمه موبيليس من خدمات في الواقع وما تروج له في إعلاناتها، فالإعلان يعدّ وسيلة أساسية من الوسائل الإعلامية التي تعتمد عليها المؤسسات للتواصل مع جمهورها الخارجي والفئة التي تستهدفها من خدماتها ومنتجاتها وتزداد أهمية الإعلان بعدّه وسيلة تواصل بين المؤسسة وجمهورها فبواسطته يتم التأكد من أنّ المعلومات التي يتم الترويج لها وصلت بالطريقة والكيفية التي يجب أن تتم بها عن طريق رصد ردود أفعال المستهدفين من هذه الإعلانات وتحقيق اشباع احتياجات متعامليها وتوفير المعلومات اللازمة التي تعمل على دفع المتعامل إلى اقتناء السلعة وتفضيلها على السلع والمنتجات الأخرى، فالتطابق فيما تروج له وفيما تقدمه من خدمات لزبائنها في الواقع يولد لديهم مشاعر ايجابية نحو هذه الخدمات ونحو المؤسسة بشكل عام ويشعرون بنوع من الثقة والمصداقية نحو مختلف خدماتها وإعلاناتها وبالتالي تزيد من ارتباطهم الوجداني وتحسين صورتها الذهنية وهذا ما أكدته إجابات المبوحثين.

- تؤكد نسبة 80% من المتعاملين محل الدراسة أنّه ومن خلال تعاملهم مع مؤسسة موبيليس وخدماتها أنّها تتمتع

بنوع من المصداقية والنزاهة وهي القدر الذي يرى به المتعاملون إدارة المؤسسة صادقة، مقنعة وجديرة بالثقة كما أنّ ثقة المتعامل تجاه المؤسسة التي يتعامل معها تنشا من خلال الاحترام الذي يشعر به أثناء تعامله معها ومع موظفيها، وهذا عامل مساعد يولد لديه شعور بالاطمئنان والراحة أثناء التعامل معها والإقبال على خدماتها دون الشعور بالقلق والشك والارتياب فيما تقدمه ما يعزز ارتباطهم بموبيليس وخدماتها، فالمصداقية والنزاهة في التعامل تعتبر من القيم والسلوكيات الأخلاقية التي يجب على المؤسسات وموظفيها التحلي بها لتعزيز الثقة بينها وبين جمهورها الداخلي والخارجي.

- حوالي 60% من متعاملي مؤسسة موبيليس يؤكّدون وحسب وجهة نظرهم أنّها لا تمارس أي نوع من الإغراء أثناء الترويج لخدماتها عن طريق الدعاية والإعلان وهي نفس النسبة من المتعاملين الذين يؤكّدون أنّ عدم ممارسة موبيليس لأي نوع من الإغراء من وجهة نظرهم يزيد من مستوى الثقة لديهم تجاه مؤسسة موبيليس وخدماتها ومن ثم يزيد ارتباطهم بها، فعادة ما تعتمد المؤسسات وخاصة ذات الطابع الخدماتي الربحي على الإعلان كوسيلة للترويج لمنتجاتها وخدماتها وزيادة مبيعاتها ونظرا لقدرته على التأثير الحسي على المستهلك والعميل، فالإعلانات عادة تكون مصممة مسبقا وفق معرفة شاملة للبيئة التي يتجه إليها الإعلان وللنواحي المختلفة للمتعامل (الاقتصادية- الاجتماعية- النفسية)، كما يركز مصممو الإعلانات على النواحي النفسية للمستهلك من خلال تقديم عوامل كثيرة للجذب والاغراء من أجل خلق دافع قوي للاستهلاك واتخاذ قرار الشراء وتمثل تخفيضات الأسعار أحد أهم عوامل الجذب التي تعتمد عليها المؤسسات باستخدام الإعلانات.

- لقد تمت الإشارة آنفا أنّ التخفيضات التي تشمل الأسعار في المنتجات ما هي إلاّ وسيلة للجذب والإغراء فعادة ما تحقق المؤسسات فوائد جمة من هذه التخفيضات، أهمها الحصول على ولاء المتعاملين الحاليين وجذب متعاملين جدد وتوسيع نطاق ترويج منتجاتها، هذا وتأكد إجابات المبحوثين أنّ أكثر من نصف متعاملي مؤسسة موبيليس أي ما يعادل 51% منهم يرون أنّ مختلف التخفيضات التي تقوم بها موبيليس من وراءها خدمة مصلحة متعامليها وزيادة ارتباطهم بها والمحافظة عليهم من المنافسة التي تشهدها من قبل المؤسسات الأخرى ذات نفس الطابع الخدماتي وهذا ما يولد لديهم شعور بالامتنان لهذه المبادرات.

- 72% من مجموع المبحوثين يؤكّدون أنّ مؤسسة موبيليس توفر لهم مختلف المعلومات التي يرغبون في الحصول عليها حول المؤسسة وخدماتها ومختلف العروض والامتيازات وغيرها، في حين تؤكد باقي النسبة أنّ عدم حصولهم على المعلومات المرغوبة يولد لديهم رغبة في البحث عن بدائل أخرى أي عن مؤسسات ذات نفس الطابع الخدماتي، فنجاح أي مؤسسة مرهون بكسب ثقة الجمهور الذي تتعامل معه وخاصة مع انتشار التعليم تزايد الوعي بين الأفراد الأمر الذي أدى بدوره إلى تزايد الطلب على المعلومات الكاملة والدقيقة عن السلعة وبالتالي لابد على المؤسسات وخاصة ذات الطابع الخدماتي ان تلتزم بالقيم الأخلاقية في جل تعاملاتها وخاصة فيما يتعلق بتوفير كل الحقائق والمعلومات عن السلعة لجمهورها من خلال الشرح والتفسير والتوضيح ... حتى تبني جسر من العلاقات متين بينها وبين جمهورها يتسم بالثقة والتفاهم والاحترام المتبادل.

- 84% من مجموع المتعاملين يؤكّدون أنّهم لم يسبق لهم وأن قدموا أي شكوى لموبيليس حول خدماتها أو مختلف الإجراءات الأخرى وهذا ما يؤكّد أنّ مؤسسة موبيليس تحترم علاقتها مع متعامليها وتحقق الالتزام القانوني أثناء تعاملها معهم وهو الأمر الذي يدفعهم للاستمرار للتعامل معها، فعادة ما يرتبط تقديم الخدمة أو المنتج للمتعامل بمجموعة من التحديات التي تقف عائق أمام تحقيق الجودة المطلوبة في هذه الخدمة، لهذا نجد العديد من الشكاوى التي تقدم للدوائر المختصة سواء ما تعلق الأمر بالتغطية او رسائل الدعائية... وغيرها من مجموعة الخدمات التي تقدمها وكلما كانت عملية معالجة الانشغالات والشكاوى والعمل على الأخذ بعين الاعتبار الاقتراحات كلما زادت قوة العلاقة بين المتعامل والمؤسسة التي يقبل على خدماتها، هذا من جهة ومن جهة أخرى تعمل المؤسسات على تعزيز درجة التزامها القانوني مع جمهورها الخارجي من خلال رفع قدرة الموظفين

على الاضطلاع بمسؤوليات وظائفهم والمناصب التي يتقلدونها وما يترتب من ذلك من واجبات.

- من خلال نتائج المتوصل إليها من إجابات المبحوثين أنّ تفضيل مؤسسة موبيليس وخدماتها عن غيرها من المؤسسات الأخرى راجع إلى المستوى العالي لخدماتها وكذا احترامها والتزامها القانوني.

- 79% من المتعاملين يؤكّدون أنّ ردة فعلهم تجاه إعلانات خدمات موبيليس وعروضها هو الاهتمام وتتبع كل ما تقدمه من جديد وهذا يشير إلى مدى ارتباط متعاملين بمؤسسة موبيليس، والصورة الذهنية التي يملكونها عنها والتي تشكلت أساسا من خلال التعامل المباشر معها والاستفادة من خدماتها.

- 62% من إجابات المبحوثين تؤكّد وهذا حسب وجهة نظرهم أنّ مساهمة مؤسسة موبيليس في قضايا المجتمع ومشكلاته متوسطة وهذا يشعرهم بنوع من الفخر والاعتزاز على أمل أن تتحسن هذه المشاركة وتستمر، خاصة أنّ نشاط المؤسسة الاجتماعي من خلال التبرعات والهبات والبرامج المختلفة، التي تهدف من خلالها إلى خدمة المجتمع وأفراده وليس تحقيق ربح أو عائد مادي غير ملزمة على المؤسسة من طرف جماهيرها إلّا أنها تلقى الكثير من الترحيب لما تقدمه من مساهمة في حل مشكلات المجتمع والنهوض به وتحقيق التنمية وهذا ما يأثر بشكل مباشر على الصورة الذهنية للمتعامل تجاه مؤسسة موبيليس وما يعزز علاقته بها ويولد لديه الرغبة للاستمرار في التعامل معها.

- 63% من المتعاملين يؤكدون أنّهم وفي حالة التعرض لمؤسسة موبيليس وخدماتها أمامهم فإنّهم يدافعون عنها، وذلك راجع إلى الصورة الذهنية الايجابية التي تشكلت لدى عملاءها وجمهورها الخارجي وما تكوّن من آراء طيبة تشكل عاملا في اتخاذهم للقرارات المتعلقة بالمؤسسة والتي تشكل سلوكهم تجاهها.

- 84% من المتعاملين يؤكدون أنّهم يرغبون في الاستمرار في التعامل مع مؤسسة موبيليس وخدماتها، نظرا لما تحققه من التزام أخلاقي وقانوني ومساهمتها في قضايا المجتمع وهذا ما تمت الإشارة إليه سابقا، فبالرغم من أن الصورة الذهنية لدى المتعامل تتشكل من خلال تظافر مجموعة من العوامل المؤثرة منها ما هو شخصي كالسمات الذاتية للشخص واتصالاته الذاتية ومدى قدرته على التفسير الجيد للمعلومات المتعلقة بالمؤسسة ودرجة اهتمامه بها ومنها ما هو اجتماعي والمتعلق أساسا بالجماعات الأولية التي ينتمي إليها الفرد وتأثير ثقافة المجتمع والقيم السائدة، إلّا أنّ للعوامل التنظيمية للمؤسسة دورا هاما في تشكيل الصورة الذهنية للمتعامل واستراتيجتها وفلسفتها ومدى جودة خدماتها ومنتجاتها وعلاقتها بجمهورها الداخلي والخارجي وهذا ما استطاعت مؤسسة موبيليس تحقيقه من خلال ما تأكده اجابات المبحوثين.

- من خلال ما سبق عرضه من نتائج الدراسة الميدانية نستنتج أنّ التزام مؤسسة موبيليس أخلاقيا وقانونيا ومساهمتها في التعاطي مع القضايا والمشكلات الاجتماعية زاد من ارتباط متعامليها وجدانيا وساهم في تشكيل سلوكهم وفي ردود أفعالهم تجاه موبيليس وخدماتها، أي أنّ التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية وبدورها الاجتماعي أثر بشكل ايجابي حيث حسن من صورتها الذهنية تجاه متعامليها وعزز من مكانتها لديهم.

خاتمة

إنّ المحافظة على رضا المتعامل بالنسبة للمؤسسات وخاصة ذات الطابع الخدماتي الربحي، يعدّ أكبر تحدي لتحقيق استمرارها ووجودها ضمن البيئة التنافسية. لهذا يسعى القائمون على هذه المؤسسات لتحقيق هذا الهدف ويتخذون من المسؤولية الاجتماعية أداة فعّالة، حيث تسعى المؤسسات اليوم إلى تعزيز مساهمتها الاجتماعية عن طريق الأنشطة الاجتماعية المختلفة تجاه المجتمع وفئاته المختلفة وتحقيق الالتزام الأخلاقي والقانوني تجاه كل من تربطه بها مصلحة، لقد هدفت الدراسة الحالية للبحث في العلاقة التي تربط بين متغيري المسؤولية الاجتماعية والصورة الذهنية لمؤسسة موبيليس وتوصلت النتائج الميدانية للدراسة، إلى تأكّيد دور المسؤولية الاجتماعية بأبعادها المختلفة في تحسين صورة مؤسسة موبيليس لدى متعامليها، بحيث أكدت إجابات المبحثوين فيما يتعلق جميع الأسئلة المتعلقة بمساهمة أبعاد المسؤولية الاجتماعية في تعزيز الصورة الذهنية، أنّه كلما زاد التزام المؤسسة الأخلاقي والقانوني وكلما كان هناك أنشطة

اجتماعية تساهم في تحقيق التنمية المجتمعية، كلما زاد من مستوى الارتباط الوجداني لمتعامليها وأثر إيجابا على سلوكياتهم وردود أفعالهم تجاهها، وهذا ما نلمسه من خلال إجابات متعاملي اتصالات الجزائر موبيليس الذين أكدوا أنّ التزامها بالعنصر الأخلاقي في تعاملاتها يولد لديهم مشاعر ايجابية نحو هذه الخدمات ونحو المؤسسة بشكل عام، ويشعرون بنوع من الثقة والمصداقية نحو مختلف خدماتها وإعلاناتها وبالتالي تزيد من ارتباطهم الوجداني، كما أنّ تمتعها بالمصداقية والنزاهة في تعاملاتها وخدماتها يولد لديهم شعور بالاطمئنان والراحة أثناء التعامل معها والإقبال على خدماتها، دون الشعور بالقلق والشك والارتياب فيما تقدمه وهذا ما يعزز ارتباطهم بموبيليس وخدماتها، في مقابل ذلك أكدا لمتعاملون الذين يرون أنّ عدم ممارسة موبيليس لأي نوع من الإغراء من وجهة نظرهم، يزيد من مستوى الثقة لديهم تجاه المؤسسة وخدماتها ومن ثم يزيد ارتباطهم بها، واحترامها للعلاقة التي تجمعها وتربطها بهم من خلال التزامه القانوني تجاههم هو الأمر الذي يدفعهم للاستمرار للتعامل معها، كما أنّ مساهمة مؤسسة موبيليس في العمل الخيري والتطوعي وفي معالجة القضايا والمشاكل التي يعاني منها المجتمع وبروز دورها في مختلف المناسبات وفي تحقيق التنمية، يعززّ من مكانتها عند متعامليها وهو الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه جميع المؤسسات اليوم، ومن ثم يمكن القول أن سعي المؤسسات نحو تعزيز صورتها الذهنية عند متعامليها وضمن المجتمع الذي تتواجد فيه لا يمكن أنّ يتأتى إلّا عن طريق التزامها بأبعاد وعناصر المسؤولية الاجتماعية، من خلال احترامها للأطر واللوائح القانونية التي تحدد علاقتها مع جميع الأطراف الذين تربطهم بها مصلحة، والتزامها الأخلاقي تجاههم ومدى مشاركتها في حل قضايا المجتمع ومشكلاته وتحقيق التنمية المجتمعية.

الملاحق

- استمارة بحث-

تعد الاستمارة التي بين يديكم جزءا من دراسة ميدانية حول «**دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين الصورة الذهنية للمؤسسة من وجهة نظر المتعاملين –دراسة ميدانية على عينة من متعاملي مؤسسة اتصالات الجزائر موبيليس** - »، وإذا تفضلتم وشاركتم بالإجابة عليها ستنعكس بآثار ايجابية في اظهار هذه الدراسة بالمستوى الذي تطمح إليه الباحثة.

لذا يرجى تفضلكم مشكورين باختيار الإجابة التي ترونها مناسبة لكل سؤال، علما إنّ الإجابات ستستخدم لأغراض البحث العلمي حصرا لذا لا داعي لذكر الاسم، وأنوه لحضراتكم بأنّ إهمال أي سؤال في الإجابة سيجعل هذه الاستمارة غير مكتملة، الرجاء وضع علامة **x** أمام الإجابة المناسبة شاكرة لكم حسن استجابتكم.

المحور الأول: البيانات الشخصية.

س1: الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

س2: السن: .....

س3: المستوى التعليمي: دون مستوى ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامع ☐

المحور الثاني: التزام مؤسسة موبيليس بالمعايير الأخلاقية والارتباط الوجداني للمتعاملين.

س4: هل أنت متعامل (زبون) دائم لمؤسسة موبيليس ؟ نعم ☐ لا ☐

س5: كيف هي الصورة الذهنية التي تمتلكها عن مؤسسة موبيليس وخدماتها ؟

صورة ايجابية ☐ صورة سلبية ☐

س6: كيف تشكلت هذه الصورة الذهنية عن المؤسسة ؟ التعامل المباشر ☐ عن طريق أطراف أخرى ☐

س7: هل ترتقي خدمات مؤسسة موبيليس لمستوى طموحاتك ؟ نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة **بنعم** هل يولد لديك شعور ايجابي تجاه مؤسسة موبيليس وخدماتها ؟ نعم ☐ لا ☐

س8: هل تجد فرقا بين ما تقدمه مؤسسة موبيليس من خدمات وما تروج له في اعلاناتها ؟ نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة **بنعم** هل تشعر بالإحباط عندما تتلقى خدمات في مستوى أقل من المتوقع ؟ نعم ☐ لا ☐

س9: من خلال تعاملك مع مؤسسة موبيليس وخدماتها هل ترى أنّها تتعامل بمصداقية ونزاهة تجاه عملاءها ؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة **بنعم** هل يزيد ذلك من شعورك بالاطمئنان عند الإقبال على خدماتها ؟

نعم ☐ لا ☐

س10: هل تمارس مؤسسة موبيليس نوع من الإغراء عن طريق الدعاية لخدماتها ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة **بلا** هل يزيد ذلك من مستوى الثقة لديك تجاه المؤسسة وخدماتها ؟ نعم ☐ لا ☐

س11: هل سبق وأن تعرضت للخداع من قبل مؤسسة موبيليس في تقديم خدماتها ؟ نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة **بنعم** هل ولّد لديك هذا الأمر مشاعر سلبية تجاه مؤسسة موبليس وخدماتها ؟ نعم ☐ لا ☐

س12: في رأيك ما هو الهدف من التخفيضات والسحوبات التي تقدمها موبيليس لعملائها ؟

خدمة مصلحة عملائها ☐ خدمة مصلحتها الذاتية ☐

- إذا كانت إجابتك **الخيار الأول** هل يزيد ولاءك لمؤسسة موبيليس ؟ نعم ☐ لا ☐

س13: كمتعامل لمؤسسة موبيليس هل تحصل على كل المعلومات التي تحتاجها حول خدماتها ؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة **بلا** هل تفكر بالبحث عن بدائل أخرى ؟ نعم ☐ لا ☐

المحور الثاني: المساهمة في العمل الطوعي والالتزام القانوني لمؤسسة موبيليس واقبال المتعاملين على خدماتها.

س14: سبق وأن قدمت شكوى لمؤسسة موبيليس حول خدماتها ؟ نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة **بنعم** هل تم اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة من قبل المؤسسة ؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة **بلا** فهل تنصح غيرك بعدم الإقبال على خدماتها ؟ نعم ☐ لا ☐

س15: هل إقبالك على مؤسسة موبيليس وخدماتها على حساب المؤسسات الأخرى راجع إلى:

خدماتها في أعلى مستوى ☐ احترامها للقوانين التي تحكم علاقتها مع عملائها ☐

أخرى تذكر.....

س16: عندما ترى إعلانات موبيليس على مختلف الوسائط (تلفزيون- صحف- انترنت...) تكون ردة فعلك ؟

الاهتمام ☐ اللامبالاة ☐

- إذا كانت ردة فعلك **هي الاهتمام** فهل هذا راجع إلى أنّ مؤسسة موبيليس تواكب دائما احتياجات جميع فئات المجتمع وتراعي أذواقهم ؟ ☐ نعم ☐ لا

س17: كيف تقيّم مساهمة مؤسسة موبيليس في حل قضايا المجتمع ومشكلاته ؟

جيدة ☐ متوسطة ☐ دون المستوى ☐

- إذا كانت **جيدة** بماذا يشعرك اهتمام موبيليس بقضايا المجتمع كمتعامل (زبون) لها ؟

بالفخر والاعتزاز ☐ زيادة درجة ولاءك ☐

س18: تصلك عادة رسائل من موبيليس في مختلف المناسبات بهدف التوعية والتحسيس(حوادث المرور- التغذية- الوقاية من مختلف الأخطار...إلخ) ما هو موقفك من هذه المبادرة ؟.....

س19: هل تدافع عن مؤسسة موبيليس في حالة تم التعرض لها أمامك بأشياء سلبية ؟

نعم ☐ لا ☐

س20: هل تنوي الاستمرار في التعامل مع مؤسسة موبيليس وخدماتها ؟ نعم ☐ لا ☐

أيّا كانت إجابتك ما هي العوامل التي يمكنها أنّ تكون دافعا لاتخاذك قرار الاستمرار في التعامل معها من عدمه ؟

.....

شكرا على تعاونكم

قائمة المراجع

الكتب:

1- حميد رشيد الأميري، وليد، 2015، المسؤولية الاجتماعية للمصارف الخاصة في إطار العلاقة بين رأس المال الفكري ورأس المال التمويلي، دار اليازوري، الأردن.

2- خلف سكارنة، بلال خلف، 2009، أخلاقيات العمل، دار المسيرة، الأردن.

3- سالم الرحاحلة، عبد الرزاق، 2011، المسؤولية الاجتماعية، دار الإعصار، الأردن.

4- سيد فهمي، محمد، 2014، المسؤولية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية.

5- الشريف، عبد العزيز، 2014، أخلاقيات الإعلام، دار يافا العلمية، الأردن.

6- الشنواني، صلاح، 1999، التنظيم والإدارة في قطاع الأعمال، مدخل المسؤولية الاجتماعية، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر.

7- الصيرفي، محمد، 2007، المسؤولية الاجتماعية للإدارة، دار الوفاء، الاسكندرية.

8- عبود نجم، نجم، 2006، أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال، دار الوراق.

9- مجيد الشطري، حامد، 2013، الإعلان التلفزيوني ودوره في تكوين الصورة الذهنية، دار أسامة، الأردن.

10- محسن منصور الغالبي، طاهر. مهدي محسن العامري، صالح، 2005، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال (الأعمال والمجتمع)، دار وائل، الأردن.

11- محسن منصور، طاهر. عباس الخفاجي، نعمة، 2008، قراءات في الفكر الإداري المعاصر، دار اليازوري، الاردن.

المقالات العلمية:

12- أحمد معلوف، سمير، 2010، الصورة الذهنية (دراسة في تصور المعنى)، مجلة جامعة دمشق، المجلد 26، العدد الأول والثاني.

13- بن سعد القحطاني، صالح، 2015، أثر برامج المسؤولية الاجتماعية على عملاء القطاع المصرفي بالمملكة العربية السعودية، المجلة العربية للإدارة، المجلد 35، العدد 2، https://aja.journals.ekb.eg

14- زيدان الجبوري، إرادة، 2010، «مفهوم الصورة الذهنية في العلاقات العامة»، مجلة الباحث الإعلامي، العدد 9-10، أيلول، https://www.iasj.net.

15- لغويل، سميرة. زمالي، نوال، 2016، المسؤولية الاجتماعية: المفهوم، الابعاد، المعايير، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 27.

16- محمد أحمد محمد خوجلي، كوثر. احمد محمد علي، الطاهر، 2016، المسؤولية الاجتماعية وأثرها على الصورة الذهنية للشركات، مجلة ادارة الجودة الشاملة، http://repository.sustech.edu

17- محمد النمشي، مراد. عبد الوهاب قائد، عماد، 2015، العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والصورة الذهنية للمنظمة، دراسة حالة على جامعة العلوم والتكنولوجيا باليمن، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 45، *https:*//ust.edu

18- محي الدين، نيشتمان عثمان. محمود، فريدون محمد، 2017، دور أخلاقيات الأعمال في تحسين الصورة الذهنية لمنظمات الخدمة الربحية، دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في منظمات الأعمال العاملة في مدينة السليمانية، إقليم كردستان العراق، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 3، العدد 3، http://uhd.edu.iq

الرسائل الجامعية:

19- كرومية، مسان، 2014، المسؤولية الاجتماعية وحماية المستهلك في الجزائر، (أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص إدارة الأفراد وحوكمة الشركات)، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.

المواقع الالكترونية:

20- ابراهيم الداعور، جبر وآخرون، دور المسؤولية الاجتماعية في ادارة الصورة الذهنية للبنوك العاملة في فلسطين وأثرها على الميزة التنافسية، https://www.researchgate.net

21 - www.mobilis.dz

سيمياء الصورة والسرد في الخطاب النبوي الشريف حديث السفينة نموذجا-

The semiotics of image and narration in the prophet's speech- « hadith Assafina » as a model -

تاريخ الإرسال: 22-07-2019 تاريخ القبول: 13-07-2021

فريد عوف، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل،aouffarid@hotmail.fr

الملخّص

يتناول المقال بلاغة الصورة و السرد في الخطاب النبوي باستثمار موارد النقد الحديثة في تحليل الخطاب الديني ، من خلال دراسة نموذج من الخطاب النبوي، وهو (حديث السفينة) مستثمرا عدة آليات منهجية من المقاربات النقدية كالمقاربة السيميائية، بتحليل المكوّن السردي للخطاب النبوي –حديث السفينة- بناء على السيميائيات السردية الغريماسية، حيث تناول البحث سيميائية؛ العنوان، والسرد، والشخصيات، والزمكان، والمربع السيميائي، وخطاطة السرد، والبرنامج السردي ، بالإضافة إلى إجراءات بلاغية ولغوية في تحليل الصورة الفنية، ودلالاتها، ومكوّناتها، من: رموز، وعلامات لغوية، وإشارات غير لغوية.

الكلمات المفاتيح: خطاب، نبوي، حديث السفينة، سيمياء، صورة، بلاغة، سرد.

Résumé

Le présent article est exposé à l'éloquence de l'image et de la narration dans le discours prophétique en investissant les ressources de la critique moderne dans l'analyse du discours religieux, en abordant le modèle « Hadith Essafina » selon une approche moderne, comme l'approche sémiotique, dans laquelle elle traitait de deux aspects: l'image technique et ses indications et composants de symboles, Signaux linguistiques et non linguistiques et lames. En ce qui concerne le deuxième aspect, j'ai analysé la composante narrative du discours prophétique - le « Hadith Essafina »- sur la base de la sémantique narrative, qui traitait de la sémiotique du titre, de la narration, des caractères, du nom, de la boîte syllabique, du tableau narratif et du programme narratif , et en investissant les Procédures linguistiques et rhétoriques .

Mots-clés: lettre, prophétique, hadith, sima, image, éloquence, narration.

Abstract

The present article is exposed to the eloquence of the image and narrative in the prophetic discourse by investing the resources of modern criticism in the analysis of religious discourse, by approaching the model "Hadith Essafina" according to a modern approach, the semiotic approach, in which it dealt with two aspects: the technical image and its indications and components of symbols, linguistic and non-linguistic signals and slides. Regarding the second aspect, I analyze the narrative component of the prophetic discourse - the "Hadith Essafina" - on the basis of the Grimatic narrative semantics, which dealt with the semiotics of the title, the narration, the characters, the name, syllabic box, narrative table and narrative program. And by investing in Linguistic and Rhetorical Procedures.

Keywords: letter, prophetic, hadith, sima, image, eloquence, narration.

مقدمة

الخطاب النبوي هو كلام الرسول صلى الله عليه وسلم البليغ، المعجز، وقد كان أفصح العرب كلاما، وأبلغهم بيانا، فهو كما قال عنه الرافعي: " لا يتكلف القول، ولا يقصد إلى تزيينه، ولا يبغي إليه وسيلة من وسائل الصنعة، ولا يتجاوز به مقدار الإبلاغ في المعنى الذي يريده...". (الرافعي، 2001م، ص228).

وحديث السفينة من الأحاديث النبوية الشريفة التي ضرب بها الرسول صلى الله عليه وسلم أروع مثال عن واقع المسلمين حين تخلّوا عن أعظم فريضة في الإسلام وهي: (الأمر بالمعروف و/النهي عن المنكر). جاء الحديث في صحيح البخاري في **(باب هل يقرع في القسمة والاستهام فيه)**،

وإلى جانب إيجاز هذا الحديث النبوي الشريف، وروعة التشبيه فيه، يحتوي الحديث على رموز وإشارات وعلامات، وهذا ما يتيح إمكانية دراسته بالمقاربة السيميائية، وهي "المنهج الذي يهتم بدراسة حياة العلامات اللغوية وغير اللغوية في النص دراسة منتظمة "(السمري، 2011م، ص285)، فيولي أهمية "لدراسة الرموز والإشارات وأنظمتها حتى ما كان منها خارج اللغة التي تشكل الحيز الداخلي للخطاب". (السمري، 2011م، ص285).

ولغة الحديث راقية، واضحة، موجزة، بعيدة المقصد، تحسن توظيف آليات السرد من بناء الشخصيات، والفضاء الزماني والمكاني عبر المتخيل، وهو ما سميّ بفضاء المتخيل، لأنّ الحادثة التي ينقلها لا تقع في السفينة، ولا في زمان معين، وإنّما في المجتمع الإنساني، وفي كلّ زمان. ومن هنا كان المقام مواتيا لتطبيق السيميائيات السردية الغريماسية للوقوف عند البنى السطحية والعميقة للخطاب النبوي ومكوناته السردية والخطابية.

ليس تطبيق المقاربات الجديدة على المقدّس أمرا هيّنا؛ لكونه ذا خصوصيات لغوية و بلاغية ترقى عن لغة البشر (الإعجاز)، لهذا كان هذا الجهد محاولة متواضعة للإسقاط (لا يسقط المنهج على النص وإنما النص يستدعي المنهج) لتوظيف السيميائية للغوص في الحديث النبوي الشريف بتطبيق منهج غريماس في تحليل الخطاب السردي، وهي محاولة تناولت سيمياء العتبات؛ (العنوان)، والسرد، والشخصيات ووظائفها، والبرنامج السردي من خلال النموذج العاملي، والخطاطة السردية، كما استعانت بالبلاغة القديمة في دراسة الصورة الفنية من التشبيه التمثيلي، والاستعارة، والكناية.

إشكالية البحث وفرضياته

يتأسس المقال على الإجابة عن مساءلة مهمّة: وهي هل يمكن إخضاع الخطاب الديني (الحديث النبوي الشريف) للدراسة التطبيقية وفق مقاربات نقدية حديثة؟ وإلى أيّ حدّ يمكن استثمار موارد السيميوطيقا في تحليل الصورة الفنية والسرد في الحديث النبوي؟ علما أنّ الخطاب النبوي كلام معجز لا يمكن قياسه بالخطاب العادي.

- وماهي الأبعاد السيميائية، والدلالية، والجمالية للصورة الفنية في (حديث السفينة) للرسول صلى الله عليه وسلم؟ وما هي وظائف السرد؟

منهجية البحث

اعتمد البحث إجراءات المنهج السيميائي؛ سيمائية الدلالة، السيميائيات السردية لدراسة البنية السردية، والعلامات، والرموز والإشارات اللغوية، وغير اللغوية المشكلة للصورة الفنية في حديث السفينة مع تحديد مدلولاتها، بالإضافة إلى إجراءات بلاغية ولغوية في تحليل الصورة الفنية ودلالاتها ومكوّناتها لتقريب الصورة.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في كونه محاولة تطبيق المقاربة السيميائية في تحليل الخطاب الديني؛ (الحديث النبوي)، بالاعتماد على سيمائيات السرد لغريماس. لأن المقاربات السابقة التي تناولت هذا الحديث النبوي الشريف، لا تعدو أن تكون تحليلا لغويا أو بلاغيا.

الدراسات السابقة

نال الحديث النبوي الشريف؛ (حديث السفينة) اهتماما كبيرا من طرف الدارسين القدامى والمحدثين شرحا، وتحليلا لغويا، وبلاغيا، وأسلوبيا، لبديع تصويره، وبُعد نظره، نذكر من تلك الدراسات (بحث في حديث السفينة) لإبراهيم بن توفيق البخاري، و(حديث مثل القائم على حدود

الله –دراسة لغوية – 2003م) لعبد الآخر حماد، وعبد الملك بومنجل الذي خصّص له فصلا في كتابه (تأصيل البلاغة) في سياق حديثه عن البلاغة النبوية، وحلّل بعمق، ورؤية حديثة الصورة الفنية في حديث السفينة، هذا إلى جانب رسالة جامعية (فقه حديث السفينة سنة 2008م)لجبر محمود الفضيلات، وغيرها، لكن ما يُلاحَظُ على تلك الدراسات السابقة أنّها لم تخرج عن دائرة الشرح، والتحليل اللغوي، والبلاغي، ولم يكن موضع دراسة وفق المناهج الحديثة كالمقاربة السيميائية ما عدا بعض الإشارات في التحليل اللغوي.

1-نص الحديث النبوي

روى الإمام محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله فى كتاب الشركة من صحيحه: **(باب هل يقرع في القسمة و الاستهام فيه)** من حديث النُّعْمَانَ بْنِ بَشِيرٍ رَضِى اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِىِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مَثَلُ الْقَائِمِ عَلَى حُدُودِ اللَّهِ وَالْوَاقِعِ فِيهَا، كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا عَلَى سَفِينَةٍ، فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلاهَا وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا، فَكَانَ الَّذِينَ فِى أَسْفَلِهَا إِذَا اسْتَقَوْا مِنَ الْمَاءِ، مَرُّوا عَلَى مَنْ فَوْقَهُمْ، فَقَالُوا: لَو أَنَّا خَرَقْنَا فِى نَصِيبِنَا خَرْقًا، وَلَمْ نُؤْذِ مَنْ فَوْقَنَا، فَإِنْ يَتْرُكُوهُمْ وَمَا أَرَادُوا هَلَكُوا جَمِيعاً، وَإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ نَجَوْا وَنَجَوْا جَمِيعًا". (البخاري، 2002م، ص604).

1- 2- أين 1-1؟ يعاد النظر في الترقيمشرح إجمالي للحديث النبوي (حديث السفينة)

ضرب الرسول صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث أروع الأمثال عن حال الناس ومواقفهم في المجتمع، وشبههم بقوم ركبوا في السفينة، وهم فئتان: فئة تلتزم حدود الله أي "المستقيم على ما منع الله تعالى من مجاوزتها، ويقال القائم بأمر الله معناه الآمر بالمعروف، والناهي عن المنكر" (عمدة القاري، ج13، ص56)، وكانوا في أعلى السفينة، وفئة ثانية هي (الواقع فيها)، "أي في الحدود أي التارك للمعروف المرتكب للمنكر" (عمدة القاري، ج13، ص57). قسّمت الفئتان السفينة بالقرعة، فكانت الفئة الثانية في أسفل السفينة، وكان لابد لهم من الماء، فكانوا يصعدون لأعلى السفينة ليسقوا الماء، ولما كان ممرهم على أهل العلو، تأذوا بهم، وعزموا على أن ينقبوا في نصيبهم خرقا صغيرا يحصلون منه على الماء دون الحاجة إلى إيذاء من فوقهم، ولم يدر هؤلاء أنّ هذا الخرق الصغير هو –كما قال عنه مصطفى صادق الرافعي: "ليس له إلا معنى واحد وهو أوسع قبر"(الرافعي، ص7)، إذ سيؤدي إلى هلاك الجميع. "فإذا تركوهم يخرقون دخل الماء فغرق أهل الدور الأول وأهل الدور الثاني، وإذا أخذوا على أيديهم ومنعوهم سلموا وسلم الجميع، فكذلك من يفعل المنكرات والمعاصي، إذا أخذ الناس على يديه ومنعوه سلموا من العقوبات، وإذا سكتوا جاءت العقوبات وعمت الصالح والطالح. "(إرشاد الساري، ج4، 1223ه، ص288).

يصور الحديث النبوي واقع المجتمع وما ظهر فيه من منكر وفساد مع صمت أهل الحق وتركهم لفريضة الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وقد قال العلماء عن مقاصده السامية: "إنّ الرسول صلى الله عليه وسلم ضرب بِهِ مثلا لمن نجى من الهلكة في دينه. وَفِيه: تَعْذِيب الْعَامَّة بذنوب الْخَاصَّة وَاسْتِحْقَاق الْعقُوبَة بترك النَّهْي عَن الْمُنكر مَعَ الْقُدْرَة فيه". (عمدة القاري، ج13، ص57). فإذا قام أهل الرشد بواجبهم في إنكار المنكرات، والأخذ بيد الظالمين صلح المجتمع، ونجا الجميع من غضب الله مثلما ينجو أهل السفينة من الغرق، قال صاحب (إرشاد الساري): "وهكذا إقامة الحدود يحصل بها النجاة لمن أقامها وأقيمت عليه، وإلاّ هلك العاصي بالمعصية والساكت بالرضا بها."(عمدة القاري، ج13، ص288).

كما يعدّ من كنوز الحكمة، حيث لخّص الحياة الإنسانية ومكامنها في أوجز عبارة، وفي هذا يقول الباحث عبد المالك بومنجل: "ثلاثة أسطر وبضع جمل كانت كافية لتقريب معنى بعيد، وكشف ما غمض من الحق، ولحلّ معضلة فلسفية واجتماعية ما تزال تُثير أسئلة، وتُحدث مآزق وكوارث إلى الآن... إنّ هذا الحديث هو حقّا من جوامع الكلم التي أوتيها النبي صلى الله عليه وسلم، ومن كنوز الحكمة التي ألهمها من ربّه سبحانه وتعالى؛ فقد وصف الحال والمآل، والداء والدواء، في عبارات وجيزة، وقد نصر مذهب الإسلام في الحياة الاجتماعية ، وضرورة قيام الحياة عليه ." (بومنجل، 2015م، ص ص 139-140).

3-1- فوائد الحديث النبوي الشريف (حديث السفينة)

أ) إنّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وعدم السكوت عنه واجب وفرض كفاية على المسلمين جميعا، وإلاّ عمّهم الهلاك، وحلّت بهم النقمة، فقد رُوي عن حُذيفةَ رضى الله عنه، عن النَّبيّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: "والَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَتَأْمُرُنَّ بالْمَعْرُوفِ، ولَتَنْهَوُنَّ عَنِ المُنْكَرِ، أَوْ لَيُوشِكَنَّ اللَّه أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عِقَابًا مِنْهُ، ثُمَّ تَدْعُونَهُ فَلا يُسْتَجابُ لَكُمْ." رواه الترمذي وَقالَ: حديثٌ حسنٌ. رياض الصالحين، ط1، ص73).

ب) إنّ العامة تُعذَّبُ بذنوب الخاصة إن لم تُنكر، فالمنكر إن سُكتَ عنه حلّت النقمة على الجميع، ونالهم غضب من الله.

ج) إنّ ارتكاب المنكرات باسم الحرية سلوك غير مشروع، لأنّه يُلحق ضررا جسيما بالغير، كخرق السفينة. فللحرية حدود لا يمكن للإنسان أن يتجاوزها، وفى هذا السياق يقول مصطفى صادق الرافعي: "فكّر في أعظم فلاسفة الدنيا مهما يكن من حريته وانطلاقه، فهو ههنا محدود على رغم أنفه بحدود من الخشب والحديد تفسيرها فى لغة البحر حدود الحياة والمصلحة."(الرافعي، ج3، ص7).

د) حث المجتمع المسلم على التناصح، وإرشاد العاصي إلى الطريق الصحيح، ومن الرحمة الأخذ بيده ومساعدته لإخراجه عن ضلالته. "فقد مثّل صلى الله عليه وسلم مآل المجتمع حين يعى مقتضيات الحياة الاجتماعية المشتركة؛ فيقوم بواجب المسؤولية، وتشيع فيه صفات الخيرية من أمر بالمعروف ونهى عن المنكر، أو يجهل هذه المقتضيات أو يهملها؛ فلا يفكر أفراده إلاّ بما يتراءى لهم مصالح شخصية، وتشيع فيهم صفات الجهل والأنانية، بحال ركاب السفينة حين يكونون على وعى بأسباب السلامة وأسباب الهلاك، فيضطلعون بواجب الحفاظ على سلامة السفينة بمنع الإفساد في أيّ جزء من أجزائها، ويأخذون على يد المفسد أيّا تكن نيته وحجته فى إقدامه على خطأ بيّن وخيم العاقبة."(بومنجل، 2015م، ص141).

2-العلامات السيميائية في الخطاب النبوي (حديث السفينة)

تعتني السيميائية بدراسة حياة العلامات والرموز ومدلولاتها؛ التي هي متّصلة بفلسفة المجتمع، والأنساق الثقافية، من خلال التعبير عنها بواسطة اللغة أو اللسان الذي هو"نسق من العلامات المعبرة عن أفكار، وهو بذلك شبيه بأبجدية الصم البكم، وبالطقوس الرمزية، وبأشكال الآداب، والإشارات العسكرية، إلا أنه يعد أرقى هذه الأنساق، ومن هنا تأتي إمكانية البحث عن علم يقوم بدراسة هذه العلامات داخل الحياة الاجتماعية، ويمكن أن نطلق على هذا العلم السيميولوجيا. " De Saussure "33 ,p 1979"، وحديث السفينة –كما هو موضح في الرسم الآتي- غنيّ بالرموز والإشارات التي تصوّر هذا العالم بتناقضاته، فالعلامات -على حدّ قول- سعيد بنكراد: "هي أداتنا الوحيدة في تنظيم التجربة وتبيين موقعنا داخل كون لا يرحم...إنّنا نقدّم هذا الكون باعتباره مكونا من "فوق" و"تحت"، "بارد" و"ساخن"، من "شر" و"خير"، من "رأس" و"بطن"." (بنكراد، 2012م، ص43).

2-1- سيميائية العنوان

لم يكن القدماء يولون أهمية للعنوان، فكلّ ما وصل إلينا من الكمّ الهائل من فنون الأدب شعرا ونثرا في القليل النادر ما يحمل عنوانا إيحائيا، وإن وُجد لم ينتبه الدارسون إلى اكتشاف ما فيه من دلالات خفية أو إيماءات، ويُفسر الباحثون ذلك بغياب وحدة الموضوع، وشغف القراء بالمضامين، وتجاهلهم للعناوين.

غير أنّ الدراسات الحديثة تجعل من العنوان عتبة للولوج إلى عالم النص، فقد قيل: "إنّ العنوان والنص بنية شاملة يجمعها المجال الخطابي للنص، ففي الوقت الذي يتخذ فيه العنوان والنص موقع الموضوع وجزئياته وبهذا الشكل يتحقق حضور العنوان في النص دلاليا وتركيبيا، الأمر الذي يؤكد استراتيجية العنوان لا في التلقي فحسب وإنما في بنية النص بوصفه النواة الدلالية التي تتوسع وتنتشر نصا." (محمد صابر، 2011م، ص207).

و"حديث السفينة" -كما أطلق عليه الرواة- عنوان يحيل إلى دلالات كثيرة، وهو تركيب اسمي يتكون من اسم

نكرة "حديث" وقع خبرا للمبتدأ المحذوف الذي يمكن تقديره باسم الإشارة (هذا) أو ضمير الغائب (هو)، والمضاف إليه (السفينة)، فالعنوان علامة مفارقة، يؤدي – بتعبير جنيت – "وظيفة إغرائية « Séductive » يغرر بالقارئ و يقوي فيه فضول القراءة"(دبيح محمد، مجلة فصل الخطاب، مج7، ع2، جوان 2018)، لأنّه تركيب مجازي، فكلمة"حديث" تُحيل إلى كلام أو خبر أو قصة، يُراد إخبارنا بها، و"السفينة" هي المكان الذي تجري فيه أحداثها في معترك البحر، فيظنّ القارئ من العنوان أنّ القصة فعلية واقعية، ويتجه بخياله إلى البحر، وأهواله، وأمواجه المتلاطمة، في وسطها سفينة وركابا يصارعون الموت، ويكون مصيرهم إمّا النجاة وإمّا الهلاك، لكنّ إذا ما قرأ أوّل الحديث "مثل" أدرك أن الصورة خيالية تمثيلية، وأنّ الحقيقة هي: الصراع الذي لا ينتهي بين أهل الخير و/أهل الشرّ في الأرض، وأنّ عنوان الحديث النبوي الشريف علامة سيميائية جسدّت هذا الصراع، و صوّرت غفلة أهل الحقّ عن نصرته، وعن الأمر بالمعروف و/ النهي عن المنكر، لأنّ ذلك ينتهي بالهلاك، كما ينتهي حال أهل السفينة بالهلاك لا محالة إن تركوا المفسدين يقدمون على أفعالهم الشنيعة، أو النجاة إن منعوهم.

2-2 رسم توضيحي للعلامات السيميائية ودلالتها في حديث السفينة

وإذ نحن نجول بين فضاءات هذا الحديث النبوي الشريف، وهذا الرسم التوضيحي، نجد أنفسنا أمام عالم رحيب أوسع من ذلك الحيز الجغرافي (السفينة)، وشخصيات غير (ركاب السفينة) هم الناس؛ مؤمنون و/عاصون الذين يعيشون في المجتمع، إنّه لوحة فنية بديعة في غاية الإتقان، مشكّلة من مجموعة من الصور ذات دلالات وإيحاءات غير مباشرة.

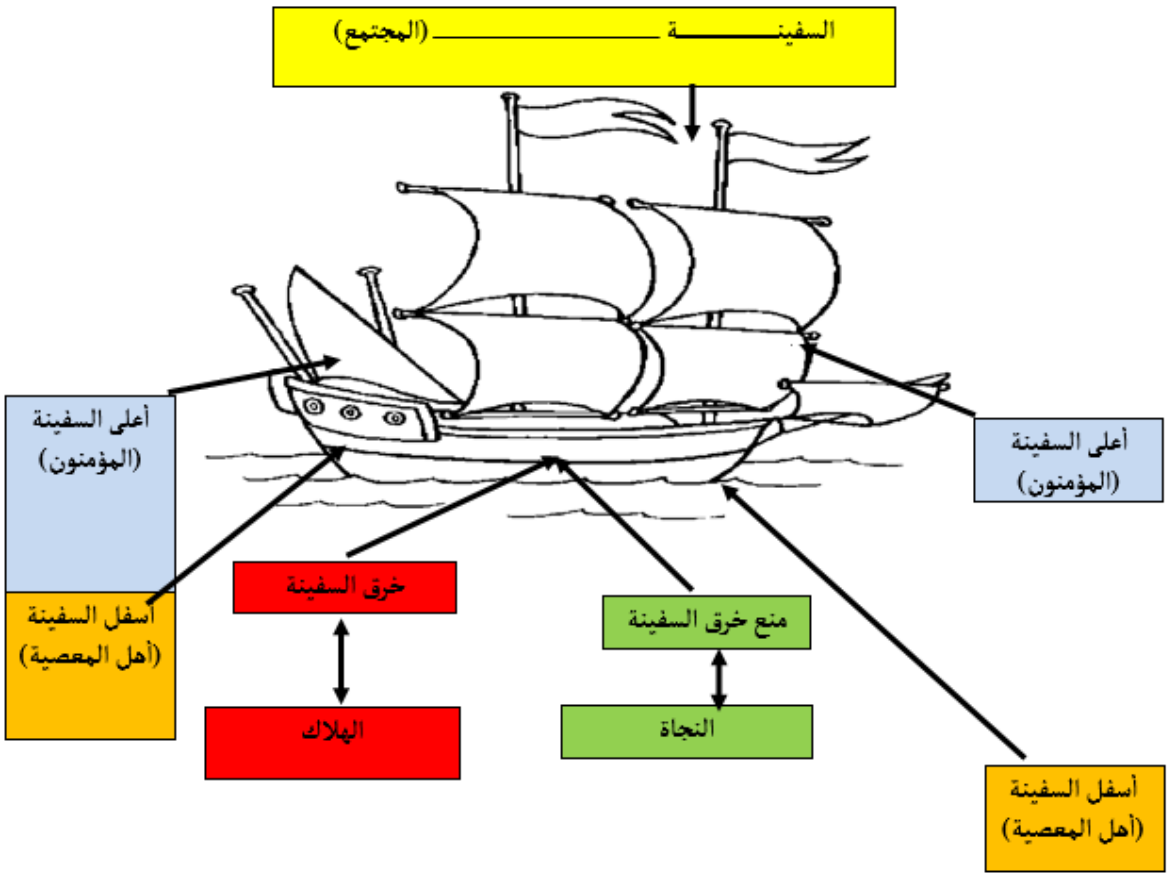

3-3- فضاء الحكي الزماني والمكاني(السفينة)

يطلق الدارسون في السيميائيات السردية على مصطلح المكان "الفضاء" أو "الحيّز"، وهذا الفضاء على تنوّعه قد يشمل أمكنة كثيرة تتحرك فيها الشخصيات من شوارع، ومدن، ومحلات، وقد يكون الفضاء وهميا أو ما يسمى بفضاء المتخيل، "وهو المكان الممسوك بواسطة الخيال، لن يظل

مكانا محايدا خاضعا لقياسات، وتقييم مساح الأراضي، لقد عيّن فيه لا بشكل وضعي، بل لكل ما للخيال من تحيز". (حمودة، 2006م، ص22). وهذا النوع هو الذي ورد في الخطاب النبوي "حديث السفينة".

وإذا كان الإنسان بحاجة إلى النقل البري عن طريق السيارات، والحافلات، والقطارات، فهو كذلك بحاجة إلى النقل البحري، عن طريق القوارب، والسفن التي تنقل البضائع، والناقلات الضخمة للبترول والمواد الخام، وعابرات القارات، التي تحمل السيارات والطائرات وغير ذلك من وسائل النقل البحري. فالسفينة نعمة من الله عز وجلّ على خلقه لقوله تعالى: ﴿**وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ * إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ * أَو يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ.** ﴾ (الشورى، 34/32). خطأ والصحيح الآية (30-31) (فهي وسيلة نقل عبر البحار والمحيطات بقدر ما تثير في نفوسنا من سعادة السفر من خلال ما نستمتع به من نسمات البحر، وزرقته، وهي –من جهة أخرى- تثير في نفوسنا مخاوف الهلاك والغرق، وخاصة عند هيجان البحر عندما يشتد غضبه وسخطه، فالسفينة تحيل إلى النجاة كما تحيل إلى الهلاك، وهي في هذا الحديث علامة أيقونية تمثّل صورة المجتمع الذي تتصارع فيه قوى الخير و/ الشرّ.

والزمن والمكان من أهم مكونات الخطاب السردي، وهما متلازمان، لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، ومن ظاهر الحديث يبدو المكان ضيّقا مُغلقا (السفينة)، غير أنّ دلالته أوسع وهي مكان مفتوح (المجتمع ككل) الذي لا يحدّه شيء، وهو ما يُسمى بالفضاء اللامتناهي. إنّ استعمال كلمة (قوم) نكرة دليل على أنّ الحيّز المكاني رحيب، إذ يدلّ على العموم لا التخصيص لقوم معينين. أمّا الزمان فقد بدا من ظاهره أنّ الحادثة وقعت في الماضي من خلال كثرة أفعال الماضي (استهموا، كان، أصاب، قالوا...)، لكنّه في الواقع زمن ممتد، لأنّ القائم على حدود الله والواقع فيها موجود في الماضي، والحاضر، وسيكون في المستقبل، ولهذا كانت بداية الحديث الشريف جملة اسمية (مثل القائم على حدود الله، والواقع فيها، كمثل قوم...).

وهذا رسم توضيحي يحدّد بنية الزمان والمكان:

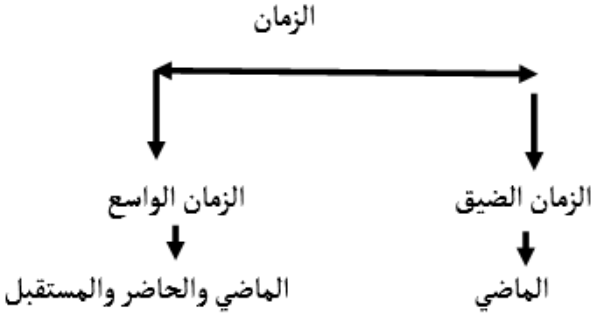

2-3- سيمياء الشخصيات

الشخصيات مكوّن أساسي في الخطاب السردي، وهي عنصر فعّال وحيوي في السرد، يقول رولان بارت: "ليس ثمة قصة في العالم من غير شخصيات أو على الأقل من غير فواعل". (مرتاض، 1995م، ص126). وقد التبس مفهومها عند النقاد العرب في عدم التفريق بين مفهوم "الشخصية" و"الشخص"، حيث يوردون هذين المصطلحين بمعنى واحد، أو معنى أحدهما يقصد به الآخر أو العكس، وهذا ما أشار إليه عبد الملك مرتاض الذي فرّق بينهما، إذ عرّف "الشخصية" بأنّها "كائن حركي ينهض في العمل السردي بوظيفة الشخص دون أن يكونه". (مرتاض، 1998م، ص75). فالشخصية بهذا المعنى كائن ورقي ليس له حضور في الحقيقة وإن كانت مستمدة فعلا من الواقع.

أمّا "الشخص" فيحدده مرتاض بأنّه " الإنسان، لا صورته التي تمثّلها الشخصية في الأعمال السردية". (عبد الملك مرتاض، 1998، ص75). وهو بهذا المعنى؛ الكائن الحيّ الموجود فعلا بجسمه وروحه ودمه وعقله، وهو الفرد الذي له انتماء عائلي معيّن.

وقد ربط غريماس مفهوم الشخصية بعنصرين أساسيين هما: العامل أو الفاعل والممثّل، "إذ ليس هناك من

وجهة نظر نحوية-فعل دون فاعل، أو فاعل دون فعل". (عزام، 2005م، ص14) ومعنى هذا أنّ كل فعل داخل الخطاب السردي ينبع من فاعل يقف وراءه. أمّا الممثّل فهو وحدة متمظهر على مستوى الخطاب، تنسب لها مجموعة من المواصفات، يوضع لها اسم معين لتؤدي دورا معينا داخل المسار السردي، قد يرد على شكل اسم فردي، أو جماعي، أو ذهني مجرّد.

ويحرّك المشهد السردي في هذا الحديث النبوي شخصيتين أساسيتين هما: القائم على حدود الله، و/ الواقع فيها أي: المرتكب للمعاصى، بينهما تعايش سلمى، لأنهما سيواجهان مصيرا مشتركا في السفينة، إمّا النجاة وإمّا الهلاك، فالأوّل يلتزم بحدود الله وطاعته، والثانى –من غير القائمين على حدود الله- فى حركة دائمة يصعدون إلى أعلى السفينة لجلب الماء مع إيذاء المسلمين. إنّ هذه الصورة تحيل إلى جود وكرم القائمين على حدود الله وصبرهم على الأذى، فلم يمنعوا الماء حتى على أهل المعصية، التزاما بهدي الرسول صلى الله عليه وسلم الذي حذر من منع الماء عن ابن السبيل (المسافر المحتاج إلى الماء) فى قوله: "عن أبى هريرة رضى الله عنه: عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: (ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم: ورجل منع فضل ماء، فيقول الله: اليوم أمنعك فضلى كما منعت فضل ما لم تعمل يداك)". (البخاري، 2240).

ويمثّل ركاب السفينة؛ الصالحون، والمفسدون- الشخصية الرئيسة في الخطاب النبوي، ويمكن توضيحهما فى:

أ- **القائم على حدود الله:** وهم المؤمنون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر، وإنّما جُعل موقعهم فى أعلى السفينة لعلوّ شأنهم، وسموّ مكانتهم، لقوله تعالى فى محكم تنزيله: ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَكُمۡ تَفَسَّحُواْ فِي ٱلۡمَجَٰلِسِ فَٱفۡسَحُواْ يَفۡسَحِ ٱللَّهُ لَكُمۡۖ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ** ﴾ (سورة المجادلة (11)).

ب-الواقع فيها: وهم الذين لا يلتزمون بتعاليم الإسلام، وإنّما كانوا في أسفل السفينة، لأنّهم أقل شأنا، وأضعف مكانة، لكونهم لا يقيمون حدود الله، قال الله تعالى: ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحۡصُواْ ٱلۡعِدَّةَۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ رَبَّكُمۡۖ لَا تُخۡرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخۡرُجۡنَ إِلَّآ أَن يَأۡتِينَ بِفَٰحِشَةٖ مُّبَيِّنَةٖۚ وَتِلۡكَ حُدُودُ ٱللَّهِۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدۡ ظَلَمَ نَفۡسَهُۥۚ لَا تَدۡرِي لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا ١** ﴾ (سورة الطلاق (1)).

2-4- سيمياء السرد

يعرّف حميد لحميداني السرد بقوله: "هو الطريقة التي تُروى بها القصّة عن طريقة قناة الراوي والمروي له. وفى رأيه أن القصة لا تحدد بمضمونها فحسب ولكن بالشكل والطريقة التي يقدم بها ذلك المضمون" (لحميداني، 2003م، ص45). ومعنى هذا أنّ السرد هو الطريقة التى يختارها المبدع أو الروائى ليقدم بها الحدث أو أحداث المتن الحكائى.

وقد أدّى السرد دوره الفاعل فى نسج الصورة الفنية فى الخطاب النبوي، حيث تطوّر المشهد السردي إلى عزم غير القائمين على حدود الله على فعل شنيع وهو (خرق السفينة)، والذي لا يعنى سوى حفر أوسع قبر- كما ذهب إلى ذلك الرافعى، أو إلحاق الأذى بالجميع فى المفهوم السيميائى، ونتساءل هل هذا الفعل قد دُبر خفية من حيث لا يدري من هم فى أعلى السفينة؟ أم هم على علم به؟ وهل نية الفعل الرغبة فى إيذاء المسلمين؟ أم التخفيف عن أنفسهم مشقة الصعود والهبوط لجلب الماء؟ وهل يدرون أنّ الهلاك سيحل بهم جميعا؟ إنّ هذه الصور المتلاحقات تبعث فى نفوسنا الحيرة والدهشة، كيف يجرأ هؤلاء على خرق السفينة؟

إنّ خرق السفينة سيميائيا يدلّ على تمادي أهل المعاصي في معصيتهم، وتعدّيهم على حرمات الدين، فالأمور الصغيرة تؤدي إلى الكبيرة، لأنّ (الخرق) ليس سوى فتحة صغيرة، لكن عواقبها وخيمة، تنتهى بالغرق والموت لا محالة.

إذًا ما هو واجب القائمين على حدود الله؟ هل إخلاء سبيلهم لخرق السفينة، وبالتالى هلاك الجميع؟ أم منعهم بالقول والفعل لينجوا جميعا؟ إنّ المعنى الذي تحيل إليه هذه الحادثة هو مسؤولية المؤمنين، وواجب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، لأنّ السكوت عن الحق، وعدم رفع الظلم، ينتهى بهلاك العامة كما هلك فى الأمم الغابرة قوم لوط وعاد وفرعون.

وساهمت حركة الأفعال الماضية وتتابعها في بناء المشهد السردي، ورسم معالم الصورة الفنية، وتقريبها للقارئ، حيث كان عدد الأفعال الماضية (12 فعلا ماضيا)، والمضارعة (02)، فتبدأ الصورة بالقسمة بينهم (أعلى و/ أسفل)، وتتابع الأحداث صعودا و/نزولا لجلب الماء من غير القائمين على حدود الله، مع إلحاق الأذى بمن فوقهم، ثم قرار خرق السفينة، وهذه هى الأفعال الماضية على وجه الترتيب:

اسْتَهَمُوا -- فَأَصَابَ -- فَكَانَ -- اسْتَقَوْا -- مَرُّوا — - فَقَالُوا-- خَرَقْنَا -- أَرَادُوا --هَلَكُوا -- أَخَذُوا — نَجَوْا- وَنجَوْا جميعا.

2-5- المربع السيميائي

يعرّف عبد الحميد بورايو المربع السيميائي قائلا: "هو صياغة منطقية قائمة على نمذجة العلاقات الأولية للدلالة القاعدية التي تتلخص في مقولات، التناقض والتقابل، والتلازم، فهو نموذج توليدي ينظم الدلالة، ويكشف عن آلياته إنتاجها عبر ما يسمى بالتركيب الأساسي للمعنى، فهو أداة منهجية تسمح برصد انبثاق المعنى منذ حالاته الأولية". (لحمر، 2010م، ص230).

يشكل المربع السيميائي عند غريماس Algirdas Julien Greimas)) الأرضية التي تشتغل عليها الثنائيات الضدية لتحديد الدلالة، ويتأسس على المضامين الفكرية الموجودة خارج السياق، فالقيم لا تفهم إلاّ في مضامين إنسانية تحدّدها وتحركها، فالخير والشرّ والصدق مضامين لا تكتسي معناها إلاّ بعلاقتها بوضعيات إنسانية، والمربع السيميائي هو النموذج الذي يمكننا من تحديد الدلالات وفق مجموعة من العلاقات تتمثّل هذه العلاقات في: (بنكراد، 2012م، ص49).

-علاقة التضاد---------

-علاقة التناقض-------

-علاقة التضمن-------

وسنكون حينها أمام النموذج التكويني أو المربع السيميائي بعدّه تأليفا تقابليا لمجموعة من قيم المضمون يمكن وصفها في الشكل التالي: (بنكراد، 2001م، ص54).

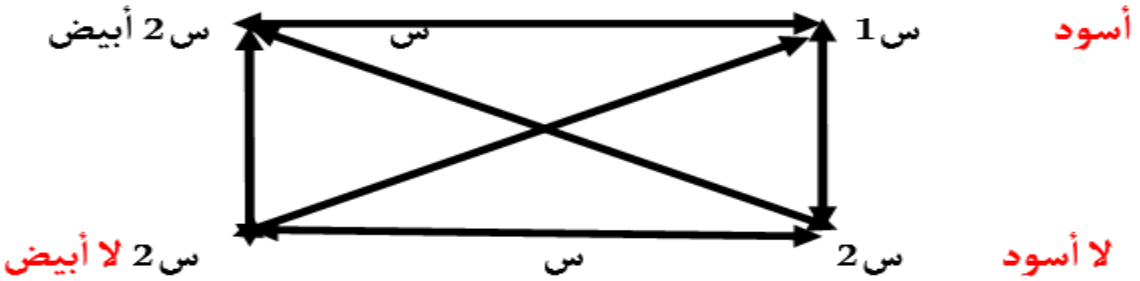

وإذا أمعنا النظر في هذا الخطاب النبوي لاحظنا ثنائيات التقابل والتناقض بين س1 (المؤمن العاصي) وس2 (المؤمنون الذي يقيمون حدود الله)، فالأول يأمر بالمعروف ولا يأتيه، وينهى عن المنكر ويأتيه، ينتهي أمره بالهلاك، والثاني (يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر) ومصيره (النجاة)، يمكن توضيحه بهذا المخطط:

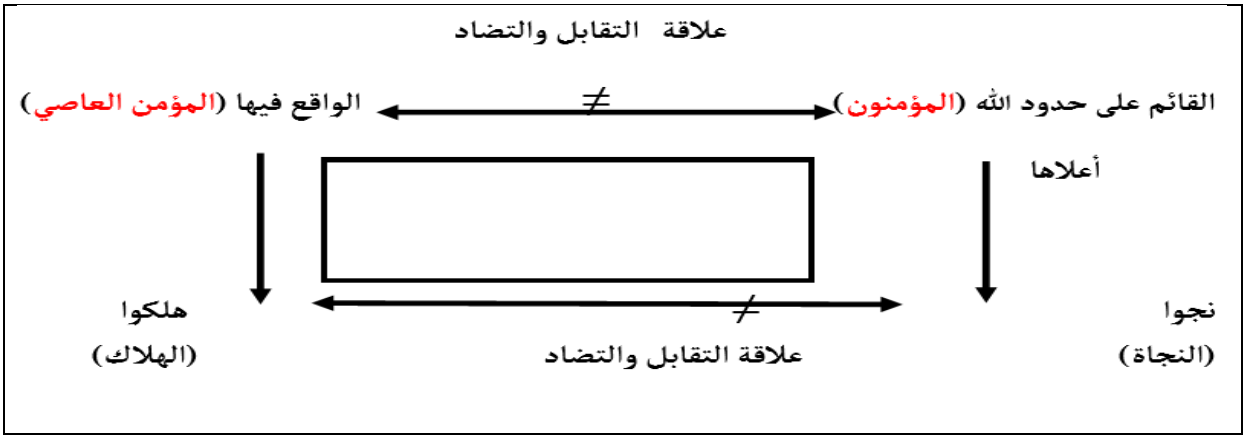

وبذلك فثنائية النجاة أو الهلاك هي المصير المحتوم للجميع(المؤمنون و/أهل المعاصي) على السواء، حيث تنقلب موازين القوى، فينتهي الصراع بين الطرفين ؛قوى الخير، و/ الشرّ، إمّا بالهلاك إن سكت أهل الحقّ عن قوله، وإمّا بالنجاة إن أدّى أهل الإيمان ما عليهم من أمر بالمعروف، ونهي عن المنكر، ولا شك في أنّ نهاية القصة كانت مفتوحة، لا ندري إن تمّ خرق السفينة، وعمّ الهلاك، أو مُنعوا من هذا الفعل الشنيع، فكانت النجاة ، وإن عرضنا الحادثة على محك العقل والمنطق، لا يكون إلاّ الخيار الثاني (وهو المنع) ؛ لأنّنا لا يمكن أن نتوقع بتاتا أن يختار أحد طريق الهلاك لنفسه إلاّ إذا كان جاهلا أو معتوها.

2-6- الخطاطة السردية

وضع غريماس Grimasse خطاطة سردية من خلال اللحظات السردية التالية: التحريك، الأهلية، الإنجاز، والجزاء. (بنكراد، 2001م، ص89). وفي هذا الفلك تتحرك الشخصيات لأداء وظائفها. وبما أنّ الخطاب النبوي –حديث السفينة- كانت نهاية السرد فيه مفتوحة- أي لا ندري إن تمّ الخرق أو المنع- لذا نتصوّر نتيجتين متناقضتين (النجاة أو الهلاك) كجزاء يمكن تجسيدهما في الخطاطتين الآتيتين:

*الخطاطة (1):

الشخصيات	التحريك	الكفاءة أو الأهلية	الإنجاز أو الفعل	الجزاء
القائم على حدود الله	الالتزام بحدود الله	الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر	منع خرق السفينة	النجاة من الغرق
الواقع فيها	الحصول على الماء	الصعود إلى الأعلى للحصول على الماء	خرق السفينة	الهلاك والغرق

*الخطاطة (2):

الشخصيات	التحريك	الكفاءة أو الأهلية	الإنجاز أو الفعل	الجزاء
القائم على حدود الله	نية عدم إلحاق الأذى	ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر	ترك خرق السفينة	الهلاك والغرق
الواقع فيها	نية عدم إلحاق الأذى عن طريق الصعود والنزول لجلب الماء	عدم الصعود للأعلى	خرق السفينة في الأسفل للحصول على الماء	الهلاك والغرق

ومن هاتين الخطاطتين يتبين أنّ ترك صاحب المعاصي على فعله سواء أكان مقصودا أم غير مقصود ينتهي بالهلاك حتّى وإن كانت نية الفاعل الخير، فالعبرة بالفعل لا بالنيات.

ويحدد غريماس أربعة صيغ للكفاءة هي: (بنكراد، 2001م، ص96). وجود الفعل، معرفة الفعل، قدرة الفعل، وإرادة الفعل، وهذه العناصر الأربعة ليس من الضروري أن تكون دفعة واحدة لكنّها تتحقق بالتدرج. ففي هذا الخطاب النبوي تتوفر ثلاث كفاءات هي: معرفة الفعل، والذي يتمثل في خرق السفينة للحصول على الماء وتجنب الصعود إلى الأعلى، كما توفرت القدرة والإرادة على تنفيذ الفعل. أمّا وجود الفعل وهو خرق السفينة فلا ندري إن تمّ تنفيذه لأنّ النهاية كانت مفتوحة بين الخيارين: الخرق أو المنع.

3-الصورة الفنية في الخطاب النبوي (حديث السفينة)

إلى جانب العنصر اللغوي الذي هو مادة أساسية في الحديث النبوي ، تأتي الصورة لتترجم الوقائع ، وتصور العالم وخباياه، سواء أكان تصويرا فوتوغرافيا أو فنيا بما هو معروف في البلاغة التقليدية بالتشبيه والاستعارة، يقول سعيد بنكراد: "إنّ التشابه سواء أكان مجسدا في حالته القصوى (الصورة الفوتوغرافية) أو في أشكاله الدنيا (الاستعارات والرسوم البيانية وكذا كلّ الصور الذهنية)، لا يعود إلى الواقعة الفعلية في علاقتها بأداة التمثيل، بل إنّه مرتبط بالسبيل المؤدي إلى إنتاج دلالات تعدّ في نهاية المطاف تأكيدا للحضور الإنساني في الكون."(بنكراد، 2012م، ص127م)

تناول الباحث عبد المالك بومنجل في كتابه (تأصيل البلاغة) الصورة الفنية في الخطاب النبوي –حديث السفينة- بتحليل عميق، وبُعد نظر، حيث أبدع في رسم ظلال الصورة وفق رؤية حديثة للمجتمع، وفلسفة الوجود، إذ يقول: "مثّل النبي عليه الصلاة والسلام حال المجتمع بحال السفينة، وهو تشبيه مصيب غاية الإصابة، وقريب غاية القرب من أذهان البشرية، إذ السفينة مطية للعبور إلى الشاطئ الآخر، وكذلك الأرض التي هي موطن البشرية، هي مجرد مطية للعالم الآخر، والسفينة مستقبل مشترك بين جماعة من الناس تسبح في الماء بقدرة الله، وكذلك الأرض التي عليها حياة المجتمع، هي مستقبل مشترك بين البشرية جميعا... ثمّ إنّ السفينة ممّا يكثر توسل الناس بها في حياتهم الاجتماعية والاقتصادية، خاصة في الزمن القديم، وهي السبب في بقاء الجنس البشري بعد الطوفان العظيم، فهي إذا رمز السلامة لمن شاءها والعاقبة الوخيمة لمن أعرض عنّا." (بومنجل، 2015م، ص 141/140). وينتهي بومنجل إلى استخلاص العبرة، والمغزى العام من القصة، إذ يقول: "كما أنّ السفينة يمكن أن تتحوّل، إن لم يتوخّ سكانها أسباب السلامة من وسيلة عبور إلى شاطئ الأمان إلى وسيلة إغراق وهلاك، وكذلك هذه الحياة الأرضية، يمكن أن تتحوّل من موطن لعمارة الأرض والاستمتاع بخيراتها إلى ميدان للفساد بمختلف معانيه يُغرق المجتمعات البشرية في النكد والشقاء ويُرديهم في الهلاك بمختلف معانيه". (بومنجل، 2015م، 141).

وقد أدى التشبيه التمثيلي دورا مهمّا في إجلاء الصورة مع ترك أثر حيّ في نفس السامع، يدرك من خلاله كيف يتطور أمر المنكر في المجتمع، فهو يبدأ صغيرا كخرق يسير، ثم لا يزال يتسع ويتسع إن لم يتداركه أهل الحكمة، والعقل، والعلم حتى يصعب السيطرة عليه، وإنّ ذلك ليوحي بأهمية الأخذ بأيدي العابثين والالتزام بحدود الله قبل فوات الأوان، والوصول إلى مثل تلك النتائج الرهيبة.

ويعدّ التشبيه التمثيلي من أهم الفنون البلاغية، وأوفرها حظا، يقول الطاهر بن عاشور: "للتشبيه التمثيلي الحظ الأوفى عند أهل البلاغة ووجهه أنّ من أهم أغراض البلغاء وأولها باب التشبيه، وهو أقدم فنونها، ولا شك أنّ التمثيل أخص أنواع التشبيه؛ لأنّه تشبيه هيئة بهيئة فهو أوقع في النفوس وأجلى للمعاني"، ويقوم هذا النوع من التشبيه على التعدد المتكامل لا المتفرق؛ فهو إذًا مجموعة تشبيهات تتناسق وتتضافر لتشكّل قصة أو مشهدا، وتعبّر عن فكرة أو حكمة أو رأي أو فلسفة أو نظرية. (بن عاشور، 1997م، ص3).

وقد جاء التمثيل في قوله صلى الله عليه وسلم: (مثل القائم على حدود الله...)، وهو تشبيه معقول بمحسوس، حيث شُبّهت هيئة المسلمين وهم قائمون بواجبهم في تغيير المنكر بأهل السفينة وهم يمنعون من يريد خرقها، وبالمقابل شُبهت هيئة المتقاعسين عن أداء واجب تغيير المنكر بحال أهل السفينة إن تركوا من يريد خرقها حرّا يفعل ما يشاء، ووجه الشبه هنا منتزع من متعدد، وهو النجاة والهلاك، يقول الرافعي: "فهذا تمثيل لحالة طائفة في الأسفل تعمل لرحمة من هم في الأعلى: عاطفة شريفة، ولكنها سافلة، وحمية ملتهبة، ولكنها باردة، ورحمة خالصة، ولكنها مهلكة: ولن تجد كهذا التمثيل في تصوير البلاغة الاجتماعية، والغفلة الفلسفية لأناس هم عند أنفسهم أمثلة الجدّ والعمل والحكمة، وكأن النبي صلى الله عليه وسلم يقول لهؤلاء من ألف وثلاثمائة سنة: أنتم المصلحون إصلاحا مخروقا." (الرافعي، ج3، 1941م، ص6).

وإلى جانب التشبيه التمثيلي، ساهمت الاستعارة في تشخيص المعنى؛ وهي –كما قال عنها ابن رشيق القيرواني- (ت 463هـ): "أفضل المجاز، وأوّل أبواب البديع، وليس في حُلى الشعر أعجب منها، وهي من محاسن الكلام، إذا وقعت

موقعها ونزلت موضعها". (ابن رشيق 1972م، ص235) بوصفها علامة سيميائية لسانية، فإنّها تجسّد الأبعاد التركيبية، والدلالية والتداولية، وتبرز اللغة على أنّها ذات بعد سيميائي في تشكّلها الذي يقود إلى تأليف صورة متكاملة سواء أكانت الصورة لونية، أم حركية أم حسية في آن واحد". (ربابعة، 2011م، ص65). ومن ذلك قوله –صلى الله عليه وسلم-: (القائم على حدود الله)، فهي استعارة مكنية، حيث شبّه المعاصي بوهدة من الأرض محدود بحدود وحولها رجال يحرسونها، ويمنعون الناس من الوقوع فيها، وحذف المشبه به، وترك أحد لوازمه (حدود)، وهذا يدلّ على ثقل المسؤولية الملقاة على عاتق المصلحين في الأمة فهم حراس الفضيلة، يحاربون الرذيلة.

هذا إلى جانب التعبير الكنائى (أخذوا على أيديهم) كناية عن صفة، وهى استعمال الشدة والقوة لمنعهم من خرق السفينة. والتعبير "بعلى" يفيد الاستعلاء والفوقية، إشارة إلى أنّ الأخذ كان بالاستعلاء والقوة. وقد أشاد عبد القاهر الجرجانى بالكناية فى قوله: "إنّ الكناية أبلغ من الإفصاح، والتعريض أوقع من التصريح". (الجرجاني، ص55).

إنّ حديث السفينة ينطوي على أسرار بلاغية كثيرة، منها الإيجاز مع وفرة الدلالة، ومنها إصابة التشبيه مع دقة الإصابة، ومنها حيوية الحركة ومتعة التشويق ببناء التمثيل على منهج القصة، ومنها قوة الرمز ولطف الإشارة، ومنها تفصيل أوجه الشبه حتى يستوفي التمثيل جوانب كثيرة من مظاهر الحياة البشرية والأحوال النفسية والاجتماعية." (بومنجل، 2015م، ص142/141). ومعنى هذا أنّ الحديث النبوي اجتمعت فيه أسرار البلاغة العربية وجوامع الكلم، من خلال فصاحته، وإيجازه، وبديع تصويره، وبُعد نظره، وقدرته على النفاذ إلى النفس الإنسانية للتعبير عن ملابسات الحياة، والظروف التي تعيشها المجتمعات البشرية، وما بينها من صراع أبدي بين قوى الخير والشر. ملاحظة هذا الكلام في البلاغة لا السيمياء.

خاتمة

وخلاصة القول: لقد ضرب الرسول صلى الله عليه وسلم أروع الأمثال في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وضرورة الالتزام به في الخطاب النبوي (حديث السفينة)، فإلى جانب ما يمتاز به الحديث من سمو غاياته التربوية والأخلاقية، كان في مستوى عال من حسن العرض، والإيجاز في القول، وبديع التصوير من خلال حسن توظيف التشبيه، والرموز، والعلامات التي تحتوي على طاقة دلالية تثير القارئ، فاتحة آفاقا من القراءة والتأويل لإدراك مقاصده النبيلة.

هذا، وقد توصلتُ من تطبيق المقاربة السيميائية على الخطاب الديني إلى ما يلي:

- إنّ الرمز من الوسائل المثيرة غير المباشرة التي وظفها الرسول صلى الله عليه وسلم للإقناع والإمتاع، وتحقيق الغرض الديني. وكان الرمز من أقدم الوسائل التي استعان بها القدامى للتعبير عن تجاربهم، والتأثير في قارئهم. وفي هذا الحديث النبوي يعدّ كلّ من السفينة والركاب رمزين، ما هما إلاّ طريقان للعبور إلى الدلالة، وهي المجتمع والصراع السائد فيه بين قوى الخير والشر، وواجب أهل البر والصلاح إزاء هذا الوضع، المتمثل في أعظم رسالة في الحياة، هي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

- إنّ تطبيق المقاربات الجديدة بما فيها السيميائية يمكن استغلالها حتى في دراسة المقدّس، فقد اهتدى غريماس إلى تقديم نموذج أو نظرية في تحليل النصوص السردية بجميع أنواعها، وتعدّ في واقع الأمر نظرية في المعنى، وطرق إنتاجه، وأنماط وجوده وانتشاره. وقد رأينا ذلك في الخطاب النبوي الذي تتوفر فيه مواصفات السرد، الأمر الذي أتاح استثمار (السيميائيات السردية لـ غريماس) للتعرف على البنى السطحية والعميقة المكوّنة للحديث النبوي من خلال تحديد ما يلي:

* **سيميائية العنوان:** عنوان الحديث النبوي الشريف علامة سيميائية جسدّت هذا الصراع بين الخير والشر، وصوّرت غفلة أهل الحقّ عن نصرته، وعن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لأنّ ذلك ينتهي بالهلاك، كما ينتهي حال أهل السفينة بالهلاك لا محالة إن تركوا المفسدين يقدمون على أفعالهم الشنيعة، أو النجاة إن منعوهم.

* **سيمياء الشخصيات:** وقد حرّك شخصيتان المشهد السردي في هذا الحديث النبوي (القائم على حدود الله،

الواقع فيها أي المرتكب للمعاصي)، وهما يجسّدان الصراع الذي ينتهي إلى مجهول إمّا النجاة وإمّا الهلاك.

*سيمياء السرد: أدّى السرد دوره الفاعل في نسج الصورة الفنية في الخطاب النبوي، حيث تطوّر المشهد السردي إلى عزم غير القائمين على حدود الله على فعل شنيع وهو (خرق السفينة)، والذي لا يعني سوى حفر أوسع قبر- كما ذهب إلى ذلك الرافعي، أو إلحاق الأذى بالجميع في المفهوم السيميائي.

*الفضاء الزماني والمكاني: الزمان والمكان من أهم مكونات الخطاب السردي، وهما متلازمان، لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، ومن ظاهر الحديث يبدو المكان ضيّقا (السفينة)، غير أنّ دلالته أوسع وهي (المجتمع ككل) الذي لا يحدّه شيء، وهو ما يُسمى بالفضاء اللامتناهي.

*المربع السيميائي: لقد أسفر المربع السيميائي على علاقات التقابل والتضاد بين الشخصيات مجسدةً الصراع الأبدي في الأرض بين قوى الخير و/ الشرّ، والمتمثّل في أهل الإيمان، و/ أهل المعاصي.

- لقد أدّى التشبيه التمثيلي دورا مهمّا في الخطاب النبوي في إجلاء الصورة مع ترك أثر حيّ في نفس السامع، يدرك من خلاله كيف يتطور أمر المنكر في المجتمع، فهو يبدأ صغيرا كخرق يسير، ثم لا يزال يتسع ويتسع إن لم يتداركه أهل الحكمة والعقل والعلم حتى يصعب السيطرة عليه.

- لقد ساهم التعبير الاستعاري في تشخيص المعنى؛ والاستعارة بوصفها علامة سيميائية لسانية، فإنّها جسّدت الأبعاد التركيبية والدلالية والتداولية في الخطاب النبوي عن طريق تجسيد المعاني المجردة في محسوسات.

-وكان من ثمرات هذه الدراسة أن فتحتُ فضاء للدارسين لتناول المقدس بمنظور حديث، ومنهج جديد (المنهج السيميائي)، فقد كان هذا الحديث النبوي الشريف بستجيب طواعية لخصائص هذا المنهج بداية بـثرائه بالرموز والعلامات، والشخصيات شخصيتان فقط، وما بينها من تضاد وتناقض، والحيز، والأحداث وتسلسلها.

قائمة المراجع

1. ابن رشيق القيرواني، العمدة في صناعة الشعر ونقده، ج1، تح.محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط4، 1972م.
2. إبراهيم عبد العزيز السمري، اتجاهات النقد الأدبي العربي في القرن العشرين، القاهرة، دار الآفاق العربية، ط1.
3. أبو زكريا يحي بن شرف النووي الدمشقي، رياض الصالحين، القاهرة، دار الريان للتراث، ط1، د.ت.
4. أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، دمشق-بيروت، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2002م.
5. بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج13، القاهرة، دار الفكر، د.ط، د.ت.
6. حنان محمد موسى حمودة، الزمكانية وبيئة الشعر المعاصر، أحمد عبد المعطي نموذجا، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2006م.
7. حميد لحميداني، بنية النص السردي من منظور النقد الأدبي، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط3، 2003م.
8. جميل حمداوي، الآليات السيميائية لتوليد الدلالة في النصوص والخطابات، دنيا الوطن، موقع الكتروني، 2011/1/8م.
9. رولان بارت، مدخل إلى التحليل البنيوي، تر.منذر عياشي، مركز الانتماء الحضاري، ط1، 1993م.
10. سعيد بنكراد، سيمياء السرديات، مدخل نظري، منشورات الزمن، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 2001م.
11. سعيد بنكراد، السيميائيات مفاهيمها وتطبيقاتها، سوريا، دار الحوار للنشر والتوزيع، ط3، 2012م.
12. شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ج4، المطبعة الأميرية – بولاق، ط7، 1223هـ
13.عبد الملك بومنجل،تأصيل البلاغة، منشورات مخبر المثاقفة العربية في الأدب ونقده، ط1، 2015م.
14. عبد الملك مرتاض، في نظرية الرواية: بحث في تقنيات السرد، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998م.
15. عبد الملك مرتاض، تحليل الخطاب السردي، معالجة تفكيكية سيميائية مركبة لرواية زقاق المدق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
16.فيصل الأحمر، معجم السيميائيات ، منشورات الاختلاف، ط1، الجزائر، 1431هـ- 2010م.
17. محمد صابر عبيد، صوت الشاعر الحديث، عالم الكتب الحديث، أربد، الأردن، ط1، 2011م،
18.محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج1، تونس، دار سحنون للنشر والتوزيع، 1997م.
19. محمد عزام، شعرية الخطاب السردي –دراسة- منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2005م، ص14.
20.مصطفى صادق الرافعي، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، بيروت، المكتبة العصرية، د.ط، 2001م.
21.مصطفى صادق الرافعي، وحي القلم، ج3، بيروت،المكتبة العصرية، د.ت، د.ط
22.مصطفى صادق الرافعي، وحي القلم، ج3، تح. محمد سعيد العريان، مطبعة الاستقامة، ط1، 1941م.
23.موسى ربابعة، آليات التأويل السيميائي، الكويت، آفاق للنشر والتوزيع، دط، 2011م.
24.F. De Saussure: Cours de linguistique générale, éd. Payothèque, 1979.

السلطة التنظيمية والسلوك القيادي مقاربة سوسيولوجية

Organizational power and leadership behavior are a sociological approach

تاريخ الإرسال: 02-03-2020 تاريخ القبول: 04-10-2021

علي بشاغة*، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، b.alisocio21@yahoo.com
بلقاسم نويصر، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، nouicerbelkacem@yahoo.fr

الملخص

تُعد السلطة ظاهرة اجتماعية أهتم بها الإنسان مند القدم، لكن هذا الاهتمام أختلف من عصر إلى آخر، فقد تطور مفهوم السلطة عبر العصور من مفهوم نسقي سياسي إلى مفهوم اجتماعي تنظيمي، لاسيما بعد الثورة الصناعية وظهور المؤسسات الكبرى والنمو والمكننة السريعة التي عرفتها. ومن أجل فهم وشرح ظاهرة السلطة وكيف تمارس داخل التنظيم، فقد حظيت علاقات السلطة والقوة في علاقتها بالسلوك القيادي بالعديد من الدراسات والأبحاث والتي تناولت الجوانب المختلفة التي تربط بينهما، حيث حاولت العديد من الاتجاهات النظرية أن تطور نماذج مختلفة تربط بين أساليب ممارسة السلطة والسلوك القيادي داخل التنظيم، وذلك وفق مقاربات شاملة ووجهات نظر مختلفة. وتماشيا مع السلوكيات القيادية في المنظمة الحديثة وانطلاقا من إشكالية بحثية تتمحور حول مدى الاستفادة من المقاربات النظرية في استخدام السلطة والسلوك القيادي، اعتمادًا على التساؤل التالي: ما هي أبعاد ومقومات السلطة التنظيمية والسلوك القيادي حسب المقاربات السوسيولوجية؟ وللإجابة عليه تمّ تقديم مقاربة سوسيولوجية لمختلف الاتجاهات النظرية، التي تناولت السلطة والسلوك القيادي ومختلف الجوانب المتعلقة بها، والتي تمَّ التوصل من خلالها إلى أنَّ السلوك القيادي يختلف تبعًا للسمات الشّخصية للقائد وتوقعات الأتباع والظروف أو المواقف التي تُمارس فيها السلطة وطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة داخل التنظيم، كما أنّه لا توجد حاليًا مقاربة نظرية وحيدة قادرة على وضع نموذج تفسيري شامل لسلوك القائد في ممارسة السلطة داخل التنظيم.

الكلمات المفاتيح: السلطة، القيادة، السلطة التنظيمية، السلوك، السلوك القيادي

Résumé

Le pouvoir est un phénomène social auquel l'homme s'intéresse depuis les temps anciens, mais cet intérêt a varié d'une époque à l'autre, car le concept de pouvoir a évolué à travers les âges d'un concept de coordination politique à un concept d'organisation sociale, en particulier après la révolution industrielle et l'émergence d'institutions majeures, la croissance et la mécanisation rapide. Afin de comprendre et d'expliquer le phénomène du pouvoir et comment il s'exerce au sein de l'organisation, les relations de pouvoir et de puissance dans sa relation avec le comportement de leadership a bénéficié de nombreuses études et recherches traitant de différents aspects qui les relient, où de nombreuses tendances théoriques ont tenté de développer différents modèles liant les méthodes d'exercice du pouvoir et le comportement de leadership au sein de l'organisation. Organiser, selon des approches globales et différents points de vue. Nous chercherons à travers cet article à fournir une approche sociologique des différentes tendances théoriques qui traitent du pouvoir et du comportement de leadership et des divers aspects qui y sont liés.

Mots-clés **:** pouvoir, leadership, pouvoir organisationnel, comportement, comportement de leadership.

* المؤلف المراسل

Abstract

Power is a social phenomenon in which man has been interested since ancient times, but this interest has varied from time to time, because the concept of power has evolved through the ages from a concept of political coordination to a concept of social organization, especially after the industrial revolution and the emergence of major institutions, rapid growth and mechanization. In order to understand and explain the phenomenon of power and how it is exercised within the organization, the relationship of power and power in its relation to leadership behavior has benefited from numerous studies and research dealing with different aspects connecting them, where many theoretical tendencies have attempted to develop different models linking the methods of exercising power and leadership behavior within the organization. Organize, according to global approaches and different points of view. We will seek through this article to provide a sociological approach to the different theoretical trends that deal with power and behavior of leadership and the various aspects related to it.

Keywords: Power, leadership, organizational power, behavior, leadership behavior

مقدمة

شكلت السلطة وممارسة السلطة مصدر للعديد من النقاشات والأبحاث، فهي غالبًا ما توحي بالكثير من الأحاسيس والعواطف المشوبة بالكثير من الغموض واللُبس، فهي تُسبب تارةً الخوف وتارةً الجاذبية، كما تشير أحياناً إلى الاحتقار والاستخفاف وأحياناً أُخرى تدعو للإعجاب. إنّ المواقف المتعلقة بالسلطة وممارستها كثيرًا ما تُوصف بالتناقض, فهي من جهة تقمع الطموحات الساعية لامتلاك القوة, وتحتقر التفاعلات العاجزة من جهة أُخرى، فالاضطراب، والمضايقة، والأحكام المسبقة وقوة الانجذاب هي تفاعلات في تعايش دائم مع وجود السلطة، هذا التوتر وجو الحذر والظن المرتبط بالتعامل مع هذا المفهوم، يجعل دراسة وتحليل السلطة وممارستها داخل التنظيم موضوع صعب معالجته، ليس لكونه شائك ولكن لكونه يُغطي على حقائق معقّدة مرتبطة بالسلوك الإنساني، هذا التعقيد يحيلنا للاستعانة ببعض المفاهيم المفّسرة له وهذا من أجل الكشف بشكل مقبول عن مختلف أوجه علاقات التأثير بين الأفراد.

وباعتبار السلطة كآلية لتحديد العلاقات الاجتماعية داخل التنظيم، فإنّ طبيعة علاقات السلطة ترتبط بالسلوك القيادي وتختلف بحسب الأساليب التي يتبعها القادة في إدارة العلاقة مع الأفراد أو المرؤوسين، وباختلاف السمات الشخصية التي يتحلى بها القادة والمواقف وتعددها.

ونتيجة لهذا الاختلاف فقد تباينت آراء الكتاب والباحثين بشأن المقاربة المتبعة في هذا الشّأن وذلك باختلاف طروحاتهم واتجاهاتهم، والتي أفرزت نماذج مختلفة تربط بين ممارسة السلطة والسلوك القيادي، حيث سنحاول من خلال هذه الدراسة، تحليل ونقد المقاربات الموجودة وذَلك باستعراض مبادئها الأساسية وأبعادها وإسهامات أصحابها وأوجه التقارب والتباعد بينها ووفق التسلسل الزمني لظهورها.

ومن خلال المقاربات التي تناولت الموضوع وما هو متناول في مجال الإدارة والأعمال فإننا نلمس هناك نوعا من التداخل والتصادم في فهم أسس ومقومات السلطة وهو ما دفعنا إلى البحث في هذا الموضوع وتقديم مقاربة شاملة متكاملة انطلاقا من إجابتنا على تساؤل هام: ما هي أبعاد ومقومات السلطة التنظيمية والسلوك القيادي حسب المقاربات السوسيولوجية؟

أولا- الاجراءات المنهجية

1- المنهج المعتمد: تبعا لطبيعة وأهداف هذه الدراسة، فقد تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي، وذلك انطلاقًا من تصور نظري حول موضوع السلطة التنظيمية والسلوك القيادي.

2- - مفاهيم الدراسة

مفهوم السلطة: ويقصد به وفقا لهذه الدراسة، الصلاحية المخولة لممارس السلطة في اتخاذ القرارات، واعطاء الأوامر للتابعين في إطار نظام داخلي يتحدد على اثره الممارسات الوظيفية للفاعلين، سواء ممارس السلطة أو التابعين لجزء من التنظيم يؤثر ويتأثر به.

مفهوم القيادة: ويقصد به وفقا لهذه الدراسة على أنه النشاط الذي يمارسه القائد داخل التنظيم للتأثير في سلوك الأفراد وجعلهم يتعاونون لتحقيق الأهداف المرغوبة من المنظمة من جهة، ومن طرف الأفراد من جهة أخرى.

مفهوم السلطة التنظيمية: ويقصد به وفقا لهذه الدراسة على أنها: حرية التصرف واتخاذ القرارات والإجراءات وإصدار الأوامر، ومراقبة إنجاز المهام وتوجيه المرؤوسين في إطار محدد وواضح المعالم والصلاحيات.

مفهوم السلوك: ويقصد به مجمل التصرفات والأعمال والنشاطات التي يقوم بها الإنسان في بيئة أو مكان ما قصد تحقيق أهداف معينة.

السلوك القيادي: ويقصد به وفقا لهذه الدراسة عل أنه مجمل النشاطات والاعمال التي يقوم بها القائد التنظيمي في تسيير شؤون المنظمة والاشراف على مختلف العمليات التنظيمية.

ثانيا- التصور المفهومي للسلطة التنظيمية

1- مفهوم التنظيم

إنَّ المتتبع لمنظومة التعريفات الخاصة بالتنظيم، أول ما يلاحظ عليها وجود تباين فيما بينها يمكن إرجاعه إلى تباين الانتماء العلمي وتباين الاستناد النظري والايديولوجيا.

إنّ كلمة تنظيم ترجمة لكلمة organisation وتعني الشيء ذُو البُنية العضوية، فهناك مجموعة من الأعضاء تنتظم معًا في تناسق مُشكلة بُنية متكاملة تسعى لتحقيق هدفا مشتركًا رغم أهدافها الجزئية. (رشوان، 2004، ص 05)

ويعرفه اتزيوني Etzioni "بأنه وحدة اجتماعية يتم انشاؤها من أجل تحقيق هدف معين." (لطفي، 2004، ص 23)

ويعرفه روبنز Robbins على أنّه "كيان اجتماعي منسق بوعي وله حدود واضحة المعالم، ويعمل على أساس دائم لتحقيق هدف معين أو مجموعة أهداف. " (القريوتي، 2008، ص 49)

وعرّفه **ألن (allen)** بأنه "الهيكل الذي يوضح العمل ويقسمه إلى مجموعات والذي يوضح المسؤوليات والسلطات وينشئ العلاقة التنظيمية، وذلك لغرض تمكين الأفراد من العمل في سبيل تحقيق الأهداف." (الجيوسي وجاد الله، 2009، ص 89)

2- مفهوم السلطة: تُعد السلطة ظاهرة اجتماعية وتنظيمية، فهي تُمثل عصب العملية الادارية، فقد كتب **بيرتراند راسل (1938)** "أنّ المفهوم الأساسي في العلوم الاجتماعية هو السلطة بنفس المعنى الذي يعنيه مفهوم الطاقة في العلوم الفيزيائية (collertte & roy, 2002, p 63)

فالسلطة مفهوم مجرّد قابل للتطبيق في العديد من الحالات، فكثيرًا ما نسمع عن سلطة الطبيعة، سلطة العقل، سلطة الأب، سلطة الرئيس وسلطة المدير وغيرها من المعاني التي يتخذُها المفهوم، فالسلطة في اللغة العربية مشتقة من الفعل الثلاثي سلّط بمعنى القهر وكذلك السلطان بمعنى الحُجة. (ابن منظور، 1988، ص 183).

السلطة أيضا هي فرصة شخص على تحقيق طاعة هؤلاء الذين يدينون نظريا له، ويكمن الاختلاف بين القوة والسلطة في أن مفهوم القوة لا يتضمن فكرة الحق في الأمر وواجب الطاعة، بينما تتضمن السلطة امكانية تحقيق الطاعة الارادية من جانب الخاضعين. (فياض ، 2018، ص 42).

ومن الناحية الاصطلاحية يتخذ المفهوم عدة معاني وذلك حسب التخصصات وحسب العلماء وتوجهاتهم النظرية المختلفة، فمن الناحية القانونية يُتناول مفهوم السلطة من زاوية قانونية، إذ يمكن تعريف السلطة على أنّها " الحق في اصدار الأوامر، أما المسؤولية فتعني مقدار المسائلة الناجمة عن التمتع بحق اصدار الأوامر". (المغربي م.، 2016، ص 17).

ومن الناحية السياسية تُعرف السلطة على أنّها " القدرة على فرض إرادة ما على إرادة أُخرى وذلك يتم في صورتين أساسيّتين، إما بواسطة القّهر والعنف أو بواسطة الإقناع الحر" (السويدي، 1990، ص 172).

أما علم النّفس فينظر إلى السلطة من زاوية سلوكية نفسيّة، إذ يمكن تعريفها بأنّها "قدرة القائد على خلق شروط التعاون الدائم والمستمر في التنظيم." ((Plane, 2015, p 4.

ويعتبر **شيستر برنارد** من الكتاب السلوكيين الأوائل الذين كتبوا في التنظيم من وجهة نظر سلوكيّة، حيث ينظر **بيرنارد** إلى التنظيم على أنّه نظام تعاوني، وقد أعطى وزن كبير للعوامل النفسيّة والاجتماعية التي تؤثر على درجة التعاون المطلوب داخله.

أما علم الاجتماع فيُنظر للسلطة من زاويّة اجتماعية, وقد تعددت تعريفاتها ولا يمكن تعريف السلطة إلا في ظل اتجاهين: **الاتجاه الأول:** يعتبر السلطة على أنّها ملكة واستعداد عند شخص معين، والسلطة بهذا المفهوم موجودة مند **هوبز** " السلطة بمفهومها الواسع هي الوسائل التي يعتمد عليها في الوقت الحاضر للحصول على المصالح المحتملة والمنتظرة (collertte & roy, 2002, p 64).**الاتجاه الثاني:** يعطي للسلطة طابع العلاقات الاجتماعية حيث يعرف **ماكس فيبر** السلطة على أنّها " القوة القانونية أو الشرعية التي تمنح الحق للرؤساء في إصدار الأوامر إلى المرؤوسين والحصول على امتثالهم للقرارات والأعمال المكلفين بها " (Bettahar, 2014, p 83) ويتجسد هذا الاتجاه بقوة مع تيار علم الاجتماع التنظيمي, وخاصة في أعمال **ميشال كروزييه** الذي أتخذ السلطة كمفهوم مركزي لتحليل التنظيمات, وذلك من خلال التحليل الاستراتيجي لتصرفات الفاعلين الاجتماعيين داخل التنظيم، ليصل إلى أنَّ " السلطة هي علاقة وليست صفة مميزة للأفراد أو الفاعلين، أي أنَّ السلطة تكمن في طبيعة العلاقة بين الطرفين وليس في الأفراد أنفسهم" (Crozier &

Friedberg, 1977, p 56).

3- الخصائص البنائية والوظيفية للسلطة التنظيمية

يتكون هذا المفهوم من مصطلحين سلطة وتنظيم، وهذا ما يعني السلطة الممارسة داخل التنظيم، وهي ذات أهداف يجب تحقيقها.

كما تعرف السلطة داخل المؤسسة على أنّها الصلاحية المخوّلة للإطارات الإدارية والمشرفين في اتخاذ القرارات وإعطاء الأوامر، وكذا القرارات التي تسبقها من اجل تنفيذ مختلف الخطط الإستراتيجية والبرامج العلمية في المؤسسة والتي تتوافق مع السياسة العامة للمؤسسة، فسُلطة التصرف واتخاذ القرارات الإستراتيجية المتعلقة بنشاط المؤسسة سواء كانت خاصة أو عامة. (دادي عدون، 1998، ص 236)

ويُعرفها **ماكس فيبر** بأنّها:"احتمال ان تطيع جماعة معيّنة من الناس الأوامر المحدّدة التي تصدر عن مصدر معيّن." (غربي وآخرون، 2002، ص 190).

ويُعرفها **تاتينيوم** كما يَلي "السلطة تصنف العلاقات والاتصال الشخصي حيث يتقبل الفرد أو المرؤوس قرارا صدر عن سواه (أي الرئيس)، سامحًا له بالتأثير المباشر على سلوكه" (الجيوسي وجاد الله، 2009، ص 114).

ويعرفها **هربرت سايمون** كما يلي " إنّ السلطة هي قوة اتخاذ القرارات التي تحكم وتقود أعمال الآخرين" (الجيوسي وجاد الله، 2009، ص 114).

فالسلطة داخل التنظيم هي التي تعطي للتنظيم شكله الرسمي، وللقائمين عليه القوة التي تمكنهم من اتخاذ القرارات لتحقيق أهداف المنظمة، ولذا فإنّ السلطة تمثل القوة المؤسسيّة للمنظمة، ولا تعني السلطة استعمال القسوة مع المرؤوسين لإجبارهم على إنجاز الأعمال المُوكلة إليّهم، كما أنّها لا تعني أنّ للمدير الحق في إصدار ما يشاء من أوامر وتعليمات، لأنّ هناك حدودًا وقيودًا للسلطة الإدارية، بعضها داخلي في المنظمة وتتمثل في القيود المنصوص عليها في قرار تأسيس المنظمة ونظامها الداخلي أو في القيود المتمثلة في أهداف المنظمة وسياساتها العامة، وبعضها يتمثل في الأنظمة والقوانين والسياسات للدولة التي تعمل بها المنظمة وكذلك الأعراف والقيّم الاجتماعية والثّقافية السائدة في بيئة المنظمة.

ثانيا- مصادر السلطة داخل التنظيم

بشكل عام في المجتمع كما في التنظيمات فإنّ الأشخاص يقبلون طاعة غيرهم ويخضعون إرادتهم بشكل إرادي وعن طواعية وهذا كونهم يقبلون أيضا نسق السلطة السائد، وهذا القبول مؤسس على عوامل وأسباب متعلقة باكتساب السلطة في حد ذاتها أو ما يسمى بمصادر اكتساب السلطة والتي يمكن حصرها فيما يلي :

1- الشرعية: للشرعية قواعد متعددة أجملها **ماكس فيبر** في شرحه للسلطة البيروقراطية وباعتماده على تصنيفات للسلطة تعتمد على أنواع ومصادر معينة للشرعية، وهذه الشرعيات هي:

أ- **الشرعية التقليدية:** هذه الشرعية مستمدة من الاعتقاد بقداسة القوانين التقليدية والأكثر شيُوعا في المجتمع، أو الهيمنة المبنية على الوراثة (كشرعية ملك في الدولة)، وأما في التنظيمات فإنّ هذه الشرعية يمكن أن نُلخصها في الجانب غير الرسمي للتنظيم والقائمة على الإرث الثقافي وتاريخ التنظيم والعادات والتقاليد والأعراف المتراكمة.

ب- **الشرعية الكاريزمية:** وتستمد هذه الشرعية قوتها من الإيمان والاعتقاد والعاطفة، وهذا النوع من الشرعية مُستحدث بناءً على الوحي أو الإلهام أو النموذج المُحتدى، فهذا النوع من الشرعية قائم على الإمكانات الاستثنائية للقائد أو المدير والذي يتمتع بكفاءات عالية مقارنة بالآخرين.

وفي التنظيمات فإنّ هذا الشكل من الشرعية يمكن أن نلاحظها أكثر في الجانب غير الرسمي للتنظيم أو بخاصة في العلاقات ما بين الأفراد وفي أبعادها النّفسية والاجتماعية وفي بعض الخصائص الاستثنائية للشّخصية عند بعض الأفراد والتي تكسب صاحبها سلطة ليصبح الشّخص المهم أو الأكثر أهمية في التنظيم.

ج- **الشرعية العقلية والقانونية:** لقد أشار **ماكس فيبر** في تفسيره لعلاقة الأشخاص بالشرعية في مجال التنظيمات البيروقراطية إلى أنّ أنقى نموذج لممارسة السلطة القانونية هو الذي يستخدم طاقم إداري بيروقراطي، موضحا انّ البيروقراطية تستمد شرعيتها من الاعتقاد القانوني الذي يملكه الفاعلين الاجتماعيين. والشرعية العقلية القانونية هي كل سلطة قائمة على العلم، القواعد والقانون، وكما في الميدان

السياسي والاجتماعي فإنّ العقلانية تعني السلطة أو الهيمنة المؤسسة على الاعتقاد بعدالة الأوامر وبعدالة وجدارة وكفاءة ممارسي السلطة.

وفي مجال السلطة القانونية التي تحكم العلاقات الرسميّة ضمن النظام البيروقراطي يمتثل الموظف للسلطة بصفته "عضوًا في المنظمة" نظرًا لأنّ الطاعة هي فقط للقانون، كما يمتثل أعضاء المنظمة لمن لديه السلطة ليس بصفته الفرديّة ولكن بصفته أنّه يمثل النظام غير الشخصي (رشوان، 2004، ص ص 42-43).

وفي التنظيمات فإنّ الشرعية متطابقة أو ممثلة في البناء أو الهيكل الرسمي للتنظيم والتي يستند على مجموعة القواعد الواضحة التي تتضمن السير الجيد والحسن له. وهذا الشكل من الشرعية يمكن تسميتها الشرعية القائمة على القواعد والقوانين، والتي يطلق عليها أيضا السلطة الرسمية والتي تعطى لمن هو موجود في أعلى الهرم الحق في اصدار الأوامر وممارسة السلطة.

2- انتهاز الفرصة: في كثير من الأحيان لا تقوم ممارسة السلطة داخل مجموعة أو تنظيم بناءً على واحدة من الشرعيات السابقة، بقدر ما تقوم هذه الممارسة وبصفة غير رسمية على انتهاز الفرص التي تتيح للشخص لمراقبة موارد السلطة، بغض النظر عن شرعية هذه الرقابة.

ثالثا-أشكال علاقات السلطة: لتوضيح الطابع العلائقي للسلطة التنظيمية، وعلى أنّ السلطة لا تحمل أي خاصية في حد ذّاتها بل هي علاقة تفاوض دون توقف تنشأ وتنمو مع الآخر، وهي تزيد وتنقص تبعا للسلطة التي يمتلكها الآخرين ونوع العلاقة التي تنسج معهم. "فهي ترتبط ارتباطا وثيقا بالتفاوض، إنها علاقة تبادل، إذًا علاقة تفاوض، يلتزم بها شخصان على الأقل" ((Ansar, 1990, p 71. فالسلطة التي يمارسها أي فرد قد تنقلب في أي لحظة وتحت أي ظرف، بمعنى أن سلطة أي شخص قد يأتي عليها ظرف يفقد أثنائها خاصيّة السلطة التي كان يمتلكها ويقع تحت تهديد اضعاف سلطته والعكس، ويمكن من خلال هذا المفهوم العلائقي التمييز بين ثلاثة أبعاد:

أ- **بعد التبعية أو الارتباط:** إنّ مفهوم التبعية موجود في كل علاقة سلطة وتبعية, ذلك أنّ الذي تمارس عليه السلطة هو بمثابة الوجه الآخر للسلطة، أي تطابق آلي بين المفهومين سلطة- تبعية، بمعنى أنّه إذا كان شخص أ يملك سلطة على شخص **ب** هذا لأنّ **ب** هو تابع ل أ فهو في حاجة إلى أ لبلوغ هدف معيّن، وقد لخص **ريشارد إمرسون** هذه الفكرة كما يلي : " أن علاقات السلطة تتضمن روابط اعتماد متبادل بين الوحدات، حيث الفاعل (أ) يعتمد على **(ب)** إذا كانت أهدافه وإشباعاته التي يحققها تتسهل بموجب أفعال يقدمها (ب) ...وباختصار فإن السلطة ترتكز بشكل واضح على اعتمادية الآخر" (الحوراني، 2008، ص ص 62-63)

ب- بعد التبادلية: في تحليل السلطة كمفهوم "علاقة" لابد من الإشارة إلى أنّ السلطة لا تقع في جهة واحدة فقط من طرفي العلاقة، وبأنّ الطرف الضعيف في هذه العلاقة يملك جزء من السلطة حتى لو كان يبدو غير مهم، كما أنه يمكن للذي يملك القوة والسلطة في أي مؤسسة أن يجبر أي عامل بسيط على تطبيق الأوامر، لكنّه في المقابل العامل يملك أساليب متعددة لتطبيق هذه الأوامر، فهو يستخدم ما يعتقد أنّه صحيح ومهم ودون مراعاة مصالح من هو أعلى منه، كما يمكن للضعيف في هذه العلاقة أحيّانًا بأن يحقق رغبات وأشياء من خلال طاعته الأوامر واستجابته لضغوط وإكراهات رئيسه المرتفعة (كزيادة الأجر أو التحويل ....) .

إذن فكرة التبادل ضرورية لعلاقة السلطة، وهي تظهر أكثر من خلال الإكراهات الممكنة الممارسة من طرف مستقبل الأوامر تجاه مصدر هذه الأوامر، فكلما كانت الرهانات كبيرة بالنسبة لمن هو في الأعلى كلما كانت ضغوط من هو في الأسفل عالية للحصول على امتيازات أكبر.

ج- بعد اللاتوازن: مهما تكن السلطة الرسمية أو غير الرسمية التي يحوزها من هو في الأسفل فإنّ من هو في الأعلى يبقى يمتلك امتيازات أكبر ناتجة عن مصادر متعددة، النظام التسلسلي، التحكم الأمثّل في المعلومات، نسق العلاقات، وقدرات التدخل. إلخ وهذا ما يؤدي في غالب الأحيان إلى اللاتوازن في العلاقة.

رابعا- السلوك القيادي ودلالاته

لقد حظيت القيادة باهتمام المجتمعات البشرية منذ أقدم العصور نظرا لأهميتها في تحقيق الكفاءة والفاعلية لكل تنظيم، وفي تحقيق رفاهية أفراد المجتمع وتحقيق الأهداف المطلوبة، كما تشكل القيادة محورا مهما ترتكز عليه مختلف النشاطات في المنظمات، حيث يعد السلوك القيادي والنمط المتبع في القيادة العامل الرئيس في نجاح المنظمات أو فشلها وذلك لما للقائد من دور هام في التأثير على سلوك الأفراد وفي توفير المناخ التنظيمي السائد فيها.

1- مفهوم القيادة: لقد تعدّدت التعريفات التي تعرضت لمفهوم القيادة وذلك بتعدد المدارس التي تناولت هذا المفهوم، كما تباينت التعريفات من باحث لآخر وذلك باختلاف الاتجاه الذي يؤمن به.

فقد عرّف **تيد Tead** القيادة بأنهّا "النشاط الذي يمارسه شخص للتأثير في الناس وجعلهم يتعاونون لتحقيق هدف يرغبون في تحقيقه" (الشماع وكاظم، 2007، ص 222).

كما عرّفها **القريوتي 1997** على أنّها: " قدرة تأثير شخص ما على الآخرين لبدل جهود تتجاوز المستويات العادية من اجل تحقيق الاهداف" (الجيوسي وجاد الله، 2009، ص 134).

ويعرف **هول(hall)** القيادة بأنّها شكل من أشكال القوة التي تحقق طاعتها بصورة جبرية.

ويشير علماء الاجتماع بأنّها " ممارسة القوة أو النفود في التيارات الاجتماعية مثل الجماعات، والتنظيمات، والمجتمعات المحلية والأمم " (رشوان، 2004، ص 19).

وتعرف القيادة أيضا بأنها " القدرة على التأثير في العاملين من أجل تحقيق أهداف مشتركة." (المغربي، 2016، ص 131)

وتقع القيادة في في قمة الهرم الوظيفي، ولها دور دينامي يتمثل في التخطيط والتنسيق، وصياغة أهداف وأغراض التنظيم، ورسم السياسات، والمراقبة، واتخاذ القرارات واصدار الأوامر، والاشراف الاداري على آخرين، واستخدام السلطة الرسمية، والتأثير والاستمالة بقصد تحقيق هدف (رشوان، 2004، ص 21).

وتعتمد فاعلية القيادة الإدارية على مصادر ثلاثة كما حددها (**الدويك,2001**) وهي:

*- عملية التأثير التي يمارسها القائد مع مرءوسيه والوسائل التي يستخدمها لتحفيزهم على الإنتاج -والعمل ومضاعفة الجهود ومنها:

- تقديم المكافآت، لأنها تعتبر عاملًا مهمًا في شحذ همم العاملين.

- الإكراه، حيث يقوم القائد باستخدام سلطته لدفع العاملين على العمل عن طريق التهديد والتخويف.

- الأسس المرجعية للمرؤوسين، حيث يستفيد القائد من دراسته لشخصيات العاملين معه ونفسيتهم في التأثير عليهم.

- الخبرة الشخصية، حيث يزداد تأثير القائد على مرؤوسيه كلما زادت خبرته في النواحي الخاصة بالنشاط الذي يعمل به. وهذه الوسائل هي بالأساس مرتبطة بموارد السلطة في التنظيم.

*- توجيه المرؤوسين: حيث يتوقف الكثير من نجاح القائد على قدرته على توجيه جهود العاملين معه، وتنظيم جهودهم وتوجيهها نحو الهدف المشترك، والتغلب على الصعوبات التي تواجهه في سبيل ذلك.

*- تحقيق الهدف الوظيفي: إنّ الهدف الرئيسي لأي عملية توجيهية يقوم بها القائد هو تحقيق أهداف المنظمة التي يديرها، وهو هدف مشترك ومرغوب يسعى جميع العاملين لتحقيقه. (طوالبة، 2008، ص 16)

وتعتبر مصادر السلطة مصادر قوة للقائد، فكلما امتثل القائد لمصادر سلطة متعدّدة كلما كان أكثر فعالية في التأثير على مرؤوسيه.

2- من أين يستمد القائد سُلطته ؟

يعتمد القائد في المنظمة لتحقيق الأهداف التنظيمية والذّاتية على علاقات السلطة التي تستند على عدة مصادر ترتبط بالشرعية التنظيمية، وكذا الصفات الشخصية للفرد، أو المزاوجة بين العنصرين السابقين، ومن بين هذه المصادر الأساسيّة لإمتلاك القوة والسلطة داخل التنظيم نذكر ما يلي:

يعتبر **فرانس ورافان (French-Raven)** بأنّ هناك خمسة مصادر للسلطة:

ثلاثة مصادر ترتبط بالتنظيم وهي: السلطة الشرعية، سلطة منح المكافأة، والسلطة القسرية، ومصدران مرتبطان بالشّخص وهما السلطة المرجعية وسلطة امتلاك المعلومات.

أ-**السلطة الشرعية:** وهي المستمدة من الصلاحيات المخولة للوظيفة حسب موقعها في الهيكل التنظيمي الرسمي، وتتدرج هذه القوة من الأعلى إلى الأسفل، فالوظيفة الأعلى تُمارس السلطة القانونية على الأدنى منها.

ب- **سلطة منح المكافأة:** هذه القوة مصدرها توقعات الفرد من قيامه بمهامه على الوجه المطلوب، وأنّ امتثاله لأوامر رئيسه سيعود عليه بمكافآت مادية او معنوية من قبل الرئيس.

ت- **السلطة القسرية:** أساس هذه السلطة الخوف، وهي مرتبطة بتوقعات الفرد من أنّ تقاعسه أو قصوره في تأدية واجباته أو عدم امتثاله لأوامر رئيسه سيعرضه إلى العقاب المادي أو المعنوي من قبل الرئيس.

ث- **السلطة المبنية على الخبرة:** أساس هذه القوة هو المعرفة المكتسبة لدى الفرد، حيث ينفرد بهذه الصفة عن غيره من الأفراد، مما يجعل الآخرين يقبلون قيادته نتيجة قبولهم وقناعتهم بهذه الخبرة الفنية.

ج- **السلطة المبنية على امتلاك مصادر المعلومات:** تنتج هذه السلطة نظرًا لتمتع القادة بصلاحية الوصول إلى المعلومات، ومعرفتهم بالخطط وسياسات المنظمة، والتي تعتبر أمورًا هامة، وسريّة في بعض الأحيان وتحليلها للأفراد للتأثير على سلوكهم.

ح- **قوة المرجعية:** ويحصل عليها الفرد عادة نتيجة إعجاب تابعيه ببعض سماته الشخصية بحيث تشدهم إليه نتيجة الجاذبية في شخصية القائد. (الجيوسي وجاد الله، 2009، ص 137).

خامسا- السلطة والقيادة من منظور سوسيولوجي

تختلف طبيعة علاقات السلطة بحسب الأساليب التي يتبعها القادة في ادارة العلاقة مع الأفراد أو المرؤوسين في المنظمة، وباختلاف السمات الشّخصية التي يتحلى بها القادة والمواقف وتعددها، ونتيجة لهذا الاختلاف فقد تباينت آراء الكتاب والباحثين بشأن المقاربة المتبعة في هذا الشّأن وذلك باختلاف طروحاتهم واتجاهاتهم النظرية.

1- مقاربة السّمات الشّخصية

لقد شهدت نهاية القرن التاسع عشر ظهور ما يسمى التصنيع أو الثورة الصناعية والتي أدت إلى إحداث انقلابًا وتغيّرًا جذريًا في التقاليد المتعلقة بالتنظيم، ليس فقط على مستوى الاختراع والابتكار التكنولوجي الذي أدى إلى ظهور أشكال جديدة للعمل(هيكلة العمل-العلاقة مع المنتوج) ولكن أيضًا على مستوى نمو المنظمات من حيث الحجم والتي أصبحت تجمع الكثير من الأفراد في وحدات وظيفية، مما يؤدي إلى انتشار ظواهر إنسانية واجتماعية في بنية العمل، حيث كانت في الماضي العلاقات في ميدان العمل بين الحرفي والمتمرن وبالتالي وظيفة الإشراف كانت بسيطة نسبيًا، كما أن المنظمات في هذه الفترة كانت عبارة عن منظمات صغيرة الحجم، وفي لحظة ما تحولت هذه العلاقة إلى علاقة مراقب العمل مع المرؤوسين، ومع تطور علاقة رب العمل مع العامل فإنّه أصبح من الضروري وجود مسيرين قادرين على التعامل مع الأفراد وذلك من اجل السير الحسن والفعال للعمل وتحقيق الرضى.

هذه الحاجة الجديدة ظهرت في الوقت الذي شهدت أبحاث علم النّفس في الولايات المتحدة الأمريكية انتشارًا واسعًا، حيث انتقلت من اهتمام فلسفي إلى اختصاص علمي، إذ كان ينظر للإنسان نظرة ستّاتيكية والتي حاولت البحث في مكونات هوية الاشخاص وتصنيف العناصر المكونة للشّخصية الإنسانية، وقد أصبحت الاختبارات البسيكوميترية أكثر شعبيةً مما أعطى الأمل في أن يتّم تصنيف مختلف مكونات شّخصية الإنسان، هذا التزامن ساهم في البحث عن الشروط الممكنة لفعالية ممارسة السلطة والتأثير في المنظمة من خلال تحليل خصائص الشّخصية الإنسانية وهذا ما جعل الظروف مواتية أو ملائمة لظهور الاتجاه الشّخصي في السلوك القيادي.

ونظرًا لما للسّمات الشّخصية من دور مهم في نجاح بعض الأفراد أكثر من غيرهم في ممارسة التأثير فقد حاول أنصار هذا الاتجاه عزل السّمات الشّخصية التي لها علاقة بفعالية ممارسة التأثير في التنظيم.

وقد حدد **هاندي Hundy** أربع سمات أساسيّة في القائد الناجح: الذكاء، المبادرة، الثقة بالنّفس والقدرة على التأثير الفوقي. وقد تعدى ذلك إلى تحديد الصفات الجسدية للقائد وذلك بدراسة السير الذّاتية للقادة العظماء في الماضي والحاضر. كما تقتضي نظرية السمات القيادية أن شّخصية القائد مستقلة عن شّخصيات الأتباع وأنّ القيادة أمر فطري أو غريزي لدى البعض دون البعض الآخر أي أنّها ليست سلوكًا يمكن تعلمه، لدى تناول الباحثون في إطار هذه النظرية السمات المرتبطة بالسمات القيادية من ذكاء وحيوية وسيطرة ونحو ذلك. (الوقداني ، 2018، ص 05).

إنطلاقًا من الأبحاث المنجزة بين 1947 و1970 فقد قدم باس (bass) مجموعة من السمات التي تميز القائد الفعال: كالصرامة والمثابرة، والقدرة على حشد الأفراد، الثقة بالنفس والمهارة في التأثير على سلوك الآخرين، وكدا القدرة على تنظيم التفاعل بين الأفراد تبعا للأهداف المراد تحقيقها، والاستعداد لتقبل نتائج القرارات والأفعال.

هذه الخصائص وعلى أهميتها فهي تُبرز بشكل واضح وجلي درجة تعقد ظاهرة السلطة في التنظيم، فهي تحتاج إلى توفر مجموعة هائلة من القدرات الفنية والاجتماعية والنّفسية والسّمات الشّخصية في كل فرد يريد قيادة مجموعة من الأشخاص، فهذا الاتجاه قائم على فرضية وجود صورة نموذجية يمكن تعميمها على كل المواقف، لكن الواقع أنّ الحياة اليومية تؤكد بأنّ هناك عناصر مختلفة لوضع ما، أو موقف ما، تؤكد طريقة ممارسة التأثير والسلطة داخل التنظيم، كما يمكن للأشخاص على اختلاف نمط شّخصيتهم أن ينجحوا مقارنة بغيرهم وفي ظروف مماثلة، كما أنّ هناك من ينجحون في أماكن دون غيرها من الأماكن وبنفس الخصائص الشّخصية، فكيف يمكن للسمات الشخصية أن تفسر هذا التقلب ؟(collertte & roy,2002, p 29-30).ومن المآخذ التي تسجل على هذا الاتجاه هو عدم تفريقه بين السلطة الرسمية والقيادة، فقد تمَّ التركيز على شخصية القائد أو المدير دون الانتباه إلى مركزه الرسمي، في المقابل فقد اهتم هذا الاتجاه أكثر بطبيعة العلاقات بين الرئيس والمرءوسين أي أنه ركز أكثر على مفهوم القيادة. ومما يحسب لهذا الاتجاه أنّه لفتَ الانتباه إلى ما تُمثله الخصائص الشّخصية كعُنصر أساسي وديناميكي في ممارسة السلطة واعتبارها تشكل مؤشرات دالة على المميزات الأكثر بحثًا لدى القادة.

2- المقاربة القانونية

لقد أدت عملية التصنيع إلى تعقد التنظيمات وأظهرت الحاجة إلى الدقة من أجل الحصول على الفعالية وزيادة الإنتاجية، وقد كان **لفريدريك تايلور** مردود هائل في توضيح بعض المبادئ الخاصة بتنظيم العمل والتي تهدف بالأساس للرفع من مردودية العامل، حيث دعى إلى ما يسمى بالتدبير العلمي للعمل، والذي ترتكز أفكاره على مفهوم آلي للواقع التنظيمي، مفاده ان كل آلة أو أداة أو حتى إنسان يؤدي وظيفة خاصة من وظائف التنظيم، ولا بد أن تكون هذه الوظيفة محدّدة بدقة كي تحقق أحسن إنتاجية، فقد نظر إلى المنظمة على أنّها آلة.

لقد شغل التفكير الميكانيكي للعمل العديد من المفكرين الغربيين في مجالات شتى حيث انعكس هذا الفكر على أبحاث كل من **ماكس فيبر وهنري فايول** في العلوم الاجتماعية بصفة عامة وفي تفسيرهما لممارسة السلطة بصفة خاصة، ففكرة الميكانيكية الآلية تعني القانونية عند بعض الباحثين لأنّها تتميز بالعلاقات الميكانيكية أو الآلية داخل التنظيم والخاضعة للقوانين الرسمية (القانونية)، وهي مفصّلة بشكل خطي هرمي متجه من الأعلى إلى الأسفل، وبهذا الشكل فإنّ هذه المقاربة تعالج مفهوم السلطة على أنّها ظاهرة اجتماعية يجب أن تُضبط وتُطبع بطابع الرسميّة حتى لا تصبح أداة للتعسف الإنساني في اتخاذ القرارات، فقد اقترح **فايول** نموذج إداري أو ما يسمى بالنظرية الإدارية والتي أبرزت مفهومًا قانونيًا لعلاقات السلطة في التنظيم يرتكز على مجموعة من المبادئ أهمها :

تقسيم العمل: من أجل التخصص الوظيفي وفصل السلطات.

السلطة والمسؤولية: وهي حق إصدار الأوامر والقوة التي يمكن بها فرض الطاعة. (حنفي ، 2005، ص 36) وأكد على أن مبدأ التكافؤ بين السلطة والمسؤولية الممنوحة لكل فرد في التنظيم.

بالرغم من أن **فايول** لم يتكلم إلا عن السلطة الشرعية فإنّه أكد على أن لصناعة أي مسئول ناجح فإن الشّخصية أو الذّاتية هي مكملة أساسية لأي سلطة نظامية، فهو ايضًا عالج مسألة ممارسة السلطة من وجهة نظر قانونية.

وعَرفت هذه المقاربة تطورًا كبيرًا من خلال اعمال **ماكس فيبر** والذي عالج المسألة من زاوية أشمل مما طرحه **فايول** ومن أبحاثه نتجت أغلب المفاهيم المستخدمة في هذه المقاربة.

لقد كان اهتمام هذه المقاربة بالنظام أو البناء أكثر من اهتمامها بالأفراد، فهي تدعو إلى تحرير أو إعفاء ممارسة السلطة من تأثير التعسف الإنساني وإدراجها ضمن البنية التنظيمية وهذا بفضل إحاطتها بمجموعة من القواعد الرسمية عادة ما تسمى بالإجراءات السياسية، فهي تبحث وتهدف إلى تنظيم وتمكين وتثبيت الرقابة المنهجية والواضحة لعلاقات السلطة التي تمارس داخل التنظيم، وبشكل آخر أن تصبح أكثر رسمية.

فالمقاربة القانونية تبحث بالأساس في مراقبة ميكانيزمات أو آليات اتخاذ القرار وتنميط السلوكيات واستقرار الممارسة اليومية للسلطة، وان لا تكون مرتبطة بالأفراد بل بالعكس أن تربط بالمركز مما يجعل الجدير بالسلطة محدود في إلزام أو تملك الفاعلين، ليس فقط بسبب نمط قيادته أو إدارته ولكن بسبب القواعد الواضحة التي يمنحها التنظيم، حيث ينتج عن هذا ما يسمى السلطة اللاشخصية، سواء فيما يخص مجالات اتخاذ القرارات أو العلاقات بين الفاعلين، حيث وضع **ماكس فيبر** هذا المفهوم كركيزة أساسية في المقاربة القانونية، حيث ذكر أن" أعضاء المجموعات عندما يطيعون الحائزين عن السلطة فإنّهم لا يطيعونهم لأشّخاصهم ولكن للقواعد اللاشّخصية، وبالمثل فإنّه لا يطلب منهم الطاعة إلا في حدود الإمكانات الموضوعية ذات الحدود العقلية أو ما يسمى بالتنظيم الثّابت" (collertte & roy, 2002, p 33).

إن **الهيكل التنظيمي** هو أحد اهم الرموز التي تتميز بها المقاربة القانونية، فهو يرسم قنوات الاتصالات الرسمية والتسلسل الهرمي داخل التنظيم والذي يشرح ويوضح من له الحق في إصدار الأوامر في الإدارة او القيادة ومن له الحق في الاتصالات ومع من، كما أنّه يحدد مجال القرارات ومختلف مراكز المسؤولية وهذا ما يشير إلى الطابع الخطي للهيكل التنظيمي.

ومنه فإن المقاربة القانونية تقدم المنظمة على أنها آلة ميكانيكية، حيث يمثل الأفراد بداخلها دواليب ساكنة، وحتى تصبح الآلة في حالة عملية، فهذه المقاربة تُقر بأنّه يجب أن تكون المسؤوليات والأنظمة والقوانين وعملية اتخاذ القرارات واضحة بشكل رسمي وأنّ العلاقات يجب أن تكون محدّدة بإجراءات ملائمة مع كل توقعات مختلف المواقف الممكنة.

فحسب هذه المقاربة فإنّ فعالية ممارسة السلطة مرتبطة بشرعيّة قواعد سير العمل عند أعضاء التنظيم وهذا ما يتطلب أن تكون قواعد واضحة، عادلة وعقلانية، حيث يفترض أنّه كلما كان النظام أو البناء محدد كلما كانت القواعد واضحة، مما يؤدي ذلك إلى عقلانية اكثر في سير العمل وهذا ما يقلل من الغموض والالتباس ويحد من النزاعات والسلوكيات غير الرسمية والتقلبات الفرديّة في ممارسة السلطة والتأثير، وهذا ما ينتج عنه استقرار كبير وفعالية عالية في التنظيم.

قطعًا فإنّ من بين أهداف المقاربة القانونية هو وضع حد وإلغاء كل ما ينتج عن التنظيم غير الرسمي في ممارسة السلطة في تسيير المنظمة بصفة عامة، وبهذا فإن هذه المقاربة لا تهتم إلا بشروط ممارسة السلطة الشرعية، ولا تزال هذه المقاربة هي المسيطرة وتميز المنظمات المعاصرة وخاصة الكبيرة منها، هذا رغم ظهور الفكر النسقي وانتشاره في مجال التسيير، إلا أنّ المقاربة القانونية تبقى تحتل مكانة جوهرية، وهذا لأنّها ورغم مرور وقت على ظهورها إلا أنّها تبقى ملائمة لتفسير جزء كبير من حقيقة التنظيم. (collertte & roy, 2002, p 34).

لقد قدمت المقاربة القانونية الكثير من الإسهامات في مجال المنظمات، فقد سلَطت الضوء على الفائدة من توضيح توزيع مجالات اتخاذ القرار داخل التنظيم وتحديد بعض القواعد الأساسيّة في ممارسة السلطة القانونية أو الرسمية خاصة مبدأ شرعية السلطة، ترقية العدالة والإنصاف وكذا الالتزام بحدود القانون، وبهذا الشكل فإن السلطة الرسمية

ليست وليدة أهواء أو نزوات بل هي وليدة معايير يعطيها التنظيم وهي التي يتصرف وفقها الأفراد.

هذه المقاربة تشتمل على محددات والتي من خلالها يمكن تفسير ومراقبة مجموع ظواهر السلطة في المنظمة انطلاقًا من فرضيات ومبادئ الاتجاه القانوني الميكانيكي، ولكن الأبحاث في مجال المكونات العاطفية النّفسية والاجتماعية في التنظيم تؤكد غياب الواقعية في بعض المفاهيم، لأنّه لا يمكن أن ننكر بأنّ عدد هام من عمليات التأثير في التنظيم تحدث داخل التنظيم غير الرسمي، والذي يعمل مختلفا عن التنظيم الرسمي حيث يمكن لقرارات اتخذت من طرف بعض الفاعلين المؤثرين مستقلة تماما عن مراكزهم داخل التنظيم، ليبحث فيما بعد عن آليات رسميّة لشرعنة هذه القرارات.

وبشكل آخر فإنّ المقاربة القانونية يمكن تطبيقها في بعض المواقف، لكن في مواقف كثيرة لا يمكن أن تنجح، فيمكن أن نستخدم المقاربة القانونية للتصرف في المواقف (الظروف) ذات الطابع الرسمي، هذه المواقف تختص خاصة بتسيير النظام داخل النسق العام وذلك في كل ما يتعلق بتسيير الأفراد أو الآليات التنظيمية، وعلى العكس فإن هذه المقاربة تصبح غير عملية كلما تدخلت العمليات الإنسانية فهي تحد من جهة من تدخل العاطفة الإنسانية في التنظيم، والحقيقة أنه في الواقع لا يمكن مطلقًا أن نمنع الأفراد أن ينعموا بالعاطفة وأن يحملوا معهم هذه الملكة إلى التنظيم من جهة أخرى.

فقد كان **فيبر** مدركًا لهذه الحقيقة فقد أورد هذا التخمين حينما أراد وضع تعريف لأنواع السلطة سواء السلطة القانونية أو السلطة التنفيذية أو السلطة الكاريزمية، حيث أكد ان السلطة الكاريزمية مرتبطة بالأسلوب القيادي للشّخص والمستقل عن القانون الاجتماعي أو عن مركزه الرسمي، هذه الإشارات تجعلنا نفكر في أن **ماكس فيبر** أراد بهذا التعريف للسلطة الكاريزمية أن يلفت الانتباه إلى وجود واقع غير رسمي يصعب أن يُحاط أو أن يُحكم بقواعد قانونية.

هذه المقاربة أهملت القيادة كمفهوم داخل التنظيم وأكدت على أنّ سلوك القائد هو انعكاس حتمي للقواعد والإجراءات التي تحكم سير العمل، وخطوط السلطة واضحة حيث التسلسل الهرمي وممارستها وفق القانون هو ما يحقق مبادئ العدل والإنصاف ويؤدي إلى الفعالية وتحقيق الأهداف.

3- مقاربة العلاقات الإنسانية

لفهم قواعد وأسس ممارسات هذه المقاربة يجب أن نضعها في سياقها التاريخي وثقافتها الأصلية، فقد ظهرت هده المقاربة في الولايات المتحدة الامريكية في الخمسينيات من القرن الماضي وذلك في أعقاب تطور هائل لعلم النّفس الإنساني، وفي خضم أحداث استثنائية ميزت تلك الفترة أهمها:

حالة مجتمعات خارجة من حرب عالمية ثانية والحاجة الملحة للنمو الاقتصادي لهذه المجتمعات، والابتكارات التكنولوجية التي جعلت المنظمة كبيئة مثالية لتحقيق كل الطموحات.

كما مثّلت الحرب صورة سيّئة عن الديكتاتورية وبروز اتجاه حديث يدعو ويدافع عن إرساء نظام ديمقراطي، حيث مست هذه الثّقافة كل طبقات المجتمع وكل مجالات الحياة اليومية، كما ان لبعض الظواهر التي انتشرت في تلك الفترة، كانتشار التعليم وتطور الإعلام الذي نتج عنه وفرة في المعلومات والسرعة في ايصالها أدى إلى بروز طبقة عمالية أكثر وعيًا لقيمتها الشّخصية او الذّاتية وأكسبها إدراكًا بأنّها ليست دولابًا بسيطًا في آلة تنظيمية، وهذا ما أدى إلى ظهور ما يسمى "بأنسنة" المنظمات من خلال تثمين العمل في فريق وشرعنة المشاركة في اتخاذ القرارات، والاهتمام بعملية الاتصالات بين الأفراد وتوسيع قنوات التشاور.

ونظرا لعدم قدرة المقاربة القانونية في الاستمرار في تطبيق أو ممارسة السلطة بطريقة أكثر رسمية وهرمية، مع الحاجة إلى تطبيق اللامركزية و"دمقرطة" عملية اتخاذ القرار، فإنّ اصحاب مقاربة العلاقات الانسانية اقترحوا مجموعة من المبادئ لمواكبة هذا التطور التنظيمي.

وقد تدعم هذا التوجه بالنتائج التي حققتها تجارب هاوثورن والتي كان أبرزها اعتبار أن أهم عامل من عوامل زيادة الإنتاجية هو الاهتمام بالعلاقات الانسانية إذ تمثل أحد المقومات الأساسية لنجاح القادة الإداريين وهذا ما أدى إلى اكتشاف أهمية الأبعاد غير الرسمية في التنظيم. (كنعان، 2007، ص 75).

وبصفة أساسية فإنّ هذه المقاربة أدت إلى توجيه الاهتمام بالتنظيم إلى الاهتمام بالأفراد وحاجاتهم، فهي بشكل ما تدعو الى استبدال أفكار **تايلور** التي تعتبر الإنسان كامتداد للآلة، بأفكار تعتبر العمل كوسيلة لتحقيق رضا الأفراد، فقد تدعمت هذه المقاربة من خلال مفاهيم العلاقات الانسانية وخاصة في معالجتها لعلاقات السلطة داخل التنظيم، وقد داع صيتها "بمقاربة العلاقات بين الأفراد " عند كثير من مفكري هذا الاتجاه وذلك من خلال الاهتمام بترقية نموذج يأخذ في الحسبان أولوية الأبعاد الانسانية والعلاقات بين الأفراد على الأبعاد التنظيمية والأبعاد البيئية مجتمعة، فهي دعوة للاهتمام أكثر بما يسمى القيادة، فهي في رأي أصحاب هذا الاتجاه تدعم عملية التأثير المتبادل بين الأفراد بما يحقق الرضى لجميع الأطراف.

فقد بحثوا في وصف أنماط علاقات التأثير التي تسمح بالمحافظة على عملية اتصالات مفتوحة وحقيقية، أي التوصل إلى أسلوب تسيير قائم على خلق عملية توازن بين متطلبات فعالية التنظيم والبقاء على توافق وتصالح مع الأفراد، فهي تدعو إلى تشجيع التنمية والتطوير الذاتي للأفراد وهي بشكل ما تحدد "الأنماط العلائقية" الأكثر تحقيقًا للرضا أثناء ممارسة السلطة كونها تراعي الخصائص الإنسانية للأفراد من جهة وما تخلقه من تحفيز لديهم من جهة أخرى.

وقد تكلّل هذا المجهود بظهور نماذج معيّارية بالأساس فرضت على الحائزين على السلطة الرسمية تبني أسلوب الديمقراطية التشاركية في ممارسة السلطة، ولهذا فإنّ أغلب جهود أصحاب هذا الاتجاه كانت موّجهة نحو المشاركة الكليّة للأفراد في كل ما يتعلق بالتنظيم، فالمشاركة في اتخاذ القرار مثلا عند بعضهم ليست إجبارية بل تمثّل عقيدة (collertte & roy, 2002, p 38).

كما أكدت هذه النماذج بوضوح وجود عاملين حاسمين في علاقات السلطة والقيادة وهما منح الاعتبار للأفراد والاهتمام بتنظيم العمل والإنتاج، والشبكة الإدارية لكل من **موتون وبلاك** هي النموذج الأقرب لتوضيح الاستخدام الممكن لهذين البعدين فهو نموذج يفترض بأنّ القيادة في التنظيم مرتبطة بدرجة الاهتمام بالأفراد ودرجة الاهتمام بالإنتاج أو العمل.

يمكن تحديد نمط قيادة أي مسير من خلال سلوكه على متغيري الاهتمام بالأفراد والاهتمام بالإنتاج، فقد قسما كل من هذه الأبعاد إلى تسع درجات من الاهتمام، واهتما بوصف خمسة أنماط أساسية للقيادة ويمثل نمط القيادة (9.9) الأحسن حيث يهتم هذا الشكل القيادي بكل من الأفراد والعمل بشكل متوازن وبالحد الأعلى من الاهتمام، في حين يمثل نمط القيادة (5.5) سلوك مسير يبحث عن تحقيق توازن بين الاهتمام بالإنتاج والاهتمام بالأفراد ولكن ليس بالاهتمام الذي يصل إلى الحد الأعلى (الجيوسي وجاد الله، 2009، ص 150).

أما **دوغلاس ماكريجور (1960)** فقد وضع من جهته نموذج يصنف المسيرين إلى نوعين**y**و**x** حيث المسيرون من نموذج **x** يحملون نظرة تشاؤمية تجاه الانسان باعتباره كسول وهو لا يستجيب إلا بواسطة الحافز المادي وغير قادر على المبادرة وعلى تحمل المسؤولية، وبالتالي لابد من توجيهه باستمرار ومراقبته وألا نثق فيه، أما المسيرين من نموذج **y**من جهتهم فهم يحملون نظرة تفاؤلية تجاه الإنسان فهم يرون أنّ الانسان محفّز بطبعه مهتم بعمله ويتوقعون أنّ لديه إرادة لاستخدام كل إمكاناته وعلى استعداد لتطويرها (الشماع وكاظم، 2007، ص 71).

فقد قدم **ماكرجور** النموذج **x** على أنه قد تم تجاوزه واقترح أن يتم اختيار النموذج **y** فهو يؤكد ومن خلال تجربته في العمل كرئيس لإحدى المؤسسات بأنّه لا يمكن لمسئول أن يمارس سلطته القانونية دون أن تكون لديه مسؤولية تجاه الفريق الذي تصدر له أوامر هذه السلطة.

في حين فإن نموذج كل من **لوين، ليبيت ووايت** هو الأكثر استخداما فحسبهم فإنّه يمكن أن يكون سلوك القائد في ممارسته للسلطة وفق ثلاثة أنماط أساسية النمط الأوتوقراطي النمط الديمقراطي والنمط دعه يعمل، حيث يتميز النمط الأوتوقراطي بدرجة رقابة عالية ويتخذ المسئول أو القائد القرار بنفسه فهو يعبر عن أسلوبه عن طريق الأوامر التي يرسلها لمرؤوسيه، أما في النمط الديمقراطي فالقائد أو الرئيس يملك اتجاه لعرض الكثير من الاقتراحات على مرؤوسيه وذلك قصد توجيههم في عملهم، فهو يحاول أن لا يفرض إرادته عليهم ويسمح لأعضاء التنظيم بالمشاركة الفعالة في اتخاذ

القرارات، أما النمط دعه يعمل فالقائد أو الرئيس يترك لأعضاء الفريق حرية التصرف ولا يتدخل إلا من أجل تحفيزهم (كنعان، 2007، ص ص 130-131).

إذا كان الهيكل التنظيمي هو رمز المقاربة القانونية أو الرسمية فإنّ **الهيكل الاجتماعي** هو بمثابة رمز للمقاربة الاجتماعية، فإذا كان الهيكل التنظيمي يرسم القناة التسلسلية للتحكم والضبط واتخاذ القرار فإن الهيكل الاجتماعي يوضح تموج وانعطافات الشبكات غير الرسمية في ممارسة التّأثير داخل التنظيم، ولإبراز خصائص كل هيكل يمكن القول بأنّه إذا اعتبرنا الهيكل التنظيمي كخارطة طريق للتنظيم فإنّ الهيكل الاجتماعي هو خارطة طبوغرافية لنظام العلاقات، الأولى تشير إلى الطرق الرّسمية أو القنوات الرّسمية التي يمكن استخدامها في ممارسة السلطة في حين الثانية توضح الميدان الذي يفترض توفره على قنوات وطرق غير رسمية (collertte & roy, 2002, p 4).

لقد تطورت المقاربة الانسانية للسلوك القيادي في ممارسة السلطة وزادت شعبيتها في مرحلة رخاء اقتصادي وانتشار ثّقافي للحضارة الغربية، لكن هذا الرخاء لم يكن بنفس القوة دائمًا، فقد عرفت سنوات السبعينات ما يسمى بأزمة البترول وما صاحبها من تأثيرات على النمو الاقتصادي مما أدى إلى تراجع في مفهوم الإنسانية والتشاركيّة في التنظيم، وقد تعمّقت الأزمة مع بداية الثمانينات والتي تميّزت بندرة في الموارد وظهور المعوقات المالية بشكل قوي وصعوبة في اتخاذ القرار وهذا ما أدى إلى ضرورة البحث في طرق للتسيير أكثر نجاعة.

فتاريخيًا ظهرت أنّه بعد أن جربت حصر ممارسة السلطة في بعدها القانوني- الرسمي" autorité" فقد حاول البعض تجريب عكس ذلك حيث تم المزج أو الجمع بين ممارسة السلطة ونوعية العلاقات مع الأفراد والنمط الذي يميز هذه العلاقات، ومع مرور الوقت أصبح واضحًا وجلي بأن الأنماط الانسانية للسلوك القيادي في ممارسة السلطة والتأثير وحدها غير قادرة على شرح نجاح أو فشل هذا السلوك على اعتبار أن كل تنظيم هو أصلًا مبني على علاقات السلطة، وإن حاولنا في بعض الحالات أو الاستثناءات إهمال هذه العلاقات لصالح ظهور علاقات بين الأفراد فإن نظام السلطة الرسمية يعاود الظهور كلما كان هناك أمور تحتاج إلى مسؤولية لاتخاذ قرارات بشأنها ومن هنا يمكن القول أنّ المقاربة الإنسانية تفتقر إلى الواقعية مقابل حقيقة التنظيمات.

كما يؤخذ على هذه المقاربة أيضًا اعتمادها على تقديم "نموذج مثالي", فقد بحثت في الشكل الواحد والأحسن على افتراض وجود " نموذج جيّد" في ممارسة السلطة من جهة وإهمالها لوجود عوامل موقفية من جهة أخرى.

بالمحصلة فإنّه يمكن القول بأنّ المقاربة الانسانية وبتركيزها الكبير على العلاقات بين الأفراد في فهم سلوك القادة في ممارسة السلطة والتأثير، فإنّها قد أهملت باقي أبعاد الحياة التنظيمية، فإذا كانت المقاربة القانونية لم تهتم إلا بممارسة السلطة الرسمية وأغفلت وجود التنظيم غير الرسمي، فإنّ المقاربة الإنسانية من جهتها فعلت العكس فهي لم تهتم بحقيقة التنظيم الرسمي لكي تركز وفقط على التنظيم غير الرسمي أو القيادة.

4- المقاربة الموقفية

إنّ عجز المقاربة الإنسانية عن شرح وبشكل كامل ظواهر السلطة، أظهر الحاجة إلى مقاربة أكثر تعبيرًا عن الفوارق وأقل معيارية لممارسة السلطة والتأثير داخل التنظيمات، ولهذا فقد انتشرت مقاربة تقدم ممارسة السلطة على أنّها محدّدة بعوامل كل موقف، وهو ما يطلق عليها بالمقاربة الموقفية أو الاحتمالية، وحسب هذه المقاربة فإنّ الحقيقة غير ثابتة أي ديناميكية، وكل موقف أو وضع تمثله خصائص مميّزة له وبالتالي فإنّه لا يوجد هناك شكل واحد للتصرف أو الفعل الذي يمكن تكيّيفه مع جميع المواقف، بل العكس فإنّ كل موقف تقابله طريقة خاصة للتصرف والفعل وهي ملائمة أكثر من غيرها من الطرق، ولمعرفة أي أسلوب أو أي مقاربة تكون أكثر تطابقًا لابد أن نرجع إلى خصائص الموقف الذي يحدّد لنا ما هو فعال وما هو غير فعال.

يمكن القول أنّ التأثير لا يمارس في فراغ اجتماعي ولكن في بيئة وحوادث مختلفة، بمعنى وجود مختلف القوى وهذا ما يتطلب تعاون مستمر في مجال ممارسة التأثير، فهذه المقاربة ترى بأنّ قوة أي شخص غير مرتبطة بمركزه في السلم الإداري ولا هي حتمًا ناتجة عن العلاقات الإنسانية القوية التي يمتلكها، فهي تعتقد بأنّ لا هذه ولا تلك من المقاربتين قادرة

على توضيح ديناميكية السلطة، ولا بد من البحث عن تفسير ذلك من خلال درجة التطابق بين المواقف وكذا خصائص مركز الشخص وسلوكه.

إنّ اهتمام هذه المقاربة غير موجه للبناء أو التنظيم ولا للأشخاص ولا للعلاقات بين الأفراد، فهو موجه للتفاعل الحاصل بين مختلف المتغيرات الحاضرة في الموقف، وقد تمّ تناول هذه المقاربة بطرق مختلفة وقد أفرزت لنا نماذج متعددة نذكر منها:

*- **نموذج هاوس 1974:** حسب هذا النموذج فإن القائد الفعال يعظم دافعية الأفراد ورضائهم عندما يساعد المرؤوسين على تحديد الأهداف وتحديد المسارات التي توصل إلى هذه الأهداف. (أبو ناعم، 2015، ص 191)

*- **نموذج فروم وياتون1973:** فقد اشتغلا على ما يسمى نمط اتخاذ القرار، والذي يتلاءم مع كل موقف وقد وضعا أداة لذلك سميت "شجرة اتخاذ القرار" حيث اكدا على ضرورة أن ينتبه أي قائد إلى بعض الأسئلة قبل اتخاذ أي قرار وهي المتعلقة بالمتطلبات الضرورية لشرح المشكلة وتوفر المعلومات اللازمة لاتخاذ قرار ذو جودة عالية، ومدى تقبل المرؤوسين للقرارات وتقاسمهم لنفس الاهداف المرجوة من حل نفس المشكلة، وهل تؤدي هذه الحلول إلى احتمال نشوب صراع بين الأفراد.

وبحسب الإجابة على هذه الاسئلة يمكن تحديد النمط المتبع في القيادة، وقد حدد **فروم وياتون** ثلاث أنماط للقيادة، أوتوقراطي، استشاري أو تشاركي، فكلما احتاج رئيس او قائد مساهمة المرؤوسين او التابعين في صناعة القرارات او تسهيل تنفيذها كلما اقترب من النمط الإستشاري، وكلما قلل من مساهمة المرؤوسين كلما اقترب من النمط الأوتوقراطي (المغربي، 2007، ص ص 241-243)

بالمجمل فإنّ هذا المقاربة تشير إلى الكيفية التي تساهم بها المواقف في توزيع السلطة بين من هو في اعلى الهرم ومن هم في أسفله، فهي غير ممركزة حول النمط المتبع بل في العلاقة المرتبطة بخصائص الموقف وقد حاول هذين النموذجين البحث في المطابقة بين الفرد وسلوكه والموقف الذي يجب أن يتشكل وذلك من خلال تأكيدها على ضرورة أن يأخذ ممارس السلطة في الحسبان درجة تعّقد ومرونة الحقيقة التنظيمية.

*- **نموذج هارتس وبل ونشار1977:** فقد حاولا أن يضعا نموذجا عمليا وقد اشتهر تحت اسم ""نمط القيادة حسب الموقف" ويقوم هذا النموذج حول محورين وهما نفس المحورين الذين اهتمت بهما المقاربة الإنسانية، أي الاهتمام بالأفراد والتي يمثلها السلوك الاجتماعي للقائد، والاهتمام بالإنتاج والمتمثل في السلوك الإداري للقائد، التنسيق بين هذين المحورين يسمح بظهور أربعة انماط للقيادة النمط الإداري _النمط البائع_ النمط التشاركي _ النمط المفوض.

وحسب **هارتس وبلونشار** فإنه يمكن اختيار نمط من هذه الانماط تبعا لدرجة نضج المرؤوسين ويقاس نضجهم وفق معيارين أساسيين، فكلما أبدى المرؤوسين درجة عالية من النضج كلما اتجه القائد إلى تفويض الصلاحيات والمسؤوليات، وكلما انخفض مستوى النضج لديهم كلما اتجه القائد نحو الأسلوب الإداري أي النمط الأوتوقراطي أي حسب هذا النموذج فإنّ درجة نضج المرؤوسين غير ثابتة وبالتالي لا بد للقائد أن يعيد تقيّيمه باستمرار من اجل أن يتوافق سلوكه القيادي مع ذلك (طوالبة، 2008، ص 20).

فأحيانًا تظهر هذه المقاربة قريبة من المقاربة الإنسانية كونها ترتكز على نفس المتغيرين (الفرد والإنتاج) وتستند على أنماط العلاقات التي تظهر بين القائد والأتباع.

ومن المآخذ التي تؤخذ على المقاربة الموقفية أنّ نجاح أي شّخص مرتبط بمطابقة أسلوبه الشّخصي مع احتمالات الموقف، وأن نجاحه في ممارسة السلطة تزيد من قوة سلطته الشّخصية وبالتالي فإنّ قُدراته في التكيف مع المواقف تزيد من مصداقيته، كما أنّها لم تقدم الكثير في عملية ممارسة السلطة، فهي اشتغلت في حدود معيّنة فهي لم توضح الفرق بين السلطة الرسمية والقيادة وذلك كون اغلب مفكري هذا الاتجاه لا يفرقون بين المفهومين.

إن مفهوم القيادة في المقاربة الموقفية قد يؤدي إلى إلغاء أو إخفاء هوية القائد الحقيقية، وهذا من اجل مطابقة مزاجه باستمرار مع تفاعلات مرؤوسيه، كما أنّ سلوك القائد لا يمكن أن يدرك إلا من خلال المواقف وهذا يتناقض ومفهوم القيادة، كما أنّها يمكن أن تخلق لدى القائد فكرة العمل على

المدى القريب "المواقف الآنية" وهذا ما يخلق مشاكل توجيه على المستوى المتوسط والبعيد وأنّ هذه النماذج لا تأخذ في الحسبان شّخصية القائد كمتغير.

رغم ذلك فإن المقاربة الموقفية قدمت عناصر أساسيّة ومهمة تدعم دراسة ظواهر السلطة في التنظيم فقد وجهت الانتباه المرُكز على القائد ونقلته للاهتمام بالأتباع.

5- المقاربة التبادلية

بالموازاة مع المقاربة الإنسانية والمقاربة الموقفية تطورت مقاربة أخرى وكانت العلوم السياسية مصدر الهام هذه المقاربة، وتوصف بالمقاربة التبادلية وهي تبدوا أحيانا قريبة من المقاربة الموقفية على اعتبار ان السلطة تتغير حسب المواقف من جهة وهي مشروطة بتفاعل المرسل اليهم من جهة أُخرى، وهذه المقاربة لم تنل القبول مقارنة مع باقي المقاربات وهذا راجع إلى درجة التعقيد المفاهيمي من جهة وعدم توافق بعض مقترحاتها مع الثّقافة السائدة سنوات السبعينيات، وعلى عكس المقاربات السابقة فقد اهتمت هذه المقاربة في البداية بمفهوم السلطة خاصة عند **هومانس(1661) وبلو (1964)** لينتقل الاهتمام فيما بعد إلى مفهوم القيادة وهذا مع أعمال **إدوين وهولوندر 1978** واللذان طورا نظرية ما يسمى " القيادة التبادلية " فحسب هذه المقاربة فإنّه من أجل فهم ديناميكية السلطة داخل التنظيم لا يجب أن نحصر ذلك في سلوكيات القادة أو مرؤوسيهم، وذلك لأنّ السلطة عبارة عن مفهوم يتميّز بالسكون والمحدودية مقابل ما يحدث في الواقع، ولدى فلابد من الاهتمام بالتفاعلات التي تحدث بين الأفراد عند ممارسة السلطة، على اعتبار أن العلاقات تمثل تعاقدات اجتماعية يقوم من خلالها الفاعلين بالتبادل، ولكي ندرك ونفهم علاقات السلطة لابد من فحص والتمعن في التبادلات الموجودة بين الأفراد.

تلصق خاصية التعاقدية بمفهوم القيادة لوجود عملية تبادل اجتماعي داخل التنظيم بما يجعل القائد والتابعين يعطون ويقبلون المنافع، وهذا التبادل هو أساس لدعم واستمرار علاقة التأثير بين الطرفين، أي بمعنى أنّه يمكن أن يتأثر القائد بالأتباع في الوقت الذي يمارس هو عليهم التأثير، وقد أكد **هولاندر** افتراضات سابقه **هومانس** والتي مفادها:

الحصول على ممارسة التأثير في الآخرين ثمنه تقبل تأثيرهم عليك أيضا، ومن ثم فإنّ ارادة أفراد المجموعة لقبول تأثير رئيس أو قائد مرتبطة بعملية تبادل والتي يعطي فيها القائد شيء ما ليحصل على شيء آخر في المقابل، كما أنّ في مفهوم القيادة عند **بيرنز** هي عملية تتضمن في جوهرها قائدا يتبادل أو يعد بتبادل الخدمات مقابل الحصول على تحقيق الأهداف (الروسان، 2017، ص 286).

حيث يرتكز هذا المفهوم على افتراض أنّ السلطة قائمة عل القدرة على مراقبة المصادر والموارد المتوفرة في البيئة، فكلما كانت الموارد المراقبة أو المتحكم فيها من طرف شّخص أو مجموعة أشّخاص على قدر من الأهمية كلما تراكمت لديّه أو لديّهم سلطة وأمكنهم ممارستها، وقد وصفها **بيتر بلو** 1964 بالموارد ذّات قيمة في حين عبّر عنها **ميشال كروزييه 1973** بالموارد الاستراتيجية.

وحسب **كروزييه** فإن السلطة تشمل أو تستلزم دائما إمكانية أن بعض الأفراد أو المجموعات لهم قدرة التحكم في أفراد أو مجموعات أخرى؛ وهذا التحكم يقصد به الدخول معهم في علاقة، وهذه الأخيرة تتطور في خضمها سلطة البعض على البعض الأخر. إن السلطة عند **كروزييه** ليست صفة أو ميزة يتسم بها الفاعلون، ولكنها علاقة تبادل تتأسس انطلاقا من التفاوض بين شخصين على الأقل.

لقد حاول كل من **كروزييه وفريدبرغ** من خلال مقاربة التحليل الاستراتيجي تقديم تصور جديد يحاول دراسة علاقات السلطة داخل التنظيم، والاستراتيجيات الممكنة التي تحكم سلوكيات الفاعلين، ففي كتابهما "الفاعل والنسق" يشدد المؤلفان في البداية على انه لا ينبغي النظر إلى التنظيمات كونها كيانات مجردة، ولا كونها معطيات شبه طبيعية وموضوعية ، فالوهم المستمر ينزع إلى جعل هذه التنظيمات طبيعية ، بينما يجب اعتبارها كإنبناءات اجتماعية » فالتنظيم ليس ظاهرة طبيعية وكذلك العمل الجماعي الذي ينتج، « إنه إنبناء اجتماعي يطرح وجود مشكلة، ويبقى علينا تفسير ظروف بروزه وبقائه (.Ansar, 1990, p 70)

فالأفراد الذين يتبارون في خدمة التنظيم يشاركون باسهاماتهم ضمن ظروف توجهها الأصول التنظيمية، إنما من أجل ملاحقة مصالحهم وفق استراتيجيات تتلاءم مع تمثلهم لهذه

المصالح. فهم يلجئون تارة إلى استراتيجية هجومية إن كان ذلك ممكنا، وأحيانا أخرى إلى استراتيجية دفاعية، يستخدم الفاعل استراتيجية هجومية من خلال تقوية الاكراهات تجاه الأعضاء الآخرين وهذا لتحقيق متطلباته الخاصة، ويستخدم استراتيجية دفاعية من خلال جهوده المستمرة للتهرب من الاكراهات والإفلات من الضغوط وذلك بالاعتماد على حريته النسبية التي يحميها النسق، وهامش المناورة، ومن تمّ فلا يمكن ان نختصر علاقات السلطة على أنّها علاقات واحدة أو في اتجاه واحد، أي علاقات سيطرة وهيمنة، بل هي علاقات على أعلى درجة من العلائقية، والتي تتشكل وتبنى من خلال مختلف التوترات الهجومية والدفاعية التي تحدث داخل المؤسسة وبين الفاعلين.

ولتوضيح مسألة السلطة باعتبارها مفهومًا متعدد الأبعاد، بمعنى أن علاقات السلطة تشمل متطلبات البيئة الداخلية للتنظيم، كما تشمل أيضًا البيئة الخارجية له، فقد اقترح **هنري منتزبرغ** في مؤلفه "السلطة في التنظيم" مقاربة نموذجية، تعتبر التنظيم كنسق من التحالفات، أين نسمي مختلف الفاعلين "بالحائزين على التأثير" فهم دائما يحاولون مراقبة القرارات والتصرفات التي تحدث داخل التنظيم، وتأخذ التحالفات تبعا للحائزين على التأثير شكلين، فمن جهة هناك تحالف خارجي: أو ما يسمى الحائزين على التأثير الخارجي، ومن جهة أخرى يوجد تحالف داخلي، أو ما يسمى بالحائزين على التأثير الداخلي .

التحالف الخارجي: ويعرفه **منتزبرغ** على أنه مجموع للحائزين على التأثير الخارجي أي غير الأجراء في التنظيم أي الأشخاص من أعضاء التنظيم ويشمل ملاك التنظيم، الشركاء، النقابة، الجمهور.

التحالف الداخلي: ويشمل السلطة داخل التنظيم، ويتكون من الحائزين على التأثير داخل التنظيم وهم الافراد العاملين بشكل دائم داخل التنظيم، ويشمل الرئيس المدير العام، الاطارات الوسيطة، العمال التنفيذيون. وعلى هذا الأساس فإنّ الفاعلين الاجتماعيين يحوزون على موارد تمكّنهم من أن يستعملوها في عمليتا التبادل والتأثير وحين يحدث عدم توازن في مستويات أو نوعية الموارد المراقبة يؤدي ذلك إلى تراكم في السلطة لجهة ما وهذا ما يسمح بظهور علاقة سيطرة - تبعية.

فهذه المقاربة وبالرغم من أنها لم تقترح نماذج محدّدة مثل ما قدمت المقاربات السابقة، فقد ساهمت بشكل كبير في التأّمل والتفكير في مسألة السلطة، واهتمت من البداية بالبحث في ديناميكية السلطة باستخدام مقاربة وصفيّة للظاهرة بمعنى مقاربة تحاول أن تفك شفرة ما يحدث في علاقة حقيقية بدل أن تقرر ما يتمنى أن يكون، فهي بذلك قد ساهمت في توسيع مجال التحليل ليشمل من تقع عليهم ممارسة السلطة وكذا الظروف التي تُمارس فيها السلطة.

ومن بين نقاط ضعف هذه المقاربة أنّها تبدو غير عملية لتطبيقها خاصة داخل المنظمات، وخاصة بالنسبة للذين لا يملكون قدر من المعارف النظرية ومن الصعب أن تنقل مفاهيم هذه المقاربة إلى الواقع المُعاش، ولهذا فهي تصنف أحيانا كشبكة تحليل أكثر منها نموذج للفعل، كما يؤخذ عليها أيضًا أنّها لم تقدم الكثير حول خصوصيات كل من مفهوم السلطة الرسمية ومفهوم القيادة وهذا ما يجعلها صعبة التطبيق في مجال التنظيم.

6- المقاربة التحويلية

لقد ظهرت في نهاية السبعينيات مقاربة جديدة للتأّمل والبحث في مسألة السلوك القيادي في ممارسة السلطة في التنظيمات وهي المقاربة التحويلية.

حيث يمكن القول أنّ هذه المقاربة مرتبطة بشكل أساسي بمفهوم القيادة دون أن تغفل رهانات السلطة الرسمية، وحسب هذه المقاربة فإنّ القائد الفعال هو القائد الذي يملك سلطة تحويلية لمرؤوسيه، فهو دائمًا ينجح في تعبئة طاقاتهم وقدراتهم لتحقيق ما هو أفضل، فهذا النمط من القادة يملك سلطة تحويل الأفراد والتجاوز عن محدوديّتهم المألوفة أحيانًا، فهي تقترب أحيانًا من خصائص القيادة الكاريزمية والتي ترتكز أكثر على خصائص القائد وفعاليته في تعبئة الأفراد (collertte & roy, 2002, p 54).

فقد انتشرت هذه المقاربة في ظروف تميزها أزمة بترول لسنوات السبعينيات والمتاعب الاقتصادية التي شهدتها سنوات الثمانينات وحالة الفراغ الفكري الذي أدى إلى ندرة في

القيادات القادرة على تعبئة الموارد البشرية وممارسة التأثير الاجتماعي.

فإذا كانت مقاربة السمات قد ركزت على تطوير قدرات القائد فإن المقاربة التحويلية أكدت على المميزات الاجتماعية واهتمت أكثر بالقدرة على تعبئة طاقات المرؤوسين، أي تمكينهم والحصول على ثقتهم والتزامهم المطلق وجعلهم يعملون أكثر مما يتصورون.

وفيما فشلت المقاربة الموقفية في تفسير دور القائد في توجيه الأفراد وتركيزها على التفاعل الخاص في الموقف، فإنّ المقاربة التعاقدية كشفت عن نموذج واحد للعلاقة وهي تبادل المنافع بين الرئيس ومرؤوسيه، ظهر مصطلح القيادة التحويلية أساسا لدراسة القيادة وقد استخدم في الغالب للتمييز بين القيادة والإدارة، **برنس** (1978) في كتابه "القيادة" استخدم مصطلح القيادة التحويلية على أنّها "علاقة التحفيز والارتقاء المتبادل، الذي يحول الأتباع إلى قادة وزعماء، وذلك بتحويل العوامل الأخلاقية (باشا، 2017، ص 54).

فسلوك القيادة التحويلية يبدأ من القيم الشّخصية للقائد ومعتقداته، وليس من تبادل المصالح مع المرؤوسين.

ويرى **باس** (1985) أنّ القائد التبادلي يحصل على نتائج تابعيه من خلال التفاوض معهم على تبادل المنافع مقابل خضوعهم، في حين فإنّ القائد التحويلي من جهته يعمل على إبراز وانبثاق الطموح السامي لدى الأتباع وتحفيز تعبئة الطاقات.إن المقاربة التحويلية للقيادة زادت شعبيتها في نفس الوقت الذي زاد فيه الاهتمام أيضًا بالثّقافة التنظيمية، فأغلب الأبحاث والإسهامات التي ظهرت خلال هذه الفترة كانت تتحدث عن الدور الذي يلعبه ما يسمى " المُخَّلص" أو" المُنقد" أو الدور المحوري الذي يجب أن يلعبه المسيرون لخلق ثقافة ديناميكية في مؤسساتهم وقد شكّلت المقاربة التحويلية محفّز ليكون القائد كمُجسد للثّقافة الداخلية للمنظمة.

وما يحسب لهذه المقاربة أنّها تشتغل على التحليل الوصفي للقيادة دون أن تنكر فعالية باقي النماذج، فهي تفرض نفسها على أنّها تمثّل النموذج الأفضل للقيادة، كما أنّها شددت على الانتباه للوظائف الرّمزية للقيادة وضرورة أن يظهر القائد بشّخصيّته الأصليّة، ودون إغفال سماته الشّخصية والعلاقات الممكنة مع الآخرين.

ومن بين الانتقادات التي وُجهت لهذه المقاربة أنّها تفتقد للواقعية كون أنّ نماذجها غير قابلة للتطبيق كما أنّها وباهتمامها أكثر بشّخصية القائد قد أهملت حقيقة أين يعمل أو البيئة التي يتصرف فيها هذا القائد، فقد اختصرت ممارسة سلطة القائد في شخص، بالرغم من أن ممارسة السلطة والتأثير هي عبارة عن عملية كاملة موزعة داخل أي تنظيم أو داخل أي مجموعة.

ولهذه الأسباب ومواكبة للتحولات الكبرى التكنولوجية، الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، لا يزال البحث متواصلًا لوضع نماذج أكثر اندماجًا مع هذه التحولات كالنموذج الثقافي، ونموذج التدبير بالمشروع وغيرها من النماذج وكلها تدخل تحت اتجاه التغيير التنظيمي.

خاتمة

قدمت هذه الدراسة حوصلة لأهم المقاربات التي اهتمت بالسلوك القيادي في ممارسة السلطة داخل التنظيم.

هذه المقاربات تمثل مجموعة من النماذج النظرية لسلوك القائد في ممارسة السلطة، حيث ساهمت الظروف الاقتصادية، التكنولوجية، السياسية والاجتماعية في بلورة أفكار تغير النموذج والانتقال من مقاربة إلى أخرى.

وهذا لا يعني عدم وجود أكثر من مقاربة في نفس الظروف، حيث أمكن استخدام مقاربات متعددة في سياق تاريخي واحد وفي ظرف تنظيمي نفسه.

ومن الواضح أنه لا توجد حاليًا مقاربة نظرية وحيدة قادرة على وضع نموذج تفسيري شامل لسلوك القائد في ممارسة السلطة داخل التنظيم، فالسلوك القيادي يختلف تبعا للسمات الشّخصية للقائد وتوقعات الأتباع والظروف أو المواقف التي تمارس فيها السلطة وطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة داخل التنظيم.

المراجع والمصادر

ابن منظور. 1988، لسان العرب، دار الجبل، دار لسان العرب، بيروت، لبنان.

طوالبة، توفيق حامد. 2008،" أثر الأنماط القيادية على إدارة الصراع التنظيمي"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.

فياض، حسام الدين محمود. 2018، نظرية الفعل الاجتماعي عند ماكس فيبر، ط 1، مكتبة نحو علم اجتماع تنويري.

رشوان، حسين عبد الحميد أحمد. 2004، علم اجتماع التنظيم، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

الشماع، خليل محمد حسن، وكاظم، حمود خضير. 2007، نظرية المنظمة، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن.

أبو ناعم، عبد الحميد .2015، الإدارة العامة، بناء منظمات وقادة المستقبل، جامعة القاهرة، القاهرة.

حنفي، عبد الغفار. 2005، أساسيات إدارة منظمات الأعمال، الوظائف والممارسات الإدارية، الدار الجامعية، الاسكندرية.

الوقداني، عبد الله بن مسفر. 2018، "القيادة والبيروقراطية"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد (20).

الروسان، عصمت محمد علي سلامة. 2017، "القيادة التحويلية والقيادة التبادلية لدى مديري المدارس الحكومية وعلاقتها بسلوك المواطنة"، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد 6، العدد (12).

غربي، علي، وآخرون. 2002، تنمية الموارد البشرية. دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر.

باشا، فاتن.2017، "اتجاه القادة الإداريين نحو المسؤولية الاجتماعية للمنظمات"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة). كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، بسكرة.

القريوتي، قاسم محمد 2008، نظرية المنظمة والتنظيم. دار وائل للنشر والتوزيع عمان، الأردن.

المغربي، كامل محمد. 2007، الإدارة أصالة المبادئ ووظائف المنشأة، ط1. دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن.

طلعت، لطفي ابراهيم. 2004، علم اجتماع التنظيم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

السويدي، محمد. 1990، علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضاياه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

المغربي، محمد الفاتح محمود بشير. 2016، السلوك التنظيمي، ط1، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الجيوسي، محمد رسلان، وجاد الله جميلة. 2009، الادارة علم وتطبيق، ط3، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الحوراني، محمد عبد الكريم. 2008، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن.

دادي عدون، ناصر. 1998، اقتصاد المؤسسة، ط2، دار المحمدية العامة، الجزائر.

كنعان، نواف. 2007، القيادة الإداري، ط1، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،الأردن.

Ansar, Pierre. 1990, les sociologies contemporaines, edition seuil, france.

Bettahar, Hamid.2014. Management des organisations, edition outhmania, alger.

collertte, pierre, & roy, mario. 2002, pouvoir leadership et autorite dans les organisations, presse de l'universite de québec, canada.

Crozier, michel., & Friedberg, Edhard. 1977, l'acteur et le systéme.edition seuil.

Plane, Jean Michel. 2015, théoriees du leadership, edition dunod.

النظام القانوني لحرية التعبير للأستاذ الباحث في ظل القانون التوجيهي للتعليم العالي

The freedom of expression of the researcher teacher in the law of orientation on higher education

تاريخ الإرسال: 13-04-2020 تاريخ القبول: 04-10-2021

شمس الدين بشير الشريف*، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، chemseddine58@yahoo.com ،
سميحة لعقابي، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، slakabi@yahoo.fr

الملخص

يتمتع الأساتذة الباحثون بنظام قانوني أكثر حماية مقارنة ببقية أسلاك الموظفين العموميين، يظهر خاصة على صعيد اتساع حرية التعبير المكفولة لهم عند ممارسة نشاطاتهم التعليمية أو البحثية، حيث يكون لهذه الحرية الأفضلية على واجبي الحياد والتحفظ. تتناول الدراسة النظام القانوني لحرية التعبير المقررة لهذه الفئة المهمة من موظفي الدولة، وذلك وفق مقاربة قانونية تتخذ من التساؤل حول مدى موازنة التنظيم القانوني لهذه الحرية بين متطلبي منح الأستاذ الباحث قدرا واسعا من حرية التعبير، وعدم تعسفه في استعمال هذه الحرية إشكالية لها. وقد خلصت الدراسة إلى تقرير كفاية هذا التنظيم القانوني إلى حد كبير في تحقيق المصالحة بين هذين المتطلبين الأساسيين.

الكلمات المفاتيح: حرية التعبير، الأستاذ الباحث، البحث العلمي، واجب التحفظ، الموضوعية.

Résumé

Les enseignants chercheurs bénéficient d'un régime juridique plus protecteur que les autres corps de la fonction publique, notamment en ce qui concerne l'étendue de la liberté d'expression qui leur est garantie lorsqu'ils exercent leurs activités d'enseignement ou de recherche. Cette liberté a la préférence sur les devoirs de neutralité et de réserve. La présente étude traite le régime juridique de la liberté d'expression établi pour cette catégorie de fonctionnaires publics, selon une approche juridique qui prend la question de savoir dans quelle mesure la réglementation juridique de cette liberté parvient à un équilibre entre les exigences d'octroi à l'enseignant chercheur d'une large liberté d'expression et l'usage non abusif de cette liberté de sa part, comme problématique. L'étude a conclu que cette réglementation juridique est suffisante pour parvenir à la conciliation entre ces deux exigences fondamentales.

Mots-clés : Liberté d'expression, enseignant chercheur, recherche scientifique, devoir de réserve, l'objectivité.

Abstract

Researcher teachers benefit from a more protective legal regime than other public service bodies, in particular with regard to the extent of the freedom of expression guaranteed to them when they exercise their activities : teaching or research. This freedom has preference over the duties of neutrality and reserve. This study focuses on the legal regime of freedom of expression established for this category of public officials, according to a legal approach which raises the question of to what extent the legal regulation of this freedom strikes a balance between the requirements of granting to the researcher of a broad freedom of expression and the non-abusive use of this freedom as problematic. The study concluded that this legal regulation is sufficient to achieve reconciliation between these two fundamental requirements.

Keywords: Freedom of expression, researcher teacher, scientific research, duty of reserve, objectivity.

* المؤلف المراسل

مقدمة

يعتبر مرفق التعليم العالي أحد أهم المرافق العمومية الإستراتيجية في الدولة الحديثة، وذلك بالنظر إلى المهام التي ينهض بها والأهداف التي يرمي إلى تحقيقها، وهي المساهمة في تنمية البحث العلمي والتكنولوجي، ترقية المستوى العلمي والثقافي للمواطن، تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمة وتكوين مجتمع المعرفة، من خلال النشر الحر، المبدع والنقدي للمعارف. دفعت هذه الأهداف السامية المشرع إلى الاعتراف لمؤسسات التعليم العالي بالاستقلال المالي والتسييري في مواجهة الجهة الإدارية المركزية، من خلال منحها شخصية قانونية منفصلة أو مستقلة.

يشكل الأستاذ الباحث، كونه الجهة المنوطة بنقل العلم وتطويره ونشر المعارف، أحد الفواعل الرئيسية في الجامعة، لذلك لا يمكن للاستقلال الممنوح لهذه المؤسسة تحقيق أهدافه إلاّ إذا تمتع هذا الفاعل بدوره بالاستقلالية عند أدائه لمهامه. تترجم هذه الاستقلالية أساسا في تمتع أساتذة التعليم العالي بنظام قانوني أكثر حمائية لوضعيته الوظيفية، يظهر خاصة على صعيد تمتعه بحرية واسعة في التعبير عن آرائه عند أدائه لمهامه التعليمية أو البحثية، بوصفها أحد المقومات الأساسية لحوكمة الجامعة وانخراطها في بناء مجتمع المعرفة.

تندرج حرية التعبير المعترف بها لأستاذ التعليم العالي ضمن مفهوم الحرية الأكاديمية التي أعطاها المؤسس الدستوري قيمة دستورية تمنحها الحصانة في مواجهة السلطتين التشريعية والتنفيذية على حد سواء. كرس المشرع الجزائري بدوره هذه الحرية بمقتضى القانون رقم 99-05 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي المعدل والمتمم بمقتضى القانون رقم 08-06، ووضع لها نظاما قانونيا يحدد شروط ممارستها، حيث كفل للأستاذ الباحث حرية واسعة في التعبير عن آرائه تتجاوز واجبي الحياد والتحفظ المفروضين على أعضاء الوظيفة العمومية، كما وضع لها حدودا تهدف إلى

عدم التعسف في استعمالها، وضمانات ترمي إلى حمايتها في حال الاعتداء عليها.

تتحرى الدراسة تحقيق هدف عام، يتمثل في بحث الضوابط التي أحاطها المشرع بحرية التعبير لأساتذة التعليم العالي بغية تحديد ما إذا كانت تسمح بالمصالحة بين مقتضيات التوسع في ممارستها من الأستاذ الباحث، من جهة، وعدم إساءة استعمالها، من جهة ثانية. وتندرج ضمن هذا الهدف العام، أهداف فرعية يسعى البحث إلى بلوغها، هي:

- إبراز محتوى حرية التعبير لأساتذة التعليم العالي ومرتبتها ضمن هرم تدرج القواعد المعيارية؛
- بحث القيود المفروضة على ممارسة الأستاذ الباحث لهذه الحرية؛
- تقدير الآليات الحمائية التي أقرها المشرع لهذه الحرية.

على ضوء هذه الأهداف، تتمثل إشكالية البحث في التساؤل الآتي: **إلى أي مدى يوازن التنظيم القانوني لحرية التعبير بين متطلبي منح الأستاذ الباحث قدرا واسعا من الحرية في التعبير عن أفكاره، وعدم تعسفه في استعمال هذه الحرية؟**

للوصول إلى أهداف الدراسة والإجابة عن إشكاليتها، تم استعمال مقاربة ترتكز على الجمع بين المنهج الوصفي، الذي وقع توظيفه عند عرض بعض المفاهيم المضمنة في الدراسة والتي لا تتطلب تحليلا، والمنهج التحليلي عند تحليل النصوص القانونية المرتبطة بالموضوع. هذا بالإضافة إلى أسلوب المقارنة في بعض عناصر الموضوع، للاستئناس بما أقره المشرع والقضاء الفرنسيين.

أخيرا، بالنسبة لعناصر الدراسة، فقد تم هيكلتها وفق الخطة الآتية:

الفرع الأول: مفهوم حرية التعبير للأستاذ الباحث

أولا- تعريف حرية التعبير للأستاذ الباحث وقيمتها المعيارية

ثانيا- مضمون حرية التعبير للأستاذ الباحث ومبرراتها

الفرع الثاني: حدود حرية التعبير للأستاذ الباحث

أولا- الحدود الخاصة لحرية التعبير للأستاذ الباحث

ثانيا- الحدود العامة لحرية التعبير للأستاذ الباحث

الفرع الثالث: ضمانات حماية حرية التعبير للأستاذ الباحث

أولا- ضمانات حماية حرية التعبير للأستاذ الباحث في مواجهة الغير

ثانيا- ضمانات حماية حرية التعبير للأستاذ الباحث في مواجهة الإدارة

الفرع الأول: مفهوم حرية التعبير للأستاذ الباحث

بوصفه موظفا مواطنا un fonctionnaire-citoyen، يستفيد الأستاذ الباحث من الحرية المعترف بها لبقية الموظفين العموميين في التعبير عن آرائهم بمختلف وسائل التعبير المشروعة. غير أن خصوصية الوظيفة التي يشغلها الأستاذ الباحث تبرر إعطاء هذه الحرية مكانة خاصة، تظهر على صعيد رفعة قيمتها المعيارية، من جهة، وسعة مضمونها، من جهة ثانية.

يفرض تحديد مفهوم حرية التعبير المكفولة للأساتذة الباحثين، التطرق إلى تعريف هذه الحرية وقيمتها المعيارية (أولا)، ثم إلى مضمونها ومبرراتها (ثانيا).

أولا- تعريف حرية التعبير للأستاذ الباحث وقيمتها المعيارية

ينصرف مدلول حرية التعبير بصفة عامة إلى الحرية المعترف بها للشخص في التعبير عن آرائه بأية وسيلة مشروعة كالقول أو الفعل أو الكتابة أو الرسم أو التصوير أو غيرها من وسائل التعبير. تكتسي حرية التعبير إذن مظهرا خارجيا يترجم في إظهار الشخص لأفكاره وآرائه سواء كانت ذات طبيعة سياسية أو فلسفية أو ثقافية أو غيرها.

تختلف حرية التعبير بهذا المعنى عن حرية الرأي، من حيث أن الأخيرة تعبّر في الواقع عن الحرية المكفولة للشخص في اعتناق الأفكار والآراء التي يريدها دون تعرضه للإضرار أو التمييز من جراء هذا الاعتقاد الفكري (FOMBEUR, 2001, p. 399).

بإسقاط هذا المدلول على وظيفة التعليم العالي، يمكن القول أن حرية التعبير المقررة لشاغليها، هي الحرية المكفولة للأستاذ الباحث أثناء أداء نشاطاته التعليمية أو البحثية في التعبير عن آرائه وأفكاره مهما كانت طبيعتها (سياسية، ثقافية، ...).

تشكل حرية التعبير لأستاذ التعليم العالي بهذا المعنى جزءا من الحرية الأكاديمية، هذه الأخيرة تعبر عن القدرة المعترف بها للأستاذ الباحث في البحث، التعليم والنشر الحر دون إكراه أو رقابة من الدولة أو من المؤسسة ذاتها أو من أي مصدر خارجي آخر (BENSMAINE-COEFFIER, 2016, p. 238)، بمعنى آخر، تكتسي الحرية الأكاديمية طبيعة مركبة، حيث تتكون من ثلاث حريات هي: حرية البحث، حرية التعليم وحرية التعبير.

تتمتع حرية التعبير للأساتذة الباحثين بقيمة دستورية une valeur constitutionnelle، تنبع من اعتبارها مكونا من مكونات الحرية الأكاديمية، هذه الأخيرة كرسها المؤسس الدستوريس صراحة في المادة **4/44** من التعديل الدستوري لسنة 2016 (القانون رقم 16-01 المؤرخ في 6 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري، ج.ر.ج.ج.د.ش، عدد 14 المؤرخة في 7 مارس 2016) بنصها على أن "**الحريات الأكاديمية وحرية البحث العلمي مضمونة وتمارس في إطار القانون**" وأعاد التأكيد عليها التعديل الدستوري لسنة 2020 (المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 المتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020، ج.ر.ج.ج، العدد 82 المؤرخة في 30 ديسمبر 2020) في المادة 1/75 منه بنصها على أن "**الحريات الأكاديمية وحرية البحث العلمي مضمونة**".

يبرز من مقاربة مضمون هذين النصين إغفال المادة 1/75 من التعديل الدستوري لسنة 2020 النص على أن الحرية الأكاديمية تمارس في إطار القانون، وهو إغفال لا أثر قانوني له وليس من شأنه جعل هذه الحرية ذات طبيعة مطلقة تستعصي على التقييد القانوني، وذلك تأسيسا على أن المؤسس الدستوري أورد نصا عاما في هذا التعديل استهل به الفصل المتعلق بالحقوق والحريات (المادة 34)، بمقتضاه أضفى طبيعة نسبية على جميع الحقوق والحريات المضمونة دستوريا، عندما أجاز للمشرع تقييدها شريطة أن يجد هذا التقييد مبرره في اعتبارات ترتبط إما بالحفاظ على النظام العام والأمن أو بحماية الثوابت الوطنية أو بحماية حقوق وحريات أخرى ذات قيمة دستورية. بمعنى آخر، يغني مضمون نص المادة 34 بحكم طبيعته العامة أو المبدئية المؤسس الدستوري عن النص بصدد كل حرية يضمنها على أنها تمارس في إطار القانون، بل إن إيراد مثل هذه العبارة في هذه الحالة يشكل في رأينا تكرارا لا جدوى منه، ينافي مقتضيات انضباط وجمالية الصياغة الدستورية التي تفرض الاقتصاد في المصطلحات والأفكار.

يترتب على الاعتراف الدستوري بهذه الحرية نتيجتين أساسيتين: تتعلق **أولاهما** بانعقاد الاختصاص بتقييدها حصرا إلى المشرع، شريطة أن يجد هذا التقييد مبرره كما سبق القول في اعتبارات المحافظة على النظام العام أو في مصالحة ممارستها مع حقوق وحريات أخرى ذات طبيعة دستورية، وألا

يؤدي إلى المساس بجوهرها، وذلك تحت طائلة الإدانة بعدم الدستورية من طرف القاضي الدستوري.

بينما تتعلق **الثانية** باعتبارها حرية أساسية قابلة للدفاع عنها بواسطة قضاء استعجال الحرية le référé-liberté المنصوص علية في المادة **920** من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

أما عن السند التشريعي لحرية التعبير للأستاذ الباحث، فقد أقرتها المادة **1/60** من القانون رقم **99-05** المؤرخ في **4** أفريل **1999** المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي المعدل والمتمم بنصها على أنه: "**يتمتع أساتذة التعليم العالي بحرية كاملة في التعبير والإعلام خلال ممارسة نشاطهم التعليمي والبحثي دون الإخلال بالتقاليد الجامعية في مجال التسامح والموضوعية واحترام قواعد الآداب والأخلاقيات**".

أمّا بالنسبة للقضاء، فيمكن الاستئناس بما أقره القضاءين الدستوري والإداري في فرنسا نظرا لغياب قرارات قضائية متعلقة بالمسألة في الجزائر. اعتبر المجلس الدستوري الفرنسي في العديد من قراراته حرية التعبير للأساتذة الباحثين واستقلاليتهم مبادئ ذات قيمة دستورية des principes (C., de valeur constitutionnelle(2010, p. 5، أما فيما يتعلق بالقاضي الإداري، فقد كرس مجلس الدولة الفرنسي كذلك في العديد من قراراته مبدأي حرية التعبير والاستقلالية للأساتذة الباحثين، مرتكزا أحيانا على قضاء المجلس الدستوري الذي اعتبرها مبدأ ذو قيمة دستورية، وأحيانا أخرى على أحكام القانون الصادر في 26 جانفي 1984 المتعلق بالتعليم العالي.

ثانيا- مضمون حرية التعبير للأستاذ الباحث ومبرراتها

إذا كان الأصل بالنسبة للموظف العمومي، هو التمتع بحرية تعبير محدودة ومقيدة باحترام واجبي الحياد والتحفظ، وذلك بالنظر إلى كونه مواطنا محكوما بمقتضيات المرفق العمومي الذي يعمل في خدمته، فإن الأصل بالنسبة للأستاذ الباحث هو التمتع بحرية تعبير واسعة، لها الأفضلية على الالتزامات المتعلقة بالحياد والتحفظ.

لواجب الحياد في نطاق الوظيفة العمومية مظهرين: **أولهما** إيجابي، ينصرف إلى التزام الموظف أثناء ممارسة مهامه بمعاملة مستعملي المرفق العمومي الذي يعمل فيه دون تمييز مرده إلى الجنس أو العرق أو قناعاتهم السياسية، أي على أساس مبدأ المساواة وعدم التحيز l'égalité et l'impartialité في تقديم الخدمة (SALAH, 2003, p. 190). **وثانيهما** سلبي، ينصرف إلى امتناع الموظف أثناء الخدمة عن إظهار آرائه، إلاّ إذا كان ذلك مما تقتضيه ممارسته لمهامه (CHAPUS, 1995, p. 260)، بمعنى آخر، يشكل الحياد في مظهره السلبي قيدا على حرية التعبير للموظف العمومي.

يكتسي الالتزام بالحياد في بعده السلبي شكلا خاصا بالنسبة للأساتذة الباحثين، يضعهم في وضعية استثنائية، تجعل حرية التعبير الممنوحة لهم على قدر كبير من الاتساع، حيث يكون لهم مكنة التعبير عن آرائهم أو أفكارهم بحرية دون إمكانية الاحتجاج في مواجهتهم بهذا الواجب.

تتعلق هذه الحرية في التعبير من حيث موضوعها بأنشطة التعليم والبحث les activités d'enseignement et de recherche، وهو ما يستشف من نص المادة 60 من القانون رقم 99-05، وعليه تجد هذه الحرية حدها الطبيعي عند هذين الموضوعين، فلا يمكن للأستاذ الباحث استغلال حرية التعبير المكفولة له لتحقيق أغراض أخرى كالدعاية السياسية أو الإيديولوجية، حيث حظرت المادة 2/59 من القانون ذاته صراحة تحويل التعليم والبحث إلى وسيلة للدعاية، كما فرضت تحييده عن كل هيمنة سياسية أو إيديولوجية.

أما من حيث أدواتها، فتشمل كل أشكال المنشورات التي قد تصدر عن الأستاذ الباحث (كتب، مقالات، مذكرات، ...). يرى الفقيه Vedel في هذا الإطار، أن المتابعات التأديبية المسجلة في فرنسا كنتيجة لممارسة هذه الحرية قليلة جدا، ما يكشف عن وجود تقليد حقيقي لتسامح جامعي une véritable tradition de tolérance universitaire إزاء هذه الحرية (SAKR, 2008, p. 476).

وبخصوص الالتزام بالتحفظ، فينبغي التمييز بصدده بين الحالة التي يتم فيها التعبير عن الرأي من الأستاذ الباحث داخل الخدمة، أي في إطار ممارسة مهامه التعليمية والبحثية، والحالة التي يقع فيها التعبير خارج هذه المهام. بالنسبة **للحالة الأولى**، تتقلص دائرة الالتزام بالتحفظ إلى أقصى حدودها، ومن ثم يكون للأستاذ الباحث الحرية الكاملة في التعبير عن آرائه، ولا يحدها إلاّ القيد المتعلق بعدم وقوع هذا التعبير تحت طائلة قانون العقوبات (SAKR, 2008, p. 477).

أما بالنسبة **للحالة الثانية**، أي عندما يقوم الأستاذ الباحث بالتعبير عن آرائه خارج ممارسة مهامه التعليمية أو البحثية، فيعود للالتزام بالتحفظ كامل قوته التقييدية، وهو ما يستشف من نص المادة **60** من القانون رقم **99-05** المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، حيث ربطت تمتع أساتذة التعليم العالي بالحرية الكاملة في التعبير بممارسة نشاطهم التعليمي والبحثي، "يتمتع أساتذة التعليم العالي بحرية كاملة في التعبير والإعلام خلال ممارسة **نشاطهم التعليمي والبحثي**....".

إجمالا، يمكن القول أن حرية التعبير المكفولة لأستاذ التعليم العالي تمتاز بالاتساع مقارنة بغيره من موظفي الدولة، حيث يكون لها الأولوية على واجبي الحياد والتحفظ، شريطة أن ترتبط هذه الحرية بنشاطاته التعليمية أو البحثية، أما خارج هذه النشاطات فتعود لواجبي الحياد والتحفظ كامل حجيتهما التقييدية.

لا تشكل حرية التعبير الواسعة المعترف بها للأساتذة الباحثين امتيازا لهذه الفئة من موظفي الدولة، حيث لم تتقرر لمصلحتهم الخاصة، بل لمصلحة جودة وحسن سير مرفق التعليم العالي في حد ذاته، ذلك أن وظائف التعليم والبحث لا تسمح فقط، على حد تعبير القاضي الدستوري الفرنسي، بل **"تتطلب لمصلحة المرفق، أن تكون حرية التعبير واستقلالية المستخدمين مضمونة"** (C., 2010, p. 5).

يجد منح هذا القدر من حرية التعبير لأساتذة التعليم العالي مبرره في اعتبارين أساسيين هما:

- الطبيعة الخاصة لمرفق التعليم العالي، والتي تظهر على صعيد خصوصية موضوعه وأهدافه، حيث يرمي إلى تنمية البحث العلمي والتكنولوجي، اكتساب العلم وتطويره ونشره ونقل المعارف، رفع المستوى العلمي والثقافي والمهني للمواطن (المادة 3 من القانون رقم 05/99)، وضمان شروط التطور العلمي الحر والمبدع والنقدي (المادة **1/4** من القانون رقم 05/99). لا شك أن تحقيق هذه الأهداف بكفاءة، يفرض تمتع أستاذ التعليم العالي بحرية واسعة في التعبير عن آرائه المرتبطة بممارسة مهامه التعليمية والبحثية؛

- تضعف أهمية متطلبي الحياد والتحفظ في مرفق التعليم العالي، لأن أعمار الطلبة تسمح لهم في هذا المستوى بامتلاك القدرة على الحكم والنقد، مما يعطي للأستاذ الاستقلالية والحرية في التعبير عن آرائه وأفكاره (SAKR, 2008, p. 475)، طبعا في حدود مراعاة التحفظ المرتبط بضرورة تعلق هذه الآراء بنشاطه التعليمي أو البحثي.

الفرع الثاني: حدود حرية التعبير للأستاذ الباحث

لا يعني اتساع نطاق حرية التعبير المكفولة للأساتذة الباحثين أنها حرية مطلقة، بل تحدها قيود خاصة نصت عليها المادة **1/60** من القانون رقم 99-05، هي التسامح والموضوعية، واحترام قواعد الآداب والأخلاقيات (أولا)، وقيود عامة تتعلق بالالتزام بحد أدنى من التحفظ، وبمراعاة واجب الإخلاص للأمة (ثانيا).

أولا- الحدود الخاصة لحرية التعبير للأستاذ الباحث

نصت على هذه الحدود المادة **1/60** من القانون رقم **99-05** المعدل والمتمم، وهي: التسامح، الموضوعية واحترام قواعد الآداب والأخلاقيات.

1- الالتزام بالتسامح والموضوعية

ينصرف مدلول التسامح la tolérance حسب المعجم الفرنسي La rousse إلى "الموقف الذي يقبل من خلاله شخص ما أنماط تفكير وعيش لدى الآخرين مختلفة عن أنماطه الخاصة"، أو إلى "القدرة على احترام أفكار، عواطف وأنماط تصرف مختلفة عن أنماطنا الخاصة" حسب معجم La Toupie. يرتكز مفهوم التسامح إذن على قبول الآخر، ومن ثم فهو يشكل قيمة أو فضيلة أخلاقية لازمة لقيام المجتمعات الديمقراطية، لأنه يضمن متطلبات التعددية والتعايش في هذه المجتمعات.

بإسقاط هذا المفهوم على حرية التعبير المكفولة لأساتذة التعليم العالي، يمكن القول أن مبدأ التسامح المقيد لها، ينصرف إلى التزام الأستاذ الباحث عند التعبير عن آرائه باحترام مبدأ تعددية الآراء، أي احترام آراء الآخرين حتى لو كانت مختلفة تماما عن آرائه أو قناعاته الخاصة.

تجد حرية التعبير المكفولة للأستاذ الباحث إذن رغم سعتها حدها الطبيعي في مراعاة المتطلب الأخلاقي المتعلق باحترام وتقبل آراء وقناعات الآخرين.

أما الموضوعية l'objectivité، فيقصد بها حسب المعجم القانوني للسيد :cornu **" التمثيل الدقيق للواقع المادي أو القانوني، والقدرة على أن تعكس بصدق وفي إدراك ونزاهة، ودون حكم مسبق وتحيز ولا تعسف، الخاصية الأساسية للحكم"** (PARIS, p. 4). أما حسب معجم تاريخ وفلسفة العلوم، فيعتبر موضوعيا:

- كل ما هو موجود بصفة مستقلة عن كل معرفة أو فكرة؛

- كل ما هو صحيح لكل العقول وليس فقط لفرد محدد؛

- ما هو مستقل عن الإرادة؛

- عقل من يرى الأشياء كما هي دون السماح لنفسه بالتأثير عليها بواسطة تفضيلاته أو عاداته (PARIS, p. 4).

ترتكز الموضوعية إذن على القدرة على رؤية الأشياء بعين متجردة من كل ذاتية أو تحيز، وعلى تحييد الإرادة والأحكام المسبقة عند الحكم على هذه الأشياء.

وإذا أردنا إسقاط هذا المفهوم على وظيفة التعليم العالي، يمكن القول أن الالتزام بالموضوعية المفروض على الأستاذ الباحث، يقتضي منه أن يتجرد من ذاتيته عند عرضه للآراء المتعلقة بمسألة ما، فلا يتعصب لأحدها كونه يوافق عقيدته الفكرية ويهمل الآراء الأخرى كونها تجانب هذه العقيدة. بمعنى آخر، يفرض هذا المتطلب على الأستاذ الباحث أن يحترم تعدد الآراء عند أدائه لمهامه في التعليم أو البحث، فلا يقبل منها أو يطرح إلاّ ما يراه صحيحا أو خاطئا استنادا إلى حكم موضوعي بعيد عن الذاتية أو التحيز.

2- الالتزام باحترام قواعد الآداب والأخلاقيات

يعتبر قيدا بديهيا، بموجبه يتعين على الأستاذ الباحث عند أدائه لنشاطاته التعليمية أو البحثية أن يحترم الآداب والأخلاق التي استقر المجتمع على قبولها والركون إليها، فيمتنع عليه الإدلاء بآراء ذات طابع تمييزي أو عنصري، أو آراء من شأنها الإخلال بالحياء العام في المجتمع أو إشاعة الكراهية أو التحريض على ارتكاب الجرائم، وغيرها من صور المساس بالنظام العام الأدبي في المجتمع.

أناط المشرع بمقتضى المادة **62** من القانون رقم 99-05 مهمة حفظ النظام العام داخل الحرم الجامعي برئيس مؤسسة التعليم العالي، هذا الأخير يمكنه بمقتضى صلاحياته الضبطية أن يمنع مثلا نشر بحث أو إلقاء محاضرة على مستوى المؤسسة إذا كان من شأنها المساس بخطورة بالنظام العام (PLANTEY, 2012, p. 226).

يترتب على خروج الأستاذ الباحث عند التعبير عن آرائه عن هذه المقتضيات الأخلاقية ارتكابه لخطأ تأديبي يضعه تحت طائلة المساءلة التأديبية.

ثانيا- الحدود العامة لحرية التعبير للأستاذ الباحث

تتقيد ممارسة حرية التعبير لأستاذة التعليم العالي، زيادة على القيود الخاصة التي أقرها المشرع، ببعض المتطلبات العامة ممثلة في الالتزام بحد أدنى من التحفظ ومراعاة واجب الولاء للأمة.

1- الالتزام بحد أدنى من التحفظ

يقصد بواجب التحفظ المفروض على الموظف العمومي، التزام هذا الأخير بالاعتدال والانضباط عند التعبير العلني عن آرائه (SALAH, 2003, p. 219)، حيث يتعين عليه في هذا الإطار أن يسلك سلوك اللياقة والحذر وأن يبتعد عن التجاوز. يهدف هذا الواجب إذن إلى وضع قيود أخلاقية على حرية التعبير المكفولة للموظفين (AUBIN, 2010, p. 379)، حتى لا يساء ممارستها بشكل يمس بمصداقية الإدارة أو بصورتها لدى جمهور المرتفقين.

ينتج الإخلال بواجب التحفظ سواء من مضمون الآراء المعبر عنها أو من طريقة التعبير عنها من جانب الموظف، بمعنى آخر، لا يعتبر التحفظ مسألة شكلية فقط، بل كذلك موضوعية، حيث يقول السيّد Vincent في هذا المعنى أن التمييز بين شكل وموضوع التعبير في نطاق هذا الواجب يبدو اصطناعيا تماما (VINCENT, 2001, p. 1153).

تتمتع حرية التعبير المضمونة لأستاذ التعليم العالي بالأفضلية في مواجهة واجب التحفظ، حيث يكون له كامل الحرية في التعبير عن آرائه السياسية أو الفلسفية أو الثقافية عند قيامه بنشاطاته التعليمية أو البحثية. غير أن هذه الأفضلية ليست مطلقة، بل تجد حدها عند عدم وقوع هذا التعبير تحت طائلة قانون العقوبات، كما لو تضمن سبا أو قذفا أو إهانة لجهة ما. بمعنى آخر، تتقلص دائرة واجب التحفظ إذا تعلق الأمر بحرية التعبير لأساتذة التعليم العالي، غير أنها لا تختفي تماما، بل يظل لها حدا أدنى يظهر في عدم ارتكابه لجريمة جزائية من جراء التعبير عن رأيه (SAKR, 2008, p. 477).

2- مراعاة واجب الإخلاص للأمة

يقصد بواجب الإخلاص للأمة la loyauté à l'égard de la nation ، التزام الموظف بالامتناع عن إتيان أية أقوال أو أفعال منافية لما هو منتظر منه كعاطفة طبيعية نحو الأمة التي ينتمي إليها (SALAH, 2003, p. 222). يتميز هذا الواجب، من جهة، بكونه التزاما ذا طبيعة أخلاقية بالدرجة الأولى، حيث يترجم فضائل أخلاقية محضة ترتكز على

الإخلاص للأمة التي ينتمي إليها الموظف، كما يتميز، من جهة ثانية، بكونه قيدا يرد على حرية التعبير المعترف بها للموظف العمومي.

يشكل واجب الإخلاص للأمة متطلبا عاما، يلتزم بالامتثال إليه كل الموظفين مهما كان موقعهم في السلم الإداري ومهما كانت طبيعة وظائفهم. يجد هذا الواجب مبرره في كون الموظفين يعملون في خدمة الأمة، ومن ثم ينتظر منهم الإخلاص للوطن ولثوابته الدستورية.

يتمتع واجب الإخلاص للأمة بسند دستوري عام، ينتج من إلزام المادة **1/76** من التعديل الدستوري لسنة 2016 لكل مواطن أن يؤدي واجباته تجاه المجموعة الوطنية بإخلاص، وبديهي أن ينسحب هذا الالتزام على الموظفين كونهم جزء من المواطنين، بل ويقع التشدد إزاءهم في هذا الإطار كونهم يعتبرون بفعل تمثيلهم للدولة والتزامهم بخدمة المصلحة العامة مواطنين من نوع خاص.

أمّا عن أساسه التشريعي، فقد تضمنته المادة **41** من الأمر رقم 06-03 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية بنصها على أنه: "**يجب على الموظف أن يمارس مهامه بكل أمانة وبدون تحيز**". استعملت المادة 41 في صياغتها العربية مصطلح "**الأمانة**"، في حين تضمنت الصياغة الفرنسية للمادة نفسها مصطلح "**الإخلاص**" la loyauté، أي الوفاء.

يلتزم الأستاذ الباحث شأنه في ذلك شأن بقية المواطنين وموظفي الدولة بالامتثال لهذا الواجب عند ممارسته لحريته في التعبير، حيث يمتنع عليه المساس بالأمة أو بثوابتها تحت أي ظرف من الظروف وبأي شكل من أشكال التعبير (الأقوال، الأفعال والكتابات)، وذلك تحت طائلة العقوبات التأديبية والجزائية التي قد يتعرض لها.

تطبيقا لذلك، يشكل تعسفا من الأستاذ الباحث في ممارسة حرية التعبير المكفولة له، وإخلالا بواجب الإخلاص للأمة المفروض عليه كل تعبير عن آراء مضادة للوطن قد يقوم به سواء أثناء الخدمة أو خارجها، مثل ازدراء الثوابت الدستورية للأمة.

الفرع الثالث: ضمانات حماية حرية التعبير للأستاذ الباحث

لضمان الممارسة الفعلية لحرية التعبير المكفولة للأساتذة الباحثين، وضع المشرع ضمانات لحمايتها سواء في مواجهة الغير، أو في مواجهة الجهة الإدارية التي ينتمي إليها الأستاذ الباحث.

أولا- ضمانات حماية حرية التعبير للأستاذ الباحث في مواجهة الغير

تتعلق هذه الصورة من الحماية بتأمين الأستاذ الباحث ضد المسؤولية المدنية التي قد يواجهها في حالة ارتكابه خطأ من جراء ممارسته لحريته في التعبير يسبب ضررا للغير، كما لو صرح في أعماله العلمية أو البحثية بآراء تناقض حقائق تاريخية أو تقدح في شخصيات معينة، حيث يجوز للجمعيات الناشطة في هذا المجال مثلا أو للشخص المضرور مقاضاته للحصول على تعويضات مدنية موجهة لجبر الأضرار المعنوية اللاحقة بهم.

تشكل هذه الحماية ضمانة عامة، حيث ورد النص عليها في الأمر رقم 06-03 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، ومن ثم يستفيد منها كل أسلاك الموظفين وليس فقط أساتذة التعليم العالي. تنص المادة **31** من الأمر رقم 06-03 المشار إليه أعلاه على أنه: "**إذا تعرض الموظف لمتابعة من الغير بسبب خطأ في الخدمة، يجب على المؤسسة أو الإدارة العمومية التي ينتمي إليها أن تحميه من العقوبات المدنية التي تسلط عليه، ما لم ينسب إلى هذا الموظف خطأ شخصي يعتبر منفصلا عن المهام الموكلة له**".

يبرز من نص المادة **31** أعلاه، وجوب توافر شرطين أساسيين لاستفادة الأستاذ الباحث من هذه الحماية هما:

* أن يكون الخطأ المنسوب ارتكابه إلى الأستاذ الباحث قد وقع في الخدمة، أي مرتبطا بممارسته لمهامه التعليمية أو البحثية، حتى يثبت له الحق في الاستفادة من الحماية ضد العقوبات المدنية التي قد تسلط عليه؛

* ألاّ يكون الخطأ المنسوب إلى الأستاذ الباحث منفصلا عن مهامه، حيث يعتبر في هذه الحالة خطأ شخصيا يرتب مسؤوليته الشخصية.

وعليه، إذا تعرض الأستاذ الباحث لمتابعة قضائية من الغير ترمي إلى إدانته بعقوبات مدنية نتيجة لممارسته لحريته في التعبير، وتحقق الشرطين المنصوص عليهما في المادة 31 أعلاه، تعين على الجهة الإدارية التي ينتمي إليها (مؤسسة التعليم العالي) أن تتدخل لحمايته من هذه العقوبات، عن طريق استعمال كل الوسائل المناسبة لذلك، أخصها مساعدته ماليا وقانونيا في الدفاع عن نفسه أثناء

الدعوى، وتعويضه عن المبالغ المالية التي قد يحكم بها عليه كتعويض لصالح المدعي، فإذا ما رفضت ذلك دون مبرر، كان للأستاذ الحق في اللجوء إلى القاضي الإداري لطلب إلغاء قرار الرفض، كما له مكنة إخطار قاضي الاستعجال لوقف تنفيذه (AUBY, 2009, pp. 395-396).

وينبغي التنويه هنا إلى أن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية لم ينص على حق الموظف في الحماية ضد المتابعات الجزائية التي قد يتعرض لها بسبب الأفعال المرتبطة بمهامه، والأمر ذاته بالنسبة للقانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث، حيث خلا كذلك من هذا الحكم بالنسبة للأستاذ الباحث.

نرى أن هذا الفراغ التشريعي غير مبرر، وليس من شأنه سوى إضعاف الحماية التي يستفيد منها الأستاذ الباحث عند ممارسته لحرية التعبير المكفولة له قانونا عند أداء نشاطاته التعليمية أو البحثية، لاسيما وأن هذه الأخيرة غالبا ما تثير متابعات جزائية تأخذ خاصة صورة الاتهام بالقذف.

وعليه، نقترح لتعزيز هذه الحماية، أن يتم تخصيص النص عليها في القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث تأكيدا على أهميتها، من جهة، كما نقترح، من جهة ثانية، أن يتم توسيعها لتطال المتابعات الجزائية التي قد يتعرض لها الأستاذ الباحث من جراء ممارسة حرية التعبير المكفولة له بمقتضى القانون عند ممارسته لمهامه التعليمية أو البحثية، وذلك على غرار ما كرسه المشرع الفرنسي مثلا، حيث نص في القانون رقم 83-634 المؤرخ في 13 جويلية 1983 والمتضمن حقوق والتزامات الموظفين على ضمان الحماية للموظف من المتابعات الجزائية التي قد يتعرض لها بسبب أفعال مرتبطة بمهامه (المادة 11 الفقرة 3 من القانون رقم 83-634 المذكور أعلاه).

ثانيا- ضمانات حماية حرية التعبير للأستاذ الباحث في مواجهة الإدارة

تثبت هذه الحماية للأستاذ الباحث في الفرضية التي يتعرض فيها إلى تدابير إدارية من الإدارة التي ينتمي إليها (مؤسسة التعليم العالي) ضارة بوضعيته القانونية من جراء ممارسته لحريته في التعبير، كأن تقدم مثلا على توقيع عقوبات تأديبية عليه. يحق للأستاذ في هذه الحالة الطعن أمام القاضي الإداري ضد هذه التدابير أو القرارات طلبا لإلغائها، من جهة، وللتعويض عن الأضرار التي لحقته من جرائها، من جهة ثانية

وبالإضافة إلى هذه الطعون القضائية الموضوعية، يحق للأستاذ الباحث كذلك إخطار قاضي الاستعجال الإداري لتوفير حماية سريعة لحريته في التعبير، وذلك سواء وفق قضاء وقف التنفيذ أو قضاء الاستعجال في مادة الحرية.

*** قضاء استعجال وقف التنفيذ -le référé suspension**

نص عليه المشرع في المادة **919** من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، وهو قضاء عام un référé de droit commun، يجوز بمقتضاه للأستاذ الباحث اللجوء إلى قاضي الاستعجال الإداري لالتماس وقف تنفيذ القرار الإداري الذي مس بحريته في التعبير، وذلك إلى غاية الفصل في الدعوى الموضوعية الرامية إلى إلغائه.

وقد قيد المشرع اقتضاء هذه الحماية الاستعجالية بضرورة توافر شرطين موضوعيين هما: وجود حالة استعجالية تبرر طلب الوقف، وقيام شك جدي لدى قاضي الاستعجال حول مشروعية القرار المطلوب وقف تنفيذه. فإذا تحقق هذين الشرطين، جاز لقاضي الاستعجال الأمر بوقف تنفيذ هذا القرار إلى غاية الفصل في دعوى الإلغاء المرفوعة بشأنه.

تظهر أهمية هذا القضاء، من حيث أن يسمح للمدعي (الأستاذ الباحث) بتوفير حماية سريعة لحريته من جهة، كما يحد من قدرة الجهة الإدارية على الإقدام على التنفيذ المادي للقرار قبل الفصل في الدعوى الموضوعية المرفوعة بشأنه، من جهة ثانية.

*** قضاء الاستعجال في مادة الحرية -le référé liberté**

هو قضاء خاص un référé spécifique، حيث لا يجوز تفعيله إلاّ لحماية حرية موصوفة بالأساسية، نص عليه المشرع في المادة 920 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، يجوز بمقتضاه للمدعي (الأستاذ الباحث) إخطار قاضي الاستعجال الإداري لحماية حريته في التعبير إلى غاية الفصل في الدعوى الموضوعية الرامية إلى إلغاء القرار الماس بها.

وخلافا لقضاء وقف التنفيذ، قيدت المادة **920** من قانون الإجراءات المدنية والإدارية اقتضاء هذه الصورة من الحماية بضرورة توافر شروط مشددة، هي:

- أن تكون الحرية المطلوب حمايتها موصوفة بالأساسية، وهو ما ينطبق على حرية التعبير لأستاذ التعليم

العالي، كونها مضمونة، كما سبق القول، بمقتضى نص دستوري؛

- أن يكون الانتهاك الواقع على هذه الحرية موصوفا بالخطورة وعدم المشروعية الواضحة؛

- أن يكون القرار الذي انتهك هذه الحرية مما يدخل في نطاق السلطات المخولة للجهة الإدارية، لأنه في الحالة العكسية يصبح تعديا une voie de fait، ومن ثم يختص به قاضي الاستعجال وفق أحكام نظرية التعدي المنصوص عليها في المادة 2/921 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية وليس وفق قضاء استعجال الحرية.

تظهر أهمية هذا القضاء من حيث أنه يسمح للمدعي بالحصول على حماية فائقة السرعة لحريته في التعبير، حيث أوجب المشرع على قاضي الاستعجال في هذه الحالة أن يفصل في الطلب خلال أجل ثمان وأربعين (48) ساعة من تقديمه.

خاتمة

أعطى المشرع للأساتذة الباحثين حرية واسعة في التعبير مقارنة ببقية أسلاك الموظفين العموميين مبررة بخصوصية المهمة والأهداف المنوطة بمرفق التعليم العالي، حيث وبوصفه مرفقا لنشر العلم والمعرفة في المجتمع وترقية المستوى العلمي والثقافي للمواطن، يفترض تمتع كوادره البشرية، ممثلة خاصة في الأساتذة بقدر واسع من الحرية في التعبير عن آرائهم عند ممارسة مهامهم التعليمية أو البحثية.

شيد المشرع الجزائري نظاما قانونيا متوازنا لحرية التعبير المكفولة للأستاذ الباحث، يقوم، من جهة، على توسيع دائرة ممارسة هذه الحرية من طرف الأستاذ مقارنة بباقي موظفي الدولة، ومن جهة ثانية، على عدم إطلاق ممارستها دون حدود أو قيود. من شأن هذا المنهج التشريعي تحقيق المصالحة بين متطلبي تمكين الأستاذ الباحث من الممارسة الفعلية لحرية التعبير المضمونة له وعدم إساءة استخدامها للإضرار بالحقوق والحريات المعترف بها للآخرين.

تم من خلال هذه الدراسة الركون إلى جملة من النتائج والاقتراحات، نوجزها فيما يلي:

*** النتائج**

- منح المشرع لأساتذة التعليم العالي حرية تعبير واسعة لها الأفضلية على واجبي الحياد والتحفظ الذين يخضع لهما موظفي الدولة؛

- ينحصر نطاق حرية التعبير الواسعة المكفولة قانونا لأساتذة التعليم العالي بممارستهم لنشاطاتهم التعليمية والبحثية فقط، أما خارجها فيعود لواجب التحفظ كل قوته التقييدية لهذه الحرية؛

- رفع المشرع الحرية الأكاديمية، التي تشكل حرية التعبير جزءا منها، إلى مصاف المبادئ الدستورية، وذلك تأكيدا على أهميتها وسمو قيمتها؛

- لا تكتسي حرية التعبير المكفولة لأساتذة التعليم العالي طبيعة مطلقة، بل تحدها قيود ترمي لمصالحة ممارستها مع متطلبات حسن سير المرفق العمومي للتعليم العالي. ترتد هذه الحدود إلى قيود خاصة تتمثل في مراعاة مقتضيات التسامح، الموضوعية والآداب والأخلاقيات، وقيود عامة تتمثل في الالتزام بحد أدنى من واجب التحفظ، ومراعاة واجب الولاء للأمة؛

- ضيق المشرع من نطاق الحماية المقررة للأستاذ الباحث في مواجهة الغير عند التعبير عن آرائه، حيث حصرها فقط في الحماية ضد المتابعات المدنية التي قد يتعرض لها دون الحماية من المتابعات الجزائية؛

- يشكل قضاء الاستعجال في مادة الحرية آلية في غاية الأهمية لحماية حرية التعبير المكفولة قانونا لأساتذة التعليم العالي، لما يتيحه من سرعة في التدخل.

*** الاقتراحات**

لضمان حماية فعالة للأستاذ الباحث عند ممارسته لحرية التعبير المكفولة له قانونا، نقترح:

- تخصيص النص على هذه الحماية في القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث تأكيدا على أهميتها؛

- توسيع هذه الحماية لتطال المتابعات الجزائية التي قد يتعرض لها الأستاذ الباحث من جراء ممارسة حرية التعبير المكفولة له بمقتضى القانون.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: باللغة العربية

*** النصوص الرسمية**

1- دستور الجمهورية الجزائرية لسنة 1996 المعدل والمتمم.

2- القانون رقم 99-05 المؤرخ في 4 أفريل 1999 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي (ج.ر.ج.ج.د.ش، العدد 24 المؤرخة في 7 أبريل 1999).

3- الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 15 يوليو 2006 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية (ج.ر.ج.ج.د.ش، العدد 46 المؤرخة في 2006).

4- القانون رقم 08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، (ج.رج.ج.د.ش، عدد 21 المؤرخة في 23 أفريل 2008).

5- القانون رقم 16-01 المؤرخ في 6 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري، (ج.رج.ج..د.ش، عدد 14 المؤرخة في 7 مارس 2016).

6- المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 المتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020، (ج.ر.ج.ج، العدد 82 المؤرخة في 30 ديسمبر 2020).

7- المرسوم التنفيذي قم 08-130 المؤرخ في 3 مايو 2008 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث (ج.ر.ج.ج.د.ش، العدد 23 المؤرخة في 4 مايو 2008).

ثانيا: باللغة الأجنبية:

* **OUVRAGES:**

1- PLANTEY Alain et PLANTEY Marie-Cécile, 2012, La fonction publique, 3 éd., Lexis Nexix, Paris.

2- AUBIN Emmanuel, 2010, Droit de la fonction publique, 4ème éd., Gualino éditeur, Paris.

3- AUBY Jean-Marie et autres, 2009, Droit de la fonction publique, 6 éd., Dalloz, Paris.

4- VINCENT J.-Y. et autres, 2001, Droit public général, 5 éd., Lexis Nexis, paris.

5- CHAPUS René, 1995, Droit administratif général, Tome 2, 8 éd., Montchrestien, Paris.

6- BEN SALAH Tabrizi, 2003, Droit de la fonction publique, 2 éd., Armand Colin, Paris.

* **THESES:**

1- SAKR Haitham, 2008, « les droits et libertés du fonctionnaire dans les jurisprudences du conseil d'Etat libanais et du conseil d'Etat français », Thèse de Doctorat, faculté de droit et des sciences sociales, Université de Poitiers, France.

2- BENSMAINE-COEFFIER Sophie, 2016, « Le principe d'autonomie des universités françaises », Thèse de Doctorat, Université Grenoble Alpes.

* **ARTICLES:**

1- C. M. Jean. et autres, 2010, «Commentaire de la décision n° 2010-20/21 QPC — 6 août 2010 », Les Cahiers du Conseil constitutionnel, n° 30.

2- FOMBEUR Pascal, mars-avril 2001, « concl. sur CE, set., 28 février 2001, Casanova », R.F.D.A, , n° 2.

التعاون الدولي في مجال حماية الحق في البيئة -نحو تصور حديث لمقاربة الإنصاف الجيلي والاستدامة البيئية-

International Cooperation in The Protection of Environmental Law -to Wards Modern Perception of The approach of Generational Equity and Environmental Sustainability-

تاريخ الإرسال: 2020-04-04 تاريخ القبول: 2021-10-04

وردة مهني، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، rosa_droit1@yahoo.com

الملخص

إن الطابع العالمي للبيئة ومشكلاتها، دفع جانبا من الفقه إلى القول بوجود طابع دولي لقانون حماية البيئة ولجينية الحق في البيئة، اعتقادًا منه بأن أكثريه المصادر التشريعية لهذا القانون والاساس القانوني لهذا الحق هي اتفاقيات دولية الأصل، وأن المصادر الموضوعية لهذا القانون هي قرارات صدرت عن المؤتمرات والمنظمات الدولية، فضلا عن بعض المبادئ الدولية التي ترسخ لهذا الحق، وأن أغلبية أنشطة الاعتداء على البيئة تتجاوز بطبيعتها حدود الدول، وأخطر هذه الأنشطة هي أنشطة الدول نفسها، وأن قواعد قانون البيئة تحصي بالدرجة الأولى مصلحة مشتركة تتعلق بالتراث المشترك للإنسانية، حيث تمتد آثار الملوثات المدمرة إلى العديد من الدول، وعليه فأية جهود رامية لحماية الحق في البيئة على المستوى الوطني بمعزل عن الجهود الدولية تبقى محدودة الفاعلية، خاصة اذا اعتبرنا أن محل هذا الحق (البيئة) يمثل تراثا انسانيا مشتركا للجيل الحالي والجيل المقبل على حد السواء.

الكلمات المفاتيح: حماية الحق في البيئة، والقانون البيئي الدولي، والاستدامة البيئية، والمساواة بين الأجيال، والتراث الإنساني المشترك.

Résumé

La nature globale de l'environnement et ses problèmes ont poussé une partie de la jurisprudence à dire qu'il y a un caractèreune loi internationale pour la protection de l'environnement et le droit génétique à l'environnement, dans la conviction que la majorité des sources législatives de cette loi et la base juridique de ce droit sont des conventions internationales d'origine, et que les sources substantielles de cette loi sont des décisions émises par des conférences et organisations internationales, ainsi que certains principes internationaux qui consacrent ce droit Et que la majorité des activités d'agression sur l'environnement par nature dépassent les frontières des États, et que les activités les plus dangereuses sont les activités des pays eux-mêmes, et que les règles du droit de l'environnement atteignent principalement un intérêt commun lié au patrimoine commun de l'humanité, car les effets des polluants nuisibles s'étendent à de nombreux pays, et donc Ses efforts visant à protéger le droit à l'environnement au niveau nationalEn dehors des efforts internationaux, l'efficacité est limitée, surtout si l'on considère que la place de ce droit (l'environnement) représente un patrimoine humain commun pour la génération actuelle et la génération suivante.

Mots clés: protection du droit à l'environnement, droit international de l'environnement, durabilité environnementale, équité intergénérationnelle, patrimoine humain commun

Astract

The global nature of the environment and its problems have led part of the case law to say that there is a character of an international law for the protection of the environment and the genetic right to the environment, in the conviction that the majority of the legislative sources of this law and the legal basis of this right are international conventions of origin, and that the sources substantive of this law are decisions issued by international conferences and organizations, as well as certain international principles which enshrine this right and that the majority of the activities of aggression on the environment by nature exceed the borders of the States, and that the activities the activities of the countries themselves are more dangerous, and that the rules of environmental law reach mainly a common interest linked to the common heritage of humanity, since the effects of harmful pollutants extend to many countries, and Therefore Its efforts to protect the right to the environment at the national level Apart from international efforts, the efficiency is limited, especially considering that the place of this right (the environment) represents a common human heritage for the current generation and the next generation.

Keywords: protection of the right to the environment, international environmental law, environmental sustainability, intergenerational equity, common human heritage

مقدمة

لقد ظهرت الحاجة إلى الاعتراف بالحق فى البيئة وحمايته على الصعيدين الدولى والداخلى على إثر تنامى الوعى بالضرورات البيئية وحجم المشكلات البيئية ذات الطابع العالمى، ويندرج الاعتراف بهذا الحق وحمايته بداية ضمن ديناميكية دولية، تتجاوز الحدود الوطنية، فنجد أول المقترحات للتعريف بحق الإنسان فى البيئة والاعتراف به واقرار حمايته ضمن مصادر دولية وإن كان ذلك بطريقة غير مباشرة منذ انعقاد مؤتمر استوكهولم للتنمية البشرية عام 1972 ، لينتقل بعدها هذا الاعتراف إلى المستوى الداخلى، وتزداد المقترحات بين الدول قصد تكريس وتفعيل حمايته من خلال تعزيز التعاون الدولى فى المجال البيئى.

يأتى التعاون الدولى فى مجال حماية البيئة ضمن اهتمامات وأولويات المجتمع الدولى بالتوازي مع الاهتمام الوطنى بذلك، خاصة بعد أن شهد العالم كوارث بيئية ذات الاثر الخطير على الانسان ليس فى الحاضر فقط وانما فى المستقبل، مما يهدد حياة الأجيال القادمة التى لم تولد بعد، وكانت نتيجة هذا الاهتمام نشوء القانون الدولى للبيئة كفرع حديث ضمن فروع القانون الدولى العام، حيث تستهدف قواعده ومبادؤه تنظيم وترشيد نشاطات المجتمع الدولى فى مجال استخدام الموارد الطبيعية، من أجل ضمان التنمية المستدامة للبيئة ومحاولة تحقيق العدالة البيئية وسبل الانصاف بين الجيل الحالى وحق الاجيال القادمة فى الاستفادة من خدمات النظام البيئى باعتباره يمثل ارثا انسانيا مشتركا.

1- أهمية الدراسة

تتجلى اهمية هذه الدراسة فى أن موضوع التعاون الدولى فى مجال الحماية الدولية للبيئة يعتبر من بين الموضوعات التى حظيت ولا تزال تحظى باهتمام كبير فى المجتمع الدولى المعاصر، خاصة مع تزايد نوع ووتيرة المشكلات البيئية العابرة للحدود الدولية، ولا يمكن لأي دولة مهما كانت قدراتها وامكانياتها أن تنفرد لوحدها لمواجهة التحديات البيئية، الأمر الذي يجعل التعاون الدولى أمرا لا مفر منه، مع تحملها كامل المسؤولية الى جانب الفواعل الاخرى فى المجتمع الدولى فى حال الاخلال بالتزاماتها البيئية.

2- نطاق الدراسة

تحاول هذه الورقة البحثية تقييم أهم المصادر الدولية المتضمنة الاعتراف الدولى بحق الانسان فى البيئة والمتضمنة التزامات الدول فى مجال حماية البيئة ومقتضيات هذا الالتزام، مع التركيز على ما يجب أن يكون بناء على الثغرات المفهوماتية والقانونية والواقعية التى سجلت فى مجال حماية البيئة، واستشرافا لمقاربة جديدة مؤطرة لاستراتيجية دولية تأخذ فى الاعتبار مفهوم الاستدامة البيئية والعدالة ليس بين فئات وافراد الجيل الواحد فقط وانما بين الجيل الحالى والجيل المقبل.

3-اشكالية البحث

تتمحور اشكالية البحث حول التساؤل التالى:

إلى أي مدى ساهم القانون الدولى للبيئة فى تكريس حماية فعلية وفعالة للحق فى البيئة وتحقيق استدامة بيئية للأجيال الحاضرة والمقبلة؟

وتندرج تحت هذه الاشكالية سؤالين فرعيين:

أ - ما مدى معيارية المصادر الدولية المكرسة لحق جديد من حقوق الانسان وهو الحق فى البيئة، وماهى أهم الأسباب الموجبة للتعاون الدولي لحماية البيئة؟

ب- ماهي أهم المبادىء الأساسية المؤطرة لمقاربة جديدة واستراتيجية دولية متكاملة لحماية البيئة؟

3- منهج الدراسة

تقتضى منا طبيعة الموضوع اعتماد المنهجين الوصفى والتحليلى لأجل التعرف على أهم المصادر المكرسة للحماية الدولية للبيئة وتقييمها من الناحية المعيارية، وتحليل أهم المبادىء والعناصر الجوهرية المؤطرة لرؤية متكاملة للحماية الدولية للبيئة وتعزيز قواعد القانون الدولى البيئى بما يحقق استدامة بيئية للجيل الحالى والأجيال القادمة على السواء.

سنحاول دراسة الموضوع من خلال جزئيتين رئيسيتين:

المطلب الأول: دراسة تقييمية للمصادر القانونية الدولية لحق الإنسان في البيئة

المطلب الثاني: المبادئ الأساسية المؤطرة لمقاربة جديدة في مجال الحماية الدولية للحق في البيئة

المطلب الأول

دراسة تقييمية للمصادر القانونية الدولية لحق الإنسان في البيئة

لقد سجلت حماية البيئة ظهورًا لافتا منذ انعقاد مؤتمر ستوكهولم للتنمية البشرية لعام 1972 الذي شكل الانطلاقة الفعلية لـ «**عولمة التفكير البيئي**» (شكراني، من مؤتمر استوكهولم الى مؤتمر ريو+20 لعام 2012، مدخل الى تقييم السياسات البيئية العالمية، 2013)، وبداية الوعي الجماعي بحتمية حماية البيئة وصيانتها، والتي اعتبرت بداية لظهور حق جماعي أساسي ضمن منظومة حقوق الإنسان الا وهو «الحق في البيئة».

الفرع الأول

المحطات البيئية العالمية

يلعب القانون الدولي دورا أساسيا في مسألة إقرار الحق في البيئة، حيث يقول الفقيه M.PRIEUR :" تقوض الكونية البيئية السيادة الوطنية (M, 2003) ذلك أن القضايا البيئية تتجاوز الحدود الوطنية، ففي كثير من الأحيان تأخذ المسائل البيئية اهتمام الكوكب بأكمله، ولا يمكن أن تستجيب لحلول وطنية بحتة حيث يؤكد الفاعلون بالإجماع على أن البيئة هي مسألة تهمّ جميع الناس، الذين يتوجب عليهم التعاون معا لحمايتها من خلال الدول (صلاح الدين ، 1989).

أولا: مرحلة ما قبل إعلان استوكهولم: (1900 إلى غاية 1972)

اعتبرت اتفاقية الطيور المفيدة للزراعة أول اتفاقية دولية تتعلق بحماية صنف من الحياة البرية المنعقدة عام (1902) (IUCN, 1902) ، حيث كان معيار الحماية هو تحقيق المنفعة قصيرة الأمد والفائدة المباشرة للصنف المحمي، ونفس المعيار اعتمد من خلال المعاهدة الأمريكية البريطانية لعام 1911 المتعلقة بوقاية وحماية فقمة الفراء، وبين أولى النصوص الدولية المعنية لحماية البيئة، تلك الواردة في تحديد الحدود المائية المتضمنة احترام الحدود المائية بين و.م.أ وكندا، لعام 1909 والتي تمخض عنها تشكيل لجنة مختلطة أمريكية كندية اضطلعت بدور فعال في قضايا التلوث.

ومع مطلع الثلاثينات بدأت الكثير من الاتفاقيات الإقليمية تنعقد حاملة معها مفاهيم بيئية (amel, 2009/2010)، وكانت أولاها اتفاقية لندن لعام 1933 المتعلقة بالحفاظ على الحياة النباتية والحيوانية في حالتها الطبيعية، كما برزت الجهود الرامية إلى مكافحة التلوث البحري أثناء الخمسينيات فكانت اتفاقية لندن لعام 1954 المنع تلوث البحار بالنفط كأول خطوة في هذا الاتجاه. (رتيب عبد الحافظ، 2008، صفحة 57)

ونتيجة لتأثير التكنولوجيا الجديدة وبالتحديد الانتفاع بالطاقة النووية خاطبت معاهدة موسكو لعام 1963 الاستخدامات العسكرية وحصرها للأسلحة النووية التي يتم اختبارها في الجو والفضاء الخارجي وتحت المياه. (الخدري، 2009/2008)

في نفس الوقت أدخل التحكيم الدولي مبادئ أساسية تتعلق بجزء حيوي يتمثل في التلوث عبر الحدود، حيث أكد التحكيم في قضية (Trail Smilter) لعام 1941 أنه لا يحق لأية دولة استخدام أراضيها أو السماح بذلك بشكل يؤدي إلى الإضرار ببيئة الدول المجاورة.

وفي عام ، 1949 قررت محكمة العدل الدولية في قضية(corfu charmel)أنه لا يحق لأية دولة استخدام أراضيها بما يتعارض مع حقوق الدول الأخرى. (شكراني، من مؤتمر استوكهولم الى مؤتمر ريو+20 لعام 2012، مدخل الى تقييم السياسات البيئية العالمية، 2013)

وفي عام 1968 اتخذت الأمم المتحدة إجراءات ترمي إلى حماية البيئة حينما أقرت الجمعية العامة عقد مؤتمر دولي حول البيئة إلا بشرية بستوكهولم عام 1972.

ثانيا: مؤتمر ستوكهولم للبيئة الإنسانية وجينية الحق في البيئة والقانون الدولي البيئي

بناء على اقتراح مقدم من المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في جويلية لعام 1968، تحت رقم 1346، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديمسبر 1968، في دورتها 23 قرارها رقم 2398 المتضمن مؤتمر عن البيئة البشرية أو البيئة الإنسانية (الجمعية، 1968) حيث تم تشكيل لجنة تحضيرية من ممثلي 27 من الدول الأعضاء لتقديم المستورة للسكرتير العام، بموجب القرار رقم 2581، حيث استغرقت أعمال هذه اللجنة 4 دورات ابتداء من مارس 1970-1972، وبتاريخ 1972 افتتح

المؤتمر أولى جلساته المكتملة في العاصمة السويدية ستوكهولم واستمر المؤتمر حتى 16 جوان 1972.

وقد أقر المؤتمر في جلسة عامة ثلاث وثائق:

1- إعلان ستوكهولم عن البيئة.

2- خطة عمل تتكون من 109 وصية، تدعو الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية للتعاون من أجل حماية الحياة ومواجهة مشكلات البيئة.

3- قرار عن ترتيبات مالية ومؤسسة. (Savds, 1994)

وقد بدأ الإعلان بديباجة تفيد أن «الإنسان هو الذي يصنع ويشكل بيئته التي تعطيه القوت وتمنحه الفرصة لتحقيق النمو الفكري، والحلفي والاجتماعي والروحي... وتمكنه من خلال التقدم السريع لتعلم والتكنولوجيا قدرة على تحويل بيئته، بطرق لا حصر لها، وعلى نطاق لم يسبق له مثيل». (صلاح الدين ، 1989، الصفحات 52-54)

كما أكد هذا الإعلان على أن كل من جانبي البيئة البشرية الطبيعي والإصطناعي، أمر أساسي لتحقيق رفاه البشر، وللتمتع بحقوق الإنسان الأساسية بما في ذلك الحق في الحياة ذاته.

وقد ترجمت المبادئ الأساسية المفاهيم الحديثة الواردة في ديباجة إعلان ستوكهولم، ويشير المبدآن الأول والثاني على تأكيد حق الإنسان في الحرية والمساواة وفي ظروف عيش مناسبة، في بيئة تسمح نوعيتها بالحياة في ظل الكرامة وبتحقيق الرفاه، وهو يتحمل مسؤولية رسمية تتمثل في حماية البيئة، والنهوض بها من أجل الجيل الحاضر والأجيال المقبلة.

وقد شكلت المبادئ (2-7) جوهر الإعلان، والتي تنادي بأن الموارد الط للكون لا تقتصر على النفط والمعادن، بل تشمل الهواء والماء والأرض والنبات والحيوان وأنظمت ايكولوجية أخرى التي لابد من الحفاظ عليها لمصلحة الأجيال الحالية والمستقبلة.

وقد سجل المؤتمر نتائج رئيسية أهمها:

1- برنامج التقييم البيئي الشامل أو المسمى بمراقبة الأرض، ويشمل التقييم والمراجعة والبحث وتبادل المعلومات، ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتقييم تقارير دورية تتعلق بمراقبة الأرض، وتبعًا لذلك فإن البرنامج ركز على التحضير لإجراء تقيميات بيئية موضوعية منظمة، ووضع معايير وإجراءات لإصدار إشعارات مبكرة بالأخطاء الناجمة التي تهدد البيئة، وتحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة لمراقبة وتقييم البيئة العالمية. (لجنة التنسيق, 1992)

2- أنشطة إدارة البيئة، والتي تتعلق بالمؤسسات البشرية والموارد الطبيعية وتتضمن أغلب البنود المتعلقة بالتلوث، ومنها إلقاء النفايات والمواد السامة والحضيرة، واستنباط معايير وقواعد للحد من الضوضاء والسيطرة على الملوثات، وفي هذا الصدد أعد المدير التنفيذي لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريراً ضخما في عن حالة البيئة خلال الأعوام 1972-1992 (UNEP) تناول القضايا البيئية الرئيسية وأثر التطورات في مختلف قطاعات الاقتصاد على البيئة، وركز التقرير على تزايد عدد الكوارث الطبيعية خلال العقدين الأخيرين:

3- إجراءات الإسناد والدعم، وهي المتعلقة بإنشاء إدارة مركزية تناط بها مسؤولية الشؤون البيئية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة). (UNEP)

ثالثا: ما بعد مؤتمر استوكهولم

تجسد رؤية مؤتمر استوكهولم ومضامينه التطور اللاحق لقانون البيئة سواء على صعيد التنظيم الدولي أو على صعيد التطورات القانونية المعنية بالبيئة، فعلى صعيد التنظيم الدولي اتخذت الجمعية العامة عدة قرارات في دورتها السابعة والعشرون (steph, Bille, Alexandre, & Charles, 1992, p. 824)، أنشأت بموجبها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وآلية عمل المجلس، والبرنامج (37) لسنة 1982 وقررت الجمعية العامة إنشاء حد دون برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة، وتم تنسيق الأنشطة ليس على صعيد الأمم المتحدة فحسب بل على صعيد المنظمات الإقليمية.

أ- **الميثاق العالمي للطبيعة (1982)**

تم اعتماد هذا الميثاق خلال شهر أكتوبر لعام 1982 بعد عشر سنوات من مؤتمر ستوكهولم، في قرار الجمعية العامة للأم المتحدة رقم 07/37، وقد أكدت مبادئ الميثاق بأن تخضع جميع مناطق الأرض لمبادئ حفظ الطبيعة وحماية البيئة، وإلا يتم إدارة النظم الإيكولوجية والكائنات الحية بطريقة تعرض للحظر سلامة ما يتعايش معها من نظم إيكولوجي) قرار الجمعية العامة 7/37 المؤرخ في 28 أكتوبر 1982 الميثاق العالمي للطبيعة).

2- تقرير لجنة برانتلاند

بتوصية من الجمعية العامة، بدأت لجنة (Brandtland) بصيغة تقرير مستقبلنا المشترك، وأصدرت الجمعية القرار رقم 187/46 حول تشكيل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، ومهمتها الرئيسية هي تقديم تقرير عن البيئة والمشاكل العالمية إلى غاية عام 2000 وما بعدها، وتقديم استراتيجيات للتنمية المستدامة، وقد قدمت اللجنة تقريرها النهائي إلى الجمعية العامة (شكراني، من مؤتمر استوكهولم الى مؤتمر ريو+20 لعام 2012، مدخل الى تقييم السياسات البيئية العالمية، 2013، صفحة 151) حيث أكدت فيه على مفهوم الاستدامة وحقوق الأجيال المستقبلة في تلبية حاجاتها.

3- مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية للعام 1992 (مؤتمر ريو)

حيث شارك في مفاوضات مؤتمر الأرض من 3 إلى 14 جوان 1992 (156) دولة والعديد من المنظمات غير الحكومية، ويعتبر كل من مؤتمر ستوكهولم من جهة ومؤتمر ريو من جهة مقابلة للجنة الانطلاقة الحقيقية للحركة البيئية والحكامة البيئية الشاملة، وأهم ما ميز هذا المؤتمر نص المادة 10 المتعلقة بالمعلومات والمشاركة وحق المرافعة وهي حقوق إجرائية **لتفعيل الحق في البيئة** (Joyce , 1992) علما أن اتفاقية (Aarhus) طورت هذا المفهوم، كما أكد هذا الأخير على مواضيع ذات أهمية كالحق في التنمية وإدماج حماية البيئة في مسارات التنمية والمسؤولية المشتركة، وقد قسم البعض المبادئ التي حملها إعلان ريو إلى ثلاث مجموعات، وهي: الاهتمام بالتنمية، النظام الاقتصادي العالمي، وأخيرًا حق المعلومات البيئية والحق في المشاركة في اتخاذ القدرات المتصلة بالبيئة. (صلاح الدين ، 1989)

الملاحظ في اعلان ريو غياب بعض المسائل التي كانت تمثل اولى اهتمامات الكثير من الدول في تلك المرحلة على غرار النمو الديمغرافي واستنفاذ الموارد الطبيعية واللجوء إلى التخطيط للتوفيق بين مختلف الاهداف باعتباره وسيلة مهمة في ادماج البيئة في التنمية ومسألة التراث المشترك للإنسانية وضرورة الحفاظ على التنوع الثقافي. (مجدوب و هماش، جوان 2016، صفحة 607)

4- جدول أعمال القرن 21

تم اعتماد جدول أعمال القرن (21) لفائدة الفئات الضعيفة (كتعبير عن الفقر خلال مؤتمر ريو 1992، ومطالب السكان الأصليين، والطفل والمرأة والشيوخ، إلخ، كشرط مسبق للتنمية المستدامة.

وقد تمثل الاهتمام الأساسي لجدول أعمال القرن 21 بتلبية الحاجات الإنسانية الأساسية، وقد اعتبر هذا الأخير، أملاً لتحقيق شراكة شمولية عبر إدماج البيئة والاعتبارات التنموية، ولتفعيل برامجه، استند إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 واتفاقية الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966. (Augusto & Trindade)

ويمكن تقسيم جدول أعمال القرن 21 إلى 4 أقسام:

- الأبعاد الاجتماعية – الاقتصادية التي تضم المستوطنات البشرية والتعاون الدولي لتنشط التنمية المستدامة ومكافحة الفقر وحماية وتحسن صحة الإنسان.
- حماية وحفظ وإدارة الموارد، وتضم 14 فصلاً.
- تعزيز دور المنظمات الدولية غير الحكومية والتجمعات الأخرى.
- أساليب التنفيذ: المشتملة على المصادر المالية وترتيبات المؤسسات الدولية.

– القواعد القانونية الدولية ووضع القرارات وتحسين فعالية ق د ودمج البيئة وسياسات التنمية في معاهدات واتفاقيات دولية.

– الإجراءات والوسائل الرامية إلى تشجيع ومراجعة تطبيق الاتفاقيات بإقامة نظام فعّال وكف لتقييم التقارير.

5- المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة (قمة جوهانسبورغ عام 2002)

بعد 10 سنوات من إعلان ريو 1992 ، انعقدت هذه القمة بمقتضى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 199/55 الصادر في 2000/12/20 والتي سبقتها محادثات تحضيرية لهذه القمة بداء من شهر أفريل 2001 حتى جوان 2002 انطلاقا من محادثات **نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية** في الفترة الممتدة ما بين 30 أفريل- 02 ماي 2001 حول الترتيبات الخاصة بمشاركة الهيئات والأطراف الدولية الحكومية وغير الحكومية، لكنها لم يأت إعلان جوهانسبورغ (من 26 أوت إلى 4 سبتمبر 2002) «**بجديد يذكر**» (شكراني،

من مؤتمر استوكهولم الى مؤتمر ريو+20 لعام 2012، مدخل الى تقييم السياسات البيئية العالمية، 2013، صفحة 160)، وقد ربط المؤتمر بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة.

5. مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + 20)

عقد المؤتمر من 20 إلى 22 جوان 2012 في ريو، وعرف باسم (ريو + 20)، وكان الهدف منه تقييم 20 سنة من العمل البيئي، أي الفترة الفاصلة، من عامي 1992 و2012، والحقيقة أنه تقييم 40 سنة، لأنه يمكن قراءة الجهود الدولية في مجال حماية البيئة والمعوقات التي اعترضتها خلال هذا المسار انطلاقا من مؤتمر استوكهولم لعام 1972 كمحطة أساسية لهذه الجهود، وتلخصت تحديات (ريو + 20) في كيفية إعداد خطة عمل للعشرين سنة المقبلة) مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

(ريو + 20، المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية، الدورة 130، البند 6-16، م ت 36/130، 19 يناير 2012.)، وكأن الرهان هو كيفية إعادة تشغيل جهاز الأمم المتحدة وتوفير قوة دفع له، وتقييم السياسات البيئية في هذا المجال كخيار إستراتيجي لإدماج الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة في خياراتها التنموية.

تجدر الملاحظة أن هذا الإقرار مهما كان صحيحا، فإنه لم ير النور لأنه تم من خلال وسائل غير مدعّمة بأي قوة ملزمة بمعنى يفتقد للمعيارية، ذلك إن اتخاذ تدابير فعالة لحماية البيئة لا يتبع الا الخطابات "غير المعيارية" ، كما أن موقف كبار الملوثين لا يبعث أبدا على التفاؤل، لذلك عندما قرر مؤتمر حقوق الإنسان المنعقد في عام 1989 دراسة العلاقة بين حقوق الإنسان والحق في البيئة، صوتت 52 دولة بالأغلبية مقابل امتناع دولة واحدة (اليابان)، وصوت واحد ضد (الولايات المتحدة) ،التي لا تزال ترفض المصادقة على بروتوكول كيوتو حول خفض الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

ويبدو أنه فكرة حماية البيئة كانت حقا معطلا على الصعيد الدولي، كما تبين المؤتمرات المشار اليها انفا منذ السبعينات، كما أنها تفتقر إلى الحيوية حيث غالبا ما تكتفي هذه الإعلانات بذكر النوايا في نصوصها، رغم اعتمادها بأغلبية كبيرة، إلا أنه لا يمكن إنكار أهميتها السياسية والرمزية، غير أن الحق في البيئة المنصوص عليه في تلك النصوص يظل دون ثقل حقيقي الزامي، ولا يظهر أي أثر لإمكانية التقاضي لأجل التمكين للحق في البيئة.

الفرع الثاني

الأسباب الموجبة للتعاون الدولي في مجال حماية الحق في البيئة

أكدت السكرتير العام للجماعة الأوروبية C.La luriere « أن الدفاع عن البيئة يمثل التحدي الأكثر أهمية في نهاية القرن العشرين»"

"La défense de l'environnement devient le défi le plus important de la fine du XXe Siècle".

إنه وبالنظر الى أهمية ومكانة هذا الحق الأساسي ضمن منظومة حقوق الإنسان الأخرى وأهمية البيئة كقيمة في حد ذاتها، بات من الضروري المحافظة عليها، واعتبار ذلك مسؤولية الدول كلها فرادى وجماعات لأن خرق هذا الحق وانتهاكاه يمثل خطورة تنعكس على كافة الدول وتشكل تهديدا للمجتمع الدولي بأسره. (حسام محمود لطفي، 1992، صفحة 1 و ما بعدها)

وأبلغ تعبير عن الحاجة إلى التعاون في سبيل حماية البيئة تلك الرسالة التي وجهها 2200 ما لم من علماء الطبيعة في 11 ماي 1971 إلى السكرتير العام للأمم المتحدة عن وحدة البيئة وضرورة التعاون بين بني البشر لإنقاذها من الدمار الذي يلحقها، حيث دقت هذه النخبة الممتازة من العلماء أجراس الخطر، وحذرت الشعوب والأفراد والدول من خطورة الأزمة التي تتعرض لها البيئة، الأمر الذي استلزم تجنيد الجهود الوطنية والدولية في هذا المجال.

في هذا السياق، ويمكننا إجمال أهم الأسباب التي توجب اتخاذ كل الاجراءات الوطنية عبر وطنية في مجال التعاون الدولي لحماية البيئة من خلال النقاط التالية:

أولا: أسباب جغرافية وطبيعية

معلوم أن بيئة الإنسان من الناحية الجغرافية والطبيعية تكون وحدة واحدة لا تتجزأ، حيث ترتبط عناصرها ببعضها وتتفاعل فيما بينها، فمثلا طبقات الهواء فوق إقليم دولة معينة، تصبح بعد أيام أو شهور الغلاف الجوي لدولة أخرى أو عدة دول، كذلك المياه الإقليمية والحيوانات البرية والبحرية. (رتيب عبد الحافظ، 2008، صفحة ص.33)

وعلى ذلك فإن الأضرار التي تلحق بالبيئة لا تحصرها حدود جغرافية، حيث أكدت الدراسات البيئية أن مشاكل البيئة إضافة إلى تفاقمها فإنها أنها مشكلات لا تعرف حدود، ولا يقتصر الطابع الدولي لمشاكل البيئة أنها تتجاوز الحدود المكانية والجغرافية للدول، ولكنه يمتد ليشمل أيضا الإجراءات الرامية إلى مكافحة هذه المشاكل، فالتضامن والتعاون الدوليين من التوجهات التي تفرض نفسها في مجال مكافحة مشاكل إفساد البيئة بصفة عامة.

ثم إن عناصر النظام البيئي تتفاعل فيما بينها، ويؤثر كل عنصر في باقي العناصر الأخرى، فتلوث الهواء يسوق إلى تلوث مياه الأمطار والتي تؤدي إلى تلوث الأنهار، الذي بدوره يؤديالى تلوث المساحات الخضراء ...إلخ (رتيب عبد الحافظ، 2008، صفحة ص.36)، بمعنى أن كوكب الأرض وحدة واحدة، فقد جاء مؤتمر استوكهولم تحت شعار: « only one earth»، وقد أكد في جلسة الإفتتاح السكرتير العام "**موريس استرونج**" هذا المعنى بقوله: «لقد أتينا جميعًا اليوم لتؤكد مسؤوليتنا المشتركة تجاه مشاكل البيئة الأرضية التي نتقاسمها جميعًا». (رتيب عبد الحافظ، 2008)

ثانيا: أسباب اقتصادية

سبق وأن رأينا العلاقة التي تربط البيئة بالتنمية الاقتصادية حيث أنه من العوامل الرئيسية في تدهور البيئة هي الاستغلال غير الرشيد وغير العقلاني للموارد الطبيعية، فالتوسع في مجال الصناعة يؤدي إلى زيادة معدلات التلوث وتخلف نفايات ونواتج ضارة بالبيئة، كما أن التوسع في مجال التنمية الزراعية يؤدي حتما إلى استغلال كميات كبيرة من المياه والمسممات الحشرية والمخصبات، ويترتب على تزايد حركة النقل والمواصلات آثار بيئية خطيرة من تلوث وضوضاء، وتظهر هذه الآثار بشكل جلي في الدول النامية التي تسعى لتحقيق معدلات نمو عالية لأجل أن تلحق بركب الدول المتقدمة.

إن أهم الأسباب الاقتصادية التي تدعو إلى التعاون الدولي في سبيل حماية البيئة تتمثل في:

1: التأثير على حركة الإستثمارات الدولية

حيث تؤثر التشريعات القانونية الداخلية على نطاق الاستثمارات الأجنبية تأثيرًا واسعًا، فيزيد الاستثمار كلما كانت التشريعات الداخلية أقل صرامة، والعكس صحيح، حيث يقل حجم الاستثمارات كلما كانت التشريعات البيئية الوطنية متشددة وصارمة.

وقد شهدت سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية تحول بعض رؤوس الأموال إلى الدول النامية لتوظيفها في مشروعات استثمارية، وذلك لتفادي الضرائب الباهضة وتكاليف حماية البيئة في موطنها الأصلي، فإذا قررت دولة ما، "مثلا" اتخاذ إجراءات حازمة لحماية البيئة فإن الاستثمارات يمكن أن تتحول إلى الدول التي تضعف أو تنعدم فيها اعتبارات المحافظة على البيئة.

2: التأثير على توطن الصناعات الملوثة

يلاحظ أن المشاكل البيئية برزت مع مفهوم النمو الاقتصادي وعصر الصناعة، التي أخلت بالكثير من الأنظمة البيئية السائدة، وامتدت آثارها الى مختلف مجالات الحياة البشرية مادية وصحية ونفسية واجتماعية، وتجدر الاشارة إلى أنه قد اشتد الصراع بين قضايا البيئة والتنمية حيث يرى جانب من الاقتصاديين التعارض الواضح بين واجبات حماية البيئة ومقتضيات تحقيق التنمية ويرحبون بمزيد من التلوث البيئي طالما كان مصاحبا للنمو الصناعي والاقتصادي عموما، حيث ان الاتفاق على حماية البيئة من شانه أن يؤدي الى التضحية ببعض الأهداف الاقتصادية ويزيد من معدلات البطالة وارتفاع تكاليف انتاج السلع والخدمات بسبب ادماج تكاليف حماية البيئة، ثم ان بعض الدول النامية لا زالت لديها طاقة استيعاب تمكنها من تحمل الاثار السلبية مثل استيعاب الملوثات الصناعية والبيولوجية، أما الفريق الثاني فيرى أن التكلفة القومية لحماية البيئة تؤدي الى تلافي تكاليف اكثر خطورة مثل ضياع الموارد الأولية وموارد الطاقة من ملوثات غازية أو سائلة أو صلبة أو حرارية ومثل ارتفاع تكاليف استخدام عناصر البيئة الطبيعية او انخفاض انتاجية الانظمة والموارد الطبيعية كالزراعة (التنمية و البيئة، 1992، صفحة ص.4)، والخطأ ليس في التصنيع والتقدم التكنولوجي وإنما في سياسة التصنيع، فبعض الدول المتقدمة صناعيا مثل دول أوروبا الغربية تفرض العديد من القواعد والمستويات البيئية على الصناعات الخطرة لحماية صحة العمال، والجمهور والبيئة مما يؤثر سلبا على عائدات هذه الصناعات مقارنة مع تلك الصناعات التي تمارس نشاطها في دول لا تلتزم بنفس القواعد الصارمة، فتضطر هذه الأخيرة إلى هجرة موظفها الأصلي والاستقرار والتوطن في دول أخرى لا

تفرض مثل هذه المعايير البيئية. (رتيب عبد الحافظ، 2008، صفحة 38)

والأكثر من ذلك، بعض الشركات متعددة الجنسيات تطبق معايير مزدوجة في ممارستها لأنشطتها الصناعية، فهي عندما تمارس نشاطا في الدول المتقدمة تطبق معايير حازمة، بينما في الدول النامية لا تطبق قواعد الأمان على فروعها الموجودة بهذه الدول، اعتمادًا على قلة الوعي العام بمخاطر تلك الصناعات، ونتيجة لذلك حدثت كوارث أبرزها حادث مصنع "بهوبال" بالهند عام 1984، نتيجة تسرب غاز الهيثيل ايزد سيانيت من مصنع تتخذ كيمياويات تابع لشركة "يونيون كاربيد" الأمريكية، التي تتخذ في ذلك المصنع نفس إجراءات الحماية والأمان التي تطبقها على فروع الشركة في الو.م.أ مما أدى إلى وفاة حوالي 3000 شخص وإصابة 200.000 آخرين.

3: التأثير على حركة التبادل التجاري

إن وضع مجموعة من التدابير والإجراءات والمعايير البيئية من قبل الدول المتقدمة، قد يؤثر بشكل سلبي وعلى نحو بالغ التعقيد والدقة على اقتصاديات الدول النامية مثل خطر أو تقييد استيراد بعض المواد الأولية من الدول النامية لاعتبارات بيئية، وبعضها مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا تفرض قيودًا على استيراد بعض المواد والسلع إلا إذا كانت متفقة مع تشريعاتها الداخلية المتعلقة بحماية البيئة. (مخيمر عبد الهادي، 1986، صفحة 43)

ثالثا: أسباب خاصة بالحفاظ على التراث المشترك للإنسانية

ظهرت دعوة مؤداها خضوع مناطق معينة مثل أعالي البحار والمناطق القطبية وغيرها من المناطق الدولية لرقابة الأمم المتحدة، حيث تصبح تحت ولايتها وتخضع لاختصاصها بوصفها تراثا إنسانيًا مشتركًا. (العنابي، 1973، صفحة 143)

1- مضمون فكرة التراث المشترك للإنسانية وأصلها التاريخي

يرى الأستاذ «Ch. Kiss» أن فكرة التراث المشترك للجنس البشري ظهرت في نهاية 1960، حيث تم الاعتراف بأن هناك مصالح للجنس البشري يمكن أن تكون محققه في مجالات محددة مثل الموارد المعدنية لقاع البحار العميقة، والقمر والأجرام السماوية والتراث الطبيعي والثقافي العالمي (kiss, 1983, p. 183).

وينحصر مضمون هذه الفكرة في أن موارد الطبيعة ذات الطابع العام أو المشترك هي ملك مشترك لكافة الشعوب دون تفرقة، لهذه الأخيرة كل الحقوق على تلك الموارد والثروات على قدم المساواة وفي حدود إمكانياتها الفنية والمادية، بحيث لا يجوز لوحدة أو جماعة اقليمية او دولة ان تدعي السيادة على جزء منها وتحرم غيرها من الانتفاع بها.

ومفهوم الحماية لا ينسحب فقط على حماية العناصر الطبيعية لهذه المناطق بل يشمل أيضا الكائنات الحية التي تعيش في هذه المناطق سواء كانت برية أو بحرية (رتيب عبد الحافظ، 2008، صفحة 48).

وقد بدأت هذه الفكرة في التوسع، فمثلا تحدثت اليونسكو عن الممتلكات الثقافية والطبيعية التي تمثل بالنسبة لكل الشعوب أهمية خاصة نظرًا لكونها أصلية ووحيدة، باعتبارها تراثا مشتركا للإنسانية، وقد تكون هذه واقعة تحت سيادة دولة أو دول مختلفة، أو خاصة (مملوكة للأفراد) ومع ذلك تعد محاطة بنوع من النظام الدولي باعتبارها تتعلق في مجموعها بالإنسانية وتعتمد على فكرة مصالح الإنسانية جمعاء والمشاركة العادلة في الفوائد والإدارة المشتركة الدولية.

2- الطبيعة القانونية لفكرة التراث المشترك للإنسانية

تعد هذه الفكرة غير واضحة نوعًا ما ومبهمة، وقد وردت بشأن طبيعتها عدة آراء فقهية نستعرض أهمها:

أ- **بالنسبة للفقه الغربي**

ذهب الفقيه « Kent» إلى اعتبار سلامة البيئة من عناصر التراث المشترك للإنسانية حيث تمثل تراصا للأجيال القادمة، إضافة إلى الأجيال الحاضرة مما يستلزم حمايتها من الاستنفاذ والتلوث، وانتهى إلى اعتبارها من حقوق الملكية القديمة الفوضوية (عابدين، 1986)، لكن هذا المفهوم ضيق اقتصر على الموارد الطبيعية الشائعة الملكية.

أما « Christol» فقد توسع في مفهوم هذا الأخير وفي تطبيقاته المختلفة، (أعماق البحار، الفضاء الخارجي، القطب الجنوبي، القمر) وأقر مصطلح المال المشترك ورفض

فكرة المال المباح والسيادة العامة بل وعارض فكرة الملكية الخاصة.

ب- بالنسبة للفقه العربي

يرى د/ طلعت الغنيمي أن هذا المفهوم لا يسعى إلى تقسيم الثروات بين الدول وإنما في تنمية هذه الثروات أولا، الأمر الذي يتطلب إدارة اقتصادية رشيدة تهتم بمستوى الدول النامية، مما يفيد أن هذه الفكرة تعني حق الأجيال القادمة أيضا في المحافظة على هذا التراث، وهناك اتجاه آخر يرى أن مفهوم التراث المشترك للإنسانية جاء تعبيرا عن المصلحة الجماعية للدول في تلك المرحلة من مراحل تطور المجتمع الدولي، إلا أنها لا تزال محدودة التطبيق بالنسبة للدول ككل، إن هذا المفهوم الضيق لم يعد قاصرًا على المناطق التي تعتبر مالاً شائعًا أو على استثمار الموارد والثروات الطبيعية وبذلك مصلحة للدول فقط بل انتقل من مصلحة الدول إلى حق الأجيال الحالية والمستقبلة، وبذلك برز مبدأ مراعاة حقوق الأجيال في استخدام الموارد والثروات.

ويقول في هذا الشأن «ليديث براون وايس» مشيرا إلى بيان الالتزامات الأخلاقية والقانونية للجيل الحالي الأجيال المقبلة، «تبدأ بافتراض أن أفراد الجنس البشري يملكون البيئة الطبيعية والثقافية للأرض بالإشتراك مع غيرهم من أعضاء الجيل الحالي والأجيال الأخرى السابقة واللاحقة» وكل جيل يعدُّ أمينا على كوكب الأرض للأجيال المقبلة ومستفيدًا من وكالة الأجيال السابقة له».

وقد عرف هذا المبدأ تأكيدًا في عدة اتفاقيات دولية، واعتبره الفقه الدولي مما يرى إلى مرتبه القواعد الآمرة في القانون الدولي العام، فمن أول الاتفاقيات التي عبرت عنه اتفاقية الفضاء الخارجي لعام 1966، الخاصة بالمبادئ التي تحكم وتضبط ممارسات الدول في استخدام الفضاء الخارجي، اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، واتفاقية اليونسكو حول حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي لعام 1972، واتفاقية بازل سنة 1979 الخاصة بالنفايات الخطرة. (رتيب عبد الحافظ، 2008، الصفحات 46-48)

المطلب الثاني

المبادئ الأساسية المؤطرة لمقاربة جديدة في مجال الحماية الدولية للحق في البيئة

يرى بعض الفقهاء أنه توجد ثلاث مفاهيم أساسية لبناء عالم أكثر إنصافا بيئيا يسعى الى تفعيل حماية الحق في البيئة يبلورها التعاون الدولي في مجال البيئة ، وهي (شكراني، من مؤتمر استوكهولم الى مؤتمر ريو+20 لعام 2012، مدخل الى تقييم السياسات البيئية العالمية، 2013، صفحة 161):

- **المصلحة الجماعية البشرية**
- **الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة (الاستدامة البيئية والانصاف بين الأجيال أو ما يسمى بالعدالة البيئية الجيلية)**
- **تعزيز القانون الدولي البيئي**

الفرع الأول

المصلحة الجماعية للبشرية

لم تعد الدولة الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية طبقا للنظرية الواقعية، حيث أصبح التنظيم الدولي خلال العقود الماضية القريبة يضم دولا ومنظمات ما بين الحكومة وتنظيمات غير منتمية إلى الدولة، وبذلك أصبح للأفراد والشعوب مركز ومحور رئيسي في مجال حقوق الإنسان، مما أدى ذلك إلى الابتعاد شيئا فشيئا عن مصالح الدول إلى مفهوم المصالح المشتركة.

أولا: من المصلحة القومية إلى المصلحة المشتركة (عولمة التفكير البيئي)

يرى (Hey) أن معيار المصلحة المشتركة معيار يبحث عن تنظيم هؤلاء الفاعلين جميعًا أو مصالح الجماعة الدولية ككل (شكراني، من مؤتمر استوكهولم الى مؤتمر ريو+20 لعام 2012، مدخل الى تقييم السياسات البيئية العالمية، 2013، صفحة نفسها)، واعتمادًا على هذه الفكرة، يمكن القول أن الحكومة التمثيلية تظل دون جدوى إذا كانت المشكلات البيئية ذات الطابع الدولي وغير القابل للحصر في مجال أو إقليم معين، وما يترتب عن ذلك من عدم إمكانية تجزئة المشاكل الإيكولوجية وعدم القدرة على توقعها وصعوبة تصنيفها، فالأمر يحتم عدم حصر هذه المشاكل في التلوث

فقط، وإنما تمتد لأبعد من ذلك من تغير مناخي وفقدان التنوع البيولوجي واستنزاف الموارد الطبيعية....الخ (Bourg & Kerry, 2010, pp. 10-18)

من الناحية النظرية، تتحدث اتفاقيات دولية بيئية متعددة عن المصلحة العامة المشتركة، منها مثلا: الاتفاقية الإفريقية لصيانة الطبيعة والموارد الطبيعية (1968)، واتفاقية واشنطن حول التجارة الدولية في الأصناف المهددة بالانقراض (1973)، واتفاقية بون (1979) حول الطيور المهاجرة، واتفاقية اليونسكو (1972)، إلاّ أن هذه الاتفاقيات حملت صبغة أخلاقية أكثر منها قانونية، فهي لا تعدو أن تؤكد أن تمثيل المصلحة العامة الإنسانية الحالية والمستقبلية يقتضي حماية المواقع المهمة والأنواع المهددة بالانقراض، وعلى الدول **واجب** ضمان ذلك.

كما تم إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة لأجل جعل هذه الهيئة منظمة ريادية في مجال البيئة العالمية من أجل تثمين وتنسيق النشاطات البيئية في إطار منظمة الأمم المتحدة، والذي جاء ليؤكد فكرة المصلحة المشتركة، ولتحقيق هذا الهدف يقوم برنامج الأمم المتحدة بالوظائف والمسؤوليات التالية: (عبد الرحمن الحديثي، 2010، الصفحات 111-112)

-النهوض بالتعاون الدولي في ميدان البيئة والتوصية بالسياسات التي تتبع لهذا الغرض، بحسب الاقتضاء.

-توفير إرشادات السياسات العامة من أجل توجيه وتنسيق البرامج البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة.

-تلقي واستعراض التقارير الدورية للمدير التنفيذي بشأن تنفيذ البرامج البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة.

-تلقي واستعراض التقارير الدورية للمدير التنفيذي بشأن تنفيذ البرامج البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة.

-إبقاء حالة البيئة العالمية قيد الاستعراض من أجل كفالة أن تحظى المشاكل البيئية البازغة ذات الأهمية الدولية الواسعة بالاهتمام الملائم والوافي من الحكومات.

- مساعدة الدول النامية في إعداد سياسات بيئية وطنية: وذلك من خلال توفير المعلومات الضرورية لفهم الظواهر الايكولوجية، وتقويم مخاطر التلوث، وسبل مكافحتها، وفي هذا الصدد تمكن البرنامج من مساعدة أكثر من 100 دولة نامية ودول الخليج في اعداد تشريعات وإنشاء هياكل مؤسساتية تعمل على إدماج العوامل البيئية في الأنظمة والأنشطة القطاعية.

كما أدمجت فكرة المصلحة المشتركة في إعلان ريو لعام 1992، واتفاقية باريس حول مكافحة التصحر لعام (1994). إذن يمكن القول أن هذه الفكرة من شأنها أن تؤثر في السياسات البيئية الدولية ذات الطابع والمضمون الكوني، مما قد يحدّ من سيطرة أعمال الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي، والتي بات يشكل تحالفها الموضوعي مع الدول الكبرى تهديدًا حقيقيا للبيئة خاصة مع انطلاق مسار مناطق التبادل الحر (FTZ) والذي يسعى إلى تجاوز الأزمات المالية من دون اعتبار لتأثيراتها في الإنسان والطبيعة (شكراني، نحو حوكمة بيئية عالمية، 2014، صفحة 35).

ثانيا: التنظيمات الدولية والمصلحة الجماعية

لقد ساهمت تنظيمات دولية متعددة على رأسها منظمة الأمم المتحدة، خاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنوك الإقليمية كالبنك الأوروبي للاستثمار، والبنك الإفريقي للتنمية، والبنك الأسيوي للتنمية، والبنك ما بين الأمريكيين للتنمية في دعم جهود الحكامة البيئية الدولية (شكراني، من مؤتمر استوكهولم الى مؤتمر ريو+20 لعام 2012، مدخل الى تقييم السياسات البيئية العالمية، 2013، صفحة 162)، إلاّ أنه في غياب الاستقلال الذاتي لهذه التنظيمات التي باتت تخدم النظام الليبرالي العالمي ومؤسساته المالية والنقدية، حتى الأمم المتحدة التي لم تستطيع بناء مقاربة لفرض الأجندة الأممية، لا يمكن لهذه المؤسسات أن تنجح مقاربات الدفاع عن المصلحة الجماعية، مما يتطلب تجاوز ازدواجية المعايير البيئية بهدف حماية الإنسان والطبيعة.

إذن يتعين تعزيز مشاركة المجتمع المدني الوطني إلى جانب المجتمع المدني العالمي مع الحكومات لتعزيز حماية فعالة للبيئة والارتقاء بالحق الأساسي البيئي، ليس هذا فقط بل من أجل تجاوز مخاطر السياسات البيئية العالمية التي تهدف أساسًا إلى مزيد من الانفتاح الاقتصادي واقصاء الجنوب من المشاركة في مسار اتخاذ القرار البيئي العالمي، والأكثر من ذلك تمكين هذه التنظيمات من لعب أدوار جديدة، ومساءلة حكوماتها عن فشل السياسات البيئية وتقييم جداولها ومدى نجاعتها مع اقتراح البدائل والفرص المتاحة في ظل السياقات المختلفة.

الفرع الثاني

حقوق الأجيال القادمة (الاستدامة والانصاف)

تظهر قيمة هذا العنصر في الفرعين التاليين:

أولا: خلفيات ظهور مفهومي الانصاف والاستدامة في مجال البيئة

1- مفهوم الانصاف بين الأجيال

اعتبرت براون أن مفهوم الانصاف بين الاجيال يستدعي النظر الى الجماعة الانسانية كشريك لكل الأجيال المتعاقبة، أما نظرية الانصاف بين الأجيال تجد مصدرها في القانون الدولي، وديباجة الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1945، حيث تم الاعتراف بتوريث أو انتقال الكرامة والحق في المساواة والحق في الاسرة الانسانية كدعامة اساسية لارساء العدالة والسلم في العالم (شكراني، مقاربة اديث براون ويس في شأن العدالة الجيلية، صفحة 119).

وقد وردت أولى الإشارات لمفهوم الانصاف وحقوق الاجيال القادمة في مؤتمر استوكهولم لعام 1972، والذي يقضي بواجب حماية وتحسين البيئة للأجيال الحالية والمقبلة، وواجب الحفاظ عليها لصالح الجيل الحاضر والأجيال المقبلة، وضرورة استخدام الثروات الطبيعية والمتجددة بشكل يمنع نفاذها وتدهورها، أو يؤدي إلى قلتها بالنسبة للأجيال القادمة، مع الحفاظ على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقص من الموارد الطبيعية، وبالتحديد الموارد المتجددة مثل التربة والكتلة الحيوية وغيرها، وفي نفس الوقت ينبغي للسياسات البيئية لجميع الدول أن تعزز القدرة الإنمائية في الحاضر والمستقبل للبلدان النامية (أحمد ابراهيم، السنة الثامنة، صفحة 352).

أما عن إعلان ريو لعام (1992) فقد طور مفهوم الأجيال القادمة إذْ ربطه بمجال التنمية بقوله: «يجب إنجاز الحق في التنمية بطريقة تضمن الإنصاف للأجيال الحالية والمقبلة في قضايا الحاجات التنموية والبيئية».

إن تمكين الأجيال القادمة من التمتع بحقوقها البيئية ليس أمرًا هينًا، فالخلافات تبرز بين الجيل نفسه، أو ما بين الأجيال، وقد تكون المصالح متناقضة باستمرار، ولكن يتعين الأخذ في الاعتبار أهم مبادئ الانصاف والاستدامة التي يمكن اجمالها حسب الباحثة "براون" فيما يلي:

أ- **خيارات الحفاظ:** يعني مفهوم خيارات الحفاظ صيانة قاعدة تنوّع الموارد الطبيعية والثقافية، ولكلّ جيل الحقّ في التّنوع مقارنة بما أتيح للأجيال الماضية. وهذا لا يعني الحفاظ على الوضع القائم للموارد الطبيعية والثقافية؛ بل يمكنُ أن تُصاحب عملية الحفاظ على قاعدة تنوّع الموارد عملية تطوير التكنولوجيات الجديدة التي تخلقُ البدائل من أجل ضمان استدامة الموارد الموجودة، أو أن يتمّ استغلالها بنجاعة أكبر (شكراني، مقاربة اديث براون ويس في شأن العدالة الجيلية، صفحة 121).

ب- **الحفاظ على نوعية الكون: أي** على كل جيل أن يصُون نوعية الكون بحيث يسلّمه بصورة ليست أسوأ من الحالة التي تسلّمها من الأجيال الماضية، **و**أن يمنح نوعية ذات طابع كوني مقارنة بما تمتعت به الأجيال الماضية، وهذا لا يعني أنه لا يمكنُ إحداث تغييرات في البيئة الطبيعية، فحماية البيئة تتطلّبُ مساراً متوازناً ووضع قيود على الاستعمال من أجل ضمان هذا التّوازن (Brown Weiss, April 1987, p. 130).

ت- الحفاظ على حرية ولوج الميراث: بمعنى يتعين على الجيل الحالي أن يُوفّر لأفراده حقوقاً مُتساوية من أجل وُلوج الميراث الذي تمتّعت به الأجيال السّابقة، وصيانة حقّ الولوج للأجيال المقبلة ، بعبارة أخرى، لهؤلاء حقّ ولوج واستغلال الموارد من أجل تنمية الرّفاه السوسيو اقتصادي شريطة احترام واجباتهم الانصافية تُجاه الأجيال المقبلة، ولا يجوز وضع مُعوّقات أمام الآخرين بشأن حقّ الولوج (شكراني، مقاربة اديث براون ويس في شأن العدالة الجيلية، صفحة 121).

وقد حَدّدت الباحثة براون أهم الضوابط المؤطّرة لمفهوم الإنصاف ما بين الأجيال، وهي:

- أن تشجّعَ المبادئ على المُسَاواة بين الأمم، وصيانة الموارد للأجيال المقبلة.
- لا يمكنُ لهذه المبادئ أن تطلُب من جيل معيّن الارتهان لقيم الأجيال المقبلة.
- أن تكونَ المبادئ واضحة ومعقولة عندما تتناول أوضاعاً في المستقبل.
- أن تكونَ هذه المبادئ مقبولة من مختلف الثقافات، ومن الأنظمة الاقتصادية والسياسية.

2- مفهوم الاستدامة البيئية

إن مفهوم الانصاف لا ينفك عن مفهوم الاستدامة البيئية والتي تعني تحقيق نوعية حياة الانسان واستغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية ومحاولة ابقائها لمدة زمنية بعيدة، والحفاظ عليها لأجل ضمان متطلبات الأجيال القادمة تطبيقا لمبدأ العدالة والانصاف بين الاجيال، ولأجل تحقيق ذلك من الضروري رفع مستوى الوعي العالمي وترشيد الادارة السياسية على أعلى مستوى بضرورة التعاون ودراسة قضايا التنمية دون اغفال الاطار البيئي (ذياب عساف و خالد شهاب، 2016، صفحة 12).

و من بين العناصر التي أضافها (بول دي باكر) Paul de Backer) وزميله تربي فانسان) Vincent Thierryإلى مفهوم الاستدامة، بحث وتطبيق وتمويل الاستجابة للمشكلات التي طُرحت في الماضي، على أساس ألا تؤدي الإجراءات الحالية إلى مشكلات يستعصي حلها في المستقبل، وقد دمج الباحثان الأبعاد الأربعة التي أغفلها تقرير "برانتلاند"، أي: البعد الزمني والمالي والتكنولوجي والأيديولوجي في التحليل. (De Backer, 2005)

إن ضرورة الاهتمام بمفهوم الاستدامة البيئية يظهر من خلال حجم النتائج المتحصل عليها في بعض الإحصائيات والتقارير للأضرار المترتبة على الموارد الطبيعية خلال الفترات الماضية، والأضرار المتوقع التوصل إليها مع استمرار الظروف الموضوعية الحالية، ومن أبرز الأمثلة تقرير التنمية البشرية لسنة 2011 حول توقعات حجم الأضرار البيئية وآثارها بالنسبة لتقرير التنمية لسنة 2050 إن شاء الله، إذ يفترض أن تتسبب بضياع معظم المكاسب التي حققها العالم خلال القرن المنصرم، ويسوق في ذلك مقارنة بين سنتي (1980-1985) حيث كان عدد الكوارث الطبيعية 134 حالة، بينما بلغ عددها خلال سنتي (2004-2009) 357 حالة، ورغم أنه لا يقر بأن السبب في هذه الزيادة راجع للإضرار بالبيئة بمعناه الواسع، فإنه يتوقع أن يكون السبب هو ظاهرة الاحتباس الحراري التي تحدث نتيجة التلوث الصناعي بالدرجة الأولى (التنمية البشرية، 2011، صفحة 32 و مابعدها).

ثانيا: مقتضيات تحقيق الانصاف بين الأجيال والاستدامة البيئية والصعوبات المطروحة

تطرح فكرة العدالة البيئية بين الاجيال أو فكرة الانصاف والاستدامة البيئية مجموعة من التطبيقات، نجاول فيما يلي الاشارة اليها مع توضيح أهم العراقيل التي تقف في وجه هذا التجسيد.

1- مقتضيات الانصاف والاستدامة البيئية

تظهر فكرة الانصاف البيئي بين الاجيال في:

أ-مشكلات التغير المناخي

تعتبر التغيرات المناخية حسب الباحثة الأمريكية براون احدى المقتضيات العملية لتجسيد مفهوم الانصاف الجيلني، حيث انها بطبيعتها تطرح اشكالات عدة تستوجب اتخاذ اجراءات للتخفيف من تأثيرات التغيرات المناخية والتقليص من أضرارها المباشرة الى الحد الأدنى وذلك بتوفير الوسائل والمواد الأساسية للاجيال المقبلة من أجل التكيف مع التغيرات المناخية (شكراني، مقاربة اديث براون ويس في شأن العدالة الجيلية، صفحة 128) ومواجهة أثارها المباشرة وغير المباشرة، صحيح أن البعض سيستفيدُ من التّغيرات المُناخية في مناطق معينة، لكن سيعاني الجميع من عدم القُدرة على التّكيف السّريع مع تغير المُناخ. ومن أجل تطبيق استراتيجية تدبير التّغيرات المناخية الشّمولية، يتوجّب تطوير معايير واجبة التّطبيق على الصعيد الدولي والوطني والمحلي.

ب-نفعية اسس الانصاف بين الاجيال:

يذكر بعض الباحثين نفعية بعض الاتفاقيات الدولية المجسدة جزئيا لمفهوم الانصاف الجيلني في سياق حماية البيئة، كاتفاقية فيينا حول حماية ثقب الاورزون لسنة 1985، والاتفاقية الاطارية للتنوع البيولوجي 1992، واعلان ريو لعام 1992، وبروتوكول كيوتو لعام 1997، واعلان اليونيسكو في شأن مسؤوليات الاجيال الحضارة اتجاه الاجيال المقبلة لسنة 1997، وتقرير مجلس الامن للامم المتحدة رقم 23/7، في شأن حقوق الانسان والاحتباس الحراري لعام 2008. (شكراني، مقاربة اديث براون ويس في شأن العدالة الجيلية).

و لكن من الناحية العلمية، ، وفي نطاق الحاجة إلى ضرورة اعمال توازن أفضل بين العلم والسياسة يرى **لورانس سسكند** (Lawrence E, 1994, pp. 63-64)، أن مراجعة أغلب الاتفاقيات الدولية – التي تمّ التفاوض بشأنها منذ مؤتمر استوكهولم بشأن البيئة البشرية في 1972 تُبين أن البراهين العلمية قامت بدور محدود في تحديد الموضوع والبحث عن الحقائق وتعزيز النظام بل ثمة أسباب عدة لضعف تأثير نتائج

الأبحاث العلمية عما يؤمن به الناس، منها أن التفاوض بشأن المعاهدات البيئية يتناول قضايا تعقيدية وتكون متداخلة أحياناً ولها تفسيرات محدودة.

وتوجد فئات من أصحاب المصالح الخاصة مستعدة دائماً للتّشكيك في الأدلّة العلمية غير اليقينية، وعندما يعترفُ العلماء بوجود هذه الشّكوك يسيطرُ الفاعلون السياسيون على صنع القرار؛ ويوجد في الجماعة العلمية خبراء يفضّلون المواجهة (خاصة النقاشات التي ترفعهم إلى دائرة الاهتمامات) وما يُؤسف له أن الإعلام والرأي العام عندما يفشلان في فهم الخلافات الداخلية بين الخبراء "لا يرغبان" في التّقدم حتى تتضح "الحقيقة كاملة"، لذلك يتم التخلي عن الحقائق المتوافرة والمُتاحة لنا.

ج-نحو إعلان عالمي للحقوق البيئية الكونية

بمعنى يتعين البحث في امكانية وضع اعلان عالمي للحقوق الكونية للأجيال الحاضرة والمقبلة بقصد وضع مبادئ الانصاف والعدالة بين الأجيال، وارساء مفاهيم جدية في سياق هذا الموضوع، مثل العمل على استدامة انظمة تعزيز حياة الكوكب، والعمل على استدامة المسارات البيئية الضرورية لبقاء الجنس البشري، والعمل على استدامة الصحة والبيئة السليمة من خلال تهيئة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وارساء اسس المسؤولية والامانة دوليا ووطنيا.

و لكن يُحتّم وضع الميثاق أو الاعلان البيئي العالمي المقترح على القادة السياسيين الاعتماد على الخرباء لإنجاز التقارير اللازمة والتّوصل إلى ميثاق يجمعُ بين أفكار كل الأطراف المتحاورة في المفاوضات الكونية، لأن المسألة ترتبط أساساً بحياة البشرية أو موتها، أما فئة السياسيين فهي تُعبرّ أساساً عن مطالب ومصالح فئات محدودة ولمُدَد محدودة، لذلك تفتقدُ بُعد النّظر في أحيان كثيرة (شكراني، نحو حوكمة بيئية عالمية، 2014، صفحة 46).

2- صعوبات تتعلق بمفهوم الأجيال القادمة

يثير مفهوم الأجيال القادمة صعوبات قانونية متعددة، تظهر في النقاط التالية:

- إن أغلب التعاريف التي تشير إلى الأجيال المقبلة وضرورة توفير الحاجيات الضرورية، انطلاقا من عنصر الاستدامة ليس فقط على مستوى الدولة منفردة ولكن على مستوى الكرة الأرضية بمجملها يثير صعوبة تتعلق بانعدام إجماع بين الدول حول كيفية تحقيق ذلك، لأن التعاريف لم تتطرق إلى الإطار الاستراتيجي الذي يسمح لدول العالم بالقيام بتحقيق الاستدامة. (العايب، 2011، صفحة 3)
- أن مفهوم الأجيال القادمة غير محدّدا حيث لا توجد أجيال متمايزة. (شكراني، من مؤتمر استوكهولم الى مؤتمر ريو+20 لعام 2012، مدخل الى تقييم السياسات البيئية العالمية، 2013، صفحة 164)
- من يمثل الأجيال القادمة، وهل هي شخص من أشخاص القانون الدولي كالدول والمؤسسات الدولية؟
- أن مضمون الحقوق الإنسانية والحقوق الكونية غير محددة بدقة.
- أن مسألة حماية ونقل الموارد الحالية إلى الاجيال القادمة تستلزم احداث مؤسسات وإجراءات وهيئات لضمان هذه الحماية.

و تجدر الإشارة والتأكيد على أن هذه الحقوق تسمى بحقوق التضامن والتي تتميز في مجموعها بالاعتماد المتبادل إضافة إلى اعتبار الحق في البيئة حق زمني مستديم والاستدامة عبارة عن نسيج يجب أن يلف جميع أوجه الحياة، ويرتب علينا تحديات لتطبيق المصفوفات الجديدة والحلول المناسبة في قراراتنا اليومية، وتترجم الاستدامة إلى خيارات وكل خيار له "تكلفة حقيقية" وهي عبارة عن مجموع التكاليف البيئية والاجتماعية والاقتصادية مقابل المنافع العائدة من كل خيار (العايب، 2011، صفحة 29)، ما يفيد أن التفريط في حقوق الأجيال القادمة هو إعاقة للتنمية المستدامة وأضرار بالسياسات البيئية العالمية المتوازنة والمتكافئة.

من جهة أخرى، ولمدة تزيد على عقد من الزمن، أيد «أناند وامارتياس» العمل الموجه نحو تحقيق الاستدامة دون إهمال مفهوم "الانصاف" بقولهما إن الاشتغال بالاستدامة دون النظر في حجم المشكل الناتج عن عدم الانصاف بين أفراد الجيل الواحد، هو انتهاك فظيع لمنظومة الحقوق الأساسية العالمية.

وبالرجوع إلى تقرير "برانتلاند"، وفي جملة من الإعلانات المتتالية من استوكهولم، إلى جوهانسبورغ، نجد أنه لا زال هناك إهمال واضح حول الحديث عن الإنصاف إلى جانب الاستدامة، حيث يعالج كموضوع مستقل عن الاستدامة، وهو ما يتنافى مع أهمية اهتمام السياسات البيئية العالمية بعلاقات متوازنة بين الأمم والشعوب معًا.

إلا أنه لأجل بلورة المبادئ التي توجه التفاعل الإنساني نحو الاستدامة والإنصاف بين الأجيال، ركزت «اديث براون» (E. Brown) على ثلاثة اعتبارات (Lawrence E, 1994, p. 54):

- يجب تشجيع الإنصاف بين الأجيال، فلا تسمح للجيل الحالي باستغلال الموارد وحرمان الأجيال المقبلة منها، ولا نفرض قيودًا غير معقولة على الجيل الحالي لمجابهة الحاجات المستقبلية غير المحدّدة.

- يجب عدم مطالبة الأجيال التنبؤ بأفضليات الأجيال المقبلة، بل أن نمنح مرونة للأجيال المقبلة لتحقيق غاياتها انسجاماً مع قيمتها.

- يجب الاعتراف باختلاف التقاليد الثقافية وضرورة وجود المبادئ التي تجتذب الجميع.

وتجدر الإشارة إلى أن أبعاد الإنصاف بين الأجيال متعددة منها حماية التراث المشترك للإنسانية، لأنه –كما سبق الإشارة- مفهوم الإنسانية يتعدى الزمان والمكان، فهو لا يتميز بين النشر بسبب أوطانهم أو جنسياتهم ولا ينظر لجيل دون آخر، فكما ينظر إلى الأجيال الحاضرة فهو يتطلع إلى المستقبل، حيث يجب أن تصان وتدار الثروات الموجودة في المنطقة لمصلحة هؤلاء جميعًا.

الفرع الثالث

تعزيز القانون الدولي البيئي لأجل حماية دولية فعالة للحق في البيئة

يعتبر القانون الدولي للبيئة بمثابة القواعد والمبادئ القانونية الدولية التي تحكم نشاط الدول في مجال المنع والتقليل من المخاطر التي تلحق بالنظام البيئي، كما يتولى تنظيم ومعالجة التغييرات البيئية الحاصلة.

و قد عرف بأنه " مجموعة القواعد القانونية الدولية العرفية والاتفاقية المتفق عليها بين الدول للمحافظة على البيئة من التلوث وهدفه هو منع أو تقليل أو السيطرة على التلوث البيئي عبر الحدود الوطنية مع ايجاد نظام قانوني فعال لاصلاح الأضرار الناجمة عن هذا التلوث" (محمد عبد العال، 2015، صفحة 27).

لقد بدأ القانون الدولي البيئي بالتطور بصعوبة، إلا أن ازدياد الوعي بأهمية الحق في البيئة وحماية البيئة كقيمة في حد ذاتها وموضوعا لحق انساني تضامني كوني ، وحجم المشكلات البيئية بصفة عامة، حيث أخذ طريقه في الجامعات والمعاهد المتخصصة والمراكز الدبلوماسية. (شكراني، من مؤتمر استوكهولم الى مؤتمر ريو+20 لعام 2012، مدخل الى تقييم السياسات البيئية العالمية، 2013، صفحة 166)

إن تعزيز القانون الدولي للبيئة يتطلب منا البحث فيما يلي:

أولا: ضرورة تجاوز المقاربات التقليدية

لقد أرسى إعلان ريو مبادئ بيئية عالمية، ساهمت بشكل واضح في تعزيز القانون الدولي البيئي، كمبدأ الحيطة والمشاركة في اتخاذ القرارات البيئية، والمسؤولية المشتركة والمتباينة والتي يقصد بها مشاركة كل الدول على اختلافها متقدمة كانت أو متخلفة، في التصدي لمشاكل البيئة العالمية، وهذا على حسب ما يتاح لها من امكانيات، بمعنى أن تكون المسؤولية مشتركة لكن بنسب متفاوتة ومتباينة وفقا لإمكانيات كل دولة (شكراني، تسوية المنازعات البيئية وفق القانون الدولي، نوفمبر 2013، صفحة 136) ، وعدم جواز الإضرار بالإقليم المتجاور للحدود الوطنية والحق في التنمية، وقد استحدثت مجموعة من الدول لجانا وطنية استشارية للبيئة والتنمية المستدامة.

إلاّ أن بعض الفقهاء يرى بضرورة تجاوز المقاربات التقليدية للقانون الدولي البيئي من أجل فهم الطابع التعقيدي للقضايا البيئية التي تتميز بتأثيراتها وانعكاساتها غير المحدودة مكانًا وزمانًا فهي في الأساس تتميز ب **بالتعقيد والعلمية** على اساس أن القضايا البيئية قضايا تحمل حقائق علمية معقدة، الامر الذي يحتم الاستعانة بالخبرات والمتخصصين وذوي الكفاءة في مختلف العلوم التي ترتبط ارتباطا وثيقا بعناصر البيئة كالكيمياء والطب وعلو الأرض والأحياء ويتم ذلك من خلال عمليات الرصد وو تحديد المستويات على ضوء القواعد العلمية (زياد هياجنة، صفحة 33)، **كما تتميز بالشمولية** حيث أن المشاكل البيئية تتميز بالشمولية عابر للأقاليم الوطنية، كما أن أغلب النزاعات البيئية تمتد الى أكثر من دولة، ثم أنها تتميز **كذلك بالحركية والديناميكة** الأمر الذي يصعب من عملية الرقابة، كما **إن الأضرار التي تلحق بالبيئة تأتي من شركات متعددة الجنسيات أكثر من الدول** نفسها، الأمر الذي يحتم علينا إعادة النظر في المسؤولية الدولية

للدول (شكراني، من مؤتمر استوكهولم الى مؤتمر ريو+20 لعام 2012، مدخل الى تقييم السياسات البيئية العالمية، 2013، صفحة 166).

اذن لتجاوز المقاربات التقليدية ولفهم تعقيد القضايا البيئية وشموليتها يتعين الأمر التوجه نحو تبني مقاربات وبراديغمات جديدة تأخذ بعين الاعتبار المخاطر الشمولية التي تحدق بالدول والحكومات والبشرية جمعاء.

ثانيا: البعد المعياري للقواعد الآمرة

لم تعد قواعد القانون الدولي تتسم بالمرونة التي كانت عليها في مرحة التكوين (المرحلة الجينية)، بل اكتسبت بعضها صفة القواعد الآمرة، حيث انتقل القانون الدولي البيئي من مرحلة الدراسات إلى مرحلة المعيارية والالزام، بفصل مجموعة من المفاهيم والمبادئ المرساة، مثل مفهوم التنمية المستدامة وواجب الإخطار والتعاون، ومسؤولية الملوث الدافع، ومبدأ الحيطة...إلخ. وذلك في سبيل المحافظة على البيئة و تنميتها المستدامة ، وانطلاقا من أن المصلحة التي يحميها هذا القانون هي مصلحة مشتركة يتعين على مختلف فواعل المجتمع الدولي أن تعمل على حمايتها لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة (مصطفى قاسم، 2012، صفحة 255)، ويتجسد الطابع الالزامي في الجزاء الذي تقره مختلف الاتفاقيات والمعاهدات الدولية البيئية تحت مسمى" المسؤولية الدولية"، والتي تنوعت بفعل تعدد الفاعلين في صياغة القانون البيئي من الدول والمؤسسات الدولية والأفراد والشركات والخبراء والمنظمات غير الحكومية والعلماء...إلخ، لأجل التو صل إلى قانون دولي منصف وتصورات لا بد من الأخذ بعين الاعتبار ومقاربات هذه الفئات وغيرها في مجالات اليقظة البيئية.

ورغم التطور السريع للقانون الدولي البيئي، إلا أنه بقي في بعض الأحيان نظريا، لذلك فالمطروح هو إحداث هيئات عملية قادرة على فرض نظام عالمي، ويجب أن تتو فر هذه الهيئات على الكفاءات الكافية لمنع أو توقيع الجزاء على الأنشطة المضرة بالبيئة.

ثالثا: انشاء منظمة بيئية عالمية

تأتي فكرة انشاء منظمة بيئية عالمية من منطق تكامل وشمولية القضايا البيئية، تهدف الى تشكيل الجوهر المؤسسي لما يسمى "بالحوكمة البيئية العالمية" (Voglar, July 2005, p. 835) وسياق تعزيز التعاون الدولي لأجل حماية البيئة، فيتعين تزويدها بجملة من الأنظمة البيئية الدولية مثل أنظمة تغيرات المناخ وأنظمة المحافظة على التنوع البيولوجي.

و قد اقترح بعض المهتمين تحويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة) (UNEP)اليونيب(إلى منظمة عالمية للبيئة، أو تحويل اليونيب، ومؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ((CNUED معاً، وقد تعددت الاقتراحات من الفقه المختص كالدعوة إلى إنشاء وكالة بيئية دولية مندمجة في نظام الأمم المتحدة، أو مجلس الأمن الاقتصادي (ESC)، أو منظمة دولية شمولية (GEO) تهتم بالتلوث العابر للحدود وفضّ المنازعات البيئية وتطوير معايير القانون الدولي البيئي، وقد اقترحت النرويج وهولندا إنشاء هيئة تشريعية بيئية عالمية لها سلطة تقرير التّشريعات البيئية الدولية، وفرض العقوبات القانونية على الدول (Aggarwal-Khan , 2011, p. 15).

و تجدر الاشارة أن إنشاء المنظمة المُرتقبة ليس هدفاً في حدّ ذاته، بل هو جزء من منظومة قانونية وحقوقية تسعى إلى حماية حقوق الإنسان البيئية للجيلين الحالي والمقبل، وتعزيز العدالة والانصاف بين الأجيال، فالهدف من التنظيم العالمي هو إعطاء بنية قوية للرهان الإيكولوجي بغية وضع البيئة في موقع من الاهتمام مساوٍ، على الأقل، للقضايا الاقتصادية والمالية الاخرى (Nicolas & Hulot , 2006, pp. 255-257). وسيكون هذا التنظيم الدولي هو المُؤهّل الوحيد لما ستتمتعُ به من سلطة ووسائل لتطبيق الاتفاقيات والبروتوكولات، ومن المرجّح أن توازي المنظمة المقترحة المنظمات المتعددة الأطراف التي يهيمن عليها العامل الاقتصادي.

ويجب عدم إغفال دور المنظمات غير الحكومية الدولية في تعزيز آليات المنظمة المقترحة ودعم الشفافية بطرح مبادرات تروم تفعيل وتطوير مفهوم استدامة البيئة، وضمان حقوق الأجيال المقبلة والعدالة الجيلية. فاذا عجزت الدو عن اداء عملها من الداخل سيبرز دور المنظمات غير الحكومية ل "ملء الفراغ البيئي"، وستنجحُ حتمًا في تأدية مهامها شريطة التخلص من عدوى البيروقراطية والفساد.

إن حماية البيئة تحتاج الى جهود تعاونية على المسارين الدولي والوطني (الكلي والجزئي)، فنجاح الأنشطة المشتركة يحتاج الى مقاربات قانونية مؤسساتية مفاهيمية

لبحث العلاقات البشرية بالنظام الايكولوجي من الأعلى إلى الاسفل (من الدولي الى الوطني)، ومن الأسفل إلى الأعلى (من الوطني الى الدولي)، دون وجود تفاضل بين الاتجاهين.

الخاتمة

إن التعاون الدولي لحماية الحق افي البيئة نابع من الاهتمام الدولي بحجم المشكلات البيئية ذات الطابع العابر للحدود الاقليمية، والتي أصبح الجميع عرضة لها سواء كانوا أفرادا أو جماعات أو دولا أو منظمات، ولا تكتمل هذه الحماية ولن تبلغ مقام الفعالية الا إذا تظافرت الجهود الدولية بين كل فواعل المجتمع الدولي من أجل تحديد المخاطر وتقييم الاثار البيئية واتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجتها.

إن المبادئ والاعلانات والتوصيات الصادرة عن المؤتمرات والمنظمات الدولية على اختلاف انواعها هي أعمال لا تتمتع في حد ذاتها بأية قيمة معيارية الزامية من الناحية القانونية فالدول غير ملزمة بها خاصة اذا تعارضت مع مصالحها الخاصة، فإن أي حماية فعالة لحماية البيئة على المستوى الدولي ينبغي أن تأخذ في الاعتبار أولا حقوق الأجيال الحاضرة في الانتفاع من الموارد البيئية دون المساس بحق الأجيال القادمة في الانتفاع من خدمات النظام البيئي كما هي عليه، وذلك في اطار ما يسمى بالتنمية البيئية التي تعتمد على مبدأ الاستدامة البيئية، ومبدأ العدالة والانصاف بين الأجيال، مع ضرورة تعزيز القيمة المعيارية لقواعد القانون الدولي البيئي وتوسيع الفهم الشمولي لقواعده الآمرة بما يرفع من معيارية الحق في البيئة في مواجهة الأنظمة الوطنية، وكذلك في مواجهة الفواعل الدولاتية على مستوى المجتمع الدولي وبما يقيم المسؤولية الدولية عن الاضرار بالبيئة في الوقت الحالي وعلى المدى الطويل.

المقترحات

من خلال ما تقدم، وأطار مقاربة جديدة للتعاون الدولي لحماية البيئة كقيمة وكمحل للحق الانساني الجديد يتعين:

- وجوب وضع وتفعيل اليات التنسيق بين مختلف فواعل المجتمع الدولي بقصد تفعيل التعاون الدولي لمواجهة المخاطر البيئية التي تهدد الارث الانساني المشترك.
- ضرورة انشاء منظمة بيئية عالمية لمتابعة سياسة حماية البيئة تؤسس لفكرة الاستدامة البيئية.
- تعزيز نظام المسؤولية الدولية عن الاضرار البيئية بأنواعها وتعدد الفاعلين، مع ضرورة انشاء محكمة دولية ناظرة في القضايا البيئية على أن تحظى بالتأطير والرعاية اللازمة لمواجهة كل متسبب في المساس بالنظام البيئي أفرادا أو جماعات أو منظمات أو شركات أو دولا.
- وضع قوانين وطنية لحماية البيئة بما يتناسق مع الآليات الدولية لحماية البيئة في إطار التعاون الوطني عبر وطني في التفعيل للتمكين من الحق في البيئة.

قائمة المصادر والمراجع المعتمدة

أولا: قائمة المصادر المعتمدة

1- القرار (XXXIII) 2398 الصادر عن الجمعية العامة والمتضمن مؤتمر عن البيئة البشرية أو البيئة الإنسانية

2- تقرير التنمية البشرية لعام 2011، البرنامج الإنساني للأمم المتحدة، الفصل الثاني

3- تقرير عن التنمية في العالم " التنمية والبيئة"، مركز الأهرام للترجمة، القاهرة، 1992

4- تقرير لجنة التنسيق الإدارية لعام 1992 إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP/GC.17/1230 Now, p.14.

5- مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + 20)، المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية، الدورة 130، البند 6-16، م ت 36/130، 19 يناير 2012.

6- قرار الجمعية العامة للأم المتحدة رقم 07/37، قرار الجمعية العامة 7/37 المؤرخ في 28 أكتوبر 1982 (الميثاق العالمي للطبيعة).

7- « The world en vironment 1972-1992, Two decades of challenges » UNEP/GC. 17/ 9P7.

8- Convention for the Protection of Birds Useful to Agriculture, IUCN (ID: TRE-000067), Mar 19, 1902.

ثانيا: قائمة المراجع المعتمدة

– باللغة العربية

- **الكتب**

1- رتيب عبد الحافظ معمر، 2008، القانون الدولي للبيئة وظاهرة التلوث، الكتب القانوني، مصر.

2- زياد هياجنة عبد الناصر، القانون البيئي- النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية -، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن.

3- عامر صلاح الدين، 1989، القانون الدولي الجديد للبحار، دار النهضة العربية، القاهرة.

4- عبد الرحمان عبد الحديثي صلاح ،2010، **النظام القانوني الدولي لحماية البيئة**، ط 1، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

5- محمد عبد العال سامي، 2015، البيئة من منظور القانون الدولي الجنائي، د.ط، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر.

6- مخيمر عبد الهادي عبد العزيز، 1986، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة، دار النهضة العربية، القاهرة.

- **المقالات العلمية**

1- إبراهيم مجيد أحمد، «الطاقات المتجددة ودورها في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة»، مجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة (8)، المجلد الرابع، العدد 29.

2- شكراني الحسين، "مقاربة اديث براون ويس في شأن العدالة الجيليةّ"، مجلة دراسات، المستقبل العربي.

3- شكراني الحسين، 2013، "من مؤتمر إستكهولم 1972 إلى مؤتمر ريو+ 20 لعام 2012، مدخل إلى السياسات البيئية العالمية، مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية"، بحوث اقتصادية عربية، العددان 69-64، المغرب.

4- شكراني الحسين، 2013، (تسوية المنازعات البيئية وفق القانون الدولي)، مجلة سياسات عربية، العدد الخامس، نوفمبر.

5- شكراني الحسين، اكتوبر 2014، " نحو حوكمة بيئية عالمية"، مجلة رؤى استراتيجية.

6- العناني ابراهيم، 1973، "النظام القانوني لقاع البحر فيما وراء حدود الولاية الاقليمية"، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد 29.

7- مجدوب عبد المؤمن، الامين هماش، جوان ،2016، "مكانة السياسات البيئية ضمن أجندة الأمم المتحدة"، دفاتر الساسة والقانون، العدد 15.

- **الرسائل الجامعية**

1- أحمد عابدين سامي، 1986، "مبدأ التراث المشترك للإنسانية، (رسالة دكتوراه)، كلية الحقوق، الإسكندرية.

2- الخدري منصف، 2009/2008، "التكنولوجيا وحماية البيئة في تونس"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في قانون البيئة والتعمير)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المنار، تونس.

3- عبد الرحمن العايب، 2011/2010، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، (رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف.

- **المؤتمرات العلمية:**

1- حسام محمود لطفي محمد، 1992، "المفهوم القانوني للبيئة في مصر"، (بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول للقانونيين المصريين 25-26 فيفري 1992) الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع، القاهرة.

- **مواقع الانترنت:**

1- ذياب عساف نزار، خالد شهاب مهى، واقع التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها في العراق، جامعة الفلوجة، 2016.
تاريخ الاطلاع، https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=1620252020/1/12

-قائمة المراجع المعتمدة باللغة الأجنبية

*** les ouvrages**

1- Augusto Antonio, Trindade Cançado, 1998, «The Protection of Recent World Conferences of the United Nations to the Relations between Sustainable Development and Economic, Social and Cultural Rights,» dans: *Les Hommes et l'Environnement* (Paris: Editions Frison-Roche,.

2- Bourg Dominique and Kerry Whiteside, , 2010 ,.vers une démocratie écologique: le citoyen le savant et le politique (Fdition la République des idées and le seuil, Paris.

3- Kiss (A. CH), 1983, the international protection of the environment in the structure and process of international law, Marttinus Nijchoff publisheres, Hague, Boston.

4- Nicolas, Hulot,2006, Pour un pacte écologique, France, Editions Calmann Levy.

5- Paul de Backer, 2005, Les Indicateurs Financiers du Développement Durable, Paris,Editions d'Organisation,

6- PRIEUR M., 2003, Ver un droit de l'environnement renouvelé, Cahiers du conseil constitutionnel,

7- Savds. Ph, 1994,international law in the field of sustainable development, B.Y.I.LXV;

8- Shela Aggarwal-Khan, 2011, The Policy Process in International Environmental Governance, New York, Palgrave Macmillan,.

- **Les articles :**

1- Edith Brown Weiss, Boisson Laurence de Chazournes, and Nathalie Bernasconi-Osterwalder, 2005, "*Fresh Water and international Economics Law"* ;Oxford: Oxford University Press,.

2- Quarrie,Joyce, 1992, "The united nations conference of environment", The regency press corporation , Rio de janeiro, London.

3- Lawrence E, Susskind, 1994," Environmental Diplomacy. Negotiating More Effective .Global Agreements *",* Oxford University Press,.

4- Doumbe - Bille Steph et Alexandre — charles Kiss, 1992, " conference des nations uniec sur l'environnement et le developpement (Rio de janeiro juin 1992", Annuaire Français de drcit international, paris Editions du CNRS ? vol.

5- Weiss Edith Brown, April 1987," Intergenerational Equity in International Law", American Society of International Law, vol. 81.

6- John Voglar, July 2005,"The European Contribution to Global Environmental Governance", *International Affairs.*

- **Les thèses :**

1- Aouij Amel Mourad, 2009/2010," Le droit a un environnement sain en Tunisie", (Mémoire pour l'obtention du diplôme en droit de l'environnement et l'urbanisme (, Faculté de droit et des science politiques de Tunis, Université EL MANAR, tunis.

الشباب الجامعي المتخرج وإشكالية الاستبعاد المهني -دراسة ميدانية على عينة من خريجي قسم الري والهندسة المدنية بجامعة بسكرة-

Young university graduates and the problem of integration and professional exclusion" Socio-empirical approach"

تاريخ الإرسال: 15-12-2020 تاريخ القبول: 12-10-2021

كمال جغروري، مركز البحث العلمي والتقني للمناطق الجافة، بسكرة kadjaghrouri@gmail.com

الملخص

تتطرق هذه الورقة البحثية لمعضلة الاندماج المهني لدى خريجي قسم الري والهندسة المدنية بجامعة بسكرة بصفة خاصة والاندماج الاجتماعي بصفة عامة، وإلى البطالة وطرق التعايش معها وجاذبية فكرة الهجرة لهم، كما تناولت السبل المتبعة للاندماج المهني والاجتماعي، والمشاركات في مسابقات التوظيف من حيث العدد والتفصيلات المهنية من جهة، وإلى تسليط الضوء على تأجير الدبلوم كإجراء للاندماج السوسيومهني. اتخذت الدراسة من المنهج الوصفي والمنهج المقارن إطارا نظريا للتحليل والمقارنة، ومن الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات لتفضي بذلك نتائج الدراسة إلى التفاوت في مدة الاندماج المهني بين خريجي القسم، وإلى عدم استمالة فكرة الهجرة لشريحة كبيرة منهم وتناسب عدد المشاركات في مسابقات التوظيف طرديا مع مدة التعطل، كما أن التسجيل لدى مكاتب التشغيل يعد الطريقة الأكثر اعتمادا للاندماج المهني.

الكلمات المفاتيح: خريجي القسم، الاستبعاد المهني، التفضيلات المهنية.

Résumé

Cet article traite la problématique de l'insertion professionnelle des diplômés du département de génie civil et d'hydraulique de l'Université de Biskra en particulier. En général, il traite de l'intégration sociale et des moyens de faire face, et au chômage, et à l'attractivité de l'idée d'immigration sur ces diplômés. En parallèle, il réfléchit à la façon de les intégrer professionnellement et socialement, à leur participation aux concours d'emploi en termes de nombre et à leurs préférences professionnelles. Ce faisant, il cherche à faire la lumière sur la location du diplôme comme moyen d'insertion socioprofessionnelle. L'étude a adopté la méthode descriptive et l'approche comparative comme cadre théorique d'analyse et de comparaison. Elle a adopté le questionnaire comme principal outil de collecte de données. Ainsi les résultats de l'étude montrent que l'écart dans la durée de l'insertion professionnelle parmi les diplômés du département, et que l'idée d'immigration n'attire pas une grande partie d'individus de l'échantillon. Le nombre de participants aux concours d'emploi est proportionnel à la durée du chômage, l'inscription auprès des agences d'emploi est la méthode d'insertion professionnelle la plus fiable.

Mots-clés : Diplômés universitaires, Professional exclusion, Préférences professionnelles.

Abstract

This article deals with the problem of the professional integration of graduates of the civil engineering and hydraulics department of the University of Biskra in particular, and of social integration in general, and the means of coping with unemployment, and 'attractiveness of the idea of immigration for them, and on how to integrate professional and social, and their participation in job competitions in terms of number and professional preferences on the one hand, and shed light on the hiring of the diploma as a means of socio-professional integration on the other hand. The study adopted the descriptive method and the comparative approach as the theoretical framework for analysis and comparison, and the questionnaire as the main data collection tool, thus the results of the study indicate the gap in the duration of the study. Professional integration among the graduates of the department and the idea of immigration does not attract a large part of the sample, and the number of participations in job competitions is directly proportional to the duration of unemployment moreover, registration with employment agencies is the most reliable method of professional integration.

Keywords: University graduates, Professional exclusion, Professional preferences**.**

مقدمة

مما لاشك فيه أن مسألة التشغيل وخلق فرص للاندماج المهني تُشكل تحديا وهاجسا للدولة فنجدها تسعى عن كثب إلى رسم سياسات تنموية تهدف إلى مكافحة الاستبعاد المهني والرفع من قابلية الاندماج المهني والاجتماعي لدى عموم الأفراد ولدى الشباب الجامعي المتخرج بصفة خاصة، وذلك عن طريق برامج التشغيل المعتمدة على دعم المبادرات الذاتية أو برامج التشغيل الممولة من قبل الدولة والموجهة للشباب الجامعي المتخرج، ومما زاد من تفاقم هذه الظاهرة في الجزائر و المنطقة العربية عموما هو ضعف اقتصادياتها وتبعيتها لقطاع المحروقات، ولخير مثالٍ على ذلك الجزائر حينما سارعت الحكومة مع مطلع سنة 2015 إلى إلغاء التوظيف في بعض القطاعات جراء انهيار أسعار البترول في السوق العالمية وتراجع المداخيل، وهو ما فاقم من تداعيات الاستبعاد المهني لدى خريجي الجامعة سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو النفسي.

إشكالية الاستبعاد المهني للشباب الجامعي

الاستبعاد المهني للشباب واحدة من أهم الإشكالات التي تؤرق مضجع العديد من الدول خصوصا منها دولنا العربية، وبالأساس تلك التي تعرف غالبية ديموغرافية للشباب كما هو الحال بالنسبة للجزائر، وعندما يكون ذلك فإن الأمر يستعصي في تلبية مختلف الحاجات والمطالب والحقوق المتعددة، خصوصا منها التعليم والعمل والصحة والسكن والمشاركة السياسية والاجتماعية وغيرها.

نظراً لزيادة الطلب الاجتماعي على خدمة التعليم العالي مافتئ عدد الشباب الجامعي المتخرج في الجزائر يرتفع من سنة لأخرى في وقت تتصلب فيه سوق العمل أمام خلق فرص عمل جديدة لإدماج هذه الطاقات، هذا ما "جعل معدل البطالة يقفز إلى حدود 10 % من إجمالي القوى العاملة في الدولة، وبحسب آخر الإحصائيات نجد أن قرابة 358 ألف عاطل عن العمل حامل لشهادة عليا وذلك إلى نهاية سبتمبر 2016") الديوان الوطني للاحصائيات، 2020، http://www.ons.dz/IMG/pdf/emploi_chomage)2016.pdf)، في حين "بلغ معدل البطالة 11.7% في أكتوبر 2018 وكان أعلاه بين صفوف الشباب 29% في أبريل 2018،والنساء 19.4%، وخريجي الجامعات 18.5% " (البنك الدولي، 2020، https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview)

الأشد وقعا وإيلاما في الاستبعاد المهني للشباب هم خريجو الجامعات، حيث أن مؤسسات التعليم العالي تبدو وكأنها مولد للاستبعاد المهني والدخول المنخفضة وتعمل على هدر جهود التنمية البشرية، "انتشرت هذه الظاهرة بداية في مصر وخاصة بالنسبة لحملة المؤهلات المتوسطة الذين يمثلون ما يزيد عن 70% من المتعلمين المتعطلين، وبالمقابل فإن 4.1 % فقط من المتعطلين هم من الأميين ونسبة أقل بين من يعرف القراءة والكتابة بنسبة تقدر بـ 2.5% وهي حالة متطرفة وغير أنها سرعان ما امتدت لتشيع بين الدول العربية الأخرى كالجزائر، المغرب، تونس، عمان، الأردن وسوريا...الخ"(تيسير خضر، 2006، ص 29).

جاءت هذه الدراسة في إطار البراديغم الذي يندرج تحت إطار النظرية البنائية الوظيفية العامة وتحديدا ضمن نظرية الأنساق الاجتماعية والتي تذهب إلى أن الجامعة هي مؤسسة تعليمية لا تعمل في فراغ بقدر ما تؤدي وظيفتها في المجتمع، فهو النسق الأكبر الذي يعترف بشرعيتها وبمدى تناغمها وتكاملها مع بقية الأنساق الفرعية المكونة للمجتمع، وعلى ذلك فمنظرو علم اجتماع التنظيم ينظرون إلى الجامعات كأنساق فرعية لها أدوار ووظائف تقوم بها ضمن نسق اجتماعي أكبر يتمثل في المجتمع حيث تربطهما علاقة تبادلية، فالجامعات تعتبر مصدراً للكفاءات العلمية من خلال الشباب الجامعي المتخرج لتزود بها باقي الأنساق الفرعية الأخرى المكونة للمجتمع، وهو ما يعود بالنفع إن على المستوى الكلي(البناء)، حيث يتجسد ذلك في عوائد اقتصادية واجتماعية يجنيها كل من الفرد والمجتمع على السواء، أو على المستوى الفردي من خلال الاندماج المهني وتحقيق ذاته والقيام بالفعل الاجتماعي(المشاركة الاجتماعية) و المساهمة في التنمية المحلية، وهنا نحن بصدد تناول إشكالية التساند الوظيفي والعضوي بين مخرجات النسق التعليمي(الشباب المتخرج) والنسق التشغيلي (الاندماج المهني).

إن الاستبعاد المهني لدى الشباب الجامعي المتخرج أضحى التحدي الأكبر ذلك لأنه لا يعنى فقط مشكلة عدم إدماج شريحة ما في النسق التشغيلي لكنها في حقيقة الأمر

هي مشكلة مركبة فإذا كان ظاهرها يبدو اقتصادي سياسي بحث فإن باطنها اجتماعي وثقافي وأمني، فهي تجرهم إلى الشعور بعدم التضمين الاجتماعي ومن ثم الشعور بالإقصاء والتهميش، وهذا ما يؤكده واقعنا اليومي من التصاعد المستمر للحركات الاحتجاجية التي تبدأ بالمطالبة بالحق في الاندماج المهني والاجتماعي لكن سرعان ما تتحول إلى مطالب سياسية بحته.

عموما كل هذا سنقاربه من خلال عديد تساؤلات الإشكالية التي سنحاول من خلالها تعرية واقع الاستبعاد المهني لدى الشباب الجامعي المتخرج وهذا من خلال مختلف الأبعاد والمؤشرات الدالة ميدانيا والتي مفادها: ما هي قابلية الاندماج المهني لدي خريجي قسم الري والهندسة المدنية؟ وما هي الطرق المتبعة لتحقيق الاندماج المهني وما هي تفضيلاتهم المهنية؟ وإلى أي درجة تستقطبهم فكرة الهجرة لتحقيق الاندماج السوسيو مهني؟والى أي حد يمكن لتأجير الدبلوم من تحقيق الاندماج المهني لدى الشاب الجامعي المتخرج جاذبية النشاط المقاولاتي للشباب الجامعي المتخرج؟ وهل يمكن له لعب دور المنقذ من ويلات الاستبعاد المهني؟ومن ثم تخفيف العبء على كاهل قطاع الوظيفة العمومية التي باتت القطاع الأكثر تشغيلاً.

أولاً: الطريقة والأدوات

1. العينة

يتمثل مجتمع البحث من خريجي قسم الري والهندسة المدنية والذين يقدر عددهم بـ 19164 ونظراً لاستحالة المهمة المتمّثلة في الاتصال بكل خريجي القسم من حيث الإمكانيات والوقت، اقتصرت حدود البحث على مخرجات القسم المتواجدة في مقر ولاية بسكرة وهذا كأمر إجرائي لتجاوز هذه الصعوبة، وعلى ذلك فمجتمع البحث يتكون من: 147 مفردة، قمنا بإجراء مسح شامل لها لنحصي في النهاية 94 مفردة تجاوبت معنا وهذا ما يشكل ما نسبته 64 % وهي نسبة مقبولة وممثلة لمجتمع الدراسة.

2. المنهج والأدوات

2. 1. المنهج

هذا العمل عبارة عن مقاربة سوسيو-امبريقية ذات منحى استطلاعي لمختلف أبعاد ومؤشرات الاندماج المهني لدى مخرجات القسم، ورصدت داعيات الاستبعاد المهني ومختلف السبل المتبعة لمواجهة إرهاصاته.

ارتكزت منهجية البحث على المزاوجة بين منهجين رئيسيين وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي في الحالات التي كنا فيها بحاجة لوصف الظاهرة محل البحث والمعاينة ذلك لأنه الأنسب في وصف ظاهرة الاستبعاد المهني وكيفية التعايش معها وتمثلاتها المختلفة (كنوايا الهجرة، التوجه المقاولاتي، التفضيلات المهنية...) في إطار معين يتم من خلاله تجميع المعلومات والبيانات كما يهدف أيضا إلى تنظيمها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى الأسباب الكامنة وراء ضعف قابلية الاندماج المهني لدى مخرجات القسم.

من جهة ثانية قمنا بتوظيف المنهج المقارن في الحالات التي كنا فيها بحاجة لإجراء المقارنة بين نظام التكوين الجامعي الكلاسيكي ونظام (ل.م.د) وهذا من حيث المؤشرات الآتية: التطلعات والتمثلات المستقبلية، والتوجهات والتفصيلات المهنية بعد التخرج، نوايا الهجرة والتوجه المقاولاتي، مسابقات التوظيف، تفضيل العمل في القطاع الخاص أو القطاع العام.

2. 2. الأدوات

بخصوص الأدوات المنهجية فقد اعتمدنا على الاستمارة كأداة رئيسية لجمع البيانات من لدن عينة الدراسة، واشتملت الاستمارة على العديد من المحاور التي خصت للاستبعاد المهني وطرق التعايش معها، نوايا الهجرة، الإجراءات المتخذة للاندماج المهني، العمل الأول، التفضيلات المهنية والتوجه المقاولاتي لدى مخرجات القسم سواء في إطار برامج الدولة أو خارجها.

وحرصاً منا على توّفر صدق المضمون وصدق المحك، والصدق النظري، قمنا بعرض الاستمارة على محكمين عددهم (10) خمسة أساتذة من قسم علم الاجتماع بجامعة باتنة من ذوي الخبرة والدرجة العلمية، وخمسة باحِثَيْنِ من مركز البحث العلمي والتقني للمناطق الجافة لغرض اختبارها واستكشاف الغموض الذي قد يحيط ببنودها من خلال محاورة المحكمين المعنيين وتسجيل نصائحهم، وعلى إثر هذا الإجراء تم التأكد من وضوح الأسئلة والبنود وبساطتها، وإبقاء بعض الأسئلة وحذف أخري، ليلها تطبيق الاستمارة التجريبية وإدخال التعديلات عليها وصولاً للاستمارة النهائية.

كما استخدمنا وبشكل أساسي برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعي (SPSS 19)، وعلى برنامج (Microsoft Office Excel) بغية تبويب البيانات وتحليلها

3. الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

3. 1. المقاربة النظرية للدراسة

نشير فيما يلي إلى أهم الاتجاهات السيوسيولوجية أو المداخل النظرية التي ركزت على دراسة التعليم ودوره في تحقيق الاندماج المهني والاجتماعي ككل والتخفيف من حدة ظاهرة الاستبعاد المهني.

ناقش "جونديوي" إمكانية تحويل المدرسة إلى مصنع أو ورشة صغيرة يتعلم فيها التلاميذ خبرات تفيدهم في حالة خروجهم إلى سوق العمل المبكر أو خلال مراحل التعليم اللاحقة، ومن أهم القضايا التي اهتم بها تركيزه على كيفية استيعاب التلاميذ المعارف النظرية والعلمية التي تكسبهم خبرات تؤهلهم للتكيف في المجال التعليمي والثقافي والعمل على جعل مضمون العملية التعليمية ذات أهداف فردية واجتماعية في نفس الوقت. (عبد الله محمد، 1991، ص 523).

في حين ركز "كارل منهايم "على أهمية التعليم في الضبط الاجتماعي ودور المؤسسات التعليمية بجانب الأسرة في عمليات تشكيل السلوك الفردي، ولاسيما أن عملية التعليم لا تتم إلا في وسط اجتماعي. (غربي، 2004، ص90، 91).

في حين يرى "دوركايم" أن التعليم والتربية شيء اجتماعي يعمل على تغيير المجتمع ككل، كما أنها تعد بمثابة الوسط الاجتماعي الذي يحدد الأفكار والمثل والقيم، كما تعتبر الوسيلة التي تعمل على تعزيز وجود المجتمع واستمراره واستقراره، والتي تؤدى إلى التنوع وزيادة التخصص في المهن وتقسيم العمل في المجتمعات الحديثة (عبد الله محمد، 1991، ص 124).

ركز "بارسونز" عموما على جعل النظام التعليمي أحد النظم التي تؤدي إلى الضبط الاجتماعي والى حدوث التوازن والتجانس والتعاون والتماثل للقوانين التي تؤدي للمحافظة على المجتمع ككل، كما ناقش قضية التعليم العالي ودور الجامعة في المجتمع واعتبارها التنظيم الأم الذي يزود جميع المؤسسات بالفئات المهنية المختلفة.

يرجع مدخل الفعل الاجتماعي إلى تصورات "ماكس فيبر" حول التعليم، حيث حول جهود الاتجاه العقلاني في المجتمع الحديث الذي يعتمد على التعليم والاهتمام بالعلم والتخصص وظهور مؤسسات تعليمية تتسم بالطابع البيروقراطي العقلاني، كما حدد طبيعة الموظف المدني) البيروقراطي (الذي يحصل على أعلى الشهادات الجامعية والتخصصات الدقيقة والخبرة وغيرها من الخصائص التي تؤهله للحصول على المراكز المهنية في المجتمع الحديث. (غربي، 2004، ص 92، 93).

تتلخص تصورات "ماركس" و "انجلز" في أن عملية التعليم التي توجد في المجتمعات الرأسمالية تدخل ضمن العناصر اللامادية التي تسيطر عليها الأيديولوجية الرأسمالية وتدخل في نطاقها، والتعليم ما هو إلا وسيلة لتعليم النشئ كيفية استيعاب هذه الأيديولوجية والإيمان بها والخضوع والامتثال لقواعدها وتوجيهاتها، والاقتناع المستمر بها، كما تسعى الرأسمالية عن طريق التعليم إلى إعداد المدارس والجامعات وغيرها من المؤسسات التعليمية حتى تكون مؤسسات موجهة لغايات وأهداف الرأسمالية (عبد الله محمد، 1991، ص 382).

تناولت نظرية " راس المال البشري" موضوع التعليم من الناحية الاقتصادية فحاولت تقديم تفسيرات أكثر فاعلية حول العلاقة الإيجابية بين الاستثمار في التعليم من خلال» تحويل الانتباه من مجرد الاهتمام بالمكونات المادية لرأس المال على الاهتمام بتلك المكونات غير المادية والتي اصطلح عليها اسم " رأس المال البشري " ، وأن أكبر خطأ هو إلغاء راس المال البشري في التحليل الاقتصادي، وهو ما يقلل من شأن ونفسية الإنسان، كما ألح "شولتز" على ضرورة اعتبار نفقات التعليم نفقات استثمارية، وعلى عملية إعداد القوى العاملة باعتبارها أهم العناصر المكونة للعملية الإنتاجية(دهان، 2010، ص 28)

ينطلق "سبنس" من اعتبار أن أي فرد يدخل إلى سوق العمل كباحث عن العمل يملك نوعين من الخصائص أصطلح عليهما اسم "المؤشرات والإشارات" من هذا المنطلق فنظرية الإشارة ترى أن التعليم ما هو إلا أحد الوسائل من ضمن أخرى عديدة مثل العمر والنوع، والتي تمكن أرباب العمل من تصفية طالبي العمل للاختيار بينهم، على اعتبار

أنه إشارة أولية عن إنتاجية الفرد المستقبلية والمحتملة (بلعربي، 2014، ص 48).

تعتبر نظرية "المصفاة" أن المستوى التعليمي للفرد بصفة عامة والشهادة المتحصل عليها بصفة خاصة يقوم بدور الكاشف(المصفاة) الذي يصّنف ويرتّب على أساسه الأفراد في سوق العمل لما له من ميزات موضوعية لباقي المؤشرات الأخرى (بوطيبة، 2010، ص 121).

3. 2. تحديد المفاهيم

نرى من خلال هذا البحث الميداني أن مفهوم الاستبعاد المهني أكثر دلالة وشمولية عن مفهوم البطالة الذي نرى أنه ذو دلالة اقتصادية أكثر مما هو سوسيولوجي فهو يعبر عن " ظاهرة اختلال التوازن في سوق عمل، بحيث لا يتمكن جزء من قوة العمل في المجتمع من الحصول على عمل منتج رغم انه راغب و قادر على القيام بالعمل (هدى احمد، محمود عبد العليم، 2015،ص 209)، في حين أن الاستبعاد المهني يتجاوز ذلك ليشمل التداعيات السلبية للبطالة على جميع المناحي، وعلى هذا الأساس فالاستبعاد المهني يؤدى إلى الاستبعاد الاجتماعي الذي هو عكس التضمين والاندماج الاجتماعي.

فالتضمين الاجتماعي في معناه نقيض وضد لمعنى ومفهوم الاستبعاد الاجتماعي، وهو يعني توفير بعض الحقوق لجميع الأفراد والجماعات والمجتمع، من ذلك مثلا العمل والسكن الملائم والرعاية الصحية والتعليم والتدريب وغير ذلك...، وفي نهاية ثمانينيات القرن الماضي، اهتمت اللجنة الأوروبية ذات العلاقة، باعتبار الاستبعاد الاجتماعي نتاجاً مباشراً لمشكلات البطالة المطّردة، وافتقاد العمال للمهارات على الضرورية للعمل (هدى احمد، محمود عبد العليم، 2015،ص 210)، وبهذا فالاستبعاد هو الحال التي تحول دون مشاركة الفرد أو الجماعة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في مجتمع ما.

إن تفشي ظاهرة «الاستبعاد الاجتماعي» بين أجزاء النسق في المجتمعات، لها تأثير واضح في التكامل بين أجزائه، وخاصة في الجانب الوظيفي، وقد يتجسد الأثر البالغ لهذه الظاهرة من خلال قيمتي العدالة الاجتماعية والتضامن الآلي بين أفراده على اعتبار أنهما أهم قيمتين يقوم عليهما التكامل الوظيفي لأجزاء البناء الاجتماعي لأي مجتمع (حمدى علي، 1955، ص 140).

3. 3. المفاهيم الإجرائية

لا يخلو أي عمل بحثي من المفاهيم لكن تحديها إجرائيا أي في حدود الدراسة والبحث، تُتِيح للباحث الانتقال من مستوى المفاهيم البنائية والنظرية إلى مستوى الملاحظة التي يعتمد عليه. وعلى ذلك جاءت التعاريف الإجرائية لورقتنا البحثية على النحو الآتي:

الاستبعاد المهني

في ورقتنا البحثية هذه نقصد بالاستبعاد المهني البطالة التي يقع تحت طائلتها الشباب الجامعي المتخرج، مع الأخذ بعين الاعتبار تأثيراتها الاجتماعية والنفسية.

خريجي القسم

يندرج تحت هذا المفهوم كل متخرج من قسم الري والهندسة المدنية بجامعة بسكرة الذين هم في حالة نشاط سواء في قطاع الوظيفة العمومية، أو يمارس نشاط مقاولاتي (مكاتب دراسات).

ثانيا: النتائج

1. الاستبعاد المهني لخريجي القسم

يوضح لنا الرسم البياني أدناه أن الاستبعاد المهني مس خريجي قسم الري والهندسة المدنية بدرجات متفاوتة، فمدة الاستبعاد المهني لم تكن واحدة وذلك بين كل من مخرجات النظام الكلاسيكي ونظام (ل.م.د)، فخريجو النظام الكلاسيكي عانوا من هذه الظاهرة أكثر من خريجي نظام (ل.م.د) حيث نجد أن نسبة خريجي النظام الكلاسيكي الذين تجاوزت مدة تعطلهم أكثر من 3 سنوات تقدر بـ: % 11.4في حين أن نسبة خريجي نظام (ل.م.د) التي عرفت أكبر مدة تعطل فتقدر بـ: 6.7% وبمدة تعطل تقدربـ 3 سنوات. كما نستشف أيضاً أن أكبر نسبة من مخرجات نظام (ل.م.د) التي عرفت مدة تعطل تقدر بسنتين تقدربـ: 33.3% وأن نفس النسبة منهم تمكنت من الاندماج المهني في مدة لاتتجاوز 3 أشهر، في حين أن النسبة الكبيرة من مخرجات النظام الكلاسيكي عرفت مدة تعطل تقدربـ: 6 أشهر وذلك بنسبة 26.6 % لتأتي بعدها مدة التعطل المقدرة بسنة 24.1 % وتليها مدة 3 أشهر بنسبة 21.5 %.

الشكل رقم1: المدة بين التخرج والاندماج المهني(%)

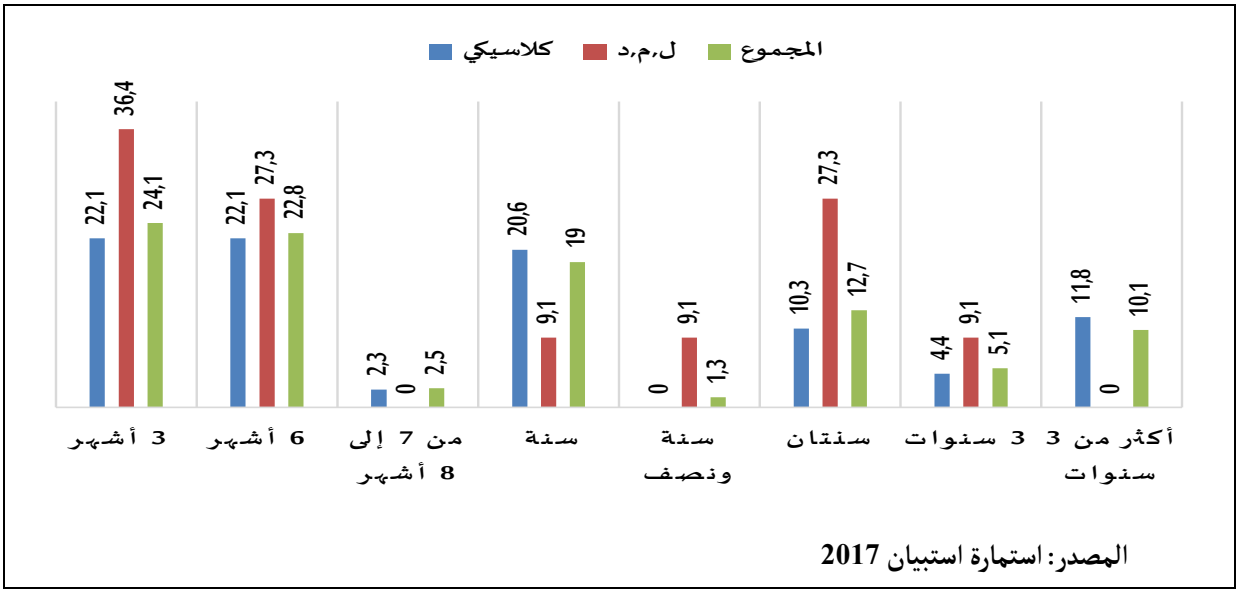

المصدر: استمارة استبيان 2017

2. التعايش مع الاستبعاد المهني

إن 62.8 % من أفراد العينة يقضون فترة الاستبعاد المهني في البحث عن العمل والولوج لعالم الشغل، ويأتي التردد على الجامعة في مرتبة ثانية كمتنفس لهم وذلك بنسبة 31.9 % في حين أن العمل لفترات معينة يشكل نسبة 28.7%، وتتوزع باقي النسب على ممارسة الهواية المفضلة والسهر ليلا والاستيقاظ متأخراً والجلوس مع الأصدقاء في المقهى، والملفت للانتباه هنا أن تأطير المجتمع يكاد ينعدم فالمفترض من خريجي الجامعات أن يكونوا مؤطرين لغيرهم ومساهمين في الحركية الاجتماعية الاقتصادية لكن نسبة المشاركة في العمل الجمعوي لدى أفراد العينة ضعيفة وتقدر بـ: 9.6%، بينما تؤكد نتائج الدراسة إلى أن أغلبية مفردات خريجي القسم لم تعاني من التهميش خلال فترة الاستبعاد المهني فـ 88.3 % يرون أنهم كانوا محل تقدير واحترام، أما 11.7 % منهم فقد عانوا من التهميش من طرف الوسط الذي كانوا يعيشون فيه.

3. الهجرة

أكدت الدراسة أن عدد الأفراد الذين فكروا في الهجرة يمثلون 30 مفردة أي يشكلون نسبة 31.9 % من مجموع مفردات الدراسة، لكن محاولاتهم كلها لم يكتب لها النجاح لسبب أو لآخر، وبحسب 43.3 % فإن غياب المال هو الذي حال دون هجرتهم، في حين تقاسم كل من عامل تدخل الأسرة والحصول على منصب عمل بالتساوي وذلك بنسبة تمثيل تقدر بـ: 30%.

4. إجراءات الاندماج المهني

4. 1. طرق الاندماج المهني

يعتبر التسجيل لدى وكالات ومكاتب التشغيل الطريقة الأكثر اعتمادا من طرف أفراد العينة وذلك بنسبة 29 % ويليها مباشرة طريقة الاعتماد على العلاقات الشخصية أو العائلية بنسبة تقدر بـ: 25 %،ثم التقرب من مختلف المؤسسات والهيئات بنسبة تقدر بـ: 23 % وتأتي طريقة تصفح مواقع ومنتديات التشغيل على شبكة الإنترنت بنسبة تقدر بـ: 12 % في حين يعتبر تصفح إعلانات التوظيف على صفحات الجرائد أقل الطرق اعتمادا من طرف خريجي القسم بنسبة تقدر بـ: 11 %ويمكن تفسير ذلك إما بقلة عروض التوظيف على صفحات الجرائد أو بسبب تكلفة شراء الجرائد يومياً مع الأخذ بعين الاعتبار الوضعية المادية التي يعيشها الفرد في مرحلة البطالة.

الشكل رقم 2: إجراءات الاندماج المهني (%)

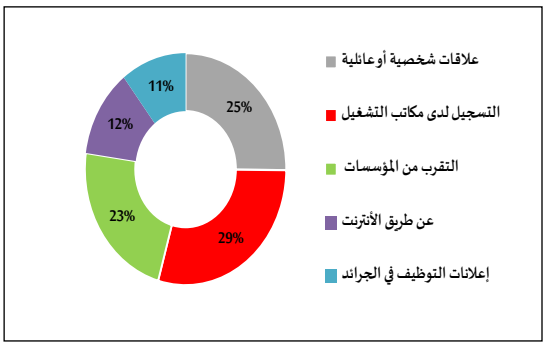

المصدر: استمارة استبيان 2017

إن 94.7 % من مخرجات قسم الري والهندسة المدنية [مفردات العينة] قامت بالمشاركة في مسابقات التوظيف في حين بلغت نسبة المفردات التي تمكنت من الاندماج المهني دون المشاركة في مسابقات التوظيف – دون الأخذ بعين الاعتبار المسابقة التي تم التوظيف فيها – نسبة 5.3 %.

4. 2. التفضيلات المهنية

تمكن 6.3% من مفردات الدراسة من الاندماج المهني من خلال المشاركة الأولى لهم في مسابقات التوظيف ولم يتسنى ذلك إلا لخريجي النظام الكلاسيكي، في المقابل سجل خريجو هذا النظام أكبر عدد من المشاركات وذلك في المجال من 15 إلى 18 مشاركة بنسبة قدرت بـ: 2.5 %، في حين كان أكبر عدد من المشاركات بالنسبة لخريجي نظام (ل.م.د) في المجال من 12 إلى 15 مشاركة وقدرت نسبتهم بـ: 6.6 % وتمكنت أكبر نسبة منهم تحقيق الاندماج المهني وذلك بعد الوصول إلى عدد مشاركات من 6 إلى 9 مشاركات وبنسبة قدرت بـ: 46.6%، أما بالنسبة لخريجي النظام الكلاسيكي فتمكنت أكبر نسبة منهم من الاندماج المهني بعدد مشاركات قدرت من 0 إلى 3 مشاركات وبنسبة تقدر بـ 59.4 %، والملفت للانتباه أن توجه الأفراد للمشاركة في مسابقات التوظيف يبدأ تدريجياً في الانخفاض تدريجياً وذلك في المجال من 6 إلى 9 مشاركات ويمكن لنا إرجاع ذلك لتأثيرات مدة الاستبعاد المهني والإحباطات المتكررة من المشاركات المتعددة في مسابقات التوظيف.

الشكل رقم3 : المشاركات في مسابقات التوظيف بحسب نمط التكوين (%)

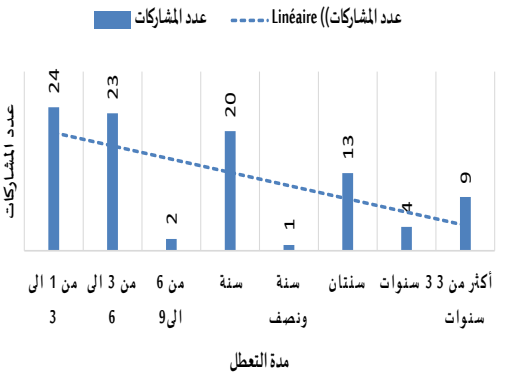

المصدر: استمارة استبيان 2017

إن هناك تناسب طردي بين عدد المشاركات ومدة الاستبعاد المهني فكلما زادت كلما انخفض عدد المشاركات في مسابقات التوظيف، ويمكن لنا تفسير ذلك بالحالة النفسية التي يعيشها الفرد في تلك الفترة مع الإخفاقات المتكررة عن عدم تحقيق الاندماج المهني، فيتسلل الإحباط إليه ويساوره الشك تارة في نزاهة المسابقات وأن نتائج المسابقة محسومة مسبقاً، فهو بذلك يبدأ في بناء جدار – ربما من الوهم – بينه وبين مسابقات التوظيف لكن الواقع يرغمه على تصديق ذلك ويبرزها كمسلمة غير قابلة للنقاش، حيث نجده لا يشارك إلا في المسابقات التي يعد لها العدة، والمقصود هنا بالعدة العلاقات العائلية والشخصية حيث كما سبق لنا وأكدنا فيما مضى على اتخاذ هذه الطريقة كوسيلة لتحقيق الاندماج المهني، فـ 25% من مجتمع الدراسة أكدوا استعمالهم لهذه الطريقة للولوج إلى عالم الشغل.

إن مساهمة القطاع الخاص لا ترقى للمستويات المطلوبة وخير دليل على ذلك عدد مشاركات خريجي القسم في مسابقات التوظيف حيث كانت غالبية مشاركاتهم داخل الولاية وتحديدا في القطاع العام وبنسبة قدرت بـ: 96.6 % مقابل 27 % للقطاع الخاص، بينما جاءت مشاركتهم خارج الولاية ضئيلة كما حافظ القطاع العام على صدارته في عدد المشاركات حتى خارج الولاية بنسبة قدرت بـ: 39.3 % مقابل 11.2% للقطاع الخاص.

الشكل رقم4: المشاركات في مسابقات التوظيف بحسب مدة التعطل

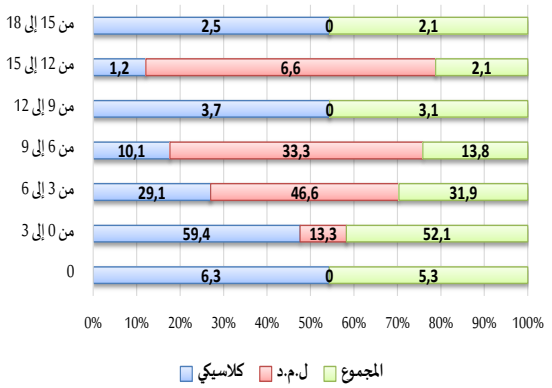

المصدر: استمارة استبيان 2017

4. 3. تأجير الدبلوم

بالنسبة لمجتمع الدراسة الذي نحن بصدد دراسته والمتكون من 94 مفردة نجد أن 21 مفردة قامت بتأجير الدبلوم وذلك بنسبة 22.3 % وإذا قمنا بتتبع هذه الفئة بحسب نمط التكوين نجد أن 16 مفردة زاولت تكوينها الجامعي في إطار النظام الكلاسيكي ممثلة بنسبة 17 % في حين أن 5 مفردات زاولت تكوينها الجامعي في إطار نظام (ل.م.د) وذلك بنسبة قدرت بـ: 5.3 %، ويمكن لنا تفسير هذه النسب لعاملين أولهما أن خريجي النظام الكلاسيكي هما لسباقين في التعامل مع هذه العملية وبالتالي ربما أن من جاءوا بعدهم لم يستسيغوا النتائج المترتبة عنها، ثانيها أن خريجي النظام الكلاسيكي هم من عانوا من مدة استبعاد مهني كبيرة وما من مخرج لهم من هذه الوضعية إلا القبول بهذه العملية ولو لعدم رضاهم بها – مكره أخاك لا بطل– كما أن 71.4 % ممن قاموا بتأجير الدبلوم أكدوا أن الثمن الكراء يقدر بـ: 10000 دج ويتم تلقى هذا الراتب كل شهر في حين هناك من يفضل الحصول عليه كل ثلاثة أشهر وتقدر نسبتهم بـ: 19 % من مفردات العينة.

الجدول رقم 1: إقبال خريجي القسم على تأجير الدبلوم

			كراء الشهادة		المجموع
			لا	نعم	
نمط التكوين	كلاسيكي	التكرارات	63	16	79
		%	79,7%	20,3%	100%
	نظام ل.م.د	التكرارات	10	5	15
		%	66,7%	33,3%	100%
المجموع		التكرارات	73	21	94
		%	77,7%	22,3%	100%

.المصدر: استمارة استبيان 2017

يعتبر أصحاب المقاولات أكثر اقبالا على تأجير ديبلوم خريجي القسم فنتائج الدراسة تؤكد أنهم يشكلون85.7 % ممن أجروا الديبلوم، في حين أن أصحاب مكاتب الدراسات كانوا أقل إقبالاً على عملية التأجير فنجدهم يمثلون نسبة 14.3 % من مجموع 21 مفردة قامت بعملية التأجير. بينما جاءت غالبية انطباعات مفردات الدراسة ممن قاموا بعملية التأجير بعدم رضاهم ف 47.6% عبروا عن عدم رضاهم المطلق في حين 23.8% جاءت انطباعاتهم بأنهم غير راضون،في حين أن 23.8 % فكانوا راضين نوعاً ما عنها وفيما يتعلق بالأفراد الذين هم راضون جداً عن عملية تأجير الدبلوم فهم أقلية بحيث لا يمثلون سوى 4.8 % من مجموع الآراء المعبر عنها ويرجح أن تكون هذه الفئة تقوم بمزاولة نشاط غير رسمي كالفلاحة أو التجارة أو الأعمال الحرة [نشاطات غير مصرح بها لدي هيئات ومصالح الضمان الاجتماعي]حيث يمكن رضاهم في استفادتهم من أجرة شهرية مع مزايا التأمين الاجتماعي إضافة للعائد الذي يجنونه من نشاطهم الغير مصرح به.

4. 4. التوجه المقاولاتي لتحقيق الاندماج المهني

إن أثر التعليم المقاولاتي محدود على التوجه المقاولاتي لخريجي قسم الري والهندسة المدنية فغالبية خريجي القسم أقروا بأنهم لم يتلقوا مقياس حول المقاولاتية و96.6 % منهم لم يشاركوا في ورشات أو أيام تكوينية حول المقاولاتية أو ريادة الأعمال.

إننا إذا تتبعنا مفردات خريجي القسم سواء الذين ينشطون في النشاط المقاولاتي أو الذين يشتغلون في إطار الوظيفة العمومية وذلك بحسب تخصصات تكوينهم الجامعي أنظر الشكل (05) نجد أن الأفراد الذين كان تخصصهم منشآت صناعية ومدنية كانوا الأكثر توجهاً نحو النشاط المقاولاتي وذلك بنسبة 65.5 % من مجموع خريجي القسم ليليها تخصص ري حضري وتهيئة المنشآت بنفس النسبة والمقدرةبـ: 13.8%،ثم يأتي بعدها كل من تخصص حساب ومراقبة تقنية للمنشآت وعلوم المياه والبيئة بنفس نسبة الإقبال على النشاط المقاولاتي والمقدرة بـ: 3.4 % أما الأفراد الذين تلقوا تكوينهم في إطار التخصصات الآتية: تصميم وحساب الهياكل، طرق ومنشآت فنية، عمارة وهندسة مدنية، هيدرو تقني، فلم نسجل أي إقبال من طرفهم على النشاط المقاولاتي وتفسيرنا لذلك هي القابلية المرتفعة للاندماج المهني لدى أصحاب هذه التخصصات في قطاع الوظيفة العمومية.

الشكل رقم5: التفصيلات المهنية بحسب التخصصات الجامعية (%)

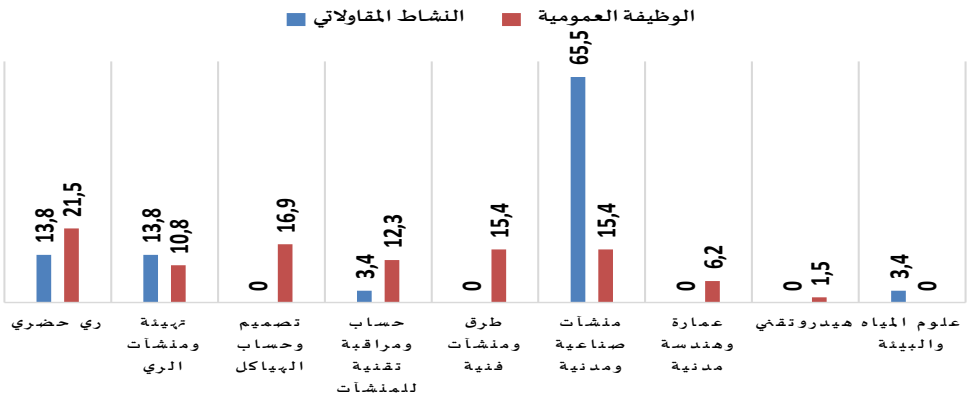

المصدر: استمارة استبيان 2017

أما بالنسبة لقطاع الوظيفة العمومية فنجده قد استقطب جميع التخصصات التكوينية في الجامعة وذلك بنسب متفاوتة من تخصص لآخر باستثناء تخصص واحد وهو علوم المياه والبيئة ويرجع سبب ذلك إلى حداثته فهو تخصص جديد التحق في السنوات الأربعة الأخيرة إلى قائمة العروض التكوينية لقسم الري والهندسة المدنية.

ثالثا: مناقشة وتحليل النتائج

إن مدة المستغرقة في الاندماج المهني لدى خريجي القسم يمكن إرجاعها وتفسيرها بعدة عوامل من بينها عدم اتساق سياسات التكوين الجامعي مع متطلبات الوظيفة واحتياجات سوق العمل فلا يعقل أن المؤسسات والهيئات المستقطبة للمهندسين مثلا في تخصص ما تبقى على نفس الشروط التي كانت تشترطها لشاغل الوظيفة في القرن الماضي، فالبيئة في تغير مستمر فعلى الذي يريد البقاء التكيف وإلا الاضمحلال (جغروري، 2018، ص 264)، وعليه "فاحتياجات الاقتصاد الوطني وسوق العمل إزاء المؤهلات اليوم تختلف عنها في سنوات الثمانينيات، وكثيرا ما اشتكى المستخدمون من عدم توفر المهارات اللازمة لدى خريجي الجامعة الجزائرية، هذا النقص يؤدي إلى تناول أهمية التكوين المستمر والمتواصل الذي من شأنه أن يجعل الجامعيين بل وكل العاملين على اطلاع بالمستجدات وبالتالي الاستعداد لها واستيعابها (ايدر، 2015، ص 115).

تخالف ظاهرة الاستبعاد المهني لدى مخرجات الجامعة الافتراضات السائدة والتي تنص على أن زيادة المستوي التعليمي يقلل من احتمال الاستبعاد المهني، وأن معدله بين المتعلمين تكون قليلة.

يشير الاستبعاد المهني لدى المتعلمين إلى وجود خلل هيكلي في علاقة أنظمة التعليم وسوق العمل مما يؤدي إلى عدم التوافق بين المهارات والكفاءات التي تخرج من أنظمة التعليم والمهارات والكفاءات المطلوبة في سوق العمل، "فالتغير التكنولوجي وخاصة في مجال الإنتاج يوفر الأساس اللازم للتغير في الأنساق التعليمية بالإضافة إلى تأكيد دور التعليم ذاته في تحديث أنساق الإنتاج ونظم المجتمع والعلاقة المتبادلة التي تربط بينهما، وأن التوسع في التعليم وتنوع الأنساق التعليمية يعكس التغيرات التكنولوجية التي يفرضها البناء المهني، وتزايد الطلب على المهارات الفنية المتخصصة (سفير، ص 277).

إن الاستبعاد المهني لدى خريجي الجامعة يعني "وجود فائض واضح من المتعلمين وخريجي الجامعات والمدارس عن حاجة سوق العمل التي يمكن أن يتم استيعابه فعلا، وأن هذا النوع من البطالة يمكن إدراجه تحت تسمية البطالة الاحتكاكية أو الانتقالية" (الوافي، بهلول، 2014، (http://www.docstoc.com/docs/159577640

فالجامعة هي مؤسسة تعليمية لا تعمل في فراغ بقدر ما تؤدي وظيفتها في المجتمع، فهو النسق الأكبر الذي يعترف بشرعيتها وبمدى تناغمها وتكاملها مع بقية الأنساق الفرعية المكونة للمجتمع، ومن ثم لا ينبغي لها - أي الجامعة- أن تغرد خارج السرب، فمن شأن هذا التناغم والتوافق أن يقلل من مدة الاستبعاد المهني ويسهم بفاعلية في عملية ولوج مخرجات الجامعة في سوق العمل، وعلى هذا الأساس فمنظروا علم اجتماع التنظيم ينظرون إلى الجامعات كأنساقٍ فرعية لها أدوار ووظائف تقوم بها ضمن نسق اجتماعي أكبر يتمثل في المجتمع حيث تربطهما علاقة تبادلية، فالجامعات

تعتبر مصدراً لتخريج الكفاءات العلمية على اختلاف تخصصاتها العلمية لتزود بها باقي الأنساق الفرعية الأخرى المكونة للمجتمع، وهو ما يعود بالنفع إن على المستوى الكلي (البناء)، حيث يتجسد ذلك في عوائد اقتصادية واجتماعية يجنيها كل من الفرد والمجتمع على السواء، فعلى مستوى المجتمع تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة معدلات النمو وعلى المستوى الفرد تحقيق الاندماج المهني والاجتماعي من خلال المساهمة في التنمية المحلية (جغروري، 2020، ص362).

إن طول مدة الاستبعاد المهني في الغالب ما تدفع الأفراد إلى التفكير في الهجرة كسبيل للاندماج المهني والاجتماعي، وما يترتب عن ذلك من استقرار مالي وفكري ونفسي ومن ثم المساهمة في الفعل الاجتماعي والاقتصادي من خلال تشكيل الأسرة والمساهمة الفردية في التنمية المحلية عن طريق العمل، في حين غالبا ما يكون الاستبعاد المهني سبباً في الاستبعاد الاجتماعي ومن ثم تطرف الأفكار وتزايد احتمالات الوقوع في طائلة الآفات الاجتماعية.

إن تنامي الشعور باليأس والإحباط والإقصاء عادة ما يدفع الأفراد إلى أحضان الأفكار المتطرفة والرغبة بالتغيير بشتى الوسائل، وكمحصلة لكل ذلك يضعف الانتماء والاندماج الاجتماعي لديهم، إن فتيل ما يسمى بثورات الربيع العربي في البلدان المجاورة مبنى على العوامل السالفة الذكر، فالملاحظة الغالبة في جميع هذه الثورات أن المطالب في بدايتها كانت مرتبطة بالاندماج المهني والاجتماعي وتحسين التنمية المحلية والأوضاع الاجتماعية فهم يعانون من التهميش والإقصاء والحرمان، لكن سرعان ما تحولت المطالب في النهاية إلى مطالب سياسية بحتة كتغير نظام الحكم، وسبب هذا التحول في المطالب يرجع في نظرنا بالأساس إلى ضعف الرابطة بين الحاكم والمحكوم وأن الشعور بالاستبعاد الاجتماعي يهدم جدار الثقة بين الطرفين مما يجعل التعايش بينهم أمرا غير ممكن هذا من جهة، كما أن ضعف الاندماج الاجتماعي لدى الأفراد وقلة تأطيرهم من طرف منظمات المجتمع المدني من جمعيات وأحزاب جعل هذا التحول في المطالب يأخذ منحى راديكالي استئصالي من جهة أخرى(جغروري، 2018، ص272، 271).

إن القضية في جوهرها قضية تنمية والقطاع العام لا يمكن تحميله وزرها وحده، فمساهمة القطاع الخاص كما دلت نتائج الدراسة في تحقيق الاندماج المهني تبقى ضعيفة فهو غير جذاب بالنسبة لمخرجات القسم ومساهمته لا ترقى للمستويات المطلوبة وخير دليل على ذلك عدد المشاركات من لدن مفردات الدراسة في مسابقات التوظيف، لكن يبقى دوره في التنمية مهم لتخفيف العبئ على كاهل القطاع العام خاصة من طرف المؤسسات الصغيرة والناشئة التي لها دور محوري في تحقيق الاستدامة في المجال الاجتماعي والاقتصادي والولوج لاقتصاد المعرفة.

إن واقع الدراسة الميدانية يترجم قلة العروض التي يطرحها القطاع الخاص في سوق العمل ومن ثم ضعف مساهمته في استحداث مناصب شغل جديدة، وهذا دون تغييب فكرة في غاية الأهمية وهي أن غالبية مفردات الدراسة والفرد الجزائري عموماً يفضل العمل لدى القطاع العام على حساب القطاع الخاص، وهذا عوض أخذ زمام المبادرة والتوجه نحو المقاولاتية كفضاء بديل للاندماج المهني والاجتماعي عن إنشاء مؤسسة صغيرة أو ناشئة.

إن التفضيلات المهنية لمخرجات القسم والفرد الجزائري عموماً تكرس أفضلية القطاع العام على القطاع الخاص أو التوجه المقاولاتي فهي تنظر إلى القطاع العام من منظور الاستقرار الوظيفي، فالنظرة الاجتماعية للعمل الإداري وما يمنحه من مكانة اجتماعية وسلطة تزيد من قوة وجاذبيته على المستوى النفسي والاجتماعي حيث يرى " مصطفى بوتفنوشات " أن في التمثل الاجتماعي التقدم الذي يكمن في العيش في الحضر وفي الوظيفة العمومية أو العمل المأجور، وعلى المستوي الثقافي أغلبية الشباب يحملون نظرة مهتزة عن الحياة بفعل التحولات الاجتماعية الجارية، والتي جعلتهم يتمنون حياة مهنية كياقات بيضاء " " White collars وضمان أجر أكثر من دون بذل جهد أو إتعاب النفس (Boutefnouchet, 2004, p.63) ولعل ذلك ما دفع" بيير بورديو " للقول بأن الوظيف العمومي في الجزائر كان يعد جنة المهن.

"لا يزال القطاع الحكومي يتمتع بالأفضلية لدى الشباب في المنطقة العربية بالرغم من التراجع المسجل على مستوى الإقبال على وظائف هذه القطاع من 55 % في العام 2012 إلى 46 % في العام 2013 وصولاً إلى 43 % في العام 2014، علما أن تفضيل القطاع الخاص يعد من قيم الاقتصاد الحر الذي تعتمد عليه اقتصادات المعرفة والعولمة، فميل

الشباب العربي بصفة عامة إلى الوظائف الحكومية مع أنها تقدم أجور أقل وترتكز على البيروقراطية والمعايير الرسمية غير المرنة، لا على معايير العرض والطلب إلا أنها تظل أكثر جاذبية للشباب العربي لأنهم يتصورونها أكثر أماناً، فضلاً عما تقدمه من امتيازات، فالوظيفة الحكومية في نظر أغلب الشباب هي أكثر احتراماً واستقراراً من الوظائف في القطاع الخاص"(منظمة العمل العربية، 2020،

https://alolabor.org/media/2016/01/Report_Operatio
(n_And_Unemployment_Nu_04.pdf

غالبا ما يكون القائمون على القطاع الخاص متهمون بانتهاك حقوق العمال كالأجور الزهيدة وغياب قواعد الأمن والسلامة وغياب التأمينات الاجتماعية، صحيح أنه لا يمكن لنا إنكار ذلك عن القطاع الخاص لكن من جهة فالقطاع العام متهم بالشعبوية والطابع الاجتماعي في تسييره وأنه في الغالب يسعى لتحقيق أهداف اجتماعية بعيدة عن حسابات الربح، في حين أن القطاع الخاص بقاءه ووجوده مبنى على الأرباح المحققة وإلا فمستخدميه معرضون للتسريح والالتحاق بفئة البطالين. لذلك وجب علينا إحداث الوثبة في التفكير والتسيير بطريقة تمكننا من تنشيط وتفعيل اقتصادنا بحيث نتمكن من بناء قطاع خاص صلب ومتين وجذاب يمكننا من التحول من اقتصاد مبني على الريع النفطي إلى اقتصاد مبني على المعرفة والمؤسسات الناشئة والصغيرة، فهي الكفيلة بضمان الاستدامة في عروض العمل لنتمكن من خلق مناصب شغل تكون مستقلة عن القطاع العام ومنه عن تقلبات أسعار البترول.

"إن الرهان السياسي لا الاقتصادي الذي يحكم كثير من الممارسات، هو الذي جعلنا ننتظر من سنة 1987 حتى سنة 2005،ليبدأ التحكم التدريجي في ظاهرة البطالة في مجتمعنا، التي كما يعلم الجميع أن عوامل وآليات التحكم فيها ليست موجودة بأيدينا، بل هي على مستوى نسق أكبر متعلق بتأرجحات السوق الدولية للنفط، الشيء الذي يدفع بالكثير من الفئات السوسيو مهنية اليوم في الجزائر، إلى مزيد من التخوف عن مستقبلها المهني، وعن المكاسب التي حققتها وناضلت لأجلها سنوات طويلة، والسبب هو هذه "اللاّيقينية" التي تحكم الاقتصاد الجزائري وذهنية مسيريه هذا في حالة تبني هذه الإحصائيات"(مساك، 2010،ص11).

إن النشاط المقاولاتي من شأنه أن يخلق حركية تنموية واقتصادية كبيرة وذلك من خلال المساهمة في استحداث مناص بالعمل ومن ثم الرفع من معدلات النمو، فالإنفاق المتزايد في مجال البنى التحتية لقطاع التعليم العالي وزيادة عدد مدخلاته ومخرجاته كلها لم تأت أكلها في الرفع من وتيرة التنمية ومعدلاتها، "وعلى الرغم من عودة العالم العربي إلى حالة النمو الاقتصادي المرتفع نسبيا، بمعدلات معتبرة في الفترة من 2001 - 2007 حيث حققت المنطقة في المتوسط معدل نمو سنويا يفوق الـ : 4% فإن معدل البطالة وإن انخفض عن مستوياتها لسابقة بقي الأعلى في العالم بعد منطقة إفريقيا جنوب الصحراء فالافتراض السائد في السابق بأن النمو الاقتصادي يؤدي تلقائيا إلى توسيع فرص الاندماج المهني أصبح موضع جدل ونقاش متزايد في السنوات الأخيرة، خاصة بعد الانتفاضات الشعبية التي حدث في المنطقة، والحركات الاحتجاجية التي تشهدها معظم الدول المتقدمة بعد الأزمة المالية الأخيرة، وباختصار فالنمو الاقتصادي الذي عرفته البلدان العربية في العقد الأخير ليس موجدا لفرص العمل الكافية واللائقة، كما ان التوسع المفرط في التعليم العالي في معظم البلدان العربية تم دون اخذ احتياجات سوق العمل بعين الاعتبار، قد أثر سلبيا على نوعية المخرجات من نظام التعليم العالي الذي استمر على حاله بالرغم من التحولات المتعددة والعميقة التي حدثت وتحدث في محيطه" (منظمة العمل العربية، 2010،
https://alolabor.org/media/2016/01/Report_Operatio
(n_And_Unemployment_Nu_04.pdf

إن اختلال نسق العلاقة بين القطاع التربوي والقطاع الإنتاجي، يعبر عنها الباحث الجزائري سفير ناجي في مؤلفه ": محاولات في التحليل الاجتماعي: التشغيل، الصناعة، والتنمية بما يلي:"...التجربة في هذا الميدان بينت أن هناك قطيعة خطيرة بين القطاع الإنتاجي والنظام التربوي، "إذ أن الأمر يتجاوز مسألة الفروع البسيطة" القابلة للتصحيح"، ليصل إلى حد الاختلال في التسيير، كأنه نتاج منطقين مختلفين يعملان في مجال اجتماعي معقد، ويأتي التناقض الأساسي من عدم التحكم الأيديولوجي، للأعوان الاجتماعيين الحاملين للمشروع الاجتماعي التصنيعي(بمفهوم عام) في الجهاز الأيديولوجي الفعلي المتمثل في النظام التربوي والتكنولوجي ." إن هذا الوضع هو من سيساهم في تعميق

اختلال منظومة تقسيم العمل الاجتماعي عامة، وسوق الشغل بصفة خاصة في الجزائر، ويزيد من تضارب المجال الاجتماعي وقطاعاته، التي تجمع بينها (أي بين هذه القطاعات) جغرافيا النشاط، وتتباعد وتتناقض في الأهداف، لعله انعدام التنسيق والعمل المشترك" (مساك، 2010، ص 11).

هذا الوضع "أثّر على نوع الشهادة التي يتخرّج بها الطلبة من حيث طابعها العلمي المحدود، وخلق مفارقة واضحة بينما تزعم الجامعة القيام به وبينما هي عليه في الواقع، ولهذا فإن جامعاتنا متهمة اليوم بتخريج أفواج من العاطلين من أنصاف المتعلمين"(بولعراس، 2015، ص342)، وهذا ما يعمق من الهوة بين مخرجات القسم والاندماج المهني الذي يصبح بعيد المنال في ظل عولمة المهارات.

"في ظل الظروف الحالية التي تعيشها الجامعة ومع التحولات المتسارعة التي يعرفها مجتمعنا، أصبحت نظرة المحيط الاجتماعي للجامعة مهترئة، ذلك أن تثمين دورها ومنتوجاتها „المعرفة والكفاءات التي يحملها خريجو الجامعات" لا تحظى بالاعتراف الاجتماعي، خصوصا في ظل عدم فعاليتها وقدرتها على تحقيق منفعة عملية مجسدة على مستوى سيطرتها على المشكلات المجتمعية التي يتخبط فيها المجتمع الجزائري، فإذا أمعنا النظر في مخرجات ونوعية المنتوج الذي تقدمه الجامعة ندرك أسباب اللاتوازن مع الحاجيات والطلب الاجتماعي، ما يكرس الاتجاه نحو غياب كل تصور متكامل لنظام التعليم العالي والجامعة وفق مشروع مجتمعي مستقبلي شمولي بالجزائر" (Bouzid , Sghir, 2004, p 157)

كل هذا يمكن تشخيصه أكثر من خلال علاقة الجامعة بالطلب الاجتماعي، إذن الإشكال يُطرح من جانبين فنجد أن القطيعة القائمة بين النسقين الجامعي والمجتمع ومن خلالها المحيط الاقتصادي يؤثر سلبا على تحديد الطلب الاجتماعي للمؤسسات الاجتماعية، فالمجتمع حسب الجامعيين لم يحدد طلبه بوضوح، والجامعة حسب المجتمع لم تعمل على البحث عن هذا الطلب لتبني على إثره برامجها، مما انعكس على نوعية الشهادة التي أصبحت نظرية في غياب الانسجام بين الواقع الاجتماعي وما تنتجه الجامعة، فالتخصصات الأكاديمية لا تخدم كلها المجتمع ومؤسساته الاقتصادية والإنتاجية بدليل مؤشر بطالة الخريجين المتزايد كل سنة " (عنصر، 1998، https://ouvrages.crasc.dz/pdfs/98_univ_aujour_ar_anser.pdf).

"إن المشكل هو مشكل عرض وطلب في آن واحد ولا يمكن إنتاج يد عاملة متعلمة ان يحل مشكلة الاستبعاد المهني، الا إذا تم ذلك في تلازم مع ارتفاع الطلب على هذه اليد العاملة المتعلمة، وقد أشار "فوستر Foster Philip " إلى أن إصلاح المنهاج الدراسي لن يغير وحده الوضعية الحالية، إذ ليست الأسباب المؤدية إلى تقليص تشغيل القوى البشرية ذات علاقة فقط بما يدرس في المدارس، وأكثر من ذلك فان المستويات التعليمية المتدنية لا تؤهل الأفراد للقيام بأعمال متخصصة ومحددة، وحسب وجهة نظر "فوستر" هناك استراتيجيات ترتكز على تحليل ما يجرى خارج المدرسة أكثر من ارتكازها على تحليل ما يجرى داخلها" (محمود، وآخرون، 163، 2007).

الخاتمة والتوصيات

ان الاندماج المهني لمخرجات القسم هي نتاج علاقة تشاركية بين الجامعة ومحيطها، صحيح أن نظام الإصلاحات الجامعية أو ما يعرف بنظام (ل.م.د) لم يوفق إلى حد كبير في تحقيق إحدى منطلقاته الأساسية والمتمثلة في ربط مؤسسات التعليم العالي بالنسيج الاقتصادي والاجتماعي، وصحيح أننا قمنا باستيراد نظام جاهز وذلك في إطار حركية عولمة التعليم العالي، ومع كل ذلك لا يمكن إلقاء كامل اللوم على نظام (ل.م.د) وإغفال الاختلالات التي يعرفها النظام الاقتصادي خصوصاً القطاع الخاص العاجز عن بلورة شخصيته واحتياجاته فه و ما يزال رهين القطاع الخدماتي وبعيد كل البعد عن القطاع الإنتاجي، وهو ما يشكل حلقة ضعف في علاقة الجامعة مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي.

من خلال التراث النظري والنتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الامبريقية التي قمنا بها يمكن لنا اقتراح مجموعة من التوصيات:

- يجب على القائمين على قسم الري والهندسة المدنية أخذ زمام المبادرة وطرح عروض تكوينية ذات طابع مهني بغية تغليب كفة المسار المهني على حساب المسار الأكاديمي، وذلك عن طريق التحرك والتقرب من الشريك الاقتصادي والاجتماعي ومحاولة رسم خارطة طريق لعملية

تكوينية جديدة قائمة على احتياجات الجهات المستقطبة لمخرجات الجامعة، وربط علاقة تبادلية مبنية على أساس الثقة بين الطرفين بحيث يبرز كل منهما ما يحتاجه من الآخر.

وهنا نقترح فتح عرض تكوين ذات مسار مهني (مكاتب دراسات) يعني أساساً بأنشطة مكاتب الدراسات ومخابر التحليل، بحيث يتم إعداد عرض التكوين هذا بناء على دراسة ميدانية لاحتياجات الوظيفة في مكاتب الدراسات وأعبائها للرفع من قابلية الاندماج المهني.

- ضرورة تنمية ثقافة المقاولة وريادة الأعمال في الوسط الجامعي ومحاولة غرس فكرة المشروع المهني لدى الطلبة وهذا عن طريق إدراج مقياس في العروض التكوينية للتعريف بمبادئ المقاولة والمؤسسات الناشئة وأهميتها في اقتصاد المعرفة، لأن المتخرج له إمكانية التحول من طالب عمل إلى مُحْدِثٍ له.
- العمل على إيجاد حلول عملية لكيفية ربط القسم بصفة خاصة والجامعة وقطاع التعليم العالي بصفة عامة بمجالات التنمية، ويتعلق الأمر هنا بنقل ممارسة البحث من المخابر التي تعج بها الجامعات إلى مشاكل الواقع الاقتصادي والاجتماعي، والابتعاد عن البحوث النظرية فالجامعة الجزائرية غارقة في التنظير فغالبية البحوث الجامعية معدة في الأساس لتحصيل الترقية العلمية فالبحوث الجامعية التطبيقية ذات الصلة بمشاكل الواقع الاقتصادي والاجتماعي تكاد تكون غائبة تماماً في الدراسات والبحوث الجامعية إن لم نقل منعدمة.
- ربط النسق التشغيل مع النسق التعليمي الجامعي عن طريق خلق قنوات تواصل تعتبر بمثابة تغذية راجعة بالنسبة للنسق التعليمي، فلا يعقل أن يقوم هذا الأخير بتخريج أعداد هائلة من بعض التخصصات التي لا حاجة للنسق التشغيلي لها.
- ضرورة إعداد تصنيف معياري للمهن خاص بالجزائر ليكون نقطة المرجعية في إعداد عروض التكوين ومن خلاله المناهج التعليمية وهذا بغية تحقيق أكبر قدر من التوائم بين النسق التعليمي الجامعي والنسق التشغيلي.

مراجع الدراسة

1. ايدر، عائشة. 2020، "سياسات اصلاح التعليم العالي وسوق الشغل في الجزائر: واقع وتحديات"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 7، العدد (13).

2. بلعربي، أسماء. 2014، "واقع سياسة الإدماج لدى خريجي الجامعة الجزائرية، دراسة ميدانية على عينة من الجامعيين العاملين ضمن جهاز المساعدة على الإدماج المهني بمدينة بسكرة"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

3. البنك الدولي. 2020، "البنك الدولي في الجزائر عرض عام"، https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview

4. بوطيبة، فيصل. 2010، "العائد من التعليم في الجزائر"، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

5. بولعراس، نورالدين. 2015، "في سوسيولوجيا التشغيل والبطالة في الجزائر من تسيير سوق التشغيل إلى تسيير البطالة مقاربة سوسيو اقتصادية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، " العدد (19).

6. تيسير خضر، إبراهيم خضير. 2006، "سياسات وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية أثارها ودورها في حل مشكلة البطالة"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

7. جغروري، كمال. 2018، "المواءمة بين العرض والطلب في الموارد البشرية"، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.

8. جغروري، كمال. 2020، "التكوين الجامعي والكفاية الوظيفية: أي مواءمة؟"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 5.

9. حمدي علي، أحمد. 1995، مقدمة في علم اجتماع التربية، دار المعرفة الجامعية، مصر.

10. دهان، محمد. 2010، "الاستثمار التعليمي في الراس المال البشري، مقاربة نظرية ودراسة تقيمية لحالة الجزائر"، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

11. الديوان الوطني للإحصائيات. 2020، «الإحصائيات الاجتماعية- التشغيل والبطالة-"، http://www.ons.dz/IMG/pdf/emploi_chomage_2016.pdf.

12. سفير، ناجي. (ب-د-ت)،" محاولات في التحليل الاجتماعي: التشغيل، الصناعة، والتنمية"، ترجمة: الازهر، بوغنبوز، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

13. عبد الله محمد، عبد الرحمن. 1991، علم الاجتماع النشأة والتطور، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

14. العياشي، عنصر. 2020، "أي غد لعلم الاجتماع؟"، https://ouvrages.crasc.dz/pdfs/98_univ_aujour_ar_anser.pdf

15. غربي، صباح. 2004، "الاستثمار في التعليم ونظرياته"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 1، العدد (2).

16. محمود، حسن. وآخرون، 2007،" الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي"، دار المسيرة، عمان.

17. مساك، أحمد. 2010، "التمثل الاجتماعي للجامعة الجزائرية في ظل العولمة"، الملتقى الدولي الأول: الجامعة والنقابة بين التحولات والتطلعات، نقابة أساتذة التعليم العالي، الجزائر.

18. منظمة العمل العربية، 2020،"التشغيل والبطالة في الدول العربية – افاق جديدة للتشغيل في المنطقة العربية التقرير العربي الرابع"، https://alolabor.org/media/2016/01/Report_Operation_And_Unemployment_Nu_04.pdf

19. هدى احمد، الديب، محمود عبد العليم، محمد. 2015، "الاستبعاد الاجتماعي ومخاطره على المجتمع"، مجلة إضافات، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 31، 32، خريف 2015.

20. الوافي، الطيب. بهلول، لطيفة. 2014، "البطالة في الوطن العربي: أسباب وتحديات"، http://www.docstoc.com/docs/159577640

21. Boutefnouchet, Mostafa. 2004, La Société Algérienne en Transition, OPU, Alger.

22. Bouzid, Nabi. Chofri, Mohamed Sghir. 2004,"Evaluation de qualité de la formation universitaire en rapport avec l'employabilité des diplômes", IIème Séminaire National sur la Pédagogie, L'Université Mohamed Khider-Biskra, algeria.

الملاحق

استمارة استبيان

مركز البحث العلمي والتقني للمناطق الجافة
قسم التطوير الاقتصادي والاجتماعي للمناطق القاحلة

Centre de Recherche Scientifique et TechniqueSur les Régions Arides (CRSTRA)
Division : Développement Economique et Social en Régiones Arides

استماره استبيان

بطالة حاملي الشهادات

دراسة ميدانية على عينة من خريجي قسم الري والهندسة المدنية بجامعة محمد خيضر بسكرة

إعداد:
جغروري كمال

تم إعداد هذه الاستمارة في إطار البحوث الميدانية لقسم التطوير الاقتصادي والاجتماعي وذلك بمركز البحث العلمي والتقني للمناطق الجافة بسكرة، يصبوا هذا البحث إلى معرفة الوضعية المهنية لخريجي قسم الري والهندسة المدنية بجامعة محمد خيضر. بسكرة وإلي مدي ملائمة التكوين الجامعي لمتطلبات الوظيفة ومن ثم احتياجات سوق العمل المحلية.

وكونكم أخي الفاضل من خريجي هذا القسم نلتمس منكم تقديم الدعم لنا لإتمام هذا البحث العلمي الميداني،.

وتقبلوا منا أخي الفاضل فائق الشكر والاحترام

معلومات هذا البحث سرية ولا تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي

بيانات عامة

الجنس: ☐ذكر ☐أنثى التخصص: .....

الفرع: ..... سنة التخرج من الجامعة: .....

سياسات التكوين الجامعي

1/نمط التكوين:☐كلاسيكي في حالة نظام ل.م.د:☐مسار أكاديمي☐مسار مهني

خلال تكوينك الجامعي:2-1/ هل كانت لديك الدافعية للتعلم والاكتساب:☐نعم☐لا

2-2/ هل كان هدفك: التعلم من أجل:

☐المعرفة أولا والنقاط ثانياً ☐النقاط

☐النقاط أولا والمعرفة ثانيا ☐المعرفة

3/ هل محتوي المقاييس يتميز ب:

☐غلبة الجانب النظري ☐بالتعمق

☐بالعمومية والسطحية ☐التوازن بين النظري والتطبيقي

☐غلبة الجانب التطبيقي

4/هل قمتم بتربصات أو زيارات ميدانية خلال فترة الدراسة الجامعية: ☐نعم ☐لا

في حالة نعم: 4-1/ هل كان عدد التربصات والزيارات كاف:☐نعم ☐لا

4-2/هل كان الهدف من تلك الزيارات والتربصات:

☐تعميق المعارف النظرية ☐اكتساب مهارات تطبيقية ☐استكشافي

5/هل عدد الحصص المخصصة للأعمال التطبيقية والموجهة كان كافٍ لاكتساب المهارات التطبيقية:

☐نعم ☐لا

في حالة لا: 5-1/متي أدركت أن لديك نقص في المهارات التطبيقية:

☐خلال إعداد مذكرة التخرج ☐خلال العمل لدي مكاتب الدراسات

☐خلال العمل لدي الدولة ☐عن طريق الاحتكاك بزملاء من كليات ومعاهد أخري

☐أخري تذكر:.....

6/ هل الكلية التي درست فيها تتوفر على مخابر بحث ذا علاقة بتخصصك: ☐نعم ☐لا

في حالة نعم:6-1/هل يتوفر المخبر على المتطلبات اللازمة لتغطية جميع إحتياجاتكم العملية : ☐نعم ☐لا

6-2/هل هناك تناسب بين عدد الطلبة والتجهيزات المخبرية : ☐نعم ☐لا

7/هل هناك جدية من طرف الأساتذة في تسيير الحصص: ☐نعم ☐لا

8/ خلال إعداد مذكرة التخرج هل قدم لك الأستاذ المشرف الإضافة: ☐نعم ☐لا

في حالة لا: 8-1/ يرجع ذلك:

☐لعدم جدية الأستاذ المشرف ☐يرجع لنقص التأهيل لدي الأستاذ

☐لكثرة الطلبة الذين يشرف عليهم ☐موضوع المذكرة ليس من مجالات بحث الأستاذ المشرف

9 /ماهي طبيعة الصعوبات التي صادفتك خلال إعداد مذكرة التخرج:

☐ذات علاقة بالمخبر من حيث صعوبة الولوج ☐طريقة العمل والإنجاز

☐عدم توفر التجهيزات والمعدات المخبرية ☐متطلبات معرفية

☐أخرى تذكر:.....

الاستبعاد المهني وطرق التعايش معه:

10/ ماهي المدة التي قضيتها بين تخرجك وحصولك على أول عمل: .....

11/ ماهي مصادر تغطية مصاريفك اليومية خلال فترة البطالة:

☐الأبوين ☐العمل في بعض الأحيان☐أخري تذكر:.....

12/ كيف كنت تقضى وقتك في فترة البطالة: ☐السهرُ ليلاً و الإستيقاظ متأخرا ☐التردد على الجامعة

☐الجلوس مع الأصدقاء في المقهي ☐البحث عن العمل

☐ممارسة هوايتك المفضلة ☐العمل لفترات معينة

☐التردد على مقاهي النت ☐العمل الجمعوي

13/ هل كنت تشعر بأن السبب المباشر في بطالتك هو تخصصك في الجامعة: ☐نعم ☐لا

14/ هل ندمت علي الفرع الذي درسته في الجامعة: ☐نعم ☐لا

15/ أثناء فترة البطالة هل كنت تفكر في الهجرة: ☐نعم ☐لا

15-1/ في حالة نعم: هل حاولت فعلا القيام بذلك: ☐نعم ☐لا

15-1-1/ في حالة المحاولة: إلى ماذا ترجع أسباب الفشل:

☐غياب المال لتغطية نفقات سفرك ☐لتدخل الأسرة

☐حصولك على منصب عمل ☐أخري تذكر:.....

16/ اثناء فترة البطالة هل كنت تشعر بالتهميش في المجتمع [بين أفراد الحي الذي تسكن فيه]: ☐نعم ☐لا

17/ اثناء فترة البطالة كيف كنت تنظر للمسؤولين والسلطات بصفة عامة:

☐احترام وتقدير للمجهودات التي يقومون بها ☐لا يهتمون إلا بمصالحهم الشخصية

☐سخط واستنكار لعدم تغييرهم أي شيء على الواقع ☐السير بالمشكلة إلى الأمام

☐يحاولون دائما تلميع الصورة ☐أخري تذكر:.....

الإجراءات المتخذة للاندماج المهني [العمل الأول]

18/ ماهي الطرق والخطوات التي اتخذتها في البحث عن منصب عمل:

☐عن طريق التسجيل لدي وكالات ومكاتب التشغيل ☐عن طريق الأنترنت

☐عن طريق علاقات شخصية أو عائلية ☐عن طريق تتبع إعلانات التوظيف في الجرائد

☐التقرب من مختلف المؤسسات ☐أخري حددها:.....

19/ هل شاركت في مسابقات التوظيف: ☐نعم ☐لا

في حالة نعم:

عدد المشاركات:

قطاع عام:

داخل الولاية قطاع خاص:

قطاع عام:

20/ هل حدث وأنك لم تتمكن من المشاركة في مسابقة توظيف بسبب الأعباء المالية: ☐نعم ☐لا خارج الولاية قطاع خاص:

العمل الأول

21/ هل قمت بالتسجيل في برنامج إدماج حاملي الشهادات: ☐نعم ☐لا

22/هل كان أول عمل لك بعد التخرج في:

☐القطاع العام ☐القطاع الخاص ☐مكاتب الدراسات ☐تجارة وأعمال حرة

المؤسسة التي عملتفيها بعد التخرج مباشرة: ..... سنة الالتحاق بالمؤسسة:.....

23/ كيف تنظر إلى مهام العمل الأول من حيث توافقه مع مؤهلاتك ومهارتك:

☐مهام العمل تتوافق مع مؤهلاتي ومهاراتي

☐مهام العمل أقل من مؤهلاتي ومهارتي

☐مهام العمل أكبر من مؤهلاتي ومهارتي

24/ خلال فترة العمل الأول ماهي المكتسبات التي جنيتها:

☐اكتساب مهارات تطبيقية ☐تعميق معارف نظرية

☐اكتساب مهارات الاتصال ☐مهارات التسيير ☐لم أكتسب شيئا

25/ هل تركك لعملك الأول كان نتيجة: ☐نهاية عقد العمل ☐الاستقالة

في حالة الاستقالة:25-1/ ماهي أسباب ودوافع تركك لعملك الأول:

☐من أجل منصب عمل يتوافق مع تكوينك الجامعي ☐العائد المادي

☐من أجل أجواء وظروف العمل في المؤسسة ☐أخري حدد:.....

☐من أجل تأسيس مكتب دراسات أو مؤسسة خاصة بك

26/ فيما مضى

هل قمت بتأجير ديبلومك: ☐نعم ☐لا

في حالة نعم: 26-1-1/ من قام بتأجير الديبلوم: ☐مقاول ☐مكتب دراسات أو مخبر ☐أخري تذكر:.....

26-1-2/ما هو ثمن التأجير:.....

26-1-3/ هل يدفع المبلغ : ☐شهريا ☐3 أشهر ☐6 أشهر ☐كل عام

26-1-4/ما هي دوافعك لتأجير الديبلوم: ☐أجرة دون أعباء ☐مزوالة نشاط اخر ☐الخيار الوحيد

26-1-5/كيف تقيم هذه التجربة: ☐راض جدا ☐راض نوعا ما ☐غير را ض ☐غير راض إطلاقاً

في حالة لا:26-2/ إلي ماذا يرجع ذلك: ☐لأنك ترغب في اكتساب الخبرة ☐ثمن التأجير منخفض ☐أخري تذكر:.

التوجه المقاولاتي لدي حاملي الشهادات

27/ ما هي دوافع توجهك نحو النشاط المقاولاتي:

☐عدم الرغبة أصلا في العمل لدي الدولة ☐العائد المادي

☐عدم حصولك على وظيفة في القطاع العمومي ☐الدوافع شخصية

☐نتيجة تأثرك بأحد أصدقاء أو الأقارب أو أحد أفراد حيك ☐نتيجة توجهيك من قبل الأسرة

☐حضورك لفعاليات أيام تحسيسية وإعلامية منظمة داخل الجامعة ☐أخري تذكر:.....

28/ هل لتكوينك الجامعي دور في صناعة وبلورة فكرة نشاطك المقاولاتي: ☐نعم ☐لا

29/ خلال تكوينك الجامعي هل درستم مقياس حول المقاولاتية : ☐نعم ☐لا

30/ خلال تكوينك الجامعي هل شاركتم في ورشات أو أيام تكوينية حول إنشاء وتسيير المؤسسة: ☐نعم ☐لا

31/ هل مارست نشاط مقاولاتي قبل تأسيس مكتب الدراسات الخاص بك: ☐نعم ☐لا

في حالة نعم: 31-1/ما طبيعة هذا النشاط المقاولاتي: .....

31-2/ ما هي أسباب تركك لهذا النشاط:

☐غير مربح ☐بيروقراطية الإدارة ☐المنافسة الغير شريفة ☐ضبابية مناخ الأعمال

34/ هل أنشئت مؤسستك في إطار برامج وسياسات الدولة: ☐نعم ☐لا

في إطار برامج وسياسات الدولة :

34-1-1/ ما هو البرنامج الذي انخرطت فيه: .....

34-1-2 / ما هي المدة التي استغرقتها في تأسيس مؤسستك:.....

34-1-3/ هل صادفتك عراقيل: ☐نعم ☐لا /في حالة نعم: حدد طبيعتها :.....

34-1-4/ كيف تجاوزتها: ☐الوساطة ☐الصبر ☐تتبع ملفك ومحاولة حل كل مشكلة في وقتها

34-1-5/ هل هناك أعباء مالية في مرحلة إعداد الملف والتأسيس: ☐نعم ☐لا

في حالة نعم:34-1-5-1) كيف تمكنت من تغطية تلك الأعباء: ☐الأسرة ☐اقتراض المال من الأهل أو الأصدقاء

☐عملك السابق ☐أخري تذكر:.....

34-1-6/ ما هي أشكال الدعم المقدمة لك من طرف الوكالة:

☐دورات تكوينية حول تسيير المؤسسة ☐دعم تقني

☐المساعدة في بلورة فكرة مشروعك ☐دعم في تسويق خدماتك أو منتوجك

خارج إطار برامج وسياسات الدولة:

35/هل أنت على علم بالبرامج المعدة خصيصا لخريجي الجامعات حاملي أفكار مشاريع: ☐نعم ☐لا

في حالة نعم: 35-1/ إلى ماذا يرجع عدم توجهك إليها:

☐عدم الحاجة للقرض ☐ثقل الإجراءات البيرقراطية

☐الوازع الديني ☐أخري تذكر:.....

36/ ماهي المدة التي استغرقتها في تأسيس مؤسستك:.....

37/ هل صادفتك عراقيل: ☐نعم ☐لا /في حالة نعم: حدد طبيعتها :.....

38/ كيف تجاوزتها: ☐الوساطة ☐الصبر ☐تتبع ملفك ومحاولة حل كل مشكلة في وقتها

39/هل هناك أعباء مالية في مرحلة إعداد الملف والتأسيس: ☐نعم ☐لا

40/ في حالة نعم: كيف تمكنت من تغطية تلك الأعباء: ☐الأسرة ☐اقتراض المال من الأهل أو الأصدقاء

☐عملك السابق ☐أخري تذكر:.....

النشاط الأول بعد تأسيس مكتب الدراسات

41/ بكم تقدر المدة بين تأسيس مكتب الدراسات وأول نشاط زاولته في إطاره: .....

42 / ماهي الصعوبات التي صادفتك في مزاولة نشاطك الأول:

☐صعوبات معرفية تقنية ☐قلة العروض

☐صعوبات مالية ☐بيروقراطية الإدارة

☐المنافسة مع المؤسسات الأخرى ☐نظام المناقصة وشروطها

43/ في حالة صعوبات معرفية تقنية: هل يمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة التكوين الذي تلقيته في الجامعة: ☐نعم ☐لا

في حالة نعم: 43-1/ كيف تمكنت من تجاوز الفارق بين تكوينك الجامعي ومتطلبات نشاطك المقاولاتي:

☐عن طريق أساتذتك في القسم الذي درست فيه ☐عن طريق المشاركة في دورة تكوينية

☐عن طريق زملائك من أصحاب مكاتب الدراسات ذوي الخبرة ☐الخبرة المكتسبة في عملك الأول

☐أخري تذكر:.....

تناغم سياسات التكوين الجامعي مع متطلبات الوظيفة

44/ كيف تنظر إلى مهام العمل الحالي من حيث توافقه مع مؤهلاتك ومهاراتك:

☐مهام العمل تتوافق مع مؤهلاتي ومهاراتي

☐مهام العمل أقل من مؤهلاتي ومهارتي

☐مهام العمل أكبر من مؤهلاتي ومهارتي

45/ هل المعارف النظرية التي تلقيتها خلال مسار تكوينك الجامعي كانت كافية لتلبية متطلبات مهام وظيفتك الحالية:

☐نعم ☐لا

في حالة لا: 45-1/ هل مرد ذلك إلي:

☐عدم تضمن ذلك في محتوي المقاييس المدرسة ☐افتقار المكتبة الجامعية للمراجع

☐الحجم الساعي المخصص للمقياس غير كافِ ☐نوعية الأساتذة المؤطرين

☐لغياب أو نقص في الدافعية لديك للتعلم والاكتساب ☐لتقليص محتوي المقاييس من تدارك ذلك النقص: ☐نعم ☐لا

45-2-1/في حالة نعم: كيف:

☐عن طريق أساتذتك في القسم الذي درست فيه ☐عن طريق المشاركة في دورة تكوينية

☐عن طريق زملائك من أصحاب مكاتب الدراسات ذوي الخبرة ☐الخبرة المكتسبة في عملك الأول

☐أخري تذكر:.....

45-2-2/في حالة لا: لماذا: .....

46هل المهارات التطبيقية التي تلقيتها خلال الجامعة كانت كافية لتلبية متطلبات مهام وظيفتك الحالية: ☐نعم ☐لا

في حالة لا: 46-1/هل مرد ذلك إلي:

☐الحجم الساعي المخصص للأعمال التطبيقية غير كافٍ ☐عدم تضمين البرنامج الدراسي لذلك

☐افتقار مخابر القسم للمعدات والأجهزة التطبيقية ☐نوعية الأساتذة المؤطرين

☐لغياب أو نقص في الدافعية لديك للتعلم والاكتساب ☐عدم التناسب بين التجهيزات المخبرية وعدد الطلبة

46-2/ هل تمكنت من تدارك ذلك النقص: ☐نعم ☐لا

46-2-1/في حالة نعم: كيف:

☐عن طريق أساتذتك في القسم الذي درست فيه ☐عن طريق المشاركة في دورة تكوينية

عن طريق زملائك من أصحاب مكاتب الدراسات ذوي الخبرة الخبرة المكتسبة في عملك الأول

أخري تذكر:.....

46-2-2/في حالة لا: لماذا: .....

47/ هل تكوينك الجامعي أهَلَكَ لـ:

للعمل بكفاءة لدي القطاع العام	نعم	لا
للعمل بكفاءة لدي القطاع الخاص	نعم	لا
التعامل والتحكم مع التجهيزات والآلات ذات العلاقة بتخصصك	نعم	لا
التحكم في اللغات الأجنبية	نعم	لا
التحكم في البرمجيات ذات العلاقة بتخصصك	نعم	لا

48/ بحكم تجربتك في وظيفتك ما هي المهارات الناقصة والتي تراها ضرورية في مرحلة التكوين الجامعي:

برامج الإعلام الآلي التحكم في الآلات التحكم في اللغات الأجنبية إنشاء وتسيير المؤسسة

علاقة الضغوط المهنية بالاحتراق النفسو لدى الكادر التمريضي الشبه طبي - دراسة ميدانية بمستشفى مدينة شلغوم العيد ولاية ميلة-

The Relationship of professional pressures with burn- out among Paramedical Nursing Staff – A Field .Study at Chelghoum laid hospital wilaya of Mila

تاريخ الإرسال: 16-09-2020 تاريخ القبول: 29-06-2021

سعيدة بن عمارة، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، benamarasaida1@gmail.com

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الضغوط المهنية والاحتراق النفسي لدى الكادر التمريضي الشبه طبي بمستشفى مدينة شلغوم العيد ولاية ميلة، وقد أجريت هذه الدراسة على عينة تتكون من 60 ممرضا وممرضةً يعملون في مستشفى مدينة شلغوم العيد ولاية ميلة، كما اعتمدت الدراسة الاستمارة كأداة لقياس الضغوط المهنية، تم إخضاعها لإجراءات التقنين من حيث الثبات والصدق، وكذا مقياس ماسلاش لقياس مستوى الاحتراق النفسي، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود وجود علاقة ارتباطية ضعيفةبين الضغوط المهنية والاحتراق النفسي لدى الكادر التمريضي الشبه طبي بمستشفى مدينة شلغوم العيد ولاية ميلة.

الكلمات المفاتيح: الاحتراق النفسي، الضغوط المهنية، عبء العمل، صراع الدور، ضعف العائد المادي.

Résumé

Cette étude a pour but d'identifier la relation entre les pressions professionnelles et le burnout chez le personnel infirmier paramédical de l'hôpital de Chelghoum Laid, wilaya de Mila. Cette étude a été menée sur un échantillon composé de 60 infirmières et infirmiers. L'étude a également approuvé le questionnaire en tant qu'outil de mesure des pressions professionnelles, lequel questionnaire a été soumis à des procédures de codification en termes de fiabilité et de validité, ainsi qu'à l'échelle de Maslach pour mesurer le niveau de burnout. Les résultats de l'étude ont montré qu'il existe une forte corrélation entre les pressions professionnelles et le burnout chez le personnel infirmier paramédical.

Mots-clés : Burnout, pressions professionnelles, charge de travail, conflit de rôles, faible rémunération.

Abstract

This study aims to identify the relationship between professional pressures and burnout among paramedical nurses at Chelghoum Laid hospital, wilaya of Mila, and this study was carried out on a sample of 60 nurses. The study also approved the questionnaire as a tool for measuring professional pressures; it has been exposed to coding procedures in terms of reliability and validity, as well as the Maslach scale to measure the level of burnout. The results of the study showed that there is a strong correlation between professional pressures and burnout among paramedical nurses at the hospital in the city of Chelghoum Laid, wilaya of Mila.

Keywords: Burnout, professional pressures, workload, role conflict, low pay.

مقدمة

يكتسي قطاع الصحة أهمية بالغة في حياة أي مجتمع، حتى صارت الخدمات الصحية من بين أهم المؤشرات الدالة على تقدم وتحضر المجتمعات، فكلما كانت خدمات الرعاية الصحية أفضل كانت قيمة المجتمع أكبر.

إلا أن بيئة العمل في المؤسسات الصحية ترتبط بوجود عدة معيقات ترهق كاهل الفريق الطبي، خاصة منها الضغوط والاضطرابات النفسية التي يتعرضون لها، والتي ومع زيادة شدتها ووقعها النفسي الأليم عليهم، وكذا ظهور التغيرات السلبية في علاقاتهم مع الآخرين، أثرت بشكل واضح على كفاءتهم المهنية، وحتى على صحتهم النفسية والجسدية.

إن عدم مجابهة الفريق الطبي لهذه الضغوط وعدم تكيفهم معها يجعلهم عرضة لما يسمى الاحتراق النفسي، وهو مصطلح انتشر حديثا، وأصبح من سمات المجتمع المعاصر، فالاحتراق النفسي ينشأ نتيجة لضغوط العمل المستمرة، ويساعد على ظهوره وتفاقمه كل من بيئة العمل وشخصية الفرد، ويشكل الاحتراق النفسي أحد المخاطر التي تتطور لدى الأفراد الذين يعملون مع الفئات التي تحتاج إلى المساعدة.

ويظهر المحترق نفسيًا عدداً من الأعراض كالإعياء والإجهاد ومشاكل في النوم، والصراع والاستنزاف الانفعالي والبدني، والإحباط، والنظرة السلبية نحو العمل والكآبة والشك في قيمة الحياة والعلاقات الاجتماعية، وتبلد المشاعر، والسلبية في مفهوم الذات، وقد تمتد هذه الآثار لتشمل الذين يتفاعلون ويتواصلون معهم أيضًا، إضافة إلى ذلك يترك الاحتراق النفسي عند الفرد آثارًا سلبية سواء ما يتعلق بالتكيف أو السيطرة على التحديات التي تواجهه.

ونظرا لما تسببه هذه الظاهرة من آثار سلبية تنعكس على عطاء المهنيين فقد حظيت باهتمام العديد من الباحثين والمتخصصين.

1- إشكالية الدراسة

يحتل الحديث عن موضوع الضغوط المهنية والاحتراق النفسي مساحة كبيرة لدى العاملين في مجـالات المهن الإنسانية، حيث تقتضي طبيعة عملهم الاحتكاك المباشر مع عملائهم الذين هم بحاجة لمساعدتهم على الدوام كما هو الحال في مجال التعليم، والإرشاد والطب والتمريض...الخ. وتعد مشكلة الضغوط هي السمة المميزة لمجتمعات هذا العصر عامة والمنظمات الحديثة خاصة، حتى هناك من اعتبارها بمثابة ضريبة يدفعها المجتمع لهذا التطور المتسارع.

إن من شأن هذه الضغوط أن تترك أثارا سلبية على أداء العمال، ونتيجة لذلك فإن الواقع يتطلب وضع منظومة تقنية وإدارية متكاملة للتعامل واستيعاب مثل هذه الضغوط بشكل فعال...، انطلاقا من التعرف على العوامل المسببة لهذه الضغوط ومستوياتها من اجل التحكم فيها، لأنه كلما خفت الضغوط المهنية وكان لدى الموظفين رضا وظيفي استطاعت المؤسسات القيام بدورها وتحقيق أهدافها () سمير أحمد عسكر، مجلة الإدارة العامة، العدد (60)، 1988، ص 16)

ومن بين المهن التي أظهرت الدراسات وجود مستويات ضغوط عالية فيها هي مهنة التمريض، إذ تعد من بين مهن المساعدة الاجتماعية التي يعاني مزاوليها من ضغط نفسي مستمر يظهر في شكل فقدان الممرض للاهتمام بعمله ومرضاه، وفقدان القدرة على الابتكار والإبداع في مجال التمريض. (لخضر رعاش، مجلة مدارات للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 1، العدد 1، جانفي 2020، ص 26)

وتساهم عوامل كثيرة في حدوث الضغوط المهنية لدى الكادر التمريضي منها: زيادة العبء الوظيفي، صراع الدور، ضعف العائد المادي، غياب الدعم الاجتماعي...الخ، الأمر الذي يسبب إحساس الممرض بالعجز عن تقديم العمل المطلوب منه في مستوى التوقعات المنتظرة منه، ومع ذلك فالعمال يتفاوتون في تعاملهم مع الضغوط التي يتعرضون لها، وذلك ناتج عن الاختلافات الفردية، فالبعض ينجح في مواجهتها ويستمر في العطاء، والبعض الآخر يقع ضحية للاحتراق النفسي بسبب استمرار هذه الضغوط كاستجابة سالبة لها.

يمثل الاحتراق النفسي حالة من الإجهاد والتوتر تنجم عن المهام والمسؤوليات وأعباء العمل التي تزيد عن طاقة الفرد وتتواصل على حساب قدراته الجسمية والنفسية وتتأثر بضغوطات العمل المختلفة.

وتعد متلازمة الاحتراق النفسي من المشكلات الخطيرة التي يواجهها المهني أثناء ممارسته مهنته مما قد يحول دون أدائه لعمله بالشكل المطلوب، الأمر الذي يؤثر سلبا على جميع الجوانب الشخصية لديه، ومنها مفهومه لذاته، وبالتالي ينعكس على أدائه في المكان الذي يعمل

به، حيث لا يقتصر تأثير الاحتراق النفسي على المهني نفسه، بل يؤثر أيضا على المستفيدين من خدماته، لذلك يعتبر الاحتراق النفسي مؤشرا على وجود خلل في عمل الفرد وبيئته ومؤشرا على عدم الراحة، وهذا بدوره يؤثر سلبا على الفرد وعلى عمله أيضا.

وفي ضوء ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

هل توجد علاقة ارتباطية موجبة وقوية بين الضغوط المهنية والاحتراق النفسي لدى الكادر التمريضي الشبه طبي بمستشفى مدينة شلغوم العيد ولاية ميلة ؟

تساؤلات الدراسة:

ستحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية:

1- هل توجد علاقة ارتباطية دالة موجبة وقوية بين ضعف العائد المادي والاحتراق النفسي لدى الكادر التمريضي الشبه طبي بمستشفى مدينة شلغوم العيد ولاية ميلة ؟

2- هل توجد علاقة ارتباطية دالة موجبة وقوية بين صراع الدور والاحتراق النفسي لدى الكادر التمريضي الشبه طبي بمستشفى مدينة شلغوم العيد ولاية ميلة ؟

3- هل توجد علاقة ارتباطية دالة موجبة وقوية بين عبء العمل والاحتراق النفسي لدى الكادر التمريضي الشبه طبي بمستشفى مدينة شلغوم العيد ولاية ميلة ؟

2- فرضيات الدراسة

2-1- الفرضية العامة

توجد علاقة ارتباطية دالة موجبة وقوية بين الضغوط المهنية والاحتراق النفسي لدى الكادر التمريضي الشبه طبي بمستشفى مدينة شلغوم العيد ولاية ميلة ؟

2-2- الفرضيات الجزئية

2-2-1- توجد علاقة ارتباطية دالة موجبة وقوية بين صراع الدور والاحتراق النفسي لدى الكادر التمريضي الشبه طبي بمستشفى مدينة شلغوم العيد ولاية ميلة.

2-2-2- توجد علاقة ارتباطية دالة موجبة وقوية بين ضعف العائد المادي والاحتراق النفسي لدى الكادر التمريضي الشبه طبي بمستشفى مدينة شلغوم العيد ولاية ميلة.

2-2-3- توجد علاقة ارتباطية دالة موجبة وقوية بين عبء العمل والاحتراق النفسي لدى الكادر التمريضي الشبه طبي بمستشفى مدينة شلغوم العيد ولاية ميلة.

3- أهداف الدراسة

- ✓ معرفة طبيعة وشدة العلاقة بين الضغوط المهنية والاحتراق النفسي لدى الكادر التمريضي الشبه طبي بمستشفى مدينة شلغوم العيد ولاية ميلة.
- ✓ معرفة طبيعة وشدة العلاقة بين صراع الدور والاحتراق النفسي لدى الكادر التمريضي الشبه طبي بمستشفى مدينة شلغوم العيد ولاية ميلة.
- ✓ معرفة طبيعة وشدة العلاقة بين ضعف العائد المادي والاحتراق النفسي لدى الكادر التمريضي الشبه طبي بمستشفى مدينة شلغوم العيد ولاية ميلة.
- ✓ معرفة طبيعة وشدة العلاقة بين عبء العمل والاحتراق النفسي لدى الكادر التمريضي الشبه طبي بمستشفى مدينة شلغوم العيد ولاية ميلة.

4- تحديد المصطلحات

4-1- الضغوط المهنية

الضغوط المهنية إجرائيا هي المستوى أو الدرجة التي يشعر فيها العامل ضمن الكادر التمريضي الشبه طبي بمستشفى مدينة شلغوم العيد ولاية ميلة بالتوتر وعدم الارتياح تجاه المواقف التي يتعرض لها وفقا لمصادر الضغوط المهنية التي حددت لهذه الدراسة: صراع الدور، ضعف العائد المادي، عبء العمل.

4-1-1- صراع الدور: ويعرف في هذه الدراسة بأنه تقييم الممرض لعمله على استبيان الضغوط المهنية بأنه يتعارض مع مؤهله العلمي، مع ما يكتنف هذا العمل من توتر وروتين، وغموض في وضوح الأهداف وتوفر الوسائل اللازمة للعمل.

4-1-2- ضعف العائد المادي: ويعرف ضعف العائد المادي في هذه الدراسة بأنه تقييم الممرض على استبيان الضغوط المهنية بأن الأجر الذي يتقاضاه لا يتناسب مع مؤهلاته العلمية وحجم العمل الذي يقوم به، إضافة إلى قلة فرص الترقي وغياب التحفيز الايجابي الدافع للانجاز.

4-1-3- عبء العمل: ويعرف عبء في هذه الدراسة بأنه تقييم الممرض لعمله على استبيان الضغوط المهنية بأنه يتعارض مع طاقته في العمل، كما أن مهنته غير مُقَدَرَة مقارنة بمهن أخرى، إضافة إلى افتقاده للأمان الوظيفي أثناء تأديته لوظيفته، خاصة عند تدخل مرافقي المرضى، تصل إلى ممارسة العنف على الكادر التمريضي في بعض الأحيان.

4-2- الاحتراق النفسي: يعرف إجرائيا بأنه الدرجة التي يحصل عليها الممرض أو الممرضة على فقرات مقياس ماسلاش Maslach للاحتراق النفسي الذي استُخدم واعتُمد في هذه الدراسة.

4-3- الممرض:" هو الشخص المسؤول عن الرعاية التمريضية في مختلف مراحل تواجد المرضى، والحائز على شهادة التمريض بعد دراسة لا تقل عن أربع سنوات في كلية التمريض، وأصبح مؤهلا ومجازا لممارسة مهنة التمريض، بالإضافة إلى قدرته على العمل كعضو في فريق طبي.» (تحديد مفهوم الممرض، تاريخ التصفح جوان 2018 (https://ar.wikipedia.org/wiki

5- الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي أجريت في مجال الضغوط المهنية لدى العاملين وكذا الاحتراق النفسي في مختلف القطاعات المهنية وفي مختلف المجتمعات، وقد تناولت هذه الدراسات الضغوط المهنية من حيث مصادرها وأسبابها وعلاقاتها بمختلف المتغيرات، وسيتم إلقاء الضوء على بعض الدراسات ذات الصلة بموضوع هذه الدراسة.

- **دراسة رعاش لخضر بعنوان علاقة مصادر وأعراض الضغوط المهنية بالتوافق الشخصي والأسري لعمال التمريض بالمستشفيات العمومية (جانفي 2020)** (رعاش، مرجع سابق، ص ص 24 — 48):

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الضغوط المهنية والتوافق الشخصي والأسري لدى عمال التمريض بالمؤسسة العمومية الإستشفائية والمراكز والعيادات التابعة لها بالجلفة، كما هدفت إلى التعرف على الفروق في درجات الضغوط المهنية لعمال التمريض تبعا لمتغيري الخبرة والمستوى التعليمي، وكذا التعرف على الفروق في درجات التوافق الشخصي والأسري لعمال التمريض تبعا لمتغير الخبرة والمستوى التعليمي، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تم تطبيق مقياس الضغوط المهنية، ومقياس التوافق الأسري- الشخصي على 500 ممرض، وأسفرت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

- لا يوجد ارتباط سلبي بين الضغوط المهنية والتوافق الشخصي عند مستوى دلالة 0.05.

- يوجد ارتباط سلبي بين الضغوط المهنية والتوافق الأسري عند مستوى دلالة 0.05.

- توجد فروق ذات دلالة احصائية في مستوى الضغوط المهنية بين افراد العينة تعزى لمتغيري الخبرة والمستوى التعليمي عند مستوى دلالة 0.05.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التوافق الشخصي والأسري تعزى لمتغير المستوى التعليمي عند مستوى دلالة 0.05.

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التوافق الأسري تعزى لمتغير الخبرة عند مستوى دلالة 0.05.

دراسة ناجي أمينة واخذيري كريمة بعنوان: الضغوط المهنية وأثرها على أداء الإفراد بالمؤسسة العمومية للصحة الجوارية بالشلالة ولاية البيض (ديسمبر 2018) (أمينة ناجي وكريمة اخذيري، المجلة الجزائرية للموارد البشرية، المجلد 3، العدد 1، ديسمبر 2018، الصفحة 23-40.)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم مصادر الضغوط المهنية للعاملين بالمؤسسة العمومية للصحة الجوارية بالشلالة ولاية البيض، والناجمة عن عوامل تنظيمية وعوامل شخصى، ودراسة أهم الآثار الفيزيولوجية والنفسية الناتجة عن هاته الضغوط، وكيفية تأثيرها على مستوى أدائهم لمهامهم داخلها، من خلال استخلاص العلاقة التى تربط بين كل من هاته الضغوط ومستوى أداء أفرادها، لتحقيق هذه الأهداف تم استخدام أداة المقابلة مع العاملين (60 عامل)، ومن أهم النتائج التى كشفت عنها الدراسة هى:

- أن العاملين بالمؤسسة يعانون من ضغوط تمثلت أساسا فى عبء العمل، رتابة العمل، نقص الحوافز، ضعف الإشراف الإداري، ضعف الاتصال والتنسيق مع العاملين، سوء ظروف العمل، إضافة إلى ضغط ثقافة المجتمع السائدة.

- نتج عن هذه الضغوط آثار نفسية كالإحساس بعدم التقدير والاحترام، وعدم تثمين الجهود، وآثار فيزيولوجية كالصداع وألام في الظهر والرقبة والذي اثر على أدائهم.

- توجد علاقة عكسية بين الضغوط المهنية وأداء العاملين وهذا راجع إلى بروز ظواهر تنظيمية سلبية كالتغيب، وكثرة العطل المرضية، وغيرها من الظواهر التى أثرت على جودة الخدمات المقدمة من المؤسسة.

- دراسة واكلي بديعة بعنوان: الاحتراق النفسي وعلاقته بفاعلية الذات لدى الممرضين دراسة ميدانية بمستشفى سطيف (ماي 2018) (بديعة واكلي، مجلة المرشد، المجلد 8، العدد 1، ماي 2018.)

هدفت الدراسة إلى معرفة طبيعة العلاقة بين الاحتراق النفسي وفاعلية الذات لدى الممرضين، وكذا الفروق الموجودة في مستوى الاحتراق النفسي، الذي يعزى إلى متغير الجنس وسنوات الخبرة.

ولتحقيق هذه الأهداف طبقت الباحثة مقياس الاحتراق النفسي ومقياس فاعلية الذات على ثلاثين ممرضا من الجنسين.

وأسفرت نتائج الدراسة أن الممرضين يظهرون مستويات متوسطة من الاحتراق النفسي، ومستويات مرتفعة في فاعلية الذات، ولم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات الاحتراق النفسي لدى الممرضين تعزى لمتغيرات الجنس وسنوات الخبرة، كما أنه لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات فاعلية الذات لدى الممرضين تعزى لمتغيرات الجنس وسنوات الخبرة، بينما أظهرت الدراسة وجود علاقة إرتباطية سلبية دالة إحصائيا بين الاحتراق النفسي وفاعلية الذات لدى الممرضين.

- دراسة ميهوبي فوزي بعنوان المناخ التنظيمي السائد داخل المؤسسة الصحية وعلاقته بالاحتراق النفسي لدي الممرضين – دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصحية بالجزائر العاصمة- مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير علم النفس عمل وتنظيم، جامعة البليدة. (جوان 2007) (فوزي ميهوبي، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير علم النفس عمل وتنظيم، جامعة البليدة، 2007)

هدفت الدراسة إلى تشخيص مستوى الاحتراق النفسي لدى الممرضين ببعض المؤسسات الصحية بالجزائر العاصمة، وكذا العلاقة بين المناخ التنظيمي والاحتراق النفسي، ولتحقيق هذه الأهداف تم تصميم مقياس للمناخ التنظيمي، وتم استخدام ماسلاش Maslach لقياس الاحتراق النفسي، بعد أن تم التحقق من الشروط السيكومترية للمقياسين من صدق وثبات.

وأسفرت نتائج الدراسة على أن الممرضين يعانون من مستوى مرتفع ودال من الاحتراق النفسي، وعلى ارتباط موجب دال بين المناخ التنظيمي والاحتراق النفسي.

تعقيب على الدراسات السابقة

من خلال مراجعة الدراسات السابقة يتبين أن جميعها أجريت في قطاع الصحة، وبالتالي فهي تتفق مع موضوع الدراسة الحالية من حيث مجال الاهتمام، وكذلك تتفق معها المنهج المستخدم والأساليب الإحصائية لمعالجة البيانات.

أما ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة الذكر هو أن الدراسة الحالية تهتم بالكشف عن طبيعة العلاقة بين الضغوط المهنية والاحتراق النفسي بينما نجد في الدراسات السابقة تناولت هذين المتغيرين وربط كل واحد منهما بمتغيرات أخرى، حيث نجد أن بعضها اهتم بدراسة العلاقة بين الضغوط المهنية وأداء الأفراد، وكذا العلاقة بين الضغوط المهنية والتوافق الشخصي والأسري ، وبعضها اهتم بالاحتراق النفسي وعلاقته بالمناخ التنظيمي، وكذا الاحتراق النفسي وعلاقته بفاعلية الذات، لذلك جاءت هذه الدراسة مميزة عن غيرها في تسليط الضوء على الضغوط المهنية التي يعاني منها العاملين في مهنة التمريض وعلاقتها بالاحتراق النفسي لديهم، بغية التنبيه لما يعانيه العاملين في مهنة التمريض.

واستفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة، في ضبط أبعاد الاستبيان الخاص بالضغوط المهنية، وكذا من ناحية النتائج التي دعمت نتائج الدراسة الحالية.

6- الإطار النظري للدراسة

6-1- الضغوط المهنية

ثمة تعاريف مختلفة ومتعددة لموضوع الضغوط، حيث يراها جيبسون Gibson بأنها "استجابة متكيفة تعدلها الفروق الفردية والعمليات النفسية، والتي تنشأ نتيجة عمل أو مواقف أو حدث بيئي يفرض على الفرد مطالب نفسية وجسدية عالية"(شاكر جابر الله الخشالي وأياد فاضل محمد التميمي، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، عمان، مجلد (7)، عدد (1)، 2004، ص 28)

ويعتبر سيزلاقي ووالاسSzilagy & Wallace الضغط بأنه "تجربة ذاتية تحدث اختلالا نفسيا وعضويا لدى الفرد أو ينتج من عوامل في البيئة الخارجية أو المنظمة أو الفرد نفسه" (اندرو. دي، سيزلاقي ومارك جي، والاس .Andrew D Szilagy & Mark J. Wallace، 1991، ص180)

كما عرفه سمير أحمد عسكر بأنه " مجموعة من التغيرات الجسمية والنفسية التي تحدث للفرد في رد فعله أثناء مواجهته لمواقف المحيط التي تمثل تهديدا له، وضغط العمل يعكس التوافق الضعيف بين الفرد والمواقف التي يتعرض لها في محيط عمله" (عسكر، مرجع سابق، ص 10).

ويعرف الضغط المهني على أنه "إجهاد نفسي ناتج عن التفاعل بين الفرد وبيئة عمله تنتج ردود أفعال جسمية أو نفسية أو سلوكية، التي تعتبر استجابة تكيفيه يقوم بها الجسم في مثل هذه الحالات مما يؤثر سلبا على أداء الفرد في عمله"(عمر وصيفي عقيلي، 2005، ص593)

معنى هذا أن الضغط ينتج عن عدم التوافق بين الفرد والمواقف التي يتعرض لها في محيط عمله، أو يحدث الضغط في المواقف التي يدرك فيها الفرد أن قدراته لمواجهة متطلبات المحيط تمثل عبئا كبيرا عليه.

6-2- مراحل تشكل الضغوط المهنية

"يتضمن الضغط مكونات نفسية وعضوية حددها هانز سيلي Hans Seley في ثلاث مراحل متميزة تتبع نمطا يدعى التكيف العام المتزامن (G.A.S) (General adaptation syndrome)، حيث يعتبر أن ردود الفعل التي يبديها الفرد في مواجهة المثيرات التي يتعرض لها تساعده على تحقيق التكيف والتعامل مع مسببات تلك الضغوط التي تواجهه.

وقد اعتبر سيلي Seley هذا النمط عاما، لأن مسببات الضغط تؤثر على العديد من أعضاء الجسم، أما التكيف فيشير إلى تنمية دفاعات بغرض مساعدة الجسم على تحقيق التكيف مع مسببات الضغوط، وأما المتزامن يدل على مكونات ردود الفعل الفردية في وقت واحد" (عسكر، مرجع سابق، ص 10.)، وتتمثل هذه المراحل الثلاثة في الإنذار والمقاومة والإرهاق، وتعني:

"مرحلة الإنذار (التنبيه للخطر): هي رد الفعل الأولي اتجاه الضغوط المهنية، والتي تتصف بالضعف في البداية، ويزداد نشاطها عندما تتفاعل المركبات الكيميائية في جسم الإنسان من أجل تجهيز الجسم لمواجهة التهديد، فيترتب عليها سرعة نبضات القلب، وزيادة معدل التنفس، وزيادة نسبة السكر في الدم، وتوتر العضلات والأعصاب.

مرحلة المقاومة: يبدأ عرض هذه المرحلة فور حدوث التغيرات السابقة، وفيها يشعر الفرد بالقلق والتوتر والتعب نتيجة محاولة الجسم إصلاح ضرر أو أذى ينتج عن الصدمة الأولى، وإن فشل في ذلك فقد يترتب عليه وقوع الفرد في بعض الأخطاء، واتخاذ بعض القرارات الخاطئة، أو التعرض للأمراض بسبب فقدان السيطرة على جميع المواقف المختلفة معا.

مرحلة الإنهاك: في هذه المرحلة تنهار آليات التكيف بسبب عدم استطاعة الفرد التغلب على مسببات الضغط، حيث تضعف مقاومة الجسم للصدمات أو الأمراض المرتبطة بالضغط النفسي مثل الصداع وارتفاع ضغط الدم والقرحة المعدية والأزمات القلبية، والتي تؤدي بالفرد في النهاية إلى انخفاض مستوى أدائه والاستياء من جو العمل والتفكير في ترك العمل." (محمود سمايلي، 2007، ص 62- 63)

وتختلف استجابة الأفراد لهذه المراحل باختلاف استعدادات وقدرات الفرد الذهنية والجسدية لتحمل الضغوط المهنية.

6-3- مصادر الضغوط المهنية

6-3-1- صراع الدور

و هو عبارة عن تعارض دور الفرد مع مهامه الوظيفية وقيمه الشخصية أو مع ظروفه الخاصة أو معهما معا، وقد اعتبر أحمد سيد مصطفى بأنه نتيجة لتعدد أدوار الفرد وعدم التوافق مع متطلباتها، كأن تتطلب وظيفة العمل ساعات طويلة أو السفر مسافات بعيدة وقد يتعارض ذلك مع متطلبات دوره بوصفه زوجا أو أبا، فهنا من دون شك الفرد سيعاني من صراع الدور بسبب تعارض هذه المتطلبات التي يقع تحتها بحيث يترتب على الالتزام بإحداها صعوبة الالتزام بالآخر (أحمد سيد مصطفى، 2000 ، ص 253)،وعليه، فصراع الدور يدل على التعارض بين الواجبات والممارسات والمسؤوليات، والاستجابة لأحدهما تصعب الاستجابة للآخر.

6-3-2- ضعف العائد المادي

ويقصد بالعوائد المادية جميع الحوافز المادية التي تعطى للأفراد مقابل عمالتهم، سواء أكانت أجور أو حوافز غير مباشرة (التأمين، التنقلات والخدمات...) وعليه فإن انعدام سياسة تنظيمية واضحة تكفل للجميع حقوقهم في هذا المجال تتحرى العدل بين الأفراد ونظائرهم في المؤسسات الأخرى، سيؤدي إلى الملل في العمل وعدم الحماس في الإنجاز وعدم الرضا عن العمل. (سمايلي، مرجع سابق، ص 88)

6-3-3- عبء العمل

يعبر هذا المفهوم عن» الأعباء المهنية العالية التي يعاني منها العاملون في مهنة ما، وذلك لما تتطلبه من مهارات عالية لا يملكها الفرد وليس له القدرة على أدائها" (عويد سلطان المشعان، "، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، مجلد (28)، عدد (1)، 2000، ص 69.).

وهذا ما توصل إليه كابلن Caplan عند قياسه لعبء العمل لدى موظفي المنظمات الحكومية من خلال ملاحظته لعدد الزوار والمكالمات الهاتفية التي يتلقونها في مكاتبهم، وعلى أساسها عرف عبء العمل بأنه تلك الزيادة أو الانخفاض في حجم أعباء العمل الموكلة إلى الفرد (عسكر، مرجع سابق، ص 13)

وينقسم عبء العمل إلى قسمين:

- **زيادة عبء العمل Overload work**: وتعني " قيام الفرد بمهام لا يستطيع إنجازها في الوقت المتاح، تتطلب وقتا إضافيا لا يحتمله أو يعمل في وظيفة أخرى غير وظيفته الأساسية التي تتناسب مع مهاراته وقدراته ومؤهلاته" (محمد إسماعيل بلال، 2005، ص 59.).

- **انخفاض عبء العمل Under load work**: ويقصد به أن الفرد لديه عمل قليل وأن عمله غير كاف لاستيعاب طاقاته وقدراته واهتماماته، مما يجعل العامل يفتقر إلى الشعور بالأهمية والإثارة في عمله وأقل تحديا لقدرات العمل.(الخشالي والتميمي، مرجع سابق، ص 29)

ويمثل العبء الوظيفي لدى الممرض في ازدياد المهام المطلوبة منه سواء من حيث الكمية أو المستوى أو المهارة، وغالبا ما تؤدي زيادة العبء الوظيفي إلى مشكلات جسمية وعقلية والتي بدورها تؤثر سلبا على الأداء.

6-4- الاحتراق النفسي

6-4-1- تعريف الاحتراق النفسي Burnout

يعد مفهوم الاحتراق النفسي من المفاهيم الحديثة نسبيا، ويعتبر (Freudenberger) أول من استخدم هذا المصطلح في أوائل السبعينات من القرن الماضي، للإشارة إلى الاستجابات الجسمية والانفعالية لضغوط العمل لدى العاملين في المهن الإنسانية الذين يرهقون أنفسهم في السعي لتحقيق أهداف صعبة (عمار خالد إبراهيم مريسات، رسالة ماجستير، 2013، ص12)

وأشار (Kyriacou , 1987) إلى أن الاحتراق النفسي "عبارة عن مؤشرات سلوكية ناتجة عن الضغط النفسي الذي يتعرض له الفرد أثناء العمل لفترة طويلة مما يستنفد لديه استنفادا تدريجيا للرضا الوظيفي والحماس ولتحقيق الهدف وتزايد الشعور بالقلق وهذا بالإضافة إلى شعور الفرد بأنه لا يلقى من التقدير المادي والمعنوي بما يتناسب مع الجهد المبذول من قبله". ((2001) Kyriacou,C، Educational Review Journal, Vol 53, No. 1 P 27 -35)

وعرّفته ماسلاش (Maslach & leiter,1997) بأنه" تلك الأعراض النفسية المتمثلة بالإنهاك الانفعالي النفسي، وتطوير اتجاهات سلبية نحو العمل، بالإضافة إلى فقدان الاهتمام بالأشخاص الموجودين في محيط العمل، حيث يحس الفرد بالإرهاق والاستنزاف العاطفيين الذين يجعلان هذا الفرد يفقد الإحساس بالإنجاز ويولدان عنده الاتجاهات السلبية نحو الأفراد" (مريسات، مرجع سابق، ص 12)

وقد عرّفه موس Moss بأنه " شعور عام بالإنهاك والذي ربما يتطور عندما يعايش الفرد الكثير من الضغوط والقليل من الرضا"(مريسات، المرجع نفسه، ص13)

وقد عرّفه (Chevrier & Chevrier, 2004) بأنه " متلازمة نفسية مرتبطة بالعمل المكثف والمرهق ويتميّز بالإجهاد الانفعالي وتبلّد المشاعر ونقص الشعور بالإنجاز" (مريسات، المرجع نفسه، ص15)

ويتّضح من التعريفات السابقة أن الاحتراق النفسي هو حالة من الإنهاك، والتعب، والإعياء الجسمي- البدني والعقلي، الناتج عن أوضاع العمل وظروفه المختلفة، التي تؤدي بالشخص إلى حالة من عدم التوازن، والاتجاه السلبي، وفقدان الدافعية للعمل، ومن ثم التغيب عن العمل أو تركه نهائيا.

6-4-2- أبعاد الاحتراق النفسي

الاحتراق النفسي ظاهرة تتكون من ثلاثة جوانب: الإجهاد العاطفي، تبلد المشاعر، وانخفاض الإنجاز الشخصي، ويعود الفضل في تحديد أبعاد الاحتراق النفسي إلى كريستسنا ماسلاش Cristina Maslach وتلميذتها سوزان جاكسون Susan Jackson، من خلال إجرائها العديد من البحوث على العاملين في المهن الاجتماعية المختلفة (عبد الرحيم خالد علي، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، مجلد (25)، عدد (97)، 2014، ص 391 — 417).

— الإجهاد العاطفي (الانفعالي، الوجداني)

وهو استنزاف المهني (العامل) لطاقته البدنية والنفسية وفقدانه لحيويته ونشاطه الذي كان يتمتع به في السابق، حيث يحدث شعور عام يأتي من عبئ العمل الثقيل الذي يعاني منه العاملون عند ممارستهم لمسؤولياتهم المهنية، ويتّصف هذا البعد بالإرهاق والغضب، واستنفاذ المصادر الانفعالية (آلاء الحديدي، مذكرة ماجستير في علم النفس، 2014، ص 24).

ويعتبر الإنهاك الانفعالي البعد المركزي للاحتراق النفسي ويؤدي إلى استنزاف الموارد الانفعالية للفرد، لكنه بعد غير كاف لوحده في وصف أعراض الظاهرة.

— تبلّد المشاعر

وهو طريقة رؤية الآخرين بطريقة غير إنسانية، ورؤيتهم بأنهم ليسوا بشرا، بل يراهم مثل الجمادات أو الأشياء العادية (الحديدي، المرجع نفسه، ص 24.).

ويؤدي تبلد المشاعر لدى الممرض إلى اتخاذ مسافة بينه وبين من هم في حاجة إلى خدماته، وتظهر من خلال مظاهر اللامبالاة، البلادة، البرودة في التعامل.

— انخفاض الإنجاز الشخصي

يعني انخفاض الكفاءة الذاتية في العمل ويبدأ الفرد في التفكير بالجوانب السلبية، وبعبارة أخرى، يعني تقييم المهني لنفسه بطريقة سلبية، بحيث يشعر بأنه غير قادر على انجاز العمل الموكل إليه بالمستوى المطلوب (الحديدي، المرجع نفسه، ص 24).

أي أن الممرض لا يستطيع البذل النفسي للمزيد من الجهود، ويقيم نفسه بطريقة سلبية بأنه ليس في المستوى المطلوب لأداء مهامه بكفاءة.

7- الإطار الميداني

7- 1 - مجالات وحدود الدراسة

. المجال البشري: طبقت الدراسة على بعض العاملين ضمن الكادر التمريضي الشبه طبي.

. المجال المكاني: يتعلق النطاق المكاني للدراسة بمستشفى مدينة شلغوم العيد ولاية ميلة.

. المجال الزمني: أجريت هذه الدراسة في شهر مارس 2019.

7-2- منهج البحث: تم استخدام المنهج الوصفي لملاءمته لطبيعة وأهداف الدراسة.

7-3- مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من كل الكادر التمريضي الشبه طبي بمستشفى مدينة شلغوم العيد ولاية ميلة، أما عينة الدراسة فقد اختيرت بطريقة عشوائية بسيطة، وتمثلت في 60 ممرض وممرضة.

7-4- أداة الدراسة

بالنسبة لمتغير الضغوط المهنية: تم اعتماد الاستبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات على متغير الضغوط المهنية، وتم بناؤه بالاستعانة بالأدبيات المكتوبة حول هذا الموضوع (ككتاب الإجهاد: أسبابه وعلاجه لجان بنجامان ستورا Jean Benjamin Stora ترجمة انطوان ابراهيم الهاشم الصادر عن منشورات عويدات ببيروت سنة 1997، وكذلك كتاب مصادر الضغوط المهنية في المكتبات الأكاديمية في المملكة العربية السعودية لنجاح بنت قبلان القبلان الصادر عن مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض سنة 2004، وكذلك دراسة حسين حريم حول ضغوط العمل لدى الكادر التمريضي في المستشفيات الخاصة بالأردن الصادرة عن المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية في المجلد 6 عدد 1 سنة 2003 ...الخ)، من أجل تحديد مؤشرات الأبعاد المعتمدة المسببة للضغوط للفئة المستهدفة من الدراسة، ومحاولة صياغتها في شكل عبارات، للإحاطة بالبعد من كل جوانبه المهمة في الدراسة الحالية، وليقيس البعد ما أعد فعلا لقياسه، وقد صنفت ضمن ثلاثة (03) أبعاد ترمي إلى قياس هذا المتغير وهي كالتالي:

- صراع الدور بـ 09 عبارات من (1 إلى 9).

- ضعف العائد المادي بـ 04 عبارات (من 10 إلى 13).

- عبء العمل بـ 06 عبارات من (14 إلى 19).

بعد الانتهاء من صياغة الفقرات تم تحديد بدائل الاستبيان وأوزانها بوضع مدرج ثلاثي أمام كل فقرة، جاء على النحو التالي: موافق، محايد، غير موافق، أعطيت أوزانا تتراوح بين 3 – 1 بالترتيب المذكور.

أما بالنسبة لمتغير الاحتراق النفسي فقد تم اعتماد مقياس ماسلاش Maslach للاحتراق النفسي، " وهو سلم اقترحته كل من Maslach et Jackson ((1981 لمهن القطاع الصحي ومهن المساعدة (الأساتذة، المدرسين، الشرطة)، يقيس أعراض الاحتراق النفسي، ويتكون هذا المقياس من 22 بندا، يسمح بعرض المستويات الثلاثة للاحتراق النفسي وهي:

- الإجهاد الانفعالي بـ 9 عبارات وهي (1، 2، 3، 6، 8، 13، 14، 16، 20)

- تبلد المشاعر بـ 5 عبارات وهي (5، 10، 11، 15، 22)

- انخفاض الإنجاز الشخصي بـ 8 عبارات وهي (7، 4، 9، 12، 17، 18، 19، 21).

وقد تم بناء بنود المقياس على شكل عبارات تسأل عن شعور الفرد نحو مهنته، بحيث يجيب الفرد حسب سلم متدرج من ستة احتمالات (نعيمة طايبي، أطروحة دكتوراه في علم النفس العيادي، 2013، ص 219)، وقد كانت بدائله وقيمها كالتالي:

جدول رقم (1) يبين بدائل وقيم مقياس ماسلاش Maslach للاحتراق النفسي

لا أعاني مطلقاً	مرات قليلة بالسنة	مرة في الشهر على الأقل	مرات قليلة بالشهر	مرة في أسبوع	مرات بالأسبوع	كل يوم
0	1	2	3	4	5	6

وفقا لمقياس Maslach فإن الأفراد الذين يتحصلون على درجات مرتفعة على كل من الإنهاك الانفعالي وتبلد المشاعر، ودرجات منخفضة على بعد تدني الشعور بالإنجاز، يعانون من ظاهرة الاحتراق النفسي (طايبي، المرجع نفسه، ص 220).

7-4-1-الشروط السيكو مترية لاستبيان الضغوط المهنية:

- الصدق

تم حساب الصدق عن طريق الاتساق الداخلي، بحساب معامل الارتباط بيرسون بين درجات كل بند من بنون الاستبيان بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وذلك باستخدام برنامج SPSS إصدار 21، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (2) يوضح معاملات الارتباط بين درجة كل بند والمحور الذي ينتمي إليه في استبيان الضغوط المهنية

صراع الدور		ضعف العائد المادي		عبء العمل	
رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
1	0.54**	1	0.69**	1	0.20*
2	0.50**	2	0.60**	2	0.69**
3	0.47**	3	0.67**	3	0.70**
4	0.45**	4	0.57**	4	0.59**
5	0.51**			5	0.73**
6	0.33**			6	0.43**
7	0.30*				
8	0.50**				
9	0.27*				

* مستوى دلالة 0.05

** مستوى دلالة 0.01

من نتائج الجدول نجد أن جميع معاملات الارتباط بين كل بند من بنون الاستبيان بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه دالة إحصائيا عند مستوى 0.01، وكذا عند مستوى 0.05 للعبارة الأولى في بعد عبء العمل، وعليه فإن جميع العبارات مشتقة داخليا من المحور الذي تنتمي إليه، مما يثبت صدق الاتساق الداخلي.

- الثبات

تم حساب الثبات عن طريق معامل ألفا كرونباخ لاستبيان الضغوط المهنية، وكانت قيمته مرتفعة حيث بلغت 0.64.

جدول رقم (3) يوضح معاملات الارتباط بين درجة كل بند والمحور الذي ينتمي إليه في مقياس الاحتراق النفسي

الإجهاد الانفعالي		تبلد المشاعر		انخفاض الانجاز الشخصي	
رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
1	0.65**	5	0.37**	4	0.67**
2	0.75**	10	0.85**	7	0.66**
3	0.83**	11	0.80**	9	0.69**
6	0.77**	15	0.42**	12	0.10
8	0.77**	22	0.62**	17	0.53**
13	0.54**			18	0.70**
14	0.76**			19	0.75**
16	0.71**			21	0.49**
20	0.53**				

** مستوى دلالة 0.01

من نتائج الجدول نجد أن جميع معاملات الارتباط بين كل بند من بنون الاستبيان بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه دالة إحصائيا عند مستوى 0.01، ما عدا العبارة 12 التي تنتمي لمحور انخفاض الانجاز الشخصي، وعليه فإن جميع العبارات مشتقة داخليا من المحور الذي تنتمي إليه، مما يثبت صدق الاتساق الداخلي.

- **الثبات**: تم حساب ثبات مقياس الاحتراق النفسي عن طريق معامل ألفا كرونباخ، وكانت قيمته 0.86، وهي قيم تدل على تمتع الأداة بدرجة مهمة من الثبات.

7-5- أساليب المعالجة الإحصائية: تم استخدام رزمة التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS إصدار 21 في معالجة البيانات، حيث تم استخراج:

- التكرارات والنسب المئوية.

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية: لتحديد مستوى كل بعد من أبعاد الدراسة، تم تصنيف متوسطات الدراسة حسب المعيار التالي بالنسبة للجزء المتعلق بالضغوط المهنية:

(من 1 – إلى أقل من 1.66) ضعيف و(من 1.66 – إلى أقل من 2.32) متوسط و(من 2.32 – إلى 3) مرتفع.

- تصنيف أبعاد مقياس ماسلاش Maslach: إن الفرد حسب هذا المقياس لا يصنف على أساس أنه يعاني أو لا يعاني من الاحتراق النفسي، ولكن بصنف على أساس أن درجة الاحتراق عنده تتراوح ما بين مرتفعة أو معتدلة أو منخفضة، مثلما هو موضح في الجدول التالي

الجدول رقم (4) يوضح تصنيف أبعاد مقياس ماسلاش Maslach للاحتراق النفسي وكيفية تنقيطه

الأبعاد	مرتفع	معتدل	منخفض
الإجهاد الانفعالي	30 فما فوق	18-29	17-0
تبلد المشاعر	12 فما فوق	6-11	5-0
انخفاض الإنجاز الشخصي	33-0	34-39	40 فما فوق

7-4-2-الشروط السيكو مترية لمقياس الاحتراق النفسي:

- الصدق

تم حساب الصدق عن طريق الاتساق الداخلي، بحساب معامل الارتباط بيرسون بين درجات كل بند من بنود المقياس بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وذلك باستخدام برنامج SPSS إصدار 21، والجدول التالي يوضح ذلك.

ومن أجل الحصول على شدة الاحتراق النفسي يتم جمع متوسطات إجابات كل مستوى على حدا وهذا من أجل الوصول إلى درجة وشدة كل بعد من الأبعاد الثلاث، ثم وفقا لما هو مبين في الجدول أعلاه يتم استخلاص شدة الاحتراق النفسي بحيث أن:

- الاحتراق النفسي المرتفع الشدة = مستوى الإنهاك الانفعالي مرتفع (30 فما فوق)، ومستوى تبلد المشاعر مرتفع (12 فما فوق)، ومستوى تدني الشعور بالإنجاز مرتفع) 0-30).

- الاحتراق النفسي المعتدل الشدة = مستوى الإنهاك الانفعالي معتدل (29- 18)، ومستوى تبلد الشعور معتدل (196 -)، ومستوى تدني الشعور بالإنجاز معتدل (34-39).

- الاحتراق النفسي المنخفض الشدة =مستوى الإنهاك الانفعالي منخفض (0- 17)، ومستوى تبلد المشاعر منخفض (0- 5)، ومستوى تدني الشعور بالإنجاز منخفض (40 فما فوق) (طايبي، المرجع نفسه، ص 221 نقلا عن Maslach and Jackson : 1981 , P 99 – 40)

- معامل ارتباط بيرسون Pearson لإيجاد العلاقة بين الضغوط المهنية وكل بعد من أبعادها وبين الاحتراق النفسي.

وللحكم على طبيعة العلاقة وشدتها، استندت الباحثة إلى المعيار التالي: (Neil J. Salkind , 2007, p 129)

جدول رقم (5) يوضح معيار الحكم على طبيعة وشدة العلاقة الارتباطية

المجال	الحكم
0.8 – 1	موجبة قوية جدا
0.6-0.8	موجبة قوية
0.4-0.6	موجبة متوسطة
0.2-0.4	موجبة ضعيفة
0-0.2	مهملة
0.2- -0	مهملة
0.4- -- 0.2-	سالبة ضعيفة
0.6- -- 0.4-	سالبة متوسطة
0.8- -- 0.6-	سالبة قوية
1- -- 0.8-	سالبة قوية جدا

المصدر: Neil J. Salkind , 2007 ,p 129

8- عرض نتائج الدراسة

8-1- عرض أبعاد الضغوط المهنية

جدول رقم (6) يبين ترتيب أبعاد الضغوط المهنية.

أبعاد الضغوط المهنية	المتوسط الحسابي	الترتيب
صراع الدور	2.08	3
ضعف العائد المادي	2.50	1
عبء العمل	2.41	2
المتوسط الحسابي العام	2.34	

يبين الجدول رقم (6) أن مستويات الضغوط المهنية في مجملها كانت مرتفعة لكون المتوسط الحسابي الكلي لمحاور هذه الدراسة بلغ (2.34)، ويمكن تفسير النتيجة المتوصل إليها من خلال تحليل أبعاد متغير الضغوط المهنية والتي جاءت نتائجها على النحو التالي:

8-1-1- الضغوط المهنية الناتجة عن صراع الدور

جدول رقم (7) يبين الضغوط المهنية الناتجة عن صراع الدور.

العبارة	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1- العمل الذي أقوم به روتيني لا جديد فيه.	37	8	15	2.37	0.86	2
2- المهام التي أقوم بها لا تتفق مع مؤهلاتي العلمية.	20	12	18	1.87	0.89	7
3- إمكانياتي وقدراتي لا تستغل بالشكل المناسب من طرف المشرفين على عملي	27	18	15	2.20	0.81	4
4- يفتقر عملي للوضوح والأهداف المحددة.	28	15	17	2.18	0.85	5
5- أجواء العمل في مؤسستي تتسم بالتوتر.	37	11	12	2.42	0.80	1
6- عدم وجود علاقات مودة واحترام مع الزملاء يشعرني بالعزلة.	13	13	34	1.65	0.82	9
7- أجد صعوبة في التفاهم مع المسؤولين في مؤسسة العمل.	16	13	31	1.75	0.85	8
8- افتقد لتجهيزات ووسائل العمل اللازمة لإنجاز عملي.	33	9	18	2.25	0.89	3
9- تعدد المشرفين في مهنتي يجعلني غير متأكد من مسؤولياتي الوظيفية.	27	10	23	2.07	0.91	6

تعتبر مستويات الضغوط المهنية الناتجة عن صراع الدور متوسطة (2.08)، حيث أن العنصر الأكثر ضغطا في مهنة التمريض في هذا البعد يرجع في الأساس إلى التوتر الذي يسود أجواء العمل يوميا بدرجة كبيرة ومتوسط حسابي قدره (2.42)، كما أن عدم وجود علاقات مودة واحترام مع الزملاء يشكل ضغطا بدرجة منخفضة ومتوسط حسابي قدر بـ(1,65).

8-1-2- الضغوط المهنية الناتجة عن ضعف العائد المادي

جدول رقم (8) يبين الضغوط المهنية الناتجة عن ضعف العائد المادي.

العبارة	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1- لا توجد سياسات واضحة للتحفيز تكافئ العامل المتميز وتعترف بإنجازاته	41	8	11	2.50	0.79	2
2- لا يتناسب الأجر الذي أتقاضاه مع مؤهلاتي العلمية وحجم العمل الذي أقوم به.	37	16	7	2.50	0.70	3
3- اشعر بعدم التقدم في وظيفتي الحالية	35	11	14	2.35	0.84	4
4- فرص الترقية في مهنتي محدودة	47	5	8	2.65	0.70	1

تعتبر مستويات الضغوط المهنية الناتجة عن ضعف العائد المادي مرتفعة (2.50)، حيث أن العنصر الأكثر ضغطا في مهنة التمريض في هذا البعد يرجع في الأساس إلى قلة فرص الترقية والنمو بدرجة مرتفعة ومتوسط حسابي بلغت قيمته 2.65، كما أن عدم وجود سياسات واضحة للتحفيز (مادي ومعنوي) واضحة تكافئ العمل المتميز(2.50)، خاصة فيما يتعلق بالأجر الذي لا يتناسب ومؤهلاتهم العلمية (2.50)، وكذا الشعور بعدم التقدم في الوظيفة، مما أفقدهم الحيوية والدافعية نحو العمل، وجعل من هذا العنصر مصدرا مسببا للتوتر والقلق، يدفعهم للتفكير

باستمرار في تغيير المهنة لتحسين الدخل، وتحسين وضعيتهم الاجتماعية.

8-1-3- الضغوط المهنية الناتجة عن عبء العمل

جدول رقم (9) يبين الضغوط المهنية الناتجة عن عبء العمل.

العبارة	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1- المهام التي أقوم بها تفوق طاقتي.	35	12	13	2.37	0.82	4
2- اشعر أحيانا بالتوتر لعدم تقدير مهنتي مقارنة بالمهن الأخرى.	46	3	11	2.58	0.78	1
3- افتقد للأمان الوظيفي في مهنتي.	44	7	9	2.58	0.74	2
4- عملي يؤثر على حياتي الاجتماعية	31	14	15	2.27	0.84	5
5- اشعر بالتوتر جراء تدخل مرافقي المرضى أثناء أداء مهامي.	44	5	11	2.55	0.79	3
6- أفكر في البحث عن عمل أخر يتيح لي فرصة تحسين دخلي.	28	12	20	2.13	0.89	6

تعتبر مستويات الضغوط المهنية الناتجة عن عبء العمل مرتفعة (2.41)، حيث أن العنصر الأكثر ضغطا في مهنة التمريض في هذا البعد يرجع في الأساس إلى الشعور بعدم التقدير، وافتقاد الأمان الوظيفي (2.58)، كما أن تدخل مرافقي المرضى أثناء أداء الممرضين لأعمالهم يجعلهم يشعرون بالتوتر المستمر ويدفعهم للتفكير باستمرار في تغيير المهنة (2.13). ليس لكون الهدف منها تحسين الأجر فقط، بل يتعداه إلى البحث عن المكانة والتقدير الذي تشعرهم بالمسؤولية والنمو الوظيفي.

2-8- عرض نتائج الاحتراق النفسي

جدول رقم (10) يبين استجابات أفراد العينة على مقياس ماسلاش Maslach للاحتراق النفسي

العبارة	0	1	2	3	4	5	6	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1- أشعر أن عملي يستنفذني انفعاليًا نتيجة عملي في التمريض.	15	4	10	8	3	2	18	2.97	2.37	16
2- أشعر أن طاقتي مستنفذة مع نهاية اليوم.	6	2	4	6	2	10	30	4.43	2.07	2
3- أشعر بالإنهاك حينما استيقظ في الصباح وأعرف أن علي مواجهة عمل جديد.	8	7	2	9	5	5	24	3.78	2.27	8
4- من السهل معرفة مشاعر المرضى المستفيدين من خدماتي.	3	9	6	8	5	10	19	3.82	2.03	7
5- أشعر أنني أتعامل مع بعض المرضى وكأنهم أشياء لا بشر	35	1	2	4	11	4	3	1.65	2.12	21
6- إن التعامل مع الناس طوال يوم العمل يسبب لي الإجهاد	13	2	6	5	6	7	21	3.57	2.38	11
7- أتعامل بفعالية عالية مع مشاكل المرضى	17	2	3	5	6	3	24	3.43	2.56	12
8- أشعر بالاحتراق النفسي من عملي	8	4	6	13	4	6	19	3.58	2.14	10
9- أشعر أن لي تأثيرًا إيجابيًا في حياة كثير من الناس من خلال عملي	7	5	2	4	2	5	35	4.40	2.27	3
10- أصبحت أكثر قسوة مع الناس نتيجة عملي بالتمريض	21	6	7	7	2	4	13	2.45	2.38	17
11- أشعر بالإزعاج والقلق لأن مهنتي تزيد من قسوة عواطفي	16	4	7	8	4	5	16	2.98	2.38	15
12- أشعر بالحيوية والنشاط	7	8	11	10	4	5	15	3.18	2.11	14
13- أشعر بالإحباط من ممارستي لمهنة التمريض	22	8	7	7	3	2	11	2.18	2.28	19
14- أشعر أنني أعمل في هذه المهنة بإجهاد كبير	6	10	6	6	6	4	22	3.60	2.24	9
15- حقيقة لا أهتم بما يحدث مع المرضى من مشاكل	37	5	3	3	3	4	5	1.37	2.09	22
16- إن العمل بشكل مباشر مع الناس يودي بي إلى ضغوط شديدة	8	5	3	5	6	9	24	3.98	2.23	6
17- أستطيع بسهولة خلق جو نفسي مريح مع المرضى	9	2	5	5	4	13	22	4.00	2.20	5
18- أشعر بالسعادة والراحة بعد انتهاء العمل مع المرضى	7	3	3	1	2	7	37	4.62	2.19	1
19- أنجزت أشياء كثيرة ذات قيمة وأهمية في ممارستي لهذه المهنة	9	6	1	4	6	7	27	4.02	2.33	4
20- أشعر وكأنني أشرفت على النهاية نتيجة ممارستي لهذه المهنة	15	11	9	7	4	4	10	2.43	2.17	18
21- أتعامل بكل هدوء مع المشاكل الانفعالية والعاطفية في أثناء ممارستي لهذه المهنة	11	4	8	11	1	4	21	3.38	2.33	13
22- أشعر أن المرضى يلومونني عن بعض مشاكلهم	28	8	2	7	4	3	8	1.87	2.24	20

يبين الجدول رقم (10) المتوسطات الحسابية للعبارات منفردة، ومن أجل معرفة مستوى الاحتراق النفسي يجب أن نجمع متوسطات العبارات لكل بعد من أبعاد مقياس الاحتراق النفسي، ثم مقارنتها مع القيم الاختيارية

للمقياس للحكم على شدة الاحتراق النفسي للكادر التمريضي في كل بعد، ثم الحكم على شدة الاحتراق النفسي في المقياس ككل، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (11) يوضح القيم الاختيارية والحسابية لأبعاد الاحتراق النفسي

الأبعاد	القيم الاختيارية	متوسط البعد	الحكم
الإجهاد الانفعالي	30	30.52	مستوى مرتفع
تبلد المشاعر	12	10.32	مستوى معتدل
انخفاض الإنجاز الشخصي	0-33	30.85	مستوى مرتفع

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الدرجة المحددة لشدة بعد الإجهاد الانفعالي هي القيمة 30 الدالة على الإنهاك الانفعالي المرتفع بحيث كلما زادت هذه الدرجة عن هذا الحد زادت شدة الإنهاك الانفعالي، وعليه تمت مقارنة متوسط العينة في هذا البعد بالدرجة 30، وبما أن متوسط عينة الدراسة على بعد الإجهاد الانفعالي بلغ x= 30.52 وهي قيمة أعلى من القيمة الاختيارية 30، إذا يمكن القول إن عينة الدراسة تعاني من احتراق نفسي مرتفع الشدة في بعد الإنهاك الانفعالي.

كما تبين من الجدول أعلاه أيضا أن الدرجة المحددة لشدة بعد تبلد المشاعر هي القيمة 12 الدالة على تبلد المشاعر المرتفع بحيث كلما زادت هذه الدرجة عن هذا الحد زادت شدة تبلد المشاعر، وعليه تمت مقارنة متوسط العينة في هذا البعد بالدرجة 12، وبما أن متوسط عينة الدراسة على بعد تبلد المشاعر بلغ x= 10.32 وهي قيمة أقل من القيمة الاختيارية 12، وتقع في المجال من 6- 11 الذي يمثل المجال المعتدل الشدة (حسب الجدول رقم 4)، إذا يمكن القول أن عينة الدراسة تعاني من احتراق نفسي معتدل الشدة في بعد تبلد المشاعر.

كما تبين من الجدول (11) أيضا أن الدرجة المحددة لشدة بعد انخفاض الإنجاز الشخصي هي القيمة 33 بحيث كلما انخفضت هذه الدرجة عن هذا الحد زادت شدة انخفاض الإنجاز الشخصي، وعليه تمت مقارنة متوسط العينة في هذا البعد بالدرجة 33، وبما أن متوسط عينة الدراسة على بعد انخفاض الإنجاز الشخصي بلغ x= 30.85 وهي قيمة أقل من القيمة الاختيارية 33، إذا يمكن القول إن عينة الدراسة تعاني من احتراق نفسي مرتفع الشدة في بعد انخفاض الإنجاز الشخصي.

لذلك يمكن القول إن الكادر التمريضي الشبه طبي بمستشفى هواري بومدين بمدينة شلغوم العيد يعاني من احتراق نفسي مرتفع الشدة في بعدي الإجهاد الانفعالي وانخفاض الانجاز الشخصي، واحتراق نفسي معتدل الشدة في بعد تبلد المشاعر.

8-3- عرض النتائج المتحصل عليها في ضوء فرضيات الدراسة

8-3-1- عرض النتائج المتحصل عليها في ضوء الفرضية الجزئية الأولى

توجد علاقة ارتباطية دالة موجبة وقوية بين صراع الدور والاحتراق النفسي لدى الكادر التمريضي الشبه طبي بمستشفى مدينة شلغوم العيد ولاية ميلة.

للتحقق من هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط لبيرسون Pearson لتحديد طبيعة هذه العلاقة بين هذين المتغيرين، حيث كانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (12) يوضح العلاقة بين صراع الدور والاحتراق النفسي

العلاقة ما بين	قيمة معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة	الحكم
صراع الدور والاحتراق النفسي.	0.30	0.01	علاقة موجبة متوسطة دالة إحصائيا

استنادا إلى الجدول رقم (12) نجد أن هناك فعلا علاقة ارتباط بمعامل ارتباط موجب قيمته (0.30) دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01 بين صراع الدور والاحتراق النفسي.

حيث أن التوتر الذي يسود أجواء العمل يوميا، وقلة الوسائل والتجهيزات اللازمة للعمل، وكذا تكليف أفراد الكادر التمريضي بمهام لا تتفق مع مؤهلاتهم العلمية، تزيد من الضغوط عليهم وتجعلهم يشعرون بالعزلة في مكان عمل مزدحم بالعمال، وذلك بسبب عدم وجود علاقات مودة واحترام مع الزملاء، وهو ما يسبب لهم زيادة في الاحتراق النفسي لدى الكادر التمريضي الشبه طبي بمستشفى مدينة شلغوم العيد ولاية ميلة.

ولكن بما أن شدة العلاقة الارتباطية كانت ضعيفة حسب المعيار المذكور في الجدول رقم (5) يمكن القول إن الفرضية لم تتحقق.

8-3-2- عرض النتائج المتحصل عليها في ضوء الفرضية الجزئية الثانية

" توجد علاقة ارتباطية دالة موجبة قوية بين ضعف العائد المادي والاحتراق النفسي لدى الكادر التمريضي الشبه طبي بمستشفى مدينة شلغوم العيد ولاية ميلة."

للتحقق من هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط لبيرسون Pearson لتحديد طبيعة هذه العلاقة بين هذين المتغيرين، حيث كانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (13) يوضح العلاقة بين ضعف العائد المادي والاحتراق النفسي.

العلاقة ما بين	قيمة معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة	الحكم
ضعف العائد المادي والاحتراق النفسي	0.35	0.01	علاقة موجبة متوسطة دالة إحصائيا

استنادا إلى الجدول رقم (13) نجد أن هناك فعلا علاقة ارتباط بمعامل ارتباط موجب قيمته (0.35) دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01 بين ضعف العائد المادي والاحتراق النفسي.

وقد بينت هذه النتيجة، أن هذه المهنة لا تحظى بفرص كبيرة للترقية، وإمكانيات ضعيفة للنمو الوظيفي، وكذا عدم وضوح نظم الحوافز والأجور المتعلقة بهذه المهنة، وعدم انسجامها مع مؤهلات وحاجات العاملين المنتسبين لهذه المهنة، وكذا الشعور بعدم التقدم في الوظيفة، مما أفقدهم الحيوية والدافعية نحو العمل، كلها عوامل تساهم في زيادة درجة الاحتراق النفسي لدى الكادر التمريضي الشبه طبي بمستشفى مدينة شلغوم العيد ولاية ميلة.

ولكن بما أن شدة العلاقة الارتباطية كانت ضعيفة حسب المعيار المذكور في الجدول رقم (5) يمكن القول أن الفرضية لم تتحقق.

8-3-3- عرض النتائج المتحصل عليها في ضوء الفرضية الجزئية الثالثة

" توجد علاقة ارتباطية موجبة بين عبء العمل والاحتراق النفسي لدى الكادر التمريضي الشبه طبي بمستشفى مدينة شلغوم العيد ولاية ميلة."

للتحقق من هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط لبيرسون Pearson لتحديد طبيعة هذه العلاقة بين هذين المتغيرين، حيث كانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (14) يوضح العلاقة بين عبء العمل والاحتراق النفسي.

العلاقة ما بين	قيمة معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة	الحكم
عبء العمل والاحتراق النفسي	0.31	0.01	علاقة موجبة ضعيفة دالة إحصائيا

استنادا إلى الجدول رقم (14) نجد أن هناك فعلا علاقة ارتباط بمعامل ارتباط موجب قيمته (0.31) دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01 بين عبء العمل والاحتراق النفسي. وترجع هذه النتيجة إلى أن افتقاد الأمان الوظيفي والشعور بالتوتر لعدم تقدير هذه المهنة مقارنة بالمهن الأخرى، كما أن الممرض معرض مباشرة لمعاناة المرضى، وكذا تدخل مرافقي المرضى أثناء أداء الممرض لمهامه، كلها عوامل تؤدي إلى زيادة الضيق والتوتر والقلق والإحباط لديه، كما وقد تؤدي إلى تعب وإرهاق جسمي وعصبي يمنع الممرض من تحقيق التوازن ومن ثم يفشل في القيام بواجباته المهنية على أكمل وجه، وتساهم في زيادة درجة الاحتراق النفسي لدى الكادر التمريضي الشبه طبي بمستشفى مدينة شلغوم العيد ولاية ميلة.

ولكن بما أن شدة العلاقة الارتباطية كانت ضعيفة حسب المعيار المذكور في الجدول رقم (5) يمكن القول أن الفرضية لم تتحقق.

8-3-3- عرض النتائج المتحصل عليها في ضوء الفرضية العامة:

توجد علاقة ارتباطية موجبة وقوية بين الضغوط المهنية والاحتراق النفسي لدى الكادر التمريضي الشبه طبي بمستشفى مدينة شلغوم العيد ولاية ميلة.

للتحقق من هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط لبيرسون Pearson لتحديد طبيعة هذه العلاقة بين هذين المتغيرين، حيث كانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (15) يوضح علاقة أبعاد الضغوط المهنية والاحتراق النفسي.

العلاقة مابين	قيمة معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة	الحكم
الضغوط المهنية الكلية والاحتراق النفسي	0.32	0.01	علاقة موجبة متوسطة دالة إحصائيا

يوضح الجدول أعلاه وجود علاقة ارتباط بمعامل ارتباط موجب متوسط قيمته (0.32) دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01 بين الضغوط المهنية والاحتراق النفسي، بمعنى أن العلاقة بين المتغيرين علاقة طردية أي كلما زادت الضغوط المهنية زاد الاحتراق النفسي.

ولكن بما أن شدة العلاقة الارتباطية كانت ضعيفة حسب المعيار المذكور في الجدول رقم (5) يمكن القول أن الفرضية لم تتحقق.

9- مناقشة فرضيات الدراسة في ضوء النتائج المتحصل عليها:

9-1- مناقشة الفرضية الجزئية الأولى:

توجد علاقة ارتباطية دالة موجبة وقوية بين صراع الدور والاحتراق النفسي لدى الكادر التمريضي الشبه طبي بمستشفى مدينة شلغوم العيد ولاية ميلة.

رغم أن النتائج الميدانية للدراسة أكدت على وجود علاقة ارتباطية ضعيفة بين صراع الدور والاحتراق النفسي لدى الكادر التمريضي الشبه طبي بمستشفى مدينة شلغوم العيد ولاية ميلة، إلا أنها كانت موجبة ودالة، وهذا يدل أنه كلما زادت اختلافات توقعات الأدوار التي على الممرض القيام بها (سواء داخل العمل أو خارجه) كلما أدى إلى زيادة في إنهاكه انفعاليا، وتبلد مشاعره، وعدم الرغبة في الانجاز، ولو بشكل نسبي.

إن الصراعات التي تتعلق بتحديد ادوار العمل سينتج عنها عنه نوع من الاضطراب والقلق والانزعاج، والشعور بالإحباط، ونقص في الانجاز الشخصي في العمل، إذ أن عدم تحديد صلاحيات الممرض في هذا القطاع بدقة سيؤدي إلى التخلي عن المسؤولية، ويصبح كل عامل يرفض القيام بنشاطات معينة، كإجراء النظافة الوقاية مثلا لأنه يعتبرها كفقدان للهوية واحتقار لإمكانياته وليست من مهامه، فيعيش الممرض في صراع دائم مع زملاءه في العمل (طايبي، مرجع سابق، 277).

كما لا يمكن إغفال أوقات العمل، فالممرضين بشكل عام والنساء بشكل خاص، لا تحبذون إطلاقا العمل الليلي، وهذا راجع لعدة أسباب أهمها أدوارهم كآباء وأمهات وأزواج وزوجات، ويجب عليهم القيام بمسؤولياتهم الأسرية والاجتماعية، وهو ما يزيد من شدة الإنهاك الانفعالي لديهم.

كما أن افتقاد التجهيزات ووسائل العمل تؤثر بشكل كبير على رغبة الممرض في العمل، وهو ما يؤثر على رضاه عن عمله، لأنه سيشعر أنه لم يستطع انجاز عمله على أكمل وجه.

إن غضب الممرض من تداخل أدواره الاجتماعية والمهنية، وعدم تمكنه من التحكم في زمام الأمور تجعله يتعامل بعدم اكتراث مع المرضى وأهلهم، وحتى مع زملائه، "ومن هذا وذاك يصل الممرض إلى تبلد المشاعر الذي يظهر على شكل سلوك انفعالي، وعدم الصبر، وفقدان التعاطف مع الآخر، وهذا ما يفسر "اللاإنسانية " في الخدمات الصحية" (ميهوبي، مرجع سابق، 181)

وهذا ما أكدته دراسة رعاش لخضر (2020)، ودراسة واكلي بديعة (2018).

9-2- مناقشة الفرضية الجزئية الثانية

توجد علاقة ارتباطية دالة موجبة وقوية بين ضعف العائد المادي والاحتراق النفسي لدى الكادر التمريضي الشبه طبي بمستشفى مدينة شلغوم العيد ولاية ميلة.

أيضا، رغم أن النتائج الميدانية للدراسة أكدت على وجود علاقة ارتباطية ضعيفة بين ضعف العائد المادي والاحتراق النفسي لدى الكادر التمريضي الشبه طبي بمستشفى مدينة شلغوم العيد ولاية ميلة، إلا أنها كانت موجبة ودالة، وهذا يدل أنه كلما كان العائد المادي للممرضين منخفضا كلما أدى إلى زيادة في إنهاكهم الانفعالي، وتبلد مشاعرهم، وعدم رغبتهم في الانجاز.

أن هذه المهنة لا تحظى بفرص كبيرة للترقية، وإمكانيات ضعيفة للنمو الوظيفي، وكذا الشعور بعدم التقدم في الوظيفة، أفقد الكادر التمريضي الحيوية والدافعية نحو العمل.

ولا يخفى على أحد، أن الراتب والحوافز (مادية كانت أو معنوية) والطموحات المهنية والمستقبلية هي الانشغالات

الأساسية لكل العمال على وجه العموم، وللكادر التمريضي على وجه الخصوص، لكونها تحقق الإشباع المرغوب فيه، ولها دور كبير في تحسين أداء الممرضين وتوجيه سلوكهم في العمل، وهذا ما تؤكده نظرية الحاجات الإنسانية لماسلو في تفسير الحوافز، حيث يرى ماسلو أن للفرد مجموعة من الحاجات يسعى إلى تحقيقها، وأن هذه الحاجات تتدرج في سلم هرمي تبعا لدرجة الأهمية والإلحاح، فالحاجة الأكثر ضرورة تستحوذ على تفكير الفرد وتظل دافعا لسلوكه حتى يشبعها، فإذا أشبعت بطريقة معقولة استجدت حاجة أخرى تقوم بتوجيه سلوك الأفراد نحو إشباعها، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأفراد يختلفون في تصوراتهم عن القدر الكافي لإشباع هذه الحاجات، واختلاف الفرص التي يبذلونها في سد حاجياتهم، فإذا تم ربط حاجة الفرد بأهداف المؤسسة، وإذا تم ربط الحوافز بالأداء الجيد، فان الفرد (الممرض) سيبذل قصارى جهده من اجل تحسين أدائه، بغية الحصول على الحافز الذي يتوقعه.

وهو ما تأكد في نظرية فروم التي تستند إلى افتراض مفاده أن سلوك الفرد في العمل يرتكز على المنفعة الشخصية، أي إدراك الفرد للعلاقة القائمة بين الجهد والأداء والحافز المستلم مقابل الأداء، فكلما تم ربط الحافز بالأداء تطور أداء الأفراد بشكل ملحوظ.

وهذا ما تؤكده نتائج دراسة ناجي أمينة واخذيري كريمة (2018).

9-3- مناقشة الفرضية الجزئية الثالثة

توجد علاقة ارتباطية دالة موجبة وقوية بين عبء العمل والاحتراق النفسي لدى الكادر التمريضي الشبه طبي بمستشفى مدينة شلغوم العيد ولاية ميلة.

أيضا، رغم أن النتائج الميدانية للدراسة أكدت على وجود علاقة ارتباطية ضعيفة بين عبء العمل والاحتراق النفسي لدى الكادر التمريضي الشبه طبي بمستشفى مدينة شلغوم العيد ولاية ميلة، إلا أنها كانت موجبة ودالة، وهذا يدل أنه كلما زاد عبء العمل على الممرضين كلما أدى إلى زيادة في إنهاكهم الانفعالي، وتبلد مشاعرهم، وعدم رغبتهم في الانجاز.

حيث ترى Maslach (1981) أن طبيعة عمل التمريض هي في حد ذاتها مصدرا للضغط والإنهاك نظرا لكون الممرض عرضة باستمرار للأخطار المهددة لحيويته، كعبء العمل والعوامل الانفعالية، كمواجهة الحالات المستعجلة والخطيرة، كما أنه في حالة الوفاة غالبا ما يشعر بالفشل وتأنيب الذات وهو في مواجهة يومية مع الموت وعذاب المرضى مما يزيد أكثر فأكثر شعوره بالضغط (طايبي، مرجع سابق، 277 نقلا عن Maslach، 1981).

وقد توصل Grath (1989) إلى أن متطلبات المريض الانفعالية تعد المصدر الرئيسي للضغط والعلاقات المهنية بصفة عامة، فالممرض يخضع بصفة دائمة إلى متطلبات المريض التي غالبا ما تفوت قدراته وبالتالي يبدأ الشعور بعدم الفعالية وقلة مردوده، فيفقد نتيجة لذلك الشعور التعاطفي إزاء الآخرين، ويصبح جاف في معاملاته مع المرضى ومع زملاء العمل، ويقيم انجازاته المهنية تقييما سلبيا، مما يقلص من نشاطاته (طايبي، مرجع سابق، 277 نقلا عن. Grath: 1989)

بالرغم من أهمية التمريض، إلا أنه لم يحظى بمكانة عالية في نظر المجتمع إذ غالبا ما ينظر له نظرة استصغار، ولا تتطلب أي قدرات خاصة أو تكوين، مما سيجعله يسعى جاهدا لكسب صورة ايجابية، ولكن طريقة العمل والمعاملة والتعامل داخل المستشفى ستجعله يصطدم بواقع يخالف تماما الصورة التي رسمها في ذهنه قبل البدء في ممارسة عمله،إذ غالبا ما ينظر له على أنه مجرد امتداد للطبيب، وهذا ما يؤثر سلبا على معنوياته، وعلى حالته النفسية، والتي ستنعكس سلبا على أدائه في العمل، وحتى على حياته الشخصية، مما يدفعه للهروب بأي طريقة من هذه الوضعية.

كما أن الروتين اليومي الممل، وجو التوتر والكآبة السائدة في المؤسسات الاستشفائية، بحكم تعامل الممرض اليومي مع معاناة المرضى، واضطراره إلى كبح شعوره وعدم التأثر بهذا الألم لكي لا تقل مردوديته في العمل، كلها عوامل تؤدي إلى زيادة الضيق والتوتر والقلق والإحباط لديه، كما وقد تؤدي إلى تعب وإرهاق جسمي وعصبي يمنع الممرض من تحقيق التوازن ومن ثم يفشل في القيام بواجباته المهنية على أكمل وجه، وتساهم في زيادة درجة الاحتراق النفسي لدى الكادر التمريضي الشبه طبي بمستشفى مدينة شلغوم العيد ولاية ميلة، وهذا ما تؤكده نتائج دراسة كل من ميهوبي فوزي (2007)، ودراسة ناجي أمينة واخذيري كريمة (2018).

9-4- مناقشة الفرضية العامة

توجد علاقة ارتباطية دالة موجبة وقوية بين الضغوط المهنية والاحتراق النفسي لدى الكادر التمريضي الشبه طبي بمستشفى مدينة شلغوم العيد ولاية ميلة.

رغم أن النتائج الميدانية للدراسة أكدت على وجود علاقة ارتباطية ضعيفة بين الضغوط المهنية والاحتراق النفسي لدى الكادر التمريضي الشبه طبي بمستشفى مدينة شلغوم العيد ولاية ميلة، إلا أنها كانت موجبة ودالة، وهذا يدل أنه كلما زادت الضغوط المهنية بمختلف أبعادها من صراع الدور وما يترتب عليه من تداخل الواجبات والمسؤوليات، وضعف العائد المادي وما يترتب عليه من عدم إشباع للحاجات الأساسية التي يسعى إليها العاملين في مجال التمريض، وعبء العمل وما يحمله من رتابة وكآبة، كلما أدى إلى زيادة في الإنهاك الانفعالي لدى الكادر التمريضي الشبه طبي، وتبلد مشاعرهم، وعدم رغبتهم في الانجاز.

10- النتائج العامة الدراسة

- أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية موجبة ضعيفة بمعامل ارتباط قيمته (0,32) دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01 بين الضغوط المهنية والاحتراق النفسي لدى الكادر التمريضي الشبه طبي بمستشفى مدينة شلغوم العيد ولاية ميلة، وهذا يعني وجود علاقة طردية بين المتغيرين.

أما العلاقة بين أبعاد الضغوط المهنية والاحتراق النفسي فقد كانت على النحو التالي:

1. وجود علاقة ارتباطية موجبة ضعيفة بمعامل ارتباط قيمته (0,30) دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01 بين صراع الدور والاحتراق النفسي لدى الكادر التمريضي الشبه طبي بمستشفى مدينة شلغوم العيد ولاية ميلة.

2. وجود علاقة ارتباطية موجبة ضعيفة بمعامل ارتباط قيمته (0,35) دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01 بين ضعف العائد المادي والاحتراق النفسي لدى الكادر التمريضي الشبه طبي بمستشفى مدينة شلغوم العيد ولاية ميلة.

3. وجود علاقة ارتباطية موجبة ضعيفة بمعامل ارتباط قيمته (0,31) دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01 بين عبء العمل والاحتراق النفسي لدى الكادر التمريضي الشبه طبي بمستشفى مدينة شلغوم العيد ولاية ميلة.

خاتمة

تقدم المؤسسة الصحية خدمات علاجية ووقائية بغرض المحافظة على صحة السكان، ويتم ذلك من خلال تجنيد فرقة متكاملة لضمان هذه الخدمات، مكونة من أطباء وعمال وممرضين، حيث يقع على عاتق الكادر التمريضي المسؤولية الأكبر في متابعة علاج المرضي والاهتمام الدائم بهم، وهم يشكلون الفئة الأكثر عددا في المؤسسات الاستشفائية.

و تعد مهنة التمريض من بين أنبل المهن الاجتماعية الإنسانية، ذات المتطلبات الكثيرة والمهام المتعددة، أين يكون العطاء فيها أكبر من الأخذ، إذ تتجاوز مهام الممرض العناية بالمرضى بتقديم العلاج والعناية بحالتهم الصحية إلى الإحساس بمعاناتهم وآلامهم وطمأنتهم، والتعامل أيضا مع مرافقيهم، لذلك يعد التكفل الأمثل بالعاملين في هذا القطاع، وتوفير كل المتطلبات الضرورية للعمل، من أهم الشروط التي يجب توفرها حتى يتسنى للممارسين في هذا القطاع خاصة الكادر التمريضي تأدية مهامهم على أحسن وجه، وهذا تفاديا لضغوط العمل التي ممكن أن تواجههم، وتصعب من تأدية مهامهم، والتكفل بالمريض على أحسن وجه، ذلك أن مهنة التمريض في حد ذاتها تعتبر مصدرا للضغط والاحتراق النفسي.

ومن أجل تجنب الاحتراق النفسي لدى الكادر التمريضي الشبه طبي بمستشفى مدينة شلغوم العيد ولاية ميلة، وبالتالي المساهمة في تحسين الخدمات العلاجية المقدمة، تم وضع التوصيات التالية، بناءا على نتائج هذه الدراسة، وهذه التوصيات هي:

1 . إعادة النظر في نظام التحفيز الخاص بهذه المهنة، وذلك بجعله بتناسب مع مؤهلات شاغليها.

2 . توضيح الأدوار والمهام الخاصة بعمل الممرض حتى لا يحدث الصراع في الأدوار أثناء الممارسة المهنية مع الأطراف الأخرى.

3 . توفير جو اجتماعي ونفسي وتنظيمي يشجع على التعاون والتفاعل الاجتماعي بين المسؤولين في المؤسسات والكادر التمريضي.

4 . إتاحة الفرصة أمام الكادر التمريضي في المشاركة في اتخاذ القرار، وتحسيسهم بأنهم جزء من المؤسسة من خلال: التعامل بإيجابية مع منجزاتهم، وتزويدهم بالمعلومات والقوانين المتعلقة بمهنتهم.

المراجع

- بلال، محمد إسماعيل. (2005). السلوك التنظيمي بين النظرية والتطبيق. دار الجامعة الجديدة. الإسكندرية. مصر.

- الحديدي، آلاء. (2014). الاحتراق النفسي وعلاقته بمفهوم الذات وببعض المتغيرات لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية. مذكرة ماجستير في علم النفس. كلية الدراسات العليا بالجامعة الأردنية. الأردن.

- الخشالي، شاكر جابر الله والتميمي، أياد فاضل محمد. (2004). أثر خصائص العمل على الإجهاد الوظيفي للعاملين: دراسة ميدانية في المستشفيات الأردنية الخاصة. المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية. مجلد (7). عدد (1). عمان.

- سمايلي، محمود. (2007). الضغوط المهنية وعلاقتها بالرضا الوظيفي لدى مستشاري التوجيه المدرسي والمهني العاملين بمؤسسات التعليم الثانوي - دراسة ميدانية بولايات سطيف وميلة وقسنطينة-. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الآداب والعلوم الاجتماعية. جامعة سطيف. الجزائر.

- سيزلاقي، اندرو دي ووالاس، مارك جي Andrew D. Szilagy & Mark J. Wallace. (1991). السلوك التنظيمي والأداء. ترجمة جعفر أبو القاسم احمد. دط. معهد الإدارة العامة: المملكة العربية السعودية.

- طايبي نعيمة. (2013). علاقة الاحتراق النفسي ببعض الاضطرابات النفسية والنفس جسدية لدى الممرضين. أطروحة دكتوراه في علم النفس العيادي. قسم علم النفس وعلوم التربية والارطوفونيا. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة الجزائر 2.

- عسكر، سمير أحمد. (1988). متغيرات الضغوط المهنية- دراسة ميدانية نظرية وتطبيقية في قطاع المصارف بدولة الإمارات العربية المتحدة-. مجلة الإدارة العامة. العدد)60(. المملكة العربية السعودية.

- علي، عبد الرحيم خالد. (2014). مستويات الاحتراق النفسي لدى المعلمين في منطقة مبارك التعليمية بدولة الكويت. مجلة كلية التربية. مجلد (25). عدد (97). جامعة بنها. مصر.

- مريسات، عمار خالد إبراهيم. (2013). الاحتراق النفسي لدى معلمي أطفال ذوي تشتت الانتباه والحركة الزائدة وعلاقته بالأعراض السيكوسوماتية. رسالة ماجستير. جامعة عمان العربية. الأردن.

- المشعان، عويد سلطان. (2000). مصادر الضغوط المهنية لدى المدرسين في المرحلة المتوسطة بدولة الكويت وعلاقتها بالاضطرابات النفسية الاجتماعية. مجلة العلوم الاجتماعية. مجلد (28). عدد (1). الكويت.

- مصطفى، أحمد سيد. (2000). إدارة السلوك التنظيمي رؤية معاصرة. دار النهضة العربية: القاهرة.

- ميهوبي، فوزي. (2007). المناخ التنظيمي السائد داخل المؤسسة الصحية وعلاقته بالاحتراق النفسي لدي الممرضين - دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصحية بالجزائر العاصمة- . مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير علم النفس عمل وتنظيم. جامعة البليدة. الجزائر.

- وصيفي عقيلي، عمر، إدارة الموارد البشرية المعاصرة، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص593.

- ويكيبيديا، تحديد مفهوم الممرض، تاريخ التصفح جوان2018 (https://ar.wikipedia.org/wiki)

- Kyriacou,C (2001): Teacher Stress; Directions for Future Research, Educational Review Journal, Vol 53, No. 1 February P 27 -35.

- Neil J. Salkind , Statistics — for people who hate statistics (think they), University of Kansas, Secend edition, Exel 2007 edition, SAGE Publications, Inc.

التكفل النفسي والتربوي بالأطفال ذوي الإعاقة الذهنية بالمراكز النفسية البيداغوجية –دراسة ميدانية بمراكز الإعاقة الذهنية بولاية عنابة–

Psychological and educational support for children with intellectual disabilities in pedagogical psychological centers-A field study in centers of intellectual disability in Annaba–

تاريخ الإرسال: 24-09-2020 تاريخ القبول: 15-12-2021

وهيبة برحايل*، جامعة باجي مختار عنابة،wahiba23dz@yahoo.fr
منى عتيق، جامعة باجي مختار عنابة،attikmouna@ymail.com

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التكفل النفسي والتربوي بالأطفال ذوي الإعاقة الذهنية بالمراكز النفسية البيداغوجية، وقد أجريت الدراسة على عينة تتكون من (24) فردا من الفريق المتعدد التخصصات بالمركز النفسي البيداغوجي للمعاقين ذهنيا بولاية عنابة، وقد تم اتباع المنهج الوصفي، كما تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، ومن أجل تحليل نتائج الدراسة تم استعمال برنامج **spss23**. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج تبين أن خدمات الرعاية والتكفل النفسي والتربوي بالأطفال ذوي الإعاقة الذهنية تستجيب لمتطلبات الطفل المعاق ذهنيا.

الكلمات المفاتيح: التكفل النفسي، التكفل التربوي، الإعاقة الذهنية، الأطفال المعاقون ذهنيا، المراكز النفسية البيداغوجية.

Résumé

Cette étude visait à identifier la réalité de la prise en charge psychologique et éducative des enfants handicapés mentaux au sein des centres psychopédagogique L'échantillon de l'étude était composé de (24) membres de l'équipe pluridisciplinaire du CMP d'Annaba. On a opté pour l'approche descriptive, et on a passé un questionnaire auprès des membres. Afin d'analyser les résultats de l'étude, le programme SPSS a été utilisé. Il ressort de l'étude que : les services de prise en charge et de soutien psychologique et éducatif pour les enfants ayant une déficience intellectuelle répondent aux besoins de cette catégorie de la population.

Mots-clés : Soutien psychologique, soutien éducatif, déficience intellectuelle, enfants handicapés mentaux, centres éducatifs psychologiques.

Abstract

This study aims at identifying the reality of psychological and educational care for children with intellectual disabilities in the psychological centers of pedagogy. The chosen sample constitutes of (24), A member of the multidisciplinary team at the Pediatric Psychological Center for the mentally handicapped in Annaba, the descriptive approach has been applied through distributed a questionnaire to a sample survey, in order to analyze the results of the study SPSS 22 program is used. In the end, the results reached that psychological and educational care and care services for children with intellectual disabilities respond to the requirements of the mentally disabled child.

Keywords: *psychosocial care, educational care, mental disability, children with mental disabilities, pedagogical centers of psychology.*

* المؤلف المراسل

مقدمة

تعد الإعاقة الذهنية ظاهرة عالمية، لا تقتصر على مجتمع دون آخر، وإنما نجدها في كل المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، الأمر الذي جعل من مجال الإعاقة والمعاقين ذهنيا ينال اهتماما بالغا في السنوات الأخيرة، حيث أخذ العالم في الآونة الأخيرة اتجاها أكثر جدية وعمقا نحو الاهتمام بهذه الفئة من المعاقين، قصد رعايتهم وتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية والتربوية والتأهيلية اللازمة، وذلك من أجل الاستفادة بما تبقى لديهم من قدرات، ومن ثم تحقيق الكفاية الذاتية والاجتماعية والمهنية التي تمكنهم من الحياة والتوافق في المجتمع، باعتبار أن هذه الفئة من الأطفال ورغم إعاقتهم ونقص إمكاناتهم في التكوين داخل المجتمع، إلا أنهم يتمتعون بحقوق المواطنة والواجبات الاجتماعية.

والعناية بهؤلاء الأطفال والتكفل بهم واجب إنساني وأخلاقي وديني، لذلك سعت السياسة الاجتماعية في التفكير بتكفل نوعي يقوم على بناء مؤسسات متخصصة، وتوفير الوسائل البيداغوجية اللازمة، قصد تأهيلهم والتكفل بهم داخل هذه المؤسسات وفق منهجية علمية تستجيب لمتطلبات الطفل المعاق ذهنيا، وعن طريق العمل القاعدي والمتابعة الدائمة لبرامج ومنهجيات التدريس الإجباري والاختياري في الفروع والأقسام التي تنشأ للتكفل بهذه الفئة، إذ يجب ضمان التكفل المدرسي المبكر بالأطفال المعوقين بغض النظر عن مدة التمدرس أو السن طالما بقيت حالة الشخص المعوق تبرر ذلك

ليتسنى لهم التكيف مع مطالب الحياة، والوصول بهم إلى ضمان حقوقهم والإحساس بالعدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى توعيتهم بذاتهم، وتحقيق استقلاليتهم، وتواصلهم مع الآخرين من خلال تنمية قدراتهم ومهاراتهم واستغلالها أحسن استغلال وادماجهم في المجتمع.

ولهذا حاول المختصون في ميادين الطب والاجتماع والتربية وغيرهم التعرف على هذه الظاهرة من حيث طبيعتها ومسبباتها، وطرق الوقاية منها، والأفضل من ذلك معرفة السبل والطرق المختلفة لرعاية الاشخاص المعوقين عقليا، ولم يتوقف الأمر عند ذلك، فقد استدعى التوسع في الخدمات المقدمة للمعوقين عقليا، وتنوع تلك الخدمات بقيام المجتمعات المختلفة بوضع الضوابط والمعايير التي تحدد أهلية الفرد للاستفادة من تلك الخدمات، وتحديد الشروط الواجب توافرها في الخدمات.

ومن هذا المنطلق ومن خلال دراسة ميدانية بالمركز النفسي- البيداغوجي للمعاقين ذهنيا بولاية عنابة تسعى الباحثتان إلى تسليط الضوء على واقع التكفل النفسي والتربوي بذوي الإعاقة الذهنية، وذلك بالإجابة على التساؤل الرئيس التالي:

ما هو واقع التكفل النفسي والتربوي بالأطفال المعاقين ذهنيا في المركز النفسي البيداغوجي؟

ويتفرع عن السؤال الرئيس الأسئلة التالية:

- ما هو واقع التكفل النفسي بالأطفال المعاقين ذهنيا في مؤسسات الإعاقة الذهنية؟
- ما هو واقع التكفل التربوي بالأطفال المعاقين ذهنيا في مؤسسات الإعاقة الذهنية؟
- هل يستجيب التكفل النفسي والتربوي لحاجات الأطفال ذوي الإعاقة الذهنية؟

أهداف الدراسة:

- التعرف على واقع التكفل النفسي بذوي الإعاقة الذهنية في المركز النفسي البيداغوجي الخاص بهذه الفئة من الأطفال.
- التعرف على واقع التكفل التربوي بذوي الإعاقة الذهنية في المركز النفسي البيداغوجي الخاص بهذه الفئة من الأطفال.
- التعرف على مدى استجابة التكفل النفسي والتربوي لحاجات الأطفال ذوي الإعاقة الذهنية.

أهمية الدراسة

إن الغاية من التكفل النفسي والتربوي هو تحقيق دمج الطفل المعوق اجتماعيا ومهنيا، فوعي الطفل بذاته يجعله قادرا على التواصل مع الآخرين وتحقيق استقلاليته بتنمية قدراته الحركية، الاجتماعية، العاطفية، ومن هذا يصبح قادرا على العيش في المجتمع.

فالهدف من عملية التكفل هو التقليل من حدة الاضطرابات، كما تهدف إلى جعل الطفل واعيا بذاته، وقادرا على التواصل مع الآخرين، فالتموضع في الحيز المكاني والزماني، وتحقيق الاستقلالية، وتنمية القدرات الحركية

والفكرية والعاطفية والاجتماعية، تسمح للطفل بالعيش في المجتمع.

مصطلحات الدراسة

• **تعريف التكفل النفسي:** هو مجموعة الخدمات النفسية التي تقدم للفرد ليتمكن من التخطيط لمستقبل حياته وفقا لإمكاناته وقدراته الجسمية، وميوله بأسلوب يشبع حاجاته ويحقق تصوره لذاته، ويتضمن ميادين متعددة، أسرية، شخصية، مهنية، وهو عادة يهدف إلى الحاضر والمستقبل مستفيدا من الماضي وخبارته (**عبد الهادي وعزة،1999 ، ص 14**)، فهو وظيفة ذات طابع تعديلي يسعى إلى تعديل السلوك وفقا للمعايير، أي هي عملية لفهم إمكانات الفرد واستعداداته واستخدامها في حل مشكلاته، ووضع خطط لحياته من خلال فهمه لواقعه وحاضره، ومساعدته في تحقيق أكبر قدر من السعادة والكفاية، وتحقيق ذاته وصولا إلى درجة التوافق يستقيه (**كامل، 1999، ص7**).

أما **اجرائيا** فنعني بها تلك التقنيات العلمية ذات المقاربات النفسية العلاجية التي توضع في شكل برنامج متكامل ومتنوع الأشكال والأساليب ليطبقها الأخصائي النفسي موجهة للطفل المعاق ذهنيا.

• **تعريف التكفل التربوي:** يتم التكفل التربوي البيداغوجي بالأطفال المتخلفين ذهنيا بإشراف أخصائي تربوي ومجموعة من المربين، وذلك بهدف تحقيق استقلالية الطفل ودمجه اجتماعيا ومهنيا، بحيث يتم تقسيم الأطفال المتكفل بهم داخل المركز إلى مجموعة من الأفواج حسب السن والعمر العقلي وقدرات الأطفال واحتياجاتهم.

• **تعريف الإعاقة الذهنية:** تمثل الإعاقة الذهنية مستوى من الأداء الوظيفي العقلي، والذي يقل عن متوسط الذكاء بانحرافين معياريين، ويصاحب ذلك خلل واضح في السلوك التكيفي، ويظهر في مراحل النمائية منذ الميلاد وحتى سن 18 (**الروسان، 2003، ص23**).

• **تعريف الأطفال المعاقين ذهنيا:** هم الأطفال الذين يختلفون عن الأطفال العاديين في الخصائص العقلية إلى المدى الذي يستلزم تعديلا في الاحتياجات المدرسية، أو يحتاج إلى خدمات تربوية خاصة كي ينمو إلى أقصى ما تتيحه له إمكاناته (**أحمد، 1996، ص 14**).

أما **إجرائيا** فنقصد بهم في هذه الدراسة الأطفال المعاقين إعاقة ذهنية بسيطة، وتتراوح نسبة الذكاء لهذه الفئة ما بين (55 – 70) درجة على اختبارات الذكاء، والأطفال المعاقين إعاقة ذهنية متوسطة، وتتراوح نسبة الذكاء لهذه الفئة ما بين (40 – 55) درجة على اختبارات الذكاء، والأطفال المعاقين إعاقة ذهنية شديدة.

• **تعريف المراكز النفسية البيداغوجية:** هي مراكز تقوم على استيعاب الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية من خلال تأهيلهم ليصبحوا قادرين على الاندماج في المجتمع وتوصيل حاجاتهم الأساسية، والتعبير عنها، ومن أهدافها توفير الحياة الكريمة لهم، كما تعمل على تقديم برامج تدريب وتأهيل لهذه الفئة، وذلك لتحقيق الاستقلال التام، والاعتماد على الذات، وتطوير القدرات الشخصية، بحيث يكونوا قادرين على الاندماج مع الأسر، ومع أسرهم بعد خروجهم من المركز وغيرها من الأهداف التي تسعى تلك المؤسسات إلى تحقيقها.

الدراسات السابقة

• دراسة الماحي زوبيدة ومكي محمد (2017)

- **عنوان الدراسة:** التكفل النفسي التربوي بالأطفال المتمدرسين من ذوي الاحتياجات الخاصة بالجزائر

- **الهدف من الدراسة:** هدفت الدراسة إلى الكشف عن واقع التكفل النفسي والتربوي بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس الجزائرية، زيادة على اجراء المقارنة بين استراتيجيات قطاع التربية في مجال الرعاية النفسية والتربوية لهذه الفئة من جهة، واحتياجات هؤلاء الأفراد وأسرهم من جهة أخرى.

- **نتائج الدراسة:** خلصت نتائج هذه الدراسة إلى وجود عراقيل وصعوبات فيما يخص تكفل المدارس ببعض الإعاقات كالتوحد، والاعاقة الحركية، واضطرابات اللغة خصوصا عسر القراءة والفهم، كما خلصت إلى صعوبة توفير مرافق الحياة المدرسية لبعض الحالات المتمدرسة من هذه الفئة (**الماحي ومكي، 2017، ص198-214**).

• دراسة ضيف لزهر (2017)

- **عنوان الدراسة:** واقع التكفل النفسي بالطفل التريزومي 21

- **الهدف من الدراسة:** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مراحل وطرق التكفل النفسي بالطفل التريزومي 21 داخل المركز النفسي البيداغوجي للأطفال المعوقين ذهنيا بولاية الوادي، كذلك التعرف على معظم الصعوبات والمعيقات التي يواجهها الأخصائي النفساني العيادي في عملية التكفل بهؤلاء الأطفال.

- **عينة الدراسة:** اختيرت عينة البحث بطريقة عشوائية عنقودية، وهي التي تتم بواسطة السحب بالصدفة لوحدات تشمل كل وحدة منها على عدد معين من عناصر مجتمع البحث.

- **أدوات الدراسة:** اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المقابلة.

- **نتائج الدراسة:** انتهت الدراسة إلى معرفة أن مثل هذه الفئات تعيش واقعا صحيا ونفسيا صعبا، وذلك نتيجة الإعاقة التي تنتاب كل فرد منهم، مما قد يظهر لديهم أشكالا متعددة من المشكلات السلوكية والتربوية كالانطوائية، العناد، العدوانية... وغيرها **(ضيف، 2017، ص22-31)**.

الجانب النظري

1- المراكز النفسية البيداغوجية: هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري، وهي مرافق عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تتكفل بتكوين وإدماج ورعاية وحماية الأطفال المتخلفين ذهنيا التي تتراوح أعمارهم ما بين 6 و18 سنة، حيث تستقبل المراكز النفسية البيداغوجية الأطفال المعاقين ذهنيا المصابين بتأخر ذهني الذين يحتاجون تربية خاصة تأخذ في الحسبان الجوانب النفسية.

والمراكز المعنية في دراستنا هذه هي: المركز النفسي البيداغوجي للأطفال المعوقين ذهنيا لعنابة 1 بحي جبهة التحرير الوطني، والمركز النفسي البيداغوجي للأطفال المعوقين ذهنيا لعنابة 2 بحي 08 ماي 1945، والمركز النفسي البيداغوجي للأطفال المعوقين ذهنيا للبوني بحي بوخضرة 800 مسكن، إضافة إلى المركز النفسي البيداغوجي للأطفال المعوقين ذهنيا للحجار بالحي الجديد الحجار.

- **الفريق متعدد التخصصات:**

إن تشخيص حالة الإعاقة الذهنية يترتب عليها مستقبل الطفل وعلاقته مع أسرته، لذا فإن عملية التشخيص لا يقوم بها شخص واحد بل إن هناك فريقا من الأخصائيين؛ بحيث يتم جمع المعلومات عن النواحي الجسمية والنفسية والثقافية والاجتماعية، وغالبا ما يكون الفريق مكونا من:

- **الطبيب:** ويقوم بفحص حالة الطفل الجسمية، وما يتصل بالجهاز العصبي والحواس، وكل جوانب الصحة العامة، وذلك لتقديم ما يلزم من علاج، وتحديد الأمور التي يعانيها وأسبابها وتطورها، والعلاجات التي تحتاج إليها الحالة.

- **الأخصائي النفسي:** يقدم تقريرا مفصلا عن قدرات الطفل ومهارته، وحالته النفسية والانفعالية، وذلك بإجراء الاختبارات النفسية والمقابلات الإكلينيكية اللازمة لجمع المعلومات عن التاريخ التطوري للحالة، وجمع الملاحظات التي تفيد في تشخيص مستوى النمو الذهني، وسمات الشخصية والمهارات الحركية والخبرات التحصيلية.

- **الأخصائي الاجتماعي:** يقوم بتقديم تقرير عن البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الطفل، ومدى تكيفه مع الأسرة والأقارب والمدرسة.

- **أخصائي التربية الخاصة:** يقوم بوضع مخطط لنوع الخدمات التربوية التي يحتاجها الطفل (الخطة التربوية الفردية)، وذلك على أساس ما حصل عليه من معلومات من الطبيب والأخصائي الاجتماعي والأخصائي النفسي **(طايبي، 2020، ص213)**.

2- التكفل النفسي

- **لغة:** تكفل بالشيء: ألزمه نفسه وتحمل به. ويقال تكفل بالدين أي التزم به. تكفل، يتكفل، تكفلا، فهو متكفل والمفعول متكفَّل. التكفل برعاية المحتاجين "الالتزام بذلك" **(المنجد في اللغة والأعلام، 1992، ص291)**.

- **اصطلاحا:** هو إعانة الفرد من جانب ذاتيته، والاهتمام بجوهره، والتكفل عادة يوجه للأفراد الذين يعانون من اللااستقرار النفسي.

والتكفل النفسي هو تعبير يشمل كل المقاربات الفردية والجماعية في مختلف الحقول العلاجية؛ إذ يمكن لهذا المفهوم أن يكون علاجا نفسيا، أو إعادة تأهيل نفسي حركي أو مؤسساتي باعتبار المؤسسة مكانا للتكفل بالفرد الذي يواجه صعوبات، وهذا لما سيتعرض له الفرد من فعل تربوي أو تعليمي أو علاجي.

وهو مجموع الخدمات النفسية التي تقدم للطفل المعاق ذهنيا التي تسعى إلى تعديل السلوكات غير المرغوب فيها، أو تعلم سلوكات جديدة محببة، وتعزيزها باستخدام تقنيات علاجية مناسبة، أو التي تقدم للأولياء من خلال الإرشاد النفسي الفردي أو الأسري **(قيرود ومزوز، 2020، ص489-524)**.

3- التكفل التربوي

يقصد بالتكفل التربوي مجموع الخدمات التربوية التي يتلقاها الطفل المعاق ذهنيا على مستوى المراكز النفسية التربوية من خلال تطبيق برامج تربوية تعليمية مكيفة حسب حاجات هذا الطفل.

والحقيقة هي أن الجانب التربوي في التكفل يتداخل مع جوانب التربية البدنية والحركية، لأن هذه الأخيرة تكمّل عمل المناهج التعليمية الخاصة بهذه الفئة، بل إنها تعد جزءا منها. وما يُلاحظ على هذا الجانب هو أنه يتطلب إمكانات مادية هامة تتمثل أساسا في المدارس الخاصة بفئة المعاقين ذهنيا، بكل ما تستلزم من قاعات تدريس، وتجهيزات خاصة، وإطارات متخصصة، ومناهج تربية خاصة.

إن أهم ما تهدف إليه مناهج التربية والتعليم الخاصة هو مجال النمو والتوافق الشخصي (الذاتي)، ويعني ذلك كل ما يعزز شعور الطفل بقيمته الذاتية، واستقلاله ووجوده الشخصي، مما يكفل له التوجيه الذاتي، والاعتماد على النفس بقدر المستطاع **(شريف وسيد، 2004، ص19)**.

4- الإعاقة الذهنية

- **مفهوم الإعاقة الذهنية:** تمثل الإعاقة الذهنية جانبا من جوانب القصور في أداء الفرد، والتي تظهر قبل سن (18) سنة، وتتمثل في التدني الواضح في القدرة العقلية عن متوسط الذكاء، يصاحبها قصور واضح في اثنين أو أكثر من ظواهر السلوك التكيفي مثل: مهارات الاتصال اللغوي، والعناية بالذات، والحياة اليومية، والاجتماعية، والتوجيه الذاتي، والخدمات الاجتماعية، والصحة والسلامة، والحياة الأكاديمية وأوقات الفراغ والعمل **(العنزي، 2011، ص 52)**.

- ويعرف نادر فهمي الزيود (2000) الإعاقة الذهنية على أنها حالة من النقص العقلي الناتج عن سوء التغذية، أو عن مرض ناشئ عن الإصابة في مركز الجهاز العصبي، وقد تكون هذه الإصابة قبل أو بعد الولادة. وعلى هذا فإن هذا التعريف يمثل وصفا للحالة وأعراضها وأسبابها **(الزيود، 2000، ص19-20)**.

- **تصنيفات الإعاقة الذهنية:** هناك تصنيفات متعددة للإعاقة العقلية، ومنها: التصنيف بناء على نسبة الذكاء، والتصنيف التربوي، ويمكن عرضها على النحو التالي:

• التصنيف بناء على نسبة الذكاء:

- الإعاقة العقلية البسيطة Mild Mental Retardation: وتتراوح نسبة الذكاء (50-75)، وتشكل هذه الفئة ما نسبته 85% من الأطفال المعاقين عقليا.

- الإعاقة العقلية المتوسطة Moderate Mental Retardation: وتتراوح نسبة الذكاء (35-55)، وتشكل هذه الفئة ما نسبته 10% من الأطفال المعاقين عقليا.

- الإعاقة العقلية الشديدة Severe Mental Retardation: وتتراوح نسبة الذكاء (20-40)، وتشكل هذه الفئة ما نسبته 3-4% من الأطفال المعاقين عقليا.

- الإعاقة العقلية الشديدة جدا Profound Mental Retardation: وتشكل هذه الفئة ما نسبته 1-2% من الأطفال المعاقين عقليا، وتقل نسبة ذكائهم عن (20-25). **(كوافحة وعبد العزيز، 2003، ص61)**.

• التصنيف التربوي: ويعتمد هذا التصنيف على أساس إمكانية الاستفادة من البرامج التربوية، ويمكن توضيح هذه الفئات كما يلي:

- القابلون للتعلم Educable Mentally Retarded: وهم قابلون لتعلم المهارات الأكاديمية الأساسية كالقراءة والكتابة والحساب، والذين تتراوح درجات ذكائهم بين 55-65 درجة.

- القابلون للتدريب Trainable Mentally Retarde: وتتضمن هذه الفئة من المعاقين عقليا الذين يعتقد أنهم غير قادرين على تعلم المهارات الأكاديمية، ولذلك فإن برنامجهم التعليمي يهدف أساسا إلى التدريب على المهارات الاستقلالية، التهيئة المهنية والتأهيل المهني، وتتراوح نسبة ذكائهم ما بين 25-55.

- الاعتماديون Severely Mentally Retarde: وتتضمن هذه الفئة المعاقين عقليا الذين تقل درجة ذكائهم عن 25 درجة، وهم بحاجة دائمة إلى الاعتماد على غيرهم، وتقتصر

الخدمات المقدمة لهذه الفئة على رعايتهم في مؤسسات خاصة، بحيث تقدم لهم الخدمات الأساسية من غذاء ورعاية صحية.

- ويستطيع الأفراد الذين ينتمون إلى فئة الإعاقة العقلية (القابلين للتعلم) تعلم المهارات الأكاديمية الأساسية، ولكن بوقت أطول، وجهد أكبر، ويستطيع معظم المعاقين عقليا (القابلين للتعلم) أن يكملوا بنجاح المتطلبات الأكاديمية للمرحلة الابتدائية، وإتقان المهن البسيطة، والحصول على عمل يسد احتياجاتهم المعيشية، مما يمكنهم من العيش المستقل أسوة بغيرهم.

- والمعاق عقليا يختلف عن قرينه العادي في النواحي الجسمية والعقلية والاجتماعية والانفعالية، وبالتالي فإن أساليب وبرامج تعليمه وتأهيله تختلف كمًّا وكيفًا عن أساليب وبرامج تعليم وتأهيل العاديين **(القمش وعبد الخوالدة، 2012، ص45)**.

* بالإضافة إلى هذه التصنيفات يوجد تصنيفان آخران:

• تصنيف الإعاقة العقلية حسب الأسباب التي أدت إليها: تصنف الإعاقة العقلية بحسب الأسباب التي تؤدي إليها إلى عدة أقسام، ومنها:

- الإعاقة العقلية الأولية: والتي تعود إلى أسباب ما قبل الولادة، كتعرض الجنين للعدوى الفيروسية أو البكتيرية، أو الإشعاعات، أو الاستعمال الخاطئ للأغذية، أو سوء تغذية الأم، وتدخين الأم، وتناول الكحوليات، وتشمل الحالات التي تنتج عن الإصابة بالالتهاب السحائي أو حالات صغر حجم الجمجمة، والإصابة بالزهري الوراثي، أو اختلال العامل ريزيسس (RH)، وتمثل نحو 5.5-5% من حالات التخلف العقلي **(زينب، 1999، ص26)**.

- الإعاقة العقلية الثانوية: والتي تعود إلى أسباب تحدث أثناء الولادة فتؤثر على الجنين أثناء عملية الولادة مثل اختناق الجنين نتيجة نقص كمية الأوكسجين، الإصابات التي تحدث للطفل بواسطة أجهزة الولادة.

• تصنيف الإعاقة العقلية بحسب الشكل الخارجي: تصنف الإعاقة العقلية وفقا لهذا التصنيف إلى فئات متنوعة حسب الشكل الخارجي المميز لكل فئة منها، ويمكن الإشارة إلى بعض هذه الفئات كما يلي:

- المنغولية (عرض داون) Mongolism/ Dawn.s Syndrome: وهي تتميز بخصائص جسمية واضحة تشبه ملامح الجنس المنغولي، ويتصف المتخلف المنغولي بالعته أو البله، وهي ترجع إلى اختلال في توزيع الكروموزومات على شكل كروموزوم جيني زائد على الطفل العادي. ويرى "ماتسون" Matson (1997) أن هؤلاء الأطفال أكثر سلبية من غيرهم، وأن نسبة كبيرة منهم يعانون من اضطرابات في اللغة **(القريطي، 2005، ص225)**.

- القصاع Cretinism: هي حالات من الضعف العقلي يتميز أصحابها بعجز في النمو العقلي، وترجع أسبابها إما إلى نقص عنصر اليود في غذاء الطفل بعد الميلاد، أو عجز الغدة الدرقية عن القيام بوظيفتها لدى الأم الحامل.

- الاستقاء الدماغي Hydrocephaly : هي حالة تخلف عقلي تتميز بتضخم في الرأس، وبروز الجبهة نتيجة لزيادة السائل المخي بشكل غير سوي في بطينات الدماغ.

- صغر الدماغ Microcephaly : ويتميز الطفل بصغر حجم الرأس أو الجمجمة، وضغط عظام الجمجمة على المخ، ويتميز أصحابها بقصر القامة، وضعف اللغة والقدرات العقلية، كما أن لديهم صعوبات في المهارات الإدراكية واللغوية.

- كبر الدماغ Macrocephaly : وتبدو مظاهر هذه الحالة في كبر حجم محيط الجمجمة، وزيادة حجم الدماغ مقارنة بالعاديين، وتتراوح القدرة العقلية لهذه الفئة ما بين الإعاقة العقلية المتوسطة والشديدة، وتبدو مظاهر هذه الحالة واضحة منذ الولادة، ويعتقد أن أسباب هذه الحالة ترجع لعوامل وراثية **(كلية التربية، 2010، ص17)**.

5- خصائص الطفل المعاق ذهنيا

تختلف خصائص الأطفال المعاقين ذهنيا عن خصائص الأطفال الأسوياء، حيث يقل مستوى العمر العقلي بالنسبة للأفراد المعاقين ذهنيا عنه بالنسبة للأفراد الأسوياء المساوين لهم في العمر الزمني، هذا بالإضافة إلى وضوح انخفاض مستوى النمو لدى الفرد المعاق ذهنيا في كثير من مجالات النمو عن قرينه في نفس العمر الزمني. ومن الثابت أن هذا التدني يكون مرتبطا ارتباطا كبيرا بانخفاض القدرات العقلية خاصة في المجالات السلوكية والاجتماعية والحركية، إلا أن هذا التدني قد لا يكون بنفس القدر بالنسبة لكل مجالات النمو. ويتضح القصور في مظاهر النمو لدى الفرد المعاق ذهنيا في مجموعة من الخصائص:

- **الخصائص الجسمية:** لا توجد خصائص جسمية تميز الأشخاص المعاقين ذهنيا من الدرجة البسيطة عن أقرانهم العاديين، فهم يشبهونهم إلى حد ما في كل من الطول والوزن والحالة الصحية العامة، وقد أكدت الدراسات أن فئة المعاقين ذهنيا من الدرجة البسيطة يقاربون الأسوياء في المعدل الجسمي ويتبعون نفس المعدل في النمو تقريبا، وكلما انتقلنا إلى أسفل منحنى الذكاء فإن الفروق الفردية في المظهر الجسمي تأخذ بالظهور بشكل واضح، وتزداد هذه الفروق وضوحا عندما نصل إلى المستوى الأدنى لفئة ذوي الإعاقة الذهنية **(مرسي، 1999، ص274)**.

- **الخصائص العقلية:** يختلف المعاقون ذهنيا عن أقرانهم العاديين في النمو العقلي والقدرات العقلية، والفروق بين حالات الإعاقة الذهنية وأقرانهم العاديين في النواحي العقلية تكون بسيطة في مرحلة الطفولة المبكرة، وكبيرة في مرحلة الطفولة المتوسطة وما بعدها.

- إن أهم الخصائص العقلية التي تميز المعاقين ذهنيا عن أقرانهم العاديين هي البطء في النمو العقلي، وضعف الانتباه والقصور في الإدراك والتفكير.

• **البطء في النمو العقلي:** هنا يكون الطفل العادي يسير نموه العقلي بنفس القدر الذي يزيد به عمره الزمني، بينما الطفل المعاق ذهنيا فإن العمر العقلي ينمو بمعدل أقل من العمر الزمني، أي كل سنة زمنية تقابلها ثمانية أشهور عمر عقلي.

• **الضعف في الانتباه:** يتزامن زيادة نمو الانتباه مع العمر الزمني لدى العاديين، بينما نجد المعاقين ذهنيا لا يتزامن نمو الانتباه لديهم مع العمر الزمني، فنجدهم محدودين في المدة والمدى، فلا ينتبهون إلا لشيء واحد ولمدة قصيرة، ويتشتت انتباههم بسرعة، وعندما تمر بهم أشياء كثيرة الانتباه فإنهم لا ينتبهون إليها من تلقاء أنفسهم، وذلك يرجع إلى مثيرات من الخارج، وإلى من ينبههم بما يدور حولهم، ويشدهم إلى الموضوع الأساسي.

• **القصور في الادراك:** يعاني المعاقون ذهنيا من قصور في عمليات الإدراك خاصة في عمليتي التمييز والتعرف التي تقع على حواسهم الخمس بسبب صعوبات الانتباه والتذكر، فهم لا ينتبهون لخصائص الأشياء فلا يدركونها وينسون خبراتهم السابقة بها، فلا يتعرفون عليها بسهولة، مما يجعل إدراكهم غير دقيق، أو يدركون جوانب غير أساسية فيها، فنلاحظ أن إدراكه لعلاقة التشابه سطحية.

• **القصور في التفكير:** التفكير عملية يتم فيها جمع المعلومات والخبرات التي سبق تعلمها، وإعادة تنظيمها في اتجاه مواجهة المواقف الجديدة، أو حل المشكلة الجديدة، وينمو تفكير الطفل العادي من التفكير الحسي إلى المجرد، أما تفكير المعاقين ذهنيا القابلين للتعلم فلديهم قصور وضعف في قدرتهم على اكتساب المفاهيم والمعاني الكلية، وضعف في التفكير المجرد، ويظل التفكير متوقفا عند مستوى المحسوس وشبه المحسوس، فيكون تفكيرهم سطحيا وساذجا بحاجة دائمة إلى مساعدة الآخرين لهم في حل المشكلات، وضعف قدراتهم على اكتساب المفاهيم وتكوين الصور الذهنية والحركية، وضآلة حصيلتهم اللغوية. **(عبيد، 2000، ص117-118)**.

- **الخصائص الحسية:** من أهم النتائج المترتبة على القصور في القدرات العقلية والقصور في القدرات الجسمية حدوث قصور كبير في القدرات الحسية، أو القدرة على التعامل مع المعلومات الحسية التي تنقلها أجهزة الحواس المختلفة، هذا في حالة نقل الأجهزة للمعلومات الحسية بشكل مناسب.

- **الخصائص الانفعالية:** يعتبر القصور في الخصائص الانفعالية من أهم المظاهر المصاحبة للإعاقة الذهنية لدرجة دعت السلوكيين إلى الإصرار على أهمية الإشارة إلى وجود هذا القصور لدى الأفراد المعاقين ذهنيا في أي تعريف للإعاقة الذهنية.

- وغالبا ما نجد الأفراد المعاقين ذهنيا يجدون صعوبة في تكوين صداقات، وغالبا ما يميلون إلى الانطواء والانسحاب، هذا بالإضافة إلى توقع وجود حالات من العدوان وإيذاء الذات أو إيذاء الآخرين، وتختلف درجة الاتزان الانفعالي والقدرة على الاندماج الاجتماعي، واكتساب السلوكات التوافقية السليمة على درجة الإعاقة ومستوى البيئة المحيطة بالطفل، ومدى الخبرات الاجتماعية التي يتعرض لها الطفل في هذه البيئة **(القمش، 2012، ص57)**.

6- حاجات الطفل المعاق ذهنيا

لا تختلف حاجات ذوي الاحتياجات الخاصة عن الأطفال العاديين لا سيما البيولوجية منها، هذا عن الفئة بعمومها والمتخلفين ذهنيا بالخصوص، إذ يفتقرون إلى صفات

تجعل منهم محتاجين إلى إشباع تلك الحاجات مما جعل أهل الاختصاص في مجال علم النفس والتربية الخاصة يصنفون هذه الحاجات إلى:

- **الحاجات الطبيعية:** وهي حاجات بيولوجية "كالحاجة إلى الغذاء والنوم والدفء أي الصحة الجسمية العامة.

- **الحاجة إلى الحب:** ويعتبر الحب والدفء العاطفي من "أهم الحاجات الضرورية اللازمة لبناء شخصية الإنسان بصورة سوية، لذا وجب على الآباء والمربين تزويد الطفل بالحب الذي يعطيه الشعور بالأمان والتساوي مع ذويه.

- **الحاجة إلى الانتماء:** يحتاج الطفل المتخلف ذهنيا إلى الانتماء نتيجة "إهمال الجماعة والأسرة التي ينتمي إليها، لذلك فهو يشعر بأنه مخلوق مهدد نفسيا واجتماعيا، مما يولد لديه الحاجة للاعتراف به كفرد ينتمي إلى هذه الجماعة والأسرة.

- **الحاجة إلى الأمن والطمأنينة:** تعتبر من الضروريات التي تمنح الطفل الاستقرار النفسي، والطفل المتخلف ذهنيا في حاجة إلى أن يعيش في كنف أسرة يشعر معها بالأمن والطمأنينة.

- **الحاجة إلى التقبل الاجتماعي:** يحتاج المتخلف ذهنيا إلى الإحساس بتقبل الآخرين له سواء في المنزل أو المدرسة ويرجع هذا الإحساس إلى الحرمان الاجتماعي الذي يعيش فيه المتخلفون عقليا بشكل عام، وخاصة نزلاء المؤسسات بصفة خاصة، وهم أكثر مثابرة على القيام بعمل ما إذا تلقوا تعزيزا اجتماعيا.

- **الحاجة للشعور بالكفاءة:** تعتبر الحاجة إلى القيام بالأشياء والنشاطات والمهمات بشكل جيد من الدوافع التي تثمن قيمة الفرد، فالأطفال العاديون يتفوقون عادة على المتخلفين عقليا في إثبات الكفاءة والأهلية، حيث يجاهد العاديون من أجل الوصول إلى النجاح والتفوق بينما يتردد المتخلفون عقليا نتيجة خوفهم من الفشل. لذا فهم بحاجة للتدريب على مهارات الكفاءة الشخصية والاجتماعية لتحقيق استقلاليتهم الذاتية **(كاشف، 2001، ص42)**.

- **الحاجة إلى التقدير والنجاح:** يحتاج الطفل المعاق ذهنيا إلى أن يحوز بإعجاب البالغين، وإلى تقديرهم وتشجيعهم له سواء كانوا من الآباء أو الأقارب أو المعلمين، وكذلك يحتاج إلى تقدير أقرانه، ولذا يجب تشجيع الطفل المعاق عقليا على ما يتوصل إليه من إنتاج مهما يبدو تافها أحيانا، وينظر له بعين الطفل، وبارتباطه بحاجته إلى النجاح والتقدير.

- **الحاجة إلى الإنجاز:** يشير "ماكميلان" إلى أهمية الإنجاز في حياة الفرد وربطها بالذكاء بمعنى أنه كلما زاد الذكاء زادت الحاجة للإنجاز، فنتيجة قصور الذكاء لدى المتخلف ذهنيا وإنجازاته لا تكون بنفس مستوى أقرانه، وتعزيز ثقته بنفسه وبقدراته حتى يتمكن من تحقيق الذات وفق ما لديه من إمكانات وبالتالي مساعدته على تكوين مفهوم ذات إيجابية في المرحلة العمرية، ولكن رغم ذلك فهو بحاجة لتعزيز وتقدير إنجازاته وتثمينها من طرف الآخرين مهما كان شكلها لمواجهة الفشل **(الهجرسي، 2002، ص53)**.

- **الحاجة إلى السلطة الضابطة:** يحتاج الطفل المعاق إلى سلطة ضابطة توجهه وترشده وترسم له حدود حريته، وتكسبه المعايير السلوكية التي تساعده على التوافق الاجتماعي، وبما أن لكل مجتمع تصرفات معينة بالنسبة لتصرفات أفراده، فلا بد من تدريب الطفل المعاق عقليا على التصرف بناء على هذه التوقعات، فالحرية عامل هام للطفل المعاق عقليا تساعده على النمو، غير أننا نجد الطفل يضيق بالحرية التامة، فيود أن يعلم من حين إلى آخر حدوده، ويريد أن يتأكد من أن سلوكه يحظى بموافقة غيره أم لا، ومن هنا ينشأ الميل لدى الطفل المعاق ذهنيا إلى وجود سلطة ضابطة توجهه وترشده.

يشترك الطفل المتخلف في الحاجات مع حاجات الطفل العادي إلا أن طريقة إشباعها تختلف، وهذا نظرا لتلك الخصائص التي تميزه عن الطفل العادي الذي تتعدد احتياجاته وتتطور باستمرار على العكس من المتخلف ذهنيا الذي تبقى احتياجاته محدودة الغاية، وهذا ما جعل المختصون في التربية الخاصة يبحثون ويعدون برامج لهاته الفئة تلبي حاجاتها، و تتماشى مع ما يناسبها دون أن تكون ذات بعد معرفي وعلمي كما هو الشأن في برامج الطفل العادي بل قد ترسم البرامج لفئة المتخلفين ذهنيا في حدود التكيف الاجتماعي الذي هو الهدف الأساسي في تلبية كل الحاجات **(حنفي، 2007، ص102)**.

الجانب التطبيقي

1- المنهج المتبع: تختلف المناهج باختلاف موضوع الدراسة والبحث، وبما أن دراستنا تسعى في البحث عن واقع

التكفل النفسي والتربوي بالأطفال ذوي الإعاقة الذهنية بالمراكز النفسية البيداغوجية، فإن المنهج المستخدم هو المنهج الوصفي الذي يعتبر أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كميا عن طريق جمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة **(ملحم، 2002، ص352).**

2- مجتمع البحث: يعرف مجتمع البحث بأنه المجموعة الشاملة التي يُجرى عليها اختيار العينات منها **(النجار، 2007، ص23)**، وتكون مجتمع البحث في هذه الدراسة جميع المراكز النفسية البيداغوجية للأطفال ذوي الإعاقة الذهنية والبالغ عددهم أربعة (04) مراكز (المذكورين سابقا)، أي كل المختصين الموجودين بمؤسسات الإعاقة الذهنية للسنة 2020، والذين يبلغ عددهم 52 مختصا.

3- عينة البحث: هي جزء من المجتمع تتم دراسة الظاهرة عليهم من خلال المعلومات عن هذه الظاهرة، حتى نتمكن من تعميم هذه النتائج على المجتمع **(النجار، 2015، ص 90).**

وتكونت العينة في هذه الدراسة من الفريق المتعدد التخصصات في المراكز النفسية البيداغوجية (الأخصائي النفسي، الأخصائي التربوي، الأخصائي الأرطوفوني، المربين)، والبالغ عددهم 24 فردا.، وهم المختصون الذين قبلوا التعامل مع موضوع بحثنا والاستجابة لأسئلة الاستبانة بكل أريحية، وهم ينتمون إلى المركز النفسي البيداغوجي للأطفال المعوقين ذهنيا للبوني بحي بوخضرة 800 مسكن، وللمركز النفسي البيداغوجي للأطفال المعوقين ذهنيا لعنابة 2 بحي 08 ماي 1945.

4- حدود الدراسة: تم إجراء الدراسة في الحدود المكانية والزمنية التالية:

- **الحدود المكانية:** تم إنجاز الدراسة بمركزين نفسيين بيداغوجيين بولاية عنابة.
- **الحدود الزمنية:** تم إنجاز الدراسة في شهري جانفي وفيفري 2020.
- **الحدود البشرية:** المعنيون بالدراسة هم الفريق المتعدد التخصصات والبالغ عددهم 24 فردا.

5- أداة الدراسة

هناك العديد من الدراسات التي يمكن للباحثين استخدامها في جمع المعلومات أو التعرف على الآراء والاتجاهات، ومن أكثر هذه استخداما في البحوث التربوية والنفسية: الاختبارات الاستبانات **(سناني، 2012، ص115)**.

وقد وجدنا أن من أنسب أداة للدراسة الحالية: **الاستبانة**، وهي عبارة عن سلسلة من الأسئلة أو المواقف التي تتضمن بعض الموضوعات النفسية أو الاجتماعية أو التربوية أو البيانات الشخصية **(الدوغان وأبو عوف، 2009، ص48).**

لقد ورد في الأدبيات التكفل النفسي التربوي بمصطلح الرعاية النفسية التربوية، ومن أبرز المؤلفين الذين اهتموا بهذا الموضوع نجد الدكتور بشير معمرية، والدكتور ضيف لزهر، وغيرهم. ومنه كان بناء الاستبانة مستندا على ما وجدته الباحثتان في الادبيات التربوية المتخصصة، إضافة الى خبرة إحدى الباحثتين كمختصة نفسانية تربوية بذات المؤسسات، وكذلك الاطلاع على غايات المؤسسات المتخصصة وأهدافها العامة في التكفل النفسي التربوي (بمعنى ما ينتظره الآخر من التكفل النفسي بالمعاقين ذهنيا) في إطار الدراسة الاستطلاعية لموضوع الأطروحة لإحدى الباحثتين.

إذن تم إعداد الاستبانة بعد مراجعة الأدب التربوي، كما جرى الاطّلاع على بعض نماذج بناء الاستبانة التي استخدمت في دراسات سابقة. تتكون الاستبانة في صورتها الأولية من (26) فقرة.

وقد شملت الاستبانة على قسمين كما يلي:

- **القسم الأول:** يضم محورين كالتالي:

- **المحور الأول: التكفل النفسي:** ويشتمل هذا المحور على 08 عبارات وهي: 1/ 2/ 3/ 4/5/6/7/8

- **المحور الثاني: التكفل التربوي:** وقد شمل هذا المحور على **18** عبارة موزعة بدورها على ثلاثة أبعاد كالتالي:

- **بعد الوسائل التعليمية:** وقد شمل على العبارات ذات الأرقام 9/10/11/12

- **بعد طرق التربية:** وقد شمل على العبارات ذات الأرقام 13/14/15

- **بعد الأنشطة البيداغوجية:** وقد شمل على العبارات ذات الأرقام 16/17/18/19/20/21/22/23/ 24/ 25/ 26

- أما **القسم الثاني:** فعبارة عن سؤال مغلق يجيب عليه أفراد العينة.

ووزعت درجات الإجابة على المقياس على النحو التالي:

1= معارض، 2= محايد، 3= موافق.

• **مفتاح تصحيح الاستبانة:** لقد اعتمدنا هنا على مقياس ليكرت، وهو أسلوب لقياس السلوكات والتفضيلات وهو مستعمل في الاختبارات النفسية، استنبطه عالم النفس "رينسيس ليكرت"، ويستعمل كذلك في الاستبانات وبخاصة في مجال الإحصاءات. ويعتمد المقياس على ردود تدل على درجة الموافقة أو الاعتراض على صيغة ما، وله أشكال مختلفة: الثلاثي، الرباعي، الخماسي، حيث يتم تحديد اتجاهات الإجابة عن طريق المتوسط الحسابي.

وقد تم بناء مفتاح تصحيح الاستبانة كالتالي: درجة منخفضة **(1 – 1.66)**، درجة متوسطة **(1.67 – 2.33)**، درجة عالية **(2.34 – 3)**.

• **صدق الاستبانة**

يقصد بصدق الاختبار مدى صلاحية الاختبار لقياس ما وضع لقياسه **(مقدم، 2011، ص 146)**، وللتحقق من صدق الاستبانة، تم عرضه بصورته الأولية على مجموعة من أساتذة علم النفس وعلوم التربية والبالغ عددهم (04) أساتذة، وذلك للتحقق من وضوح البنود وارتباطها بالمجالات المراد قياسها، حيث جرى تعديل وصياغة بعض الفقرات وتوضيحها لتصبح الأداة جاهزة للقياس.

وبعد حساب صدق الاستبانة بطريقة صدق المحكمين وجدنا النتيجة تساوي **0.96%**.

• **ثبات الاستبانة:** يقصد بثبات الاختبار مدى الدقة أو الاتساق أو استقرار نتائجها فيما لو طبق على عينة من الأفراد في مناسبتين مختلفتين **(مقدم، 2011، ص152)**.

وقد تم حساب ثبات الاستبانة عن طريق ألفا كرونباخ وكانت نتيجة الثبات بهذه الطريقة تساوي **0.90**.

6- الأساليب الإحصائية: قمنا باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS22 لاستخراج المعادلات التالية: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، ألفا كرونباخ.

7- عرض ومناقشة النتائج:

7-1- عرض نتائج السؤال الأول: ما هو واقع التكفل النفسي بالأطفال المعاقين ذهنيا في مؤسسات الإعاقة الذهنية؟

جدول رقم (01): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الخاصة بالتساؤل الأول

رقم العبارة	رتبة العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	5	جمع المعلومات المتعلقة بالطفل	2.71	0.66	عالية
2	3	التشخيص	2.77	0.67	عالية
3	8	قياس الذكاء	2.63	0.63	عالية
4	2	اعداد التقرير النفسي للطفل	2.89	0.66	عالية
5	4	اعداد برامج تعديل السلوك	2.74	0.69	عالية
6	1	العلاج النفسي	2.92	0.67	عالية
7	7	الارشاد الأسري	2.65	0.69	عالية
8	6	المتابعة النفسية	2.70	0.61	عالية
المجموع			2.76	0.66	عالية

تعليق: يوضح الجدول رقم (01) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التكفل النفسي بالأطفال المعاقين ذهنيا في مؤسسات الإعاقة الذهنية حسب كل عبارة شكلت هذا المحور، ويتضح من الجدول أن العبارات (7، 4، 2، 5) جاءت متوسطاتها الحسابية كبيرة ومتقاربة حسب الترتيب (2.92، 2.89، 2.77، 2.74)، وبانحرافات معيارية حسب الترتيب (0.67، 0.66، 0.67، 0.69)، وهي عبارات تشير إلى أن العلاج النفسي وإعداد التقرير النفسي

للطفل المعاق ذهنيا، والتشخيص وإعداد برامج تعديل السلوك من أهم ما يميز التكفل النفسي.

وعلى النهج ذاته جاءت العبارات (1، 8، 7، 3) بدرجات عالية أيضا لكن أقل من سابقتها، حيث كانت متوسطاتها الحسابية على الترتيب (2.71، 2.70، 2.65، 2.63)، وبانحرافات معيارية حسب الترتيب (0.66، 0.61، 0.69، 0.63)، وهي درجات عالية أيضا تشير في مجملها إلى أهمية كل من جمع المعلومات المتعلقة بالطفل، المتابعة النفسية، الإرشاد الأسري وقياس الذكاء في عملية التكفل النفسي بالطفل المعاق ذهنيا.

7-2- عرض نتائج السؤال الثاني: ما هو واقع التكفل التربوي بالأطفال المعاقين ذهنيا في مؤسسات الإعاقة الذهنية؟

جدول رقم (02): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الخاصة بالتساؤل الثاني

رقم العبارة	رتبة العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	6	استعمال وسائل بسيطة ومكيفة	2.67	0.50	عالية
2	8	التنويع في استعمال مواد مختلفة الشكل والنوع	2.60	0.55	عالية
3	4	استعمال بطاقات تقنية بيداغوجية	2.75	0.43	عالية
4	12	استعمال بطاقات ملاحظة فردية	2.46	0.65	عالية
5	14	اتباع الطريقة الفردية في التربية	2.33	0.71	متوسطة
6	2	اتباع الطريقة الجماعية في التربية	2.81	0.50	عالية
7	10	المهارات الحسابية	2.52	0.54	عالية
8	7	اتباع أحيانا طرقة جماعية وأحيانا فردية في التربية	2.66	0.60	عالية
9	9	مهارات الاتصال (قراءة، كتابة..)	2.54	0.67	عالية
10	18	المهارات الحركية	1.80	0.51	متوسطة
11	5	المهارات الصحية	2.69	0.61	عالية
12	13	مهارات السلامة والأمان	2.35	0.65	متوسطة
13	1	المهارات الاجتماعية	2.84	0.50	عالية
14	16	المهارات الترويحية والفنية	2.29	0.69	متوسطة
15	15	المهارات المهنية	2.30	0.62	متوسطة
16	11	المهارات الحسية	2.51	0.71	عالية
17	17	تنمية المهارات العقلية	2.21	0.62	متوسطة
18	3	المهارات الحسابية	2.79	0.50	عالية
المجموع			2.51	0.59	عالية

تعليق: يوضح الجدول رقم (02) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التكفل النفسي بالأطفال المعاقين ذهنيا في مؤسسات الإعاقة الذهنية حسب كل عبارة شكلت هذا المحور، ويتضح من الجدول أن العبارات (13، 6، 18، 3) جاءت متوسطاتها الحسابية كبيرة ومتقاربة حسب الترتيب (2.84، **2.81**، 2.79، 2.75)، بانحراف معياري يساوي حسب الترتيب (0.50، 0.71، 0.50، 0.43).

وكذا العبارات (11، 1، 8، 2) فجاءت متوسطاتها مرتفعة ومتقاربة أيضا حسب الترتيب (2.79، 2.67، 2.66، 2.60) وبانحرافات معيارية على الترتيب (0.61، 0.50، 0.60، 0.55) وهي أيضا درات عالية.

وعلى النهج ذاته جاءت العبارات (9، 7، 16، 4) بدرجات عالية أيضا لكن أقل من سابقتها، حيث كانت متوسطاتها الحسابية على الترتيب (2.54، 2.52، 2.51، 2.46) وبانحرافات معيارية على الترتيب (0.67، 0.54، 0.71، 0.65)، وهي درجات عالية أيضا تشير في مجملها إلى أهميتها في التكفل التربوي بالطفل المعاق ذهنيا.

وعلى العكس من ذلك جاءت العبارات (12، 5، 15، 14، 17، 10) بمتوسطات حسابية متوسّطة حسب الترتيب (2.35، 2.33، 2.30، 2.29، 2.21، 1.80) بانحراف معياري يساوي حسب الترتيب (0.65، 0.71، 0.62، 0.69، 0.62، 0.62).

3-7- عرض نتائج السؤال الثالث: هل يستجيب التكفل النفسي والتربوي لحاجات الأطفال ذوي الإعاقة الذهنية؟

جدول رقم (03): مدى استجابة التكفل النفسي والتربوي لحاجات الأطفال ذوي الإعاقة الذهنية

الرقم	العبارة	الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
01	هل يستجيب التكفل النفسي والتربوي لحاجيات الأطفال ذوي الإعاقة الذهنية؟	نعم	21	%87.5
		لا	03	%12.5
المجموع			24	%100

تعليق: تؤكد القراءة الإحصائية الواردة في الجدول رقم (03) والمبين مدى استجابة التكفل النفسي والتربوي لحاجات الأطفال ذوي الإعاقة الذهنية أن (21) من أفراد العينة يرون أن التكفل النفسي والتربوي في مؤسسات الإعاقة الذهنية يستجيب لمتطلبات الأطفال المعاقين ذهنيا بنسبة 87.5%، في حين (03) من أفراد العينة يرون عكس ذلك، أي أن التكفل النفسي والتربوي في مؤسسات الإعاقة الذهنية لا يستجيب لمتطلبات الأطفال المعاقين ذهنيا بنسبة مئوية قدرت بـ 12.5%.

8- مناقشة النتائج

8-1- مناقشة نتائج السؤال الأول

من خلال عرض البيانات المتعلقة بالتساؤل الأول والذي مفاده: ما هو واقع التكفل النفسي بالأطفال المعاقين ذهنيا في مؤسسات الإعاقة الذهنية؟

تبين أن أغلبية أفراد العينة يرون أن التكفل النفسي بالأطفال المعاقين ذهنيا في مؤسسات الإعاقة الذهنية له أهمية بالغة؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا المحور 2.76 بانحراف معياري يساوي 0.66، وهي درجة عالية توحي بأهمية التكفل النفسي للطفل المعاق ذهنيا، وهذا ما أكدته نتائج دراسة "ضيف لزهر" 2017، والتي خلصت إلى ضرورة القيام بعملية التكفل النفسي نظرا لكون هذه الفئات تعيش واقعا صحيا ونفسيا صعبا، وذلك نتيجة الإعاقة التي تنتاب كل فرد منهم، مما قد يظهر لديهم أشكالا متعددة من المشكلات السلوكية والتربوية كالانطوائية، العناد، العدوانية... وغيرها. فبعد الحصول على تشخيص كامل وشامل عن الحالة العقلية والنفسية والاجتماعية للطفل ذي الإعاقة الذهنية، بفضل الفحوص والاختبارات المختلفة، فإن الجهود تتجه مباشرة نحو إعداد برامج الكفالة والتأهيل الملائمة لتلك الحالة، والتي تعمل على تلبية أهم الاحتياجات النفسية والاجتماعية للمعوق، من الحاجة إلى التعلم وتطوير الخبرات، وتحسين السلوك التوافقي، مرورا بالمشاركة الوجدانية والتعاطف والتقدير، وصولا إلى القدر الأكبر من الاستقلالية والتحكم والتسيير الأمثل للذات وقدراتها.

8-2- مناقشة نتائج السؤال الثاني

من خلال عرض البيانات المتعلقة بالتساؤل الثاني والذي مفاده: ما هو واقع التكفل التربوي بالأطفال المعاقين ذهنيا في مؤسسات الإعاقة الذهنية؟

تبين أن أغلبية أفراد العينة يرون أن التكفل التربوي بالأطفال المعاقين ذهنيا في مؤسسات الإعاقة الذهنية له أهمية بالغة؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا المحور 2.51 بانحراف معياري يساوي 0.59، وهي درجة عالية توحي بأهمية التكفل التربوي للطفل المعاق ذهنيا بالرغم من الصعوبات التي تواجههم (الفريق المتعدد التخصصات) وهذا ما يتوافق مع دراسة كل من "الماحي زوبيدة" و"مكي محمد" 2017 التي خلصت نتائجها إلى وجود عراقيل وصعوبات فيما يخص تكفل المؤسسات ببعض الإعاقات كالتوحد، والاعاقة الحركية، واضطرابات اللغة خصوصا عسر القراءة والفهم، كما خلصت إلى صعوبة توفير مرافق الحياة المدرسية لبعض الحالات المتمدرسة من هذه الفئة، فلا يمكن الحديث عن أي تكفل بالمعوقين ذهنيا دون الحديث عن الجانب التربوي، الذي يلعب دورا محوريا في تأهيل قدرات الأطفال المعاقين ذهنيا، و ذلك من خلال برامج التربية الخاصة، التي يضعها المختصون، و التي تتماشى مع مدى الضعف أو الضرر الذهني للمصاب، و هي تهدف إلى تحقيق النمو النفسي و الاجتماعي للمعوق.

8-3- مناقشة نتائج السؤال الثالث

من خلال عرض البيانات المتعلقة بالتساؤل الثاني والذي مفاده: هل يستجيب التكفل النفسي والتربوي لحاجات الأطفال ذوي الإعاقة الذهنية؟

تبين أن أغلبية أفراد العينة يرون أن التكفل النفسي والتربوي بالأطفال المعاقين ذهنيا في مؤسسات الإعاقة الذهنية يستجيب لمتطلبات الطفل المعاق ذهنيا، حيث إن تكاليف جهود الفرق المتعددة التخصصات داخل مراكز التكفل المختصة يؤدي حتما إلى التكفل الجيد والمثالي بفئة المعاقين ذهنيا، وذلك بعد تسطير المشروع التربوي الذي

يهدف إلى تنمية القدرات الموجودة أصلا لدى المعاق في هذه الفئة، وكذلك إيقاظ وتنبيه إلى ضرورة استغلال الامكانات الموجودة لديه مسبقا. وإذ يسعى هذا التكفل إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الاستقلالية - تنمية وتربية القدرات المعرفية - تنمية المهارات اليدوية - تعلم مبادئ الأخلاق والقيم الاجتماعية - الصحة النفسية - تنمية القدرات الإدراكية - التربية اللغوية - الصحة الطبية - الصحة البدنية - تنمية القدرات الحركية.

ولتحقيق كل هذه الأهداف المنشودة والمذكورة أعلاه يتطلب الأمر تسطير برنامج مكثف من النشاطات الأساسية للتكفل، وتهدف إلى:

• **التربية الاعتيادية لجعل الطفل مستقلا بذاته:** الغسل والمسح – نظافة الأسنان – نظافة اللباس – التزرير – التحكم في البول والتبرز - التشبيك أو ربط الحذاء – الآداب العامة (التربية الأخلاقية والاجتماعية).

• **التربية الإدراكية (الوعي بالذات والجسم):** الجانب الجسمي 'التعرف على الذات-الصورة الحسية) – الاسم الشخصي (الهوية) – الجنس – السن – الإخوة – المسكن – وظائف الوالدين.

• **تربية القدرات العقلية (النشاط المعرفي):** معرفة الألوان (الأساسية ثم الانتقال إلى الثانوية) – معرفة الأشكال (مثلث، مربع، مكعب، مستطيل، دائرة) وتعميمها إلى الحياة اليومية – معرفة الأحجام (كبير، صغير...) – معرفة الأبعاد (قريب، بعيد...).

• **التربية الحسية:** تربية بصرية (ألوان، أحجام، أشياء...) – تربية الذوق (مالح، حلو، مر، حامض...) – تربية الشم (التمييز بين الروائح المختلفة والمتكررة) – التربية السمعية (الأصوات المألوفة والحادة (الأصوات المألوفة والحادة والدقيقة والغليظة) – تربية حاسة اللمس (الأملس، الخشن، الساخن، البارد، المبلل، الجاف...).

• **التربية الاجتماعية (الآداب العامة):** الاستئذان – التحية – آداب الحديث – آداب الجلوس – آداب – آداب الأكل.

• **التربية الرياضية:** الرياضة الجماعية لكل فوج.

• **التربية النفسية الحركية:** تنمية العضلات الدقيقة (الربط، التزوير، التشبيك...) – تنمية الجهاز التنفسي (لعبة الصابون، لعبة التنفس...) – التحكم في الجسم (الكبح والكف الإداري، الاسترخاء...).

• **النشاطات الترفيهية والثقافية:** خرجات بيداغوجية – خرجات استجمام ورحلات متنوعة – إحياء ورحلات متنوعة – إحياء مناسبات (أعياد الميلاد وأعياد المعاق) – عرض رسوم متحركة وأفلام وثائقية (ورشة سمعي بصري)

ويتولى الإشراف على هذه النشاطات فوج من المؤطرين متكون من: مساعد مرب – أخصائي بيداغوجي – أخصائي إكلينيكي – مختص أرطوفوني – مرب متخصص في النشاط الترفيهي الثقافي.

خاتمة

إن مجمل الحقوق التي كرسها المشرع الجزائري لصالح الأطفال ذوي الإعاقة الذهنية تمثل فقط جزءا من التكفل والاهتمام الذي يقع على عاتق السلطات العمومية، وكل أفراد المجتمع، لأن تحقيق هذه الحقوق يتطلب وعيا ومرونة وتسهيلات تجاه هذه الفئات لإعادة الأمل في نفوس هؤلاء، فالمراكز النفسية البيداغوجية تهدف من خلال عملية التكفل النفسي والتربوي إلى تحقيق إدماج الأطفال المعاقين ذهنيا اجتماعيا ومهنيا، بأن وعي الطفل بذاته يجعله قادرا على التواصل مع الآخرين، وتحقيق الاستقلالية عن طريق تنمية القدرات الحركية والعاطفية والاجتماعية المساعدة على التوافق والتكيف وخلق روح المسؤولية والاندماج في الجماعة، والقضاء على الحاجز النفسي.

التوصيات والمقترحات

- التوعية ومحاولة تغيير نظرة المجتمع لهذه الفئات من الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

- ضرورة تعميم المراكز النفسية البيداغوجية ونشرها بمختلف مناطق الوطن ليكون التكفل بكل الأطفال وفي كل المستويات.

- لابد أن تبدأ عملية التكفل مباشرة بعد التشخيص حتى لا نؤخر ما يمكن أن يفيد الطفل من عملية النمو والتدريب حسب إمكاناته.

- لابد من الحرص على توفير الموظفين المختصين المؤهلين بالعدد الكافي مع تحفيزهم من أجل ضمان تكفل أحسن بالأطفال.

- ضرورة توفير الوسائل وسبل العمل مع هؤلاء الأطفال كاللعب والاختبارات النفسية.

- لابد أن يكون هناك تعاون داخلي بين أعضاء الفريق المكلف بالتكفل بالأطفال.

الهوامش

أولا- المصادر

المنجد في اللغة والأعلام، ط30، دار المشرق، بيروت، لبنان، 1992، ص291

ثانيا- المراجع

1. أمل معوض الهجرسي، **تربية الاطفال المعاقين عقليا**، ط1، دار الفكر العربي، مصر، 2002، ص53
2. إيمان فؤاد محمد كاشف، **الإعاقة العقلية بين الإهمال والتوجيه**، دار قباء، القاهرة، 2001، ص42
3. تيسير مفلح كوافحة وعمر فواز عبد العزيز، **مقدمة في التربية الخاصة**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص61
4. جودت عزت عبد الهادي وسعيد حسني العزة، **مبادئ التوجيه والإرشاد النفسي**، ط1، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص14
5. زينب محمود شقير، **سيكولوجية الفئات الخاصة والمعوقين**، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 2004، ص26
6. سامي محمد ملحم، **مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، ط2، دار المسيرة، الأردن، 2002، ص352
7. سامي ملحم، **مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، دار المسيرة، الأردن، 2000، ص 102
8. سناني عبد الناصر، **الصعوبات التي يواجهها الأستاذ الجامعي المبتدئ في السنوات الأولى من مسيرته المهنية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار عنابة، 2012، ص115
9. سهيل أحمد كامل، **التوجيه والإرشاد النفسي**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1999، ص7
10. صلاح الدين حسين شريف وإمام مصطفى سيد، **تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2004، ص19
11. ضيف لزهر، **"واقع التكفل النفسي بالطفل التريزومي 21 تقرير ميداني بالمركز النفسي البيداغوجي للأطفال المعوقين ذهنيا بالوادي"**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، المجلد6، العدد2، ص22-31
12. الطاهر قيرود وبركو مزوز، **تقييم أساليب التكفل بأطفال طيف التوحد من وجهة نظر أوليائهم**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، المجلد 21، العدد 01، ص489- 524
13. طايبي لمياء، **واقع التكفل المبكر بالطفل المعوق ذهنيا والمرافقة الوالدية**، نواصري للطباعة والنشر، الجزائر، 2020، ص213
14. عبد الله بن أحمد الدوغان وطلعت محمد أبو عوف، **القياس والتقويم النفسي -والأسري**، مركز التنمية الأسرية، 2009، ص48
15. علي عبد النبي محمد حنفي، **العمل مع أسر ذوي الاحتياجات الخاصة**، ط1، دار العلم والايمان، مصر، 2007، ص102
16. العنزي فاطمة بنت قاسم، **استراتيجية التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة**، دار الراية للنشر والتوزيع، الدوحة، 2012، ص52
17. فاروق الروسان، **مقدمة في الإعاقة العقلية**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص23
18. القريطي عبد المطلب أمين وآخرون، **مقياس الصحة النفسية للشباب (المعايير المصرية السعودية)**، مكتبة الأنجلو، القاهرة، 1992، ص225
19. كمال إبراهيم مرسي، **مرجع في علم التخلف العقلي**، دار النشر للجامعات، القاهرة، 1999، ص 274
20. كوافحة تيسير مفلح وآخرون، **مقدمة في التربية الخاصة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص61
21. ماجدة السيد عبيد، **تعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة –مدخل إلى التربية الخاصة-**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص117، 118
22. الماحي زوبيدة ومكي محمد، **"الأطفال المتمدرسون من ذوي الاحتياجات الخاصة بالجزائر- بين الواقع والتطلعات"**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، المجلد8، العدد1، ص198-214
23. مصطفى حسن أحمد، **الإرشاد النفسي لأسر الأطفال غير العاديين**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1996، ص14
24. مصطفى نوري القمش وفؤاد عبد الخوالدة، **أثر استخدام برنامج تعليمي في تنمية مهارات الحاسوب لدى الأطفال المعاقين عقليا**، دراسات العلوم التربوية، الجامعة الأردنية، العدد1، المجلد39، ص45
25. مقدم عبد الحفيظ، **الاحصاء والقياس النفسي والتربوي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص146
26. نادر فهمي الزيود، **تعليم الأطفال المتخلفين عقليا**، دار الفكر، عمان، 2000، ص 19 — 20
27. نبيل جمعة صالح النجار، **الإحصاء التحليلي مع تطبيقات برمجية spss**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص90
28. نبيل جمعة صالح النجار، **الإحصاء في التربية والعلوم الانسانية مع تطبيقات برمجية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص23

درجة مساهمة التربية البدنية والرياضية في تنمية مهارات الذكاء الانفعالي لطفل ما قبل المدرسة حسب تقديرات مربيات رياض الأطفال -دراسة ميدانية ببعض رياض الأطفال بمدينة سطيف-

the degree of the contribution of physical education in the devlopement of emotionnal intelligence skills for a pre-scool child-a field study in som kindergartens in setif-

تاريخ الإرسال: 2020-10-06 تاريخ القبول: 2021-12-15

عفاف وسطاني، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، afafoustani0@gmail.com

الملخص

يهدف هذا البحث لمعرفة درجة مساهمة ممارسة النشاطات الرياضية في تنمية مهارات الذكاء الانفعالي لطفل ما قبل المدرسة، وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية ببعض رياض الأطفال بمدينة سطيف، مستهدفة عينة والتي بلغت 30مربية في رياض الأطفال اللاتي يتعاملن مع أطفال ما قبل المدرسة الذين تتراوح أعمارهم بين 3إلى 5 سنوات والموزعين حسب المؤهلات العلمية والخبرة، وقد تم التحقق من صدق وثبات أداة الدراسة المتمثلة في استبانة من تصميم الباحثة بالاعتماد على التراث النظري للموضوع؛ حيث تتكون الاستبانة من 25بندا، موزعة على خمسة (05) محاور متبنية تقسيم جولمان لأبعاد الذكاء الانفعالي، وهي كالتالي: مهارة تنظيم الانفعالات، مهارة المعرفة الانفعالية، مهارة التعاطف، مهارة التواصل الاجتماعي، مهارة إدارة الانفعالات، وقد حصلنا على قيم مرتفعة للصدق والثبات باستعمال الأدوات الإحصائية التالية: مانويتني، ألفا كرونباخ، والتجزئة النصفية، أما الأدوات الإحصائية المستعملة في هذا البحث فتتمثل فيما يلي: المتوسط الموزون، والوزن النسبي. وكانت النتائج كالتالي: تساهم التربية الرياضية البدنية بدرجة تتراوح بين المتوسط والمرتفع في تنمية مهارات الذكاء الانفعالي لطفل ما قبل المدرسة حسب تقديرات مربيات رياض الأطفال.

الكلمات المفاتيح: التربية البدنية الرياضية، الذكاء الانفعالي، طفل ما قبل المدرسة، رياض الأطفال، مربية الروضة.

Résumé

Cette recherche vise à connaître le degré de contribution de la pratique de l'activités sportives au développement des compétences en intelligence émotionnelle d'un enfant d'âge préscolaire, en menant une étude de terrain dans certaines écoles maternelles de Sétif, en ciblant un échantillon de 30 éducatrices en jardins d'enfants qui s'occupent d'enfants d'âge préscolaire âgés de 3 à 5 ans et répartis en fonction des diplômes et de l'expérience. La validité et la fiabilité de l'outil d'étude représentées dans un questionnaire conçu par le chercheur à partir de l'héritage théorique du sujet où le questionnaire était composé de 25 items répartis sur cinq (05) axes adoptant pour la division de Goleman des dimensions de l'intelligence émotionnelle, qui sont les suivantes: La compétence d'organisation des émotions, la compétence de la connaissance émotionnelle, la compétence de l'empathie, la compétence de la communication sociale, la compétence de gestion des émotions et les valeurs élevées d'honnêteté et de cohérence ont été obtenues en utilisant les outils statistiques suivants: Mann-Whitney , Alpha Cronbach et la demi-segmentation, ainsi que les outils statistiques qui furent utilisés dans cette recherche à savoir: Poids pondéré et relatif. Les résultats obtenus sont les suivants : L'éducation physique et sportive contribue à un degré allant de moyen à élever dans le développement des compétences en intelligence émotionnelle des enfants d'âge préscolaire, selon les estimations des éducateurs de la maternelle.

Mots-clés : *Sports d'éducation physique et sportive, intelligence émotionnelle, enfant d'âge préscolaire, les Jardin D'enfant, éducateur de maternelle.*

Abstract

This research aims to find out the degree to which the practice of sports activities contributes to the development of emotional intelligence skills for a pre-school child, by conducting a field study in some kindergartens in Setif, targeting a sample of 30 educators in kindergartens who deal with pre-school children who range from their ages are between 3 to 5 years and distributed according to academic qualifications and experience, and the validity and reliability of the study tool represented in a questionnaire designed by the researcher based on the theoretical heritage of the subject was verified. The questionnaire consisted of 25 items distributed on five (05) axes adopting Goleman's division of the dimensions of emotional intelligence. They are as follows: the skill of regulating emotions, the skill of emotional knowledge, the skill of empathy, the skill of social communication, the skill of managing emotions, and high values of honesty and consistency were obtained by using the following statistical tools: Mann-witny, Crombach's Alpha, and split half-reliability, as for the statistical tools used In this paper they are represented in the following: the weighted mean, and the relative weight. The results are as follows: Physical education contributes to a degree ranging from medium to high in the development of emotional intelligence skills for preschool children, according to estimates by kindergarten educators.

Keywords: Physical education sports, emotional intelligence, preschool child, kindergarten, kindergarten teacher.

مقدمة/إشكالية

يؤدي الذكاء الانفعالي دورا هاما في توافق الطفل مع البيئة حوله، بما يساعده على النمو السوي الذي يجعله منسجما مع الحياة، فالذكاء الانفعالي يكسب الطفل القدرة على الحد من الانفعالات غير المضبوطة، والتحكم في المشاعر وإدارتها، بالإضافة إلى مشاعر الآخرين وقراءتها على نحو صحيح، وإدارة العلاقة الاجتماعية بصورة فعالة، فانخفاضه يؤدي إلى الشعور السلبي كالخوف، القلق، الاكتئاب، العدوانية، فينتج عن ذلك شخصية ذات عاطفة سلبية تعيق صاحبها عن التعامل إيجابيا مع الحياة، أما ارتفاعه فيجلب الشعور الإيجابي مثل التفاؤل، وارتفاع الروح المعنوية والثقة بالنفس، مما يجعل الفرد محبوبا ومثابرا وقادرا على فهم مشاعره وتوظيفها بشكل إيجابي، ومتألقا وقادرا على التواصل، ومصرا عليه وعلى النجاح في جميع المجالات، والذكاء الانفعالي ليس ثابتا عند الميلاد، وإنما هو مُتَعَلَّم مكتسب، فهو قدرة نامية، ويأتي تعلمه في السنوات الأولى من عمر الطفل من خلال التفاعل الاجتماعي بين الطفل ومن يقوم برعايته؛ حيث ترسى أساسيات التربية الانفعالية في نفوس الأطفال في وقت مبكر. جراء ذلك يتفق الكثير من الباحثين والمربين على أن للروضة دورا مهما في تنمية الذكاء الانفعالي لدى أطفال ما قبل المدرسة من خلال تطبيق برنامجها التربوي الذي يضم عدة نشاطات تعليمية وتربوية وممارسات للأنشطة الرياضية البدنية الموجهة لطفل الروضة. ونظرا لما أثبتته الأبحاث العلمية الحديثة بخصوص فعالية التربية الرياضية والبدنية في عملية بناء الشخصية الناضجة والسليمة، فدور النشاطات الرياضية البدنية تجاوز حدود الجسم ليشمل آفاق الفكر والإدراك والمشاعر والإحساس والانفعالات والدوافع، والميول والحاجات.

لمرحلة ما قبل المدرسة خصوصية تميزها عن باقي مراحل التعليم من حيث طبيعة المتعلمين الذين يمرون بمرحلة نمو في جوانب عديدة: كالجسمية، النفسية، الانفعالية، الاجتماعية، اللغوية، العقلية، وكذلك في محتوى البرامج والمناهج والأساليب التعليمية، وهي من أخصب المراحل التربوية التعليمية في تشكيل الشخصية، "فالطفل في مرحلة الطفولة المبكرة يكون على درجة كبيرة من التقبل والميل للإبداع، ولديه أيضا الاستعداد للإحساس لكل جديد يطرأ على محيطه، كما أنه يستجيب بشكل إيجابي إلى التوجيه والإرشاد إذا ما توافرت له الحرية في الممارسة والاختيار، والمكان والوقت المناسب، وكذا استخدام عقله في التفكير والتزود بالمعرفة "(مخطاري، 2017، ص519). لذا فإن الحاجة إلى رياض الأطفال باتت مطلبا حتميا، الأمر الذي جعل الدول تكثف اهتمامها لزيادة أعداد رياض الأطفال فيها، والعمل على تطويرها العلمي والتقني. "فقد أصبحت فلسفة الروضة بشكلها الحديث لا تنصب بالدرجة الأولى على تعلم القراءة والكتابة والحساب بل على أولوية تنمية الذكاء الانفعالي"(محمد، 2014، ص1052)، كون أن الذكاء الانفعالي أو العاطفي أو الوجداني هو قدرة تنمو في مختلف مراحل العمر، والبدء في تعليمها للأطفال في سن مبكرة تنتج عنه أفضل النتائج في المستقبل " فقد أثبتت الدراسات أن هناك عقلين، عقل يفكر وآخر يشعر، أي عقل منطقي آخر عاطفي (انفعالي، وجداني) يقومان معا في تناغم دقيق دائما بتضافر نظاميهما المختلفين جدا في المعرفة لقيادة حياتنا، ذلك لأن هناك توازنا قائما بين العقل العاطفي والعقل المنطقي، فالعاطفة تغذي وتزود عمليات العقل المنطقي بالمعلومات، بينما يعمل العقل المنطقي على تنقية مدخلات العقل العاطفي، فالمشاعر ضرورية للتفكير، والتفكير مهم للمشاعر، كما أثبتت الدراسات أيضا أن المهارات العاطفية يمكن أن يكون لها الأثر الأكبر في النجاح في الحياة؛ الذي يكون للقدرة العقلية"(توفيق، خلف، 2009، ص38). وقد أوضح جولمان Golman (2000) أن هناك أبعادا أساسية تتكامل وتتحد فيما بينها، وتتكامل مكونة الذكاء الانفعالي، وتتمثل تلك الأبعاد في: بعد المعرفة الانفعالية وهي القدرة على الانتباه والإدراك الجيد للانفعالات والمشاعر الذاتية، وحسن التمييز بينها، والوعي بالعلاقة بين الأفكار والمشاعر الذاتية والأحداث الخارجية. وبعد التنظيم الانفعالي وهو القدرة على تنظيم الانفعالات والمشاعر، وتوجيهها إلى تحقيق الإنجاز والتفوق، واستعمال المشاعر والانفعالات في صنع أفضل القرارات، وفهم كيفية تفاعل الآخرين بانفعالات مختلفة، وكيف تتحول الانفعالات من مرحلة إلى أخرى (العبدلي، 2009، ص31-32)، أما البعد الثالث فهو إدارة الانفعالات أي قدرة الفرد على التخلص والتحكم في الانفعالات السلبية، وكسب الوقت للتحكم فيها، وتحويلها إلى انفعالات إيجابية، وهزيمة القلق والاكتئاب وممارسة الحياة الاجتماعية والمهنية بفاعلية (سليم، 2017، ص75)، وبالنسبة للبعد

الرابع فتمثل في التعاطف، ويقصد به قدرة الفرد على قراءة مشاعر الآخرين واحتياجاتهم ومشكلاتهم ومساعدتهم على تحقيق أهدافهم، دون إخباره بما يدور في وجدانهم، ودون التعبير عن مشاعرهم بصورة مباشرة، وإنما يمكنه فهمها من خلال نبرة الصوت وتعبيرات الوجه (عفانة، ندار، 2014، ص55)، وتمثل البعد الخامس في التواصل الاجتماعي الذي يعني التأثير الإيجابي القوي في الآخرين، عن طريق إدراك انفعالاتهم ومشاعرهم، ومعرفة متى تقود الآخرين ومتى تتبعهم وتساندهم، والتصرف معهم بطريقة لائقة"(العبدلي، 2009، ص32). وبالتالي فإن تنمية الذكاء الانفعالي لدى الأطفال ضرورة ملحة خاصة في السنوات الأولى من أعمارهم باعتبار أن الذكاء الانفعالي قدرة نامية، تمكنهم من تنمية قدراتهم العقلية والانفعالية والسلوكية بما يساعدهم على فهم الذات والآخرين والتعاطف معهم، وبما يمكنهم من الاستفادة من جميع إمكاناتهم في تحقيق أهدافهم.

هذا وقد بينت آخر البحوث العلمية والدراسية الحديثة أن التربية البدنية والرياضية عنصر فعال وأساسي في عملية بناء الشخصية الناضجة والسليمة، كما تحافظ على سلامة الصحة النفسية؛ لأنها تعالج الكثير من الانحرافات النفسية والانعكاسات الاجتماعية؛ لأنها تحقق التوافق والتوازن النفسي، إلى جانب أنها تمد الفرد بالطاقة اللازمة التي تحرره من كبته وانعزاله عن العالم الخارجي (بسيوني، الشاطئ، 1992، ص166-167)، وهذا ما يبرر تحمس العديد من المهتمين بالتعليم بمرحلة ما قبل المدرسة لفكرة التربية البدنية في رياض الأطفال، باعتبار أن التربية البدنية والرياضية التي تجاوزت حدود الجسم لتشمل آفاق الفكر والإدراك والمشاعر والأحاسيس والانفعالات والدوافع والميول والحاجات والرغبات، وشملت بصفة عامة جميع جوانب الشخصية، فخرجت بذلك عن نطاق العظام والعضلات إلى الشمولية، والتي أخذت مفهومها الحديث من نظريات علم النفس، وأصبحت حاليا من أحدث الأساليب التربوية؛ لأنها عن طريق النشاط البدني تجمع الجسم والنفس كوحدة. والتربية البدنية والرياضية لدى طفل ما قبل المدرسة تعنى بمختلف العمليات المختلفة والمتواصلة التي تحدث داخل أجهزة الجسم المختلفة، لتغيير البناء المرفلوجي والوظيفي لحياة الطفل وشخصيته "فالتمارين الرياضية تنمي لدى الطفل مرحلة ما قبل المدرسة العادات والمبادئ السليمة والأسس العلمية التي تتطور كل يوم، فينمو الطفل وتزداد ثقته بنفسه من خلال مزاولة التمارين الرياضية، وتشجيع المنافسة بينهم للوصول إلى النتائج الرياضية والتربوية المهمة كالتأكد من اتباع الأخلاق الحسنة والروح الرياضية، وحسن الأداء والضبط، وحسن الإشباع والطاعة واحترام الأخريين، كذلك تنمية الصفات النفسية والمبادئ عند الطفل كالشجاعة، اتخاذ القرار، الثبات، حسن التصرف، التعاون "(لؤي، 2002، ص67).

ومن خلال ما سبق ذكره جاءت هذه الدراسة لمعرفة درجة مساهمة الأنشطة البدنية الرياضية في تنمية الذكاء الانفعالي لطفل ما قبل المدرسة من خلال الإجابة عن السؤال العام للإشكالية التالية:

. ما درجة مساهمة التربية الرياضية البدنية في تنمية مهارات الذكاء الانفعالي لطفل ما قبل المدرسة ؟

وتندرج تحت هذا السؤال العام أسئلة فرعية تتمثل فيما يلي:

- ما درجة مساهمة التربية الرياضية البدنية في تنمية مهارة تنظيم الانفعالات لطفل ما قبل المدرسة حسب تقديرات مربيات رياض الأطفال ؟
- ما درجة مساهمة التربية البدنية الرياضية في تنمية مهارة المعرفة الانفعالية لطفل ما قبل المدرسة حسب تقديرات مربيات الأطفال ؟
- ما درجة مساهمة التربية الرياضية البدنية في تنمية مهارة التعاطف لطفل ما قبل المدرسة حسب تقديرات مربيات الأطفال ؟
- ما درجة مساهمة التربية الرياضية البدنية في تنمية مهارة التواصل الاجتماعي لطفل ما قبل المدرسة حسب تقديرات مربيات الأطفال ؟
- ما درجة مساهمة التربية الرياضية البدنية في تنمية مهارة إدارة الانفعالات لطفل ما قبل المدرسة حسب تقديرات مربيات الأطفال ؟

فرضيات الدراسة

الفرضية العامة

- تساهم التربية الرياضية البدنية في تنمية مهارات الذكاء الانفعالي لطفل ما قبل المدرسة بدرجة كبيرة حسب تقديرات مربيات الأطفال.

الفرضيات الجزئية

- تساهم التربية الرياضية البدنية في تنظيم الانفعالات لطفل ما قبل المدرسة بدرجة كبيرة حسب تقديرات مربيات الأطفال.
- تساهم التربية الرياضية البدنية في تنمية مهارة المعرفة الانفعالية لطفل ما قبل المدرسة بدرجة كبيرة حسب تقديرات مربيات الأطفال.
- تساهم التربية الرياضية البدنية في تنمية مهارة التعاطف لطفل ما قبل المدرسة بدرجة كبيرة حسب تقديرات مربيات الأطفال.
- تساهم التربية الرياضية البدنية في تنمية مهارة التواصل الاجتماعي لطفل ما قبل المدرسة بدرجة كبيرة حسب تقديرات مربيات الأطفال.
- تساهم التربية الرياضية البدنية في تنمية مهارة إدارة الانفعالات لطفل ما قبل المدرسة حسب تقديرات مربيات الأطفال.

أهداف الدراسة: وتمثل فيما يلي:

- معرفة درجة مساهمة التربية الرياضية البدنية في تنمية مهارات الذكاء الانفعالي لطفل ما قبل المدرسة حسب تقديرات مربيات الأطفال.
- معرفة درجة مساهمة التربية الرياضية البدنية في تنمية مهارة تنظيم الانفعالات لطفل ما قبل المدرسة حسب تقديرات مربيات الأطفال.
- معرفة درجة مساهمة التربية الرياضية البدنية في تنمية مهارة المعرفة الانفعالية لطفل ما قبل المدرسة حسب تقديرات مربيات الأطفال.
- معرفة درجة مساهمة التربية البدنية الرياضية في تنمية مهارة التعاطف لطفل ما قبل المدرسة حسب تقديرات مربيات الأطفال.
- معرفة درجة مساهمة التربية الرياضية البدنية في تنمية مهارة التواصل الاجتماعي لطفل ما قبل المدرسة حسب تقديرات مربيات الأطفال.
- معرفة درجة مساهمة التربية الرياضية البدنية في تنمية مهارة إدارة الانفعالات لطفل ما قبل المدرسة حسب تقديرات مربيات الأطفال.

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

- تسليط الضوء على أهمية تنمية الذكاء العاطفي لدى طفل ما قبل المدرسة باعتبار هذه المرحلة من حياة الطفل هي المرحلة المناسبة لتعليم الطفل، وتنمية قدراته إلى أقصى ما تسمح له به هذه القدرات.
- إبراز أهمية التربية البدنية والرياضية في مرحلة ما قبل المدرسة باعتبارها تساعد على النمو.
- الإحساس العميق بمشكلة الطفل في سنوات ما قبل المدرسة؛ حيث يحرم الأولياء وبعض المربين غير المؤهلين الطفل من الحركة وممارسة النشاطات الرياضية والبدنية.
- تصحيح النظرة التي ترى أن التربية البدنية الرياضية على أنها أقل أهمية من النشاطات التربوية التعليمية الأخرى.

تحديد مصطلحات الدراسة

- **اصطلاحا**

التربية البدنية والرياضية

- وقد عرفها " بيتر أرنولد" بأنها الجزء المتكامل من العملية التربوية التي تثري وتوافق الجوانب البدنية العقلية الاجتماعية الوجدانية لشخصية الفرد بشكل رئيسي عبر النشاط البدني المباشر (الخولي، 1996، ص36).
- كما عرفت على أنها ذلك الجانب المتكامل من التربية الذي يعمل على تنمية الفرد وتكييفه جسمانيا وعقليا ووجدانيا عن طريق الأنشطة الرياضية المختارة، والتي تمارس بإشراف قيادة صالحة لتحقيق أسمى القيم الإنسانية (شلتوت، معوض، 1993، 79).

الذكاء الانفعالي

- يعرف كل من "سالوفيومايير" بأنه قدرة الفرد على أن يدرك ويعبر عن الانفعالات، وأن يفهم كيف تؤثر الانفعالات في الفكر، وأن يفهم ويستدل من الانفعالات، وأن ينظم الانفعالات، وذلك بهدف تحسين النمو الانفعالي والمعرفي للفرد (بن كران، 2015، ص157-384)
- أما جولمان فيشير بأنه القدرة على التعرف على مشاعرنا ومشاعر الآخرين وعلى تحفيز ذواتنا، وعلى إدارة انفعالاتنا وعلاقتنا بالآخرين بشكل فعال.
- كما عرفه جاردنر على أنه القدرة على التعاطف مع الآخرين وفهم التنظيم المنطقي للمشاعر من فهم المشاعر

المختبئة أو المستترة بالنسبة للآخرين (توفيق، خلف، 2009، ص46)

- **طفل ما قبل المدرسة**: هو طفل مرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية الذين يكملون الرابعة من عمرهم ولا يتجاوزون السادسة من العمر، وهم ينقسمون إلى مرحلتين هما: المرحلة التمهيدية ومرحلة الروضة، وتهدف الروضة إلى تمكين الأطفال من النمو السليم، وتطور شخصياتهم في جوانبها الجسمية والعقلية بما فيها النواحي الوجدانية والخلقية وفق حاجاتهم وخصائص مجتمعهم (عبد الوهاب، عبد الله، 2016، ص195-196).

- **رياض الأطفال**: هي تلك المؤسسات التربوية الاجتماعية للأطفال ما قبل المدرسة، ويقبل الأطفال من سن الثالثة إلى سن السادسة من العمر، وتهدف الروضة إلى تحقيق النمو المتكامل عن طريق ممارسة الأنشطة والبرامج الهادفة التي توفرها الروضة، والمتصلة اتصالا وثيقا بحياته. والروضة إما أن تكون قائمة بذاتها، أو كفصول ملحقة بالمدارس. (مخاطري، 2017، ص520).

- **مربية الرياض:** هي المربية التي تقوم برعاية ومتابعة الطفل في مرحلة الروضة، وتسعى إلى تحقيق الأهداف التربوية التي يتطلبها المنهاج، مع مراعاة الخصائص العمرية والنفسية والاجتماعية والمعرفية من خلال إدارة النشاط وتنظيمه في غرفة النشاط وخارجها (محمد، 2014، ص1053).

- إجرائيا

- **التربية البدنية الرياضية:** هي مجموعة النشاطات البدنية الرياضية سواء أكانت حركات رياضية بدنية أم لعبا حرا لطفل الروضة بإشراف المربيات.

- **الذكاء الانفعالي:** هي الدرجة المحصل عليها من استجابات مربيات رياض الأطفال على مجموعة من الأسئلة التي تعكس مدى تطور مهارات: تنظيم الانفعالات والمعرفة الانفعالية، التعاطف، التواصل الاجتماعي، إدارة الانفعالات لدى طفل ما قبل المدرسة جراء ممارسة النشاطات الرياضية البدنية.

- **طفل ما قبل المدرسة:** وهو الطفل الذي يتراوح عمره بين 03-05 سنوات والذي يلتحق بالروضة.

- **رياض الأطفال:** وتتمثل في عدد من رياض الأطفال في مدينة سطيف.

مربية الرياض: وهي المربية التي تملك المهارات والخبرات المتخصصة اللازمة لرعاية الطفل، والاهتمام به وإكسابه المهارات اللازمة في جوانب حياته العلمية والاجتماعية والتربوية والنفسية.

الدراسات السابقة والتعقيب عليها

- **عرض الدراسات السابقة**

1. دراسة ريم سويلم محمد الرشيدي (2018) "الذكاء الوجداني وعلاقته بالمهارات الاجتماعية لدى أطفال مرحلة الرياض"

تكمن أهمية الدراسة في البحث عن العلاقة بين الذكاء الوجداني والمهارات الاجتماعية لدى أطفال مرحلة الرياض، وذلك بالكشف عن درجة علاقة الذكاء الوجداني بالمهارات الاجتماعية لدى أطفال هذه المرحلة، ومعرفة ما إذا كان الاختلاف بين أفراد العينة يرجع للمتغيرات الديموغرافية، ويتمثل مجتمع الدراسة من أطفال مرحلة الرياض الحكومية في دولة الكويت للمستوى الأول والثاني/ وبلغت عينة الدراسة (608) طفلا وطفلة، وتم استخدام مقياس الذكاء الوجداني ومقياس المهارات الاجتماعية من إعداد الباحثة، حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: وجود علاقة ارتباطية دالة موجبة بين الذكاء الوجداني والمهارات الاجتماعية بلغ(0.722) عند مستوى 0.01، ويوجد تأثير بين الذكاء الوجداني والمهارات الاجتماعية، حيث يمكن التنبؤ بدرجة الذكاء الوجداني من خلال التعرف على مدى توافر أبعاد المهارات الاجتماعية، وأن أبعاد المهارات الاجتماعية تفسر ما نسبته 0.79 من التباين في مجال الذكاء الوجداني، وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الذكاء الوجداني ومتوسطات درجات المهارات الاجتماعية بمرحلة رياض الأطفال تعزى للمتغيرات الديموغرافية عند مستوى دلالة 0.05 كالتالي: 1)الجنس لصالح الإناث.2) المستوى التعليمي لصالح المستوى الثاني.3)توجد فروق بين المناطق التعليمية. (الرشيدي، 2018)

2. دراسة عايدة ذيب عبد الله محمد (2014) "دور معلمات الروضة في تنمية الذكاء الانفعالي لدى الأطفال الرياض"

هدفت الدراسة للتعرف إلى دور معلمات الروضة في تنمية الذكاء الانفعالي لدى الأطفال، ولتحقيق ذلك تم بناء أداة الدراسة التي تكونت من (40) فقرة ضمن أربعة مجالات هي: (المعرفة الانفعالية، التعاطف، التواصل الاجتماعي) حيث طبقت الأداة على عينة الدراسة البالغة(200)معلمة من معلمات رياض الأطفال في محافظة جرش، وبعد تحليل النتائج إحصائيا باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الرباعي ثم التوصل للنتائج الآتية: 1) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 تعزى لأثر المستوى التعليمي في مجال التعاطف والتواصل الاجتماعي، 2) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة0.05 تعزى لأثر التخصص في جميع المجالات باستثناء التعاطف، 3) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 تعزى لأثر التخصص في جميع المجالات باستثناء التعاطف، 4) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (0.05) تعزى لأثر نوع الروضة في جميع المجالات وجاءت الفروق لصالح الروضة الخاصة .(محمد، 2014، ص1015)

3. دراسة محمد علي الحبيب (2011-2012)"دور التربية البدنية والرياضية في تنمية القيم الاجتماعية من خلال الأنشطة اللاصفية لدى تلاميذ المرحلة المتوسطة:

هدفت هذه الدراسة لمعرفة دور التربية البدنية والرياضية في تنمية القيم الاجتماعية من خلال الأنشطة اللاصفية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي؛ إذ تم اختيار عينة عشوائية مكونة من 150 تلميذا من 05 متوسطات بالتساوي واستخدم الباحث أيضا الاستبانة الملائمة للبحث، كما استخدم الباحث الوسائل الإحصائية التالية: النسبة المئوية

لقد توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها:

- الأنشطة اللاصفية الرياضية تسهم في اكتساب العديد من القيم.

- الأنشطة الجماعية أكثر إفادة من الفردية في القيم الاجتماعية. (الحبيب، 2012).

4. دراسة مريم مبارك والسعيد يحياوي(2017)" أثر برنامج التربية البدنية والرياضية في تنمية التفكير الإبداعي الحركي لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية(6-7) سنوات، دراسة ميدانية بالمدرسة الابتدائية تامشيط".

هدفت هذه الدراسة إلى:

- تصميم برنامج للتربية البدنية والرياضية يتناسب مع القدرات البدنية والحركية والمعرفية لتلاميذ المرحلة الابتدائية (6-7) سنوات.
- التعرف على تأثير برنامج التربية البدنية والرياضية في تنمية التفكير الإبداعي الحركي لتلاميذ المرحلة الابتدائية (6-7).
- التعرف على الفروق بين نتائج الاختبارات القبلية والبعدية في اختبارات التفكير الإبداعي الحركي لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية (6-7)

وقد استخدم الباحثان المنهج التجريبي لملاءمته لطبيعة البحث، فيما تكونت عينة البحث من تلاميذ المرحلة الابتدائية (6-7) سنوات بالمدرسة الابتدائية تامشيط3 بباتنة للعام الدراسي 2016/2015 والبالغ عددها (20) تلميذا، وطبق على هذه العينة قياسا قبليا وقياسا بعديا.

كما استخدم الباحثان مجموعة من اختبارات التفكير الإبداعي الحركي (اختبار الطلاقة الحركية واختبار المرونة الحركية واختبار الأصالة الحركية) على تلاميذ السنة الأولى ابتدائي. وثم وضع برنامج للتربية البدنية والرياضية لتنمية التفكير الإبداعي الحركي لفترة (10) أسابيع ولمدة (45) دقيقة في الوحدة التعليمية.

توصل البحث إلى ما يلي:

- برنامج التربية الرياضية ذو تأثير إيجابي وفعال في تنمية التفكير الإبداعي الحركي لتلاميذ المرحلة الابتدائية (6-7) سنوات.
- وجود فروق ذات دلالة معنوية بين نتائج القياسين القبلي والبعدي لاختبار التفكير الإبداعي الحركي بعد تطبيق برنامج التربية البدنية والرياضية على تلاميذ المرحلة الابتدائية (6-7) سنوات ولمصلحة الاختبار البعدي.

5. دراسة بعبو مالحة (2018)" أثر استعمال الألعاب الحركية في تنمية القدرات الإدراكية الحسية الحركية لأطفال ما قبل المدرسي"

هدفت هذه الدراسة إلى:

- **معرفة أثر الألعاب الحركية في تنمية بعض القدرات الإدراكية الحسية الحركية لأطفال ما قبل المدرسي للمرحلة العمرية (4-5) سنوات.**

وقد تكونت عينة البحث من مجموعة من أطفال الروضة الخاصة، بحيث كان عددهم (30) طفلا تم تقسيمهم بالتساوي إلى مجموعتين: ضابطة وتجريبية (15/15). ولقد تم اختيارهم بالطريقة القصدية، وأما المنهج المستخدم فهو المنهج التجريبي.

وقد توصل البحث إلى النتائج التالية:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نتائج الأطفال للاختبارات القبلية والاختبارات البعدية لصالح العينة التجريبية.
- إن الألعاب الحركية تعتبر حاجة أساسية يجب إشباعها من أجل تكوين شخصية متكاملة ومتوازنة للطفل، ولها أثر هام في بناء وتنمية بعض القدرات الإدراكية الحسية الحركية. (إبراهيم، 2019، ص 19-20).

التعقيب على الدراسات السابقة

يتضح من الدراسات السابقة أن هناك تنوعا في أهدافها وأدواتها ونتائجها، وسنحدد أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية، وهذه الدراسات كما يلي:

أوجه الشبه والاختلاف

1. دراسة ريم سويلم محمد الرشيدي (2018) "الذكاء الوجداني وعلاقته بالمهارات الاجتماعية لدى أطفال مرحلة الرياض"

- كانت أوجه الاتفاق من حيث: تناول متغير الذكاء الانفعالي(الوجداني) لدى أطفال الرياض.
- كانت أوجه الاختلاف من حيث:

- تناول متغير المهارات الاجتماعية لدى أطفال الرياض في حين تناولت الدراسة الحالية متغير التربية البدنية والرياضية.
- اختلاف هدفي الدراسة، حيث هدفت الدراسة السابقة لمعرفة العلاقة بين الذكاء الوجداني والمهارات الاجتماعية لدى أطفال الروضة في حين هدفت الدراسة الحالية إلى معرفة درجة مساهمة التربية البدنية والرياضية في تنمية الذكاء الانفعالي لطفل ما قبل المدرسة
- من حيث الأدوات الإحصائية.

2. **دراسة عايدة ذيب عبد الله محمد (2014) "دور معلمات الروضة في تنمية الذكاء الانفعالي لدى أطفال الرياض"**

- **كانت أوجه الاتفاق من حيث:**

- تناول الذكاء الانفعالي لدى أطفال الروضة.

- **كانت أوجه الاختلاف من حيث:**

- أهداف الدراستين، حيث كانت الدراسة السابقة تهدف لمعرفة دور معلمات الروضة في تنمية الذكاء الانفعالي لدى أطفال الروضة، أما الدراسة الحالية فقد هدفت إلى معرفة درجة مساهمة التربية البدنية والرياضية في تنمية الذكاء الانفعالي لطفل ما قبل المدرسة.
- أبعاد أداتي الدراستين، حيث اعتمدت الدراسة السابقة على الأبعاد التالية: المعرفة الانفعالية التعاطف والتواصل، أما الدراسة الحالية فقد اعتمدت على الأبعاد التالية: تنظيم الانفعالات، المعرفة الانفعالية، التعاطف، التواصل، إدارة الانفعالات.
- الأدوات الإحصائية، حيث استعملت الدراسة السابقة المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، تحليل التباين الرباعي، في حين استعملت الدراسة الحالية المتوسط الموزون، والوزن النسبي.

3. دراسة محمد علي الحبيب (2011-2012)"دور التربية البدنية والرياضية في تنمية القيم الاجتماعية من خلال الأنشطة اللاصفية لدى تلاميذ المرحلة المتوسطة "

- **كانت أوجه الاتفاق من حيث:**

- تناول متغير التربية البدنية والرياضية.
- اعتماد نفس المهج وهو المنهج الوصفي.

- **كانت أوجه الاختلاف من حيث:**

- من حيث الأهداف، إذ سعت الدراسة لمعرفة دور التربية البدنية والرياضية في تنمية القيم الاجتماعية من خلال الأنشطة اللاصفية.
- العينة المستهدفة، إذ استهدفت الدراسة السابقة تلاميذ المرحلة المتوسطة في حين الدراسة الحالية استهدفت أطفال ما قبل المدرسة.

- طريقة اختيار العينة، حيث اعتمدت الدراسة السابقة الطريقة العشوائية في حين اعتمدت الدراسة الحالية الطريقة القصدية.
- الأدوات الإحصائية، حيث استعملت الدراسة السابقة النسب المئوية في حين استعملت الدراسة الحالية المتوسط الموزون والوزن النسبي.

4.دراسة مريم مبارك والسعيد يحياوي (2017)" أثر برنامج التربية البدنية والرياضية في تنمية التفكير الإبداعي الحركي لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية (6-7) سنوات دراسة ميدانية بالمدرسة الابتدائية تامشيط"

- **كانت أوجه الشبه من حيث:**

-تناول متغير التربية البدنية والرياضية.

- **كانت أوجه الاختلاف من حيث:**

- أهداف الدراستين، حيث هدفت الدراسة السابقة إلى أثر برنامج التربية البدنية والرياضية في تنمية التفكير الإبداعي الحركي لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية (6-7) سنوات.
- منهج الدراسة، حيث اعتمدت الدراسة السابقة المنهج التجريبي، أما الدراسة الحالية فاعتمدت المنهج الوصفي.

العينة المستهدفة، حيث استهدفت الدراسة السابقة تلاميذ المرحلة الابتدائية.

6. دراسة بعبو مالحة (2018)" أثر استعمال الألعاب الحركية في تنمية القدرات الإدراكية الحسية الحركية لأطفال ما قبل المدرسي"

- **كانت أوجه الشبه من حيث:**

-تناول متغير الألعاب الحركية وهي جزء من النشاطات البدنية الرياضية.

-العينة المستهدفة للدراستين وهي أطفال الروضة.

- **كانت أوجه الاختلاف من حيث:**

- هدف الدراستين، حيث هدفت السابقة لمعرفة أثر الألعاب الحركية في تنمية بعض القدرات الإدراكية الحسية الحركية لأطفال ما قبل المدرسة.
- المنهج المعتمد، حيث اعتمدت الدراسة السابقة المنهج التجريبي في حين اعتمدت الدراسة الحالية المنهج الوصفي.

1.الإطار النظري للدراسة

1.1. علاقة التربية البدنية والرياضية بالتربية العامة

جاء الربط بين مفهوم التربية البدنية والرياضية بعد أن توصل علماء النفس والتربية في بحوثهم بالسعي لمحاولة التوصل إلى أنسب الطرق التي تساهم في زيادة حصيلة الفرد وتزويده بالخبرات، واتضح أن ذلك يتحقق عن طريق الأنشطة الرياضية لذا كان للرياضة دورها وأهميتها في تربية الفرد بحيث نشأ نشأة حية، فأصبحت الصلة الاسمية التي تربط بين الغرض والتطبيق أي بين التربية والتربية البدنية والرياضية مقرونين ببعضهما بعنوان " تربية بدنية ورياضية"، وأصبح ارتباطهما واضحا وجليا متفقين في الغرض والمعنى والمظهر الذي يحدد تنمية وتطور وتكيف النشء من الناحية الجسمانية والعقلية والاجتماعية والانفعالية، وذلك عن طريق الأنشطة الرياضية المختارة بغرض تحقيق أسس المثل والقيم الإنسانية بإشراف قيادة صالحة، ومؤهلة تربويا.

2.1. أهمية الحركة للأطفال

تساعد الحركة في تنمية عقول الأطفال، فالحركة تلعب دورا أساسيا في خلق الخلايا العصبية، والتي هي أساس في عملية التعلم، كما تساعد الحركة في تكوين فكرة جيدة على أنفسهم، حيث إن تحسين صورة الذات تكون نتيجة للعملية المخططة لأداء النشاط الحركي الناتج، والتي من الممكن أن يشارك بشكل فعال في التربية الحركية التي تقدم أثناء عملية التعلم. فالحركة تساعد على تنمية عظام الأطفال وعضلاتهم، كما تساعدهم على التوازن والرشاقة والتناسق. ويمكن للأطفال أن يستخدموا الحركة في السنوات الأخيرة من مرحلة الطفولة لتصبح حركاتهم أكثر مهارة. (علابة، 2019، ص108-109).

2.1.. الأسس العلمية للنشاط البدني والرياضي

اعتبر المختصون أن لأي نشاط أسس يرتكز عليها بحيث تعتبر كمقومات للنشاط، وهي لا تخرج عما يحيط بالإنسان في مختلف الميادين الخاصة والعملية منها، وهو ما يجعلهم يفضلون الأسس التالية كقاعدة للنشاط البدني:

- **الأسس البيولوجية**: المقصود بها طبيعة عمل العضلات أثناء النشاط البدني الرياضي إضافة إلى مختلف الأجهزة الأخرى التي تزوده بالطاقة كالجهاز الدوري التنفسي.

- **الأسس النفسية:** هي كل الصفات الخلقية والإرادية والمعرفية لشخصية الفرد ودوافعه وانفعالاته، وهي تساعد على تحليل أهم نواحي النشاط الرياضي من خلال السلوك، كما تساهم في التحليل الدقيق للعمليات المرتبطة بالنشاط الرياضي، إضافة إلى المساعدة في الإعداد الجيد والمناسب والتدريب الحركي المناسب.
- **الأسس الاجتماعية:** ويقصد بها العمل الجماعي، التعاون الألفة، الاهتمام بأداء الآخرين، ويمكن لهذه الصفات تنميتها من خلال أوجه النشاطات الرياضية المختلفة (علاوي، 1994، ص161)

3.1. الخصائص الانفعالية والجسدي والحركية لدى طفل الروضة

الناحية الانفعالية

- يتميز طفل هذه المرحلة بقوة وحدة الانفعالات وكثرة تقبلها.
- يبدأ الطفل في تمييز الأدوار بين الأم والأب والأخوة ويتقمص الشخصيات.
- تظهر على الطفل بوادر النمو الاجتماعي مثل حب السيطرة والقيادة والكرم والأنانية، والتي لها أثرها في النمو الاجتماعي
- يتدرج الطفل في القدرة على تمييز السلوك المقبول وغير المقبول اجتماعيا.
- نمو الطفل الاجتماعي يتوقف على أسلوب المعاملة التي يتلقاها.
- في هذه المرحلة توضع البذور الأولى لملامح شخصية الطفل.

الناحية الجسمية والحركية

- الطفل في هذه المرحلة سريع النمو، له قابلية للمرض.
- الطفل في هذه المرحلة يتميز بالتمركز حول الذات.
- يلاحظ تفوق البنات على البنين في سرعة النمو.
- كثير الحركة يحب اللعب والنشاط، ويعتمد على العضلات الكبيرة، أما نمو العضلات الصغيرة فيتأخر قليلا.
- تزداد قدرته على التحكم والاتزان لنمو عظام الجسم ولكن عظام الرأس لينة يستطيع استخدام يديه بكفاءة
- حواسه هي الأساس الذي يعتمد عليها في معرفة العالم من حوله.
- يتميز بطول النظر، ويرى الأشياء البعيدة بدرجة أوضح من القريبة، ويرى الأشياء الكبيرة كذلك أوضح من الصغيرة. (عامر، محمد، 2008، ص14-15).

4.1. الذكاء الانفعالي ومهاراته حسب نموذج جولمان Golman

يحدد جولمان Golman مهارات الذكاء الانفعالي وفق النموذج الآتي:

- **المعرفة الانفعالية**: وتشمل الوعي بالذات والتعرف على الشعور وقت حدوثه، ورصد المشاعر والانفعالات وفهمها، ويعتبر الوعي بالذات هو البعد الأساسي في الذكاء الانفعالي.
- **إدارة الانفعالات**: وتشمل القدرة على التعامل مع الانفعالات وإدارتها بشكل ملائم وتهدئة النفس والتخلص من القلق والمشاعر السلبية.
- **تحفيز الذات أو توجيه الانفعالات**: لتحقيق هدف معين للفرد، وأن يكون الفرد مصدر الدافعية لذاته.
- **إدراك انفعالات الآخرين**: وتتضمن القدرة على التعاطف ومعرفة انفعالاتهم، والقدرة على التقاط الإشارات الانفعالية للآخرين، وتبني هذه القدرة على أساس الوعي بالانفعالات، وتعتبر مهارة إنسانية ضرورية في أعمال القيادة.

5.1.. إدارة العلاقات الاجتماعية: وهذا المجال يتطلب الكفاية الاجتماعية، ويتطلب المهارات التأثيرية لإدارة انفعالات الآخرين وضبطها، ويعتبر هذا البعد متطلبا هاما في القيادات العليا والأعمال التي تتطلب اتصالات مع المجتمع بشكل مكثف. (سعيد، 2008، ص13-14)

2. الدراسة الميدانية:

2.1. منهج الدراسة: نظرا لطبيعة الموضوع والذي يتعلق بمعرفة درجة مساهمة التربية الرياضة في تنمية الذكاء الاجتماعي لطفل الروضة، تم استخدام المنهج الوصفي المناسب لمثل هذه الموضوعات من أجل الحصول على أكبر قدر من البيانات الدقيقة والواضحة التي تغطي جوانب الموضوع.

2.2. عينة الدراسة: تتمثل عينة الدراسة في 30 مربية أطفال في 07 روضات بمدينة سطيف، وقد اختيرت عينة الدراسة بالطريقة القصدية موزعين كما يلي:

الجدول (01) يبين توزيع المربيات في كل روضة

القسم	التكرار	الوزن النسبي
الزهور	5	16,7%
النجوم الصغار	5	16,7%
وسيم ونادين	5	16,7%
سبايس تون	3	10,0%
الضياء	6	20,0%
دورصاف	6	20,0%
آدم بارة	5	16,7%
المجموع	**30**	**100%**

وقد وزعت عينة الدراسة حسب المؤهل الجامعي والخبرة كما بلي:

المؤهل العلمي

الجدول (02) يبين توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	الوزن النسبي
ثانوي	1	3,3%
تكوين مهني	7	23,3%
جامعي	21	70,0%
دراسات عليا	1	3,3%
المجموع	**30**	**100%**

الخبرة

الجدول (03) يبين توزيع العينة حسب الخبرة

الخبرة	التكرار	الوزن النسبي
أقل من 5 سنوات	25	83,3%
5 سنوات فما فوق	05	16,7%
المجموع	**30**	**100%**

3.2. حدود الدراسة

- **حدود زمنية:** السنة الدراسية 2018 /2019.
- **حدود مكانية:** ببعض رياض الأطفال بمدينة سطيف.
- **حدود بشرية:** مربيات رياض الأطفال ببعض رياض الأطفال بسطيف.

4.2. أداة الدراسة: استخدمت الباحثة في الدراسة الحالية أداة الاستبانة لجمع البيانات والتي تم تصميمها بالاعتماد على التراث النظري للموضوع؛ حيث تتكون الاستبانة من25 بندا موزعة على خمسة (05) محاور متبنية تقسيم جولمان لأبعاد الذكاء الانفعالي، وهي كالتالي:

الجدول (04) يوضح تصنيف عبارات الاستبانة

المحاور	البنود
تنظيم الانفعالات	5-4-3-2-1
المعرفة الانفعالية	10-9-8-7-6
التعاطف	15-14-13-12-11
التواصل الاجتماعي	20-19-18-17-16
إدارة الانفعالات	25-24-23-22-21

- وتحدد بدائل الإجابة التي انطوت عليها استبانة الدراسة بثلاثة بدائل كما يلي:
  - ✓ بديل بدرجة مرتفعة: التقدير الكمي هو 03
  - ✓ بديل بدرجة متوسطة: التقدير الكمي 02
  - ✓ بديل بدرجة منخفضة: التقدير الكمي 01

5.2. الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة:

- **الصدق:** اعتمدت الباحثة لتحديد مدى صدق الاستبانة على الصدق التمييزي من خلال حساب مان ويتني فكانت النتائج كالتالي:

الجدول (05) يبين نتائج صدق الاستبانة

✓ **الصدق**

قيمة مان ويتني	قيمة ولكوكسن	قيمة(z)	القيمة المعنوية	القرار الإحصائي
000,	36.000	3,378-	001,	صادق

القراءة الإحصائية: من خلال نتائج الجدول (05) نلاحظ أن القيمة المعنوية لمان ويتني هي (0.001) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05، 0.01) وبالتالي فإن الاستبانة صادقة.

- **الثبات:** اعتمدت الباحثة طريقة الاتساق الداخلي (ألفا كرونباخ)، التجزئة النصفية لتحديد ثبات الاستبانة وكانت النتائج كالتالي:

الجدول (06) يبين نتائج معامل ألفا كرونباخ

عدد البنود الاستبيان	ألفا كرونباخ
25	754,

القراءة الإحصائية: من خلال نتائج الجدول (06) نلاحظ أن معامل الثبات لأداة الدراسة تقدر ب (0.754) وهي أكبر من (0.06)، وبهذا نستنتج أن الاستبانة ثابتة.

الجدول (07) يبين نتائج التجزئة النصفية

نصفي الاختبار	قيمة ألفا	قيمة جيتمان	القرار الإحصائي
13 بندا	643,	802,	ثابت وصادق
12 بندا	672,		

القراءة الإحصائية: من خلال نتائج الجدول (07 يظهر أن أداة الدراسة ثابتة، وذلك لأن قيمة جيتمان التي بلغت (0.802) أكبر من (0.60).

6.2. الأدوات الإحصائية للدراسة: وتتمثل فيما يلي:

- مان ويتني.
- الاتساق الداخلي (ألفا كرونباخ).
- التجزئة النصفية(جيتمان).
- المتوسط الموزون.
- التكرار والوزن النسبي.

7.2. عرض النتائج ومناقشتها في ضوء الدراسات السابقة

***عرض النتائج**

لاختبار الفرضيات إحصائيا تم حساب المتوسط الحسابي الموزون وتحديد الوزن المئوي (النسبي) لكل بند من بنود كل محور من الاستبانة لتحديد درجة مساهمة التربية الرياضية البدنية في تنمية الذكاء الانفعالي لطفل ما قبل المدرسة، ومن أجل تحديد مستويات تصنيف قيم المتوسط الحسابي الموزون، نقوم بحساب المدى، وذلك بطرح أصغر قيمة من أعلى قيمة في المقياس (3-1)، ثم قسمة المدى وهو (2) على عدد بدائل الإجابة في المقياس وهي (3)، حيث نتحصل على القيمة (0.66)، والهدف من ذلك تحديد الطول الفعلي (الحقيقي الصحيح) لكل خلية من خلايا المقياس، بعد ذلك يتم إضافة هذه القيمة (0.66) إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهو الواحد الصحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى، وبهذا تصبح الأطوال الفعلية لخلايا المقياس كما هو موضح في الجدول التالي:

وقد كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): يوضح الأطوال الفعلية لخلايا المقياس وما يقابلها من بدائل الاستجابة.

أطول خلايا المقياس	بدائل الاستجابة
1,66-1	درجة منخفضة
2,33-1,67	درجة متوسطة
3.2-2,34	درجة مرتفعة

- **الفرضية الجزئية الأولى: والتي مفادها** "تساهم التربية الرياضية البدنية في تنمية مهارة تنظيم الانفعالات بدرجة مرتفعة لطفل ما قبل المدرسة حسب تقديرا مربيات رياض الأطفال.
- **تنظيم الانفعالات**

الجدول (08): يبين نتائج الفرضية الجزئية الأولى

البند	توزيع استجابات الأفراد			الوسط الموزون	الوزن المئوي	درجة الاستجابة
	بدرجة مرتفعة	بدرجة متوسطة	بدرجة منخفضة			
01	22	8	0	2,73	91,00%	درجة مرتفعة
02	17	13	0	2,57	85,67%	درجة مرتفعة
03	21	8	0	2,70	90,00%	درجة مرتفعة
04	11	18	1	2,33	77,67%	درجة متوسطة
05	11	13	6	2,17	72,33%	درجة متوسطة
المجموع	**82**	**60**	**07**	**2,500**	**83,33%**	**درجة مرتفعة**

القراءة الإحصائية: من خلال الجدول (08) يتبين أن درجة الاستجابة لبنود محور تنظيم الانفعالات كانت مرتفعة؛ حيث بلغت قيمة المتوسط الموزون بـ:(2.50) والتي تنتمي إلى طول الخلية (2.34-3.2) بهذا تستنتج الباحثة أن التربية الرياضية البدنية تساهم في تنمية مهارة تنظيم الانفعالات لدى طفل ما قبل المدرسة. وبهذا تكون الفرضية الجزئية محققة.

- **الفرضية الجزئية الثانية: التي مفادها:**" تساهم التربية البدنية الرياضية في تنمية مهارة المعرفة الانفعالية بدرجة مرتفعة لطفل ما قبل المدرسة".

✓ **المعرفة الانفعالية**

الجدول (09) يبين نتائج الفرضية الجزئية الثانية

البند	توزيع استجابات الأفراد			الوسط الموزون	الوزن المئوي	درجة الاستجابة
	بدرجة مرتفعة	بدرجة متوسطة	بدرجة منخفضة			
06	12	16	2	2,33	77,67%	درجة متوسطة
07	10	16	4	2,20	73,33%	درجة متوسطة
08	5	16	9	1,87	62,33%	درجة متوسطة
09	7	16	7	2,00	66,67%	درجة متوسطة
10	18	10	2	2,53	84,33%	درجة مرتفعة
المجموع	**52**	**74**	**24**	**2,187**	**72,90%**	**درجة متوسطة**

القراءة الإحصائية: من خلال الجدول (09) يظهر أن درجة الاستجابة لبنود محور المعرفة الانفعالية كانت متوسطة؛ حيث بلغت قيمة المتوسط الموزون بـ (2.187) والتي تنتمي إلى طول الخلية (1.67-2.33) بهذا تستنتج الباحثة أن التربية الرياضية البدنية تساهم في تنمية مهارة تنظيم الانفعالات بدرجة مرتفعة لدى طفل ما قبل المدرسة. وبهذا فالفرضية الجزئية لم تتحقق.

- **الفرضية الثالثة: التي مفادها:"** تساهم التربية الرياضية البدنية في تنمية مهارة التعاطف بدرجة مرتفعة لطفل ما قبل المدرسة".

✓ **التعاطف**

الجدول (10) يبين نتائج الفرضية الجزئية الثالثة

البند	توزيع استجابات الأفراد			الوسط الموزون	الوزن المئوي	درجة الاستجابة
	بدرجة مرتفعة	بدرجة متوسطة	بدرجة منخفضة			
11	14	11	5	2,30	76,67%	درجة متوسطة
12	12	12	6	2,20	73,33%	درجة متوسطة
13	8	16	6	2,07	69,00%	درجة متوسطة
14	12	12	6	2,20	73,33%	درجة متوسطة
15	9	15	6	2,10	70,00%	درجة متوسطة
المجموع	**55**	**66**	**29**	**2,173**	**72,43%**	**درجة متوسطة**

القراءة الإحصائية: من خلال الجدول (09) يتضح أن درجة الاستجابة لبنود محور المعرفة الانفعالية كانت متوسطة؛ حيث بلغت قيمة المتوسط الموزون بـ (2.173) والتي تنتمي إلى طول الخلية (1.67-2.33) وبهذا تستنتج الباحثة أن التربية الرياضية البدنية تساهم في تنمية مهارة التعاطف بدرجة مرتفعة لدى طفل ما قبل المدرسة. وبهذا يتضح أن الفرضية الجزئية الثالثة لم تتحقق.

- **الفرضية الجزئية الرابعة: التي مفادها:"** تساهم التربية الرياضية البدنية في تنمية مهارة التواصل الاجتماعي بدرجة مرتفعة لطفل ما قبل المدرسة".

✓ **التواصل الاجتماعي**

الجدول (11) يبين نتائج الفرضية الجزئية الرابعة

البند	توزيع استجابات الأفراد			الوسط الموزون	الوزن المئوي	درجة الاستجابة
	بدرجة مرتفعة	بدرجة متوسطة	بدرجة منخفضة			
16	11	18	1	2,33	77,67%	درجة متوسطة
17	15	13	2	2,43	81,00%	درجة مرتفعة
18	21	9	0	2,70	90,00%	درجة مرتفعة
19	14	16	0	2,47	82,33	درجة مرتفعة
20	20	10	0	2,67	89,00%	درجة مرتفعة
المجموع	**81**	**66**	**3**	**2,520**	**84,00%**	**درجة مرتفعة**

القراءة الإحصائية: من خلال الجدول (11) يبدو أن درجة الاستجابة لبنود محور تنظيم الانفعالات كانت مرتفعة؛ حيث بلغت قيمة المتوسط الموزون بـ (2.52) والتي تنتمي إلى طول الخلية (2.34-3.2) بهذا تستنتج الباحثة أن التربية الرياضية البدنية تساهم في تنمية مهارة التواصل الاجتماعي لدى طفل ما قبل المدرسة. وبهذا تكون الفرضية الجزئية الرابعة قد تحققت.

- **الفرضية الجزئية الخامسة: التي مفادها:"** تساهم التربية الرياضية البدنية في تنمية مهارة إدارة الانفعالات بدرجة مرتفعة لطفل ما قبل المدرسة"

- **إدارة الانفعالات**

الجدول (12) يبين نتائج الفرضية الجزئية الخامسة

البند	توزيع استجابات الأفراد			الوسط الموزون	الوزن المئوي	درجة الاستجابة
	بدرجة مرتفعة	بدرجة متوسطة	بدرجة منخفضة			
21	17	12	1	2,53	84,33%	درجة مرتفعة
22	16	12	2	2,47	82,33%	درجة مرتفعة
23	14	14	2	2,40	80,00%	درجة مرتفعة
24	12	15	3	2,30	76,67%	درجة متوسطة
25	16	13	1	2,50	83,33%	درجة مرتفعة
المجموع	**75**	**66**	**9**	**2,440**	**81,33%**	**درجة مرتفعة**

القراءة الإحصائية: من خلال الجدول (12) يتبين أن درجة الاستجابة لبنود محور إدارة الانفعالات كانت مرتفعة؛ حيث بلغت قيمة المتوسط الموزون بـ (2.44) والتي تنتمي إلى طول الخلية (2.34-3.2) وبهذا تستنتج الباحثة أن التربية الرياضية البدنية تساهم في تنمية مهارة إدارة الانفعالات لدى طفل ما قبل المدرسة. وبهذا تكون الفرضية الجزئية الخامسة قد تحققت.

- **الفرضية العامة:** والتي مفادها: تساهم التربية الرياضية البدنية في تنمية مهارات الذكاء الانفعالي بدرجة مرتفعة لطفل ما قبل المدرسة.

***مناقشة الفرضيات في ضوء الدراسات السابقة**

انطلاقا من نتائج الدراسة يظهر أن درجة مساهمة التربية الرياضية والبدنية في تنمية مهارات الذكاء الانفعالي كانت متباينة بين المرتفع (إدارة الانفعالات، التواصل الاجتماعي، التنظيم الانفعالي)، والمتوسط (التعاطف، المعرفة الانفعالية). وبهذا تكون الفرضية العامة قد تحققت جزئيا من خلال تحقق الفرضية الجزئية الأولى والثانية والرابعة، وعدم تحق الفرضية الجزئية الثالثة والخامسة. رغم ذلك تعتبر التربية الرياضية والبدنية مهمة جدا بالنسبة للطفل عموما لنموه السليم في جميع الجوانب سواء النمو العاطفي أم الاجتماعي أم العقلي أم الحركي، فقد أثبتت دراسة "محمد علي الحبيب(2012/2011) أهمية التربية الرياضية والبدنية في تنمية القيم الاجتماعية للطفل ، كما أن دراسة مريم مبارك و السعيد يحياوي(2017) قد أثبتت أن برامج التربية الرياضية و البدنية لها أثر في تنمية التفكير الإبداعي و الحركي للطفل، أما دراسة بعبو مالحة (2018) فقد أكدت على أن الألعاب الحركية تعتبر حاجة أساسية يجب إشباعها من

أجل تكوين شخصية متكاملة و متوازنة لطفل ما قبل المدرسة تحديدا، لما لها من أثر هام في بناء و تنمية بعض القدرات الإدراكية الحسية و الحركية.

خلاصة

إن كل أشكال التربية الرياضية والبدنية، من تمارين رياضية، وألعاب حركية، ونشاط حر للطفل، هدفها تربية الجسم وتنمية الخلق والإبداع من خلال زيادة معرفته بمقدرته الحركية، وكذلك امتلاك الخبرات والممارسات الحركية التي تساعده على تحليل الظواهر المحيطة به، وتجعله سعيدا نشيطا في حياته، مبادرا منتجا، يتقن حركاته ويؤديها بشكل منتظم، كما أثبتت أخر الأبحاث العلمية والدراسية الحديثة أن هناك تأثيرات إيجابية للأنشطة البدنية والحركية في إطارها التربوي على الحياة الانفعالية للفرد من خلال اكتسابه لمستوى رفيع من الكفايات النفسية المرغوبة، مثل الثقة بالنفس، والقدرة على الانضباط الانفعالي، فقد أصبح هدف التربية الرياضية البدنية في العصر الحديث التنمية الشاملة والمتزنة للفرد. لكن من خلال نتائج الدراسة يظهر أن التربية الرياضية البدنية في رياض الأطفال الجزائرية لم تتأثر تأثيرا كبيرا بالتيارات الفكرية، والأفكار الحديثة. وقد كانت نتائج الدراسة كالتالي:

- تساهم التربية الرياضية البدنية بدرجة تتراوح بين المتوسط والمرتفع في تنمية مهارات الذكاء الانفعالي لطفل ما قبل المدرسة حسب تقديرات مربيات رياض الأطفال.
- تساهم التربية الرياضية البدنية في تنمية مهارة تنظيم الانفعالات بدرجة مرتفعة لطفل ما قبل المدرسة حسب تقديرات مربيات رياض الأطفال.
- تساهم التربية الرياضية البدنية في تنمية مهارة المعرفة الانفعالية بدرجة متوسطة لطفل ما قبل المدرسة حسب تقديرات مربيات رياض الأطفال.
- تساهم التربية الرياضية البدنية في تنمية مهارة التعاطف بدرجة متوسطة لطفل ما قبل المدرسة حسب تقديرات مربيات رياض الأطفال.
- تساهم التربية الرياضية البدنية في تنمية مهارة التواصل الاجتماعي بدرجة مرتفعة لطفل ما قبل المدرسة حسب تقديرات مربيات رياض الأطفال.
- تساهم التربية الرياضية البدنية في تنمية مهارة إدارة الانفعالات بدرجة مرتفعة لطفل ما قبل المدرسة حسب تقديرات رياض الأطفال.

التوصيات

تمخضت الدراسة على مجموعة من التوصيات أهمها:

- ضرورة الاهتمام بممارسة الأنشطة الرياضية والبدنية لطفل ما قبل المدرسة.
- تخصيص حصص منظمة لممارسة النشاطات الرياضية والبدنية بأنواعها في رياض الأطفال.
- ضرورة توفر اختصاصيين للتربية الرياضية والبدنية يكلفون بحصة التربية الرياضة والبدنية في رياض الأطفال، وذلك حرصا على ممارسة النشاطات البدنية والرياضية على أسس علمية تربوية.
- إدراج النشاط البدني الرياضي في برامج مرحلة ما قبل المدرسة التعليمية التربوية.

المراجع

- الخولي، أمين أنور (2001): أصول التربية البدنية، ط3، دار الفكر العربي، القاهرة (مصر).
- بن كوان، سليمان بكر (2015): مفهوم الذكاء وأنواعه، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان (الأردن).
- توفيق، أسماء فتحي، خلف، أمل السيد (2009): فاعلية القصة كمدخل لإنماء الذكاء الانفعالي لدى طفل الروضة، مجلة الطفولة، العدد (37)، كلية البنات عين شمس، مصر.
- ريسان، مجيد لؤي (2002): التربية البدنية والحركية للأطفال في سن ما قبل المدرسة، ط1، عمان (الأردن).
- شلتوت، حسن، معوض، حسن (1993): التنظيم والإدارة في التربية الرياضية، دار الفكر العربي، القاهرة(مصر).
- عبد الوهاب، أنور فاضل، عبد الله، سوزان (2016): الذكاء الاجتماعي لدى أطفال الرياض وعلاقته ببعض المتغيرات، العدد 67، مجلة الفتح، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد.
- عفانة، عزوز إسماعيل، الخزندار، نائلة نجيب (20014): التدريس الصفي بالذكاءات المتعددة، ط3، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان (الأردن).
- محمد، عايدة ذيب عبد الله (2014): تنمية الذكاء الانفعالي لدى أطفال مجلة كلية التربية للبنات، مجلد25 (04)، قسم المناهج، جامعة عين شمس، مصر.
- محمد، عوض بسيوني، فيصل، ياسين الشاطئ (1992): طرق التربية البدنية والرياضية، المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- مخطاري، نصيرة طالح (2017): التربية والتعليم في رياض الأطفال: دراسة ميدانية عن واقع الروضات لولاية تيزي وزو كعينة، العدد 31، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية.
- سليم، أماني السيد فرغلي (2017): الذكاء الوجداني والسلوك القيادي والمكانة السوسيومترية لدى الأطفال، ط1، مؤسسة الراق للنشر والتوزيع، عمان(الأردن).
- سعيد، سعاد جبر (2008): الذكاء الانفعالي وسيكلوجية الطاقة اللامحدودة، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان (الأردن).
- الرشيدي، ريمسويلم محمد (2018): الذكاء الوجداني وعلاقته بالمهارات الاجتماعية لدى أطفال مرحلة الرياض، رسالة ماجيستير في الإرشاد النفسي، جامعة الكويت.
- علاوي، محمد حسن (1994)، علم النفس الرياضي، ط1، دار المعارف، القاهرة.
- حبيب، محمد علي (2012/2011)، دور التربية البدنية والرياضية في تنمية القم الاجتماعية من خلال الأنشطة الصفية لدى تلاميذ المرحلة المتوسطة، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- علابة، إبراهيم (2019)، اقتراح برنامج حركي لتنمية الذكاء الحركي لدى الأطفال (4-5) سنوات لرياض الأطفال-دراسة ميدانية بروضة ماريا مدينة الجلفة، أطروحة دكتوراه، معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية قسم النشاط البدني المكثف جامعة زيان عاشور الجلفة.
- عامر، طارق عبد الرؤوف، محمد، ربيع (2008)، طفل الروضة، دار اليازوري العلمية، عمان(الأردن)

الملاحق

جامعة محمد لمين دباغين
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم النفس والأرطوفونيا

أيتها المربية المحترمة:

في إطار إعداد بحث بعنوان: "درجة مساهمة الأنشطة البدنية الرياضية في تنمية الذكاء الانفعالي لطفل الروضة دراسة ميدانية برياض الأطفال بمدينة سطيف". نضع بين يديك هذه الاستبانة وأرجو منك الإجابة على عبارتها بكل صدق وموضوعية، ونحيطكم علما أن هذه المعلومات تستخدم لأغراض علمية فقط.

- ✓ اقرئي العبارة جيدا ثم اختري البديل الذي ترينه مناسبا بوضع علامة x)) موازاة للفقرة.
- ✓ لا توجد إجابة صحيحة وأخرى خاطئة، فالإجابة صحيحة طالما أنك تعبرين عن اتجاهك بصدق.
- ✓ لا تتركي خانة دون إجابة.

شاكرين لكم حسن تعاونكم معنا
الباحثة: د عفاف وسطاني

بيانات شخصية:

المؤهل العلمي:..... الخبرة:..... الروضة:.....

الرقم	العبارة	درجة منخفضة	درجة متوسطة	درجة مرتفعة
01	تساهم النشاطات البدنية الرياضية في إسعاد طفل الروضة وإبهاجه.			
02	تساهم النشاطات البدنية الرياضية في تنمية روح التحدي بين أطفال الروضة.			
03	تساهم الأنشطة البدنية الرياضية في تنمية روح المنافسة بين أطفال الروضة.			
04	تساهم الأنشطة البدنية الرياضية في تنمية دافعية التعلم لدى طفل الروضة.			
05	تساهم الأنشطة البدنية الرياضية في ضبط طفل الروضة لانفعالاته.			
06	تساهم الأنشطة البدنية الرياضية في تنمية قدرته على التعبير عن مشاعره.			
07	تساهم الأنشطة البدنية الرياضية في تنمية قدرة طفل الروضة على انجاز الأنشطة التعليمية بنشاط.			
08	تساهم النشاطات البدنية الرياضية في تنمية التفكير الابتكاري لدى طفل الروضة.			
09	تساهم النشاطات البدنية الرياضية في تنمية القدرة على تذكر المعلومات لدى طفل الروضة.			
10	تساهم النشاطات البدنية الرياضية في تنمية الثقة بالنفس لدى طفل الروضة.			
11	تساهم النشاطات البدنية الرياضية في انتقال طفل الروضة من التمركز حول الذات إلى الاهتمام بالآخرين.			
12	تساهم النشاطات البدنية الرياضية في تشجيع أطفال الروضة على مشاركة الآخرين مشاعرهم.			
13	تساهم النشاطات البدنية الرياضية في جعل طفل الروضة حساسا اتجاه الاحتياجات العاطفية لزملائه.			
14	تساهم النشاطات البدنية الرياضة في تمكن طفل الروضة من إدراكه للإيماءات الدقيقة لزميله عند قيامه بنشاط ما.			
15	تساهم النشاطات البدنية الرياضية في تنمية روح التفاؤل لإنشاء مشروع دراسي.			
16	تساهم النشاطات البدنية الرياضية في تنمية قدرة طفل الروضة على التعبير عن أفكاره.			
17	يساهم النشاطات البدنية الرياضية في تنمية روح التعاون لدى طفل الروضة.			
18	تساهم النشاطات البدنية الرياضية في جعل طفل الروضة يستمتع بمشاركة زملائه نشاط ما.			
19	تساهم النشاطات البدنية الرياضية في تنمية رغبة طفل الروضة في التواصل مع العديد من زملائه.			
20	تساهم النشاطات البدنية الرياضية في تحقيق التواصل الإيجابي بين طفل الروضة وأقرانه.			
21	تساهم النشاطات البدنية الرياضية في تفريغ الغضب لدى طفل الروضة.			
22	تساهم النشاطات البدنية الرياضية في تنمية القدرة على الصبر في تحقيق الأهداف لدى طفل الروضة.			
23	تساهم النشاطات البدنية الرياضية في تخفيض التوتر لدى طفل الروضة.			
24	تساهم النشاطات البدنية الرياضية في تخلص طفل الروضة من الغيرة من زملائه.			
25	تساهم النشاطات البدنية الرياضية من التخلص من مشاعر الاكتئاب لدى طفل الروضة.			

السلوك القيادي للمدرب وعلاقته بتماسك فريق لاعبي كرة الطائرة لبعض أندية ولاية جيجل ﴿صنف الأكابر﴾

Coach's Leadership Behavior and its Relationship with Volleyball Players Team Cohesion of some Clubs in Sétif (seniors classes)

تاريخ الإرسال: 03-01-2020 تاريخ القبول: 15-12-2021

براهيم قدراوي، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2 kadraoui17@gmail.com

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين السلوك الذي يمكن أن ينشأ بين المدرب ولاعبيه، وأثره في تماسك الفريق الرياضي للاعبي كرة الطائرة، وتم اختيار عينة عشوائية من اللاعبين صنف أكابر ينشطون ضمن أندية ولاية جيجل لكرة الطائرة قدر عددهم ب (40) لاعبا، حيث أخذنا من كل نادٍ (08) لاعبين عشوائيا. واستخدام الباحث المنهج الوصفي وذلك لتماشيه مع هدف الدراسة، ومن أدوات جمع البيانات المستخدمة مقياس، السلوك القيادي للمدرب في الأنشطة الجماعية، ومقياس تماسك الفريق الرياضي، وخلصت النتائج إلى: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة تحفيز المدرب ومستوى تماسك فريق لاعبي كرة الطائرة، وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدريب بالإرشاد ودرجة تماسك فريق لاعبي كرة الطائرة، وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقدير الاجتماعي ودرجة تماسك فريق لاعبي كرة الطائرة.

الكلمات المفاتيح: السلوك القيادي، المدرب، تماسك فريق، كرة الطائرة.

Résumé

L'étude visait à connaître la relation entre le comportement qui peut survenir entre l'entraîneur et ses joueurs et son impact sur la cohésion de l'équipe sportive de joueurs de volley-ball, et un échantillon aléatoire de joueurs a été choisi, la plus grande classe active dans l'État des clubs de volley-ball de Jijel, le nombre d'entre eux est (40) joueurs, où nous avons pris de chacun Joueurs du club (08) au hasard. Le chercheur a utilisé l'approche descriptive pour l'adapter au but de l'étude. L'un des outils de collecte de données utilisé est la mesure du comportement de leadership de l'entraîneur dans les activités de groupe et la mesure de la cohésion de l'équipe sportive. Les résultats ont conclu: Il existe une relation statistiquement significative entre le niveau de motivation de l'entraîneur et le niveau de cohésion de l'équipe de volleyball, Il existe une relation statistiquement significative entre la formation des entraîneurs et le degré de cohésion de l'équipe de volley-ball.

Il existe une relation statistiquement significative entre l'estimation sociale et le degré de cohésion de l'équipe de volleyball

Mots-clés : Comportement de leadership, entraîneur, cohésion d'équipe, volleyball

Abstract

The study aims to know the relationship between the behavior that can arise between the coach and his players and its impact on the cohesion of the sports team of volleyball players, and a random sample of players was chosen, the largest class active in the state of Jijel volleyball clubs, the number of them is (40) players, where we took from each Club (08) players randomly. The researcher used the descriptive approach to match it with the aim of the study. One of the data collection tools used is the measure of leadership behavior of the coach in group activities and the measure of cohesion of the sports team. The results concluded:There is a statistically significant relationship between the coach's motivation level and the level of cohesion of the volleyball team. There is a statistically significant relationship between coaching training and the degree of cohesion of the volleyball team. There is a statistically significant relationship between social estimation and the degree of cohesion of the volleyball team.

Keywords. Leadership behavior, coach, team cohesion, volleyball

مقدمة

من أهم العوامل التي تساعد على نجاح عملية التدريب والارتقاء بمستوى الرياضيين نحو الأفضل نجد المدرب الذي يعدّ من الشخصيات التي تملك فلسفة خاصة ، تملي عليه بعض الواجبات، والصفات، والخصائص المعينة التي ينبغي على هذا الأخير أن يتحلى بها ويزاولها ،فالمدرب اليوم في علاقته مع اللاعبين يشكلون وحدة متكاملة تتفرع منها فروع، ومميزات تخص أفراد الفريق الرياضي في مشواره التنافسي، وذلك لتحقيق الأهداف المسطرة ، ويوصف المدربون في كثير من الأحيان بالحزم والصرامة، وغالبا ما يحتل المدرب مكانة عالية في نفوس أفراد الفريق الرياضي الذي يدربه ، وتظهر أهمية الدور الذي يلعبه في مدى تحقيق الفوز والانتصار مع الفريق(عروسي، 2014، ص47).

أراد البحث أن يبرز الأهمية الكبرى ودور كل من التحفيز والتقدير الاجتماعي، والتدريب، والإرشاد، وتأثيرهم على تماسك فريق لاعبي كرة الطائرة ، وهذا لا يعني أن ما قمنا به هو الحل المبتغى بل يعد البحث انطلاقا لمحاولة البحث الدقيق في هذا المجال وخطوة من أجل الاهتمام بمثل الأساليب المنتهجة من قبل المدربين نظرا لأهميتهم (الأسلوب التحفيزي ، أسلوب التدريب بالإرشاد، أسلوب التقدير الاجتماعي) وعدم الاقتصار على الجانب البدني وعلى هذا الأساس نضع بين يدي القارئ بحثنا المتواضع في هذا المجال الواسع والخصب لعله يكون دعوة للاهتمام بهذا المجال الحيوي.

-الإشكالية

يظهر المفهوم المعاصر للممارسة الرياضية بوضوح بأنها ليست القدرات الحركية المتقنة وحدها هي التي تحقق النتائج العالية ولكن تتدخل العديد من العناصر النفسية التي تربط بين حركة الفرد ومعطيات شخصيته، لذا نجد أن المدربين لا يؤسسون تدريباتهم على المعطيات التكتيكية والبيو ميكانيكية فحسب، ولكن أصبح مركز اهتمامهم هو طبع الرياضي من أجل تفادي الظواهر غير المرغوب فيها أثناء الممارسة، ويعتقدون أن إدارة اختباراته التي تعتمد هذا الاتجاه هي وسيلة أكثر نجاحا من ملاحظات لا تعتمد على طبع الرياضي، كذلك هناك من يعدون الأولوية للخبرات السيكولوجية من أجل تحديد نجاح مدرب أو توقع طبيعة حكم مثلا لذا فمتطلبات رياضة النخبة تدفع النفسانيين لدراسة المعطيات السيكولوجية لشخصية المشاركين، فالاعتماد على الخصائص السيكولوجية لتحديد الشخصية الرياضية سواء أكان مدربا أو أستاذا أو مشاركا، فلفظ الشخصية كثيرا ما نقصد به تصرفات الأستاذ ومعاملاته دون التطرق لصفات ظاهرية كشكله وهذا القصد هو الأكثر صوابا في تحديد شخصية الرياضي خاصة المدربين . (أسامة كامل راتب، 1990، ص42).

إن تماسك الجماعة الرياضية (الفريق الرياضي) يمثل الظواهر الأساسية باستمرار اللاعبين في عضوية الفريق الرياضي، إذ أن التماسك هو الخيط الذي يربط بين أعضاء الفريق والذي يبقى على العلاقات بين مختلف أفراده.

ومن المشكلات الرئيسية التي تواجهنا محاولة الوقوف على الأسباب التي نؤدي إلى تماسك الفريق الرياضي، فكثيرا ما نلاحظ اختلافا واضحا بين الفرق الرياضية المتعددة من حيث تماسك أفراد كل فريق وإقبالهم على التدريب وانتظامهم في الاشتراك في المنافسات الرياضية في العديد المباريات.

كيف لنا أن نفسر ظاهرة عدم قدرة الفريق الرياضي على الاحتفاظ بالتعاون التام بين أفراده، وما الذي يمكن أن يفسر الهزائم المتتالية التي يقابلها فريق رياضي يتكون من عدد كبير من اللاعبين الممتازين، في حين أن هناك بعض الفرق التي تتميز بتواضع مستوى لاعبيها تحقق نتائج أفضل. (سعد جلال، محمد علاوي، 1988، ص 453)

لعل ما يقف حاليا كعائق في طريق المدربين هو كيفية الحفاظ على روح الفريق وتماسكه، وفي خلق دوافع وعوامل تساهم في الرفع من مردود اللاعبين تؤدي الى تحقيق نتائج ايجابية أثناء المنافسات، وهذا ما أدى بنا إلى دراسة طبيعة وأبعاد هذه العلاقة انطلاقا من التساؤلات التالية:

*هل هناك علاقة بين السلوك القيادي للمدرب ودرجة تماسك الفريق الرياضي للاعبي كرة الطائرة ؟

* هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة تحفيز المدرب ومستوى تماسك فريق لاعبي كرة الطائرة ؟

* هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدريب بالإرشاد ودرجة تماسك فريق لاعبي كرة الطائرة ؟

* هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقدير الاجتماعي ودرجة تماسك فريق لاعبي كرة الطائرة ؟

الفرضية العامة:

* توجد علاقة ارتباطية بين السلوك القيادي للمدرب ودرجة تماسك الفريق الرياضي للاعبي كرة الطائرة.

الفرضيات الجزئية

* توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة تحفيز المدرب ومستوى تماسك فريق لاعبي كرة الطائرة.

* توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدريب بالإرشاد ودرجة تماسك فريق لاعبي كرة الطائرة.

* توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقدير الاجتماعي ودرجة تماسك فريق لاعبي كرة الطائرة.

أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى

- معرفة طبيعة ودرجة العلاقة الموجودة بين نظام المكافأة المادي والمعنوي وتماسك الفريق الرياضي للاعبي كرة الطائرة.

- إبراز العلاقة بين التدريب بالإرشاد ودرجة تماسك فريق لاعبي كرة الطائرة.

- محاولة تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين التقدير الاجتماعي ودرجة تماسك فريق لاعبي كرة الطائرة.

أهمية البحث: تتمثل أهمية البحث فيما يلي:

- إعطاء صورة واضحة حول تأثير الحوافز المادية والمعنوية التي يوفرها المدرب الرياضي للاعبيه على استقرار الفريق الرياضي، وبالتالي تعزيز الأداء الرياضي والنتائج المرجوة.

- إبراز أهمية التحفيز في المجال الرياضي وادراج شتى أنواعه بطرق علمية مدروسة وعلاقته بالتفاعل الاجتماعي.

- تقديم نظرة شاملة للمدربين واللاعبين حول أهم العوامل المؤثرة في تماسك الرياضي.

- تفيد مدربي كرة الطائرة في اختيار الأسلوب المناسب لخلق جو من الألفة والود بين اللاعبين.

- تفيد رؤساء النوادي والمسيرين والمدربين في اكتشاف السبل التي تؤدي إلى استقرار الفريق الرياضي وتوفير الدعم في الوقت والمكان المناسبين.

تحديد المفاهيم والمصطلحات

السلوك القيادي

عبارة عن علاقة متبادلة بين القائد ومجموعة من الأفراد يتم من خلالها التأثير في سلوك الأفراد من أجل تحقيق أهداف الجماعة. (إخلاص محمد عبد الصمد، مصطفى حسين باهي، 2004، ص 53)

التدريب بالإرشاد

هو السلوك الذي يقوم به المدرب من خلال عمليتي التدريب والمنافسات الرياضية وما يقوم به من توجيه وإرشاد لهم وتحديده لواجبات ومهام كل لاعب.

التقدير الاجتماعي

يرتبط بالسلوك الذي يمكن أن ينشأ بين المدرب ولاعبيه ومدى اهتمامه بهم، وتقديره لهم، ومساعدتهم على حل مشاكلهم، والقدرة على إشاعة جو من الألفة والود بين الاعبين

وحرصه على تماسك الفريق.

تحفيز المدرب

هو مقدار ما يوفره المدرب الرياضي للاعبيه من حوافز مادية أو معنوية مقابل الأداء الرياضي المتميز ووضعه نظام للمكافأة في حالة الفوز كوسيلة لدعم وتعزيز الأداء الرياضي الجيد للاعبين. (محمد حسن علاوي، 1998، ص394-395)

التماسك

قامت إخلاص محمد عبد الصمد، ومصطفى حسين باهي بتعريف التماسك نقلا عن **كارترايت وزاننر (1953 &cartwringht)** على أنه مفهوم يشير الى جاذبية الجماعة لأعضائها، ونقلا عن (**فستنجر وآخرون festinger et al**) (**1950**) الذي عرف التماسك على أنه المجال الكامل للقوى التي تعمل على الأفراد لكي يظلوا في الجماعة، ولقد أوضحا أن هناك قوتين هامتين تؤثران على الأعضاء لكي يظلوا في الجماعة وهما: الانجذاب إلى الجماعة ووسائل الضبط.

(إخلاص محمد عبد الصمد، مصطفى حسين باهي ، 2004، ص 138).

المدرب

يقصد بالمدرب ذلك القائد القوي الشخصية الكفء في عمله القادر على ربط علاقات متزنة بينه وبين أفراد فريقه.

- يعد المدرب الرياضي من الشخصيات التربوية التي تتولى دور القيادة في عملية التربية والتعليم، ويؤثر تأثيرا كبيرا ومباشرا في التطوير الشامل والمتزن لشخصية الفرد الرياضي. (قاسم حسن حسين، 1998، ص79)

الدراسات السابقة والمشابهة

الدراسة الاولى

- دراسة قوراية **أحمد**، 2005، بمعهد التربية البدنية والرياضية بسيدي عبد الله تحت عنوان:

"تأثير القيادة على مردود الرياضيين الجزائريين دراسة وصفية لملامح القائد الرياضي الرفيع المستوى"

كان الهدف من البحث: دراسة أساليب القيادة وأثرها على النتائج الرياضية، وإبراز فيما إذا كانت هناك علاقة بين الأساليب القيادية والنتائج الرياضية، وذلك بإجراء دراسة ميدانية على 16 مدربا رياضيا، وذلك للتحقق من فرضيات البحث الرامية إلى أن هناك علاقة ارتباطية بين عناصر القيادة الرياضية، والنتائج المحصل عليها في الفريق، وكان المنهج المتبع المنهج الوصفي، واستعمل الباحث الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وكانت نتائج الدراسة كالتالي:

-هناك علاقة ارتباطية بين القيادة الرياضية والنتائج المسجلة اثناء الموسم الرياضي.

- هناك علاقة ارتباطية بين الأسلوب الديمقراطي كأسلوب منتهج من طرف المدرب والنتائج الرياضية للفريق.

-لا توجد علاقة ارتباطية بين الأسلوب الأوتوقراطي كأسلوب منتهج من طرف المدربين والنتائج الرياضية للفريق. (قوراية أحمد: 2005).

الدراسة الثانية:

دراسة مقاق **كمال، 2007**، بمعهد التربية البدنية والرياضية بسيدي عبد الله تحت عنوان:

" علاقة التحفيز بدافعية الإنجاز لدى لاعبي القسم الوطني الأول لكرة القدم الجزائرية "

وكان الهدف من البحث: إبراز الدور الحقيقي للتحفيز بأنواعه في الوسط التنافسي، ومعرفة طبيعة ودرجة العلاقة الموجودة بين التحفيز ودافعية الإنجاز لدى لاعبي القسم الوطني الأول، بالإضافة الى إبراز أهمية التحفيز وأثره على مردود فرق البطولة.

المنهج المتبع هو المنهج الوصفي التحليلي، وقد اختار البحث حجم العينة 80 لاعبا يمثلون فرق مولودية الجزائر، اتحاد الجزائر، شباب بلوزداد، أهلي البرج، وكانت نتائج الدراسة كالتالي:

إثبات وجود علاقة بين التحفيز بنوعيه المادي والمعنوي وعلاقته بدافعية الإنجاز الرياضي، حيث توصل خلال نتائج الدراسة أنه كلما كان التحفيز قويا كلما زادت دافعية الإنجاز الرياضي للاعبي كرة القدم الجزائرية، وذلك بزيادة دافع إنجاز النجاح ودافع تجنب الفشل. (مقاق كمال ، 2007)

الدراسة الثالثة

دراسة **عبد العزيز بن علي بن أحمد السلمان، 2002**، بكلية التربية بجامعة الملك سعود.

تحت عنوان "**السلوك القيادي للمدرب الرياضي وعلاقته بدافعية الإنجاز لدى لاعبي الألعاب الجماعية بالمملكة العربية السعودية** "

هدفت الدراسة إلى التعرف على السلوك القيادي لدي المدربين السعوديين والعرب وعلاقته بدافعية الإنجاز لدي لاعبي بعض الألعاب الجماعية لفئة الدرجة الأولى بأندية المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية وكذلك التعرف على مدي تأثير المتغيرات التالية: (الجنسية، السن، سنوات الخبرة في مجال التدريب، طبيعة المهنة) على السلوك القيادي للمدربين، ومدي تأثير المتغيرات التالية: (السن، سنوات الخبرة في الممارسة الرياضية) على دافعية الإنجاز لدي اللاعبين.

استخدم الباحث المنهج الوصفي بالأسلوب المسحي، ولجمع بيانات الدراسة وتحقيق أهدافها، استخدم الباحث

مقياس السلوك القيادي لمدربي الألعاب الجماعية من إعداد **أبو زيد (1990) م** الذي يشتمل علي ثمانية أبعاد تمثل في مجملها السلوك القيادي لمدربي الألعاب الجماعية وهي:(التدريب بالإرشاد، التقدير الاجتماعي، التحفيز، تسهيل الأداء الرياضي، المشاركة والسلوك الديمقراطي، السلوك التسلطي، الاهتمام بالجوانب الصحية، العدالة) ،ومقياس أنماط دافعية الإنجاز للاعب الرياضي من إعداد **محمد حسن علاوي 1998** ويشتمل على بعدين وهما :(دافع إنجاز النجاح، ودافع تجنب الفشل)، إضافة إلى مقياس **ولس (Willis)** من اقتباس **محمد حسن علاوي 1998)م)** لقياس دافعية الإنجاز المرتبطة بالمنافسة الرياضية.

تكونت عينة الدراسة **من (76) مدرباً و(622) لاعبا** من مدربي ولاعبي بعض الألعاب الجماعية لفئة الدرجة الأولى بأندية المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- هناك علاقة بين السلوك القيادي الذي يمارسه مدربو بعض الألعاب الجماعية السعوديون والعرب لفئة الدرجة الأولى بأندية المنطقة الشرقية وبين دافعية الإنجاز للاعبين.

- أن السلوك القيادي الذي يمارسه المدربون، هو السلوك القيادي بأبعاده المختلفة، مع تركيزهم على بعض الأبعاد التي يرون أنها مهمة للعملية التدريبية أكثر من الأبعاد الأخرى مثل - (بعد الاهتمام بالجوانب الصحية، وبعد التدريب بالإرشاد) -:

- أن مستوي دافعية الإنجاز لدي لاعبي بعض الألعاب الجماعية لفئة الدرجة الأولى بأندية المنطقة الشرقية يعدّ مرتفعا.

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الجنسية والسلوك القيادي للمدربين في بعد التدريب والإرشاد، وذلك لصالح المدربين العرب.

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة المهنة والسلوك القيادي للمدربين في بعد المشاركة والسلوك الديمقراطي وذلك لصالح المدربين المتفرغين.

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سنوات الخبرة في المجال الرياضي وبين دافعية الإنجاز للاعبين في بعد دافع إنجاز النجاح، وذلك لصالح اللاعبين ذوي الخبرة العالية من (16سنة فما فوق (مقارنة باللاعبين ذوي الخبرة المنخفضة من (1 -5سنوات).

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السن وسنوات الخبرة في مجال التدريب وبين السلوك القيادي للمدربين.

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السن ودافعية الإنجاز الرياضي لدي اللاعبين. (عبد العزيز بن علي بن احمد السلمان، 2002)

التعقيب على الدراسات السابقة والمشابهة:

أوضحت الدراسات السابقة الأساليب القيادية (التحفيز، الأسلوب الديمقراطي، الأسلوب الأوتوقراطي، التدريب بالإرشاد، التقدير الاجتماعي) المنتهجة من قبل المدربين والدافع للإنجاز، بالإضافة إلى التطرق إلى شخصية المدرب الرياضي وإبراز وتوضيح مدى تأثيرها على تماسك الفريق الرياضي بالنسبة للألعاب الجماعية، وبصفة خاصة كرة القدم، حيث لخصت معظم الدراسات في هذا المجال إلى تحديد درجة العلاقة الموجودة بين تلك الأساليب القيادية المنتهجة من قبل المدربين ودافعية الإنجاز وبالتالي تأثيرها على مردود ونتائج الفرق الرياضية.

إن ما نلاحظه على هذه الدراسات السابقة أنها اقتصرت على بعض الرياضات مما دفعنا إلى إجراء دراسة تبين تأثير تلك الأساليب القيادية ودرجة تماسك فريق كرة الطائرة.

من خلال هذه المعطيات السابقة يتبين لنا الجديد الذي جاءت به الدراسة الحالية، والمتمثل في محاولة إثبات وجود علاقة بين الأسلوب القيادي للمدرب الرياضي وتماسك الفريق الرياضي للاعبي كرة الطائرة، بغية إظهار العلاقة بين المدرب الرياضي، واللاعب المتدرب من الناحية الاجتماعية ، وهذا بإعطاء البعد الاجتماعي لعلاقة التفاعل بين المدرب والمتدرب ,وما لهذه الأخيرة من تأثير مباشر على تماسك الفريق، لاسيما من حيث طبيعة شخصية المدرب وطريقة تسييره للفرق الرياضية من حيث التدريب بالإرشاد والتقدير الاجتماعي، والاسلوب التحفيزي.

منهجية البحث والاجراءات الميدانية

المنهج

نظرا لطبيعة موضوعنا تم استخدام المنهج الوصفي وذلك لتماشيه مع هدف الدراسة.

المجتمع وعينة البحث

يتكون مجتمع بحثنا من مجموعة **لاعبين** صنف أكابر ينشطون ضمن أندية ولاية جيجل لكرة الطائرة، تم اختيار عينة عشوائية منهم قدر عددها بـ **40 لاعبا**، حيث أخذنا من كل نادٍ **08 لاعبين** عشوائيا.

جدول رقم (01): يبين حجم العينة المختارة:

النوادي الرياضية	العدد الكلي للاعبي النادي اكابر	العينة المختارة
نادي شبيبة جيجل	17	08
نادي حي موسى	13	08
نادي اتحاد بوشرقة	12	08
نادي نجم وجانة	15	08
نادي شباب تاسوست	14	08
المجموع	71	40

جدول (02): يوضح توزيع عينة البحث في الدراسة.

الرقم	المجتمع والعينة		العدد
1	المجتمع الأصلي		71
2	عينة البحث		48
3	**العينة الرئيسية**		**40**
4	العينة المستبعدة	العينة الاستطلاعية	05
		عدم الانضباط في التدريبات	03

المصدر: **إعداد** الباحث

– أدوات جمع البيانات

أداة البحث هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن بواسطتها الباحث حل المشكلة، وقد استخدمنا في بحثنا هذا ما يلي:

مقياس السلوك القيادي

وصف مقياس السلوك القيادي

لقد قام **مصطفى أبوزيد (1990)** ببناء مقياس السلوك القيادي للمدرب في الأنشطة الجماعية، حيث احتوى المقياس على فقرات تصف سلوك المدرب الرياضي وسماته القيادية، حيث ضم المقياس **(21) عبارة** تنقسم بدورها إلى **(03) أبعاد**:

-التحفيز

يحتوي: على (06) عبارات:4-9-12-16-18 -20 وكلها عبارات إيجابية في اتجاه البعد.

-التدريب بالإرشاد:

يحتوي على (08) عبارات:2-5-7-8-10-11-13 -14 وكلها عبارات إيجابية في اتجاه البعد.

- التقدير الاجتماعي

يحتوي على (07) عبارات:1-3-6-15-17-19-21 وكلها عبارات إيجابية في اتجاه البعد.

-مقياس تماسك الفريق الرياضي

وصف مقياس تماسك الفريق الرياضي

يمكن النظر إلى تماسك الفريق الرياضي باعتباره الخط الذي يربط بين أفراد الفريق الرياضي، والذي يبقى على علاقات بين مختلف أفراده، ويمكن تعريف تماسك الفريق الرياضي حيث قام **محمد حسن علاوي** بتصميم مقياس تماسك الفريق الرياضي الذي يتضمن **12 تساؤلا** يقوم كل لاعب من الفريق الرياضي المختار بالإجابة على هذه التساؤلات على مقياس يوحي بوجود ثلاث مستويات للتماسك وهي:

* تماسك منخفض للفريق.
* تماسك متوسط للفريق.
* تماسك قوي للفريق.

(علاوي ، 1998، ص394-407)

– كيفية تطبيق وتصحيح أداة البحث

قبل إجراء التطبيق النهائي للمقياسين المطبقين (مقياس السلوك القيادي ومقياس تماسك الفريق الرياضي) في الدراسة استوجب علينا المرور بالخطوات التالية:

-إبراز الخصائص السيكو مترية لأداة البحث

- لقد تم التأكد من ثبات وصدق المقياسين من طرف العديد من الباحثين الذين طبقوه في البيئة العربية، وهذا ما تم الإشارة إليه في الدراسات السابقة.

- ويهدف التأكد من ملائمة الأداة المطبقة في بحثنا (الخصائص السيكو مترية)

قمنا بحساب معامل الثبات الفا كرومباخ ومعامل الصدق بطريقة التجريب وإعادة التجريب (retest، test) على مجموعة من

اللاعبين يقدر عددهم ب (**05**)، ثم اختيار واحد من كل نادٍ عشوائيا.

-**الثبات**

أما في الدراسة الحالية فقد أعيد ثبات المقياسين المطبقين بحساب معامل الثبات **∝ كرومباخ** انطلاقا من حساب معامل الارتباط **بيرسون** بطريقة الاختبار وإعادة الاختبار (**test ،retest**) بين إجابات اللاعبين في المرة الأولى وبين إجابات نفس اللاعبين في المرة الثانية، وعلى هذا الأساس تم توزيع الاستبيان على عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة عددها **05 لاعبين**، وتم إعادة توزيع الاستبيان بعد فترة (**20يوم**) على نفس العينة، وبعد توفر النتائج قمنا باستخدام معامل ارتباط بيرسون:

لتوضيح الخطوات السابقة ارتأينا أن نبرز المراحل التي مر بها حساب معامل الثبات، وهي كما يلي:

جدول رقم (03) يبين كيفية حساب معامل الثبات لمقياس السلوك القيادي:

الرقم	درجة القياس (الأول($ق_1$)	درجة القياس ($ق_2$الثاني)	القياس الأول **x**القياس الثاني ($ق_1$) **x**($ق_2$)	مربع القياس الأول($ق_1$)^2	مربع القياس الثاني($ق_2$)^2
01	**48**	**46**	**2208**	**2304**	**2116**
02	**51**	**51**	**2601**	**2601**	**2601**
03	**53**	**54**	**2862**	**2809**	**2916**
04	**45**	**45**	**2025**	**2025**	**2025**
05	**45**	**52**	**2340**	**2025**	**2704**
∑	**242**	**248**	**12036**	**11764**	**12362**

المصدر: **إعداد** الباحث

أ- **حساب معامل الارتباط بيرسون درجات القياسين**

ومنه معامل الارتباط بيرسون ر=**0.59**

ب –حساب معامل الثبات كرومباخ

-إذن **كرومباخ** المحسوب = 0.74 وهو دال إحصائيا

عند المستوى (0.05) وبالتالي للمقياس درجة ثبات عالية تسمح لنا باستخدامه في هذه الدراسة.

- **جدول رقم (04)** يبين كيفية حساب معامل الثبات لمقياس تماسك الفريق الرياضي:

الرقم	درجة القياس الأول ($ق_1$)	درجة القياس الثاني ($ق_2$)	($ق_1$) **x**($ق_2$)	مربع ($ق_1$)^2	مربع ($ق_2$)^2
01	**30**	**31**	**930**	**900**	**961**
02	**28**	**26**	**728**	**784**	**676**
03	**32**	**30**	**960**	**1024**	**900**
04	**28**	**28**	**784**	**784**	**784**
05	**30**	**30**	**900**	**900**	**900**
∑	**148**	**145**		**4392**	**4221**

المصدر: **إعداد** الباحث

أ- **حساب معامل الارتباط بيرسون درجات القياسين:**

ومنه معامل الارتباط بيرسون ر=0.74

ب –حساب معامل الثبات ∝ كرومباخ

لدينا: **∝ كرومباخ** = 0.85

إذن **∝ كرومباخ** المحسوب = 0.85 وهو دال إحصائيا عند المستوى (0.05) وبالتالي للمقياس درجة عالية من الثبات تسمح لنا باستخدامه في الدراسة الحالية .

6-1-2-الصدق

لم نقم بالاعتماد على الصدق الظاهري كونه طبق في نفس البيئة الاجتماعية ولهذا قمنا بحساب معامل الصدق انطلاقا من معامل الثبات **∝ كرومباخ وفق المعادلة :**

معامل الصدق= (معامل الثبات)$^{1/2}$

أ-**معامل صدق مقياس السلوك القيادي:**

معامل الصدق = $(0.74 = 0.86)^{1/2}$

هي درجة عالية ودالة إحصائيا عند الدلالة (0.05)، مما يشير إلى وجود اتساق داخلي قوي بين فقرات محاور المقياس.

ب- معامل صدق مقياس تماسك الفريق الرياضي:

معامل الصدق = $(0.85)^{1/2}$ =0.92

هي درجة عالية ودالة إحصائيا عند المستوى (0.05) للدلالة، مما يشير إلى وجود اتساق داخلي قوي بين فقرات المحاور المكونة للمقياس.

عرض ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

عرض وتحليل ومناقشة نتائج الفرضية الأولى

جدول (05) يمثل نتائج فقرات البعد الأول الخاص بالأسلوب التحفيزي:

الفقرات مع الترقيم	ابدا		احيانا		دائما	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
04-يستجيب للمطالب المالية المعقولة للاعبين في ضوء إمكانيات النادي	14	%35	18	%45	08	%20
09-يهتم بحصول اللاعبين على جميع استحقاقاتهم المالية من إدارة النادي	10	%25	09	%23	21	%52
12-يهتم بسرعة حصول اللاعبين على مكافآت الفوز دون تأجيل	02	%05	16	%40	22	%55
16-يعمل على رفع قيمة المكافآت المالية للاعبين كلما تحسنت نتائج الفريق	18	%44	17	%43	05	%13
18-يسعى إلى زيادة قيمة المكافآت المالية التي يحصل عليها اللاعبون كلما كان ذلك متاحا	18	%45	16	%40	06	%15
20-يحرص على صرف مكافآت إضافية للاعبين الذين يؤدون مهامهم جيدا	16	%40	17	%42	07	%18

المصدر: **إعداد** الباحث.

من خلال نتائج الجدول (05): -نستنتج أن معظم اللاعبين يرون تفهم واستجابة مدربهم لهم، ويرجع ذلك إلى مدى حرصه وسعيه إلى توفير المطالب المالية المعقولة للاعبين في ضوء إمكانيات النادي.

- نرى أن أغلب اللاعبين يثمنون اهتمام مدربهم وسعيه لحصولهم على جميع استحقاقاتهم المالية من إدارة النادي، وهذا يدل مدى اهتمام المدرب بتسوية جميع المشاكل المالية للاعبين لغرض تحقيق الاستقرار وتحسين الأداء.

-نلاحظ أن الأغلبية الساحقة من اللاعبين يرون سرعة استجابة مدربهم لهم، وهذا راجع إلى وعي اللاعبين بالدور المنوط الذي يقوم به مدربهم وسرعة توفيره للمكافآت المالية في حالات الفوز لضمان واستمرار النتائج الإيجابية

- نرى أن نصف اللاعبين تقريبا ينفون عمل المدرب على رفع قيمة المكافآت المالية للاعبين، والنصف الأخر يجزمون وتارة يؤيدون في بعض الأحيان عمل المدرب على رفع قيمة المكافآت المالية، ويرجع ذلك إلى نقص الموارد المالية النادي أو إهمال إدارة النادي.

- نرى أن أكثر من ثلث اللاعبين تقريبا ينفون حرص المدرب على صرف مكافآت إضافية للاعبين الذين يؤدون مهامهم جيدا، وهذا راجع لعدم قدرتهم على القيام بالمهام الموكلة إليهم على أكمل وجه وبفعالية، مقارنة مع بقية زملائهم الذين استفادوا من تلك المكافآت نظير تأديتهم للمهام بكفاءة عالية.

جدول (06) يبين قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيم معامل الارتباط R فيما يخص بعد التحفيز وتماسك الفريق

الأبعاد	X	S	معامل الارتباط R المحسوب	معامل الارتباط R الجدولي	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة
الأسلوب التحفيزي	11.65	3.57	0.816	0.35	38	0.01	دال
تماسك الفريق	28.43	7.52					

المصدر: **إعداد** الباحث.

توضح لنا نتائج الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي لدرجات بعد الأسلوب التحفيزي قد بلغ(11.65) وهذا بانحراف معياري قدر بـ(3.57) في حين بلغ المتوسط الحسابي لدرجات بعد تماسك الفريق (28.43) وبانحراف معياري قدره (7.52) ، وبمقارنة النتائج يتبن أن الانحراف المعياري لتماسك الفريق كان أكبر من الانحراف المعياري للتحفيز أي (7.52 > 3.57)، أما فيما يخص **قيمة (R)** المحسوبة والمقدرة ب 0.816 فقد كانت أكبر من قيمة (R) المجدولة أي (0816 > 0.35) وهذا عند مستوى الدلالة (0.01) وهي درجة دالة إحصائيا على وجود علاقة ارتباطية بين الاسلوب التحفيزي وتماسك الفريق.

عرض وتحليل ومناقشة نتائج الفرضية الثانية

جدول (07) يمثل نتائج فقرات البعد الأول الخاص بأسلوب التدريب بالإرشاد

الفقرات مع الترقيم	ابدا		احيانا		دائما	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
02-يشرح للاعبين بصورة تفصيلية كيفية تنفيذ خطة اللعب المقترحة للمباراة	00	00%	12	30%	30	70%
05-لديه القدرة على اكتشاف نقاط الضعف في الفريق المنافس	00	00%	12	30%	30	70%
12-يهتم بسرعة حصول اللاعبين على مكافآت الفوز دون تأجيل	00	00%	13	33%	27	67%
16-يعمل على رفع قيمة المكافآت المالية للاعبين كلما تحسنت نتائج الفريق	00	00%	10	25%	30	75%
18-يسعى إلى زيادة قيمة المكافآت المالية التي يحصل عليها اللاعبون كلما كان ذلك متاحا	00	00%	11	28%	29	72%
20-يحرص على صرف مكافآت إضافية للاعبين الذين يؤدون مهامهم جيدا	07	18%	15	38%	18	44%
13-يجيد توجيه لاعبيه وإرشادهم شفويا قبل نزولهم للمباراة	00	00%	06	15%	34	85%
14-يجيد إعداد الفريق وتجهيزه استعدادا للموسم الرياضي	01	03%	06	15%	33	82%

المصدر: **إعداد** الباحث

من خلال نتائج الجدول (07)

- نستنتج من خلال نتائج الجدول أن الأغلبية الساحقة من اللاعبين تثمن وتؤكد شرح المدرب لخطة اللعب بالتفصيل، وأن قرارات المدرب محترمة، وتطبق من طرف اللاعبين وهذا ما يدل على التفهم والوضوح القائم على علاقة العمل.

- نستنتج أن الأغلبية الساحقة من اللاعبين تؤكد مدى قدرة المدرب على اكتشاف نقاط ضعف الفريق الخصم، وأن لقيام المدرب ما يجب فعله وتجنبه دورا كبيرا في تحقيق النتائج الإيجابية من خلال مساهمته في عملية التنظيم المحكم وكذا تماسك وانسجام أفراد الفريق.

- نرى أن الأغلبية الساحقة من اللاعبين تؤكد مدى اهتمام المدرب على اكتشاف أخطاء اللاعبين أثناء المباراة قصد تصحيحها، وأن لقيام المدرب ما يجب فعله وتجنبه دورا كبيرا في تحقيق النتائج الإيجابية من خلال مساهمته في عملية التنظيم المحكم وكذا تماسك وانسجام أفراد الفريق.

- نلاحظ أن الأغلبية الساحقة من اللاعبين تؤكد مدى قدرة المدرب وحنكته في تعديل خطة اللعب في الوقت المناسب، وهذا راجع إلى كفاءة المدرب وتجربته التي تجعله يثق في اللاعبين وبالتالي الزيادة في وحدة وتماسك اللاعبين.

- أن نستنتج أن الأغلبية الساحقة من اللاعبين تؤكد مدى شجاعة وقدرة المدرب على اتخاذ القرار المناسب في المباريات، وهذا راجع إلى المكانة التي يحتلها في نفوس أفراد الفريق والصرامة والجد الذي يتحلى به المدرب.

- نستنتج أن المدرب ليس وحده من يصنع القرارات داخل الفريق بل يشاركه في ذلك أعضاء الفريق، وهذا ما يدل على إيجابية التفاعلات في الفريق، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق أهداف الجماعة.

- يمكننا أن نستنتج أن الأغلبية الساحقة من اللاعبين تؤكد مدى الكفاءة العالية للمدرب في توجيه وإرشاد اللاعبين قبل نزولهم للمباراة، مما يبين لنا أن اللاعب دوما في حاجة لأن يكون المدرب إلى جانبه، ويمثل المدرب دعما معنويا للاعب من خلال إرشاداته وتوجيهاته ونصائحه للاعبين، وأن إبداع المدرب يساهم بشكل كبير في تنويع وتطوير اللعب خاصة أثناء المنافسة.

- نرى أن أغلبية اللاعبين تؤكد مدى قدرة المدرب وحنكته في إعداد الفريق وتجهيزه، وأن لقيام المدرب ما يجب فعله وتجنبه دورا كبيرا في تحقيق النتائج الإيجابية من خلال مساهمته في عملية التنظيم المحكم وكذا تماسك وانسجام أفراد الفريق.

جدول (08) يبين قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيم **معامل الارتباط R** فيما يخص بعد التدريب بالإرشاد وتماسك الفريق

الأبعاد	X	S	معامل الارتباط R المحسوب	معامل الارتباط R الجدولي	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة
اسلوب التدريب بالإرشاد	21.48	7.14	0.886	0.35	38	0.01	دال
تماسك الفريق	28.43	7.52					

المصدر: **إعداد** الباحث.

توضح لنا نتائج الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي لدرجات بعد أسلوب التدريب بالإرشاد قد بلغ(21.48) وهذا بانحراف معياري قدر بـ(7.14) في حين بلغ المتوسط الحسابي لدرجات بعد تماسك الفريق (28.43) وبانحراف معياري قدره (7.52)، وبمقارنة النتائج يتبن أن الانحراف المعياري لتماسك الفريق كان أكبر من الانحراف المعياري أسلوب التدريب بالإرشاد أي (**7.52** > **7.14**)، أما فيما يخص قيمة (**R**) المحسوبة والمقدرة ب **0.886** فقد كانت أكبر من قيمة (**R**) المجدولة أي (**0.886** > **0.35**) وهذا عند مستوى الدلالة (**0.01**) **وهي** درجة دالة إحصائيا على وجود علاقة ارتباطية بين أسلوب التدريب بالإرشاد وتماسك الفريق

– عرض وتحليل ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة

جدول (09) يمثل نتائج فقرات البعد الأول الخاص بأسلوب التقدير الاجتماعي

الفقرات مع الترقيم	ابدا		احيانا		دائما	
	التكرار	**النسبة المئوية**	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
01-يحرص على ان تكون العلاقة بينه وبين اللاعبين خارج الملعب جيدة	03	08%	19	47%	18	45%
03-يتعامل مع اللاعبين كأخ أكبر لهم	05	13%	17	43%	18	44%
06-يحرص على استمرار علاقاته باللاعبين بعد انتهاء الموسم الرياضي	10	25%	12	30%	18	45%
15-يحضى باحترام وتقدير المسؤولين عن إدارة النادي	12	30%	12	30%	16	40%
17-يحرص على استمرار علاقاته باللاعبين خارج النادي	08	20%	21	52%	11	28%
19-يتدخل في الوقت المناسب في حل المشاكل التي قد تحدث بين اللاعبين	00	00%	13	33%	27	67%
21- يعمل على تقوية علاقات الأخوة والزمالة بين لاعبي الفريق	00	00%	08	20%	32	80%

المصدر: **إعداد** الباحث

من خلال نتائج الجدول (09)

- نستنتج من خلال الجدول السابق أن العلاقة الجيدة التي تربط اللاعبين بمدربهم ترجع إلى طريقة المدرب في المعاملة الحسنة مع لاعبيه وتقديره لهم.

- نلاحظ أن الأغلبية من اللاعبين تؤكد مدى حرص المدرب على المعاملة الأخوية بينه وبين لاعبيه باعتباره أخوهم الأكبر، ويرجع ذلك لكونه يمثل دعما معنويا للاعب من خلال إرشاداته وتوجيهاته ونصائحه للاعبين.

- نستنتج أن معظم اللاعبين يقرون بمدى حرص المدرب على العلاقة الجيدة والمستمرة مع لاعبيه بعد انتهاء الموسم الرياضي، وهذا راجع إلى المكانة التي يحتلها في نفوس أفراد الفريق، والصرامة والجدية التي يتحلى بها المدرب، والمعاملة التي يخص بها لاعبيه فيقدرهم ويقدرونه، ليشعر كل فرد أنه جزء متكامل ومترابط، فعندئذ تصبح الحاجة إلى الانتماء من الحاجات النفسية الهامة التي تدفع اللاعب إلى الاستمرار في عضوية الفريق.

- نستنتج أن معظم اللاعبين يؤكدون بأن مدربهم يحظى باحترام وتقدير المسؤولين عن إدارة النادي، وهذا راجع إلى المكانة الاجتماعية التي يحتلها، والذكاء الاجتماعي الذي يتصف به والمظهر العام الموحي بالاحترام والثقة وقوة تأثيره الإيجابي في الغير.

- نستنتج أن معظم اللاعبين يقرون بمدى حرص المدرب على العلاقة الجيدة والمستمرة مع لاعبيه خارج النادي، وهذا راجع إلى المكانة التي يحتلها في نفوس أفراد الفريق والصرامة والجدية التي يتحلى به المدرب، والمعاملة التي يخص بها لاعبيه فيقدرهم ويقدرونه، ليشعر كل فرد أنه جزء متكامل ومترابط، فعندئذ تصبح الحاجة إلى الانتماء من الحاجات النفسية الهامة التي تدفع اللاعب بالاستمرار في عضوية الفريق. ملاحظة النص مكرر ينظر النص قبله بالأحمر.

- نرى أن الأغلبية المطلقة للاعبين يقرون بمدى حرص المدرب في حل المشاكل التي قد تحدث بين اللاعبين في الوقت المناسب، باعتبار المدرب الشخصية القوية التي يمكن الاعتماد عليها في المواقف الصعبة، وفي كثير من الأحيان يكون قادرا على مجابهة الظروف المتغيرة وتنظيم أحوال لاعبيه والسيطرة عليهم، ولكون قدراته العقلية محل

تقدير اللاعبين وجميع أفراد الأجهزة المعاونة له، مما يترتب عليه أن تكون تعليماته ذات قناعة لديهم، وبذلك يكون تأثيره قويا في اللاعبين.

-نلاحظ أن الأغلبية المطلقة للاعبين يقرون بمدى حرص المدرب على تقوية العلاقات الاجتماعية داخل الفريق الرياضي، باعتبار المدرب الشخصية التي توفر الجو الذي تسود فيه الثقة والاحترام المتبادل، حيث إن الجو يبنى على أسس عادلة ومتساوية، وتقسيم المسؤوليات، ويعرف الحالات التي يكون فيها اللاعبون ويعيشها أثناء الحصص التدريبية وخلال المناقشة، وعليه معرفة المشاكل النفسية للاعبين، وكذا مراقبة سلوكهم وعلاقاتهم ومردودهم.

جدول (10) يبين قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيم **معامل الارتباط R** فيما يخص بعد التقدير الاجتماعي وتماسك الفريق

الأبعاد	X	S	معامل الارتباط R المحسوب	معامل الارتباط R الجدولي	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة
اسلوب التدريب بالإرشاد	16.5	7.03	0.862	0.35	38	0.01	دال
تماسك الفريق	28.43	7.52					

المصدر: **إعداد** الباحث

توضح لنا نتائج الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي لدرجات بعد أسلوب التقدير الاجتماعي قد بلغ(16.50)وهذا بانحراف معياري قدر ب(7.03) في حين بلغ المتوسط الحسابي لدرجات بعد تماسك الفريق (28.43) وبانحراف معياري قدره (7.52)، وبمقارنة النتائج يتبن أن الانحراف المعياري لتماسك الفريق كان أكبر من الانحراف المعياري لأسلوب التقدير الاجتماعي أي (7.52 > 7.03)، أما فيما يخص قيمة (R) المحسوبة والمقدرة ب 0.862 فقد كانت أكبر من قيمة (R) المجدولة أي (0.862 > 0.35) وهذا عند مستوى الدلالة (0.01) وهي درجة دالة إحصائيا على وجود علاقة ارتباطية بين أسلوب التقدير الاجتماعي وتماسك الفريق

مناقشة نتائج الدراسة الميدانية

مناقشة نتائج الفرضية الاولى

من خلال قراءتنا لهذه النتائج يتبين أنه كلما كان التحفيز قويا زاد ذلك من تماسك الفريق وبالتالي تحقيق النتائج المرجوة ، وما يوفره المدرب الرياضي للاعبيه من حوافز مادية او معنوية مقابل الأداء الرياضي المتميز ووضعه نظام للمكافآت في حالة الفوز أو الإجادة كوسيلة لدعم وتعزيز الأداء الرياضي الجيد للاعبين وهذا ما أكدته دراسة الباحث **مقاق كمال(2007)** من خلال تناوله لموضوع التحفيز وعلاقته بدافعية الإنجاز لدى لاعبي القسم الوطني الأول لكرة القدم الجزائرية حيث توصل إلى أنه كلما كان التحفيز قويا كلما زادت دافعية الانجاز الرياضي للاعبي كرة القدم الجزائرية ,وذلك بزيادة دافع إنجاز النجاح ودافع تجنب الفشل.

كما أشار **الحاج طبي** (1983) نقلا عن **مقاق كمال** (2007) إلى وجود عدد آخر من البحوث بعضها للتعرف على آثار مجموعة مختلفة من الحوافز المادية والمعنوية، وقد أسفرت هذه البحوث على إظهار قيمة كبيرة لبعض الحوافز المادية في استثارة وتعديل السلوك الرياضي وقيمة محددة للبعض الآخر منها، والنتائج نفسها كانت بالنسبة للحوافز المعنوية.

وتعارضت نتائج الدراسة الحالية مع ما ذكره **أحمد أمين فوزي (2003)** حيث أشار إلى أن هناك فريقا آخر من العلماء في الرياضة ينصحون بضرورة الحرص عند استخدام الحوافز أو الحد منها وذلك للأسباب التالية:

- أنها توجه الفرد إلى تحقيق أهداف خارجية عن طبيعة النشاط الرياضي نفسه.

- أن كثرة استخدام الحوافز في النشاط الرياضي قد تصبح غاية وليس وسيلة ويؤدي ذلك إلى أن يفقد الفرد المتعة من النشاط الذي يمارسه.

- يمكن أن تؤدي الحوافز إلى نجاح محدود إذا استخدمت مع مجموعة رياضية يوجد بينهم من تؤهله قدراته إلى الحصول عليها بسهولة.

- غالبا ما تؤدي الحوافز إلى استثارات انفعالية زائدة وغير مطلوبة، الأمر الذي يؤثر على روح الفريق ويساعد على تصدعه وخاصة كلما زادت قيمة الحوافز.

- قد تؤدي الحوافز إلى إحباط بعض أفراد الفريق الذي يرون صعوبة الحصول عليها. (مقاق، 2007)

من خلال ما تقدم من تناول وصفي وتحليلي للنتائج نستنتج وجود علاقة بين الأسلوب التحفيزي وتماسك الفريق.

مناقشة نتائج الفرضية الثانية

من خلال قراءتنا لهذه النتائج يتبين أنه كلما انتهج المدرب أسلوب التدريب بالإرشاد كان له تأثير على زيادة تماسك الفريق وبالتالي فعمليتي التدريب والمنافسات

الرياضية وما يقوم به المدرب من توجيه وارشاد لهم وتحديده لواجبات ومهام كل لاعب، وكذلك أسلوبه في تنمية وتطوير الامكانيات الرياضية للاعبين، واهتمامه بعملية التخطيط للتدريب الرياضي والمنافسات الرياضية، وهذا ما تطرق إليه (**محمد حسن علاوي** ،1998) حين أكد ان أسلوب التدريب بالإرشاد وتحديد دور ومهمة كل لاعب كلها تؤدي إلى شعور اللاعبين بالانتماء إلى هذه المجموعة والعمل على تحقيق أهدافها، وبالتالي تماسك واستقرار الفريق وهذا ما أكدته دراسة الباحث عبد العزيز بن علي بن أحمد **السلمان(2002)** من خلال تناوله لموضوع السلوك القيادي للمدرب الرياضي وعلاقته بدافعية الانجاز لدى لاعبي الألعاب الجماعية بالمملكة العربية السعودية حيث توصل إلى أن السلوك القيادي الذي يمارسه المدربون، هو السلوك القيادي بأبعاده المختلفة، مع تركيزهم علي بعض الأبعاد التي يرون أنها مهمة للعملية التدريبية أكثر من الأبعاد الأخرى مثل التدريب بالإرشاد .

من خلال ما تقدم من تناول وصفي وتحليلي للنتائج نستنتج وجود علاقة ارتباطية بين أسلوب التدريب بالإرشاد وتماسك الفريق.

مناقشة نتائج الفرضية الثالثة

من خلال قراءتنا لهذه النتائج يتبين أنه كلما كان السلوك الذي يمكن ان ينشأ بين المدرب ولاعبيه قويا أدى ذلك إلى تماسك الفريق ، فالاهتمام الذي يوليه المدرب للاعبين وتقديره لهم على حل مشاكلهم والقدرة على إشاعة جو من الألفة والود بينهم وحرصه على استمرار علاقاته بهم، كلها عوامل من شأنها تقوية وزيادة تماسك الفريق وهذا ما أكدته دراسة الباحث **عبد العزيز بن علي بن أحمد السلمان(2002)** من خلال تناوله لموضوع السلوك القيادي للمدرب الرياضي، وعلاقته بدافعية الانجاز لدى لاعبي الألعاب الجماعية بالمملكة العربية السعودية حيث توصل إلى أهمية أسلوب التقدير الاجتماعي .

فالاهتمام الذي يوليه المدرب لأعضاء فريقه ،من العناية بلاعبيه والمساهمة في حل مشاكلهم ، والإشادة بأعمالهم وقدراتهم، ومحاولة زرع الثقة وخلق جو عائلي بين اللاعبين، حيث أشار **يحي السيد الحاوي**(2001 (أن المدرب الرياضي يجب عليه التعرف على العوامل التي قد تؤثر على قدرات لاعبيه، الذين هم أحوج الناس إلى الرعاية سواء في الجانب البدني أو الصحي أو النفسي، وحيث إن التدريب الرياضي في المواقف التنافسية أثناء المباريات قد يسبب ضغطا عصبيا ونفسيا كبيرا على اللاعبين، وقد يستجيب اللاعب لهذه الضغوط، مما يقلل من قدراته ومجهوداته، ويساهم بصورة مباشرة على مستوى أدائه، لذا ينبغي على المدرب الرياضي معرفة هذه المؤثرات والضغوط التي يواجهها اللاعب، ويعالجها حتى لا تؤثر عليه سلبا في المنافسات . من خلال ما تقدم نستنتج وجود علاقة ارتباطية بين أسلوب التقدير الاجتماعي وتماسك الفريق.

خاتمة

بعد عرض ومناقشة النتائج المتحصل عليها والخاصة بلاعبي فريق كرة الطائرة صنف الأكابر يتبين لنا أنه من خلال نتائج الفرضية الأولى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة تحفيز المدرب ومستوى تماسك الفريق حيث ساهمت الحوافز المادية والمعنوية في تحقيق الأهداف المسطرة وبالتالي استمرار وحدة وتماسك الفريق الرياضي

كما تبين لنا من خلال نتائج الفرضية الثانية وجود علاقة ارتباطية بين أسلوب التدريب بالإرشاد وتماسك الفريق، فالمدرب يمثل دعما معنويا للاعب من خلال إرشاداته وتوجيهاته ونصائحه للاعبين، وأن إبداع المدرب يساهم بشكل كبير في تنويع وتطوير اللعب خاصة أثناء المنافسة. فأسلوبه المنتج وكفاءته في إيصال المعلومات والشروحات التفصيلية لخطط اللعب يؤدي إلى نجاح الفريق الرياضي في تحقيق أهدافه وإلى شعور أفراده بالسعادة المشتركة، وإلى ثقة اللاعبين بأنفسهم، وارتفاع مستوى طموحهم، وزيادة الرابطة بينهم وولائهم للفريق.

أما ما يخص نتائج الفرضية الثالثة فقد دلت النتائج المتحصل عليها على وجود علاقة ارتباطية بين أسلوب التقدير الاجتماعي وتماسك الفريق، فالاهتمام والرعاية التي يوليها المدرب للاعبيه وتقديره لهم وفتح قنوات الحوار معهم وحل مشاكلهم، حيث يشعر كل لاعب بقيمته ومكانته ويترتب على هذا الإشراك الجماعي للفريق تجانس نفسي يساعد على سرعة التفاهم وشعور كل لاعب في الفريق أن جهوده ضرورية لتحقيق الأهداف.

ومنه ومما سبق ذكره، نستطيع القول إن هناك علاقة بين السلوك القيادي للمدرب ودرجة تماسك الفريق الرياضي للاعبي كرة الطائرة.

وانطلاقا من هذه النتائج التي تبقى في حدود عينة البحث نأمل أن تكون الدراسة الحالية خطوة أولى لقيام دراسات مستقبلية بهدف التعرف على أثر العوامل السابقة الذكر على شخصية المدرب والمتمثلة في سلوكه القيادي وما مدى تأثيره على تماسك الفريق.

وفي الأخير نقدم بعض الاقتراحات العلمية والعملية التي نرى بأنها بالغة الأهمية بالنسبة للمدربين أو المسؤولين على حد سواء:

- ضرورة تكوين المدربين وفق مناهج عصرية للتحضيرات البدينة والنفسية والاجتماعية وذلك بغية تحسين التواصل في جميع المستويات بين المدرب واللاعب.

- ضرورة انتهاج الأساليب القيادية المناسبة للسمات الشخصية لأعضاء الفريق ومؤهلاتهم وتجاربهم.

- ضرورة إلمام المدرب بطريقة التعامل والتواصل مع اللاعبين حيث إن لكل لاعب شخصية وثقافة تمييزه عن الآخرين.

- على المدرب أن يبادر لإيجاد الحلول للمشاكل التي تواجه لاعبيه اجتماعية كانت أو نفسية

- ضرورة الاهتمام بالجانب العلاقاتي والإنساني في العملية التدريبية

قائمة المراجع

1. إخلاص محمد عبد الحفيظ، مصطفى حسين باهي، الاجتماع الرياضي، ط1، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، 2001.
2. عبد العزيز بن علي بن أحمد السلمان، السلوك القيادي للمدرب الرياضي وعلاقته بدافعية الإنجاز لدى لاعبي الألعاب الجماعية بالمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير بكلية التربية بجامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية، 2002، رسالة غير منشورة.
3. عروسي عبد الرزاق، مجلة الابداع الرياضي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2014، العدد 15، ص47
4. مقدم عبد الحفيظ، الإحصاء والقياس النفسي والتربوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص152
5. قوراية أحمد، تأثير القيادة على مردود الرياضيين الجزائريين دراسة وصفية لملامح القائد الرياضي الرفيع المستوى، جامعة االجزائر2005، 3، أطروحة دكتوراه غير منشورة .
6. قاسم حسن حسين، الموسوعة الرياضية والبدنية الشاملة في الألعاب والفعاليات والعلوم الرياضية، ط1، دار الفكر للنشر، عمان، 1998
7. محمد حسن علاوي، سيكولوجية الجماعات الرياضية، ط1، مركز الكتاب للنشر، مصر، 1998.
8. مقاق كمال، علاقة التحفيز بدافعية الإنجاز لدى لاعبي القسم الوطني الأول لكرة القدم الجزائرية، جامعة الجزائر 2007، 3، رسالة ماجستير غير منشورة
9. أسامة كامل راتب، دوافع التفوق في النشاط الرياضي ط1، دار الفكر العربي، القاهرة ،1990
10. يحي السيد الحاوي، المدرب الرياضي، ط1، المركز العربي للنشر، مصر، 2001.

مظاهر الصراع بين الأجيال في مؤسستي الأسرة والجامعة- عناصر نظرية في مقاربة الواقع الجزائري-

Generational conflict aspects within the institutions of family and university. Theoretical elements in approaching the Algerian reality.

تاريخ الإرسال: 2019-07-21 تاريخ القبول: 22-12-2020

إسمهان مانع*، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، manaismaahane@gmail.com
عبد الرزاق أمقران، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، amokrane60@hotmail.fr

الملخص

يدرس المقال مظاهر الصراع بين جيلي الآباء والأبناء في مؤسسة الأسرة الجزائرية، وبين جيلي الأساتذة والطلبة في مؤسسة الجامعة؛ والتي تعكس في جوهرها الاختلاف و/التناقض في أنماط التفكير، وأجهزة القيم، ومعايير السلوك بين أجيال تعيش الحقبة الزمنية نفسها ولكنها تملك تصورات، ومواقف متنافرة. من هذا المنطلق يسلط المقال الضوء على ظاهرة صراع الأجيال عبْر دراسة أبعاد المفهوم على المستوى الغربي، العربي، والمحلي اعتمادا على التنظير السوسيولوجي الذي يتيح إبراز دلالات وأبعاد الظاهرة، والكشف عن دور بعض المتغيرات الاجتماعية في إثارة الصراع بين الأجيال. وعليه قراءة الأدبيات المهتمة بظاهرة صراع الأجيال التي أتاحت فرز مجموعة من العناصر التحليلية وُظّفت لاحقا في مقاربة الواقع الجزائري من الزاوية المقترحة في المقال، الأمر الذي أفضى إلى مجموعة من النتائج المؤقتة، تمت مناقشتها بشكل مركز بما يخدم غايات المقال.

الكلمات المفاتيح: صراع الأجيال، الأسرة، الجامعة، الواقع الجزائري.

Résumé

Notre papier étudie les aspects du conflit des générations présentes au sein de la famille algérienne entre les parents et leurs enfants, d'une part, et au sein de l'université entre les enseignants et les étudiants d'autre part. Ce conflit exprime l'opposition et la contradiction existant entre deux générations vivant dans la même époque mais ayant des représentations et des positions opposées au niveau des modes de pensée, le système des valeurs et les normes de comportement. C'est à partir de cet angle d'attaque que notre papier se penche sur les dimensions du concept qui s'appuie sur la littérature sociologique occidentale, arabe et locale, ce qui a révélé les signifiances et les dimensions liées au phénomène étudié, ainsi que quelques variables sociales et leur rôle influent. Par conséquent, cette littérature nous a permis de dégager un ensemble d'éléments analytiques que nous avons exploités dans l'approche de la réalité algérienne pour obtenir enfin de parcours quelques résultats temporaires discutés conformément aux objectifs de l'étude.

Mots clés : Le conflit des générations, la famille, L'université, la réalité algérienne.

Abstract

The paper deals with the generational conflict occurring firstly within the Algerian family institution between parents and their children, and secondly within the university between teachers and students. A conflict reflecting the opposition and contradiction embodied in the frames of thinking, values apparatus and norms of behavior, between two generations living in the same era but with colliding representations and positions. According to this angle, the paper scrutinizes generational conflict phenomenon through dealing with the concept dimensions as elaborated in Western and Arab worlds and locally too, sustained in this task by sociological accounts revealing the significances and dimensions and some variables related to the phenomenon. Consequently, the literature contributed in defining some analytical components used in the second stage in approaching the Algerian reality. A step, which led to some outcomes, discussed according to the paper aims.

Keywords: generational conflict, the family, the university, Algerian reality.

* المؤلف المراسل

مقدمة

صراع الأجيال من الأطاريح الفكرية التي عرفت رواجا كبيرا في الفضاء الأكاديمي في العقود الأخيرة وبخاصة في العالم الغربي وتجسدت في أشكال مختلفة. أحيا الجدل والنقاش اللذان حددا ملامح الأطروحة الأعمال الرائدة في هذا الموضوع فطرحت من جديد قضايا التصادم والتناقض بين جيلي الشباب وكبار السن والتمثلات التي يملكانها تجاه بعضهما.

مكننا تتبع بعض الأدبيات التي أفرزها النقاش الوقوف على جملة من العناصر التحليلية، رشحناها لأن نبني عليها المقاربة التي نقتحم بها ظاهرة صراع الأجيال كما تحضر في الواقع الجزائري.

لا يخفى على الدارسين للمجتمع الجزائري أمر التحولات العميقة والمتسارعة التي تطال كل مناحي الحياة فيه، وما الصراع الجيلي على مستوى الأسرة والجامعة إلا مظهر قوي من مظاهره، صراع جيلي يكشف طموح الشباب، سواء أتمتعوا بمكانة الأبناء أم الطلبة، نحو مساءلة الوضع القائم منتقدين واقعا لا يهتم بهم ويتجاهل حاجياتهم الحيوية ويقف معيقا في وجه تحقيق أمالهم. التهمة موجهة في المقام الأول للكبار على اختلاف مراتبهم وأدوارهم الاجتماعية إذ يحملونهم مسؤولية الهشاشة التي يعانون منها.

أما كبار السن فيدافعون عما يؤمنون به من موقع العارف بالأمور، ومن ملك الخبرة، والتجربة في الحياة، مجاهرين بنسق من المسوغات التي تدحض برأيهم حجج الشباب، وبالتالي؛ ونظرا لاتساع الهوة بين الجيلين في المجتمع الجزائري في العقود الأخيرة، انسحب الصراع ليغطي أطيافا عديدة من القضايا؛ يلفها دوما سوء التفاهم الحاد والخصومة، وقد تحل العداوة بينهما في وضعيات شديدة الحساسية. جيلان يختلفان في مسألة اللباس، الأكل، أوقات العودة للبيت، جماعة الرفاق، الحضور في الوقت للحصص البيداغوجية، آليات النجاح في الدراسة وغيرها من الاختلافات.

استقطاب حاد في المواقف، تتبعه ممارسات تعزز يقينيات كل طرف، والنتيجة المنطقية لهذا الوضع هو: المزيد من الاحتقان والمواجهة المضرة لاستقرار الأسرة والجامعة.

على ضوء ما تقدم أعلاه؛ يتبين أن: المقال له غاية التفكير في كيفية توظيف العناصر التحليلية التي أفرزتها قراءتنا التي استهدفت قصدا مجموعة من الأدبيات المتفصلة مع موضوع الصراع الجيلي في فهم واقع الظاهرة التي لم تحظ بالاهتمام المناسب عند الباحثين في المجتمع الجزائري.

وعليه نصيغ التساؤل الرئيس للبحث على النحو الآتي: ما هي العناصر التحليلية ذات الطبيعة النظرية والحاضرة في الأدبيات التي اهتمت بظاهرة صراع الأجيال عالميا ومحليا، التي من شأنها الإسهام في مقاربة واقع الظاهرة في الجزائر؟

أولا/ الصراع بين الأجيال: قراءة في أبعاد المفهوم

يندرج تحديد مفهوم صراع الأجيال (Le conflit du générations) في إطار نسق متشعب من الدلالات والمعاني ناتج عن طابع التخصص الذي يميز الاتجاهات النظرية في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية، وعليه فإن المقاربات النظرية والمنهجية تختلف كيفيا بحكم اتجاهاتها المتخصصة في تناولها للمفهوم، وهو ما يجعل من الصعوبة بما كان وضع تعريف موحد للصراع الجيلي من جهة وللاتجاهات النظرية التي تناولت المفهوم من جهة ثانية، وعليه يظهر الاختلاف والتباين بين المشتغلين في ميدان العلوم الاجتماعية بصفة عامة، والدائرة البحثية المتخصصة في دراسة المسألة الجيلية على وجه الخصوص في تقديم تعريف موحد ونهائي لمفهوم صراع الأجيال.

ويكاد تعبير صراع الأجيال في بعض الأدبيات أن يكون نقيضا للصراع الطبقي على لسان الدكتور **غالي شكري**، وبخاصة أنه يمثل الشكل الحديث الملائم لروح العصر وتحدياته، وهو صراع بين جيل الكبار و/ جيل الشباب، كون المتغيرات الحاصلة في عالمنا الحالي مزيجا مركبا من عناصر أشمل بكثير من الصراع العضوي للأجيال، والتي تتعداه إلى الصراع الاجتماعي ذلك أ ن اتساع الفجوة بين الأجيال ما هو إلا محصلة للمتغيرات الاجتماعية ذاتها، والثورة التكنولوجية بما حذفته، وعدلته، وأضافته للتصورات الفكرية والقيمية والمفاهيمية وإلى المناخ النفسي للأفراد والمجتمعات على حد السواء.(غالي شكري ، 6، 1994-8)

وكثيرا ما نجد تداول مصطلح صراع الأجيال في الحياة الثقافية بالمعنى الزمني، في حين المفهوم يتجاوز في معناه

هذه الدلالة الأحادية الاتجاه إلى دلالة ثنائية تميز بين تجربتين، تجربة تشكلت وفرضت قيمها الفكرية، وعليه فصيرورة هذه التجربة وتحولاتها التي تتداخل فيها، عوامل متعددة تشكل سياقها العام، وتجربة في طور التشكيل وهنا يحدث الاختراق، ويغيب مفهوم الجيل عن استكمال معناه ودلالته على المستوى الزمني، ما يفسر تشكيل ملامح عامة تتسم بها شخصية كل جيل.(محمد عز، د س ، 3) أما بالنسبة لعلماء الاجتماع والتربية فيعرف على أنه " الاختلاف في الرؤى بين الجيلين ، جيل الشباب وجيل الكبار واضطراب العلاقة بينهما وتأزمها" (غدير سالم، 2018، http://elaph.com/web/Elaph writer /368795)

وهو ما يتناسب مع كتابات العالم الاجتماعي **كارل منهايم** من خلال قوله "إنّ الاختلاف بين الأجيال يبرز بشكل جلي أثناء انتقالهم إلى مرحلة الشباب والتي من شأنها العمل على خلق الهوة بين الأجيال سواء على مستوى مؤسسة الأسرة أو باقي مؤسسات المجتمع"، وعليه ظهرت **النظرية الاجتماعية للفجوة بين الأجيال** عندما بدأ الجيل الجديد بمعارضة جميع معتقدات آبائهم السابقة في مجال الموسيقى والقيم، والآراء السياسية. (السيد عبد العاطي السيد ، 1987، 29)

وفي ذات السياق يؤكد الباحثون السوسيولوجيون المتخصصون في دراسة المسألة الجيلية على أن صراع الأجيال أو الفجوة بينهم يمثل عائقا وظيفيا لعملية التنشئة الاجتماعية، ينتج عن اختلال التكامل بين فئات المجتمع وجماعـــات العمر المختلفة، ويمثل الشبـــاب هنا مرحلة إعداد لأدوار البالغين على أساس تقسيم العمل الاجتماعي وهنا يبرز اختلاف المجتمعات من خلال نسقها القيمي والثقافي في طبيعة وإجراء هذا الإعداد، وهذا ما يجعل الشباب يتبنون قيما تجسد حاجاتهم وتعبر عن طموحاتهم بعيدة في معظمها عما تقدمه الأسرة والمؤسسات التعليمية بمختلف أطوارها.(المرجع السابق، 56)

ويختلف الباحثين في تعريفهم لمفهوم الصراع بين الأجيال فمنهم من يراه يعبر عن الصراع بين الأعمار بمرجعية الزمن، والذي يترجم في جوهره صعوبة التواصل والاشتراك في الأفكار والقيم وأساليب التربية وتباين الآراء ووجهات النظر أين يصبح النزاع أمر لا مفر منه ومنهم من يتجاوز هذا التعريف على اعتبار أن الصراع بين الأجيال ليس فقط هو ذلك الاختلاف أو التغاير في المفاهيم والقيم والسلوك والنظرة العامة إلى الحياة الذي ينشأ ويلاحظ بين جيل الكبار عامة وجيل الناشئة والشباب، بل إن هذا الموضوع يمس مجالات حساسة وهامة جدا في حياتنا كالاقتصاد والسياسة والتعليم والإعلام. (سمير إبراهيم الحسن، 2003، 108)

وعلى مستوى الكتابات العربية يرى الباحث **غريب زكي** أن " الصراع بين الأجيال يجسد التفاعل بين علاقات وعناصر ومكونات المجتمع، وهو ما يجعلها ظاهرة ثقافية واجتماعية تعيشها جل المجتمعات، دون إغفال الجانب الإيديولوجي على اعتبار أن الصراع يكون بين جيل راديكالي محافظ يتجسد في فئة كبار السن وجيل من الشباب يدعو إلى الحداثة والمعاصرة ".(غريب زكي، 2016، 65)

أما **معن خليل عمر** فيرى أنه توجد فجوة أو هوة بين الجيل السابق والجيل الحاضر بسبب اختلاف أجيالهما أي أن كل جيل يحمل قيما تعكس المرحلة العمرية التي عايشها ،وتكون مختلفة عن قيم الجيل الذي سبقه وهذه الحالة طبيعية في حساب التطور، إلا أن بعض الآباء يلزمون أبناؤهم بالامتثال وطاعة قيمهم ومعاييرهم التي نشؤا وتربوا عليها دون مراعاة الزمن الذي يعيشونه الآن؛ والمختلف في معاييره وقيمه ،فنتج عن ذلك انقطاع جيلي مرده اعتماد الوالدين في تنشئة أبنائهم على أسس لا تعكس روح العصر أو لا تمثل زمانهم بل ترجع إلى ما مضى وهكذا لا يحصل الانسجام في عملية التنشئة". (معن خليل عمر، 89، 1994)

وهو ما يتفق مع تعريف **فيصل الغرايبة** الذي يرى أن " الصراع بين الأجيال ينطوي على تناقض الآراء وتنافر التصرفات بين الجيلين وهو الأمر الذي ازداد حدة في العصر الحديث."(فيصل الغرايبة، 2018، http://alrai.com/article/10453144http://alrai.co m/article/10453144)

مما تقدم نسجل أنه رغم تعدد دلالات المفهوم إلا أنها تتقاطع جميعها في فكرة مركزية تتضمن خصائص الصراع الجيلي، و لا تخرج عن نطاق العلاقات المتنازعة، مع الاختلاف في الأفكار، والقناعات، ووجهات النظر، والتي

تعكس نمط التفاعل بين الأفراد ضمن جماعات العمر المختلفة، وعليه نجد أن مسألة التعريف بصراع الأجيال لا تقتصر على ما تحملـــه التسمية من دلالات فقط ، بل الأمر يتعــدى ذلك إلى رصد واقع العلاقة الاجتماعية والثقافية والتاريخية بين الأجيال، وبشكل أدق بين جيل الكبار و/جيل الشباب على أساس نوع من الاختلاف القيمي، والفكري، والسلوكي ،كون المسألة تحمل في ثناياها أبعادا مختلفة وهو أهم ما يرسخ الصراع بين الأجيال، ويزيد من حدته، ويرســـم معالم هوية كل جيل، ويجعله مختلفا عن سابقه.

بناء على هذه التعريفات يمكن أن نخلص إلى تقديم **تعريف إجرائي لمفهوم صراع الأجيال** والذي يعني؛ التناقض والتصادم الحاصل راهنا حول النسق القيمي والفكري والسلوكي الأنسب بين فئة الشباب الجزائري التي تشغل مكانة الأبناء في فضاء الأسرة ومكانة الطلبة في فضاء الجامعة، وفئة الكبار التي تشغل مكانة الآباء في فضاء الأسرة ومكانة الأساتذة في فضاء الجامعة.

ثانيا/ الأبعاد البنائية للصراع بين الأجيال

1- في المجتمعات الغربية

يقوم الصراع عند **كارل منهايم** Karl Mannheim على التغير الاجتماعي الذي يحصل في البناء الاجتماعي نتيجة الصراع أو التطاحن الذي يقع بين الطبقات، والأجيال، أو الفئات الاجتماعية، والسياسية، والدينية المتصارعة فيما بينها للوصول إلى دفة الحكم، أما القاعدة أو الأساس الذي تستند عليه عملية التغير الاجتماعي فهو الفكر أو العقيدة، وهو المنطق الذي يتناقض كل التناقض مع القاعدة أو الأساس المادي، ويُعدّ منهايم من علماء الاجتماع الأوائل الذين تخصصوا في حقل علم اجتماع المعرفة وطوروه وأضافوا إليه كثيرا وبخاصة ما تعلق بدراسة العلاقة التفاعلية بين البنى التحتية والفوقية للمجتمع، ودور البناء والبيئة الاجتماعية في ظهور ونضج الفكر، وعلاقة هذا الأخير بتنمية أو تخلف المجتمع. (السيد عبد العاطي السيد، 1987، 63)

ويعد **كارل منهايم** أول من أشار إلى فكرة **الوحدات الجيلية** التي كانت تمثل حجر الزاوية في رؤيته لمشكلات الفجوة ما بين الأجيال ويعرف **وحدة الجيل** على أنها "عبارة عن جماعة عمر بيولوجية تتميز بعدد من الخصائص" أهمها:

- أنها تشغل موقعا أو مكانا مشتركا في العملية الاجتماعية والتاريخية يحدد لها مجالا خاصا من الخبرات والتجارب المحتملة ويعدها لنمط متميز من التفكير وأسلوب خاص من العمل.

- أنها تشترك في المصير نفسه أو المصلحة وبخاصة ما يتعلق بالمكانة السوسيو اقتصادية.

- أنها تكشف لنا عن وحدة الاستجابات أي عن طريقة يتحرك الكل من خلالها لتشكل في النهاية تجاربهم وخبراتهم.

إن وحدة الجيل بهذا المعنى هي أكثر من مجرد جماعة عمر بيولوجية وأكثر من مجرد شلة عمرية، إنها ببساطة ليست تجمعا من أفراد ذات أعمار متساوية أو متقاربة، بل هي وحدة اجتماعية ترتبط فيما بينها بموقع أو مكانة بنائية مشتركة، وبنسق ثقافي مشترك وبوعي ذاتي على درجة كبيرة من التضامن والتفاعل الاجتماعي بين أعضائها، ومع أن وحدة الجيل تنشأ في الأصل كرد فعل أو كاستجابة للتغيرات المجتمعية، إلا أنها ما إن تتكون حتى تصبح بدورها عاملا لمزيد من التغيرات، وهو السبب الذي دفع **منهايم** إلى أن يعدّ ظهورها بمثابة نذير بلا استمرارية للعملية الاجتماعية أو تغيرها، وعندما يتبلور الوعي بوحدة الجيل عند الشباب سرعان ما يوسع من قاعدته، ويكون أسلوب جيل جديد منفصل عن — وربما يعارض — الأسلوب السائد لجيل البالغين أو الكبار. (المرجع السابق، 28-29)

مما تقدم؛ تبرز أهمية "وحدة الجيل" عند **منهايم** كجماعات تتعامل مع معطيات خبرتها العامة، أو تجربتها المشتركة بطريقة مختلفة ومتميزة، غير أن هذه الخبرة الجماعية تكون أكثر كثافة في فترات التغير الاجتماعي، وهو ما يفسر أنه كلما زادت معدلات التغير كلما اتسعت الفجوة بين وعي الأجيال المختلفة، أي بحث الشباب عن مكانة في المجتمع أكثر من وقوفه ضد النظام الاجتماعي القائم.

وانطلاقا من ذلك نلمس إيمان **كارل منهايم** بتأثير جيل الشباب في توجيه التغير الاجتماعي وهو النموذج القائم في ذهنه عندما صاغ فكرته السابقة عن حركة ظهرت سنة 1901 بين جماعة صغيرة من المراهقين في برلين وسرعان ما

أيدها عدد كبير من شباب الطبقة الوسطى في ألمانيا سنة 1914 ، والصيغة التي قدمها وفقت في أن تتجاوز ما هو أبعد من المعنى الواسع الذي استخدم به مصطلح الجيل حتى عصره، كما لفتت الأنظار إلى ضرورة البدء في تحديد المستويات اللازمة للتحليل عند طرح المشكلة ، وهو ما جعله يؤكد على أن الصراع بين الأجيال وخاصة الصراع بين جيل الشباب وجيل متوسطي العمر(الآباء)، والصراع بين الجيل الأخير(الأجداد) يرجع إلى الفوارق والاختلافات في الأفكار والمصالح، والقيم، والاتجاهات، والميول، وكلها أسباب تتعلق بالفوارق العمرية، ذلك أن جيل الشباب يؤمن بالحركة الدؤوبة والسرعة في أداء العمل، والتغير، والتجديد، ومواكبة روح العصر، بينما يكون الكبار بطئي الحركة وقليلي السرعة إلى جانب كونهم لا يؤمنون بالتجديد بل بالمحافظة على الوضع والتمسك بالماضي، والتشبث بتفصيلاته، وحيثياته وروحه. (المرجع السابق، 30)

من جهته يرى العالم **أدغار موران** أن الثورة ما هي إلا تعبير عن حاجة جيل الشباب إلى التحرر من قيود المجتمع وفئة الكبار فيه، وهي تمثل الإرهاصات الأولى لميلاد ما يعرف بالصراع بين الأجيال، والتساؤل الرئيسي **لموران** هو ما إذا كان الصراع بين جيل الشباب الثائر و/جيل الكبار المحافظ على النظام يتسم بالطابع العنيف من خلال الاستشهاد بما عاشه المجتمع الفرنسي من مشاهد عنف في ربيع باريس، والتى احتج فيها الشباب عن جملة التناقضات الاجتماعية العميقة، وضمن هذا السياق يؤكد **موران** أن ما يمكن أن يفسر واقع العلاقة المضطربة بين فئة الشباب وفئة الكبار دعاة العدالة فى المجتمع الفرنسى يمكن إسقاطه على باقى المجتمعات، مستدلا بأن طاقات الشباب في أي مجتمع هي الرافعة الحيوية لدعوات التغيير، بخاصة إذا ما أخذنا فى الحسبان أن التركيبة السكانية فى البلدان النامية هى فى غالبها تركيبة شابة، وهذه الوقائع من شأنها أن تكشف ذلك التفاوت القيمى والسلوكى العميق بين الأجيال الجديدة والأجيال الأكبر منها، وهو تفاوت فى طريقه إلى التجذر والعمق أكثر فأكثر في ضوء التطورات المذهلة في المعارف والعلوم، ومناهج التربية، وتأثيرات وسائل الإعلام والاتصال والتي تكون فئة الشباب أكثر قابلية للتعاطي معها، والتأثر السريع بما تبثه من مواد إعلامية. (أدغار موران، وآخرون، 2002 ، 38)

2- في المجتمعات العربية

يرى الباحث العربي **عزت الحجازي** في كتابه المعنون ب **الشباب العربي ومشكلاته** أن المتتبع لتطور ظاهرة الصراع بين الأجيال وزيادة حدتها في العصر الحالي يجد أن الصراع بين الأجيال يبرز أكثر في حالة التغير الثقافي الواسع، الذي يؤدي بدوره إلى تغيرات اجتماعية من شأنها زيادة الهوة بين الأجيال، حيث تظهر فروق هامة بين جيل الشباب وجيل الكبار سواء من **الناحية العضوية** كون جيل الشباب يكمل نموه البيولوجي في هذه المرحلة العمرية في الوقت الذي يدخل فيه جيل الكبار مرحلة الفقدان التدريجي للقوة العضلية فيحس أفراد جيل الشباب بطاقات هائلة تسعى إلى أن تعبر عن نفسها بقدرات كبيرة، في حين يميل أفراد جيل الكبار إلى الاقتصاد في بذل الجهد، والمحافظة على ما تبقى من طاقات، أو من **الناحية الفكرية** وما تحمله هذه الفروق من تباين في الأفكار، والقيم، والسلوكيات العامة.(عزت الحجازي، 1990، 19)

وعليه يصبح الصراع بين الأجيال لا يقتصر في كونه يجسد ثورة جيل، بل الأمر يتعدى ذلك إلى تشكيله لمحطة اكتشاف ومعاناة عصر اجتماعي كامل، مع الأخذ في الحسبان أن متغيرات العصر لا تطبع كافة الانتماءات والاتجاهات والتيارات بطابعها، ليبقى الأكثر قدرة على الاستجابة لهذه المتغيرات هو الجيل الجديد، وهو ما يفسر وقوف الأجيال المتصارعة وجها لوجه أمام معادلة الزمن بأبعاده الثلاثية؛ الماضي، والحاضر، والمستقبل، وأمام تأثير قوانين المجتمع والتاريخ. (المرجع السابق، 204)

وقد ورد في دراسة للباحث المصري **محمد عاطف غيث** أن الإنسان العربي نشأ ضمن علاقات لها منطقين مختلفين وفي وضعية لا إرادية إذ يجد نفسه بين اختيارين وكيفما فعل فإنه يكون قد خضع لخيار ما وذلك لا يرضي الآخر حتما، ولعل أثر أساليب التربية السائد في الأسر العربية وسحق شخصية الفرد إما عن طريقة الاضطهاد والقسوة عادة وإما عن طريقة الإفراط في الحماية هو من الأساليب المسؤولة أيضا عن النتائج السلبية في علاقات الآباء بالأبناء، وبالتالي

في شدة الصراع بينهما. ولقد أشار أحد المحللين النفسانيين عندما أراد أن يوضح علاقة الشباب بالكبار مشخصا دوافع الصراع بينهما قائلا " أن التطور التقني قد قتل الأب فإذا كان الإنسان يذهب إلى التقاعد في الأربعين فلا يمكن إلا أن يطالب بالسلطة في سن العشرين، ولكن هذا الإنسان مازال متعلقا ماليا بأبيه أو الدولة التي تدفع له دراسته وفكريا بأساتذته ونفسيا بالمجتمع الذي يضعه في صف الاحتياطيين الهامشيين." (محمود فطام، 1987، 123)

3- في المجتمع الجزائري

أشار الباحث الجزائري **ناصر جابي** إلى ظاهرة الصراع بين الأجيال في دراسة تحمل عنوان: **"الأسطورة، الجيل والحركات الاجتماعية في الجزائر" الأب الفاشل والابن القافز"** من كتاب" **الجزائر: الدولة والنخب"** عام **2008** ،حيث قدم تحليلا معمـــقا لما شهدته الجزائر من تحولات عميقة على مستوى العديد من الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية بعد الاستقلال مباشرة، أين حوّل جيل الشباب جيل آبائهم إلى أوائل الضحايا، والمتهمين بالفشل نتيجة عدم استفادتهم من التحولات والترقيات المادية، والمعنوية السريعة، والعميقة لكثير من الجزائريين بعد دخولهم إلى المدن التي غادرها سكانها الأوروبيين، حيث استولى البعض على فيلات فاخرة في أحياء راقية، والبعض على الورشة، أو المصنع الصغير الذي كان يشتغل فيه عاملا بسيطا بعد عملية شراء شكلية من المالك الأوروبي.

وعليه تم هذا التحول السريع للملكية من طرف البعض واختار آخرون أن تكون استفادتهم من نوع آخر من خلال تفضيلهم للحصول على مواقع اجتماعية داخل هياكل الدولة الشاغرة، وبذلك قامت الدراسة التي قدمها الدكتور **ناصر جابي** برصد التحولات التي طرأت على الحركات الاجتماعية في الجزائر في فترة الثمانينيات والتسعينيات والتي كونتها الأجيال الشابة التي كانت عمليا المحرك الرئيسي لهذه الحركات، والتي تلخص نظرتهم السلبية لآبائهم المتهمين بالفشل نتيجة عدم استفادتهم من الترقيات، والاستفادات المادية السريعة، والعميقة في ظل التحول السريع وغير العقلاني للملكية، هذه التحولات التي كانت لها نتائجها العملية التي ظهرت على شكل مواقف وسلوكيات فردية وجماعية تميز بها جيل كامل تجاه أجيال أكبر منه سنا، ومع مؤسسات مختلفة في مقدمتها؛ الدولة بمختلف مؤسساتها ورموزها، وإعلانها لمعارضة مختلف المؤسسات السياسية. (ناصر جابي، 2008، 116-117)

نستخلص من دراسة الباحث **ناصر جابي** أن الصراع بين جيل الشباب و/ جيل الكبار يمكن أن يتجاوز الجانبين الاجتماعي والاقتصادي ليصل إلى الجانب السياسي من خلال تشكيل وعي جيلي، معادٍ للدولة برموزها ومؤسساتها وسياساتها، لتتحول بذلك القراءة التي تبنتها الحركات الاجتماعية إلى رؤية انقلابية مرتبطة بالعنف في كثير من الممارسات.

وبذلك يصبح الصراع تعبيرا عن أزمة متعددة الأبعاد تترجم تناقضات المجتمع، يقوم بشكل أساسي على مستوى **العلاقات** حيث إن لكل جيل منطلقاته الفكرية التي تحدد طريقة فهمه للحياة، والذي يؤدي دون شك إلى تباعد **المسافات الجيلية** داخل الأسرة التي تعد اللبنة الأولى لبناء المجتمع، وإذا حدث أي خلل داخلها سينعكس حتما على كل المجتمع.

ويؤكد الواقع المعيش لا سيما في الآونة الأخيرة أن مظاهر الصراع واتساع الفجوة بين جيلي الآباء والأبناء قائمة حول اختلاف **أجهزة القيم وأنماط التفكير** عند كل جيل، مع تسجيل قابلية الانتشار والاتساع أكثر من أي وقت مضى في عصر التواصل الرقمي والتكنولوجي، الذي أصبح من الصعب فيه ضمان الحد الأدنى من أبجديات التوافق في معانيه الفكرية، والقيمية، والسلوكية. (عرسان عبد اللطيف المشاقي، 2016، 57)

هذا الشكل من أشكال الصراع هو من أصبح يحكم العلاقة بين الجيلين نتيجة تدهور الاستقـرار المرجعي للأدوار ومعايير التعرف على الواقع وتراجع قنوات الاتصال واضطراب التفاعل ،وذلك مـــــن خلال وصف جيل الأبناء لآبائهم بالرجعية وعــدم مواكبة متغيرات الحياة ومتطلبات العصر وإحساسهم بالرفض والإقصاء، وعدم تقبل طرق معاملتهم، لتتسع الفجوة بعد ذلك، وتتجاوز محيط الأسرة الضيق إلى

مؤسسات أخرى تخترقها التناقضات هي الأخرى، كمؤسسات التعليم في مختلف الأطوار بدء بالمدرسة وصولا إلى الجامعة.

ويدور الصراع الجيلي بين الأساتذة والطلبة حسب ما ورد في مقالة للدكتور أمقران عبد الرزاق بعنوان " الصراع الجيلي في الجامعة الجزائرية " عن قضايا **الشرعية العلمية** ومنطق **احتلال المواقع** بما يؤثر على صناعة القرار ومن ثمة ضمان وحماية امتيازات ومصالح مكتسبة، أو بحثا عن تحقيقها مستقبلا، حيث يتخذ الصراع بين أساتذة وطلاب الجامعة دلالات **الصدام القيمي** بين قيم يحيا بها ومن أجلها الأساتذة، وقيم شبابية تطمح إلى شغل موقع ما في الفضاء الأكاديمي، كما يقوم الصراع بينهما في قضية **النجاح والارتقاء** إلى مستويات تكوينية أعلى، وهو ما يظهر من خلال فرض التطبيق الصارم للقوانين المسيرة لقضايا التقييم، والذي يعدّ من صميم مهامهم ، في الوقت الذي يقيم الطلبة هذه الصرامة انطلاقا من قوالبهم الذهنية وتمثلاتهم تجاه الدراسة عامة والنجاح على وجه الخصوص، فينظرون بذلك إلى الأمر على أنه قسوة جيل مسلطة عليهم، كما أن الدروب الموصلة للنجاح بتقييم الأساتذة صعبة وشائكة تتطلب مقدارا كبيرا من المثابرة والتضحيات، بينما دروب النجاح عند الطلبة تقوم على الدلالات المجتمعية لماهية النجاح والتي تكون في الغالب مرادفة لمعاني "القفازة"، "الشطارة" وهذا المنطق يشرعن حتى توظيف الأساليب غير المشروعة .(أمقران عبد الرزاق ، 2018 ، 12)

رابعا/ السياق الاجتماعي وبعض مظاهر اتساع الفجوة بين الأجيال في مؤسستي الأسرة والجامعة

ما من شك أن كل جيل من الأجيال البشرية المتعاقبة على مر التاريخ يتميز بخصائص معينة يختلف فيها عن الأجيال السابقة له واللاحقة، واختلاف الخصائص هذا عائد إلى اختلاف القناعات، والأفكار، ووجهات النظر، وإلى منحنيات التاريخ، وإشكالية التراث، وتدخلات الواقع المعاش، ويبدو ذلك جليا حين نسجل موقفا متباينا لجيلين متعاقبين في قضية واحدة. (عبد اللطيف معالقي: 1987، 69)

ضمن هذا السياق يصبح الصراع الجيلي تعبيرا عن أزمة متعددة الأبعاد تترجم تناقضات المجتمع خاصة في ظل عدم وجود الأسرة والجامعة على خط مرجعي واحد، وهو الأمر الذي يمهد لميلاد أزمة في محيط الحياة، وأزمة ثقة بين الأجيال نتيجة الفهم الخاطئ للعلاقة بينهما، ما يحول دون الاستفادة من المعادلة العمرية. (محمد عز، د س، 3)

وتنسحب قضية الصراع بين الأجيال على جميع المراحل التي يمر بها الشاب عبر مسيرته الحياتية لأنّها تجسد العـلاقة القائمة بيـن البشر والزمن لتتشكل بذلك ثنائيات متنـاقضة؛ (أب- ابن) (أستاذ- طالب)، ونستعرض في هذا المقام جملة من التصورات تبرز مظاهر الصراع بين جيل الآباء والأبناء في مؤسسة الأسرة وبين جيل الأساتذة والطلبة في مؤسسة الجامعة.

1–الاغتراب الجيلي

يقصد بالاغتراب حسب كتابات **السيد عبد العاطي السيد** بأنه "العزلة واللاواقعية وعدم الاتساق والترابط بين عالم الفرد والعالم الاجتماعي، ما يترجم حالة من عدم الانسجام بين الذات والعالم الخارجي". (السيد عبد العاطي السيد، 1987، 22)

كما يؤكد الدكتور **عزت حجازي** على أن الاغتراب " يقوم على أساس التمييز بين وجود الإنسان وجوهره، وعلى أن وجود الإنسان بصورته التي نراه عليها في المجتمع الحديث لا يتفق مع جوهره أو ما هو من حقيقته، وإنما هو يختلف عنها بل ويتعارض معها وأن ما هو كائن لا يتفق مع ما ينبغي أن يكون، كما أن الإنسان المغترب هو الإنسان الذي لا يحس بفاعليته ولا أهميته ولا وزنه في الحياة وإنما يشعر بأن العالم ممثلا في الطبيعة والآخرين وحتى الذات غريب عنه. (عزت الحجازي، 1990، 72- 73)

وفي ذات السياق ترى الدكتورة **حنان سالم** أستاذة في علم الاجتماع بجامعة عين شمس أن " الفجوة تبدأ بين الشباب والأجيال السابقة لهم بسبب رؤية كبار السن أنفسهم أكثر خبرة وتفاعلا مع الحياة التي يتقنون مفرداتها وعاشوا تجاربها، ما يجعلهم يمنحون أنفسهم صلاحيات أكبر تجيز لهم أحقيتهم في رفض أفكار الشباب، مقابل رفض الشباب لمنطق الوصاية عليهم في عصر التكنولوجيا والسرعة الذي انتهت فيه الوصاية. " (هشام علام، ولاء نبيل، 2011، 12)

وتزداد حدة الاغتراب في زمن الاختراق الثقافي والفكري الذي تروج له القنوات الفضائية وشبكة الانترنت من خلال الترويج لتصورات مختلفة لأدوار الأسرة وطبيعة العلاقة بين الآباء والأبناء وما ينتج عن ذلك من افتقار إلى مهارات التواصل الإيجابي وشعور كل طرف بالعزلة عن الآخر. (غنيمة حبيب، 2008، http:// ogleweblight.com/web/361189)

وفي هذا المقام تجدر بنا الإشارة إلى بعض مظاهر الاغتراب والتي يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- ✓ انتشار ثقافة الاستهلاك التفاخري بين الشباب والذي يرجع إلى الفراغ الثقافي وزيادة القابلية للتلقي.
- ✓ الرفض والذي يأخذ منحى التطرف والبروز أكثر بسبب حركات التغيير السريعة على مختلف المستويات، وهو ما يجعل من الشباب عرضة للقلق والتوتر خاصة في ظل سيطرة جيل الكبار (السلطة الأبوية في الأسرة وسلطة الأستاذ في مؤسسات التعليم)، وما ينتج عن ذلك من ظهور وضعيات انسحابية تولد نوع من العداء بينه وبين المجتمع.
- ✓ فقدان الروابط مع جماعات العمر المختلفة وما ينتج عن ذلك من سلبية وخضوع للضغوط الاجتماعية.
- ✓ إحساس الفرد المغترب بغياب تأثيره في المواقف الاجتماعية أو ضعف التفاعل معها. (أحمد محمد موسى، 2009، 74)
- ✓ ابتعاد محتويات البرامج التعليمية في الجامعة عن اهتمامات الطلبة، كما أنها لا تعكس الواقع الاجتماعي.

من هنا يمكن الحديث عن الاغتراب في ضوء حقيقة موضوعية هامة وهي أن شبكة العلاقات الاجتماعية التي يرتبط بها طرفي الصراع (الأبناء والآباء في مؤسسة الأسرة والطلبة والأساتذة في مؤسسة الجامعة) لا تقوم على أساس التقدير المتبادل وتقبل الآخر، وهذا ما يجعل كل طرف من طرفي معادلة الصراع يتخذ موقفا معارضا، ولعل من أخطر نتائج الاغتراب على جيل الشباب تشبعهم بأزمات متعددة الأبعاد، وهو ما يبرر **أزمة الهوية** التي تعاني منها الأجيال الشابة خاصة في الآونة الأخيرة، ويترجم تسجيل فروق عميقة بين الأجيال في الأهداف والقيم.

2- الفراغ

يعبر الفراغ بين الأجيال عن الفجوة التي يشعر بها طرفي المعادلة الجيلية، بين جيل الآباء وجيل الأبناء في مؤسسة الأسرة، أو بين الأساتذة والطلبة في مؤسسة الجامعة، الناتج عن التواصل المحدود بينهم من جهة، أو استخفاف كل طرف بالآخر والذي من شأنه أن يعمل على التقليص من الخبرات الجيلية.

وينتج عن الفراغ لدى كل من جيل الشباب وجيل الكبار ما يعرف بالفجوة الجيلية، والتي تعبر عن اختلاف آراء كل جيل نتيجة الانقطاع الجيلي فيما يخص المعتقد، أو السياسة، أو القيم، والتي برزت بشكل جلي تحت تأثير الثورتين المعرفية والاتصالية أين تتسبب في تضييق مساحة الالتقاء الفكري، والثقافي، واللغوي بينهم، وتكون هذه الأزمة أشد حينما يواجه الشباب ضرورة الاختيار ما بين بدائل عدة متناقضة في مبدئها، كما تفقد في ضوء هذه المعطيات العديد من الضوابط الاجتماعية ما كان لها، من سلطة وقوة كالأسرة ومؤسسات التعليم وغيرها من المؤسسات المرجعية، نظرا لتعارض ما تنادي به من قيم وما تقبله من ألوان السلوك. (عبد الفتاح ناجي: 2017، http://kabas.com/web/566189)

وتتمثل أكبر المشكلات التي تواجه الأسر في المجتمعات العربية عموما والمجتمع الجزائري خصوصا، في اتساع المسافة المعرفية والمعلوماتية بين جيل الآباء و/الأبناء حيث لم تكن هذه المسافة في الماضي القريب بهذه الحدة والعمق، وهنا يجد الأبناء أنفسهم محاطين بعوالم افتراضية تجعل منهم جيل الشاشة بامتياز يفتقر في واقعه لأبجديات التواصل الاجتماعي، والمتتبع للواقع يدرك للوهلة الأولى أن التعامل مع تلك الوسائط التكنولوجية يقترب من حالة المرض والإدمان، ومع مرور الوقت تتعمق المسافة وتزداد الفجوة بين الآباء وأبنائهم، إلى الحد الذي تصبح الشاشة أكثر قدرة على إشباع احتياجاتهم مقارنة مما يقدمه الآباء لهم.

(صالح سليمان عبد العظيم، 2014 ، http:// elbayane.com/web/ 639789)

وفي المقابل إذا أردنا البحث في طبيعة العلاقة التي تربط بين الطلبة والأساتذة وبحكم تواجدنا في الجامعة لفترة

تزيد عن العشر سنوات تحذف لما فيها من ذاتية لا تجوز في البحث، نجد أنفسنا أمام جيل من الطلبة يتسم بحالة قلق وعدم استقرار يرجع في غالب الأحيان إلى نقص خبرتهم في التعامل مع الوضعيات، والمواقف التي تجمعهم بالأساتذة من جهة لا سيما الصراعية منها، وإلى الحكم عليهم من جهة ثانية من طرف الأساتذة بمعايير لا تتناسب في مجملها مع مكانتهم ،ومصالحهم، وأنماط تفكيرهم، وهو ما يزيد من مساحة الفراغ بينهم، كما يشعر الطلبة في كثير من المواقف التي تجمعهم بالأساتذة بالضعف أمام سلطة تمارس عليهم وضغط قد يكون في كثير من الأحيان ضمني وكامن وغير مصرح به.

3- التمرد

خلال السنوات الأخيرة طرأت على المجتمع الجزائري تغيرات كثيرة في عدة مجالات كان لها تأثيرها المباشر على سلوك الأفراد، حيث تغيرت النظرة إلى القيم وخاصة من جانب الأجيال الجديدة، التي تبدي تمردا عن كثير من عادات المجتمع وتقاليده وقيمه، ومحاولة الانسلاخ عن مواقف وثوابت ورغبات الكبار خاصة الوالدين لإثبات وتأكيد تفردهم، حيث يعدون أي سلطة فوقية أو أي توجيه استخفافا بقدراتهم واستهانة بروح النقد لديهم. (عبد الفتاح ناجي، 2017، (http://kabas.com/web/56988

ضمن هذا السياق فإن الجيل الجديد ينظر إلى أفكار الجيل الأكبر منه وتصوراته على أنها أفكار رجعية لم تعد تلاءم العصر ولا تتفق مع المتغيرات الجديدة والمستجدات التي تطرأ على حياة الأفراد والجماعات، كما يشكو جيل الشباب ويتمرد حينما يلاحظ التناقض بين ما يدعو إليه الآباء والذي لا يتجاوز حد الكلام إلى مرحلة الفعل، والتطبيق على أرض الواقع.

إنهم بحاجة إلى نماذج يسترشدون بها وقدوة يتأسون بها، فلا يجوز للأب – مثلا– أن يحذر ابنه من مضار التدخين وهو يدخن، ولا يجوز أن يطلب منه أن يكون صادقا وهو كاذب. (سعاد محفوظ، 2016، 5)

إن جيل شباب اليوم مستوى طموحه أعلى من مستوى إمكاناته، لذلك نجده دائما يحاول التمرد على محيطه الأسري وعلى برامج تعليمه، على تقاليده وثقافاته المحلية، كما أنه جيل اتصالي دون أن يكون تواصلي، فثورة الاتصالات التي يواجهها عززت النزعة الفردية لديه كون الأدوات التقنية التي يتعامل بها ذات استخدام فردي، فهو يتعامل يوميا مع كم هائل من المعلومات دون الحاجة إلى الاتصال بالآخرين لاستقائها، وهو ما ينجر عنه ضعف العلاقات مع الآخرين آباء ومدرسين. (جمعون نوال، 2018، 163)

ونسجل في السياق نفسه ظاهرة تمرد الطلبة الجامعيين على أساتذتهم كونهم لا يرون في الجامعة فضاء له خصوصياته ،فكلها فضاءات لهم فيها حقوق يجب انتزاعها بكل الأساليب حتى بالغش الجماعي، وفرض الأمر الواقع من خلال استعمال القوة والعنف، وما تكشفه يوميات الأستاذ الجامعي في تعامله مع الطلبة من خلافات حادة حينما ينظر إليها مجمّعة ودائمة الحضور لسنين تظهر بمظاهر الصراع الجيلي المستفحل؛ خلاف حاد في **قيمة الوقت** (الوقت مقنن عند الأساتذة وفضفاض عند الطلبة)، خلاف حاد في **الاستثمار الهادف والفعال في الدراسة**(الدراسة حضور مؤثر وحفر مستمر بنظر الأساتذة، وهي جرعات انتقائية، وبقاء على السطح عند الطلبة)، وخلاف حاد في **الانضباط بكل أبعاده.**(أمقران عبد الرزاق، 2018 ، 13)

4 –الاستقلالية

يعرف العالم الغربي **راسل آكوف** الاستقلالية لدى جيل الشباب أنها " القدرة على التفكير الحر وعلى نقد الآباء والكبار، مع الميل إلى الفردية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وهو ما جعل الشباب لا يحترم الكبار لأنهم كبار فقط كما هو معروف في تقاليد الأسرة والسلطة الأبوية، بل يحترم الآخرين فقط بسبب مراكزهم وإنجازاتهم." (السيد عبد العاطي السيد، 1987، 75)

شكلت طبيعة التسارع القائم في نمط الحياة اليومية اللبنة الأساسية للتغيرات والتحولات التي مست أساسا النظام الأسري حيث لم يعد الآباء هم مصدر التنشئة الوحيد، وذلك بالنظر للدور الكبير الذي تلعبه وسائل الإعلام؛ السمعية منها والبصرية التي أسست لحضورها صوتا وصورة، زيادة على ضغوطات الأزمة الاقتصادية التي جعلت الآباء ينهمكون في توفير المتطلبات المادية في مقابل شبه غياب لجانب التنشئة القيمية، وكل ما يمت للتغذية الروحية والثقافية من صلة، وعليه وجب الإقرار باختلاف مصادر ومرجعيات التربية،

فالرعاية الأسرية تغيرت في ضوء تطور الوسائل التعليمية ووسائل الاتصال والتواصل، وتنوع مصادر المعرفة، ويسر انفتاح الثقافات بعضها على بعض، والنتيجة ظهور علاقات بين الأفراد لا سيما من أجيال مختلفة تتسم بكثير من الاستقلالية.(عبد الله أحمد عويدات، 2016، 61)

ومن مظاهر استقلالية الشباب عن جيل الكبار سواء أتعلق الأمر بجيل الآباء أم الأساتذة نجد:

- ✓ التحرر والخروج عن الآداب والعادات والتقاليد الموروثة عن الأجيال السابقة، واستخدام القوة لتلبية حاجياتهم ورغباتهم وعدم تقبل التدخل في شؤونهم.
- ✓ تزايد حالات الصدام والقطيعة بين الأبناء وآبائهم وبين الأساتذة وطلابهم، والذي يترجم غياب التفاهم بين الجيلين.
- ✓ غياب الإشراف الأبوي والانشغال الدائم بمشاغل الحياة أدى إلى تشكيل جيل الأبناء لحياة خاصة بهم ربما تحمل من السلبيات الشيء الكثير، وإذا رغب الآباء في الأخير التدخل فإنهم يتلقون الرفض والصد لأنهم كانوا غائبين عنها في البداية.
- ✓ فهم جيل الشباب الاستقلالية على أنها الرغبة في الحرية والتحرر من القيود تجاه الأسرة، والأساتذة وكل ما يمثل جيل الكبار، لتصبح بذلك تجسيدا للامبالاة والانطواء وضبابية الرؤية للمستقبل والآخرين. (عبد الله النجار، 2011، ongle web light)
- ✓ التناقض بين طبيعة المرحلة العمرية للشباب والتي تعني الميل للانتماء وحب الاجتماع، وبين الرغبة الملحة في الاستقلالية والابتعاد لقناعته بتغييبه في صنع القرارات واختيار أسلوب العيش وفرض الذات.

- الثقافة الفرعية للشباب

إن طبيعة تفكير جيل شباب اليوم تختلف عن طبيعة تفكير الجيل السابق له، إنه جيل له رموزه وقيمه الجديدة وعاداته وألوانه في التواصل والاتصال مع غيره، وهو ما يشكل ميلاد ثقافة شبابية جديدة تحمل تسارعا في بناء العلاقات ومفهوم الزمن لديه يختلف عن مفهومه لدى جيل الكبار، إن العقل الذي يفكر به جيل اليوم يحتاج إلى جامعات من نوع آخر تستطيع أن تسبر أغواره. (عبد الله عويدات، 2016، 61)

ويعرف العالم الغربي **روجر هيدينج** الثقافة الفرعية بأنها " ثقافة خاصة بطبقة أو جماعة اجتماعية، تتميز بأنها مستقلة عن الثقافة الكلية، وتتعارض معها، ولها خصائص ثقافية وسلوكية في مجتمع فرعي معين ". (المنجي الزايدي، 2006، 203)

ومفهومنا لمصطلح الثقافة الفرعية للشباب يتمركز في كونها ثقافة خاصة بفئة الشباب، تعكس خصائص هذه المرحلة العمرية النفسية منها، والفكرية، والتربوية، وتنطوي على قيم، ومعايير، وأنماط سلوكية، تشكل في مجملها إطارا مرجعيا لسلوكيات هذه الفئة، والتي تظهر كمحصلة لتأثير مجموعة من التغيرات التي يمرون بها، والتي تؤدي إلى استقلالهم جزئيا عن عالم الكبار بسبب وجود أسلوب حياة غير خاضع لمعايير الراشدين وقيمهم وطرق تفكيرهم.

ومن مظاهر بروز الثقافة الفرعية لدى جيل الشباب وتعارضها مع الأنماط الثقافية لدى جيل الكبار ما يعمل على زيادة حدة الصراع بينهما نجد:

- ✓ شيوع وانتشار قيم الفردانية وإعطائها الصيغة الشرعية لقبولها، والتي تتجسد في مظهر الشاب العام والتزاماته ومحددات بناه هويته بصورة مستقلة عما تمليه الأسرة وباقي مؤسسات الضبط الاجتماعي. (Mahfoud drawi , 2006 , 101)
- ✓ قدرة الشباب على التحرر من أشكال السلطة الممارسة عليهم (أبوية أو تعليمية أو سياسية) ومعارضة كل ما من شأنه الحد من حريته، وهو ما يعمل دون شك على تعميق الفجوة بينه وبين جيل الكبار.
- ✓ بروز النزعة الاستهلاكية بشكل تتجسد فيه معالم البذخ والتبذير وهو مؤشر لهيمنة وسائل الإعلام من خلال العرض والتشهير الأمر الذي يزيد من طلبات الشباب والتي تفوق حاجياتهم في غالب الأحيان.
- ✓ شيوع نوع من القيم والأفعال يختص بها جيل الشباب دون غيرهم، والتي لا تلقى القبول عند الجميع لا سيما الكبار كنوع اللباس (السراويل الممزقة) وتسريحة الشعر وسماع الأغاني الخفيفة وغير الهادفة.

✓ تقديس الشباب لكل ما تدعو إليه الثقافات الغربية وتمجيدها، والرغبة في تقليدها (المغلوب مولع بتقليد الغالب)، وفي المقابل الخجل من الثقافات المحلية لأنها تكرس التخلف والرجعية –في نظرهم-وهو ما يشكل الصراع بينهم وبين الأجيال الأكبر منهم.

6- اللغة

في مقابل الفجوة القيمية والفكرية بين الأجيال توجد فجوة من نوع آخر أكثر خطورة كونها تضرب قيم وأصالة المجتمع عرض الحائط وهي: الفجوة اللغوية، والتي من شأنها أن تحد من التواصل بين الأجيال، من خلال امتلاك جيل الشباب لقاموس لغوي عامي ومستحدث يسمح بإنشاء معاني الفصل مع الأجيال السابقة ويميزهم عنها، تنتهج فيه أساليب الاختزال في الكلمات، والتي تترجم حجم ما يحدث من شرخ لغوي، تكون نتيجته تشكيل وعي جيلي معادٍ أو لنقل مغاير لسابقه، ومبدؤهم الأساسي في ذلك هو: الاختلاف والتميز.

وفي ذات السياق يفسر الدكتور **سمير نعيم** الصراع اللغوي بين الأجيال بأنه "صراع المفاهيم بين جيلين أحدهما قام بالثورة على الواقع، والآخر فضل أن يبحث عن مكتسبات الماضي" ،وهو ما يقودنا إلى القول إنّ جوانب الاختلاف والتصادم بين الأجيال متعددة فإلى جانب الاختلاف في التوجه الفكري بسبب وجود جملة من الإيديولوجيات الفكرية بين الأفراد في المجتمع الواحد، هناك اختلاف لغوي يتميز به جيل الشباب دون غيرهم ،وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى تشكيل ملامح أجيال متصارعة ،الأمر الذي ينتج عنه انتشار مسألة الإقصاء والتهميش الجيلي، الذي يحول دون احتواء الأجيال

بعضها لبعض، وهو ما جعل من الجيل الممثل للكبار يتمسك بقناعاته ومن جيل الشباب يرفض ما يعيشه ويبحث عن واقع اجتماعي بديل. (أمين قاسم محمد قمر، 2010، http://alykah.net/web/98831)

ومن الأمور الهامة التى تشكل إطارا موضوعيا لما نشهده من تباين بين جيل الشباب وجيل الكبار ما يكمن في تنوع المصادر الثقافية، وما ينتج عنها من اختلاف بين الأجيال فى المفاهيم والتصورات التى يحملها كل جيل عن الآخر، وضمن هذا السياق يشير الباحث **علي ليلة** إلى أنه "من اختلاف المصادر الثقافية يتولد الصراع اللغوي بين الأجيال، فجيل الكبار يرى أن سلوك الشباب يمثل إدانة صريحة لأهدافهم وقيمهم وأساليب عيشهم وطرائق تفكيرهم، ومقابل ذلك يعانى جيل الشباب من غموض هويتهم" (على ليلة، 99، 1991)

خاتمة

تبين لنا من خلال البحث، أن مقاربة ظاهرة الصراع الجيلى على مستوى الأسرة الجزائرية والجامعة الجزائرية، يحتاج بإلحاح إلى رصيد معرفي قبلي يؤطر التوجه العام للدراسة ويسهل الانتقال إلى مرحلة الترتيبات التنفيذية حينما تنجز الدراسة الميدانية المعززة للإطار النظري.

فمن الواضح أن فهم الصراع الجيلي ودراسته يتطلبان وضع الظاهرة في السياقات الزمانية التي تتشكل ضمن حدودها، وتقولب مضامينها ومناحيها، بعد أولاه البحث أهمية كبيرة. كما أولى الاهتمام الضروري لبعد الحاضنة المكانية التي تتحرك في حدودها الظاهرة، وما كانت لتفهم أراء الباحثين ومواقفهم النظرية بمعزل عن موطن استنباتها. وعليه، الأدبيات المعروضة في البحث كجانب نظري تجسد بقوة ووضوح التوليفة الحيوية لأي تحليل وهي: توليفة الزمان والمكان. هذا التصريح يفضى بنا إلى القول إن الصراع الجيلى لا يمكن سبر غوره إلا باستنطاق الفترة الزمانية الراهنة والعودة واقعيا نحو المجتمع الجزائري في محاولة فهم التحولات العميقة التى تطاله. تحولات نحن مطالبون باستشراف توجهاتها المستقبلية على المدى المتوسط والبعيد حتى نتنبأ بالمناحي اللصيقة بظاهرة صراع الأجيال في المجتمع الجزائري، زاوية بحثية قد تجد من يهتم بها فيضمن التراكم المعرفي للعمل الذي أنجزناه راهنا.

تجدر الإشارة أخيرا، إلى أن الباحث شرع فى إنجاز الدراسة الميدانية المكملة للعمل النظري المؤطر فوضع خطة للترتيبات التنفيذية تحترم منطلقات البحث وتبقى وفية للتصور البنائي العام.

قائمة المراجع

الكتب

1- غالي، شكري. **1994**، **العنقاء الجديدة: صراع الأجيال في الأدب المعاصر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.

2- عز، محمد. (ب- د — ت)، المسألة **الجيلية في مصر: الاتجاهات النظرية والخبرات العملية**، دار الأزاريطة للنشر، مصر.

3-سالم، غدير .2018، صراع الأجيال بين الآباء والأبناء http://elaph.com/web/Elaphwriter/2018/08/368795/htm

4- السيد، عبد العاطي السيد. 1987، **صراع الأجيال — دراسة في ثقافة الشباب**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

5- الحسن، سمير إبراهيم .2003، " **ثقافة الشباب وصراع الأجيال في المشرق العربي المعاصر**"، مجلة دراسات استراتيجية مركز البحوث والدراسات، العدد 9، سوريا.

6- غريب، زكي. 2016، **صراع الأجيال في ظل تحديات الحداثة والمعاصرة**، دار المعرفة الجامعية، مصر.

7- معن، خليل عمر.1994، **علم اجتماع الأسرة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

8- الغرايبة، فيصل.2018 ، صراع الأجيال بين الآباء والأبناء ، http://alrai.com/article/10453144

9- أدغار، موران. 2002، **تربية المستقبل**، ترجمة لزرق، عزيز. الحجوجي، منير. دار توبقال للنشر.

10- الحجازي، عزت.1990، **الشباب العربي ومشكلاته**، منشورات دار عالم المعرفة، الكويت.

11- فطام، محمود.1987، "**الصراع القيمي لدى الشباب**"، **مجلة** الوحدة، العدد 9، الرباط.

12- جابي، ناصر.2008، **الجزائر الدولة والنخب دراسات في النخب والأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية**، منشورات الشهاب، باتنة، الجزائر.

13- المشاقي، عرسان عبد اللطيف .2016، "**صراع الأجيال أزمة قيم أم أزمة سوء فهم**"، ندوة الأمن والحياة، العدد 419، الأردن.

14- أمقران، عبد الرزاق.2018، الصراع **الجيلي في الجامعة الجزائرية**، جريدة الخبر، الجزائر.

15- معالقي، عبد اللطيف.1987 "**صراع الشباب والراشدين — صراع أجيال أم صراع ثقافات**"، مجلة الوحدة، العدد 9، الرباط.

16- علام، هشام. نبيل، ولاء.2011، **صراع بين جيلين**، الدار العربية للكتاب، القاهرة، مصر.

17- غنيمة، حبيب.2008 ، **الاغتراب الأسري**، /2008/09/361189/ http:// ogleweblight.com/web/

18- موسى، أحمد محمد.2009، **الشباب بين التهميش والتشخيص**، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر.

19- ناجي، عبد الفتاح.2017، **الفجوة بين الأجيال: أساليب المواجهة**، http://kabas.com/web/566189/htm

20- صالح، سليمان عبد العظيم.2014، **المسافة بين الأبناء والآباء**، http:// elbayane.com/web/639789/htm.

21- محفوظ، سعاد.2016: **سوسيولوجيا الأجيال**، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، مصر.

22- جمعون، نوال.2018، "**ثقافة الاستهلاك وضغوط العولمة**"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 7، العدد 1، الجزائر.

23- عويدات، عبد الله أحمد.2016، "**صراع الأجيال أزمة قيم أم أزمة سوء فهم**"، ندوة الأمن والحياة، العدد 419، الأردن.

24- النجار، عبد الله. 2011، **الصراع بين الأجيال، إلى أين ؟**ongle web light ملاحظة: يرجى مراجعة الرابط 17.24

25- المنجي، الزايدي .2006، **ثقافة الشباب في مجتمع الإعلام**، نمط عالم التفكير، المجلد 35، العدد 1، الكويت.

26- Darwin. Mahfoud.2006. De la difficulté de grandir — pour une sociologie de l'adolescence en Tunisie.

27- قاسم، أمين. قمر، محمد.2010، "**الحوار الغائب بين الأجيال: المجتمع التشادي**"، http://alykah.net/web/98831

28- ليلة، علي.1991، **الشباب اهتماماته وقضاياه**، منشورات مركز الوثائق والدراسات الشبابية، جامعة قطر.

مجالس الإدارة والمراقبة في شركات المساهمة وصفة التاجر

Boards of management and control in joint stock companies and merchant recipe

تاريخ الإرسال: 23-06-2019 تاريخ القبول:29-06-2021

عبد اللطيف علاوي، جامعة زيان عاشور الجلفة،allaouiabdellatif32@yahoo.fr

الملخص

نظرا للأهمية التي تحتلها شركات المساهمة في الحياة الاقتصادية للمجتمعات العالمية، حرصت مختلف التشريعات بصفة عامة، والتشريع الجزائري بصفة خاصة، على إسناد سلطات إدارة وتسيير هذه الشركات لأجهزة محددة بداخلها مثل مجلس الإدارة في النظام القديم ومجلس المراقبة في النظام الحديث، لكن في مقابل ذلك قامت بتحميلها جملة من المسؤوليات المتنوعة والمختلفة. ومن بين المسؤوليات الملقاة على عاتق أجهزة الإدارة في شركات المساهمة عموما نذكر على سبيل المثال اكتسابها صفة التاجر وما ينجرّ على هذه الصفة من التزامات ومسؤوليات، أبرزها نظام الإفلاس المطبّق على التجار بصفة عامة، لذلك كان لزاما التعرّف على الأحكام الخاصة التي تحكم التجار في الأشخاص المعنوية والذين يكتسبونها كنتيجة حتمية لانضمامهم إلى أجهزة الإدارة والرقابة داخل هذا الشخص المعنوي.

الكلمات المفاتيح: شركة المساهمة، مجلس الإدارة، مجلس المراقبة، صفة التاجر، الإفلاس.

Résumé

En raison de l'importance des sociétés par action qui contribuent à la vie économique des sociétés globales, les diverses législations en général et la législation algérienne en particulier ont confié les pouvoirs de gestion de ces sociétés à des organes spécifiques tels que le conseil d'administration dans l'ancien système et le Conseil de survinsse dans le système moderne En téléchargeant une gamme de responsabilités différentes. Parmi les responsabilités de l'Administration dans des sociétés contributives, on peut généralement mentionner, sans toutefois s'y limiter à l'acquisition de ce dernier pour le commerçant et de ce qui se déroule sur cette caractéristique des engagements et des responsabilités du plus important est le système de faillite appliqué aux marchands en général De nombreuses dispositions spéciales devraient être identifiées les traders contrôlés par des personnes morales et gagnées à la suite de leur adhésion aux dispositifs de gestion et de contrôle de cette personne morale.

Mots-clés: Sociétés par actions, conseil d'administration, conseil de surveillance, Statut de commerçant, La faillite.

Abstract

Due to the importance of the companies, contributing to the economic life of the global societies, the various legislations in general and Algerian legislation in particular have assigned the management and management powers of these companies to specific organs within them such as the Board of Directors in the old system and the Control Council in the modern system. By downloading a range of different responsibilities. Among the responsibilities of the administration in contributing companies are generally mentioned, but not limited to the acquisition of the latter for the merchant and what is proceeding on this characteristic of the commitments and responsibilities of the most prominent is the bankruptcy system applied to merchants in general, so special provisions should be identified Traders controlled by moral and gained persons as a result of their accession to management and control devices within this moral person.

Keywords: *Stock companies, board of directors, supervisory board, Trader status, the bankruptcy.*

مقدمة

إن المنظومة القانونية للشركات التجارية قد أفرزت ثلاثة أنواع منها، هي شركات أشخاص تقوم على الاعتبار الشخصي فشخصية الشريك محل اعتبار فيها لأّن حياة الشركة تتأثر بما يجري للشريك فقد تحل إذا ما مات أو أفلس أو حجر عله وهي شركة التضامن وشركة التوصية البسيطة، وشركات أموال تقوم على الاعتبار المالي أي أن شخصية الشريك عموما لا تؤثر على حياة الشركة بل تتأثر بما ساهم به هذا الأخير في رأسمالها وهي شركة المساهمة – موضوع دراستنا - وشركة التوصية بالأسهم، وشركات مختلطة مزيج بين الأولى والثانية فمرة تأخذ بنظام شركات الأشخاص في إنشائها مثلا ،ومرة تأخذ بنظام شركات الأموال في إدارتها غالبا وهي الشركة ذات المسؤولية المحدودة والمؤسسة الشخصية ذات المسؤولية المحدودة، ومن هذا المنطلق تعد شركة المساهمة النموذج الأمثل لشركات الأموال نظرا لضخامة رأسمالها الذي يقسم إلى أسهم منخفضة القيمة وسهلة التداول، وذلك لتحديد مسؤولية المساهم فيها بقدر ما يمتلكه من أسهم، ولعدم تأثرها بخروج المساهم منها أو بوفاته أو بإفلاسه أو حتى بإعساره أو الحجر عليه (دحو، 2013، صفحة 11)، لأنه وبالعودة إلى المادة 592 من القانون التجاري نجدها تضمنت هذا التعريف بقولها:" شركة المساهمة هي الشركة التي ينقسم رأسمالها إلى حصص، وتتكون من شركاء لا يتحملون الخسائر إلا بقدر حصتهم".

من أجل ذلك تعدّ شركات المساهمة من أعقد الشركات التجارية التي أنتجتها الرأسمالية الحديثة، وهي بهذا الوصف تستأثر بالقيام بالمشروعات الكبرى التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة نظرا لقدرتها على تجميع هذه السيولة بطريقة سهلة وبسيطة ،لذلك حرص المشرّع الجزائري على إخضاع هذا النوع من الشركات لأحكام مشددة تطال أجهزتها حتى لا تحيد عن الهدف المرسوم لها، ومن بين هذه الأحكام نذكر على سبيل المثال المسؤولية الملقاة على عاتق أجهزتها و نخص بالذكر في هذا المقام بالتحديد إلحاق صفة التاجر بأجهزة معينة بها وهي على وجه التخصيص مجلس الإدارة بالنسبة لشركات المساهمة التي تتبع نظام الإدارة القديم والذي عرفته الشركة منذ صدور القانون التجاري سنة 1975 بموجب الأمر رقم 75- 59 (التجاري، 1975 و2005)، ومجلس المراقبة بالنسبة للشركات التي تتبّع النمط الحديث في الإدارة والذي أدخله المشرع على نظام الشركة في تعديل سنة 1993 بموجب المرسوم التشريعي رقم 93- 08 (المرسوم، 1993)، والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام لماذا ألحق المشرّع بهذه الأجهزة صفة التاجر؟ وما الحكمة المرجوة من إلحاق صفة التاجر بها رغم وجود نوع من التعارض في المفاهيم (مادة)؟

وحتى يتم دراسة الموضوع بكل جدية وموضوعية ومن جميع نواحيه، كان علينا إتباع المنهج الوصفي التحليلي المناسب لمثل هذه الموضوعات التي تحتاج منا كثيرا من التحليل والاستنباط والاستقراء بالعودة إلى المواد القانونية من جهة والأراء الفقهية من جهة أخرى.

ومن هنا سيتمّ التعرف في البداية على النظام القانوني لهذه الأجهزة (أولا) للتعرف عليها عن كثب ومعرفة جميع النقاط القانونية الخاصة بها، ثم بعدها يتمّ التعريج على بعض الأسباب التي كانت السبب الأساسي في قيام المشرع بإلحاق صفة التاجر بهذه الأجهزة (ثانيا)، والتي نحسبها العلة الحقيقية في ذلك.

أولا: أعضاء مجلس الإدارة والمراقبة

قبل التعريج على اكتساب أعضاء مجلس الإدارة في النظام القديم للإدارة ومجلس المراقبة في النظام الحديث للمراقبة في شركات المساهمة لصفة التاجر لابد لنا من التعرف في البداية على النظام القانوني لهذه الأجهزة، حتى يتسنى لنا التعرف على المكانة القانونية الحقيقية والفعلية لهذه الأخيرة وليست النظرية فحسب لأنه حقيقة يوجد اختلاف ظاهر للعيان في ذلك، والدور الذي تؤديه داخل هذه الشركة.

أ- أعضاء مجلس الإدارة

يقوم مجلس الإدارة في شركة المساهمة بالدور الأساسي لتسيير الشركة وقد تعاظم دوره حتى أصبح هو المهيمن على إدارة شؤونها، يقابل ذلك تراجعا واضحا في دور الجمعية العامة للشركة رغم أنها من الناحية النظرية أعلى هيئة بها وصاحبة الكلمة الأولى في إدارتها وتسييرها، بعدّها جهة الاختصاص في اتخاذ أهم القرارات في حياة الشركة،

ولعل سبب بروز دور مجلس الإدارة راجع لعديد العوامل منها ضآلة قيمة الأسهم من أغلبية المساهمين وقابليتها للتداول بيسر وبساطة، حيث أصبح المساهم غير مكترث بحضور اجتماعات الجمعية العامة مما أدى إلى تفشي ظاهرة غياب المساهمين عن هذه الاجتماعات الخاصة بالجمعية العامة بنوعيها واللامبالاة بما يجري داخل الشركة، زده كثرة عدد أعضاء الجمعية العامة لا يسمح باتخاذ العديد من القرارات ومناقشة تفاصيل إدارة الهيئة، وكما أصبحت اجتماعات الجمعية العامة وسيلة لإضفاء طابع الشرعية على أعمال مجلس الإدارة (العوفي، صفحة 14)، ومن هنا يمكننا الجزم بأن تدرج السلطات وانسجام هيئات الإدارة وتكوينها قد أصبح غير قائم في هذه الشركات، إذ أصبحت السلطة الحقيقية داخلها بأيدي أعضاء مجلس الإدارة وفقدت الجمعية سيادتها على الشركة وغدت سلطتها نظرية أكثر منها حقيقية، ولعل السبب في ذلك هو ضعف نية المشاركة لدى المساهمين، بل لا نخالف الحقيقة إذا قلنا أن إدارة شركة المساهمة أصبحت في أغلب الأحيان ينفرد بها مجلس الإدارة بعدما صارت هذه المجالس تسيطر على الجمعيات العمومية التي صارت عبارة عن برلمانات غائبة (صفوت، 2007، صفحة 422، 423).

وانطلاقا من هذه المعطيات يمكن القول أن مجلس الإدارة في شركة المساهمة هو الجهاز الثاني للإدارة بعد جمعيات المساهمين والذي يقوم بمهمة الإدارة الفعلية للشركة (جريو، 2015، صفحة 39)، حيث يتولى إدارة هذه الشركة في النظام القديم مجلس إدارة يتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل واثني عشرة عضوا على الأكثر، وفي حالة الدمج يجوز رفع العدد الكامل للقائمين بالإدارة الممارسين دون أن يتجاوز أربعة وعشرون عضوا، ويتم تعيينهم من قبل الجمعية العامة التأسيسية أو الجمعية العامة العادية بحسب الأحوال وتحدد عضويتهم في القانون الأساسي دون أن تتجاوز المدة ستة سنوات، ويجوز إعادة انتخابهم أو عزلهم في أي وقت، هذا ولا يجوز تعيين الشخص الطبيعي في أكثر من خمسة مجالس إدارة يوجد مقرها بالجزائر، دون أن يمتدّ هذا الحظر على الشخص المعنوي الذي يجوز له هو الآخر أن يكون عضوا في مجلس الإدارة لأنه يقوم فور تحقق عضويته بتعيين شخص طبيعي كممثل دائم له يخضع لنفس الشروط والواجبات ويتحمل المسؤولية المدنية والجزائية كما لو كان قائما بالإدارة باسمه الخاص دون الإخلال بالمسؤولية التضامنية للشخص المعنوي الذي يمثله، هذا وفي حال عزل ممثله يعمل فورا على استبداله نظرا لعدم ماديته واشتراط شخص طبيعي تطبق عليه أحكام القانون التجاري طبعا (التجاري، المواد 610 حتى 614).

هذا ولا يجوز للأجير المساهم في الشركة أن يعيّن كقائم بالإدارة إلّا إذا كان عقد عمله سابقا بسنة على تعيينه دون أن يضيع عقد عمله، ويعدّ كل تعيين مخالف لهذا باطلا دون أن يمتد البطلان إلى المداولات التي شارك فيها القائم بالإدارة، ويمتد هذا الحظر على عقود العمل المبرمة مع إحدى الشركات المدمجة. كما يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الباقين السعي – بين جلستين عامتين – للتعيينات المؤقتة في حال شغور منصب أو أكثر بسبب الوفاة أو الاستقالة وأصبح عدد القائمين بالإدارة أقل من الحد الأدنى المنصوص عليه في القانون الأساسي دون أن ينقص عن الحد الأدنى القانوني وذلك في أجل ثلاثة أشهر من اليوم الذي حصل فيه الشغور، مع الإشارة هنا إلى أنّ كل مداولات المجلس والتصرفات السابقة التي قام بها تبقى صحيحة في حال عدم مصادقة الجمعية العامة عليها أو رفضها المصادقة حتى، أما الحالة الأخيرة وهي شغور منصب عضو أو أكثر من الأعضاء بسبب الوفاة أو الاستقالة وأصبح العدد أقل مما نص عليه القانون هنا وجب استدعاء الجمعية العامة العادية فورا للانعقاد للقيام بالتعيينات اللازمة. أما إذا أهمل المجلس القيام بالتعيينات المطلوبة أو استدعاء الجمعية العامة جاز لكل من يهمه الأمر أن يطلب من القضاء تعيين وكيل يكلف باستدعاء الجمعية للقيام بالتعيينات اللازمة أو المصادقة على التعيينات الحاصلة (التجاري، المواد 615 حتى 618).

أما بالنسبة لرئيس هذا المجلس فينتخب أعضاء مجلس الإدارة رئيسا منهم شريطة أن يكون شخصا طبيعيا تحت طائلة بطلان التعيينات ويحددون أجره، لمدة لا تتجاوز مدة نيابته كقائم بالإدارة قابلة للتجديد، ويجوز للمجلس عزله في أي وقت ،وفي حال وقوع مانع مؤقت لهذا الرئيس أو وفاته ،عزله أو استقالته يجوز أن ينتدب مجلس الإدارة قائما بالإدارة ليقوم بمهام الرئيس ويمنح هذا الانتداب لمدة محددة قابلة للتجديد وهذا في حالة المانع المؤقت، أما في باقي الحالات فيستمر هذا الانتداب إلى غاية انتخاب رئيس جديد، ويتولى

هذا الرئيس الإدارة العامة للشركة ويمثلها في علاقتها مع الغير وهو مخول كافة السلطات للتصرف باسم الشركة في كل الظروف، مع مراعاة السلطات المخولة صراحة وقانونا لجمعيات المساهمين ومجلس الإدارة نفسه، هذا ويجوز للمجلس باقتراح من رئيسه أن يكلف شخصا واحد أو اثنين من الأشخاص الطبيعيين ليساعد الرئيس بصفته مديرا عاما، كما يتفقان على تحديد مدة ومدى السلطات المخولة للمدير العام. (التجاري، المواد من 635 حتى 641)

هذا وتمنح الجمعية العامة العادية لأعضاء مجلس الإدارة مكافأة عن نشاطات أعضائه مبلغا سنويا كبدل للحضور، كما تمنح لهم مكافآت نسبية، ويقيد هذا المبلغ في تكاليف الاستغلال، ويحدد أعضاء المجلس فيما بينهم كيفيات توزيع بدل الحضور والمكافآت النسبية بين أعضائه، كما يجوز للمجلس منح أجور استثنائية عن المهام أو الوكالات المعهود بها للقائمين بالإدارة، كما يجوز له أن يأذن بتسديد مصاريف السفر والتنقلات وكل المصاريف المنفقة من قبل القائمين بالإدارة لمصلحة الشركة (التجاري، المواد 632، 633 و634 من القانون التجاري).

ب- أعضاء مجلس المراقبة

يعدّ مجلس المراقبة هيئة جماعية مكلفة بمراقبة تسيير الشركة من قبل مجلس المديرين ولعلها مهمته الأساسية لكنها ليست الوحيدة بل تتضاعف لتشمل أيضا مراقبة الحسابات بالرغم من أن هاتين المهمتين مستقلتين ولكل واحدة اختصاصها لكنهما يكملان بعضهما البعض، إذ لا يمكن التنبؤ بوجود مراقبة لتسيير الشركة إلا إذا كانت مرفقة مسبقا بمراقبة حسابية، ولا تهتم هذه الرقابة بمصلحة المساهمين فقط وإنما تأخذ أيضا بعين الاعتبار مصلحة الشركة كشخص معنوي ومصلحة الغير (سبع، 2015، صفحة 16)، من أجل ذلك فإن هذه الهيئة تتكون من سبعة أعضاء على الأقل واثني عشر عضوا على الأكثر ويمكن أن يتجاوز هذا الحد الأخير ليصل العدد الإجمالي للأعضاء أربعة وعشرين عضوا ممارسا منذ ستة أشهر وذلك في حالة الدمج، ويتم انتخابهم من الجمعية العامة العادية أو التأسيسية ، وتحدّد مدة عضويتهم في القانون الأساسي بستة سنوات حال التعيين من الجمعية العامة العادية، وثلاثة سنوات حال التعيين من الجمعية التأسيسية، غير أنه يمكن للجمعية العامة غير العادية أن تعينهم في حال الدمج أو الانفصال، وفي جميع الأحوال تقوم الجمعية العامة العادية بعزلهم في أي وقت، هذا ويجوز تعيين شخص معنوي في مجلس المراقبة ويجب عليه أن يعين ممثلا دائما عنه فور تعيينه يخضع لنفس الشروط والالتزامات ويتحمل نفس المسؤوليات الجزائية والمدنية كما لو كان عضوا باسمه الخاص، دون المساس بالمسؤولية التضامنية بينه وبين الشخص المعنوي الذي يمثله والذي يقع عليه في حالة عزله استخلافه فورا (التجاري، المواد 657 و662، 663 من القانون التجاري)، مع الإشارة هنا إلى الحظر الذي جاءت به المادة 661 من القانون التجاري وبصريح العبارة والتي تمنع الشخص من الجمع بين العضوية في مجلس المراقبة ومجلس المدراء وذلك تجسيدا لمبدأ آخر معروف في القانون وهو مبدأ التسلسل والفصل بين السلطات وذلك للحد من التدخل والتداخل فيما بينها، والذي مفاده في مقامنا هذا عدم الخلط بين سلطة الرقابة التي يقوم بها مجلس المراقبة ومهام الإدارة والتسيير التي يتولاها مجلس المديرين.

هذا ولا يمكن لشخص طبيعي الانتماء في الوقت نفسه إلى أكثر من خمسة مجالس مراقبة يوجد مقرها بالجزائر، ولا يسري هذا الحظر على الممثلين الدائمين للأشخاص المعنوية، هذا ويجوز لأعضاء مجلس المراقبة أن يسعى – بين جلستين عامتين – أن يسعى في التعيينات المؤقتة في حال شغور منصب عضو أو أكثر إثر الوفاة أو الاستقالة، وهنا وجب التفريق بين حالة ما إذا أصبح عدد أعضاء مجلس المراقبة أقل من الحد الأدنى القانوني المشار له أعلاه وهو سبعة أعضاء، هنا وجب على مجلس المديرين أن يستدعي فورا الجمعية العامة العادية للانعقاد لإتمام عدد أعضاء مجلس المراقبة، أما في حالة ما إذا أصبح عدد أعضاء مجلس المراقبة أقل من الحد الأدنى المنصوص عليه في القانون الأساسي وجبهنا على الأعضاء الباقين أن يسعوا للقيام بالتعيينات المؤقتة في ظرف ثلاثة أشهر من اليوم الذي حدثت فيه حالة الشغور، أما إذا لم يقم المجلس بالتعيينات اللازمة أو إذا لم تستدع الجمعية العامة للانعقاد فورا جاز لكل معني أن يطلب من القضاء تعيين وكيل لاستدعاء الجمعية للقيام

بالتعيينات اللازمة والمصادقة على التعيينات الحاصلة (التجاري، المادتين 664 و665 من القانون التجاري).

مع التنويه هنا إلى أن مجلس المراقبة ينتخب على مستواه رئيسا يتولى استدعاء المجلس وإدارة المناقشات على أن تتعادل مدة مهام الرئيس مع مدة مهام أعضاء المجلس، هذا ويمكن للجمعية العامة العادية منح أعضاء مجلس المراقبة مبلغا ثابتا كأجر مقابل نشاطهم والذي يقيد في تكاليف الاستغلال، هذا ويمكن للمجلس منح أجور استثنائية عن المهام والوكالات المعهود بها لأعضائه. (التجاري، المواد 666 و 668، 669 من القانون التجاري)

ثانيا: اكتساب أعضاء مجلس الإدارة والمراقبة لصفة التاجر

استند المشرع الجزائري في تحديد صفة التاجر إلى نظرية الأعمال التجارية المقررة في نص المادة الأولى من القانون التجاري، هذا ولا يقتصر احتراف الأعمال التجارية على الأشخاص الطبيعية من التجار الأفراد بل تحترفها أيضا الأشخاص المعنوية مثل الشركات التجارية، ويخضع كلاهما للالتزامات التجارية من مسك للدفاتر التجارية والقيد في السجل التجاري، ويدخلون في نظام الإفلاس والتسوية القضائية وكذا الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية منها، إلا أنّ هناك نظاما خاصا بكلتا الطائفتين من التجار، ومن بين هذه الاختلافات نذكر على سبيل المثال لا الحصر وجوب توفر الأهلية القانونية اللازمة للتجار الأفراد لاحتراف التجارة، بينما تخضع الشركات التجارية لقواعد قانونية خاصة تحكمها (عمورة، بدون سنة، صفحة 87)، مثلا ما يحدث بالنسبة لإلحاق صفة التاجر ببعض أجهزتها وجوبا حتى يخلق ما يعرف بمركز الثقل والذي يهدف إلى إيجاد نوع من التوازن بين ما يتمتعون به من صلاحيات وسلطات وما يقع عليهم من التزامات وواجبات.

لقد قرّر المشرع الجزائري إلحاق صفة التاجر بأعضاء مجلس الإدارة في النظام القديم للإدارة والتسيير، وأعضاء مجلس المراقبة بالنسبة للنظام الجديد لشركات المساهمة وذلك بدليل ما جاء في نص المادة 31 من القانون رقم 90- 22 (التجاري ق.، القانون رقم 90- 22، 1990)، والتي نصت:" يتمتع جميع أعضاء مجالس إدارة شركات المساهمة ومجالس مراقبة الشركات ذات المسؤولية المحدودة بصفة التاجر باسم الشخصية المعنوية التي يتولون إدارتها وتسييرها بمقتضى القانون الأساسي". والمعدلة والمتممة بموجب المادة الثالثة من الأمر رقم 96- 07 (التجاري ق.، 1996) والتي تنص على :" تعدل وتتمم المادة 31 من القانون رقم 90- 22 المؤرخ في 18 غشت سنة 1990 والمذكور أعلاه، كما يأتي:

المادة 31: تكون لكل أعضاء مجالس الإدارة والرقابة في الشركات التجارية، صفة التاجر بعنوان الشخصية المعنوية التي يضطلعون نظاميا بإدارتها وتسييرها".

يستخلص من نص المادة المذكورة أعلاه أن المشرّع الجزائري قد عدّ أن جميع أعضاء مجلس الإدارة والمراقبة في شركات المساهمة يتمتعون بصفة التاجر باسم الشخص المعنوي الذي يتولون إدارته وتسييره، ولو أن البعض يرى بأن هذا النص يكتنفه الغموض ويثير الالتباس لأن هذا القول غير مبني على أساس قانوني، فهم لا يتمتعون شخصيا بصفة التاجر بل يمارسون التجارة باسم الشركة التجارية ولحسابها، إذ يمثلون الشخص المعنوي لكونه يحتاج نظرا لعدم ماديته إلى شخص طبيعي يتصرف باسمه ولحسابه، لذلك عدّوا أنّ التعبير المستعمل في النص غير مناسب ووضع في غير محله لأن التاجر هو الشخص الذي يحترف الأعمال التجارية باسمه الشخصي ولحسابه الخاص، هذا من جانب، ومن جانب أخر فإن اكتساب صفة التاجر بالنسبة لهذه الأجهزة يؤدي إلى بعض النتائج القانونية غير مقبولة كإلزامهم بالتسجيل في السجل التجاري بصفة شخصية ومسك الدفاتر التجارية وخضوعهم لقاعدة الإفلاس كمبدأ عام (زراوي صالح، 1995، صفحة 149 و150).

مع الإشارة هنا إلى أن الأستاذة فَرْحَة زْرَاوِي صَالِحْ وفي مستهل حديثها عن الشروط اللازمة لاكتساب صفة التاجر قالت:" تجدر الإشارة بادئ ذي بدء إلى أن المشرع الجزائري ينص صراحة على أن القانون التجاري يحدد شروط اكتساب صفة التاجر الفردي وأشكال إثباتها، الأمر الذي على أساسه يتوجب الرجوع إلى أحكام الأمر رقم 75- 59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري. فيقضي هذا الأخير في مادته الأولى، على أنه يعد تاجرا كل من يباشر عملا تجاريا ويتخذه حرفة معتادة له." (زراوي صالح، 1995، صفحة 140)، أفلا يعدّ هذا تناقضا من جهة، لأنها تتحدث عن

شروط اكتساب صفة التاجر بالنسبة للتاجر الفردي وتسقط أحكامها على شخص طبيعي حقيقة لكن داخل جهاز وهو شركة المساهمة وليس منفردا، ومن جهة أخرى اعترافا ضمنيا منها على أن الأحكام التي تسري على التاجر الفردي ليست هي نفسها السارية على الشركات التجارية وممثليها وبقوة القانون لأنها استدلت به.

لكن ومن جهتنا يمكن القول بأن المشرّع قد أضفى صفة التاجر على أعضاء مجلس الإدارة في النظام القديم وأعضاء مجلس المراقبة في النظام الحديث للإدارة والتسيير وذلك راجع لعدة اعتبارات متنوعة لعل أبرزها كان بسبب المكانة المميزة التي يحتلها هؤلاء داخل الهيكل التنظيمي لشركات المساهمة، لأنهم من جهة، يلزمهم المشرع بأن يحوزوا على نسبة معينة من الأسهم المتعارف على تسميتها بأسهم الضمان والتي تمثل عشرين في المائة (20%) على الأقل من رأسمال الشركة، تخصص هذه الأسهم لضمان الأخطاء في أعمال التسيير أو الرقابة بحسب الأحوال والدور المنوط بالجهاز المعني، وهي غير قابلة للتصرف فيها على أن يتكفل القانون الأساسي بتحديد الحد الأدنى الذي يجب أن يحوزها كل قائم بالإدارة (التجاري ا.، المادة 619 من القانون التجاري بالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة والمادة 659 بالنسبة لأعضاء مجلس المراقبة)، ومندوب الحسابات يراقب مدى توافر هذا الشرط ويقع تحت مسؤوليته أي خرق أو تجاوز لهذا الشرط، ومن جهة أخرى، منحهم المشرع مكانة خاصة ومميزة فيما يتعلق بإدارة الشركة وتصريف شؤونها وحتى الرقابة على أعمالها.

فبالنسبة لمجلس الإدارة خوّله المشرّع – وحسب المادة 622 من القانون التجاري – كل السلطات للتصرف وفي كل الظروف باسم الشركة وفي حدود موضوعها مع مراعاة السلطات المسندة صراحة لجمعيات المساهمين، وحسب هذا النص يتمتع مجلس الإدارة بسلطة عامة في تسيير أمور الشركة فله أن يقوم بجميع أعمال الإدارة العادية مع أخذ مصطلح الإدارة هنا بمعناه الواسع الذي يشمل أعمال الإدارة والتسيير كشراء وبيع البضائع والسلع وتجديد العتاد والآلات، وإبرام وفسخ عقود التأمين وفتح وغلق الحسابات الجارية في البنوك وتوظيف العمال وتسريحهم وتحديد أجرتهم، والقيام بالدعاوى باسم الشركة، كما يمكنه القيام بأعمال ذات أهمية كبيرة في القيمة والنتائج المالية والتي تترتب على الشركة كشراء أو بيع العقارات وفتح فروع لها، والمساهمة بأموالها في تأسيس شركات أخرى وإنشاء شركات وليدة بشرط أن تدخل هذه التصرفات في نطاق موضوع الشركة، كذا يمكن للمجلس تأجير تسيير المحل التجاري الذي تستغله الشركة بشرط عدم المساس بطبيعة الأمكنة لأن تغير الأمكنة يترتب عليه المساس بموضوع الشركة وذلك يخرج من اختصاصه (بموسى، 2003، صفحة 19).

كما تعدّ من صلاحيات مجلس الإدارة وكما سبق الإشارة إليه أعلاه القيام بانتخاب رئيس له كما يقوم بتعيين المديرين العامين ويحدد أجرهم وصلاحياتهم ويقوم بعزلهم وذلك طبعا بالاتفاق مع رئيسه، كما تعود صلاحية نقل مقر الشركة في نفس المدينة من اختصاص المجلس وهذا ما صرحت به المادة 625 من القانون التجاري، هذا ويجوز لمجلس الإدارة منح الإذن لرئيسه أو لأحد المدراء العامين بإعطاء الكفالات أو الضمانات الاحتياطية أو الضمانات باسم الشركة في حدود كامل المبلغ الذي يحدده المجلس دون أن تتجاوز المدة سنة واحدة، إلا إذا كان المستفيد عبارة عن إدارة جبائية أو جمركية فلا تسري عليها المدة ولا تحديد المبلغ، على أن تنشر جميع هذه الأذون والسلطات التي يمنحها مجلس الإدارة في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية في شكل إعلانات قانونية بعنوان الإعلانات المالية حتى يبدأ الاحتجاج بها في مواجهة الغير (التجاري ا.، راجع المادة 624 من القانون التجاري)، وهذه الصلاحيات وكما يسميها الفقه بسلطة القرار لأن مجلس الإدارة هو السيد فيها وله الكلمة الأولى والأخيرة وهو صاحب القرار فيها ولا يحتاج إلى أي جهة أخرى كي تجيزها أو تصادق عليها.

كما لا يجوز عقد أي اتفاقية بين الشركة وأحد القائمين بإدارتها سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلا بعد استئذان مجلس الإدارة مسبقا وعلى أساس تقرير خاص من مندوب الحسابات (التجاري ت.)، ويسري نفس الحكم على الاتفاقيات التي تعقد بين الشركة ومؤسسة أخرى إذا كان أحد القائمين بإدارة الشركة مالكا شريكا أو مسيرا أو قائما بالإدارة أو مديرا للمؤسسة وعلى المعني بالأمر الذي يكون في حالة من هذه الحالات أن يصرح بذلك لمجلس الإدارة، مع التذكير بأن هذه الاتفاقيات تنتج آثارها في مواجهة الغير سواء صادقت

عليها الجمعية العامة أم لا ما لم تكن ملغاة بسبب التدليس، وحتى في حال عدم وجود تدليس فإن العواقب الضارة بالشركة جراء الاتفاقيات غير موافق عليها من الجمعية العامة يتحملها القائم بالإدارة أو المدير العام المعني وعند اللزوم أعضاء مجلس الإدارة الباقين لسوء تقديرهم والتقصير في عملهم الرقابي لأنهم كان بإمكانهم عدم منح الإذن للمعني (التجاري ا.، راجع المادة 628 من القانون التجاري).

أما بالنسبة لمجلس المراقبة فيظهر كهيئة مراقبة ضرورية لتحقيق توازن الشركة في مواجهة هيئة مجلس المديرين نظرا للسلطات الواسعة المخولة له، لأن دوره الأساس يتمثّل في التحقيق والمراقبة بصفة دائمة ومستمرة على تسيير الشركة وهذا ما يظهر بصفة جلية في النصوص القانونية الموجودة في القانون التجاري والتي نظمته، بمعنى دوام مراقبة التسيير، فلا يجب أن تكون دورية وإنما تمارس بدوام وفي أي وقت، كما أنها آمرة أي من النظام العام، بحيث لا يمكن للقوانين الأساسية ولا للجمعية العامة للمساهمين تحديد سلطات المجلس بموجب النصوص التنظيمية (سبع، 2015، صفحة 17 و18)، وبما أن دوره رقابي أكثر منه إداري فقد منحه المشرع – حسب المادتين 654 و655 من القانون التجاري – مهمة الرقابة الدائمة والمستمرة على أعمال الشركة وبالتحديد أعمال مجلس المديرين هذا الأخير الذي يلتزم بدوره بتقديم مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل وعند نهاية كل سنة مالية تقريرا حول تسييره لمجلس المراقبة، كما سمح له بالقيام وفي أي وقت من السنة بإجراء الرقابة التي يراها ضرورية ويمكنه الإطلاع على أية وثيقة يراها مساعدة له للقيام بهذه المهمة.

كما تضاف إلى سلطات مجلس المراقبة أنه ينفرد بتعيين أعضاء مجلس المديرين من بين الأشخاص الطبيعيين ويسند الرئاسة لأحدهم، كما يقترح على الجمعية العامة عزلهم، كما يكون هو المسؤول عن نقل مقر الشركة في نفس المدينة، (التجاري ا.، راجع المواد 644، 645 و651 من القانون التجاري)وهذه تعتبر من بين سلطات القرار التي يتمتع بها مجلس المراقبة، أما عن سلطاته في الإذن فإن جميع أعمال التصرف كالتنازل عن العقارات والتنازل عن المشاركة وتأسيس الأمانات وكذا الكفالات والضمانات الاحتياطية أو الضمانات تكون موضوع ترخيص مسبق من مجلس المراقبة حسب الشروط المنصوص عليها في القانون الأساسي، وذلك علاوة على العقود الأخرى التي يمكن أن يتضمنها هذا القانون وهذا حسب ما جاءت به المادة 654 ف 02 من القانون التجاري، كما لا يجوز عقد أي اتفاقية بين الشركة مع أحد أعضاء مجلس المراقبة أو مجلس المديرين سواء كان بصفة مباشرة أو غير مباشرة أو حتى عن طريق وسطاء إلا بعد الحصول على الإذن المسبق من مجلس المراقبة، كما تخضع لشرط الإذن المسبق من مجلس المراقبة الاتفاقيات التي تعقد بين الشركة ومؤسسة ما إذا كان أحد أعضاء مجلس المراقبة أو مجلس المديرين للشركة مالكا أو شريكا أو مسيرا أو قائما بالإدارة أو مديرا عاما للمؤسسة.

مع الإشارة هنا إلى أن كل اتفاقية تعقد دون الحصول على الإذن المسبق تعد باطلة بطلانا مطلقا، ولو أنها تنتج آثارها اتجاه الغير في حال عدم المصادقة عليها من طرف الجمعية العامة ما لم تبطل بسبب التدليس، وحتى في حال غياب التدليس يجوز إلحاق العواقب الضارة بالشركة بعضو مجلس المراقبة أو مجلس المديرين المعني بالأمر وعند الاقتضاء على عاتق باقي الأعضاء في مجلس المديرين. (التجاري ا.، المادتين 670 و 672 ف 05 و06 من القانون التجاري)

مع وجوب التنويه في هذا المقام إلى وجود نوعين آخرين من الاتفاقيات وذلك سواء بالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس المراقبة على حد سواء، فالأولى لا تحتاج إلى الإذن المسبق من مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة بحسب الأحوال لأنها تصنف على أنها اتفاقيات عادية تعقد بنفس الشروط التي تعقد بها الشركة اتفاقياتها مع باقي زبائنها الآخرين، والثانية لا يمكن عقدها أصلا سواء كان هناك إذن أم لا لأنها تقع أصلا باطلة بطلانا مطلقا وهي على سبيل المثال جعل من الشركة كافلا أو ضامنا احتياطيا للالتزامات الشخصية لأعضاء مجلس الإدارة في النظام القديم وأعضاء مجلس المديرين والمراقبة في النظام الحديث أو قيام هؤلاء الأشخاص - الطبيعيين فقط - الاقتراض من الشركة (التجاري ا.، المادة 628 ف 03 من القانون التجاري بالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة وكذا المادة 671 من ذات القانون بالنسبة لأعضاء مجلس المراقبة).

أضف إلى ذلك إن إلحاق صفة التاجر بأعضاء مجلس الإدارة ومجلس المراقبة في شركات المساهمة كان الغرض منه إضفاء الشرعية على عقوبة الإفلاس والتسوية القضائية المسلطة على القائمين بالإدارة حتى لا يخالف الأحكام التي جاءت بها المادة 215 من القانون التجاري، والتي تشترط لكي تسري على الشخص أحكام الإفلاس والتسوية القضائية أن يكون الشخص تاجرا ومتوقفا عن الدفع (بموسى، 2003، صفحة 63)، بالرغم من أنه وعند الرجوع إلى المادة الأولى من القانون التجاري والتي نجدها تعرف التاجر بأنه كل شخص طبيعي أو معنوي يباشر عملا تجاريا ويتخذه مهنة معتادة له ما لم يقض القانون بخلاف ذلك، والقائمين بالإدارة هنا لا يباشرون هذه الأعمال بأسمائهم ولحسابهم الخاص بل باسم الشخص المعنوي ولحسابه، أي بعنوان الشخصية المعنوية التي يضطلعون نظاميا بإدارتها وتسييرها كما عبر عن ذلك المشرع.

لكن بالرجوع لشروط تطبيق عقوبات الإفلاس والتسوية القضائية نجدها لا تعدّ الشخص متوقفا عن الدفع إلا إذا ثبت عجزه عن دفع ديونه التجارية، لأنه إذا استمر في الوفاء بديونه التجارية فلا يقبل طلب إفلاسه ولو توقف عن دفع أحد ديونه المدنية، لأن الإفلاس نظام تجاري لا يسري إلا على التجار والمقصود منه حماية الثقة التجارية، لذلك فالأمر لا تشوبه أية صعوبة بالنسبة للشركات التجارية فهي تكتسب صفة التاجر بمجرد تأسيسها وبالتالي يجوز شهر إفلاس الشركاء المتضامنين فيها سواء كانت شركات تضامن أو ذات توصية بسيطة دون الحاجة إلى نص صريح في نظام الإفلاس، لأنّ الشريك المتضامن يكتسب صفة التاجر بمجرد انضمامه لها ولو لم تكن فيه هذه الصفة من قبل. وسبب ذلك أن الشريك المتضامن يعرض ذمته المالية كلها للمخاطرة لأنه طبقا للقانون التجاري طبعا، يسأل مسؤولية غير محدودة عن ديون الشركة، أي أن نطاق مسؤوليته لا يقتصر على قدر مساهمته في رأس مال الشركة بل يسأل عن ديونها في أمواله الخاصة وعليه يكتسب صفة التاجر عند انضمامه كشريك متضامن في شركة تجارية (رضا التميمي، 2015، صفحة من 153 حتى 172)، وهذا ما يمكن تطبيقه على أعضاء مجلس الإدارة والمراقبة في شركة المساهمة لأنه وبالعودة إلى المادة الأولى من القانون التجاري والمذكورة أعلاه والتي تعرف التاجر ففي الأخير قد جاءت باستثناء وذكرت أن هذه الأحكام تسري ما لم يكن هناك نص قانوني أخر يقضي بخلاف ذلك. والحقيقة هو أنه يوجد هناك نص صريح يقضي صراحة بذلك والمقصود هنا هو نص المادة 31 من القانون رقم 90- 22 المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم 96- 07 والمذكورين سابقا، فكما انه يوجد نص خاص بالشريك في شركة التضامن وهو نص المادة 551 من القانون التجاري، ونص خاص بشركة التوصية البسيطة وهو المادة 563 مكرر 01 من ذات القانون والذي يحيلنا إلى تطبيق أحكام شركة التضامن في هذا الخصوص، وكما يوجد نص خاص بشركة التوصية بالأسهم وهو المادة 715 ثالثا من القانون التجاري يوجد نص المادة 31 السابقة الذكر والخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والمراقبة في شركة المساهمة والتي تمنح هؤلاء صفة التاجر بسبب قبولهم صفة العضوية في هذه المجالس وتحمل كافة الأعباء من وراء ذلك.

وما يمكن إضافته في هذا الصدد هو أنهم باكتسابهم صفة التاجر بصفتهم أعضاء داخل مجلس الإدارة والمراقبة لا يشترط عليهم القيد في السجل التجاري أو حتى مسك الدفاتر التجارية بصفتهم تجار شخصيين بل بصفتهم تجارا بسبب الشخصية المعنوية التي يضطلعون قانونيا بتمثيلها، وبالتالي قيدهم في سجلات الشركة يكفي لتبيان صفتهم كقائمين بالإدارة لأن كل هذه البيانات المتعلقة بالشركة كشخص معنوي يتم قيدها بالمركز الوطني للسجل التجاري، فسواء كانت هذه البيانات متضمنة في القانون الأساسي للشركة أو تمخضت عن جمعية عامة تأسيسية فدوما يتم وضع نسخة منها لدى هذا المركز الوطني الخاص بالسجل التجاري، ليس هذا فحسب بل كل التعديلات التي تطرأ على القوانين الأساسية للشركات التجارية عموما وشركة المساهمة بالتحديد توضع على مستوى هذا المركز، لأنه وكما هو معلوم للجميع فإن الشركات التجارية لا تكتسب الشخصية المعنوية إلا من تاريخ قيدها بالسجل التجاري وإلا لحقها البطلان وكانت شركة فعلية.

خاتمة

في الختام إنّ المشرع قد ألحق صفة التاجر بأعضاء مجلس الإدارة والمراقبة في شركات المساهمة وقد كان ذلك بسبب المكانة التي تحتلها هذه الأجهزة داخل الشركة نظرا

لدورها الإداري والرقابي في نفس الوقت، وكذا تبعا للسلطات والصلاحيات التي تتمتع بها هذه الأجهزة في الهيكل التنظيمي للكيان، زيادة على أنهم هم من قبل تحمل الأعباء الزائدة والمسؤوليات المتعددة في مقابل عضويتهم وانضمامهم لهذه المجالس.

لكن ما يعاب على المشرّع هو أنه جاء النص الخاص بإلحاق صفة التاجر بهذه الأجهزة في القانون المتعلق بالسجل التجاري ولم يأتي في القانون التجاري كما فعل في نظيراتها من الشركات الأخرى كشركة التضامن والتوصية البسيطة وحتى التوصية بالأسهم، وهذا بالرغم من أنه قام بتعديل القانون التجاري عدة مرات بعد سنة 1990 تاريخ صدور القانون المتعلق بالسجل التجاري رقم 90- 22 المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم 96- 07 المذكورين آنفا، فقد جاء تعديل القانون التجاري سنة 1993 بموجب المرسوم التشريعي 93- 08 المذكور سابقا وكذا عدّله سنة 1996 بموجب الأمر رقم 96- 27 المؤرخ في 09 ديسمبر 1996 الجريدة الرسمية عدد 77 الصادرة في 11 ديسمبر 1996، ثم تعديل سنة 2005 بموجب القانون رقم 05- 02 المؤرخ في 06 فبراير 2005 الجريدة الرسمية عدد 11 الصادرة في 09 فبراير 2005 وأخيرا تعديل سنة 2015 بموجب القانون رقم 15- 20 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 الجريدة الرسمية عدد 71 الصادرة في 30 ديسمبر 2015.

ومن هذا المنبر يمكن دعوة المشرّع إلى القيام بالتعديلات اللازمة في المواد المتعلقة بالإفلاس والتسوية القضائية ويقوم بذكر صراحة أو حتى ضمنيا والإشارة إلى تطبيق أحكام الإفلاس على أعضاء مجلس الإدارة والمراقبة في شركات المساهمة بما أنه ألحق بهم صفة التاجر بمجرد انضمامهم لهذه المجالس، ونخص بالذكر هنا المواد 224 و 715 مكرر 27، 715 مكرر 28 من القانون التجاري، هذه الأخيرة التي تنصّ صراحة على تطبيق أحكام الإفلاس على أعضاء مجلس المديرين دون أعضاء مجلس المراقبة وذلك في النظام الحديث للإدارة بالرغم من أن أعضاء مجلس المراقبة وكما أسلف الذكر يكتسبون صفة التاجر بمجرد عضويتهم بهذا المجلس ونظام الإفلاس والتسوية القضائية نظام خاص بالتجار، باستثناء ما جاء في نص المادة 673 من القانون التجاري التي ذكرت وبصريح العبارة أعضاء مجلس المديرين أو أعضاء مجلس المراقبة الذين تلحقهم عقوبة الإفلاس أو التسوية القضائية في حال القيام بعقد اتفاقيات محظورة تجمعهم بالشركة، وذلك في غياب تام للإشارة ولو ضمنيا لأعضاء مجلس الإدارة حتى في هذه الحالة.

من أجل ذلك كلّه ندعو المشرع الجزائري إلى الإسراع في تعديل القانون التجاري وتدارك هذه النقائص المسجلة وذلك لتفادي الانتقادات الموجهة له في كل مرة يقوم فيها بتعديل هذا القانون.

الهوامش

الكتب

1- العوفي بدر بن راضي بن عمران، مسؤولية مجلس الإدارة عن التجارة المضللة والتجارة الخاطئة في الشركة المساهمة العامة – دراسة مقارنة –الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

2- فرحة زراوي صالح، الكامل في القانون التجاري الجزائري الأعمال التجارية .التاجر .الحرفي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1995.

3- عمورة عمار، شرح القانون التجاري الجزائري الأعمال التجارية.التاجر.الشركات التجارية، طبعة جديدة منقحة ومزيدة، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر.

4- صفوت بهنساوي، الشركات التجارية، بدون طبعة، دار النهضة العربية للنشر، بني سويف، مصر، 2007.

المذكرات والأطروحات

1- دحو مختار، "صلاحيات الجمعية العامة العادية في شركة المساهمة دراسة مقارنة"، أطروحة دكتوراه في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2012- 2013.

2- سبع عائشة، "صلاحيات مجلس المراقبة في شركة المساهمة ذات مجلس المديرين دراسة مقارنة"، أطروحة دكتوراه في الحقوق تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، السنة الجامعية 2014- 2015.

3- جريو عادل، "الرقابة على أعمال مجلس إدارة شركة المساهمة والمسؤولية المدنية لأعضائه في القانون الجزائري"، مذكرة ماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 1، السنة الجامعية 2014- 2015.

المقالات

1- بموسى عبد الوهاب، سلطات ومسؤولية المسيرين في الشركات التجارية، محاضرات ألقيت على طلبة الماجستير في القانون الخاص، غير منشورة، جامعة سيدي بلعباس، السنة الجامعية 2002- 2003.

2- محمد رضا التميمي، طبيعة الدين وصفة التاجر كشرطين لشهر الإفلاس دراسة بين القانون التجاري الجزائري والمصري، مجلة الشريعة والإقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، المجلد الرابع، العدد 07، 2015.

القوانين

1- الأمر رقم 75- 59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم بالقانون رقم 05- 02 المؤرخ في 06 فبراير 2005، الجريدة الرسمية عدد 101 الصادرة بتاريخ 09 فبراير 2005.

2- القانون رقم 90- 22 المؤرخ في 18 غشت 1990 المتعلق بالسجل التجاري، الجريدة الرسمية عدد 36، الصادرة في 22 غشت 1990.

3- الأمر رقم 96- 07 المؤرخ في 10 يناير 1996، المتعلق بالسجل التجاري، الجريدة الرسمية عدد 03، الصادرة في 14 يناير 1996.

4- المرسوم التشريعي رقم 93- 08 المؤرخ في 25 أبريل 1993، المعدل للأمر رقم 75- 59 المتضمن القانون التجاري، الجريدة الرسمية عدد 27، الصادرة في 27 أبريل 1993.

5- الأمر رقم 96- 27 المؤرخ في 09 ديسمبر 1996 المتضمن تعديل القانون التجاري، الجريدة الرسمية عدد 77، الصادرة في 11 ديسمبر 1996.

6- القانون رقم 05- 02 المؤرخ في 06 فبراير 2005 الذي جاء بتديل القانون التجاري، الجريدة الرسمية عدد 11، الصادرة في 09 فبراير 2005.

7- القانون رقم 15- 20 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المتضمن آخر تعديل للقانون التجاري، الجريدة الرسمية عدد 71، الصادرة في 30 ديسمبر 2015.

المركز القانوني للشريك بحصة عمل في الشركة ذات المسؤولية المحدودة

The legal status of the partner with a stake working in a limited liability company

تاريخ الإرسال: 02-06-2019 تاريخ القبول: 15-12-2021

لحسن مدراوي، مخبر المرافق العمومية والتنمية، جامعة جيلالي اليابس.lahcene.medraoui@univ-sba.dz

الملخص

بالرجوع لأحكام القانون التجاري بعد صدور القانون رقم 15-20 المعدل والمتمم للقانون التجاري. يمكن القول أنّ المشرّع الجزائري سمح بإمكانية المساهمة بحصة عمل في الشركة ذات المسؤولية المحدودة، مما يجعله مضطلعا بالدور الفعال في الرقابة على أعمال القائمين بالإدارة والبت في قرارات الجمعية العامة للشركة، مع إمكانيةتقرير مسؤوليته تبعا لطبيعة خطئه فيما إذا كان خطأ مدنيا أو جزائيا، و تبعا لصفته في الشركة فيما إذا كان شريكا أو مسيرا .

الكلمات المفاتيح : الشركة، الشريك، حصة بعمل، دوره، المسؤولية.

Résumé

En se référant aux dispositions du droit commercial après la promulgation de la loi modifiée et complémentaire no. 15-20 du droit commercial, on peut dire que le législateur algérien a permis la possibilité de contribuer à une part de travail dans la société à responsabilité limitée, ce qui confere à l'actionnaire titulaire du droit de travail un role efficace dans le contrôle des administrateurs et d'intervenir dans les decisions de l'assemblé générale, avec la possibilité de déterminer sa responsabilité en fonction de la nature de sa faute, qu'il s'agisse d'une faute relevant du civile ou du pénale, et en fonction de son statut dans la Société, qu'il soit associé ou dirigeant.

Mots-clés : Société, Associé, d' apport en travail, rôle, responsabilité.

Abstract

By referring to the provisions of the Commercial Law after the issuance of Law No. 15-20, amended and complementary to the Commercial Law. It can be said that the Algerian legislator has allowed the possibility of contributing a share of work in a limited liability company, which makes the partner share an active role in controlling the work of the administrators and deciding on the decisions of the General Assembly of the company, with the possibility of determining his responsibility depending on the nature of his fault whether it is a civil or criminal error, and depending on his status in the company whether he is a partner or a manager.

Keywords: Company, partner, business share, role, responsibility.

مقدمة

قصد إنعاش الإقتصاد الوطني وتطوير القدرات الإنتاجية والمالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة سعى المشرّع الجزائري جاهدا لتذليل العراقيل التي تعترضهم، وهذا ما نستدل عليه بالقانون التجاري لسنة 2015 من خلال إلغاء الحد الأدنى لرأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة، وإشراك كل شخص تكون لمساهمته الدور الفعال في تطوير القدرات الإنتاجية والمالية للشركة، وذلك بالسماح للشركاء في المساهمة بحصة عمل في الشركة ذات المسؤولية المحدودة حتى يتسنى الإستفادة من قدراتهمفي مجال التسيير والإدارة.

وبهذا يكون المشرّع الجزائري قد خرج عن الأحكام العامة القاضيةبإقتصار المساهمات في شركات الأموال على المساهمة العينية والنقدية، كمارتّب المشرّع الجزائري للشريك بحصةعمل في الشركة ذات المسؤولية المحدودة جملة من الحقوق والإلتزامات من شأنها تعزيز مركزه القانوني.

غير أنها تبقى دون جدوى نظرا لعدم إدراج حصة بعمل ضمن رأس مال الشركة، ما من شأنه تقليص دورالشريك بحصة عمل في الرقابة على أعمال التسيير والبت في القرارات التي تتخذها الجمعية العامة.

وحتى لا يستعمل الشريك بعمل سلطاته على وجه خاطئ أقرّ المشرّع الجزائري إمكانية متابعته عن أخطائه الشخصية، أو بالتضامن مع غيره من الشركاء تبعا لأحكامالمسؤولية المدنية وحتى متابعته جزائيا تطبيقالأحكام المسؤولية الجزائية الواردة ضمن القانون التجاري أو قانون العقوبات.

لذلك، تكمن أهمية هذه الدراسة لتزامنها مع ما جاء به المشرّع الجزائري في المادة 567 مكرر من القانون 15-20 المعدّل والمتمّم للقانون التجاري، والتي فتحت المجال لإمكانيةمساهمة الشريك بحصة عمل في الشركة ذات المسؤولية المحدودة، مما يتطلّب مناتسليط الضوء على المركز القانوني للشريك بحصة بعمل على ضوء أحكام القانون التجاري قبل وبعد صدور القانون 15- 20 المعدل والمتمم للقانون التجاري.

ومنه يطرح التساؤل حول الدور المنوط للشريك بحصة عمل في الشركة ذاتالمسؤولية المحدودة وحدود مسؤوليته المدنية والجزائية ؟

لدراسة الموضوع تم الإعتماد على المنهج التحليلي بشكل أساس، وذلك من خلال تحليل ما تضمّنته النصوص القانونية والتشريعية من أحكام، كما إعتمدنا على المنهج الوصفي لتحليلها. على أن تتم الإجابة عن التساؤل المطروح من خلال تحديد وضعية الشريكبحصة عمل في الشركة ذات المسؤولية المحدودة من خلال تبيان الأحكام العامة المنظمة للمساهمة بحصة عمل مع إبراز خصوصيتها في الشركة ذات المسؤولية المحدودة، ثم التطرق لدور هذا الشريك كجهاز رقابي في هيئة التسيير إمّا بصفة منفردة أو أثناء مداولات الجمعية العامة العاديةوغير العادية في العنصر الأول، بالإضافة إلى تقرير المسؤولية المدنيةوالجزائية للشريك بحصة عمل سواء أكان مسيّرا أو غير مسير في العنصر الثاني.

أولا: وضعية الشريك بحصة عمل في الشركة ذات المسؤولية المحدودة

نظرا للأخطار المحتملةنتيجة تعاملات الشركة ذات المسؤولية المحدودة تبعا للمسؤولية المحدودة للشريك (ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الجزء السادس، الشركة المحدودة المسؤولية، 2010، صفحة 35)، وعدم إدراج الحصة بعمل ضمن رأس المال (البقيرات، 2015، صفحة 92) ، يدفعنا للتساؤل عنالدور المنوط بالشريك بحصة عمل في صناعة قرارات الشركة والبت فيها نحاول إجابة عليها في مايلي:

1- مدى قابلية المساهمة بحصة عمل في الشركة ذات المسؤولية المحدودة

بالرجوع لأحكام القانون التجاري بعد تعديل 2015، يمكن القول أنّ المشرّع الجزائري سمح بإمكانية المساهمة بحصة عمل في الشركة ذات المسؤولية المحدودة، كما أخضعها لأحكام عامة وخاصة نوردها في مايلي :

أ- الأحكام العامة المنظمة للمساهمة بحصة عمل.

قد تكون حصة الشريك تقديم عمل، و في هذه الحالة لا يقدّم الشريك مبلغا من المال أو حصة عينية وإنما يقوم

بعمل معين لحساب الشركة تنتفع منه ويعود عليها بالفائدة، (القليوبى، 2011، صفحة 61)كالخبرة الفنية، أو إدارة المصانع أو القيام بأعمال البيع (البقمى، 1406هـ، صفحة 128).

كما أن العبرة ليست بطبيعة العمل، وإنما بمدى أهميته بالنسبة لنشاط الشركة، (جويحان، 2008، صفحة 61)والعمل الذي يصح عدّه حصة في الشركة هو العمل الفني أو الإداري المؤهل مثل عمل المهندس والمدير و المسير، وليس مجرد العمل التبعي المأجور ولو كان صاحبه يحصل على نسبة من الأرباح، (معلال، 2016، صفحة 27)أما العمل اليدوي البسيط (دويدار، 1995، صفحة 128) أو الذي لا قيمة له فإنه لا يعدّ حصة في رأس المال، ويعدّ مقدمة في حكم الأجير ويتحدد أجره بنسبة من الأرباح (القليوبى، 2011، صفحة 62).

وعلى الشريك المتقدّم بعمل أن يرصد جهده ونشاطه كله للشركة، (الحمادي، 2007، صفحة 179)كما عليه الإمتناع من ممارسة العمل نفسه الذي تعهد به إلى الشركة لحسابه الخاص أو لحساب الغير لما ينطوي عليه ذلك من منافسة للشركة (عمورة، 2016، صفحة 135).

وإذا تبين أن الشريك المقدم لحصة عمل قد قام بعمليات لحسابه الخاص أو لحساب الغير دون موافقة الشركاء فلهم حق طلب إخراجه من الشركة، بالإضافة لأخذ العمليات لحسابهم، واستفاء الأرباح الناتجة عنها أو مطالبته بالتعويض (معلال، 2016، صفحة 27).

غير أن هذا المنع لا يعني حرمان الشريك بحصة عمل من القيام لحسابه الخاص بأعمال أخرى شريطة ألا يترتب عن ذلك نقص في المجهود الذي إلتزم القيام به كحصة في الشركة، إلاأنه (فضيل، أحكام الشركة في القانون التجاري الجزائري (شركات الأشخاص)، 2009، صفحة 37) عند القيام بعمل لحسابه الخاص، يجب عليه أن يمارس نشاط مختلف عن العمل الذي يقدمه للشركة، (جرادة، 2009، صفحة 114) (زايدي، 2020، صفحة 55)مادام مختلفا في موضوعه عن نشاط الشركة (دويدار، التنظيم القانوني للتجارة (نظرية الأعمال التجارية – نظرية التاجر – موجبات التاجر القانونية – المؤسسة التجارية – الشركات التجارية)، الكتاب الثاني، 1997، صفحة 371) .

ويلزم الشريك بحصة عمل بالعنايةالمألوفة التي يبذلها الرجل العادي في مثل هذه الأعمال، ويكون مسؤولا عن تقصيره وفقا للقواعد العامة (السنهوري، (ب-د-ت)، صفحة 275).

كما يعدّ التزام الشريك بتقديم عمله كحصة في الشركة من قبيل الالتزامات المستمرة التي يجب أن تنفذ يوميا، فإذا مرض أو أصبح عاجزا كليا عن تأدية عمله أعتبر متخلفا عن أداء حصته (فضيل، أحكام الشركة في القانون التجاري الجزائري (شركات الأشخاص)، 2009، صفحة 37) فتسقط عنه صفة الشريك ولو كلف غيره للقيام بعمله (القليوبى، 2011، صفحة 62).

كذلك لا يجوز أن تقتصر حصةالشريك بعمل على ما يكون له من نفوذ أو سمعة مالية، إذ يعد ذلك استغلالا غير مشروع للنفوذ أو السمعة المالية، بل يجب أن يكون العمل الذي يقوم به الشريك على درجة من الجدية والأهمية في تحقيق غرض الشركة حتى يمكن قبوله كحصة فيها (العكيلي، 2010، صفحة 40).

أما فيما يخص تقدير قيمة الحصةبعمل كما سبق وأشرنا فإن الحصة بعمل لا تدخل في تركيب رأس مال الشركة (الجبر، 1996، صفحة 183)، وإنما يكون تقدير قيمتهابموجب القانون الأساسي للشركة (البقيرات، 2015، صفحة 92)، وإذا لم يعين نصيب الشريك بحصة عمل تقدر قيمته تبعا لما تستفيد الشركة من هذا العمل. (السنهوري، (ب-د-ت)، صفحة 286)

ولعل السبب في عدم اندراج الحصة بعمل في رأس المال فلأنّها (الجبر، 1996، صفحة 183) لا تقدّم الضمان الكافي للدائنين على خلاف الحصة النقدية والحصة العينية ، (القليوبى، 2011، صفحة 66) ومن ناحية أخرى لعدم قابلية الحصة من التصرف فيها أو لدائنيها أن ينفذوا عليها، (عمورة، 2016، صفحة 135)زيادة على الطابع الشخصي لحصة العمل التي تتعارض مع الاعتبار المالي (بقدار، 2015، صفحة 170) .

ب- الأحكام الخاصة بالمساهمة بحصة عمل في الشركة ذات المسؤولية المحدودة

الأصل العام أن المساهمة بحصة عمل في الشركة هي خاصية تتميز بها شركات الأشخاص دون غيرها من شركات الأموال (البقيرات، 2015، صفحة 92) نظرا للطابع الشخصي

للحصة بعمل التي تغلب فيه صفة الشريك على الاعتبار المالي (بقدار، 2015، صفحة 170) .

غير أنه عند الرجوع للقواعد المنظمة لشركات الأموال بصفة عامة والشركة ذات المسؤولية المحدودة بصفة خاصة يمكن القول أن المشرع خرج عن هذه القاعدة من خلال إمكانية المساهمة بحصة عمل ضمن أحكام نموذجين من شركات الأموال: شركة التوصية بالأسهم بالنسبة للشريك المتضامن دون الشريك الموصي (فضيل، أحكام الشركة في القانون التجاري الجزائري (شركات الأشخاص)، 2009، صفحة 38)، والشركة ذات المسؤولية المحدودة باعتبارها موضوع دراسة.

أما فيما يخص المساهمة بحصة عمل في الشركة ذات المسؤولية المحدودة فقد مرّ المشرّع الجزائري بمرحلتين مرحلة الحظر من خلال نص المادة 567 من القانون التجاري قبل تعديل 2015 والتي كانت تستبعد إمكانية المساهمة بحصة عمل مراعيا في ذلك الاعتبار المالي على خلاف شركات الأشخاص (بوقرقور، 2011-2012، صفحة 41) لكون القانون يلزم الوفاء الكامل برأس المال عند تكوين الشركة فيما يخص المقدمات النقدية والعينية حتى يطمئن الغير الذي يتعامل مع الشركة إلى وجود الضمان العام عند تأسيس الشركة مادامت مسؤولية الشريك مسؤولية محدودة بقدر حصصهم في رأس المال مما يتنافى مع طبيعة العمل كحصة في رأس المال إذ أن طبيعته تأبى أن يوفى بها جميعا عند التأسيس وإنما يؤدي على التعاقب أثناء حياة الشركة (عناية، 2008، صفحة 474).

بالإضافة إلى أن رأس المال يجب أن يتكّون من أموال قابلة للتقييم النقدي ويجوز الحجز عليهاوهوما لا يمكن تصوره بالنسبة لحصة العمل والتي تأبى طبيعتها إمكانية تقييمها بالنقود أو أن تكون محل للحجز.

فمثلا لا تدخل الخدمات التي يقدمها المؤسسون أو الغير عند التأسيس في تكوين رأس المال مهما كانت أهمية هذه الخدمات، لعدم إمكانية تقديرها بالنقود على نحو يجعلنا نقول أن رأس المال زاد بمقدار هذه الخدمات المقدمة (بوقرقور، 2011-2012، صفحة 42).

غير أنه بتعديل القانون التجاري لسنة 2015 عدل المشرّع الجزائري أحكام المادة 567 من القانون التجاري بالمادة 567 مكرر من القانون 15-20 المعدل والمتمم للقانون التجاري من خلال السماح بإمكانية المساهمة بحصة عمل مع الإشارة بأنها لا تدخل ضمن رأس مال الشركة. بينما سكت عن إمكانية تقرير زيادة في رأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة بحصة عمل، إذ المبدأ العام أن الزيادة تقتضي إدراج حصص جديدة (نقدية، عينية) ضمن رأس المال وهذا لا يتحقق كأصل عام في حالة زيادة في رأس مال الشركة بحصة عمل بصفة مستقلة عن الحصص الأخرى .(المادتين 573، 574 من القانون التجاري).

وما يخلق اللبس حول مبتغى المشرّع الجزائري من السماح بالمساهمة بحصة عمل في هذا النوع من الشركات، مع التشديد على عدم اندراجها ضمن رأس المال (زكري، 2016-2017، صفحة 148) وعدم التقيد بحد أدنى لرأس المال، ما يفتح المجال لإمكانية تكوين رأس المال بمبلغ صوري (زكري، 2016-2017، صفحة 146). لاسيما أنه ليس هناك نص يمنع أن تكون جميع الحصص المقدمة في الشركة عبارة عن مقدمات صناعية أو عمل (ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الجزء الأول، الأحكام العامة للشركة، 2008، صفحة 126). وإن كان الواقع العملي يستبعد إمكانيةتآسيس شركات مستغنية عن رأس المال (دويدار، 1995، صفحة 128).

كما أن السماح بالمساهمةبحصة عمل في هذا النوع من الشركات من شأنه تحقيق شرط الأسد لانعدام عنصر المسؤولية المقررة للشريك في تحمل تبعات المشروع ما لم يضمن القانون الأساسي للشركة ترتيب نسبة من خسائر يتحملها الشريك في حالة تصفية الشركة أو في حال عدم تقرير أجرة لشريك بحصة عمل عن عمل مؤدى تشكل خسارة له في حالة فقدانه الجهد المبذول خدمة للشركة، (عمورة، 2016، صفحة 140)وعليه في غياب هذين الحالتين يترتب عنه بطلان حصة الشريك دون بطلان الشركةمع مراعاة الحد الأدنى لعدد الشركاء (القليوبى، 2011، صفحة 37) وهذا لانعدامالركن الخاص المقرر لتكوين الشركة والمتمثل في نية الاشتراك في الشركة من خلال تحمل نتائج المشروع من حيث عنصر الأرباحوالخسارة من جهة (عمورة، 2016، صفحة 136) ولعدم إمكانية ترتيب مسؤولية الشريك بحصة عمل عن خسائر الشركة تبعا لطبيعة المسؤولية المحدودة للشريك تجعل غير مسؤول عن تبعات المشروع من جهة أخرى.(المادة 564 من القانون التجاري).

2- دور الشريك بحصة عمل كهيئة رقابية في الشركة ذات المسؤولية المحدودة

يترتب عن السماح للشركاءبإمكانية المساهمة بحصة عمل في الشركة ذات المسؤولية المحدودة آثار على المركز القانوني للشركة، بفعل الدور الذي يلعبه الشريك بحصة عمل في مجال الرقابة على أعمال التسيير والتصويت على القرارات التي تتخذها الجمعية العامة نوردها في مايلي:

أ- دور الشريك بحصة عمل في رقابة على أعمال التسيير

أعطى المشرّع الجزائري لكل شريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة وبصرف النظر عن طبيعة الحصة المساهم بها حق في مراقبة أعمال الشركة (بلوله، 2017، صفحة 212) من خلال تمكينه من الحصول على نسخة مطابقة للأصلمن القانون الأساسي للشركة وقائمة بأسماء المديرين، وعند الاقتضاء قائمة أخرى بأسماء مراقبأو مراقبي الحسابات إن وجد في الشركة (عمورة، 2016، صفحة 294)، كما يحق له الاطلاع على وثائق الشركة كحساب الاستغلال العام وحساب الخسائر والأرباح والميزانيات والجرد والتقارير المعروضة على الجمعيات العامة ومحاضر هذه الجمعيات الخاصة للسنين الثلاث الأخيرة، باستثناء تقرير الجرد الذي يشترط على الشريك للاطلاع عليه أن يأخذ نسخ منه حتى يتمكن من الإطلاع عليه جيدا، كما يحق للشريك أن يستعين بخبير معتمد (فضيل، شركات الأموال في القانون الجزائري، 2008، صفحة 72) لإنارته عندما يستعمل حقه في الاطلاع على وثائق الشركة (عمورة، 2016، صفحة 295).

كما يمكنه أن يطلب من المحكمة، بعريضة مسببة تعيين حارس قضائي وفي جميع الحالات لا ينبغي أن تشل دعوى الشريك الفردية سير الشركة، وإلا جاز للشركاء الآخرين تحميله المسؤولية المدنية بسبب ذلك والحصول على التعويضات وإذا انتهت الشكوى المقدمة ضد المسير بانتفاء وجه الدعوى أو البراءة، جاز للمسير أن يرفع دعوى بالوشاية الكاذبة ضد الشريك المشتكي (بلوله، 2017، صفحة 213). وعلى العموم فالأصل العام أن حق الاطلاع هو حق مقرر لجميع الشركاء حتى يتسنى للشريك إبداء موقفه أثناء مداولات الجمعية العامة، غير أن الواقع العملي يبرز بأن هذا حق بدون جدوى بالنسبة للشريك المساهم بحصة عمل بحكم عدم احتساب صوته أثناء القرارات التي تتخذها الجمعية العامة، غير أنه يظهر دوره بشكل واضح في ممارسة دعوى المسؤولية ضد المسيرين بحكم توفر فيه الصفة والمصلحة لتحريك هذه الدعوى.

ب- دور الشريك بحصة عمل عند البت في قرارات الجمعية العامة

نظر لطبيعة المسؤولية المحدودة للشريك في رأس المال (بلوله، 2017، صفحة 196) وخوفا من استغلال الأغلبية العددية للشركاء في اتخاذ القرارات الحساسة بالنسبة للشركة، اعتمد المشرع الجزائري نظام مغاير في التصويت في القرارات المتخذة في شركة المساهمة وشركة التوصية بالأسهم من خلال اقتصار الأغلبية المطلوبة على جانب عنصر رأس المال، مما يقتضي استبعاد دور المساهم بحصة عمل في القرارات التي تتخذها الجمعية العامة بحكم أن حصته لا تندرج ضمن رأس المال، وهذا ما يظهر من خلال اقتصار إمكانية التقرير لأغلبية الشركاء الذين يملكون نصف رأس المال عند عزل المدير ويعتبر كل شرط مخالف لذلك كأنه لم يكن (المادة 579 فقرة 01 من القانون التجاري) ، كما يتطلب في حالة تقرير التنازل عن حصة أحد الشركاء لشريك أجنبي الحصول على موافقة أغلبية الشركاء الذين يملكون ثلاثة أرباع رأس المال (حزيط، 2014، صفحة 140)، أما فيما يخص كيفية التصويت عن القرارات التي تتخذها الجمعية العامة فبالنسبة لقرارات الجمعية العامة العادية إشترط المشرّع الجزائري الحصول على موافقة الشركاء الذين يمثلون أكثر من نصف رأس مال الشركة. فإذا لم تحصل الأغلبية في المداولة الأولى وجب إجراء مداولة ثانية بأغلبية أصوات مهما كان مقدار رأس المال الممثل من قبل الشركاء (المادة582 من القانون التجاري).

ج- دور الشريك بحصة عمل عند البت في القرارات التي تمس تعديل رأس مال الشركة

لا يقتصر دور الشريك بحصة على البت في قرارات الجمعية العامة العادية بل يتعداها ليشمل كل ما يطرأ على القانون الأساسي للشركة من تعديل، غير أنه وقصد ضمان مصالح الشركة والشركاء والغير، إعتمد المشرع الجزائري

إجراءات مغايرة لإجراءات المتبعة في الجمعية العامة العادية مراعيا في ذلك طبيعة القرار المتخذ في الشركة، وصفة الشريك ونسبة مساهمته في رأس المال (المواد 573، 574، 575 من القانون التجاري) .

فنجد المشرع في الشركة ذات المسؤولية المحدودة يعطي للجمعية العامة غير العادية وحده الحق في اتخاذ القرارات التي تمس تعديل رأس المال مع استبعاد الشريك بحصة عمل في البت في قراراتها لعدم اندراج مساهمته في رأس المال، وهذا ما يستدل عليه من خلال إلزام المشرع الجزائري في حالة قرّرت الشركة تعديل رأس المال إما بالزيادة أو النقصان بصفة اختيارية عليها الحصول على موافقة أغلبية الشركاء الذين يملكون ثلاثة أرباع رأس المال ما لم يقضي القانون الأساسي للشركة بخلاف ذلك، هذا في حالة قررت الشركة تعديل رأس المال إما بزيادة أو بنقصان بصفة اختيارية (المادة 586 من القانون التجاري).

غير أنه قد تطرء أمور تجعل الشركة ملزمة بإحداث تعديل في رأس مالها،كما في حالة خسارة الشركة ذات المسؤولية المحدودة لثلاث أرباع رأس مالها، فيتعين على المدير أو المديرين عرض أمرها على الشركاء قصد إبداء موقفهم (عمورة، 2016، صفحة 302) حول حل الشركة قبل حلول الأجل أو أن يتفقوا على استمرارها بالرغم مما منيت به من خسائر، مع إلزام الشركاء أن يخفضوا رأس مال الشركة بالنسبة للخسارة التي أصيبت بها (بوقرقور، 2011-2012، الصفحات 112-113).

أما في حالة ما تقرر تحويل الشركة ذات المسؤولية المحدودة إلى شركة التضامن إستوجب المشرع الجزائري الحصول على إجماع الشركاء (بلوله، 2017، صفحة 215) من دون التقيد بحد لرأس المال الذي يجب أن يمتلكه الشريك المصوت قصد تقرير تحويل الشركة من عدمه، مما يقتضي إشراك الشريك بحصة بعمل في التصويت على قرار التحويل(المادة 591 من القانون التجاري) .

ثانيا: مسؤولية الشريك بحصة عمل في الشركة ذات المسؤولية المحدودة

تكتسب الشركة ذات المسؤولية المحدودة إسمها من طبيعة المسؤولية المحدودة للشريك بقدر مساهمته في رأس مال الشركة (الشحي، 2019، صفحة 51)، مما يستبعد إمكانية مساءلة الشريك بحصة عمل لعدم إندراج مساهمته في رأس مال الشركة (الجبر، 1996، صفحة 183)، غير أنه حتى يحمي المشرع الجزائري حقوق الغير المتعامل مع الشركة من تعسف الشركاء في إستعمال سلطاتهم على وجه خاطئ، أقرّ إمكانية متابعة الشريك بحصة عمل مسيرا كان أو قائما بالرقابة على أعمال التسيير ورتب له جزاءات مدنية وجزائية نوردها في مايلي:

1- المسؤولية المدنية للشريك بحصة عمل في الشركة ذات المسؤولية المحدودة

قصد ضمان عدم إنحراف الشريك بحصة عمل عن المهام المنوطة له بصفته مسيرا للشركة أو قائما بالرقابة على أعمال التسيير ميز المشرع بين نوعين من المسؤولية، مسؤولية الشريك المسير، ومسؤولية الشريك غير المسير نوردها في مايلي:

أ- المسؤولية المدنية للشريك غير المسير في الشركة ذات المسؤولية المحدودة

فالأصل العام أن الشريك غير مسؤول عن ديون الشركة إلا في حدود القيمة المالية للحصة التي يقدمها، دون أمواله الخاصة (بوقرقور، 2011-2012، صفحة 10) مما يقتضي كأصل عام عدم مسائلة الشريك بحصة عمل في حالة خسارة الشركة أموالها بدون خطأ منه لعدم وجود حصة مساهم بها ما عدا الجهد المبذول في خدمة الشركة (ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الجزء الأول، الأحكام العامة للشركة، 2008، صفحة 139) (عمورة، 2016، صفحة 140).

إذ كان الأصل أن الشريك في الشركة ذات المسؤولية لا يسأل إلا بقدر الحصة المقدمة (ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الجزء السادس، الشركة المحدودة المسؤولية، 2010، صفحة 35) لا يفهم به أنه باستطاعته القيام بأي عمل دون أن يكون مسؤولا عنه (بوقرقور، 2011-2012، صفحة 11)، بل يبقى الشريك مسؤولا شخصيا عن أخطائه تبعا لأحكام المسؤولية الشخصية، وبالتالي لا يستفيد من أحكام المسؤولية المحدودة إلا إذا كان تصرفه في الشركة سليما ومنطبقا على أحكام القانون. أما إذا شاب هذا التصرف انحراف عن القانون أو تخلله غش بحق

الغير، يصبح الشريك مسؤولا عن نتائج تصرفه مسؤولية شخصية إتجاه جمع أمواله، وبالتضامن مع غيره من الشركاء والمديرين الذين ارتكبوا نفس الخطأ (ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الجزء السادس، الشركة المحدودة المسؤولية، 2010، الصفحات 35-36). كمخالفة أحكام القانون التجاري المتعلق بتقدير قيمة المقدمات العينية (بوقرقور، 2011-2012، الصفحات 15-16).

أما بالنسبة لمسؤولية الشريك الوحيد في المؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة وكما هو مبين من اسمها فهذه المؤسسة تتكون من شريك وحيد وعليه فالمبدأ العام لا يمكن للشريك الوحيد أن يكون مساهما بحصة عمل بصفة كلية، بحكم طبيعة المسؤولية المحدودة للشريك الوحيد بحسب مساهمته في رأس المال (البقيرات، 2015، صفحة 134) مما يفقد المؤسسة عنصر الضمان إذا تأسست المؤسسة بحصة عمل، خاصة إذا عهد بمهمة التسيير لغير الشريك الوحيد، كما أن الواقع العملي يستبعد إمكانية المساهمة في الشركة دون وجود أموال نقدية أو قابلة للتقويم بالنقود (بوقرقور، 2011-2012، صفحة 42)،كما لا يكون هناك حاجة للمساهمة بحصة عمل مختلطة بحصة أخرى عينية أو نقدية بحكم وجود شريك واحد وبالتالي ليس هناك فائدة من الفصل بين حصصه لسببين أولها عدم اندراج حصة عمل ضمن رأس المال (البقيرات، 2015، صفحة 92) والثاني وجود مستفيد وحيد من الأرباح وهو الشريك الوحيد .

ب- المسؤولية المدنية للشريك المسيّر في الشركة ذات المسؤولية المحدودة

المساهم بحصة عمل في الشركة ذات المسؤولية المحدودة يكون في أغلب الأحيان مسير للشركة، وهذا نظرا لأهمية عمله فتسند له مهمة تسيير الشركة، وحتى لا يتهرب هذا الأخير من المسؤولية بحكم مسؤوليته المحدودة في الشركة. رتب المشرع الجزائري مسؤولية المديرين إتجاه الغير والشركاء والشركة إما على أساس المسؤولية الشخصية أو التضامنية (دويدار، التنظيم القانوني للتجارة (نظرية الأعمال التجارية – نظرية التاجر – موجبات التاجر القانونية – المؤسسة التجارية – الشركات التجارية)، الكتاب الثاني، 1997، صفحة 652)، وتطبيقا لأحكام المسؤولية الشخصية عن أخطائه إذا كان الذي يسير الشركة مدير واحد (فضيل، شركات الأموال في القانون الجزائري، 2008، صفحة 58) وفي حالة تعدد المديرين يسألون مسؤولية تضامنية عن أخطائهم ما لم يعارض أحدهم ويثبت معارضتهم قبل تمام العمل الذي تولد عنه ضرر للشركة أو للغير (البقيرات، 2015، صفحة 133).

وعليه فيكون المدير مسؤولا في حالة مخالفة أحكام القانون والتنظيمات المطبقة على الشركة (بلوله، 2017، صفحة 208) كمخالفة قواعد القانون التجاري المتعلقة بالشركة ذات المسؤولية المحدودة، أو مخالفة الأحكام المنصوص عليها في القانون الأساسي للشركة (فضيل، شركات الأموال في القانون الجزائري، 2008، صفحة 58) .

بناءا على ذلك فإنه يجوز لكل شخص أصابه ضرر جراء تصرفات المسير أن يتابعه بصفة مباشرة وشخصية أمام القضاء على أساس المسؤولية التقصيرية. بطلب التعويض عن الأضرار التي تلحق بهم شخصيا أو تلك التي تلحق بالشركة ذاتها (دويدار، التنظيم القانوني للتجارة (نظرية الأعمال التجارية – نظرية التاجر – موجبات التاجر القانونية – المؤسسة التجارية – الشركات التجارية)، الكتاب الثاني، 1997، صفحة 652).

غير أنه يجوز للمدير التخلص من مسؤوليته أو التخفيف منها متى أثبت أنه قدم معارضة في حالة صدور خطأ عن مدير آخر أو أثبت أنه بذل العناية اللازمة في قيامه بمهامه، أو أثبت خطأ الشركاء في حدوث الضرر (قاسي عبد الله، 2012، صفحة 07).

2- المسؤولية الجزائية للشريك بحصة عمل في الشركة ذات المسؤولية المحدودة

حتى لا يستغل الشريك بحصة عمل سلطاته بصفته مسيرا للشركة أو قائما بالرقابة على أعمال التسيير ويرتكب أفعال مجرمة معاقب عليها قانونا، أقر المشرع الجزائري إمكانية متابعة الشريك بحصة عمل جزائيا بصرف النظر عن صفته مسيرا كان أم لا، نوردها في مايلي:

أ- المسؤولية الجزائية للشريك المسير في الشركة ذات المسؤولية المحدودة

نظم المشرع الجزائري أحكام المسؤولية الجزائية للمسير في الشركة ذات المسؤولية المحدودة في المواد من800

إلى 805 من القانون التجاري، حيث أجازت هذه المواد معاقبة المديرين الذين تعمدوا توزيع أرباح صورية بين الشركاء بدون جرد أو بواسطة جرد، أو لم يعملوا على انعقاد الجمعية العامة للشركاء في أجل ستة أشهر (البقيرات، 2015، الصفحات 133-134)، أو الذين يقدمون ميزانية مغشوشة ويخفون الوضع الحقيقي للشركة، أو استعملوا أموالا لا تتنافى ومصلحة الشركة أو لم يضعوا في كل سنة مالية الجرد وحساب الاستغلال العام وحساب الخسائر والأرباح والميزانية وتقارير المسيرين وعند الاقتضاء تقارير مندوبي الحسابات ومحاضر الجمعية العامة، أو إذا أغفلوا التأشير على العقود والمستندات الصادرة عن الشركة والمعدة للغير وبيان تسميتها مسبوقة أو متبوعة بلفظ الشركة ذات مسؤولية محدودة أو الاسم المختصر ش.م.م مع ذكر رأسمالها وعنوانها ومقرها الرئيسي ...إلخ (فضيل، شركات الأموال في القانون الجزائري، 2008، الصفحات 50-51).

وكما يكون المسيّر مسؤولا كذلك بموجب أحكام قانون العقوبات وتمتد هذه العقوبات إلى المسير الفعلي (بلوله، 2017، صفحة 210) أو المستتر الذي يقوم بتسيير الشركة تحث ظل أو بدلا عن مسيرها القانوني .

كما تقوم مسؤولية مسير الشركة أيضا اتجاه الغير في حالة الإفلاس والتسوية القضائية للشركة، بحيث يجوز إذا أسفرت تفليسة الشركة عن عجز فيما لها من أموال بأن يطلب الوكيل المتصرف القضائي حمل الديون المترتبة عليها على نسبة القدر الذي تعينه إما على كاهل المديرين سواء كانوا من الشركاء أم من الغير، أو من أصحاب الأجور أم لا (عمورة، 2016، الصفحات 292-294)، وبالتالي يتحمل المسيرون ديون الشركة نتيجة لأخطائهم (مشرفي، 2011-2012، صفحة 189).

غير أنه يمكن المديرين أن يتنصّلوا من المسؤولية الملقاة على عاتقهم، متى أقاموا الدليل على بذلهم عند إدارة الشركة عناية الوكيل المأجور من النشاط والحرص (عمورة، 2016، صفحة 292) .

ب- المسؤولية الجزائية للشريك غير المسيّر في الشركة ذات المسؤولية المحدودة

فيما يخص المسؤولية الجزائية للشركاء غير المسيرين في الشركة ذات المسؤولية المحدودة يمكن القول إنّ المشرّع الجزائري، لم يتضمن القانون التجاري أحكام تفصيلية بخصوص المسؤولية الجزائية للشركاء غير المسيرين في الشركة ذات المسؤولية المحدودة وإنما نستدل عليها من خلال نصين، نص المادة 800 فقرة 02 ونص المادة 805 من القانون التجاري.

فقد جاءت المادة 800 من القانون التجاري بعقوبة على كل من زاد لحصص عينية قيمة تزيد عن قيمتها الحقيقية عن طريق الغش. وعليه فيفهم من هذه الصياغة أنه يمكن إيقاع هذه العقوبة على الشريك بحصة عينية من دون الشركاء المساهمين بحصة عمل، إلا إذا كان الشريك المساهم بحصة عمل مساهما أيضا بحصة عينية، وهذا لانعدام دور المساهم بحصة عمل في تقويم قيمة المقدمات العينية.

كما يمكن إخضاع الشريك بحصة بعمل غير المسير إعمالا لأحكام نص المادة 805 من القانون التجاري التي أحالت إلى أحكام المواد من 800 إلى 804 من القانون التجاري متى باشر أعمال التسيير تطبيقا لنظرية التاجر الظاهر فيعامل معاملة المسير الفعلي إلى جانب المسير الظاهر، وهذه الحالة يصعب إثباتها في الواقع.

بالإضافة للأحكام الجزائية التي يعاقب عليها الشريك غير المسير الواردة في القانون التجاري يمكن ترتيب المسؤولية الجزائية للشريك شأنه شأن مسير الشركة في حالة الإفلاس والتسوية القضائية بالإضافة للأحكام الجزائية المقررة في قانون العقوبات متى توافرت أركانها المنصوص عليها قانونا (بن عجمية، 2011-2012، الصفحات 192-193).

خاتمة

مما تقدم يمكن القول أنّ المشرّع الجزائري ضمن ما جاء به أخر تعديل للقانون التجاري لسنة 2015 أورد أحكاما متناقضة مع النصوص الواردة ضمن القانون التجاري التي لم يمسّها التعديل من خلال السماح بإمكانية المساهمة بحصة عمل، مع إلغاء حد أدنى لرأس المال ما يفتح مجال لإمكانية تكوين الشركة ذات المسؤولية المحدودة بدون رأس المال بل عبارة عن حصص عمل وهذا ما يتعارض مع الواقع العملي الذي يتطلب لتأسيس شركة أو أي كيان قانوني رأس المال نقدا عينيا ضامنا لتعاملاته، و لا يتحقق بإلغائه الحد الأدنى لرأس المال هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالمشرّع الجزائري

لم يراع أثناء تعديله للقانون التجاري لسنة 2015 بموجب القانون رقم 15-20 تنظيم أحكام جديدة فيما يخص كيفية حساب الأصوات المعبر عنها أثناء التصويت في قرارات الجمعية العامة مكتفيا بالرجوع للنصوص السابقة التي لم يمسّها التعديل ما يجعلنا في حيرة فيما إذا كان الشريك بحصة عمل له الدور في البتّ في قرارات الجمعية العامة بحكم أن الأغلبية المطلوبة للتصويت تحسب بنسبة مساهمة في رأس المال وهذا ما من شأنه استبعاد أصوات المساهمين بحصة عمل أثناء مداولات الجمعية العامة لعدم اندراج حصة عمل ضمن رأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة، مما لا يبقى للشريك بحصة عمل سوى دور الرقابة على أعمال التسيير من خلال حقه في الاطلاع على وثائق الشركة من دون إبداء رأيه أثناء مداولات الجمعية العامة، ما عدا الحالة التي يتقرر فيها تحويل الشركة ذات المسؤولية المحدودة لشركة التضامن فيكون للشريك بحصة عمل دور في البت في قرار الجمعية العامة ليتطلب الحصول على إجماع الشركاء دون الأخذ بعين الاعتبار نسبة مساهمتهم في رأس المال، أو في الحالة التي يضمن فيها القانون الأساسي للشركة أو بعقد لاحق إشراك جميع الشركاء بتصويت وفق معيار عدد شركاء دون التقيد بنسبة مساهمتهم في رأس المال، ما لم يتعارض هذا الشرط مع نص صريح ضمن الأحكام المنظمة للشركة ذات المسؤولية المحدودة.

كما أن الأخذ بمفهوم المسؤولية المحدودة للشريك وتطبيقها على شريك بحصة عمل من شأنه إبعاد أحكام المسؤولية المدنية، ما عدا الخسائر التي يتكبدها في حالة لم يتم تقرير أجرة عن العمل المؤدى .

غير أن ذلك لا يعنى تهرّب الشريك بحصة عمل من المسؤولية عن أخطائه الشخصية أو بالتضامن مع غيره من الشركاء والمسيرين بل تمدد مسؤوليته لتشمل جميع أعمال الشركة متى قام بأعمال التسيير بصفته المسير القانوني، أو بدل مسير تحت ظل إعمالا لقواعد الإفلاس بالتدليس والتقصير بالإضافة لإمكانية متابعته جزائيا طبقا للأحكام الجزائية المقررة في قانون العقوبات ذلك متى توافرت أركانها المنصوص عليها قانونا.

وفي الأخير أمام هذا التضارب التشريعي بين النصوص الواردة في القانون التجاري قبل وبعد تعديل 2015 فيما يخص المركز القانوني للشريك بحصة بعمل يقتضي من المشرع الجزائري تبيان موقفه فيما إذا كان يقصد إبقاء أحكام المسؤولية المحدودة للشريك والنسبة المطلوبة للتصويت على قرارات الجمعية العامة بنفس الصياغة استبعاد مسؤولية الشريك بحصة عمل مع استبعاد الدور المنوط له في صناعة القرارات والبت فيها، أم إعطاء الشركاء حرية إدراج في القانون الأساسي للشركة تحديد نسبة الخسائر التي يمكن أن يتحملها الشريك بحصة بعمل مع إمكانية إشراكه في صناعة القرارات والبت فيها، وفي حالة العكس يقتضي من المشرع الجزائري مراجعة أحكام المسؤولية المحدودة للشريك بحصة عمل، ومفهوم الأغلبية المطلوبة للتصويت على قرارات الجمعية العامة المستندة على عنصر رأس المال وهذا بتقرير أغلبيتين: أغلبية رأس المال وأغلبية عدد الشركاء كما فعل المشرع الجزائري ضمن أحكام شركة التوصية بالأسهم، أو بالاكتفاء بأغلبية الشركاء كما فعل في الحالة التي تقتضي تحويل الشركة ذات المسؤولية المحدودة إلى شركة التضامن.

قائمة المراجع

1- أبي عمر عبد الله بن محمد الحمادي. (2007). الشركة ذات المسؤولية المحدودة في الفقه الإسلامي وقانون دولة الإمارات العربية المتحدة- بحث مقارن. دار المؤيد. الرياض.

2- الطيب بلوله. (2017). قانون الشركات (سلسلة القانون في الميدان). (محمد بن بوزه، المترجمون) برتي للنشر. الجزائر.

3- إلياس ناصيف. (2008). موسوعة الشركات التجارية، الجزء الأول، الأحكام العامة للشركة. منشورات الحلبي الحقوقية. لبنان.

4- إلياس ناصيف. (2010). موسوعة الشركات التجارية، الجزء السادس، الشركة المحدودة المسؤولية. منشورات الحلبي الحقوقية. لبنان.

5- إيمان زكري. (2016-2017). "حماية الغير المتعاملين مع الشركات التجارية"(أطروحة دكتوراه غير منشورة). كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة أبوبكر بلقايد. تلمسان. الجزائر.

6- حسن عبد الحليم عناية. (2008). موسوعة الفقه والقضائية في الشركات التجارية، المجلد الثاني: (شركات الأموال" المساهمة"، شركة المختلطة شركة التوصية بالأسهم شركات ذات المسؤولية المحدودة). دار محمود. مصر.

7- خالد زايدي. (2020). القواعد الأساسية في الشركات التجارية. دار الخلدونية. الجزائر.

8- سميحة القليوبي. (2011). الشركات التجارية. دار النهضة العربية. مصر.

9- صالح بن زابن المرزوقى البقمى. (1406ه). شركة المساهمة في النظام السعودي- دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي. د.د.ن، د.ب.ن.

10- عبد الرزاق أحمد السنهوري. (ب-د-ت). الوسيط في شرح القانون المدنى، الجزء الخامس: العقود التي تقع على الملكية، المجلد الثاني: الهبة والشركة والقرض والدخل الدائم والصلح. دار الأحياء التراب العربي. لبنان.

11- عبد القادر البقيرات. (2015). مبادئ القانون التجاري (الأعمال التجارية – نظرية التاجر – المحل التجاري – الشركات التجارية). ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.

12- عبد القادر مشرفي. (2011-2012). "سلطات المسير في الشركة ذات المسؤولية المحدودة والمؤسسة ذات الشخص الواحد وذات المسؤولية المحدودة" (مذكرة ماجستير غير منشورة). كلية الحقوق. جامعة وهران. الجزائر.

13- عزيز العكيلي. (2010). الوسيط في الشركات التجارية- دراسة فقهية قضائية مقارنة في الأحكام العامة والخاصة. دار الثقافة. عمان.

14- علي يوسف الشحي. (2019). "مسؤولية الشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة- دراسة مقارنة"، (مذكرة ماجستير غير منشورة). كلية القانون.جامعة الإمارات العربية المتحدة.

15- عمار عمورة. (2016). شرح القانون التجاري الجزائري(الأعمال التجارية – التاجر – الشركات التجارية). دار المعرفة. الجزائر.

16- فؤاد معلال. (2016). شرح القانون التجاري المغربي الجديد. دار الأفاق المغربية. المغرب.

17- كمال بقدار. (2015). "مظاهر حماية الغير في الشركات التجارية وفق القانون التجاري الجزائري". مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية ، 02 (28).

18- محمد حزيط. (2014). المسؤولية الجزائية للشركات التجارية في القانون الجزائري والقانون المقارن. دار هومه. الجزائر.

19- محمد حسن الجبر. (1996). القانون التجاري السعودي. مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر. الرياض.

20- معن الرحيم عبد العزيز جويحان. (2008). النظام القانوني لتخفيض رأس مال شركات الأموال الخاصة. دار الحامد. عمان.

21- منال بوقرقور. (2011-2012). "أثار الاعتبار المالي في الشركة ذات المسؤولية المحدودة"(مذكرة ماجستير غير منشورة). كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة 20 أوت 1955. سكيكدة. الجزائر.

22- ميلود بن عجمية. (2011-2012). "التسيير في شركات التوصية"(مذكرة ماجستير غير منشورة). كلية الحقوق. جامعة وهران. الجزائر.

23- نادية فضيل. (2009). أحكام الشركة في القانون التجاري الجزائري (شركات الأشخاص). دار هومه. الجزائر.

24- نادية فضيل. (2008). شركات الأموال في القانون الجزائري. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.

25- نضال جمال جرادة. (2009). الوجيز في شرح أحكام القانون التجاري الفلسطيني. د.د.ن. فلسطين.

26- هاني محمد دويدار. (1997). التنظيم القانوني للتجارة (نظرية الأعمال التجارية – نظرية التاجر – موجبات التاجر القانونية – المؤسسة التجارية – الشركات التجارية)، الكتاب الثاني. د.د.ن، د.ب.ن.

27- هاني محمد دويدار. (1995). مبادئ القانون التجاري- دراسة في قانون المشروع الرأسمالي. دار النهضة العربية.لبنان.

28- هند قاسي عبد الله. (2012). "مسؤولية مدير الشركة ذات المسؤولية المحدودة"(مذكرة ماجستير غير منشورة). كلية الحقوق. جامعة الجزائر01 .

فعالية حملات التوعية الصحية بإذاعة سطيف

L'efficacité des campagnes de sensibilisation à la santé à la radio Setif.

تاريخ الإرسال: 12-10-2018 تاريخ القبول: 22-12-2020

سامية عواج، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، aouadjsamia@gmail.com

الملخص

تسعى هذه الورقة البحثية إلى تحقيق هدفين أساسيين: أولهما محاولة الكشف عن مدى مساهمة الإذاعة في تزويد الجماهير بالمعرفة الصحية من خلال حملات التوعية الصحية لمعرفة مرض الإيدز، أما الهدف الثاني فهو معرفة توجهات الجمهور نحو هذه الحملات من حيث الجانب المعرفي والسلوكي، وأهم الأساليب المستخدمة في الومضات الإعلانية ومدى نجاعتها. واهتمام الباحثة بهذا النوع من الدراسات مرده إلى أن المشكلة الصحية في الجزائر عموما مشكلة معقدة تزداد تفاقما يوما بعد يوم وتكمن على وجه التحديد في الوعي الصحي، وعليه فهي تحتاج إلى وسائل الإعلام باختلاف أنواعها وتعددها، وفي المقابل أصبح لزاما على هذه الأخيرة أن تعيد النظر في أجندتها الإعلامية، فتهتم أكثر بالمعرفة والتثقيف الصحي وعيا وسلوكا للحصول على الفاعلية المطلوبة من خلال السلوك الإيجابي للأفراد نحو السلامة الصحية.

الكلمات المفاتيح: فعالية، الاتصال الاجتماعي، الحملات الإعلامية، الوعي الصحي، التثقيف الصحي، التربية الصحية.

Résumé

Cet article vise à révéler la contribution de la radio en fournissant au public des informations sur la santé par le biais des campagnes de sensibilisation au sida et à connaître l'orientation du public à l'égard de ces campagnes en termes de connaissances. L'intérêt de cette étude est celui de soulever la problématique de la santé en Algérie en général et celle de la sensibilisation à la santé en particulier.

Mots-clés : L'efficacité, *Communication sociale, campagnes médiatiques, sensibilisation à la santé, éducation à la santé, éducation à la santé.*

Abstract

This research paper seeks two main objectives; first, to uncover the extent of the radio's contribution in providing public health knowledge through health awareness campaigns about AIDS and second, to know the public's cognitive and behavioral attitudes towards these campaigns and the methods used in advertising flashes and their effectiveness. The researcher's interest in this kind of studies is mainly due to the fact that health situation in Algeria is a complex problem that is getting worse, primarily in terms of health awareness. Accordingly, it needs different kinds of media that should reconsider its informational perspectives and pay more attention to health education and awareness to obtain efficient and effective individual behavior towards health safety.

Keywords: *Effectiveness, Social communication, media campaigns, health awareness, health education, health education.*

مقدمة

-الإشكالية

تعدّ قضية الصحة من أهم القضايا التي شهدت اهتماما كبيرا في الآونة الأخيرة؛ إذ أصبحت من الأولويات لأي مجتمع يصبو لحفظ ووقاية أفراده من الأمراض والهلاك، أو حرصا على سلامتهم، وفي ظل النقص الذي تشهده مختلف الدول -ولاسيما العربية منها- فيما يخص الوقاية واللقاحات اللازمة، قامت الدول ومن بينها الجزائر بسلسلة من الإصلاحات، والتوجيهات، والخطط، ووضع الاستراتيجيات من أجل التوعية، والتوجيه، والإرشاد، لأن ضعف الوعي وانخفاض مستوى النظافة، وانتشار الأمراض، والتباين في أنماط وعادات الاستهلاك من أهم مشكلات النمو الحضري، ولا يمكن أن تحل تلك المشاكل إلا بتوفر كم هائل من المعلومات لدى مواطنيها ومدى فهمهم واستيعابهم لطبيعة المشكلات الموجودة وأثارها السيئة وإمكانية وطرق علاجها ومواجهتها. (عزة، الكحكي، 1998، ص136) ومن المؤكد أن تفاقم الأنماط المعيشية غير الواعية وانتشارها الواسع يعد عائقا من عوائق تحقيق التنمية، ولذا كان لزاما على السلطات العمومية أن تتحمل مسؤولية هذا التردي وتقوم بالإصلاحات اللازمة لأنها بأمس الحاجة إلى تغيير الآراء، وتعديل السلوكيات المعاكسة، والتخلص من المظاهر السلبية والمضرة بالمصلحة العامة للمجتمع، فنشر الوعي هو الهدف الأول في مجتمع يريد أن ينمو ويتطور في مواجهة الأخطار، وحينما نتحدث في هذا السياق عن مفهوم الوعي، والتغير وتعديل السلوكيات، فإننا نقصد بذلك ما يعرف بالاتصال الاجتماعي كون سلطة مؤثرة وموجهة للرأي العام، فهو من بين العلوم التي تعتمد عليها الدول لمواجهة الآفات والمشاكل فهو يعمل على بث ونقل القيم، والعادات، والتقاليد، وكل ما هو ذي قيمة في ثقافة أو حضارة البلد، ثم العمل على المحافظة على السلوك الجيد والحرص عليه ودعوة المجتمع إلى التمسك به، كما يحافظ على هوية المجتمع وتحقيق الترابط بين أفراده ونبذ السلوك السيئ المضر بالمجتمع. (عطية، مهدي، 2003، ص54)

وفي السياق نفسه يعدّ ميشال لونات Michel le Net الاتصال الاجتماعي بمثابة ركيزة أساسية لتغيير الآراء نحو الأفضل، وتعديل السلوكيات المعاكسة هادفا من خلال ذلك إلى معالجة الاتصال الساعي إلى تغيير السلوكيات عن طريق الحملات الإعلامية من أجل التوعية والتشهير للتخلص من جميع الآفات والأمراض الاجتماعية المتفشية في المجتمع. (le (Net,1988,120p

فالأمراض القاتلة والمعدية وحتى المزمنة تفشت في المجتمع بشكل رهيب ومخيف، حيث أصبحت هذه الأمراض بمثابة سمة هذا العصر، ومن منا لا يتذكر ما فعله فيروس" الإيبولا " حيث حصد العديد من الأرواح البشرية في دولة ساحل العاج، والغابون، ومالي، والنيجر، الدول الفقيرة التي تعوزها الإمكانيات والوسائل، ولا أبالغ إذا قلت إنّ السبب الحقيقي لتفشي هذا النوع من الأمراض هو غياب الوعي الصحي، وانعدام الثقافة التوجيهية الصحية، وقد عمل المسؤولون على محاولة تكريس مفهوم التربية الصحية، ونشر الوعي، وتغيير الآراء للمواطنين، كل هذه المفاهيم؛ الثقافة، الوعي، التربية، ثلاثية أساسية لسلامة الفرد والحفاظ على صحته وواجب على السلطات العمومية تحقيق ذلك لأنه حق مشروع.

والجزائر كغيرها من الدول تشهد هي الأخرى انتشار بعض الأمراض الخطيرة والمعدية، رغم أنها أدركت الوضع وباشرت في عملية الاهتمام بالجانب الوقائي والصحي عن طريق الاعتماد على الحملات الإعلامية عبر وسائل الإعلام لأن هذه الأخيرة المسؤول الثاني والمشارك في عملية الإصلاحات المتخذة في إطار تحقيق الأهداف التنموية، حيث تعدّ من أهم المؤسسات الاجتماعية التي تهتم بتثقيف وتوعية المواطنين بهذه المشاكل معرفة ووعيا وسلوكا، ويقع عليها العبء في المساعدة والمشاركة لمواجهة كل ما يعرقل التنمية ويهددها انطلاقا من وضع أجندة من أولوياتها زيادة وعي الجماهير، وترشيد عاداتهم وسلوكياتهم، والإلحاح عليهم في المشاركة الايجابية في حل المشكلات المجتمعية، فلقد أثبتت التجارب أن الحملات الإعلامية التعليمية التي تقوم بها وسائل الإعلام قد حققت نتائج مرجوة في عملية التوعية. وعليه فالاهتمام بالصحة وجعلها في أجندة وسائل الإعلام هو رهان ومكسب لابد منه من أجل تحقيق التنمية.

ويعد الإسهام في نشر الوعي الصحي لدى الناس من الموضوعات المهمة، فالصحة إحدى أهم أولويات الأفراد لاسيما مع ارتفاع مستوى الوعي الصحي لدى الأفراد؛ حيث يشكل الوعي الصحي لدى الأفراد حجر الأساس في أنماط

سلوكياتهم اليومية التي لها أثر كبير على حالتهم الصحية بشكل عام، وتعدّ وسائل الإعلام المصدر الرئيس للمعلومات وتؤدي دورا كبيرا ومهما في بناء الفرد وتكوينه المعرفي والوجداني والسلوكي، من خلال عملها على زيادة رصيده من المعلومات والخبرات التي تبني مواقفه وأراءه وسلوكياته فوسائل الإعلام أضحت أداة مؤثرة في استحداث وتغيير السلوكيات والممارسات. (كافي، وآخرون، د.ت، ص206)

وبالفعل أصبح المجتمع الحديث يعتمد بشكل متزايد على وسائل الإعلام في نشر المعلومات الصحية، ووسائل الإعلام تقوم بطرح أشكال المعلومات التي تساعد أفراد المجتمع في تعلم الكثير واكتساب المعرفة الصحية، ويعد البحث في مجال نشر المعلومات الصحية من خلال الحملات الإعلامية كعنصر رئيسي في محاولات التقليل من معدلات الحرص وزيادة معدلات الشفاء، والحملات الصحية هي إحدى الطرق التي تتعامل معها المجتمعات المعاصرة بضرورة التحديد المستمر للممارسات الصحية المناسبة. (عزة، الكحكي، 1998، ص 136)

فوسائل الإعلام لها دور فعال في التأثير على الجوانب المعرفية والشعورية والسلوكية بما يحقق فعالية كبيرة من تعلم الجمهور، وتزويده بالمعرفة الكافية من مختلف الموضوعات ، وبما أن نجاح الحملات الإعلامية متوقف على الاستخدام الأمثل للاتصالات، وكفاءة التخطيط، ووضع نظم متابعة ومراقبة، نجد أن الإذاعة من أكثر الوسائل الاتصالية الجماهيرية ارتباطا بالحملات الإعلامية وهذا ما أكده محمد منير حجاب في قوله:" الإذاعة أوسع وسائل الإعلام انتشارا وأكثرها شعبية وجمهورها هو الجمهور العام بمختلف مستوياته، فتستطيع الوصول إليه مخترقة حواجز الأمية والعقبات الجغرافية، والقيود السياسية، التي تمنع الوسائل الأخرى من الوصول إلى مجتمعاتنا فهي تتخذ أشكالا اتصالية مختلفة للوصول إلى جماهيرها وتستخدم الموسيقى والمؤثرات الصوتية من أجل تسهيل وصول الرسالة الإعلامية إلى جمهورها.(حجاب، 2004، ص40) وبالفعل فالإعلام المسموع يعد الأكثر شيوعا بما يتميز به المذياع من سهولة نقله وإمكانية الاستماع لبرامجه في أي مكان وزمان. (أبو جلال، د.ت، ص121)

ونخص بالذكر الإذاعات المحلية فهي تتميز بقوة الوصول إلى جمهور واسع، تخدم مصالحه الخاصة في منطقة جغرافية محدودة. (stewart ,chanther ,11p2003,)

ورغم أن الجزائر تداركت الوضع منذ استقلالها وما ورثته من مشاكل وآفات، إلا أن الحالة الصحية ورغم كل الحملات والمجهودات لا تزال في تفاقم وازدياد، ففي تقييم عام حول نشاط الاتصال الاجتماعي يرى **محمد قيراط** :أنه وبالرغم من كونه مطلوبا في بلادنا إلا أنه يعاني كثيرا من النقائص والمشاكل والتفكك وكذا التناقضات الداخلية للنظام الذي يعاني نوعا من الضعف على مستوى الموارد البشرية وهناك فقط القليل من الحملات الإعلامية التي تقدم المقاييس المنهجية، وهذا راجع إلى غياب المختصين في مجال الاتصال الاجتماعي، وغياب الدراسات الميدانية، والمرجعية النظرية وهو ما جعلهم يعملون في فراغ حيث يفتقرون إلى المعلومات حول طبيعة الرأي العام، وطبيعة رد فعل الجمهور، وبالتالي يصعب عليهم تقييم الحملات الإعلامية التي يقومون بها، ويضيف عبد الوهاب بوخنوفة : إن الاتصال الاجتماعي في هذا البلد لم يحظ لدى المسؤولين السياسيين والمسؤولين على القطاعات المختلفة بالأهمية المطلوبة بعيدا عن أي تخطيط وفي غياب سياسة واضحة ومدروسة ومحددة التخطيط وتنسيق الجهود ولو بصورة فردية. (عواج، وآخرون، 2017، ص57)

فإن هذه النظرة التقويمية للباحثين لا تعني أبدا أن هناك بديلا عن الحملات الإعلامية، بل تعني إعادة النظر في صياغة هذه الحملات وتحقيق الفعالية، فالحملة يجب أن تقوم على أساس الإقناع، ومخاطبة العاطفة، وإثارة الحماس وهذا لن يكون إلا إذا سبقته دراسات ميدانية كافية للجمهور المستهدف بخاصة ونحن نتحدث عن حملات التوعية الصحية وتفاقم الأمراض، وفي مقدمتها مرض الإيدز أو ما يعرف بالسيدا، فهو من أخطر أمراض العصر؛ مرض يصيب الجهاز المناعي البشري ويسببه فيروس نقص المناعة البشرية HIV، ومن أهم آثاره التفكير في فاعلية الجهاز المناعي للفرد، فهو ظاهرة مرضية مكتسبة ويمكن تسمية المصاب به بالفاشل مناعيا، أي فشل المناعة الطبيعية ضمن التركيبة العضوية للجسم البشري.(رفعت، 1987، س7) ونحاول فهم الظاهرة

من خلال الإجابة على السؤال التالي: ما مدى فاعلية الحملات الإعلامية الإذاعية في التوعية الصحية ؟

وضمن هذا التساؤل الرئيسي تُطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل ساهمت الحملات الإذاعية في التوعية الصحية لمرض الإيدز على المستوى المعرفي؟

- ما مدى تعرض جمهور النساء لحملات التوعية الصحية لمرض الإيدز المقدمة من طرف إذاعة سطيف؟

- ما مدى تذكر جمهور النساء لحملات التوعية الصحية لمرض الإيدز المقدمة من طرف إذاعة سطيف؟

- ما هي توجهات النساء نحو مضامين حملات التوعية الصحية لمرض الإيدز؟

الإطار النظري للدراسة

-الفعالية

لغة: تقول فعالية شخص ما، أي ما يبديه من نشاط، وهي نشاط تلقائي مؤثر بمعنى النزوع الطبيعي لإتيان الأفعال.

اصطلاحا: حسب علماء الاتصال: الفعالية تعني مدى نجاح القائم بالاتصال في ممارسته لمهنته وتقاس بمدى تأثيره في الجمهور الذي يتوجه إليه، وفي أداء باقي عناصر عملية الاتصال بكفاءة عالية. (حجاب، 2004، ص1749)

كما تعرف مجلة (MANUEL DE LA COMMISSION) الفعالية: على أنها مجموعة من الأهداف التي تتبع بدقة من أجل بلوغ الغاية وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي: المشاركة، القياس، الجدية، الطموح، الواقعية الوقت الميزانية، إذا أخذنا هذه العناصر بعين الاعتبار تتحقق الفعالية (Rotay international,n.d. **http://www.as-cafe.fr/photos/226c_fr.pdf**)

وقد أشار "تشستر برنارد" أحد رواد الإدارة في قول إلى أن الفعالية: تعني الوسائل المختارة في ظل الظروف الموجودة ككل لتحقيق الهدف النهائي. (البكري، 2006، ص330)

كما تعرف الفعالية: على أنها الغاية التي تحقق من خلالها الإدارة الأهداف والنتائج المطلوبة بأفضل الشروط. (رماش، 2002 /2003 ص26)

التعريف الإجرائي

الفعالية: نعني بها مدى قدرة القائم بالاتصال على تحقيق الأهداف والنتائج المطلوبة بأفضل الطرق من أجل بلوغ الغاية المرجوة وتقاس الفعالية بمدى تأثيرها في الجمهور المستهدف.

الاتصال الاجتماعي

يعرفه Michel le Net: هو الركيزة الأساسية لتغيير الآراء نحو الأفضل وتعديل السلوكيات المعاكسة، وتحويل مهمة الإقناع إلى مهمة الفرض، وهذا باستعماله لمجموعة من الوسائل التي تبث يوميا موضوعات تتعلق بالحياة الإنسانية. (Le Net,1988,3p)

ويعرفه كل من **عبد الحميد عطية ومحمد محمود مهدي** بأنه من بين العلوم التي تعتمد عليها الدول لمواجهة الآفات والمشاكل، فهو يعمل على بث ونقل القيم والعادات والتقاليد، وكل ما هو ذي قيمة في ثقافة أو حضارة البلد، ثم العمل على المحافظة على السلوك الجيد، والحرص عليه، ودعوة المجتمع إلى التمسك به، كما يحافظ على هوية المجتمع وتحقيق الترابط بين أفراده ونبذ السلوك السيئ المضر بالمجتمع. (عطية، مهدي، 2003، ص54)

فهو علم نقل الأفكار من طرف أول إلى طرف ثان، وهو الركيزة الأولى للسلطة، وذلك من أجل تطوير المعارف، ودفع الوعي الاجتماعي إلى الطريق السليم، وتغيير السلوك المغاير للطبيعة السلمية للإنسان، فهو يبحث عن تغيير لصالح المجتمع في مجمله عندما يجيب على تطلعات أعضاء المجتمع في القضايا التي تهمه ...ويصبح هدفه تصحيح السلوكيات التي حكم عليها بأنها مضرة بالمصلحة الخاصة والعامة. (le Net,1988,05p)

الحملات الإعلامية

يعرفها **المعجم الإعلامي:** على أنها تقديم معلومات من شأنها منفعة الفئة المقصودة بها، وعادة ما يكون مجالها تعليميا أو تثقيفيا، خالية من الأبعاد الإيديولوجية والانحياز لفئة أو لجماعة دون أخرى. (الفأر، 2010، ص149)

وهي مجموعة من الجهود المنظمة التي تقوم بها جهة معينة، منشأة بهدف ترويج أفكار معينة، أو زيادة القبول لفكرة اجتماعية، وذلك لإحداث تغيير في اتجاهات وسلوكيات

الأفراد وإقناعهم بقبول فكرة أو سلوك اجتماعي معين. (البكري، 2007، ص61)

ويعرف هاربت سيمونز Herbert Simons الحملات الإعلامية بأنها: محاولات منظمة للتأثير في الجماعات أو الجماهير العريضة من خلال سلسلة من الرسائل.(عواج، وآخرون، 2018، ص94)

تعريف الوعي الصحي: هو إدراك للمعارف والحقائق الصحية والأهداف الصحية للسلوك الصحي، أي أنه عملية إدراك الفرد لذاته، وإدراك الظروف الصحية المحيطة، وتكوين اتجاه عقلي نحو الصحة العامة للمجتمع. (الجوهري، وآخرون، 1992، ص290)

ويُعرّف الوعي **الصحي** بأنه إلمام المواطنين بالحقائق والمعلومات الصحية وإحساسهم بالمسؤولية نحو صحتهم وصحة الآخرين.

التثقيف الصحي: هي عملية إيصال المعلومات والمهارات الضرورية لممارسة الشخص حياته وتغيير بعض السلوكيات لتحسين نوعية هذه الحياة، الأمر الذي ينعكس على صحة الفرد، والجماعة، والمجتمع. (باريان، 1425هـ/2004، ص50)

التربية الصحية: تشمل مجموع التدخلات (نشاطات تربوية جوارية، نشاطات اتصال، إعلام الناس، توفير أدوات بيداغوجية وإعلامية للعاملين) والتي هدفها تقوية مهارات السكان لاكتساب اختيارات ملائمة للصحة. (Laurence, 2006,04p)

وهي عملية التعلم والتعليم، والتي من خلالها يغير المتعلمون من سلوكهم الصحي، وذلك للوصول إلى حالة صحية أفضل. (الصفدي، وآخرون، 2001، ص169)

التربية الصحية: عملية تربوية تسعى إلى ترجمة الحقائق الصحية المعروفة إلى أنماط سلوكية صحية سليمة على مستوى الفرد والمجتمع وذلك باستعمال الأساليب التربوية الحديثة. (عليوة، وآخرون، 2013، ص18)

الإعلام الصحي: مجموعة من الوسائل التي تعمل على تزويد أفراد المجتمع بالأخبار الصحيحة، والمعلومات والمعارف الصحية السليمة، والحقائق العلمية التي تساعدهم على تكوين ثقافة صحية وقائية علاجية من خلال أربعة عناصر: المرسل، المستقبل، موضوع الرسالة، ووسيلة الاتصال. (كافي، وآخرون، 2017، ص205)

دور الإذاعة في نشر الوعي الصحي

تتمثل بعض مشكلات التنمية في تدني مستوى الوعي الصحي وانخفاض مستوى النظافة، وانتشار الأمراض، وضعف الضبط الاجتماعي الأولي، واضطراب أنماط الاستهلاك، وغيرها من مظاهر الإهمال، ومن مشكلات تحتاج في علاجها إلى قدر ملائم من الوعي الجماهيري بطبيعة المشكلات، وبأسلوب مواجهتها، ولا بد أن تقوم الإذاعة بدورها في هذا الصدد، معتمدة على برامجها في الدرجة الأولى، وما تقدمه خلالها من معلومات ونماذج، بما تتميز به من قدرة على مصاحبة الفرد ساعات طويلة من يومه، تستطيع خلالها أن تلح بطريقة غير منفرة، فتضيف معلومات جديدة، أو تقدم الردود على الاستفسارات، أو تقلب الموضوع على أوجهه المختلفة.

ويتصل بهذه الموضوعات أيضا التوعية السياسية والقومية، فلابد أن يرتبط المواطن بمشاكل مجتمعه حتى يزداد إحساسه بالانتماء إلى المجتمع الكبير الذي يعيش فيه، ومن أهم أوجه التوعية التي يجب أن تضطلع بها الإذاعة بشقيها (الراديو والتليفزيون) في قضايا التنمية، تحفيز المواطنين على ضرورة الاشتراك في القضايا العامة والمساهمة بإبداء الرأي، أو بذل الجهد لأنه دون المشاركة العامة في حل كثير من مشكلات التنمية لن يُقدّر لها أن تحل. (مالك، 2005-2006، ص 247 246)

وبما أن الراديو يصل إلى الجمهور بشكل واضح، حيث يسمح للمستمع بالمشاركة في الأحداث الفعلية المذاعة، وله قدرة عالية في الاقناع والتأثير، نجده رخيصا، وسهل النقل ليصل إلى الجميع، ويمكن تكرار رسالته دون تكلفة كبيرة، فإنه يُستعمل لأهداف تثقيفية صحية. وهناك عدة طرق لاستعمال الراديو لإيصال رسائل صحية، يمكن أن نتطرق إلى حدث يتعلق بالصحة في أي موجز إخباري عادي، يمكن أن يتم التطرق إلى الصحة عن طريق حصص تربوية في شكل بحوث، حوار، أو مناقشات، كما أن الراديو يعدّ وسيلة جد سهلة، فاستعمال الأغاني، القصص، التمثيليات الراديو فونية، يمكن أن تكون فعالة في عملية إيصال الرسالة الصحية، فالفرد وبطريقة غير مباشرة نجده يتعلم ويتثقف

بكل مرونة، فهو يتلقى الرسالة بلباقة تامة دون أن نرغمه على تغيير رأيه، ولقد وجد المخططون الصحيون فيما يتعلق بالجمهور الريفي الأمي في أغلب الأحوال أن فعالية الفيلم والراديو بنوع خاص، معززة للعاملين في ميدان الصحة العامة؛ ففي جنوب كوريا في منطقة تندر فيها الكهرباء وأجهزة الراديو أمكن التفكير في فكرة عبقرية استخدم فيها عدد محدود من أجهزة الراديو الرخيصة التي تعمل بالبطاريات بلغ العشرين، كما أمكن بناء محطة إرسال قوتها 50واط، ولم تتكلف سوى بضع مئات من الدولارات، ثم أعد برنامجا لإذاعة معلومات ضرورية عن السل، وحمى التيفوئيد والطفيليات المعوية، في منطقة كانت هي المشكلات الصحية الرئيسية فيها، ولقد استغرق البرنامج الذي تضمن قدرا غير قليل من مواد الترفيه، كمسابقة غنائية، وأوركسترا محلية، ومحادثات جارية مع أفراد الشعب استغرق ما يقرب من ثلاث ساعات، وأذيع ثلاث مرات يوميا، بحيث ينتقل المتطوعين أجهزة الراديو من الإذاعة إلى منطقة أخرى، وهكذا بعد ثلاثة أيام، سمعت الإذاعة على العشرين جهازا في 180 منطقة مختلفة، ولقد نجحت الإذاعة نجاحا عظيما، فنقلت المعرفة المراد نقلها، ولقد اختبر عدد من المستمعين قبل وبعد الإذاعة، وتبين أن أقل من نصفهم من ظل يعتقد أن السل وراثي، كما أن الجميع تقريبا عرفوا كيف ينتقل التهاب المخ، وزاد عدد الذين كانوا يعرفون مصدر التيفوئيد بنسبة خمسين في المائة، ولا يضمن هذا بالطبع أن الجمهور في الدول النامية سيتعلم بالضرورة من الأجهزة العلمية كل ما يراد تعلمه. (مالك، 2005-2006، ص 247)

الإطار المنهجي للدراسة

منهج الدراسة

اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والذي يعرف على أنه وصف دقيق وتفصيلي لظاهرة أو موضوع محدد، على صورة نوعية أو كمية أو رقمية، فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى. (قويدري، 2000، ص183)

عينة الدراسة

نوع عيّتنا العينة العرضية (الصدفية) والتي يعرفها **موريس أنجرس**: بأنها تلك المعاينة غير الاحتمالية التي تواجه صعوبات أقل أثناء انتقاء العناصر، وأن اللجوء إلى هذا الصنف من المعاينة يتم عندما لا يكون أمامنا أي اختيار. إنها الحالة التي لا نستطيع فيها أن نحصي في البداية مجتمع البحث المستهدف، ولا اختيار العناصر بطريقة عشوائية. (أنجروس، 2004، ص312)

أدوات جمع البيانات

يحتاج أي بحث علمي إلى مجموعة من الأدوات التي يستخدمها الباحث لجمع المعلومات وتتحكم طبيعة هذه المعلومات التي يريد الباحث تحصيلها في صيغة الأدوات التي سوف يعتمد عليها. ولكي يتمكن الباحث من فهم الظاهرة وتحليلها عليه أن يختار الأداة المناسبة لموضوع بحثه، فهي الطريق المؤدي لإدراك الحقائق وتغييرها.

ولقد اعتمدت في هذه الدراسة على الاستبانة أداة لجمع البيانات كونها الأنسب لدراسة الجمهور والتي تضمنت أربعة محاور:

المحور الأول: المتغيرات السوسيو ديمغرافية

المحور الثاني: قياس المستوى المعرفي للجمهور حول مرض الإيدز

المحور الثالث: مدى تعرض الجمهور لحملات التوعوية الصحية لمرض الإيدز التي تقدمها الإذاعة

المحور الرابع: توجهات الجمهور نحو مضمون إعلانات التوعية من مرض الإيدز.

الإطار التطبيقي: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

- المتغيرات السوسيو ديمغرافية

إن المتغيرات السوسيو ديمغرافية لها دور كبير في معرفة مختلف الآراء والاتجاهات والمواقف للجمهور المبحوث والتي يمكن على أساسها معرفة نوع العلاقة الموجودة بين العديد من المتغيرات وكذا تفسير النتائج المتحصل عليها، وبما أن موضوع بحثنا متعلق بحملات التوعية الصحية التي تقوم بها الإذاعة، وهدفنا من ذلك الحصول على جل

المعلومات اخترنا أن تكون المتغيرات السوسيو ديمغرافية الآتية:

الجنس: يعد الجنس من المتغيرات الأساسية لدراسة جمهور وسائل الاتصال ولا سيما أن هناك اختلافات عديدة بين الرجل والمرأة تؤثر تأثيرا كبيرا على مضامين ما تبثه وسائل الاتصال، وهذه الاختلافات قد تكون من حيث الاهتمامات الاجتماعية، التربوية، والثقافية أو من حيث العواطف والمشاعر الإنسانية فضلا عن اختلافات أخرى تتعلق بالمزاج وأوقات الفراغ. (بن مرسلي، 2003، ص173)

- تميزت أفراد العينة محل الدراسة الذين تم اختيارهم عن طريق الصدفة بأن أغلبهم من جنس الإناث بنسبة 60% أما نسبة الذكور فكانت 40% وهذا راجع إلى كون المرأة أكثر استماعا للإذاعة مقارنة بالرجل، والإناث بحكم العادات والتقاليد الجزائرية المحافظة جلّ أوقاتهن يقضينه في البيوت بالإضافة إلى الاهتمام المنقطع النظير للإناث بالصحة وما يتبعها. (مالك، 2005-2006، ص391)

السن: يعد السن من المؤثرات المهمة في تحديد نوع المضمون وشكله، إذ تتباين حاجات الناس باختلاف مراحلهم العمرية، فكل مرحلة عمرية لها مستوى للفهم، ولها نوع مختلف للاستجابة وللذوق والمزاج، (الطائي، 2007، ص137) كما أن السن له دور في تحديد وصياغة الحملات الإعلامية التوعوية، فمتى عرفنا جمهورنا سهل إقناعه، ولكل فترة عمرية خصائص ومميزات عن غيرها. وكلما عرفنا الفئات العمرية كلما سهل الإقناع وتغيير الاتجاهات والسلوكيات طبعا بعد دراسة خصائصها؛ الاجتماعية، والثقافية، والنفسية.

- أعمارهم كانت مختلفة ولكن أغلبهم ضمن الفئة العمرية من 21 إلى 25 بنسبة 30% وتليها الفئة العمرية من 26 إلى 30 سنة بنسبة 20 %، وأخيرا الفئة العمرية بين 31إلى 35 سنة بنسبة قدرت ب 10%.

- **المستوى التعليمي:** يعد المستوى التعليمي أحد خصائص الفرد المحددة لاتجاهاته ومكانته الاجتماعية والتفاعلات التي تحكمه في حياته.

وقد عدّ Titchener أن مستوى التعليم هو المؤشر الرئيسي لتصنيف الأفراد إلى طبقات اجتماعية واقتصادية مرتفعة و/منخفضة، ويشير إلى حدوث فجوة في ازدياد المعرفة بشكل أكبر نسبيا بين الطبقات العليا في المجتمع، ويؤكد أن ارتفاع مستوى التعليم يساعد على زيادة الاتصالات الشخصية للأفراد، مما يحقق لهم ذلك الرضا الداخلي كما يشبع لهم بعض الاحتياجات النفسية والاجتماعية. (جبارة، 1981، ص188)

كما أن المستوى التعليمي يعد أحد خصائص الفرد المحددة لاتجاهاته ومكانته الاجتماعية، وهذا ما يساعد على فهم التباين في السلوكيات، ومجال الفهم، والاستجابة من قبل الجمهور المستهدف.

ويرى هيما Hyma وآخرون أن التعليم يخلق نوعا من التفتح والسرية في تلقي الأخبار والمقترحات بصورة ثابتة ودائمة كما اعتبر **تشيوز** التعليم المقياس الفعال.(جبارة، 1981، ص49)

- مستواهم التعليمي كانا مختلفا حيث إن أغلبهم لديهم المستوى الجامعي، ولكن ليس بفارق كبير عن المستوى الثانوي، حيث كانت نسبة المستوى الجامعي 55% ونسبة المستوى الثانوي 40%، أما المستوى المتوسط فكان 5%.

ويعدّ المستوى التعليمي من بين أهم المتغيرات الممثلة لأحد خصائص الفرد التي تحدد اتجاهاته وتطلعاته ومكانته الاجتماعية، وبالتالي يتدخل إلى حد كبير في تصرفات الأفراد إزاء تفاعلاته التي تحكمه في حياته. (عطية، مهدي، 2013، ص188)

فالمستوى التعليمي ومعدلات انتشار الأمية لها انعكاس كبير على سلوكيات الأفراد وقناعاتهم بضرورة الحفاظ على صحتهم، ووعيهم بالأمراض التي تهدد حياتهم، وسبل الوقاية منها.

الحالة الاجتماعية: في دراسة لتشينور وزملائه حول الاختلافات المعرفية التي يسببها تدفق المعلومات من خلال وسائل الإعلام المختلفة، أوضحوا أن انتشار المعلومات من خلال وسائل الإعلام في إطار المجتمع، يؤدي إلى جعل فئات الجمهور ذوي المستوى الاقتصادي /الاجتماعي المرتفع، يكتسبون هذه المعلومات بمعدلات آسرة من الفئات ذوات المستوى الاقتصادي الاجتماعي المنخفض(Gaziano1997, https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/1077 69909707400202?journalCode=jmqc) مما يعني أن

المعرفة تزداد طرديا مع ارتفاع المستوى الاجتماعي والاقتصادي.

وفي السياق نفسه تؤكد الباحثة على أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية هي المحدد الرئيسي لمدى اكتساب الجمهور للمعرفة، والمعلومات، والأخبار، والشؤون العامة. (جابر، 1996، ص55)

- بالنسبة للحالة الاجتماعية كانت غالبية أفراد العينة من المتزوجين وذلك بنسبة 55%، في حين نسب العازبين تمثلت في 45%.

وتعد الحالة الاجتماعية أحد العوامل التي لها دور في وعي الشخص بالمرض، واتجاهاته نحو الحرص على التقييد بالتعليمات للوقاية منه، كون الفرد تحكمه مجموعتان من الضغوط:

مجموعة الضغوط المتأتية من الكائن الداخلي (دوافع ذاتية)

مجموعة الضغوط التي يفرضها عليه المحيط الخارجي (أنظمة، معايير اجتماعية، أسرة)

فالشخص المتزوج يكون أكثر حرصا واهتماما بالجانب الصحي سواء ما تعلق بصحته أو صحة زوجه أو أبناءه مما يضطره إلى متابعة البرامج الصحية باستمرار.

المحور الأول: قياس المستوى المعرفي للجمهور حول مرض الإيدز:

- فيما يخص معرفة الجمهور بمرض الإيدز فنجد أن أغلبية أفراد العينة يعرفون بأن مرض الإيدز هو مرض فقدان المناعة المكتسبة وذلك بنسبة 55%، بينما نجد أن المعرفة الكاملة بالمرض مفقودة، حيث إن نسبة 75% لا يعرفون التاريخ الصحيح لظهور المرض، ونسبة 85% ليسوا على علم بفترة ظهوره، ونسبة 75% من أفراد العينة لا يعرفون الاسم العلمي للمرض ولا أعراضه.

- توضح معطيات الإجابة عن السؤال الخاص بسبب مرض الإيدز بأن نسب معرفة العينة لأسباب المرض وعدم معرفتها متقاربة حيث إن نسبة 45% يعرفون و55% لا يعرفون.

نخلص من إجابات أفراد عينة الدراسة في الجداول المتعلقة بسنة **ظهور مرض الإيدز**، ومدة ظهوره، والاسم العلمي لمرض الايدز،

وأعراض مرض الإيدز، والسبب الرئيسي لمرض الإيدز، أن الوعي الصحي مفقود بداية بإعطاء المعلومات الصحية، أي بالمعرفة وينتهي بممارسة السلوك الصحي السليم، ولكن بين المعرفة والسلوك توجد عدة مراحل ويتمثل أولها في:

المعرفة (إعطاء المعلومات): وهي من أهم مكونات الوعي الصحي وهي: مجموع المعارف والمعتقدات التي يكونها الأفراد عن الأمور والقضايا والمشكلات الصحية والأمراض، وكما في المشكلات الصحية المزمنة فإن مكافحة ذلك يعتمد على تغيير أنماط حياة وعادات الأفراد السلوكية في مجالات محددة، والحجر الأساس في هذا التغيير هو المعرفة، والتي تعني؛ المعرفة الأولية بالعوامل والمسببات التي تؤدي إلى هذه المشكلة الصحية. والمعرفة الصحية تعني مجموعة المعلومات والخبرات والمدركات التراكمية التي يحصل عليها الفرد من المصادر الموثوقة عن الحقائق والآراء الصحية، والتي تشكل عاملا مهما في الوقاية من المرض ورافدا من روافد تحسين الصحة وترقيتها. (كشيشب، عيادي، 2014، ص5) لكن للأسف نجد أغلبية المبحوثين لا يدركون هذا سواء أتعلق الأمر بالمعرفة أم بالخطر المهدد، ومن البديهي يصعب تغيير الاتجاهات، وكذا نلاحظ أن الإذاعة لم تقم بتحقيق الهدف المرجو من الحملة.

- أوضحت الإجابة عن السؤال الذي يخص سبل الوقاية من الإيدز أن كل المبحوثين وافقوا على سبيل الابتعاد عن العلاقات الجنسية غير الشرعية للوقاية من مرض الإيدز، في حين احتل فحص الدم قبل نقله نسبة 20، وتلتها بنسبة قريبة جدا قدرت ب 10 على تجنب استخدام أدوات الحلاقة، ونسبة 25 استعمال دائم وصحيح للواقي الذكري، أما تجنب استخدام فرش أسنان الآخرين فاحتلت نسبة 17، وأكد ما نسبته 5 من المبحوثين على اختبار الأم قبل الحمل، وأدنى نسبة كانت في الابتعاد عن حمامات ودورات المياه العامة.

إن أسباب اختلال وتدهور حالة الفرد الصحية تغيرت بتغير المجتمعات فبينما كان السبب الرئيسي للوفيات في بداية القرن 20 يعود إلى الأمراض المعدية والأوبئة الناتجة عنها، أصبحت الأمراض المزمنة السبب الرئيسي للوفيات في عصرنا هذا، ويعود الدور الأساسي في السيطرة على الأمراض المعدية إلى إجراءات الوقاية التي كانت تقوم بها الدول المعرضة لذلك والمتمثلة في: التلقيح، التغذية الصحية،

المضادات الحيوية والنظافة ... الخ. ولا يزال للوقاية دور هام جدا في حماية مجتمعاتنا اليوم من خطر الأمراض المزمنة. ومن خلال المعطيات المتحصل عليها ندرك أن المبحوثين حصروا الإجابة فقط في العلاقات الجنسية، وهذه معرفة ناقصة كان الاعتماد الكبير فيها على المسلسلات، والدراما العربية عموما، رغم أن سبل الوقاية أشمل من ذلك، وهذا ما تؤكده النتيجة الموالية.

- تبين لنا من خلال الإجابة عن السؤال المتعلق بمصادر سبل الوقاية من الإيدز بأن أكثر المصادر التي تقدم سبل الوقاية من الإيدز هي القنوات بنسبة 65، بعد ذلك جاءت الانترنت عموما بنسبة 50 وتليها الإذاعة والتلفزيون بنسبة 45 لكلتا الوسيلتين، وتليها الجرائد والمجلات بنسبة 30 والنسبة نفسها سجلت في المواقع الالكترونية، والأصدقاء بنسبة قليلة قدرت ب 10 وهذا يمكن تفسيره بأن موضوع الإيدز مرتبط بالثقافة الجنسية، وهذا الحاجز يتمثل في الجهل والتعارض مع العادات والتقاليد، والأطباء بنسبة 5.

لا يمكن أن نتحدث عن تغيير الاتجاهات والسلوكيات إذا كان الجانب المعرفي ناقصا أو مفقودا، وتعدّ وسائل الإعلام المصدر ألمعلوماتي المعتمد من قبل الجمهور، خاصة فيما يخص فكرة المصداقية والموضوعية، فالمعرفة الصحية هي: جميع المعلومات والخبرات المدركة نتيجة تراكمات يتحصل عليها الفرد من خلال مصادر موثوقة.

وتعد تجربة مكتب التثقيف الصحي التابع لوزارة الصحة السريلانكية في تعبئة جهود وسائل الإعلام لدعم الصحة تكفل تأييد ذلك؛ فبالرغم من أن نسبة معرفة القراءة والكتابة عالية في سيرلانكا فإن وسائل الإعلام بها لم تبذل جهداً ملموساً في إعلام الجمهور، وإثارة اهتمامه بالمسائل الصحية، وإزاء ذلك تم عقد حلقات تدارس على المستوى الوطني لرجال الإعلام في موضوعات صحية هامة؛ تخص عامة الجمهور لتحقيق العديد من الأهداف أهمها: تعبئة جهود وسائل الإعلام لإعلام وتثقيف الجمهور في مجال الصحة، وتحديد الدور الذي يمكن أن تؤديه وسائل الإعلام في هذه الموضوعات؛ حيث جاءت النتائج مؤكدةً أن هذه الحلقات الدراسية كانت ذات قيمة في تعبئة الدعم من وسائل الإعلام الجماهيري للأغراض المقررة. (باريان، 1425هـ/2004، ص47) لكن إذا ما قورن الأمر بالقطاع الصحي الجزائري فشتان بينهما؛ فالنتائج تؤكد على عدم دراية الجمهور بالمرض، ولا كيفية الوقاية منه ناهيك عن الجانب المعرفي الغائب.

- أشارت إجابات المبحوثين فيما يخص درجة الاهتمام بمرض الإيدز أن أعلى نسبة والتي قدرت ب 60 من المبحوثين لا يهتمون بالبرامج والحملات الخاصة بمرض الإيدز إلى حد ما، وما نسبته 25 يهتمون بالبرامج الخاصة بمرض الإيدز وبالمعلومات المتعلقة بهذا المرض.

- ويمكن القول إن هذه النتائج منطقية من حيث عادات وتقاليد وديانة المجتمع التي تحرم العلاقات الجنسية أو التي تعدّ السبب الرئيسي في انتشار المرض، وبالتالي فأفراد العينة يعتقدون أن مرض الإيدز هو مرض نادر قليل ما يصيبهم، عكس الأمراض الأخرى وهذا ما يفسر عدم حرصهم على معلومات تتعلق بهذا المرض.

- أما عن انتقال مرض السيدا فقد لاحظنا أن جل المبحوثين أجابوا بصحيح على نقل الدم ومشتقاته إذا كان ملوثا بدم الشخص المصاب، كما أجاب جل المبحوثين بصحيح على أن العلاقات الجنسية مع شخص مصاب تؤدي إلى انتقال المرض، بينما أجاب 25 بخطأ على أن الحشرات تنقل مرض السيدا، و35 أجابوا بصحيح، أما فيما يخص الاتصال بالأصدقاء والمصافحة واللمس فأجاب كل أفراد عينة الدراسة بخطأ، فيما أجاب 20 على أن مرض السيدا ينتقل عن طريق الحمامات وما نسبته 25 أكدوا خطأ المعلومة، ومعظم أفراد العينة والذين قدرت نسبتهم ب 25 أقروا على أن استعمال أدوات الحلاقة لشخص مصاب يعدّ سببا في نقل المرض، وبنسبة متقاربة قدرت ب 30 من أفراد عينة الدراسة أجابوا بصحيح على أن أدوات الطبيب سبب في نقل المرض. ونسبة قدرت ب 45 أقرت بأن تعاطي المخدرات عن طريق الحقن تؤدي إلى نقل مرض الإيدز من الشخص المصاب إلى الشخص السليم.

إن الثقافة الصحية هي: تقديم المعلومات والبيانات والحقائق الصحية التي ترتبط بالصحة والمرض لكافة المواطنين، والهدف الأساسي منها هو الإرشاد والتوجيه بمعنى الوصول إلى الوضع الذي يصبح فيه كل فرد على استعدادٍ نفسيٍ وعاطفيٍ للتجاوب مع الإرشادات الصحية، وعند التطرق لهذا المفهوم لابد من التفريق بين **العادة الصحية** و**الممارسة الصحية**؛ حيث إن العادة هي ما يؤديه الفرد بلا تفكير أو

شعور نتيجة كثرة تكراره، أما الممارسة فهي ما يفعله الفرد عن قصدٍ نابعٍ من تمسكه بقيمٍ معينةٍ. وعلى هذا الأساس يمكن القول: إن الممارسة الصحية السليمة يمكن أن تتحول إلى عادةٍ تؤدي بلا شعور نتيجة كثرة التكرار، ويعدّ ذلك من مسؤوليات الأسرة، وتبيان دورها الهام في مجال تحسين الصحة ورعايتها. باريان، 1425ه/2004، ص48). وعليه فإجابات المبحوثين تفتقر للثقافة الصحية وتميل سلوكياتهم إلى مفهوم العادات الصحية أكثر منها إلى ممارسات صحية سليمة.

- وتبين لنا الإجابة المتعلقة باستماع إعلانات التوعية من الإيدز بالإذاعة، أن أغلب المبحوثين يستمعون إعلانات التوعية من الإيدز أحيانا، وذلك بنسبة 60، وما نسبته 40 لا يستمعون إعلانات الإذاعة المتعلقة بمرض الايدز. وأما فئة دائما فكانت 0.

تعدّ هذه النتائج منطقية فحتى إن لم يكن هناك استماع قصدي دائم لإعلانات التوعية لمرض الإيدز بالإذاعة، فالفرد يجد نفسه مجبرا على متابعتها؛ لأن الإعلان يتخلل جل البرامج الإذاعية، ويحتل مكانة هامة في الشبكة البرامجية بغض النظر عن كونه نشاطا اتصاليا تعليميا وترويجيا، لأن وسائل الإعلام تعتمد الإشهار كممول رئيس لاستمرارها. وحتى إن قياس سلوك التعرض يتضمن العديد من الاحتمالات، فقد يكون قصديا أحيانا وغير قصدي، ولا رغبة في الاستماع، وهذا التفسير راجع للنتائج السابقة المتحصل عليها.

- بالنسبة إلى الاستفادة من الإعلانات فقد تبين لنا من خلال النتائج المتوصل إليها أن ما نسبته 30 من أفراد العينة للدراسة يكتسبون معلومات جديدة من الإعلانات، وما نسبته 25 تتمثل استفادتهم من الإعلانات باتباع النصائح الصحية، و10 تتوسع ثقافتهم الصحية، في حين أكبر نسبة من المبحوثين لا يستفيدون من الإعلانات ومثلوا نسبة قدرت ب 35.

- تشير معطيات الإجابة عن السؤال الخاص بعدم الاستفادة من الإعلانات إلى أن أفراد عينة الدراسة الذين أقروا بعدم الاستفادة من الإعلانات التي تبث في الإذاعة عن مرض الإيدز، والذين بلغت نسبتهم 35 قد انقسمت إجابتهم على اختيارين اثنين هما: مواعيد غير ثابتة بنسبة 42.85، والنسبة نفسها في أن فترة البث غير مناسبة.

مما سبق يتضح جليا أن المبحوثين لا يستفيدون من البرامج الصحية سواء من ناحية اكتساب معلومات جديدة، واتباع نصائح صحية وتوسيع ثقافتهم في الموضوع، وما إجابتهم إلا خير دليل على ذلك، وهذا ما لا يساعدهم على نشر معارفهم بين أهليهم وزملائهم، مما يدل على أن هناك غيابا واضحا للوعي بالأمراض المختلفة التي تحيط بهم، وما تشكله عليهم من مخاطر، وهم يتابعون دوما كل ما يتعلق بصحتهم، وكذلك أضاف أفراد عينة الدراسة الذين لا يستفيدون من إعلانات الإذاعة حسب رأيهم إلى عدم مراعاتهم للوقت المناسب عند تقديمهم للنصائح والإرشادات الصحية، سواء من ناحية الفترات (الصبيحة، الظهيرة، المساء)، وكذا الأيام، بالإضافة إلى المواعيد غير الثابتة أضف إلى أن جل المعلومات التي تبث في الإعلانات قديمة ومكررة وهذا ما يجعلها مملة.

والجمهور حقيقة يكون أكثر استجابة للمعلومات إذا كانت المعلومات الواردة برسائل الحملات الإعلامية ضمن اهتماماتهم المسبقة بالموضوعات المطروحة. (البكري، 2006، ص47)

-يتضح من خلال إجابات المبحوثين عن السؤال المتعلق بالمصادر التي تم الاعتماد عليها في معرفة المرض أن معظم أفراد عينة الدراسة لديهم معرفة بالمرض عموما مع وجود اختلاف في التعريف والذي يمكن تفسيره بدرجة المعلومات التي يمتلكها كل فرد عن المرض، وهذه الأخيرة أي المعلومات قد يحصل عليها الفرد من وسائل مختلفة.

وتختلف وسائل الاتصال الجماهيري من حيث الخصائص والإمكانيات والقدرات، الأمر الذي جعل علماء الاتصال يؤكدون على أهمية اختيار الوسيلة المناسبة لإيصال مضمون معين لجمهور محدد، حيث يقسم عالم الاتصال المعروف ولبر شرام Schramm 1988 وسائل الاتصال إلى قسمين:

1-وسائل اتصال كبيرةٍ وتتميز بأنها معقدةٌ وذات سعرٍ مرتفعٍ كالتلفزيون، والفيلم، والحاسوب.

2- وسائل اتصالٍ صغيرةٍ ويقصد بها تلك الوسائل البسيطة مثل الشرائح الفيلمية، وأجهزة الكاسيت، والراديو والملصقات والمطويات.

وهذا التقسيم جاء بناءً على إمكانات الوسيلة التقنية والتكاليف المادية لإنتاج برامج خاصة بالوسيلة، كذلك

الخصائص التي تتميز بها كل وسيلة من حيث الجاذبية والقدرة على الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الجماهير.

وإذا ما جئنا لتفسير هذه النتائج يمكن إرجاعها إلى إمكانية امتلاك معظم الأفراد للقنوات على غرار باقي الوسائل الأخرى، والتنوع الرهيب في القنوات التلفزيونية، واختلافها في معالجة مرض الإيدز من حيث الشكل والمضمون، فقد تم تناول المرض من خلال؛ الدراما، والبرامج التلفزيونية الجذابة، والمتخصصة والأخبار... الخ، بالإضافة إلى القدرة التي تتمتع بها القنوات في التأثير على المتلقي والوصول إلى أكبر قدر ممكن من الأفراد على اختلاف أجناسهم وأعمارهم ومستوياتهم الاجتماعية والتعليمية.

المحور الثاني: مدى تعرض الجمهور محل الدراسة لحملات التوعوية الصحية لمرض الإيدز التي تقدمها الإذاعة

- نلاحظ من خلال السؤال المتعلق بمتابعة البرامج الإذاعية الخاصة بالتوعية الصحية التي تقدمها الإذاعة أن النسبة الأكبر (40 %) من العينة لا تبدي اهتمامها بمتابعة البرامج الإذاعية الخاصة بالجانب الصحي، فيما أكدت النسبة الأقل من الأفراد المستجوبين (15%) حرصها الدائم على متابعة البرامج الإذاعية التي تستهدف التوعية الصحية.

- يوضح سؤال الاستماع إلى الإعلانات الخاصة بالتوعية الصحية التي تقدمها الإذاعة أن نسبة (65%) يحرصون على متابعة هذه الإعلانات، بينما أجابت نسبة 35 % أنها لا تهتم بذلك.

ويمكن تفسير العزوف النسبي للعينة المستهدفة عن متابعة برامج التوعية الصحية في الإذاعة، وفي المقابل عدم ممانعتها من متابعة الإعلانات، كون البرامج الصحية التي تعرض غالبا في الإذاعة تستغرق وقتا طويلا، وتتطلب متابعة متواصلة ودون انقطاع؛ حيث إنها تستغرق وقتا يتراوح بين 30 إلى45 دقيقة، بينما الإعلانات تستغرق وقتا أقل يصل أحيانا إلى 20 ثانية مع تقديمها لمعلومات قيمة، كما أنها قد تأتي في شكل فواصل إعلانية لبرامج أخرى يبدي المستمعون اهتماما أكبر بها.

- وقد لاحظنا من خلال نتائج السؤال الخاص بعدم الاستفادة من الإعلانات أن أفراد عينة الدراسة الذين أقروا بعدم الاستفادة من الإعلانات التي تبث في الإذاعة عن مرض الإيدز، والذين بلغت نسبتهم 35 قد انقسمت إجابتهم على اختيارين اثنين هما: مواعيد غير ثابتة بنسبة 42.85، والنسبة نفسها في أن فترة البث غير مناسبة.

ويكون الجمهور أكثر استجابة للمعلومات إذا كانت المعلومات الواردة برسائل الحملات الإعلامية تكون ضمن اهتماماتهم المسبقة بالموضوعات المطروحة (البكري، 2006، ص47)

- وقد أوضحا السؤالان المتعلقان بالاهتمام بالفواصل والشعور بالملل من تكرار الفواصل أن؛ 120 من أصل 200 مستجوب أبدوا اهتمامهم بمتابعة الفواصل، في المقابل عبر 150 من المستجوبين عن شعورهم بالملل من تكرار تلك الفواصل الإعلانية.

ويمكن تفسير هذا التباين في الاهتمام بالفواصل مقابل الشعور بالملل من تكرارها بطبيعة الإعلانات المتعلقة بالتوعية الصحية في حد ذاتها، حيث إنها عادة ما تأتي في إطار حملات إعلانية ظرفية للتوعية الصحية بأمراض معينة، ولهذا يكون تكرارها في الإذاعة أكبر من الإعلانات الأخرى، كما أنها تأتي كفواصل لكل البرامج التي تمر عبر الإذاعة تقريبا، ولا يقتصر ظهورها على البرامج الصحية، وبالتالي فإن المستمع سيشعر مع مرور الوقت بعدم جدواها، وهذا من كثرة مرورها عبر البرامج الإذاعية.

ويعدّ تكرار الرسائل ذات الطبيعة المتنوعة مما يزيد من احتمالية حدوث ارتباطات جديدة مما يقضي على الشعور بالملل كما ينتج عند مستويات مرتفعة من الإثارة. (ذو الغفار، 2004، ص59)

- تشير الإجابة عن السؤال المرتبط بالاستماع إلى الإعلانات التوعوية الصحية الخاصة بمرض السيدا إلى أن النسبة الأكبر من المستجوبين وهي (60%) تستمع لتلك الإعلانات بينما عبرت نسبة (40%) عن عدم اهتمامها بالاستماع.

- تبين إجابة المبحوثين عن السؤال المتعلق بالحرص على الاستماع إلى إعلانات التوعية الصحية الخاصة بمرض السيدا مدى حرص العينة المستجوبة على الاستماع إلى إعلانات التوعية الصحية الخاصة بمرض السيدا؛ حيث عبر 30 مستجوبا عن حرصهم على الاستماع، بينما عبر باقي أفراد العينة (170) فردا على عدم حرصهم على الاستماع.

وعلى ضوء هذه النتائج المتوصل إليها يلاحظ أن الاستماع إلى الإعلانات التي تندرج في إطار التوعية الصحية

من مرض الإيدز يأتي بشكل غير قصدي، وهو ما يؤكد عليه تعبير الفئة الأكبر من العينة المستجوبة على عدم حرصهم على متابعتها.

ويمكن إرجاع هذا الأمر إلى عدة عوامل منها أن معظم هذه الإعلانات لا يرتبط بوقت محدد بل تأتي في كل وقت، وتتخلل جميع البرامج، وبالتالي فإن الاستماع إليها لا يعني أنها تندرج ضمن الفقرات المفضلة لدى المستمع، بل إنها تتخلل فقرات أخرى مفضلة، وهو أمر يمكن التأكيد عليه أيضا من خلال ملاحظة أن النسبة الأكبر من المستجوبين قد أكدت على شعورها بالملل من جراء تكرار الفواصل الإعلانية، والأمر ذاته ينطبق على الإعلانات التوعوية بمرض الإيدز؛ حيث إنها عادة ما تندرج في إطار حملات إعلانية ظرفية تتزامن واليوم العالمي لمرض الإيدز، وبالتالي فإنه يتم التركيز عليها خلال فترة وجيزة، مع التكثيف من عرضها في كافة البرامج الإذاعية، وبالتالي فإن الإقبال على الاستماع إليها مرتبط بتزامنها مع برامج أخرى مفضلة أكثر من ارتباطه باهتمام بموضوع الإعلان.

كما أن الناس يعزلون المضمون الإعلامي الذي يكون اهتمامهم به بسيطا أو منعدما ويهتمون بما يحبون. (ديفلر، روكيتش، 2002، ص 277.)

المحور الثالث: توجهات الجمهور نحو مضمون إعلانات التوعية من مرض الإيدز:

- حسب إجابات المبحوثين، يتضح بأن الإعلانات الخاصة بالتوعية الصحية من الإيدز التي تقدمها الإذاعة ذات أهمية كبيرة، وذلك لأنها تمس جزءا مهما جدا من حياة الفرد وهو سلامته الصحية، خاصة إذا تعلق الأمر بداء يجهل كثير من الأفراد مخاطره الكبيرة وآثاره السلبية على الفرد، وعلى مختلف الأصعدة، فهو ذو أبعاد متعددة؛ اجتماعية ودينية وأخلاقية، وحتى نفسية وصحية، و الأهم هو أن معظم الأفراد يجهلون كيفية أو طريقة الإصابة بهذا الداء، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى جهلهم لأساليب الوقاية منه، وبهذا تبقى هذه الرسائل التوعوية هي من أهم الطرق والأساليب للتوعية بداء الإيدز وكيفية الوقاية منه وتجنبه. وتعدّ وسائل الإعلام السمعية مناسبة لعرض المواد البسيطة والقصيرة، كما تساعد على تذكرها، لذلك فهي من أصلح الوسائل للإيحاء والتأثير النفسي في الجماهير العريضة ولذلك فهي تلعب دورا مهما في الإعلان. (الدويدار، 2005، ص 123).

- أما بالنسبة للومضات الإعلانية المقنعة فقد أجاب ما نسبته 60% من المبحوثين بأن الومضات الإعلانية الخاصة بالتوعية الصحية ضد مرض الإيدز هي ومضات مقنعة، ويعود ذلك إلى أن هذه الومضات الإعلانية تعتمد في غالب الأحيان مختلف الأساليب الإقناعية، التي تتوزع بين ما يعتمد الحجج العقلية المنطقية، وبين ما يعتمد الاستمالات العاطفية التي تحرك الأفراد تجاه الاقتناع بفحوى هذه الومضات الإعلانية، وبين ما يعتمد على أسلوب التخويف الذي يحمل في طياته جملة من الحجج الإقناعية التي تدفع بالفرد إلى الاقتناع بفحوى هذه الومضات الإعلانية، ومن ثم التحلي بالسلوك المراد من هذه الومضات.

- وفيما يتعلق بالوسيلة الأنسب للتوعية الصحية لمرض الإيدز، أجاب ما نسبته 80من المبحوثين أن الوسيلة الأنسب للتوعية الصحية لمرض الإيدز هي: البرامج الإذاعية، وبأفضلية على الإعلانات، ويعود ذلك إلى الخصائص والسمات المميزة التي تتحلى بها البرامج الإذاعية خاصة ما تعلق منها بالتوعية الصحية من مختلف الأمراض، وذلك لأنها تكون لفترة زمنية طويلة مقارنة بالإعلانات، بالإضافة إلى أنها تعتمد الشرح والتفسير المطول لكل الأبعاد والجوانب المرتبطة بمرض الإيدز، إضافة إلى الاستضافة أو الاستعانة بشخصيات تكون ذات علاقة بالموضوع، سواء أكانوا مختصين في المجال الطبي والصحي، أم كانوا أصحاب تجارب مع هذا المرض، وهو ما يزيد في درجة الاقتناع لدى الفرد، وتأثره بالرسالة المقدمة، لأنها رسالة واضحة، ومفسرة، ومدعمة بالحجج والبراهين، أما الإعلانات فهي تمتاز بالسرعة والكم الهائل من المعلومات، وهو ما يؤدي إلى عدم استيعاب الفرد لمرادها، وإن التكرار الممل لهذه الإعلانات يؤدي إلى نفور الفرد منها، وابتعاده عنها، وقلة تأثره بها.

- أما عن أسلوب التخويف فيعد من أهم الاستراتيجيات والتقنيات المستخدمة والأكثر اعتمادا في الإعلانات الخاصة بالتوعية الصحية، وهو عبارة عن رسائل إقناعية موجهة للتأثير في الأفراد، خاصة إذا ما تعلق الأمر برسائل تحتوي تحذيرات وتعليمات توضح الأضرار والمخاطر التي تترتب على عدم الاستجابة لهذه الرسائل التخويفية، ومن

خلال النتائج المبينة أعلاه نجد أن؛ أسلوب التخويف المعتمد في إعلانات التوعية الصحية لمرض الإيدز لا يؤثر أبدا، وهي التي احتلت أعلى نسبة عند المبحوثين، ويعود ذلك إلى أن الفرد الذي لديه أفكارا مسبقة حتى ولو كانت خاطئة فإنه لن يغيرها بسهولة، ولن يتأثر بما تقدمه هذه الإعلانات والرسائل، خاصة إذا كانت تختلف مع مواقفه وآرائه، وقد يؤثر هذا الأسلوب على الأفراد الذين تكون العاطفة لديهم هي الأساس وهي قبل العقل، وإذا تعلق الأمر بصحة الفرد فتلقائيا يولي الفرد اهتماما بهذه الرسائل التخويفية خاصة إذا حملت في طياتها النتائج المترتبة عن عدم اتباع النصائح والإرشادات المعلن عنها فيها.

- وبالنسبة إلى تأثير أسلوب التخويف على الأفراد فيختلف من فرد إلى آخر، وهو مرتبط بطبيعة الفرد والوقت الذي يتعرض فيه لهذه الرسائل التخويفية، وحسب النتائج والنسب المبينة في الجدول أعلاه تبين أن تأثير أسلوب التخويف يكون تأثيرا لفترة قصيرة، وذلك يعود إلى أن تأثير هذه الفواصل الإعلانية التي تضم رسائل تخويفية يكون تأثيرا آنيا، وبدرجة أكبر أثناء سماع الفاصل الإعلاني فقط، حيث ينتاب الأفراد المعرضين لهذه الفواصل شعور بالخوف يترجم في بعض الأحيان إلى بعض السلوكيات، لكن وبمرور الوقت سرعان ما يتلاشى ويختفي هذا التأثير.

- من خلال النتائج المبينة في إجابة المبحوثين عن السؤال المرتبط بمساهمة تكرار الإعلانات، فقد أجاب ما نسبته35% من المبحوثين أن تكرار الإعلانات الخاصة بالتوعية الصحية بمرض الإيدز يؤدي إلى الملل من هذه الإعلانات، ذلك أن هذه الإعلانات في البداية عندما يتم تكرارها تؤثر في الأفراد، لكن وبعد التكرار المستمر والدائم لها يؤدي إلى التقليل من تأثيرها، وبالتالي تفقد فعاليتها، وهو ما يؤدي إلى الفتور العاطفي لدى الأفراد منها، في حين أجاب ما نسبته 25% من المبحوثين بأن تكرار هذه الومضات يؤدي إلى الشعور بالمسؤولية من قبل الأفراد، وذلك لاقتناعهم بفحواها، وذلك ما يؤدي إلى اتباعهم للنصائح والإرشادات والتعليمات المذكورة فيها.

إن من أهم استراتيجيات نجاح الإعلان وتحقيقه لأكبر درجة من الفعالية هي؛ التكرار، فالتكرار يساهم في ترسيخ الرسالة الإعلانية واقتناع الأفراد بها، فاستمرارية الإعلان تنبع من تكراره، والتكرار يساعد الأفراد المتلقين لهذه الومضات الإعلانية على تبني الأفكار الموجودة فيها، وبالتالي هذا التبني يؤدي إلى القيام بفعل السلوك وهو المبتغى الأساسي للومضات الإعلانية للتوعية الصحية.

- أشارت إجابات المبحوثين عن السؤال المرتبط بالأساليب التي تؤثر في الاتجاهات، والسلوكيات إلى أن أكثر الأساليب التي تؤثر في الاتجاهات والسلوكيات للفرد هي الدينية والأخلاقية، ويعود ذلك إلى أن هذه الأساليب تستمد قوتها من الأحكام والنصوص الدينية، وهي ذات تأثير كبير وقوي على الأفراد، خاصة وأن المجتمع الجزائري مجتمع إسلامي، يعدّ الدين فيه من أهم المقومات التي تكوّن حياة أفراده، والأفراد يعطون قيمة كبيرة للقيم الإسلامية والدينية.

بعد هذا جاءت الأساليب المنطقية والعاطفية بالنسبة نفسها عند المبحوثين، وتعود قوة تأثير الأساليب المنطقية إلى احتوائها على الحجج المنطقية، والتي عادة ما تتسم بالمصداقية، وتستشهد بالمعلومات والأحداث والتجارب الواقعية، وتقدم البيانات والإحصاءات الكمية المختلفة، والأساليب العاطفية كذلك لها قوة تأثير على الأفراد، لأن الفرد بحد ذاته هو عبارة عن عقل وعاطفة، وهما وجهان لعملة واحدة، فالعقل يقنع الفرد، والعاطفة تحركه.

ويعدّ أسلوب التخويف من بين أهم الأساليب المعتمدة لتنشيط الإثارة العاطفية لدى المتلقي (مكاوي، السيد، 1998، ص191) حيث إن التخويف عبارة عن رسائل إقناعية توضح الأضرار الاجتماعية التي تترتب على عدم الاستجابة لمحاذير الرسالة الاتصالية في المجال الاجتماعي. (شيبة، الاعلان، 2005، ص 144)

وحسب storey يعدّ الخوف من الدوافع السلبية أو نقطة ضعف لدى الإنسان، ما جعله يستفسر هل من الشرعي استغلال نقاط ضعف الآخرين من أجل التأثير فيهم حتى ولو كان هذا التأثير في مصلحتهم. (Storey,1998,39p)

-وأظهرت إجابات المبحوثين عن السؤال المتعلق بأهم الأساليب التي تؤدي إلى عدم العمل بنصائح برامج التوعية الصحية لمرض الإيدز رغم الاقتناع بها هو: الإهمال، فآفة الإنسان هي النسيان، والفرد يقل تأثره واقتناعه بالرسائل التوعوية إذا شعر بأن الخطر أو الضرر المعلن بعيد عنه، أو

احتمال وقوعه له مستبعد، وهو ما يؤدي إلى إهماله لفحوى هذه الرسائل.

كذلك من الصعب إقناع فرد بتغيير سلوكه أو اتباعه لسلوك معين إذا كان هذا الفرد ذا أفكار ومعتقدات واتجاهات مسبقة، يتمسك بها، ويرفض رفضا تاما أن يغيرها أو يستغني عنها، ولهذا فإنه ينفر ويبتعد عن الرسائل التي تحمل في طياتها أفكارا ومعتقدات تختلف مع تلك التي يحملها ويتبناها هو.

وفي كثير من الأحيان تقف النظرية القدرية وفرضياتها عائقا أمام عدم إقبال الأفراد على اتباع وتبني النصائح المقدمة في رسائل التوعية الصحية، وذلك نابع من إيمانهم بالقضاء والقدر، وينفي دور الفرد في وقوع مثل هذه الأمور لأنها أمور قدرية وحتمية.

- وفيما يخص تأثير البرامج الإذاعية على التوعوية الصحية لمرض الإيدز في سلوكيات الأفراد فإننا نجد أن نسبة قليلة قدرت بـ 25% قامت بالتحاليل الطبية اللازمة لمعرفة إصابتها بالمرض أو محاولة تفاديه.

-كما أثبتت الدراسة أن أغلب أفراد العينة والتي قدرت بـ 70% لا يفضلون اللجوء إلى زيارة الطبيب أو الكشف الطبي أو القيام بالتحاليل وهذا لاستبعادهم المرض.

و نفسر هذه الطمأنينة- إن دقّ التعبير – بأنها من يجعل الأفراد يقرون بأن الخطر بعيد عنهم وفي السياق نفسه يؤكد الباحث على أن التفاؤل غير واقعي (التفاؤل المقارب أو الدفاعي أو السائد) وقد سماه البعض بتوهم الحصانة، أو التفاؤل التحفيزي ويعدّ فيل وينشتاين أول من أطلق على هذا النوع من التفاؤل مصطلح "التفاؤل غير الواقعي" بحيث رأى سنة 1980 أن الناس يعتقدون بأنهم محصنون لدرجة أنهم يعتقدون أن الحظ السيئ والأحداث المزعجة لا تلحق إلا بغيرهم، هذا الاعتقاد يعدّ خطأ معرفيا يقصد به؛ اعتقاد الفرد أن الحوادث السلبية يقل احتمال حدوثها لهم مقارنة بالآخرين وأن الحوادث الإيجابية يحتمل حدوثها لهم أكثر من حدوثها للآخرين.(زعابطة ، 2013، ص127)

وفي الأخير نؤكد على أن أهم نتيجة توصلت إليها هذه الدراسة هي: غياب الثقافة والوعي الصحي للجماهير محل الدراسة، وكذا فشل الرسائل الإعلامية في تغيير اتجاهات وسلوكيات الأفراد؛ معرفة، ووعيا، وسلوكا رغم أن البرامج التوعوية مدرجة في الشبكة البرامجية للإذاعة محل الدراسة. وخاصة قياس المستوى المعرفي الذي أثبت الغياب الواضح للمعرفة الصحية، وما مرض الإيدز إلا نموذجا ناهيك عن باقي الأمراض الخطيرة.

خاتمة

إن وسائل الإعلام عموما والوسائل السمعية البصرية خصوصا تعدّ –في الآونة الأخيرة- من أهم المصادر المعلوماتية المعتمد عليها من قبل الجمهور، ولذا فللحصول على المشاركة الفعالة للأفراد؛ وعيا، وسلوكا يجب الأخذ في الحسبان ضرورة تزويده بالمعارف والمعلومات الضرورية والمهارات اللازمة، ولاسيما ونحن نتحدث في إشكاليتنا المطروحة سابقا عن وضعية القطاع الصحي في الجزائر؛ حيث أصبحت وسائل الإعلام مطالبة بالمشاركة في حل المشاكل الصحية، وبخاصة الإعلام المسموع كونه من أحسن الوسائل إيحاء وتأثيرا وقربا نفسيا للجماهير، ناهيك عن مميزات الإذاعة؛ فهي تلعب دورا أساسيا ومركزيا في نشر المعرفة والتأسيس للتربية الصحية السليمة، ولذا تلجأ السلطات العمومية غالبا إليها لتمرير حملاتها الإعلامية.

وفي الأخير نؤكد على أن نقص المعرفة في المجال الصحي، وغياب السلوك غير الواقي، دليل على أن الرسالة الإعلامية لن تكون ناجحة إذا ما قدمت في ظروف مشابهة لما ذكرناه. ولذا على القائمين بالبرامج الإذاعية -ولاسيما في المجال الصحي -الاهتمام أكثر بجانب الشكل والمحتوى للحصول على الأهداف المرجوة.

الهوامش

المراجع باللغة العربية

1. ابو جلال، اسماعيل سليمان. (د.ت)، الاذاعة ودورها في الوعي الامني، دار اسامة، عمان، الاردن.
2. انجرس، موريس. (2004)، منهجية البحث في العلوم الانسانية، تدريبات عملية، ترجمة بوزيد صحراوي، كمال بوشرف وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر.
3. باريان، أحمد ريان. (1425ه/2004)، دور وسائل الإعلام في التثقيف الصحي للمرأة السعودية بمدينة الرياض، رسالة ماجستير قسم الإعلام، كلية الأدب، جامعة الملك سعود.
4. البكري، ثامر. (2006)، الاتصالات التسويقية والترويج: دار الحامة للنشر والتوزيع، الأردن.
5. البكري، فؤادة عبد المنعم. (2007)، التسويق الاجتماعي وتخطيط الحملات الإعلامية، عالم الكتب، القاهرة.
6. بن مرسلي، أحمد. (2003)، مناهج البحث في علوم الاعلام والاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
7. جابر، امل. (1996)، دور الصحف والتلفزيون في إمداد الجمهور المصري بالمعلومات عن الأحداث الخارجية، رسالة ماجيستير، كلية الاعلام، القاهرة.
8. جبارة، عطية. (1981)، الإعلام والعلاقات الإنسانية، منشورات جامعة قاريوس، طرابلس.
9. الجوهري، محمد. وآخرون. (1992)، علم الاجتماع ودراسة الإعلام والاتصال، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية.
10. حجاب، محمد منير. (2004)، المعجم الاعلامي، دار الفجر، القاهرة.
11. دفلير ملفين. ل.، روكتش سوندرا بول: نظريات وسائل الإعلام، ط4، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2002.
12. الدويدار، عبد الفتاح محمد. (2005)، سيكولوجيا الاتصال والإعلام، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
13. ذو الغفار، شيماء. (2004)، نظريات في تشكيل اتجاهات الرأي العام، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
14. رفعت، محمد. (1987)، قاموس الايدز الطبي، مرض العصر، منشورات دار ومكتبة هلال، بيروت.
15. رماش، صبرينة. (2003/2002)، معوقات الاتصال بين إدارة الموارد البشرية والعمال في المؤسسة العمومية الجزائرية، مذكرة نيل شهادة الماجستير، الجزائر.
16. زعابطة، سيرين هاجر. (2013)، الأساليب المعرفية المؤثرة على سلوك السائق، التفاؤل غير الواقعي نموذجا الملتقى الوطني الأول حول حوادث المرور بين مستعملي الطريق وتنظيم المرور يومي 24-25 أفريل 2013 مخبر سيكولوجية مستعملي الطريق
17. شدوان، علي شيبة. (2005)، الإعلان المدخل والنظرية، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية.
18. الصفدي، عادل. (2001)، عصام وأبو حويج، مروان والعماد، العلوم السلوكية والاجتماعية والتربية الصحية، دار المسيرة، ط1، عمان.
19. الطائي، مصطفى حميد كاظم. (2007)، الفنون الإذاعية وفلسفة الاقناع، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية.
20. عزة، مصطفى. الكحكي، حافظ. (1998)، الآثار المعرفية للحملات الإعلامية بالتلفزيون على الجمهور- في إطار نظرية فجوة المعرفة-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الفلسفة في الإعلام، قسم الإذاعة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.
21. عطية، عبد الحميد. مهدي، محمد محمود. (2003)، الاتصال الاجتماعي وممارسة الخدمة الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة.
22. عليوة، علاء الدين محمد. وآخرون. (2013)، التربية الصحية في المجال الرياضي، ماهي للنشر والتوزيع، ط1، الاسكندرية.
23. عواج، سامية وآخرون. (2018)، الاتصال العمومي من النظرية إلى التطبيق، دار أسامة للنشر والتوزيع.
24. عواج، سامية. وآخرون. (2017)، الاتصال العمومي من النظرية إلى التطبيق، دار أسامة، عمان.
25. الفار، محمد جمال. (2010)، المعجم الإعلامي، دار أسامة المشرق الثقافي، الأردن، عمان.
26. قويدري، رجاء وحيد. (2000)، البحث العلمي اساسياته النظرية وممارسته العلمية، دار الفكر، دمشق.
27. كافي، مصطفى يوسف. وآخرون، (2017)، قضايا إعلامية معاصرة، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الأردن.
28. مالك، شعباني. (2006/2005)، دور الاذاعة المحلية في نشر الوعي الصحي لدى الطالب الجامعي- دراسة ميدانية بجامعتي قسنطينة وبسكرة-، رسالة دكتوراه، قسم علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة.
29. مكاوي، عماد. (1998)، حسن ليلى السيد، نظريات الاتصال المعاصرة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

المراجع باللغة الفرنسية

30. Chanther, Paul. Stewart, Priter. (2003), basic radio journalism first published, to cal press, oxford

31. Le Net, Michel. (1988), la communication sociale : pratique de compagne d'information, edition la documentation francaise, Paris.

32. Laurence, Dumas. (2006), conduites a risque, institut national de prévention et d'éducation pour la santé.

33. Gaziano, Cecihe. (1997), forecast 2000: widening knowledge, gape,j &msq, nol,74, n2. https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/107769909707400202?journalCode=jmqc

34. Storey , Richard. (1998),l'art de la communication persuasive, edution de vecchi, Paris.

35. Rotary International, (n.d), Manuel dez la communication Relation Publique du club. **http://www.as-cafe.fr/photos/226c_fr.pdf**

واقع العلاقات العامة "2.0" في المؤسسات الاستشفائيّة الجزائرية دراسة ميدانية بمركز مكافحة مرض السرطان مختاري عبد الغاني- سطيف-

Public Relations '2.0' Reality in Algerian Hospitals: A Case Study at the Cancer Control Center Mokhtari Abdelghani - Sétif

تاريخ الإرسال: 2019-12-05 تاريخ القبول: 2021-05-04

نورة لخويدر*، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، noralakhouider@hotmail.com
نصر الدين غراف، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، gheraf.nacereddine@gmail.com

الملخص

يهدف البحث إلى التعرف على مدى اعتماد المؤسسة الاستشفائية على الأساليب الالكترونية في ممارسة العلاقات العامة، كونها مؤسسة خدماتية، اجتماعية إنسانية، تتميز بنظام معقد، فرضه تعدد الاختصاصات المهنية، وتنوع الأقسام، ما يستوجب نمطا تواصليا يتسم بالمرونة والانسيابية لتحقيق الانسجام والوصول إلى مختلف الجهات المتعاملة معها، بعد التحولات التكنولوجية الحاصلة. وهو ما نعمل على استنطاقه من خلال دراسة ميدانية بمركز مكافحة مرض السرطان مختاري عبد الغاني- سطيف- وذلك بمحاولة الإجابة عن الإشكالية الآتية: ما واقع العلاقات العامة "2.0" (الالكترونية) بمركز مكافحة مرض السرطان مختاري عبد الغاني (سطيف)؟ للإجابة عن هذا السؤال تبنت الدراسة **المنهج الوصفي**، اعتمادا على أدوات بحثية من **ملاحظة، مقابلة، واستمارة**، قادت الباحث إلى مجموعة من **النتائج** وضحّت أنّ واقع العلاقات العامة "2.0" (الالكترونية) لم ترق إلى المستوى المطلوب، بل ومبهم عند عديد المؤسسات الجزائرية، وهو ما أكدته عديد الدراسات الأكاديمية في ذات السياق، وصرّح به مدير مركز مكافحة مرض السرطان مختاري عبد الغاني –سطيف-

الكلمات المفاتيح: واقع العلاقات العامة 2.0، المؤسسات الاستشفائية، مركز مكافحة مرض السرطان مختاري عبد الغاني.

Résumé

Ce travail vise à déterminer à quel point l'établissement hospitalier s'appuie sur les méthodes électroniques dans les relations publiques vu qu'il est un établissement de service, social et humain, caractérisé par un système complexe imposé par la diversité de disciplines professionnelles et de départements, ce qui exige un modèle de communication flexible et fluide afin d'atteindre l'harmonie d'arriver aux différents clients et de garantir des services cohérents avec les objectifs souhaités tout en s'adaptant avec les changements technologiques actuels.Pour ce faire, nous avons mené une étude de terrain au Centre de lutte contre le cancer Mukhtari Abdul Ghani-Setif - en répondant à la question suivante: Quelle est la nature des relations publiques électroniques au niveau du Centre de cancérologie Mkhtari Abdul-Ghani-Setif-? Afin de parvenir à une réponse sur cette problématique, nous avons adopté la méthode descriptive en nous appuyant sur des outils de recherche tels que l'observation, l'entretien et un questionnaire à travers lesquels nous avons remarqué clairement que la réalité des relations publiques 2.0 (électronique) ne correspond pas au niveau demandé même qu'elle reste ambigüe pour de nombreux établissements algériens, ce qui a été confirmé à travers plusieurs études académiques dans le même domaine et affirmé par le directeur du Centre de lutte contre le cancer Mukhtari Abdul Ghani-Sétif

Mots-clés : La nature, Les relations publiques 2.0, Les établissements hospitaliers, Centre de lutte contre le cancer Mokhtari Abdul Ghani.

* المؤلف المراسل

Abstract

This research aims to identify the extent to which the hospital institution relies on electronic methods in the practice of public relations, since it is an institution that offers social and humanitarian services, which is characterized by a complex system imposed by the multiplicity of professional specializations and the diversity of departments. This requires a flexible and fluid communication style to achieve harmony and reach the various clients dealing with it. *This is what we are going to work on through a field study at the Mukhtari Abdul Ghani-Setif Cancer Center - by answering the following problematic question:* *What is the reality of public relations "2.0" (electronic) at the Cancer Center Mokhtari Abdelghani (Setif)? In order to answer this question, the study adopted a descriptive approach, relying on research tools such as observation, interview, and questionnaire. it led to a set of results and showed that the reality of public relations "2.0" (electronic) did not live up to the required level, this was confirmed by many academic studies in this context, and was stated by the Director of the Cancer Control Center, Mokhtari Abdelghani – Setif.*

Keywords : nature, public relations 2.0, healthcare institutions, cancer center Mokhtari Abdul Ghani.

البناء المنهجي للدراسة

1.1إشكالية

أنتجت العلاقات العامة "2.0" (الالكترونية) مجموعة من الأساليب والطرق الجديدة والفعّالة لضمان التواصل مع جمهور المؤسسة الداخلي والخارجي، وتميّزت عموما بتجاوز الحدود الجغرافية والزمانية، مع سرعة الوصول إلى الأهداف، بتكاليف منخفضة، خصوصا في ظل الانتشار الواسع لمواقع الشبكات الاجتماعية، وظهور وسائل الاتصال بأشكال وأحجام متنوعة ومتوفرة عند العام والخاص.

ووفقا لإحصاءات عام 2018 تجاوز عدد مستخدمي الإنترنت في الجزائر 20 مليون مستخدما، وهو ما يترجمه تهافت المتعاملين الثلاث للهاتف النقال في الجزائر من موبيليس، أوريدو، جيزي، على تقديم عروض الانترنت بأسعار قليلة وخيالية. (htt14).

وتسعى المؤسسات الخدماتيّة (غير الربحية) إلى تبني أقسام خاصة بالعلاقات العامة قصد تقديم خدمات ذات مستوى تحقق المنفعة العامة، كما تضمن التطوير المستمر في أدائها لتحقيق التميّز والبقاء في ظل المنافسة الشرسة بينها وبين المؤسسات الخاصة، ومن بين هذه المؤسسات: المؤسسة العلاجية أو الاستشفائية كوحدة اجتماعية، تتكون من طاقم بشري وأجهزة طبية، تشكّل جزءا حيويا من خدمات الصحة العامة.

سعت هذه المؤسسة الاستشفائية إلى التأقلم مع تغيرات العصر، من خلال توظيف ما يعرف بنشاطات العلاقات العامة "2.0" (الالكترونية)، نظرا لخصوصية مهامها، فهي تتعامل مع جمهور خارجي وآخر داخلي، معظمه من المرضى، والذي يعاني من ضعف نفسي وجسدي وذهني، يتطلب تبنى وسائل خاصة للتواصل معه، وهو ما توفره أقسام العلاقات العامة وبالتحديد العلاقات العامة " 2.0" على اختلاف أساليبها وأدواتها، منها الشبكات الاجتماعية التي خلقت ثقافة تسييرية جديدة، جعلت من المؤسسة قريبة أكثر من ذي قبل من جمهورها، وأكثر احتكاكا وتواصلا وانفتاحا معه، وهو ما يفرض على القائم بالعلاقات العامة التأقلم مع الوضع الجديد، والاستفادة منه لتطوير المؤسسة وخدماتها.

فأصبحت بذلك العلاقات العامة 2.0 (الإلكترونية)، أو الجيل الثاني من العلاقات العامة، أو ما أضحى يطلق عليه اختصارا (RP2.0) واقعا جديدا يستوجب التعامل معه. (Martinez)

كما يتطلب التحكم التقني والمعرفي في إدارة مستلزماتها التكنولوجية، كإدارة المواقع، استغلال شبكات التواصل الاجتماعي، استخدام القوائم البريدية، التحكم في التطبيقات التكنولوجية، وهو ما ستتوقف عنده هذه الورقة البحثية في دراسة ميدانية بمركز مكافحة مرض السرطان مختاري عبد الغاني(سطيف)، للنظر في واقع العلاقات العامة 2.0 (الالكترونية) ومدى توظيفها بمركز مختاري عبد الغاني؟

2.1التساؤلات الفرعية

1. ما هي الوسائل والأساليب التي يعتمدها هذا الجهاز لكسب ثقة الجمهور الداخلي والخارجي لمؤسسة مختاري عبد الغاني؟

2. ما هي أدوار العلاقات العامة "2.0"(الالكترونية) في واقع الممارسة عند مسيري مؤسسة مختاري عبد الغاني؟

3. ما هي الصعوبات التي يواجهها مركز مكافحة مرض السرطان –سطيف- في تطبيق أساليب العلاقات العامة "2.0" (الالكترونية)؟

3.1 أهداف الدراسة

- الكشف عن أدوار العلاقات العامة "2.0" (الالكترونية)في مؤسسة مختاري عبد الغاني.
- التعرف على الوسائل والأساليب التي يعتمدها جهاز العلاقات العامة "2.0" (الالكترونية)لكسب ثقة الجمهور الداخلي والخارجي لمؤسسة مختاري عبد الغاني.
- تسليط الضوء على الصعوبات التي يواجهها مركز مكافحة مرض السرطان –سطيف- في تطبيق أساليب العلاقات العامة " 2.0" (الالكترونية).

4.1أهمية الدراسة

تتبدى أهمية هذا الموضوع من راهن الطرح الخاص بالعلاقات العامة ونحن نعيش عصر الانفجار التكنولوجي الذي غزا كل المؤسسات.

واختصارا تتجلى مجمل الدوافع التي أخذت بنا إلى الموضوع في: دوافع عامة وأخرى خاصة.

وتتمثل الدوافع العامة رأسا في ضبط تصور العلاقات العامة 2.0 (الالكترونية) لدى المؤسسات الاستشفائية، ورصد مجمل الإضافات التي حققتها لتطوير خدماتها، خاصة وأنّها تتعامل مع فئة خاصة وهي: فئة المرضى التي تحتاج إلى رعاية محددة، وأسلوب مميز يساعد على خلق راحة نفسية لديها ولأسرتها، ناهيك عن تلك الأطراف الخارجية التي تتواصل معها، وتساعدها على تسهيل مهامها.

أما عن الدوافع الخاصة فيمكن صرف القول إلى أن هذا الموضوع يدخل في صميم اهتماماتنا، ذلك أنه يندرج ضمن إطار الاتصال والعلاقات العامة.

5.1 مفاهيم الدراسة

إن رغبتنا في التعرف على تمفصلات موضوع العلاقات العامة دفعتنا إلى اختيار جزئية من قاموسها، ومن ثم تحليلها ميدانيا للكشف عن تمظهراتها واقعيا.

مفهوم العلاقات العامة "2.0"(الالكترونية)

تعرف **مورقان (Morgan Carrie)** العلاقات العامة الإلكترونية أو الرقمية بأنها: "قيام إدارة العلاقات العامة بتوظيف تقنيات الاتصال الحديثة لتنفيذ بعض أنشطتها للإسهام في تحقيق أهدافها" (الخياط، 2015)

إذ إنه مع تطور حقل الاتصال بشكل جذري عبر ثورة الانترنت التي قادت إلى التحول الكبير من عصر الورق إلى الفضاء الرقمي، تشكلت ملامح جديدة للعلاقات العامة قوامها مكونات الشكل التقليدي نفسه، ممزوجة بوسائل الإعلام الجديد، وصناعة محتواه، مع توظيف تطبيقات جديدة لخدمة مهام وأدوار العلاقات العامة، بما يعزز من تفعيلها على نحو مهني غير مسبوق. (الجمعية السعودية للعلاقات العامة والاعلان، 8-9 أفريل 2015، صفحة04).

المؤسسات الاستشفائية

أولا المؤسسة: تعني منشأة تؤسس لغرض معين، أو منفعة عامة، ولديها من الموارد ما تمارس فيه هذه المنفعة. (عمر، 2008، صفحة 93)

وتعني كذلك جمعية أو معهدا أو مركزا أو شركة أسّست لغاية اجتماعية أو أخلاقية أو خيرية أو علمية أو اقتصادية. (مسعود، 1992، صفحة 70)

أما المؤسسة الاستشفائية فتعرفها جمعية المستشفيات الأمريكية بأنها: "مؤسسة تحتوي على جهاز طبي منظم، يتمتع بتجهيزات طبية دائمة، تشمل على أسرة للمرضى الداخليين وخدمات طبية تتضمن خدمات الأطباء، وخدمات التمريض مستمرة وذلك لإعطاء المرضى التشخيص والعلاج". (أنيس، 2018، صفحة 08)

6.1 الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة في الموضوع بشقيها المشابهة والمطابقة، من أهم الخطوات في البحوث العلمية الأكاديمية، بل هي من مصادر بناء المشكلة وفروضها، والتي لا يمكن للباحث الاستغناء عنها، فهي من يسمح له بتشكيل تصور شامل للموضوع، واستيعاب مبدئي للتحليل، ورسم نقاط الانطلاق، وزوايا المعالجة.

ومن منطلق هذه الأهمية تم اعتماد مجموعة من الدراسات العربية، رُتبت ترتيبا تصاعديا، حيث انطلقنا من الدراسات القديمة للوصول إلى الدراسات الحديثة.

ومن بينها دراسة الباحث **محمد بن سعد السريع: "الأدوار المؤسسيّة والأنشطة للعلاقات العامة في المستشفيات الحكومية والخاصة"** (السريع، 2005)، والتي تناولت مشكلة بحثية حول واقع العلاقات العامة في المستشفيات الحكومية والخاصة في المملكة العربية السعودية وأهميتها، من كونها تبحث في جانب مهم من عمل المستشفيات، والتي تشكل العمود الفقري لقطاع الصحة من خلال تقديم أفضل الخدمات في وقت ترتفع فيه كلفة هذه الخدمات، وقد طرحت سؤالا إشكاليا عن : ما هي أدوار العلاقات العامة المؤسسيّة وأنشطتها، التي تقوم بها في المستشفيات الحكومية والخاصة في المملكة العربية السعودية ؟

للإجابة عنه اعتمد الباحث منهج المسح الميداني الشامل لمستشفيات القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية، مستخدما الاستمارة كأداة لجمع البيانات من أفراد عينة البحث، والتي بلغ قوامها (295)

مستشفى منها (190) مستشفى حكوميا و(105) مستشفى خاصا.

انتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

✓ العلاقات العامة في المستشفيات الحكومية والخاصة في المملكة العربية السعودية تقوم بممارسة أربعة أدوار هي: دور النشر، الدور الإعلامي، الدور الإقناعي، الدور التكيفي.

✓ أفادت نتائج الدراسة أنّ هدف تحسين صورة المنشأة للجمهور الخارجي(الزوار) وكسب ثقته بها أول الأهداف التي تسعى إدارة العلاقات العامة في المستشفيات تحقيقها.

نجد كذلك دراسة الباحث ياسين مسيلي: "العلاقات العامة في المؤسسة الصحية الجزائرية" (مسيلي، 2009)، والتي انطلقت من سؤال إشكالي يتمحور حول مدى وجود اهتمام بالعلاقات العامة من عدمه داخل المؤسسة موضوع الدراسة؟ اندرجت ضمنه أسئلة فرعية منها:

- ما مكانة العلاقات العامة ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة الصحيّة الجزائريّة؟
- ما هي الأساليب والوسائل الاتصاليّة المستعملة في إدارة العلاقات العامة؟
- ما هي العراقيل التي تحد من فعالية نشاط إدارة العلاقات العامة في المؤسسة الصحيّة الجزائريّة؟

وقد وظف الباحث المنهج الوصفي التحليلي، معتمدا مجموعة من الأدوات كالملاحظة من خلال مشاهدة واقع العلاقات العامة، والاتصال بين مختلف الإدارات والعاملين داخل المؤسسة، كما تمّ الاعتماد على المقابلة مع المسؤولين، أو من خلال الأحاديث مع الموظفين في المستشفى، وبعد اللقاءات والمقابلات توصل إلى بناء استمارة تضمنت أسئلة مغلقة، وأخرى مفتوحة وأخرى شبه مغلقة.

وشملت عينة الدراسة الإداريين، الطاقم الطبي، المستخدمين، ولقد تمّ اختيار الباحث العينة الطبقيّة العشوائيّة كون مجتمع الدراسة غير متجانس، ومن أهم النتائج المستخلصة أنّ العلاقات العامة في المؤسسة الصحيّة الجزائريّة (المستشفى) من خلال مكانتها ضمن الهيكل التنظيمي للمستشفى، وكذا الوسائل الاتصاليّة التي تعتمدها في أنشطتها القائمة عليها لم ترق إلى المستوى المطلوب.

في حين تناولت دراسة الباحث **الجودي بن القيط: "استراتيجية الاتصال للإدارة الاستشفائية الجزائرية "، دراسة وصفية للإدارة الاستشفائية بالأغواط 2012.** (القيط، 2012)، والتي عرجت على موضوع سعي إدارة المؤسسات الاستشفائية من خلال خلق استراتيجيات اتصالية مع مواطنيها، إلى توفير الخدمات الصحيّة، وتهدف إلى وقايتهم من الأمراض التي تواجههم، والحد من انتشارها كأمراض أنفلونزا الخنازير والطيور، وقد اتبع الباحث منهج المسح الذي يعدّ من أهم المناهج العلمية، الأكثر استخداما في بحوث الإعلام والاتصال.

موظفا أداة المقابلة مع العاملين في الإدارة الاستشفائية بالأغواط بمختلف فروعها، كما اعتمد الملاحظة كوسيلة من وسائل البحث من خلال ملاحظة ملصقات، أو ألواح التوثيق، أو ألواح الإعلانات، وكل ما يخدم البحث من سجلات، وثائق، تقارير، مراسلات، محاضر اجتماع...الخ

وقد تمّ اختيار العينة القصدية، وتمثلت في الإدارة الاستشفائية، والعاملين بها في ولاية الأغواط، من مديرية الصحة والسكان، المؤسستين العموميتين الاستشفائيتين (الاغواط، أفلو)، والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية السبعة (07) للولاية. والتي كان من نتائجها: التركيز على استراتيجية الاتصال في الحملات ضمن أوقات مناسباتية، عدم استعمال المطويات بصفة دائمة.

وتلعب الإذاعة دورا كبيرا في إيصال المعلومات بخصوص الحملات التحسيسية ومكافحة الأمراض.

مناقشة الدراسات السابقة

اعتمدت الدراسة مجموعة من الدراسات ذات العلاقة بالموضوع، والملاحظ من خلالها أنّ موضوع العلاقات العامة الكلاسيكية حاضر بقوة، وتناولته العديد من الدراسات مسلطة الضوء على جانب من جوانبها المتشعبة داخل المؤسسة العلاجية على غرار باقي المؤسسات الأخرى.

ومن خلال نتائج هذه الدراسات نستنتج أنّ العلاقات العامة عموما والحديثة خصوصا لها مكانة خاصة في المؤسسات على اختلاف نشاطاتها، رغم غياب قسم خاص يحمل اسمها، لأنّها تساهم في تحديث أساليب العمل، وتقوية العلاقات الاجتماعية، إلى جانب إدماج الوسائل

الجديدة لتسهيل مهام المؤسسة، وكذا تقديم صورة ذهنية إيجابية للجمهور الداخلي والخارجي، من خلال خدمات ذات جودة، وتحقيق الأهداف المرجوة.

كانت الدراسات السابقة كذلك عونا للباحثة في فهم الموضوع، وبنائه بناء ممنهجا، حيث أفادتنا في تحديد المنهج، الأدوات المناسبة، العينة الملائمة، وكذا إثراء الإطار النظري.

7.1 منهج الدراسة

يعرف محمد شفيق المنهج بأنّه: "الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة، وللإجابة على الأسئلة، والاستفسارات التي يثيرها موضوع البحث، وهو البرنامج الذي يحدد السبيل للوصول إلى تلك الحقائق وطرق اكتشافها". (شفيق، 2001، صفحة 86)

في حين يعرفه عمار بوحوش على أنّه: "مجموعة القواعد التي يتم وضعها بقصد الوصول إلى الحقيقة في العلم" (الذنيبات، 2001، صفحة 99)

وعليه فصدق النتائج في البحوث العلمية ومدى مطابقتها للواقع المدروس، تتوقف على حسن اختيار الباحث للمنهج المناسب لأهداف الدراسة، ومنه تندرج دراستنا هذه ضمن البحوث الوصفية أو المنهج المسحي، والذي يأتي في مرحلتين: الأولى هي الاستكشاف، والثانية تخص التشخيص والوصف والتحليل، من خلال تحليل البيانات والمعلومات التي تمّ جمعها تحليلا يؤدي إلى اكتشاف العلاقة بين المتغيرات وإعطاء تفسير يتلاءم معها.

8.1 أدوات الدراسة

- **الملاحظة**

إنّ غالبية الباحثين يجمعون على أهمية الملاحظة كأداة من الأدوات الرئيسية التي تستخدم في البحث العلمي، ومصدرا أساسيا للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لموضوع الدراسة. (خليل، 2006، صفحة 11)

وقد تجسدت هذه الأداة من خلال الزيارات التي قمنا بها إلى ميدان الدراسة، حيث كان من الضروري ملاحظة بعض السمات التي تميز مجتمع البحث عموما، وأفراد العينة على وجه الخصوص، إلى جانب ملاحظة بعض العلاقات المتواجدة داخل المؤسسة، وذلك من خلال مختلف التفاعلات التي تحدث بين المبحوثين.

- **المقابلة**

اعتمدت الدراسة على المقابلات المفتوحة قبل الانطلاق في إعداد الاستمارة، والتي سمحت بكسب ثقة الموظفين ومختلف المشرفين على المركز الصحي، سواء من خلال المقابلات الرسمية مع المسؤولين على خلية الاتصال ومدير المركز، أم من خلال تبادل الحديث مع بعض الموظفين والأطباء والمرضى، في لقاءات هامشية خارج أوقات العمل.

إلى جانب تطبيق استبانة المقابلة، قصد ضمان الفهم الصحيح للأسئلة، والإجابة عنها كلها، وتجنب الغموض رغم الحرص على وضوحها وبساطتها.

كما سمحت هذه الأداة أيضا بإجراء مقابلات مع بعض العائلات والمترددين على المركز، قصد فهم مدى تجسيد العلاقات العامة الالكترونية داخل وخارج المركز.

- **الاستمارة**

اعتمدت الدراسة على الاستمارة كأداة أساسية لجمع البيانات، وقمنا بتبني "الاستمارة عن طريق المقابلة" من خلال طرح الأسئلة على المبحوثين بطريقة مباشرة، والقيام بتدوين الإجابات من أجل التأكد من الإجابة على كافة الأسئلة، والحصول على نتائج أكثر دقة فيما يخص النقاط التي تمّ طرحها.

9.1 مجتمع البحث وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع البحث في: الطاقم الإداري، الطاقم الطبي، المرضى وعائلاتهم، وحتى المترددين أو المتعاملين مع مركز مكافحة مرض السرطان مختاري عبد الغاني (سطيف).

وعليه قمنا باختيار عينة **الصدفة أو العرضية**، وهي عينة غير احتمالية، يتم اختيارها بشكل غير عشوائي، ولقد تمّ اعتمادها في انتقاء "عدد من المرضى والأطباء" وحتى بعض "المترددين على المركز وعائلات المرضى" الذين التقت بهم الباحثة صدفة لحظة إجراء الدراسة، وكان حجم العينة كبيرا نوعا ما حتى نلتمس بعض الدقة في النتائج، ونتجنب الوقوع في التحيز.

إلى جانب أسلوب المسح الشامل الذي تمّ تطبيقه مع "الموظفين الإداريين" داخل قسم الاتصال باعتبارهم الموظفين القائمين على العلاقات العامة الرقمية في هذه

المؤسسة الاستشفائية، وبالتالي ستكون الفئة التي تخدم الموضوع أكثر من غيرها، ولأنّ حجم المجتمع الإحصائي كان متوسطا اخترنا أسلوب الحصر الشامل.

I.البناء النظري والفكري للدراسة

1. خصائص العلاقات العامة "2.0"(الالكترونية)

تمهيد

فتحت الانترنت عالما جديدا في مجال العلاقات العامة، فقد أجبرتها ديمقراطية الإنترنت على التنافس مع العالم بأسره، وأعطت للمتخصصين في العلاقات العامة القدرة على التفاعل والمشاركة والوصول إلى الملايين من الجماهير، والتواجد في كل الأماكن، وفي كل الأوقات، بفضل ما تتسم به من خصائص صنعت ما يعرف بالعلاقات العامة الالكترونية والتي منها:

- **الاستجابة الفورية:** حيث تستطيع المؤسسة أن تستجيب فوريا لما يظهر من موضوعات وحالات وتطورات في العمل، وفي اتجاهات الجماهير نحو المؤسسة.
- الوصول إلى جماهير المؤسسة أينما كانوا في مختلف مناطق العالم.
- **رجع الصدى:** ومنه التعرف على آراء ووجهات نظر مختلف الأطراف بشكل سريع وآني.
- **الاستمرارية:** حيث تظل المادة المنشورة محفوظة لمدة طويلة، ويمكن الرجوع إليها.
- **السرعة:** سرعة التفاعل مع الأحداث والمناسبات والأزمات.
- **الشفافية:** أصبح التفاعل لا يأتي فقط من المتحدث الرسمي، أو أعلى مسؤول، بل من عدة مصادر داخل الجهة وخارجها.
- **المقياس:** لم يعد كافيا حجز مكان في صحيفة ورقية، بل أيضا اعتماد ما هو متواجد في مواقع التواصل الاجتماعي، وتفاعل الجمهور معها.

حيث يرى "Richard Edelman" أن تكنولوجيا الاتصال قد أمدت المؤسسات بكثير من الأدوات المساعدة في تنفيذ العديد من المهام الاتصالية، كما أن الانترنت جعلت من مواقعها ممرا مباشرا للمستهلك، ومكنت المؤسسات من توظيف وسائل الإعلام لبناء علاقات مباشرة مع المستهلكين.

وتؤكد ذلك الدراسة التي أجرها دونالد "Donald"في 1997 على كبار مسؤولي العلاقات العامة في المؤسسات الأمريكية على مستوى الولايات المتحدة بشكل عام، مستهدفا اختبار سياسة الاتصالات الخاصة بالمنظمة، فيما يتعلق بالأنترنت والوسائل الإعلامية التفاعلية. (والاعلان، 8-9 أفريل 2015، صفحة 05).

- التكلفة المنخفضة مقارنة بالوسائل الورقية المطبوعة.
- تتميز معلومات المؤسسة على الموقع بالحداثة.
- سهولة وسرعة الوصول إلى الجمهور إلى جانب الاتصال الحواري أو التفاعلي. (بشير، 2017)

2. وسائل العلاقات العامة 2.0

تتيح أدوات العلاقات العامة الالكترونية إمكانية الوصول إلى الجماهير المشتتة وغير المتجانسة، والتواصل معهم عبر وسائط متعددة، كالرسائل الإخبارية الالكترونية، مواقع التواصل الاجتماعي (كالفيسبوك، التويتر، لينكدإن، مايسبايس...)، البريد الالكتروني، المجموعات الإخبارية، منتديات العلاقات العامة، تصميم الأحداث على الانترنيت"Online évents"، استغلال التطبيقات السحابية التي تتيحها مواقع إيكلود،جيميل ودروبوكس Dropbox وCloud i, Gmail لتسهيل الخدمات للزبائن، من خلال توفير المعلومات وخدمات التواصل. (موسى، 2004، صفحة 7)

موقع المؤسسة في العلاقات العامة"2.0":

يصمم موقع المؤسسة الالكتروني كواجهة مباشرة لها، ويوفر كل المعلومات والبيانات والتصريحات والملفات الصحفية باعتباره كتالوجا رقميا ينقل هوية المؤسسة، ويروّج لها بتوظيف هوية بصرية واضحة، وتصميم تقني يعبر عن كل العناصر البصرية السيميولوجية التي تمثل المؤسسة كمزيج بصري متكامل، يسوّق للعلامة التجارية للمؤسسة ولخدماتها ولمنتجاتها،كما توفر هذه المواقع في الغالب مساحات للجمهور الإلكتروني للتعليق التفاعلي، ومراسلة المؤسسة لتوصيل اهتماماتهم وآرائهم. (Gaddis, 2001, p. 593)

خدمة البريد الالكتروني: يسمح البريد الإلكتروني لمؤسسة ما توزيع الرسائل الخاصة بها بطرق مختلفة، تناسب احتياجات المتلقين، إلى جانب إسهامه في مساندة قدرة المؤسسة على متابعة الحملات التي تقوم بها بشكل واضح ودقيق من خلال معرفة زوار الموقع الخاص بالمؤسسة، وعدد الأشخاص الذين قاموا بفتح الرسائل، وعدد الأشخاص الذين مرروا الرسائل للآخرين (محمد ف.، 2014، صفحة 108).

المجموعات الإخبارية والقوائم البريدية: هي عبارة عن مجموعات للمناقشة التي يمكنك فيها تبادل المعلومات مع أشخاص من جميع أنحاء العالم، يتم الوصول إليهم من خلال برامج لقراءة الأخبار، وعندما يتم استخدام المجموعات الإخبارية بشكل مناسب فهي توفر فرصا ناجحة لإشراك الجمهور المناسب المهتم والنشط الذي يلعب دورا هاما في تكوين الرأي العام.

كما تمكن خدمة القوائم الإلكترونيةMailing list من توزيع استطلاعات رأي إلكترونية تكون سبرا لآراء جماهير المؤسسة في موضوعات متعددة متعلقة باتجاهاتهم التفضيلية نحو خدمات المؤسسة، وتكون هذه الاستطلاعات أيضا أدوات تقييمية مهمة لقياس مدى نجاح حملات العلاقات الالكترونية. (htt)

المدونات في العلاقات العامة:

تساعد المدونات الشخصية على توفير المعلومات عن جماهير المؤسسات المحتملين، ثقافيا، عرقيا، اجتماعيا، وسياسيا، فهي تحقق إمكانية فهم وجهات النظر للأفراد والجماهير المتنوعة من خلال ما ينشرونه من أفكار وتوجهات. (بودهان ع.، 2017، صفحة 354)

فرص النقاش الجماعي: إذ توفر فرص النقاش التفاعلية بين المجموعات حول أي قضية مطروحة وذات اهتمام، وتتميز هذه الفرص بأنّها تعطي مجالا لتبادل الآراء والأفكار والمقترحات بشكل متوازن. (والاعلان، 8-9 أفريل 2015، صفحة 07)

مواقع التواصل الاجتماعي: وفرت مواقع التواصل الاجتماعي كثيرا من المزايا لممارسة وظيفة العلاقات العامة في المؤسسات المختلفة، أهمها:

- زيادة قدرة المؤسسة على تحقيق الاتصال التفاعلي والحوار.
- مساعدة المؤسسات في بناء علاقات مع جماهيرها من عملاء ومستهلكين ومجتمع محلي.
- مساعدة ممارسي العلاقات العامة على تقديم المعلومات الكاملة والفورية...

ونورد فيما يلي بعض القواعد الأساسية للاستفادة من خدمات مواقع التواصل الاجتماعي في مجال العلاقات العامة:

- دعوة مستخدمين آخرين للانضمام إلى مواقع المؤسسة الاجتماعية.
- دعوة هؤلاء المستخدمين إلى الإعجاب بمحتويات صفحة المؤسسة -Aimer-
- استخدام أيقونة أو وصلة URL الخاصة بموقع التواصل كالفيسبوك والتويتر مثلا.
- وضع رمز مرجعي إعجابي- Like Box- لزوار موقع المؤسسة، يضغطون إثره على زر الإعجاب فيحيلهم مباشرة إلى متابعة لمحة عن آخر الأخبار الجديدة للمؤسسة.
- استخدام موقع لينكدإن Linked-in المؤسساتي الاحترافي كأداة مهمة للترويج لصورة المؤسسة، وعرض كل المعلومات المتعلقة بخدماتها، نشاطاتها، مواردها البشرية، استراتيجيتها الخ. (بودهان ع.، 2017، صفحة 354)

3. مفهوم المؤسسة العلاجيّة

عرّفت جمعية المستشفيات الأمريكية المستشفى بأنّه: مؤسسة تحتوي على جهاز طبي منظم، يتمتع بتسهيلات طبية دائمة، تشتمل على أسرة للمرضى الداخليين، وخدمات طبية تتضمن خدمات الأطباء وخدمات التمريض المستمرة، وذلك لإعطاء المرضى التشخيص والعلاج اللازمين. (زيتون، 1999، صفحة 08)

يمكن تعريف المستشفى أيضا على أنّه مكان لعلاج المرضى وتأهيلهم، وقد كانت تسمى في العصور الإسلامية الأولى البيمارستان، وتكون مجهزة بعيادات للأطباء، وفرق للعمليات، وغرف للإنعاش، وغرف للمرضى عامة وخاصة، وفي بعضها عيادات خارجية لاستقبال المرضى غير المقيمين، وفيها المختبرات وأقسام الأشعة وأقسام الطوارئ، ويعمل فيها ممرضون. (صالح، 2011، صفحة 23)

تأسيسا على ذلك يمكن القول إنّ المستشفى هو منظمة كبقية المنظمات الأخرى، رغم اختلافها وخصوصيتها في الأنشطة والمهام التي تقوم بها، وفي هذا السياق يمكن تحديد المهام الرئيسية للمستشفى في الخدمات الوقائية، الخدمات العلاجية، خدمات التأهيل والرعاية الطويلة الأجل، خدمات الارتقاء بالصحة. (البكري، الصفحات 22-23).

4. خصائص المؤسسات الاستشفائية

– تعدّ من بين أكثر المنظمات الحديثة تعقيدا، لأنّ من أهم أهدافها تقويم الجسم البشري ودراسته.

– تعدد الفئات العاملة داخل المستشفى بين الطبيب، الممرض، الإداري، وغيرها ولكل مهامه الخاصة به(htt9)

– الدقة المتناهية في العمل.

5. وظائف المؤسسات الاستشفائيّة

• **تعليم وتدريب الممارسين الطبيين:** يفرض التطور في التقنيات والعلوم الطبية ضرورة تطوير مهارات وخبرات كافة العاملين والمتخصصين في مختلف مجالات المهن الطبيّة والصحية، وذلك من خلال التعليم والتدريب المستمر، وتمثل المستشفيات بطبيعتها، والمستشفيات التعليمية أو الجامعية على وجه الخصوص، بما تملكه من إمكانات وتجهيزات، ومركز تدريب الأطباء والممرضين والفنيين والأخصائيين.

كما أنّها تمثل مرتكزا متميزا لتنمية معلوماتهم عن الأمراض المختلفة، وطرق علاجها، والعقاقير المناسبة لها، ثمّ هي تساهم في تزويد أعضاء الهيئات الطبيّة والهيئات المساعدة بالمهارات اللازمة للتفاعل النفسي والاجتماعي مع المرضى، ومنه تسهيل مهامهم في تشخيص المشاكل الصحيّة الفردية وعلاجها. (مخيمر، 2003، الصفحات 9-10)

• **البحث في مختلف مجالات الصحة:** توسع أنشطة المستشفى لم يمس مجال التكوين والتدريب فقط، بل وظفت الخبرات الموجودة على مستوى المستشفى والمكاسب التقنية والإمكانات المادية من أجل إعداد الأبحاث الطبية البيولوجيا، ودراسات متعلقة بالأنشطة الصحية الأخرى.

كما يساعد توفر مخابر التحليل، البيولوجيا، التجهيزات، المعدّات الطبية، من تطوير أدوية واكتشافات أخرى، ثمّ تجريبها لتضاف إلى مجموعة الأدوية المتوفرة. (عيساوي، 2005، الصفحات 123-124)

6. أنواع المؤسسات الاستشفائيّة

تعددت التصنيفات المقترحة لأنواع المستشفيات وفق مجموعة من المعايير، لذلك سنتوقف على ذكر أهمّها:

○ **تصنيف المستشفيات من الناحية الإكلينيكية**

تصنف المستشفيات من الناحية الإكلينيكية أو حسب نوعية الأمراض التي تعالجها إلى نوعين أساسين هما: المستشفى العام (ذو التخصصات المتعددة)، والمستشفى التخصصي، وفيما يلي عرض لنوعين بالتفصيل:

المستشفيات العامة: هي التي تحتوي على جميع الأقسام السريريّة، والتي يعالج فيها جميع الأمراض الباطنية، وفروعها الجراحية، وتعالج الرجال والنساء والأطفال، وتقدم الرعاية والعلاج في أمراض معينة كالسرطان. (محمد ف.، صفحة 86)

المستشفيات التخصصّية: هي التي تعالج المرضى الذين يعانون من أمراض تصيب أعضاء معينة من أعضاء الجسم كأمراض العيون، الصدر، ويشار إليه أيضا على أنّه المستشفى الذي يعالج المرضى الذين يعانون من مرض محدد كالسرطان مثلا.

والاتجاه في هذا العصر يميل نحو المستشفيات العامة المتخصصة في مجالات طبية معينة، كأن يقوم المستشفى العام بإجراء العمليات المتخصصة مثل جراحة القلب، جراحة الدماغ، معالجة أمراض محددة كالسرطان وغيرها.

هذا وقد تنفرد بعض المستشفيات العامة بتقديم عناية متخصصة في كافة التخصصات الطبية بهدف علاج مختلف الحالات المرضية المعقدة، التي لا تستطيع المستشفيات الأخرى تقديمها بسبب قلة الإمكانات الماديّة أو البشريّة، فيطلق عليها مسمى المستشفيات العامة التخصصيّة.

○ **تصنيف المستشفيات حسب أنماط الإشراف والملكيّة**

❖ المستشفيات الحكوميّة: هي التي تملكها هيئات رسمية تقوم على رعاية شؤونها ومصالحها، وتتفرع إلى:

• مستشفيات حكومية متاحة خدماتها لجميع المواطنين: تكون تابعة لوزارة الصحة والسكان غالبا، إضافة إلى مستشفيات تابعة لهيئات محددة، وتقدم خدماتها للعاملين وأبنائهم بتلك الجهات. (كحيلة، 2009، صفحة 25)

• مستشفيات حكوميّة متاحة خدماتها لفئة محددة من المواطنين: يطلق عليها المستشفيات الحكومية الفئوية، وتتسم بجميع خصائص المستشفيات الحكومية العامة، من حيث الملكية، تنوع الخدمات التشخيصية، الخدمات العلاجية، وتختلف عنها في كونها تتبع وزارة محددة أو هيئة عامة، أو مصلحة حكومية بذاتها، وتقتصر خدماتها على فئات محددة من المواطنين. (مخيمر، 2003، صفحة 13)

❖ المستشفيات الخاصة: هي مستشفيات تكون تابعة لجهة معينة مثل المستشفيات العسكريّة والشرطة، وتنقسم إلى:

• مستشفيات ذات طابع ربحي: هي مستشفيات تمتلكها جمعيات أو أفراد، هدفها تحقيق الربح فضلا عن تحقيق الهدف الرئيسي الذي وجدت من أجله، وغالبا ما يتم بناء سياسة هذا المستشفى من المالكين أو المساهمين، وبإشراف إدارة متخصصة، ويتحمل المريض بشكل كامل أجور علاجه، وتكون الأسعار عموما مرتفعة قياسا بالأنواع الأخرى من المستشفيات. (البكري، صفحة 28)

مستشفيات ذات طابع غير ربحي: هي مستشفيات تتوفر فيها نفس خصائص المستشفيات ذات الطابع الربحي، غير أنّ الهدف من إنشائها هو المساهمة في تقديم خدمة اجتماعية عامة، والعلاج بها ليس مجانا، فالأموال المحصلة من المرضى تصرف على النفقات المتعلقة بتطوير خدمات المستشفى وتشغيله، ومنها مثلا: المستشفيات الدينية، الجامعية التابعة لبعض الجامعات الخاصة، المستشفيات التابعة لبعض الشركات. (حرستاني، 1990، صفحة 45)

○ **تصنيف المستشفيات حسب متوسط فترة الإقامة**

• مستشفيات قصيرة الإقامة: يصل متوسط إقامة المريض فيها إلى أقل من ثلاثين يوما مثل: تصنيف الحروق، الأمراض النفسية. (كحيلة، 2009، صفحة 26)

• مستشفيات طويلة الإقامة: يبلغ متوسط إقامة المريض في هذه المستشفيات فترة تزيد عن 30 يوما، وذلك كما هو الحال بالنسبة لمستشفيات الصحة النفسية. (صباح، 2015، صفحة 60)

○ **تصنيف المستشفيات حسب جودة خدمات الرعاية الطبيّة**

• المستشفيات المعتمدة: هي التي تعترف بجودة خدمات الرعاية التي تقدمها من قبل بعض الهيئات العلمية المتخصصة، منها مستشفيات المملكة العربية السعودية، مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون، مستشفى الملك فهد التابع للحرس الوطني.

• المستشفيات غير المعتمدة: هي التي لا تمتثل للضوابط والشروط الموضوعة من هيئات الاعتماد المختصة بتقويم ممارسات المستشفى الطبيّة.

مهام العلاقات العامة في المستشفيات:

المستشفى كغيره من المؤسسات التي تقدم خدمات للمواطنين، يحتاج لإجراء الاتصالات مع الجمهور من أجل إعلامه عن أهداف ومنجزات المستشفى، ومراعاة شؤون المرضى، ونظرا لنمو الوعي الصحي في المجتمع المعاصر، أصبحت إدارات العلاقات العامة تلعب دورا مهما يتجلى عموما من خلال:

✓ تنظيم البرامج الإعلامية عن الخدمات التي تقدمها المؤسسة العلاجية.

✓ تقديم البرامج التوجيهية في حالة الأزمات والأوبئة.

✓ جمع شكاوى الجمهور، والوقوف على حلها

✓ نشر اللافتات والإرشادات للمواطنين لضمان سلامتهم. (حجاب، 2007، صفحة 424)

II.البناء الميداني للدراسة

❖ المجال المكاني والزماني والبشري

أولا: المجال المكاني

في البداية يتجسد المبتغى من اختيار هذه المؤسسة دون غيرها من المؤسسات الاستشفائية، في حساسية المرض الذي تقوم بعلاجه والمتمثل في "السرطان"، ومنه تواجه صعوبات متنوعة في التواصل، وحتى التعامل مع المرضى الذين يمثلون الجزء الأكبر من الجمهور الداخلي، ما يجعل حاجتها إلى جهاز العلاقات العامة أكثر من غيرها، بل ويجبرها على مواكبة جلّ التطورات التقنية الحاصلة، ومنه

الحاجة إلى ما يعرف اليوم بالعلاقات العامة " 2.0" (الالكترونية)

كما أنّ اختيارنا لهذه المؤسسة يتوقف أيضا على ما تتمتع به من مكانة وسط المؤسسات العلاجية، فهي إحدى أهم المراكز التي تصل نقاطها إلى العديد من المناطق داخل الجزائر ومنها قسنطينة، الجزائر العاصمة، البليدة، باتنة وغيرها.

وقد وجدنا كل التأييد والدعم من إطارات المركز وعماله باستقبالنا، وتدعيمنا بالوثائق والمعلومات، بل ومرافقتنا خلال الدورات الاستطلاعية داخل المؤسسة.

❖ **تقديم مؤسسة مكافحة مرض السرطان مختاري عبد الغاني (سطيف)**

▶ **نشأة المؤسسة**

جاء **الأمر رقم 2453، المؤرخ: 23 أوت 2012:** بشأن إنشاء مجلس إدارة مركز مكافحة السرطان، تطلب استثمارا عموميا قدّر ب: (4.8 مليار ل 160 سريرا) موزعا على جناحين رئيسيين يتضمن أولهما الأورام الطبية (64 سريرا)، الطب النووي (6 أسرة)، العلاج بالأشعة (36 سريرا)، العلاج الإشعاعي الموضعي (4 غرف ذات سرير واحد).

في حين كان الثاني مخصصا لجراحة الأورام (50 سريرا)، ويساهم هذا المرفق الصحي ذو التكنولوجيا العالية، والبعد الجهوي مع مركز مكافحة السرطان في باتنة، لتخفيف الضغط عن مركزي بيرو ماري كوري بالجزائر والبليدة، من خلال تقليص آجال انتظار المواعيد (أسبوع واحد بدل 30 يوما)، وتفادي اللجوء إلى التحويلات نحو الخارج، ويستقبل مركز مكافحة السرطان مختاري عبد الغاني نحو 184 مريضا يوميا. منذ جويلية 2013توافد 1700 شخصا للعلاج بهذا المركز الذي أنجزته المؤسسة الصينية **سي أي سي أوسي،** بالاشتراك مع **03 مؤسسات جزائرية خاصة** مكلفة بالأشغال الثانوية والطرق، ومختلف الشبكات. (الغاني، 2019)

▶ **أهم تواريخ المؤسسة**

- تاريخ تأسيس المركز: 2003
- تاريخ انطلاق أشغال المركز:2013
- عدد العاملين في المركز: 356
- عدد المرضى الذين استقبلتهم عام 2019:

جانفي: 1758

فيفري: 1575

مارس: 1746

أفريل: 1903

ثانيا: المجال الزماني

بدأنا الدراسة الاستطلاعية في بداية شهر فيفري 2019، وبعد شهور شرعنا في توزيع بعض الاستمارات على أفراد البحث.

وبعدها تمّ تعديل الاستمارة بالتنسيق والتشاور مع الأستاذ المؤطر، ثمّ أعيد توزيعها على عدد آخر من الإطارات والجمهور الداخلي.

ثالثا: المجال البشري

تمّ اختيار العينة انطلاقا من مجتمع المؤسسة الذي يبلغ عددهم نحو 2000 فردا، بين موظف وطبيب ومريض وكانت نسبة الاختيار **20%**.

❖ **المصلحة المختصة بالعلاقات العامة "2.0" (الالكترونية)**

بعد إجراء مقابلة مع كل من مدير مركز مختاري عبد الغاني، والمسؤول على قسم الاتصال، وبعض الحوارات المفتوحة مع الموظفين، أفادتنا كلها برأي موحد وهو غياب قسم خاص يسمى "قسم العلاقات العامة"، فتوزعت بذلك نشاطاته على مجموعة من المصالح داخل المركز.

❖ **تقييم واقع العلاقات العامة "2.0"(الالكترونية) في مركز مختاري عبد الغاني (سطيف)**

◈ **عرض وتفسير البيانات وتحليلها:**

◈ **أولا: المقابلة**

تمهيد

يتناول هذا الجزء المعالجة الكيفية للبيانات المحصل عليها ميدانيا، من خلال أداة جمع البيانات المتمثلة في المقابلة، والتي تمّ إجراؤها مع كل من مدير مركز مكافحة مرض السرطان مختاري عبد الغاني (سطيف)، وكذا مجموعة من الأطباء والإداريين الذين أفادونا بجملة من المعلومات حول المركز والتي ساعدت في بناء استمارة الاستبانة، وقد تضمنت أسئلة استطلاعية متنوعة.

كان أولها حول **تاريخ توفر المركز على خدمة الانترنت والأطراف التي تستعملها**، فكانت إجابة مدير

المركز بوجود اتصال مستمر، وتوفر دائم لخدمة الانترنت داخل المركز، وذلك منذ افتتاحه تقريبا عام 2013، وتستخدم الشبكة من طرف كل الأقسام، وكل العاملين بالمركز من أطباء، ممرضين، إداريين، ...الخ

ثاني سؤال كان حول **امتلاك المركز لحسابات على شبكة الانترنت كالفايسبوك، تويتر، انستغرام وغيرها،** فتوصلنا إلى توفر المركز على صفحة رسمية في حساب الفايسبوك باسم: **Anti cancer setif el bez** centre، إلى جانب بريد الكتروني في حساب (gmail).

في سؤال آخر عن **امتلاك المركز لموقع الكتروني خاص وأهم محتوياته،** كانت الإجابة بأنّه يتوفر على بريد الكتروني في حساب (gmail) باسم المركز، منذ العام الأول من إنشائه، يتضمن مجموعة من الأطراف الخارجية التي يتواصل معها، ومنها: مديرية الصحة لتبادل في نهاية كل شهر مجموعة من الملفات الضرورية (canvas)، وكذا الجهات الممولة، مثل مؤسسة صيدال في عنابة، مصلحة الشرطة، مصلحة الولاية، وغيرها من الأقسام الأخرى، لذلك فإن تحديث البريد ضروري كلما تطلب الأمر.

وفي السؤال الخاص **بمفهوم العلاقات العامة 2.0 (الالكترونية)،** فقد لمسنا غموض هذا المفهوم عند مدير المركز والعاملين به، نظرا لغياب قسم خاص بالعلاقات العامة، ولا ننفي أنّ العديد من المستشفيات والمصحات الخاصة تتوفر على قسم الاتصال والعلاقات العامة، بل وتعد حتى دورات خاصة لتكوين العاملين؛ لأن نجاح المؤسسة متوقف أساسا على فعالية هذا القسم.

في حين كان الجواب عن **الجهات الداخلية والخارجية التي يتواصل معها المركز في كل من:** مديرية الصحة، مصلحة الولاية، مصلحة الشرطة، صيدال بعنابة، الممولين، وسائل الإعلام خاصة إذاعة سطيف كجمهور خارجي للمؤسسة، على غرار المرضى والأسر، والطاقم الكامل العامل بالمركز كجمهور داخلي للمؤسسة، وهو ما أظهرته نتائج الدراسة السابقة بعنوان: **"الأدوار المؤسسيّة والأنشطة للعلاقات العامة في المستشفيات الحكومية والخاصة" لمحمد بن سعد السريع،** مفادها أنّ العلاقات العامة في المستشفيات الحكومية والخاصة في المملكة العربية السعودية تقوم بممارسة أربعة أدوار هي: دور النشر، الدور الإعلامي، الدور الإقناعي، الدور التكيفي.

أما عن الوسائل المعتمدة لدى **المركز للتواصل مع كل هذه الجهات،** فقد تنوعت بين الهاتف، الفاكس، الاجتماعات، الفايسبوك، البريد الالكتروني.

أما الوسائل الأكثر اعتمادا من طرف المؤسسة، فهي الهاتف، الفاكس، البريد الالكتروني على غرار المؤسسات الإعلامية خصوصا الإذاعات وبالضبط إذاعة سطيف، وهي نفس ما توصلت له دراسة **الجودي بن القيط:" استراتيجية الاتصال للإدارة الاستشفائية الجزائرية"، دراسة وصفية للإدارة الاستشفائية بالأغواط 2012،** مفادها أنّ الإذاعة لها دور كبير في إيصال المعلومات بخصوص الحملات التحسيسية ومكافحة الأمراض.

وبخصوص تنظيم المركز الحملات التوعوية أو الدورات التكوينية حول الأمراض والأوبئة عبر الحسابات الافتراضية، يقول المدير العام إنّ المركز ينظم مثل هذه الدورات والأيام التحسيسية بمعدل دورتين في السنة، لمعالجة أهم الموضوعات المتعلقة بمرض السرطان لتوعية الفرد، وقد نظم أبوابا مفتوحة تحسيسية حول الوقاية من سرطان الثدي من 28 إلى10/31/ 2018 بحضور جهات إعلامية مثلتها إذاعة سطيف، المشاركة في الصالون الوطني حول السرطان من04 إلى 06 أكتوبر 2018 ، إلى جانب تنظيم يوم تحسيسي وتوعوي بالتعاون مع جمعية الشفاء لرعاية مرضى السرطان بمناسبة مارس الأزرق لسرطان القولون والمستقيم، كما قامت مديرة الصحة والسكان لولاية سطيف بافتتاح هذا اليوم التحسيسي والتوعوي (2019.03.28)، وغيرها من الفعاليات الأخرى كالوقاية من سرطان البروستات، يوم دراسي وتكويني وتطبيقي لليوم العالمي لنظافة اليدين...الخ.

في حين كان آخر سؤال عن حجم الميزانية المخصصة للعلاقات العامة (تجهيزات، اشتراكات، مجلاّت)، فكان تقديرها عموما متوسطا وموظفا في أهم نشاطات الاتصال والعلاقات العامة، كتحديث الأجهزة، دفع مستحقات الانترنت، مستحقات الهاتف، الدورات والأيام التحسيسية، والأبواب المفتوحة.

◆ ثانيا: الاستمارة

تمهيد

قسمت الاستمارة إلى أربعة محاور ستتم معالجة البيانات في ضوئها، ليتم بعد ذلك استخلاص النتائج، والتي تشكل في مجملها إجابة عن التساؤلات التي تضمنتها إشكالية الدراسة

المحور الأول: البيانات السوسيو ديمغرافية

الجدول رقم (01) يوضح جنس أفراد العينة

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	32	%40
أنثى	48	%60
المجموع	**80**	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) الذي يبيّن الجنس لأفراد العينة، أنّ نسبة الإناث العاملات بالمركز بلغت **60%**، هي بذلك أكبر من نسبة الذكور التي تقدر ب **40%**وهو ما يمكن تفسيره بالقول إنّ المرأة اليوم اقتحمت كل ميادين العمل دون استثناء، فهي لا تضع شروطا خاصة بظروف العمل (كالأجر، الإقامة، نوع العمل...الخ) مقارنة بالذكر، على غرار بعض الأسباب المتعلقة بالرجال كالإعفاء من الخدمة الوطنية.

الجدول رقم (02) يوضح سن أفراد العينة

السن	التكرار	النسبة المئوية
35-24	53	%66.25
45-36	25	%31.25
46فما فوق	02	%2.5
المجموع	**80**	**%100**

من خلال الجدول رقم (02) الخاص بسن أفراد العينة يتضح لنا أنّ ما نسبته 66.25% تتراوح أعمارهم بين 24-35 سنة، وبعد استفسارنا من خلال مجموعة من المقابلات التي أجريناها مع بعض الموظفين داخل المركز من أطباء وإداريين، وجدنا أنّ السبب يعود إلى حداثة المؤسسة وحاجتها إلى طاقم كامل من العاملين لتسيير مهامها، أمّا ما نسبته 31.25% فقد ترجمت الفئة العمرية ما بين 36-45 سنة وتمثل عموما الطاقم الطبي بعيدا عن الطاقم الإداري، في حين كانت نسبة 2.5% تمثل فئة 46 سنة فما فوق، وتفسير ذلك هو الإحالة على التقاعد.

الجدول رقم (03) يوضح الأقدمية في العمل لأفراد العينة

الأقدمية	التكرار	النسبة المئوية
5-1سنوات	58	%72.5
10-6سنة	22	%27.5
المجموع	**80**	**%100**

يبين لنا الجدول رقم (03) سنوات الأقدمية في الممارسة المهنية، والتي تتراوح غالبيتها ما بين 1-5 سنوات بنسبة 72.5%، ويعود ذلك إلى حداثة المؤسسة، والمسابقات المنظمة سنويا ومنه فتح مناصب جديدة، ونسبة**27.5%**تراوحت الأقدمية بين 6-10 سنوات، لنستنتج بذلك أنّ معظم الموظفين لا يملكون الخبرة والتجربة الكافية.

المحور الثاني: الوسائل الاتصالية المعتمدة من طرف مركز مكافحة مرض السرطان مختاري عبد الغاني (سطيف)

الجدول رقم (04) يوضح ضرورة اعتماد التكنولوجيا في تسيير مهام المؤسسة من عدمها

هل تعتقد أنّ اعتماد التكنولوجيا أمر ضروري لتسيير نشاطات المؤسسة ؟	التكرار	النسبة المئوية
نعم	78	%97.5
لا	02	%2.5
المجموع	**80**	**%100**

نلاحظ من الجدول رقم (04) أنّ غالبية أفراد العينة وبنسبة 97.5% يتفقون على ضرورة وأهمية توظيف التكنولوجيا، خصوصا ونحن نعيش في عصر رقمي أصبحت لغته رقمية، أفراده افتراضيون، مجال عمله ردهات سيبرانية، بل وحتى مجتمعه بالكامل يتجه نحو اللا حضور.

وبقيت نسبة 2.5% تمجد الطرق الكلاسيكية، وقد يعود ذلك إلى طبيعة المرحلة العمرية التي يعيشونها (46 فما فوق)، فقد يكون هؤلاء من الذين ألفوا الطرق الكلاسيكية فلا يهتمون بالأساليب الجديدة التي أفرزتها التطورات التكنولوجية.

الجدول رقم (05) يوضح الوسائل المعتمدة في التواصل مع الجمهور

الوسائل	التكرار	النسبة المئوية
الهاتف	15	%12.29
البريد الالكتروني	12	%9.83
الفايسبوك	25	%20.49
الاجتماعات	10	%8.19
الهاتف والبريد	35	%28.68
الهاتف والفايس	25	%20.49
المجموع	**122**	**%100**

يوضح لنا الجدول رقم (05) الخاص بنوعية الوسائل المعتمدة من طرف المركز للتواصل مع جماهيره، أنّ استجوابهم أفضى إلى أنّ ما نسبته 12.29 % يستعملون الهاتف، لما يوفره من سرعة وسهولة واختصار الجهد، وتوفير الوقت، في حين أقرت نسبة 9.83% استخدامها للبريد الالكتروني كونه حسابا مهنيا يتوجب اعتماده للتواصل مع الجهات الرسمية التي يحتاج المركز التعامل معها، وهو ما أفادتنا به المقابلة التي أجريناها مع مدير المركز والذي صرح بتبادل الملفات مع كل من مديرية الصحة، مصلحة الولاية، مصلحة الشرطة، صيدال بعنابة، الممولين، وسائل الإعلام خاصة إذاعة سطيف وغيرها،

لتأتي النسب متكافئة بخصوص كل من الفايسبوك لوحده والهاتف والفايسبوك معا بنسبة 20.49 % نظرا لرواجهما بين الأفراد فمعظم الجماهير تمتلك حساب فايسبوكي بل أحيانا نجد أنّ لها أكثر من حساب، والهاتف اليوم ضرورة حتمية لا نقاش فيها، في حين كانت نسبة 28.68%للهاتف والبريد الالكتروني، وأصغر نسبة كانت للاجتماعات قدّرت ب 8.19 %.

الجدول رقم (06) يوضح مواقع التواصل الاجتماعي المعتمدة في المؤسسة

مواقع التواصل	التكرار	النسبة المئوية
الفايسبوك	70	%60.87
تويتر	10	%8.69
المدونات	05	%4.34
المجموعات الإخبارية	00	%00
انستغرام	30	%26.08
المجموع	**115**	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) أنّ أكثر مواقع التواصل الاجتماعي اعتمادا من طرف المؤسسة هو الفايسبوك ومثل ذلك نسبة 60.86%، إذ المركز له صفحة رسمية على حساب الفايسبوك باسم: **centre Anti cancer setif el bez**، والتي تضمنت معلومات خاصة بالمركز كأرقام الهاتف، موقع المركز، وغيرها. على غرار 26.08%من العاملين الذين يملكون حسابا في انستغرام، 8.69% ولهم حسابات على تويتر، فيتربع بذلك تطبيق الفيس بوك((**Facebook** انستغرام ((**instagram** وتويتر **Twitter**)) على عرش التطبيقات الكثيرة المنتشرة، لتأتي المدونات بنسبة 4.34%، أما المجموعات الإخبارية فهي غير معتمدة وغير معروفة لدي الموظفين بالمؤسسة، وهو ما لمسناه أثناء ملء الاستمارات؛ حيث كان السؤال مكررا من العاملين للاستفسار وشرح الموقع له قبل الإجابة.

الجدول رقم (07): يوضح تطبيقات تنظيم الحملات التوعوية

التطبيقات	التكرار	النسبة المئوية
Manager r.p	05	%5.88
Adéquate r.p	00	00%
تطبيقات أخرى	00	00%
تطبيقات غير معروفة وغير موظفة	80	%94.11
المجموع	**85**	**%100**

يوضح لنا الجدول رقم (07) الخاص بتطبيقات العلاقات العامة 2.0 (الالكترونية) الموظفة في تنظيم الحملات التوعوية، أنّ ما نسبته % 94.11 لا تعرف ولا تستخدم هذه التطبيقات، وبعد استفسارنا عن كيفية تنظيم الحملات التوعوية والأيام التحسيسية أفادنا المسؤولون والعاملون اعتمادهم على برمجيات خاصة في التصميم، ثم نشرها وعرضها ونقلها على الصفحة الرسمية للمركز في الفايسبوك، وهو ما وجدناه حقا بعد فحصنا للصفحة.

المحور الثالث: أهداف المؤسسة وراء تبني العلاقات العامة 2.0 (الالكترونية)

الجدول رقم (08): يوضح مزايا برامج العلاقات العامة 2.0 (الالكترونية)

المزايا	التكرار	النسبة المئوية
السرعة	25	%31.25
النوعية	14	%17.5
الشفافية	9	%11.25
السرعة والنوعية	32	%40
المجموع	**80**	**%100**

من خلال الجدول رقم (08) المتعلق بإيجابيات برامج العلاقات العامة 2.0 (الالكترونية)اتضح أنّ نسبة 40%تقول بالسرعة والنوعية في أداء النشاطات والخدمات، ونسبة 31.25%ترى أنّ الإيجابية الأهم هي السرعة، وتليها نسبة17.5%التي تقول بالنوعية، وأخيرا نسبة11.25% تعرج على الشفافية، ونلمس من ذلك التفاوت في الآراء، والذي يمكن تفسيره باختلاف التوجهات والاعتقادات لدى أفراد مركز مختاري عبد الغاني.

الجدول رقم (09): يوضح كيف ساعدت العلاقات العامة 2,0(الالكترونية) التعريف بالمؤسسة

طرق التعريف بالمؤسسة	التكرار	النسبة المئوية
استهداف الجمهور افتراضيا	39	%48.75
المجلات الالكترونية	14	%17.5
تصميم الأحداث شبكيا	27	%33.75
المجموع	**80**	**%100**

يبين الجدول رقم (09) أساليب العلاقات العامة 2.0 (الالكترونية) في التعريف بالمؤسسة، فقد حظي استهداف الجمهور افتراضيا نسبة 48.75%نظرا لجودة التصميم والإعداد الذي توفره هذه البرمجيات، وكذا إمكانية عرضها في مختلف الردهات الافتراضية أين يتواجد أكبر عدد ممكن من الجماهير اليوم، ثم نسبة 33.75%أشارت إلى تصميم الأحداث عبر الشبكة، وبالتالي وصول الجماهير لها بكل سهولة وتفاعل، أما نسبة 17.5%فقالت بالمجلات الالكترونية التي تقوم بعرض محتويات وموضوعات خاصة بالمؤسسة.

المحور الرابع: مشكلات تواجهها مؤسسة مختاري عبد الغاني في توظيف العلاقات العامة 2.0(الالكترونية)

الجدول رقم (10) يوضح وجود صعوبات من عدمها

وجود صعوبات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	75	%93.75
لا	05	%6.25
المجموع	**80**	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أنّ ما نسبته 93.75%من أفراد العينة يقرون بوجود مشكلات وصعوبات أثناء توظيف برامج العلاقات العامة 2.0 (الالكترونية)، ويعود ذلك لمجموعة من الأسباب التي فسرناها في السؤال التالي، أمّا 6.25% قالوا بعدم وجود مشكلات بينة تصادفهم.

الجدول رقم (11): يوضح طبيعة الصعوبات التي تواجهها

طبيعة الصعوبات	التكرار	النسبة المئوية
ضعف في الشبكة	25	%31.25
تكنولوجيا معقدة	40	%50
غياب قسم خاص بالعلاقات العامة	15	%18.75
أخرى تذكر	00	%00
المجموع	**80**	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول رقم (11) الموّضح لطبيعة الصعوبات التي تواجه العاملين بالمؤسسة، أنّ ما نسبته 50%يقولون إنّ التكنولوجيا معقدة، وهو ما يمكن تفسيره بعدم معرفتهم لأشهر البرامج التي تعتمدها العلاقات العامة 2.0 (الالكترونية)، على غرار فئة مثلت نسبة 31.25%

التي أرجعت الصعوبات إلى مشاكل في الشبكة علما أنّ مركز مكافحة السرطان منذ افتتاحه ينطوي على شبكة شاملة ربطت بين كل الأقسام والوحدات، لكن رغم ذلك أحيانا يكون انقطاع أو ضعف تدفقها، وكذا نسبة 18.75 % أرجعت الصعوبات تلك إلى غياب قسم خاص بالعلاقات العامة بالمؤسسة، وهو ما دعمته الدراسة السابقة بعنوان: **"العلاقات العامة في المؤسسة الصحية الجزائرية" لياسين مسيلي** التي أفادت أنّ من بين الصعوبات التي تواجه إدارة العلاقات العامة هي أن مكتب الإعلام والاتصال الذي توكل إليه أنشطة العلاقات العامة لا يقوم بمهامه، كما أنّ الأساليب الاتصالية المستعملة غير فعالة، على غرار عدم وجود قسم أو جهاز يمثل فعلا أنشطة العلاقات العامة في المستشفى، وغموض هذا المصطلح أساسا عند المسؤولين والعاملين بالمستشفى.

الجدول رقم (12) يوضح الاقتراحات لتوظيف التطبيقات التكنولوجية الحديثة

الاقتراحات	التكرار	النسبة المئوية
تنظيم دورات تكوينية	38	%47.5
تحديث الأجهزة	28	%35
توفير الانترنت	14	%17.5
أخرى تذكر	00	%00
المجموع	**80**	**%100**

من خلال الجدول رقم (12) المبين لأهم الاقتراحات الخاصة بتوظيف التطبيقات التكنولوجية الحديثة، تقر نسبة 47.5%بضرورة تنظيم دورات تكوينية

لما لها من دور في تحسين مستوى العاملين ومواكبتهم لأهم التطورات التي يشهدها عالم التكنولوجيا، الذي يفرز في بضع ثوان مستجدات متعددة، ونسبة 35% تدعو إلى تحديث الأجهزة لكونها جزءا ضروريا في مسألة المواكبة للمستجدات، على غرار ما نسبته 17.5%التي ركزت على توفير الشبكة بالتدفق المناسب، وبشكل مستمر يسمح بأداء الوظائف بكل يسر وسرعة وتفاعلية ومرونة.

الجدول رقم (13) يوضح حجم الميزانية المخصصة لنشاطات العلاقات العامة 2.0 (الالكترونية)

حجم الميزانية	التكرار	النسبة المئوية
ضعيف	30	%37.5
متوسط	40	%50
كبير	10	%12.5
المجموع	**80**	**%100**

يوّضح لنا الجدول رقم (13) حجم الميزانية المخصصة لنشاطات العلاقات العامة 2.0 (الالكترونية)، حيث اتفق معظم أفراد العينة بنسبة 50%على أنّها متوسطة، وغالبا ما تخصص لتغيير أجهزة الحاسوب، تنظيم أيام تحسيسية، دورات تكوينية، دفع مستحقات شبكة الانترنت وغيرها، ونسبة 37.5%وصفتها بالضعيفة، لكونها غير كافية لتغطية كل النشاطات الواسعة للعلاقات العامة، 12.5% فهي ترى أنّها ميزانية كبيرة وكافية للقيام بكل النشاطات المطلوبة.

◈ نتائج الدراسة

سعت الدراسة إلى التعرف على واقع العلاقات العامة "2.0" (الالكترونية) في المؤسسات العلاجية تطبيقا على مركز مكافحة مرض السرطان مختاري عبد الغاني—سطيف- فكانت النتائج على الشكل التالي:

✓ غياب قسم خاص بالعلاقات العامة في الهيكل التنظيمي للمركز، لذلك توزعت مهامه على مجموعة من الوحدات والأقسام حسب ما صرّح به مدير المركز والمسؤول عن قسم الاتصال، أثناء إجراء مقابلات رسمية معهما، وتجلت أهم أدوارها في تحديث طرق التواصل والتعامل داخل المركز. فهي بذلك أبعد من الوصول إلى العلاقات العامة 2.0 (الالكترونية)

✓ تبين من خلال المقابلات واستمارة الاستبانة أنّ أهم الوسائل المعتمدة من طرف المركز هي: الهاتف، الفاكس والبريد الالكتروني بالدرجة الأولى، ثمّ الفايسبوك بالدرجة الثانية لتوفر المؤسسة على صفحة رسمية لها تتواصل من خلالها مع جماهيرها الداخلية والخارجية، وتعرض من خلالها مجموع النشاطات والأعمال التي تنجزها.

✓ تنوعت الصعوبات التي يواجهها مركز مختاري عبد الغاني في تطبيق العلاقات العامة 2.0 (الالكترونية)، انطلاقا من غموض المفهوم في حد ذاته، وغياب مصلحة خاصة لممارستها، ناهيك عن المشكلات التي أشرنا إليها سابقا.

وعموما يمكننا الاستنتاج أنّ واقع العلاقات العامة "2.0" (الالكترونية) لم يرق للمستوى المطلوب، بل ومبهم عند المؤسسات الجزائرية، وهو ما أكدته العديد من الدراسات الأكاديمية في ذات السياق. وصرّح به مدير مركز مكافحة مرض السرطان مختاري عبد الغاني —سطيف- والذي فسّر ذلك بجملة من الأسباب أهمها:

- الأمية الرقمية التي تعاني منها المؤسسات الجزائرية دون استثناء.
- ضعف البنية التحتية والتجهيزات الأولية وضعف الميزانية.
- غياب ثقافة أداء الأنشطة افتراضيا، حتى إنّ بعض المؤسسات فتحت مواقع خاصة بها، ولكن لا تقوم بتحديثها ومتابعتها، مما يتسبب في عزوف الجماهير عنها.
- عدم وجود أو قلة المتخصصين في العلاقات العامة الرقمية من ناحية (التحرير الإلكتروني، إدارة المواقع الإلكترونية).
- غياب وندرة الدورات التدريبية المتعلقة بالعلاقات العامة الرقمية.
- الجمهور الكبير الذي يزور الموقع الإلكتروني للمركز، والذي يتابع حساباتها في مواقع التواصل الاجتماعي، يتطلب معه تخصيص عدد من الموظفين للتفاعل معهم، وهو ما لا قد يتوفر لأسباب مالية أو إدارية أو غيرها.
- حصر لعدد من حالات الاختراق للمواقع الإلكترونية.
- عدم التفاعل المناسب مع بعض الإدارات الداخلية في المؤسسة.

كما أن العلاقات العامة كعلم في الجزائر هو حديث الظهور، فقد تأسس في الجزائر معهدان اثنان فقط مع بداية التسعينيات، وهما غير متخصصين في إعداد خبراء وقائمين على العلاقات العامة، وإنما يدرس فقط كمقياس ضمن تخصصات أخرى في علوم الإعلام والاتصال، لذلك يسجل غياب كبير للمتخصصين والخبراء في هذا المجال (بودهان ي.، 2009)

خاتمة

يتضح من خلال ما تم استعراضه من محتويات للعلاقات العامة "2.0" (الالكترونية)، أنّها قد خطت خطوات عملية جد هامة، سهلت من عمل القائمين بهذا النشاط، وجعلتهم يقتصدون الجهد والوقت في تنفيذ أعمالهم.

علاوة على ذلك، فالاستغلال الجيد والعقلاني لهذه التكنولوجيات الرقمية في مجال العلاقات العامة يتطلب ضرورة المقاربة بين هذه التطبيقات وبين العلوم المعرفية كالدراسات الإعلامية، والنفسية والاجتماعية، ودمج فنون متعددة منها: التصميم والانفو غرافية، والتي بدورها يمكن أن تخلق نماذج إبداعية جديدة. (htt13)

فقد أحدثت العلاقات العامة "2.0" (الالكترونية) طفرة نوعية داخل المؤسسات الحديثة، لترتقي بها إلى مصاف العالمية في اتصالاتها وثورتها المعلوماتية، وجعلت بذلك المؤسسة الراقية تحوّل جماهيرها المستهدفة من "جماهير تقليدية" إلى "جماهير افتراضية"، وحوّلت إدارتها من إدارة ورقية إلى إدارة إلكترونية.

لكن واقعها في المؤسسات الجزائرية على اختلاف أشكالها وأحجامها هي غائبة ولا تزال في خطواتها الأولى لاكتشاف جوانب هذا التخصص الذي ارتقى بعيدا في المؤسسات الأجنبية الكبرى.

الهوامش

- (بلا تاريخ). تم الاسترداد من http://www.bluevizia.com/resources/manual/pr/pr_fr.pdf
- (بلا تاريخ). تم الاسترداد من https://balkadi85.files.wordpress.com/.../d8a7d984aad8add8afd
- (بلا تاريخ). https://www.androydi.com.
- Irene Martinez. (بلا تاريخ). *différences entre les relation publics traditionnlles et RP 2.0*. تاريخ الاسترداد 16 12, 2016، من https://www.Launchmetrics.com/fr/ressources/blog/différences -rp-traditionnelles-digitales
- Susanne Elizabeth Gaddis. (2001). *on-line Research Techniques for the Public Relations Practitioner*. USA: Sage publications.
- ابن منظور. *لسان العرب*. لبنان: دار الكتب العلمية.
- الجمعية السعودية للعلاقات العامة والاعلان. (8-9 أفريل 2015). العلاقات العامة الرقمية. *الملتقى الثالث ، المجلد 07*، صفحة 04.
- الجودي بن القيط. (2012). استراتيجية الاتصال للإدارة الاستشفائية الجزائرية، دراسة وصفية للإدارة الاستشفائية بالأغواط. *مذكرة ماجستير* . جامعة الجزائر 03.
- المعجم الوسيط. (2005). *المعجم الوسيط*. مكتبة الشروق الدولية.
- دهيليس عبد القادر، قريشي أنيس: النظام القانوني للمؤسسة العمومية الاستشفائية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2018.
- أحمد مختار عمر، معجم للغة العربية المعاصرة،
المجلد الأول، الطبعة الأولى، دار الكتاب، القاهرة، 2008.
- جبرا مسعود، معجم الرائد، الطبعة السابعة، دار العلم، بيروت، 1992.
- ثامر ياسر البكري. *إدارة المستشفيات*. عمان: دار اليازوري.
- حسان محمد نذير حرستاني. (1990). *إدارة المستشفيات*. المملكة العربية السعودية: معهد الإدارة العامة للبحوث.
- حورية بولعويدات. (2008). استخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية (دراسة ميدانية بمؤسسة فرع تسيير شبكة الغاز بالشرق). صفحة 120. جامعة منتوري، قسنطينة.
- خرخاش صباح. (2015). تقييم كفاءة أداء مؤسسات الخدمات الصحية في الجزائر -دراسة ميدانية في المؤسسة الاستشفائية سليمان عميرات بالمسيلة-.
- رئيس مكتب الاتصال لمركز مكافحة مرض السرطان مختاري عبد الغاني. (25 أفريل, 2019).
- عبد العزيز بن سعيد الخياط. (8-9 أفريل, 2015). العلاقات العامة الرقمية...مفهومها، أدوارها، تحدياتها. *ورقة علمية مقدمة إلى الملتقى الثالث للجمعية السعودية للعلاقات العامة والإعلان* . الرياض.
- عبد الوهاب مخلوفي، يامين بودهان. (2017). التطبيقات الجديدة في مجال العلاقات العامة 2.0 ودورها في ترقية الأداء الاتصالي للمؤسسة Manager RP نموذجا . *مجلة العلوم الاجتماعية* ، صفحة 354.
- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات. (2001). *مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- غازي فرحان أبو زيتون. (1999). *خدمات الإيواء في المستشفيات*. عمان: دار زهران.
- فادية فؤاد، حميد محمد. *البناء الاجتماعي للمؤسسات الطبيّة*. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- فهد خليل. (2006). *أساسيات منهجية البحث في العلوم الانسانية*. الأردن: دار النفائس.
- فؤاد عبد الله حسن محمد. (2014). دور العلاقات العامة في الترويج لمشروع الحكومة الالكترونية (دراسة وصفية تحليلية بالتطبيق على المركز القومي للمعلومات خلال الفترة ما بين 2010-2014). صفحة 108. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- محمد الأمين موسى. (4-5 ماي, 2004). مستقبل العلاقات العامة في عصر الوسائط المعلوماتية. *ورقة قدمت لمؤتمر العلاقات العامة في الوطن العربي في ظل العولمة* ، صفحة 7. جامعة الشارقة.
- محمد الطعامنة، عبد العزيز مخيمر. (2003). *الاتجاهات الحديثة في إدارة المستشفيات (المفاهيم والتطبيقات)*. مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- محمد بن سعد السريع. (2005). الأدوار المؤسسية والأنشطة للعلاقات العامة في المستشفيات الحكومية والخاصة. *مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الإعلام* . جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
- محمد شفيق. (2001). *البحث العلمي والخطوات المنهجية لاعداد البحوث الاجتماعية*. مصر: المكتبة الجامعية.
- محمد منير حجاب. (2007). *العلاقات العامة في المؤسسات الحديثة*. القاهرة: دار الفجر.
- محمودي محمد بشير. (2017). العلاقات العامة الالكترونية وتطور المنظمة. *مجلة الرسالة للدراسات الاعلامية* ، صفحة 191.
- موسى سهام. (2014). مساهمة في بناء نموذج قياس أثر المحاذاة الاستراتيجية لتكنولوجيا الانترنت (دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمنطقة الصناعية العلمة). صفحة 160-164. جامعة بسكرة.
- نبيلة كحيلة. (2009). تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الصحيّة. *مذكرة ماجستير* ، صفحة 25. جامعة قسنطينة.
- نصر الدين عيساوي. (2005). مراقبة التكاليف في مؤسسة استشفائية. *مذكرة ماجستير* ، صفحة 123-124. جامعة منتوري، قسنطينة.
- وليد يوسف صالح. (2011). *إدارة المستشفيات والرعاية الصحية والطبية*. عمان: دار أسامة.
- ياسين مسيلي. (2009). العلاقات العامة في المؤسسة الصحية الجزائرية. *دراسة ميدانية بالمستشفى الجامعي ابن باديس، قسنطينة* . جامعة منتوري، قسنطينة.
- يامين بودهان. (2009). واقع العلاقات العامة في المؤسسة الجزائرية. *مجلة العلوم الانسانية* .

- Irène Martinez7 : différences entre les relation publics traditionnelles et RP 2.0. تاريخ الاسترداد 16 12 2016، من https://www.Launchmetrics.com/fr/ressources/blog/différences -rp-traditionnelles-digitales (.(2001 on-line
- Susanne Elizabeth Gaddis. Research Techniques for the Public Relations Practitioner USA: Sage publications.

الملاحق

دليل المقابلة

1. هل يتوفر المركز على خدمة الانترنت بشكل مستمر ؟ منذ متى ؟ من يستعملها ؟
2. هل تمتلك مؤسستكم حسابات على شبكة الانترنت (الفايسبوك، تويتر، انستغرام، المدونات)؟
3. هل يملك المستشفى موقعا الكترونيا خاص به ؟ منذ متى ؟ ما هو محتواه ؟ هل يتم تحديثه ؟
4. ما مفهومكم للعلاقات العامة "2.0" (الالكترونية)؟
5. ما هي الجهات الداخلية والخارجية التي يتواصل معها المركز ؟
6. ما هي الوسائل المعتمدة من طرفكم للتواصل مع هذه الجهات ؟
7. ما هي الوسيلة الأكثر اعتمادا من طرف المؤسسة ؟
8. هل تنظم مؤسستكم حملات توعوية أو دورات تكوينية حول الأمراض والأوبئة عبر حساباتها الافتراضية ؟
9. ما هو حجم الميزانية المخصصة للعلاقات العامة (تجهيزات، اشتراكات، مجلاّت)؟

استمارة الاستبيان

جامعة محمد لمين دباغين–سطيف 2-

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: علوم الإعلام والاتصال

تخصص: اتصال وعلاقات عامة

استمارة استبيان

واقع العلاقات العامة 2.0 (الالكترونية) في المؤسسات الاستشفائيّة

إعداد
نورة لخويدر

إشراف
نصر الدين غراف

السنة الجامعية

2019.2018

المحور الأول: البيانات السوسيو ديمغرافية

الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

السن: ☐ 26 ☐ 35- سنة ☐ 45-36 سنة ☐ 46 فما فوق

الأقدمية في العمل: ☐ 1-5 سنوات ☐ 6-10 سنوات

المحور الثاني: الوسائل الاتصالية المعتمدة من طرف مؤسسة مختاري عبد الغاني- سطيف-

1. هل تعتقد أنّ اعتماد التكنولوجيا في التسيير يسهّل مهام المؤسسة ؟

☐ نعم ☐ لا

2. ماهي الوسائل التي تعتمدها المؤسسة في التعامل مع جمهورها ؟

☐ الهاتف ☐ الاجتماعات ☐ الفايسبوك ☐ البريد الالكتروني

أخرى تذكر.....

3. فيما تتمثل مواقع التواصل الاجتماعي التي تستخدمها المؤسسة ؟

☐ الفايسبوك ☐ تويتر ☐ المدونات ☐ المجموعات الإخبارية ☐ انستغرام

أخرى تذكر.....

4. ما هي أشهر التطبيقات الموظفة في تنظيم الحملات التوعوية والأيام التحسيسية ؟

☐ برنامج مناجير العلاقات العامة manager rp ☐ برنامج أديكايت Adéquate RP

تطبيقات أخرى تذكر:.....

تطبيقات غير معروفة وغير موظفة

المحور الثالث: أهداف المؤسسة وراء تبني العلاقات العامة " 2.0" (الالكترونية)

5. ما هي المزايا والايجابيات التي تفرزها برامج العلاقات العامة 2.0 (الالكترونية)؟

☐ السرعة ☐ النوعية ☐ الشفافية

6. كيف ساعدت العلاقات العامة"2.0"(الالكترونية) في التعريف بالمؤسسة وخدماتها ؟

☐ استهداف الجمهور افتراضيا أين يتواجد معظمه ☐ تصميم الأحداث عبر الشبكة بشكل ابتكاري مغري

☐ المجلّات الالكترونية

المحور الرابع: مشكلات تواجهها مؤسسة مختاري عبد الغاني –سطيف- في توظيف العلاقات العامة 2.0(الالكترونية)

7. هل تعترضك صعوبات أثناء استخدامك لأحد برامج العلاقات العامة "2.0" (الالكترونية)؟

☐ نعم ☐ لا

إذا كانت إجابتك (نعم) فما طبيعة هذه الصعوبات ؟

☐ ضعف في الشبكة ☐ تكنولوجيا معقدة ☐ غياب قسم العلاقات العامة

أخرى تذكر.....

8. ما هي اقتراحاتك لزيادة اعتماد الموظفين في المؤسسة على التطبيقات التكنولوجية الحديثة ؟

☐ تنظيم دورات تكوينية ☐ تحديث الأجهزة داخل المؤسسة توفير الانترنت

أخرى تذكر .....

9. ما هو حجم الميزانية الذي تخصصه مؤسستكم لنشاطات العلاقات العامة 2.0 (الالكترونية)؟

☐ ضعيف ☐ متوسط ☐ كبير

صراع الطبقة الوسطى والأوليغارشية الجديدة وأثره على التنمية السياسية في الجزائر

The struggle of the middle class, the new oligarchy, and its impact on the political development in Algeria

تاريخ الإرسال: 26-06-2020 تاريخ القبول: 13-07-2021

ناصرالدين باقي، جامعة الجزائر3، baki.nassireddine@univ-alger3.dz

الملخص

تنطلق هذه الدراسة من إبراز الأثر الذي خلفته الصراعات الجديدة بين الطبقة الوسطى والأوليغارشية النامية والمتجددة على مسار التنمية السياسية في الجزائر في السنوات الأخيرة، هذا الصراع الذي سرعان ما نمى بعد ظهور التصنيف الطبقي، المتعلق بالتصميم الجديد عقب جملة من التحولات السياسية والأمنية والاقتصادية غيرت من الخارطة السوسيولوجية للجزائر، والتي ظهرت من خلالها فواعل جديدة تؤثر على صنع واتخاذ القرار في الدولة، ممثلة في الأوليغارشية الجديدة التي استغلت أحسن استغلال الظروف التي مرت بها الجزائر لتسيطر على جانب كبير من اقتصاد البلاد خاصة عقب التحول في السياسات التنموية والانفتاح الاقتصادي الذي عرفته الجزائر . كما يظهر احتدام هذا الصراع بين الطبقة الوسطى والاوليغارشية في الجزائر عقب سلسلة الاحتجاجات الشعبية التي تلت أزمة ندرة المواد الاستهلاكية الأولية أو ما بات يعرف بـ**"أزمة الزيت والسكر" سنة 2011** والتي أثرت مخرجاتها وتعاطي النظام مع هذه المخرجات على مسار التحول الديمقراطي كأحد ركائز التنمية السياسية الشاملة في الجزائر.

الكلمات المفاتيح: الطبقة الوسطى، الأوليغارشية الجديدة، الإحتجاجات، التنمية السياسية.

Résumé

Le but de cette étude est de souligner l'évidence de l'impact, sur la voie de la transition démocratique, du conflit entre la classe moyenne et la nouvelle oligarchie en Algérie. Nous y dénonçons la manière dont ces forces oligarchiques exploitaient les conditions politiques, économiques et sécuritaires que l'Algérie connaissait. Cette oligarchie est devenue une force extraconstitutionnelle dominant l'économie. ''Le politique'' est contrôlée par la pression sur le pouvoir. Cette hégémonie rencontre la résistance de la classe moyenne sous la forme de protestations populaires, en particulier à la suite de la crise de l'huile de table et du sucre de 2011. A cette occasion, la classe moyenne a fait pression sur le régime pour qu'il mette fin au contrôle de l'oligarchie sur la vie économique et sociale algérienne. En revanche, le régime a utilisé tous ses moyens pour satisfaire la classe moyenne pour épargner à l'Algérie une transition démocratique violente à l'instar de certains pays du printemps arabe.

Mots-clés : La classe moyenne, la nouvelle oligarchie, les protestations, le développement politique

Abstract

The aim of this study is to highlight the impact of the conflict between the middle class and the new oligarchy in Algeria on the path of democratic transformation. We focused on the way these oligarchic forces exploited the political, economic, and security conditions that Algeria experienced. This oligarchy became an unconstitutional force dominating the economy. The pressure on power controls politics, but this control was met by the middle class in the form of popular protests, especially following the Cooking Oil and Sugar crisis of 2011, during which the middle class pressured the regime to stop the oligarchy's control of the Algerian economic and social life. In contrast, the regime used its entire means to satisfy the middle class and to spare Algeria a violent democratic transition along the lines of some Arab Spring countries.

Keywords: *The middle class - the new oligarchy - protests - political development.*

مقدمة

يُعتبر الحفاظ على الطبقة الوسطى في أي مجتمع كان بمثابة وسيلة للحفاظ على توازنه، خاصة مع تأثير الاختلاف الطبقي على المشهد السياسي والاقتصادي وبروز قوى جديدة تتدرج في السلطة السياسية عبر السيطرة على المجتمع متمثلة في صعود الأوليغارشية، وهو ما تعكسه الحالة الجزائرية التي تشهد حالة من الصراع الجديد بين الطبقة الوسطى والاوليغارشية الصاعدة والمتنامية التي استغلت ظروفا معينة للسيطرة على جزء من دواليب السلطة عبر التحكم في الاقتصاد حتى باتت تشكل قوى متحكمة في السلطة تصدت لها الطبقة الوسطى التي تخشى الانهيار وذلك عبر وسائل وآليات رغم أنها محدودة إلا أنها تمثل الخيار الوحيد أمامها ،فقد شكل هذا الصراع تهديدا حقيقيا للدولة التي سعت للسيطرة عليه عبر تدخلها والعمل على إرضاء جميع الاطراف ولعل خير مثال على ذلك عكسته **"أزمة الزيت والسكر"** في **2011** ومخرجاتها التي جاءت خصيصا للتأثير على مسار بناء تنمية سياسية حقيقية في الجزائر خاصة في ظل تزامن الاحتجاجات الشعبية هذه مع رياح التغيير على المنطقة العربية في شكل ثورات عربية قامت جلها وفي بدايتها على نفس الأسباب أي المطالب الاجتماعية قبل أن تتحول إلى سياسية.

فما هو أثر الصراع بين الطبقة الوسطى والأوليغارشية الجديدة على مسار التنمية السياسية في الجزائر؟

وقد تفرعت من الإشكالية المحورية مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي كالآتي:

- كيف ساهمت الأزمات السياسية والاقتصادية في تراجع أدوار الطبقة الوسطى في الجزائر؟
- ما هي العوامل التي ساعدت على ظهور الأوليغارشية في المجتمع الجزائري؟
- ما هو دور الدولة في الحد من هذا الصراع؟
- هل احتجاجات الطبقة الوسطى ساهمت في الحد من سيطرت الأوليغارشيات وساهمت في الحراك السياسي والاجتماعي للجزائر؟

- كما تستهدف هذه الدراسة اختبار التالية:
- إن الصراع على السلطة والهاجس الأمني مطلع التسعينات كان مسرحه الطبقة الوسطى، مما قوض هذه الطبقة وأدى إلى تراجع أدوارها في إحداث التوازن داخل المجتمع.
- إن ظهور الأوليغارشية الجديدة في الجزائر سببه استغلال نخبة معينة للظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها الجزائر.
- كلما حدث صراع بين الطبقات أدى ذلك إلى حتمية انتقال المجتمع من مرحلة إلى أخرى.

تهدف الدراسة للوصول إلى استخلاص مخرجات العلاقة بين الطبقة الوسطى والأوليغارشية الجديدة وإلقاء نظرة عن حجم الصراع ومخلفاته وأثره على المجتمع من جهة وسيرورة تطوير وتحقيق التنمية السياسية في الجزائر.

أما عن المناهج المتبعة فقد ركزت الدراسة على المنهج التاريخي ومنهج تحليل المضمون، والمنهج المقارن ومنهج دراسة حالة، أما الاقترابات فتم الاعتماد على مقترب النخبة والمقترب السلوكي.

من خلال الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث، حيث يتناول الأول ظروف تشكل الطبقة الوسطى في الجزائر، أما الثاني فيبحث في ظهور الأوليغارشية الجديدة الأسباب والمسببات، أما الثالث فيتناول أثر الصراع الجديد بين الطبقة الوسطى والأوليغارشيات على مسار تحقيق التنمية السياسية في الجزائر.

المبحث الأول: ظروف تشكل الطبقة الوسطى في الجزائر

ينقسم تعريف الطبقة الوسطى إلى تعريف من منظور اقتصادي وأخر اجتماعي فالتعريف الاقتصادي يركز على حجم ونوع الإنفاق الأسري، فينتمي بذلك إلى الطبقة الوسطى كل من يستطيع تلبية حاجاته الأساسية؛ أما التعريف الاجتماعي فيتجاوز الجانب المادي ليعطي مواصفات اجتماعية معينة كالمستوى التعليمي ونوع العمل، كالعمل في الوظائف المكتبية التي يطلق عليها بوظائف **"الياقات البيضاء"*** هذه الطبقة الوسطى التي تشكل عامل توازن داخل أي مجتمع وهي بذلك قد أنيطت بها مهمة التصدي للتغيرات الاجتماعية كسيطرة طبقة معينة، ولعل الحالة الجزائرية محل الدراسة قد تكشف الدور الذي تضطلع به هذه الطبقة في ظل صعود الأوليغارشية الجديدة وكيف اثر هذا الصراع على مسارات التنمية السياسية في الجزائر.

إن المتتبع لتاريخ الجزائر يدرك جليا أن تشكل وبروز الطبقة الوسطى جاء بعد الاستقلال، فالفترة الاستعمارية وكنتيجة لسياسات هذا المستعمر ضد الأهالي من تجويع وتشريد وتجهيل ومحاولة طمس الهوية الوطنية، أسفر عن إنتاج طبقات دنيا فقيرة عانت من ويلات الاستعمار آنذاك، لذا سنتتبع أهم مراحل تشكل الطبقة الوسطى في الجزائر بداية بمرحلة الاستعمار ثم تلتها مرحلة ما بعد الاستقلال ثم مرحلة الأزمة الوطنية.

المطلب الأول: مرحلة الاستعمار

هي المرحلة التي عرفت ببروز الارستقراطية حيث سيطرت برجوازية المستوطنين الفرنسيين بنسبة عالية على المشهد الاجتماعي رغم قلتهم في مقابل طبقة كادحة من الفلاحين وسكان الأرياف من الجزائريين الذين مثلوا الأغلبية الساحقة(Lachraf Mostafa, 1978, p.178) فبسبب استمرار الانهيار الطبقي في وسط السكان الجزائريين على حد تعبير "**روني غاليسو- R.Gallisot** "(Gallissot René, 1977, p.28)، أدى ذلك إلى قيام ثورة التحرير الوطني كنتيجة حتمية فرضتها الظروف الاجتماعية المزرية والتفاوت الطبقي الكبير وتجبر المستوطنين الذين مثلوا البرجوازية المسيطرة والمتحكمين في الموارد الأساسية التي تتطلبها المعيشة وكذلك بسبب الممارسات الوحشية للمستعمر الفرنسي.

المطلب الثاني: مرحلة ما بعد الاستقلال

كشفت هذه المرحلة عن تحول هائل في الطبقات في الجزائر، نظرا لخروج المستعمر من جهة وترك المستوطنين لممتلكاتهم ومغادرتهم الجزائر فور إعلان الاستقلال، شكلت هذه التحولات تغيرات في المجتمع الجزائر حيث تقلصت (سعت؟) الطبقات الدنيا بفعل السياسات الاستعجالية لتعويض الضرر المادي والنفسي للمواطنين من جهة والعمل على محو الأمية وأثار سياسة تجهيل المجتمع الجزائري من جهة أخرى، لذا فقد لعب دور الدولة على حداثة نشأتها وقلة خبرتها الدور البارز في تشكيل الطبقة الوسطى التي تحفظ توازن المجتمع، فالسلطة المطلقة لبيروقراطية الدولة على المجتمع المدني وصعوبات تشكيل الأحزاب وبروز مجتمع طبقي جديد هي ابرز سمات المرحلة الممتدة ما بين (1962-1979)(Harbi Mohamed, 1993, p.372)، أي ما بعد الاستقلال وفترة حكم "**بن بلة**" و"**الهواري بومدين**" إلى فترة حكم "**الشاذلي بن جديد**"، حيث كان الاهتمام بالزراعة والصناعة مع تبني النظام الاشتراكي سياسيا واقتصاديا بحكم أن الجزائر كانت ضمن محور حركات التحرر التي تبنت النهج الاشتراكي الذي يضمن للدولة السيطرة على الحياة الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية مقابل الاهتمام بالفرد وحاجاته الأساسية ومحاولة القضاء على التفاوت الطبقي، فقد عملت الدولة الحديثة على التخطيط كإستراتيجية شاملة تؤسس لبناء اقتصاد الدولة، ومع تأميم المحروقات سنة 1967 وتوجه الاقتصاد نحو التصنيع والإنتاج الزراعي بدأت تظهر الطبقة الوسطى التي مثلها المهندسون والفنيون والمسيرون من أبناء الجزائر خريجي المدارس الفرنسية من جيل الاستقلال الذين عايشوا أواخر مراحل الاستعمار وتم الاعتماد عليهم بعد الاستقلال لتسيير بعض القطاعات في الدولة الفتية وجميعهم ينتمون كما سماهم **رايت مليز- Wright Mills** إلى الطبقة الوسطى الجديدة(Mills.C, 1966, p. 84) .

من هذا المنطلق تظهر العوامل التي ساهمت في تشكيل وصياغة الطبقة الوسطى في الجزائر وتتمثل في ثلاثة عوامل رئيسية منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي وهي (Mills.C. Wright, 1966, p. 84):

1- رحيل المستوطنين الأوروبيين وتعويضهم بالجزائريين خاصة في الوظائف العمومية.

2- تبني الدولة "ديمقراطية التعليم"، أي أتاحت التعليم لكل الطبقات بما فيها السفلى مع المجانية والإجبارية.

3- الاهتمام بالتصنيع مما مكن الدولة أن تتحول إلى برجوازية كبيرة، حيث أصبحت لوحدها المسيطر على التوظيف والاستثمار.

المطلب الثالث: مرحلة الأزمة الوطنية

1- إن صعوبة تحديد الطبقة الوسطى في أي مجتمع يرجع في الأساس إلى صعوبة دراسة المجتمع ككل، خاصة المجتمعات المنغلقة على المعلومة كالجزائر، فرغم محاولات العديد من الباحثين تحديد الطبقة الوسطى، كتكونها من أصحاب المهن الحرة وصغار رجال الأعمال (إدريس بولكعيبات، العدد: 14، ديسمبر2000، ص ص (81- 82))، إلا أنها في حقيقة الأمر تخضع لمعايير وسمات معينة كالتعليم والعمالة والرفاه الاقتصادي (أحمد موسى بدوي، 2013، ص131) وكذا التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر على تشكل وصمود هذه الطبقة، وفي الحالة الجزائرية التي شهدت أزمة انهيار لمؤسسات الدولة لعشرية كاملة من الزمن بسبب إجهاض أولى التجارب الانتخابية في مطلع تسعينيات القرن

الماضي وما انجر عنها من حالة عدم استقرار أمني وسياسي أثر بشكل كبير على اقتصاد البلاد ومنه على القدرة المعيشية لمختلف الطبقات خاصة الطبقة الوسطى التي تراجعت بل كادت أن تؤول إلى الأفول فالأزمة الجزائرية بدأت أزمة انتخابية لتتحول إلى أزمة سياسية ثم أزمة أمنية كان مسرحها الوحيد هو الشعب خاصة سكان الأرياف الذين نزحوا إلى المدن طلبا للأمن والعمل والتعليم، مما شوه طابع المدن وأدى إلى ظهور الأحياء القصديرية أو ما يطلق عليها بالبناءات الفوضوية والتي تتميز بالهشاشة وقلة النظافة(أحمد موسى بدوي، 2013، ص131)، مما يجعلها المنتج الأول للفقر والجريمة وهي أبرز مخلفات الأزمة الوطنية، هذه الأزمة التي جاءت عقب إصلاحات سياسية بداية بدستور 1989 التي رفع فيها الرئيس **"الشاذلي بن جديد"** آنذاك شعار **"من أجل حياة أفضل"**(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، 2014، ص47)، هذه الإصلاحات التي كان سببها الاحتجاجات المصاحبة لأحداث **5 أكتوبر 1988** التي طالب فيها الشعب بإصلاحات تضمن الحقوق البسيطة للمواطن بعد سيطرة فئة معينة على الثروة الوطنية باسم الثورة والولاء للحزب الواحد.

شكلت الأزمة الوطنية نقطة تحول في الطبقة الوسطى في الجزائر التي صمدت أمام كل مقومات الانهيار فمخلفات الأزمة التي راح ضحيتها في ظل تضارب الأرقام أكثر من **150 ألف** قتيل و**2000** مفقود (Brahim bellaadi, 2001, p.212)، ناهيك عن أكثر من **25** مليار دولار كخسائر مادية أرهقت الاقتصاد وانعكست بالسلب على المواطن البسيط لولا سياسة المصالحة الوطنية التي أطفأت نيران هذه الأزمة التي جرت على الأخضر واليابس وكادت أن تؤدي إلى أفول الطبقة الوسطى في الجزائر. **المبحث الثاني: ظروف ظهور الأوليغارشية الجديدة في الجزائر: الأسباب والمسببات**

لعبت الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للجزائر دورا كبيرا في ظهور وتشكل أوليغارشية جديدة أكثر بروزا وظهورا للعامة، فعلى حد تعبير **"روبرت ميشلز - Robert Michels "** الذي قام بدراسة حول علاقة الأوليغارشية بالأحزاب في مؤلفه **" الأحزاب السياسية "**، حيث خلص إلى أن هناك ثلاث أسباب رئيسية أدت إلى ظهور الأوليغارشية داخل المنظمات وهي(الطاهر بن خرف الله، 2007، ص ص (196 - 197)) : **خصائص التنظيم ذاته - سمات القادة - سمات الجماهير** ندرك أن ظهور الأوليغارشية في الجزائر جاء نتيجة تفاعلات سياسية واقتصادية واجتماعية جعلت فئة قليلة تتحكم بالسلطة السياسية من خلال إما امتلاكها لرأس المال أو تكوينها مجموعة علاقات تشمل الجانب السياسي والعسكري المبنية على المصالح المتبادلة.

المطلب الأول: تطور القطاع الخاص

حاولت الجزائر القيام بمجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية وسنت جملة من القوانين والتشريعات لتهيئة البيئة المناسبة لعمل القطاع الخاص كشريك في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية منها، غير أن مساهمة القطاع الخاص في الحياة الاجتماعية لم يصل إلى المستوى المطلوب مقارنة مع الحوافز والتشريعات التي تنظمه فانطلاقا من النصوص الأساسية للجمهورية الجزائرية المستقلة : برنامج طرابلس 1962 - ميثاق الجزائر 1964 – الميثاق الوطني 1976 - الميثاق الوطني 1986 نجد أن المشرع الجزائري قد اعترف بالقطاع الخاص لكن هذا الاعتراف كان مصحوبا بشروط وتحفظات ، ولعل السبب في ذلك راجع إلى انقسامات النخبة الحاكمة قبيل الانفتاح السياسي بخصوص إطلاق الحرية للقطاع الخاص، فبحكم النظام الاشتراكي الذي كانت تتبناه الجزائر اعتبرت بعض النخب أن القطاع الخاص يمثل التوجه الرأسمالي وهو توجه يفرض التبعية الآلية للغرب حتى أنه في اعقاب الاستقلال ومع حكم أول رئيس للجزائر المستقلة **"أحمد بن بلة"** كثر الحديث عن بروز الطبقة البرجوازية من الاثرياء الذين شكلو نواة القطاع الخاص بعد ذلك، ورغم أن توجه الدولة الفتية بعد الاستقلال إلى تقليص الفجوة بين الطبقات يظهر على مستوى الخطاب السياسي حينما صرح **"أحمد بن بلة"** في إحدى خطاباته الموجه للأثرياء آنذاك قائلا: **"استعدوا للتخسيس"**، أما **"بومدين"** فقد كان أقل حدة حينما دعاهم للاختيار إما بين العمل السياسي أو الثراء قائلا: **"اختاروا بين الثروة والثورة"** وذلك للحد من تشكل اوليغارشية مسيطرة توازي سلطتها سلطة الدولة، وخوفا من تحول البرجوازية آنذاك إلى **"برجوازية كومبرادورية"** *.

لكن بعد الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي جاء بها دستور 1996 والتي أدرج فيها القطاع الخاص كشريك مهم في مسار التنمية وكمساهم في إعادة تشكيل الرأسمال الاجتماعي وبذلك لم تعد الدولة تهيمن كليا على الاقتصاد حيث عرفت "الخصخصة" في إطار توجهها نحو اقتصاد السوق والتخلي عن الاقتصاد الموجه (Salima Mellah, Mai 2004, p.6).

المطلب الثاني: استغلال الأزمة السياسية والأمنية

أثرت الأزمة السياسية والأمنية مطلع تسعينيات القرن الماضي بالسلب على كل الأصعدة والمجالات، فالإضافة إلى الخسائر البشرية هناك الخسائر المادية التي أنهكت الاقتصاد كما أن مطلع التسعينات كانت الجزائر قد اختارت التخلي عن الاشتراكية كنهج اقتصادي، والتي أدت إلى تدهور حالة الاقتصاد بالتزامن مع الأزمة السياسية والأمنية التي شهدتها الجزائر في هده الفترة (مولود زايد الطيب، 2007، ص200). ومع الانفاق المتزايد على الاستراد بسبب الوضع الأمني المتردي وعجز الدولة عن التكفل الكلي بإعادة بناء الاقتصاد استغلت بعض النخب السياسية هذا الوضع لتشكل طبقة برجوازية نظرا لاعتبارات تخص المركز وأخرى تخص الفساد السياسي عند طريق الاختلاسات المالية، خاصة الفترة التي شهدت استقرارا أمنيا متزامنا مع ارتفاع أسعار النفط ولعل قضية **"الخليفة"** قد سلطت الضوء على عمق الفساد داخل النخبة (عمار بوحوش، دع،دس ن) كما أن استفادة رجال الأعمال من القروض البنكية الضخمة واستغلالها في ارضاء الطبقة السياسية وبالمقابل عملية مسح الديون التي تقابلهم بها الدولة كل مرة عجلت ببروز هذه الأوليغارشية وقوّت نفوذها وتغلغلها في السلطة وتحكمها في الاقتصاد الوطني.

13- كما أن اعتبار بعض رجال الأعمال أنهم تكبدوا خسائر بسبب الأعمال الارهابية ضد مصالحهم والمطالبة بتعويضات عن ذلك والدولة بالمقابل استجابت لهم في اطار إيجاد الأسباب لتوزيع أموال الخزينة العمومية بين هذه النخب الفاسدة قد كرس تأمر النخب السياسية مع رجال الأعمال في اطار المصلحة المتبادلة، هذا الأمر أفضى بعد الخروج من الأزمة الأمنية وبعد تعافي الاقتصاد بسبب ارتفاع أسعار البترول منذ 2004، إلى استغلال رجال الأعمال لهذه الفترة في تأسيس شركات ومؤسسات داخل الوطن في إطار الاستثمار والتسهيلات المصاحبة لذلك ما كون طبقة برجوازية حقيقية أصبحت تهدد الطبقة الوسطى بتأثيرها على قرارات الدولة، ومن هذا المنظور صرح **عبدالرزاق مقري**: **" إن النظام الاقتصادي الذي بشر به رئيس الحكومة هو نظام مستورد من جهات تريد تحويلنا إلى حلقة من حلقات الرأسمالية العالمية الظالمة للإنسان والبيئة التي يسيطر فيها رجال الأعمال على الدول، يزداد فيها الفقير فقرا ويزداد الغني غنى، والتي تكون فيها الدولة لصالح فئة قليلة من رجال الأعمال، تنهار تحت جشعهم الطبقة الوسطى الضامنة للاستقرار والإبداع وينتشر فيها الفقر وتعمل فيها الأجهزة الإعلامية والأمنية التي ستكون عندئذ تحت سيطرة رجال الأعمال والمال على ترويض الجماهير حتى تقبل مصيرها"** (تصريح عبد الرزاق مقري، جريدة الخبر اليومية 2016/11/15).

المطلب الثالث: تموقعها وسط النخبة

أصبحت هذه الأوليغارشية الجديدة تتحكم بجزء كبير من الاقتصاد الوطني بصفتها تمثل القطاع الخاص بحوالي **95,90%** في مقابل تراجع القطاع العام والمؤسسات المختلطة والأجنبية (Rachid Tlemçani, El Watan 02/04/2013) هذه النسبة المرتفعة أوجدت طبقة برجوازية تمثل ما نسبته **20%** من سكان الجزائر حيث يمثل انفاقها العائلي مثلا سبع **(7)** أضعاف ما تنفقه الطبقة الوسطى والدنيا بما يعادل **40%** من النفقات السنوية للعائلات الجزائرية (تصريح عبد الرزاق مقري ، جريدة الخبر اليومية 2016/11/15)، ورغم نسبة الطبقة البرجوازية المنخفضة بالمقارنة بعدد السكان إلا أنها في ارتفاع مستمر؛ ويبدو أن الدخول والتموقع في وسط النخبة السياسية في الجزائر على غرار عديد دول العالم يبنى على أسس مادية واقتصادية أكثر منه على أسس علمية وكفاءات عملية، لذا فإن هذه الأوليغارشية الجديدة عملت على التوغل وسط النخبة لحماية مصالحها عبر آليات محددة أهمها:

1- دعم المرشحين: عبر تمويل الحملات الانتخابية خاصة للشخصيات البارزة والتي لديها شعبية كبيرة، كما حدث في الإنتخابات الرئاسية 2014، حيث كثر الحديث عن دعم **"منتدى رؤساء المؤسسات"** الذي يضم أغلب رجال الأعمال النافذين في الدولة المرشح **"عبدالعزيز بوتفليقة"** بصبهم أكثر من **750** مليار سنتيم لتمويل الحملة الانتخابية مقابل حصولهم على صفقات ومشاريع المخطط الخماسي (2014 - 2019) (Office National des Statistiques, **Premier Recensement économique 2011**, Janvier 2012, p.25).

2- دعم الأحزاب والجمعيات: من خلال تقديم الدعم المادي للأحزاب خاصة الموالية للنظام والتي لديها وعاء انتخابي كبير.

3- السيطرة على الإعلام: من خلال انشاء الصحف والمجلات وكذا القنوات الخاصة.

كما أن هذه الأوليغارشية التي يرجح أن نواتها التأسيسية راجع لفساد بعض الضباط السابقين في المؤسسة العسكرية من الجنرالات الذين استغلوا حالة الفوضى إبان

العشرية السوداء ليؤسسوا شركات بأسماء وهمية أو مستعارة أو دعم شخصيات نكرة ليصبحوا بمساعدة هؤلاء الجنرالات رجال أعمال يراعون مصالحهم، ثم استقلوا بعد الاستقرار الأمني والسياسي وبعد التغيرات الكبيرة في النخبة العسكرية.

لعبت الأوليغارشية النامية في الجزائر دورا سياسيا بارزا تمثل في السيطرة على صنع واتخاذ القرار باعتبارها متحكمة في الاقتصاد الوطني فتحولت إلى قوى غير دستورية وتعددت معها مراكز صنع القرار لتفرض منطقها بقوة المال حتى أصبح تثار مسألة **"من يسير البلد؟"**.

إن غموض رجال المال والأعمال في الجزائر المسيطرين على جزء كبير جدا من الاقتصاد والذين كونوا ثروتهم في ظروف غامضة يلقون تسهيلات بنكية ومسح ديون يرجح أنهم جزء من النظام السياسي في الجزائر لذا فإن تحول الجزائر إلى دولة زبونية بتريمونيالية أو كما سماها **"أديب نعمة"** بالدولة الغنائمية(التحقيق العشاري (2000 - 2011)، الديوان الوطني للإحصائات، 2011)، حيث تكون الدولة فيها بمثابة الغنيمة في يد القوي الذي يسيطر عليها، ولعل قوة المال والسلطة عجلت من بروز الاوليغارشية في الجزائر وأدخلتها في صراع مع الطبقة الوسطى التي تصارع من أجل البقاء والتي تأبى الانهيار.

المبحث الثالث: أثر الصراع الجديد بين الطبقة الوسطى والأوليغارشية على مسار التنمية السياسية في الجزائر

المطلب الأول: الصراع الجديد بين الطبقة الوسطى والأوليغارشية

14- انطلاقا من نظرة **كارل ماركس** حول الصراع الطبقي حيث خلص إلى أن ظاهرة الطبقات الاجتماعية من أهم الظواهر التي تؤدي إلى الصراع والتحول الحضاري والاجتماعي، ويقسم بذلك المجتمع إلى طبقتين : برجوازية مالكة لوسائل الإنتاج وأخرى بروليتاريا فاقدة لهذه الوسائل، كما يعتقد أن الصراع بين الطبقات حتمي لا مفر منه وهو بذلك ينعكس على المجتمع ومن خلال هذا الصراع ينتقل المجتمع من مرحلة لأخرى، لعل هذا الطرح الماركسي حول حتمية الصراع الطبقي تنعكس على واقع الطبقات في الجزائر فظروف تشكل هذه الطبقات والتحولات الاجتماعية والسياسية الداخلية وتأثير المتغيرات الخارجية شكلت كلها ما سمي "بالوعي الطبقي" لدى المواطن الجزائري وهو إدراك الوعاء الطبقي الذي ينتمي إليه، وتحاول الطبقة المركزية المتحكمة تزييف الوعي الطبقي الحقيقي من خلال المؤسسات التعليمية والدينية والإعلامية والأمنية تحت إدعاءات ومزاعم الحفاظ على وحدة الوطن أو الدين أو التاريخ المشترك(محمد لهوازي، **جريدة الشروق اليومية، بتاريخ** 2015/11/04).

ولعل بروز واستفحال الصراع الجديد بين الطبقة الوسطى والأوليغارشية المتنامية كان خلال **"أزمة الزيت والسكر"** التي تعتبر منعرجا حاسما يمثل تعبيرا عن استفحال هذا الصراع وأفضل اختبار للنظام السياسي في التعامل مع هذه الأزمة من خلال مخرجاته التي تعبر عن واقع هذا الصراع من جهة وعجز النظام السياسي في احتواء الفروق الطبقية وكذا سيطرت الأوليغارشية عليه.

أ- أزمة الزيت والسكر 2011

كشفت هذه الأزمة عن الأوليغارشية المسيطرة على الاقتصاد الجزائري وكذا عن هشاشة الطبقة الوسطى التي تأثرت بسرعة وكادت أن تنهار نتيجة اختلال توازن قدرتها الشرائية وتعود جذور هذه الأزمة إلى ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الأولية (الزيت والسكر) بسبب رفع الدولة يدها عن تدعيم هاتين السلعتين اللتين يتحكم فيهما بشكل أكبر القطاع الخاص من حيث الاستيراد والتوزيع وكذا سن قانون الاستيراد فابتعاد الدولة أحدث صدام مباشر بين الطبقة الوسطى الواسعة من جهة وهذه الاوليغارشيات، فكانت الأحداث المصاحبة لأزمة الندرة وغلاء أسعار المواد الأولية بداية من **3 يناير 2011**، حيث خرج المواطنون المتضررون من اجراءات ارتفاع سعر الزيت والسكر إلى الشارع في عدة ولايات عبر الوطن وأخذت هذه الاحتجاجات بعد دوليا بسبب تزامنها مع بداية الثورة في **تونس** واستمرارها حتى بعد ثورة **25 يناير** في **مصر**، حيث تحولت هذه الاحتجاجات من السلمية إلى العنيفة بسبب التصدي العنيف لقوات الأمن للمواطنين خاصة في مدينة **"بوسماعيل" ولاية تيبازة** غرب العاصمة و**"ولاية المسيلة"** جنوب العاصمة حيث شهدت مقتل ثلاثة شبان وأحداث تخريب ونهب للممتلكات خاصة القطاع الخاص باعتباره المتسبب في غلاء الأسعار حتى وصل الأمر إلى تشبيهها بأحداث **5 أكتوبر 1988** التي قامت على نفس الأسباب (أديب نعمة، 2014، ص107) هذا الأمر وضع النظام السياسي في مأزق حقيقي فمن جهة مجابهة الاحتجاجات وفرض هيبة الدولة ومن جهة أخرى إرضاء الأوليغارشية المتسببة في هذه الأزمة.

إن رفع الدولة يدها عن جزء من الاقتصاد أحدث صداما مباشرا بين الطبقة الوسطى والأوليغارشية لذا فقد كانت الاحتجاجات هي السلاح الوحيد في يد الطبقة الوسطى من أجل الضغط على الدولة لترويض رأس المال المتوحش الذي استعملته الأوليغارشة، كما تم الاستثمار في هذه الأحداث لرفع مطالب سياسية من طرف بعض أحزاب المعارضة والشخصيات الموقوفة عن العمل السياسي كالقيادي في الجبهة الاسلامية للإنقاض المحضورة "**على بالحاج**".

ب- تدخل الدولة

كانت عودة الدولة لأجل الفصل بين الطبقة الوسطى والاوليغارشية المتمادية حيث عملت على الاستجابة السريعة والفورية للمطالب الاجتماعية من جهة والمطالب السياسية من جهة أخرى، وجاءت هذه الاستجابة كنوع من تفادي ركوب الجزائر موجة التغيير التي شهدتها بعض الدول العربية وتمثلت هذه الاستجابة على ثلاثة مستويات وهي:

- **على المستوى الاجتماعي**

- **تشكيل لجنة تحقيق برلمانية حول ندرة وارتفاع اسعار بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في السوق الوطنية:** وجاء التقرير ليكشف أن المتسبب الرئيسي في أزمة ارتفاع سعر الزيت والسكر هي شركة "**سيفيتال**" « **Cevital** » المملوكة لرجل الأعمال "**يسعد ربراب**" والتي تعادل حصتها في السوق الوطنية من هاتين السلعتين الأساسيتين ما يعادل **85%** التي تجعله يتحكم في السوق ويحدد الأسعار.

- **العمل على حماية القدرة الشرائية للمواطن:** من خلال تدعيم الأسعار بالنسبة للمواد الاستهلاكية الأساسية **إلى** جانب إجراءات جديدة تخص حماية المستهلك وكل ذلك يأتي كمحاولة لردع الأوليغارشية المتحكمة في الاقتصاد.

- **على المستوى السياسي**

15- أما سياسيا فكانت أولى خطوات النظام السياسي هي رفع حالة الطوارئ في أفريل 2011، كخطوة ممهدة لعودة النشاط السياسي دون عوائق، وبالمقابل سن قانون خاص بمكافحة الإرهاب، حيث أدخلت بعض التعديلات التشريعية تمنح أجهزة الأمن سلطات استثنائية في الاحتجاز التحفظي والوقائي للمشتبه بهم في قضايا الإرهاب، الأمر الذي أدى عمليا حسب بعض المراقبين للأوضاع في الجزائر إلى الإبقاء على مكونات أساسية من حالة الطوارئ (أديب نعمة، 2014، ص107)، ثم أعقبت هذه المرحلة المباشرة في الإصلاحات السياسية بإنشاء هيئة المشاورات حول الإصلاحات السياسية* التي عملت على تنظيم لقاءات مع النخب السياسية المختلفة لمدة شهر (من21 ماي إلى 21 جوان 2011) جرى خلالها مناقشة قوانين عضوية وصياغة أخرى، من خلال مناقشة ومراجعة الدستور في ثمانية محاور وهي: قانون الأحزاب والجمعيات، قانون الانتخابات مشاركة المرأة في الحياة السياسية، حالات التنافي مع العهدة الانتخابية، صلاحيات المؤسسات الدستورية، قانون الإعلام والإشهار وسبر الآراء، كما أثير النقاش حول نوع النظام برلماني أو رئاسي بدلا من شبه الرئاسي المعتمد، وعدد ومدة العهدات الرئاسية وكذا الإبقاء أو إلغاء مجلس الأمة (أحمد موسى بدوي، مرجع سابق، ص27)، وقد لاقت هذه الخطوات تأييدا دوليا واسعا، جعلت النظام السياسي الجزائري يحصل على رضا القوى الكبرى في شاكلة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، لما يربطها معها من مصالح حيوية خصوصا أن الجزائر تعتبر بلدا نفطيا وغازيا، ومجالا جيوستراتيجيا مهما مليء بالفرص الاستثمارية ، بالإضافة للموقع الجغرافي(تقرير لجنة التحقيق البرلمانية حول: **ندرة وارتفاع اسعار بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في السوق الوطنية**، المجلس الشعبي الوطني، أكتوبر2011).

وفي الخطاب الذي ألقاه الرئيس "**بوتفليقة**" في 14 أفريل 2011 ، أعلن من خلاله عن استعداده لتنفيذ إصلاحات سياسية لتعميق الديمقراطية في الجزائر(حقوق الإنسان في العالم العربي: **الجزائر، التقرير السنوي**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2012، ص328)، حيث عنون خطابه بـ" **إن عملية الإصلاح لا رجعة فيها** "[25]، وأصدر بذلك الرئيس "**بوتفليقة**" خمسة قوانين (عصام بن الشيخ، 2011، ص7)، تمثل حزمة الإصلاحات السياسية، على أن يتم الإلتزم بتنفيذها قبل نهاية العام 2012 وتتعلق هذه الإصلاحات السياسية بـ:

1- قانون الأحزاب السياسية الجديد الذي يتيح الترخيص بإنشاء أحزاب سياسية جديدة.

2- قانون الانتخابات الجديد الذي يتضمن تدابير جديدة لضمان نزاهة وشفافية الانتخابات خاصة.

3- القانون الخاص الذي يحدد الوظائف والمهن التي يمنع الجمع بينها وبين العمل البرلماني وقانون جمعيات المجتمع المدني.

4- قانون الإعلام الجديد الذي ينهي احتكار الدولة لقطاع الإذاعة والتلفزيون.

5- قانون توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة.

هذه الإصلاحات التي تهدف من خلالها النخبة الحاكمة إلى فتح المجال لمشاركة المواطنين في القرارات التي تخصهم وفي اختيارهم الحر لممثليهم في المؤسسات عن طريق الانتخابات بدء من المجالس الشعبية البلدية والولائية إلى غاية البرلمان مع ضمان حياد الإدارة في ذلك، كما تسعى هذه الإصلاحات إلى تحديث المنظومة القانونية عن طريق مراجعة الدستور لمواكبة التطور الطبيعي للمجتمع وكذا مسايرة التحولات الجديدة في العالم كما تهدف إلى توسيع الديمقراطية التشاركية التمثيلية ودعم الحقوق والحريات الفردية والجماعية للمواطنين، والاهتمام بترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة، كما أعطت هذه الإصلاحات دورا كبيرا لمنظمات المجتمع المدني باعتبارها من أهم آليات الإصلاح وطرفا أساسيا في التفاعل مع قضايا المجتمع وتشكيل الرأي العام، لا سيما عبر قنوات التثقيف والتوجيه التي تستهدف كافة فئات المجتمع بالإضافة إلى الإصلاح الذي شمل الأحزاب السياسية سواء التي تدخل في تكوين النظام أو المعارضة، باعتبارها العمود الفقري للحياة السياسية في الجزائر، كما اهتمت الإصلاحات بحرية الإعلام واستقلاليته كجزء من الحريات العامة وحقوق الإنسان)) (Réformes Politiques, **ouverrouillage supplémentaire de la socité civile et du champ politique?** un analyse critique, Avril 2012, p5).

- **على المستوى الاقتصادي**

عمل النظام السياسي على إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بما يتناسب مع المستوى المعيشي للطبقات الاجتماعية من خلال تسقيف أسعار المواد الأولية الأساسية الأكثر استهلاكا كمادتي الزيت والسكر والخبز والحليب وتدعيم أسعارها في السوق الوطنية مع رفع قانون الاستيراد الجديد وسن قوانين ردعية تخص المقصرين في استغلال احتياجات المواطنين الكبيرة لهذه المواد الاستهلاكية الأولية، وبالمقابل إعطاء القطاع الخاص امتيازات كبيرة تخص رفع الاعفاء من الضرائب لفترة زمنية مقابل توفير هذه السلع بالسعر الذي تسقفه الدولة، بالإضافة إلى فتح وتشجيع الاستثمار الداخلي بالتسهيلات الإدارية وتسهيل تقديم القروض البنكية.

رغم أن هذه الإجراءات جاءت لحماية الطبقة الوسطى إلا أنها في حقيقتها جاءت كوقاية للنظام السياسي القائم من جهة ودعم للأوليغارشية بما يضمن عدم تصادمها مع الطبقة الوسطى من جديد.

المطلب الثاني: أثر سياسة شراء السلم الاجتماعي على مسار التنمية السياسية في الجزائر

تجاوزت الجزائر الاحتجاجات المصاحبة لرياح التغيير التي شهدتها المنطقة العربية بحذر لكن لم تنتهي من حالة الغليان الاجتماعي التي شهدتها بعد ذلك في شكل الاحتجاجات الاجتماعية المستمرة التي شهدتها عدة قطاعات تمثل بالدرجة الأولى الطبقة الوسطى التي فعّلت نقاباتها لرفع مطالبها عن طريق الاحتجاج السلمي لحماية المنظومة الاجتماعية القائمة من الانهيار وللحد من احتكار الدولة وسائل السيطرة الاجتماعية والعمل على مجابهة صعود الأوليغارشة على حساب سلطة الدولة عن طريق سُلم الطبقات الاجتماعية.

16- حملت البحبوحة المالية للجزائر في 2011 سر نجاتها من مخاض التحول الديمقراطي العنيف الذي شهدته المنطقة العربية فقد استغلت بنجاح عائدات الريع لما سمي بـ **:" شراء السلم الاجتماعي"**، بالاستجابة السريعة لمطالب المواطنين الاجتماعية قبل تحولها إلى مطالب سياسية يصعب الاستجابة لها، وقد تمثلت السياسة التي أطلق عليها النظام اسم **"الدعم الاجتماعي"** في التركيز على دعم الشباب العاطل عن العمل باعتبارهم عصب الحراك الشعبي وذلك بتقديم التسهيلات في القروض البنكية لإقامة مشاريع خاصة وكذا صرف ما مجموعه **1,340581 مليار دينار** (Nora Chergui et autres, El Modjahid , Numéro special , Mars 2014,p5) لدعم المواد الاستهلاكية الواسعة وكدعم للقطاعات المرتبطة بشكل كبير بالمجتمع كالصحة والتربية ودعم الفلاحة والاهتمام بملفات المتقاعدين والاهتمام بالمعوزين والمعاقين وذوي الدخل المحدود، وقد شكل هذا الاقتطاع من ميزانية 2012 ما يعادل خمس الميزانية، كما أن هذه الاجراءات أراحت فئة كبيرة من الجزائريين حيث يعبر ما يقارب **58%** عن رضاهم بحياتهم ومعيشتهم (Nora Chergui et autres, El

Modjahid , Numéro special , Mars 2014,p5) وتعبر هذه النسبة عن اتساع حجم الطبقة الوسطى في الجزائر.

عمل النظام السياسي على أسلوب ترغيب وترهيب الطبقة الوسطى في الجزائر من خلال سياسة الدعم الاجتماعي أو ما سمي بسياسية شراء السلم الاجتماعي من جهة والتذكير بالمأساة الوطنية في كل مرة خاصة مع تحول الثورات العربية من الطابع السلمي إلى العنيف، هذه العوامل شكلت رُهابا لدى الشعب الجزائري من إعادة هذه التجربة المريرة خاصة وأن هناك أزمة ثقة بين المواطن والدولة فيما تعلق بطرق ووسائل مجابهة الاحتجاجات السلمية، لذا فإن مسار التحول الديمقراطي في الجزائر تأثر بعدة عوامل منها ما هو اقتصادي باستعمال العائدات الضخمة للريع وما هو سياسي كالإصلاحات الظرفية والسريعة ومنها ما هو اجتماعي كالرعاية الاجتماعية وكذا النفسي باستحضار المأساة الوطنية في كل مرة.

خاتمة

كشف صراع الطبقة الوسطى والأوليغارشية الجديدة في الجزائر الستار على جانب مظلم في النظام السياسي يتمثل في تعدد مصادر صنع واتخاذ القرار من جهة والأيادي المسيطرة والمتحكمة في الاقتصاد من جهة أخرى، كما أن مخرجات أزمة الزيت والسكر كشفت ضعف الدولة أمام هذه الاوليغارشية وقوة الطبقة الوسطى التي جابهتها للحفاظ على موقعها من الانهيار وبما أن الدولة ومؤسساتها تعي جيدا أن الحفاظ على الطبقة الوسطى هو الحفاظ على توازن المجتمع عملت على الوقوف مرغمة إلى جانبها خوفا من ركوب الجزائر موجة الربيع العربي خاصة وأن جل الاحتجاجات الاجتماعية جاءت متزامنة مع التغيرات التى شهدتها المنطقة العربية بداية من 2011.

لقد حاولت هذه الدراسة قدر الإمكان أن تلقي الضوء على الصراع الدائر بين الطبقة الوسطى والأوليغارشية في الجزائر ومدى تحكم الدولة في وضع حد لهذا الصراع بتبني آليات وسياسات من شأنها توزيع الرضى بين جميع الاطراف، ولعل ما نستخلصه من هذه الدراسة هو كالأتي:

- إن الطبقة الوسطى عمدت إلى الاحتجاجات كنوع من الحماية من سيطرت الأوليغارشية المتنامية.
- غياب الدولة من شأنه تأجيج الصراع بين الطبقة الوسطى والأوليغارشية خاصة مع تنامي الوعي الطبقي لدى طبقات واسعة في الجزائر.
- تزامن احتجاجات " **أزمة الزيت والسكر**" مع الظروف الإقليمية المتوترة جعلت ردت فعل النظام السياسي إيجابية فيما يخص القضايا الاجتماعية والذي استغلته الطبقة الوسطى لمضاعفة المطالب.
- تبني الدولة لسياسية شراء السلم الاجتماعي جاء للحد من التحول الديمقراطي العنيف.
- استغلال حالة رُهاب العودة للمأساة الوطنية، خاصة في ظل حالة عدم الثقة بين المواطن ومختلف مؤسسات الدولة.
- البرجوازية في الجزائر أوجدتها السلطة وتحولت بمساعدتها إلى أوليغارشية.

إن نتيجة صمود الطبقة الوسطى في الجزائر يكمن في امتلاكها لوسائل وآليات التصدي لسياسات الدولة التي تمس المجتمع وكذا لتغلغل الاوليغارشية الجديدة التي أضحت قوى غير دستورية تتحكم إلى جانب مؤسسات الدولة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد،لذى فإن نتيجة هذا الصمود هو لأن لا تتحول الجزائر إلى دولة زبونية باتريمونالية لا يكون فيها أي دور للنخبة السياسية بل إنما تقوم فقط على خدمة مصالح الأوليغارشية.

الهوامش

***عمال الياقات البيضاء (White-collar Workers)** هو مصطلح غربي يطلق على أولئك الناس الذين يقومون بعمل «ذهني» مكتبي مثل المديرين والمتخصصين، وهم بذلك يتميزون عن أصحاب الياقات الزرقاء ((Blue-collar Workers الذين يقومون بعمل يدوي ميداني كالعمال كما يطلق مصطلح آخر وهو أصحاب الياقات الوردية ((pink-collar worker, للعمال الذين يعملون في أعمال خدمة الزبائن.

2- Lachraf Mostafa, « **L'Algérie Nation et Société** », S.N.E.D, Alger, 1978,2éme Edition, p.178.

3- Gallissot René, « **Classes Sociales, état et développement en Algéri depuis l'indépendance** », in « connaissance du tiers-monde », Union Générale du Editions, 1977, p.288.

4- Harbi Mohamed, "**Le F.L.N.: mirage et réalité**", NAQD, E.N.A.L., Alger, 1993, p.372.

5- Mills.C. Wright, "**Les cols blancs**", traduit de l'américain par André Chassigneux, Francois Maspero, 1966, p. 84.

6- إدريس بولكعيبات، حول تشكل وانهيار الطبقة الوسطى في الجزائر، **مجلة جامعة منتوري**، (قسنطينة)، العدد: 14، ديسمبر2000، ص ص (81- 82)

7- أحمد موسى بدوي، **تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي**، ط1، مركز الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص131

8- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، **الطبقة الوسطى في البلدان العربية: قياسها ودورها في التغيير**، الاسكوا، بيروت، 2014، ص47

9- Brahim bellaadi, "**le bidon ville : histoire d'un concept**", revue des sciences humaines, L'Algérie, novembre 2001, p.212.

10- الطاهر بن خرف الله، **النخبة الحاكمة في الجزائر 1962 — 1989: بين التصور الإيديولوجي والممارسة السياسية**، ج2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص ص (196 - 197)

11- Salima Mellah, "**Comité Justice pour l'Algérie: Les massacres en Algérie (1992-2004)**", Dossier n°2, Mai 2004, p.6.

12- مولود زايد الطيب، **علم الاجتماع السياسي**، ط1، منشورات جامعة السابع من أبريل، الزاوية، 2007، ص200

***برجوازية كومبرادورية :** كومبرادور كلمة اسبانية تعني السمسار ، والبرجوازية الكومبرادورية هي المرتبطة برأس المال الاجنبي واحتكاراته تعمل لخدمة مصلحته اي أنها عميلة أو وسيطة أوجدها الاستعمار .

12- عمار بوحوش، الشراكة بين مؤسسات القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص في التنمية الوطنية بين التنافس والتكامل، **مقال**، دع، دس ن.

17- Alain Faujas, Croissance à Marche Forcée, Jeune Afrique, Le 27/07/2010

18- Rachid Tlemçani , « **La Corruption Politique : Élites, Assabya Et Bazar** » , El Watan 02/04/2013

19- تصريح عبد الرزاق مقري رئيس حزب حركة مجتمع السلم لجريدة الخبر اليومية 2016/11/15

20- Office National des Statistiques, **Premier Recensement économique 2011, resultants preliminaries de la première phase, Série E: Statistiques Economiques,** N°67, collections statistiques, N°168/2012, Alger, Janvier 2012, p.25.

21- التحقيق العشاري (2000 - 2011)، الديوان الوطني للإحصائات، 2011.

22- محمد لهوازي، رجال أعمال ينافسون سياسيين في صنع القرار، **جريدة الشروق اليومية، بتاريخ** 2015/11/04

23- أديب نعمة، **الدولة الغنائمية والربيع العربي**، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2014، ص107

24- أحمد موسى بدوي، **تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص27

25- تقرير لجنة التحقيق البرلمانية حول: **ندرة وارتفاع اسعار بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في السوق الوطنية**، المجلس الشعبي الوطني، أكتوبر2011.

26- حقوق الإنسان في العالم العربي: **الجزائر، التقرير السنوي**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2012، ص328

*ترأس هذه الهيئة **"عبد القادر بن صالح"** رئيس الغرفة العليا للبرلمان مع مساعدين هما المستشارين في رئاسة الجمهورية: **"محمد علي بوغازي"** والجنرال المتقاعد **"محمد تواتي"**، وقد أجرت الهيئة سلسلة من اللقاءات مع القوى السياسية وفعاليات المجتمع المدني والشخصيات الوطنية.

27- عصام بن الشيخ، **مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر: مبادرة تاريخية للتغيير أم استمرار احتكار السلطة للصواب؟**، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، الدوحة، **2011**، ص7

28- Réformes Politiques, **ouverrouillage supplémentaire de la socité civile et du champ politique?** un analyse critique, Réseau Euro — Méditerranéen des deoits de l'homme, Danemark, Avril 2012, p5

29- Nora Chergui et autres, **Bouteflika : un homme, une œuvre (1999 - 2014)** , Le bilan , El Modjahid , Numéro special , Mars 2014,p5

30- الجريدة الرسمية، العدد الأول، المؤرخة في 12 جانفي 2012، الصادرة بتاريخ 14 جانفي 2012، ص ص (9 و46) والجريدة الرسمية، العدد الثاني، المؤرخة في 12 جانفي 2012، الصادرة بتاريخ 15 جانفي 2012، ص ص (9 و21 و33 و46)

31- رئاسة الجمهورية، **الإصلاحات السياسية: خطب ورسائل**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2012، ص ص (10 — 14 — 17 — 20 -28 - 29)

32- المؤشر العربي 2011، **مشروع قياس الرأي العام العربي**، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، **2012**، ص6

بيلبيوغرافيا

الكتب

1- أحمد موسى بدوي، **تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي**، ط1، مركز الوحدة العربية، بيروت، 2013.

2- الطاهر بن خرف الله، **النخبة الحاكمة في الجزائر 1962 – 1989: بين التصور الإيديولوجي والممارسة السياسية**، ج2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

3- أديب نعمة، **الدولة الغنائمية والربيع العربي**، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2014.

4- عبد الناصر جابي، **الحركات الاحتجاجية في الجزائر (كانون الثاني/ يناير2011)**، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، الدوحة، 2011.

5- عصام بن الشيخ، **مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر: مبادرة تاريخية للتغيير أم استمرار احتكار السلطة للصواب؟**، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، الدوحة، 2011.

6- مولود زايد الطيب، **علم الاجتماع السياسي**، ط1، منشورات جامعة السابع من أبريل، الزاوية، 2007.

دوريات وجرائد

1- إدريس بولكعيبات، حول تشكل وانهيار الطبقة الوسطى في الجزائر، **مجلة جامعة منتوري**، (قسنطينة)، العدد: 14، ديسمبر2000.

2- عمار بوحوش، **الشراكة** بين مؤسسات القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص في التنمية الوطنية بين التنافس والتكامل، **مقال**، دع، دس ن.

3- نورالدين مقري رئيس حزب حركة مجتمع السلم، **جريدة الخبر اليومية**، تاريخ: 2016/11/15.

4- محمد لهوازي، رجال أعمال ينافسون سياسيين في صنع القرار، **جريدة الشروق اليومية**، بتاريخ 2015/11/04.

تقارير

1- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، **الطبقة الوسطى في البلدان العربية: قياسها ودورها في التغيير**، الاسكوا، بيروت، 2014.

2- التحقيق العشاري (2000 - 2011)، الديوان الوطني للإحصائات، 2011.

3- تقرير لجنة التحقيق البرلمانية حول: **ندرة وارتفاع اسعار بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في السوق الوطنية**، المجلس الشعبي الوطني، أكتوبر2011.

4- حقوق الإنسان في العالم العربي: **الجزائر، التقرير السنوي**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2012.

5- المؤشر العربي 2011، **مشروع قياس الرأي العام العربي**، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012.

المراسيم

1- الجريدة الرسمية، العدد الأول، المؤرخة في 12 جانفي 2012، الصادرة بتاريخ 14 جانفي 2012، والجريدة الرسمية، العدد الثاني، المؤرخة في 12 جانفي 2012، الصادرة بتاريخ 15 جانفي 2012.

2- رئاسة الجمهورية، **الإصلاحات السياسية: خطب ورسائل**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2012.

مراجع أجنبية

1- Lachraf Mostafa, « **L'Algérie Nation et Société** », S.N.E.D, Alger, 1978,2éme Edition.

2- Gallissot René, « **Classes Sociales, état et développement en Algéri depuis l'indépendance** », in « connaissance du tiers-monde », Union Générale du Editions, 1977.

3- Harbi Mohamed, "**Le F.L.N.: mirage et réalité**", NAQD, E.N.A.L., Alger, 1993.

4- Mills.C. Wright, "**Les cols blancs**", traduit de l'américain par André Chassigneux, Francois Maspero, 1966.

5- Brahim bellaadi, "**le bidon ville : histoire d'un concept**", revue des sciences humaines, L'Algérie, novembre 2001.

6- Salima Mellah, "**Comité Justice pour l'Algérie: Les massacres en Algérie (1992-2004)**", Dossier n°2, Mai 2004.

7- Alain Faujas, Croissance à Marche Forcée, Jeune Afrique, Le 27/07/2010

8- Rachid Tlemçani , « **La Corruption Politique : Élites, Assabya Et Bazar** » , El Watan 02/04/2013

9- Office National des Statistiques, **Premier Recensement économique 2011, resultants preliminaries de la première phase, Série E: Statistiques Economiques, N°67**, collections statistiques, N°168/2012, Alger, Janvier 2012.

10- Réformes Politiques, ouverrouillage supplémentaire de la socité civile et du champ politique? un analyse critique, Réseau Euro – Méditerranéen des deoits de l'homme, Danemark, Avril 2012.

11- Nora Chergui et autres, Bouteflika : un homme, une œuvre (1999 - 2014), Le bilan, El Modjahid, Numéro special, Mars 2014.

The Role of Pocket Electronic Dictionary in Learning EnglishLanguage Vocabulary: Case of Mohamed Lamine DEBAGHINE First Year English Language Setif 2 University, Algeria.

Date de réception : 2019-09-25 Date d'acceptation : 2021-12-15

Mouloud Aitaissa*, Mohamed Lamine Debaghine Setif 2 University,aitaissamouloud7@gmail.com
Benregreg Fares, Mohamed Lamine Debaghine Setif 2 University, bnfares@yahoo.fr
Rabah Lalioui, Mohamed Lamine Debaghine Setif 2 University, rlalioui@yahoo.com

Abstract

The current research attempts to explore the attitudes of First Year English foreign language students towards the use of pocket electronic dictionary in learning English vocabulary at Mohamed Lamine DEBAGHINE Setif 2 University, Algeria. This study uses the questionnaire with 100 students out of 500 as a research instrument. The findings revealed that the sample holds favorable attitudes towards the role of pocket electronic dictionary in learning English vocabulary. Moreover, the results have insisted more on the effectiveness of such electronic devises in the process of English language learning. The pedagogical implicationsand recommendations suggest the necessity for more use, practice, training and research to be allocated to the integration of the pocket electronic dictionary in particular and information communication technology in general among students.

Key words: Pockets Dictionary, Vocabulary Learning, Information Communication Technology, English Vocabulary

Résumé

La présente recherche tente d'explorer les attitudes des étudiants de première année en Anglais comme langue étrangère vis-à-vis l'utilisation du dictionnaire électronique de poche sur l'apprentissage du vocabulaire Anglais à l'université Mohamed Lamine DEBAGHINE Sétif 2, en Algérie. Cette étude adopte un questionnaire avec 100 étudiants sur 500. Les résultats de l'étude ont révélé que l'échantillon avait une attitude favorable à l'égard du rôle du dictionnaire électronique de poche dans l'apprentissage du vocabulaire Anglais. En outre, les résultats ont davantage insisté sur l'efficacité de ces dispositifs électroniques dans le processus d'apprentissage de l'Anglais. Les implications pédagogiques et les recommandations suggèrent la nécessité d'allouer davantage d'utilisation, de pratique, de formation et de recherche à l'intégration du dictionnaire électronique de poche en particulier et de la technologie de communication de l'information en général parmi les étudiants.

***Mots Clés*:** Dictionnaire de poche, Apprentissage du vocabulaire, Technologie de la communication de l'information, Vocabulaire Anglais

الملخص

يحاول البحث الحالي استكشاف اتجاهات طلبة اللغة الإنجليزية للصف الأول من اللغة والأدب الإنجليزي نحو استخدام قاموس الجيب الإلكتروني في تعلم مفردات اللغة الإنجليزية في جامعة - محمد لمين دباغين سطيف 2 الجزائر-. تعتمد هذه الدراسة على الاستبيان أي ضمّت العينة مائة (100) طالب من أصل (500) كأداة بحثية. وكشفت نتائج الدراسة أن العينة تحمل مواقف إيجابية اتجاه دور قاموس الجيب الإلكتروني في تعلم مفردات اللغة الإنجليزية. علاوة على ذلك، أصرت النتائج بشكل أكبر على فعالية مثل هذه الوسيلة الإلكترونية في عملية تعلم اللغة الإنجليزية. ويصل البحث إلى مجموعة من التوصيات أهمّها ضرورة تخصيص المزيد من الاستخدام والممارسة والتدريب والبحث لدمج قاموس الجيب الإلكتروني بشكل خاص وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل عام بين الطلاب أثناء تعليم اللغة الانجليزية.

الكلمات المفاتيح: قاموس الجيب الإلكتروني، تعلم المفردات، تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، مفردات اللغة الإنجليزية

* Coressponding author

Introduction

Using dictionary is one of the potential vocabulary learning strategies in developing learning process. The dictionary is regarded as a tool that everyone uses since childhood. Its use is supposed to be familiar to all. Recently, the number of electronic dictionary users is increasing along with the increasing of the users' technology. There has been an increase in using pocket electronic dictionaries by students for many purposes (Boonmoh, 2010). The popularity of electronic dictionary merely influences the EFL learners in learning vocabulary. Acquiring new words is a primary concern for most EFL students, as they seem to feel that an extensive vocabulary is an essential component of becoming a fluent English speaker. As a result, EFL students rely heavily on English-English dictionaries to facilitate the language learning process. Vocabulary can be defined as the 'Everest of language'. In this digital age of time, millions of people are pocket electronic dictionary users. This tool is one of the most common lexical resources available for EFL students to acquire new vocabulary. Also, it is a powerful tool for improving students' achievement in vocabulary learning. Besides it is easy to operate, because it provides some relevant examples toward the words usage and the pronunciation of the words along with the audio feature. Moreover, Pocket Electronic Dictionary gives information about the part of speech of the words and that makes the students use the unfamiliar words precisely and vividly. Hence, it was found that words looked up in pocket electronic dictionaries were grasped better than words looked up in paper dictionary. Simply, students can recall the unfamiliar words which have been searched through PED easily because of its visual effects, colors even the pictures as the example. As a result, it proved to be a better learning tool, since it enriches vocabulary learning.

Some EFL teachers discourage the use of both monolingual and bilingual PED in the belief that they do not help students to understand vocabulary in context and because students overuse dictionaries at the expense of developing the ability to guess from context and self-confidence. They believe that pocket dictionaries are counterproductive because they cultivate the erroneous and assumption that there is a one-to-one correspondence between the words of the two languages.It will also help in filling the gap in the scarcity of research in this area. In the light of the above presentation, thisstudy attempts to answer the following main questions;

- What are the students' attitudes towards the use of pocket electronic dictionaries in vocabulary learning?
- Does the use of pocket electronic dictionaries have any effects; either beneficial or detrimental; on the process of learning English vocabulary?
- What is the current state of affair of using pocket electronic dictionaries at the department of English language and literature at Mohamed Lamine Debaghine Setif 2 University?

1. *Literature Review*

1. 1. *Vocabulary in English Foreign Language Classroom*

Vocabulary, in the Oxford Dictionary, is the body of words used in a particular language.Marriam –Webster defines vocabulary as a list or collection of words or of words and phrases usually alphabetically arranged and explained or defined. Longman dictionary defines vocabulary as the words that are typically used when talking about a particular subject. Other definitions of vocabulary are put forward by experts. They are: Vocabulary refers to knowledge of words and their meaning (Diamond andGutlohn, 2006). The American Heritage Dictionary defines vocabulary as "the sum of words used by, understood by, or at the command of a particular person or group". Also it can be defined as "words we must know to communicate effectively; words in speaking (expressive vocabulary) and words in listening (receptive vocabulary)". According to Richards (2002: 255), vocabulary is the core component of language proficiency and provides much of the basis for how well learners speak, listen, read, and write. From

those definitions, it can be concluded that vocabulary is the needed words used by a particular person or group to convey a particular meaning.

In order to express ideas and feelings, as well as to explore and analyze the world, the learners need to use words. Nandy (1994:1) points out: "The more words one is able to use correctly, the better one will be able to express oneself easily and with self-confidence and to understand the world one lives in". Vocabulary also helps learners with language production. Productive vocabulary knowledge assumed as the words that are understood and can be pronounced by the learners. In fact, learners can use these words in speech and writing as well (MaskorandBaharudin, 2016). Thus, productive vocabulary can be regarded as a process of active word because learners can generate words to express their thoughts and feelings which are understood by others (Webb, 2005). Based on this view, to communicate effectively learners need to know a large number of word meanings.

1. 1. Explicit and Implicit Learning of Vocabulary

Learning vocabulary can be either explicit or implicit. According to Le Ellis (1994: 1f.) implicit learning is acquisition of knowledge about the underlying structure of a complex stimulus environment by a process which takes place naturally, simply and without conscious operations. Explicit learning is a more conscious operation where the individual makes and tests hypotheses in a search for structure. Knowledge attainment can thus take place implicitly (a non-conscious and automatic abstraction of the structural nature of the material arrived at from experience of instances), explicitly through selective learning (the learner searching for information and building then testing hypotheses), or, because we can communicate using language, explicitly via given rules (assimilation of a rule following explicit instruction). In the definition, implicit learning is described as a natural, simple and unconscious learning process, whereas explicit learning is a process includes conscious operations.

The question is whether the vocabulary is the exclusive domain of implicit or of explicit learning. According to Ellis (1994) there are specialized modules, the input and output lexicons, which acquire the forms and regularities of the surface form of language by implicit learning principles, even in the case of learning a foreign language, "a large number of words cannot have been learnt solely by means of explicit vocabulary instruction; rather, most words are learned in an incremental way through repeated encounters during extensive reading". For this reason, vocabulary is neither the exclusive domain of implicit nor that of explicit learning, but it is rather associated with both and the two modalities interact with and influence each other.

1. 2. Definition of Pocket Electronic Dictionaries

The word dictionary is derived from the Medieval Latin word "Dictionarium" originated form the Greek term "Dictio" meaning a word or a phrase. It is considered very useful language learning tools. Nowadays they are stored in complex databases which enable lexicographers to work much more efficiently and quickly, and are usually enriched with many additional features, for example sound recordings of words being pronounced or links to other material or texts, such as thesauruses.

Pocket Electronic Dictionaries are defined as pocket-sized devices which can easily be carried by students for use in the classroom or for providing day-to-day language support and translation (Midlane, 2005). It also refers to any reference material stored in electronic form that gives information about the spelling, meaning, or use of words, a device that scans and translates printed words, a glossary for on-line teaching materials, or an electronic version of a respected hard-copy dictionary are all EDs of a sort, characterized by the same system of storage and retrieval. The dictionary, the prototypical work of lexical reference, classifies and stores information on words, phrases, and other lexical items, including their form, meaning, use, origin, and history (Kirkness, 2004).

1. 2. 1. Vocabulary Learning through Pocket Dictionary

A Pocket Electronic Dictionary plays the same role as paper book dictionary in giving information on word derivation, meaning, spelling and pronunciation. Thus, foreign language learner purchases them among the first things; and most "language teachers believe that dictionaries can assist the learning of vocabulary. Since PEDs are widespread everywhere and are popular among foreign language learners, they can provide three potential benefits for them: they are quick and easy to use, they can provide access to large amounts of data, and they are interactive (Nesi, 1998). Furthermore, PEDs can contribute to the field of learning in many different ways. First, the use of PEDs helps learners to improve their literacy and numeracy skills and to be aware of their existing abilities. Second, they can be used to encourage both independent and collaborative learning experiences. Also, they help learners to identify areas where they need assistance and support. Further, they help to combat resistance to the use of Information Communication Technology and can help bridge the gap between PEDs literacy and ICT literacy. Moreover, they help to remove some of the formality from the learning experience and engage reluctant learners. Besides, according to Attewell (2004), it helps to raise self– esteem and self-confidence, because learners feel good about themselves when using technology. Additionally, they allow for low-cost implementation of real time, text-based interaction and finish the ongoing statement of "turn UR mobile off"

Although PEDs are particularly popular in EFL classrooms, there are many studies describing the disadvantages of using this tool in education. According to Zheng& Wang (2016), the use of PEDs can cause several problems. First, the use of PEDs can prevent students to guess the meaning through the context. Second, the use of PEDs can cause distraction, because when the students look up the meaning of unfamiliar word they might not pay attention to what the teacher is saying. Moreover, the use of PEDs can be a source of disturbing for the teacher and the students. For example, when the voice of PEDs occurs suddenly, it annoys and surprises the teacher and the students, and affects the rest of them. Additionally, Tang (1997) claimed that according to the views of some teachers, the negative perceptions about the use of PEDs can be divided into social and academic categories. In social category, the teachers believe that the use of PEDs can cause antisocial behaviors in students when they interact with machines rather than their classmates. Also, the use of PEDs can distract the class when they pass this tool around, when they play game, and when they do not pay attention to the teacher explanation. In academic category, the teachers are worried about the quality of PEDs. More over; they believe that the use of PEDs can discourage the students to guessing the meaning from the text and providing them to move from word level to sentence and discourse level. Furthermore, a several obstacles and challenges; like the lack of training on the use of PEDs and of facilities of using them in EFL class room; are mentioned by the EFL teachers as disadvantages of using PEDs.

2. Research Methodology

This section provides an overview of the methodology plan that was carried out in this study including a description of the study design,setting, time, population and sample, data collection instruments, and data analyses procedures. The steps undertaken helpto elicit the students' attitudes towards the role of using the pocket electronic dictionary in improving vocabulary learning.

2. 2. Exploratory Design

Exploratory research, as the name implies, intends merely to explore the research questions and does not intend to offer final and conclusive solutions to existing problems. This type of research is usually conducted to study a problem that has not been clearly defined yet. The aim behind exploratory studies is to establish facts, to collect new data and to establish a significant relationship between patterns in a relatively unknown research area, for

the sake of gaining new insight into the phenomenon under investigation. The primary purpose of exploratory research design is that of formulating a problem for more precise investigation or of developing the working hypothesis from an operational perspective. The main focus in this research project is on the discovery of ideas and insights. In addition it aims to diagnosing a situation, screening alternatives,discovering new ideas, and produce hypotheses. In other words, the exploratory studies are most typically done for three purposes: (1) to satisfy the researcher's curiosity and desire for better understanding, (2) to test the feasibility of undertaking a more extensive study, and (3) to develop the methods to be employed in any subsequent studyIn this study, the researcher aims at meeting the first criterion of the exploratory study design, which is satisfying the curiosity of the researcher about the situation of visually impaired EFL students at Mohamed LamineDebaghine University.

2. 2. Research Setting and Time

This exploratory study was conducted at the department of English language and literature at Mohamed LamineDebaghine University Setif 2 during the academic year of 2017/2018. The questionnaires are distributed during the second semester and in an organized setting, either in the amphitheater, classrooms and labs when students finish their classes.

2. 2. Data Collection Procedures: Questionnaire for Students

Questionnaire is a for gathering data usually data about particular phenomena which is under a researchConnaway and Powell (2010:146) define the questionnaire as "a form containing a set of questions, especially one addressed to a statistically significant number of subjects as a way of gathering information from a survey." It is a set of questions in a written form that a researcher gives to participants of a study in order to answer it, it is a suitable tool when the sample is large especially in social researches.

Furthermore, Cohen, Manion, and Morrison, (2007:317) state that: "the questionnaire is widely used and useful instrument for collecting survey information, providing structured, often numerical data, being able to be administered without the presence of the researcher, and often being comparatively straightforward to analyze."

Thus, the questionnaire has many advantages when using it in a research, Cohen, Manion, and Morrison (2007) argued that the questionnaire is more reliable, as it is anonymous; also, it supports much honesty and it is economical in terms of money and time, moreover, it can be mailed. Questionnaire is an effective tool for gathering large information about a phenomenon.

Likewise, the questionnaire in this study is addressed to students, it contains different types of questions open format questions, and closed format questions. It is divided into three parts, the first is concerned with the background information of participants, this would provide general information about the population, the second part is about vocabulary learning, and the last one is concerned with exploring the use of pocket dictionary.

2. 3. Population, Sample and Sampling Selection Procedures

Polit and Hungler (1999:37) refer to the population as an aggregate or totality of all the objects, subjects or members that conform to a set of specifications. In this study the population was the students of first year at the department of English at the University of Mohamed LamineDebbaghine, and this is considered as the case study that is under the research conducted. Therefore, the population of the present study consists of 500 students who had studied English in middle and secondary School. Thetarget population is chosen because it serves the aims of the study that are exploring the role of PEDS in enhancing, developing and learning vocabulary in EFL classes. Since the first year students are considered as beginners, limited vocabulary, are not fluent enough and they have inadequate, if not, poor vocabulary this pushes them to use the PEDS during their educational process.

The process of selecting a portion of the population to represent the entire population is known as sample and sampling selection procedures. A sample is a subset of a population selected to participate in the study, it is a fraction of the wholeselected to participate in the study (Ibid). That is to say that the sample selected for the study is smaller five times than the target population, and needs to be representative.Inthis survey, a subset of 100 first year students was selected out of the entire population of students in Mohamed Lamine Debaghine University. However, in order to be objective and avoid bias, investigator needs to follow a certain techniques for this process, It is argued that "the appropriate size of a sample depends on the type of data analysis to be used, how accurate the sample has to be for the researcher's purpose and on the population characteristics"Therefore, the technique used for the process of selecting the sample for this study is called a random sampling. This technique of simple random sampling gives each element in the population an equal chance of being included in the sample (Connaway and Powell, 2010). Then, the adequate size of the sample for the present study is 1/5 of the whole population of first year English students which consists 500 participants; therefore, 100 participants consisting both males and females are randomly selected to answer the questionnaire.

2. 5. Data Analyses Procedures

When collecting the necessary data using both instruments, different methods can be used to analyze data in order to build the intended aims for the study. However, the data collected through questionnaire differ from the data gathered using the interview, because the data of the first are quantitative or numerical data, and the data of the interview are qualitative. The process of data analysis is conducted through the following steps.

- ***Data Introduction*:** in this step, the researcher starts to reformulate the research question into a phrase and adopt it as a sub-title in the data analysis section in order to create a kind of balance in the table of contents between the theoretical and practical section of the whole research. Then he gives some primary hints and general information of the quality of the data. It involves mentioning the source, section, task, etc. from which the data are elaborated and yielded in relationship to the research sample and instrument. Then it explains briefly the question, question item and procedure through words and then introduces the aim behind collecting such type of the data in terms of their relatedness. Finally, this step ends with making a pre-reference to the table, graph or any other figure used with an idea about the techniques used in statistics and calculations.

- ***Data Classification and Organization*:** Quantitative data can be through different software, as Cohen, Manion, Morrison (2007: 501) stated that, Numerical analysis can be performed using software, for example the statistical package for social sciences (SPSS, Minitab, EXEL)."Therefore, in the present study the data gathered through the questionnaire are tabulated and analyzed using software called SPSS version 23 because it allows researchers to organize, calculate the data, and use different graphics precisely.In the other hand, qualitative data which are collected through the interview required a specific method to be analyzed. They also state also that "qualitative data analysis involves organizing, accounting for and explaining the data; in short, making sense of data in terms of the participants" definitions of the situation, noting patterns, themes, categories and regularities." Thus, many techniques are introduced to analyze qualitative data, in the current study qualitative data are analyzed through interpretation and decoding what teachers said in the interviews.This step helps the researcher to find ways of how to summarize the meaningless data and start to give some little meaning to them through tables and what these tables include such as numbers, frequencies, …etc.

- ***Data Description and Reading*:** this step involves the process of reading the data depicted in the tables and figures through frequencies and percentages. In short, this step is about explaining the data using words, expressions and statements in

association with numbers and symbols. It joins the previous steps with the subsequent steps and contributes to add some more meaning to the data. In addition, this step helps the researcher to find ways of how to summarize and describe the less meaningless data and start to give some more meaning to them through expressions of language and statistics such as majority, minority etc.

- ***Looking for Justifications to the Data*:** after defining relations among the data and the research steps in relationship with the multiple reasons that affect the data. Then they will be connected with the main theories displayed in the theoretical framework of the study in terms of agreement and disagreement. In this step, the multiple justifications of the data and how they agree or disagree with the previous research done in the dame area are sought and highlighted. By this step, it can be considered that data are meaningful and are the right answers to the research questions and problem. All in all, this step adds more meaning to the data.

- ***Joining the Data with the Research Problem, Assumptions and Questions*:** in this step, the data are connected with the research problem and questions by explaining the quality of the research's questions with their possible relationship to the data collected. This step examines whether the nature of the data contribute to answer the research questions or not. In other words, this step makes clear whether the data support positively or negatively the research questions, problem and assumptions. So it states the appropriateness of the questions and the research problem with the obtained data. All in all, this step makes the data full meaningful.

- ***Drawing Conclusions, Implications and Recommendations:*** this final step describes explicitly the answers to research questions. It involves the use of statements for each research question and then turns them into judgments. These statements are the answers to the research questions and the judgments themselves are the results of the study. Form the results themselves the researcher must sort out the more likely implications in the limited scope of the study. More clearly, the possible changes and influences that the results may introduce to the practices of the sample and population of the study. Finally, the researcher ends the research by raising more research problems and research questions"recommendations". The latter must be stemmed directly from the previous results and implications of the research.

3. *DataOrganization and Analyses*

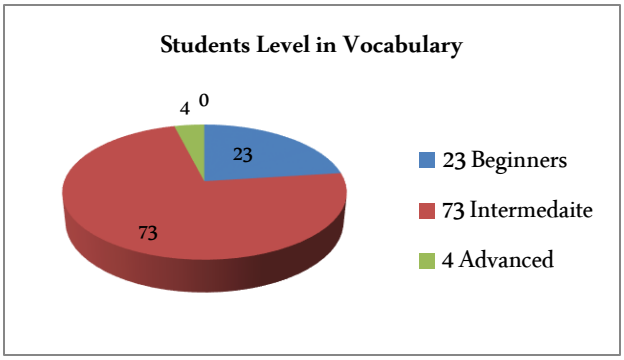

This section is devoted to the practical side of the study, which is the analysis, and interpretation of the questionnaires data for the first year students at Mohamed LamineDebaghine Setif2 University as well as the interview data of teachers of oral and written.

3. 1. *Students' Level in Vocabulary*

From the figure above, it is noticed that the majority of the respondents (73%) rate their level of vocabulary as intermediate. While (23%) of them claimed that their level of vocabulary is beginner and the rest of students indicate that their level of vocabulary is advanced.

The reasons behind these results can be interpreted as follows: the majority of the students stated that their level of vocabulary is intermediate because they came from high school where the number of hours scheduled for them is not enough and they are still beginners. Added to this, students gave more importance to other subjects rather than English. Furthermore the coefficient of English is very low especially in middle school.

3. 2. Settings Where English vocabulary is learned

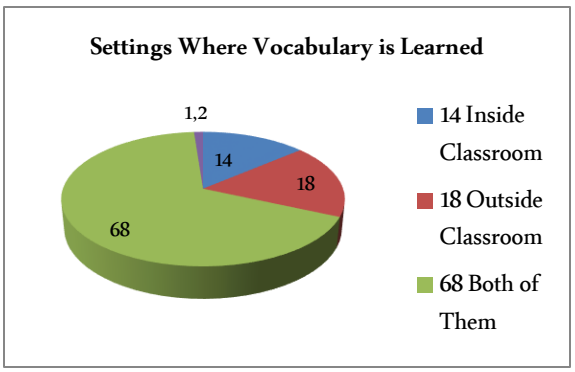

The results in the above figure indicate that most of students get the opportunities to learn English vocabulary in both inside and outside EFL classroom. While 18% of students get these opportunities only inside EFL classroom and 14% get it outside classroom. These differences in the percentages show that the majority of the sample learn and practice English vocabulary inside and outside the classroom because English became as a specialty which pushed them to give more importance to it (English). Furthermore, the portability certainly encourages increased PEDs use and allows learners to use them everywhere.

3. 3. The importance of vocabulary in learning a foreign language

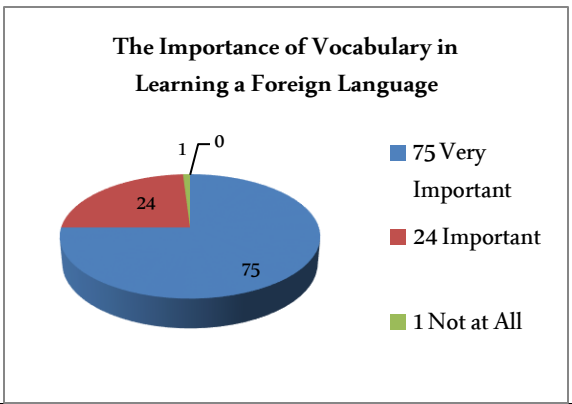

The results in the above figure show that the majority of students (75%) say that the vocabulary is very important in learning a foreign language. However (24%) of them claim that it is important. The rest of them (only 1%) declare that it is not important at all.

These results reveal the idea that the sample students are aware of the importance of vocabulary in learning foreign languages. Also it became a subject of matter and a specialty. As Wilkins (1972:111-112) states that "while without grammar very little can be conveyed, without vocabulary nothing can be conveyed". Moreover, Schmitt (2008) notes that "learners carry around dictionaries and not grammar books".

3. 4. Classroom Strategies

The table below summaries the multiple strategies used to learn vocabulary. This question aims at sorting out the possible strategies in order to better place the use of pocket dictionary in learning vocabulary. The table below presents the data through frequencies and percentages.

Options	Guessing		Skipping		Teachers		Classmates		Pocket Dictionary	
	F	%	F	%	F	%	F	%	F	%
Always	30	30%	4	4%	11	11%	18	18%	66	66%
Often	37	37%	10	10%	18	18%	25	25%	13	13%
Sometimes	28	28%	35	35%	36	32%	26	26%	12	12%
Rarely	01	01%	32	32%	22	22%	18	18%	04	04%
Never	04	04%	19	19%	13	13%	13	13%	05	05%
Total	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

As far as the guessing strategy is concerned, the responses are summarized and shown in the above table demonstrate the frequency of using guessing strategy when student meet unfamiliar words, they indicate that 37% of participants stated often, 30% of them stated always, 28% of them stated sometimes, and only 4% stated that they used guessing the meaning of the unfamiliar words from the contextual all. It is noticeable that the guessing strategy is widely used by the learners when encountering new words.

As far as the skipping strategy is concerned, the responses show that 35% of the informants claimed that they sometimes skip the unfamiliar words, 32% of them claimed that they rarely did, while 4% ofstudents claimed that they use this strategy always. From the obtained results, it is clear that the skipping strategy is not largely used by students who took part in this study. This strategy is less used by the learners. This strategy is only used when the unfamiliar words are not necessary to understanding the general meaning of the context or when they have no attempt to use another strategy.

As far as asking their teachers strategy is concerned, the table it can be noticed that 36% of students sometimes ask their teacher, (22%) of them revealed that they rarely ask them while encountering unfamiliar words whereas 13% they did not. This strategy is less used by the learners due to some factors such as shyness, fear from negative feedbacks of the teachers added to this the use of others strategies.

As far as asking their classmates strategy is concerned, the table revealed that (26%) of students sometimes ask their classmates when meeting new words. (25%) stated that they often quest their mates. (18%) of the students declare sometimes or always demand help from their classmates, the rest (13%) admit that they never ask for help from any one. Asking a classmate is more used by the learners than asking the teachers to avoid the negative feedbacks and the fear. Doing this students feel more comfortable, relaxed and feel at ease.

As far as using pockets dictionary strategy is concerned, it can be noticed that the majority of the participants (66%) stated “Always”, 13% of them stated “rarely”, and 5% stated “Never”. This percentage shows that the majority of the sample uses the pockets electronic dictionary frequently. This strategy is largely used by the learners who are influenced by the new technology as vital and crucial sources to promote individual learning or self –directed learning. This strategy is seen to be the best one for the learners because it prevents them from falling in fear, shyness and negative feedbacks.

3. 7. The Technique Used to Teach Vocabulary

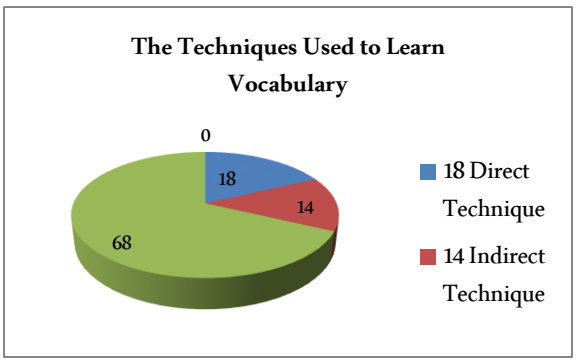

According to the above figure, the students’ answers, it is crystal clear that their teachers use the direct and indirect techniques to teach them a new item of vocabulary. The responses revealed two main facts. The first, teachers use both techniques to teach a new word. The second, students are aware about these techniques. These two techniques are used interchangeably and influence each other depending on the vocabulary item itself.

3. 8. The ownership of Pocket Electronic Dictionary

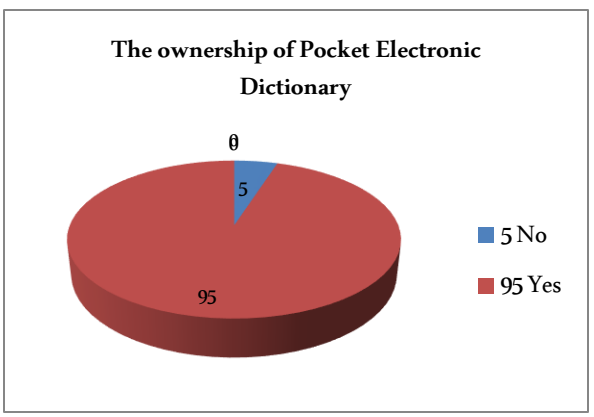

From the responsessummarized in the above figure, it can be found that 95% of the respondents owned PEDs because it is a new technological device and they know how useful and beneficial they are while only 5% of them who did not ownPEDs.

-They prefer to learn through context. As certified by Taylor and Chan (1994) who find that some teachers were worried that easy dictionary access would prevent the development of their students' reading skills. Similarly; Sharpe (1995) comments on the possibility that the most easily extracted information may require least thought, and be soonest forgotten.

-PEDs take a lot of space in their cell phones.

- They cannot offer them due to the price of the smart phones and other information technologies.

Therefore, it is generally believed that everyone learning a foreign language should have a dictionary as an aid tool for effective learning.so these new information technologies are integral parts in the learning process of foreign languages in particular and integral parts in the whole life in general.

3. 9. Types of the Pocket Electronic Dictionary

Option	Monolingual Dictionary		Bilingual Dictionary		Multilingual Dictionary	
	F	%	F	%	F	%
Always	40	42,10 %	47	49,50 %	10	10,50 %
Often	20	21,10 %	26	27,40%	08	08,40 %
Sometimes	24	25,30 %	15	15,80 %	22	23,20 %
Rarely	06	06,30 %	05	5,30 %	33	34,70 %
Never	05	05,30 %	02	2,10 %	22	23,20 %
Total	95	100 %	95	100 %	95	100 %

From the findings in the table above, as far as the monolingual dictionaries are concerned, it is noticeable that (42%) of students always use monolingual PEDs. (25, 30 %) of the student sometimes use this type of PEDs (21,10%) proclaim that they often use this kind of PEDs. (6, 30 %) say that they rarely use the monolingual PEDs. The rest (5,30) of the participants declare that they never use monolingual dictionaries. As noticed by the majority of the learners, the use of the monolingual PEDs increase their level and enrich their vocabulary whereas the rest rarely or never use them due to their low level and poor vocabulary. In this respect, Scholfield (2005) argued that the monolingual dictionary would not be self- satisfied for all the learners because they cannot understand all the difficult and complex definitions they contain.

As far as the bilingual dictionaries are concerned, the result obtained denoted that (49, 50%) of participants always use the bilingual PEDs when meeting new words. (27,40%) revealed that they often refer to this type of PEDs. (5, 30%) of the participants proclaim that rarely utilize the stated type of PEDs. The rest of the population (2%) declared that they never employ this new device.A large number of participants use bilingual dictionaries because they considered their level in English as "average". They cannot understand all the words, even though they use monolingual dictionaries, this lead them to check the meaning of the unfamiliar words in their mother language. Lauferand Melamed, (1994) "there is a study of learners in seven European countries shows that the bilingual dictionary is used by the majority of students or 75%. Another impeding factor concerning the nonuse of monolingual dictionaries would be due to the students' low levels of electronic literacy.

As far as the multilingual dictionaries are concerned, it is noticed in table (3.13), they are 34,70% of students said that rarely use multilingual Pocket Electronic Dictionary, 23,20% state that they sometimes and other 23,20% never use them,10,50% reveal that they always check the mentioned PEDs. The left percentage (8, 40 %) declares that often use them. As indicated in the

table above, the multilingual PEDs are less used than monolingual and bilingual because there are few students who master both Arabic and French.

3. *10. The setting where the Pocket Electronic Dictionary is used*

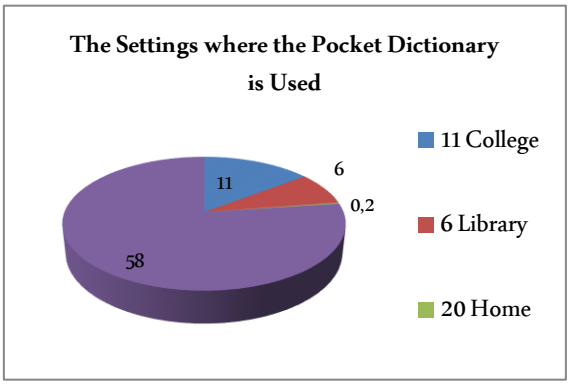

The above figure indicates that 61% of the participants use PEDs everywhere. (21, 10%) stated that they most use PEDs at home. others (11, 60%) mentioned that they most use it at college while the rest (6, 30%) use it in the library.

From the descriptions and results, it can be noticed that PEDs are regarded as more convenient as they are more portable and flexible. The respondents stated that they use electronic dictionaries everywhere. As Lew (2010) supportsthe idea and declare that learners can bring it along to almost everywhere and anywhere as it is stored in their mobile phone and computer. By and large, this is the advantage of PEDs nowadays.

3. 11. The Use of Pocket Dictionary with the Four Language Skills

Option	Reading		Listening		Speaking		Writing	
	F	%	F	%	F	%	F	%
Always	56	58,90%	27	28,40%	19	20,20%	62	65,30%
Often	18	18,90%	26	27,40%	30	31,90%	16	16,80%
Sometimes	18	18,90%	34	35,80%	23	24,50%	9	9,50%
Rarely	1	1,10%	6	6,30%	18	19,10%	6	6,30%
Never	2	2,10%	2	2,10%	4	4,30%	2	2,10%
Total	95	100%	95	100%	94	100%	95	100%

As far as the first language skill (Reading) is concerned, the table above indicates that 58, 90% of the sample always use the pocket electronic dictionary in reading. (18, 90 %) stated that they often apply it in this aspect of language, other (18, 90%) sometimes use this tool in reading. (2, 10%) revealed that they never use it while reading. (1, 10%) proclaimed that they never use it in reading.

As far as the language skill (Listening) is concerned, the results in the same table revealed that 35, 80 % of the participants sometimes use the PEDs in listening. 28,40% of them always use it while listening. Other (27, 40%) often use it in this learning skill. 6, 30% recognized that they rarely use this instrument in listening. The rest (2, 10%) proclaimed that they never use at all.

As far as the language skill (Speaking) is concerned, in this question item, students were asked about the frequency of using PEDs in speaking. 31, 90% of the participants stated that they often use it in speaking. (24, 50%) testified that they sometimes utilize this tool in speaking. 20, 20% asserted that they always employ the mentioned tool in speaking. (19, 10%) declared that they rarely use it in speaking. The left (4.30%) proclaimed that they never use it during the listening skill.

As far as the language skill (Writing) is concerned, the statistics related to this item show that 65, 30% of the respondents always use pocket electronic dictionary in Writing.(16, 80%) stated that they often use the mentioned inwriting. (9, 50%) of the participants revealed that they sometimes use it while writing. The other (2, 10%) of the population said that they never use it in writing.

3. *12.The Using of Pocket Electronic Dictionary with other Language Aspects*

Option	Communication		Translation		Vocabulary		Culture		Grammar	
	F	%	F	%	F	%	F	%	F	%
Always	41	43,20	57	60	48	50,50	12	12,60	22	23,20
Often	23	24,20	25	26,30	27	28,40	29	30,50	26	27,40
Sometimes	24	25,30	10	10,50	14	14,70	31	32,60	26	27,40
Rarely	5	5,30	2	2,10	6	6,30	20	21,10	17	17,90
Never	2	2,10	1	1,10	00	00	3	3 ,20	4	4,20
Total	95	100	95	100	95	100	95	100	95	100

As far as the language aspect (Communication) is concerned, the results in the above table clearly show that 43, 20 % of participants always use the pocket electronic dictionary in communication. (25,30%) claimed that they sometimes utilize this tool when communicating. (24,20%) mentioned that they often use PEDS in communication. (5, 30%) responded that they rarely use the tool in communicating. (2,10%) asserted that they never employ the declared tool in communication.

As far as the language aspect is concerned, the analysis of the results concerning the using pocket electronic dictionary in translation show that more than the half of the participants (60%) always uses the PED in translation. (26,30%) affirmed that they often apply this tool in translating. (10,50%) of the questioned population revealed that they sometimes make use of PED in translation. (2, 10) conveyed that they work with this tool in translating. (1,10%) expressed that they never use this tool in translation.

As far as the language aspect (Vocabulary) is concerned, from the results of the table above,50% of the participants always apply the PEDs in vocabulary. (28,40%) mentioned that they often use the PEDs in vocabulary.(14,70%) stated that they sometimes benefit from the tool in vocabulary.(6,30%) of the population declared that they rarely adopt the tool in vocabulary aspect. (0%) of them replied that the never use it in vocabulary.

As far as the language aspect (Culture) is concerned, According to the results of the same table number (3.23) half (32. 60 %) of the participants reported that they sometimes use the PEDs in culture. (30, 50%) often utilize the tool in culture. (21,10%) declared that they rarely apply this tool in culture. (12,60%) stated that always deal with PEDs in culture. (3,20%) maintained that they never make use of the tool in culture.

As far as the language aspect (Grammar) is concerned, the participants' responses in the same table above showed that 27,40 % of partakers reported that they always use the PED in grammar. Other (27,40%) revealed that they sometimes put in use the PED in grammar. (23,20%) declared that they always employ the device in grammar. (17,90%) affirmed that they rarely put in practice this apparatus in grammar. (4,20%) of the party recognized that they never make use of the instrument in grammar.

3. 2. *The Purposes of Using Pocket Electronic Dictionary*

N°	Purposes	Frequency	Percentage
1	To check the meaning of the word quickly.	88	40,90%
2	To check the pronunciation of the word.	58	27%
3	When I want to know more about a word I already know	27	12,60%
4	To check the appropriate usage of a word.	35	16,30%
5	To check the frequency of a word	7	3,30%
Total	5	215	100,0%

The results of this question which is concernedwith the purposes of using Pocket Electronic Dictionary, the above table mentioned that 40,90% of the party use pocket electronic dictionary to check the meaning of the word quickly. (27%) of the partakers utilize the PEDs to check the pronunciation of the word. (16, 30%) of the participants claimed that they use pocket electronic dictionary to check the appropriate usage of a word. (12, 60%) of the entire population asserted that the use this device when they want to know more about a word that they already have some knowledge of. (3, 30%) of them replied that they use this machine to check the frequency of a word (i.e., whether it is a common or rare word).

3. *3. Strengths of Students' Pocket Electronic Dictionary*

N	Strengths	Frequency	Percentage
1	It is easy and quick to look up a word.	88	28,6%
2	It is easy to carry around.	43	14,0%
3	It is easy to change from one dictionary to another.	55	17,9%
4	The spoken pronunciation of the word is available.	61	19,8%
5	It allows me to look up the words that I am not sure how to spell.	45	14,6%
6	It can be connected to another application.	16	5,2%
T	6	308	100,0%

The results in the above table show that speed of access was the preferred benefit of the pocket e-dictionary for all the student groups examined. It is free, it is immediate, and it is in your house/pocket/library/car. Many PEDs have the similar major features and some advantageous functions such as high-speed data retrieval and record keeping of the most recently looked-up entries. Another current common feature is the voice function which helps the user to check pronunciation. In addition to these useful functions of dictionary consultation, the recent PEDs contain exercises, games, and even educational movies. They are portable, compact and light. They contain much more words and expressions than other dictionaries. They help to look up words and phrases quickly. They often have language-learning programs.

3. *3. Weaknesses of Students' Pocket Electronic Dictionary*

Weaknesses	F	%
It does not provide detailed information about the usage of the word.	30	15,9
It does not contain enough examples.	46	24,3
It does not provide enough grammatical information.	41	21,7
The screen is small, so I cannot look at the whole entry of the word at one time.	14	7,4
The number of the headwords is limited; I sometime cannot find the target word.	30	15,9
It is fragile and easily broken.	14	7,4
None of them	14	7,4
6	189	100

As any other electronic devices PEDs have some weaknesses as it is mentioned by some learners. Most of the respondents stated that their PEDs do not provide detailed information about the usage of the word; other revealed that their PEDs do not contain enough examples and grammatical information.

4. 1. Results

After the analyses of the data collected through a questionnaire with first year EFL students

at Mohamed Lamine Debaghine Setif2, the researchers have arrived at the following results in relation to the research problem, and research questions developed in this exploratory study.

The participants expressed positive attitudes toward the use of PEDs in developing and learning new vocabularies. They are also eager to use it everywhere. These findings concur with other previous research on the attitudes in using PED in developing vocabulary (Dashtestani, 2013; Stirling, 2003). Several studies have been conducted to evaluate students' attitudes toward the use of Pocket electronic dictionaries in educational contexts. In general, the findings of the majority of studies show that students adopt positive attitudes toward the use of electronic dictionaries and find them beneficial and facilitative for their learning (Dashtestani, 2013).

The findings reveal that the state ownership of electronic pockets dictionaries is gaining importance and place among EFL learners (e.g. Jianet al., 2009). The use of dictionaries is a great help in vocabulary learning, and nowadays the development of electronic dictionaries has added a new and appreciated resource for vocabulary learning (Asgari& Mustapha, 2011). Studies have found that PEDs had a great help to students in learning new vocabulary, besides it is an interesting and funny tool. Students also find vocabulary learning enjoyable with the use of PEDs which concurs with Jones" view (2001) on technology use in general stating that the use of technology in EFL classrooms should be aligned with students' feeling that technology is interesting and beneficial for their learning.

Students also highlight that they used the PEDs mostly in reading and writing skills adding to other language aspects such as translation, vocabulary and communication. The study also revealed that students favored bilingual dictionaries over monolingual dictionaries to find out the meaning of words due to the deficiency of the students level.

Since the invention of this technological device, programmers and lexicographers worked hard to equip and supply this crucial tool with new applications to facilitate the job for the learners and to get more benefits. This was revealed by the learners in the questionnaire. They state that their PEDs have a lot of strength points such as the portability, speed and relative ease of use, easy access, availability of sound, transcription, a wide range of headwords and amount of information provided in each entry, including examples. Of course as any tool, PEDs generally lack some features and tips expected in PEDs listed by Hartmann (1992:153), e.g. the provision of collocation detail and stylistic and cultural information. Manufacturers are attempting to add new features to supply the PEDs with the needed improvements in quality and more information.

These pocket electronic dictionaries are already an interesting part of practical lexicography and future developments should be followed with interest. Hill (1985:121) asks: "Is the day of the printed dictionary passing? Must we look forward to that of the electronic word information-retrieval device?" For learners in places like Algeria the answers might soon be yes, for at least many of their needs, if PEDs can be further developed and improved.

5. *Pedagogical Implications*

The following section of the present study provides pedagogical implications that are derived from the findings. Based on the research findings, the use of pocket electronic dictionaries is proved to be beneficial in developing the learners' vocabulary.

The study of PEDs use in the language learning is not novel. This study as many others have been conducted in this field supporting the use of PEDs in vocabulary learning. Also, they all manifested positive feedback towards the use of PEDs as a "popular learning tool. Also, it is essentially important to encourage teachers to support their students regarding the use of PEDs through highlighting the benefits of this digital tool in developing their vocabulary. Furthermore, it is equally essential to reflect on the potential use of PEDs in helping students to raise self-esteem and self-confidence.Similarly, it is crucialand effectivethe use of PEDs in learning the skills and other aspects of language.

6. Recommendations

6. 1. Recommendations for Teachers

- Foster EFL students' awareness of the use of electronic dictionaries through providing them with guidance on how to use electronic dictionaries wisely for their teaching experiences.
- Explain to the students the advantages and disadvantages of pocket electronic dictionaries.
- Encourage and train the students to use different kinds of PEDsproperly and effectively.
- Guide the students to choose the best types of dictionaries and provide them with sufficient supervision for the use of electronic dictionaries.
- Motivate and persuade students to use electronic dictionaries out of the EFL class through assigning tasks which require students to use electronic dictionaries at home and other settings.
- Advise students of the benefits and merits of using suitable versions of electronic dictionaries.
- provide continuous scaffolding on how to use electronic dictionaries during the collaborative tasks

6. 2. Recommendations for Students

- Master the use of PEDs helps them to be less dependent on the teachers since they can check and learn different aspects of a new vocabulary item by their own.
- Use different types of electronic dictionaries and familiarize themselves with them.
- Access to suitable and reliable versions of electronic dictionaries.
- Feel free to use PEDs at any time and everywhere.

7. Suggestions for Further Research

The current study addressesthe issue of pocket electronic dictionary on learning vocabulary in the Algerian university EFL classroom. This domain contains plenty of interesting topics and ideas that manipulate the different classroom practices. In order to catch up these recent concerns, the researcher thinks that a more research work is probably needed to develop both the theoretical principles and practical strategies that make it possible to put the new ideas into effect when they come to incorporate pocket electronic dictionary in particular or Information Communication Technologyin general in the process of English foreign language teaching and learning in all levels and stages.

Conclusion

This research is aboutthe analysis of the first year English foreign language students' attitudes towards the issue of using pockets electronic dictionary on the process of learning English vocabulary.It aims at exploring the usefulness and effectiveness of such technological devises on the process of learning English as a foreign language. The study relied on EFL students as the research samples and population. The empirical section of the study made use of different steps related to the data collection and analyses procedures. The integrated steps are as follows, classification, analysis and interpretation of the data collected through the questionnaire survey. The empirical section of the study suggests that PEDs are certainly here to stay. As electronic pocket dictionaries have become more and more attractive, useful, accepted and popular to EFL learners at different levels, using electronic dictionaries in EFL classroom has gradually become an alternative to many. It seems that the most significant role of electronic pocket dictionaries is to provide a widespread and fast alternative to other dictionaries, students view PEDs as essential tools to aid them with their studies, both in and out of the language learning classroom.Having stated the data and comments of the research, some concluding remarks, pedagogical implications and recommendations, and suggestions for further research were provided at the end of the research. To conclude, all the procedures of the research from the first steps to the last ones may help the researcher to think that all the three research questions are answered to some extent.

References

- Asgari, A., & Mustapha, G. B. (2011). *The Type of Vocabulary Learning Strategies Used by* ESL.*English Language Teaching*, 84- 90.
- Attewell,J.(2004).*Mobile Technologies and Learning*. A technology update and m-learning.Projectsummary.Published by the Learning and Skills Development Agency .
- Boonmoh, A. (2010). Teachers' use and knowledge of electronic dictionaries.*ABAC journal, 30*(5), 56 74.
- Cohen, L., Manion, L., Morrison, K. (2000). *Research methods in education*. London: RoutledgeFalmer.
- Coady, J. (1997). L2 vocabulary acquisition: A synthesis of the research. In J. Coady&T.
- Huckin (Eds.), *Second language vocabulary acquisition* (pp. 273-290). NY: Cambridge University Press.
- Connaway, L.S. & Powell, R.R. (2010). *Basic research methods for librarians, 5th ed.* Santa Barbara, CA: Libraries Unlimited.
- Dashtestani, R. (2013). EFL teachers' and students' perspectives on the use of electronic dictionaries for learning English.*CALL-EJ*,14(2), 51-65.
- Diamond, L. &Gutlohn, L. (2006). *Teaching Vocabulary*. Retrieved 20 April 2018from http://www.readingrockets.org/article/9943.
- Ellis, N. C. (ed.) (1994). *Implicit and Explicit Learning of Languages.* San Diego/CA: Academic Press.
- Hartmann, R. R. K. 1992. "", *Language Teaching25:*151-159*Lexicography, with particular reference to English learners'dictionaries*.
- Hill, C. P. 1985. *"Alternatives to dictionaries",* in llson (ed.) 1985:115-121.
- Hulstijn, J. H., & Atkins, B. T. S. (1998). *Empirical research on dictionary use in foreign-language learning: survey and discussion.* In B. T. S. Atkins (Ed.), Using dictionaries: studies of dictionary use by language learners and translators (pp. 7-19). (Lexicographica.Series maior; No. 88).Tübingen: Niemeyer.
- Jian, H., Sandnes, F. E., Law, K. M.Y., Huang, Y., & Huang, Y. (2009). The Role of electronic dictionaries as an English learning tool among Chinese students.*Journal of Computer Assisted Learning,* 25(6), 503-514.
- Jones, J. (2001). CALL and the responsibilities of teachers and administrators.*ELT Journal*, 360-367.
- Kirkness, A. (2004). *Lexicography*. In A. Davis & C. Elder (Eds.), *The handbook of applied linguistics* (pp. 54-81). Malden, MA: Blackwell.
- Laufer, B. &Melamed, L. (1994). *Monolingual, bilingual and 'bilingualised' dictionaries: Which are more effective, for what and for whom?* Retrieved from http://www.euralex.org/elx_proceedings/Euralex1994/64_Euralex_Batia%20
- Lew, R. (2010). Multimodal lexicography: The representation of meaning in electronicdictionaries. *Lexikos Journal*, 290–306.
- Markett,C.,Arendillo Sánchez, I,. Weber,S., &Tangeny,B.(2006).*Using short message service to encourage interactivity in the classroom.Computers& Education* 46 (pp.280-293).
- Maskor,Z.M. &Baharudin,H. (2016). *Receptive Vocabulary Knowledge or Productive Vocabulary Knowledge in Writing Skill, Which One Important*?.*International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences2016*, Vol. 6, No. 11, 261-271.
- Midlane, V. (2005). *Students' Use of Portable Electronic Dictionaries in the EFL/ESL Classroom: A Survey of Teacher Attitudes*. Manchester: University of Manchester, Faculty ofEducation.
- MOUTON, J. (2001). *How to succeed in your master's and doctoral studies*: *A Southern African guide and resource book.*VanSchaik Publishers: Pretoria.
- Nandy, M. (1994). *Vocabulary and grammar for G.C.E. "O" level English*. Singapore: Composite Study Aids.
- Nesi, H. (n.d.). *Electronic dictionaries in second language vocabulary comprehension and acquisition: The state of the art.*Euralex.Retrieved from http://www.euralex. org/ elx_proceedings/ Euralex2000/ 099_Hilary%20NESI_Electronic%20
- Neuman, S. B., & Dwyer, J. (2009*). Missing in action: Vocabulary instruction in pre-K. The Reading Teacher,* 62 (5), 384–392.
- Polit, D.F., Hungler, B.P. (1999). *Nursing Research: Principles and Methods (6th ed).*Philadelphia: J.B. Lippincott.
- Richards, J.C. and Renandya, W.A. (2002). *Methodology in Language Teaching: An Anthology of Current Practice.* New York: Cambridge University Press.

- Sharpe,P; (1995): "Electronic dictionaries with particular reference to the design of an electronic bilingual dictionary for English-speaking learners of Japanese", *International Journal of Lexicography* 8 (1): 39 – 5
- Scholfield, P. (2005). *Why shouldn't Monolingual Dictionaries be as Easy to Use as Bilingual Ones?* Retrieved from http://www.etni.org.il/monodict.htm
- Schmitt, N. (2008). Instructed second language vocabulary learning.*Language Teaching Research*, 12, 329–363.
- Stirling, J.(2003).*The Portable Electronic Dictionary: Faithful Friend or Faceless Foe?* The English Language Garden website, Bell Norwich, at http://www.bellstudents.com/norwich/project10/portable_electronic_dictionaries.htm
- Tang, G, (1997). *Pocket Electronic Dictionaries for Second Language Learning: Help or Hindrance*? *TESLCanada Journal*, 15/1.
- Taylor,A&Chan,A. (1994) ;"Pocket electronic dictionaries and their use",in: Willy Martin, Willem Meijs, MargreetMoerland, Elsemiek ten Pas, Piet van Sterkenburg, and PiekVossen (Eds.) *Proceedings of the 6th Euralex International Congress*, (Amsterdam: Euralex) 1994 598 -605
- Webb, S. (2005). Receptive and productive vocabulary learning: The effects of reading and writing on word knowledge. *SSLA*, 27, pp. 33–52.
- Wilkins, D. (1972). *Linguistics in language teaching*. London: Edward Arnold.
- Zheng, H,Wang,X.(2016). The Use of Electronic Dictionaries in EFL Classroom.*Studies in English Language Teaching*, Vol. 4, No. 1, 2016.

Challenges in Academic Oral Presentations: The Case of EFL Master Students at Bejaia University

Date de réception : 2019-12-28 Date d'acceptation : 2020-12-09

Amina Kimouche*, University of Bejaia, amina.kimouche@hotmail.com
Nadia Idri, University of Bejaia, nadiaidri@gmail.com

Abstract

The command of Academic Oral Presentation (AOP) skills is an essential concern for college students to ensure success in their academic and professional endeavors. However, students of English as a Foreign Language (EFL) often face challenges when assigned to perform this task. This study seeks to identify the main difficulties EFL master students encounter when delivering AOPs at Bejaia University. Following a mixed-method design, data were obtained through a questionnaire and a semi-structured interview conducted with students. The results showed that students encountered major obstacles during the preparation of AOPs due to their unfamiliarity with the requirements of this task. Additionally, the participants faced various linguistic problems such as the lack of fluency and vocabulary, as well as some psychological barriers including anxiety and fear of evaluation. Pedagogical implications are proposed regarding how instructors can help their students overcome AOP problems.

Key words: Academic Oral Presentation; AOP difficulties; EFL graduates

Résumé

Pour réussir leurs études, les étudiants ont une préoccupation majeure : la maîtrise des techniques de présentation orale (PO). Cependant, malgré leurs efforts pour forger cette compétence, de nombreux étudiants en anglais sont confrontés à de grands défis à relever. Cette étude vise à examiner les difficultés rencontrées par les étudiants en master dans la préparation et la mise en œuvre de PO. Les données ont été obtenues aux traitements d'un questionnaire et d'un entretien avec des étudiants. Les résultats confirment que les étudiants rencontrent des obstacles majeurs dans la préparation des PO en raison de la non maitrise des techniques de cette tâche. De même, les étudiants sont confrontés à divers problèmes linguistiques (lenteur du débit, hésitation, indigence du vocabulaire, etc.), ainsi qu'à des obstacles psychologiques (anxiété, la peur de l'évaluation, etc.). En outre, l'étude offre plusieurs implications pédagogiques concernant la manière dont les instructeurs peuvent aider leurs étudiants à surmonter les problèmes de.

Mots-clés : présentation orale, difficultés de présentations orales, étudiants en master d'anglais.

الملخص

إن التمكن من العرض الشفهي الأكاديمي يعتبر من الاهتمامات الأساسية لطلاب الجامعات من أجل ضمان نجاحهم في مساعيهم الأكاديمية، ولكن على الرغم من الطلب الكبير لهاته المهارات من طرف طلاب اللغة الانجليزية إلا أنهم على العموم يواجهون تحديات عند قيامهم بأداء هذا النشاط. إن بحثنا هذا في هذه القضية جعلنا نقوم بدراسة حاله من أجل معرفه الصعوبات التي يواجهها طلبة الماستر تخصص لغة انجليزية عند تحضيرهم وتقديمهم للعروض الشفوية الأكاديمية على مستوى جامعة بجاية، حيث تم اتباع طريقه مزدوجة الشكل للحصول على البيانات والمعلومات، وهذا عن طريق وسائل تتمثل في استبانة ومقابلة شبه منظمه أجريت مع طلاب الماستر. وقد بينت النتائج أن طلبة الماستر يواجهون مشاكل كبيرة عند تحضيرهم لعروضهم الشفوية، بالإضافة إلى ذلك، مواجهتهم للعديد من التحديات اللغوية والنفسية. تم الإشارة الى بعض الاقتراحات التربوية المتعلقة بكيفية مساعدة الأساتذة لطلابهم من أجل التغلب على المشاكل التي تخص العرض الشفوي الأكاديمي.

الكلمات المفاتيح: العرض الشفهي الأكاديمي، مشاكل العرض الشفهي، طلبة الماستر تخصص لغة انجليزيه

* Corresponding author

Introduction

Oral presentations (OP) are widely practiced in the EFL context at the tertiary level (King, 2002). They are considered as effective tools in developing the students' English speaking skills, promoting learner autonomy, identifying and addressing individual differences and assessing students' performance (Munby, 2011). Academic Oral Presentations (AOP) are broadly defined as a type of public speaking which involves the delivery of a formal talk, to a particular audience, in a structured way, for the purpose of sharing ideas and information (Cheung, 2008; Nation & Newton, 2009; Zareva, 2009). It is worth mentioning here that the term OP may differ from what we call AOP. Despite the fact that both may occur in academic settings, the former seems to be associated with teaching speaking for general purposes (Harmer 2007; Nation & Newton, 2009; Thornbury, 2005), while the latter is often perceived in conjunction with teaching English speaking for academic purposes (Horowitz & Stein, 1990; Hyland, 1991; Jordan, 1997; Levrai & Bolster, 2015). For the purpose of this study, giving OPs is regarded as an academic task rather than a classroom activity.

Delivering spoken academic monologues such as OPs is often considered a key requirement in higher education (Jordan, 1997). In this, Zavera (2009) regards the students' AOP as a genre situated in a larger network of academic genres. She further explains that AOP, as a genre, has its own characteristics and regularities that distinguish it from other academic oral genres such as lectures, conference presentations, and any other presentations given by professionals. Excluding these professional genres, the students may encounter various types of AOPs during their studies (Shephard, 2005; Levrai & Bolster, 2015). The research-based OP is one such type. This kind of presentations occurs often when students are in the final year of their graduation; hence, they have to report the findings of their research in oral presentations whether at the end of the project or during its progress (Shephard, 2005, p. 61). In the context of the present study, the participants are required to deliver an oral summary of research processes and findings during their master dissertation defense. This particular type of presentation has some specific features; it is a research-based OP, conducted in an academic and formal setting, in the presence of peers and evaluators, and for the purpose of assessing the student's skills and knowledge. The term AOP will be used in this study with reference to the master dissertation OP as described above.

Although giving OPs is a familiar activity for graduate students, the master dissertation OP, in particular, is considerably new for students who have had no previous experience with such highly structured and formal types of AOPs. Thus, the students are confronted with this demanding academic task, which seems to pose some challenges for them. However, this area is under-investigated in the Algerian context. Little is known about the difficulties Algerian EFL students encounter with regard to AOPs. The relative lack of research on academic speaking in the Algerian context coupled up with the researcher's concerns about students' academic success have motivated the current study to report on students' perceived AOP difficulties and some coping strategies, hoping to find some remedial suggestions and pedagogical solutions. To this end, the present study addressed the following questions:

1. What are the main difficulties encountered by EFL master students when preparing and delivering AOPs at the University of Bejaia?

2. How do students perceive their own difficulties and manage to overcome their AOP problems?

Literature Review

Delivering OPs in academic settings is a stressful task for college students, and it is considered even more challenging for EFL students particularly (Jordan, 1997; Morita, 2002). This can be due to the fact that giving OPs, like many other forms of oral communication, is an inherently complex task, since it involves linguistic features such as grammar, vocabulary and pronunciation, non-linguistic elements such as body language and facial expressions, as well as paralinguistic elements such as pitch, stress, and intonation; all of which should be appropriately applied in accordance with the context (Shumin, 2002, p. 204). This task also involves the ability to appropriately design visual aids and

implement effective strategies during the communication process (Hyland, 1991).

Taking into consideration these intricacies, expectedly, EFL students face several challenges in giving AOPs. Bankowski (2010) believes that AOPs require self-direction and active participation, which is highly demanding for EFL students and often leads to confusion, anxiety, and lack of understanding. King (2002) assumes that speech anxiety, failing to adopt written language to spoken language and reading from slides or notes are the reasons behind students' failure to deliver effective OPs. In a somewhat parallel view, Evans, Gruba, & Zobel (2014) consider selecting appropriate content, transforming a written work to an oral form, competent delivery, and dealing with nerves as major challenges in preparing and delivering a dissertation oral presentation in particular (p.143). Further, Duklim & Musigrungsi (2016) claim that the main factors inhibiting students when preparing and giving OPs are native language barriers, unfamiliarity with genre-related features of the target task, and the lack of oral communication skills. Another problem noticed by Weissberg (1993) is that ESL students tend to rely often on memory or written texts when they are asked to give OPs. Echoing Weissberg' (1993) view, King (2002) reports that EFL students reckon on reading or memorizing OPs, which makes their oral performance "sound canned, machine-like and dull".

These issues have been noticed by many researchers and have become the subject of considerable empirical research in the EFL/ESL context. AOPs have been examined from various perspectives. While many studies focused on identifying and listing the main difficulties EFL students encounter in giving AOPs (Abu-El-Enein, 2011; Ariff & Mugableh, 2013; Benraghda, Radzuan, & Ali, 2018; Hong & Fong, 2012; Al-Harun, Islam, & Rahman 2016; Lien, 2009), some studies narrowed their scope to investigate specific problems such as anxiety (Elliot & Chong, 2004; Woodrow, 2006). Additionally, substantial research has explored the problems that may emerge from using OPs as a form of assessment (Al-Nouh, Abdul-Kareem, & Taqi, 2015; Mazdayasna, 2012; Turner, Roberts, Heal, & Wright, 2012). Further, a considerable amount of research on OPs has been conducted from the perspective of academic discourse socialization (Morita, 2000; Weissberg, 1993; Zappa-Hollman, 2007).

Abu-El-Enein (2011) explored the challenges English students encountered while delivering AOPs at Al Aqsa University of Gaza. The results showed that the students suffered from serious linguistic problems including lack of vocabulary, grammatical inaccuracy, and incorrect pronunciation. Moreover, several deficiencies were identified with regard to the selection and organization of content, the miss-management of non-verbal behavior and the inappropriate design of visual aids. Similarly, the findings of a study carried out by Ariff and Mugableh (2013) revealed that non-native Jordanian students faced several language difficulties namely: vocabulary, pronunciation and listening comprehension. Following this line of research, Lien (2009) examined the perceptions of ESP undergraduate students towards OPs and identified some of the problems that hindered students' oral performance at Vietnam National University. It was found that students lacked presentation skills including searching for relevant materials, selecting presentation forms and memorizing presentation contents. Accordingly, a qualitative study was conducted by Al-Harun et al. (2016) to explore the challenges faced by English freshers in AOPs. The results showed that the students who had a good command of speaking skills were able to perform OPs satisfactorily; whereas, the students who had a moderate or weak level of speaking skills faced several problems including lack of self-confidence, shyness, anxiety and reciting word-by-word from memory or slides, which handicapped their oral performance. It can be noted here that these studies were conducted with undergraduates which can be an important factor in their OP difficulties. However, graduates also face challenges in AOPs (Hong & Fong, 2012; Morita, 2002; Zappa-Hollman, 2007). A qualitative study was conducted by Hong & Fong (2012) to examine closely a research proposal session at a public University. Following a single case study design, the findings indicated that even at the graduate level, AOPs can be very challenging to students. Additionally, the findings of this study

suggested that reading from slides, lack of familiarity with the task and lack of knowledge about the topic were the main areas of hindrance for the students.

Al-Nouh et al. (2015) conducted a study to investigate the perceived difficulties of EFL college students when giving AOPs as a form of assessment. The problems identified in this study were mostly related to personal traits and fear of evaluation. Additionally, some issues were due to the lack of technology-based materials and lack of time devoted to teaching oral presentation skills. In a similar vein, Alwi & Sidhu (2013) described and compared self-assessed and experts' evaluations of students' OPs. Using a needs analysis questionnaire, oral presentation tests and semi-structured interviews, the results revealed some discrepancies between both forms of assessment. The findings indicated that while the students perceived their OP skills to be higher than average, the evaluators pointed out that the students' oral performance was far from satisfactory in areas of content, organization, delivery, and language.

In an attempt to reveal the reasons why EFL students often face challenges in performing AOPs, Whai & Mei (2015) carried out a study in which they found that lack of practice, some psychological factors and the underplayed role of teachers constituted the main causes of students' OP problems. Further, a study undertaken by Derwing (2003) showed that fear of negative evaluation and fear of making errors can cause major impediments in students' oral performance. Moreover, Benraghda (2018) identified anxiety, lack of technical vocabulary, lack of training and feedback as major causes of technical OP difficulties at the Universiti Malaysia Pahang (UMP).

Anxiety is probably one of the most reported difficulties when giving oral presentations. Speaking in front of an audience is known to provoke fairly high levels of anxiety in students, which can be increased when the audience's response is unfavorable or negative (Woodrow, 2006). Berbar and Fodil (2017) conducted a recent study to measure levels of anxiety among undergraduates before, during, and after oral tests. It was found that students experienced anxiety in all those stages but in a moderate way. Interestingly, the findings also revealed that students' apprehension was related to their fear of making language mistakes and fear of evaluation. It is worth mentioning here that most of the studies that reported high levels of presentation anxiety (Elliot & Chong, 2004; Lien, 2009; Woodrow, 2006) have been conducted on undergraduate EFL students who may lack experience and academic skills. Graduate students are also confronted with some psychological barriers (Chen, 2009; Morita, 2002; Weissberg, 1993). Nevertheless, graduates' ability to adopt appropriate coping strategies may exceed that of undergraduates. For example, in a study that aims to investigate graduate students' presentation anxiety, Chen (2009) found that the students' anxiety was moderate and can be managed by the students. The findings also pointed out that students' presentation anxiety can be triggered by social factors including peers' response and audience familiarity, and psychological factors such as self-perceived oral proficiency, self-perceived accuracy of pronunciation, and self-perceived personality. Moreover, an exploratory study carried out by Wu (2008) revealed that AOPs are complex tasks involving various stages of preparation, delivery, and post-delivery. This put the students under stress and pressure of constant decision making especially the stage of delivery which was identified by the students as the most anxiety-provoking phase.

Morita (2000) examined the discourse socialization of native and non-native graduates through OPs. The study showed that non-native speakers experienced three types of difficulties: linguistic, sociocultural, and psychological. Despite the advanced level of non-natives, English skills were regarded as the reason for students' difficulties. The findings of the study showed that the participants were socialized into their academic community through observations, peer support, expert assistance, and practice. Similarly, Zappa-Hollman (2007) explored the discourse socialization of non-native graduates as they engage in academic presentations at a Canadian university. Zappa-Hollman found that the challenges faced by the students are associated with linguistic, socio-cultural and psychological problems.

It can be noted that the majority of the studies on AOPs have been carried out in ESP/EAP contexts.

There were several studies conducted with undergraduates and only a few that targeted graduate students, which suggest a need for further research on graduates. Moreover, the available literature focused on AOPs in the classroom context leaving many other sub-genres of AOPs uncovered. This paper strives to contribute to this bulk of literature on AOPs by investigating the difficulties English graduates encounter in preparing and delivering a particular type of AOPs, the master dissertation oral presentation.

Methodology

The present study employed a mixed-method research design to report on the difficulties that EFL master students encounter when preparing and giving their master dissertation OP. The case-specific data were obtained through a questionnaire and a semi-structured interview. This triangulated study is more likely to enhance the validity of data and overcome the limitations of relying on a single method as suggested by Nunan (1992).

Participants and setting

This case study involved a class of EFL master students majoring in linguistics at the Department of English, Bejaia University. The study was conducted with 15 participants, including 3 male and 12 female students who took the course of oral presentation skills in the first academic term and were expected to display these skills in their master dissertation OP. Data were obtained by the end of the second term of the academic year 2017/2018 by means of a questionnaire and a semi-structured interview.

Research Instruments

The questionnaire aimed at eliciting information about the difficulties students faced when they prepared and delivered their master dissertation OP. The questionnaire was designed after observing the students' in-class OPs and reviewing the literature about factors that inhibit EFL students' OPs. It was revised by an expert in TEFL and then piloted. After receiving constructive feedback from both processes, adjustments were made to ensure the comprehensiveness, conciseness, and accuracy of the questionnaire as recommended by Dörnyei (2007). Afterward, the questionnaire was administrated to 15 EFL master students by the end of the academic year 2017/ 2018 after the delivery of their master dissertation OPs.

Additionally, a semi-structured interview was utilized to triangulate the data that were obtained through the questionnaire and to gain deeper insights as to why the students face difficulties when preparing and delivering AOPs and how they manage to overcome their problems. Moreover, allowing the students to report in their own words might provide valuable insights into their understandings of and attitudes towards some of these difficulties. The semi-structured interview was conducted with 12 students after the questionnaires were retrieved.

Data analysis

The quantitative data obtained from the questionnaire were analyzed using SPSS 20.0 and presented in the form of descriptive statistics with percentages and means. Qualitative data collected in the semi-structured interviews were transcribed verbatim, coded and analyzed by using content analysis. This process was assisted by the Qualitative Data Analysis miner lite (QDA) software.

Results and Discussion

To answer the research questions effectively, both quantitative and qualitative data were reported and discussed in four areas: students' preparation difficulties, nonverbal behavior problems, linguistic challenges, and psychological barriers.

Students' perceived difficulties in preparing AOPs

The results showed that the participants did not seem to face major problems when preparing their presentations as the means of almost all items were between medium and low. However, some areas of hindrance were identified. Over half of the participants reported that the examiner's expectations with regard to OPs were unclear and 47 % of the students agreed that the ambiguity of OP norms constituted a major challenge for them. About half of the participants (46 %) faced some problems when trying to select appropriate content. These findings are in line with previous literature which highlights the problems of selecting and organizing OP content

(Abu-El-Enein, 2011; Evans et al., 2014; King, 2002).

As showed in Table 1, a considerable number of respondents (40%) felt confused about the appropriate delivery style they should adopt. Some students (33%) admitted that they tend to memorize their speeches, while nearly half of the students rejected the use of this technique. This is in good agreement with Weissberg (1993) and Al-Harun et al. (2016) who found that EFL students tend to memorize their speech when asked to give OPs.

The majority of students stated that using PowerPoint and designing visual aids were not problematic for them despite the fact that they did not receive any laborious training in this area. This, however, does not correspond with Abu El-Enein's (2011) study in which he found that participants lacked the necessary skills to design effective visual aids.

Apparently, many of the difficulties that confronted students when preparing their OPs did not stem from a lack of presentation skills. Rather, they seemed to be associated with the students' lack of knowledge and experience about the norms of master dissertation oral presentations. Since the participants were advanced learners, presumably, they have acquired OP skills. However, these skills seemed to be insufficient to prepare them for this academic task. This confirms Musigrungsi and Duklim's (2016) claim that unfamiliarity with genre-related features of the target task constitutes a major impediment for students. The overall results in this section lend support to the findings of previous research (Abu-El-Enein, 2011; Al-Harun et al., 2016; Hong and Fong, 2012; Lien, 2009).

Table N° 1: *Students' difficulties in preparing AOPs*

Items	1 %	2 %	3 %	4 %	5 %	M
1.I feel confused what type of presentation is suitable for the topic	26,7	20	0	53,3	0	2,8
2. The norms of academic oral presentations are ambiguous to me	0	13,3	40	46,7	0	3,3
3. The examiners expectations regarding oral presentations are not clear	0	13,3	33,3	53,3	0	3,4
4. I find it difficult to select the appropriate content	0	40	13,3	46,7	0	3,06
5. I feel confused about how to structure the content of OP	20	46,7	0	33,3	0	2,46
6. I find difficulty in using PowerPoint	20	53,3	6,7	20	0	2,26
7. I do not have sufficient knowledge about designing supporting materials	33,3	33,3	0	33,3	0	2,33
8. I feel confused about whether to read directly from the slides or prepare a talk	13,3	40	6,7	40	0	2,73
9. I do not rehearse my talk well	13,3	46,7	13,3	26,7	0	2,53
10. I tend to memorize my speech fully	6,7	40	20	33,3	0	2,80
11. I find it boring to prepare a presentation	26,7	66,7	0	6,7	0	1,86

1 = Strongly disagree, 2= Disagree, 3= No opinion, 4 = Agree, 5= Strongly agree

The data obtained from the semi-structured interview provided in-depth explanations for the students' preparation problems. The results suggested that there was some confusion on the part of respondents as to what constitutes an effective AOP and how to prepare for it, which supports the results of the questionnaire. A student reported that "at the beginning, we didn't know how to do it, or what are the elements of a presentation, or what to select as content, the only thing that we know is the time; we are given 15 minutes to speak" (S1). Another participant stated that "in the beginning, I didn't know how to make my presentation, because we don't do presentation like this. In the class, we talk about regular topics and we don't use PowerPoint, so this presentation was different for me" (S4). In addition to the alleged lack of knowledge about this type of AOPs, the students also felt confused about the requirements of this task. A student in this context noted that "it was also not clear how the jury evaluates

the presentations; there should be a model or some clear criteria so we can be compared to that model" (S2). Another problem reported by the majority of participants was the selection and organization of OP content. For example, a student mentioned, "it was difficult to choose the content and summarize the whole thesis" (S1). Similarly, another student added, "it was hard to summarize the important points, then to organize them"(S6). The students claimed that the main causes behind these problems were the lack of instructions on how to do a master dissertation OP, lack of materials and the short time allotted to the course of OPs, which deprived them of acquiring sufficient knowledge and preparation skills. This concurs well with Al-Nouh et al. (2015) who found that some aspects of the course such as lack of technology-based materials and insufficient time affected negatively the students' acquisition of OP skill.

In line with the questionnaire results, the interview analysis showed that the students had the necessary skills to design effective visual aids. Moreover, some students admitted that they relied solely on memorizing the whole speech. This was explained by a student as follows: "I just feel afraid that if I didn't memorize, I'll not be able to express my ideas well and I'll do more mistakes" (S9). A student added, "I personally do not like memorization but I was afraid to forget my ideas" (S8).

Surprisingly, the students seemed to encounter several preparation problems despite the fact that the department of English at Bejaia University offers a specific course for presentation skills. It can be assumed here that the course did not emphasize preparation skills, which might have happened because teachers tend to take for granted that graduate students know how to prepare OPs (Zavera, 2009).

To compensate for their lack of knowledge and experience with regard to the genre of AOP, the participants applied a number of strategies. When the participants were asked about these coping strategies, many replied as follow:

S1: "Actually we followed some videos, we saw samples on YouTube how to make thesis presentations, we even Googled some problems and we found solutions".

S12: "I saw the presentation of my classmates, this gave me some ideas".

S6: "I didn't really know how to do it at first, but later we asked our supervisor".

S7: "we prepared at home just like it was viva and we present it in front of our supervisor, and she told us it's perfect so we were comfortable and confident that the presentation is good".

Apparently, the students applied various coping strategies such as searching on the internet, observing their colleagues' presentations, asking teachers about AOP and performing OPs in pre-viva voce sessions with supervisors. The students seemed to favor the last two strategies. Unlike the internet, they provided a valid source of information and clear instructions relevant to their academic context. These findings correlate favorably with Morita (2000) and Zappa-Hollman (2007) and further support the importance of exploring the process through which the students are socialized in their academic communities when using oral activities.

The students' nonverbal behavior problems

As displayed in table 2, the low level of means in most of the items indicated that the students have fewer problems related to their nonverbal behavior when delivering OPs. Another plausible explanation is that the students may not be aware of these problems, giving that much of nonverbal behavior occurs unconsciously. However, some difficulties were reported by the students. Over half of respondents agreed on their overuse of fillers during the OP, which could be due to stress or lack of fluency. 53% of students mentioned that they look at the PowerPoint slides too often. This was reported in another context as a strategy employed by students who were shy or anxious to avoid eye contact with the jury or the audience.

Table N° 2: Students' non-verbal behavior problems in AOPs

Items	1 %	2 %	3 %	4 %	5 %	M
1.I do not pay attention to the audience	26,7	53	13,3	6,7	0	2,00
2. I keep my eyes on power-point slides most of time	6,7	33,3	6,7	53,3	0	3,06
3. I need to read from my notes during oral presentations	13,3	53,3	6,7	26,7	0	2,46
4. I stand rigid	6,7	46,7	33,3	13,3	0	2,53
5. I keep my arms at sides	6,7	53,3	40	0	0	2,33
6.I do nervous movements	6,7	40	13,3	26,7	13,3	3,00
7.I move a lot and shift around	0,0	66,7	13,3	20	0	2,53
8. I tend to rock my body	0,0	66,7	13,3	20	0	2,53
9. I do not use gestures to refer to visual aids or explain ideas	6,7	53,3	6,7	33,3	0	2,66
10. I use too many fillers (ah... hum)	0	26,7	6,7	53,3	13,3	3,53
11. I speak in a quiet voice	0	46,7	33,3	20	0	2,73
12. I do not apply appropriate pace	0	40	26,7	33,3	0	2,93

1 = Strongly disagree, 2= Disagree, 3= No opinion, 4 = Agree, 5= Strongly agree

In accordance with the results of the questionnaire, the qualitative data revealed that the overwhelming majority of students did not consider nonverbal behavior to be an issue when giving OPs. However, some students reported some minor problems. These obstacles were explained in a student's words: "I've noticed that I use a lot of gestures and movements as I present" (S5). Another student added, "I memorized my speech well, and I didn't forget it really, but I was unable to look at the jury or audience because I was so shy, so I kept my eyes on slides" (S12). Evidently, these problems resulted from some psychological factors. For example, avoiding eye contact by looking at and reading from the slides was correlated with shyness and stress respectively. Some students seemed to overuse gestures while others seemed to complain about standing still and rigid throughout the delivery, which suggests that the students respond differently to stress and anxiety.

The students' linguistic challenges

Table 3 depicted the linguistic difficulties that encountered EFL students when giving AOPs. The high mean level of item 11 (mean = 3,86) indicates that students faced serious problems in using English to answer questions addressed to them after their oral delivery, followed by a medium mean level of several other items. This suggests that students encountered moderately some other linguistic problems.

As displayed in Table 3, approximately two-thirds of the participants reported that miss pronouncing words and committing grammatical mistakes were two major problems for them. This correlates fairly with Abu El-Enein's (2011) study in which he found that EFL students suffered from serious linguistic problems including lack of vocabulary, grammatical inaccuracy, and incorrect pronunciation. 60% of respondents stated that they found difficulties in using English to refer to visual aids. While many students reported that the language used in the introduction and conclusion sections was not problematic, the language used in the main body of OP seemed to pose some challenges for over half of the respondents. In addition, some students (33%) had problems with the effective use of transitional language. Despite the fact that many students (60%) admitted that their vocabulary is limited, the majority (73%) asserted their adherence to the academic and formal style when giving OPs.

Table N° 3: The students' linguistic challenges in AOPs

Items	1 %	2 %	3 %	4 %	5%	M
1. I often miss pronounce words	6,7	20,0	0,0	66,7	6,7	3,4
2. I tend to make grammatical mistakes	6,7	26,7	6,7	60	0	3,2
3. I focus on accuracy more than fluency	0	20,0	26,7	53,3	0	3,3
4. I do not use academic /formal English vocabulary	0	73,3	13,3	13,3	0	2,4
5.I use limited vocabulary	6,7	26,7	0,0	60,0	6,7	3,3
6. I am not sure about what the language I should use in the introduction	14,3	50	7,1	28,6	0	2,5
7. I can't use the English language well to explain the key points of the main body	6,7	33,3	6,7	53,3	0	3
8. I do not use transitional Language or signposting effectively	6,7	46,7	13,3	33,3	0	2,7
9. I am not sure about how to conclude my presentation	6,7	53,3	6,7	33,3	0	2,6
10. I find it difficult to handle and refer to visual aids in English	13,3	26,7	0	60,0	0	3
11. Using English appropriately to answer questions addressed to me is difficult	0	20,0	0	53,3	26	3,8

1 = Strongly disagree, 2= Disagree, 3= No opinion, 4 = Agree, 5= Strongly agree

The results suggested that many students lacked the linguistic skills to perform effectively an AOP, which can be attributed to different reasons such as unfamiliarity with speaking in highly formal and academic settings, anxiety and other issues related to the course of OPs. The findings from this section are consistent with previous studies (Abu-El-Enein, 2011; Alwi & Sidhu, 2013; Morita, 2000; Zappa-Hollman, 2007) which reported that the EFL undergraduates and graduates often encounter several linguistic challenges regarding AOPs.

The findings from interviews support the quantitative data concerning linguistic challenges faced by students. The main theme that was identified across the qualitative data was related to the accuracy of language. Many students felt frustrated when presenting because they committed grammatical mistakes and miss pronounced words as reported by a student, "I did not present well; I made mistakes in language, grammatical and pronunciation mistakes" (S9). Similarly, a student commented, "I didn't do my presentation as I wished, even I prepared well but I know I did many mistakes" (S10). Some students tried to overcome this problem by ignoring those mistakes and putting emphasis on the message they wanted to convey.

In addition to language inaccuracy, lack of fluency was also reported as an issue by some respondents. A student mentioned, "I used a lot of fillers, I was kinda stressed and forgot what to say" (S12). Further, a student stated, "Honestly my problem is not in standing in front of audience or anxiety, my problem is how to express myself in English fluently" (S4).

Seemingly, the students' linguistic problems were mainly related to grammar, fluency, pronunciation, and vocabulary; components of the English language. When the participants were asked about the obstacles they faced with the language of presentations, a student responded as follows: "It was difficult to choose appropriate language for the presentation and the speech, because it needs to be very formal" (S1). Another student said: "I didn't know how to do it at the beginning, how to start my oral presentation, what I should say in every stage, what language I should use" (S4). Clearly, some students were not familiar with the language of oral presentations and the appropriate transitional language as reported by a student, "My presentation didn't go easy or smooth…I felt stuck when I move from one point to another" (S9).

The students claimed that the linguistic problems they faced during their oral performance were related to some psychological factors such as anxiety and fear of making mistakes, inadequate preparation and some deficiencies in speaking skills. The students assumed that a part of what makes OPs challenging is its formal setting and the demands and

complexity of this task. This is consistent with Zappa-Hollman (2007) who found that oral presentations were perceived by students to be a daunting task because they require the mastery of various skills to manage the stages of preparation, delivery, and post-delivery.

The student's psychological barriers

As illustrated in table 4, the mean level of all items indicates that the students struggled, though moderately, with some psychological barriers. When the participants were asked to comment on their anxiety level through the whole process of preparing and delivering their OPs, the majority of students agreed that the stage of delivery was the most anxiety-provoking followed by post-presentation stage and preparation phase respectively which is in good agreement with Wu's (2008) findings.

Table N° 4: The students' psychological barriers

Items	1	2	3	4	5	M
1.While preparing for an oral presentation , I feel tense and nervous	6,7	60	13,3	20,0	0	2,4
2.I feel stressed and nervous when I am giving a presentation	0	20	6,7	46,7	26	3,8
3.I feel anxious during the post-presentation stage	0	40,0	6,7	40	13	3,2
4.I do poorer on presentations because I am anxious	0	46,7	6,7	40	6,7	3
5.I feel tense when I am rehearsing for an exam presentation	0	40,0	0	53,3	6,7	3,2
6.I feel fear and uneasiness when taking an oral exam or being evaluated	0	50	0	42,9	7,1	3,0
7.I am bothered and tense when I am being evaluated	0	35,7	14,3	42,9	7	3,2
8.I feel flustered and confused when I start an oral exam	0	26,7	13,3	53,3	6,7	3,4
9. I am frequently afraid of other people noticing my shortcomings	0	40	13,3	40	6,7	3,1
10. I am afraid others will not approve of me.	6,7	40	0	46,7	6,7	3,0
11. I am usually worried about what kind of impression I make	0	40	6,7	46,7	6,7	3.2
12. I often fear to make language mistakes during my presentation	0	35.7	7,1	50	7,1	3.2
13. I feel shy during the oral presentation	0	60	0	20	20	3
14. I do not feel confident that I could effectively deliver oral presentations	0	40,	6,7	46,7	6,7	3.2
15. I do not feel confident about my public speaking abilities	6,7	33,3	6,7	46,7	6,7	3.1
16. I believe I cannot manage to solve problems if they occurred during OP	0	46,7	0	46,7	6,7	3,1

1 = Strongly disagree, 2= Disagree, 3= No opinion, 4 = Agree, 5= Strongly agree

The results showed that almost half of the students (47%) believed that anxiety was the main reason behind their poor oral performance. In response to items 5, 6, 7, and 8, which tackled exam apprehension, a large number of students (60%) reported that they feel confused and nervous when starting and preparing for an oral exam. Over half of the students stated that they fear oral exams and feel tense when being evaluated through oral tests. Fear of making mistakes was also reported by a large number of students (60%). This is consistent with the findings of Berbar & Fodil (2017). Additionally, the results indicated that while approximately half of the participants feared negative evaluation, the remaining students did not seem to be concerned with this issue. Feeling shy when giving OPs was reported by a considerable number of students (40%). Over half of the participants agreed that their low self-confidence hindered their oral performance. The results of this section are in line with the findings of previous studies (Al-Harun et al., 2016; Elliot & Chong, 2004; Chen, 2009; Lien, 2009; Woodrow, 2006).

The findings of the qualitative data support the results of the questionnaire and further our understanding of the psychological factors that hindered students' oral delivery. Anxiety was considered by several students as the main problem they faced when giving OPs. These problems were explained in the respondent's words: "Well, even I practiced a lot at home when the time came to present

I was very anxious and stressed and I didn't feel well…I missed some important points and I forgot some ideas" (S6). Not only anxiety was a major problem for the participants, but also it was the cause of many other problems. Due to anxiety and stress, the students missed important ideas and committed mistakes as mentioned by a student, "I was very afraid and anxious; I forgot my words and I did many mistakes" (S10). Some students felt perplexed and even altered their delivery style to reading from slides. For example, a student stated, "At the beginning, I started to do it spontaneously as I planned but I felt so stressed when looking at the jury, so I started reading from the slides" (S9). Trying to avoid eye-contact by reading notes or looking at slides was also reported in Zappa-Hollman (2007). Further, some students mentioned that they were highly anxious during the full OP while others felt more relaxed a few minutes after they began.

When the participants were asked about the causes of their anxiety, a student replied: "I think it was because it's the viva, the jury was there and my family too" (S6). Accordingly, a student stated: "I was so anxious the previous days but not because I was afraid to fail but because I feel pressure to do the best, so I always feel pressure when I'm about to do something new" (S5). Evidently, the students' anxiety and fear were related to the specific context of presentation rather than the OP itself. This was also found to be true by Al-Nouh et al. (2014).

Additionally, uncertainty about AOPs and lack of confidence about one's competence was also identified as a cause for stress and anxiety as demonstrated by a student, "I feel stressed and afraid because I'm not sure that my presentation is good or I did the right things" (S9). This is in line with Chen's findings (2009). Another possible cause of students' anxiety was English language. Some students mentioned that their fear of anxiety was not related to confronting the audience as much as it was related to the use of English language as revealed by a student, "For me, I can speak in French better, even in front of teachers or many people, but English is harder, I feel anxious and afraid to make mistakes" (S6).

Moreover, the students reported other psychological barriers, though in many cases the line between those psychological factors is thin. The students expressed a mixture of feelings such as stress, shyness, and fear. Many students seemed to be very concerned with the accuracy of language. Indeed, the results from the questionnaire indicated that the students focused on accuracy more than fluency. A respondent expressed her solicitude saying, "I was afraid to do mistakes because we are now master students and we should not do grammatical mistakes, so I was so stressed about this" (S8). Correspondingly, a participant commented, "I feel anxious about grammar mistakes, I don't like when I make mistakes in grammar, because it's a shame, we are master 2 students, at least we should speak accurate language" (S11). Apparently, the participants' distress and worry were caused by the fear of making language mistakes in the presence of evaluators which aligns well with the findings of Berbar & Fodil (2017).

In addition to fear of making mistakes, many students suffered from other types of fear such as fear of exams as reported by a student "Mostly, I was scared of being evaluated" (S10). Another respondent said, "I felt stressed about it because the jury members will evaluate my ability to present and defend my topic" (S3). Fear of negative evaluation was also a problem for participants as expressed by a student "I felt afraid about their opinions about me and my presentation" (S11). Accordingly, another participant said, "It's always challenging to do a presentation, for me there is a high risk of losing face (S2).

Moreover, the results showed that personality traits such as shyness and lack of self-confidence affected negatively the students' performance. This is illustrated in a student' words, "I memorized my speech well, and I didn't forget it really, but I was unable to look at the jury or audience, I just feel so shy, so I kept my eyes on slides" (S12). In a similar vein, a student mentioned, "I don't feel confident when I present in English, not like native language or French" (S10). These issues, however, were reported by a minority.

Finally, in addition to the identified problems encountered by EFL master students in AOPs, the qualitative data revealed other impediments such as the shutdown of electricity during the presentations, which was reported by many students. However, the students were prepared for

such technical problems; they printed their presentation slides in various sizes, so they were able to continue their OPs.

Pedagogical Implications

The findings suggest an urgent need to address the difficulties that students encountered when preparing AOPs by offering clear instructions and guidelines regarding the preparation and delivery of the master dissertation oral presentation in particular. The taken-for-granted claim that students know how to prepare OPs should be disregarded. The findings imply that students, even at an advanced level, need explicit teaching on how to select and organize content, design visual aids, manage one's nonverbal behavior and choose the appropriate language (Cheung, 2006; King, 2002). More importantly, emphasis should be given to teaching the students how to use the language in the different stages of OP (Sharif, 2016).

Another suggestion that can wipe off to the students' confusion about the norms and characteristics of AOPs is adopting a genre-based approach to the instruction of OP skills or the use of modeling. As a course of action, teachers can provide audio-visual models for this genre. Afterward, the prospective presenters can discuss and analyze the linguistic and non-linguistic features of this task and work gradually towards the joint then independent construction of OP (Webster, 2002). The students also need to be aware of the requirements and the expectations of evaluators regarding this task. Informing the students about the criteria by which their presentations will be evaluated might help them prepare accordingly (King, 2002; Otoshi & Heffernen, 2008).

The students' psychological barriers can be alleviated by the application of some strategies and guidelines. Evidence from this study suggests that conducting a pre-viva voce session in which the students deliver their OPs in front of their instructors was regarded as an effective tool to boost students' confidence and lower their anxiety. Using note cards as a reminder of the key points of OPs is likely to be helpful in solving the problem of forgetting words and ideas, which is often caused by anxiety and over-reliance on memorization (King, 2002). Further, maintaining a friendly and stimulating classroom environment may help the learners construct and reinforce positive experiences related to giving OPs, which can help in managing their psychological state during their dissertation defense (Al-Harun, Islam, & Rahman, 2016).

Moreover, the students may benefit greatly from the process of continuous evaluation including overall impression and criteria-based evaluation (Levrai & Bolster, 2015). In addition to teacher's feedback, self-assessment and peer feedback may assist the students to gain a firm understanding of what makes an effective presentation (Otoshi & Heffernen, 2008) and can help in reducing their fear of evaluation and fear of making errors (King, 2002). Another possible strategy that teachers can use to help students overcome anxiety and shyness is by assigning group and pair presentations to students and avoiding podium presentation format (Munby, 2011). As the students gain more confidence and experience they can conduct individual OPs (Al-Issa & Al-Qubtan, 2010).

Conclusion

This study was carried out to identify the main difficulties that EFL graduates face when preparing and delivering one type of AOPs, the master dissertation OP. Further, the study attempted to yield a better understanding of students' experiences and how they managed to cope with some of these challenges. The findings revealed that the EFL master students of Bejaia University faced some linguistic and psychological obstacles as well as preparation problems. The results showed that when the students arrived at the stage of preparation, they felt confused about the selection and organization of content and appropriate delivery style, which can be attributed to students' lack of familiarity with the features and requirements of this oral genre in addition to the insufficient training in this area. It was also found that the students encountered many linguistic challenges including the use of inaccurate grammar, incorrect pronunciation and limited vocabulary. Most of these academic difficulties were related to the low speaking proficiency of students, the high demands of the task, and some psychological factors such as anxiety, shyness, fear of making

mistakes and fear of evaluation, which were identified as major problems themselves. To cope with some of these challenges, the students employed several strategies such as intensive practice, observing their peers' OPs, seeking information on the internet, asking their instructors and supervisors and performing OPs in a pre-viva voce session.

This paper provides further evidence that preparing and giving an AOP is a challenging task for EFL graduate students. Moreover, the findings of this study add substantially to our understanding of students' OP difficulties in the Algerian context. However, the present study was limited in some ways. The data presented in this research paper were obtained from self-reported instruments, which did not allow for strong claims about some issues that could be identified by means of linguistic analysis. Additionally, this small-scale case study reported on an instance of academic language use, which aimed to deepen our understanding of the challenges related to this task. Hence, the findings of this study cannot be generalized to the wider population. Nevertheless, it is hoped that this study will provide encouragement and assistance to teachers and students as they attempt to address the problems associated with AOPs.

Research into the AOP problems of EFL students is already in progress. Further work is undertaken by the researcher, which involves the use of other instruments and accounts to provide a better picture of students' needs and difficulties. Drawing on the limitations of this study, further research may consider surveying larger sample sizes in investigating the difficulties of English graduates regarding AOP to provide generalizable findings. Future studies on the current topic are recommended to examine the effect of gender, age and other variables on students' AOP. Moreover, exploring the process by which EFL students acquire AOP skills is also an important area that requires further research. The findings of this study have laid the foundation for future work to investigate AOP problems of Algerian EFL students through more rigorous and robust methods such as experiments.

References

Abu-El-Enein, A. H. (2011). *Difficulties encountering English majors in giving academic oral presentations during class at Al-Aqsa University* [Unpublished doctoral dissertation]. Islamic University of Gaza. Retrieved from https://library.iugaza.edu.ps/thesis/96026.pdf

Al-Harun, M. O., Islam, K. M., & Rahman, M. A. (2016). Challenges in Oral Presentation in English for The Freshers at Tertiary Level. *Green University Review of Social Sciences, 3*(1), 137- 157. Retrieved from https://www.green.edu.bd/wp-content/uploads/PDFs/Journals/Challenges-in-Oral-Presentation-in-English-for-the-Freshers-at-Tertiary-Level.pdf

Al-Issa, A., & Al-Qubtan, R. (2010). Taking the Floor: Oral Presentations in EFL Classrooms. *TESOL Journal, 1*(2), 227-247. https://doi.org/10.5054/tj.2010.220425

Al-Nouh, N. A., Abdul-Kareem, M. M., & Taqi, H. A. (2015). EFL College Students' Perceptions of the Difficulties in Oral Presentation as a Form of Assessment. *International Journal of Higher Education, 4*(1), 136-150. https://doi.org/10.5430/ijhe.v4n1p136

Alwi, N. F., & Sidhu, G. K. (2013). Oral Presentation: Self-perceived Competence and Actual Performance among UiTM Business Faculty Students. *Procedia - Social and Behavioral Sciences, 90*, 98 – 106. https://doi.org/10.1016/j.sbspro.2013.07.070

Ariff, T. N., & Mugableh, A. I. (2013). Jordanians' Academic Discourse Socialization through Oral Academic Presentations in Malaysia. *International Journal of Linguistics and Communication, 1*(2), 1-17.

Bankowski, E. (2010). Developing Skills for Effective Academic Presentations in EAP. *International Journal of Teaching and Learning in Higher Education, 22*(2), 187-196. Retrieved from http://ijlcnet.com/journals/ijlc/Vol_1_No_2_December_2013/1.pdf

Benraghda, A., Radzuan, N. R., & Ali, Z. (2018). Technical Oral Presentation Delivery: Qualitative Analysis of Engineering Undergraduates'Impediments to Effective Oral Presentations in an Engineering Context. *Library Philosophy and Practice (e-journal)*. Retrieved from https://digitalcommons.unl.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=5232&context=libphilprac

Berbar, K., & Fodil, M. S. (2017). Foreign Language Anxiety in Oral Tests: The Case Study of Second Year Students of English at the University of Tizi Ouzou. *El-Tawassol: Langues et Littératures, 23*(52), 321-330. Retrieved from https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/27/23/4/71347

Chen, L. (2009). A Study of EFL Graduate Students' Oral Presentation Anxiety. [Unpublished master thesis]. National Chung Cheng University.

Cheung, Y. L. (2008). Teaching Effective Presentation Skills to ESL/EFL Students. *The Internet TESL Journal, 14*(6). Retrieved from http://iteslj.org/Techniques/Cheung-PresentationSkills.html

Derwing, T. (2006). What do ESL Students Say about their Accents. *Canadian Modern Language Review*, *59*(4), 547–567. https://doi.org/10.3138/cmlr.59.4.547

Dörnyei, Z. (2007). *Research methods in applied linguistics: quantitative, qualitative, and mixed methodologies* . Oxford: Oxford University Press.

Duklim, B., & Musigrungsi, S. (2016). Oral Presentation Performance, Relationship,and Strategy Factors. *Asian International Journal of Social Sciences, 16*(2), 1-10.

Elliott, J., & Chong, J. L. (2004). *Presentation anxiety: A challenge for some students and a pit of despair for others.* paper presented at the 15th ISANA International Conference, Melbourne. Retrieved from http://isana.proceedings.com.au/docs/2004/paper_elliott.pdf

Evans, D., Gruba, P., & Zobel, J. (2014). *How to Write a Better Thesis.* Switzerland: Springer International Publishing Switzerland.

Harmer, J. (2007). *The practice of English language teaching.* Essex: Longman.

Hong, L. C., & Fong, N. S. (2012). Presenting a Research Proposal: The Examiner's Expectations. *Procedia - Social and Behavioral Sciences, 66*, 537 – 543. https://doi.org/10.1016/j.sbspro.2012.11.298

Horowitz, D., & Stein, L. (1990). Teaching Presentation and Discussion Skills to EAP Students. *JALT Journal, 12*(1), 9-28. Retrieved from https://jalt-publications.org/files/pdf-article/jj-12.1-art1.pdf

Hyland, K. (1991). Developing Oral Presentation Skills. *English Teaching Forum, 29*(2), 35-39.

Jordan, R. R. (1997). *English for Academic Purposes: A guide and resource book for teachers* . Cambridge: Cambridge University Press.

King, J. (2002). Preparing EFL Learners for Oral Presentations. *Dong Hwa Journal of Humanistic Studies, 1*(4), 401-418. Retrieved from http://iteslj.org/Lessons/King-PublicSpeaking.html

Levrai, P., & Bolster, A. (2015). Developing A Closer Understanding of Academic Oral Presentations. *FOLIO16/2*, 65-72.

Lien, T. T. (2009). Assessing the perceptions and difficulties of students at COT, VNU in making ESP presentations. *The Asian ESP Journal, 5*(1), 78-96.

Mazdayasna, G. (2012). Objective Assessment of Oral Presentations and EFL Learners' Speaking Development. *Journal of Foreign Language Teaching and Translation Studies, 1*(1), 23-38. https://doi.10.22034/EFL.2012.79159

Morita, N. (2002). Discourse Socialization Through Oral Classroom Activities in a TESL Graduate Program. *TESOL Quarterly, 4*, 279-311. https://doi.org/10.2307/3587953

Munby, I. (2011). The Oral Presentation: an EFL teacher's toolkit. *Studies in Culture, 99*, 143-168. Retrieved from http://hokuga.hgu.jp/dspace/bitstream/123456789/1749/1/MUNBY.pdf

Newton, J. M., & Nation, I. S. P. (2009). *Teaching ESL/EFL Listening and Speaking*. New York: Routledge.

Nunan, D. (1992). *Research methods in language learning*. Cambridge: Cambridge University Press.

Otoshi, J., & Heffernen, N. (2008). Factors Predicting Effective Oral Presentations in EFL Classrooms. *The Asian EFL Journal, 10*(1), 65-78.

Sharif, A. M. (2016). English for Oral Presentation Skills for Final Year Undergraduates: An ESP Teaching Perspective. *The Journal of Teaching English for Specific and Academic Purposes*, *4*(2), 381-390. Retrieved from http://espeap.junis.ni.ac.rs/index.php/espeap/article/download/369/246

Shephard, K. (2005). *Presenting at Conferences, Seminars and Meetings*. London: SAGE Publications Ltd.

Shumin, K. (2002). Factors to Consider: Developing Adult EFL students' Speaking Skills. In J. C. Richards, & W. A. Renandya, *Methodology in Language Teaching: An Anthology of Current Practice* (pp. 202-211). The United States of America: Cambridge University Press.

Thornbury, S. (2005). *How to Teach Speaking*. Edinburgh: Pearson Education Limited.

Turner, K., Roberts, L., Heal, C., & Wright, L. (2012). Oral presentations as a form of summative assessment in a master's level PGCE module: the student perspective. *Assessment & Evaluation in Higher Education, 38*(6), 662-673. https://doi.org/10.1080/02602938.2012.680016

Webster, F. (2002). A genre approach to oral presentations. *Internet TESL Journal, 8*(7). Retrieved from http://iteslj.org/Techniques/Webster-OralPresentations.html

Weissberg, B. (1993). The graduate seminar: Another research-process genre. *English for Specific Purpose, 12*, 23–35. https://doi.org/10.1016/0889-4906(93)90025-J

Whai, M. K., & Mei, L. L. (2015). Causes of Academic Oral Presentation Difficulties Faced by Students at a Polytechnic in Sarawak. *The English Teacher, 44*(3), 132-142. https://doi.org/10.33736/ils.1653.2015

Woodrow, L. (2006). Anxiety and speaking English as a Second Language. *RELC Journal, 37*(3), 308-328. https://doi.org/10.1177/0033688206071315

Wu, M. C. (2008). *Academic Oral Presentations: A Study of 5 Graduate Students in Taiwan*. paper presented in the 25th international conference of English teaching and learning, National Taiwan Normal University.

Zappa-Hollman, S. (2007). Academic Presentations across Post-Secondary Contexts: The Discourse Socialization of Non-native English Speakers. *Canadian Modern Language Review , 63*(4), 455–485. https://doi.org/10.3138/cmlr.63.4.455

Zareva, A. (2009). Informational packaging, level of formality, and the use of circumstance adverbials in L1 and L2 student academic Presentations. *Journal of English for Academic Purposes, 8*, 55-68. https://doi.org/10.1016/j.jeap.2008.12.002

Effets des composantes de l'environnement d'apprentissage interactif (ENAPIN) sur le rapport entretenu par des apprenants du FLE avec la didactique de l'oral.

The Effects of the Interactive Learning Environment on the Relationship Maintained by FFL Learners with Oral Didactics

Date de réception : 2020-02-28 Date d'acceptation : 2021-10-12

Belaleug Abdelkader Nekhouet, Centre Unuversitaire Ahmed Salhi Naâma, kadernekhouet@outlook.fr

Résumé

La présente étude a pour but de cerner, à partir des réponses à un questionnaire fourni par les étudiants de troisième année universitaire FLE -dans le cadre d'une étude universitaire- des rapports à la didactique de l'oral idéal-typiques. L'objectif étant d'étudier les relations entre rapport du savoir de la didactique de l'oral et les composantes d'un dispositif engendrant un Environnement d'Apprentissage Interactif (ENAPIN). Après avoir précisé le cadrage théorique et contexte de la recherche, nous décrivons la méthodologie utilisée, basée sur le découpage des réponses en items de sens, leur codage et leur traitement selon une échelle de réponses à deux points de type Likert (1- Oui, 2- Non). L'analyse des résultats obtenus permet d'identifier les caractéristiques de quatre rapports - à la didactique -idéal typiques et d'examiner la répartition des étudiants en fonction de ces rapports.

Mots-clés : Composantes d'ENAPIN, Enseignement de l'oral, Idéal typique, Rapport à la didactique de l'oral, Rapport au savoir.

Abstract

The purpose of this study is to identify, based on questionnaire responses provided by third-year FLE students- as part of a university study - reports to the ideal-typical oral didactic. The aim is to study the relationship between the relationship of knowledge of the teaching of the oral and components of a device that creates an Interactive Learning Environment (ENAPIN). After specifying the theoretical framing and context of the research, we describe the methodology used, based on the division of responses into meaning items, their coding and their treatment on a scale Likert-type two-point responses (1- Yes, 2- No). Analysis of the results obtained identifies the characteristics of four reports - to the didactic - typical ideal and examine the distribution of students according to these reports.

Keywords: ENAPIN Components, Teaching of the Oral, Typical Ideal, Report to the Didactic of the Oral, Relationship to Knowledge.

الملخص

يتمثل غرضنا من هذه الدراسة في: تحديد الصلة أو العلاقات النموذجية المثالية بين تعليمية تدريس الشفهي لطلبة السنة الثالثة جامعي (فرنسية لغة أجنبية) باستغلال بعض الإجابات المنقحة عن طريق استبيان قدم لهم، الهدف المراد منه هو دراسة هذه العلاقات وصلتها بمعرفة التدريس الشفهي ومكونات جهاز(إينابين). وبعد القيام بتحديد الإطار النظري وسياق البحث، نصف بدقة المنهجية المستعملة التي بنيت على أسس العينات المأخوذة من الاستبيان؛ الترميز والمعالجة ويتم العمل حسب سلم "لايكار"(نعم 1، لا 2). مما يسمح لنا بتحليل نتائج البحث للتعرف أولا على خصائص أربع علاقات مرتبطة بتعليمية الشفهي، وثانيا من خلال هذه العلاقات الأربعة يتم توزيع الطلبة.

الكلمات المفاتيح: مكونات جهاز إنابين، تدريس الشفهي، العلاقة بين تعليمية الشفهي وتحصيل المعرفة، الصلة بالمعرفة.

1 Introduction

La maîtrise des compétences orales et des habilités de communication est un véritable instrument de pouvoir et d'ascension sociale. Ces compétences sont sélectives dans un grand nombre de domaines de la vie quotidienne et professionnelle et leur apprentissage est un enjeu misant sur un« rapport au savoir » pertinent.

Les jeunes enfants apprennent à parler spontanément mais l'École en réfutant ce rapport au savoir, est chargée de transmettre le « langage légitime », celui de la culture scolaire et des savoirs savants.

Le champ de la recherche clinique (Beillerot, 1989) : le rapport au savoir est un rapport à son propre désir, désir de savoir. « Apprendre, c'est investir du désir dans un objet de savoir » a écrit Freud. Dans cette approche, le rapport au savoir réfère à un sujet désirant, avec ses dimensions conscientes et inconscientes.

Un des rôles de l'institut des lettres et des langues est donc de permettre aux apprenants[1] de maîtriser des registres de langages adaptés aux situations et contextes auxquels ils seront confrontés. Pour mieux cerner les enjeux liés aux questions de l'oral à l'université, ce dossier de veille examinera comment quelques-unes de composantes de l'environnement ENAPIN[2] (nature de l'enseignement, type d'activités, caractéristiques de l'enseignant, fonctionnalité du savoir) influencent le rapport des apprenants à la didactique de l'oral et conditionne leur motivation pour apprendre.

Après avoir brièvement évoqué quelque élément sur le rapport à la didactique de l'oral et synthétisé les conclusions de notre étude utile à cette présentation. Nous évoquerons la méthodologie utilisée et certains des résultats obtenus. Pour finir, un premier bilan sera brièvement discuté, notamment en relation avec d'autres approches didactiques.

2 Cadre théorique

Le rapport au savoir est contextualisé.

C'est un rapport aux autres, au monde et à soi-apprenant (Charlot, 1997).

- Il est évolutif : il se forme avec les années et les expériences.
- Il est le point de jonction vers lequel converge un ensemble de dimensions relatives à l'apprendre.
- Il traduit la dynamique entre ces dimensions et rend compte du sens que l'individu y attribue.
- C'est un « rapport subjectif à des contenus objectifs et, plus largement à des pratiques qui le mettent en forme » (A.Jellab, 2001).

2.1Les différentes significations du concept de « rapport au savoir »

Les travaux menés autour de la notion du « rapport au savoir » se situent actuellement dans plusieurs champs de recherche : Le champ de la recherche sociologique (Bourdieu, 1965) : dans cette approche, le rapport au savoir est le rapport à la culture et nous savons comment ce rapport diffère selon les familles. Bourdieu raisonne en termes de « reproduction », d'« héritiers », de « transmission » d'un capital culturel (les différences scolaires entre enfants correspondent aux différences sociales entre parents). Dans cette optique, le rapport au savoir de la famille détermine le rapport au savoir de l'élève qui produit l'échec ou la réussite scolaire de ce dernier.

2.2La dominante de cette approche est sociologique.

Le champ de la recherche clinique (Beillerot, 1989) : le rapport au savoir est un rapport à son propre désir, désir de savoir.

« Apprendre, c'est investir du désir dans un objet de savoir » a écrit Freud. Dans cette approche, le rapport au savoir réfère à un sujet désirant, avec ses dimensions conscientes et inconscientes. Il est considéré à la fois comme produit et processus. Produit en ce sens que le rapport au savoir[3] est influencé par des facteurs conscients et inconscients relatifs à la personnalité et à l'histoire du sujet tels que ses fantasmes, les mécanismes de défense qu'il mobilise, ses attentes, sa conception de la vie, ses

rapports aux autres, l'image qu'il a de lui-même et celle qu'il veut donner aux autres, etc. Processus en ce sens qu'il est le moteur de nouveaux apprentissages car le rapport au savoir c'est aussi le processus par lequel un sujet, conscient ou inconscient utilise ses savoirs acquis pour produire de nouveaux savoirs singuliers qui lui permettent d'appréhender le monde naturel et social qui l'entoure.

3 Du rapport au savoir au rapport à la didactique de l'oral

La présente recherche se propose de vérifier si le concept du « rapport au savoir » est aussi pertinent et fécond quand on passe du général au particulier (c'est-à-dire des sciences de l'éducation aux didactiques des disciplines).

Suivant cette perspective, nous avons, dans une étude précédente (Étude universitaire 2018) caractérisé le rapport entretenu par des étudiants de troisième année licence en didactique avec les savoirs de l'oral assignés à travers les composantes du dispositif ENAPIN. La nature de cette étude essentiellement pratique n'est pas sans se poser de questions dans le contexte actuel où des analyses révèlent un désintéressement et une réticence pour l'enseignement du français et notamment l'enseignement de l'oral étant à cet égard particulièrement en difficulté.

Les rapports des CCP[4] tenus en (octobre 2018) par les enseignants responsables au niveau du département de français synthétisent à ce propos quelques chiffres significatifs de cette réticence pour le Centre Universitaire de Naâma. Au cours de cette même année 2018, le nombre des bacheliers ayant rejoint la formation de licence de français a abaissé dans des proportions deux fois moindres que le nombre[5] total de bacheliers entrant lors des années précédentes (en abaissement de 68 %), et il est même en très lourde baisse depuis 2017. Même si on a identifié les stratégies[6] de contournement du premier cycle universitaire qui entraînent une hausse des effectifs des filières des lettres et des langues, cette tendance est préoccupante et pourrait à terme à la fois menacer le besoin en cadres d'enseignants de français et conduire à une baisse générale de la culture française des étudiants. Cependant, ce constat pourrait faire l'objet de critiques, notamment en raison.), d'insuffisances méthodologiques et d'un manque de références théoriques (Ramsden, 1998, Crawley & Koballa, 1994).

Parce que le Rapport que les étudiants entretiennent aux Savoirs de la Didactique de l'Oral (appelé désormais rapport des étudiants aux savoirs de la didactique de l'oral (RSDO) concerne directement la didactique de l'oral et non pas l'enseignement du FLE en général, parce que ce rapport est par définition « un ensemble de relations de sens et donc de valeurs, entre un individu et les processus ou produits [des savoirs de la didactique de l'oral] » le rapport à la didactique de l'oral nous semble un outil utile à prendre en compte pour mieux comprendre le contexte actuel. Nous avons souhaité examiner, avant d'en faire une analyse plus fine, les caractéristiques générales des rapports aux composantes d'ENAPIN des étudiants de troisième année LMD pour dégager de grandes tendances. C'est à ce moment-là, en effet, que nous avons pu avancer les hypothèses de travail suivantes :

H1 : Le rapport au savoir est pertinent avec des composantes d'ENAPIN grâce auxquelles se produisent les manifestations qui affectent des activités réelles telles « la simulation, le débat et l'interaction ».

H2 : Le rapport au savoir est moins pertinent avec des composantes purement formelles créées par l'esprit humain telles les activités traditionnelles « production orale, écrit oralisé ».

Dans cette optique, le rapport au savoir est pertinent quand l'apprenant développe à l'égard du concept objet de connaissance une des attitudes suivantes : (rejet, réticence, nuance) qui justifie une intervention didactique pour le ramener à un rapport d'implication ou au moins à une attitude nuancée[7].

Nous avons, pour notre part, mis un certain temps à comprendre pourquoi la didactique était la

discipline qui nous avait intéressé à l'université. Et nous avons découvert que la didactique nous intéressait pour une toute autre raison que celle que nous pensions. Certes les contenus, les méthodes des enseignements, la particularité de la transmission de ces contenus nous fascinaient et nous fascinent toujours. Mais ce que nous avons saisi, c'est que notre intérêt pour l'objet didactique venait plus profondément d'une interrogation relative à notre environnement, à nos idéaux de jeunesse.

Dans les formations d'enseignants, si on aidait les étudiants formés à découvrir le sens qu'ils ont trouvé dans les savoirs, les questions, les méthodes et les enjeux de leurs disciplines, sans doute parviendraient-ils à mieux comprendre leurs élèves. On vit sans doute avec le savoir qu'on enseigne toute autre chose qu'un rapport de superficialité, on vit un rapport de profondeur.

Le rapport entretenu par un apprenant avec les savoirs de la didactique de l'oral (RSDO) et les composantes d'ENAPIN, est directement lié- nous l'avons établi dans le questionnaire - à sa mobilisation vis-à-vis de l'apprentissage de cette discipline. Préciser, à propos des activités correspondantes, l'objet sur lequel porte la mobilisation se manifeste en deux volets :

Le premier (items 3 à 7) : (satisfaction ressentie) réfère à la motivation intrinsèque qui se manifeste lorsqu'une personne « fait une activité pour le plaisir et la satisfaction que la pratique de cette activité lui procure. » (Mageau, 2007).

Selon Kimberley, Clément et Vallerand (cités par Raby, 2006), « les personnes les plus motivées et les plus performantes sont celles qui sont motivées intrinsèquement. ».).

Le second volet (items 8 à 13), nommé « Climat d'apprentissage », réfère à l'environnement d'apprentissage car « Pour susciter le goût d'apprendre, [la] transmission du savoir doit avoir lieu dans un climat d'apprentissage agréable et stimulant. » (Boivin, 2001). C'est ce travail qui sera présenté ici.

4 Méthodologie

4.1 Choix généraux

L'objectif étant d'étudier les relations entre rapport du savoir de la didactique de l'oral et les composantes ENAPIN, et ce rapport étant évolutif et nous avons choisi :

- De les étudier à un moment particulier, en classe de troisième année LMD. Il s'agit en effet, de la dernière classe de formation de licence où tous les étudiants ont de l'oral dans le cursus, et ce depuis plus de trois ans, ce qui permet des propos fondés sur une certaine expérience ;
- De prendre des étudiants dans le rapport aux savoirs de la didactique de l'oral est clairement caractérisé, proche au moment de l'étude d'un des quatre rapports idéal-typiques que nous avions préalablement définis.

4.2 Construction du modèle idéal-typique

Examinons dans un premier temps le cheminement pour construire le modèle idéal-typique devant permettre de comprendre avec plus d'acuité les interactions entre les composantes du dispositif ENAPIN et l'enseignement de l'oral. Ce modèle permet de dégager une typologie qui regroupe les principales situations d'exercice qui ont été vécues. Cette typologie est l'étape qui permet pleinement au modèle idéal-typique de nourrir une interprétation du processus d'enseignement/apprentissage de la didactique de l'oral. Quatre idéaux-types de situation du dispositif ENAPIN ont été élaborés sur la base d'une confrontation constante avec des situations concrètes de pratique de classe (simulation, débat, interactions verbales, etc.).

- RSDO1 : étudiants fortement mobilisés
- RSDO 2 : étudiants mobilisés
- RSDO 3 : étudiants non mobilisés
- RSDO 4 : étudiants faiblement mobilisés

4.3 Choix des étudiants

La première étape a donc été de sélectionner les étudiants sujets de notre enquête et qui correspondent aux critères des trois rapports idéal typiques. Nous avons utilisé une partie de la procédure qui avait permis d'aboutir à la

construction des rapports idéals typiques, basée sur un recueil de données par le questionnaire de motivation, organisé en deux points concernant :

- Les apprentissages que les étudiants déclarent avoir effectués en didactique de l'oral depuis qu'ils en suivent au sein d'ENAPIN.
- Les enjeux que constituent pour eux ces apprentissages et l'état d'esprit dans lequel ils annoncent être lorsqu'ils sont en situation d'apprentissage.

Nous allons maintenant décrire tour à tour les questions posées aux étudiants interrogés pour explorer le rapport qu'ils entretiennent avec les composantes d'ENAPIN, les conditions de recueil des données ainsi que la manière dont elles ont été exploitées : codage, condensation et traitement.

5 Recueil de données

5.1 Condensation et codage des données

Chaque question donne lieu à une réponse de quelques mots à une ou deux lignes, les réponses étant rarement plus détaillées. Dans chacune d'entre elles, nous avons isolé des

« Unités de sens » portées par un groupe de mots, une phrase etc.

Ainsi, les réponses :

« *J'ai appris des choses* » et « *Je trouve que le dispositif ENAPIN m'a permis de manière générale un apprentissage efficace* » comportent respectivement une et deux unités de sens. Nous avons identifié de manière inductive, sur l'ensemble des réponses aux cinq questions, 18 types différents d'unités de sens, répertoriés au sein d'une grille de dépouillement structurée progressivement. Dix variables comptabilisent les unités de sens, en réunissant celles des types considérés comme proches dans les informations qu'ils apportent sur le rapport à la didactique de l'oral.

Tableau 1 récapitule pour chacune des cinq questions (cf. 5.2), les types d'unités de sens et les variables associées.

Question	Types d'unités de sens	variables
Q1	Apprentissages inexistants	Apprentissages vagues ou inexistants.
	Apprentissages rapportés de manière vague	Apprentissages généraux
	Absence de réponse.	Apprentissages précis.
Q2	Absence de réponse. Attentes inexistantes.	Attentes inexistantes
	. Attentes pour choisir et/ou réussir ses études.	Attentes utilitaires
	Expliquer et comprendre l'ENAPIN. Satisfaire son intérêt personnel	Attentes centrées sur les savoirs
Q3	Pas d'importance car la didactique de l'oral inutile. Peu d'importance car sans intérêt personnel pour l'étudiant.	Importance nulle ou faible
	Importance car utile pour les études. Importance car utile pour le travail, l'avenir.	Importance utilitaire
	Importance pour expliquer les phénomènes. Importance pour satisfaire sa curiosité ou son intérêt personnel.	Importance liée aux savoirs
Q4	Présence au cours de physique par obligation.	Présence en cours par obligation
	Présence en cours pour réussir les études choisies. Présence pour pouvoir réussir au travail ou dans la vie.	Présence en cours pour des raisons utilitaires
	Présence en cours pour apprendre, travailler, s'instruire. Présence pour apprendre la didactique de l'oral, comprendre le monde. Présence pour apprendre par intérêt personnel	Présence en cours pour apprendre/ comprendre
Q5	Quand vous êtes en cours avec ENAPIN, diriez-vous que vous êtes plutôt impliqué, détaché, ou désolé ?	Degré d'implication

5.2 Questions posées aux étudiants

Le questionnaire (annexe), élaboré à partir du questionnaire de Chou et Lien (2005 :72) et administré aux étudiants, était composé de 13 items (ou questions). La première concernant l'identification des individus de l'échantillon, ce sont les 12 items restants qui visaient à mesurer la motivation et le rapport des étudiants ayant suivi le cours d'expression orale avec ENAPIN. Le questionnaire était composé de deux rubriques : la première (items 2 à 7) nommée « satisfaction ressentie » réfère à la motivation intrinsèque qui se manifeste lorsqu'une personne « fait une activité pour le plaisir et la satisfaction

Que la pratique de cette activité lui procure. » (Mageau, 2007). Selon Kimberley, Clément et Vallerand (cités par Raby, 2006), « les personnes les plus motivées et les plus performantes sont celles qui sont motivées intrinsèquement. ».

La seconde rubrique (items 8 à 13), nommée « Climat d'apprentissage », réfère à l'environnement d'apprentissage car « Pour susciter le goût d'apprendre, [la] transmission du savoir doit avoir lieu dans un climat d'apprentissage agréable et stimulant. » (Boivin, 2001). Le questionnaire étant élaboré selon une échelle de réponses à deux points de type Likert (1- Oui, 2- Non (et nous avons interprété les résultats obtenus en fonction de la fréquence d'apparition de chaque réponse : « tant d'apprenants ont répondu "Oui", "Non" ». Nous avons présenté ces chiffres dans des tableaux tout en y insérant leur pourcentage.

5.3 Les questions posées concernent

- Les apprentissages que les étudiants déclarent avoir effectués : « Qu'avez-vous appris en didactique de l'oral depuis que vous en faites par le biais d'ENAPIN ? » (Q1) ;

- Les enjeux personnels déclarés de ces apprentissages : « Qu'attendez-vous de ce que vous avez appris en didactique de l'oral ? » (Q2) ; « La didactique de l'oral est-elle importante, peu importante, sans importance pour vous, et pourquoi ? » (Q3) ;

- L'état d'esprit dans lequel l'étudiant déclare se trouver lorsqu'il est en situation d'apprentissage avec ENAPIN : « Avec quelles intentions, pour quelles raisons, venez-vous en cours de l'oral ? » (Q4) ;

« Quand vous êtes en cours de l'oral, diriez-vous que vous êtes plutôt impliqué parce que ça vous intéresse, détaché, parce que apprendre avec le dispositif ENAPIN ouavec d'autre démarche, c'est à peu près pareil ? » (Q5).

6 Analyse des données

L'analyse du questionnaire soumis aux étudiants nous a montré que ces derniers avaient manifesté un degré de motivation satisfaisant vis à vis de ce mode d'enseignement/apprentissage et ont ressenti une dynamique d'apprentissage agréable et stimulante. Ceci pourrait confirmer les effets du dispositif sur la motivation des apprenants.

L'analyse de ce questionnaire soumis aux étudiants a valorisé une argumentation en faveur de ce projet. Selon les apprenants le dispositif les a aidés à remédier aux difficultés ressenties. Par ailleurs, les arguments développés par les apprenants ont confirmé la dynamique de la motivation et du climat d'apprentissage rencontrés dans l'analyse du questionnaire. Ceci pourrait confirmer les effets du dispositif sur le développement des habiletés langagières des apprenants, en termes d'incitation à la parole et sur l'efficience de la remédiation aux difficultés ressenties en communication orale.

Le traitement des données précédentes a pour objectif de dégager, de la singularité des réponses obtenues, des similitudes permettant de regrouper les individus, afin de construire ensuite le rapport idéal-typique qui pourra leur être associé. Il s'agit donc de former un nombre restreint de groupes à la fois bien distincts et bien homogènes

7 Résultats

Nous évoquerons d'abord l'impact des composantes d'ENAPIN, qui ont une place prépondérante dans l'environnement d'apprentissage que nous avions créé, puis l'enseignement en général et enfin tour à tour, les

différents éléments particuliers qui viennent d'être décrits.

7.1 Le dispositif ENAPIN pris dans sa globalité

Trois groupes d'étudiants se dessinent vis-à-vis de cette question :

- Les étudiants non mobilisés sur la didactique de l'oral considèrent que l'enseignement avec ENAPIN est complexe, ennuyeux, abstrait et trop rapide, ce qui influence négativement leur rapport au savoir de la didactique de l'oral.

- Les étudiants fortement mobilisés en didactique de l'oral sont plutôt satisfaits de l'enseignement avec ENAPIN, même s'ils lui reprochent de ne pas répondre à toutes les attentes attendues[8].Cet élément n'a pas selon eux une d'influence significative sur leur rapport au savoir.

- Quant aux autres étudiants faiblement mobilisés, les avis sont divers, tant sur l'enseignement de l'oral que sur son influence sur leur rapport aux savoirs.

7.2 La possibilité de réinvestir à l'extérieur d'ENAPIN

Les étudiants fortement mobilisés en didactique de l'oral et ceux mobilisés sur la didactique de l'oral considèrent que les savoirs appris avec ENAPIN permettent d'utiliser[9] ce savoir facilement à l'extérieur, ce qui a influencé leur rapport au savoir de la didactique de l'oral (RSDO).

L'avis des étudiants faiblement mobilisés en didactique de l'oral ou non mobilisés sur la didactique de l'oral est opposé : ils jugent que les savoirs appris par ENAPIN ont uniquement une valeur scolaire et l'influence de ce facteur sur leur rapport sur la didactique de l'oral (RSDO) est négative.

7.3 Les diverses prises en compte dans ENAPIN

a. Réinvestissement

De manière unanime, les étudiants jugent favorable la présence des composantes dans l'enseignement ENAPIN, même si les raisons annoncées sont diverses, de l'utilité, pour un réinvestissement à l'extérieur apparaît suffisante à la majorité des étudiants (19 sur 20) qui sont mobilisés sur la didactique de l'oral. Ce facteur a pour eux une influence positive sur leur rapport au savoir de la didactique de l'oral avec ENAPIN.

b. Complexité, ennui et lassitude

Ces éléments n'ont d'influence négative que sur les étudiants faiblement mobilisés en didactique de l'oral. Ils trouvent en effet que l'enseignement d'ENAPIN ne répond pas souvent à leurs demandes. Pour eux, il reste neutre, soit parce qu'ils trouvent en ENAPIN des difficultés de s'adapter à ces composantes et que le dispositif ne les a pas aidés à remédier aux difficultés ressenties, soit parce qu'ils n'ont pas les compétences appropriées pour s'exprimer.

c. Motivation

Les deux tiers des étudiants estiment que ce facteur a un impact sur leur rapport au savoir de la didactique de l'oral. Il est positif pour les étudiants mobilisés et fortement mobilisés sur la didactique de l'oral, avaient manifesté un degré de motivation satisfaisant vis à vis de ce mode d'enseignement/apprentissage et ont ressenti une dynamique d'apprentissage agréable et stimulante, qui estiment réussir, et négatif pour les étudiants non mobilisés sur la didactique de l'oral qui eux ont le sentiment d'achopper.

Tableau2 : Opinion des différents types d'étudiants sur les composantes étudiées et sur la manière dont celles-ci influencent sur leur rapport au savoir de la didactique de l'oral.

Composantes d'ENAPIN	RSDO 1	RSDO 2	RSDO 3	RSDO 4
Possibilité de réinvestir les savoirs appris à l'extérieur	Oui > non	Oui > non	Oui > non	Oui > non
Degré de motivation satisfaisant	Oui > non	Oui > non	Non < oui	Non < oui
Complexité et ennui	Oui < non	Oui< non	Neutre	Neutre
Dynamique d'apprentissage	Oui > non	Oui > non	Non < oui	Neutre
Sentiment de réussite	Oui > non	Oui > non	Non < oui	Non < oui

8 Caractéristiques des différentes catégories. Rapports idéal-typiques associés.

Le tableau 2 donne une vision synthétique des caractéristiques de chaque classe et permet d'en faire une lecture comparée. Ces caractéristiques correspondent aux informations statistiquement significatives.

Par ailleurs, l'utilisation des pourcentages constitue un moyen pratique de rendre compte des résultats, même si l'effectif de la classe est inférieur à 50. Ces caractéristiques ont été formulées ci-après, catégorie par catégorie, éventuellement complétées et commentées, afin de rendre plus compréhensible la construction de l'idéaltype correspondant.

Tableau 3. Caractéristiques déduites des informations significatives.

Les étudiants	Cat 1	Cat2	Cat3	Cat4	Cat5
signalent les éléments appris en didactique de l'oral	87%	73%	0%		69%
attendent des savoirs appris d'expliquer et comprendre l'échange	63%	71%	0%	71%	58%
trouvent de l'importance à la didactique de l'oral	100%	61%		96%	80%
aiment mieux assister au cours de la didactique de l'oral pour apprendre et comprendre comment communiquer	75%	81%		65%	83%
disent impliqués en classe	75%	65%	02%	97%	
à donner de l'importance aux savoirs, à formuler de manière précise les savoirs appris,	65%	68%	03%	62%	
donner de l'importance à la didactique de l'oral pour l'utilité qu'elle a dans les études et pour les savoirs qu'elle apporte,	71%	81%	03%	81%	68%
être impliqués en cours d'ENAPIN	97%	81%	02%	95%	74%
viennent en cours par obligation	9%	0%	98%	0%	0%

8.1 Catégorie 1 : Possibilité de réinvestir les savoirs appris à l'extérieur

Les étudiants de cette catégorie :

- signalent les éléments appris en didactique de l'oral (87 %),

- attendent des savoirs appris d'expliquer et comprendre l'échange (63 %) ;

- trouvent de l'importance à la didactique de l'oral (100 %), pour l'utilité qu'elle présente, essentiellement pour leurs études (75 %), ou pour les savoirs qu'elle apporte (50 %) ;

- aiment mieux assister au cours de la didactique de l'oral pour apprendre et comprendre comment communiquer (75 %), ou par utilité, essentiellement pour leurs études (51 %) ;

- se disent impliqués en classe (75 %).

Si on reprend l'analyse de Charlot à propos des bilans de savoir (cf. 2.), on peut affirmer que les éléments de savoir cités par ces étudiants ont de l'importance pour eux. Ces éléments ne nous semblent possibles que si on accorde suffisamment d'importance aux savoirs du domaine concerné.

Cette hypothèse est d'ailleurs en partie corroborée par le fait que ces étudiants donnent de l'importance à la didactique de l'oral pour les savoirs qu'elle apporte.

Nous pouvons donc dire que le rapport entretenu par les étudiants de cette catégorie à la didactique de l'oral se rapproche d'un rapport idéal-typique qui les conduirait :

- à donner de l'importance aux savoirs, à formuler de manière précise les savoirs appris (65%) ;
- à donner de l'importance à la didactique de l'oral pour l'utilité qu'elle a dans les études et pour les savoirs qu'elle apporte (71%) ;
- à être impliqués en cours d'ENAPIN (97%).

Ce rapport idéal-typique est caractérisé par une mobilisation forte en didactique de l'oral, avec une centration importante sur les savoirs, surtout pour ce qu'ils apportent dans l'explication et la compréhension du monde.

8.2 Catégorie 2 : Degré de motivation satisfaisant

Les étudiants de cette catégorie :

- signalent les éléments appris à travers les composantes d'ENAPIN (73 %) ;
- affirment attendre quelque chose des savoirs appris (71 %),
- donnent de l'importance à la didactique de l'oral via les composantes d'ENAPIN, parce qu'elle est utile pour eux (61 %), ou en raison des savoirs qu'elle apporte (39 %) ;
- aiment mieux assister au cours de la didactique de l'oral pour apprendre et comprendre comment communiquer (81 %), ou par utilité[10], essentiellement pour leurs études (41 %) ;
- Se disent impliqués en cours (65 %).

Ces caractéristiques ressemblent à celles de la catégorie précédente, mais l'importance accordée aux savoirs de la didactique de l'oral semble moindre, même si elle reste significative par rapport aux catégories suivantes (cf. nombre de savoirs précis cités), les attentes, liées aux savoirs appris, et l'importance de la didactique de l'oral, vis à vis de la compréhension de l'environnement, sont moindres (cf. pourcentages correspondants), les raisons de venir en cours sont plus utilitaires (cf. pourcentages correspondants).

Les étudiants de cette catégorie entretiennent avec la didactique de l'oral un rapport se rapprochant d'un rapport idéal-typique qui les conduirait :

- à donner de l'importance aux savoirs de la didactique de l'oral (mais moins que dans le cas précédent), à formuler les savoirs appris de manière précise,
- à considérer que la didactique de l'oral via les composantes d'ENAPIN est importante, plus pour des raisons utilitaires que pour les connaissances qu'elle donne.

Ce rapport idéal-typique est donc caractérisé par une mobilisation vers les composantes d'ENAPIN, moins marqué que dans le cas précédent. La centration sur les savoirs qui l'accompagnent est plus liée à leur utilité qu'à la compréhension de l'environnement qu'ils permettent, même si cet objectif est présent.

8.3 Catégorie 3 : Complexité et ennui

Les étudiants de cette catégorie :

- signalent moins d'éléments à propos de savoirs appris à travers les composantes d'ENAPIN (97 %) ;
- donnent peu ou pas d'importance à la didactique de l'oral (85 %) ;
- viennent en cours par utilité, essentiellement pour les études (81 %).

Nous pouvons tout d'abord remarquer que peu de variables ont des valeurs significatives, c'est-à-dire que dans de nombreux cas, les caractéristiques de cette catégorie ne sont pas identiques aux caractéristiques moyennes de l'échantillon.

Si nous la comparons aux deux catégories précédentes, nous constatons que le pourcentage d'étudiants donnant de l'importance à la didactique de l'oral est nettement plus faible ; nous remarquons aussi que l'aspect utilitaire (uniquement lié aux études) est le seul à être significatif pour les raisons de venir en cours. Par ailleurs, les étudiants n'ont retenu des savoirs enseignés à travers les composantes d'ENAPIN que leurs grandes lignes, formulées sous forme de

thèmes ou de domaines, ce qui, en reprenant l'hypothèse formulée à propos des étudiants de la catégorie1, laisse supposer ici que les savoirs de la didactique de l'oral ont nettement moins d'importance.

Nous pouvons, donc dire que le rapport idéal-typique associé à cette catégorie est caractérisé par une faible mobilisation tant en didactique de l'oral que sur la didactique de l'oral. Ce rapport est intermédiaire, situé entre (la forte mobilisation en didactique de l'oral, la forte mobilisation sur la didactique de l'oral) et la non-mobilisation en/sur la didactique de l'oral.

8.4. Catégorie 4 : Dynamique d'apprentissage

Les étudiants de cette catégorie :

- Ont des attentes vis-à-vis des savoirs appris (71 %), notamment qu'ils soient utiles (54 %) ;
- Donnent de l'importance à la didactique de l'oral (96 %), parce qu'utile pour eux (72 %) ou pour les compétences qu'elle apporte (36 %) ;
- N'assistent pas au cours par obligation (82 %), viennent en cours de la didactique de l'oral via ENAPIN avec l'intention d'apprendre (79 %).
- Se disent impliqués en classe (65 %).

En comparant les diverses caractéristiques des catégories 2 et 4, on peut remarquer certaines similitudes, notamment dans l'importance accordée à la didactique de l'oral, l'affirmation d'une implication en cours, le désir affiché d'apprendre et de comprendre en catégorie et l'aspect utilitaire qui sous-tend en grande partie ces considérations. Ainsi, les étudiants de la catégorie 4 considèrent que les savoirs doivent avoir une utilité, alors que ceux de la catégorie 2 associent l'aspect utilitaire à un projet d'étude, et le complètent pour certains par des attentes vis-à-vis de la capacité à communiquer.

Les étudiants de cette catégorie 4 entretiennent donc avec la didactique de l'oral un rapport se rapprochant d'un rapport idéal-typique qui les conduirait :

- à ne pas être capables de formuler des savoirs appris ;
- à attendre essentiellement des savoirs appris qu'ils soient utiles ;
- à donner de l'importance à la didactique de l'oral pour des raisons utilitaires, à venir en cours avec une intention d'apprendre, à se considérer impliqués en classe.

Ce rapport idéal-typique est caractérisé par une mobilisation sur la didactique de l'oral pour des raisons essentiellement utilitaires : ces étudiants attribuent du sens au fait même d'aller en cours de la didactique de l'oral, sans que cela soit associé à un travail efficace permettant de stabiliser les éventuels apprentissages réalisés.

8.5 Catégorie 5 : sentiment de réussite

Les étudiants de cette catégorie :

- Signalent leurs apprentissages en didactique de l'oral sous forme de savoirs précis (69 %) ;
- Attendent plus des savoirs appris (58 %), à leur utilité (66 %) ;
- Considèrent que la didactique de l'oral et le dispositif ENAPIN sont très importants (80 %),
- Viennent au cours avec l'intention d'apprendre (64 %) ;

Les étudiants de cette catégorie entretiennent avec la didactique de l'oral et les composantes d''ENAPIN un rapport se rapprochant d'un rapport idéal-typique qui les conduirait :

- À être capables de formuler des savoirs appris ;
- À considérer que le dispositif ENAPIN a beaucoup d'importance ;

Ce rapport idéal-typique est caractérisé par une mobilisation sur la didactique de l'oral, et par conséquent, une mobilisation sur les composantes d'ENAPIN. Ici, est la discipline est les savoirs disciplinaires ont de l'importance.

9 Conclusion

Au vu des résultats obtenus, le rapport des étudiants aux composantes d'ENAPIN (motivation, réinvestissement, complexité et dynamisme) oscille entre deux attitudes : attitude pragmatique et attitude d'appartenance. Aussi, le « rapport au savoir » semble-t-il beaucoup pertinent avec les composantes décrivant le « désir d'apprendre » qui est de nature à interroger les convictions culturelles et idéologiques profondes des individus et n'affecte

pas les objets réels parce que ces derniers sont purement scolaires.

De cette manière, il semble que le dispositif ENAPIN a instauré des rapports convenables à l'interaction constante en classe avec les étudiants. Ainsi que, les composantes assignées par le dispositif ont joué sensiblement le rôle d'incitateur à la parole. Cela se confirme encore par le nombre d'interactions réalisées par les étudiants. L'observation détaillée montre que ses interactions sont plutôt des requêtes d'interprétation ayant un potentiel interactif.

En somme, les étudiants ont montré une opinion en faveur du dispositif ENAPIN qui leur a procuré plaisir et satisfaction. De par cela, nous en avons conclu à l'existence d'une motivation intrinsèque qui se manifeste lorsqu'on fait une activité par le plaisir et la satisfaction qu'elle procure et d'une motivation à l'apprentissage au « goût d'apprendre » qui se manifestent lorsque les cours se déroulent dans un climat agréable et stimulant (Boivin, 2001).· Cependant, dans la visée didactique de notre objectif qui était de contrôler les effets des composantes mises via un dispositif d'apprentissage interactif et évaluer leur rapport à ce savoir, ce modèle d'enseignement 'ENAPIN' présente trois attributs :

Premier attribut : La pédagogie interactive, une approche désormais nécessaire dans nos cours. Face à une démarche linéaire et unidimensionnelle des pédagogies classiques, la pédagogie interactive exploitée au travers ENAPIN permet d'exploiter les potentialités de tout étudiant et apprenant, au lieu de les étouffer. Par nos expériences de didacticien, nous avons pu constater que l'ennui, la fatigue, la lassitude, le rejet, et parfois la phobie, étaient les résultats d'une pédagogie inadaptée. Or, en misant sur l'apprenant et son potentiel, on constate une accélération de l'apprentissage, une stimulation de la créativité, un accroissement de l'intérêt et au final un rapport au savoir grandissant.

Deuxième attribut : Solliciter l'expérience des étudiants, transmettre de nouveaux savoirs et de transformer les savoirs en savoir-faire et savoirs-être constituent les enjeux du dispositif ENAPIN. Cela devient d'autant plus urgent que nous constatons une difficulté de plus en plus importante à capter l'attention de nos étudiants. Les transformer en acteurs de leur apprentissage permets de faire face à cette difficulté d'attention. Rien de plus motivant que de voir des apprenants motivés, enjoués et restants captifs durant leur formation. Avec ce type de dispositif, la notion du « rapport au savoir » oscille entre deux attitudes : pragmatique (avec ses composantes) et/ou d'implication (avec ses savoirs objets d'apprentissage).

Troisième attribut : Le « rapport au savoir » n'est en effet pertinent que quand on a affaire à des savoirs avec lesquels les étudiants entretiennent des rapports diversifiés allant du rejet au déchirement si bien qu'une médiation didactique devient justifiée pour ramener les étudiants à un rapport d'adhésion et les rendre acteurs de leur formation, il faut non seulement varier les approches d'étude des documents [...] mais aussi penser à utiliser le matériel de manière "différente"

En dépit de ces attributs énoncés précédemment, le « rapport au savoir » peut-être d'une grande utilité à la didactique de l'oral. En effet, si la pédagogie interactive exploitée au travers ENAPIN permet d'exploiter les potentialités de tout étudiant et apprenant (la modification des connaissances préalables de ce dernier), le « rapport au savoir » permettrait à la didactique d'approcher la dimension socio-affective de l'apprenant. Toutefois, il faut être vigilant quant aux manipulations idéologiques auxquelles peut donner lieu l'usage de ces composantes si on ne les utilise pas avec beaucoup de prudence et de responsabilité.

10 Notes

[1] Dans notre thèse (2018), nous avons montré que les étudiants de 3ème année universitaire utilisaient l'oral du FLE seulement dans le cadre de leur formation et pas dans leur vie quotidienne, et qu'ils avaient de grandes difficultés à prendre la parole spontanément.

[2] Sigle désignant le dispositif : ENvironnement d'APrentissage INteractif utilisé dans notre thèse de doctorat citée en supra.

[3] Charlot. B : le rapport au savoir en milieu populaire, ed. Anthropos, Paris 1999, p. 3.

[4] Acronyme désignant Conseil de Coordination Pédagogique qui s'organise au moins deux fois chaque semestre.

[5] Citons par ordre chronologique ce processus de recrutement : 2015/2016 (98 étudiants), 2016/2017 (101 étudiants), 2017/2018 (32 étudiants), 2018/2019 (42 étudiants), 2019/2020 (39 étudiants).

[6] Décision prise par les chefs des formations au cours des délibérations pour racheter les recalés.

[7] Nous empruntons l'échelle d'attitudes élaborée par le groupe de recherche « Éducation, Didactiques et Psychologie ». Pour en savoir plus, cf : CHABCHOUB, A (2001) Rapports aux savoirs scientifiques et culture d'origine. In B. CHARLOT (Dir), les jeunes et le savoir. Paris, Anthropos, pp.117-131. Rejet : c.à.d. le rejet pur et simple des connaissances scientifiques proposées par l'école.

[8] Citons comme exemple : instauration des rapports convenables à l'interaction constante et l'incitation à la parole.

[9] Les étudiants sujets de notre enquête ont pu à l'aide des composantes d'ENAPIN (simulation, débats et conversations) exploiter un réinvestissement en dehors dudit dispositif ENAPIN.

[10] Dans nos analyses, nous avons aussi distingué, l'utilité pour les études de l'utilité pour l'échange ou le métier futur. Lorsque les informations correspondantes sont statistiquement significatives (comme c'est le cas ici), elles sont mentionnées. Dans le cas contraire, seul l'aspect utilitaire est indiqué sans autre précis

11 Références bibliographiques

AZIZ JELLAB. (2001). Scolarité et rapport aux savoirs en lycée professionnel, Paris, PUF.

BEILLEROT. J. (1989). Savoir et rapport au savoir. Paris. Ed Universitaires.

BEILLEROT. J. (1996). Pour une clinique du rapport au savoir. Paris : L'Harmattan.

BEILLEROT J. (1989). Le rapport au savoir, une notion en formation. In J. Beillerot, A. Bouillet, C. Blanchard-Laville & N. Mosconi, Savoir et rapport au savoir. Élaborations théoriques et cliniques, Paris, Éditions universitaires, pp. 165-202.

BOURDIEU & PASSERON. (1970). La reproduction. Ed. Minuit.

BOURDIEU & PASSERON. (1996). Les héritiers. Ed. Minuit.

CHARLOT B., BAUTIER E. & ROCHEX J.Y. (1992). École et savoir dans les banlieues et ailleurs. Paris, Armand Colin

CHARLOT B. (1997). Rapport au savoir : Éléments pour une théorie. Paris, Anthropos.

CHARLOT B. (1999). Le rapport au savoir. In J. Bourdon et C. Thélot (dir.), Éducation et formation : l'apport de la recherche aux politiques éducatives. Paris, Éditions du CNRS, pp. 1734.

CHARLOT B. (2001a). La notion de rapport au savoir : points d'ancrage théoriques et fondements anthropologiques. In B. Charlot, Les jeunes et le savoir, perspectives internationales. Paris, Anthropos, pp. 4-24.

CHARLOT B. (2001b). Le rapport au savoir en milieu populaire une recherche dans les lycées professionnels de banlieue. Paris, Anthropos.

CRAWLEY F. E. & KOBALLA, T. R. (1994). Attitude research in science education: contemporary models and methods. Science Education, vol. 78 n° 1, pp. 35-56. DODGE Y. (1993). Statistique : dictionnaire encyclopédique. Paris, Dunod.

RAMSDEN J. M. (1998). Mission impossible?: Can anything be done about attitudes to science? International Journal of Science Education, vol. 20 n° 2, pp.125-137.

12 Annexe

Questionnaire

Vous avez suivi lors du second semestre de l'année 2015-2016, un cours d'expression orale FLE enseigné avec un dispositif ENAPIN. Dans ce cadre nous avons élaboré 13 questions auxquelles nous vous prions de répondre. Merci pour votre participation.

1. NOM : PRÉNOM :

I. Satisfaction ressentie (cochez la réponse qui vous convient le mieux)

2. Qu'avez-vous appris en didactique de l'oral depuis que vous en faites par le biais d'ENAPIN ?
3. ENAPIN a fourni une grande variété de matériels didactiques. Oui Non
4. Quand vous êtes en cours de l'oral avec ENAPIN, diriez-vous que vous êtes plutôt impliqué ?
   Oui Non
5. Je suis satisfait(e) du modèle interactif d'enseignement basé sur ENAPIN. Oui Non
6. Je trouve que le dispositif ENAPIN permet un dynamisme d'apprentissage. Oui Non
7. Qu'attendez-vous de ce que vous avez appris en didactique de l'oral ?

II. climat d'apprentissage (cochez la réponse qui vous convient le mieux)

8. Avec ENAPIN, je suis entré(e) plus en interaction et en communication avec mes pairs.
   Oui Non
9. Avec ENAPIN, je suis entré(e) plus en interaction avec mes pairs et mon enseignant.
   Oui Non
10. Je pense que le dispositif ENAPIN était plus intéressant en offrant un sentiment de réussite.
    Oui Non
11. La didactique de l'oral est-elle importante, peu importante, sans importance pour vous, et pourquoi ?
    1 2 3
12. Avec ENAPIN, le climat d'apprentissage était plus agréable. Oui Non
13. Avec ENAPIN, le climat d'apprentissage était plus ennuyeux. Oui Non

Littéracies numériques à l'Université algérienne : Vers une intégration intelligente des TICE en classe de FLE

Digital literacy at the Algerian University Towards intelligent integration of ICT in FFL classes

Date de réception : 2020-08-28 Date d'acceptation : 2021-10-12

Zahia Ghoul, Université Oum El Bouaghi, zahia.ghoul@ymail.com

Résumé

Le présent article porte sur les littéracies numériques chez les étudiants de Master 1(spécialité didactique et littérature) du département de français à l'Université d'Oum El Bouaghi. Notre travail s'inscrit dans le cadre de la sociolinguistique. Nous procèderons à l'analyse qualitative et quantitative des réponses des étudiants au questionnaire qui leur a été distribué. De plus, nous analyserons les réponses des enseignants à l'entretien semi-directif auquel ils ont été soumis. Nous nous interrogerons donc sur l'apport des TICE dans l'apprentissage du FLE et montrerons que ces littéracies numériques créent chez l'étudiant un nouveau mode d'acquisition du savoir et du savoir-faire.

Mots-clés : représentations linguistiques, littéracies numériques, apport des TICE, environnement social et culturel, didactique du FLE.

Abstract

This article focuses on digital literacies among Master 1 students (didactic and literature specialty) from the French department at the University of Oum El Bouaghi. Our work falls within the framework of sociolinguistics. We will conduct a qualitative and quantitative analysis of the students' responses to the questionnaire that was distributed to them. In addition, we will analyze teachers' responses to the semi-structured interview to which they were subjected. We will therefore question the contribution of ICT in the learning of FFL and show that these digital literacies create in the student a new mode of acquisition of knowledge and know-how.

Keywords: Linguistic representations - digital literacies - contribution of ICT - social and cultural environment - didactic of FFL.

الملخص

تركز هذه المقالة على أهمية تنمية وتطوير القدرات اللغوية لدى طلاب الماستر 1 (تخصص أدب وتعليمية اللغة) بقسم اللغة الفرنسية جامعة أم البواقي من خلال الاستعانة بالوسائل التكنولوجية الحديثة. ويندرج عملنا في إطار اللسانيات الاجتماعية.؛ حيث سنقوم بإجراء تحليل نوعي وكمّي لإجابات الطلاب على الاستبانة التي وزعناها عليهم. بالإضافة إلى ذلك سنقوم بتحليل ردود المدرسين على المقابلة التي أجريناها معهم. لذلك سوف ندرس مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعلم FLEونظهر أن هذه المهارات الرقمية تخلق لدى الطالب طريقة جديدة لاكتساب المعرفة والدراية.

الكلمات المفاتيح: التمثيل اللغوي، القدرات اللغوية الرقمية، مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، البيئة الاجتماعية والثقافية، تعليمية اللغة.

Introduction

Les étudiants sont tous responsables à l'égard de la société, ils doivent s'engager dans leurs propres domaines. Apprendre à situer leurs connaissances dans tous les contextes politique, économique, social, scientifique et culturel. L'université algérienne comme toutes les autres universités dans le monde doit répondre aux mêmes fonctions et à la même mission dans un contexte et des conditions qui évoluent et se transforment selon les époques et les circonstances. C'est un lieu où se spécialisent les étudiants dans des champs de savoirs diversifiés et se font des représentations qui selon Muller leurs permettent de simplifier, structurer, rendre familières la complexité et la nouveauté ; elles leurs permettent également de construire un autre, différent, et, par conséquent, de se définir soi-même ; et elles facilitent la communication avec d'autres personnes qui partagent les mêmes implicites. Il n'est donc pas possible de les éliminer, parce qu'elles font partie, tout simplement, des processus de pensée et de communication (Muller, N. 1998, 12). Dans la présente étude, nous nous interrogeons sur les points suivants :

- Les représentations qu'associent nos étudiants aux littéracies numériques et à leurs propres compétences,
- La maîtrise et la gestion des TICE en FLE et la formation des étudiants
- Le temps consacré à l'emploi des outils technologiques et les stratégies compensatoires,
- La meilleure méthode à adopter pour mieux utiliser ces nouvelles technologies,

Pour mener notre recherche, nous avons émis les hypothèses suivantes :

- Nous supposons que nos étudiants savent ce que signifie littéracies numériques en français, et ils ne sont pas satisfaits de leurs compétences dans cette langue.
- Nous supposons aussi que l'emploi des outils technologiques est peu présent dans les modules enseignés à l'université y compris dans la séance du module TICE,
- Nous pensons que l'apprentissage d'une langue étrangère, notamment le français dépend du conditionnement de l'environnement social et linguistique et que le recours à des stratégies compensatoires est attendu vu que l'apprenant dont il est question n'a pas les mêmes compétences que le natif.
- L'intégration des TICE. va motiver nos étudiants et développer leurs compétences linguistiques en français.

- et enfin, nous estimons que l'usage des TICE est très limité que ce soit au niveau de l'université ou ailleurs.

Pour vérifier ces hypothèses, nous avons mené une enquête auprès des étudiants de Master 1 du département de français (Université d'Oum El Bouaghi) au cours de cette année universitaire (2019/2020). Les questions étaient relatives à deux dimensions au moins :

* Littéracies numériques

*Apport des TICE et représentations des étudiants

Nous avons enregistré un entretien avec quelques enseignants du département de français, nous leur avons posé quatre questions en rapport avec la thématique de notre recherche. Nous avons choisi ce deuxième outil d'investigation pour renforcer les résultats obtenus grâce aux réponses des étudiants au questionnaire, dans cette perspective et dans un premier temps, nous donnerons une définition au concept de littéracies numériques, et dans un second temps, nous appuierons notre recherche sur l'apport des TICE et les facteurs pouvant développer les littéracies chez nos étudiants ainsi que l'analyse des questionnaires et des réponses des enseignants à l'entretien.

Méthodologie

Dans le but de connaitre ce que pensent les étudiants de Master 1 de l'emploi des TICE dans l'apprentissage du FLE. Nous avons choisi de procéder par une enquête menée par un questionnaire. Nous avons ciblé un public bien précis à savoir ; les étudiants de français master 1 à l'université d'Oum El Bouaghi. Nous nous

proposons d'analyser les représentations que ces étudiants associent aux littéracies numériques. Notre échantillon est constitué de cent étudiants (100), mais on nous a fait retourner soixante-dix (70) seulement, ce nombre présente un taux de réponse de 70% du public ciblé. Le questionnaire est composé de 9 questions et réparti en trois parties. La première partie comporte des informations sur le profil des étudiants telles que le sexe, l'âge et la formation sur les TICE. La deuxième partie vise à connaitre ce que les étudiants pensent des littéracies numériques et de l'emploi des outils numériques en classe de FLE. La troisième partie traite le travail en équipe et son degré de réussite dans le développement de l'enseignement- apprentissage du FLE.

Notre recherche est basée aussi sur un deuxième outil d'investigation à savoir : l'entretien semi-directif avec quinze (15) enseignants du département de français, nous nous sommes fixée comme objectif d'interroger ces derniers sur l'importance des TICE dans l'enseignement du FLE.

1. Déroulement de l'enquête

Nous avons mené notre enquête, durant le mois de février 2020, à l'Université d'Oum El Bouaghi le public visé était les étudiants de Master 1 -les deux spécialités- (didactique et littérature), choisi pour des fins de proximité et de commodité de collecte des données.

Cette enquête a pour but principal de faire émerger les représentations à l'égard des littéracies numériques, et saisir l'apport des TICE à l'enseignement-apprentissage de cette langue. Nous comptons donc prouver que les TICE sont des instruments qui favorisent et encouragent l'interaction entre les étudiants. L'intégration de ces outils dans l'enseignement aura un impact positif sur le degré de communication ainsi que la qualité de la recherche qui va s'améliorer grâce à la multiplicité des outils qui seront à la portée de nos étudiants. Nous pouvons citer, par exemple, les réseaux sociaux et les différentes applications sans oublier l'espace virtuel qui pourra être créé pour les cours au moyen des visioconférences.

L'étude est effectuée en milieu universitaire et les informateurs visés par l'enquête sont représentés d'une part, par un groupe composé de 70 étudiants inscrits en master 1 ; et d'autre part, par quelques enseignants du même département. Le choix de notre sujet de recherche n'est point hasardeux, en tant qu'enseignante de FLE à l'université d'Oum El Bouaghi, nous avons constaté que les étudiants deviennent motivés quand nous introduisons le data show ou même projetons des photos pendant les séances de notre module. De surcroit, ce qui nous a incitée à travailler sur les littéracies numériques est le fait d'observer la majorité de nos étudiants en train de se familiariser avec ces outils au moyen de leurs Smartphones, tablettes et ordinateurs (réseaux sociaux, applications, jeux d'intelligence, …) ; et puisque l'étudiant, principal acteur de l'apprentissage, est censé avoir une connaissance solide et une maitrise de « l'outil numérique», notre rôle à l'université est de mettre à sa disposition le matériau nécessaire qui lui permettrait d'améliorer ses connaissances et de développer ses compétences en français, les étudiants sont invités à répondre à ce genre de questions :

- Que représentent les littéracies numériques pour vous ?
- Quels sont les outils numériques utilisés en classe de FLE ?
- Quel est l'apport des TICE à l'enseignement apprentissage du FLE ?

En répondant aux questions, les enquêtés ont manifesté leurs attitudes et représentations vis-à-vis de l'intégration des TICE dans la didactique du FLE et du degré d'usage de ces outils technologiques à l'université. Les données recueillies ont été donc traitées dans l'analyse.

2. Littéracie ou littéracies numériques quelle acception ?

La notion de littéracie est apparue pour la 1ère fois en français en 1985(Giasson, & al, 1985). Selon Legendre, R c'est « [...] l'aptitude à comprendre et à utiliser l'information écrite dans la vie courante, à la maison, au travail, et dans la

collectivité en vue d'atteindre des buts personnels et d'étendre ses compétences et ses capacités. » (Legendre, R 2005 : 841). Récemment encore, le ministère de l'éducation nationale de l'Ontario a défini cette notion comme « la capacité d'utiliser le langage et les images de formes riches et variées, pour lire, écrire, écouter, parler, voir, représenter et penser de façon critique et ce dans différents contextes (en classe, à l'école, à la maison ou dans la communauté). » (MÉO, 2013). C'est aussi une notion qui demande un certain niveau de maîtrise des règles et des conventions communicationnelles que ce soit à l'oral ou à l'écrit. J.-M. Privat à son tour, conçoit la littéracie comme suit :

« On peut définir la littératie [...] comme l'ensemble des praxis et des représentations liées à l'écrit, depuis les conditions matérielles de sa réalisation effective (supports et outils techniques d'inscription) jusqu'aux objets intellectuels de sa production et aux habiletés cognitives et culturelles de sa réception, sans oublier les agents et institutions de sa conservation et de sa transmission », il ajoute que « La littératie s'oppose ainsi à l'oralité comme la culture écrite à la culture orale. Il va de soi que les interférences entre l'une et l'autre sont incessantes et de ce fait constitutives des cultures modernes et contemporaines. » (Privat, 2007 : 10)

Nombreux sont les chercheurs qui ont affirmé que l'utilisation des TICE parait indispensable dans la réussite des apprenants. Tremblay (2000) par exemple confirme que le mérite de tout développement dans l'éducation en revient aux « technologies de l'information et des communications » (Tremblay, L. 2000 : 78), La solution la plus convenable qui pourrait nous conduire vers la réussite est donc la maitrise de l'outil technologique par la majorité voire tous les enseignants universitaires. Il faut se familiariser avec les supports numériques pour faciliter la tâche aux enseignants et les aider à transmettre l'information qui va être réinvestie dans une situation de communication réelle.

Toujours dans ce cadre, Karsenti insiste sur la nécessité de savoir intégrer les TICE dans l'enseignement- apprentissage, il commence par évoquer : « le discours technocentrique » qui selon lui, doit être dépassé pour en arriver à une meilleure compréhension et pourquoi pas à une analyse parfaite. Car cela dépend « du contexte pédagogique d'utilisation ou d'intégration » (Karsenti, T. 2003). Nous pouvons encourager le travail en groupes, car cela va créer un échange continu entre les étudiants et susciter leur curiosité d'apprendre et pourquoi pas d'être classé parmi les premiers dans la classe. Les étudiants arriveront à communiquer sans contraintes et sans faire attention aux difficultés en expression orale ou écrite. Il faut souligner aussi l'importance qui doit être accordée à la formation des enseignants, car si on *« assure un accès adéquat aux technologies en question »*, on aura sûrement des enseignants avec *« des habiletés pédagogiques et techniques bien renforcées »* (LAFERRIÈRE, T. 1999 : 17)

L'apprenant donc doit savoir rédiger tout type de texte (numérique, scientifique, scolaire, …), Il doit notamment acquérir ces compétences pour fonctionner en société (UNESCO, 2008). Aussi, certaines recherches (Piraya & Bonfils, 2012 ; Roland, 2013 ; Roland & Talbot, 2014) se sont focalisées sur l'emploi des outils numériques et leur importance dans le développement des compétences des apprenants en dehors de la sphère institutionnelle. Ces recherches prouvent que les ressources numériques sont considérées comme des moyens précieux dans la rénovation de l'enseignement des langues étrangères. Elles viennent pour compléter et renforcer les anciens supports. À l'heure actuelle, l'enseignant universitaire doit se familiariser d'abord avec cette nouvelle technologie et puis après, il doit transmettre ses connaissances à ses étudiants pour les sensibiliser.

3. Facteurs pouvant influencer la littéracie

3.1. La capacité cognitive

C'est la compétence que chaque locuteur possède au niveau conceptuel et linguistique : la vitesse, la facilité, les structures de l'organisation, les capacités physiques telles que : l'audition, les organes moteurs de l'articulation. L'écriture par

exemple est considérée comme l'un des outils cognitifs internes. La qualité de cette activité dépend de la « base de connaissance » (Fayol, M. 1996 : 9-36), mais aussi de la prise en charge des contextes plurilingues et pluriculturels des apprenants.

3.2. Le renforcement affectif

Un paramètre très important dans l'acquisition d'une langue étrangère. Perraudeau, M. insiste sur l'importance de « prendre en compte non seulement les aspects cognitifs et métacognitifs, mais aussi, de tenter de promouvoir chez les élèves, un sentiment d'implication et d'engagement dans leurs études ainsi qu'une réflexion à propos de l'image qu'ils se font de leur propre compétence » (Perraudeau, M. 1996 :166-167) Il s'agit de l'intérêt que l'on peut porter pour une langue ; besoin de communication, besoin professionnel, touristique. Ces facteurs peuvent renforcer ou affaiblir l'acquisition d'une langue autre que la langue maternelle. Deyrich précise que « la motivation de l'apprenant en LE n'est possible que s'il y a un travail de préparation en amont », elle ajoute qu'« il faut garder à l'esprit qu'il y a réelle interaction entre la motivation de l'apprenant et la motivation de l'enseignant ; les deux ont besoin d'être constamment alimentées » (Deyrich, M-C. 2005: 82-83).

3.3. Le facteur social

Les recherches effectuées récemment montrent que les familles dont les membres sont instruits surtout les parents influent positivement sur l'apprentissage et l'enseignement de leurs enfants. Il suffit de voir les résultats de nos enfants pour découvrir l'impact de notre niveau culturel sur leurs rendements.

P. Guilbert par exemple, avance que *les parents ayant un certain niveau d'instruction sont compétents et peuvent aider leurs enfants dans l'apprentissage* (GUIBERT Pascal. 2006. p150),

Il ne s'agit pas d'un niveau élevé, mais en fait d'avoir des informations qui soient suffisantes pour aider leurs enfants à apprendre. Une famille dont la situation financière est bonne, peut facilement mettre à la disposition de ses enfants tout ce qui est nécessaire pour les suivre ; avoir des micro-ordinateurs, des CD et/ou des ouvrages chez soi, contribue dans l'amélioration du niveau des apprenants.

Par contre, les familles pauvres ne peuvent fournir à leurs enfants le matériel dont ils ont besoin pour développer leurs compétences. L'état s'aggrave quand il s'agit de parents analphabètes, il faut au moins que l'un d'eux soit instruit. Il faut noter que la visite des milieux socioculturels tels que :(les maisons de jeunes, les cybers, le théâtre, les bibliothèques, …) est déjà un pas en avant qui suscite l'intérêt des enfants les stimulant à libérer les forces créatrices qui vont les pousser à travailler davantage, et à faire des efforts pour être toujours actifs et parmi les premiers dans leurs milieux d'apprentissage.

Pour dispenser d'une action efficace en milieu scolaire ou en milieu familial, il faut connaitre le processus naturel de chaque groupe d'apprenants. Cela permettra de proposer une méthode de travail plus efficace qui prend en compte, d'une part, les aspects sociaux, culturels du pays dont on apprend la langue (institutions, structures, etc.) et d'autre part, en intégrant des thèmes présentant un intérêt professionnel pour le public visé. (DE KETLETE, J-M. 2007 : 35)

3.4. Le facteur culturel

La culture est un concept qui se réfère aux spécificités de l'individu, elle régit la manière dont il pense et ressent. Elle façonne ses croyances et ses interprétations. Et puisque la société est en perpétuel changement, les gens sont donc en interaction continue avec les autres, dans tous les domaines y compris à l'université où les étudiants sont appelés à apprendre et à être en contact permanent avec les autres, quelque soit leur culture, quelque soit leur langue, en vu d'améliorer leurs niveaux et compétences, chacun selon sa spécialité. (DE KETLETE, J-M. 2007. P37).

3.5. Le facteur didactique

Le rôle de l'enseignement est de favoriser le développement cognitif, moral et social des élèves afin de les préparer au monde professionnel. L'enseignant doit favoriser l'interaction sociale dans le groupe, il encourage ses élèves et les incite à l'autonomie en pratiquant des formes d'enseignement interactives, ces dernières sont des activités didactiques qui conduisent à une interaction entre les élèves et à une communication centrée sur l'apprenant. (CUQ, J-P. 2003 :21). De même, Delbecque, N. souligne que « les recherches consacrées à l'acquisition du langage ont permis de découvrir que les enfants maîtrisent les relations concrètes avant les relations abstraites, les relations positives avant les relations négatives » (Delbecque, N. 2006 :242). Dao, Anh Huong note que les enseignants « préfèrent introduire dans les matériels pédagogiques non seulement des exercices structuraux en contexte, mais aussi des thèmes de civilisation et de culture d'actualité, même des faits sociaux à caractère de mondialisation comme le courriel, le téléphone portable, le blog… des documents authentiques tirés des médiatiques ou de l'internet, afin de mettre les apprenants dans des situations réelles, variées et donc motivantes. » (Dao, Anh Huong. 2010 :132)

3.6. *Les TICE facteur principal dans l'enseignement apprentissage des langues*

Dès l'introduction du système LMD en 2003. L'intégration des TICE est devenue une réalité indispensable qui s'appuie sur la mise en application d'un nouveau plan d'enseignement dit virtuel à travers des plateformes telle que Moodle.

L'objectif derrière cette nouvelle technique est de mettre à la disposition des étudiants algériens les outils et/ou moyens nécessaires pour accéder facilement à l'information et à la formation.

Les bénéfices peuvent être relevés dans la qualité des travaux des étudiants et dans leurs interactions. Elles vont non seulement favoriser une modernisation et une réformation dans la qualité des apprentissages à travers un contenu qui met en valeur les différents avantages des TIC ; mais elles vont aussi créer une dynamique au sein des groupes d'apprenants. Nonobstant les insuffisances qui peuvent être enregistrées comme celles relatives à l'espace utilisé qui manque de fonctionnalités et de matériel. Selon Baron et Bruillard, l'informatique aura une importance énorme dans le domaine de l'enseignement et de l'éducation. (Baron, G-L et Bruillard, É. 1996 : 281). Mohammed Mastafi de sa part propose de définir les TIC comme suit:

« Les technologies de l'information et de la communication (TIC) constituent un ensemble de technologies regroupant principalement de l'informatique (matériels et logiciels) permettant le traitement et le stockage de l'information, de la microélectronique, de télécommunication, les réseaux en particulier, permettant l'échange, le partage et la transmission de l'information et de techniques évoluées du multimédia et de l'audiovisuel combinés aux télécommunications permettant la communication (notamment la téléphonie fixe et mobile et la visioconférence) et la diffusion de l'information (notamment la radio, la télévision numérique, les sites Internet... ,etc.) ».

Les technologies de l'information et de la communication peuvent être considérées comme les meilleurs moyens pour développer et améliorer chez l'étudiant non seulement sa capacité d'apprendre mais également de créer. L'intégration des TICE dans l'enseignement peut perfectionner l'acquisition des connaissances, elle permet aussi de collecter le plus grand nombre d'informations tout en favorisant la collaboration entre les étudiants d'une même classe ; ces mêmes étudiants éprouvent une volonté d'apprendre avec plus de confiance en eux-mêmes et une autonomie plus développée. (Relan 1992). Les TICE offrent donc de nouvelles possibilités dans l'enseignement apprentissage des langues étrangères, surtout en ce qui concerne la manipulation virtuelle. L'enseignant universitaire est appelé à suivre l'actualité, il doit utiliser les TICE pour renouveler et actualiser ses connaissances. Il doit aussi repenser sa façon d'enseigner pour essayer de nouvelles méthodes.

4. Synthèse des résultats

4.1. Résultats de l'enquête par questionnaire

Nous avons enregistré soixante-dix (70) retours de questionnaires sur les cent (100) envisagés donc 70 % du chiffre fixé.

La majorité de la population étudiée est constituée de sexe féminin (73%) ce qui prouve la prédominance féminine au sein des étudiants du département de français ; quant à l'âge des étudiants, il varie entre 21 ans et 43 ans.

La question n°1 exige des étudiants qu'ils répondent s'ils ont reçu une formation lors de leurs études. Les données recueillies prouvent que plus de la moitié des étudiants (65%) répondent affirmativement. (35 %) des répondants estiment qu'ils n'ont jamais reçu une formation. Ils expliquent que l'usage des TICE, notamment les micros ordinateurs et le data show se fait généralement pendant la séance du module des TICE. La séance est programmée une fois par semaine ce qui ralentit encore la maitrise de ce genre d'outils.

À partir de la question n° 2, nous voulons vérifier si l'outil TICE est disponible dans le département de français- Université d'Oum El Bouaghi- Les données recueillies montrent que 52 % des étudiants confirment la disponibilité des TICE, ils visent notamment (Les micros ordinateurs) présent généralement pendant la séance du module TICE. Ce dernier est enseigné une fois par semaine, ce qui est complètement insuffisant pour la maitrise de ces outils. Les autres étudiants (48%) affirment qu'on ne leur enseigne que la théorie à cause de l'indisponibilité du matériau numérique, ce qui empêche l'effectif étudiants à en profiter de sa présence pendant les cours notamment ceux des TICE et de l'oral.

La question n° 3 vise l'usage des TICE dans les séances de l'oral. 70 % des répondants ont confirmé l'usage des TICE pendant la séance de compréhension de l'oral, ils disaient que c'était pour écouter des émissions, des dialogues et parfois des chansons, pour d'autres, les TICE sont utilisées pour présenter les exposés et les cours. Ces étudiants ajoutent que leurs enseignants font recours aux logiciels suivants : (Power point, Excel, Word et Sites web) pour leur faciliter la compréhension. Quant aux restes des étudiants (30 %), ils insistent sur le manque voire l'absence du matériau numérique au niveau du département.

Nous voulons à travers la question n°4, connaitre les logiciels régulièrement utilisés hors de la classe, la majorité des répondants (64%) estiment qu'ils utilisent le navigateur internet, les autres (36%) en plus du navigateur, en profitent du logiciel Word pour le traitement de texte. Il faut souligner l'apprentissage inconscient qui se fait quotidiennement en utilisant leurs téléphones portables.

À la question n°5 « quand est-ce vos enseignants utilisent les TICE ? », Les enquêtés avancent que certains enseignants emploient les TICE pendant les cours et que certains d'autres les utilisent pendant les travaux dirigés. Les étudiants avouent que certains enseignants ont commencé vraiment à changer leurs méthodologies d'enseignement et ont intégré les TICE qui les captivent plus et contribuent dans le développement des compétences acquises.

À travers la question n°6, nous voulons connaitre les différentes acceptions de la notion « littératie numérique », les commentaires des étudiants ressemblent à ceci :

- « maitriser les outils numériques »
- « utiliser l'ordinateur, la tablette et le data show, … »
- « savoir comment échanger, partager et accéder à l'information sur internet »
- « connaitre l'informatique »
- « avoir des compétences en informatique »

Pour répondre à la question n°7 qui tourne autour du travail en équipe, 86% des étudiants sont pour le travail en groupes, ils énumèrent les avantages en disant :

A : «au contraire, on va avoir plus d'informations et d'explications »

B : « on réduit le temps de recherche, en ciblant directement l'information »

C : « ça nous facilite la tâche »

D : « le travail en équipe est bénéfique surtout en présence des TICE »

E : « améliorer et finaliser nos travaux de recherche »

F : « ça nous aide à partager l'information »

G : « c'est une source de motivation »

Donc, nous déduisons que le regroupement des étudiants augmente leur rendement et leur productivité surtout lors des travaux dirigés. Plus ils se regroupent, plus ils interagissent avec le matériau numérique. Il faut noter aussi que les bons éléments se réunissent avec ceux en difficultés et les aident à se débarrasser des obstacles qu'ils rencontrent en communiquant. Donc, travailler en collaboration avec ses camarades facilite le recueil des informations et donne plusieurs choix aux membres du même groupe.

14% des répondants n'apprécient pas le travail en équipe, leurs commentaires ressemblent à ceci :

- «je préfère travailler toute seule pour découvrir mes points faibles »

- « le travail en équipe est une perte de temps »

À la question n°8, Tous les répondants sont pour l'usage des TICE dans l'enseignement, certains ont affirmé son apport fructueux, surtout en matière d'interaction en classe, car les éléments taciturnes sortent du silence et communiquent sans aucune contrainte linguistique ou psychologique ; soit en s'interrogeant, soit en répondant à des sollicitations des enseignants. D'autres avancent que tout ce qui est animé les animent et les stimulent à interagir avec leurs camarades, ils ajoutent que ces outils numériques leurs facilitent la compréhension et les aident à' avancer dans les recherches tout en gagnant du temps.

la question n°9 vise le classssement des étudiants selon le degré de maitrise de l'outil informatique. L'enquête affiche un degré nuancé de manipulation de ces outils numériques chez les étudiants mis à l'épreuve. 61% des étudants interrogés confirment l'usage fréquent des TICE, ce qui montre une manipulation presque parfaite de cet outil. 20% en font un usage occasionnel, et donc une maitrise satisfaisante et pour les autres(19%), ils se considèrent comme débutants, car ils manient moyennement ces outils.

4.2. Résultats de l'enquète par entretien semi-directif

nous avons interrogé 20 enseignants sur l'importance des TICE dans l'enseignement du FLE et voici les questions que nous leur avons posées :

1)comment trouvez-vous les littéracies numériques chez nos étudiants ?

2)faites-vous recours à l'internet pendant vos cours ?

3)si oui, avec quel moteur de recherche ?

4) êtes-vous formés à l'usage des TICE ?

Les enseignants interrogés sont tous d'accord sur l'importance des TICE dans le développement des compétences orales et écrites de leurs étudiants. Ils disent que le recours à ces outils numériques motivera les étudiants et leur donnera le goût d'apprendre et de s'améliorer grâce à l'emploi des logiciels disponibles sur internet et qui peuvent développer les aptitudes des étudiants. Parmi les réponses obtenues, nous avons par exemple :

a- « l'usage de l'internet nous fait gagner du temps »

b- « chaque étudiant s'améliore selon ses performances et son degré d'intelligence »

c- « il leur manque la motivation, et l'usage des outils numériques simplifie la tâche »

d- « Nous avons un manque dans les outils numériques (un seul data show et des laboratoires avec du matériau qui ne fonctionne plus) »

e- « Les salles ne peuvent accueillir tous les étudiants, il y a une surcharge dans les salles de cours »

Toutes ces circonstances ont fait que nos étudiants sont démotivés et trouvent des difficultés à développer leurs connaissances.Certains enseignants avouent qu'ils n'ont jamais suivi une formation à l'usage de l'outil numérique, toutefois, ils ne cessent de fournir des efforts pour stimuler

leurs étudiants en classe à l'usage de l'internet à des fins pédagogiques ; car ils pensent que la navigation sur internet crée chez l'étudiant l'envie d'apprendre, et développe ses compétences en numérique. les enseignants affirment aussi qu'ils ont besoin d'une formation plus appropriée qui leur permettrait de modifier dans leur pédagogie et d'étendre leurs compétences technologiques. Ils ajoutent qu'ils ont besoin de motivation tout comme leurs étudiants, il faut les soutenir par le matériel nécessaire et suffisant pour la r éalisation des tâches.

5. Discussion des résultats

À la fin de cette recherche, nous avons pu confirmer nos hypothèses de départ à savoir que :

- La majorité de nos étudiants attachent la notion de littératies numériques à la maitrise des outils numériques tels que (data show, micro-ordinateur, vidéoprojecteur, internet, les réseaux sociaux),
- L'usage des outils numériques demeure indispensable dans tous les modules notamment le module des TICE.
- Un nombre considérable de nos étudiants n'arrive pas à maîtriser l'outil informatique.
- L'environnement social et linguistique influe sur l'apprentissage du français et dans notre cas, il y a une absence remarquable des stratégies compensatoires au niveau de l'université.

Nous proposons comme solutions ce qui suit :

✓ Il faut que chaque enseignant revoie et renouvelle sa méthode et essaye d'intégrer ces outils technologiques dans ses séances en restant dans les mêmes objectifs visés par son module.

✓ Une formation continue des enseignants demeure indispensable pour l'intérêt de ces derniers et de leurs étudiants.

✓ Toujours concernant la maîtrise de l'outil informatique, il faut que les responsables luttent contre le fossé qui a été créé entre l'étudiant et son université en mettant à son service un moniteur qui peut l'orienter et guider à progresser dans l'usage de cet environnement technologique. Toujours dans cette perspective,

✓ Il faut qu'il ait un changement dans la pédagogie qui s'y pratique, car l'intégration des TICE doit être à tous les niveaux (administration et classe). La présence du matériel pédagogique numérique est indispensable pour reconstruire et lier les concepts de TICE et d'enseignement.

✓ Il faut qu'il y ait un travail en groupes avec la programmation des ateliers de mises à niveau.

✓ Les responsables doivent prendre en considération les contraintes spatio-temporelles, méthodologiques, hiérarchiques et financières de chaque département.

✓ La famille doit encourager et motiver l'étudiant pour l'aider à développer son identité personnelle.

Conclusion

Les résultats de notre recherche montrent que le département de français de l'université d'Oum El Bouaghi est moins équipé en ce qui concerne les ordinateurs et l'accès à Internet. Il est donc indispensable de mettre à la disposition des enseignants et étudiants les outils numériques nécessaires afin d'augmenter la motivation des étudiants, d'autant plus que les activités internautes privilégiées par les jeunes algériens peuvent être exploitées dans un cours de langue.

L'enquête menée nous a permis de constater que l'utilisation des nouvelles technologies est devenue une nécessité non négligeable dans notre vie quotidienne ; notamment en milieu universitaire. Le recours aux TICE renouvelle et modernise l'enseignement en le dotant d'une pédagogie dite numérique qui selon plusieurs spécialistes a un impact positif sur la motivation des étudiants. Cette nouvelle pédagogie permet l'interaction entre les étudiants et les rend plus actifs en classe. En outre, dans l'ancienne pédagogie, nos étudiants apprennent presque de la même manière et en même temps, par contre, aujourd'hui et avec cette pédagogie numérique, plusieurs possibilités sont offertes, chaque étudiant apprend différemment de l'autre vu la pluralité des sites et logiciels qui sont à sa disposition dès qu'il aura accès à l'internet. De

surcroit, grâce à cette pédagogie, l'enseignant atteint ses objectifs et arrive à évaluer les acquis de ses étudiants. Parmi les objectifs fixés au départ, la motivation et le gain du temps, ce qui nous conduit vers des résultats encourageants et beaucoup plus satisfaisants**.** Nous avons déduit aussi qu'il est important de former les enseignants et les étudiants ; nous pouvons, par exemple, organiser des séminaires réguliers pour informer les enseignants des nouveautés concernant le numérique ainsi les équiper en logiciels pour leur permettre de maitriser ce genre de technologie**.** Simultanément, nous pouvons organiser des ateliers pendant lesquels les étudiants seront initiés à l'utilisation de ces nouveaux outils technologiques. En effet, notre département a programmé des séances d'initiation à l'informatique prises en charge par des professeurs en informatique. Cependant, une séance par semaine semble insuffisante pour améliorer le niveau de nos étudiants, il faut au moins deux ou trois séances par semaine pour que ces derniers arrivent à en profiter plus de l'enseignant. Aussi, une autre initiative d'enseignement à distance est mise en œuvre par notre université, il s'agit bien de la plateforme Moodle à travers laquelle les enseignants peuvent mettre leurs cours en ligne, communiquer avec leurs étudiants ; cet espace numérique est une occasion et pour les enseignants et pour les étudiants, car les deux peuvent en profiter de cette nouvelle pédagogie pour échanger l'information tout en exploitant la technologie de l'information et de la communication. Il faut donc, mettre au service de l'enseignant les outils numériques nécessaires qui lui facilitent l'enseignement et qui rendent en même temps l'apprentissage de la langue française efficient. Toutefois, nous devons avouer que l'intégration des TICE en classe de FLE ne signifie pas le rejet de toute méthode traditionnelle, il faut au contraire tirer avantage des deux pédagogies. Les résultats de ce travail de recherche ont soulevé un sujet qui mérite d'être traité par des recherches ultérieures sur par exemple les derniers outils investis ou qui peuvent être investis dans l'enseignement.

Références

1.Baron, G-L et Bruillard, Éric. (1996). « L'informatique et ses usagers dans l'éducation ». Presses Universitaires de France, l'Éducateur, Paris, 312 p.

2.Cuq, J-P. (2003). « Dictionnaire de didactique du français langue étrangère et seconde », ASDIFLE, Clé International, Paris, p. 21.

3.Dao, A.-H. (2010). « L'approche cognitive dans l'apprentissage des langues étrangères, sa conception et ses apports à l'acquisition des compétences linguistiques », *Synergies Payes riverains du Mékong*, N°2, 127-139.

4.Delbecque, N. (éd). (2006). *Linguistique cognitive, comprendre comment fonctionne le langage, De Boeck Supérieur.*

5.De ketlete, J-M. (2007). « Théories et méthodes pédagogiques pour enseigner et apprendre » 2ème édition. P35.

6.Deyrich, M-C. (2005). « Reconstruire la motivation avec des stratégies d'enseignements/apprentissage intégrant internet », cahiers de L'APLIUT, Vol. XXIV N°2,74-85.

7.Fayol, M. (1996). « La production du langage écrit ». In J. David & S. Plane (Eds.), L'apprentissage de l'écriture de l'école au collège (pp. 9-36). Paris : PU

8.Guibert, P. *Initiation aux sciences de l'éducation*, Paris, Vuibert, 2006, p.150.

9.Karsenti, T. (2003). *Conférence d'ouverture : Impact des Tics sur l'apprentissage et I « engagement scolaire.* Conférence Captic, Université Laval, Réseau valorisation de l'enseignement, mars.

10.Laferriere, T. (28 septembre 1999). « Avantages des technologies de l'information et des communications (TIC) pour l'enseignement et l'apprentissage dans les classes de la maternelle à la fin du secondaire », page 17.

11.Legendre, R. (2005). Dictionnaire actuel de l'Éducation, 3éd, Montréal, Guérin ...éditeur, 1584p

12.Mastafi, M. Définitions des TIC(E) et acception. Jacqueline Bacha; Sandoss Ben Abid-Zarrouk; Latifa 13. Kadi; Abdelouahed Mabrour. Penser les TIC dans les universités du Maghreb, L'Harmattan, 2016, 978-2-343-09902-6. hal-02048883 https://hal-amu.archives-ouvertes.fr/hal-02048883/document

14.Ministère de l'éducation nationale de l'Ontario(MÉO) (2013) qu'est-ce que la littératie ? Repéréàhttp://www.atelier.on.ca/edu/core.cfm?p=littéracyabout.cfmandnavID=littéracycfm&About&L=2.

Consulté le 30/03/2020

15.Muller, N. (1998) L'allemand, ce n'est pas du français. Enjeux et paradoxes de l'apprentissage de l'allemand, Neuchâtel, IRDP, 1998.

16.Tremblay, L. et le Comité de pilotage des TIC, *Plan triennal de développement (Rapport final) 2000 — 2003*, Jonquière, Cégep de Jonquière, 2000, 78 p.

17.Perraudeau, M. (1996). *Les méthodes cognitives, apprendre autrement à l'école*, Paris, Armand Colin. *Sciences cognitives et éducation*, Paris, Dunod.

18.Peraya, D. & Bonfils, P. (2012). Nouveaux dispositifs médiatiques, comportements et usages émergents : Le cas d'étudiants toulonnais en formation à l'UFR Ingémédia. Distance et Médiations des Savoirs. Repéré à http://dms.revues.org/126. Consulté le 15/03/2020

19.PRIVAT, J.-M. (2007) : « Présentation ». Dans J. Goody, *Pouvoirs et savoirs de*

L'écrit. Paris : La Dispute, 9-15.

20.Roland, N. (2013). Facebook au service de l'apprentissage : Regards sur quelques pratiques d'étudiants universitaires. Éduquer, 102.

21.Roland, N. & Talbot, N. (2014). L'environnement personnel d'apprentissage : un système hybride d'instruments. Sciences et technologies de l'information et de la communication pour l'éducation et la formation, 22

22.Relan, A. 1992. « Strategies in Computer-Based Instruction : Some Lessons fromTheories and Models of Motivation ». *Proceedings of SelectedResearch and Development Presentations at the Convention of the Association for Educational Communications and Technology*.

23.UNESCO (2008). *Statistiques internationales sur l'alphabétisme : examen des concepts, de la méthodologie et des données actuelles.* Montréal : Institut de statistique de l'UNESCO.

L'humanisme perdu en médecine
Humanism lost in medicine

Date de réception : 2020-10-14 Date d'acceptation : 2021-12-15

Lamri Harbouche, Université Mohamed Lamine Debaghine Sétif2, philatou19@yahoo.fr

Résumé

Passer de la médecine générale à la médecine technicienne du au développement technologique, c'était une question de temps, mais, perdre en route ce qui définis la médecine et la caractérise comme humaine, suscite des questionnements autour de sa nature, de ses fins, de son devenir et surtout de sa raison d'être, guérir, maintenir les organes en silence, apaiser les souffrances. Cet article tend à démontrer épistémologiquement le caractère humain de la médecine générale qui peut faire d'elle une science humaine, perdue en médecine technicienne, et cela, par la clarification des principaux facteurs dégradants de l'humanisme médical qui distinguent la crise de la médecine.

Mots-clés : Médecine, Médecine générale, Médecine technicienne, Humanisme en médecine, Sciences Humaines.

Abstract

Moving from general medicine to the technical one because of technological development was a question of time, but losing along the process what defines medicine and characterises it as human, trigger questions about its nature, its ends, its future and above all its raison d'être, that is healing and keeping organs safe and sound silently, and soothing sufferings. This article tends to demonstrate epistemologically the human character of general medicine, which can make it a human science, something that has been lost in technical medicine, by clarifying the main degrading factors of medical humanism that distinguishes the crisis of medicine.

Keywords: Medicine, general medicine, technical medicine, Humanism in medicine, Human Sciences.

الملخص

لم يكن الانتقال من الطب العام إلى الطب التقني، والذي يرجع سببه للتطورات التكنولوجية، إلاّ مسألة وقت فحسب، لكن، وهو في طريقة إلى هذا التحول فقد ما كان يميزه باعتباره إنسانيا، ويكون بذلك قد أثار تساؤلات حول طبيعته، وغاياته، وحول ما سيكون عليه مستقبلا، وخاصة حول أ سباب وجوده، وهي، العلاج والإبقاء على الأعضاء في حالة صمت (لأن الصحة هي صمت الأعضاء)، والتخفيف من الألم. يهدف هذا المقال أبستمولوجيا إلى بيان الطابع الإنساني الذي يميز الطب العام، والذي ضاع أثره في الطب التقني المتخصص، وذلك بتوضيح العوامل الأساسية المتسببة في الحط من إنسانيته، والتي كانت سببا في ما تعرض له من أزمات.

الكلمات المفاتيح: الطب، الطب العام، الطب التقني، الإنسانية في الطب، العلوم الإنسانية

Introduction

Les avancées scientifiques et l'explosion technologique ont eu un impact considérable dans plusieurs domaines de la vie, et bien sûr, la médecine en a été bénéficiaire que ce soi au niveau de ses outils diagnostique, que ses capacités thérapeutiques, rendu plus efficaces, on peut dire qu'aujourd'hui c'est l'ère de la médecine technique

Mais faute d'avoir pris en considération le caractère bancal de la pratique médicale, l'hypertechnicité de la médecine a provoqué un malaise dans la médecine contemporaine, définis par une dysharmonie entre médecin et patient dû : à l'oubli d'un humanisme qui jadis marquait la profession, à la rigidité du système de soins qui a transformé le malade en patient, à un système de formation incomplète des médecins. En insistant sur le caractère humain de la médecine malgré les facteurs diminuants de son humanisme, nous incite à se demander si L'aspect humain de la médecine générale peut faire d'elle une science humaine ?

Santé, maladie et douleur

La Santé

Dans une formule le chirurgien René Leriche (1936), définit la santé comme «la vie dans le silence des organes », seulement, pour lui, il ne s'agit pas de donner une définition universelle de la santé, plutôt cette définition est celle du malade et non de la médecine, car Leriche savait que le silence des organes n'exclut pas la présence d'une maladie. Encore, il ne fait pas de la maladie une affaire interne et personnelle qui ne concerne que le malade lui-même.

Quelle que soit la définition qu'on donne à la santé, il reste que cette dernière n'est qu'un concept vulgaire, autrement dit trivial, pour Georges Canguilhem (1972), il n'y a pas de science de la santé, et que la santé n'est pas un concept scientifique, plutôt un concept commun à la portée de tous (Canguilhem, 1972, pp. 74-75).

Dans ce sens Canguilhem n'hésite pas à donner sa propre définition de la santé «c'est le luxe de pouvoir tomber malade et de s'en relever, c'est un luxe biologique» (1972, p. 42). À partir de cette définition on peut conclure qu'il n'y a pas de santé parfaite mais plutôt une santé restreinte.

L'organisation mondiale de la santé (OMS) [1] a proposé une définition de la santé comme «un état complet de bien-être physique, mental et social, et ne consiste pas seulement en une absence de maladie ou d'infirmité» (OMS, 2014, p. 1). D'autres prétendent que la santé n'existe pas, ce n'est qu'un concept, un mythe, une utopie car tout simplement, il n'y a pas de santé sans maladie.

Quelle que soit la définition de la maladie, je suis entièrement d'accord avec Socrate quand il disait « Il n'existe point pour l'homme de bien plus précieux que sa santé ».

La maladie

Ontologiquement parlant, la maladie est le plus ancien phénomène Lié à la vie humaine. Elle a pris deux dimensions fondamentales qui ont tiré profit de son existence : une dimension anthropologique, et une autre sociologique et dans trois autres dimensions complémentaires (Biophysique, psychologique, sociologique)

-Dimension anthropologique : L'anthropologie médicale ou plutôt anthropologie de la maladie, pour ceux qui préfèrent cette appellation pour des raisons justifiées dont on ne peut discuter dans ce chapitre. Toutefois, il faut reconnaitre qu'il n'y a pas de société où la maladie n'ait une dimension sociale, est puisque la maladie est la plus individuelle des réalités, elle nous fournit une image sur la liaison intellectuelle entre perception individuelle et symbolique sociale (Augé, 1986).

L'anthropologie de la maladie s'oriente dans ce sens afin d'examiner les différentes représentations de la maladie dans les sociétés antiques et les sociétés contemporaines pour des raisons cognitives et fonctionnalistes (Fainzang,

1 L'organisation mondiale de la santé (OMS) a pour activité: La Classification Internationale des maladies prendre des mesures pour arrêter une Épidémie - Assistance aux PMA (Pays les moins avancés) - Garantir l'accès à des médicaments de bonne qualité - Recueillir et diffuser des données sanitaires des 193 États membres de l'OMS.

2000). Malgré la diversité des systèmes d'interprétation de la maladie, une caractéristique générale des modèles étiologiques dans les sociétés dites traditionnelles est la fréquence des interprétations prosécutives dont la sorcellerie est l'archétype. L'enfant a des vers parce qu'il mange trop de sucreries, le nourrisson souffre de malnutrition parce qu'un charognard a survolé sa maison, le lépreux est malade parce qu'un interdit a été rompu (Fassin & Jaffré, 1990, p. 42).

- Dimension sociologique : autrement dit, chaque culture a sa façon de classer les maladies, selon les différences entre catégories sociales, entre familles, entre guérisseurs.

- Dimensions complémentaires: **Biophysique**, la maladie est une anormalité dans la structure ou le fonctionnement des organes ou du système pathologique, c'est la maladie de nature biophysique, un fait objectif, qu'on peut définir comme une altération organique ou fonctionnelle, la maladie dans ce sens est tout simplement une pathologie.

- **psychologique** : une dimension qui se réfère aux perceptions et aux expériences vécues par l'individu comme l'état physique et psychologique du malade. Cette dimension désigne plus précisément les réactions culturelles, personnelles et interpersonnelles.

- **Socioculturelle** : une dimension sociale, ou la maladie socialisée à travers la gestion des rapports sociaux et professionnels vécus par le malade (Jaffré & De Sardan, 1999). Dans le sens des deux dimensions, la maladie c'est le malaise et l'indisposition, elle implique alors la conscience de celui qui la vit.

Les trois dimensions biophysique, psychologique et socioculturelle, sont les mots en anglais (disease, illness, sickness) dont il est nécessaire de prendre en compte la distinction entre chacun dans la relation thérapeutique. Car ce que le malade exprime, manifeste et demande, se diffère de ce que le thérapeute pense de la maladie en général, et de son malade en particulier, autrement dit il y a une maladie du malade (qui sent la maladie) et une maladie du médecin (qui traite la maladie) (1990, p. 39).

La santé n'est toujours pas opposée à la maladie, ce ne sont pas deux thèses contradictoires, pour mieux montrer cette opposition, Georges Canguilhem se réfère au livre de Claude Bernard "Leçons sur la chaleur animale" (1876) qui explique: « La santé et la maladie ne sont pas deux modes différant essentiellement, comme ont pu le croire, les anciens médecins et comme le croient encore quelques praticiens. Il ne faut pas en faire des principes distincts, des entités qui se disputent l'organisme vivant et qui en font le théâtre de leurs luttes. Ce sont là des vieilleries médicales» (1972, p. 27).

Dans la réalité, il n'y a entre ces deux manières d'être que des différences de degré : l'exagération, la disproportion, la désharmonie des phénomènes normaux constituent l'état maladif. Il n'y a pas un cas où la maladie aurait fait apparaître des conditions nouvelles, un changement complet de scène, des produits nouveaux et spéciaux. Donc le normal et le pathologique sont deux états de la représentation corporelle, ou plutôt deux formes de la condition humaine. «Si la santé est l'innocence organique, Elle doit être perdue, comme toute innocence» (1972, p. 40), même les proverbes et dictons de la Franche-Comté affirment ce propos quand ils disaient qu' «On n'est jamais si près de maladie qu'en santé» (franc-comtois, 1876).

La douleur

Le malade est une personne qui souffre, la maladie n'est pas toujours un déséquilibre biophysique, mais un sentiment de faiblesse (Dagognet, 1962), une sensation de douleur, celle-ci étant le premier mobile de la consultation médicale, c'est un phénomène difficile à analyser, presque aucun accès direct au médecin à ce phénomène, ce qui met le médecin dans une situation délicate, généralement elle le pousse à faire appel au malade afin d'exprimer son ressentir et ses émotions.

Seuls les mots de l'homme qui souffre permettant d'indiquer la présence d'une douleur qui

en elle-même n'est pas susceptible d'observation. Ce sont les enjeux de la maladie qui conduisent Canguilhem à distinguer plusieurs conceptions, d'où il dégage une théorie strictement objectiviste selon laquelle la scientificité du point de vue anatomique passe nécessairement par l'éviction du point de vue du malade comme conscience d'un mal (1972, pp. 40-41). Ne vous y trompez pas disait Leriche : « Son analyse est difficile. Tout dans la douleur est subjectif. Rien n'est mesurable. Ce que nous en disent ceux qui souffrent ne s'adresse qu'à notre imagination» (Leriche, 1940, p. 42). Donc le malade exprime sa douleur et le médecin l'imagine, ce qui rend la tâche du médecin plus difficile.

Et puisque la douleur ne protège pas l'homme, elle le diminue, la plainte du patient reste faible et n'exprime tout autant pas la douleur et la souffrance, cette violente commotion surtout quand elle est chronique, car la douleur chronique détruit l'individu physiquement, psycho-logiquement et socialement.

La douleur n'est pas seulement un fait psychologique, elle est d'abord un fait d'existence. Ce n'est pas le corps qui souffre, mais l'individu dans le sens et dans la valeur de sa vie. La douleur du malade est un embrasement de souffrances à vif (Marzano, 2010, pp. 323-326), bien que : « pour nos yeux déjà usés, le corps humain constitue, par droit de nature, l'espace d'origine et de répartition de la maladie » (Foucault, 2009, p. 13).Finalement la réalité de la douleur est une expérience qui pour être appréhendée nécessite le concours d'un champ de connaissances élargi qui se donne l'homme comme réalité intégrale. Donc la science de la matière telle que la médecine ou la pathologie ne parviendra pas a reconstituer seule la réalité subjective de la douleur (Kotobi, 2009, p. 9), Une réalité unique qui est celle de l'homme dans sa totalité, corps et esprit.

Bien que la douleur soit un phénomène inaccessible et difficile à comprendre pour le médecin, que pour le malade, cela rend l'exercice médical extrêmement délicat, c'est pour cette raison que le médecin doit faire appel à sa formation sur l'exercice clinique, autrement dit, sa formation en qualité de médecin généraliste avant tout. « Quant à vous, vous avez beau regarder, toucher du doigt. Vous ne voyez rien, vous ne sentez rien, car rien dans la douleur n'est accessible à vos sens. Devant elle, tant que nous restons bien portants, nous demeurons au seuil de l'inconnaissable» (1940, p. 42). Pour Leriche, l'étude de la douleur conduit à une médecine clinique, une médecine Humaine dans tous ses gestes.

La crise de la médecine

La médecine est une activité qui a pour objet **:** la connaissance de l'état de santé. La connaissance des divers états morbides, et la connaissance des agents thérapeutiques ou des moyens de faire cesser les états morbides. Elle s'enracine dans l'effort spontané du médecin afin de créer un état meilleur pour le malade, tout en utilisant les résultats de toutes les sciences au service des normes de la vie. C'est donc d'abord parce que les hommes se sentent malades qu'il y a une médecine, ce n'est que les hommes, parce qu'il y a une médecine, savent en quoi ils sont malades (1972, pp. 196-197).

L'histoire de la pensée médicale nous révèle que la médecine s'enracine dans la relation entre le malade et le médecin et avec Hippocrate trouve son vrai sens, c'est que la maladie ne sera plus tenue pour une punition divine, ni une possession démoniaque ? Elle doit tout simplement être traitée comme un désordre corporel. Autrement dit le lien entre la maladie et le mal s'est trouvé dissocié pour la première fois dans l'histoire de la médecine, c'est une forme d'esprit scientifique qui s'affirme et se développe.

Dans son livre "*Introduction à l'étude de la médecine expérimentale"* (1966) Claude Bernard détermine le principe de la médecine basé sur l'évidence que la pathologie et la physiologie ne se séparent réellement pas dans leur étude scientifique. Donc il est convaincu que la médecine ne peut se constituer, ainsi que les autres sciences, que par la voie expérimentale, et dans ce cas-là, «il n'est pas nécessaire d'aller chercher l'explication des maladies dans les forces ou les lois qui seraient

d'une autre nature que celles qui régissent les phénomènes ordinaires de la vie » (Koyré, 1964, p. 214). C'est-à-dire la médecine doit être gérée par l'application immédiate et rigoureuse du raisonnement aux faits que l'expérimentation et l'observation nous fournissent (Claude, 1966, pp. 33-49). Ainsi la médecine s'installa dans une position mécaniste conforme à l'idéologie positiviste et au matérialisme scientifique dont la théorie de Claude Bernard fait partie. L'idéologie positiviste dominante à l'époque, ne juge la scientificité d'une discipline que par sa dimension expérimentale, cela dit que la médecine comme la physique, est une science expérimentale.

De cette façon la médecine dans son évolution a pu se libérer des interprétations métaphysiques et occultes de la maladie, seulement, avec la médecine scientifique moderne on assiste à une nouvelle procédure, la dissociation non seulement celle de la maladie et du mal, mais celle de la maladie et du malade.

La médecine contemporaine se présente comme science des maladies, une médecine qui a pu éradiquer quelques maladies infectieuses majeures, allonger l'espérance de la vie, elle est bien présentée au niveau mondial par un organisme international tel que (OMS) qui le met à jour en prenant en considération les dimensions sociales et géopolitiques de l'apparition et du cours des maladies. C'est une évolution remarquable de la médecine, MAIS, Canguilhem redoute que « l'image du médecin habile et attentif dont les malades singuliers attendent leur guérison ne soit occultée par celle d'un agent exécutant les consignes d'un appareil d'État, chargé de veiller au respect du droit à la santé que revendique chaque citoyen ». Ni le malade, ni sa douleur qui change, c'est l'image de la médecine et du médecin qui change.

Dans un entretien avec le philosophe et médecin français, François Dagognet par Serge cannasse sur ce qu'il appelait déjà en 1976 «la crise de la médecine » le philosophe explique que cette crise qui a débouché sur deux médecines : une médecine générale et autre de spécialité, l'une qui est fondée sur la relation, l'autre sur la raison, l'une est clinicienne, l'autre technicienne, cette dernière qui triomphe sur l'autre.

Pour le philosophe Dagognet, il y a une différence entre les deux médecines, selon lui la médecine a changé de statut il y a 20 ou 30 ans, deux types de médecins sont apparues un médecin attentif à la symptomatologie, et proche du malade, et celui qui fait une médecine instrumentalisée et technicienne, mais qui est éloigné du malade. Le premier est un interprète, il tient compte d'historique du malade, il est dans le relationnel, le second cherche la cause de la maladie, il est dans le rationnel. Les deux n'ont pas les mêmes objectifs, et ils n'obtiennent pas les mêmes résultats.

Le but de cette séparation entre les deux médecines (générale et spécialisée) est nécessaire, car la médecine générale s'appauvrit de plus en plus, dépendante de la médecine technicienne. Cela ne veut pas dire que la médecine générale ne s'occupe pas du malade, bien au contraire, c'est une science de la lecture des symptômes, elle n'est pas comme la science physicomathématique, mais plutôt comme une discipline, rigoureuse, une herméneutique. C'est une médecine qui a besoin de sentiments du malade, pour les interpréter, les décrypter.

Décrypter une somatisation, donner des conseils au pseudo malade, comme disait Dagognet, demande beaucoup de talent, qui pour la médecine technicienne n'est pas tout à fait la référence préférée, bien que les deux médecines soient indispensables, mais divergent (Dagognet, 2006, pp. 2-4).

Le médecin généraliste a reçu une formation scientifique c'est un professionnel de santé. Cela lui permet, par conséquent, d'appréhender la demande de soins dans sa globalité, biomédicale, psychoaffective, socioéconomique et symbolique. Le patient constitue la seule source qui lui indique son état, soit normal, anormal, pénible ou inhabituel (Winckler, 2009, p. 68).

Bien que le rôle de la médecine d'aujourd'hui soit limité à l'élimination des maladies, elle s'éloigne de plus en plus de son objectif qui est de traiter les

problèmes fondamentaux liés à la personnalité telle que les problèmes psychiatriques.

«Le médecin sera bien obligé d'avoir le souci des ensembles, des problèmes architecturaux, des problèmes de diététique, pour une société qui n'a plus les problèmes très simples de l'infection à résoudre, mais qui doit faire face aux problèmes paroxystiques et insolubles de la personnalité» (Dagognet, 2012). L'enseignement des médecins doit comporter des sciences humaines, comme la sociologie, parce que les malades ne sont pas séparés de leur environnement.

La médecine est une discipline qui devrait être au carrefour de plusieurs disciplines, l'étudiant doit avoir une formation pluridisciplinaire qui lui permet de formuler un questionnaire qui Pourrait l'aider à comprendre l'état du malade dons toutes ses dimensions (psychologiques, sociales, économiques…)

- le médecin doit aller et venir dans des mondes parfois ennemis, il doit traverser des milieux de culture (Dagognet, 1962, p. 3).

Donc la médecine comme son apprentissage et sa pratique ne peuvent être appréhendées en dehors du système culturel et des valeurs qui les conditionnent. Heureusement, c'est la médecine qui fait le médecin, quand l'inverse se présente, quand le médecin détermine la médecine, il lui arrive de la dégrader. Il faut donc qu'il se soumette à plein à ses exigences (1962, pp. 1-2).

- Puisque la maladie influence l'ensemble du corps, surtout quand il s'agit d'une maladie qui s'exprime d'emblée dans plusieurs organes. Donc il n'y a pas de maladie dite ponctuelle, et par conséquent, la médecine est générale et elle ne peut pas être autre chose.

Autrement dit, le retour à la clinique est nécessaire, c'est de la demande du malade que naît la médecine et donc la clinique, car la maladie, c'est ce qui gêne les hommes dans l'exercice normal de leur vie et dans leurs occupations et surtout ce qui les fait souffrir (Canguilhem, 1972, p. 36). Finalement la médecine trouve son sens dans la clinique, surtout la médecine générale qui est une médecine pour tous, de la naissance à la mort. Malheureusement, ce genre d'enseignement a complètement disparu, plutôt les étudiants sont orientés vers un apprentissage d'une médecine hypertechnicienne l'a ou les gestes cliniques tels que : écouter, ausculter, palper, toucher le malade sont méprisés. Le médecin ne voit le malade qu'à travers les résultats d'analyse médicale.

Aujourd'hui passer à la médecine spécialisée, c'est en quelque sorte provoquer une crise que la médecine, disant plutôt que la médecine générale devient malade.

Quatre aspects qui définissent la crise de la médecine générale :

- crise symbolique (la médecine générale est méprisée et souvent identifiée à une mauvaise qualité des soins si on la compare à la médecine spécialisée)

- crise politique et sociale (les politiques de santé ne s'appuient pas sur elle)

- crise de la formation (les généralistes sont formés par une université élitiste, dirigée par les spécialistes, un apprentissage d'une médecine hypertechnicienne)

- crise de l'investissement individuel (ses conditions d'exercice sont si difficiles en particulier pour les femmes – que des mesures prioritaires devraient faciliter leur installation et leurs conditions de travail, mais ces mesures ne sont pas prises) (Winckler, 2009, p. 67). Ces quatre aspects font perdre le sens humain de la médecine générale, et du médecin généraliste.

René Leriche lui-même a remarqué ce changement quand il a formulé cette question, «n'est-elle (la médecine) pas en train de perdre de vue ce qui continue d'en être l'ultime justification, c'est-à-dire la détresse d'un individu humain soufrant à laquelle le médecin est tenu de répondre» (Lecourt, 2004). Perdre quoi ?

Tout simplement la médecine a perdu son sens *la clinique* et perdre son sens c'est perdre son caractère humain (Corraze, 2015).

L'humanisme médical

Médecine ou acte médical, est une relation entre deux acteurs aux activités complémentaires, l'un *le malade* qui souffre, porteur de douleur et attend sa disparition grâce à un acte du second *Le médecin*, c'est un projet commun qui par le soulagement et la guérison, l'acte médical met en œuvre des moyens destinés à réaliser un but prévu. L'acte médical, au cours du temps, passe par trois étapes : Examen - Diagnostic - Traitement, bien qu'il y ait un grand changement dans l'application de ces étapes, mais le modèle reste le même.

Aujourd'hui on passe du médecin militant, au médecin-technicien (Mebtoul, 2003)qui tente de focaliser toute son attention sur la dimension scientifique et technique qui, seule selon lui, peut encore donner sens à l'activité médicale. C'est ce qui a été remarqué partout dans le monde, et en Algérie plus particulièrement à partir du moment où on est passé de la médecine gratuite du système socialiste, à la médecine privée spécialisée avec un autre système semi-libérale.

Certes on ne peut nier l'importance de la médecine spécialisée ou la médecine d'organe qui s'occupe des vrais malades et qu'elle seule est capable de remonter à la cause médicale identifiable aux symptômes du malade, mais en même temps, on ne peut nier ce qu'elle a sécrété comme défaut en qualité de relation entre médecin -malade. Ce couple qui n'a été que rarement un couple harmonieux, comme disait Canguilhem, dont chacun des partenaires puisse se dire pleinement satisfait du comportement de l'autre (Canguilhem, 2002, p. 15).

Aujourd'hui il est devenu fréquent de signaler les malentendus et les conflits qui caractérisent les rencontres entre médecins et malades, dont les causes sont attribuées à l'hypertechnicité de la médecine contemporaine, à défaut d'écoute du malade, et à la rigidité du système de soins, et surtout, à l'oubli d'un humanisme qui, jadis, a marqué la médecine. Le malade n'a jamais été une machine vivante et le médecin ne sera pas non plus un réparateur de cette mécanique. Tout de même on ne peut nier l'existence de ce qu'on appelle le "Mauvais malade" qui engendrera de "mauvais médecin".

L'humanisme n'est pas une vertu qu'on appliquerait, à la médecine, bien au contraire il lui est indispensable, c'est la médecine qui doit constituer un modèle d'humanisme. Pour Platon «la médecine est donc avant tout une *technè* exemplaire et transposable. Être compétent en médecine, c'est être capable de gouverner la cité, encore soigner, pour Platon c'est éduquer, car la médecine est une Techné (technique), ou un art "parmi les arts du salut", c'est une éducation (Lombard, 2006, pp. 2-3).

Dans son livre "la philosophie de la chirurgie" (1951) Leriche consacre tout un chapitre à *l'humanisme en chirurgie*, tout en affirmant que les progrès de la médecine lui fait courir un danger auquel elle ne va peut-être plus pouvoir résister, celui de la dictature des appareils, et en conséquent oublier le vieux sens Hippocratique "L'homme qui est son objet", il doit être de chair et de sentiments et d'instinct. C'est pour cette raison que le médecin est puni par l'ignominie lorsqu'il a commis une erreur « la médecine est la seule profession dont l'erreur n'est punie que par l'ignominie *"honte"* » (Hippocrate, 1843, p. 5).

Les principaux facteurs dégradants de l'humanisme médical

L'humanisme et co-substantiel à la médecine, ne peut être réalisé que par la renaissance de la clinique qui ne peut être opposée à la technique, il faut reconnaitre que le champ relatif à l'humanisme médical est vaste ce qui nous permet de remarquer, en réalité, l'absence de facteurs qui devaient le croitre, et en même temps la présence de facteurs qui le dégradent tels que :

- La classification de la médecine comme activité professionnelle due à l'évolution de la médecine surtout technicienne, et la création des cliniques privées qui rendent l'acte médical à l'ordre commercial. Une mauvaise prise en charge du malade dans les hôpitaux publics, tous ces facteurs sont responsables de la dégradation de l'humanisme qui définit l'acte médical, et ayant un impact négatif

sur le malade qui manque de moyens, avec l'accroissement sans cesse du cout de la santé. On peut remarquer tout ça dans les pays en voie de développement comme par exemple l'Algérie.

- D'autres facteurs liés à la sélection arbitraire d'étudiants pour la formation des futurs médecins, autrement dit le problème d'orientation et de l'inscription par défaut de l'étudiant en médecine. En Algérie, par exemple, on ne prend pas en considération les tendances et les compétences des élèves des classes de terminales, leur motivation réelle n'est pas évaluée à ce stade, plutôt, ce qui compte le plus c'est leurs moyennes. Pour ceux qui ne répondent pas aux conditions est qui ont tendance à suivre une formation en médecine, et qui possèdent les moyens, tentent de réaliser ce rêve dans d'autres pays comme la France.

- L'humanisme comme complément de formation : le programme d'enseignement (Le contenu), les étudiants en première année sont particulièrement faibles dans le domaine des sciences humaines. Issue de la filière scientifique, la majorité des étudiants relève d'une grande pauvreté en matière de culture générale, et particulièrement en outils philosophiques et intellectuels basiques et nécessaires à la réflexion, épistémologique, éthique, psychologique autour de la santé (Lecourt, 2000).

- La déduction de la disponibilité des médecins dûe à la réduction du temps de travail, selon la loi administrative, au niveau des hôpitaux, et centres médicaux publics qui sont le plus visités. Aujourd'hui, le médecin consacre moins de temps qu'il y a vingt ans avant.

- Manque de champs de communication interne et externe entre spécialistes en médecine, et établissements médicaux. Ici on peut faire référence aux champs de discussions **Bioéthiques** par exemple.

- Manque de moyens que ce soit financier ou personnel.

De nombreux facteurs dégradants aussi de l'humanisme en médecine, surtout en Algérie qu'on ne peut citer sur ces pages limitées, tout de même, on peut conclure que la pratique de l'humanisme médical ne s'améliorera pas tant que ces conditions ne sont pas instaurées telles que :

- Rendre à la médecine générale sa place comme étant une médecine clinique, autrement dit redonner à la clinique toute sa place dans la pratique quotidienne qui vise à établir un diagnostic basé sur la pratique de l'examen clinique : L'interrogatoire et l'observation.

- Modifier les conditions de recrutement des futurs médecins. Questionner les candidats pour savoir s'ils ont le désir de soigner le souffrant, seront-ils disponibles pour le malade avec beaucoup d'humanisme, et avec une volonté de guérir ? Dommage, toutes ces questions sont posées bien tard après avoir être confronté au malade.

- Modifier le contenu des programmes enseigné au cours de la première année sur tout.

- Bien évaluer le temps de travail des médecins afin d'encourager leur présence permanente près du malade.

- Créer des comités d'éthique et de bioéthique, comme champs de discussions autour des problèmes qui ont suscité le développement de la médecine technicienne.

Conclusion

Puisque le projet de la médecine est d'accorder une particulière attention au malade, à ses souffrances, elle est essentiellement un humanisme. Seulement, de nos jours, nombreux sont les malades qui regrettent qu'en consultant un médecin ou entrant à l'hôpital, ne rencontrent pas le même interlocuteur et par conséquent ils éprouvent l'impression de n'avoir pas été écoutés. Est-ce le progrès médical qu'a fait oublier l'homme et sa dignité ?

La nécessité de revoir le statut de la médecine générale et du médecin généraliste est tout à fait indispensable que ce soit sur le plan de la formation ou de l'exercice médical, tout en gardant à l'esprit que personne ne disposait d'une connaissance concrète innée de la pratique de l'humanisme médical.

Références

Augé, M. (1986). L'anthropologie de la maladie. L'homme, pp. 81-90.

Canguilhem, G. (1972). Le normal et le pathologique. Paris: puf.

Canguilhem, G. (2002). Ecrits sur la médecine. Paris: Seuil.

Claude, B. (1966). Introduction à l'étude de la médecine expérimentale. Paris: Garnier.

Corraze, J. (2015). Déclin de la médecine humaniste. Wavre: Belgique.

Dagognet, F. (1962). philosophie biologique. Paris: puf.

Dagognet, F. (2006, Mars 27). La médecine est une science humaine. Panorama du médecin.

Dagognet, F. (2012, Avril 1). La crise de la pensée médicale. Récupéré sur revue "Critère" de l'Encyclopédie de l'agora: http://agora.qc.ca/documents/medecine--la_crise_de_la_pensee_medicale_par_francois_dagognet

Fainzang, S. (2000). La maladie, un objet pour l'anthropologie sociale. Récupéré sur Les classiques des sciences sociales: http://classiques.uqac.ca/contemporains/Fainzang_sylvie/maladie_objet_anthropo_sociale/maladie_objet_anthropo_sociale.pdf

Fassin, D., & Jaffré, Y. (1990). Société developpement et santé,In, Maladie et médecine. Paris: Ellipses.

Foucault, M. (2009). Naissance de la clinique. Paris: puf.

franc-comtois, P. (1876). Les proverbes et dictons de la Franche-Comté. Récupéré sur Proverbes-Francais.fr: https://www.proverbes-francais.fr/proverbes-maladie/

Hippocrate. (1843). Le serment: La loi: De l'art: Du médecine. Paris: Chez Levèvre.

Jaffré, Y., & De Sardan, O. (1999). La construction sociale des maladies. Paris: puf.

Kotobi, H. K. (2009). Tome3, Vers un nouveau paradigme philosophique de la douleur (qu'est ce que la douleur?). Paris: L'Harmattan.

Koyré, A. (1964). L'aventure de la science. Paris: Hermann.

Lecourt, D. (2000, Fevrier 1). L'enseignement de la philosophie des sciences, Rapport au ministre de l'Education Nationale, et de la Technologie. Paris: Vie publique.

Lecourt, D. (2004). Dictionnaire de la pensée médicale. Paris: Quadrige.

Leriche, R. (1940). La chirurgie de la douleur. Paris: Masson.

Lombard, J. (2006, Mars). Aspects de la technè l'art et le savoir dans L'éducation et dans le soin. Récupéré sur Open Edition Journls: https://journals.openedition.org/leportique/876

Marzano, M. (2010). Dictionnaire du corps, in,Le Breuton, David: De la douleur à la soufrance. Paris: puf.

Mebtoul, M. (2003, Janvier 15). La médecine face aux pouvoirs : L'exemple de l'Algérie. Récupéré sur Open Edition Journals: https://journals.openedition.org/socio-anthropologie/56

OMS. (2014, Décembre 31). Documents Fondamenaux. Récupéré sur Microsoft Word - Doc-Fonda_48e-\351dition_Web.docx: https://apps.who.int/gb/bd/PDF/bd48/basic-documents-48th-edition-fr.pdf?ua=1

Winckler, M. (2009, Janvier). La crise de la médecine générale. Les Tribunes de la santé, pp. 67-74.

L'évolution des réformes du système éducatif algérien entre la période 1962-2017

The evolution of the reforms of the Algerian education system during the period 1962-2017

Date de réception : 2020-03-22 Date d'acceptation : 2021-02-03

Souria Arour, Université Abderrahmane-Mira Bejaia, aroursouria@yahoo.fr

Résumé

Depuis l'indépendance, le système éducatif algérien a été marqué par une succession de réformes, celle de l'école fondamentale de la première génération et de la deuxième génération ayant, pour objectif d'améliorer le rendement scolaire qualitatif et quantitatif en palliant aux insuffisances de l'enseignement et faire face aux différents types d'échec scolaire et ses conséquences. Mais ces réformes ont rencontré des obstacles de mise en œuvre pour diverses raisons. Le but de cet article théorique consiste à cerner les raisons pour lesquelles les réformes de l'école algérienne sont difficiles à conduire. Pour atteindre notre objectif, nous avons choisi de recourir à une approche diachronique et nous sommes arrivés à conclure que la difficulté de mise en œuvre des réformes réside dans l'absence d'une planification minutieuse des objectifs à court et à long terme.

Mots clés : Système éducatif, algérien, réformes, enseignement, rendement scolaire.

Abstract

Since the independence, the Algerian education system has been marked by a succession of reforms, that of the basic school, the first generation and the second generation with the aim of improving the qualitative and quantitative academic performance by overcoming the shortcomings of education and coping with the different types of school failure and its consequences, but these reforms encountered implementation obstacles for various reasons. The purpose of this theoretical article is to know why the reforms of the Algerian school are difficult to carry out. To achieve our objective, we have chosen to use a diachronic approach and have concluded that the difficulty in implementing the reforms lies in the absence of careful planning of short and long-term objectives.

Keywords: Educational system, Algerian, reforms, teaching, academic performance.

الملخص

عرف النظام التربوي الجزائري منذ الاستقلال سلسلة من الإصلاحات، تلك التي مست المدرسة الأساسية، ثم إصلاحات الجيل الأول، وأخيرا إصلاحات الجيل الثاني. وذلك بهدف تدارك القصور والتقصير في التدريس، ومواجهة الأنواع المختلفة للفشل المدرسي بغية تحسين مردوده كمًّا ونوعا. ولكن هذه الإصلاحات واجهت صعوبات في التنفيذ لأسباب مختلفة، وغرضنا من هذا المقال النظري هو معرفة صعوبة تنفيذ الإصلاحات في المدرسة الجزائرية، ولتحقيق هدفنا استعنّا بالمنهج الدياكروني، ولقد توصلنا إلى نتيجة مفادها أنّ صعوبة تنفيذ الإصلاحات يكمن في غياب التخطيط الواعي للأهداف القريبة والبعيدة المدى.

الكلمات المفاتيح: النظام التربوي، الجزائري، الإصلاحات، التعليم، المردود المدرسي.

Introduction

Le système éducatif est considéré comme un miroir qui reflète au mieux la philosophie, les valeurs et la culture de la société. Il traduit les aspirations de la nation à travers les programmes d'enseignement proposés aux apprenants. Son objectif est toujours de transmettre aux élèves un enseignement de qualité et de fournir à la communauté ce dont elle a besoin en cherchant à réaliser les objectifs qui lui sont associés et à les traduire dans la réalité en exploitant tous les moyens et toutes les conditions matérielles et morales de manière à offrir à tous une occasion d'apprendre. L'enseignement est aussi considéré comme un domaine très important dans la socialisation de l'individu. De plus, il a une influence sur le système économique et représente le degré le progrès des pays (Ministère de l'Éducation Nationale, 2008, http://www.education.gov.dz/wp-content/uploads/2015/02/loi0804Fr.pdf). C'est pourquoi prévaloir un système réellement exhaustif qui traduit les progrès spectaculaires enregistrés dans le domaine de l'éducation et de la formation, réduit l'analphabétisme dû à la colonisation et permettre à la nouvelle génération d'être en mesure de la conjoncture mondiale de développement technique et scientifique étaient parmi les préoccupations majeures du gouvernement algérien depuis l'indépendance à nos jours. Le système éducatif national ancien et actuel est le résultat de maintes réformes appliquées durant les soixante années d'après l'indépendance ; partielles et parfois même fondamentales elles constituent un enjeu capital pour l'ensemble de la société algérienne. Elles ont connu plusieurs étapes de préparations dynamiques et homogènes pour répondre aux besoins du peuple algérien (Idem).

Cette question de la diversité des reformes fait de plus en plus débat dans notre système éducatif algérien. L'objectif visé par notre article est avant tout de savoir pourquoi les réformes éducatives sont nombreuses et de repérer les différents résultats attendus et assignés par l'école algérienne à travers ses objectifs, ainsi que comprendre les conséquences et les remédiations à long terme.

Pour favoriser l'atteinte de ces objectifs, nous avons choisi de recourir à une approche diachronique qui consiste en l'étude de l'évolution et des transformations du système éducatif algérien à travers le temps (1962-2017).

Cet article s'organise autour de trois points essentiels :

Dans un premier temps, nous présenterons un bref aperçu historique sur l'enseignement en Algérie avant l'indépendance juste pour introduire les propos sur le système éducatif après l'indépendance.

Nous enchaînerons par la suite sur l'évolution et les changements qu'ont subis les différentes réformes engagées après l'indépendance jusqu'à l'année 2017 en nous s'appuyant sur les déterminants que rencontre le système éducatif algérien pour l'application de ces dernières à travers le temps.

Enfin, nous terminerons par une conclusion qui répond aux questions de la recherche en démontrant ses résultats et nous achèverons cette partie par quelques recommandations.

I. L'enseignement en Algérie avant l'indépendance

Avant d'entamer la problématique du système éducatif en Algérie au cours de ces dernières décennies, nous avons jugé important d'exposer une brève présentation accompagnée de quelques observations en ce qui concerne l'éducation en Algérie au cours des deux époques historiques qui ont précédé l'indépendance algérienne : celle de la tutelle ottomane et notamment celle de la colonisation française (Djebbar, 2008, http://www.codesria.org/IMG/pdf/chap8-djebbar.pdf) .

I.1.L'enseignement en Algérie sous l'empire Ottoman (1600-1830)

L'historique du système éducatif commence avant le colonialisme pendant la période ottomane. On évoquera ici le rôle de cette dernière et son

influence sur l'éducation en Algérie dans les périodes qui lui succèdent et plus précisément la celle située entre 1830 et 1962.

Du temps des Ottomans, l'Algérie a connu, un système d'enseignement relativement équilibré. Ce système reflétait de manière parfaite le niveau socioéconomique de cette société où l'instruction était basée sur l'apprentissage de la lecture, de l'écriture par l'étude du Coran qui se déroulait au primaire dans une école Coranique appelée soit *kuttab* ou *msid*, tandis que la grammaire était enseignée au secondaire. Ce dernier type du savoir s'effectue soit dans les mosquées, *zaouias* ou *medersas*. Mais quel que soit le niveau de l'enseignement dispensé, il reste très limité. Notamment en l'absence de l'enseignement supérieur et du développement des infrastructures destinées à cet effet (Hnachi, sans année, p. 50).

I.2. L'enseignement en Algérie sous la colonisation Française (1830-1960)

Suite à la colonisation française, le système éducatif a subi des conséquences drastiques.

Ces dernières ont contribué dans un premier temps, à des degrés divers à la destruction des structures éducatives existantes par la restriction des bases matérielles et sociales (Deternant, 2005), la marginalisation de la langue arabe classique que le colonialiste considérait, bien évidemment, comme une langue étrangère, l'effacement de la mémoire par la dispersion des archives et des manuscrits, l'extension de l'illettrisme et de l'obscurantisme et enfin au développement de la culture de la guerre sainte (Djebbar, op. cit.).

Dans un second temps, la colonisation française a procédé par non seulement, la favorisation de la naissance et du développement d'une double offensive politique et culturelle mais, elle a également permis la destruction des anciennes structures éducatives des deux systèmes semblables dans leur conception, cependant antagoniques dans leurs intentions et dans leurs buts) partant du principe qu'un colonisé éduqué et instruit ne peut servir la cause du colonialisme. C'est pour cela que le général Auguste Alexandre Ducrot Oswald avait comme objectif la destruction systématique des établissements culturels, religieux et éducatifs pour rendre les autochtones analphabètes et ignorants (Ibid).

Il déclare à ce propos : *« Entravons autant que possible le maintien et le développement des écoles musulmanes, des Zaouïas. Tendons, en un mot, au désarmement moral et matériel des indigènes pour éviter autant que possible l'opposition à notre système de valeur. Cette instruction n'est pas restée lettre morte. On s'acharnait, dès lors par tous les moyens, à détruire les mosquées, les zaouias, (écoles rurales) les madersas (écoles d'enseignement secondaire), les mcids et les écoles coraniques (écoles primaires). On pourchassait les Tolbas considérés par les soldats français, trop nuisible à la politique expansive de la colonisation. Les tolbas sont trop fanatique, remarquent-ils, ils utilisent leur savoir pour soulever les autochtones contre la présence de la France, que pour éduquer et instruire les enfants. Pour réduire l'hostilité des algériens à la conquête coloniale, les militaires ont détruit partiellement ou en totalité l'école et les institutions à caractère éducatif ou scolaire»* (Kouadria, http://www.univ skikda.dz). Fauvelle François-Xavier (cité par Kouadria) a rajouté : *« moins les arabes étudient, moins ils sont fanatiques et plus faciles à diriger »* (Ibid, sans page).

Selon le témoignage du général Alexandre Dumas qui soulignait dans ses correspondances au ministère de la guerre : *« l'instruction des indigènes était plus répandue en Algérie qu'on ne le croit généralement. Nos rapports avec les indigènes des trois provinces, démontrent que la moyenne des individus de sexe masculin, qui savait lire et écrire était au moins égale à celle de nos campagnes »* (Ibidem).

Ã l'époque coloniale, l'éducation française consistait à offrir un enseignement basé sur laïcité de l'école publique, obligatoire et gratuite (bien que ces principes ne furent pas systématiquement appliqués aux indigènes). Contrairement à l'enseignement privé octroyé par les réformistes musulmans, arabophone, religieux et payant. Puis le système

éducatif des écoles coraniques et des Zawiyas (écoles religieuses) qui s'est maintenu principalement dans les zones rurales se cantonnant à l'apprentissage des sciences islamiques moins approfondies. Il va s'en dire que ces trois systèmes d'éducation ont produit trois catégories d'élites qui vont se développer d'une manière indépendante, mais qui finiront par s'affronter dû à leurs intérêts et à leurs différences qui n'ont pas toujours été convergents (Djebbar, 2008, http://www.codesria.org/IMG/pdf/chap8-djebbar.pdf).

Bien avant 1890, il y avait déjà des structures scolaires privées qui offraient un enseignement en arabe distinct de celui des écoles coraniques (Zawiyas) qui alimentaient les prestigieuses universités islamiques du Maghreb et d'Orient. C'était le cas dans l'Est et le Sud algérien (Constantine, Béjaia, Biskra, etc). C'est le mouvement égyptien « Nahda » qui va stimuler ce secteur et de nouvelles écoles vont apparaitre à Telemcen en 1920 puis à Alger (Ibid,).

Mais, c'est à partir de 1930 que le phénomène prendra de l'ampleur avec l'apparition du courant réformiste musulman animé par Ben Badis, s'inscrivant dans la mouvance des penseurs égyptiens Muhammad Abdou et Rashid Ridà (Remaoun, 1995, p 14).

De ce fait, en 1935 plus d'une centaine de classes ont vu le jour dans tout le pays, malgré le décret du 08 mars 1938 soumettant l'ouverture d'une école privée à une autorisation coloniale (Djebbar, op. cit.).

Vu de l'extérieur, ces écoles du courant réformiste semblaient être une imitation du système éducatif français dans la manière d'enseigner dans des salles avec le matériel adéquat, mais beaucoup plus qualifiés que les écoles coraniques. Ces écoles d'élites avaient pour formule « l'Algérie est ma patrie, l'arabe ma langue et l'Islam ma religion » (Ibid, P 14).

Dans la période allant de 1920 à 1962 on enregistre une nette augmentation du taux de scolarisation des algériens notamment ceux concentrés dans les zones urbaines (Turki Rabah, 1990). Cela nous explique les différentes mesures prises entre les institutions algériennes (culturelles, éducatives et religieuses) ayant pour objectif la destruction systématique de l'école et ainsi rendre analphabète et ignorants les autochtones (Chaib, 2002, p 26).

C'est à cet état d'esprit que la colonisation entreprenait des actions de destruction systématique de l'école pour rendre les autochtones analphabètes et ignorants. L'historien TOCQUEVILLE qui menait des enquêtes sur le système scolaire algérien avant 1930 avait démontré sans équivoque l'importance que connaissaient les institutions éducatives (Kouadria, http://www.univ skikda.dz).

Il a écrit à ce titre : *« c'est par notre conquête que nous avons rendu la société musulmane plus ignorante et plus barbare qu'elle ne l'était avant de nous connaitre »*. (Ibid, Sans page).

Le système français dans cette période a beaucoup influencé sur le système éducatif algérien d'après l'indépendance.

II. L'enseignement en Algérie après l'indépendance

Au lendemain de l'indépendance, l'Algérie a gardé le même système d'enseignement laissé par la France. Car le but primordial et la nouvelle politique du pays était d'éradiquer en premier lieu l'analphabétisme qu'avait semé le colonialiste et qui touchait 85% de la population âgée de plus de 15 ans (Benyahia, 2004, p 101).

Nous présentons ci-dessous la manière dont sont abordés les objectifs de l'éducation à travers :

a) la Commission supérieure de la réforme de l'enseignement réunie le 15 décembre 1962, avait défini certains objectifs du nouveau système éducatif algérien valables pour la période 1962-1967 et qui sont : démocratisation de l'enseignement, algérianisation du corps enseignant, arabisation de l'enseignement, l'orientation scientifique et technique des enseignements (Ibid, p 101).

- « La démocratisation de l'instruction publique : comme son nom l'indique, la démocratisation dans ce domaine est basée sur

l'égalité pour tous et l'équité vers tous en matière d'enseignement.

-L'algérianisation graduelle du corps enseignant : s'imposait dès 1962 à la suite des départs massifs des enseignants européens. Le pourcentage des moniteurs a augmenté de 37% en 1962, à 46% en 1967-68, et le pourcentage des instituteurs a baissé de 22% pour la même période.

-L'arabisation, l'introduction de la langue arabe comme véhicule de travail où a été entamée dès l'année 1963-1964.

-L'orientation scientifique et technique de l'enseignement a pour objectif l'introduction de la dimension technologique qui servira plus tard à l'intégration des jeunes éduqués au monde du travail.

- L'unification du système éducatif présentée comme étape future à réaliser. » (Ibid, p 101).

b) Les objectifs du Plan Triennal 1967-1969 pour l'enseignement, résident dans la baille contre l'analphabétisme et, par là même ; l'élévation du taux de scolarisation (op.cit., p 101). Aussi *« les planificateurs ont projeté une progression de 6 points, c'est-a-dire de 51% à 57% des enfants âgés de 6-14 ans qui devaient s'adjoindre aux 30000 enseignants de 1966 avec un niveau d'instruction de la fin de l'école primaire…dont 50% étaient considérés comme sous qualifiés. »* (Bennoune, 2000, p 232).

c) Les objectifs du Premier Plan Quadriennal 1970-1973 *« pour réaliser ce projet éducatif, un certain nombre de mesures d'accompagnement ont été élaborées »* (Ibid, P 239). Notamment le recrutement, ensuite la promotion et la titularisation, d'une grande part des enseignants les moins qualifiés pour faire face à *« l'expansion quantitative des effectifs d'élèves et d'infrastructure, ce qui a nécessité le recrutement d'au moins 40200 nouveaux enseignants dont 25000 devaient provenir du corps des moniteurs en exercice. »* (Bennoune, Op. cit., p 239).

Pour cela, tout un ensemble de réformes est envisagé, en commençant par les réformes des structures de l'enseignement en lui-même et par celles de l'administration (Benyahia, 2004, p 113).

II.1. L'enseignement fondamental en Algérie

Les jalons de la réforme du système scolaire de 1976 sont présentés dans l'avant-projet intitulé : la réforme scolaire : *« objectif de l'enseignement, identifications des contenus et des méthodes pédagogiques »*. Préparé en avril 1974, ce document, élaboré par le Ministère des Enseignements Primaire et Secondaire, a donné lieu à la création de l'Ecole Fondamentale (Ibid).

II.1.1. Les causes de l'apparition de l'école fondamentale

L'enseignement fondamental est considéré comme la base obligatoire de l'éducation nécessaire pour poursuivre l'étude ou pour rejoindre les centres de formation professionnelle. Cependant, il était (l'enseignement fondamental) le résultat de deux facteurs connectés, le premier étant le développement économique et social, le second étant les inconvénients de l'organisation éducative héritée (Ghiat Boufeldja, 2006).

-Le développement social et économique après son indépendance, l'Algérie est devenue un développement majeur grâce aux efforts déployés à tous les niveaux pour le développement et l'avancement. Aux travailleurs qualifiés et techniques, et au besoin de développer le système éducatif pour qu'il soit conforme aux exigences de l'industrie algérienne, et fourni par les spécialistes nécessaires (Ibid).

-Les inconvénients de l'organisation éducative héritée des incohérences qui sont incompatibles avec les choix politiques fondamentaux de l'Algérie indépendante (Ibid).

C'est dans ce contexte qu'a été introduit le projet de réforme éducatif de 1976.

II.1.2. Les objectifs de l'Ordonnance du 16 Avril 1976

Avec toutes les réformes pensées et repensées l'Algérie a opté pour l'école fondamentale comme expérience avant sa généralisation à toute l'éducation nationale (Turki Rabah, 1990). En plus des objectifs de démocratisation, d'arabisation et de

modernisation de l'enseignement, déjà fixés depuis le début de l'indépendance, la politique éducative de 1976 insistait sur les principes suivants :

« Le droit de tout Algérien à l'éducation et à la formation. (Art. 53/ alinéa 1)

L'obligation scolaire pour tous les enfants âgés de 6-16 ans révolus. (Art.5 de l'ordonnance du 16 Avril 1976).

La garantie de l'égalité des conditions d'accès à l'enseignement post fondamental.

La gratuité de l'enseignement à tous les niveaux quel que soit le type d'établissement fréquenté. (Art. 53/ alinéa 2) Ã ce propos l'Etat algérien prévoit près de 25% de son budget pour l'éducation nationale.

La dispense de l'enseignement en langue nationale à tous les niveaux d'éducation et de formation et dans toutes les disciplines» (Benharakat, http://www.algeriawatch.org/fr/article/eco/soc/deperdition_scolaire.htm).

L'idée centrale de cette réforme repose sur le principe de l'uniformisation du système éducatif à travers le programme et les méthodes qui sont identiques à l'ensemble des écoles, collèges et lycées. C'est la fermeture des écoles d'enseignement privées. Dans le but d'une démocratisation de l'éduction, l'unification des niveaux d'enseignement tend aussi à favoriser la scolarité obligatoire des jeunes adolescents dans le souci de reporter la sélection scolaire jusqu'à l'âge de 16 ans (Benyahia, 2004).

L'école fondamentale a donné la priorité a l'enseignement scientifique et technique car il faut situer l'école dans le contexte socio-économique et même culturel, on insiste sur l'aspect religion et civil dans l'enseignement pour assurer la socialisation (Necib, sans année).

II.2. La nouvelle réforme du système éducatif Algérien de 2002 d'après Benbouzid Boubekeur

Le système éducatif algérien a connu des grandes réformes globales et importantes depuis la rentrée scolaire 2002-2003.

II.2.1. Les causes de la nouvelle réforme

Malgré les efforts fournis par l'Etat pour le système d'enseignement, les résultats ont montré qu'on ne peut, en dépit d'une dévaluation des diplômes délivrés, l'exclusion annuelle de milliers de jeunes scolarisés sans qualification, sans perspective d'intégration professionnelle ou sociale (Hassani, 2013). Par conséquent, le diagnostic pré réforme de l'enseignement secondaire mettait en évidence un déséquilibre important entre le secondaire général qui accueillait la majorité des élèves, et le secondaire technologique et technique qui était encore trop délaissé : un déséquilibre qui posait le problème de l'insuffisance de l'information et de l'orientation à la fin de l'enseignement fondamental et qui se répercutait sur l'orientation, à la fin du secondaire, vers les centres de formation et vers l'université. De plus, le taux de réussite au baccalauréat se situant autour de 25-35 pour cent était trop faible (Benharakat, 2004). Nous trouvons les inconvénients qui ont freiné à l'atteinte des objectifs de la réforme de 1976 également dans la démocratisation de l'enseignement dans son aspect négatif n'accroît pas seulement l'hétérogénéité des classes mais engendre aussi ce que Curtis appelle « *[…] une espèce d'inculture généralisée.* » (Ibid) au sens d'encourager la quantité aux dépens de la qualité ; la surcharge des programmes et des classes dans la mesure où certaines classes contiennent plus de 45 élèves. Ainsi que, l'adoption de la double vacation due au manque d'établissements scolaires. Cela ferait du rendement des apprenants bénéficiant de la deuxième vacation inférieure à celui de ceux bénéficiant de la première vacation (Bouari, 2014). Selon les propos de CHAIB K. : *« La surcharge des programmes scolaires et des horaires, l'absence d'une prise en charge des élèves en difficulté scolaire par des cours de soutien et de rattrapage et d'un enseignement adapté, l'insuffisance de moyens didactiques, la faiblesse de la recherche pédagogique, l'inefficacité du système de suivi et d'évaluation, l'inadaptation du système d'orientation. »* (Chaib, 2002).

Le Conseil Supérieur de l'Éducation (C.S.E.) de son côté, résume la situation comme telle : *« De nombreux projets inscrits dans les différents plans de développement n'ont pu être concrétisés ; ce retard dans les réalisations scolaires a pour conséquence :*

-Une surcharge des classes : le nombre moyen d'élèves par classe est de 42 dans l'enseignement primaire ;

-Le recours à la double vacation…etc. » (Conseil Supérieur de l'Education, 1998, P 20).

Comme nous trouvons les limites aussi dans le manque d'outils didactiques et pédagogiques d'où les spécialistes de l'éducation insistent bien sur l'approche didactique qui établit une passerelle entre des contenus scientifiques et des contenus d'enseignements dérivés étroitement de ces sciences, mais adaptés cette fois au rôle d'objets pédagogiques auxquels on les destine, des modes de transmission (Filloux, Bailly, 1986).

En ajoutant aussi, le niveau des enseignants en deçà du niveau exigé malgré les ratios d'encadrement paraissant satisfaisants (séminaires, recyclages, formation en cours d'emploi…).

«- Dans le 1er et 2eme cycle de l'enseignement fondamental (ex : école primaire), près de 85% des enseignants ne possèdent pas le baccalauréat.

-Dans le 3eme cycle fondamental (collège) : 63% n'ont pas ce titre. » (Bennoune, 2000, P 23).

-Au niveau secondaire, la situation est relativement meilleure *car « 97% des enseignants possèdent un niveau universitaire et près de 86% d'entre eux sont titulaires d'une licence d'enseignement. »* (Ibid, p 23).

Par ailleurs, le Conseil Supérieur de l'Éducation, dans son rapport sur le bilan de la réforme de 1976, a constaté que *« la sous qualification du corps enseignant s'explique par :*

-L'insuffisance du niveau de formation en général chez le nombre d'enseignants recrutés pendant la décennie 70 sans justifier du niveau requis. Ils n'ont bénéficié que d'une formation d'appoint rapide, ne dépasse guère une année, pour faire face au nombre, sans cesse croissant, d'élèves à scolariser ;

-La faiblesse, voire l'inexistence d'une formation pédagogique est déplorée ;

-L'inefficacité des opérations de « recyclage » et de perfectionnement car non fondées sur une analyse des besoins réels en matière de déficit cognitif, psychopédagogique ou professionnel. » (Benyahia, 2004, p116).

D'où les conséquences de cette défaillance apparente surtout à travers les résultats : *« Le taux de redoublement varie tout au long du parcoure scolaire de 10 à 16%. Tandis que près de 500.000 élèves quittent l'école chaque année sans diplôme ni qualification : Le tiers soit 33% des élèves quittent l'école avant le cycle moyen ; seuls 33% des élèves du moyen obtenaient le brevet de l'enseignement fondamental (BEF) ; enfin 25% à 30% obtiennent leur BAC (excepté pour l'année 2006 Où le succès au Bac a atteint 50% alors qu'il atteignait les 70% à la fin des années soixante* » (Benharakat, 2004). D'après le rapport du CENEAP, les conséquences de cet échec scolaire ont induit à une augmentation « *du phénomène de la délinquance juvénile, du travail précoce des enfants ainsi que du recrutement des jeunes adolescents désœuvrés en chômage au sein des groupes terroristes. Selon le responsable des brigades de mineurs au sein de la Direction Générale de la Sûreté Nationale, les actes de délinquance juvénile ont atteint durant le 1er semestre 2006 approximativement 5637 cas, dont 45% sont des vols* » (Ibid, P 29).

Ces conséquences ont montré des carences dans l'ancien système, ce qui a suscité la mise en place d'une ouvelle politique éducative et une refonte globale de tout le système solaire a été lancée en 2002 (programmes de la première génération). Ce chantier, mise en place en 2002, appuyé par le programme PARE pilote de l'UNESCO, a touché, non seulement les programmes scolaires des trois paliers du préscolaire à la terminale de lycée mais aussi à leur durée. Ainsi que dans le primaire, de nouvelles matières sont introduites. Le français est enseigné dès la 3eme année primaire. Et la langue anglaise est assignée à partir la première année moyenne (Ibid).

II.2.2. L'objectif des réformes de la première génération

L'objectif ayant d'accroître l'efficacité du système et de répondre aux défis de la société ainsi que de sortir l'école algérienne de son marasme et de pallier aux insuffisances de l'ancien système éducatif (taux très élevé de déperditions et d'échecs scolaires avec toutes les conséquences que nous connaissons à savoir la baisse de qualification, le chômage, la délinquance et la violence). Dans ce contexte, l'approche par compétences consistait à regrouper en compétences disciplinaires quelques objectifs spécifiques issus de la pédagogie par objectif. « Cette approche consiste à rendre les apprentissages plus concrets et plus opérationnels, orientés vers l'insertion dans la société et dans la vie de tous les jours » (Hassani, 2013).

II.2.3. Les grands pôles de la reforme

La réforme de l'éducation nationale consiste à mettre en œuvre une série de mesures qui s'articulent autour de trois éléments importants, à savoir la refonte de la pédagogie et des champs disciplinaires, la réorganisation du système éducatif et l'amélioration de la qualification des enseignants (Benbouzide, 2009).

II.2.3.1. La refonte de la pédagogie et des champs disciplinaires

À ce niveau, c'est surtout la méthodologie d'enseignement qui a changé, ce qui nous avons pu constater sur le terrain. Désormais, l'approche par objectifs est abandonnée au profit de l'approche par compétence. Tel que les enseignants faisant de plus en plus appel à l'outil informatique et aux nouvelles technologies de l'information et de la communication ce qui encourage les apprenants à acquérir le savoir, le savoir-faire et le savoir être afin de mener à bien leurs vies de tous les jours. (Ibid).

II.2.3.2. La réorganisation générale du système éducatif

Avant cette réforme, le système était structuré en deux niveaux : le premier, appelé école fondamentale (école primaire de 6 ans plus un cycle moyen de 3 ans), comprenait 9 ans d'étude obligatoire, le second niveau, le cycle secondaire, était de 3 ans (Ibid).

Après l'adoption de la nouvelle refonte, il a été décidé de scinder l'enseignement de base obligatoire en deux phases distinctes : l'école primaire et le moyen dont le cursus est de 9 ans de scolarité obligatoire. Dans un souci d'alléger les programmes, une quatrième année a été ajoutée à l'enseignement moyen, alors qu'à l'inverse, pour l'école primaire, il a été procédé à une réduction d'une année en parallèle avec une généralisation progressive de l'enseignement préscolaire (la sixième année a été supprimée) (Ibid).

L'enseignement secondaire, pour sa part, restait inchangé du point de vue de structure, mais une réduction des filières était observée (Benbouzide, 2009).

II.2.3.3. La mise en place d'un nouveau système de formation et d'évaluation de l'encadrement

Des mesures ont été proposées et appliquées concernant la formation des enseignants de tous les cycles. Pour l'enseignement primaire, il s'agit de la création des instituts de formation et de perfectionnement des maitres issus de la reconversion des Instituts Technologiques de l'Éducation (ITE) pour former en 3 années après le baccalauréat des instituteurs qui maitrisent l'arabe et l'informatique, qui sont plurilingues ou au moins bilingues et dotés d'une solide formation académique et professionnelle (Ibid). Pour l'enseignement moyen et l'enseignement secondaire général, on a opté au recrutement sur concours des titulaires de diplôme de graduation pour former des professeurs qui maitrisent l'arabe et l'informatique qui sont plurilingues et dispensent d'une formation professionnelle et pédagogique au niveau des écoles normales supérieures. Parmi ces mesures, on peut aussi citer :

-La réinstauration du concours de l'agrégation de l'enseignement secondaire et le lancement de la formation des nouveaux profils

d'enseignants pour faire face aux exigences de la refonte de la pédagogie ;

-L'encadrement des filières de l'enseignement technique et professionnel qui est un nouveau segment de l'enseignement post-obligatoire (Ibid).

III. La nécessité de réformer les réformes de la réforme d'après Baba Ahmed

Le système éducatif algérien n'arrête de subir des « réformes ». Après celle de Benbouzid, voici venue celle de Baba Ahmed. À l'instar des insuffisances enregistrées par le secteur éducatif. Le système éducatif continue à se baser sur les anciens schémas. Cela veut dire que, Baba Ahmed n'a rien réformé, il a parlé de réformer la réforme à son arrivée, mais s'est rétracté juste après. Le ministre a déjà ouvert le dossier de l'évaluation de la réforme du système éducatif, mais il n'est pas allé jusqu'au bout de son projet. Les assises de l'éducation qui devaient servir de tribune pour la collecte des propositions de réformes, n'ont jamais vu le jour. Les points évoqués par les pédagogues, les enseignants et les parents d'élèves concernant la refonte des programmes pour sortir l'école algérienne du débat idéologique et l'ouverture sur la science et la technologie qui ont été bloqués. M. Baba Ahmed, qui a promis l'application de certaines de ces recommandations, dont la révision de la hausse des coefficients des matières scientifiques et l'allègement de certaines matières pour les élèves de primaire, a été confronté à une opposition au sein même de son département. Aussi, son approche n'a pas vu le jour.

L'arrivée d'Abdellatif Baba Ahmed au Ministère de l'Education a été un frein au processus de dialogue entre la tutelle et les partenaires sociaux (la grève a créé un conflit entre la tutelle et le partenaire). Pendant toute une année scolaire, il n'avait reçu aucun syndicat.

IV. Les réformes de deuxième génération d'après Nouria Benghebrit

Le système d'enseignement national ne cesse de subir des « réformes ». Après celle de Benbouzid, voici venue celle de Nouria Benghebrit. Les réformes effectuées entre la période de (2002/2003) ont en effet montré aussi ses limites.

IV.1. Les principales raisons de ces réformes

L'école algérienne enregistre une multitude de difficultés qui ralentissent son évolution. Parmi les problèmes les plus importants, nous citons :

-La formation inadéquate des enseignants qui ne peuvent pas de répondre aux besoins pédagogiques des élèves. La plupart d'entre eux sont ceux qui n'ont qu'une formation universitaire qui ne peut dans tous les cas accomplir la formation à laquelle, ces derniers sont affectés. Ce sont des licenciés de différentes spécialités et des ingénieurs. D'où l'accès à la formation qui n'est pas donné à tous les enseignants, la majorité des enseignants n'ont reçu aucune formation leur permettant de mieux s'adapter aux nouveaux programmes, car elle est mal étudiée et spontanée ce qui résulte au manque de sa saisie par le personnel d'enseignement. C'est une formation à court terme qui se résume dans des séminaires périodiques. Pour cela les enseignants tentent à suivre des formations pour des différentes méthodes éducatives. La formation porte sur des considérations didactiques et néglige les aspects humains et psychologiques (l'insuffisance d'information sur la psychologie des enfants). Par ailleurs, la nature et le temps de programmation de ces formations posent problème, elles ont programmé les congés où les enseignants sont censés prendre des poses pour pouvoir reposer. En effet comment peut-on réussir à installer un système éducatif efficace si les enseignants n'ont pas participé à ce projet de nation (les réformes se sont des réformettes de forme et non de fond). Ã ce titre, les résultats obtenus de l'étude de GUIDOUME Mohamed qui porte sur les représentations et pratique enseignante dans une approche par compétences de (FLE) au secondaire Algérien (2009-2010) démontrent que :

« Les enseignants sont loin de maitriser les idées, les notions et les principes du nouveau curriculum.

-La formation initiale n'était pas adéquate avec le profil de métier d'enseignant de français.

-La formation continue de ces enseignants n'a pas suivi leur recrutement pour assurer la formation de professeur de français et, est restée très insuffisante.

Les enseignants expérimentés ceux qui ont vécu plusieurs approches d'enseignement ; particulièrement l'approche par objectifs, déclarent que la nouvelle approche n'est que la reprise des objectifs d'anciennes orientations pédagogiques. Donc l'application de l'approche par compétences, chez une partie importante des enseignants n'est pas respectée comme le stipulent les orientations pédagogiques. » (Guidoume, 2010).

-La méthode de recrutement direct des professeurs dans la période récente et ne pas les soumettre à la formation de résidences, ce qui a conduit à un manque de performance pédagogique et à la difficulté de leur intégration à la réforme (les professeurs évoquent l'insuffisance aujourd'hui de formation des enseignants).

-La qualité de la méthode d'enseignement utilisée, c'est-à-dire l'approche par compétences qu'elles ne préparent pas ses conditions (on trouve 40 élèves par classe au lieu de 25. Les médias ne sont pas compatibles avec l'approche avec compétences).

-Le manque des outils pédagogiques indispensables à certaines matières, puisque les nouveaux programmes exigent des nouveaux moyens (internet, les ordinateurs, manque d'enseignants dans certaines matières (mathématiques et les langues étrangères…), moyens didactiques facilitant l'interprétation des programmes (Djebbar, 2008)

-Les programmes de la première génération ont été élaborés en l'absence de la loi d'Orientation de l'Education Nationale N° 08-04 de janvier 2008, en l'absence de la référence générale au curriculum modifié par la loi directive publié en mars 2009 et en l'absence du guide méthodologique pour le développement et la préparation du curriculum publié en mars 09 (Chellabi, Boukris, 2016).

-La surcharge existant au niveau des classes, ce qui cause un bruit et un désordre dans la gestion des élèves. C'est-à-dire ce facteur pédagogique ne permet pas à l'enseignant de suivre de manière individualisée l'évolution de chaque élève. Il ne peut travailler d'avantage avec ceux qui trainent. Cette condition de travail est insupportable pour l'enseignant et a des conséquences directes sur le fonctionnement de la classe (Boubekeur, 2001, p 27).

-Le contenu et la qualité des programmes ne sont pas adaptés au niveau d'enseignement (les programmes dépassent le niveau de l'élève, ils sont loin de son environnement et surchargé …etc). Les cours ne reflètent pas la philosophie de la société, comme les traditions et les coutumes ainsi que les programmes ne répondent pas aux demandes de la société algérienne.

-L'éducation préparatoire n ′ est pas généralisée où ses effets apparaissent surtout dans l'application du curriculum, c'est-à-dire il n′existe pas le principe d'égalité des chances pour tous.

-Des réformes mises en œuvre sans cohérence ni coordination. Cela a conduit à légiférer sur des questions puis à les inverser, comme l'inclusion de la langue française en deuxième année, puis à l'annuler après un an. Cela signifie que les programmes se distinguent et changent par l'improvisation (manque d'études orientales et sans planification à court et à long terme), c'est-à-dire sans consultation de spécialistes du domaine. Une idée en mai pour changer de programme au mois de septembre applique l'idée à la hâte (la mise en place des réformes s'est faite dans la précipitation et elles n'ont pas été progressives car elles ont été menées simultanément sur le palier primaire).

Par ailleurs, les conséquences de cette défaillance se manifestent surtout à travers ces résultats : La violence en milieu scolaire jamais atteinte auparavant allant jusqu'aux agressions mortelles (on pense notamment aux ratages du bac 2014: triche massive, violences envers les surveillants, erreurs de correction et faible taux de réussite prouvent la désorganisation du secteur

(Benghebrit, https://www.algerie-focus.com/2014/07/ouverture-des-assises-de-leducation-a-alger/). À la sortie de diplômés ne savent ni lire ni écrire, à un marché des cours particuliers incontrôlable, nouvelle mode où près de 95% d'élèves dès le primaire sont concernés sachant que le taux d'échec est de 30% et que 32% de nos élèves quittent l'école avant l'âge de 16 ans (Kadi, 2015, p 17). En Algérie, selon le Conseil des Lycées d'Alger, ce sont 500 000 élèves qui quittent les bancs de l'école chaque année (Kadi, https://pnr.crasc.dz/pdfs/pnr_crasc_processus_scolaire.pdf). Pour illustrer cette réalité le rapport de la Commission de Réflexion installée par le (CLA), sur l'évaluation du système éducatif algérien, et a retenu huit points essentiels, nous citons seulement deux exemples : tout d'abord, le niveau atteint dans les différentes disciplines : En mathématiques : L'enquête menée auprès des enseignants de la matière dans le cycle secondaire fait ressortir que : 70% des élèves sont faibles, 20% sont moyens et 10% sont bon. 70% des élèves ne maîtrisent même pas les opérations élémentaires de calculs puisqu'ils recourent à la calculatrice pour chaque opération. En langues : L'enquête a révélé que : 40% des élèves sont faibles, 35% sont moyens et 25% sont bons. En lecture : L'enquête réalisée auprès des élèves de terminale sur le nombre de livres lus, montre que : - 80% des élèves n'ont lu aucun livre, - 10% ont lu moins de 05 livres,- 06% ont lu entre 05 et 10 livres et que 04% ont lu plus de 10 livres (Benzahia, https://www.douis2018.com/2018/12/blog-post_51.html). Concernant les autres matières : L'enquête effectuée auprès des enseignants des autres matières telles que les sciences, la physique, la philosophie et l'histoire, concluent que : 25% des élèves sont bons, 40% sont moyens et que 35% sont faibles. Ensuite, le taux de réussite et de transition : Le taux de redoublement est de 11% au primaire, de 29% dans le moyen et de 16% dans le secondaire ; le taux d'abandon est de 02% au primaire, 07% dans le moyen et de 05% dans le secondaire ; le taux d'achèvement de l'enseignement secondaire est de 95% et le taux de scolarisation dans l'enseignement supérieur est de 05% pour chaque cohorte (Benzahia, https://www.douis2018.com/2018/12/blog-post_51.html).

Toutes les lacunes énumérées brièvement posent le problème de l'absence d'une stratégie d'éducation. C'est pour ces raisons, ces insuffisances sollicitées une refonte en profondeur du système éducatif (2016 /2017).

IV. 2. Les objectifs de ces réformes

L'objectif des programmes de deuxième génération d'après la Ministère de l'Éduction Nationale ayant déployé les facultés cognitives consistent à atteindre l'esprit d'analyse et déduction de l'élèves contrairement aux programmes précédents axés sur la transmission de contenus nationaux qui devraient dépasser le développement intégral de l'apprenant en termes de connaissances, d'attitude, de valeurs et de compétences. Cela veut dire que grâce à ces insuffisances enregistrées dans les réformes précédentes, les programmes de deuxième génération sont venus pour (Chellabi, Boukris, 2016) :

-Combler les lacunes identifiées dans les approches de la première génération.

-Rendre les programmes scolaires conformes aux contrôles énoncés dans la loi sur la directive relative à l'éducation, la référence générale pour les programmes et le guide méthodologique pour le développement des programmes.

-Promouvoir une approche par compétences en tant que méthodologie pour le développement de programmes et l'organisation de l'apprentissage.

IV. 3. Les grands pôles de la réforme de deuxième génération

La réforme du système éducatif consiste à mettre en œuvre une série de mesures qui s'articulent autour de trois grands pôles, à savoir Nouria Benghebrit a adopté une refonte profonde au système éducatif et a choisi d'organiser cette réforme autour de 3 supports (Cherifi, Sans année) :

IV.3.1. Concernant l'amélioration de la qualification de l'encadrement

Il s'agit d'améliorer de façon significative les conditions de formation et de perfectionnement des enseignants en vue d'en faire une véritable pépinière de formation de la future élite du corps enseignant avec l'implication des instituts nationaux d'éducation (Cherifi, Sans année). Selon les propos de la ministre de l'éducation nationale Nouria Benghabrit « *l'enjeu central pour notre système d'éducation consiste, aujourd'hui, en une meilleure formation du corps d'encadrement pédagogique, et c'est précisément l'objectif majeur de la mise en œuvre de la Charte d'éthique du secteur de l'éducation depuis 2015* ».

IV. 3.2. Concernant la refonte de la pédagogie

Le deuxième pôle de la réforme consiste à mettre en place un processus de refonte de la pédagogie. L'amélioration du rendement scolaire passe par l'installation de nouveaux comportements pédagogiques appelant à des changements non seulement dans les contenus disciplinaires, mais aussi dans leur conception, leur organisation, leur application et leur évaluation (Cherifi, Sans année).

IV. 3.3. Concernant la réorganisation générale du système éducatif

En vue de contribuer à assurer le succès de la réforme et accroître les performances du système éducatif, deux (02) institutions d'appui au système éducatif doivent être créées :

-La première est une institution de concertation : le Conseil National de l'Education et de la Formation qui permettra à tous les acteurs concernés de s'exprimer et de débattre sur les questions éducatives.

-La deuxième est une institution de régulation : l'Observatoire National de l'Education et de la Formation, institution d'expertise, d'évaluation et de prospective éducatives en vue d'accroître la capacité d'analyse et de mesure des performances du système éducatif, en comparaison avec les normes internationales (Cherifi, Sans année).

Par ailleurs, dans le projet de la nouvelle politique éducative, les reformes de la deuxième génération ont enregistré également des lacunes qui ont entravé l'atteinte de ses objectifs et qui sont des facteurs défavorables à la promotion d'un enseignement de qualité. Parmi ces facteurs, nous insistons sur :

-Les insuffisances qui concerne le contenu et la qualité des programmes tel que, ils n'ont pas pris en considération le niveau de tout les élèves (les élèves excellents acceptent et répondent facilement aux processus d'apprentissage, on trouve aussi les éléments moyens qui fournissent des efforts afin de suivre les programmes à l'aide de l'enseignant et de la famille et les apprenants faibles qui peinent pour comprendre correctement leur cours).

-Les limites au niveau du recrutement et la formation des enseignants tel qu'on trouve la majorité des enseignants recrutés ce sont des licenciés qui n'ont pas reçu une formation adéquate afin de faire face aux différents défis qu'ils rencontrent dans l'accomplissement de leurs fonctions. Par contre, les enseignants issus de (INES) ne trouvent pas des difficultés afin d'exercer leurs tâches parce qu'ils sont bien formés pendant leur cursus universitaire (formation académique).

- La méthode de l'apprentissage qui se base sur l'approche par compétences a été adoptée dans un contexte dans lequel ni les enseignants ni les inspecteurs ne sont suffisants préparé pour l'adopter.

-L'inefficacité du système de double vacation et son impact négatif sur la communauté éducative et le rendement scolaire…etc.

Ces défaillances se manifestent particulièrement à travers la dégradation du niveau des élèves en termes de l'enseignement en général et la maitrise des langues et des mathématiques en particulier et un marché de cours particuliers incontrôlable …etc.

D'après cette rapide présentation des différentes réformes éducatives, l'école algérienne souffre d'une multitude de problèmes qui freinent son évolution et qui ont largement contribué à la régression du système éducatif national. Cela n'explique pas la défaillance de l'école algérienne,

sensée former le futur citoyen, mais son rôle s'est diminué par rapport au niveau des objectifs assignés. Cela veut dire que le système éducatif en tant qu'un processus accumulé doit opter pour des meilleures stratégies car il ne présente pas une continuité, une cohérence, une concertation et un réalisme entre ses réformes entre ses réformes ce qui explique l'absence d'une stratégie avec des objectifs à court et moyen terme.

L'observation de processus de réformes de 2002/2017 nous fait constater qu'au début les réformes ont été faites d'une manière hâtive et sans étude scientifique objective préalable sur le terrain. Par ailleurs, la nature des contenues des programmes scolaires de la première génération au sein des établissements scolaires est caractérisé par la mobilité et l'instabilité car elle dépend de plusieurs aspects (philosophiques et sociaux) pour cet effet, le Ministère de l'Éducation Nationale a eu recours à une succession de réformes (2016/2017) sur le système éducatif algérien à cet égard et en suivant un processus très lent.

Conclusion

Notre système éducatif a connu un développement depuis l'indépendance et a obtenu des résultats. En toute objectivité, nous prenons en considération le facteur temporel et sa fréquence. Mais, ce développement de l'école algérienne ne s'est pas déroulé en harmonie à tous les niveaux, de sorte que, nous nous retrouvons aujourd'hui sur une incohérence entre les différents niveaux d'enseignement. Nous assistons à une désintégration au sein des différents sous-systèmes et entre leurs parties, ce qui conduit au développement de chaque phase indépendamment de l'autre.

Parmi les obstacles qui ont entravé la réalisation des objectifs tracés par les textes des différentes réformes du système d'enseignement tels que le décalage entre le discours politique des réformes et la pratique, la nature du contenu des programmes, les emplois du temps, les volumes horaires, la formation, la sélection des enseignants, la méthode d'enseignement (les moyens pédagogiques et le facteur démographique) etc.

À partir des résultats obtenus, nous pourrons faire quelques recommandations :

-Il s'agit d'associer et d'impliquer tous les partenaires sociaux dans l'élaboration du manuel scolaire avant d'entamer quoi que ce soit, qui risqueraient de nuire à leurs carrières.

-Il faudrait revaloriser la formation adéquate des enseignants : Il s'agit d'ouvrir des instituts pour former des enseignants avant de rejoindre le travail et améliorer leurs niveaux. Il s'agit aussi d'éviter l'emploi direct des enseignants, surtout s'il est temporaire et peut affecter nos enfants dans l'éducation et l'apprentissage.

-Fournir des moyens et inclure les technologies de l'information et de la communication dans le matériel pédagogique et moderniser la gestion pédagogique administrative.

- Fournir des programmes et des documents d'accompagnement pour chaque livre.

-Accorder le principe de l'égalité des chances et des conditions de scolarisation pour tous.

- Relier la chaîne éducative dans ses trois phases en impliquant le premier cycle primaire, le deuxième cycle intermédiaire et le troisième cycle secondaire avec un mini- comité qui est en sécurité jusqu'à ce que le professeur du primaire se familiarise avec ce qui est présenté dans la moyenne ainsi que ce dernier connaîtra le secondaire jusqu'à l'origine des apprenants car nous nous disons qu'il est capable de résoudre un problème ou n'est pas en mesure de le remplacer…etc.

La liste bibliographique

1) Benbouzide, Boubekeur. (2009), La réforme de l'éducation en Algérie : Enjeux et réalisations, Casbah, Alger.

2) Benharakat, Imane, Le système éducatif algérien, Université Mentouri Costantine,http://www.algeriawatch.org/fr/article/eco/soc/deperdition_scolaire.htm

3) Benghebrit, Nouria, Quand l'Algérie tente de sauver son éducation nationale, https://www.algerie-focus.com/2014/07/ouverture-des-assises-de-leducation-a-alger/

4) Benyahia, Rachida. (2003-2004), « Demande sociale de l'éducation et politique éducative en Algérie », Mémoire de Magister en sociologie du développement, Université Mentouri, Constantine, Alger.

5) Benzahia, Rédaction de programmes d'études pour la deuxième génération : Les justifications du renouvellement, https://www.douis2018.com/2018/12/blog-post_51.html

6) Bouari, Halima. (2013-2014), « L'école fondamentale en Algérie et la problématique de la compétence dans les manuels scolaires (1981-2003), Thèse de Doctorat en Sciences, Faculté des Lettres et des Langues, Université Kasdi Merbah Ouargla, Alger.

7) Boubekeur, Farid. (2001), Une journée d'étude sur « l'échec scolaire dans le système éducatif algérien », Université Mentouri Costantine& le Centre De Recherche En Anthropologie Sociale Et Culturelle, Oran.

8) Conseil Supérieur de l'Education : Principes généraux de la nouvelle politique éducative et de la réforme de l'enseignement fondamental, 1998.

9) Curtis, Jean.-Louis. (1976), Un miroir le long du chemin, Paris.

10) Deternant, G. (2005), « L'enseignement en Algérie », Algérianiste, bulletin d'idées et d'information, N° 111.

11) Djebbar, Ahmed. (2008), Le système éducatif algérien : miroir d'une société en crise et en mutation, http://www.codesria.org/IMG/pdf/chap8-djebbar.pdf

12) Filloux, Jean- Claude. (1986), L'état des Sciences Sociales en France, La Découverte, Paris.

13) Guidoume, Mohamed. (2009/2010), « Représentation et pratiques enseignants dans une approche par compétences du FLE au secondaire algérien: Cas des PES de la wilaya de Tiaret », Thèse de doctorat de didactique, Faculté des Lettres et des Arts, Ecole Doctorale de français, université Oran, Alger.

14) Hanachi, Daouia. (Sans année), « Les activités orales au cycle moyen, Cas de classes de : 2 et 3 A. M. », Mémoire de magister, Faculté des Lettres et des Langues, Université de Constantine 1, Alger.

15) Hassani, Zohra.(2013), « La réforme du système éducatif en Algérie : quels changements dans les pratiques des enseignants ? », Insaniyat : Revue algérienne d'Anthropologie et de Sciences Sociales CRASC- ORAN, N° 60-61.

16) Kadi, Karim. (2015), Processus d'apprentissage et difficultés : Problématique de la lecture/ écriture en contexte scolaire Algérien, DGRSDT/ CRASC, Alger.

17) Kadi, Karim, Processus d'apprentissage et difficultés : problématique de la lecture /écriture en contexte scolaire algérien, In : https://pnr.crasc.dz/pdfs/pnr_crasc_processus_scolaire.pdf

18) Kouadria, Ali, Manuels scolaire et représentation de l'algérien, Le 4 éme Colloque International sur la Révolution Algérienne: Evolution Historique de l'Image de l'Algérien dans le Discours Colonial, http://www.univ skikda.dz

19) Ministère de l'Éducation Nationale, Bulletin Officiel de l'Éducation Nationale, Loi d'Orientation sur l'Education Nationale, N° 08-04 du janvier 2008, http://www.education.gov.dz/wp-content/uploads/2015/02/loi0804Fr.pdf

20) Remaon, Hassani. (1995), « Ecole, histoire et enjeux institutionnels dans l'Algérie indépendante », Centre de Recherche en Anthropologie Sociale et Culturelle.

21) تركي، رابح. (1990)، أصول التربية والتعليم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر

22) غيات، بوفلجة. (2006)، التربية والتعليم بالجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر .

23) شـلابي، فصيل. بوكردوس، عبد الحميد. (2016)، أسس ومبادئ الجيل الثاني من التصميم إلى التفيد، الملتقى الإعلامي لمناهج الجيل الثاني مدرسة مولود فرعون أقبو.